

















# المحكمة

مجلد قضائى

نصفه الثانية

*"Je suis royaliste, je n'ai jamais été absolutiste. La puissance royale a besoin d'être limitée par la presse et le Parlement. Sans quoi il en va comme en Russie, où tout est fait par des fonctionnaires influencés par la Cour."*  
Bismarck.

العدد السابع

العدد الاول

عدد اكتوبر سنة ١٩٢٦

الادارة ميدان سوارس نمرة ٣

المجلة يصدر  
بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦  
تليفون نمرة ٠٦٢٠

قبة الاشتراك ٧٠  
والطلبة ٤٠













المرحوم أحمد بك لطفى المحامى الشرير  
نقيب المحامين سابقاً

“Voici celui qui fut, entre tous, un grand avocat, un grand  
citoyen et un grand juriste.”



## الاستاذ احمد بك لطفى

فى الساعة السابعة من مساء يوم الاحد العشرين من شهر صفر سنة ١٣٤٥ والتاسع والعشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٢٦ بمدينة الاسكندرية وفى حي بولكلى بالرميل انتقل الى جوار ربه المرحوم الاستاذ احمد لطفى بك نقيب المحامين السابق غير متجاوز الرابعة والخمسين من عمره ولم تمض غير بضع دقائق حتى قلت اسلاك التليفون نعيه الالىم الى أهله واصدقائه بمصر فكان لوقع الخبر فى قلوبهم صدمة أسمى ملأت قلوبهم وبلبلت أفكارهم

وفى الساعة الرابعة من اليوم التالى ( الاثنين ) احتفل بنقل رفات الفقيد الى محطة سيدى جابر فى مشهد وهيب مشى فيه كبار رجال الامة من وزراء ومستشارين وقضاة ومحامين وعلماء واعيان ونجار . وفى منتصف الساعة الثانية عشرة وضع نعش الفقيد فى القطار وصحبه مندوبان عن مجلس النقابة وهما الاستاذان صليب بك سامى واحمد رشدى بك فوصلت محطة مصر فى منتصف الساعة السادسة من صباح يوم الثلاثاء

وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم المشهود احتفل بتشييع جنازة الراحل الكريم احتفالاً لم تشهد البلاد الا فى أيام محنها ومصائبها فى عظماء رجالها واشترك فى تشييع الجنازة عدد كبير من وزراء الدولة الحاليين والسابقين واعضاء البرلمان شيوخاً ونواباً ومستشارى محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الاهلية والعلماء ورجال المحاماة الاهلية والشرعية والمختلطة وغيرهم من الوجاه والادباء والاعيان وكبار الضباط وطلبة المدارس وكان كل المشيعين متأثرين تأثيراً عميقاً لهذا المصاب الجليل الذى دومت به الامة فى وقت هى فيه أشد ما تكون حاجة الى رجالها العاملين باخلاص ثم وورى التراب مبكياً من جميع مشيعيه بمدفن عائلته بالامام الشافعى بعد أن ابته عدد عديد من اصدقائه وعارفى فضله ومن بينهم حضرات الاساتذة محمد على باشا وويصا بك واصف ومحمود بك ابو النصر

تخرج الفقيد من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر فى سنة ١٨٩٦ وهو شقيق المرحوم عمر بك لطفى الذى كان استاذاً بالمدرسة المذكورة فوكيلاً لها وبعد أن ترك المدرسة التحق بقسم قضايا الاوقاف ثم اشتغل بالتدريس بمدرسة البوليس ثم انتقطع بعد بضع سنين للاشتغال بالمحاماة وتجلت مواهبه العالية فى القضايا السياسية الكبرى التى اتهم فيها بعض الزعماء السياسيين ورجال الصحافة فى المهد السابق

ولما تأسست نقابة المحامين انتخب فى سنة ١٩١٢ عضواً بمجلس الادارة . وفى سنة ١٩١٤



وكيلاً للنقابة واعد انتخابه عضواً بالمجلس في سنة ١٩١٥ ثم انتخب تقيياً في سنة ١٩١٦ واعد انتخابه تقيياً في سنة ١٩١٧ وفي سنة ١٩١٩ انتخب عضواً بالمجلس وبقى به الى سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٢٥ انتخب عضواً بالمجلس ثم تقيياً وبقى به عضواً الى أن توفي الى رحمة الله في شهر اغسطس سنة ١٩٢٦

والفقيد آثار خالدة في خدمة النقابة وترقية شؤونها والعناية بأمورها وأمور المحامين وقد كانت له في نفوس زملائه ونفوس رجال القضاء مكانة قل ان يحوزها غيره لما امتزجت به روحه من رقة العواطف والادب العالي وجميل المباشرة وعزة النفس ومجاملة الزملاء. وقد كان الفقيد محامياً قديراً لا يبارى في حل المضلات والمشكلات القانونية وكانت له فيها آراء سديدة أخذ بها القضاء مراتها وفضلاً عن اشتغاله بصناعة المحاماة فقد كان يضحى كثيراً من وقته في خدمة بلاده من طريق الاشتغال بالمسائل العامة المرتبطة بنهضة البلاد ومستقبلها فمجلة « المحاماة » باسم جميع المحامين تأسف جد الاسف لهذا المصاب الجليل وتقدم لعائلة الزميل الكريم اخلص عبارات العزاء وتسال الله ان يعوض الامة في فقده خيراً



## بيان

### السنة السابعة للمجلة

بهذا العدد تدخل مجلة المحاماة سنتها السابعة . وقد بذلنا كل ما عندنا من قوة لنجعلها في مصاف المجلات القضائية الراقية . ولم نبخل عليها بشيء لا من وقتنا ولا من جهدنا ولا من قوانا لنجعلها مجلة جامعة مانعة يصح أن تكون مرجع جميع المشتغلين بالقانون من رجال القضاء ورجال النيابة ورجال المحاماة وأساتذة وطلبة . وقد أقبل عليها الكل اقبالا أيما اقبال وانا نبتهل الى الله ان يمدنا بروح من عنده لنسير بهذه المجلة الى ذروة الكمال

### مستمرات هذا العدد

صدرنا هذا العدد يبحث مفيد لحضرة الفاضل عبد المجيد افندى السيد نصر في شرح المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق الجنايات وفيه اورد ماآخذ هذه المادة وشرحها شرحا وافيا . ثم أعقبنا هذا البحث يبحث آخر في قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه في المحاكم الاهلية لحضرة الاستاذ الفاضل سليم افندى ابراهيم سلام المحامى

وفي أثر هذين البحثين نشرنا :

عدد	
٧	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٨	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٠	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٧	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١١	حكما صادرا من المحاكم البلجيكية
٧٣	فتكون المجلة ثلاثة وسبعين حكما وقرارا وفتوى .



ولم ننشر احكام المجلس الحسبي العالى لآتنا نشرنا احكام آخر جلسة عقدها قبل الاجازات :  
وأول جلسة بعد الاجازات ستعقد فى يوم ٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ وستنشر احكامها فى عدد نوفمبر انشاء الله  
هذا وقد نشرنا بعد احكام المحاكم الشرعية مرسومين مهدين صدرتا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٢٦  
يتضمنان تعديل بعض نصوص لائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية : وبالنظر لاهمية هذين  
المرسومين نشرنا المذكرة الايضاحية لمشروعى المرسومين المذكورين فتلقت اليها انظار القراء : وعلى  
الخصوص ما تعلق منها بتصرفات الاوقاف وبالطعن فى الخطوط والاوراق والشهادة والقضاء على  
الغائب وبالتنفيذ المؤقت وبنفقة ممتدة الطهر فان وزارة الجقاية قد اوضحت فى هذه المذكرة النقص  
الذى كن فى التشريع القديم وابانت حكمة التعديل الذى ادخلته فى التشريع الجديد ؟

رئيس تحرير المجلة

عزير هانكى



(١) نص المادة ١٣٤ وعامتها .

نصت المادة ( ١٣٤ ق ت ج ) في باب محاكم المخالفات على أن الكاتب ينلو أوراق التحقيق . . . . الخ ثم يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا « فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة » وان أجاب بالسلب شرح عضو النيابة التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية طلباته . . . الخ وأحالت على هذه المادة في حكمها المادتان ( ١٦٦ ق ت ج ) و ( ٤٤ ) من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فمن قول المادة « يسأل القاضي المتهم - فان اعترف حكم بغير مناقشة ولا مرافعة » ومن احالة المادتين

دعاني الى البحث في هذا الموضوع وجود غموض ظاهري في مدلول المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق الجنايات ووجود تناقض في الوقت ذاته بينها وبين نص المادة ( ١٣٧ ) من هذا القانون .

وسأتناول في بحثي النقاط الآتية :

١ - مأخذ هذه المادة

٢ - النظرية عند من أخذنا عنهم النص

٣ - فساد هذه النظرية في القانون المصري

٤ - التوفيق بين مأخذ النص وروح

التشريع عندنا

٥ - حقيقة النص وغرض الشارع المصري منه



رهبة وتوفرت فيه شروطه القانونية . فهو لا يجيز تجزئته ولا المدول عنه بل يشترط أن يؤخذ اعتراف المتهم جميعه ويجيز للمحاكم أن تبني عليه حكمها . وقد وضع ذلك « Hanis » في كتابه مبادئ القانون الجنائي فقال

"A free & voluntary confession by the defendant before the magistrate, if duly made & satisfactorily proved is sufficient to warrant a conviction without further corroboration.

The whole of the confession must be taken into account, the part favourable to the prisoner as well as that against him (1)"

من هذا نرى أن اعتراف المتهم أمام التحقيق الابتدائي كاف لإدانة من غير افتقار لأي دليل آخر . وكذلك الحال في المحاكمة يقضى القانون الانكليزي بأن الاعتراف يكفي أساساً للأدانة . ولم يجعل القانون المذكور الاعتراف حجة في المسائل الجنائية اعتباراً لأن المبادئ التي أخذ بها الشارع الانكليزي تقضي بذلك - إذ مادام القانون الانكليزي يعتبر الدعوى الجنائية نزاعاً خاصاً بين شخصين أو أكثر فالمنطق يقضي بتمشي القواعد الخاصة بالدعوى المدنية على الدعوى الجنائية - ومن المعلوم أن الدعوى المدنية نزاع خاص بين شخصين أو أكثر - واعتراف المدعى عليه يعتبر دليلاً قانونياً يلزم القاضي الحكم على مقتضاه - ولا تجوز تجزئته ولا المدول عنه - لهذا لم يتردد الشارع الانكليزي في تطبيق تلك القواعد على الدعوى الجنائية وكان من جراء ذلك أن اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً في المسائل الجنائية

( ١٦٦ ق ت ج ) و ( ٤٤ ق ت م ج ) يفهم أن الشارع المصري ربما قصد بالاعتراف أن يجعله دليلاً قانونياً - فهل هذا ما قصده الشارع المصري حقيقة ؟

أخذ الشارع المصري هذا النص عن الشارع الانكليزي - فوجب والحالة هذه - البحث في قوة الاعتراف من حيث هو دليل قانوني أو اقناعي عند من استقيناهم تشريعنا . ثم تقارن ذلك بروح التشريع عندنا وما هو جار عليه العمل في محاكمنا . فان وافق الفرع أصله فالأمر ظاهر وان خالفه عاجلنا سبب هذا الخلاف بشئ من الايضاح . واليك البيان :

## (٢) نظرية القانون الانكليزي

### في هذا الموضوع

يفترض القانون الانكليزي أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين مدع ومدعى عليه . وبناء على ذلك يلزم المدعى بالاثبات - اما ان اعترف المدعى عليه لم يبق هناك أمام القضاء الا اصدار الحكم - فلم يفرق القانون الانكليزي والحالة هذه - بين الدعويين الجنائية والمدنية وكان بناء على ذلك أنه اعتبر الاعتراف في الدعويين واحداً وبعبارة أوضح « أنه اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً في الدعوى المدنية والجنائية على السواء »

### سبب اعتباره الاعتراف

#### دليلاً قانونياً

ان الاعتراف في القانون الانكليزي حجة متى صدر عن المتهم اختياراً وعن رغبة دون

(١) هاري ص ٣٧٣ - وقارن ذلك بأرشيوايه



(٣) فساد هذه النظرية وعدم موافقها

### لمبدأ الشارع المصرى

معلوم عندنا أن القاضى الجنائى له مطلق الحرية فى تقدير كل دليل يقدم اليه ما دام أن مهمته تنحصر فى الوصول الى الحقيقة - التى هى بيت القصيد فى نظر العدالة - ولا يتسنى له حسن التقدير وجودة الاستنتاج ان قيده الشارع بقيود وأوجب عليه الالتزام بها. لأن التقييد أقل ما فيه أنه يقف بالفكر عن الاستنتاج الصحيح ولا يمكن القاضى من حرية البحث اذ يرى هذا نفسه وقد أصبح ملزماً بالحكم بناء على دليل معين اعتبر الشارع الانكليزى كما سبق بينا ذلك أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين - وكان هذا الاعتبار أساس افتراضه أن الاعتراف دليل قانونى . فهل صحيح أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين ؟

إذا بحثنا فى معنى العقاب وبيان أسبابه رأينا أن ذلك يكون عادة باسم الهيئة الاجتماعية والمصالح العام . تخشى الهيئة الاجتماعية تكرار الجرائم فتوقع بالجرم عقوبة من شأنها ردعه وتأمين الناس . وما كان المجرم الاشخصاً استهان بالرباط الاجتماعى الذى يربطه بباقي أفراد الامة وخالف القواعد المرعية فيها فأنار بذلك ضد نفسه سخط باقى الأفراد وكراهيتهم له . أفبعد هذا نسل بأن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين أو أكثر ؟ ان التسليم بذلك معناه أن مشروعية العقاب ومرجه فى

المسائل الجنائية تعد حدث لشخص من آخر يريد تعويضاً عنه وبعبارة أوضح مشابهة بالمسائل المدنية فى استرداد دائن دينه . ان مرجع العقاب ومشروعيته فى المسائل الجنائية لأبلغ من ذلك وأسمى . ان مرجعه الى حقوق الهيئة الاجتماعية ودفع الأذى عنها بعزلها المجرم عن باقى الأفراد مؤبداً أو مؤقتاً حسب ظروف الأحوال لنصمه بعار يكون حائلاً بينه وبين باقى الأفراد . غريب اذن أن نرى بعض الشرائع تعتبر الدعوى الجنائية ملكاً خاصاً للمدعى والمدعى عليه - وأغرب من ذلك أن نرى الشارع الانكليزى يقرر ذلك أيضاً وقد كان من محبذى فكرة التمثيل من غير محاكمة بالمجرم الذى يرتكب فعلاً يمججه الجمهور ويستقبله "lynching lynch v.i. to judge & punish without the usual forms of law."

وذلك تخفيفاً لتأثير الجمهور واشفاء لعاطفة حب الانتقام من قلوب الشعب . الحقيقة ان الشارع الانكليزى أخطأ فى هذا الفرض وكان واجباً ان يعتبر الدعوى الجنائية ملكاً للهيئة الاجتماعية المهيمنة على الافراد المعبرة عن شعورهم جميعاً لملكها خاصاً لفردين مدع ومدعى عليه - وان قياسه تلك الدعوى على الدعوى المدنية لقياس مع الفارق . فالجرم فى الاولى وقع على الجميع وتأذى منه الجميع . وبعبارة أخرى قد أصاب الهيئة الاجتماعية أثره . فكان من حقها التقصاص من مرتكبه وتوقيع العقاب عليه - عكس الدعوى المدنية فالتمدى فيها لم يقع إلا على حق المدعى أى على حق شخص لم يتعد تأثيره غيره



نظامية تملكها الهيئة الاجتماعية دون سواها - وليس من العدل في شيء ان توقع العقوبة على متهم دون أن يرتكب جرماً وإنما اعترف خوفاً من خطر يحدق به أو رهبة من عظيم أو تحت تأثير عامل ما - لهذا أصاب القانون المصري في اعتباره الاعتراف كغيره من الأدلة - دليلاً اقناعياً - يأخذ به القاضي ان اتضح له صدقه ويتركه ان ظهر له فسادُه ويجزئه ان رأى ان العدالة تقضى بذلك .

(٤) التوفيق بين هذا المبدأ ونص

المادة وبين الاثمة ومأمورها

اذا قرأنا نص المادة (١٣٤ ق ت ج) - وعرفنا هذا المبدأ الذي قرره الشارع المصري وأيده فيه القضاء لاشك اننا نتساءل عن سبب هذا التناقض وهل خرج الشارع عن مبدئه وهو « ان الاعتراف دليل اقناعي » - الى التقرير ثانية بأنه قانوني حسب نص هذه المادة ؟ أجاب الشراح على ذلك بالسلب وقالوا ان الاعتراف الذي يحصل بناء على استجواب القاضي للمتهم - هذا الاعتراف - لا يخرج عن كونه دليلاً اقناعياً واليك رأى جرانولان في ذلك<sup>(١)</sup>

“l'aveu judiciaire, qu'il ait été spontané ou provoqué par un interrogatoire, ne fait pas nécessairement foi contre le prevenu ou l'accusé; il reste soumis, comme toute autre preuve, à l'appréciation du juge qui ne doit suivre que son intime conviction.

ومن هذا يتضح لنا ان الاعتراف دليل اقناعي خاضع لتقدير المحكمة حتى الاعتراف المنصوص عنه في المادة (١٣٤ ق ت ج) فهو

(١) جرانولان ج ١ ص ٣٠٠ ن ٤٩٤ ق

لهذا نرى ان الأساس الذي بنى عليه الشارع الانكليزي نظريته أساس واه وقاسد كانت نتيجته أن اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً ومتى كانت الأساس خطأ فالفرع لا محالة خطأ كذلك . واذا عرفنا ذلك وجب أن نقف على ما هو جار عليه العمل في القانون المصري . نعم أخذ الشارع المصري نظريته من القانون الانكليزي ولكنه خالفه في اعتباره الدعوى العمومية ملكاً خاصاً بين متنازعين وأخذ بالرأى القائل بأنها ملك للهيئة الاجتماعية - ولهذا أعطى القاضي من سلطة البحث والتقدير ما يمكنه من الوصول الى الحقيقة ولم يقبده بالأخذ بدليل معين وكان بناء على ذلك أن جعل أمر تقدير الاعتراف موكولاً لمهده . له أن يأخذ به ان شاء وله ان شاء ان يرفضه - أي أنه « نظر الى الاعتراف كدليل اقناعي فقط »

عرف الشارع المصري أن الاعتراف قد يكون الغرض منه مجاملة لقريب أو فخراً بارتكاب جرم أو عطاء من عظيم أو جملان راش أو خوفاً من سطوة ذي بأس - عرف ذلك كله فلم يتردد في اعتبار الاعتراف دليلاً اقناعياً ولم يحذو حذو الشارع الانكليزي في قياسه على المسائل المدنية في ذلك . اذ رأى ان هذه الأخيرة ماهي الا مصالح شخصية مبنية على اتفاقات من عمل الخصوم . فاذا اعترف أحدهما بدعوى الآخر فلا اعتراف دليل قانوني يلزم القاضي بالتمسك به وبناء الحكم على مقتضاه . عكس المسائل الجنائية - فهي مسائل



يحمل الاعتراف دليلا قانونيا يحكم القاضي بناء عليه دون مناقشة ولا مرافعة .

قد يقال من جهة أخرى ولكن كيف التوفيق بين النص وما أخذه ؟ والرد بسيط . نعم ان الشارع المصري قل هذه النظرية أو هذه المادة عن الشارع الانكليزي . لكن ذلك المبدأ الذي قلنا عنه لا يلتم ومبادئنا - لهذا خالفناه - وليس في ذلك أي تناقض - فالمبدأ الانكليزي - وان أخذ برأيه في القانون المصري - الا انه قد تغير معناه بتفسيره مع باقي النصوص المصرية فاستوي معها وترك صبغته الأولى فلا غرابة بعد ذلك اذا اعتبرنا الاعتراف دليلا اقناعيا رغم مخالفة المآخذ وظاهر النص .

( ٥ ) حقيقة النص وغرض الشارع منه

واذ قد عرفنا ان النص المصري ( المادة ١٢٤ ) قد خالف أصله وهوالقانون الانكليزي وتغيرت جنسية الانكليزية باستوائه مع نصوص القانون المصري يصح ان نخرج بنتيجة لهذه المادة بل لهذا البحث وهي :-

أن الشارع المصري لم يقصد بالنص ما قد يفهم من ظاهره أي انه يريد ان يجعل الاعتراف دليلا قانونيا بل بالعكس من ذلك فانه يعتبر الاعتراف دليلا اقناعيا - وأما النص فالتقصده منه « بيان الاجراءات التي يجب ان تتبع في الجلسة فقط » . وبهذا الحل نرى ان النصوص تستقيم وان التناقض الذي يظهر بين المادتين ١٢٤ و ١٢٧ قد يزول ما

عبد المجيد السيد نصر

لم يخرج عن كونه دليلا اقناعيا . ولم تتردد المحاكم مطلقا في الأخذ بهذا الاعتبار . ونظرت اليه كأحد الأركان الخاصة بتقدير الوقائع - لا يرتبط القاضي به - ويراقب صحته بواسطة الشهادة وغيرها من الأركان التي بين يديه . اذا عرفنا هذا وعرفنا أيضا ان مأخذ نص المادة ( ١٢٤ ) هو القانون الانكليزي فكيف نوفق اذن بين مأخذ النص وغرض الشارع منه ؟ والجواب على ذلك بسيط . حقيقة ان الشارع الانكليزي قصد بالاعتراف جملة دليلا قانونيا وهو رأى يتفق مع مبادئه التي جرى عليها ولا شك ان تلك المبادئ تخالف مبادئ التشريع المصري . واذا صح ان كل نص غامض يجب ان يفسر في ظل باقي النصوص - نرى ان نص المادة ( ١٢٤ ) لا يستقيم ان هو فهم على ظاهره مع مبادئ القانون المصري . اذ روح التشريع عندنا تدل دلالة لا شك فيها على عكس ظاهر النص . فكما سبق ان بينا ان القانون المصري يعتبر الاعتراف دليلا اقناعيا وقول المادة ( ١٢٤ ) - « يحكم القاضي ان اعترف المتهم من غير مناقشة ولا مرافعة » - قول المادة هذا يفهم منه ان الاعتراف دليل قانوني .

من هذا نجزم بأنه لا بد ان يكون المشرع المصري قد قصد بالمادة شيئا آخر خلاف الظاهر من نصها . هذا الغرض الذي رضى به الشارع ساعة وضع هذه المادة - هو ترتيب الاجراءات فقط - ولم يدر بخلافه مطلقا ان



## ٢

في قانون الاسترداد الجبرير وطريقة تطبيقه  
في المحاكم الأهلية

دفعني الى خوض هذا البحث ما يصدر كل يوم من أحكام المحاكم الأهلية تطبيقاً لهذا القانون وقل أن ترى بينها حكيم صادرين من محكمتين وبينهما توافق واجماع على تطبيق هذا القانون حسب قصد الشارع منه . وقدما كانت دعوى الاسترداد عقبة كؤودا في سبيل تنفيذ الأحكام وكان نقص النص في قانون المرافعات الأهلي مما يدعو الى الأسف والنقد فيما كان ذلك القانون يتطلب الحكم في هذه الدعوى على وجه الاستعجال لم يضع لها قواعد خاصة بالظمن في الحكم الصادر فيها ولا هو أعطى المحكمة حقاً خاصاً في أن تشمل حكمها بالفاذ المعجل ولم يلتفت الى امكان رفع دعاوى أخرى لاسترداد نفس الأشياء التي استردت من قبل وأوقف استردادها البيع وأيضاً كان الحكم في دعوى الاسترداد التي يجب أن يحكم فيها في أول جلسة قدمت اليها قابلاً للاستئناف بحسب النصاب وميعاد الاستئناف اما ثلاثون أو ستون يوماً بحسب الأحوال وكانت المعارضة جائزة في الحكم الغيابي الصادر فيها ولا يتقضي ميعادها الا بعد علم الخصم بالتنفيذ وتنفيذ الحكم الغيابي القاضي برفض دعوى الاسترداد يكون طبعاً باعلان البيع فإذا عارض الغائب يوقف البيع لأن

المعارضة توقف التنفيذ وميعاد الاستئناف بعد ذلك موقف للتنفيذ أيضاً فلما خرج المتقاضون من هذا النظام الذي لا يتفق مع مبدأ حسن سير المداله واحترام الأحكام الواجبة التنفيذ تنبه الشارع الى وضع القانون الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ المعدل لنص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ مرافعات أهلي وأحاطه بسياج متين من القيود التي لا مطلق من ورائها لمشاكس غير جاد في دعواه . ولكن ظهر أن طريقة تطبيقه في مختلف المحاكم كما ذكرنا أثبتت أن العلاج لا يزال غير شاف للداء ولا واف بالمرام وستقتصر هنا على ايراد ما به من الغموض الذي جر الى تضارب آراء القضاة وتباين مذاهبهم في تطبيقه ونذع ما عدا ذلك من أوجه النقد الى فرصة أخرى :  
حتم القانون الجديد أنه « يجب أن تشمل صحيفة دعوى الاسترداد على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصام » فكان من أثر ذلك أن بعض المحاكم ترى القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً اذا أتى المسترد في صحيفة دعواه ببيان موجز لمستنداته كذكر التاريخ والنص على ان كان ثابتاً أو غير ثابت وان كانت مسجلة أم غير مسجلة وأسماء المتعاقدين وإشارة بسيطة الى موضوع التعاقد (وهذا هو المعقول) ولكن بعض المحاكم من جهة أخرى يذهب بها التطرف الى أقصى حد وأبعد مدى فنحن نقل صورة المستند الذي يرتكن عليه المسترد وإثباته في صحيفة دعواه سطرّاً سطرّاً وكلمة كلمة والا كانت الصحيفة في



نظرها باطلة وبعض المحاكم تكتفي إن ذكر المسترد بعريضة دعواه انه يعتمد في اثبات ملكيته للمنفقات المستردة على البيئة أو شهادة الشهود . وترى في هذا كل الكفالية لنفاذ قصد الشارع ولكن البعض من جهة أخرى ترى أن البيئة أو شهادة الشهود « لفظ عام مبهم » ويجب تسمية الشهود وما سيشهدون به حتى يقال أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً والا فصحيفة الدعوى باطلة . وما أغرب هذا الرأي الذي لا يدل الا على استنتاج سقيم فانه فضلا عن أن ذلك لا يؤخذ من عبارة الشارع فانه لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيشهد به الشاهد إذ ربما اعتقد أن الشاهد عالم بحقيقة دعواه وسيشهد لمصلحته فتأتي النتيجة بالعكس ( وكثيراً ما يحصل ذلك ) فضلاً عن الخطر في تعرف خصمه لشهوده اذ ربما يصل الى التأثير عليهم وكثيراً ما يحصل ذلك اذا كان الخصم نفوذ

وكذلك نص هذا القانون أيضاً على انه ان قضى برفض دعوى الاسترداد فان الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٧٨ تصدر على سبيل الغرامة . فجرى كثير من المحاكم على اتباع ذلك حتى في حالة الحكم بطلان صحيفة الدعوى

مع ان ذلك لا يؤخذ من منطوق النص ولعل السبب راجع الى فهم كثير من القضاة من ان القانون الجديد انما وضع لمصلحة الحاجز قط لا لمصلحة المداله أصلاً ثم تأتي مصلحة الحاجز تبعاً - فجرت المفالاة في تطبيقه بهذا الفهم الى ما ترى من التناقض في الاحكام - والرأي عندي انه ما دام المسترد قد برهن لآخر لحظة انه جاد في دعواه غير مسخر وما دام قد قام بما فرضه عليه القانون من دفع جميع الرسوم والكفالة الباهظة التي ينوء بحملها الكثيرون وأشار اشارة واضحة الى مستنداته أو الى الطريق الذي سيتخذه في اثبات ملكيته ثم قام بعد ذلك بقيد الدعوى ( لا كما كان يتبع قديماً من انه يرفع الدعوى ويترك الحاجز يقيدھا ) فيجب حتماً بعد ذلك افتراض حسن النية فيه وتناقش مستنداته أو أدلته بروح من التساهل يتفق مع قصد الشارع كما ذكرت . وما أحوجنا والحالة هذه الى اصدار قانون تفسير أو تعديل يقضى على الخلاف القائم ويضمن قيام المدل وصيانة الحقوق - والله الهادي الى أقوم سبيل ما

سليم إبراهيم سليم  
الحامى بالمنصورة



# النزاع

## قضايا المحاكمات والنقض والإلغاء

بسبب الحكم بالبراءة مجردة عن الصفة الجنائية وقاصرة على شبه عقد أو شبه جنحة نظرت في أيهما المحكمة المذكورة

هذا فضلا عن أنه بالاحالة على محكمة النقض وعملا بالنصوص القانونية الأخرى المتعلقة بالطمع في الأحكام بطريق النقض والابرار تعتبر القضية قد طرحت على المحكمة وفقا للقانون « وحيث ان السبب الأول من أسباب الطعن هو اذن في غير محله مهما تكن الظروف والحجج التي استند عليها رافع النقض في انتقاد التشريع الحالي

« وحيث ان السبب الثاني المقول فيه بوجود تناقض في الحكم ليس في محله أيضا هذا فضلا عن أنه انطوى على مناقشة موضوعية صرفة يعتبر قاضي الموضوع قد فصل فيها نهائيا ( طعن صالح محمد قاسم ضد النيابة العمومية نمرة ٨٥٣ سنة ٤٣ قضائية ورضوان قاسم مدع - دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا والمسيو سودان ومتولى غنيم بك ومحمد مصطفى بك مستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف )

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض - دعوى جنائية - دعوى مدنية - اختصاص القاضي الجنائي - بعد الحكم بالبراءة -

### القاعدة القانونية

للقاضي الجنائي النظر والحكم في الدعوى المدنية المطروحة أمامه وحدها حتى ولو كانت الوقائع أصبحت بسبب الحكم بالبراءة مجردة عن الصفة الجنائية وقاصرة على شبه عقد أو شبه جنحة نظرت في أيهما المحكمة المذكورة

### المحكمة

« حيث انه اذا لم يكن مطروحا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الطعن فيه الا التضمينات المدنية وحدها فقد خفضت المحكمة التعويض المحكوم به على رافع النقض بمقتضى الحكم النهائي الأول المنقوض تخفيضاً كبيراً على اعتبار أن الدعوى المدنية ملحقة بدعوى التبديد الجنائية وذلك عملا بالنصوص القانونية الصريحة التي تفول للقاضي الجنائي النظر في الدعوى المدنية حتى ولو كانت الوقائع أصبحت



دعى الحال وذلك انه حتى بغض النظر عن  
امكان اعتبار الواقعة مرقعة بدلا من التبديد  
المنصوص عنه في المادة ٢٩٦ من قانون  
المعقوبات وهو ما كان يترتب عليه سقوط  
الدعوى بالتأكيده بما ان السرقة تكون تمت  
اذن في نفس يوم وفاة المورث اى في ١٩ نوفمبر  
سنة ١٩٢١ وبفرض التسليم مع الحكم المعطون  
فيه بأن كافة الاركان المكونة لحياة الامانة  
أو التبديد متوفرة في الوقائع التي اثبتت فيها  
قاضى الموضوع بماله من السيطرة المطلقة على  
الوقائع فلا يجب أن يغيب عن الذهن انه ما  
دامت العقود أو الاوراق المتنازع عليها قد  
تركت تحت يد رافع النقض على سبيل الوديعة  
فان الزامه برد تلك الاوراق التي تعتبر من  
الفروض المؤكدة انما تنشأ من يوم تكليفه  
بالتسليم الا أن الجريمة التي يمكن أن تكون  
وقعت منه قد ارتكبت في الحقيقة منذ اثبات  
رفض تنفيذ الزام التسليم رفضاً صريحاً في  
التكليف المذكور أو أى طريقة أخرى تقوم  
مقامه وعليه يكون مبدأ سريان التقادم من  
هذا الوقت

« وحيث انه لم يرد في الحكم المطعون فيه  
اى ذكر لا للطريقة التي ثبت بها رفض رافع  
النقض للتسليم ولا لتاريخ هذا الرفض فتكون  
الوقائع لم تبين بياناً كافياً في الحكم حتى تتمكن  
محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت الجريمة  
المعزوة الى المتهم قد سقطت أو لم تسقط  
ومن ثم يكون الحكم قد اشتمل على  
بطلان جوهري .

( طعن علام وملاي محمد ضد النيابة بتمرة ٧٠٥ سنة  
٤٣ قضائية ، دائرة حضرة صاحب المعالي أحمد طلمت باشا  
والهيئة السابقة )

## ٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيو سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبدأ .  
التكليف بالرد . خلو الحكم من بيان  
طريقة رفض الرد والتسليم .  
بطلان جوهري .

## الفاعلة القانونية

في جريمة خيانة الامانة أو التبديد يبدأ  
التزام الامين برد الامانة من يوم تكليفه بالتسليم  
وتعتبر الجريمة قد وقعت بالفعل من يوم اثبات  
رفض الامين تنفيذ التزام التسليم رفضاً صريحاً  
في التكليف المذكور أو أى طريقة أخرى تقوم  
مقامه ويكون مبدأ سريان التقادم لسقوط  
الدعوى العمومية من هذا الوقت فاذا خلا  
الحكم من بيان الطريقة التي ثبت بها رفض  
المحكوم عليه للتسليم ولا تاريخ هذا الرفض  
فتكون الوقائع غير مبينة في الحكم بياناً كافياً  
يمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت الجريمة  
المعزوة الى المتهم قد سقطت أو لم تسقط ويتعين  
اذن نقض الحكم لاشتماله على بطلان جوهري  
المحكمة :

« حيث انه بقطع النظر عن بقية أوجه  
الطعن يتعين بدون أدنى تردد قبول الوجه  
الرابع للتعليق بسقوط الدعوى لأن اثبات  
الوقائع للمكونة للجريمة في الحكم للطعون  
فيه جاء ناقصاً تمام النقص فيما يتعلق بتحديد  
التاريخ الذي تسرى من يده مدة التقادم اذا



ويحصل ذلك على الاكثر متى بلغ الصبي  
١٨ سنة

« وحيث ان الغرض من وضع الصبي  
في الاصلاحية لم يكن معاقبته وانما الغرض منه  
بقصد تربيته وتقويم معوجه واصلاح حاله وجعله  
قادراً فيما بعد على كسب عيشه من الطرق  
الشريفة وهذا لا يتأتى معرفته إلا لمن خبر حالة  
الصبي وقت اقامته في الاصلاحية وآنس منه  
القدرة على ذلك

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن  
في محله ويتمين تقض الحكم من جهة تحديد  
المدة وجعلها معلقة بما تقدره ادارة الاصلاحية  
عملاً بنص المادة ٢ المشار اليها

(طعن النيابة العمومية نمرة ٨٧٣ سنة ١٩٢٥ —  
١٩٢٦ ومدينه حسين المتهمة نمرة ١٠٦٣ سنة ٤٣  
قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا  
وبحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش  
باشا والمسيو سودان ومتولى بك غنيم ومحمد مصطفى بك  
مستشارين وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف)

٤

محكمة التقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

تقض . تهديد . خيانة الامانة . شريك . وكيل . أجر .

القاعدة القانونية

الشريك الذي ينسلم من شريكه مبالغ  
لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالذات واقتسام  
الارباح التي تعود منها بين الاثنين ثم يستعمل  
هذا الشريك المبالغ المسلمة اليه في أغراض

٣

محكمة التقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

تقض . احداث . من الاصلاحية . زمن الاخلاء .  
تحديد ما وتعيينه .

القاعدة القانونية

ان المادة الثانية من القانون نمرة ٢ سنة  
١٩٠٨ نصت على انه يجوز اخلاء سبيل الولد  
الذى عهد الى مدرسة الاصلاحية أو محل مماثل  
لها طبقاً لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة  
المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الاكثر متى  
بلغ من الثمانية عشرة سنة كاملة . بناء عليه  
لا يجوز للحكم الصادر بارسال الولد الى مدرسة  
الاصلاحية ان يحدد مدة اخلاء سبيله لأن  
الغرض من وضع الصبي في الاصلاحية لم يكن  
معاقبته وانما الغرض تربيته وتقويم معوجه واصلاح  
حاله وجعله قادراً فيما بعد على كسب عيشه من  
الطرق الشريفة وهذا لا يتأتى معرفته إلا لمن  
خبر حالة الصبي وقت اقامته في الاصلاحية  
وآنس منه القدرة على ذلك

المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه قد عدل  
الحكم الجزئي وجعل مدة اقامة المتهم في الاصلاحية  
« اربعة سنوات فقط »

« وحيث ان المادة ٢ من القانون نمرة ٢  
سنة ١٩٠٨ صريحة في ان اخلاء سبيل من  
وضع في الاصلاحية يكون بمعركة ادارة المحل



كانت لمتهم مع المدعى المدني تناهي مطلقا وجود وكالة له من شريكه واستعماله لهذه الوكالة فتكون عليه في هذه الحالة فضلا عن الالتزامات المدنية أو التجارية الناشئة عن الشركة كافة التزامات الوكيل العادي وخصها عدم استعمال الاموال المسلمة اليه في غير الغرض الخاص التي تسلمت المبالغ اليه بموجب هذه الوكالة »

« وحيث ان صفة الوكيل المأجور ثابتة تمام الثبوت من الظروف التي أثبتتها الحكم المطعون فيه لان النصيب المخصص لرافع النقض من الارباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله في الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة هذا فضلا عن ان الوكالة قد تكفي وحدها ولو لم تكن باجر فلذا يكون الوكيل مشرلاً جنائياً بحسب نص المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات

( طعن جرجس خليل سعد ضد النيابة نمرة ٨٦٢ سنة ٤٣ قضائية واسكندر عبد النور افتدى مدع دائرة حضرة صاحب الملة الى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٥

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ٩٢٦

نقض • بيان مادة قانون العقوبات. بيان مادة قانون تحقيق الجنايات .

### القاهرة القانونية

اذا نص الحكم الصادر بالادانة على مادة قانون العقوبات كفى . أما الاشارة الى نص مادة قانون تحقيق الجنايات فغير ضروري

أخرى غير المتفق عليها يعتبر مبدداً لان الشريك هنا له صفة الوكيل المأجور لان النصيب المخصص له من الارباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله في الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة

### المحكمة

« حيث ان رافع النقض الذي حكم عليه من جديد بعد ان تقض الحكم الصادر عليه أولاً يتمسك بان الاركان المكونة للجريمة خيانة الامة المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات غير متوفرة لان المبالغ لم تسلم اليه بصفته وكيلًا بالاجرة

« وحيث انه سبق الدفع بهذا الوجه وبمسائل أخرى في الطعن الاول ولهذا اولاه قضي الموضوع في حكمه الجديد المطعون فيه عناية خاصة فقضى صراحة فيه على التمييز بين المبلغين المسلمين الى الجاني وأثبت فيما يتعلق بمبلغ المائتي ستة وتسعين جنيتها المسلمة تقدماً اليه لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالقات واققسام الأرباح التي تعود منها بين الاثنين بنسبة خاصة ان هذه الامور تعتبر من قبيل الوكالة التي يعطى فيها للوكيل أجر عن عمله وان تبديد المبلغ أو استعماله في أغراض أخرى غير المتفق عليها تتكون منها الاركان المكونة للجريمة

« وحيث انه خلافا لما ذهب اليه رافع النقض فان الاسباب التي بني عليها الحكم المطعون فيه بهذا الشأن هي في محلها اذ تؤيدها الوقائع الثابتة فيه والتي لقاضى الموضوع كامل السيطرة عليها وذلك ان صفة الشريك التي



## المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعى أن الحكم خالى من الأسباب كما أنه لم بشر عند توقيع العقوبة الى نص مادة قانون تحقيق الجنايات .  
« وحيث ان الحكم فيه الأسباب الكافية كما أنه أشار الى نص مادة قانون العقوبات التى حكم بموجبها وهذا كاف أما الإشارة الى نص مادة قانون تحقيق الجنايات فهذا غير ضرورى ومن ثم يتعين رفض النقض »

( طعن عبد اللطيف حسن خلف وآخر ضد النيابة عمرة ١٠٥٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى أحد طلعت باشا وبحضور حضرات أصحاب المالى والعزة حسين درويش باشا والمسيو سودان ومتولى غنيم بك ومحمد مصطفى بك المستشارين وجندي بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف )

## ٦

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . تزوير . أوراق رسمية . صنع اعلام شرعى له شكل ومظاهر الاعلامات . عقوبة

## القاعدة القانونية

يعتبر مرتكباً جريمة التزوير فى أوراق رسمية من صنع اعلاماً شرعياً وضعه فى شكل الاعلامات الشرعية الماثلة ونسبه الى سلطة أو ادارة من وزارة الحفانية غير موجودة بالفعل إلا انه يمكن وجودها إذ يكفى ان يحتوى الاعلام على كل مظاهر الاعلامات الشرعية المعتادة ومن شأنه ان يخدع الفريق الاعظم من الجمهور الذين تعودوا على تناول مثل هذه الاوراق والقاء نظرة سطحية عليه للاعتقاد بأنه اعلام شرعى صحيح

## المحكمة :

حيث ان اعلام الطلاق الذى اعتبر مزوراً موضوع فى شكل الاعلامات الشرعية الماثلة ومحتوى كل مظاهرها المعتادة فكان اذن من شأنه ان يوقع الفريق الاعظم من الجمهور فى الخطأ وهو ما يعتبر كافياً فى حد ذاته بل وكان من شأنه ايضاً ان يندفع به الاناس المتعودون على تناول مثل هذه الاوراق اذا اقتصرنا كما هو المتبع فى هذه الاحوال على القاء نظرة سطحية عليه وذلك كما ثبت نهائياً فى الحكم المطعون فيه وخلافاً لما ذهب اليه رافعا النقض

« وحيث ان الاعلام المذكور منسوب الى

سلطة أو ادارة من وزارة الحفانية غير موجودة بالفعل إلا انه يمكن وجودها فما دام وجود هذه السلطة أو الادارة ممكناً ومحتماً فالاعلام المزور كان اذن يعتبر رسمياً فى كل مكان وان كانت الهيئة أو الموظف المنسوب اليه غير موجودين إذ يكفى امكان وجودهما وذلك كما لو كان الاعلام نسب الى شخص غير موجود ولكن وظيفته موجودة أو وضعت عليه امضاء مزوره لموظف حقيقى مختص لأن التضميل المقصود يكون قد تم على كل حال فلا فائدة مطلقاً اذن فى البحث عن توفر أو عدم توفر بعض التفاصيل الضرورية الواجب مراعاتها فى وضع الاعلامات الشرعية والتي قد يتنبه اليها الفاحص المدقق لأن الاعلام فى مجموعه تبدو عليه جميع مظاهر



كأن لم تكن لعدم حضور المعارض هو حكم واجب الاعلان قانوناً حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . أو أنه غير واجب الاعلان .

« وحيث ان هذه النقطة خلافية بين المحاكم فمنها ما يرى وجوب الاعلان ومنها ما يرى غير ذلك

« وحيث ان الرأي السائد والذي جرى عليه عمل هذه المحكمة أخيراً هو القائل بوجوب الاعلان ( راجع حكم النقض الصادر في ٧ مايو سنة ٩٢٣ )

« وحيث ان هذا الرأي هو الأقرب للصواب والاكثر موافقة للبادئ القانونية والواقع ان الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض لم يخرج في الحقيقة عن كونه حكماً غايياً لصدوره في غيبة المحكوم عليه فثله في هذا كتل الحكم الغيابي الذي يصدر في الموضوع سواء بسواء لصدور الاثنين في غيبة المحكوم عليه - نعم انهما يختلفان من جهة الأثر المترتب على كل منهما اذ الحكم الأول غير قابل للمعارضة وأما الثاني فالمعارضة فيه جائزة ولكن هذا الاختلاف في الأثر لا يفيد شيئاً في جوهر الحكم من جهة كونه غايياً وصاحباً بدون سماع أي دفاع من قبل المحكوم عليه

« وحيث يلاحظ من جهة أخرى انه لا يوجد في قانون تحقيق الجنايات نص خاص بهذا الموضوع فوجب الرجوع لأجل تكملة هذا النقص الى أحكام القانون العام وهو قانون المرافعات - وهذا القانون صريح في وجوب اعلان كافة الأحكام كما هو معلوم - أما الاستناد على

الورقة الرسمية الصحيحة كما اثبت ذلك الحكم المطعون فيه

« وحيث بناء عليه يكون الطعنان المبنيان على اسباب مشتركة لا تستندان على اساس صحيح فيتمين رفضهما

( طعن محمد حسين درويش وآخر ضد النيابة عمرة ١٠٥٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٧

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٥ اكتوبر سنة ٩٢٥

نقض . معارضة . عدم حضور المعارض . وجوب اعلان الحكم . مواعيد الاستئناف .

### القاعدة القانونية

جرى قضاء محكمة نقض وابرار مصر على ان الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض هو حكم واجب الاعلان قانوناً حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . وهذا ما جرى عليه القضاء أيضاً في فرنسا

### المحكمة

« حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد

« وحيث ان الطاعن يدعى ان هذا خطأ لان الاستئناف كان حرقوعاً عن حكم قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض وان هذا الحكم لم يعلن فاستئنافه مقبول

« وحيث ان نقطة النزاع تنحصر اذاً في معرفة ما اذا كان الحكم القاضي باعتبار المعارضة



المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فلا يمتأ  
به لأن هذه المادة خاصة بكيفية احتساب ميعاد  
الاستئناف في حالة ما يكون الحكم غيايا فقصت  
بان ميعاد الاستئناف في هذه الحالة يسرى من  
اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة أي من  
اليوم الذي انقضت فيه مواعيد المعارضة . والدليل  
على عدم انطباق نص هذه المادة على الحالة  
المرفوع بشأنها النقض هو ان هذا النص كان  
موجوداً في القانون القديم أي من قبل ان يكون  
مبدأ الحكم ( باعتبار المعارضة كأن لم تكن الخ )  
معروفا أمام محاكم أول درجة والذي لم يتقرر  
الا عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ ( راجع  
تعليقات الوزارة على المادة ١٣٣ من قانون

تحقيق الجنايات المقابلة للمادة ١٣٠ من القانون  
القديم )  
« وحيث ان هذا الرأي أي وجوب اعلان  
الحكم هو ما جرى عليه القضاء أيضا في فرنسا  
( راجع تعليقات دالوز على المادة ٢٠٣ من  
قانون تحقيق الجنايات نبذة ١٧٢ و١٧٣ وراجع  
أيضا شرح العلامة تويستمان هبلي جزء سادس  
فقرة ٣٠٠٥ )

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم  
المطعون فيه قد أخطأ في عدم قبول الاستئناف  
وهذا يبطل له ولذا يتمين نقضه

( طعن شوكت على ضد النيابة عمرة ١٤٨٤ سنة ٤٢  
قضائية . دائرة حفرة صاحب المعالي حسين درويش باشا  
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والوزارة صالح حتى باشا  
ومتولى غنيم بك وعلى سالم بك ولييب عطية بك  
مستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف )

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

الابتدائية ومن اختصاص المحامي المنتدب قبول  
ذلك الاعلان

٢ - ان طلب المعااف الذي يتقدم لمحكمة  
الاستئناف لمعااف الخصم من الرسوم لا يقطع  
مدة الستين يوما المحددة لرفع الاستئناف  
المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليها دفعت  
فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد  
الميعاد القانوني لأن الحكم المستأنف أعلن  
للمستأنف بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بكتب  
المحامي المنتدب عنها ولم ترفع الاستئناف الا في

٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ٩٢٦

استئناف . اعلان حكم ابتدائي . مكتب محامى  
منتدب . صحته . طلب المعااف . قطع المدة .

القاعدة القانونية

١ - اعلان الحكم الابتدائي للخصم في  
مكتب المحامي المنتدب عنه أمام محكمة أول درجة  
هو اعلان صحيح لأن اعلان الحكم هو من  
الاجراءآت التكميلية التابعة للقضية أمام المحكمة



الاستئناف بعدة أيام كانت تستطيع في أثناءها أن ترفع الاستئناف في الميعاد القانوني وهي لم تفعل ذلك

« وحيث أنه ثابت أن الاستئناف رفع بعد الميعاد القانوني بثلاثة أيام وعليه يكون الدفع الفرعي في محله ويتمين قبوله

(استئناف الست ماريجوه روقايل وحضر عنها الاستاذ لبيب أفندي سعد الحامى ضد مصلحة السكة الحديد وحضر عنها الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف الحامى غمرة ١٣٦٧ سنة ٤١ قضائية - دائرة حضرة صاحب السادة محمد محرز باشا وحضور جناب مسيو سودان وحضرة صاحب المزة مصطفى محمد بك )

## ٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٦

فسخ عقد البدل - دعوى الضمان - المادة ٣٥٩ مدنى

القاعدة القانونية

نصت المادة ٣٥٩ مدنى بانه اذا كان أحد المتعاضدين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر انه ليس ملك العاقد وانتزع من مالكه الحقيقى فيكون المستلم المذكور مخيراً بين طلب تضمينات وبين طلب رد ثمن ما أخذ منه الا اذا مضت

في هذه الحالة الاخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة . أما اذا باع المذكور العين المتعاضض عليها الى الغير ونزعت ملكيتها بناء على طلب أصحاب حقوق مسجلة عليها كانت هذه المادة غير منطبقة عليه لأنه مشتر وليس متعاضضاً ولذلك يحق له الرجوع بالثمن على البائع ولا يسقط حقه فيه الا بمضى المدة الطويلة المعبر

٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ أي بعد مضي ثلاثة وستين يوماً من تاريخ اعلان ذلك الحكم

« وحيث ان الست المستأنفة تدعى أنها رفعت استئنافها في الميعاد القانوني لاعتبارها أن اعلانها بالحكم في مكتب المحامي المتدب عنها أمام محكمة أول درجة باطل لأن الحكم أعلن لشخص لا صفة له في قبول الاعلان وهو المحامي المتدب عنها الذى قام بواجبه بالرافعة عنها وليس له حق أن يقبل اعلان الحكم في مكتبه اذ أن القضية خرجت من يده بمجرد الحكم فيها وأن الاعلان ليس تابع للاجراءات السابقة على الحكم

« وحيث ان هذا القول لا يعبأ به لأن اعلان الحكم هو من الاجراءات التكميلية التابعة للقضية أمام المحكمة الابتدائية ومن اختصاص المحامي المذكور قبول ذلك الاعلان وأن مبدأ تاريخ مدة رفع الاستئناف يعتبر من يوم اعلان المستأنفة بهذا الحكم في مكتب المحامي المتدب عنها . راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ المنشور بمجلة التشريع والقضاء بالمحاكم المختلطة بالجزء الثانى عشر صحيفة ( ١٠٩ )

« وحيث أن ادعاء المستأنفه من أن طلب المعافاة الذى قدمته لمحكمة الاستئناف لمعافاتها من الرسوم يقطع مدة الستين يوماً المحدده لرفع الاستئناف هو ادعاء يلزم بذه ظهرياً لأن هذا الطلب لا تعده هذه المحكمة من الاجراءات التى توقف سريان المدة وعلاوة على ما تقدم فانه ثبت أن طلب المعافاة تقرر قبوله قبل انتهاء مدة



عنها بخمسة عشر سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ من القانون المدني .

المحكمة :

« حيث عن الموضوع فان بطرس افندى مرجان بعد ان أخذ بطريق البديل الفدان وقيراط من محمد محمد حسن وزملائه نظير أخذهم منه فدانين وكسور من اطيانه السابق رهنها بمعرفته لدائنين مرتينين ومسجلين قد تصرف بطرس افندى المذكور في الفدان وقيراط بالبيع إلى حجازي على الحداد بمقتضى عقد مؤرخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ بمبلغ ١٣١٦٢ قرش صاغ و ٣٠ فضه موقع عليه من طلحه الخير محمد الدشاش بصفته ضامناً للبائع بطرس افندى مرجان » وحيث انه في القضية نمرة ٢٢٧ حكمت محكمة كفر الشيخ بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ بفسخ عقد البديل المتقدم ذكره وبأحقية محمد محمود زملائه المدعين في تلك القضية إلى استرداد الفدان والقيراط في مواجهة المدعى عليهما بطرس مرجان البائع وحجازي على الحداد المشتري وتسليم الاطيان المذكورة للمستحقين المذكورين بناء على حصول نزاع ملكية ما أعطاه اليهم بطرس مرجان في دين كان عليه للبنك وبضياح هذا المقابل رجعوا الى ملكية ما أعطوه من الاطيان وهي العين المبيعة وصرحت المحكمة في حكمها للمشتري بالرجوع بما أعطاه من الثمن وحكمت برفض الدفع الفرعى الذى كان متمسكا به المدعى عليه الثانى في تلك الدعوى وهو وضع يده بسبب صحيح بطريق المشتري من سنة ٩١٧ » وحيث انه بناء على ذلك الحكم المؤرخ

١٩ ابريل سنة ١٩٢١ ومحضر تسليم الاطيان الرسمى المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٣ الذى بمقتضاه استلم محمد محمد حسن وزملاؤه من حجازي على الحداد رفع هذا الاخير هذه الدعوى على البائع له والضامن للبائع يطالبهما بثن البيع الذى دفعه للبائع والتعويضات فحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٨ مارس سنة ٩٢٥ بالزام البائع وورثة الضامن الذى توفى أثناء الخصومة بدفع مبلغ ١٦١٦٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه فاستأنف ورثة الضامن الحكم المذكور

« وحيث ان هذا الحكم فى محله الاسباب الموضحة فيه

« وحيث ان المستأنفين بنوا استئنافهم على قولهم ان المدعى لما أعلن بصفته مدعى عليه فى القضية السابقة التى رفعت عليه بطلب فسخ البديل كان من الواجب عليه ادخال مورث المستأنفين ضامناً ولو كان حصل ذلك لتبين للمحكمة الدفاع القانونى الذى كان ترتب عليه رفض الدعوى لأن الاطيان وقت رفع الدعوى كانت فى حيازة شخص آخر غير المتبادل

« وحيث انه فضلا عن كون المستأنف عليه سبق له فى القضية السابقة أن تمسك بوضع يده وذكر فى الحكم السابق أن المواد القانونية التى حصل التمسك بها لا تنطبق على هذه الحالة » وحيث انه فى مثل هذه الحالة تكون منازعة المشتري فى الحيازة للمقار المنزوع ملكيته بناء على طلب الدائنين المسجلة ديونهم على المقار فى سنة ٩١٥ لا يجديهم نفعا لأنه بالإطلاع على عقدي البديل والبيع يرى أنهما غير مسجلين



فليس بجائز الاحتجاج على الغير بوضع يد ليس ظاهراً باسم المشتري فتكون أسباب الاستئناف في غير محلها

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فان الدعوى المنظورة الآن هي دعوى الضمان التي لا تولد الا حين المنازعة من الغير ومن تاريخ المنازعة تبدأ المدة المقررة لسقوط حق الرجوع على الضمان الملزمين قانوناً بالتعويض وهي المدة الطويلة ١٥ سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ مدني فاذا لم تمر هذه المدة حق للمشتري الرجوع على الضمان بما هم ملزمون به قانوناً

« وحيث مما تقدم يكون الاستئناف مرفوضاً موضوعاً

( استئناف ابراهيم طلحة الخير الدشاش وآخرين ضد حجازي على الحداد عمرة ١١٢٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة على جلال بك )

## ١٠

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥

استئناف الاحكام التمهيدية . ميعادها . نظرية القانون الفرنسي . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبة . مهر . اثبات . مبدأ نبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع ادبية . علاقة الخاطب بالخطوبة .

### القاعدة القانونية

١ - ان نظرية قانون المحاكم المختلطة ونظرية القانون الفرنسي تخالفان نظرية القانون الاهلي في استئناف الحكم التمهيدى . لان استئناف الحكم الاصلى في التشريع الفرنسي والتشريع المختلط لا يترتب عليه حتماً استئناف الاحكام

التمهيدية بل يجب استئنافها مستقلة اذا اريد ذلك . أما القانون الاهلي فان المادة ٣٦٢ مرافعات التي لا نظير لها في قانون المحاكم المختلطة نصت على ان استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الاحكام التحضيرية والتمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى مالم تقرر المحكمة ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً

٢ - ان العرف بين المصريين خصوصاً المسلمين منهم جرى على انه بعد الاتفاق على الخطبة ودفع المهر وقبل اتمام الزفاف تشتري لزوجته منقولات الزوجية المعروفة بالجهاز سواء من المهر الذي دفع لها أو من مال والديها

٣ - يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملة اثبات الدليل أو نفيه بالبينه والقرائن الاقرارات التي تدون في مذكرات الخصوم سواء امضاها الخصوم بأنفسهم أو امضاها الوكلاء عنهم

٤ - علاقة الخاطب والخطوبة هي من الموانع الادبية التي تحول دون الحصول على سند كتابي من أحد الطرفين

المحكمة

« حيث ان الاستئناف المعلن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن الحكم التمهيدى الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤ بحالة الدعوى على التحقيق قام بشأنه خلاف بين الخصوم اذ طلب الحاضر عن احمد بك عصمت المستأنف عليه الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف مستنداً على انه لم يحصل « في الحل » كما تقضى بذلك المادة ٣٦١ مرافعات ورتب على ذلك ان



بلسان وكيله ما يفيد ذلك فيتعين البحث في صواب أو خطأ ما قضى به الحكم التمهيدى

### عن الحكم التمهيدى

من حيث ان هذه المحكمة ترى ان الحكم الابتدائى جاء صائباً في احالة الدعوى على التحقيق لانه جاء حقيقة في مذكرات مقدمة أثناء نظر الدعوى من وكلاء طه افندى الجندى وتعتبر قانوناً كأنها صادرة منه اقرار بوجود علاقة خطبة بينه وبين كريمة احمد بك عصمت وانه دفع لها مهرأ ما زال في ذمته وهذا الاقرار وان لم يثبت دعوى المدعى الا انه يتم على صحة الادعاء ويجعله قريب الاحتمال مرجحاً اذا لوحظ ان طه افندى الجندى المحامى يقيم فيني سويف وليس بمصر حيث يوجد الجهاز المتنازع بشأنه حتى انه لما رفعت عليه الدعوى امام محكمة مصر طلب الحكم بعدم اختصاصها لانه لا يقيم في دائرتها. ذلك ايضاً مع ملاحظة ان العرف بين المصريين خصوصاً المسلمين منهم جرى على انه بعد الاتفاق على الخطبة ودفع المهر وقبل اتمام الزفاف تشتري للزوجة منقولات الزوجية المعروفة بالجهاز سواء من المهر الذى دفع لها أو من مال والديها وفوق ذلك فانه في هذه الظروف يوجد مانع أدبى يحول دون الحصول من الزوج في أول معاملته على سند كتابى بالجهاز ومن كل ذلك يظهر أن المحكمة الابتدائية تبينت بحق وجود مبدأ ثبوت كتابى يسمح بتكلة هذا الدليل أو نفيه بالبينّة والقرائن وكان

الحكم التمهيدى أصبح نهائياً فيلزم قصر البحث على نتيجة التحقيق ومن ضمن ما استند عليه تأييداً لنظريته أحكام قدمها صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة وطلب الحاضر عن طه افندى الجندى المستأنف رفض هذا الدفع متمسكاً بان عبارة « في الحال » الواردة بهذه المادة لا تحدد ميعاداً لاستئناف الحكم التمهيدى وان حقه في الاستئناف يمتد الى موعد استئناف الحكم في أصل الدعوى فمن باب أولى يكون الاستئناف مقبولا اذا رفعه قبل ان يصدر الحكم في الدعوى الاصلية

« وحيث انه مما يجب ملاحظته ان نظرية قانون المحاكم المختلطة ونظرية القانون الفرنساوى تخالفان نظرية القانون الأهلى في استئناف الحكم التمهيدى لان استئناف الحكم الاصلى في التشريع الفرنساوى والمختلط لا يترتب عليه حتماً استئناف الاحكام التمهيدية بل يجب استئنافها مستقلة اذا أريد ذلك. أما القانون الأهلى فان المادة ٣٦٢ مرافعات التى لا نظير لها في قانون المحاكم المختلطة نصت على ان « استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتماً استئناف جميع الاحكام التحضيرية والتمهيدية التى سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولا صريحاً » فلا محل حينئذ لاثارة هذه المناقشة لانها غير منتجة ويتعين قبول استئناف الحكم التمهيدى تبعاً لاستئناف الحكم في أصل الدعوى لانه ثابت ان طه افندى الجندى لم يقبل الحكم التمهيدى وقرر قبل التحقيق بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٢٥



بهم فمن اختصاص المحاكم الاهلية بشرط ان لا يكون المتهم والمجنى عليه تابعين لدولة ايران فان كانا كذلك كانت السلطة المختصة بتوقيع العقوبة هي شهبندارية ايران

٢ - ان وظيفة نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة تخرج صاحبها حتما من اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة الى الدعاوى المدنية والتجارية بناء على انه متمتع بالحماية الاجنبية

٣ - ان الشارع العثماني قسم في القانون الصادر منه بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ اصحاب الحماية قسمين الاول اصحاب الحماية السابقة على سنة ١٨٦٣ والثاني اصحاب الحماية التالية لهذه السنة ونص بالنسبة الى اصحاب القسم الاول بانهم هم وعائلاتهم وأولادهم ونسلهم جميعا مستقلون عن السلطة المحلية وان كانوا عثمانيين لم يكتسبوا الجنسية الاجنبية من الحكومة التي تحميهم. وفيما يخص اصحاب القسم الثاني فقد اوضح القانون صراحة بأن حمايتهم شخصية محضة أي لا ينتفع بها غير اشخاصهم دون عائلاتهم أو أولادهم. وهي مؤقتة تنتهي حتما بانتهاء اعمال الوظيفة التي يشغلها الشخص أو بوفاته ولا تنتقل من بعده الى ورثته مطلقاً

٤ - زوجة صاحب الحماية الذي من القسم الثاني (مثل نائب قنصل دولة ايران في المنصورة الذي هو مصري الجنس اصلاً) لا تتمتع بالحماية التي تتمتع بها وظيفة زوجها. فاللدعاوى المدنية الخاصة بها تكون من اختصاص المحاكم الاهلية المحكمة :

» من حيث انه لا نزاع بين طرفي الخصوم

حكمها بالاحالة على التحقيق صواباً وعدلاً (راجع Carpentier preuve écrite \$ 182 \$ 185)

### عن الحكم في أصل الدعوى

» من حيث انه يتمين بجلاء من شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق ومن المستندات الكتابية التي تقدمت ومن القرائن الدقيقة القاطعة في الدعوى ومن عدم تقديم طه افندي الجندى المحامى اي دليل أو قرينة على صحة ما زعمه أو نفي ما أثبتته خصمه أن المنقولات الميينة بصحيفة الدعوى ومحضر الحجز التحفظي المؤرخ ١٠ مارس سنة ٩٢٣ هي ملك لأحمد بك عصمت وأنه اشتراها جازاً لكريمته فيكون الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجه في الموضوع في محله ويتمين تأييده والزام طه افندي الجندى بجميع المصاريف والف قرش انما باللمحاه

( استثنى طه افندي الجندى المحامى وحضر عنه حضرة الاستاذ سلامة بك ميخائيل المحامى ضد أحمد بك عصمت وحضر عنه حضرة أحمد بك نجيب براده وسلم بك رطل المحاميان نمرة ١٩٧ و ٨٦٠ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وحضرة صاحب النزة كامل بك ابراهيم )

### ١١

#### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

ايران . عجم . اختصاص المحاكم . حماية . زوجة .

#### القاعدة القانونية

١ - ان التبعة الايرانيين خارجون عن اختصاص المحاكم الاهلية فيما يتعلق بالدعاوى المدنية والتجارية . أما القضايا الجنائية المتعلقة



في حدود الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة المصرية وبين الدول الموقعة عليها وكان الداعي للحكومة المصرية لإبرامها الاحتفاظ بسلطانها واحلال النظام محل الفوضى التي كانت سائدة إذ ذاك تنفي اختصاص المحاكم المختلطة بغير من خصصت بهم وتسقط المصلحة في القول بذلك الاختصاص « كذا أنظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية رقم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠١ مجموعة رسمية سنة ثالثة ص ١٢٧ - وحكم محكمة طنطا الاستئنافية رقم ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ المحاماة سنة أولى العدد الثالث » الا ان هذه الملاحظات وهذه الاعتبارات مع وجاهتها مبدئياً تسقط في الواقع ولا محل لها البتة تجاه المعاهدة السابق عقدها بين تركيا وفارس في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ - ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ - فان هذه المعاهدة تعتبر التبعة الايرانيين بصفة اجانب وهي اذا قورنت بما نص عليه الشارع في لائحتي ترتيب المحاكم الاهلية والمختلطة تؤدي في مجموعها الى ان التبعة الايرانيين تخرج من اختصاص المحاكم الاهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية والتجارية وبأن القضايا الجنائية المتعلقة بهم تكون من اختصاص المحاكم الاهلية بشرط ان لا يكون المتهم والمجني عليه تابعين لدولة ايران فان كانا كذلك كانت السلطة المختصة بالقوبة هي شهبندارية « قنصلية » ايران ولقد تأيد هذا الرأي بما اوضحته وزارة الحفانية في المنشور الصادر منها في هذا الشأن بتاريخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١

« ومن حيث انه مما تقدم يرى جلياً ان

في ان الشركة التي اختصم المستأنف عليه من اجلها في الدعوى الحالية هي شركة تضامن ومما يجب تقريره أولاً وقبل كل شيء أنه اذا ثبت ان في هذه الشركة عنصراً اجنبياً خرجت الدعوى حتماً من دائرة اختصاص المحاكم الاهلية » ومن حيث انه لمرفة وجود هذا العنصر الاجنبي في تلك الدعوى يتعين البحث أولاً في جنسية ابراهيم بك الاني زوج الست سيدة احدى الشركاء في الشركة سالفة الذكر باعتبار كونه حازراً لحماية دولة ايران وثانياً في جنسية السيدة المذكورة باعتبار كونها زوجة للبك المشار اليه

« ومن حيث انه فيما يخص جنسية هذا الاخير فانه وان كان بعضهم ذهب الى انه من المقرر ان الاجانب الذين يخرجون من اختصاص المحاكم الاهلية انما هم التابعون فقط لاحدى الدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة وأنه لا عبرة بما تذهب اليه المحاكم المختلطة من ان لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قصرت اختصاصها على ما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق المدنية والتجارية في حين ان لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تفرق بين الاجانب التابعين فيهم للحكومات الموقعة على اتفاقات هذه المحاكم وبين الغير الموقعة إذ ان الاصول القانونية المقررة والظروف التاريخية التي كانت سبباً في انشاء المحاكم المختلطة والخابرات التي جرت بشأن ذلك الغرض الذي توخه الدول في انشائها وطبيعة هذه المحاكم من أنها محاكم استثنائية حلت محل محاكم استثنائية أخرى « محاكم القنصلية »



فيكون إذاً القانونان المذكوران هما الواجب الرجوع اليهما لفض هذا النزاع

« ومن حيث انه بالاطلاع على القانون الأول وهو القانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ يتضح جلياً أن الشارع قسم أصحاب الحمايات الى قسمين الأول أصحاب الحمايات السابقة على سنة ١٨٦٣ والثاني أصحاب الحمايات بعد السنة المذكورة ونص بالنسبة لأصحاب القسم الأول بأنهم هم وعائلاتهم وأولادهم ونسلهم جميعاً مستقلون عن السلطة المحلية وان كانوا عثمانيين لم يكتسبوا الجنسية الأجنبية من الحكومة التي تحميهم وفيما يختص بأصحاب القسم الثاني فقد أوضح القانون صراحة بأن حمايتهم شخصية محضة أي لا ينتفع منها غير أشخاصهم دون عائلاتهم أو أولادهم وهي مؤقتة تنتهي حتماً بانتهاء أعمال الوظيفة التي يشغلها الشخص أو بوفاته ولا تنقل من بعده الى ورثته مطلقاً

« ومن حيث انه مما تقدم يرى بعبارة أوضح أن الحماية بعد ان كانت قبل سنة ١٨٦٣ عائلية ( familiale ) ووراثية ( héréditaire ) أصبحت بعد السنة المذكورة أي بالنسبة لمن حازوها بعد هذه السنة شخصية محضه ( individuelle ) ومؤقتة ( temporaire )

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه أن الحماية التي يتمتع بها ابراهيم بك الأتني زوج الست سيده هي من الحمايات التي حازها أصحابها بعد سنة ١٨٦٣ » ومن حيث انه يتلاحظ من جانب آخر أن القانون المصري وهو القانون الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ قد نص هو أيضاً من جهة

المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في الدعاوى المدنية والتجارية المتعلقة بالتبعة الايرانيين

« ومن حيث ان الخطاب المرسل الى ابراهيم بك الأتني زوج الست سيده رقم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٤ من وزير دولة ايران المفوض بالقطر المصري كاف لاقتناع المحكمة بأن ابراهيم بك الأتني المذكور يشغل حقيقة وظيفة نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة فهو بهذه الصفة يخرج حتماً في الدعاوى المدنية والتجارية المتعلقة به من دائرة اختصاص المحاكم الاهلية والذي يتعين البحث فيه الان ومعرفة هو هل زوجته الست سيده تتبعه في هذا الاختصاص أم أنها تبقى كما كانت قبل الزواج تابعة لقاضياها الطبيعي وهو القاضى الاهلى

« ومن حيث مما يجب ملاحظته في هذه المناسبة أنه بالرغم مما طرأ على الحالة السياسية المصرية من التطور فانه من الثابت الذي لا نزاع فيه والذي أقره القضاء بطريقة مستمرة ان القوانين الدستورية العثمانية على العموم وبالاخص قانون الجنسية يجب العمل بها في مصر الى ان يصدر ما يناقضها أو على الأقل ما يقوم مقامها من القوانين المصرية

« ومن حيث انه ثابت من جهة أخرى أن القوانين التي لها مساس بموضوع النزاع الحالي تنحصر في : أولا القانون العثماني الصادر في ١٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ الخاص بالتفصيلات الأجنبية وثانياً القانون المصري الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ الخاص كذلك بالتفصيلات



صراحة على أن جميع الموظفين السياسيين أو القنصلين المبعوثين من الخارج الى القطر المصري (كذا) ولعائلاتهم (كذا) الحق في رفع الدعاوى على الغير أمام المحاكم المختلطة بدون أن يكون للغير حق مقاضاتهم أمام هذه المحاكم بطريق الدعاوى الفرعية المرفوعة من المدعي عليهم ضدهم ولا تقبل الدعاوى الفرعية الا لحد قيمة الدعاوى الأصلية فاذا كانوا مشغلين بالتجارة أو الصناعة أو كانوا يملكون أو يستثمرون عقارات في مصر فيكونون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة في كل ما يتعلق بالمسائل التجارية أو الصناعية العينية العقارية وجميع الموظفين الآخرين غير المذكورين في الفقرة الأولى وكذلك القواصون يكونون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة في كل القضايا التي لا تتعلق بوظائفهم الرسمية

« ومن حيث انه واضح جلياً من النص السابق إرادته أن القانون قسم الموظفين السياسيين أو القنصلين الى قسمين ويميز صراحة بين المبعوثين منهم من الخارج الى القطر المصري وبين غير المبعوثين وقرر بالنسبة لأصحاب القسم الأول بأنهم هم وعائلاتهم لا يخضعون لأي قضاء من هذه البلاد سواء كان أهلياً أو مختلطاً وخول لهم الحق اذا شاءوا هم أن يلجأوا الى المحاكم المختلطة اذا كانوا مشغلين بالتجارة أو الصناعة أو كانت لهم عقارات يستغلونها في القطر المصري وأما بالنسبة لغير المبعوثين فمنهم هم شخصياً دون عائلاتهم يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة دون المحاكم الأهلية فيما يختص بمعاملاتهم

الاعتيادية وأما اذا كانت المعاملة متعلقة بالوظيفة السياسية التي يشغلونها فلا يكون من اختصاص أي قضاء من البلاد النظر فيها « ومن حيث ان انتفاع العائلة أو عدم انتفاعها بالامتيازات التي منحها القانون المذكور لرب هذه العائلة مستفاد بكل وضوح وجلاء من نفس النص السابق ذكره فان القانون عند ما تكلم عن المبعوثين من الخارج الى القطر المصري قل أيضاً و «عائلاتهم» ولكنه عند الكلام على غير المبعوثين فإنه اقتصر على ذكرهم فقط ولم يورد عبارة «وعائلاتهم» التي في نفس المادة اقترنت بعبارة المبعوثين

« ومن حيث انه لا شك في ان قانون أول مارس سنة ١٩٠١ أراد بالمبعوثين من الخارج الى القطر المصري الاجانب الذين تبعهم الدولة الى القطر المصري خصيصاً لتقلد الوظيفة السياسية أو القنصلية في هذه البلاد وأقنع دليل على ذلك ان النص الفرنسي أضاف بعد «عبارة» المبعوثين من الخارج الى القطر المصري لفظة missi وهي لفظة لاتينية جمع لفظة missus معناها المبعوثون أو المرسلون على أنه اذا أمكن من باب التوسع ولوجود نفس السبب وذات العلة عدم التفرقة في مثل هذه الحالة ما بين الاجانب الذين ترسلهم الدولة الى القطر المصري خصيصاً لتقلد الوظيفة السياسية أو القنصلية في هذه البلاد وبين الاجانب الذين تعينهم الدولة لنفس هذه الوظيفة ويكونون موجودين صدقة بالقطر المصري استناداً الى ان هؤلاء الآخرين اجانب آتون اصلاً من



الثاني أى من فئة المعينين من القاطنين بالقطر المصرى Electi ولقد سبق بيان ان الامتيازات المخولة لاصحاب هذا القسم الأخير انما هي امتيازات شخصية محضة لا تتعدى اشخاصهم ولا تنتفع بها عائلاتهم بخلاف ما قرره الشارع صراحة في هذا الشأن لاصحاب القسم الأول « ومن حيث انه مما توضح تبين ان قانون أول مارس سنة ١٩٠١ جاء في الواقع معزراً ومؤيداً للقانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ فيما يختص بحالة اصحاب الحماية بعد سنة ١٨٦٣

« ومن حيث انه سواء أريد تطبيق القانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ أو القانون المصرى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ فان النتيجة المحتمة الواضحة من الأخذ بأى من هذين القانونين ان الحماية التى يتمتع بها ابراهيم بك الأنفى زوج الست سيدة انما هي حماية شخصية محضة وأنه هو شخصياً دون أى فرد آخر من عائلته يكون خاضعاً لقضاء المحاكم المختلطة دون المحاكم الاهلية فيما يختص بمعاملاته الاعتيادية

« ومن حيث انه مما يجب الاشارة اليه في هذا الصدد ان القضاء المختلط صريح وثابت في الحكم بأن الحماية المخولة من دولة أجنبية لأحدرعايا الحكومة المحلية بسبب وظيفته القنصلية انما هي حماية شخصية محضة ولا تتعداه الى زوجته أو أولاده

« ومن حيث انه لا شك بعد ذلك في ان الست سيدة لا يمكنها استناداً الى أنها زوجة

الخارج الى هذه البلاد ويمكن القول بأنهم هم أيضاً مبعوثون من الخارج الى القطر المصرى إذ الحكمة القانونية في هاتين الحالتين واحدة إلا أنه لا يمكن بحال من الاحوال تعميم هذه الحالة الى العثمانيين والمصريين القاطنين بالقطر المصرى وترى احدى الدول الاجنبية تعينهم في احدى وظائفها القنصلية ولا يصح القول مطلقاً بأن هؤلاء العثمانيين أو المصريين الذين هم أصلاً من رعايا الحكومة المحلية وأصلاً قاطنون بالقطر المصرى تنطبق عليهم لا مبنى ولا معنى « عبارة » المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى missi الواردة صراحة في قانون أول مارس سنة ١٩٠١ إذ فضلاً عن ان هذه العبارة تتنافى في معناها بالمرّة مع حالة هؤلاء الموظفين وأنها على وضوح تام لا يسمح بأقل شك في معناها فانه لو كان الأمر على خلاف ما توضح لما كان هناك محل البتة لمثل هذا التعبير ولمثل هذا القيد ولكن الشارع نفسه عند ما أراد تخويل الموظفين السياسيين أو القنصلين الامتيازات المتقدم بيانها اكتفى بقوله - « لجميع الموظفين السياسيين أو القنصلين دون ذكر أى شرط أو أى قيد كالذى ذكره فعلاً والحقيقة المستفادة بلا شك من النص السابق بيانه ان العثمانيين أو المصريين القاطنين بالقطر المصرى والذين ترى احدى الدول تقليد هم وظيفة قنصلية في هذه البلاد ليسوا من اصحاب القسم الاول الوارد بقانون أول مارس سنة ١٩٠١ أى ليسوا من صنف الموظفين المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى missi وانما هم اصحاب القسم



الى محكمة أول درجة للحكم في الموضوع»  
( استئناف محمود افدى محمد الشناوى وحضر عنه  
حضرة الاستاذ حنا يوسف منصور بك ضد محمد بك محمد  
الشناوى بصفته مديراً لشركة المغنوية شركة خلفاء الشناوى  
باشا وحضر عنه حضرة صاحب اليزة عبد الرحمن الرافعى  
بك غمرة ١٢٥٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات  
اصحاب السعادة واليزة ابو بكر يحيى باشا وشاكر بك  
احمد وزى برزى بك )

تعليق

يراجع فى هذا المعنى حكم استئناف مختلط  
١٨ ابريل و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ( مجموعة  
احكام العشر سنوات الاولى ص ١٨٢ نبذة  
٢٢٩٣ و ٢٢٩٤ ) وحكم استئناف مختلط ٣ يونيه  
سنة ١٩٢٤ ( جازيت المحاكم المختلطة عدد ١٧٠  
السنة الخامسة عشر ص ٢٨ نبذة ٣٧ و ١ )

١٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦

ديون ممتازة . امتياز الديون . ايجار . اجرة .  
تعويض ضرر . الحجز التعفظى . حكمه .  
لا امتياز الا بالحجز . مسؤولية . جهة الوقف .  
تعويض ضرر حاصل بسبب تصرفات الناظر .

القاعدة القانونية

١ - نص الشارع فى الفقرة السادسة من  
المادة ٦٠١ من القانون المدنى على أن من ضمن  
الديون الممتازة ( اجرة العقار واجرة الأتليان  
وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل ) ومن  
رأى بعض العلماء أن قول الشارع وكل ما هو  
مستحق للمؤجر من هذا القبيل يشمل التعويض  
الذى يطلبه المؤجر عن ضرر الحقة المستأجر  
بالبين المؤجرة

لابراهيم بك الأتلى أن تنفع بالحماية والامتيازات  
المحولة لهذا الأخير وان تمسك مثله باختصاص  
المحاكم المختلطة وبعدم اختصاص القضاء الاهلى  
بالنسبة لما قد ثبت بكل وضوح وجلاء مما  
سبق ذكره ان ابراهيم بك الأتلى المذكور  
بصفة كونه نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة  
انما هو بلا شك وبدون أقل تردد من قسم  
القناصل الغير مبعوثين الذين لا يستفيدون من  
الحماية إلا بالنسبة لاشخاصهم فقط دون  
عائلاتهم

« ومن حيث انه مما توضح جميعه يرى  
ان الدعوى الحالية داخلية فى دائرة اختصاص  
المحاكم الاهلية وان ما قضت به محكمة أول  
درجة من عدم اختصاصها جاء فى غير محله  
وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف وتقرير  
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى المذكورة  
« ومن حيث انه وان كان المستأنف  
التمس فى عريضة الاستئناف الحكم فى موضوع  
الدعوى الاصلية إلا أنه يتلاحظ من جهة ان  
طرفى الخصوم قصر ارافتهما أمام هذه المحكمة  
على الدفع الفرعى السابق ذكره وفى المذكرة  
الكتائية المقدمة من المستأنف التمس هذا  
الاخير صراحة رد الدعوى الى محكمة المنصورة  
للحكم فى موضوعها والواقع من جهة أخرى وعلى  
كل حال ان الدعوى الاصلية غير صالحة الآن  
للحكم فيها وعليه يتعين احالة القضية والخصوم



٢ - ان امتياز المؤجر لا يتحقق ولا يتم وجوده الا بالحجز التحفظي طبقاً للمادة ٦٦٨ مرافعات . فلكي يسوغ للمؤجر منع تبديد أو تهريب مفروشات أو محصولات المستأجر يلزم أن يستصدر المؤجر أمراً بالحجز والا فليس له أن يدعى بأي حق امتياز على مفروشات أو محصولات المستأجر

٣ - اذا صدرت من ناظر وقف وهو يعمل لمصلحة الوقف تصرفات ضارة بمصلحة أي شخص كان الوقف . مسئولاً عن دفع التعويضات . والقول بمحصر المسؤولية في الناظر شخصياً لا يتفق مع مبادئ العدالة لأن هذا الرأي يهدم الحق هدماً اذ تضع به حقوق كل من اصاب بضرر من ناظر غير مليء بعمل من اعمال نظارته

#### المحكمة :

« بما ان مدار البحث في هذه الدعوى يشمل امرين اولهما الوقائع فإن النزاع عنها قائم بين الخصمين وكادت مذكراتهما ومرافعاتهما لا تلتقي في نقطة واحدة عنها وثانيهما المباحث القانونية التي اثيرت عن حق الامتياز وحق الحبس وما ادجج في ذلك عن مبدأ التعويض وصفة المستأنف

« وبما انه فيما يتعلق بالوقائع فالمحكمة تستخلص من القوائير والدفاتر التي قدمها المستأنف عليه ومن المرافعة ومن المذكرات التي قدمت في الدعوى ثم من تقرير الخبير الذي لم يوجه عليه اي مطعن يقام له وزن ان الاخشاب التي اثبت الخبير وجودها في مخزن المستأنف عليه وقت معاينته هي التي منعه المستأنف

عن نقلها والتصرف فيها بحجة ان حقاً له قد تعلق بها وترى المحكمة من اهم الشواهد على ذلك نفس تصرف المستأنف بشأنها وكفاحه في منع نقلها الى حداتها المستأنف عليه بسرقتها ومقاضاته بسبب هذا الادعاء فلامعنى بعد ذلك لدعواه ان الحريق لم يبق ولم يذر وليست صورة محضر ضبط واقعة الحريق بالسند الناطق بمدعى المستأنف اذ هو يصف الصالة التي كانت تصنع بها الاثاثات ولم يتعرض للغرفة التي قلى سلمها وكانت مستودعاً للاخشاب كذلك ليس لواقعة التأمين وصرف قيمته أو بعضها للمستأنف عليه اثر نافع للمستأنف فان ذلك التأمين كان عن الاثاثات المصنوعة وهب انه كان عن كل ما كان في مخزن المستأنف عليه فإنه لا يقطع بما يريد المستأنف ان يستخلصه منه عن ان تدمير النار كان تاماً

« وبما ان البحث القانوني الذي اثير في الدعوى يدور حول حق امتياز المؤجر على ما في العين المؤجرة من الامتعة والبضائم وحقه في حبسها

« وبما ان حق الامتياز الذي نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٠١ من القانون المدني ذكر اجرة العقار واجرة الاطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل والمستأنف يريد ان يأخذ من عبارة ( كل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل ) معنى يسمع التعويض الذي قد يطلبه المؤجر عن ضرر الحق المستأجر بالعين المؤجرة ويستند الى ما جاء بالنبذة رقم ١١٤ الواردة في الصفحة رقم ٥٣٤ من الجزء الثالث من كتاب دى هلتى وترى المحكمة انه ان صح السير على هذا الرأي فانه مما لا ريب فيه أن الامتياز لا يتحقق ولا



يتم وجوده الا بالحجز التحفظي طبقاً للمادة ٦٦٨ مراقعات وقد عني بودري بتبيان ذلك في النبذة رقم ٤٤١ من كتابه في الامتياز والرهن حيث قال ضمن ما اورده في هذا المرض ان الشارع لكي يصون حقوق المؤجر سن له اجراء عاجلا وهو الحجز الحيازي الذي به يمنع التبديد أو التهريب

« وبما ان حق الحبس الذي يطاول به المستأنف خصمه ليس بالقول السائغ بعد تقرير ان الامتياز لا يتم الا بالحجز ومن المسلم به ان المستأنف لم يستصدر أى امر بالحجز فلا امتياز له ولا حقاً بالحبس عنده

« وبما انه تبين من ذلك ان تصرف المستأنف مع خصمه ومنعه عن نقل بضائعه كان تصرفاً لا يبرره القانون واذا رجعنا الى تجبته في التعلل وادعائه اولا ان هناك اجرة مستحقة ثم عدوله عن ذلك لما اخف في هذا الشأن وانتحاله عذراً من التعويض الذي كان يطالب به عن الحريق واخفق فيه فان وصف تصرفه بالتعسف لا مبالغة فيه

« وبما أن ما وقع به المستأنف عن ان التعويض لا يستحق لان ما وقع ما كان في ذهن المتعاقدين وقت تعاقدهما ولم يكن في حدود تعهداتهما وتجارة الخشب شأنها كذلك اذ المكان أجر للتجارة لا للتجار فان هذا الدفع يرد عليه اولا ان المكان اجر مستودعاً للتجارة والمستودع يقتضى خزن الاخشاب التي ستصنع وليس بمحظور على المستأجر ان يستورد أى مقدار من الاخشاب ويضعه في مستودعه والاخشاب كلها تصلح للتجارة وثانياً ان عمل المستأنف المطالب بتضمين نتائجه

كان عملاً عدائياً خارجاً عن محتملات التعاقد فلا وجه لتطبيق مبدأ التعويض عن الضرر المتوقع

« وبما أن صفة المستأنف عليه في تصرفاته وتقاضيه ظاهرة بجلاء انها باسم الوقف الذي كان في أول الامر وكيلاً عن ناظرته ثم ناظراً عليه بالذات وقد احتطاط المستأنف عليه في مطالبته بهذه الصفة وبصفته الشخصية في جميع أدوار الخصام ثم ان هذه الدعوى وما ترتب عليه كان جيمعاً في سبيل منافع الوقف فالمحكمة لا ترد في اعتبار المستأنف مسئولاً بهذه الصفة أى بصفته ناظراً على وقف مصطفى محمد الهنيدي ولا تنظر لما جاء في احدى مذكراته عن ان التصرف الخارج عن حدود القانون اذا صدر من الناظر فلا يسأل عنه الوقف فان هذا الرأي يهدم الحق هدماً اذ تضعيع به حقوق كل من اصيب بضر من ناظر غير ملئ في عمل من اعمال نظارته

« وبما ان الاعتبارات المتقدمة تقطع بمسئولية المستأنف عن الضرر الذي سببه بتصرفه مع المستأنف عليه وهذا الضرر قد قدره الخبير المعين في دعوى اثبات الحالة بانه فرق ثمن الاخشاب لزول السعر من يوم منع نقائها الى يوم معاينتها ثم لاصابة بعضها بالعطب من تأثير الرطوبة لتكديسها

« وبما ان هذا التقرير الذي اخذت به محكمة اول درجة يقتضى افتراض ان المستأنف عليه كان يبادر الى بيع تلك الاخشاب لو انه اتيح له نقلها من المكان المؤجر وهذا الافتراض وان كان محتملاً الا انه غير مقطوع به لان احتمالاً آخر يعاشره وهو ان يتأني



١٣

محكمة جنابات مصر

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٥

تزوير . أوراق رسمية . كشف البوليس .  
متطوعين للحفر . تسمى باسم النيرة . كشف ماهيات  
الحفر . ورقة عرقية .

القاعدة القانونية

١- لا يعتبر ورقة رسمية الكشف الذي  
يحرره البوليس ويذكر فيه أسماء أشخاص قدموا  
لفرز الخدمة . الحفر بالمحافظة لان هذا الكشف  
عبارة عن مذكرة يعملها أى شخص كان من  
الملحقين بإدارة الحفر لحصر المتطوعين للحفر  
فمن تسمى في كشف من هذا القبيل بغير اسمه  
الحقيقى فلا يعد مزوراً في ورقة رسمية

٢- ان كشف ماهيات الحفر معد لاثبات  
استلام المرتب . فمن أمضى على كشف بانه استلم  
مرتبه وتسمى فيه باسم غير اسمه الحقيقى ولكن  
تسمى بالاسم الذى دخل الخدمة بموجبيه فلا  
تزوير ولا عقاب عليه

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور  
بانه في دائرة قسم الدرب الأحمر بمصر أولاً  
بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ارتكب تزويراً في  
ورقة أميرية وهي الكشف الرسمى الخاص بأسماء  
الحفر بان تقدم لفرز لخدمة الحفر بمحافظة مصر  
وتسمى باسم فهمى سعد مكي ليتجنب التسمية  
باسمه الحقيقى وهو فهمى سعد سليمان حيث انه

المستأنف عليه في البيع حتى مع نزول الاسعار  
على امل عودها الى الارتفاع وهو امر مشاهد  
في التجارة او انه لا يبيعها ويبقيها لصنع  
اثاثات منها

« وبما ان الخبير اوضح في تقريره ان من  
ضمن مبلغ التعويض المستحق ما يرجع لتلف  
بعض الألواح من الرطوبة وقد عين المقدار  
الذى مسه ذلك الضرر وهو ٤ ر ٣٧٧٣ متراً  
مسطحاً وقدر لكل متر خمسة قروش مقابل  
تلف الرطوبة فيكون مجموع ما يأتى تحت هذا  
الباب مبلغ ١٨٨ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً باستنزائه  
من مبلغ ٢١٢٤ جنيهاً و ١٧٠ ملياً الذى قدر  
به الخبير بمجموع الخسارة يكون الباقي مبلغ  
١٩٣٥ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً وهو الخسارة  
الناجمة عن نزول الاسعار

« وبما ان المحكمة ترى مع ما تقدم من  
الاعتبارات ان لا تقضى بكل المبلغ الذى  
نشأ عن نزول الاسعار بل تقدر التعويض في  
هذا الباب بمبلغ ثمانمائة جنيه مصرى فقط  
يضاف اليه مبلغ ١٨٨ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً وهو  
مقدار الخسارة الناشئة عن الرطوبة فيصبح  
المجموع ٩٨٨ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً يعدل اليه  
الحكم المستأنف مع مصاريفه المناسبة

( استئناف محمد افندى سليمان العبان وحضر عنه  
الاستاذ كامل افندى البندارى المحامى عن نفسه وعن  
حفرة احمد افندى مرسى بدر المحامى ضد حسن افندى  
وجب المبالغ وحضر عنه حفرة صاحب الدقة الاستاذ  
احمد بك رافت المحامى بمر ٩٤١ سنة ٤١ قضائية .  
دائرة حضرات اصحاب الدقة متولى غنيم بك ومحمد لبيب  
عطية بك وآربى ابو العز بك )



ماهية تحت هذا الاسم ويحتم بهذا الاسم فتوقيعه على كشف الماهية باسمه الذي دخل به الخدمة لا تزوير فيه لان الكشف معد لاثبات استلام هذا الراتب لا لغرض آخر

« وحيث ان كل ما يمكن اسناده لهذا المتهم هو انه ان ارتكب شيئا من قبل ما هو مسند اليه فارتكابه له كان قبل حصوله على الراتب » وحيث انه يتعين اذن براءته عن التهمتين الموجبتين اليه عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

( قضية النيابة العمومية نمرة ٤٤ سايره الدرب الاحمر سنة ٩٢٤ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٦٧٠ احالة سنة ٩٢٤ ضد فهم مهل سليمان وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الحميد أفندي النافوري الحامي . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضر حضرتي صاحبي العزة السيد محمد عبد الهادي الجندي بك ومحمد بك نور القاضي المتدب مستشارين وحضرة موافى أفندي علام وكيل النيابة )

١٤

محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥  
تزوير . ورقة رسمية . كشف انتخاب الحفر .

التماعرة التأنيونية

ان الكشف التي محررها البوليس لا انتخاب الحفر لا تستند الى قوانين أو لوائح وانما تستند الى اجراءات يعملها الموظف المختص من عنده للوصول الى انتخاب من يرى انتخابهم بالطريقة التي يراها فالاوراق التي يعدها لذلك هي اذن اوراق غير رسمية فمن تسمى فيها باسم غير اسمه الحقيقي فلا عقاب عليه

رفت بهذا الاسم الأخير من خدمة الحفر بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢١ لكثرة سوابقه وليتمكن من الالتحاق بالخدمة وقد التحق بها فعلا . ثانيا . لانه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ ارتكب تزويرا في ورقة أميرية وهي كشف ماهيات بان وقع على الكشف المذكور باستلامه مرتبه باسم فهمي سعد مكي مع ان حقيقة اسمه فهم مهل سليمان وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٢٤ احالة المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادتين سالفتي الذكر » وحيث انه بجلسة اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« من حيث ان الكشف المقول بانه رسمي لا يعتبر ورقة رسمية لانه لا يوجد له أصل في نظام الحكومة ولا مأمور يسأل عنه انما هو مذكرة يعملها أي كان من الملحقين بإدارة الحفر لحصر المتطوعين للحفر وعلى ذلك فلا تزوير فيه » وحيث انه من جهة التهمة الثانية وهي ارتكاب المتهم التزوير في ورقة أميرية وهي كشف ماهيات بان وقع على الكشف المذكور باسم فهمي سعد مكي مع ان حقيقة فهم مهل سليمان

« وحيث ان المتهم دخل الخدمة واستمر فيها اشهرات تحت اسم فهمي سعد مكي واستلم



## المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور أنه في يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بسراى محافظة مصر بدائرة قسم الدرب الاحمر ارتكب تزويراً في أوراق رسمية وهي كشوف خدمة الحفر بيوليس مصر التي يحررها الموظفون الرسميون وهم رئيس وأعضاء اللجنة بأن تسمى باسم على معتمد سعيد وأملى هذا الاسم على أعضاء اللجنة وكنم اسمه الحقيقي هرباً من سوابقه المحكوم عليه بها وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات

« حيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٥ احالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادتين المذكورتين

« وحيث انه بمجاستي ٨ و ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥ سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« وحيث ان الكشف التي يحررها البوليس لانتخاب خفر لا تسند الى قوانين أو لوائح وانما تسند لاجراءات يعملها الموظف المختص من عنده للوصول الى انتخاب من يرى انتخابهم بالطريقة التي رآها فالأوراق التي يعدها لذلك لم تكن اذن أوراق رسمية

« وحيث ان في هذه الحالة لاعتقاب على المتهم لتسميته نفسه باسم غير اسمه الحقيقي في كشوف الاشخاص الذين يرشحون أنفسهم

للا انتخاب ويتعين براءته عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

( قضية النيابة العمومية نمرة ١٢ ساير الدرب الاحمر سنة ١٩٢٥ ضد عبدالرجال حماده محمود وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك المحامي نمرة ١٥٨ احالة سنة ٩٢٥ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد سلام باشا وحضور حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك ويس بك احمد القاضي المنتدب مستشارين وموافق علام بك وكيل النيابة )

## ١٥

## محكمة جنايات مصر

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٥

تزوير - ورقة رسمية - كشف يحرره طبيب الصحة - تسمى باسم الغير -

## القاعدة القانونية

الكشف الذي يحرره طبيب صحة القسم بعينات الالبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها ليس من الاوراق الرسمية فمن نسي أمام الطبيب باسم غير اسمه الحقيقي للهروب من المسؤولية فلا عقاب عليه لأن هذا الكشف ليس من الاوراق الرسمية التي تتركز على أصل قانوني من شأنه ان يجعلها من عداد الاوراق الرسمية المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٨ شعبان سنة بدائرة قسم بولاق بمصر بصفته شريك مع جندى افندى بطرس الموظف أى طبيب صحة قسم بولاق السليم النية في تزوير



فيها أى كشف عينات الالبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها لم تكن من الاوراق الرسمية لأنها لم ترتكز الى أى أصل قانونى من شأنه ان يجعلها من عداد الاوراق الرسمية انما هي ورقة صورها الحكيم بالصورة التى هي بها وبناء على مجرد فكرة توصل بها الى تحقيق غرض يرمى اليه فى وظيفته « وحيث ان لا عقاب اذن على المتهم ويتعين براءته عملاً بالمادة « ٥٠ » من قانون تشكيل محاكم الجنايات

( قضية النيابة العمومية نمرة ٣٠٩ بولاق سنة ١٩٢٣ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة ٥٥٧ احالة سنة ٩٢٣ ضد حجازى ابراهيم وحضر عنه الاستاذ حبيب افندى ابراهيم المحامى دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا . وحضور حضرتى صاحبي العزة السيد محمد عبد الهادى الجندى بك ومحمود جعفر بك المستشارين وحضرة محمود افندى منصور وكيل النيابة )

ورقة أميرية أى كشف عينات الالبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها بأن تسمى أمامه باسم ولده معوض حجازى ابراهيم فترتب على ذلك ان حكم على الفلام المذكور بالتأديب الجسماني وتنفيذ عليه الحكم فعلاً وذلك بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٩ من قانون العقوبات

« وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣ احالة المذكور على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر

« وحيث انه بمجلسه هذا اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« وحيث ان الورقة المقول بوقوع التزوير





## قضايا المحاكم الكلية والحجج

التسجيل مرة ١٨ سنة ١٩٢٣ انتقال الملكية  
على التسجيل

« وحيث ان هذه المحكمة مع موافقتها  
لأصحاب الرأي الأول ترى أنهم قد أخطأوا  
في العلة التي بنوا عليها ذلك الرأي لأن المحكمة  
التي لأجلها أجازت الشريعة الاسلاميه الشفعة  
في البيع مع خيار المشتري وعلى الضد من ذلك  
حرمتها في البيع مع خيار البائع هي أن الملكية  
في حالة خيار المشتري تنتقل الى هذا الأخير  
فعلا بعكس ما اذا كان الخيار للبائع فانها  
لا تنتقل فالتدليل اذن على هذه الصورة لا يؤدي  
الى صحة هذا الرأي بل الأمر بالعكس

« وحيث انه فيما يختص بأصحاب الرأي  
الثاني فانهم وان كانوا عللوا رأيهم بعلّة صحيحة  
الا أن هذه المحكمة تخالفهم في أن هذا التعليل  
الصحيح في ذاته يتمشى على الحالة التي يكون فيها  
عدم انتقال الملكية موقوفاً على شرط قيام  
المشتري بالتسجيل وذلك لأن البائع في هذه  
الحالة قد استند في الواقع من قبله كل ما هو  
مطلوب منه قانوناً للتخلي عن الملكية وقد يأتى  
الدوق القانونى بعد ذلك أن تبقى نصوص قانون  
الشفعة معطلة وحق الشفع مضموماً يستند به  
المشتري كما يشاء ويتوانى في تسجيل عقده كما  
تغلب عليه أهواؤه وما أسهل من قياس هذه الحالة  
على الحالة التي يكون فيها أمر ما معلقاً على شرط

١٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

شفعة • بيع غير مسجل • حكم الشريعة •

القاعدة النافذة

تجوز الشفعة في البيع غير المسجل . وهذا  
الرأى مطابق لما قضت به الشريعة الاسلامية  
الفراء من جواز الشفعة في البيع الحاصل مع  
خيار المشتري ووجه الشبه هو ان الملكية في  
حالة خيار المشتري تنتقل الى هذا الاخير فعلا  
بمجرد انعقاد البيع كما هو الحال في البيع الحاصل  
بعقد غير مسجل  
المحكمة :

« حيث ان البحث في هذه الدعوى يدور  
على معرفة ما اذا كان من الجائز أم لا أن يحكم  
بأخذ عين بالشفعة في بيع غير مسجل

« وحيث انه قد اختلفت آراء رجال  
القانون في هذا الصدد فمنهم من يحكم بقبول  
دعوى الشفعة ويعتمد في ذلك على تشبيه البيع  
مع عدم التسجيل بالبيع مع خيار المشتري في  
الشريعة الاسلامية ومنهم من يرى عدم قبولها  
اعتماداً على أنها لا تجوز الا اذا انتقلت ملكية  
العقار للمشتري بصفة نهائية وقد علق قانون

ارادى فقد اجمعت القوانين على أن مثل هذا الشرط لا قيمة له ولا يمكن أن يعطل لأحد حقاً « وحيث انه لا يمكن الاعتراض على ذلك بالقول أن التسجيل ليس أمراً متروكاً للمشتري يعمله أو لا يعمله كما يشاء فإن الشارع قد اضطره الى القيام به حيث نص أن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وذلك لأنه من السهل تصور حالات كثيرة يكون فيها المشتري مطمئناً آمناً من جهة البائع اليه فلا يكون ثمة ما ينعشه على الاسراع بهذا التسجيل خصوصاً اذا كانت له في ذلك مصلحة وهي مناوأة الشفع وتمريره عن الوصول الى حقه الذى اباحه له القانون

« وحيث ان الشارع خالف في قانون الشفعة القواعد العامة المدونة في قانون المرافعات قضى بأن الأحكام الغياية فيها لا تقبل المعارضة كما قصر في ميعاد استئنافها وجعلها خمسة عشر يوماً « وحيث ان الشارع لم يقصد من ذلك الا تقصير أمد النزاع بين أرباب المصالح في دعاوى الشفعة حتى يساعد على استقرار حالة الملكية العقارية لما رأى في ذلك من أوجه النفع وهو مالا يمكن انكاره

« وحيث ان هذا لا يتفق مع السماح للمشتري بتعطيل مثل هذا النزاع

« وحيث ان الشفع في الواقع لا يطلب

الا أن يحل محل المشتري فيما له من الحقوق وما عليه من الواجبات على وجه العموم وليس للبائع ان يشكو من ذلك فانه كما تقدم تخلى عن الملكية وهي لا تبقى لا صفة به بإرادته بل بإرادة غيره

وهو المشتري واما المشتري فان احتمائه وراء عدم تسجيله عقده الذى هو أمر من عمله ومن واجباته ان يقوم به تلاعب غير مشروع وتحكم منه غير جائز في حق الشفع

« وحيث ان القانون لا يحصى الاعمال المنطوية على سوء النية

« وحيث انه مما يساعد على ذلك ايضا ان قانون التسجيل لم يتعرض في شئ لقانون الشفعة وهذا يدل على ان الشارع لم ير ان في اصدار هذا القانون مساساً بالحقوق المقررة بقانون الشفعة من قبل

« وحيث انه مما يدل على اصابة هذا الرأى انه في آن واحد يحقق بين اغراض الشارع من قانون التسجيل وقانون الشفعة معا فهو يوفق بينهما ويساعد على الوصول الى النتائج التى يرمى اليها كل منهما

« وحيث انه مما يؤيد ذلك ان هذا التردد الذى ايدته المحاكم في الأخذ بهذا الرأى كان من نتائج العملية ان نسبة عدد العقود التى لم تسجل زادت كثيراً عما كانت عليه قبل العمل بقانون التسجيل فلم تتحقق اغراض الشارع من اصداره هذا القانون

« وحيث انه مما تقدم ترى هذه المحكمة

انه يجوز طلب أخذ عين بالشفعة ولو لم يسجل عقد الشراء

(استئناف طمبة بنت عبدالعال حسن دويدار وحضر عنها حضرة الاستاذ ابراهيم افندى حلمى افندى الحامى ضد يونس على دويدار وآخر وحضر عن الاول الاستاذ احمد افندى كمال الحامى - نمرة ٣٠١ سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك وسابا حبنتى بك )



مدنى من طالبي الرد وان ذلك مما يدخل في روع المتقاضين انحيار المحكمة الى جانب احدهما وان أول طالبي الرد قدم شكوى بالتضرر مما ورد بخصوص الحكمين السالفي الذكر

« ومن حيث انه من البديهي ان للقاضي عند الحكم في اى دعوى ان يناقش شهادة الشهود والوقائع ويقرر في اسبابه ما يرى انه ظهر له مما كان مؤثراً عليه في الأخذ بشهادة شاهد أو استبعادها

« ومن حيث انه مما تقدم يتضح ان القاضي عند ما اصدر حكمه السالفي الذكر لم يخرج عن حدود القانون الذي اعطى لصاحب الشأن حق الطعن في احكامه امام الهيئة التي تملك حق الغاء الحكم وتصحيح اسبابه ولا يمكن ان يكون هذا سبباً للرد لانه مع الأخذ بهذا المبدأ يكون من المحرم على القاضي النظر في قضية اى شخص يكون سبق مثل امامه في خصومة او بصفة شاهد في دعوى ويكون القاضي المذكور لم يأخذ بأقواله فيها

« ومن حيث انه بالنسبة لحكم الغرامة على الشهود الذين تخلفوا عن الحضور فان القاضي لم يخرج عن حد القانون الذي اجاز الحكم بايصال الغرامة الى الحد الذي حكم به وبالطبع تبعاً للظروف التي يقدرها هو عند اصدار حكمه . على ان لا شيء يمنع القاضي من اقاتلهم من الغرامة متى ابدوا اسباباً لتغيبهم

« ومن حيث انه بالنسبة للعريضة التي تقدمت بالشكوى من اسباب الحكمين السالفي الذكر فانها ايضاً ليست من اسباب الرد لان احكام المحاكم عرضة للطعن فيها بطريق التظلم منها للجهات المختصة وفي حدود القانون، وما دام الطاعن لا يملك استئناف الحكم فشكواه

## ١٧

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٦

رد القضاة . سبق نظر القضية . دساس بكرامة  
طالب الرد . تقديم شكوى في حق القاضي .

## القاعدة الثمانية

لا يعتبر سبباً من اسباب رد القاضي الجنائي:

١ - كون القاضي سبق نظر قضية مدنية

لطالب الرد وأصدر حكماً مس فيه طالب الرد .

لأنه اذا صح الأخذ بهذا المبدأ يكون من المحرم على القاضي النظر في قضية اى شخص يكون سبق مثل امامه في دعوى بصفة خصم أو بصفة شاهد ويكون القاضي المذكور لم يأخذ بأقواله فيها

٢ - كون القاضي حكم على شهود طالب

الرد بأقصى الغرامة

٣ - كون طالب الرد قدم شكوى طعناً

في اسباب حكم القاضي . لأن احكام المحاكم عرضة للطعن فيها بطريق التظلم منها للجهات المختصة وفي حدود القانون ما دام الطعن لا يرتكن على اسباب شخصية ويكون أساسه المناقشة الفنية

المحكمة :

« من حيث ان الرد بني على ان حضرة القاضي المطلوب رده اصدر حكماً في قضية مدنية اسبابه تمس المقرر الاول وتحدث سمعته وحكماً آخر في قضية جنحة براءة منهم نسب فيها تافيق التهمة الى المقرر الاول ، وعلى ان حضرة القاضي حكم بغرامة عشرين جنيهاً على كل شاهد من شهود الاثبات تخلف عن الحضور في دعوى الجنحة المدعى فيها بحق

الدين وامتنع الدائن عن اعطاء المحالصة فلا يمكن اعتبار الدائن سارقاً للمبلغ لأن نية المدين كانت تملك الدائن المبلغ لا استرداده.

٣ - لأجل ان تتوفر أركان جريمة التبيد يجب ان يكون الشيء الذى حصل تبديده تسلم للجاني بمقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات على سبيل الحصر

٤ - البدء في التنفيذ قد يكون أمراً مادياً كالبدء في البناء فيجوز اثباته بالبينة وبالمعينة. ولكن اذا كان البدء في التنفيذ غير مادي كدفع مدين جزءاً من دينه فلا يمكن في هذه الحالة الاثبات بالبينة اذا زاد الدين على عشرة جنيهات. لأنه من الخطر ان يسمح بالاثبات بالبينة دفع جزء من دين يزيد على عشرة جنيهات المحكمة :

« حيث ان دعوى المدعى المدني كما يؤخذ من صحيفة التعديل المعلنة للمتهم بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ تنحصر في انه استأجر من المرحوم محمد بك أبو وافية ٦٤ فداناً بعقد تاريخه ١٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ لمدة سنة واحدة نهايتها اكتوبر سنة ١٩٢٠ بإيجار سنوي ٩٢٨ جنيهاً بواقع سعر الفدان الواحد ١٤٥٠ قرشاً يضاف لذلك ٧٨ جنيهاً ثمن مواشى واجرة رى . فيكون المجموع ١٠٠٦ جنيهاً . توفي المؤجر في ابريل سنة ١٩٢٠ عن زوجتين وابنتين بالغتين وثلاثة ذكور واربع اناث قصر شملوا بوصاية المتهم وانه بدعوى ان المتهم وكيل عن الورثة البالغ ووصى على القصر قبض من الطالب ٢٠٠ جنيه في يونية سنة ١٩٢٠ . وفي اواخر سبتمبر سنة ١٩٢٠

للمنيابة هي الطريق الوحيد للنظر في تظلمه. وما دام الطعن لا يرتكن على اسباب شخصية ويكون اساسه المناقشة الفنية فانه لا يعتبر من الاسباب التي تترك في نفس القاضى أثراً يحمله على ان يحكم بغير ميل في الدعوى للطروحة امامه

« ومن حيث انه مما تقدم يكون طلب الرد في غير محله ويتعين رفضه مع الحكم على رافعيه بالغرامة القانونية »

( طلب الرد المقدم من محمد افندي عبد الرحمن نصير وآخر ضد حفرة صالح مجدى بك قاضى محكمة بها الجزئية الاهلية رقم ٨٦٧ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة عبد الحميد بك ابراهيم ومترى ميخائيل بك وعبد الفتاح البشرى بك )

## ١٨

### محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٦

سرقه . تبديد . أركانها . بدء في التنفيذ . اثبات .

### الناقدرة القانونية

١ - ان المجمع عليه أنه اذا سلم رب الدين سنداً لمدينه ليطلع عليه بشرط ان يرده له فامتنع المدين عن الرد يعتبر سارقاً . وعلة ذلك هو أنه لا يراد بالتسليم نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة الى المستلم وإنما القصد من التسليم مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه لتحقيق من جوهره أو محتوياته بشرط رده لصاحبه . فاذا حجز المستلم الشيء بنية تملكه وأبى رده الى المالك عد سارقاً

٢ - في حالة ما اذا دفع المدين دينه لرب



كانت الواقعة الاولى سرقة او تبديداً . ثم البحث فيما اذا كانت الواقعة الثانية نصبا « وحيث ان الوكيل عن المدعى اتى بأمثلة تعتبرها المحاكم في فرنسا ومصر سرقة لتوفر ركن الاختلاس . من ذلك حالة ما اذا سلم رب الدين سنداً لمدينه ليطلع عليه بشرط أن يرده له ثم يمتنع عن رده . وقياساً على هذا زعم أن للمدين اذا دفع مبلغاً من أصل الدين للدائن بشرط الحصول على مخالصة فاذا اخذ الدائن المبلغ وابتى تحرير مخالصة يعتبر سارقاً

« وحيث انه عن المثال الاول فقد اصبح من المجمع عليه ان الواقعة يمكن اعتبارها سرقة وعلّة ذلك هو انه لا يراد بالتسليم نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة الى المستلم وإنما القصد من التسليم مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه للتحقيق من جوهره او محتوياته بشرط رده الى صاحبه فاذا حجز المستلم الشيء بنية تملكه وأبى رده الى المالك عد سارقاً ، وعلى العموم في السرقات لاجل معرفة ما اذا كان ركن الاختلاس متوفراً أم لا . يجب الرجوع للقاعدة المدنية الخاصة باليد والتي بمقتضاها تتكون اليد من ركنين الحيازة المادية والنية ( Corpus et animus ) فاذا لم يتوافر الشرطان المذكوران للمتهم كان ركن الاختلاس موجوداً ، وفي المثال الاول كانت نية رب الدين عند تسليم السند هو ان يرده المدين بعد الاطلاع عليه ( انظر احكام النقض الفرنسي للمذكورة بمؤلف جرسون جزء أول ص ١١٣٠ ونمرة ١٥٤ وصحيفة ١١٣٣ نبذة نمرة ١٥٥ ونمرة ١٥٦ . وحكم محكمة النقض بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية س ١٤ عدد ١٠١ وحكم محكمة دكرنس

استدعى المدعى لعزبته وطالبه بتسديد المبلغ الباقي من الايجار فدفع له ٦٠٠ جنيه تقدماً وأحاله للمدعى بالباقي وقدره ٢٠٦ جنيهاً على المستأجرين من الباطن بعد دفع المبلغ الأخير طلب منه المخالصة فاحتج بعدم وجود الكاتب ثم بعد ذلك ابى اعطاءه المخالصة ما لم يتفق معه على زيادة الايجار وانتهى الامر بأن بلغ النيابة . وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ استصدر المتهم بصفته وصياً على القصر أمراً بحجز الحاصلات التي كانت بالاراضي المستأجرة وقتئذ وفاة لنصيب القصر . وبعد الحجز بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رفع دعوى الدين واستصدر حكماً بالزامه بنصيب القصر بعد ان اعترف باستلامه مبلغ ٥٩١ جنيهاً و ٤١٥ ملياً . ثم استصدر المبلغ أحكاماً بالزام المدعى بأن يدفع لهم قيمة الايجار - وجاء بالصحيفة انه فيما يختص بنصيب القصر من المبلغ الذي تحصل عليه المتهم بدون وجه حق مبلغ وقدره ١٦٤ جنيهاً و ٨٥ ملياً معاقب عليه طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات او طبقاً لنص المادة ٢٧٥ عقوبات على سبيل الخيرة . لانه في اواخر سبتمبر سنة ١٩٢٠ بدد أو سرق مبلغ ١٦٤ جنيهاً و ٨٥ ملياً اضراً بالطالب . وفيما يختص بنصيب المبلغ وقدره ٢٥٠ جنيهاً و ٥٠ ملياً فان ما وقع من المتهم يقع تحت نص المادة ٢٩٣ عقوبات لانه في الزمان والمكان المذكورين استولى من الطالب على المبلغ المذكور احتيالا بواسطة اتخاذ صفة كاذبة هي صفة الوكالة عن الزوجين والبنيتين البالغتين وطلب ان يقضى له بمبلغ ٢٥ جنيهاً مع حفظ الحق في الرجوع بما قبضه المتهم بغير حق

« وحيث يتعين البحث الآن فيما اذا

هذه الحالة قد قصر وكان يتعتم عليه على فرض التسليم بصحة دعواه ان يطلب المخالصة بأن تحرر أمامه ويمضى عليها ثم يستلمها بعد ذلك بدفع المبلغ من جانب الدائن (انظر مؤلف الاستاذ احمد نشأت في الاثبات ص ٢٣٤ وما بعدها والمراجع المذكورة بالحاشية)

« وحيث لا يمكن اعتبار الواقعة الثانية نصباً لانه ثابت ان المتهم كان وصياً على القصر واملاك القصر على الشيوع مع املاك البايع وثبت ان المتهم كان يدير الشركة وهو من افراد العائلة فاستلامه المبلغ على فرض التسليم كان بصفته وكيلًا ووصياً

« وحيث مما تقدم يرى ان الواقعة لا يمكن اعتبارها لا سرقة ولا نصباً ولا خيانة امانة « وحيث لهذه الأسباب ولأسباب الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم «

( قضية النيابة المدوية نمرة ٤٠٤٧ استئناف سنة ١٩٢٤ ) ومحمد سيد احمد الشبشيبي المدعى المدني ضد الشافعي ابو وافية . دائرة حضرات اصحاب العزة خليل عفت ثابت بك ومحمد حمدي السيد بك واحد نصرت راغب بك ) وبحضور حضرة محمد افندي توفيق بيومي وكيل النيابة )

## ١٩

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٦

بيع وفائي . شرط الاسترداد . وعد بالبيع .

### القاعدة القانونية

شرط الاسترداد الوفاي يجب ذكره في عقد البيع نفسه إذ الشروط الفاسخة يلزم اشتراطها في العقد نفسه المعلق فسخه عليها وإلا انقضت مطلقة بانه . فاذا اتفق المشتري والبائع عقب تمام البيع بورقة على حدثها على جواز استرداد

الجزئية بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩١٥ بالمجموعة الرسمية ص ١٧ عدد ٤٥ وحكم محكمة الاقصر الجزئية بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بالمجموعة ( ص ٢٦ عدد ٥٨ ) - أما في حالة ما اذا دفع المدين دينه لرب الدين وامتنع الدائن عن اعطاء المخالصة فلا يمكن اعتبار الدائن سارقاً للمبلغ ذلك لان نية المدين هو تملك الدائن المبلغ لا استرداده

« وحيث ان المدعى زعم كذلك بأن الواقعة يمكن اعتبارها تبديداً وطلب تطبيق المادة ٢٩٦ ع على سبيل الخيرة

« وحيث انه لاجل ان يكون هناك تبديد يجب ان يكون الشيء الذي حصل تبديده تسلماً للجاني بعقد من العقود المنصوص عنها على سبيل الحصر بالمادة ٢٩٦ عقوبات . وفي حالة ما اذا دفع للمدين للدائن دينه أو جزءاً من الدين فإن التسليم لم يحصل بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها بالمادة المشار اليها آنفاً ، كما انه لم يكن هناك موانع أدبية كما يقول المدعى تمنعه عن استلام ائصال بالمبلغ حتى يتسنى له الاثبات بالبينة

« وحيث قد يقال بأن الواقعة يمكن ان تعتبر من قبيل الشروع في الوفاء أو البدء في التنفيذ فهل يمكن الاثبات بالبينة في هذه الحالة؟ يجب ان يفرق بين الحالتين فان كان البدء في التنفيذ امراً مادياً كالبدء في البناء فيمكن الاثبات بالمعينة والبينة - ولكن اذا كان البدء في التنفيذ غير مادي كدفع مدين جزءاً من دينه فلا يمكن الاثبات بالبينة لانه من الخطر ان يسمح بالاثبات بالبينة دفع جزء من الدين اذا زاد الدين عن عشرة جنيهات لانه يترتب على ذلك هدم قواعد الاثبات . ان المدين في



المبيع في أجل معلوم فيعتبر اتفاقهما هذا الجديد وعداً بالمبيع وليس شرطاً وفائياً المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من الاوراق ان السيد مسعود الفقي باع الى حسنين أحمد الصعيدي فدائناً نظير مبلغ ٦٠ جنيها بعقد رقم ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ مسجل في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ اعترف فيه بقبض الثمن وبأن البيع بات نافذ وانه سلم الفدان للمشتري ليتصرف فيه

« وحيث ان السيد مسعود الفقي ارتكن على كتابة غير مؤرخة صادرة من حسنين احمد الصعيدي تتضمن تعهده بأنه اذا دفعت اليه قيمة الثمن في ظرف سنتين من تاريخه فيسلم عقد البيع الى البائع وان لم تدفع القيمة يعتبر البيع نافذا والشرط لا غياً

« وحيث ان السيد مسعود الفقي يذهب الى ان التعهد المذكور من شأنه ان يجعل عقد البيع عقد رهن وفائياً

« وحيث ان عقد البيع الصادر الى حسنين احمد الصعيدي هو عقد بيع بات غير معلق على شرط ولا يمكن اعتبار الورقة الغير مؤرخة التي يرتكن عليها للمستأنف عليه بمثابة شرط وفائياً لان شرط الاسترداد الوفاي يجب ذكره في نفس العقد . اذ الشروط الفاسخة يلزم اشتراطها في نفس العقد المعلق فسخه عليها والا انعقدت مطلقة باتة ( انظر شرح القانون المدني ل احمد بك نجيب الهلالى جزء اول نبذة ٧٤٤ وشرح البيع لعللى باشا عيسى نبذة ١٧٦٦ وكتاب القانون المدني للسيو جرانمولان نبذة ٢٠٣ وكتاب البيع للعلامة بودرى نبذة ٦٠٦ )

« وحيث اذا اتفق المشتري والبائع عقب تمام البيع بورقة على حديثها على جواز استرداد المبيع في أجل معلوم فيعتبر اتفاقهما هذا الجديد وعداً بالمبيع وليس شرطاً وفائياً

« وحيث انه بالرجوع الى الوعد بالمبيع المذكور تبين انه غير مؤرخ ولا يمكن معرفة ما اذا كان مضي الوقت المحدد فيه من عدمه والشك يجب تأويله لمصلحة المتعهد وهو هنا المستأنف عليه وقد ظهر انه عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المستأنف في ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ ثم اودعه على ذمته في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ « وحيث مما ذكر يكون الحكم المستأنف في محله فيتعين تأييده »

( قضية الحاج حسنين احمد الصعيدي وحضر عنه حضرتي عبد الله افندي الحديدي وعبد افندي غنيم الحامين ضد السيد مسعود الفقي وحضر عنه حضرة الاستاذ توفيق افندي جرجس الهامى نمرة ٢٩٣ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة على عبد الرزاق بك رئيس المحكمة وعففي عفت بك واسماعيل محمود حمدي بك )

## ٢٠

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٦

ادخال متهم جديد . بعد معارضة .

### القاعدة النانونية

لا يصح قانوناً ادخال متهم جديد في دعوى حال الفصل في معارضة قدمت من المتهم المحكوم عليه غايكاً . ولا يقدر في هذا القول بأن المعارضة تعيد القضية الى حالتها الاصلية إذ ان هذه القاعدة صحيحة بالنسبة الى المتهم المعارض ولا تتناول غيره من المتهمين

## المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف صدر في معارضة رفعت من متهم آخر وهو « محمد سلطان خليل » ولد المتهم الحالي وادخل هذا الاخير متهمًا أثناء نظرها

« وحيث انه لا يصح قانونًا إدخال متهم آخر في دعوى حال الفصل في معارضة قدمت من المتهم المحكوم عليه غيايبًا ولا يقدر في هذا القول بأن المعارضة تميد القضية الى حالتها الاصلية إذ ان هذه القاعدة صحيحة بالنسبة الى المتهم المعارض ولا تتناول غيره من المتهمين بمعنى أنه اذا قضى بالمقوبة حضورياً بالنسبة الى بعض المتهمين في دعوى وغيايبًا بالنسبة الى البعض الآخر فيها وعارض هؤلاء أو أحدهم فلا تجيز هذه المعارضة نظر الموضوع بالنسبة الى المتهمين المحكوم عليهم حضورياً بل يكون الفصل فيها قاصراً على المتهم أو المتهمين المعارضين دون سواهم ، وأنه لو صدر الحكم في المعارضة غيايبًا بالنسبة الى المتهم الذي أدخل أثناء نظرها لما جاز لهذا المتهم رفع معارضة في الحكم إذ أنه لا يسوغ قانونًا رفع معارضة أخرى عن حكم صدر في معارضته

« وحيث فضلاً عما تقدم يانه فانه تبين بما قرره محمد شحاته محمد سائق السيارة وهو المتهم الأول أصلاً في الدعوى وقد قضى عليه غيايبًا ان محمد سلطان خليل ولد المتهم الحالي هو صاحب السيارة التي حرر بشأنها محضر المخالفة موضوع هذه الدعوى وعهد قيادتها اليه

« وحيث ان قصر محمد سلطان خليل هذا عن درجة البلوغ لا تخليه من المسؤولية الجنائية المترتبة على ارتكاب المخالفة الحالية أو أية جريمة أخرى ولا يجعلها تنتقل الى والده المتهم المستأنف

« وحيث لذلك ترى المحكمة ان هذا المتهم لم يرتكب المخالفة المسندة اليه . ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وبراءته منها عملاً بالمادة ١٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا سبيل الآن الى النظر في الموضوع بالنسبة لمحمد سلطان خليل إذ ان محكمة أول درجة قضت ببراءته في حكمها المستأنف ولم تستأنفه النيابة العمومية »

( قضية النيابة العمومية عمرة ٤٤٧٦ سنة ١٩٢٦ ضد سلطان خليل - دائرة حضرات اصحاب العزة حسن رياض بك ومحمود وهي بك وامين صدق بك وحضرة حسين بك رافت وكيل النيابة )

## ٢١

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥

تملك بوضع اليد . سبب صحيح . حسن النية . بيع .

الناصرة القانونية

يجب توفر حسن النية لتمكنك بوضع اليد بالسبب الصحيح ولو انه لم ينص القانون في ذلك صراحة . والمعتبر في حسن النية هو وقت التعاقد . فاذا علم المشتري بحسن نية بحد شرائه انه اشترى من غير مالك فلا يؤثر ذلك في مدة وضع يده بالسبب الصحيح خمس سنوات



## المحكمة :

« من حيث ان مورث المدعين رفع هذه الدعوى وقال في عريضة دعواه انه رهن للمدعى عليه الاول فدانا وسبعة قراريط وعشرون مهنًا موضحة بعريضة الدعوى وهذا الأخير باعها لمورث باقى المدعى عليهم شاروبيم دوس باعتبار ان العقد الصادر له عن هذه الاطيان هو عقد بيع وفائى مضت مدته لا عقد رهن . وقد حكم بعد ذلك باعتبار هذا العقد عقد رهن وطلب مورث المدعين المذكور أصليًا الحكم بتثبيت ملكيته للاطيان سالفة الذكر واحتياطيا الزام المدعى عليه الاول بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه وهو الثمن الذى قدره لهذه الاطيان وقد دفع المدعى عليهم عدا الاول بأن مورثهم سالف الذكر اشترى هذه الاطيان من سنة ١٩١٣ وأنه هو وهم من بعده وضعوا اليد عليها بالسبب الصحيح اكثر من خمس سنوات وطلبوا رفض طلب المدعى الاصلى . أما المدعى عليه الاول فقرر انه باع هذه الاطيان بحسن نية باعتبار ان العقد الصادر له عنها من مورث المدعين هو عقد بيع وفائى لا عقد رهن وقرر ان باقى المدعى عليهم ومورثهم المشتري منه لا يصح لهم التمسك بوضع اليد بالسبب الصحيح لأن التملك بوضع اليد خمس سنوات محله ان يكون المشتري حسن النية طول مدة الخمس سنوات المذكورة فاذا علم قبل مضي هذه المدة بأن البائع له لا يملك ما باعه فقد اصبح سىء النية ومقط حقه فى التملك بوضع اليد بالسبب الصحيح مدة خمس

سنوات وقال المذكور ان مورث باقى المدعى عليهم شاروبيم دوس وهم قد علموا قبل مضي خمس سنوات من مشتراهم ان البائع أى المدعى عليه الاول لا يملك ما باعه الى شاروبيم دوس المذكور وقال ان هذه واقعة يمكن اثباتها بالبينة وطلب أصليًا اخراجه من الدعوى واحتياطيا تقدير ثمن الاطيان على أساس السعر الذى باع هو به لمورث باقى المدعى عليهم المذكورين

« وحيث انه قد تبين للمحكمة من التحقيق الذى أجرته ومن أقوال الطرفين ودفاعهم ان المرحوم شاروبيم دوس وورثته المدعى عليهم عدا الاول وضعوا اليد من تاريخ المشتري أى من سنة ١٩١٣ بمقتضى عقد شرائهم بصفة ملاك ظاهرين بدون منازع لغاية ٦ يولية سنة ١٩٢٠ وهو تاريخ رفع هذه الدعوى أى اكثر من خمس سنوات وثبت أيضا ان شاروبيم دوس كان حسن النية وقت الشراء

« وحيث انه يجب البحث الآن فيما دفع به المدعى عليه الاول من ان حسن النية يجب ان يستمر طول مدة الخمس سنوات لمعرفة احقية أو عدم احقية باقى المدعى عليهم فيما دفعوا به ولاجل ذلك يجب الرجوع الى القانون الفرنسى المأخوذ عنه القانون المصرى وما ورد فيه من النصوص فيما يختص بتملك العقار بمضى المدة بالسبب الصحيح وما ورد من النصوص فى القانون المصرى فى ذلك

« وحيث انه قد نص فى القانون الفرنسى صراحة فى المادة ٢٢٦٥ ان تملك العقار بمضى

مصلحة مثل هذا الشخص السيء النية في التملك  
بمضى المدة فيجعلها خمس سنوات بدلا من خمس  
عشرة سنة ويجرمه في الوقت نفسه من الرجوع  
على البائع له بالتضمنات

« وحيث انه يرى مما تقدم أنه وان  
خالت نصوص القانون المصري القانون الفرنسي  
فيما يختص بضرورة توفر حسن النية لتمام العقار  
بوضع اليد بالسبب الصحيح بعدم ذكر هذا  
الشرط صراحة في مواد القانون المصري خلافا  
لقانون الفرنسي فان القانونين متفقان معا في  
المبدأ من حيث ضرورة توفر هذا الشرط في  
هذه الحالة

« وحيث ان المعتبر في حسن النية هو  
وقت التعاقد قط وذلك قيا على القانون  
الفرنسي المأخوذ عنه القانون المصري لعدم  
النص في القانون المصري خصوصا لما هو ظاهر  
مما سبق ان الشارع المصري لم يشأ ان يخالف  
الشارع الفرنسي في قواعد تملك العقار بوضع  
اليد بالسبب الصحيح والشروط اللازمة لذلك  
كما تقدم وبناء على ذلك فمن تعاقد وهو حسن  
النية وبعد ان وضع يده عرف الحقيقة أي  
عرف أنه اشترى من غير مالك فان هذا لا يمنعه  
من التملك بوضع اليد خمس سنوات ولا يصح  
ان هذه الحادثة العارضة وهي علمه بحقيقة الأمر  
فيما بعد يكون لها أي تأثير على مدة وضع اليد  
وذلك طبقا للقاعدة الرومانية

*Mala fides superveniens non nocet*

وقد اتبعت المحاكم المختلطة هذا الرأي  
في أحكامها وطبقت هذا المبدأ حتى في حالة

المدة القصيرة عشر سنوات وعشرين سنة  
بالسبب الصحيح يستلزم حسن النية عند المشتري  
ونصت المادة ٢٢٦٩ منه على ان حسن النية  
يكفي ان يوجد وقت التعاقد . أما القانون  
المصري فلم يذكر شيئا عن حسن النية في تملك  
العقار بمضى خمس سنوات بالسبب الصحيح  
ولكن لا خلاف في أنه من الضروري لهذا  
التملك توفر شرط حسن النية ويمكن ان يستفاد  
ذلك مما ورد في بعض نصوص هذا القانون  
فيما يختص بتملك المنقول ومن بعض نصوص  
أخرى إذ اشترط الشارع المصري للملكية المنقول  
بالسبب الصحيح اعتقاد الحائز لها صحة حيازته  
مادة (٤٦) و (٦٠٧) مدني أهلى تقابل ٦٧  
و ٧٣٣ مختلط ويستنتج من ذلك ان مشتري  
المنقول اذا كان سيء النية فلا يملك إلا بخمس  
عشرة سنة ولا يمكن التسليم بأن الشارع قصد  
ان تكون حماية المنقول أشد من حماية العقار  
فيشترط لتمام التملك المنقول حسن النية ولا يشترط  
ذلك في العقار ويحتم في المنقول للتملك عند  
عدم حسن النية مدة خمس عشرة سنة ويجعلها  
خمس سنوات في العقار

« وحيث انه علاوة على ذلك فانه بالرجوع  
لنص المادة (٢٦٥) مدني أهلى مقابل ٣٣٤  
مختلط نرى ان الشارع أعطى لمن يشتري شيئا  
من غير مالك الحق في طلب تضمينات اذا كان  
معتقدا وقت البيع صحة ملكية البائع وينتج  
من ذلك أنه اذا كان المشتري سيء النية في  
هذه الحالة فلا حق له في التضمنات المذكورة  
ولا يمكن التسليم بأن الشارع أراد ان يراعى



## ٢٢

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية  
حكم تاريخه ١٤ يولييه سنة ٩٢٥  
تشرذ . مشبوه . مراقبة .

## القاعدة القانونية

ان المادة ٢٧ من قانون نمر ٢٤ سنة ٩٢٣  
تنطبق اذا كان المتهم متشرذاً أو مشبوهاً صدر  
اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته ووجد  
في حالة من الأحوال الميئة بهذه المادة بدون  
أن يكون هناك محل للبحث في هذه المراقبة اذا  
كانت قررت بناء على أن المتهم مشبوه أو لأي  
سبب آخر

## المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى  
على المتهم وطلبت معاقبته بالمادة ٢٧ و ٣٠ من  
القانون نمر ٢٤ سنة ٩٢٣ الخاص بالمتشردين  
والمشتبه فيهم وقد حكمت محكمة أول درجة  
بالبراءة وبنيت حكماً على أن تطبيق المادة ٢٧  
سابقة الذكر لا يكون الا بالنسبة للأشخاص  
الذين يوضعون تحت المراقبة لتشرذ أو لأنهم  
مشبهون وليس لسبب آخر كما هو الحال في  
هذه القضية فاستأنفت النيابة هذا الحكم في  
الميعاد وطلبت الغاء ومعاينة المتهم بالمادتين  
سالفتي الذكر

« وحيث انه بالرجوع للمادة ٢٧ المذكورة  
نرى نصها كالاتي :

« يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل

اقتطاع المدة فان مدة وضع اليد بعد ذلك لتملك  
بالسبب الصحيح خمس سنوات ( راجع في  
ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة صادر في  
٢٦ ابريل سنة ١٩١٢ منشور بمجموعة المحاكم  
المختلطة سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ صحيفة ٨٤  
وما بعدها وشرح المرحوم فتحي باشا زغلول  
لقانون المدني صحيفة ١١١ وكتاب المسو  
دو هلس صحيفة ٣٥٦ وما بعدها )

« وحيث انه بناء على ما تقدم لا يكون  
للمدعين الحق في الطلب الاصلى لأن المشتريين  
وضعوا اليد بالسبب الصحيح المدة القانونية  
ويتعين الحكم لهم أي للمدعين بالطلب الاحتياطي  
« وحيث انه قد ثبت من تقرير الخبير  
الذي عينته هذه المحكمة ان ما تساويه الاطيان  
المرفوع بشأنها الدعوى من الثمن هو ٣٢٥ جنهما  
و ٥٥٠ ملياً وقد ظهر من مناقشة المحكمة في  
التحقيقات التي أجرتها ما يدل على ان التقدير  
غير مبالغ فيه ويتناسب مع جودة هذه الاطيان  
واذا يتعين الحكم على المدعى عليه الأول بالمبلغ  
المذكور والمدعوت وشأنهم مع بعض في  
الحاسبة عن الرهن فيما يختص بالدين الاصلى

( قضية ورثة احمد على ابو القاسم وهم محمد احمد على  
بصفته وآخرين ضد صليب ماطي وآخرين نمر ٦٥٩  
سنة ١٩٢٠ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى  
بك رشدي وليب مشرق افندي ومحمد البابلي افندي )

« وحيث انه مع هذا يشترط لوجود المتهم في الحالة الاولى المبينة بالمادة ٢٧ المطالب معاقبته من أجلها أن يكون حاملا سلاحا لا محرزاً له فقط ( كقانون حمل السلاح )

« وحيث ان الثابت من التحقيق ان المتهم لم يكن حاملا للسكينة المرفوعة بشأنها الدعوى بل ضبطت في منزله. وإذا فلا محل لتطبيق المادة ٢٧ السالفة لعدم توفر الشروط سالفة الذكر

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما يختص ببراءة المتهم ويتعين تأييده »

( قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٨٧ سنة ١٩٢٥ ضد سليمان جرجس . دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى بك رشدي وعبد الرحمن محمود افندي وحافظ عامر افندي وحضرة عبد المجيد افندي المرسى وكيل النيابة )

## ٢٣

محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦

اختصاص عام . صالح أجنبي . محاكم أهلية . ادخال أجنبي .

القاعدة القانونية

لا يترتب على إدخال أحد المدعى عليهم الوطنيين أجنبياً في الدعوى لمجرد أنه اشترى معه بعقد واحد بعض الأتبان سلب اختصاص المحاكم الأهلية . المحكمة :

عن الرفع الفرعي

« من حيث ان الدعوى رفعت أصلاً من

منشرد أو مشتبه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته في الأحوال الآتية :

أولاً - اذا وجد حاملا سلاحاً أو . . . . الى آخر ما ذكر بهذه المادة وقد بينت المادة العاشرة من القانون المذكور الأحوال التي يوضع فيها الشخص تحت مراقبة البوليس

« وحيث انه يرى من نص المادة ٢٧ سالفة الذكر أنها تشترط لمعاقبة الشخص الذي يحمل سلاحاً او يوجد في أي حالة أخرى من الأحوال المبينة بهذه المادة توفر أمرين ، أولهما ، ان يكون الشخص منشرداً او مشتبهاً فيه . ثانيهما ، ان يكون صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته بدون البحث في سبب هذه المراقبة اذا كانت تقررت بناء على ان المتهم مشبوه أو لاي سبب آخر من الاسباب المبينة بالمادة العاشرة لان نص المادة ٢٧ المذكورة عام

« وحيث ان المادة الثانية من القانون سالف الذكر بينت الاشخاص المشتبه فيهم ومن بينهم الشخص الذي حكم عليه اكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة نصب أو سرقة أو أو الى آخر ما ذكر بهذه المادة

« وحيث انه بالرجوع لصحيفة سوابق المتهم تبين أنه سبق الحكم عليه في سرقات وآخرها بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات في سنة ١٩٢٠ وإذا فهو مشبوه طبقاً لهذه المادة وقد صدر أمر بمراقبته وعلى ذلك فالمادة ٢٧ سالفة الذكر تكون منطبقة عليه اذا وجد في حالة من الأحوال المبينة بهذه المادة بدون أن يكون هناك محل للبحث في سبب هذه المراقبة كما تقدم



٢٤

محكمة اسبوط الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٦

استئناف . احكام جنائية . توكيل خاص .

القاعدة القانونية

لا يجوز للوكيل استئناف الاحكام الجنائية

نيابة عن المحكوم عليه الا بتوكيل خاص

المحكمة :

« حيث ان التهم لم يستأنف الحكم  
بشخصه بل استأنفه وكيله بناء على توكيل عام .« وحيث ان المتفق عليه ان الوكيل  
لا يجوز له استئناف الاحكام الجنائية نيابة  
عن المحكوم عليه الا بتوكيل خاص . وهذا  
غير متوفر في حالته هذه .( قضية استئناف شاهين عبد الوهاب . ضد النيابة  
المصرية . دائرة حضرات نصار بك على وشكري طلحة  
افندي ومرسي فرحات افندي )

٢٥

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٦

حجر . سنف . تصرفات . قيمتها . فسخ . تواملو .

القاعدة القانونية

جري العلم والعمل على ان تصرفات

السفيه قبل قرار الحجر صحيحة وجائزة نافذة

لا يؤثر فيها قرار الحجر . بشرط ان يكون

صدورها قبل توقيع الحجر ذا تاريخ ثابت .

وهذا المبدأ هو الذي تقضى به قواعد الاثبات

المدعين ضد المدعى عليها الأولى ثم أدخل

المدعين المدعى عليهما الثاني والثالث باعتبار

أنهما اشتريا من المدعية جزءا من الأعيان

المرفوعة بها الدعوى . ثم أدخل المدعى عليه

الثاني المدعى عليها الأخيرة باعتبار أنها اشترت

معه بعض الأعيان المبيعة من المدعى عليها الأولى

« وحيث انه مع التسليم بأن المدعى عليها

الأخيرة تابعة لدولة أجنبية فهذا لا يمنع اختصاص

المحاكم الأهلية من نظر هذه الدعوى . لأن المدعى

وباقى المدعى عليهم كلهم تابعون للحكومة المحلية

ولا يمكن أن يترتب على ادخال أحد المدعى

عليهم الوطنيين أجنيا في الدعوى لمجرد أنه

اشترى معه بمقد واحد بعض الأعيان سلب

اختصاص المحاكم الأهلية ( راجع في ذلك حكم

استئناف ٢٣ يناير سنة ١٨٩٦ حقوق ١١ ص

١٤٩ وحكم في أول يولييه سنة ١٨٩٩ مجموعة

رسميه ١ ص ١٠٢ )

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض

الدفع الفرعى »

( قضية الست اماليا بنت جيد داود وانجيليه بنت

داود وحضر عنهما بالجلسة حضرة الاستاذ حاذر جبران

افندي المحامى ضد مصطفىه بنت بطرس وتوفيق عبد

الله شجرة واحمد عبد الله ديسى والست جوزفين قاربال

وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ بشاى مختار افندي

المحامى . وعن الثانى حضرة الاستاذ محمد افندي كامل

حسن المحامى . وعن الباقيين حضرة الاستاذ شاكر

افندي شمع المحامى . نمرة ١٥٧ سنة ١٩٢٥ . دائرة

حضرة صاحب العزة مصطفى رشدى بك )

العامّة وقواعد العدل والانصاف ومستمد من الحكمة التي شرع من أجلها الحجر . اللهم الا اذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه ومقول بأنها حصلت قبل تاريخ قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ كما اذا كان المشتري يعلم بتقديم طلب الحجر على السفينة في مثل هذه الحالة لا يحمي القانون مثل هذا التعاقد ويجوز للمحاكم ان تلغى مثل هذه التصرفات المخالفة للقانون

#### الحكمة :

« حيث ان معظم الفقهاء والمحاكم المصرية ( أهلية ومختلطة ) على اتفاق في ان تصرفات السفينة قبل قرار الحجر صحيحة وجائزة نافذة لا يؤثر عليها ذلك القرار

« وحيث انه لا يكفي لاعتبار التصرف الصادر من السفينة المحجور عليه انه صدر قبل تاريخ الحجر الاعتماد على التاريخ العرفي بل يجب ان يكون التصرف ذا تاريخ ثابت لانه اذا لم يشترط التاريخ الثابت فيكون من السهل جداً تقديم تاريخ التصرفات أو الاعمال الحاصلة بعد الحجر يجعلها قبله وبذلك يستطيع المحجور عليه المتضايق من قرار الحجر ان يبدد جميع أمواله باتفاقه مع أي شخص آخر ولا يكون لقرار الحجر عليه قيمة بالنسبة للتصرفات الحاصلة بعده وهذا المبدأ هو الذي تقضى به قواعد

الاثبات العامة وقواعد العدل والانصاف ومستمد من الحكمة التي شرع من أجلها الحجر وقد أخذ بهذا المبدأ الدكتور عبد الحميد بك

أبو هيف في كتابه عن القانون الدولي الخاص بند ٣٦٣ صحيفة ٤٤٢ وقد رجع الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٧ المنشور بالجازيت ٧ صحيفة ١٠٦ نمرة ٣١٢ ومن جهة أخرى فانه اذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه لآخر والمقول بأنها حصلت قبل تاريخ قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ كما اذا كان التعاقد الآخر يعلم بتقديم طلب الحجر على السفينة الى الجهة المختصة فلا يمكن بأي حال من الأحوال ان يحمي القانون مثل هذا التعاقد ويمكن للمحاكم ان تلغى مثل هذه التصرفات لانها مخالفة للقانون وقد أخذ بهذا المبدأ أيضاً الدكتور أبي هيف بك في كتابه المتقدم ذكره صحيفة ٤٤١ وأشار الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٠٣ المنشور بمجلة التشريع والقضاء المصريين للمحاكم المختلطة المجلد ١٥ صحيفة ١٩٥ . وقد ذهب هذا الحكم الى اعتبار حالة التعاقد مع السفينة والذي كان يعلم أو كان يجب ان يعلم بسفينة أو امصارفه كحالة من يعلم بالمساعي القضائية التي بذلت للحجر عليه وأخذ به أيضاً الدكتور عبد السلام بك ذهني في كتابه المداينات الجزء الاول صحيفة نمرة ٢٠٤ وأشار الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٤ والمنشور بالمجلة المتقدم ذكرها بالمجلد ١٦ صحيفة ١٢٣

« وحيث انه ظهر مما تقدم بيانه ان عقد البيع الصادر من المحجور عليه للمدعى عليه الاول نتيجة تواطؤ وغش وانه لم يكن ذا تاريخ



ذمة عدة دائنين فليس لاحد هم ان يرفع دعواه أمام محكمة المدعى عليه طالبا التصريح له بصرف المبلغ المودع بل يجب عليه ان يتبع الاجراءات الخاصة بالقسمة بين الغرماء حتى ولو كان يدعى بأن دينه ممتاز ويستغرق جميع المبلغ المودع المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه دفع دفعا فرعيا بعدم قبول هذه الدعوى لعدم اتباع المدعى ما جاء بنص المادة ٥١٢ من قانون المرافعات وما بعدها الخاصة بالقسمة بين الغرماء واحتياطيا الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المبلغ المتحصل من بيع المنقولات الخاصة بدين المدعى والمدعى عليه اودع بخزينة محكمة بولاق وهي المحكمة المختصة باجراء التوزيع والقسمة وطلب وكيل المدعى الحكم برفض هذا الدفع لأن المادة ٥١٩ من قانون المرافعات تبين له ان يتبع طريقا آخر وهو طلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المنقولات المبعة

« وحيث ان المدعى لم يتبع الاجراءات الخاصة بالقسمة بين الغرماء ولا نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات التي يتمسك بها لأن هذه المادة الأخيرة ذكر فيها ما يأتي : « يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ان يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمفرقه كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع »

ثابت قبل صدور قرار المحجور يعتبرانه صدر بعده ويجوز للمحكمة ان تلغيه لصدوره من محجور عليه « وحيث انه يترتب على الفناء هذا المقد بطلان جميع التصرفات المتوقعة على العين بناء عليه سواء كانت اختيارية أو جبرية وهي البيع الصادر الى حسين قاسم المدعى عليه الثاني من المدعى عليه الاول بمقتضى عقد عرفي لم يسجل تاريخه ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وكذلك اجراءات نزع الملكية والبيع التي حصلت بناء على طلب وزارة الاوقاف واشترى بسببها باقي المدعى عليهم الاطيان بالزاد الجبرى « وحيث عن المصاريف فان المحكمة ترى الزام المدعى عليهما الاول والاخيرة بها لانهما هما المازعان »

( قضية حنى بك مصطفى منصور بصفته قيما على اخيه محمود مصطفى منصور بك وحضر عنه حضرة الاستاذ زكي افندي سليمان الحامى ضد سيد منصور وآخرين وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ حنا افندي عطية الحامى عن حضرة الاستاذ ميشيل افندي رزق الحامى وحضر عن وزارة الاوقاف حضرة الاستاذ حسين افندي حبيب عمرة ٢ سنة ١٩٢٤ كلى . دائرة حضرات اصحاب الغزة حسن بك صادق رشيد وشفيق منصور بك وعبد الحميد عمر وشامى بك )

## ٢٦

محكمة السيدة زينب الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦

توزيع . دين ممتاز . عدم اختصاص محكمة المدعى عليه . وجوب رفع النزاع الى قاضي التوزيع .

القاعدة القانونية

اذا اودع المحضر مبلغا في خزينة المحكمة على

قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة المنشية الجزئية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٦ في القضية المدنية نمرة ٣٥١ سنة ١٩٢٦ وان الدعوى الاخيرة قد حازت قوة الشيء المحكوم فيه

» وحيث انه للفصل في الدفع المذكور يجب البحث في توفر ثلاثة شروط وهي اتحاد الاشخاص والسبب والموضوع Mêmes personnes, même cause, même objet فان كانت مستوفاة في الدعويين وجب الأخذ به وإلا فلا

» وحيث انه ظاهر من الدعويين ان المدعى والمدعى عليه هما الخصمان في الدعويين وان السبب وهو طلب الايجار واحد وان الموضوع قد كان في الدعوى الاولى عن أجرة شهرى سبتمبر و اكتوبر سنة ١٩٢٥ وعشرة جنبيات أخرى استجدت عن نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٥ وأما في الدعوى الحالية فن شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٢٦ فيكون الموضوع مختلفاً ولا يخشى بعد ذلك حصول تناقض في الحكمين اذا جاء ثانيهما بخلاف الحكم السابق وهذه هي الحكمة الكبرى التي من أجلها وضع المشرع مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه لعدم تعارض الاحكام اذا صدرت عن موضوع واحد وقت التنفيذ

وقد تكلم عن هذه الحالة العلامة كاييتانت في شرح القانون المدني بكتابه الجزء الثاني صحيفة ٢٣٦ وقال انه لا يجوز الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه بمجرد ان الطلب الجديد يستلزم الفصل

فهذا نص صريح على ان طلب الاختصاص بالمبالغ المتحصلة يكون أيضاً أمام قاضى التوزيع » وحيث انه لذلك ولأن المبلغ المتنازع عليه مودع بمخزينة محكمة بولاق فيتعين قبول الدفع بعدم الاختصاص

( قضية الدكتور حسين بك راسم وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى محمد ومصطفى الحامى ضد على افندى حسن وحضر عنه حضرة الاستاذ رضا افندى على الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك الحامى . نمرة ٩٤٠ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مصطفى صبرى بك القاضى )

## ٢٧

### محكمة اللبان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦

اجارة . مدة جديدة . قوة الشيء المحكوم فيه .

### القاعدة القانونية

اذا رفعت دعوى عن مدة جديدة في ايجار وقد سبق ان حكم في مدة سابقة بخصوص الايجار المذكور فلا يجوز الدفع فيها بقوة الشيء المحكوم فيه ويجب قبول الدعوى ولا يخشى من نظرها تعارض في الحكمين لأنها عن مدة أخرى والموضوع مختلف وان كانت الاختصاص والسبب متحدة

( استند هذا الحكم على نظرية H. Capitant

والباندكت الفرنسية )

المحكمة :

عن الدفع الفرعى

» حيث ان المدعى عليه دفع فرعياً بعدم



في نص المسألة القانونية أو الواقعية السابق طرحها في القضية الاولى مثلاً ان يكون الحكم السابق قد فصل في رسوم تسجيل مستحقة عن مدة معينة فانه لا يمنع صدور حكم آخر يقضى بشكل آخر عن رسوم جديدة استحققت بعد المدة الاولى وانه يكفي لعدم الأخذ بدفع قوة الشيء المحكوم فيه ان تكون الدعوى الجديدة قد طلب فيها رسوم أخرى في مدة جديدة وانه اذا حدث تناقض بين الحكمين في الجوهر وفي المنطق إلا أنه لا يكون تناقض بينهما فيما قضيا به

وقد ورد في Les Pandectes Françaises

الجزء ١٧ صحيفة ٤٦٨ غمرة ٦٣٧ تعليقاً على المادة (١٣٥١) من القانون المدني الفرنسي ان طرح المسألة من جديد بين نفس الاخصام لا يمنع القاضي من النظر فيها اذا كان هناك اختلاف في الموضوع أى الشيء المطالب به objet وقد خالف العلامة L. Lacoste المبدأ الذى قرره H. Capitant وما جاء بالبانديكت الفرنسية على سبيل التحذير من الخلط بين السبب والموضوع Cause et objet فقال في مؤلفه طبعة ثالثة سنة ١٩١٤ ان نظر دعوى سبق الفصل في الحق droit المدعى به يستلزم نظر نفس الموضوع

وحينئذ يجب الحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها لأنه يترتب على قبولها العودة الى نظر دعوى حازت قوة الشيء المحكوم فيه واختلاف الاحكام وهذا رأى ظاهر فساد

لأن الموضوع هو غير الحق ولأن هذا الحق يتجدد ويسقط بالطرق القانونية منها سقوطه بالمدة الطويلة وخلافها ولأنه ما كان هناك داع لتخيم القانون توفر الثلاثة الشروط سابقة الذكر عند نظر دعوى دفع فيها بأنه سبق الفصل فيها وانه متى اختلف أحد هذه الشروط جاز نظر الدعوى ومن ثم يكون الرأى الأول في محله لأنه عند حصول خطأ قانوني كما يحصل في تطبيق المادة ٣٧٠ مدني في حالتنا أو موضوعي تكون هناك فرصة للمحكوم ضد صالحه خطأ ان لا يضره هذا الخطأ على الدوام ما دام قد ظهر له منفذ قانوني يدرأ به الضرر عن نفسه عند رفعه دعوى أخرى جديدة يكون فيها بعض شروط قوة الشيء المحكوم فيه فاقداً وبما هو جدير بالذكر ان نفس L. Lacoste ذكر في أمثله ما يناقض رأيه ووافق عليه وذلك في الصحيفة ١٠٥ نبذة (٢٦١) إذ قرر انه لو صدر حكم بأحقية جزء من دين فلا يسرى هذا الحكم على باقى الدين وتكون الدعوى الجديدة مقبولة وقد قال ان من هذا الرأى Anbry & Rau جزء ٨ ص ٣٩٠ - ٧٦٩ غمرة ٨٣ و Demolombe جزء ٣٠ غمرة ٣١٦ Colmet de Santerre جزء ٥ غمرة ٣٢٨ bis VIII والحالة هذه منطبقة على الدعوى الحالية لأن المبلغ المطلوب عن مدة أخرى غير المحكوم بها ولذلك يتعين رفض الدفع الفرعى

عن الموضوع

• حيث انه ثابت من أقوال الطرفين

العين فوراً وفسخ الايجار وهو الحق الوحيد  
التحول له قانوناً واستمر في القرن الى ان اغلقت  
البلدية يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ للاخلال  
بالاشتراطات الصحية

« وحيث ان المحاكم المصرية جرت على  
مبدأ ان المؤجر ليس ملزماً بأن يساعد المستأجر  
على الانتفاع بالعين المؤجرة وأن يقوم له بوسائل  
الانتفاع اكثر مما تسمح به حالة الملك وهو  
ما يعبر عنه بلفظ *Faire jouir* في القانون  
الفرنسي وانما على المالك ان يترك المستأجر  
يقتنع بالعين المؤجرة *Laisser jouir* أي أنه  
لا يتعرض له في الانتفاع أو أن يعمل على عدم  
الانتفاع ( أنظر تعليقات جلاد على المادة ٣٧٠  
مدني صحيفة ١٨١ واستئناف مختلط ٢٩ يناير  
سنة ٨٨٠ مجموعة جزء ٥ صحيفة ١١٠ )

( قضية احمد بحيري وحضر عنه حضرة الاستاذ  
فيايكس افندي بترايين الحامى ضد عبده حميد وحضر  
عنه حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم الحامى . أصدر  
الحكم حضرة صاحب العزة عبيد الفتاح مصطفى  
بك القاضي )

## ٢٨

محكمة مركز طنطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ اغسطس سنة ٩٢٦  
زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية .

القاهرة القانونية

١ - اذا طلق الزوج زوجته قبل رفع

دعوى الزنا كانت دعواه غير مقبولة

ومن حكم محكمة المنشية الجزئية الصادر في  
٥ يناير سنة ٩٢٦ ان المدعى عليه مستأجر فرنًا من  
المدعى بلا عقد كتابي بأجرة شهرية قدرها  
٥٠٠ قرش

« وحيث انه لا شروط بعمل الترميمات  
أو الاجراءات الصحية بين طرفي الخصوم ومن  
يتكلف بعملها يجب الرجوع الى النصوص  
القانونية

« وحيث ان المدعى عليه معترف بأنه  
استأجر من المدعى فرنًا فالمفروض أنه استأجر  
الفرن معداً للفرض الذي استأجره من أجله  
وقد أداره فعلا مدة من الزمن كما هو ثابت  
من الحكم المذكور وأنه كان يرسل الايجار  
للمدعى وان آخر دفعة كانت بطريق البوستة  
لغاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥

« وحيث انه متى استلم المستأجر العين  
المؤجرة واستمر مدة ثم طرأ بعد ذلك من عمل  
المستأجر خلل في اللوازم الصحية فلا يلزم بها  
المالك إلا اذا تعهد صراحة بذلك كنص المادة  
(٣٧٨) مدني أهلي التي تقابل المادتين ١٧٢٠  
و١٧٢٢ مدني فرنسي وإلا يكون المستأجر  
ذا الخيار في طلب تنقيص الاجرة أو فسخ الايجار  
« وحيث انه بعكس ما سبق قد طلب

المدعى وهو المالك فسخ الايجار والاخلاء أمام  
محكمة المنشية فصدر له حكم بطلباته بتاريخ  
١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ في القضية المدنية نمرة  
١٩٥١ سنة ١٩٢٥ ومنحت المحكمة علاوة على  
ذلك ستة أشهر للمدعى عليه المستأجر دون ان  
يطلب تنقيص الاجرة أو الموافقة على اخلاء



« وحيث ان المتهم الأول وهو الزوج اعترف بضربه للمتهم الثاني في التحقيقات وفي الجلسة

« وحيث انه تبين من الكشف الطبي وجود اصابات شديدة بالمتهمة الثاني

« وحيث ان الضرب حصل بعد حادثة الزنا المدعى بها بستة أيام غير أن المحكمة ترى استعمال الرأفة معه لأن الفضب كان لا يزال كامناً في نفسه وهو الذي دفعه الى ذلك من غير تقدير للعواقب ولم يكن بحالة طبيعية

( قضية النيابة العمومية نمرة ٢٤٦١ جنح سنة ١٩٢٥ ضد علي خليل وآخرين . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة اسماعيل بك حمدي القاضي وحضرة عبد الفتاح بك منصور وكيل النيابة )

٢٩

محكمة دسوق الجزئية لاهلية

حكم تاريخه ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تسميم . شروع . جريمة مستحيلة . استحالة مطلقة . نسبية .

القاعدة القانونية

تم جريمة شروع في التسميم وتحقق العقوبة متى ثبت ان نية الجاني كانت التسميم بالفعل بصرف النظر عما اذا كان التنفيذ ممكناً أو غير ممكن أو كانت استحالة وقوع الجريمة مطلقة أو نسبية . فمن وضع مادة سامة لشخص أو لحيوان بقصد قتله واصلح القتل لم يتم لظرف من الظروف كجهل الجاني المقدار الكافي من السم لاحداث الوفاة فان فعله يعتبر شروعاً معاقباً عليه

٢ - الأصل في الشريعة الاسلامية التراء أن الطلاق يقع باللفظ اذا ثبت للمحكمة أن الزوج طلق زوجته شفاها كفى للأخذ بهذا الطلاق لعدم قبول دعوى الزنا . أما النص في اللوائح على ضرورة حكم بالطلاق أو اثباته كتابة من المأذون لا يقيد محكمة الجنح ولا يوقفها عن الفصل في القضية .

المحكمة :

« حيث انه تبين من تحقيق البوليس ان المتهم الأول وهو الزوج طلق زوجته المتهمة الثالثة قبل رفع الدعوى وقد تأيد ذلك بأقوال الزوجة حيث قررت أن زوجها طلقها طلاقاً بائناً واستشهدت بزيده الشريف التي اقترنها على ذلك فمدوله عن هذا الاقرار لا يفيد عدم وقوع طلاق

« وحيث ان الاصل في الشريعة الاسلامية ان الطلاق يقع باللفظ وفي هذه القضية قد وقع باللفظ وباقراره الموقع عليه ببصمة أصبعه أمام المحقق

« وحيث ان ضرورة صدور حكم بالطلاق أو اثباته كتابة من المأذون بذلك لا يقيد محكمة الجنح ولا يوقفها عن الفصل في القضية مادام أن الأصل في الشريعة الاسلامية اباحة حدوث الطلاق شفويًا باللفظ وانما طرق الاثبات التي تطلبها اللوائح هي للنظام العام وللأثر الذي يترتب على علاقة الزوجية من حيث الاحوال الشخصية والمدنية وما دامت المحكمة اقتنعت بأن الطلاق وقع فعلاً وانه حصل قبل رفع الدعوى فلا يصح سماعها

## المحكمة:

« حيث انه ثبت من أقوال الغلام ابراهيم حسن بانه كان في زراعة البرسيم وكان قريباً من الجاموسة تعلق سيده فخانت منه التفاته فوجد المتهم ينحني نحوها فدخله الشك فذهب نحو الجاموسة فوجد كوزاً ذرة موضوعاً قريباً منها وبه مادة خضراء فأخذ الاذرة وذهب بها الى سيد احمد عصر الذي كان بغيطة قريباً منه فأخبره فأشار عليه بانه يخبر معلمه بذلك وقد تأيدت أقوال الغلام المذكور بشهادة سيد احمد عصر الذي قرر فوق ذلك بانه رأى المتهم يمر عليه قبل الحادثه

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد تضاربت أقوال المتهم في التحقيق فينما يقول في التحقيق الذي أجراه العمدة بانه مر على الشاهد سيد حنفي عصر اذا به ينكر ذلك في تحقيق البوليس وقد استشهد بشاهدين في البوليس وهما مصطفى عصر وحسن شاهين على انه كان معهما من الضحى للظهر فلم يوافقاه على ذلك وقررا انهما قابلاه في الظهر بالسوق

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد ضبط العمدة بمنزل المتهم ثمانية كيزان من نوع الكوز الموضوع للجاموسة

« وحيث ان الجريمة المنسوبة الى المتهم هي الشروع في تسميم الجاموسة وقد ظهر من التحليل الكيماوي ومن التقرير الطبي الشرعي ان الكمية التي وجدت في كوز الاذرة غير سامه لانها خمسة جرامات من كبريتات النحاس وان

أقل مقدار من هذه المادة لسم الجاموسة هو ٢٠ جراماً

« وحيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كان الشروع في الجريمة المستحيلة معاقباً عليه من عدمه

« وحيث ان هذا البحث قد أثار مناقشات جدلية قانونية في فرنسا والمانيا وغيرها من البلاد الأوروبية وأخذت دراسة هذه المادة من تطور فينما كان الرأي الاول لا يعاقب على تلك الجريمة طبقاً للنظرية المادية doctrine objective اذا به تحول الى وجهة أخرى وصاروا يميزون بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ولكن الرأي الحديث وهو الرأي الألماني قد أخذ بالنظرية الشخصية doctrine subjective

وهي التي تبحث عن قصد المتهم فتعد كل شروع معاقباً عليه مادامت قد ظهرت نية المتهم بأعمال مقاربة للجريمة ومع جميع الظروف المكونة لها ولا يلتفت الى ما اذا كان التنفيذ ممكناً أو غير ممكن أو كانت الاستحالة مطلقة أو نسبية فاذا لم تتم الجريمة لظرف من الظروف كجهل أو خطأ في التقدير فان هذا الجهل أو الخطأ لا يدخل له في ارادة الفاعل ويظهر ان محكمة النقض المصرية أخذت بهذا الرأي فقد أصدرت حكماً في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشر وقضت بانه اذا قدم شخص لآخر عمداً جواهر غير مضررة في الواقع اعتقاداً منه بان كان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافي من السم لاحداث الوفاة اعتبر فعله شروعاً



« وحيث انه لتلك الظروف ترى المحكمة ان عقوبة الغرامة كافية »

« وحيث انه فيما يتعلق بالتعويض المدني فتري المحكمة ان لا محل له لان الثابت في التحقيق ان الجاموسة لم تتناول السم الذي وضع في الكوز ( قضية النيابة نمرة ٦١١ جنح سنة ١٩٢٥ وعلى عنان السوداني مدعى مدني ضد عبد الفتاح حماده . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة احمد هدي بك القاضي وبحضور حضرة علي بك رضا مساعد النيابة )

٣٠

محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٦

سرقة . القصد الجنائي العام . نية التملك .

الفاعلة القانونية

لا يكفي لتكوين جريمة السرقة أن يختلس الشخص منقولا مملوكا لغيره وهو يعلم أنه مملوك لغيره بل يجب فوق وجود القصد الجنائي العام أن يتوفر عند المتهم نية خاصة هي نية تملك الشيء المختلس أو نية التصرف فيه تصرف المالك المحكمة :

« حيث انه ثبت من التحقيقات ان المتهمين اشتروا اطيافا من حسن الديب مجاورة لاطيان ابراهيم ابراهيم سعد الدين التي اشتراها من ورثة حسين باشا شاهين وبينهما مصرف موضوع عليه الماسورة المدعى بسرقتها يدعى المتهمون بأن لهم الحق وخدمهم في الانتفاع بالمصرف بينما يقول المجني عليه انه شركة بينهم

« وحيث انه ثابت كذلك من التحقيقات ومن شهادة الشهود ومن أقوال المتهمين في البوليس ومن اعادة الماسورة الى حالتها بعد الشكوى ان المتهمين هم الذين أزالوا الماسورة » وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهمين هي انهم سرقوا الماسورة المذكورة ويجب ان تتوفر في جريمة السرقة فوق القصد الجنائي العام نية خاصة وهي ان يكون عند المتهم نية تملك الشيء الذي اختلس حيازته وهذا مستفاد من اشتراط الشارع في المادة ٢٦٨ عقوبات النص الفرنسي ان يكون الاختلاس بنية الغش frauduleusement فلا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة ان يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أبدأ بل يجب ان يكون قد اخذه بنية التملك فلا يعد سارقا من ينزع شيئا مملوكا لغيره من مكانه ويعدمه فوراً

« وحيث ان الثابت في القضية ان المتهمين لم تكن عندهم نية تملك الماسورة المأخوذة وقد ذكر المجني عليه في البوليس بأن القصد من اخذ الماسورة هو ضياع الحق في انتفاع المجني عليه من المصرف مع انه مشترك بينه وبين المتهمين ويؤيد ذلك ان المتهمين موسرون ومن بينهم عمدة ولا يعقل ان يشترك العمدة في سرقة ماسورة لا تزيد قيمتها عن ١٥٠ قرشا صاغا

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم ببراءة

المتهمين عملا بالمادة ١٧٢ ج

( قضية النيابة نمرة ١٠٢٤ سنة ١٩٢٦ ضد مازن محمد سمده وعلى خنيل وآخرين . الحاضر عنهم حضرات الاستاذين فؤاد افندي خير الدين . وعمر افندي عمر الحاميان . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة احمد بك هدي القاضي )

ينت هذا الاختصاص وقسمته الى نوعين نوع يختص بالنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات الواجبة التنفيذ والثاني بالامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت واشترط في الأول أن لا يتعرض القاضي لتفسير الأحكام وفي الثاني أن لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

« وحيث انه يجب البحث عما اذا كان المشرع أراد أن يقصر قاضي الامور المستعجلة بحثه في تحقيق الاستعجال وهو الركن الذي اشترط في الحالتين أو أراد غير ذلك » وحيث انه للوصول الى ذلك يجب الرجوع الى التشريع الفرنسى الذي أخذ عنه المشرع المصرى

« وحيث ان المادة المقابلة للمادة ٢٨ مرافعات هي المادة ٨٠٦ من القانون الفرنسى، وهي مطابقة لما تقريرا »

« وحيث ان الشراح الفرنسيين قدروا في تعليقاتهم على المادة المذكورة أن قاضى الامور المستعجلة يجب أن يقصر بحثه على تحقيق الاستعجال فقط ويمنع من التدخل في الموضوع أو مسه ولم يقصروا بحجهم على ذلك فحسب بل ذهبوا الى منع القاضى من تحقيق صفات الخصوم التي يتطلبها القضاء العادى كالمرأة المتزوجة والقاصر فأباحوا لهم بغير الاذن الواجب قانونا رفع الدعاوى المستعجلة اذ ربما ترتب على هذا البحث حصول الضرر الذى أراد الشارع تلافيه كما أباحوا للقاضى المستعجل أيضا اثبات الضرر

## ٣١

## محكمة دكرنس الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٥ اغسطس سنة ٩٢٥

مواد مستعجلة • صفة الخصوم • مسؤوليتهم •

## القاعدة القانونية

ليس لقاضى الامور المستعجلة أن يبحث في صفة الخصوم ومسؤوليتهم • وإنما يقصر بحثه على صفة الاستعجال وما يترتب عليه من الضرر اذ ربما يترتب على بحثه في الطلبات الاخرى والقبود التي يتطلبها القضاء العادى ضرر أو خسارة لا يمكن تعويضها

المحكمة :

## عن الرفعين الفرعيين

« من حيث ان المدعى عليهم الثلاثة الأول دفعوا الدعوى فرعيا بعدم قبولها باعتبار أن المدعى عليهم بفرض حصول ما يدعيه المدعى كانوا يقومون بوظيفة عمومية تنفيذا لأوامر الهندسة واحتياطيا عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنهم موظفون وقاموا بالفعل المذكور والمبين بورقة الدعوى على أساس هذه الصفة ومن ثم تكون محكمة الزقازيق الجزئية هي المختصة أى محكمة الحكومة »

« وحيث انه لفصل في هذين الدعين يجب البحث في وظيفة قاضى الامور المستعجلة واختصاصه »

« وحيث ان المادة ٢٨ من قانون المرافعات



الناشئ عن أمر اداري بشرط أن لا يترتب على حكمه تعطيل للأمر أو إيقاف تنفيذه (راجع كاريه سوفو الكتاب السادس جزء ١ صحيفة ٥٤٨ نبذة ٢٧٥٤ ونبذة ٢٧٥٦ تعليقاً على المادة ٨٠٦)

« وحيث انه تبين من ذلك أن قاضي الامور المستعجلة يقتصر في بحثه على صفة الاستعجال وما يترتب عليه من الضرر اذ ربما ينتج من البحث في الطلبات الاخرى والقيود التي بتطلبها القضاء المادي ضرر أو خسارة لا يمكن تعويضها وعلى كل حال لا يترتب للموضوع كما نص القانون. أما مسألة الاختصاص فيكفي أن تكون القواعد العامة المبينة في القانون تنطبق على الوصف الظاهر المقدمة به الدعوى » وحيث انه بعد ذلك يتعين تطبيق هذه المبادئ على هذه الدعوى

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم قبول الدعوى فانه يتناول البحث في مسئولية المدعى عليهم ان كانت مسئوليتهم شخصية أو بصفتهم موظفين تنفيذاً لأوامر ادارية وهذا خارج عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة وانما هو خاص بالموضوع ويكون هذا الدفع سابقاً لأنه ويجب ابداءه أمام محكمة الموضوع ولذا يكون في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم الاختصاص فان الدعوى رفعت على المدعى عليهم بصفتهم الشخصية كأفراد وليس لقاضي الامور المستعجلة البحث في هذه الصفة مادامت

قانونية ويمكن التقاضي بها والمدعى هو المستول عن هذه الصفة وهو المنحمل لتأنيها عند الفصل في الموضوع ولا يمكن أن يجبر على تغيير صفة من يقاضيه خلاف الصفة التي وصفهم بها فضلاً عن أن الحكومة لم تكن خصماً في الدعوى ولم تدخل فيها ولم يدخلها المدعى عليهم فيها وإذا تكون الحكومة لا شأن لها مطلقاً ولا يكون لهذه الدعوى أي أثر أو نتيجة أو حق فيما بعد قبلها فضلاً عن أن المدعى عليهم لا يضرهم شيء فان المدعى يتحمل كل نفقات الدعوى الآن التي هي في الواقع دعوى اجراءات حتى اذا رفع النزاع لمحكمة الموضوع فهي تفصل في تقدير المسئولية وصفة المدعى عليهم وقد ذهب القضاء الأهلى والمختلط الى هذا الرأي بعدم قبول أي دفع يتعلق بالموضوع أمام قاضي الامور المستعجلة او بحث الصفة (راجع حكم محكمة مصر الاستئنافية الصادر في ٩ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية عدد ٨ صحيفة ١٤٣ وحكم المختلط الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢١ قضائية نمرة ١٤٨ مجلة الأحكام المختلطة صحيفة ٤٥٥) ومن ذلك يتعين أن هذا الدفع غير وجهه أيضاً ويتعين رفضه

### الموضوع

« ومن حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بطلب نذب خبير للانتقال لأطيانه المبينة بورقة الدعوى لمعايقتها ومعاينة الزراعة التي بها من قطن وأرز وذرة وتقدير الضرر الذي لحقها وسببه ومقارنة زراعة الارز قبله ومن يجاورها من الأهالي

للمدعى الـ ٣ قرار يبط موضوع النزاع وقبض الثمن ثم امتنع عن الذهاب الى قلم كتاب المحكمة لتتصدق على توقيعها على العقد طبقاً لقانون التسجيل الجديد بدون مبرر ولا مسوغ قانوني إذ لم يقدّم أى دليل على صحة ما يدعيه من ان العقد محرر تأميناً لدين يشتمل على ربا فاحش

« وحيث انه جاء بالمادة الاولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ ما يأتى : « جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر... يجب اشهارها بواسطة تسجيلها... ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث انه لتفسير المعنى المقصود من الالتزامات الشخصية المترتبة على العقود الغير المسجلة يجب الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذا القانون والى محاضر جلسات اللجنة التشريعية التى نيط بها وضعه والى أقوال الشراح الذين تعرضوا لتفسيره

« وحيث انه جاء بالمذكرة الايضاحية ما يأتى : ( العقد الذى يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية لا ينشأ عنه طبعاً إلا حق شخصى أو دين لمصلحة من اكتسب هذا الحق فيموجب هذا الحق يجوز لهذا الأخير ان يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تعهد به أى ان ينقل له الملكية فعلاً ) ولا يتم هذا النقل إلا بالقيام بالاجراءات القانونية

« وحيث ان المدعى عليه الثالث طلب أيضاً احتياطياً فى الموضوع تكليف الخبير بمعاينة الارز المصرح زراعته بمنطقة الارز ومقارنته بالارز الثابت فى الجزء الغير مصرح به وبيان نسبة الزراعتين

« وحيث ان المحكمة لا ترى مانعاً من اجابة هذا الطلب وندب خبير لأداء المأمورية الميينة آنفاً

( قضية الاستاذ كامل افندى يوسف الحامى ضد حضرة صاحب العزة محمود بك زكى مدير القهيلية بصفته الشخصية وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول حضرة الاستاذ حسين افندى حاشور الحامى ثمرة ٨٢٦ - سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد جلال صادق بك )

تعليق

هذا الحكم تأيد استئنافاً

٣٢

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦

بيع . تسجيل . انتقال ملكية .

القاهرة القانونية

لا تنتقل ملكية العقار للمشتري إلا بالتسجيل طبقاً لقانون التسجيل الجديد ولكن اذا امتنع البائع عن تسجيل العقد العرفى فللمشتري الحق فى طلب الحكم فى مواجهته باثبات التعاقد ويقوم تسجيل هذا الحكم مقام التسجيل الاختيارى وله أثره فى نقل الملكية المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه بمقتضى عقد

عرفى مؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قد باع



« وحيث ان القاضى ملزم أصلاً بالحكم بالوفاء عيناً ما دام ان ذلك لا يمس حرية المدين الشخصية وما دام الوفاء العيني ممكن حصوله مادياً » وحيث ان القول باستحالة الالتزام الشخصى الى تعويض عند امتناع البائع عن تسجيل العقد يخرج عقد بيع المقار من فصيلة العقود الرضائية ( Actes Consensuels ) الى فصيلة العقود الشكلية ( Actes Solennels ) مثل الهبة والرهن العقاري مع ان الشارع لم يقصد مطلقاً باصدار قانون التسجيل ان يصل الى هذه النتيجة البعيدة ولأن العقد العرفي يبيع المقار له كيانه القانونى وآثاره الملزمة المترتبة عليه ولا يمكن القول بأنه باطل لأنه أداة صالحة لنقل الملكية اذا سجل . ولولا أنه عقد صحيح ملزم لما كان للتسجيل أى أثر . ذلك لأن التسجيل لا يصيب إلا العقود الصحيحة الصالحة لنقل الملكية وبمعكس ذلك فان العقود الشكلية اذا عملت عرفية فانها تقع باطلة ولا يترتب عليها أية آثار قانونية ولا التزامات شخصية إذ تكون في هذه الحالة في حكم العدم

« وحيث وان كان التسجيل يتوقف عليه نقل الملكية إلا أنه اجراء حتمه القانون وجعله واجباً على المتعاقدين اتمامه ولكنه في الوقت نفسه لم يعلقه على ارادة احدهما فان لم يتم بالتراضى تم بالتقاضى وكان أثره في الحالتين سواء » وحيث ان المحكمة في اصدار قانون التسجيل انما هي حمل الاهالى على تسجيل عقودهم ليكون اشهار التصرفات في عموم القطر تاماً من جميع الوجوه وتتحقق هذه المحكمة

اللازمة لاشهار هذا التصرف . وجاء في موضع آخر من نفس المذكرة « أما من صدر منه التصرف فليس عليه إلا ان يعتنع عن أى عمل يعطل هذا التسجيل فاذا حال من صدر منه التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى شخصية عليه » ويفهم من العبارة الأولى ان للمشتري الحق في الزام البائع الممتنع بالقيام واجبه عيناً ومن العبارة الثانية ان ذلك يكون برفع دعوى شخصية على البائع باثبات التعاقد وقد سميت دعوى شخصية تمييزاً لها عن الدعوى العينية وهي التي يطلب فيها تثبيت الملكية

« وحيث ان المستشار ( برناردى ) الذى حرر مشروع قانون التسجيل الجديد والذي وضع بنفسه المذكرة الايضاحية قرر باللجنة الخاصة بمحضر جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ( بأن العقد الغير المسجل لم يخرج عن كونه وعداً بالالتزام بنقل الملكية ... ) وقرر المستشار الملكى ( بيولا كازالى ) أحد أعضاء اللجنة بنفس الجلسة ما يأتى ( ... ان الملكية لا تنقل بين الطرفين وبالنسبة للغير إلا بالتسجيل على ان مجرد اتفاق الطرفين يحمل المشتري الظاهر بمثابة دائن لا يجوز له فقط حق مطالبة بتعويض عند عدم حصول العقد رسمياً بل يجوز له حق رفع الدعوى للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمى ويجوز تسجيله ) وقرر المستشار الملكى المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى أحد أعضاء اللجنة نفسها « أن يترك الأمر للفصل في هذه المسائل الى القضاء »

الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ ص ١٢  
وكتاب العقود للاستاذ نجيب بك الهلالي  
ص ٢٤٤ وما بعدها )

« وحيث انه لما تقدم من الاسباب ترى  
المحكمة الحكم بصحة التعاقد الحاصل بين المدعى  
والمدعى عليه خاصاً بالثلاثة قرارات المشار اليها  
واعطاء الحق للمدعى بتسجيل هذا الحكم لانقضاء  
قول الملكية

( قضية فاو زروس بشاي يوسف وحضر عنه حضرة  
الاستاذ فريد افدى صليب الحامى ضد جلال عبيد  
حنوره وحضر عنه حضرة الاستاذ حبيب افندى رزق  
الحامى . اصدر الحكم حضرة صاحب الدرة حافظ بك  
عاصر القاضى )

٢٣

محكمة نجع حمادى الجزئية الاهلية  
حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦  
تقدم . سقوط الحقوق . مرتبات . فوائد . اجر .  
بيع اعيان منصوبة .

القاعدة القانونية

ان المادة ٢١١ من القانون المدني التى  
نصت على سقوط الحق فى المطالبة بالمرتبات  
والفوائد والمعاشات والأجر وبالجملة كافة  
ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة  
بمضي خمس سنوات هلالية لا يسرى حكمها  
على بيع الاعيان المنصوبة . فان حق المطالبة  
ببيع الاعيان المنصوبة لا يستط إلا بمضي  
خمس عشرة سنة

المحكمة :

حيث انه قد تبين من تقرير الخبير الذى

بتسجيل الحكم المثبت للتعاقد وتضيق فيما لو  
أعطينا للبائع المتلاعب الفرصة للرجوع فى التزامه  
مقابل ان يقضى عليه بتعويض قد لا يستطيع  
المشتري التنفيذ به عليه لاعساره أو لأنه ممن  
يحميهم قانون الخمسة افدنة فى احوال خاصة

« وحيث فضلاً عن ذلك كله فان المادة  
٢٥١ من قانون المرافعات الاهلية تبيح لمن  
بيده سند عرفى ان يكلف من عليه ذلك السند  
بالحضور أمام المحكمة لأجل اعترافه بأن ذلك  
السند بامضائه أو بخطه أو ختمه وجاء فى المادة  
التالية ٢٥٢ ان المحكمة فى حالة الاعتراف تصدق  
على ذلك لمن طلبه فاذا امتنع البائع عن المصادقة  
على توقيعه كما تقضى به المادة ٦ من قانون  
التسجيل الجديد جاز للمشتري رفع دعوى  
تحقيق التوقيع عملاً بالمادة ٢٥١ المذكورة ثم  
يتقدم العقد مع الحكم الصادر بصحة التوقيع  
لقلم التسجيل

« وحيث انه لتحقيق الاغراض الاجتماعية  
والاقتصادية المرجوة من المعاملات بين الناس  
يجب تفسير القانون تفسيراً يحلب الطمأنينة الى  
النفوس ويحفظ الحقوق ويشجع على احترام  
العهود ويبنى المعاملات على أسس متينة وهذا  
كله لا يتحقق إلا بتفسير تلك الكلمة الغامضة  
« الالتزامات الشخصية » ذلك التفسير الذى  
شرحناه وأخذنا به ( راجع المذكرة الايضاحية  
لقانون التسجيل ومحاضر اللجنة الخاصة وكتاب  
الملكية للدكتور عبد السلام بك ذهني ومقاله  
النشور بجريدة السياسة الاسبوعية عدد ٣



الحلالية الأخيرة تطبيقاً للمادة ٢١١ من القانون المدني الاهلي

« وحيث ان هذه المادة قد نصت على سقوط حق المطالبة بالمرتبات والفوائد والمعاشات والاجر وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة بعد مضي خمس سنوات حلالية

« وحيث ان انطباق هذه المادة على الربح ليس على اطلاقه بل هو قاصر على الاصول التي لا يكون الربح المطلوب فيها هو ربح عين متعصبة بل يكون وضع اليد قنونا وأنه لم يكن بمقدور كالة ناظر الوقف مثلاً قبل المستحقين أو الوارث المنفرد بالادارة قبل باقي الورثة وهكذا أما اذا كانت يد المطالب بالربح هي يد غاصب فان حق المطالبة بالربح لا يسقط بمضي خمس سنوات بل بمضي خمس عشرة سنة ولا تكون المادة ٢١١ منطبقة وانه وان كانت قد صدرت بعض أحكام قليلة مخالفة لهذا المبدأ الا أنه معظم الاحكام قد سرت عليه باعتباره المبدأ الصحيح المطابق للقانون والعدل لأنه اذا كان القانون يعاقب المهرل بسقوط حقه بعد زمن معين فانه لم يقصد الى حماية الغاصب إلا اذا أهمل صاحب الحق اهمالا يستنتج منه بحق انه ترك حقه وذلك لا يكون في حالة المال المتعصب إلا بعد انقضاء المدة الطويلة ( راجع حكم قنا الاستئناف الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٣ ومنشور بالحقوق ١٨ ص وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ و ٢٨ ص ٣٣٩ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في أول

ندبه محكمة قنا الابتدائية الاهلية في هذه القضية قبل احوالها على هذه المحكمة بحكمها التمهيدى الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ان القطعة موضوع النزاع والتي مساحتها ٧ قراريط و ٢٠ سهماً وهي من ضمن القطعة نمرة ٤٤ بمحوض الشيخ احمد نمرة ١ اتبها من المنافع العمومية للسكة الحديد واتبها لم تكن مكلفة باسم مورث المدعى عليهم الذي ليس له اطيان مكلفة باسمه في هذه النقطة قبل مساحة فك الزمام ولا بعدها وان الاوراق المقدمة من المدعى عليهم ليست متعلقة بالقطعة المتنازع عليها بل بغيرها البعيد عنها وفضلاً عن ذلك فقد اعترف المدعى عليهم في محضر اعمال الخبير بأنهم تصرفوا في الارض المقدمة عنها تلك الاوراد

« وحيث ان المدعى عليهم لم يطعنوا على تقرير الخبير طعنًا جدياً ولم يقدموا من المستندات ما يثبت عكس ما بينه الخبير في تقريره وكل دفاعهم ينحصر في التمسك بوضع يدهم على الارض بعد مورثهم زاعمين انها اضيفت لتكليفه في مساحة فك الزمام الأمر الذي لم يثبت وبفرض صحة ما قرروه فتمت ثبت ان الارض المشار اليها هي من المنافع العمومية فان وضع اليد لا يؤثر على حق المدعية اذ المنافع العمومية لا تملك بوضع اليد مهما طال أمده ومن ثم يتعين الحكم للمدعية بملكية الارض المذكورة

« وحيث ان المدعى عليهم قد دفعوا احتياطياً فيما يختص بالربح بسقوط حق المدعية في المطالبة به عن المدة السابقة على الخمس سنوات

النتائج التي تنجم من اتمامه ومن تأثيرها في حقوق الغير فاذا نفذ صاحب الحكم بعض اجزاء الحكم فلا يجوز بعد ذلك رفع الاشكال لمنع تنفيذ الحكم المحكمة :

« من حيث ان المستشكل ضدها قررت بلسان وكيلها بذكرته التحريرية ان الاشكال غير مقبول لانه حصل تنفيذ جزء من الحكم المستشكل فيه ولا محل لحصول الاشكال في تنفيذ حكم تنفذ بعضه فعلا

« وحيث بالرجوع الى الاوراق المتعلقة بالتنفيذ وجد أنه تنفذ بالحجز بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ نظير اتعاب المحاماة المقدرة بالحكم السابق ذكره ولم يحصل اعتراض من المستشكل ولا من غيره على ذلك

« وحيث انه من المسلم به قانوناً وجرت عليه المحاكم ان اتعاب المحاماة جزء من الحكم والتنفيذ بها تنفيذا للحكم المشير اليها ( انظر ابو هيف بك مرافعات ص ٨٤٧ )

« وحيث يجب البحث والحالة هذه عما اذا كان توقيع الحجز يعتبر تنفيذا لجزء من الحكم أولا يعتبر كذلك

« وحيث يجب الرجوع الى كتب الفقه في المرافعات لبيان الرأي المعمول عليه

« وحيث ان جمهور الشراح اجمعوا على ان توقيع الحجز يعتبر تنفيذاً لجزء من الحكم ( راجع ابو هيف ص ١٣٧ ) من طرق التنفيذ والبحث لقمحه بك وعبد الفتاح بك ص ١٣٣ وما بعدها

يناير سنة ١٩١٤ و ٣٠ ص ٣٢٤ والصادر في ١٦ يونيه بمجلة الشرائع سنة أولى عدد ٤١٤ ص ٣٥٢ والصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ شرائع سنة ثالثة عدد ١١٣ ص ٣٧٠ وأنظر تعليقات دالوز على القانون المدني م ٢٢٧٧ نوتة ٢٤٣ - ٢١٦ جزء ٤ قسم ثاني

« وحيث انه لذلك تكون المدعية محقة أيضاً في طلب الربيع عن الخمس عشرة سنة الأخيرة السابقة مباشرة على رفع الدعوى وما يستجد على اساس ريع الفدان في السنة اربعة جنيهاً إذ لا مبالغة في هذا التقدير

( قضية مصلحة سكك حديد وتلفرات وتليفونات الحكومة المصرية ضد محمد وحامد وحامد وقطعة أولاد عبد التيم على السيد وأخرى وحضر عنهم حضرة الاستاذ يوسف بك عمون المحامي للمرة ١٣٨٦ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب النوة محمد نؤاد حمدي بك القاضي )

## ٣٤

### محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦

محاماة اتعاب . الحكم بها . جزء من الحكم . حجز . تنفيذ . اشكال .

### القاهرة القانونية

١ - من المسلم به قانوناً وجرت عليه المحاكم ان اتعاب المحاماة جزء من الحكم والتنفيذ بها تنفيذ للحكم القاضي بها

٢ - ان جمهور الشراح اجمعوا على ان توقيع الحجز يعتبر تنفيذاً لجزء من الحكم

٣ - المحكمة من تشريع الاشكال في التنفيذ هو الخلاص من حصول التنفيذ وتقاضي



## الحكمة :

« حيث ان قانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ لم ينص على حالة ما اذا توفى الشفيع بعد رفع الدعوى وقبل صدور الحكم فيها وهل يورث حق الشفعة أو لا يورث . لذلك يجب للفصل في هذه الحالة الرجوع الى الشريعة الاسلامية التي أخذ منها القانون المصري قواعد الشفعة »

« وحيث انه بالرجوع الى ما قرره علماء الشريعة الاسلامية في هذه الحالة نجد ان المسألة خلافية بينهم . فقد قرر الامام الشافعي والامام مالك في مذهبيهما انه لا يبطل الحق في الشفعة بموت الشفيع بل تورث عنه ويقوم ورثته مقامه ( انظر شرح مرشد الخيران ص ١٢٢ - الزيلعي ٥ ص ٢٥٧ ) وجاء في مذهب الحنفية تفصيل : فاذا مات الشفيع بعد طلب الموائبة والاشهاد وقبل أن يقدم طلب الخصومة فلا يورث عنه حق الشفعة وليس لورثته ان يقوموا مقامه فيها . واما اذا مات بعد طلب الخصومة فقد سكتوا عن هذه الحالة ولكن روح التشريع وحكمة التقسيم الذي قال به علماء الحنفية ومن عدم تقريرهم حكم المنع والحرمان في هذه الحالة يحمل على الاعتقاد بأنه اذا مات الشفيع بعد طلب الخصومة وقبل قضاء القاضي ينتقل حق الشفعة الى ورثته ( انظر حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ١٣ ع ٣٣ ص ٦٢ )

« وحيث لذلك يكون الدفع الفرعى

« وحيث ان الحكمة في تشريع الاشكال هو الخلاص من حصول التنفيذ وتقادي النتائج التي تنجم من اتمامه وتأثيرها على حقوق الغير » وحيث انه في الدعوى المطروحة أمامنا الآن حصل تنفيذ بعض الحكم فيها فلا يتم عمله من الاشكال ويجب الالتجاء الى الطريق العادى للمحافظة على حقوق الغير التي يزعم بتوفير وجودها على العين موضوع التنفيذ » وحيث مما تقدم يتعين رفض الاشكال وباستمرار التنفيذ

( الاشكال المرفوع من عبد الرحيم عارف وحضر عنه حضرة الاستاذ مرقس افندى اسكندر الحامى عن حضرة السيد افندى النطريقى الحامى ضد قتيبة بنت محمد حسين بصفتها وحضر عنها حضرة الاستاذ تادرس افندى جريس الحامى نمرة ٦٠٢ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حنين بك حسن القاضي )

## ٣٥

## مأمورية الدر القضائية

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٦

شفعة . وفاة الشفيع . ارث .

## الناهضة القانونية

ان قانون الشفعة لم ينص على حالة ما اذا توفى الشفيع بعد رفع دعوى الشفعة وقبل صدور الحكم فيها وهل يورث حق الشفعة أو لا يورث فيتعين اذن الرجوع الى ما قرره علماء الشريعة الاسلامية وهم قالوا بأنه اذا مات الشفيع بعد طلب الشفعة وقبل قضاء القاضي فينتقل حق الشفعة الى ورثته

يفرضه قانون الشفعة من اظهار الرغبة وعرض  
الثن ورفع الدعوى في المواعيد المقررة به

فيتعين قبول الدعوى

( قضية عائشة عوض بصقتها وآخرين بصفتهم وورثة  
خليل عوض وحضر عنها حضرة الاستاذ شاكرا افندي  
جندى الحامى ضد محمد سيد احمد وآخرين وحضر عن  
الثاني والثالث حضرة الاستاذ بشارة افندي سليمان الحامى  
نمرة ٧٠ سنة ١٩٢٢ - اصدر الحكم حضرة صاحب  
الغزة محمود بك طلعت القاضى )

المقدم من المدعى عليهم في غير محله  
ويتعتم رفضه

« وحيث ان المدعى عليهم اعترفوا في  
اجابتهم في محضر العرض المؤرخ ٢٩ يناير  
سنة ١٩٢٢ ضمنا بأن مورث المدعين شريك  
في العين المتنازع عليها وادعوا بأنهم شركاء  
ايضاً ولم يقدموا ما يثبت ذلك  
« وحيث ان مورث المدعين قد قام بما

## فتاوى شرعية

لناظر ان يأخذ لنفسه من ريع الوقف اجرا  
نظير ادارته الاشغال أزيد من الحسين جنيها  
التي جعلها له الواقف زيادة عن مرتبه المذكور  
في حجة الوقف بدون اذن القاضى الشرعى أم  
لا بد من رفع الأمر للقاضى والحصول منه على  
اذن بالزيادة التي يراها نرجو الجواب

الجواب

ليس لناظر ان يزيد في أجره على ماشرطه  
له الواقف إلا باذن القاضى بطلبه كما يعلم ذلك  
بما ذكره صاحب رد المختار على الدر المختار  
بصحيفة ٦٤٦ جزء ثالث طبعة أميرية سنة  
١٢٨٦ هجرية

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٣٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥  
وقف . ناظر . اجر . معلوم . زيادة .

القاعدة الشرعية

ليس لناظر ان يزيد في أجره على ماشرطه  
له الواقف إلا باذن القاضى

السؤال :

سأل الدكتور فوزى مسيحه في ان المرحوم  
الخواجه الياس بشاى من أعيان اسبوط وقف  
أطيانا وعقارات واشترط شروطا في كتاب  
وقفه قال . ومنها ان يأخذ الناظر لنفسه سنويا  
خسعين جنيها مصريا أجرة له نظير ادارته  
الاشغال زيادة عن مرتبه الآتى ذكره . فهل



الجانزله التأجير أكثر من الثلاث سنوات بغير  
إذن القاضي مع التكرم بإيضاح معنى الناظر  
المستحق الوحيد هل المراد به نفس الوقف  
أو الناظر الذي انحصر فيه استحقاقه من طريق  
قسمة المهايأة ولفضيلتكم الثواب

### الجواب

الناظر المستحق الوحيد في الوقف معناه  
من انحصر فيه النظر والاستحقاق سواء كان  
واقفاً أو غيره وحكم الاجارة فيها مختلف فان  
كان الناظر هو الوقف فلا يتقيد في الاجارة  
بمدة وأما ان كان الناظر المستحق الوحيد ليس  
هو الوقف فليس له ان يؤجر أطيان الوقف  
أكثر من ثلاث سنوات بعقد واحد أو بعقد  
متعددة ما لم يشترطه الوقف أو يأذن به القاضي  
ولا يحتمل قسمة المهايأة بين المستحقين والناظر  
المستحق معهم لذلك الناظر حقاً في ان يدعى  
أنه المستحق الوحيد لأنه لا فرض بينه وبين  
أحد منهم في صفة الاستحقاق وان امتاز عنهم  
بصفة النظر على ان هذه القسمة عارضة غير  
لازمة ولكل من المستحقين ابطالها

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٣٨

### فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦

وقف . توزيع الربح . تساوى الذكر بالانثى . تقاسل .

### القاعدة الشرعية

الأصل في قسمة ربح الوقف التساوى

٣٧

### فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف . الناظر المستحق الوحيد . اجارة .  
منها . قسمة الوقف . مهايأة .

### القاعدة الشرعية

١ - الناظر المستحق الوحيد في الوقف  
معناه من انحصر فيه النظر والاستحقاق سواء  
كان واقفاً أو غيره

٢ - ان كان الناظر هو الوقف فلا يتقيد  
في الاجارة بمدة وأما ان كان الناظر المستحق  
الوحيد ليس هو الوقف فليس له ان يؤجر  
أطيان الوقف أكثر من ثلاث سنوات بعقد  
واحد أو بعقد متعدد ما لم يشترطه الوقف  
أو يأذن به القاضي

٣ - يجوز قسمة المهايأة بين المستحقين  
والناظر المستحق معهم

٤ - قسمة المهايأة غير لازمة ولكل من  
المستحقين ابطالها

### السؤال :

سأل حضرة محمود افندي زكى معاون  
دائرة الست حفيظة هانم ناظرة وقف المرحوم  
ابراهيم باشا الألفى بما صورته : هل لناظر  
الوقف المستحق في ريمه مع مستحقين آخرين  
مقسمين أطيان الوقف بينهم قسمة مهايأة ولم  
يشترط الوقف مدة لتأجير يعتبر هذا الناظر في  
تأجير نصيبه من المهايأة كالناظر المستحق الوحيد

بين الذكور والاناث ما لم ينص الواقف على  
التفاضل

السؤال:

سأل الشيخ علي اسماعيل المسلاوي وهو  
ان رجلا وقف على نفسه ما يملكه من أطيانه  
وفقاً أهلياً على نفسه أيام حياته رضاه الله تعالى  
طيبة بها نفسه وسمح بذلك له وتصرف غلته  
على نفسه وله الانتفاع به وحده كيف يشاء  
بالطريق المطابق الشرعي أبداً ما عاش ودائماً  
ما بقي من غير مشارك له في ذلك ولا معارض  
ولا رافع ليداه ولا متأصل عليه ثم من بعده  
لأولاده الذكور والاناث ثم من بعدهم يكون  
لأولادهم الظهور والبطون طبقة بعد طبقة ونسلاً  
بعد نسل ثم على انسلم وأعتابهم أبداً ما عاشوا  
ودائماً ما بقوا الى آخره هذا نص الحجة واتشرف  
ان تكشف فضيلتكم الثام عن غامض هذه  
العبارة وما تقتضيه . هل يكون للذكر مثل  
حظ الانثيين كما هو في الميراث أو يكون للانثيين  
في الموقوف مثل الذكر حيث لم تبين عبارة  
الحجة ذلك

الجواب

الأصل في قسمة ربع الوقف التساوي  
بين الذكور والاناث ما لم ينص الواقف على  
التفاضل . وحيث لم ينص الواقف على التفاضل  
بين مستحق وآخر فيقسم ريعه في كل الطبقات  
بالتساوي

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٣٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦

وقف . نخيل . اشجار . النمس عليها .  
عدم النمس عليها .

القاعدة الشرعية

متى كان النخيل والاشجار موجودة حين  
الوقف فانها تدخل تبعاً في وقف الاطيان المشتملة  
عليها وان لم ينص عليها الواقف في كتاب وقفه  
السؤال:

في ان المرحوم الحاج محمد المكاوي سيد  
احمد وقف أطياناً زراعية بناحية الحلوات مركز  
هيا شرقية بمقتضى الكتاب الصادر من محكمة  
هيا الشرعية وهذه الاطيان مشتملة على اشجار  
ونخيل موجودة بها قبل صدور الوقف والواقف  
لهذه الاطيان لم يذكر الاشجار والنخيل التي  
بها في كتاب الوقف فهل تدخل الاشجار والنخيل  
المذكورة في وقف الاطيان الموقوفة تبعاً لوقف  
الاطيان أم لا

الجواب

متى كان النخيل والاشجار موجودة حين  
الوقف فانها تدخل تبعاً في وقف الاطيان المشتملة  
عليها وان لم ينص عليها الواقف في كتاب وقفه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه



زراعية وقدرها ٣٦ فدانا و ٢٠ قيراطا و ٨ اسهم  
ونصف ثم أوقفهم قبل وفاتها بمقتضى حجة  
شرعية على المشاع في ١٣٨ فدانا وكسورا أرضا  
زراعية ملكا لها وللغير فهل يجوز لناظر الوقف  
وهي كريمةها قسمة الأرض وتخصيصها في قطعة  
واحدة بمعنى فرز أطيان الوقف عن أطيان الملك  
وأنعشم أن طلبى هذا يجوز قبولا لدى فضيلتكم

الجواب

يجوز لناظر الوقف ان تقاسم مع شركائها  
في الاطيان المذكورة ويكون ما يخص الوقف  
مفرزا على حدة وما يخص الاطيان المملوكة  
مفرزا على حدة كما يؤخذ ذلك من نصوص  
كتب المذهب

• مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٤٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . قسمة . تصرفات الناظر .

القاعدة الشرعية

يجوز لناظر الوقف ان يقاسم مع شركائه  
في الاطيان الشائعة بين الوقف والملك ويكون  
ما يخص الوقف مفرزا على حدة وما يخص الاطيان  
المملوكة مفرزا على حدة أيضا

السؤال

في امرأة آل لها بالأثر الشرعى أرض

## قضاء المحاكم الشرعية

على المستأنف عليه أمام محكمة طنطا الابتدائية  
الشرعية ان الست قرنفة بنت مصطفى على  
وقفت أعيانا بمقتضى كتاب وقفها الصادر من  
محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٠  
ديسمبر سنة ١٩٢٤ على الجهات المينة بكتاب  
الوقف وهي مريضة مرض الموت الذى توفيت  
فيه وبسببه وانحصر ارثها في أولاد اخيها الشقيق  
وهم المدعون والمدعى عليه وعبد المجيد قنديل  
الموقوف عليهما وقد وقع الوقف باطلا في ثلثيه  
والمدعى عليه واضع يده على جميع الاعيان  
الموقوفة بغير حق وطلبوا الحكم بإبطال الوقف

٤١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٦

مرض الموت . حدة . وقف .

الناعدة الشرعية

مرض الموت هو الذى يقعد الشخص عن  
قضاء حوائجه . فذهب الواقف الى المحكمة  
بنفسه لاصدار الوقف دليل على الصحة

الوقائع :

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنفين

٤٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩١٦

وقف . ضريح . وقفية الضريح . تندر  
تقديمها . لا وقف

الانعارة الشرعية

نصت المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على عدم جواز سماع دعوى الوقف عند الإنكار إلا إذا وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وكان مقيداً بأحد دفاتر المحاكم الشرعية . فمن ادعى على شخص بأنه غصب ضريحاً وطلب استرداده منه فأنكر الناصب وقفية الضريح فكلفت المحكمة المدعى بتقديم كتاب وقف الضريح فمجز عن تقديمه يتعين عدم سماع دعواه الوقائع :

ادعى وكيل المدعى على المدعى عليه بأن المرحوم علي عبد الرحمن العريجي بمرات الركوب بن عبد الرحمن صليحه ابن عبد الرحمن انتهى في حال حياته لهذه المحكمة بأن المرحوم الشيخ محمد نبيه له ضريح بسوق العصر بجوار حوش الشرقاوي قسم الدرب الأحمر وأنه سفل منزل كان مملوكاً لشخص وأن من يدعى أحمد أفندي عزام هدم ذلك الضريح ومنق ستره واجره لشخص استعمله مخزناً للخشب وأن مهندسي المحكمة قرروا وجود ذلك الضريح وانهما علما من التحري أن صاحبه كان معتاداً عمل

في ثلثيه وتسليمهم نصيبهم في ذلك واستحقاقهم لنصيبهم في ربيع الثلث الباقي ما دام واحداً من الورثة حياً والمدعى عليه اعترف بالوقف وانشائه وشروطه ودفع الدعوى بأن الوقف صدر من الواقعة وهي في حالة صحتها وقاذا تصرفاتها شرعاً وطلب رفض الدعوى وأنكر المدعون الدفع فثبت المدعى عليه بالبينه الشرعية الزكاة وبناء على هذا حكمت المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ برفض الدعوى فاستأنف المدعون هذا الحكم وتضمنت عريضة الاستئناف والمذكرات الملحقة بها أن شهادة الشهود لم تكن صحيحة ولا تفيد في إثبات الدفع وأن المختار في مرض الموت وعليه الفتوى أنه إذا كان الغالب منه الموت سواء كان صاحب فراش أو لم يكن إلى آخر ما تضمنته وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لما قالته المحكمة من أن شهادة الشهود تدل على الصحة ولأن ذهاب الواقعة إلى المحكمة بنفسها لقضاء هذا العمل الذي هو إصدار الوقف دليل على الصحة أيضاً بناء على ما هو المختار في تعريف المرض من أنه المتعد للشخص عن قضاء حوائجه ( لذلك ) قررنا تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

( استئناف اسماعيل جاد قنديل وآخرين ضد حسن جاد قنديل عمرة ٩٠ سنة ٢٥ — ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي رئيسها وعضوية اصحاب الفضيلة الشيخ أحمد العطار والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي والشيخ سرور علي )



وتسليمه اليه بصفته المذكورة بالصفة الواضحة بدعواه

« وحيث ان المدعى عليه انكر واقعية الضريح المذكور بالصفة الواضحة باقواله وحيث ان المدعى كلف بتقديم كتاب وقف الضريح المذكور حسب المادة (١٣٧) من اللائحة

« وحيث انه لم يقدم كتاب الوقف المذكور وقال انه لم يكن عنده كتاب الوقف المذكور وقال انه لم يكن عنده كتاب وقف للضريح المذكور الآن

« وحيث ان المادة (١٣٧) من اللائحة نصت على عدم سماح دعوى الوقف عند الانكار الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى او مأذون من قبله وكان مقيدا باحدى دفاتر المحكمة الشرعية

( قضية عبد الحميد افندى عباس وحضر عنه الاستاذ الشيخ عبد الرزاق بك القاضى المحامى الشرعى محمد افندى فوزى وحضر عنه الاستاذ محرم بك فهمى المحامى الشرعى نمرة ٩١ سنة ١٤ - ١٩١٥ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد محمد اسماعيل البرديسى والشيخ محمد عبد اللطيف الفحام والشيخ محمد ابراهيم الجداوى )

٤٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . توبة . رد المال لجواز التوبة .  
مضى مدة على التوبة . تقدير المدة .

القاعدة الشرعية

١ - التوبة من معصية التعدى على مال

الغير لا تصح شرعاً إلا اذا رد هذا المال لصاحبه.

حضرة ومولد له سنوياً ورأت المحكمة وقتها ان هذا الضريح خال من ناظر ولا يجوز استعماله بواسطة أى شخص فقررت على عبد الرحمن المذكور ناظراً للدعوى والخصومة عليه وبعد وفاته انتهى المدعى المذكور لهذه المحكمة أيضاً بأن هذا الضريح مذكور بخط المرحوم علي باشا مبارك والمحكمة أقامته ناظراً للدعوى والخصومة مع أى شخص كانت لاسترداد الضريح المذكور كما كان وأذنت بتوكيل الغير عنه باعلام شرعى صادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٤ وان المدعى عليه واضع يده على الضريح المذكور المشهور بذلك في جهته المذكورة شهرة عامة ومشهور أيضاً بأنه ضريح الشيخ الكردى ولم يزل واضعاً يده عليه الى الآن ومتصرفاً فيه تصرفاً غير شرعى وقد طالبه المدعى برفع يده عنه وتسليمه اليه فامتنع الى آخر ما جاء بدعواه من طلبه الحكم لموكله على المدعى عليه برفع يده عن الضريح المذكور وتسليمه له ومنع معارضته له في ذلك بصفته المذكورة والمدعى عليه امتنع عن الجواب عن الدعوى فقررت المحكمة اعتباره منكراً لما وطلبت من المدعى كتاب وقف للضريح المذكور فقال لم يكن عنده كتاب وقف لذلك وطلب المدعى عليه عدم سماح الدعوى عملاً بالمادة (١٣٧) من اللائحة المحكمة:

« حيث ان عبد الحميد افندى عباس المدعى طلب الحكم له على محمد افندى فوزى المدعى عليه برفع يده عن الضريح المذكور

فاذا عزل ناظر لصرفه ريع الوقف على المستحقين مع احتياج الاعيان الى العمارة الضرورية ثم ادعى التوبة بدون ان يرد المال لجهة الوقف فلا تصح توبته إلا اذا رد جميع الاموال التي صرفها للمستحقين لجهة الوقف

٢ - لا تقبل دعوى توبة الفاسق إلا اذا مضت مدة يظن فيها خروجه من المعصية التي يدعي توبته منها وتقدير هذه المدة مفوض لرأى القاضى .

الوقائع :

ادعى وكيل المدعى على المدعى عليهما الاولين ( بعد تنازله عن الدعوى على وزارة الاوقاف وقبول المحكمة التنازل ) دعوى تضمنت ان المرحوم الأمير مصطفى جوريجى طائفة مستحفظان مرزا وبنته المرحومة راية خاتون وقفاً أعياناً ( حددها ) بموجب حجج صادرة احداها بمحكمة الباب العالى بمصر فى ١٨ شعبان سنة ١١١١ وثنانيتها فى ٢٠ شعبان سنة ١١٣٢ وان المدعى تعين ناظراً على الوقفين بموجب تقرير نظر فى ١٨ مارس سنة ٩١١ من محكمة مصر الشرعية ثم عزل فى ٤ ابريل سنة ١٩٢٥ لتهمة نسبت اليه وتعين المدعى عليهما الاولين فى النظر على الوقفين فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وطلب الحكم لموكله بارشديته واستحقاقه للنظر على الوقفين ومنع تعرض المدعى عليهما له وأمرهما بأن يسلماه أعيان الوقف التى تحت أيديهما ليدبر شؤونها لأنه تاب عما حصل منه ووكيل المدعى عليهما دفع بعدم صحة الدعوى

للاسباب التى بينها بالمحضر ثم قال المدعى رد على اسئلة المحكمة ما يتضمن أنه عزل من النظر على الوقفين المذكورين لصرفه للمستحقين مع احتياج الاعيان للعمارة الضرورية وأنه لم يرد ما صرفه للمستحقين لأنه ليس عليه شيء وأنه أثناء عزله عمر جزاء وبقي جزء وهنا قال الشيخ القصبى وكيل المدعى عليهما انى متنازل عن دفعوى التى أبديتها بالجلسة الماضية واكتفى اليوم بمعاملة المدعى باعترافه لأن ما ذكره كاف لرفض الدعوى وقال وكيل المدعى انى لا أمانع فى تنازل وكيل المدعى عليهما عن دفعوه .

المحكمة :

« من حيث ان وكيل المدعى طلب بدعواه الحكم بارشدية موكله واستحقاقه للنظر على الوقفين المذكورين وامر المدعى عليهما بتسليم موكله اعيان الوقف ليدبر شؤونها لتوبته

« ومن حيث ان وكيل المدعى عليهما دفع بعدم صحة الدعوى فرد عليه وكيل المدعى بمذكرة بالملف وقال المدعى انه لم يرد لجهة الوقف المبالغ التى صرفها للمستحقين وقت احتياج الاعيان للعمارة والتى من اجلها عزل من النظر وقال انه لم يكن عليه شيء لجهة الوقف وحينئذ تكون دعواه التوبة فى غير محالها لان التوبة من معصية التعدى على مال الغير لا تصح شرطاً الا اذا رد هذا المال لصاحبه واذن فلا تصح هذه التوبة من المدعى الا اذا رد جميع الاموال التى صرفها للمستحقين لجهة الوقف لانه صار بهذا الصرف مع احتياج اعيان الوقف للعمارة الضرورية متعدياً وضامناً لما صرفه فلا يخرج عن هذا التعدى



الذي صار به خائناً لا يرد هذه الاموال  
لجهة الوقف

« ومن حيث انه فضلاً عما ذكر فلا تقبل  
دعوى توبة الفاسق الا اذا مضت مدة يظن  
فيها خروجه من المعصية التي يدعى توبته  
منها وهذه المدة وان اختلفت الفقهاء في  
تقديرها فالصحيح ان تقديرها مفوض لرأى  
القاضي وترى المحكمة انه لم تمض مدة على  
المدعى يظن فيها انه تاب توبة صحيحة

« وحيث ان وكيل المدعى عليهما قد  
تنازل عما دفع به واكتفى بمعاملة المدعى  
باعترافه وطلب رفض الدعوى

« وحيث انه لهذا كله يجب تقرير ما يأتي  
فلهذا قررنا اولا قبول تنازله وكيل المدعى  
عليهما عما تنازل عنه وثانياً رفض الدعوى  
حضورياً

( قضية حتى بك حتى فرغل ضد الاسطى باثرت  
السيد النجار بصفته ولياً على بنته فتحة وآخرين نمرة  
٣٨ سنة ٢٥ — ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب  
الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ ابراهيم حروش  
والشيخ محمد احمد فرج )

٤٤

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٠ يوايه سنة ١٩٢٦

وقف . حق التعلی . استبدال .

الفاعلة الشرعية

اذا كان أحد البدلين هو حق التعلی على  
جاءت تابع لوقف ما كان الاستبدال غير جائز  
لأن الاستبدال يتوقف على جواز بيع حق  
التعلی . وقد قال الفقهاء انه لا يجوز بيعه باتفاق  
الروايات.

الموضوع .

تضمن الطلب المقدم من حسن افندي  
حمدي أنه فيما سبق قدم عريضة لهذه المحكمة  
بصفته ناظراً على وقف انتخاب اغاسى وزوجته  
ومعه السيد محمد عبد الهادي الحبيبي ناظر وقف  
المرحوم على كاشف قيدت بنمرة ١٨١ تصرفات  
سنة ٢٢ - ٩٢٣ طلباً فيها الموافقة على استبدال  
علو ثلاثة حوائيت من الوقف الثاني للأول بما  
يعادلها من الثمن في أرض الوقف الأول الواقعة  
خلفها فضلاً عن بناء الدكاكين المذكورة مثل  
مباني الوقف الأول نظير الأتقاض والمهمات  
الموجودة بها وما زاد عن ذلك يصير عمله على  
حساب الوقف الأول المذكور ولما ظهر من أن  
بعض أرض الوقف الأول محتكر من جهة وقف  
الحرمين الشريفين قررت المحكمة حفظ المادة  
وأنه بعد ذلك قد استبدل الحكر المذكور  
وأصبحت الأرض خالصة للوقف المشمول بنظاره  
ويرغب اجراء اللازم للموافقة على ما سبق أن  
طلبه أولاً حيث قد زال المانع الذي من أجله  
حفظت المادة ثم ضمت المادة المشار إليها وأطلعت  
المحكمة على أوراقها وما بالملف من التقارير  
والمستندات وقد ذكر بها أن الحوائيت المذكورة  
لا بناء فرقها

المحكمة :

« من حيث ان ناظرى الوقفين المذكورين  
طلبوا اجراء هذا التبادل على الوجه المذكور لما  
فيه من الحظ والمصلحة لهذين الوقفين

« ومن حيث ان أحد البدلين المذكورين هو حق التعل على الحوائث الثلاثة التابعة لوقف المرحوم على كاشف

« ومن حيث ان هذا الاستبدال يتوقف على جواز بيع حق التعل وقد قال الفقهاء انه لا يجوز بيعه باتفاق الروايات وحيث فلا سبيل للمحكمة الى اجابة ما طلبه الناظران ويتعين رفضه ( مادة تصرفات رقم ٢٣٧ سنة ٢٠ — ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد المغربي والشيخ محمد احمد فرج )

#### ٤٥

#### محكمة مصر الجزئية الشرعية

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ٩٢٥

نفقة . اتحاد الموضوع . دعوى نفقة من ام .  
الدعوى نفسها من الاخت . عدم قبول .

#### القاعدة الشرعية

اذا حكم نهائياً برفض دعوى تكلة نفقة مرفوعة من ام على عم اولادها بصقتها مأذونة بالخصومة وحاضنة للبعض الآخر لمعجزها عن الاثبات . فلا يجوز لاخت الاولاد أن تجدد الدعوى مرة اخرى بصقتها مأذونة بالخصومة عن بعضهم وحاضنة للآخرين . لأن الدعوى الثانية هي عين الدعوى الاولى التي سبق الفصل فيها نهائياً .

#### الوقائع :

بعد ان اذنت المدعية بالخصومة عن اخويها مصطفى واحمد طالب وكيلها الحكم لاختوها

اشقائها وهم مصطفى واحمد ومحمود وسيد على عنهم المدعى عليه بفرض ما يجب عليه شرعاً من تكلة نفقتهم واذنها بالاستدانة عليه للأسباب المذكورة بالدعوى فدفع وكيل المدعى عليه الدعوى قبل الجواب عنها بعدم سماعها لأن ام المدعية قد طلبت الحكم لأولادها المذكورين لما تطلبه هذه المدعية وقرر رفض دعواها لمعجزها عن اثباتها في القضية نمرة ٢٤٢٥ سنة ٩٢٣ . ٩٢٤ وقضت محكمة الاستئناف بتأييد هذا القرار في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ في القضية نمرة ٦٥٨ سنة ٩٢٤ . ٩٢٥ وأنكر وكيلها هذا الدفع فقدم الدافع أوراقاً لاثباته منها صورة الحكم الاستثنائي المذكور وقررت المحكمة ضم ملف القضية نمرة ٢٤٢٥ لهذه القضية وضمت اليها وبعد الاطلاع على ما بلغها من الأوراق وعلى أوراق هذه القضية قررنا ما يأتي .

#### الحكمة :

« من حيث انه ثبت من أوراق القضية نمرة ٢٤٢٥ المذكورة أن فايقة بنت محمد بسيوني طلبت تكلة نفقة أولادها المذكورين على عنهم المدعى عليه بصقتها مأذونة بالخصومة عن بعضهم وحاضنة للبعض الآخر للأسباب المذكورة بدعواها ثم حكم برفض دعواها للمعجز عن الاثبات وقضت محكمة الاستئناف في ١٥ يونيه سنة ٩٢٥ بتأييد هذا الحكم

« وحيث انه ظهر من عريضة دعوى هذه المدعية أنها تطلب لاختوها المذكورين بصقتها مأذونة بالخصومة عن بعضهم وحاضنة



وعلى لائحة ترتيب وإجراءات المحاكم الشرعية ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ،  
وموافقة رأى مجلس الوزراء .  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعدل المادة السابعة من اللائحة المذكورة بحيث يصير نصها : « تختص المحاكم الشرعية الابتدائية بالحكم الابتدائي في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادة الخامسة .

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة . ويكون قرارها في تصرفات الاوقاف نهائياً فيما يأتي :

( أ ) الاذن بالخصومة ،

( ب ) طلب الاستدانة اذا كان المبلغ المطلوب استدائنه لا يزيد على مائتي جنيه مصري ،  
( ج ) طلبات الاستبدال وبيع العقار الموقوف لسداد الدين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير العالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه مصري .  
ويكون قرارها ابتدائياً قابلاً للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الاعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية

للآخرين ما سبق طلبته لم اهمم بالدعوى التي قضى برفضها للأسباب المذكورة بتلك الدعوى وكان طالب هذه المدعية في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ أي بعد القضاء برفض الدعوى الأولى يومين فقط « وحيث انه قد ظهر من ذلك أن هذه الدعوى هي عين الدعوى التي سبق الفصل فيها نهائياً لأن اختلاف المدعى فيهما لا يغير موضوع الدعوى إذ أن كلا منهما لم تطلب حقاً لنفسها وإنما طلبت حقاً لغيرها بطريق الولاية التي ادعتها ومثل كل منهما في ذلك مثل الوصى والوكيل . وما ذكره وكيل المدعية من أن أسباب وجوب النفقة وشروطه مما يتجدد صحيح ولكنه لم يذكر بدعواه الأسباب والشروط التي تجددت بعد الحكم برفض الدعوى الأولى نهائياً حتى تصبح هذه الدعوى غير الدعوى الأولى

« وحيث انه يعلم من ذلك أن هذه الدعوى بمحالتها هذه قد سبق الفصل فيها فتكون غير مسموعة على تلك الحالة

( قضية رمنية عبد الوهاب وحضر عنها الاستاذ الشيخ محمد الصديق المحامى الشرعى ضد محمد عبد الوهاب القصبجي بتوكيل الاستاذ الشيخ محمد خليفة بك المحامى الشرعى نمرة ٣٩٣٩ سنة ٢٤ — ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد خالد فاجي القاضى )

### رسوم بقانون

بتعديل بعض نصوص لائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية  
نحن فؤاد الاول ملك مصر  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

الصادر بها القانون نمرة ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ .

مادة ٢ - تعدل المادة (١٠٠) من اللائحة سالفة الذكر بحيث يصير نصها :

« لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو المتيقن أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصي أو المتيقن أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصي أو المتيقن أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر ،

مادة ٣ - تعدل المادة ١٢٩ من هذه اللائحة بحيث يكون نصها :

لا تقبل دعوى بالإقرار الصادر قبل قيام الخصومة أو بعدها ولا الشهادة به إلا إذا كان صدوره أمام قاض بمجلس القضاء أو كانت مكتوبا وعليه امضاء المقر أو ختمه أو وجدت كتابة تدل على صحته ، ،

مادة ٤ - تزداد مادة برقم ١٥٢ مكررة آخر ( الفرع الأول - في إنكار الختم أو الامضاء ) من اللائحة المار ذكرها بالنص الآتي :  
« إذا حكم بصحة كل الورقة الواقع فيها الإنكار فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعائة قرش » .

مادة ٥ - تزداد مادة برقم ١٦٩ مكررة آخر ( الفرع الثاني - في دعوى التزوير ) من هذه اللائحة ويكون نصها ما يأتي :

« من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن إثباته يحكم عليه بغرامة ألفي قرش أو لا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض مدعاه من التزوير ، .

مادة ٦ - تعدل المادة ١٧١ من هذه اللائحة ويكون نصها :

« متى حضر الشهود بين يدي القاضي سمع شهادة كل منهم على انفراد بعد أن يسأله عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحلّه ونسبه وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها ، وبعد أن يحلفه اليمين الشرعية .

ولا يشترط في شهادة الاستكشاف تحليف اليمين بل يكفي فيها مجرد الإخبار عن يوثق به .  
مادة ٧ - تعدل المادة ١٧٢ من هذه اللائحة بحيث يكون نصها :

« يكفي في قبول الشهادة أن تطابق شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وأن اختلفت الألفاظ وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى . ولا يشترط في قبولها لفظ اشهد ، .

مادة ٨ - تعدل المادة ١٨٠ من هذه اللائحة بحيث يكون نصها :

« يسأل القاضي الشاهد عن الإزمته والامكنة وغيرها وعن طريق علمه بالشهود به وكيفية وصوله إليه وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجه شهادته بدون حاجة إلى التزكية »



مادة ٩ - تعد المادة ١٩٢ من اللائحة المذكورة بحيث يصير نصها :

« إذا مات الشهود أو غابوا فلمحاكم أن تحكم بشهادتهم » .

مادة ١٠ - تلغى المواد ١٧٣ و ١٨٣ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ من هذه اللائحة .

مادة ١١ - تعدل المادة ٢٨١ من اللائحة المذكورة بحيث يكون نصها :

« إذا لم يحضر المدعى عليه لابتغائه ولا بوكيل عنه بعد إعلانه في الميعاد الذي حدده تسمع الدعوى وأدلتها وبحكم في غيبته بدون عذار ولا نصب وكيل » .

مادة ١٢ - تلغى المواد ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ من اللائحة المذكورة .

مادة ١٣ - تعدل المادة ٣٢٦ مكررة من اللائحة المذكورة على الوجه الآتي :

« يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالاكث من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور .

ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا .

ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إلا في إقامة الناظر .

أوضح ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع

أقوله وإن تستوفي ما تراه لازما من الإجراءات .  
ولمحكمة الاستئناف أن تلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظرا عند الغائبا التصرف بإقامة الناظر » .

مادة ١٤ - تعدل المادة ٣٥٠ من اللائحة السابقة الذكر بحيث يكون نصها :

« في حالة الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر إليه يجب وثقا إقامة ناظر أوضح ناظر آخر إلى أن يفصل في الخصومة نهائيا » .

مادة ١٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية ومع ذلك فإن تعديل المادة ١٠٠ من اللائحة لا يسري على القضايا المنظورة أمام

المحاكم الشرعية »

صدر برأى مابدين في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٤  
( ٢٠ مايو ١٩٢٦ ) فؤاد

باسم حضرة صاحب الجلالة  
وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء  
أحمد ذر الفقار أحمد زيور

### مرسوم بقانونه

بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم

٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة

الثالثة مكررة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص

بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ،

وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - تعدل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بحيث يصير نصها ما يأتي :  
« المعتدة غير المرضع لا تسمع دعواها النفقة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق فإن كانت مرضعاً وادعت انقطاع حيضها للرضاع فلا تسمع دعواها النفقة لأكثر من ثلاثة أشهر بعد انتهاء مدة الرضاع » .

مادة ٢ - تزداد بعد المادة الثالثة من القانون المذكور مادة ثالثة مكررة نصها ما يأتي :  
« لا يجوز تنفيذ احكام بنفقة عدة عن مدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق بالنسبة لغير المرضع وعلى سنتين وثلاثة اشهر من تاريخ الوضع بالنسبة للرضع » .

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى طابدين في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٤  
( ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ )

فؤاد  
بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك  
وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء  
احمد ذو الفقار احمد زيور

مذكرة إضافية

لمشروعى مرسومى القانونين المعدلين لللائحة  
ترتبت واجراءات المحاكم الشرعية  
والقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠

مضى على تطبيق هذه اللائحة وهذا القانون  
زمن كاف لتعرف وجوه المصلحة فيهما والمضرة

منهما . فاستطلعت الوزارة رأى المحاكم الشرعية  
ورقابة المحامين الشرعيين فيما يروونه من ضروب  
الاصلاح فيها. فوردت افاداتهم متضمنة اقتراحات  
كثيرة فى مواضع عديدة منهما . هذا الى ماورد  
ولا يزال يرد الى الوزارة من الشكايات  
المتضمنة تضرر اربابها من كثير مما تضمنته  
اللائحة والقانون المذكور .

وقد عنيت الوزارة ببحث هذه المقترحات  
والشكايات فرأت ان الحاجة ماسة الى اقتراح  
تعديلهما فى المواضع الآتية للأسباب المينة فى  
كل موضع منها :

أولاً - فى تصرفات الأوقاف

القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٢٠ عدل المادة  
السابعة من اللائحة بإضافة فقرة اليها تتضمن  
تقسيم تصرفات الأوقاف الى ثلاثة اقسام .  
قسم منها يجوز استثنافه مهما كانت قيمة الأعيان  
الموقوفة . وقسم منها يجوز استثنافه اذا كانت  
قيمة الأعيان الموقوفة تزيد عن خمسمائة جنيه  
ولا يجوز استثنافه اذا كانت القيمة خمسمائة جنيه  
فأقل . وقسم منها لا يجوز استثنافه مهما كانت  
قيمة الأعيان الموقوفة . وجاء بالمذكرة التفسيرية  
ان هذا التقسيم بناء على ان من التصرفات ماله  
اهمية بقطع النظر عن قيمة الأعيان الموقوفة .  
ومنها ماله اهمية اذا كانت قيمة الأعيان الموقوفة  
تزيد على خمسمائة جنيه . ومنها مالا اهمية له وهو  
ما عدا القسمين السابقين .

ولكن تجارب العمل دلت على ان اغلب  
تصرفات الأوقاف ذو اهمية بالنسبة لوقف



لهذا كله رؤى تعديل الفقرة الثالثة من المادة السابعة المذكورة على الوجه المبين بالمادة الأولى من مشروع القانون المعدل لللائحة المحاكم الشرعية والمرفق بهذا .

### ثانياً - في سماع الدعوى

تضمنت المادة ( ١٠٠ ) من اللائحة ان لا تسمع دعوى الاقرار بالنسب بعد الوفاة الا اذا تأيدت الدعوى بالادوارق المبينة بالمادة المذكورة .

وتضمنت المادة (١٢٩) من اللائحة المذكورة ان لا تسمع الدعوى بالاقرار الا بالقيود المبينة بها . وجاء بالمذكرة التفسيرية لمشروع القانون ان الغرض من ذلك تقليل الدعاوى المزورة . وظاهر ان هذا لا يتحقق الا اذا قيد قبول الشهادة على الاقرار بالقيود المبينة بالمادتين لأنه من السهل على المحتال ان يعدل عن دعوى الاقرار الى الدعوى بثبوت نفس الحق ويقيم بينة على الاقرار به فليست الصعوبة في دعوى ثبوت الحق وانما هي في اثباته بغير الشهادة على الاقرار .

وقد كانت هذه الحالة مثارا لشكوى كثير من ارباب القضايا فرأت الوزارة انهم محقون في شكواهم . ولذا اقترح تعديل المبين بالمادتين الثانية والثالثة من مشروع القانون المعدل لللائحة

### ثالثاً - في الطعن في الخطوط والادوار

اجراءات الطعن في الخطوط والأوراق منقولة من قانون المرافعات الأهلى . وهى اجراءات

والمستحقين وعلى ان القانون المذكور موضع ملاحظة من وجوه عديدة . فمنها انه فرق بين النظائر في الأهمية فيبينما تراه اجاز استئناف قرارى الموافقة على الاستبدال وعدم الموافقة عليه اذا به يميز استئناف قرار الاذن بمخالفة شرط الواقف ولا يميز استئناف القرار الصادر برفض الاذن المذكور مع انه قد يكون رفض الاذن ضارا بالوقف والمستحقين ضرراً بليغاً . ومنها انه جعل مناط ما يستأنف وما لا يستأنف في طلبات الاذن بالاستدانة قيمة الأعيان الموقوفة مع أن قيمة الأعيان الموقوفة ليس لها تأثير ظاهر في اهمية الاستدانة وعدم أهميتها . واللازم ان ينط ذلك بقدر المبلغ المطلوب استدانته .

ومنها انه جعل الحد الأعلى خمسمائة جنيه فيما يكون قرار المحكمة فيه نهائياً ما اريد استئنافه وعدم استئنافه على قيمة الأعيان الموقوفة مع ان ذلك لا يتناسب مع المبادئ التى سارت عليها اللائحة حيث جعلت حكم المحكمة الابتدائية في التركات التى تزيد قيمتها على مائتى جنيه قابلاً للاستئناف .

ومنها انه لم يبين المراد بالأعيان الموقوفة التى تلاحظ قيمتها في معرفة ما يستأنف وما لا يستأنف من القرارات ولذا اختلف سير المحاكم فمنها من يجمل المناط قيمة اعيان الوقف سواء ما وقع عليه التصرف وما لم يقع عليه . ومنها من يجمله قيمة العين الواقع عليه التصرف وعليه عمل المحكمة العليا وهو الصواب لأنه لا يظهر وجه للملاحظة قيمة ما لم يقع عليه التصرف في تقدير اهمية التصرف .

مطولة تكلف المحكمة جهداً كبيراً وتأخذ منها وقتاً ثميناً ويعود منها ضرر على المطعون ضده بتأخير الفصل في النزاع وتحمله دفع اجور الخبراء وقد احاط قانون المرافعات الأهلى هذه الاجراءات بما يخميها من تلاعب الخصم متى النية بها . فوضع المادتين ٢٧٢ و ٢٩١ متضمنتين عقوبة الطاعن في الأحوال المبينة بهما .

اما واضح لاثمة المحاكم الشرعية فنقل هذه الاجراءات ولم ينقل معها ما يعتبر تكملة لها وهو العقوبة المذكورة . فانفتح امام المحاكم الشرعية باب التلاعب بها واتخاذها ذريعة لاطالة امد التقاضى . حتى لا تكاد توجد قضية تقدم فيها مستندات كتابية الا توجه عليها من الخصم طعن بالتزوير او بانكار الختم او الامضاء . ولما ثبت طعن من هذه الطعون .

وقد علت شكوى المحاكم والافراد من هذه الحالة . ورأت الوزارة من الحق إيجاد طريقة لتلافي موضع الشكوى بوضع مادتين نظير المادتين الموضوعتين في قانون المرافعات الأهلى . وذلك هو التعديل المقترح في المادتين الرابعة والخامسة من مشروع القانون .

#### رابعا - في الشهادة

الحكمة في مشروعية التزكية أنه بسببها يثق القاضي بصدق الشهود فيما شهدوا به وهي لا تقيد ذلك الا اذا كان المذكرن معروفين بالصدق والعدالة .

وفي زماننا هذا يصعب على القاضي أن يجد في كل حادثة من يوثق به في الأخبار عن حال

الشهود . ولذا جرى العمل على ان المدعى يحضر الشهود والمزكين ولا علم للقاضي بحال الشهود ولا بحال المزكين ثم مع هذا يأخذ القاضي رأيهم في الشهود بطريقة هزلية يقربهم منه ويسألهم عن حال الشهود سرا ثم يعدم عنه ويسألهم عن حالهم جهرا ثم يحكم بشهادة الشهود وهو لم يزود علما بحالتهم بعد التزكية عما كان عليه قبلها . هذا مع أن التزكية ليست شرطا لصحة القضاء في معتد مذهب الحنفية فلو قضى القاضي بشهادة الفاسق معروف الفسق بعد تبين صدقه فقضائه صحيح نافذ ولا اثم عليه ( تكملة ابن عابدين جزء أول صفحات ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ )

كذلك تحليف الشهود اليمين الشرعية نقله صاحب البحر عن التهذيب لفساد الزمان . وفي الأخذ بهذا الرأي مصلحة ظاهرة الآن لشيوع شهادة الزور . ولأن القاضي المختص بعقاب شاهد الزور يرى أن الحلف ركن من أركان الشهادة . فاذا لم يحلف الشاهد اليمين الشرعية صراحة كان لديه احتمال الفرار من العقوبة . وغير مجد القول بأن لفظ أشهد يتضمن اليمين لأنه معنى لا يفهم الآن عرفا والمعتبر في اليمين المعنى العرفي

واشتراط لفظ أشهد في اداء الشهادة ليس متفقا عليه بين الفقهاء فيعتد مذهب المالكية عدم اشتراطه وقد أطال الشيخ عيش في كتابه منح الجليل على متن خليل في النعي على من قال باشتراطه . والمصلحة الآن تقضى بأن تأخذ بمذهب المالكية حتى لا يتقيد الشاهد في اداء



قضائية فالاعذار غير مفيد في حمل المدعى عليه على الحضور. ونصب الوكيل غير مفيد في المحافظة على مصلحة الغائب. والحكم على الغائب مع الاعذار ونصب الوكيل قابل للمعارضة غير معتبر حضوريا وان كان لهما اثر فليس الا تأخير الفصل في الدعوى.

لهذا دعت المصلحة الى اقتراح التعديل المبين بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة.

#### سادساً - في التغير المؤقت

المادة ٣٢٦ مكررة من الأنحة تضمنت ان استئناف التصرفات في الاوقاف يوقف تنفيذها إلا في اقامة الناظر. وظاهر ان السبب في هذا الاستثناء ألا يخلو الوقف من ناظر ينظر في مصالحه ولما كان قرار ضم الناظر وأفراد أحد الناظرين بالتصرف يساويان قرار اقامة الناظر في الموجب الذي لأجله استثنى فإنه لو منع الاستئناف من تنفيذها لحلا الوقف ممن يلزم لادارته

لذلك رؤى اقتراح تعديل المادة ٣٢٦ مكررة سالفة الذكر بالمعنى الذي تتضمنه المادة الثالثة عشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة والمادة ٣٥٠ من الأنحة المذكورة تضمنت جواز اقامة ناظر مؤقت في حالة الحكم بعزل الناظر الى أن يفصل في الخصومة نهائياً. والسبب في ذلك أن المحكوم بعزله لا يصح أن يدير الوقف كما لا يصح أن يخلو الوقف من ناظر ومن الواضح أن حالة الحكم بضم ناظر

شهادته بعبارة خاصة بل يؤديها بالعبارات التي اعتاد ان يعبر بها عما في ضميره

لهذا اقترح التعديل المبين بالمواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة.

#### مهاصاً - في القضاء على الغائب

الاعذار ونصب الوكيل ليسا شرطا في القضاء على الغائب في مذهبي الشافعي وأحمد. ونصب الوكيل ليس شرطا في القضاء عليه في مذهب الامام مالك وأما الاعذار اليه فشرط عنده في حالة خاصة وهي ما اذا كانت الغيبة قريبة كثلاثة أيام. ومحلله بعد سماع الدعوى والبيئة في غيبته قبل القضاء عليه يرسل اليه القاضي رسولا يطلب اليه ان يحضر او يرسل عنه وكيلًا والا قضي عليه في غيبته. ومن اشترط الاعذار ونصب الوكيل في القضاء على الغائب من الحنفية لم يشترطه الا في حالة خاصة وهي ما اذا كان المدعى عليه مختفيا بمنزله وشهد شاهدان بأنهما رأياه بمنزله منذ ثلاثة أيام. فيرسل القاضي اليه رسولا ينادي امام منزله بأنه مطلوب حضوره هو أو وكيل عنه الى مجلس القضاء وان لم يحضر لاهو ولا وكيله سمع القاضي عليه الدعوى والبيئة وقضى عليه في غيبته. ينادى بذلك ثلاث مرات كل يوم في في ثلاثة أيام.

هذه خلاصة المذاهب الاربعة في مسألة الاعذار ونصب الوكيل في القضاء على الغائب. ومنها يرى أن العمل الان غير موافق لمذهب منها. فضلا عن انه لا يترتب عليهما مصلحة

تساوى حالة الحكم بعزل الناظر وأن العلة التي لأجلها أجيّزت الإقامة المؤقتة تقتضي الوجوب في الحالتين

لهذا روى اقتراح التعديل المبين بالمادة الرابعة عشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة

سابعاً - في نفقة ممترة الطهر

المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ أريد بها رفع كثير من المضار التي كانت تلحق الأزواج من الزامهم بدفع نفقات مطلقاتهم إلى أن يبلغن خمسا وخمسين سنة وبعد ذلك بثلاثة أشهر ما دمن يدعين امتداد الطهر . بناء على الحكم الشرعي الذي كان معمولاً به قبل هذا القانون

ولكنه مع هذا لم تنقطع الشكوى من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ النفقة بدون حق مدة طويلة . فان المطلقة اذا كانت مرضعاً تدعي أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهي سنتان ثم تدعي أنه يأتيها مرة واحدة في كل سنة فتتمكن بهذا الادعاء الذي يقبل قولها فيه من أخذ نفقة عدة مدة خمس سنين

وان كانت غير مرضع تدعي أن الحيض يأتيها مرة واحدة كل سنة فتتمكن بهذا الادعاء الذي يقبل قولها فيه من أخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين . ولما توجد قضية نفقة عدة بدون ان يحتمل فيها هذا الاحتيال . لأن القانون

لا يزال فيه من التوسع ما يسمح بأن يتخذ الخصم مبيء النية سلاحاً يحارب به خصمه ويتز منه ماله ظلماً وعدواناً

لهذا عيّنت الوزارة يبحث هذا الموضوع للوصول إلى حل يزيل الشكوى ويقلل هذه المضار فرأت اجراء التعديل المقترح في المادة الأولى من مشروع القانون المعدل للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ استناداً على ما لولى الأمر من حق تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثه ولما كان التعديل المقترح في المادة الأولى من مشروع القانون المذكور لا يفيد إلا في حالة ما تدعي المطلقة النفقة على مطلقها أما من حكم لها بالنفقة فلا يفيد في قطع احتيالها لأن الحكم له قوة التنفيذ ولا حاجة بها إلى الادعاء فاقترح أيضاً التعديل المبين بالمادة الثانية من هذا المشروع فكملة المقصود بالتعديل السابق بحيث ان الاحكام التي صدرت في موضوع نفقة المعتدة قبل إصدار هذا القانون لا يمكن تنفيذها إلا لمدة لا تتجاوز سنتين وثلاثة أشهر بالنسبة للرضع أو سنة واحدة بالنسبة لغير الرضع

وبناء على ذلك يتشرف وزير الحفانية بأن يرفع إلى مجلس الوزراء مشروع مرسومي القانونين المرفقين بهذا ويرجو عند الموافقة عليهما عرضهما على تصديق حضرة صاحب الجلالة الملك

وزير الحفانية  
احمد ذوالفقار



## قضايا المحاكم المختلطة

٤٦

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

حلول الدافع محل الدائن . تأمينات . عقد  
رسمي . انتقال التأمينات .

### القاعدة القانونية

من دفع دين شخص آخر تكون له التأمينات التي كانت على الدين الأصلي اذا كان الدافع ملزماً بالدين مع المدين أو بوفائه عنه . ويحل الدافع محل الدائن الأصلي بقوة القانون بدون احتياج لتحرير عقد رسمي بهذا الحلول ( راجع المادة ٢٢٥ من القانون المدني المختلط والمادة ١٦٢ من القانون المدني الاهلي والمادة ١٢٥٠ من القانون المدني الفرنسي ( فاذا أوقع دائن حجزاً على منقولات شخص ثم طلب تعيين حارس قضائي لبيع الاشياء المحجوزة وتولى الحارس بيعها وأودع ثمنها بخزينة المحكمة ثم جاء دائن آخر وصرف المبلغ له بناء على أن الدائن الحاجز قد قبض دينه ولم يراع قلم الكتاب عند الصرف التثبت مما اذا كان دين الدائن الحاجز قد انتقل بجميع التأمينات التي له الى الضامن الذي دفع الدين نيابة عن المدين من الخزينة وجب الحكم على من قبض بأن يرده ثانية الى الخزينة ليكون تحت تصرف الضامن الذي دفع الدين وحل محل الدائن الأول صاحب التأمينات .

( استئناف ترويفانس ضد مدير التوفية . رئاسة جناب المستشار فوكس )

٤٧

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

مقاوله . زيادة مبلغ المقاوله . اسباب . شرط  
جزائي . سلطة القاضي . ضرر .

### القاعدة القانونية

١ - ان القاعدة التي بمقتضاها أنه لا يجوز لمن تعهد بعمل المقاوله أن يطلب بأي علة زيادة مبلغ المقاوله لا تقبل الا استثناء واحداً وهو في حالة ما اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل

٢ - من طالب بتنفيذ شرط جزائي ليس له أن يخرج مركز خصمه بطلب أقصى قيمة الشرط وللقاضي في هذه الحالة أن يعدل في قيمة الشرط الجزائي ليجمعه مطابقاً للعدل والحق .

( استئناف ميخائيل مالبقي ضد لوزانو . رئاسة جناب المستشار هانسون )  
( راجع نشرة الاحكام المختلطة صحيفة ١٤٢ من العدد السادس سنة ٣٨ قضائية ٢٥ — ١٩٢٦ )

### تعليق :

راجع المادة ٤١٨ من القانون المدني الاهلي والمادة ٥١٠ من القانون المدني المختلط والمادة ١٧٩٣ من القانون المدني الفرنسي وراجع أيضاً بخصوص الشرط الجزائي وقيمه الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ . وحكم دوائر  
محكمة الاستئناف المختلطة مجتمعة بتاريخ  
٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وسبق أن نشرت مجلة  
المحاماة .

## ٤٨

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥

زوجية . توكيل ضمني . وكالة الزوج . بيع قطن .  
قبض ثمنه . شرط جزائي . تعويض . خيانة الوكيل .

## القاعدة القانونية

١ - ان ادارة اموال الزوجة بمعرفة  
زوجها امر شائع في مصر

٢ - ليس للزوج المتولى ادارة اطيان  
زوجته بوكالة ضمنية أن يشترط في عقود بيع  
أقطانها انها تلزم بدفع غرامات بصفة شرط جزائي  
عند عدم تسليم القطن المبيع .

٣ - كون الزوج سلم توكيلا كتابيا الى  
المشتري وظهور تزوير امضاء الزوجة لا ينفى سبق  
توكيل الزوج في ادارة اطيانها توكيلا ضمنيا  
خصوصا اذا ثبت أن الزوج كان متوليا ادارة  
أطيان زوجته وأملأها وكان معتادا على ان  
يبيع اقطانها في السنوات الماضية .

٤ - كون الوكيل لم يقدم لموكله حسابا  
عن المبالغ التي قبضها او كونه بدد المبالغ التي  
قبضها لحساب موكله لا يسقط حق التعامل معه  
في الرجوع على الموكل رأسا بطلب استرداد  
ما قبضه منه الوكيل بغير حق .

( استئناف بابا يابوبولو ضد بهية بنت عبد الرحمن  
رئاسة جناب المستشار فوكس )

## ٤٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

اختصاص . محاكم مختلفة . قسمة عقارات . اجانب  
من تبة واحدة . احوال شخصية . مسائل فرعية  
متعلقة بالاحوال الشخصية . وصاية . يوناني .  
ابراء الوصي . تقادم .

## القاعدة القانونية

١ - ان المحاكم المختلطة مختصة بنظر دعاوي  
قسمة العقارات ودعاوي ابطال القسمة ولو كان  
المتازعون اجانب من جنسية واحدة

٢ - المحاكم المختلطة مختصة بالفصل في  
المسائل الفرعية المتعلقة بالاحوال الشخصية التي  
تطرا في أثناء نظر الدعاوي الأصلية المرفوعة لها  
اذا كانت كل المستندات والمعلومات متوافرة  
امامها للحكم في هذه المسائل .

٣ - انه بحسب المادة ٨٣ من القانون  
المدني اليوناني لا يكون ابراء الصغير الذي بلغ  
رشده وصيه من ادارة أمواله في مدة لوصاية  
صحيحا الا اذا ثبت بالكتابة انه في بحر العشرة  
ايام السابقة على البراء حصلت المحاسبة بالفعل  
بطريقة تفصيلية وبالكتابة وقدم الوصي بالفعل  
الى الصغير الذي بلغ رشده جميع المستندات  
المؤيدة لصحة حسابه .

وتسقط دعوى ابطال البراء بموجب المادة  
٨٥ من القانون اليوناني المذكور بمرور عشر  
سنوات من تاريخ بلوغ الصغير رشده . ومصادقة  
الصغير للحسابات لا تسقط دعوى ابطال



المذكورة الا اذا اقترنت بالضمائم المدونة في

المادة ٨٣ المذكورة

( استئناف الست ايرتو ضد الست قاني . رئاسة  
جناب المستشار باقيرا )

٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٦

شركة . عيادة طبية . مستشفى . قيمة مادية . قيمة معنوية .

القاعدة القانونية

اذا اشترك جماعة من الاطباء وانشاؤا دارا

لمعالجة المرضى واختاروا له اسما كانت لهذه الدار

قيمتان قيمة مادية عبارة عن قيمة الدار باثاثاتها

ومفروشاتها وامرتها وغير ذلك من المنقولات

التي تأثت بها . وقيمة معنوية وهي السمعة

والشهرة والثقة التي حلت في نفوس الناس

وجعلتهم يقصدون هذه الدار للاستشفاء والمعالجة

فاذا توفي احد المؤسسين وطالب ورثته باقى

الشركاء بحصة مورثهم كان للقضاء ان يقضى

لهم بقيمة هذه الحصة على اعتبار قيمة المنقولات

والمفروشات والاثاثات وهي القيمة المادية مضافا

اليها المعنوية وهي اسم الشركة واسم المستشفى

أو دار المعالجة وما اليه من درجة اقبال المرضى

عليه كثرة وقلة

( استئناف الست اولجا بابا واكيس ضد الدكتور

تسامايس وشركاه . رئاسة جناب المستشار باقير )

٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

دين . تعليق اجل الدفع على أمر متعلق بإرادة  
المدين . انذاره . تحديد الاجل بمعرفة القاضي .

القاعدة القانونية

اذا كان اجل دفع الدين معلقا على أمر

متعلق بإرادة المدين جاز للدائن ان ينذر مدينه

بعمل هذا الأمر المعلق عليه دفع الدين ثم

يطلب من القاضي تحديد الاجل الذي يجب

فيه على المدين تنفيذ الأمر

تعليق

كان المدين في هذه الحادثة علق دفع

دينه على بيع القطن وكان الدائن كلما طالب

مدينه بالدين يتعلل المدين بأنه لم يبع القطن

فانذر الدائن مدينه بوجوب بيع القطن ليحصل

على دينه والمحكمة أقرت عمل الدائن وقالت

في حكمها ان العلم والعمل اتفقا على ان الشرط

الذى يعلق به حلول الدين على نفاذ أمر متعلق

إرادة المدين هو شرط صحيح إلا ان الدائن له

في هذه الحالة ان ينذر مدينه بعمل الأمر المعلق

عليه الدفع وان يطلب من القاضي تحديد الاجل

الذى ينتهى به حق المدين لتنفيذ الأمر الذى

وعد بعمله

( استئناف على بك توفيق رضا ضد اخوان كارفر .

رئاسة جناب المستشار كامباس )

استعمال وسائل احتيالية أو باقتراء وقائع غير صحيحة لتأثير بها على عقل الموصي وعلى ارادته بحيث لو علم الموصي بحقيقة الواقع ما كان أوصى بما أوصى

( رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
كبيالة . حوالة . تحويل بعد الاستحقاق . حكمه .

## القاعدة القانونية

الكبيالة المحولة بعد تاريخ الاستحقاق تعطى للمدين الحق بأن يتمسك بجميع أوجه الدفع التي كان له ان يتمسك بها ضد آخر محيل حولها قبل الاستحقاق ولكنه لا يملك التمسك بأوجه الدفع المذكورة ضد المحيين السابقين وضد الدائن المكتوبة باسمه الكبيالة  
( استئناف ايلي مينيا لاس ضد يوسف كنعان .  
رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٥

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
افلاس . شركة . حكم الافلاس . أثره بالنسبة الى الغير .  
القاعدة القانونية

الحكم الصادر باسهار افلاس شركة ما لا يتعداها الى الغير إلا اذا ثبت من عقد أو من فعل وقع ان هذا الغير كان شريكاً بالفعل في الشركة المحكوم بافلامها  
( استئناف محمد علي صوان ضد تغليسة صوان رضا وآخرين . رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
محاكم مختلطة . احكام اهلية . قيمتها . بالنسبة الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب

## القاعدة القانونية

١ - المحاكم المختلطة ليست ملزمة في الأصل باحترام الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية إلا بالنسبة للمسائل التي فصلت فيها نهائياً عن الحقوق المتعلقة بالوطنيين فقط  
٢ - ان القاضي لا يبنى عقيدته في الحكم إلا من ضميره وله الحرية التامة في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة امامه بحيث اذا اعتقداً اعتقاداً جازماً بأن ورقة ما مزورة كان له ان يحكم بتزويرها بدون ان يكون مقيداً بقوة الاحكام النهائية الصادرة من محاكم أخرى خلاف المحاكم التابع هو لها

٥٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣  
وصية . ابطالها . تأثير في عقل الموصي وارادته . تدليس .  
القاعدة القانونية

دعوى ابطال الوصية كلها أو بعضها بناء على ان الموصي له كان له تأثير كبير وسلطان على عقل الموصي وعلى ارادته لا تصح إلا اذا ثبت ان الموصي له استعمل شيئاً من التدليس للوصول الى غرضه . والتدليس هنا يكون باثبات



## قضاء المحاكم الأجنبية

لإجباره على صرف مصاريف ورسوم كان في غني عنها .

٥٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤

ورق نقد . التعامل به . اشتراط الدفع بالذهب .  
بطلان . نظام عام .

القاعدة القانونية

الاصل ان يكون التعامل بالذهب والفضة  
الا ان الضرورات قد تلزم الحكومات ان تجعل  
التعامل بالورق النقد الزاميا بحيث يتساوى الابراء  
بالورق النقد والابراء بالذهب . ولا يجوز لأي  
شخص كان ان يرفض قبول الورق النقد ابراء  
لذمة التعامل معه حتى ولو نص في العقد المحرر  
بين الطرفين ان يكون الدفع بالذهب والفضة  
حما واقرا المدين في العقد نفسه انه متنازل عن  
حق التمسك بالاوامر التي تصدر بالزام الناس  
التعامل بالورق النقد . مثل هذا الشرط مخالف  
لنظام العام ويجب عدم الاعتداد به .

٥٩

محكمة استئناف ليوج

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

تقادم . سقوط الحقوق . معتوه . محجور عليه .  
معتوه غير محجور عليه .

القاعدة القانونية

انه بحسب حكم المادة ٢٢٥١ من القانون

٥٦

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٥

مسؤولية . ضرر . تعويض . تأخير دفع الدين عمدا .

القاعدة القانونية

للدائن ان يرجع على مدينه علاوة على  
فوائد تأخير دفع دينه بقيمة تعويض الضرر  
الذي يلحقه بسبب تعنت مدينه في عدم الوفاء  
في الميعاد اذا ثبت ان المدين كان قادرا على  
الوفاء ولم يف عمدا للاضرار بدائنه .

٥٧

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٤

ضرر . مسؤولية . تعويض . دعوى كيدية .

القاعدة القانونية

الخصم الذي يرفع على خصمه دعاوى عدة  
لا اصل لها بقصد مشاغبه يكون مسؤولا عن  
تعويض جميع الاضرار المالية والادبية التي  
تصيب خصمه بالغة ما بلغت مادامت هذه  
الدعاوى لم يقصد بها في الحقيقة ونفس الامر  
المطالبة بحق او الدفاع عن مصالح جدية مشروعة  
ويتبين للقضاء ان رفعها كان بسوء نية وبقصد  
جر خصمه الى ساحات القضاء للتشهير به او

المدنى يجرى حكم التقادم بالنسبة الى جميع الاشخاص الا من استثناهم القانون بنص صريح وبحسب حكم المادة ٢٢٥٢ لا يجرى حكم التقادم بالنسبة الى المعتوهين المحجور عليهم . وبالنظر لكون الشارع لم ينص على حالة المعتوه الذى لم يحجر عليه . فالتقادم بالنسبة اليه يجرى اسوة بالاشخاص غير المعتوهين وغير المحجور عليهم حتى ولو كان العته ظاهرا ظهورا بينا وثابتا بوجود الشخص فى مستشفى المجاذيب

تعليق

تجد فى دالوز حكما صدر بهذا المعنى ايضا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ ( راجع مجموعة دالوز سنة ١٨٦٧ جزء اول صحيفة ٣٥٠ . وتجد ايضا حكما آخر صادرا من محكمة نقض و ابرام باريس بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٨٦٠ قضى بهذا المعنى ايضا الى ان حكم التقادم يجرى فى حق السفه وذى الغفلة اذا لم يتوقع عليهما الحجر ( راجع مجموعة دالوز سنة ١٨٦٠ جزء اول صحيفة ٣٣٩ )

٦٠

محكمة السين المدنية

حكم تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤

قبور . نبشها . جثة . فحس جثة . مسؤولية . احوال .

القاعدة القانونية

اذا رفع وارث دعوى على احدى شركات التأمين على الحياة بطلب قيمة التأمين ونازعت

الشركة فى احقية الوارث وامرت المحكمة اظهارا للحقيقة باتتداب احد الاطباء ليستخرج الجثة ويكشف على المتوفى ويشرحها عند اللزوم ثم رأى الوارث ان يتنازل عن دعواه منعا للعبث بجثة مورثه استخراجا وكشفا وتشريحا جازله ذلك بحيث اذا اصر خصمه على نبش القبر واستخراج الجثة وتشريحا كان مسئولاً مدنيا عن التعويضات الادبية التى تصيب الوارث

تعليق

فى الدواوى المدنية لا يجوز نبش القبر والكشف على الجثة وتشريحا الا برضاء افراد طائفة المتوفى . فاذا عارض افراد العائلة فلا يملك القاضى الحكم بنبش القبر والكشف على الجثة وتشريحا . اما فى الدواوى الجنائية فتملك النيابة ذلك كما تملك المحاكم احقاقا للعدالة واقتصاصا من المجرمين ولو كره الورثة

٦١

محكمة استئناف انجي

حكم تاريخه ٥ اغسطس سنة ١٩٢٦

طبيب . مسؤولية . تخدير . موت .

القاعدة القانونية

الطبيب الذى يكلف بعمل عملية جراحية لشخص ما برضاء أهله وفى أثناء مباشرة العملية يخطر بباله ان يخدر المريض بالكولوروفورم تخديرا لاعصابه الهائجة ويترتب على هذا التخدير وفاة المريض فجأة يكون مسئولاً حتى ولو ادعى الطبيب بأن الوفاة حدثت لاسباب ما كان فى قدرة أحد أن يتنبأ باحتمال وقوعها



تعليق

عابوا على الطبيب بأنه أمر بتخدير المريض فجأة وهو تحت العملية وكان يجب عليه ان يفحص حالة المريض قبل كل شيء وان عملية التبنيج كان يجب ان يسبقها عادة تفريغ معدة المريض من كل طعام ثم وجوب استئانة الطبيب بمساعد يعاونه على اجراء عملية التبنيج. وقد رأت المحكمة ان اهمال الطبيب اتخاذ هذه الاحتياطات الطبية تكفي وحدها للحكم بمسئولية الطبيب الجراح وان القضاء ليس في حاجة للاستئانة برأى أطباء بصفة آل خبرة للتحقق مما اذا كان الطبيب مسئولاً أو غير مسئول بناء على ان ثبوت عدم اتخاذ الاحتياطات المذكورة كاف وحده للحكم بالادانة. وكان الطبيب قد دافع عن نفسه بقوله ان الحوادث التي تنشأ من الكلووروفورم لا يمكن التنبأ بها قطعاً لأنه ليس في مقدور أى طبيب ان يحكم على نتائج التبنيج من قبل. وقال بأنه ليس من الخطأ طبيًا تبنيج شخص بعد تناول الطعام وان المتوفى هنا كان طفلاً وما كان فحسه وتشخيصه من قبل تبنيجه أمراً لازماً لأن الاطفال ليسو عرضة للسكتة القلبية وقدم الطبيب اثباتاً لا قواله هذه استشارات طبية من بعض اكابر رجال العلم. إلا ان محكمة الاستئناف حكمت بالمسئولية تطبيقاً للمادة ١٣٨٢ من القانون المدني واعتبرت الطبيب مسئولاً حتى عن خطئه اليسير وقالت في أسباب حكمها بأن الطبيب الجراح أسرع في اجراء عملية التبنيج وكان يجب عليه ان يؤجل العملية لأنه ثبت

أنه ما كانت هناك ضرورة للمجلة فكان من الممكن طبيًا تأجيل العملية حتى يتخذ الاحتياطات الطبية الكافية ويترك لأهل المريض الوقت الكافي للتروى والاستشارة.

٦٢

محكمة جنح تور بفرنسا

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

خيانة . تبديد . نقل رسومات خفية . ثم تنفيذها بدون علم صاحب الرسومات

القاعدة القانونية

يعاقب عقاب من أوتمن فخان . الشخص الذى يطلب من مهندس ما عمل رسومات لتشييد مبان على ذمة فحس هذه الرسومات . ثم تكليفه بعملها ثم يتظاهر بالعدول عن العمل ويرد الرسومات للمهندس ويثبت فيما بعد أنه نقلها سرًا . ثم أجرى عمل المبانى بواسطة مهندس آخر .

تعليق

سبق ان نظرت محكمة استئناف بواتيه قضية مشابهة لهذه القضية فحكمت فيها بهذا المعنى أيضاً بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ فان الشخص الذى أوتمن على الرسومات كان حجزها عنده . ولما انذره المهندس بالرد ردها بالفعل فقالت المحكمة بأن رد الرسومات وحده لا يكفي لمحو الجريمة لأنه يتمثل برسومات وعمل مبان وفقاً لهذه الرسومات أصبحت أصول الرسومات عديمة الجدوى . فالجريمة تمت بمجرد النقل والتنفيذ ولا عبرة برد الأصول .

يتحمل بعض المسؤولية . فاذا حكم على السائق  
بمسئولية ما وجب تنزيل ما يقابل مسؤولية  
الشخص الذي وقف على السلم الخارجي .

٦٥

## محكمة بروكسل التجارية

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

كفيل . مواد تجارية . تقدير امر اليسار .

## القاعدة القانونية

في المواد التجارية تقدر درجة يسار  
الكفيل لا بحسب سعة املاكه بل بحسب  
حقيقة مركزه المالى بحسب المستندات التى تقدم  
في الدعوى . والقاضى حر في تقدير درجة اليسار  
بدون الاعتداد بعدد ما يملكه من العقارات  
او الاطيان .

٦٦

## محكمة بروكسل يبلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تحكيم . صحة العقد الذى نص فيه على التحكيم . سلطة المحكمين

## القاعدة القانونية

اذا نص في عقد بين شخصين على ان  
كل المنازعات التى تنشأ بينهما يفصل فيها محكمون  
فان معنى هذا ان المحكمين يفصلون في المنازعات  
واوجه الخلاف التى يقوم بين المتعاقدين في  
تطبيق او تفسير نصوص احكام العقد  
ولا يعطى للمحكمين الحق في الفصل في صحة  
او بطلان العقد نفسه .

٦٣

## محكمة جاند يبلجيكا

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . شوارع رئيسية . شوارع متفرعة .

## القاعدة القانونية

عند تحديد مسؤولية الاصابات الناشئة من  
سوق السيارات في الشوارع الرئيسية ومصادمتها  
بالسيارات الخارجة من الشوارع الصغيرة تعتبر  
الشوارع الرئيسية هي الاصل . بمعنى ان سائق  
السيارات الخارجين من الشوارع الصغرى  
وداخلين في الشوارع الكبرى هم المزمونون في  
الاصل بأخذ الاحتياطات اللازمة للتحقق من  
خلو الشوارع الكبرى من اي مانع . الا ان هذا  
الاصل يجب ان لا يؤخذ على اطلاقه . فاذا ثبت  
للقضاء ان سائق السيارة السائرة في الشوارع  
الكبرى كان يمكنه منع المصادمة بأقل حيلة  
ممكنة ولم يعمل كان هو ايضا مسئولاً .

٦٤

## محكمة جنح بروكسل يبلجيكا

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . شخص واقف على سلم السيارة .

## القاعدة القانونية

ينحطى . خطأ كبيراً سواق السيارة الذى  
يسمح لشخص ما بان يقف على سلم السيارة  
الخارجي . والشخص الذى يقف على هذا السلم  
يرتكب مثل هذا الخطأ والاهمال ويجب ان



على انه اذا دلت القرائن على ان نية المتماقدين كانت تتناول تملك المحكمين هذا الحق جاز.

٦٧

محكمة جنح فرفيه

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . مسؤولية مدنية . مسؤولية جنائية .

القاعدة القانونية

ان اركان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة محصورة في دائرة ضيقة لتبرير المسؤولية الجنائية . اما المسؤولية المدنية فمن الجائز الحكم بها مع وجود حكم صادر بالبراءة من محكمة الجنح بالنسبة الى جريمة الاخفاء .

٦٨

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥

حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية . تقدير مسؤولية الجاني .

القاعدة القانونية

بما ان الدعوى العمومية ترفعها النيابة باسم الهيئة الاجتماعية . فالحكم الذي يصدر في الدعوى الجنائية يلزم السكافة والوقائع التي يثبتها او ينفيها الحكم الجنائي يجب اعتبارها مقطوعا فيها اذا حصلت المناقشة فيها مرة اخرى امام المحكمة المدنية . على ان للقاضي المدني ان يبحث علاوة

على ذلك فيما اذا كان وقع من المجنى عليه افعال او خطأ يخفف عن الجاني مسؤوليته المدنية .

٦٩

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٦

تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي يودع فيها حكم المحكمين .

القاعدة القانونية

اذا نص المتحا كان في مشاركة التحكيم على وجوب ايداع حكم المحكمين في قلم كتاب محكمة ابتدائية ما فان هذا الاتفاق يحدد اختصاص المحكمة الاستئنافية التي تنظر في الاستئناف ولا عبرة بايداع تقرير المحكمين في محكمة اخرى خلاف المحكمة التي نص عليها المتماقدان والا كان للمحكمين تغيير اختصاص المحاكم الاستئنافية بحسب اهوائهم وعلى خلاف رغبة المتماقدين .

٧٠

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦

استحقاق منقول . دعوى بالقيمة دون طلب الرد . عدم قبول .

القاعدة القانونية

غصب المال المنقول بدون وجه حق وبدون سبب مشروع يعطى لصاحب المال الحق في رفع دعوى باستحقاق المال المنصوب ولا يحق له ان يطالب بقيمته وحدها . فيجب عليه اذن

الحكم باخراج المستأجر فورا من العين المؤجرة اذا كانت الحق متنازعا فيه بصفة جدية بين الخصوم ولم يثبت ان هناك استعجالا او خطرا حالا يهدد حقوق المؤجر :

٧٣

محكمة شاتوتير

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . قضاء وقدر . قوة  
قاهرة . نقل مجالا .

القانونية القانونية

من ساق سيارة كان مسئولاً في الاصل عن نتيجة الاصابات التي تحدثها هذه السيارة اللهم الا اذا اثبت ان الاصابة حدثت قضاء وقدر او حدثت بقوة القاهرة او حدثت بسبب آخر لم يصدر منه ولا علاقة له به . ومسئولية سائق السيارة تكون واقعة عليه حتى بالنسبة للاشخاص الذين ينقلهم مجانا في سيارته .

تعليق

جرى القضاء في محاكم فرنسا على ان صاحب السيارة يعتبر في الاصل مسئولا عن الاصابات والمصادمات التي تحدثها السيارة . هذا هو الاصل المستفاد من الفقرة الاولى من المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي . الا ان سائق السيارة ان يتخلص من المسؤولية التي فرض الشارع انه مسئول عنها في الاصل

ان يطالب بالرد وعند عدم الرد يحكم على الناصب بدفع القيمة ولا يكفي ارسال اذار الى الناصب برد الشيء المنصوب لتبرير قصر الدعوى على المطالبة بالقيمة دون الرد . فمن قصر دعواه على المطالبة بالقيمة دون المطالبة برد العين كانت دعواه غير مقبولة .

٧١

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٦

مواد مستعجلة . تقدير مستندات الخصوم . نزاع جدي .

القاهرة القانونية

يملك قاضي الامور المستعجلة تقدير مستندات الخصوم عند ما يرفع اليه النزاع بصفة مستعجلة ولا يحكم بعدم اختصاصه الا اذا ثبت ان دفاع المدعى عليه مبني على مستندات جدية لا يمكنه الفصل فيها .

٧٢

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦

مواد مستعجلة . اخراج مستأجر . دفاع جدي .

القاهرة القانونية

ليس من اختصاص قاضي الامور المستعجلة



الجمهور من سوق السيارات وتعدد الحوادث بكثرة. لانه ثبت بالاستقراء ان تكليف المصاب باثبات خطأ سائق السيارة فيه احراج لمركزه وتكليفه بالمحال في بعض الاحيان. وكانت دعاوى التعويض التي يرفعها المصابون تنتهي غالباً بالفشل. لهذا مال القضاء الى اعتبار سائقي السيارات مسئولين في الاصل. اللهم الا اذا اثبتوا ان الحادثة حدثت قضاء وقدر او بقوة قاهرة او بسبب خطأ المصاب نفسه او غير ذلك من الاسباب التي لا دخل لهم فيها

اذا اثبت ان الحادثة حدثت قضاء وقدر او بافة مملوكة او بسبب آخر هو اجني عنه. لا يكفي لسائق السيارة ان يثبت انه لم يقع منه خطأ مطلقاً او ان سبب الحادثة بقي مجهولاً في هاتين الحالتين تبقى مسئوليته قائمة ايضاً ( راجع حكم تقض وابرام فرنسا الصادر بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ وحكم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ) وقد اعلنت محاكم تقض وابرام فرنسا ان الذي حدى بالقضاء الى اعتبار اصحاب السيارات وسائقي السيارات مسئولين في الاصل انما الخطر الذي يهدد



العدد الأول	فهرست	السنة السابعة
صحيحة ١ ٦	بحث في المادة ١٣٤ جنائيات (لخضرة الفاضل عبد المجيد افندي السيد نصر) قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه في أحكام الاهلية (لخضرة الاستاذ سليم افندي ابراهيم سلامة المحامي)	
نمرة الحكم	صحيحة	فهرست لاحكام
١	٨	نقض . دعوى جنائية . دعوى مدنية . اختصاص القاضي الجنائي . بعد الحكم بالبراءة .
٢	٩	نقض . تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبداء . التكليف بالرد . خلو الحكم من بيان طريقة رفض الرد والتسليم . بطلان جوهرى .
٣	١٠	نقض . احداث . من الاصلاحية . زمن الاخلاء . تحديداتها وتعيينه .
٤	١٠	نقض . تبديد . خيانة الامانة . شريك . وكيل . اجر .
٥	١١	نقض . بيان مادة قانون العقوبات . بيان مادة قانون تحقيق الجنايات .
٦	١٢	نقض . تزوير . اوراق رسمية . صنع اعلام شرعى له شكل ومظاهر الاعلامات . عقوبة
٧	١٣	نقض . معارضة . عدم حضور المعارض . وجوب اعلان الحكم . مواعيد الاستئناف .
٨	١٤	استئناف . اعلان حكم ابتدائي . مكتب محامى منتدب . صحته . طلب المعافاة . قطع المدة .
٩	١٥	فسخ عقد بدل . دعوى الضمان . المادة ٣٥٩ مدنى .
١٠	١٧	استئناف الاحكام التمهيدية . ميعادها . نظرية القانون الفرنساوى . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبة . مهر . اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع ادبية . علاقة الخاطب بالخطوبة .



نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١١	١٩	محكمة استئناف مصر الاهلية
١٢	٢٤	» » » »
١٣	٢٧	محكمة جنايات مصر
١٤	٢٨	» » »
١٥	٢٩	» » »
١٦	٣١	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
١٧	٣٣	» » » »
١٨	٣٤	» اسكندرية الابتدائية الاهلية
١٩	٣٦	» طنطا »
٢٠	٣٧	» » » »
٢١	٣٨	» امسيوط »
٢٢	٤١	» » » »
٢٣	٤٢	» » » »
٢٤	٤٣	» » » »
٢٥	٤٣	محكمة قنا »
٢٦	٤٥	» السيد زينب الجزئية الاهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧	٤٦	اجارة . مدة جديدة . قوة الشيء المحكوم فيه
٢٨	٤٨	زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية .
٢٩	٤٩	تسيم . شروع . جريمة مستحيلة . استحالة مطلقة . نسبية .
٣٠	٥١	سرقه . القصد الجنائي العام . نية التملك .
٣١	٥٢	مواد مستعجلة . صفة الخصوم . مسئوليتهم .
٣٢	٥٤	بيع . تسجيل . انتقال ملكية .
٣٣	٥٦	تقادم . سقوط الحقوق . مرتبات . فوائد .
٣٤	٥٨	أجر . ريع أعيان منصوبة .
٣٥	٥٩	محاماة . اتعاب . الحكم بها . جزء من الحكم .
٣٦	٦٠	حجز . تنفيذ . اشكال .
٣٧	٦١	شفعة . وفاة شفيع . ارث
٣٨	٦١	وقف . ناظر أجر . معلوم . زيادة
٣٩	٦٢	وقف . الناظر المستحق الوحيد . اجارة .
٤٠	٦٣	مدتها . قسمة الوقف . مهايأة
٤١	٦٣	وقف . توزيع الربح . تساوي الذكر بالانثى .
٤٢	٦٤	تفاضل .
٤٣	٦٥	وقف . نخيل . اشجار . النص عليها . عدم النص عليها .
٤٤	٦٧	وقف . ناظر . قسمة . تصرفات الناظر .
		مرض الموت . حده . وقف .
		وقف . ضريح . وقفية الضريح . تعذر تقديمها .
		لا وقف .
		وقف . ناظر . توبة . رد المال لجواز التوبة .
		مضى مدة على التوبة . تقدير المدة .
		وقف . حق التعليل . استبدال .



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٥	٦٨	محكمة مصر الجزئية الشرعية
	٦٩	مرسوم بقانون
	٧١	» »
	٧٢	مذكرة ايضاحية
٤٦	٧٧	محكمة الاستئناف المختلطة
٤٧	٧٧	» » »
٤٨	٧٨	» » »
٤٩	٧٨	» » »
٥٠	٧٩	» » »
٥١	٧٩	» » »
٥٢	٨٠	» » »

نقطة . اتحاد الموضوع . دعوى نفقة من أم .  
الدعوى نفسها من الاخت . عدم قبول .  
بتعديل بعض نصوص لائحة ترتيب واجراءات  
المحاكم الشرعية  
بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة  
١٩٢٥ وازادة مادة أخرى هي المادة الثالثة  
مكررة  
مشروع مرسومي القانونين المعدلين للائحة ترتيب  
واجراءات المحاكم الشرعية والقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠  
حلل الدافع محل الدائن . تأمينات . عقد  
رسمي . انتقال التأمينات  
مقاولة . زيادة مبالغ المقاولة . اسباب . شرط  
جزائي . سلطة القاضي . ضرر .  
زوجية . توكيل ضمنى . وكالة الزوج . بيع قطن .  
قبض ثمنه . شرط جزائي . تعويض .  
خيانة الوكيل  
اختصاص . محاكم مختلطة . قسمة عقارات .  
اجانب من تبعة واحدة . احوال شخصية .  
مسائل فرعية متعلقة بالاحوال الشخصية .  
وصاية . يوناني . ابراء الوصي . تقادم  
شركة عيادة طبية . مستشفى . قيمة مادية .  
قيمة معنوية  
دين . تعليق أجل الدفع على أمر متعلق بارادة  
المدين . انذاره . تحديد الأجل بمعرفة القاضي  
محاكم مختلطة . احكام أهلية . قيمتها بالنسبة  
الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٣	٨٠	وصية . ابطالها . تأثير في عقل الموصى وارادته . تدليس
٥٤	٨٠	كبيالة . حوالة . تحويل بعد الاستحقاق . حكمه .
٥٥	٨٠	افلاس . شركة . حكم الافلاس . أثره بالنسبة . الى الغير .
٥٦	٨١	مسئولية . ضرر . تعويض . تأخير دفع الدين عمداً
٥٧	٨١	ضرر . مسؤولية . تعويض . دعوى كيدية .
٥٨	٨١	ورقة نقد . التعامل به . اشتراط الدفع بالذهب . بطلان . نظام عام
٥٩	٨١	تقادم . سقوط الحقوق . معنوه . محجور عليه . معنوه غير محجور عليه .
٦٠	٨٢	قبور نبشها . جثة . فحص جثة . مسؤولية . احوال
٦١	٨٢	طبيب . مسؤولية . تخدير . موت
٦٢	٨٣	خيانة . تبديد . نقل رسومات خفية . ثم تنفيذها بدون علم صاحب الاوراق .
٦٣	٨٤	سيارة . مسؤولية . شوارع رئيسية . شوارع متفرعة
٦٤	٨٤	سيارة . مسؤولية . شخص واقف على سلم السيارة
٦٥	٨٤	تنفيذ . مواد تجارية . تقدير أمر اليسار .
٦٦	٨٤	تحكيم . صحة العقد الذي نص على التحكيم سلطة المحكمين .
٦٧	٨٥	سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . مسؤولية مدنية . مسئولية جنائية .
٦٨	٨٥	حكم جنائي . قوته . أمام المحاكم المدنية . تقدير مسئولية الجاني .
		محكمة الاستئناف المختلطة
		» » »
		» » »
		محكمة تقض و ابرام فرنسا
		» » » »
		محكمة استئناف باريس
		» » » ليوج
		محكمة السين المدنية
		» استئناف انجييه
		محكمة جنح تور فرنسا
		» جاند بيلجيكا
		» جنح بروكسل »
		» بروكسل التجارية
		محكمة بروكسل بيلجيكا
		محكمة جنح فرفيه
		محكمة لييج بيلجيكا



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٩	٨٦	محكمة لبيع بيلجيكا } تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي يودع فيها حكم المحكمين
٧٠	٨٦	» » » } استحقاق منقول . دعوى بالقيمة . دون طلب الرد . عدم قبول
٧١	٨٧	» » » } مواد مستعجلة . اخراج مستأجر . دفاع جدي
٧٢	٨٧	» » » } مواد مستعجلة . تقدير مستندات الخصومة . نزاع جدي
٧٣	٨٨	محكمة شاتونير } سيارة مسئولية . قضاء وقدر . قوة قاهرة . نقل مجاناً
رئيس التحرير: عزيز فنانكي		





### تذنية

- ١ - لا يفبل طلب اعداد من مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .





# المحاضرة

مجلد قضائيه

نصف فائز الحاميه الاولى

Je n'ai nulle confiance dans les dictatures; je crois qu'on peut faire avec un parlement bien des choses qui seraient impossibles à un pouvoir absolu. Une expérience de treize années m'ont convaincu qu'un ministère honnête et énergique, qui n'a rien à redouter des révélations de la tribune et qui n'est pas d'humeur à se laisser intimider par la violence des partis, a tout à gagner des luttes parlementaires. Je ne me suis jamais senti si faible que lorsque les Chambres étaient fermées."

Cavour.

السنة السابعة

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٦

الادارة بيدان سوارس نمرة ٣

مطبعة  
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٠  
والطلبة ٤٠





## بيان

ضمننا هذا العدد ثلاثة أبحاث قانونية مهمة . أولها بحث صدرنا به هذا العدد لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمى المحامى موضوعه « فى التقادم الحسى وقانون التسجيل الجديد » وثانيها بحث لحضرة الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة لانتخابات والسكرتارية بوزارة الداخلية « فى تجديد العربات وامتيازاتهم » وثالثها بحث لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح بك السيد وكيل كلية الحقوق موضوعه « الأثر الرجعى لقانون المجالس الحسبية الجديد »

وفى اثر البحث الاول نشرنا :

عدد	
٦	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٧	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
٧	احكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الجزئية الاهلية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
٤	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٢	حكما صادرا من المحاكم البايچيكية
٦٦	

فتكون المجلة ثلاثة أبحاث قانونية وستة وستين حكما وقرراً وفتوى . وسنبداً بنشر احكام المجلس الحسبى العالى من عدد ديسمبر المقبل ان شاء الله ما  
رئيس تحرير المجلة  
عزير فنانكى





## المحاماة

عدد نوفمبر

التقادم الخمسي وقانون التسجيل الجديد

اوضح به ان عقد البيع لا يزال كما كان من العقود الرضائية التي تتم وتنفذ احكامها من يوم العقد الا حكم نقل الملكية فقد اشترط القانون له التسجيل بعد ان كان يقع فورا بمجرد العقد ولكنه عند تطبيق هذا الأصل في احكام التقادم الخمسي ألحق العقد غير المسجل بالعقود الباطلة بطلانا مطلقا فلم يميز اعتباره سببا صحيحا ونحن لا نستطيع موافقة الاستاذ في ذلك ويجب علينا قبل ابداء ما عندنا من الاسباب لمخالفته ان نقول ان الصورة التي نبعث فيها في وجوب اشتراط تسجيل العقد وعدم تسجيله هي الصورة التي يبيع فيها شخص غير مالك عقار لآخر ويضع المشتري يده عليه خمس سنوات معتقدا انه تلقاه عن مالكه ثم يجيء المالك الحقيقي فينازع المشتري ويتزاحمان

نشرت لنا المحاماة مقالا تحت عنوان تأثير قانون التسجيل على قضايا الشفعة قلنا فيه ان عقد البيع لم يصبح مطلقا بعد صدور قانون التسجيل من العقود الشكلية التي اوجب القانون لانعقادها او لصحتها اقرارها في شكل كتابي خاص كالهبة او الرهن العقاري . بل بقي كما كان من عقود التراضي وان اشتراط التسجيل لم يرد على حكم انعقاد البيع او صحته ليكون شرط انعقاد او شرط صحة وانما ورد على حكم انتقال الملكية فجملة متراخيا الى ما بعد التسجيل بعد ان كان يقع فورا بمجرد التراضي

ونشرت المحاماة في العدد السابع من السنة السادسة مقالا نفيسا تحت عنوان ( قانون التسجيل الجديد ) للاستاذ عبد السلام بك ذهني

هذا بسنده ويده وذلك بأصل ملكيته فيراد معرفة ما اذا كان للمالك ان يحتج على المشتري بعدم تسجيله عقده للوصول الى عدم اعتباره سببا صحيحا يصح بناء وضع اليد عليه أم لا .

اما اذا بيع العقار لشخصين سجل احدهما عقده ووضع الآخر الذي لم يسجل عقده يده على البيع خمس سنوات فالأولوية بينهما تكون بالتسجيل لأنهما تلقيا الملك من عاقد واحد ولأن احكام التقادم المبني على السبب الصحيح لا تطبق في هذه الصورة

تنحصر اذن مسألتنا فيما اذا كان يجب أن يكون السبب الصحيح مسجلا ليحتج به المشتري من غير مالك على المالك الحقيقي أم لا: وبعبارة اخرى هل كان يجب على هذا المشتري قبل صدور قانون التسجيل الجديد وأيام العمل باحكام انتقال الملكية الواردة في القانون المدني ان يسجل عقده للاحتجاج به على المالك الحقيقي ام لا ؟ وهل كان هذا المالك الحقيقي من الغير الذين يجوز لهم الاحتجاج بعدم التسجيل ام لا ؟ واذا اجبنا عن ذلك بالنفي فهل من شأن قانون التسجيل الجديد ان يغير هذا الجواب ام لا ؟ ولما كان شارعنا المصري قد قل احكام التقادم الخمسي عن القانون الفرنسي وهو استمدتها من القانون الروماني وجب ان ندرس المسألة فيهما وعلى نورهما .

كان للرومانيين تقسيم للاموال لا يرجع الى طبيعتها كتقسيمها الى ( منقول وثابت وحسي ومعنوي ) بل يرجع الى احكامها المتغيرة في قانونهم المدني وهو تقسيمها الى اموال منسيبيه (res mancipi) وغير منسيبيه (mancipi)

(res nec) والاولى معروفة عندهم بالحصر بنص القانون وهي العقارات الموجودة بايطاليا وحقوق الارثاق الزراعية الخاصة بها والعبيد ودواب النقل والجرومن فوائد هذا التقسيم الصناعي ان ملكية هذه الاموال المنسيبيه لا تنقل الا بطريقة الافراغ العلني

(mancipatio) لا بمجرد الناوله (traditio) (راجع ديديه بايه صحيفة ١٤٢ - ١٤٣ جزء أول)

ولم يكن للرومانيين في بادىء امرهم الانوع واحد للملكية هو الملكية الرومانية وكانوا لا يعرفون من اسباب نقلها الا تلك الطرق الشكلية المشتملة على اقوال واعمال مخصوصة يعلنون بها الكفاة نقلها وانتقالها من مالك لآخر ولكن الضرورة اضطرت قضاتهم الى الاعتراف بنوع آخر من الملكية يمكن انتقاله بغير تلك الطرق الشكلية والى استنباط الوسائل القضائية لحايتها وقد اطلقوا على تلك الملكية (in banis) اشارة الى ان المالك يتمتع فيها تقريبا بجميع حقوق الملاك الا ما بقي من المزايا الضئيلة لاسم المالك ملكية رومانية . وفي الواقع قاتهم رأو



تعامل الناس في الاموال بنير اتباع الاوضاع الشكلية المعروفة وخروج هذه الاموال بالفعل من يد اصحابها الى غيرهم برضاهم واستمرار هؤلاء على الانتفاع بها والتصرف فيها فاضطروا للاعتراف بهذه التصرفات وحملوا واضي اليد بما وضعوه لهم من وسائل دفع التعرض واكسبهم الملكية بالتقادم بشروط مخصوصة وخولوا لهم دعوى تشبه دعوى الاستحقاق اسموها ( l'action publicienne ) وابقوا المالك الاصلى مزايا قليلة الاهمية تبقى له تحت اسم مالك الرقة ( nudum jus quiritum )

وكان مما استنبطوه ان اعتبروا المناولة ( traditio ) المبنية على سبب صحيح اذا وقعت على مال من الاموال المنسيبة من اسباب اكتساب الملكية النافعة ( in bonis ) والمراد بالسبب الصحيح في باب المناولة نية الطرفين على الافراغ والاكتساب المدلول عليها بعمل قانوني سابق لا يتعلق بصحته بصحتها ( راجع ١٦٧ الى ١٧٠ من الكتاب المتقدم ذكره )

وكذلك كان من استنباطهم التقادم بالمدة القصيرة ( usucapio ) وكان من شأنه ان يجعل المالك لشيء ملكية نافعة ( in bonis ) مالكا ملكية رومانية سواء اكان واضع اليد تلقى المال المدود من الاموال المنسيبة من مالكة بمجرد المناولة أم أي مال آخر باي سبب آخر كما كان من شأنه عديم ان يجعل وضع اليد القانوني ملكية نافعة اذا كان واضع اليد استلم المال المنسيبي من غير مالك

وكان من شروط هذا التقادم عديم ان

يكون لواضع اليد سند صحيح والمراد به عديم كل تصرف قانوني يدل بنفسه على رغبة المتعاقدين في الافراغ والاكتساب ويفترضون فيه دائما انه لا يجعل بنفسه المتصرف اليه مالكا اما لوقوعه على مال منسيبي ( res mancipi ) غير الاوضاع المطلوبة او لوقوعه من مناول لم يكن مالكا ليكون التقادم سبيلا الى افادة معنى جديد ( ص ١٨٣ ، ١٨٤ من الكتاب نفسه ) وانت ترى من كل هذا ان الرومان لم يشترطوا في السبب الصحيح الذي يجب ان يبنى عليه وضع اليد الا ان يكون دالا بنفسه على رغبة المتعاقدين في الافراغ والكسب وان لا يكون صادرا من المالك الحقيقي بالاوضاع الحقيقية الناقلة للملكية بالفعل حتى يكون التقادم مفيدا لمعنى جديد ومثمرا . ولذلك لم يشترطوا في السبب الصحيح الوارد على مال منسيبي ان يقع بالاوضاع الشكلية الواجب اتباعها في نقل الملكية الرومانية

والى مثل هذه النتيجة بلغ الفقهاء شارحون لقانونين للفرنسي والمصري

قد قالوا ان المراد بالسبب في باب التقادم الحمسي كل تصرف قانوني يكون بطبيعته لذاته صالحا لنقل الملكية بقطع النظر عما اذا كان من اصداره مالكا له ولاية التصرف بنقل الملك أم لا وقال بوتييه ان العقود المتضمنة الالتزام باعطاء شيء من بيع أو هبة تصلح لان تكون سبيلا في هذا الباب وان ليس المراد يكون السبب صحيحا ان يكون سبيلا صحيحا مفيدا لاحكامه

وانما المراد بكونه صحيحا ان يكون صالحا للاطمئنان به عند تناول العين من يد صاحبها الظاهر

وقال بودري مامعناه ان القانون لم يلاحظ عند تقرير حكم اكتساب الملكية بوضع اليد بالسبب الصحيح ان يكون السبب هو الذي ينقل الملكية على ان يكون سندها فيها وانما ليصبح به وضع اليد مدة الخمس سنوات فيكون له من القوة ما يجعله من اسباب للملك

ولذلك اكتفوا في التصرف ان يكون منعقدا منع من افادته المالك مانع هو بوجه عام كونه صادرا من غير مالك ( راجع دو هلس نوتة ١١٧ و ١١٨ تحت كلمة التقادم )

ورأيهم لا يعتبرون العقود غير المنقذة او الباطلة بطلانا اصليا سببا صحيحا ويعتبرون العقود الباطلة بطلانا نسبيا كبيع الفاسد والمكره لان المانع فيهما من نقل المالك هو قصر التصرف او وقوع التصرف تحت سلطان الاكراه وكلاهما قد تم بشخص المتصرف له وحده الاحتجاج به في طلب البطلان

والاستاذ عبد السلام بك ونحن على اتفاق في ان عقد البيع غير المسجل هو عقد صحيح مفيد لجميع احكامه الا نقل المالك فهو اذن صالح لان يطمئن به المشتري في تلقى العين ممن هي تحت يده لتضمنه الالتزام بنقل ملكيتها اليه وان لم ينقلها له بالفعل

على انه لما ادخل قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ في فرنسا نظام تسجيل العقود الناقلة للملكية لامكان الاحتجاج بها على الغير ) بحث

الفقهاء فيما اذا كان من شأن هذا القانون ان يوجب اشتراط تسجيل السبب الصحيح لامكان الاحتجاج به في وجه المالك الحقيقي ام لا فذهب قليل من العلماء الى اشتراط التسجيل محتجا بنص المادة ٣ من قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ التي خولت حق الدفع بالاحتجاج بعدم التسجيل لكل من له حق عيني على العقار ( راجع دومولب فقرة ٤٦٢ الجزء الأول المحص بالمعقود وهو رأى لوران جزء ٣٢ ص ٣٩٥ )

ورجح اغلب الفقهاء عدم اشتراط التسجيل وحجتهم ان القانون لم يشترط في التملك بالتقادم الا ان يكون لوضع اليد سبب صحيح فحسب وان مقصود الشارع من اشتراط السبب الصحيح لم يكن لينقل به المالك ( ولذلك اجاز ان يكون صادرا من غير مالك ) وانما ليطلع به وضع اليد بطابع ظاهر من حسن النية وليسدل عليه به من الحل ما يؤيد به حالة واقعية ظاهرة مستمرة ( راجع نوتة ٦٧٤ و ٦٧٧ من كتاب بودري في التقادم الطبعة الرابعة واوبرى ورو جزء ٢ المسألة ٢٠٩ في المتن والهامش ١٠٦ )

ولقد دفعوا حجة خصومهم بقولهم ان العقود المقصودة بقانون ١٨٥٥ هي العقود التي يجب ان تنقل الملكية بنفسيها وتكون وحدها سبب افادة التملك لمن صدرت اليهم ولم يكن السبب الصحيح في باب التقادم الخفي هو سبب التملك ( وكيف يكون كذلك والفروض فيه انه صدر من غير مالك ) وانما كان السبب في اكتساب الملكية هو وضع اليد المبني على



وانت ترى ان فقهاءهم وفقهاءنا وقضاةهم وقضاةنا مع ما يعلمون من حكم القانون من ايجاب تسجيل العقود الناقلة للملكية العقارية والحقوق العينية لامكان الاحتجاج بها على الغير لم يرو مع ذلك وجوب تسجيل السبب الصحيح في باب التقدم الخسنى لعدم اعتبارهم المشتري من الغير الذين يسمح لهم القانون بالاحتجاج بعدم التسجيل

فهل جانا قانون التسجيل بمجديد في هذا الباب ؟ وهل يصح الآن للمالك الحقيقي ان يحتج على من يدعى اكنساب ملكه بالتقدم الخسنى بعدم تسجيل سببه الصحيح ام لا ؟ لا نظن ذلك للاعتبارات الآتية :-

أولا - لأن قانون التسجيل الجديد وهو قانون خاص بأحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود لم يبلغ من احكام القانون المدنى الا ما كان من مواده متعلقا بذلك ولهذا كانت المواد التى الغاها لا تدرج الا تحت احكام الفصول المنقذة لاكنساب الملكية بالعقود كالمادة ٤٧ من الفصل الأول المنقذ للعقود والمادة ٥٢ من الفصل الثانى المنقذ لعقد الهبة و ٥٥٠ من الباب العاشر الخاص بالرهن والمواد ٦٠٦ و ٦٠٩ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ من الباب الثانى المنقذ لاثبات الحقوق العينية فى حق مالكا السابق وحق الغير بالمقد الناقل للملكية ( راجع المادة ٦٠٦ التى تقرأ فيها ) فى جميع المواد تثبت الملكية او الحقوق العينية فى حق مالكا السابق بمقد انتقال الملكية الخ )

السبب الصحيح . اما اعتمادهم على ظاهر المادة ٣ التى تميز لكل ذى حق عبنى حق الدفع بعدم تسجيل العقود الناقلة للملكية فغير صحيح لأن الغرض من ايجاب تسجيل العقود الناقلة للملكية هو توطيد الأمن والثقة بالمعاملات العقارية عند أولئك الذين قالوا حقا عينا وحفظوه بالتسجيل ولا يمكن اعتبار المالك فى مزاحمة لمن تملك بالتقدم الخسنى من أولئك الذين كان يهمهم تسجيل السبب الصحيح لاعلامهم بالتصرف الوارد به ليتقوا الدخول معه فى تصرف ما على هذا العقار لأن خروج العين من يده وتركه اياها تحت يد الغير كافيان لاعلامه وانذاره ( راجع اوبرى ورو جزء ٢ المسألة ٢٠٩ فى المتن والهامش ١٠٦ ومتن دالوز تحت كلمة تقدم بقرة ٥٣٥ وراجع على الأخص اسباب حكم مونبيليه ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ وحكم محكمة كان ١٧ مارس سنة ١٨٩١ المنشورين فى هذا الكتاب الأخير ص ١٨٥ )

وقد رجح هذا رأى موسوعات دالوز والبندىكت وكارينتيه وهو رأى جويار جزء ٢ نمرة ٥٢٩ وبواليه جزء ٧ على المادة ٢٢٦٥ ولرودي بريناثى جزء ٢ نمرة ٨٩٢ فى مؤلفه فى التسجيل ) وهو رأى كولان وكايتان ص ٩٦٨ طبعة ثالثة

وهو المجمع عليه فقها وقضاة فى مصر ( راجع هالتون جزء اول ٢٠٠ - ٢٠١ دوهلس بقرة ١٢٧ وكامل بك مرمى ص ٤٠٠ من مذكراته فى الملكية والأحكام الكثيرة المنشورة فى مجموعات المحاكم الأهلية والمختلطة

ولذلك لم تكن المادة ٧٦ الخاصة بحكم انتقال الملكية بالتقادم الخسئ من هذه المواد الملغاة ولا يمكن لقانون التسجيل ان يلحقها بأى تأثير من الناء ضمنى او فسخ جزئى لمخالفة موضوعها لموضوعه

وقد بينا فيما سبق ان ليس السبب الصحيح فى التقادم الخسئ هو الذى يكسب الملكية لصاحبه ( فكيف يكون سندا للملكية والمفروض فيه انه لا يتفقا بالفعل لصدوره من غير المالك ) وان الذى يكسبه اياها هو وضع اليد المدة القانونية مبنا على سبب صحيح اشترطه القانون لتقرير حالة غير شرعية مستمرة زمنا

ثانيا - لأنه ظاهر من مطالعة المواد الملغاة والمواد الجديدة ان الشارع لم يقصد الا تقرير احكام العقود الصادرة على الملكية العقارية من مالكيها فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ولا يمكن ان يتعرض لتسجيل احكام العقود الصادرة من غير الملاك لأنه قرر بطلانها من قبل بالمادة ٢٦٤ فلا يمكن ان نأخذ اذن من قانون التسجيل حكم ايجاب لتسجيل السبب الصحيح الصادر من غير المالك

ثالثا - ولا يقال ان قانون التسجيل اوجب تسجيل جميع العقود الصادرة بين الاحياء على الملكية والحقوق العينية ورتب على عدم تسجيلها عدم اعتبارها نافذة ولا منشئة ولا مغيرة ولا مزيلة للحقوق العينية لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم وان لا يكون لها من الاثر الا التزامات شخصية بين المتعاقدين - لا يقلل ان قانون التسجيل الذى اوجب هذه الاحكام

هو الذى اوجب تسجيل السبب الصحيح بد ان لم يكن واجبا لانه يحتاج به المالك الحقيقى وهو من اصحاب الحقوق العينية على العين التى وضع صاحب السبب اليد عليها مدة الخمس سنوات لا يقال ذلك لان الغرض من ايجاب

تسجيل التصرفات الواقعة على العقار هو اذاعتها واعلامها لمن يتعاملون عليها حتى يستطيع من يرغب قبول أى تصرف فيها ان يتعرف من اقلام التسجيل ما يوجد عليها من التسجيلات المقارية - وقد عين هذا الغرض لم معنى للغير قانونا فى باب التسجيل فقالوا انهم أولئك الذين تلقوا من عاقد واحد الملكية او اى حق عينى آخر وحفظوه بالتسجيل من مشترو او مرتين او صاحب اختصاص حتى تمكن المراجعة بينهم ويتفاضلون بالتسجيل ولذلك اخرجوا أولئك الذين قد تكون لهم مصلحة فى الدفع بعدم تسجيل العقد بمن لم يكن لهم حق عينى اصالة او كان لهم حق وتلقوه من عاقد آخر غير الذى تصرف فيها لصاحب العقد غير المسجل فلم ينحلوا للدائن العادى عند التنفيذ على عقار مدينه حتى الدفع بعدم تسجيل عقد من تلقاه من مدينه بشراء غير مسجل كما لم يميزوا لمن تلقى عقارا من زيد على انه ملكه ان يحتاج على من تلقاه من بكر على انه ملكه بعقد غير مسجل وجعلوا الفصل فى ذلك لمن ثبت له ملكية العقار فى الواقع ونفس الامر

ولهذا لم يميزوا للمالك الحقيقى ان يدفع بعدم تسجيل السبب الصحيح لانه لا يمكن اعتباره مع صاحب السبب الصحيح خليفته



غيره لاستغراق هذا الغير ولأن الشهادات العقارية لا تزال محرومة من أسماء المتصرفين لا من العقار نفسه

وكيف نوجب تسجيل السبب الصحيح لمجرد اشتراط القانون التسجيل لافادة حكم نقل الملكية بين المتعاقدين وغيرهم ونحن نعلم ان السبب الصحيح لا ينقل ملكا ما حتى اذا سجل لانه صادر من غير مالك ولأن العقد لا ينقل للمشتري اكثر من حقوق البائع الا يكون اشتراط تسجيل السبب الصحيح لافادة الملك من العبث الذي يجب ان ينزعه عنه الفقيه اذا لا التسجيل ولا السبب الصحيح لا مجتمعين ولا منفردين يفيدان الملك لواقع اليد والذي اكسبه اياه هو في الواقع وضع اليد مدة الخمس سنوات ما

حامد فرهمي  
الحامى

لما قد واحد يتزاحان على عقار واحد بتقدين متعارضين

وبعد فهل فوت عدم تسجيل السبب الصحيح على المالك الحقيقي العلم به حقيقة ثم دخل بسبب عدم اذاعته بالتسجيل مع ( المتصرف بالسبب الصحيح ) في معاملة جديدة تتعلق بالعقار؟ اللهم لا

( ا ) لان المالك الحقيقي لم يتلق من البائع حقا عينيا على العقار كان لا يتلقاه منه اذا علم بالسبب الصحيح

( ب ) ولانه لا حاجة به الى العلم بالسبب الصحيح من طريق التسجيل لأن اتزاع العين منه ووضع يد الغير عليها واستمراره على ذلك خمس سنوات ابلغ في الاعتذار اليه من العلم بالتصرف من طريق التسجيل

( ج ) على انه مع ذلك لا يستطيع التثبت من خلو ملكه من التسجيلات الواقعة عليه من

# أحكام

## قضاء محكمات النقض والإلغاء

سنة ١٩٢٣ بالناحية سالفة الذكر ضربا على السيد البديوي فاحدثا به اصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما وطلبت عقابهما بالمادة ٧٧/١ - ٤ من القانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ و٢٠٦ عقوبات . المدعى المدني طلب الحكم له بمبلغ خمسين جنيها تعويضا ومحكمة شرعين الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ ببراءة المتهمين عن التهمة الاولى عملا بالمادة ١٧٢ جنابات وتغريم كل منهما مائتي قرش عن تهمة الضرب عملا بالمادة ٢٠٦ عقوبات وبالزامهما متضامنين بأن يدفع المدعى مبلغ ستمائة قرش على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة واعقبتها من المصاريف الجنائية

فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ والمدعى يوم ٢٥ منه والمتهمان يوم ٢١ منه ومحكمة المنصورة الاهلية بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا أولا بلفو الحكم الابتدائي وتغريم كل من المتهمين مائتي قرش عن تهمة التهديد والزامهما بأن يدفع متضامنين للمدعى بالحق المدني مائتي قرش على

٧٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . انتخابات . تهديد .

القاعدة القانونية

ان المادة ٧٧ من قانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ تعاقب من يهدد آخر ليعطى صوته في الانتخابات لشخص معين . والوقائع التي يستفاد منها التهديد وتقديرها راجع لقاضي الموضوع فالعمدة الذي يدعو شخصا بواسطة شيخ الحفراء ويطلب منه ترشيح شخص معين ويهدده بقوله ( من لا يتبعني يعرف شغله ) ويمسك شنبه مهدداً يعتبر قد ارتكب جريمة التهديد المنصوص عليها في المادة ٧٧ ويستحق العقاب

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكورين بأنهما في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بالخصص أولا هدا على السيد البديوي والبارز مصطفى فحملهما على التصويت على وجه خاص وهو ترشيح حضرة صاحب السعادة محمد باشا ابو الفتوح . ثانياً في يوم ٤ نوفمبر



هذه الاقوال ويمثلون لأوامر العمدة وثابت أيضاً في الحكم المطعون فيه ان المتهم الثاني وهو آخر العمدة طلب من المجنى عليهما الامتثال لأمر العمدة ووضع يده في جيب الأول واخرج منه الختم وقد خشي المجنى عليهما بالنسبة لما هو معروف عنه من اتهامه في حوادث جنائية ولذا امثل المجنى عليه الاول وتركه يخرج الختم من جيبه ووقع به على ترشيح محمد باشا ابو الفتوح كما امثل المجنى عليه الثاني وختم على ترشيح الباشا المذكور

« وحيث ان هذه الوقائع حسب ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه وتقديرها راجع لقاضي الموضوع بما استنتجه منها تكون الجريمة التهديد لا كراه الشخصين السالف ذكرهما على التصويت لمحمد باشا المعاقب عليها بنص المادة ٧٧ من قانون غرة ١١ سنة ١٩٢٣ وعلى هذا فلم يوجد خطأ في تطبيق القانون ويتعين اذن رفض هذا الوجه

« وحيث ان الوجه الثاني متعلق بوقائع القضية التي هي من اختصاص قاضي الموضوع ومن ثم يتعين الحكم برفضه أيضاً

( طعن محمد السعيد يوسف عيش وآخر ضد النيابة العمومية قضية غرة ١٤٨٠ سنة ٤٢ قضائية وعلى السيد بدوي مدعي بحق مدني، دائرة حضرات اصحاب العالي والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومحمد علام باشا مستشارين ونوفيق يمتوب بك وكيل نيابة الاستئناف )

سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ في الدرجتين. ثانياً بتأييد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصاريف وذلك عملاً بالمادة ٧٧ من القانون غرة ١١ سنة ١٩٢٣

وبتاريخ ٩ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قرر المتهمان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وفي ١٥ منه قدم حضرة المحامي عنهما تقريراً بأسباب طعنه المحكمة :

« حيث ان الطعن مبني على وجهين أولاً عدم توفر اركان التهديد في جريمة الانتخاب وعلى هذا فالواقعة غير معاقب عليها قانوناً ثانياً ان المحكمة الابتدائية أصدرت حكماً يعلم القاضي بما يفيد سبق اتهام أحد المتهمين بقضايا جنائية والقضية خالية من ذلك

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول فانه ثابت من الحكم المطعون فيه ان المتهم الأول بصفته عمدة البلد دعا السيد البدوي والبارز مصطفى بواسطة شيخ الحفراء وأحد الحفراء وطلب من كل منهما ترشيح محمد باشا ابو الفتوح وصار يهددهما بقوله لهما ( من لا يتبعني يعرف شغله ) ومسك لهما شنبه واستتجت المحكمة من ذلك ان هذه العبارة تدل بلا شك على التهديد خصوصاً وهي صادرة من عمدة البلد لبعض الاهالي البسطاء الذين يتأثرون بمثل

٧٥

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . مكان الواقعة . اختصاص . بطلان .

## الناهضة القانونية

اهمال ذكر مكان الواقعة في الحكم يعد بطلانا جوهريا في الحكم كما قضت بذلك جملة احكام متعددة من محكمة النقض والابرار وذلك لمعرفة محكمة الاختصاص وتحديد دفاع المتهم فيما يختص بالتهمة ومكان وقوعها الوقائع :

رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة واتهمت فيها المتهمين لانهما مع آخر حكم عليه في اواخر سنة ١٩١٨ زوروا عقدين نسبوا صدورهما من المدعية المذكورة الاول يتضمن مبيع ستة افدنة وثمانية قراريط للمتهم الاول . والثاني يفيد استئجار المدعية لهذا القدر من المتهم المذكور وذلك كله بأن وقعوا على العقدين بحتم مزور وطلبت الحكم لها على المتهمين بمبلغ ٥٠ جنيتها تعويضا وعقابها بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات

ومحكمة جنح دكرنس الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣ عملا بالمادة ١٧٢ جنايات بالبراءة ورفض الدعوى المدنية والزام رافعتها بالمصاريف

فاستأنفت المدعية بالحق المدني والنيابة هذا الحكم يومى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

وه مايو سنة ١٩٢٣ ومحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية ببيئة استئنافية حكمت حضوريا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا بالنقض الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل والزامهما وآخر بأن يدفعوا متضامنين للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيتها مصريا تعويضا مع المصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ثلاثمائة قرش اتعاب محاماة وذلك عملا بالمادة ١٨٣ عقوبات

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ قرر المتهمان بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم حضرة المحامى عنهما تقريرا بأسباب طعنه في التاريخ المذكور المحكمة :

« حيث انه من ضمن اوجه النقض والابرار كون الحكم المطعون فيه خاليا من ذكر مكان الجريمة » وحيث انه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه ان الحكم خال من ذكر المكان الذى وقعت فيه الجريمة وهذا البيان هو جوهرى كما قضت بذلك جملة احكام متعددة من هذه المحكمة لمعرفة محكمة الاختصاص وتحديد دفاع المتهم فيما يختص بالتهمة المسندة اليه ومكان وقوعها

« وحيث ان اهمال ذكر مكان الواقعة في الحكم يعد بطلانا جوهريا في الحكم ويتعين اذن قبول الطعن والنقض الحكم المطعون فيه واحالة



التقضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجدداً  
ولا محل لبثت باقى الاوجه

(طمن محمد السيد البسيونى وآخر ضد النيابة السومية  
نمرة ٣٨ سنة ٤٢ ق وجواهر ام ابراهيم مدعية بحق  
مدنى. دائرة حضرات اصحاب المال والى العزة احمد طمت  
باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد  
مصطفى بك ومصطفى بك محمد مستشارين وجندى بك  
عبد الملك وكيل نيابة بالاستئناف )

٧٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . سرقة . نزاع فى ملك .

القاهرة القانونية

القاعدة ان الزرع للزارع . فمن اتهم بسرقة  
زراعة قمح فادعى ملكية الاطيان اصلا وملكية  
القمح تبعاً وثبت انه ليس بزارع الزرع بل ان  
الزرع لغيره عد سارقاً لأن دعوى ملكية الاطيان  
لا تعطيه حق سرقة محصولها بل الواجب عليه  
اتباع الطرق القانونية فى ذلك وإلا لو أبيع لكل  
سارق ان يفعل ذلك وان يدعى مثل هذه  
الدعوى لأصبحت الأمور فوضى بين الناس  
ولا اختل النظام . فالحكم القاضى بمعاينة شخص  
لسرقه زراعة قمح زرعه آخر هو حكم مطابق  
لقانون ولا يقبل النقض

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكورين بأنهم فى يوم ١٢  
ابريل سنة ١٩٢٤ بجبهة المايادة دخلوا فى عقار

ثمانية قرار يبط فى حيازة السيد احمد بدارى  
بقصد منع حيازته بالقوة وفى ليلة ٣ ابريل سنة  
١٩٢٤ بجبهة المايادة سرقوا زراعة قمح محصول  
هذا العقار مملوكة للسيد احمد بدارى وطلبت  
عقابهم بالمواد ١/٣٢٣ و ١/٢٧٤ - ٤ - ٥ - ٥ - ٥  
وقد دخل المجنى عليه مدعياً بحق مدنى وطلب  
الحكم له على التهمين بمبلغ خمسة جنيهات  
تعويض ومحكمة جنح جرجا الجزئية حكمت  
حضوراً بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٢٤ عملاً بالمادتين  
المذكورتين بمجلس كل منهم شهر شغل عن  
السرقه وبرأتهم من تهمة التعرض وبألزامهم  
ان يدفعوا للمدعى المدنى خمسة جنيهات تعويض  
والمصاريف المدنية

فاستأنف المتهمون هذا الحكم يوم صدوره  
ومحكمة اسبوط الابتدائية الاهلية بهيئة  
استئنافية حكمت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥  
حضورياً للاولين وغيباً للاخير بقبول  
الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد  
الحكم المستأنف وألزام المتهمين بالمصاريف  
المدنية الاستئنافية

وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥ قرر المتهم  
الاول بالطمن فى هذا الحكم بطريق النقض  
والابرار وقدم حضرة المحامى عنهم تقريراً  
بأسباب طعنه فى التاريخ المذكور  
المحكمة :

• حيث ان المتهمين الثانى والثالث لم يقدموا  
اسباباً فطعنهما غير مقبول

• وحيث ان المتهم الاول يدعى ان العين  
فى حيازته هو وزملاؤه وان المحكمة لم

لما ليصلحها مع زوجها، وكانت صفة المتهم الديني  
من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليه بصدق  
المتهم فيما ادعاه كان مرتكباً جريمة النصب  
والتحايل، والحكم الذي يبين هذه الوقائع وهذه  
الاركان يكون واقياً ولا يقبل النقض  
الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لانه في يوليو سنة  
٩٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة توصل بالاحتياط الى  
الاستيلاء على مبلغ جنيه من زينب محمد شكرى  
أن اوهمها انه فى امكانه ان يسحر لها ليصلح  
معها زوجها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات  
ومحكمة جناح السيد الجزئية حكمت حضورياً  
بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤ عملاً بالمادة  
المذكورة بمحبس المتهم شهر واحد بسيط وكفالة  
٢٠٠ قرش فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم  
صدوره . ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة  
استئنافية حكمت حضورياً بتاريخ ١٩ يناير  
سنة ٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع  
بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠٠  
قرش واعفته من المصاريف

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ٩٢٥ قرر المتهم  
بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام  
وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بأسباب طعنه  
فى ٧ فبراير سنة ٩٢٥

#### المحكمة :

« من حيث ان الطاعن يرتكن فى اسباب  
طعنه على ان الواقعة الثابتة فى الحكم لا عقاب  
عليها لانه لم تقع طرق احتيالية

تمطهم الوقت الكافى للدفاع عن انفسهم فضلاً  
عن عدم سماع شهودهم فى القضية  
» وحيث ان الثابت فى الحكم الجزئى  
المؤيد بأسبابه بالحكم الاستئنافية ان الذى زرع  
المحصول هو المدعى المدنى وان المتهمين قد  
سرقوه ليلاً

« وحيث ان القاعدة ان الزرع للزارع  
فما يدعيه المتهمون من ملكية الاطيان لهم  
لا يعطيهم حق سرقة محصولها بل الواجب عليهم  
اتباع الطرق القانونية فى ذلك والا لو ابيع  
لكل سارق ان يفعل ذلك وان يدعى مثل هذه  
الدعوى لا أصبحت الامور فرضى بين الناس  
واختل النظام ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضاً  
» وحيث ان الوجه الثانى مرفوض ايضا  
اذ الثابت فى محضر الجلسة ينافيه فضلاً عن ان  
المتهمين لم يحضروا حتى ولم يطلبوا سماع شهود  
امام محكمة الاستئناف

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن  
فى غير محله ويتمين رفضه

( طعن منصور على فياض وآخرين ضد النيابة عمرة  
٣٤ سنة ٤٣ ق. دائرة حضرة صاحب المالى احد طلعت  
بأنا والهيئة السابقة )

#### ٧٧

#### محكمة النقض والابرام

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . نصب . سحر .

#### القاعدة القانونية

من اوهم امرأة بأن فى امكانه ان يسحر



محمد حافظ بأن اوهما انه سيسحر لها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات . ومحكمة جنح السيده الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٤ عملا بالمادة المذكورة بحبس المتهم شهرا بسيطا وكفالة ٣ جنيهات . فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره : ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية حكمت حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف وبتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٥ قرر حضرة عبد العزيز بك ملكه المحامي عن المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم تقريره في التاريخ المذكور

المحكمة :

« من حيث ان الطالب يرتكن في اسباب تقضه على ان الواقعة الميئة في الحكم لا عقاب عليها لان المتهم لم يستعمل طرق نصب بالمعنى القانوني

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين انه لم يتبين فيه طرق الاحتيال التي استعان بها المتهم على تأييد مزاعمه وكان من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجني عليها لصدق المتهم

« ومن حيث انه لذلك تكون الواقعة غير ميئة في الحكم ويتعين قبول النقض واحالة القضية الى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها مجددا ( طعن حنا جورجي ضد النيابة نمرة ٤٥ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

« ومن حيث انه بالرجوع الى اسباب الحكم المطعون فيه تبين انه اشتمل على بيان طرق التحايل التي استعملها المتهم مع المجني عليها للاستيلاء على مبلغ جنيه منها خصوصا وان صفة المتهم الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجني عليها لصدق المتهم فيما ادعاه من انه في امكانه ان يسحر لها ليصلحها مع زوجها وهذا الامر يدخل تحت نص المادة ٢٩٣ ع ولذلك يتعين رفض هذا الطعن

( طعن القمص زخارى يوسف الانطوني ضد النيابة نمرة ٣١ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٧٨

### محكمة النقض والابرارم

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . نصب . سحر . بيان طرق الاحتيال .

### القاعدة القانونية

عند الحكم بالادانة والعقوبة على شخص في تهمة توصله بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ ما من شخص بان اوهمه بأنه سيسحر له يجب بيان طرق الاحتيال التي استعان بها المتهم على تأييد مزاعمه وكان من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجني عليها لصدق المتهم . فاذا خلا الحكم من بيان ذلك كان ناقصا ويتعين نقضه

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لانه في يوليو سنة ٩٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة توصل بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ قرشا من امته

## المحكمة:

« حيث ان الطعن يتلخص في ان الواقعة لم تبين في الحكم وكل ما ورد به لا يصح اعتباره جريعة ولا شروعا فيها

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه اتضح ان المحكمة لم تبين في حكمها لا الاتلاف ولا نوعه وهذا سبب جوهري يبطل الحكم

( طعن احمد سيد احمد الحلاج وآخرين ضد النيابة عمرة ٢٥١ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المالى والسماحة والى العزة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومصطفى بك محمد مستشارين وجندى بك عبد الملك وكيل النيابة )

٧٩

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . اتلاف زراعة . بيان ماهية الاتلاف . نوعه .

## القاعدة القانونية

يجب ان يبين الحكم الصادر بالادانة والمعقوبة في جريعة اتلاف الزراعة ماهية الاتلاف ونوعه فاذا خلا الحكم من بيان الاتلاف ونوعه كان هذا النقص سببا جوهريا يبطل الحكم

## قضايا محكمة الاستئناف الإكفالية

مخدومه بمجموع مرتبه من تاريخ ابعاده الى تاريخ عودته او وفاته

## المحكمة:

« حيث انه فيما يختص بطلبات المستأنف عليه قبل المستأنفين بصفتهم ورثة لأخيه المرحوم الأمير ابراهيم باشا حسن قابت حتى من اقوال المستأنفين ان المستأنف عليه كانت حقيقة في خدمة الأمير المذكور الى ان اعلنت الحرب الكبرى وصار استعباده من اراضى القطر المصرى ويدعون ان هذا الاستبعاد كان بمثابة قوة القاهرة بنى عليه فصل المستأنف عليه من خدمة الأمير لأنه كان خادما خصوصيا له » وحيث ان هذا القول لا يرتكن على اساس لأن مجرد استبعاد الأمير من القطر

٨٠

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ٩٢٦

رفت . مستخدم . قوة القاهرة . فسخ عقد . ابعاد شخص من القطر .

## القاعدة القانونية

بمجرد ابعاد شخص من القطر المصرى للضرورة الحربية التى كانت قائمة ابان الحرب الكبرى لا ينبى عليه قانونا اعتبار المستخدم عنده مفصولا من خدمته بل يلزم ثبوت صدور امر الفصل من الشخص الذى ابعده او بمن كان قائما بالأمر بدله . بناء عليه يحق للخادم مطالبة



ان تحكم بعدم قبول الاستئناف من تلقاء نفسها  
لتعلق ذلك بالنظام العام

٢ - استئناف الحكم الصادر في الموضوع  
لا يشمل حتما الحكم الصادر بالاختصاص . لان  
المادة ٣٦٢ مرافعات صريحة في ان الأحكام  
التي يشملها استئناف حكم الموضوع هي الاحكام  
التحضيرية او التمهيدية . وحكم الاختصاص ليس  
كذلك . لأنه حكم فرعى قضى في نقطة معينة  
فكان يجب رفع استئناف خاص به  
المحكمة :

« حيث ان الاستئناف مرفوع عن حكم  
١٣ يولييه سنة ٩٢٥ القاضي بالزام المستأنف بأن  
يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التأمين  
الذي كان دفعه له هذا الأخير على ذمة  
تشغيله طرفه

« وحيث ان هذا الحكم غير قابل  
للاستئناف عملا بنص المادة ٣٤٥ المدونة بالرسوم  
الصادرة في ٢٦ فبراير سنة ٩٢٥ ولا عبء بمبلغ  
التعويض الذي كان اضافته المستأنف عليه على  
اصل المبلغ لأن هذا التعويض لا يدخل في  
التقدير عملا بنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات  
« وحيث ان المستأنف يدعى ان المحكمة  
الابتدائية كانت غير مختصة بنظر الدعوى وانه  
لذلك يطلب الحكم فرعيا بعدم اختصاصها

« وحيث ان هذا الطلب لا يمكن قبوله  
لأن حكم الاختصاص كان صدر في ١٢ مايو  
سنة ٩٢٥ والمستأنف لم يستأنفه بل ولم يحفظ  
لنفسه الحق فيه عند التكلم في الموضوع كما انه

المصري للضرورات الحربية التي كانت قائمة  
وقد لا ينبغي عليه قانونا اعتبار المستأنف عليه  
مفصولا من خدمته بل كان لا بد لهذا الفصل  
من امر من سموه او ممن كان قائما بالأمر بدله  
في دائرته وما دام هذا الأمر لم يصدر ولم يبلغ  
للمستأنف عليه فيعتبر هذا الأخير باقيا في الخدمة  
الى يوم وفاة مخدمه التي حصلت في صيف  
سنة ٩١٨ كاعترافه :

( استئناف الامير عمر طوسن باشا بصفته وكيل عن  
اصحاب السمو الامراء محمد علي حسن والاميرات عفت  
هانم حسن وزينا هانم حسن وعزيزة هانم حسن وورثة  
المرحومين الامير حسن باشا والاميرة خديجة هانم  
وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة الحامي  
قائما عن حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم الحامي ثم  
ورثة الامير عزيز حسن باشا وحضر عنهم حضرة  
الاستاذ عبد الحميد افندي حدى الحامي عن حضرة  
الاستاذ خضر افندي يافت مسوده الحامي وعبد الحميد  
باشا سليمان بصفته مشرف على انجال القصور له سمو  
الامير عزيز باشا حسن ضد الخواجه كبرا وارسيان  
وحضر عنه جناب المستر ا . بول الحامي نمرة ٤٦٨  
و ١٠٨ سنة ٤٢ - ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب  
المعالي واليزة حسين درويش باشا و سراد و هبه بك  
و حسن نبيه المصري بك )

## ٨١

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

استئناف . عدم قابلية الحكم للاستئناف . نظام  
عام . حكم الاختصاص . استئناف الموضوع .

### القاعدة القانونية

١ - اذا كان الحكم المستأنف غير قابل  
للاستئناف في الأصل جاز للمحكمة الاستئنافية

من جهة اخرى لم يتكلم عنه لا صراحة ولا ضمنا في عريضة استئنافه عن حكم الموضوع « وحيث ان المستأنف لا يمكنه الادعاء بأن استئناف حكم الموضوع يشمل حتما حكم الاختصاص لأن المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات صريحة في ان الاحكام التي يشملها استئناف حكم الموضوع هي الاحكام التحضيرية او التمهيدية وحكم الاختصاص ليس كذلك لانه حكم فرعى قضى في نقطة معينة فكان يجب رفع استئناف خاص عنه

« وحيث انه وان لم يدفع احد بعدم قبول الاستئناف الا انه متعلق بالنظام العام ولذا يجوز الحكم به من تلقاء نفس المحكمة

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف بدون التفات للدفع بعدم الاختصاص المذكور

( استئناف عثمان بك توري وحضر عنه حضرة الاستاذ لييب افندي سيد الحامي ضد زكي افندي بقطر وحضر عنه حضرة الاستاذ اسكندر افندي ميجائيل الحامي نمرة ٢٦٨ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرات اصحاب المال والوزة حسين درويش باشا وسمراء وهبه بك ومصطفى حليم بك )

٨٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦

انكار الختم . انكار الامضاء . اثبات .

القاعدة القانونية

اذا اعترف الشخص بصحة الختم الموقع به على ورقة عرفية وانكر في الوقت ذاته انه هو

الذي وقع بنفسه بهذا الختم او انكر ان التوقيع حصل على علمه وبرضائه . قام هذا الانكار قانونا وعدلا مقام انكار التوقيع بالامضاء . وترتب على ذلك قانونا الزام الشخص المتمسك بالورقة اثبات صحة هذا التوقيع اى اثبات ان الختم المعترف بصحته توقع به من نفس صاحبه او بعلمه وبرضائه : المحكمة :

« من حيث انه فيما يخص الموضوع فان دفاع المستأنف من مبدأ السير في هذه الدعوى لغاية الآن يؤدي في مجموعه الى انه وان كانت البصمة الموقع بها على السند المتنازع عليه هي بصمة ختم المستأنف الا ان هذا الأخير ينكر ان التوقيع بهذا الختم على السند المذكور حصل بعرفته او بعلمه ورضاه

« ومن حيث انه لا جدال في ان الختم يختلف عن الامضاء اختلافا كليا اذ انه بينما ان الامضاء متصلة حتما بيد صاحبها فلا يمكن توصل الغير اليها واستعمالها فان الختم باعتبار كونه منفصلا ماديا عن صاحبه ومن اليسور لاغير الحصول عليه بأي طريقة من الطرق واستعماله بغير علم ورضاء صاحبه

« ومن حيث انه بناء على هذه الاعتبارات لواقعية الوجهية انتهى القضاء الى وجوب التفرقة بين الختم والامضاء وقرر بصورة اصبحت اليوم متفقا عليها بالاجماع بأنه اذا اعترف الشخص بصحة الختم الموقع به على اية ورقة عرفية وانكر في الوقت ذاته انه هو الذي وقع بنفسه بهذا



المادة ١٠٥ من قانون العدل والانصاف التي نصت على انه اذا لم يوجد في الوقفية نص يشترط بقضاء دين الواقف من ريع الوقف يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم بلا اسراف .

المحكمة :

« بما ان الحكم المستأنف قد اصاب الحق في قضائه بالنفقة للأسباب التي استند اليها ولما هو ظاهر من نص المادة ١٠٥ من قانون العدل والانصاف من ان الواقف انما يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم بلا اسراف وليس من ريب في ان هذه القاعدة الشرعية المسلم بها مما يجب تطبيقه على الخصوم » وبما ان التقدير الذي ذهب اليه الحكم المستأنف لم يراع فيه مراعات المحكمة الشرعية عند تقديرها نفقة الست زنوبة هانم واولادها وترى هذه المحكمة من اجل هذا ومراعاة لقيمة صافي الايراد وحالة عائلة المستأنف رفع النفقة الى عشرين جنيها في الشهر وهي كل ما يصح تخصيصه من صافي ريع الوقف لنفقة السيد محمد محمود السومى ومن يعلم من زوجة واولاد ويكون لهذا المبلغ الامتياز القانوني قبل الدائنين الاخر

( استئناف السيد محمد افندى محمود السومى وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن افندى البيلي المحامي ضد الست زنوبة هانم السيد محمد بصفتها ناظرة وقف وحضر عنها الاستاذ قليب افندى بشاره ثم الخواجه الفريد حسن وحضر عنه الاستاذ اميل افندى بولاد المحامي نمرة ٥٧٧ و ٥٦٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العادة والمرة محمد حمز باشا وعبد الحكيم عسكر بك ومحمد لبيب عطيه بك )

الحتم او ان التوقيع حصل على علم منه وبرضائه قام هذا الانكار قانونا وعدلا مقام انكار التوقيع بالامضاء وترتب عليه قانونا الزام الشخص المتمسك بالورقة اثبات صحة هذا التوقيع اى اثبات ان الحتم المعترف بصحته توقع به من نفس صاحبه او بعلمه وبرضائه

« ومن حيث انه لذلك مضافا اليه مجموع ظروف ووقائع الدعوى ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق وتكليف المستأنف عليه بأن يثبت بكافة الطرق القانونية ان الحتم الموقع به على السند المتنازع عليه توقع من نفس المستأنف او بعلمه ورضائه مع التصريح للمستأنف بنفى ذلك بالطرق عينها :

( استئناف الشيخ محمد عبد المليم التاجر وحضر عنه حضرة صالح جودت بك المحامي عن حضرة الاستاذ احمد بك رشدى المحامي ضد روبي حسن حسانين وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين حسنى افندى المحامي نمرة ٣١٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة على بك جلال وشاكر احمد بك وزكي برزى بك )

٨٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ٩٢٦

وقف . استحقاق المستحق . حجز . نفقة . تقديرها .

القاعدة القانونية

اذا كان على الواقف دين وحجز الدائن على ريع الوقف . جاز للواقف ان يطلب من ناظر الوقف تقرير نفقة شهرية له يقبضها قبل دفع ديون الديانة . وهذا مستفاد من نص

سواء كان من جهة التخالص على يد شهود أو من جهة سقوط الحق في المطالبة بالدين بمضي المدة فهي كلها خاصة بالموضوع ولهم ابدائها اذا توفرت اسبابها اما بصفة اشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأى صفة أخرى ولا يضر بهذه الدفع وتسليم الصورة التنفيذية المطلوبة إذ يستوى بالنسبة لهذه الدفع ان يكون التنفيذ مطلوباً بموجب الصورة التنفيذية الاولى أو بموجب الصورة التنفيذية المسلمة بدل فاقد

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين اجابة الطلب مع الزام الطالبين بالمصاريف لأنهم السبب في ضياع الصورة مع المقاصدة في اتعاب المحاماة

( قضية الخواجات جورج وموريس زهار الحاضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ صالح جودت بك الحامى . ضد السيد عمار وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ حامد افدى السيد الحامى وحضر عن الثانى حضرة الاستاذ محمد افدى صادق الحولى الحامى والثالث لم يحضر بنفسه ولا احد بالنيابة عنه غمرة ١٠٧٦ سنة ٤٣ قضائية . رئاسة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة )

٨٥

محكمة الاستئناف الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦  
حساب جارى . تقادم . سقوط الحقوق .  
استبدال دين .

القاهرة القانونية

١ - من المتفق عليه علماً وقضاء ان رصيد الحساب الجارى لا تسرى عليه قاعدة التقادم المقررة في المادة ١٩٤ من القانون التجارى

٨٤

أودة المشورة

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥  
صورة تنفيذية . بدل فاقد . دعوى سداد .  
سقوط الحق . اشكال

القاهرة القانونية

للمحكمة ان تأمر بتسليم المحكوم له صورة تنفيذية أخرى من الحكم الصادر له بدل الصورة الفاقدة ولو ادعى المدين السداد ولا عبرة بدعوى السداد أو بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالمدة لأن هذا دفاع خاص بالموضوع وللمدين المعارض ابداء أوجه دفاعه هذه اذا توفرت اسبابه اما بصفة اشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأى صفة أخرى

المحكمة :

« حيث ان دعواهم حصول السداد بمعرفة المدين يناقيا كذلك اقوال المدعو محمد سليمان عمار وهو أحد الضمان معهم والذي كان حكم عليه غنياً مثلهم ولم يعارض حيث قرر ان السداد انما حصل من أحد الضمان لا من المدين كما يرى ذلك مسطوراً في أقواله في آخر الصحيفة غمرة ٨ من صورة مذكرته في القضية المدنية غمرة ٧٣٦ سنة ١٩٢٤ محكمة طنطا المقدمة تلك الصورة بمعرفة محمد فوده أحد المدعى عليهم الآن بمحافظة غمرة ٧ دوسيه

« وحيث ان هذا كاف للحكم بتسليم الصورة المطلوبة وأما ما دفع به المدعى عليهم



ولكنه يقع تحت أحكام التقادم العادي فلا تسرى عليه إلا مدة الخمس عشرة سنة

٢ - من الثابت أيضاً علماً وعملاً أنه لو دخلت قيمة إحدى الأوراق المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون التجاري في معاملات أخرى واندجحت في الحساب الجاري فإن هذا التصرف يعتبر قانوناً استبدالاً للدين ويخرج من حكم القواعد المبينة بتلك المادة ولا تسرى عليه فيما يختص بالتقادم إلا المدة الطويلة العادية للدين أي مدة الخمس عشرة سنة

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه ثابت من أوراق الدعوى ثبوتاً جلياً أنه وجد بين طرفي الخصوم الحاليين حساب جار كانت نتيجته أن بقي في ذمة المستأنف عليهما للمستأنفين مبلغ ٣٠٦ جنيتها و ٢٣٥ ملياً وهو المبلغ المرفوع به الدعوى الحالية

« ومن حيث أنه مما لا ريب فيه من جهة أخرى أنه ليس للحساب الجاري مدة مقررة من الزمن

« ومن حيث أنه من المتفق عليه علماً وقضاً أن رصيد الحساب الجاري - كما هو الحال في هذه الدعوى لا تسرى عليه قاعدة التقادم المقررة في المادة ١٩٤ من القانون التجاري ولكنه يقع تحت أحكام التقادم العادي فلا تسرى عليه إلا مدة الخمس عشرة سنة

« ومن حيث أنه من الثابت أيضاً علماً وعملاً أنه لو دخلت قيمة إحدى الأوراق المنصوص عنها بالمادة (١٩٤) سالفة الذكر

في معاملات أخرى واندجحت في الحساب الجاري بين الطرفين فإن هذا التصرف يعتبر قانوناً استبدالاً للدين ويخرج من القواعد المبينة بتلك المادة ولا تسرى عليه فيما يختص بالتقادم إلا المدة الطويلة العادية للدين أي مدة الخمس عشرة سنة لا المدة الاستثنائية المنوطة بالمادة المذكورة « ومن حيث أنه مما توضح برى جلياً أن لا محل مطلقاً للدفع في الدعوى الحالية بسقوط حق المستأنفين في مطالبة المستأنف عليهما بمبلغ ٣٠٦ جنيتها و ٢٣٥ ملياً سالف الذكر لأنه لم تمض من يوم الاستحقاق لهذه المطالبة الرسمية مدة الخمس عشرة سنة وعليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهما المذكورين بسداد هذا المبلغ إلى المستأنفين

( استئناف الخواجات أميل والفريد صبحاني وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد كامل البنداري اقدمي الهامى ضد الشيخ عبد النعم شعانه وآخر وحضر مع الاول حضرة الاستاذ محمد طابدين اقدمي الهامى نمرة ٢٢٨ سنة ٤٣ ق. دائرة حضرات اصحاب الزمة على بك جلال وشاكر احمد بك وزكي برزي بك )

٨٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

وقف . نفقة .

القاعدة القانونية

أنه وإن لم يوجد نص صريح في القانون ينص على جواز تقدير نفقة للمستحق من أصل استحقاقه في الوقف المتنازل هو عنه إلا أن قواعد العدل والانصاف التي يجب الرجوع

اليها. عند عدم وجود نص في القانون تسمح للمحاكم بتقدير مثل هذه النفقة من باب الشفقة والرحمة بالمدين ودفعاً للضرر عنه واحتراماً لارادة الواقف الذي كان من اغراضه الاولى عند الايقاف عدم تعريض المستحق وذويه لذل السؤال ووقايتهم من الهلاك

المحكمة :

« حيث ان المستأنفة ترتكن في طلبها الفناء الحكم المستأنف على القول بعدم وجود نص في القانون يبيح للمستأنف عليه الاول طلب تقدير نفقة له من أصل استحقاقه في الوقف المتنازل هو عنه

« وحيث ان المحكمة ترى أنه وان لم يوجد نص صريح في القانون خاص بهذا الموضوع إلا ان قواعد العدل والانصاف ( التي يجب الرجوع اليها عند عدم النص عملاً بما قضته المادة ٢٩ من لائحة الترتيب ) تسمح للمحاكم بتقدير مثل هذه النفقة من باب الشفقة والرحمة بالمدين ودفعاً للضرر عنه واحتراماً أيضاً لارادة الواقف الذي كان من أغراضه الاولى طبعاً عند الايقاف عدم تعريض المستحق وذويه لذل السؤال ووقايتهم من الهلاك

« وحيث انه لا شيء في هذا يخالف نصاً صريحاً في القانون وبالعكس فانه انما يتمشى بنوع ما مع روح القانون وغرض الشارع الذي رأى في مواضع كثيرة وجوب المحافظة على حياة المدين

والمفلس ومن يلزمهما نفقتهم بترك شيء لهما من أموالهما يعيشان منه مؤثقالاً كما يرى ذلك مسطوراً في قانون المرافعات والتجارة وكذا في أحكام الشريعة

« وحيث ان المحكمة ترى من جهة أخرى ان لا ضرر في الحقيقة على سمو المستأنفة من تقدير نفقة للمستأنف عليه الأول نظراً لجسامة استحقاقه السنوي في ايراد الوقف ولأن مصلحة المستأنفة من جهة أخرى مرتبطة بحياته ارتباطاً كان من شأنه ان يحمل غيرها على وجوب التأمين على حياته كما يفعل كثير ممن يتعاملون مع مستحقى الاوقاف

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف قد أصاب في تقدير النفقة في ذاتها وأما من جهة المبلغ فتري المحكمة تعديله وجعله قاصراً على مبلغ الف جنية في السنة يدفع للمستأنف عليه الأول أقساطاً شهرية خصماً من أصل استحقاقه في الوقف

( استئناف صاحبة السمو الاميرة ماهوش عزيزة هانم افندي وحضر عنها الاستاذ محمد بك زكي على المحامي ضد ابراهيم بك راتب وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندي عز العرب المحامي وآخرين نمرة ٥٢٢ سنة ٤٣ ق. وفي الاستئناف الفرعي المرفوع من ابراهيم بك راتب وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندي عز العرب المحامي ضد صاحبة السمو الاميرة ماهوش عزيزة هانم وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد بك زكي على المحامي نمرة ٨٩٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المال والعرزة حسين درويش باشا ومهاد وجه بك وحسن نبيه المصري بك )



## قضايا المحاكم الكلية الجزئية

٨٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

دعوى وضع يد . استرداد حيازة .  
منع تعرض . مدة .

القاعدة القانونية

ان القانون المدنى الاهلى لم يقيد دعوى استرداد الحيازة بوضع اليد مدة سنة كما قيد دعوى منع التعرض . وهو فى ذلك متمشى مع ما اخذت به محكمة النقض والابرار فى فرنسا وتمشى ايضا مع نص القانون المختلط المحكمة :

« بما ان وضع يد المستأنف عليه ثابت من مذكرة البوليس نمرة ١٨٣ احوال يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٢٥ الثابت بها ان المستأنف عليه وضع منقولاته فملا بالعين المؤجرة وان الملاك لم يعارضوه فى ذلك

» وبما ان وضع اليد بهذه الصفة كاف قانونا لامكان رفع دعوى اعادة وضع اليد وذلك لأنه جمع بين كونه وضع يد مادي وكونه حصل بطريقة سلمية فان كان برضاء المالكين وبدون ادنى معارضة منهم ولا يضره فى شئ كونه لم يستمر الا اربعا وعشرين ساعة

» وبما ان هذا هو رأى الممول عليه قانونا وقد اخذت به محكمة النقض الفرنسية وجرت عليه المحاكم المصرية على العموم ولا عبرة بما

ذهب اليه وكيل المستأنف من ان يشترط لرفع تلك الدعوى استمرار وضع اليد سنة واستيفائه لجميع الشروط اللازمة لرفع دعوى منع التعرض . « وبما انه لا يمكن الاستناد فى تأييد ما ذهب اليه المستأنفان الى الفرق الواقع فى مادة دعاوى وضع اليد بين نصوص القانون الاهلى من جهة ونصوص القانون المختلط والقانون الفرنسى من جهة فان محل هذه المقابلة لا يكون الا اذا كان البحث دائرا على معرفة ما اذا كان القانون الاهلى اراد ام لا ان يقيد دعوى منع التعرض بوضع اليد سنة كاملة اما ونحن فى مقام البحث فى دعوى استرداد الحيازة فان النص الاهلى متمشى مع ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية وتمشى ايضا مع نص القانون المختلط الذى لم يقيد دعوى استرداد الحيازة بوضع اليد سنة كما قيد دعوى منع التعرض

» وبما انه مما يساعد على ذلك هو ان المحكمة التى من اجلها يتساهل رجال القانون فيما يفرضون من الشروط لرفع دعوى استرداد الحيازة هى ما يكون فى هذه الدعوى ملتصقا بالتعرض من صفات الجرأة والاستيلاء على ماتحت يد العيرقة واقتدارا وهو ما يجب محاربته فى سبيل المحافظة على النظام العام

» وبما ان المستأنفين لم يدفعا دعوى تعرضهما بالقوة لرفع يد المستأنف عليه الأول بل انهما اجتنبتا الكلام فى هذه النقطة واكتفيا

التخلص من التأجير السابق حصوله للمستأنف عليه الأول

« وبما ان القانون لا يحى مثل هذا التواطؤ المقصود به الاضرار بحقوق الغير » وبما انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

« وبما انه ليس هناك محل بعد ذلك لنظر تظلم المستأنفين من شمول الحكم الابتدائى بالنفاذ المعجل فان هذه المسألة وان كانت غير مقطوع فيها وقد اختلفت فيها بعض الآراء واخذت بها المحاكم المختلطة فى بعض احكامها قبل ان تعدل المادة ٤٥٠ من قانونها فى المرافعات الا انه لا محل للبحث فى هذا الطلب فانه لا يجهل غير الرضى ما دامت هذه المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائى

( استئناف محمود افندى عبد القادر وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ عبد الرحيم افندى غنيم الحامى ضد عبد العزيز افندى بدر وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندى علام الحامى وآخر نمرة ٢٥٥ سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرات اصحاب النزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك وسابا حبشى بك )

٨٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

سرقة . مال متروك . اخفاء اشياء مسروقة .

القاعدة القاسونية

اذا عثر شخص على شئ . والتقطه ثم استلمه منه آخر ولو بطريق الخطأ او الغش او ادعاء الملكية كذبا فلا يعتبر هذا الآخر سارقا

بالادعاء بأنه لم يضع يده مطلقا مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بمذكرة البوليس الرسمية

« وبما انه قول المستأنفين بأن تأخر المستأنف عليه الأول فى رفع الدعوى من ١٤ يونيه الى ٢٠ سبتمبر يؤثر على حقه فيها قول لا يستند الى القانون فى شئ »

« وبما ان ثابت من مقابلة تاريخ وضع يد المستأنف عليه بتاريخ عقد الايجار الصادر من ثانى المستأنفين الى اولها ان وضع اليد المذكور كان سابقا على هذا التأجير الأخير

« وبما ان المستأنف الثانى وهو زوج المستأنف عليها الثانى يعلم بحصول عقد الايجار الصادر للمستأنف عليه الأول فانه موقع عليه بصفته شاهدا

« وبما ان المستأنف الأول مستند حقه من المستأنف الثانى وكلاهما ذكر فى عقد التأجير الحاصل بينهما بأنه اذا فسخ بحكم قضائى صادر لصالح شخص آخر يلزم المؤجر بدفع تعويض وهذه قرينة على اقدام المستأنف الأول على الاستئجار مع علمه بسبق التأجير الى المستأنف عليه الأول

« وبما ان المستأنف الأول لم يوجه مع ذلك طلبات ما ضد المستأنف الثانى وهو المؤجر اليه بل صرح كلاهما بالجلسة ان مصلحتهما واحدة حتى انهما وكلا بالاشتراك معا محاميا واحدا للدفاع عنهما والواقع ان ظروف الدعوى تدل بوضوح على اتفاق بينهما وان طعنهما على وضع يد المستأنف عليه الأول مرتب منهما لغرض



لعدم توفور ركن الاختلاس الذي ينفيه التسليم  
انما يجوز اعتباره اخفى اشياء مسروقة مع علمه  
بسرقتها ومعاقبته بالمادة ٢٧٩ بشرط ان يكون  
ملتقط الشيء نفسه يستحق العقاب وان يكون  
المسلم قد اخذه وهو عالم بالظروف  
المحكمة :

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى  
العمومية على كل من السيد محمد الديب والست  
أم محمود بنت ابراهيم والتهمة واتهمت اولهم  
بانه في يوم مضى عليه سنة تقريبا قبل تاريخ  
المحضر الحاصل في ٢٥ ابريل سنة ٩٢٦ بدائرة  
قسم عابدين عثر على دبوس الماس وحبيسه بنية  
امتلاكه - والآخرين بأنهما في ٢٥ ابريل سنة  
٩٢٦ بدائرة قسم عابدين أخفيا الدبوس المسروق  
مع عليهما بالسرقة وقد قضت محكمة أول درجة  
على الاثنين الأولين بالعقوبة وبرائة التهمة  
فاستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة له وطلبت  
معاقبة التهمة بالمادة ٢٧٩ ع لارتكابه التهمة الميينة  
آفنا وأنكر التهمة التهمة ودفعا بما هو وارد  
بمحضر الجلسة والتحقيقات

وحيث ان الذي ثبت للمحكمة من أقوال  
ابراهيم قنديل بالبوليس وشهادة باقي الشهود  
والتحقيقات أن السيد محمد الديب آخر المتهمين  
الثلاثة المذكورين آفنا عثر على الخاتم الماسي  
المرفوع بشأنه هذه الدعوى في الزمان والمكان  
المبينين آفنا فأخذته منه زوجته الست أم محمود  
بنت ابراهيم وباعته للتهم في يوم ٢٥ ابريل  
سنة ٩٢٦ بدائرة قسم عابدين بمبلغ ١٠٠ قرش

صاغ ولاشتباه ابراهيم قنديل آخر الشهود في  
الأمر بلغ ضابط الحفر الذي ضبط التهمة ومعه  
الدبوس الماس

وحيث ان شراء التهمة وهو صانع لهذا  
الدبوس من مثل المرأة البائعة بمبلغ ١٠٠ قرش  
صاغ مع أن قيمته خمسين أو ستين جنيا حسب  
أقراره لما يدل بوضوح على سوء نيته وتحقيقه  
من ان هذا الدبوس لا يمكن ان يكون للبائعة  
له - أما ما قرره التهمة بأن غرضه كان ضبط  
هذا الدبوس ينفيه أقوال ابراهيم قنديل سالف  
الذكر بالتحقيقات

حيث قرر المذكور ان التهمة كان يشتري  
شراء حقيقيا وينفيه عدم ضبط البائعة فعلا وقت  
المشتري كما ان لا يفيد التهمة شيء قول حضرة  
ضابط الحفر بانه عرفه انه كان يريد ضبط  
الدبوس لانه لم يقل ذلك الا بعد ان تبلفت  
الحادثة لضابط الحفر من ابراهيم قنديل سالف  
الذكر وخشى التهمة سوء العاقبة - أما عدول  
ابراهيم قنديل أمام المحكمة عن أقواله أمام  
البوليس وقوله انه لا يعرف شيئا من الحادثة  
فظاهر انه لم يقصد به الا محاباة التهمة لان هذا  
لا يتفق مع أقواله في التحقيقات ومع أقوال ضابط  
الحفر الثابت منها ان ابراهيم قنديل المذكور  
هو الذي بلغه بالأمر وعرفه باشتباهه في التهمة  
فضبطه بعد ذلك

وحيث ان ما يقوله الدفاع بان الفعل  
المنسوب للتهمة لا عقاب عليه ان صح قوله في  
غير محله لأن من المسلم به انه اذا عثر شخص  
على شيء والتقطه ثم استلمه منه آخر ولو بطريق

رسمية الا انه لا يمكن اعتبار هذين الدفتين من الوثائق الرسمية في عملية المضاهاة لأن المادة ٢٦١ نصت على بيان الأوراق التي يصح المضاهاة عليها وذكرت منها الأوراق الرسمية . والأوراق الرسمية بالمعنى المقصود في هذه المادة هي الوثائق التي يحررها موظف منوط بذلك بشروط معينة فيها الضمان الكافي للتحقق من شخصية الموقع بامضائه او بختمه . ودقت المحضرين ودقت تسليم الصور ليس منها .

المحكمة :

« حيث ان احمد عبد الشافي ارتكن في دعواه على سند يبلغ ١٠٠ جنيه ، وورخ اول يناير سنة ٩٢٢ طعن فيه السيد محمد الجداوى بالتزوير بتقرير بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واعلن ادلة التزوير في ٢٥ منه وقرر في تلك الأدلة بأن بصمة الختم الموضوع على السند ليست له »

« وحيث ان محكمة بندر طنطا الجزئية حكمت بمضاهاة الختم المطعون فيه بالتزوير على بصمة الختم الموضوع على دفتر محضري محكمة كرموز ودقت تسليم الصور بمحكمة العطارين وبعد ان ظهر لها من عملية المضاهاة ان الختم واحد حكمت برفض دعوى التزوير »

« وحيث ان السيد محمد الجداوى رفع استئنافا عن هذا الحكم وقال انه ينكر بتاتا الختم الموضوع على الدفتين المذكورين وانه ختم مزور مثل الختم الموضوع على الورقة المطعون فيها بالتزوير »

« وحيث ان المادة ٢٦١ مرافعات نصت

الخطأ ، او الغش او ادعاء الملكية كذبا فلا يعتبر هذا الأخير سارقا لعدم توفر ركن الاختلاس الذي ينفية التسليم انما يجوز اعتباره اخفى اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها ومعاقبته بالمادة ٢٧٩ وانما يشترط في هذه الحالة توفر امرين - اولا ان يكون ملقط الشيء نفسه يستحق العقاب وثانياً ان يكون مسئله قد أخذه وهو عالم بالظروف

« راجع جرسون جزء اول فقره ٤٣٦ وما بعدها وفقره ٤٤٦ صحيفة رقم غرة ١١٦٠ و ١١٦١ وشرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك أمين صحيفة رقم ٦٣٢ »

« وحيث انه ثابت مما تقدم توفر الركنين سالف الذكر واذا تعين الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم بالمادة ٢٧٩ عقوبات »

« وحيث انه نظراً لسن المتهم وحالته وعدم سوابق له ترى ايقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٢ مدله »

( قضية النيابة العمومية ضد رحيم عزرا فرج . نمرة ١٠٢٥٦ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد نصار بك وعمد شرعى بك ومصطفى رشدى بك قضاة وحضرة عبد العزيز افندى سليمان وكيل النيابة )

٨٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ٩٢٦

تزوير . دفتر المحضرين . دفتر تسليم الصور . وثائق رسمية .

القاهرة القانونية

ان دفتر المحضرين ودقت تسليم الصور وان يكون التزوير فيهما يعتبر تزويرا في اوراق



على بيان الأوراق التي يصح المضاهاة عليها ومنها الامضاء او الختم الموضوع على اوراق رسمية « وحيث ان الاوراق الرسمية بالمعنى المقصود بالمادة المذكورة (Actes authentiques) هي الوثائق التي يحررها موظف منوط بذلك بشروط معينة

» وحيث ان الجهات التي تعينت بمصر للتوثيق هي المحاكم الشرعية والمحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة غير ان المادة ٤٧ من لائحة انشاء المحاكم الاهلية التي نصت على التوثيق لم تنفذ من وقت صدورها وهي معطلة للآن

» وحيث ان المحكمة في ان الشارع قصد من الأوراق الرسمية التي يصح قبولها للمضاهاة الوثائق المحررة بمعرفة موظف مختص هي ان تلك الوثائق محاطة بكثير من الضمانات القوية مما يجعل لها قوة الاثبات قبل اى شخص فهي محررة بمعرفة موظف مختص ثبت فيها حضور الأشخاص الموقعين عليها امامه بعد التحقق منهم والتثبت من اشخاصهم بواسطة شهود عدول ويثبت حصول التوقيع منهم امامه بالامضاء او الختم الموضوع عليها ولذلك جعل الشارع تلك الاوراق في مقدمة الاوراق التي يصح قبولها للمضاهاة

» وحيث ان دفتر المحضرين ودفتر تسليم الصور وان يكن التزوير فيهما يعتبر تزويرا في اوراق رسمية الا انهما لا يمكن اعتبارهما بالنسبة لعملية المضاهاة من الوثائق الرسمية لأن المحضر عند استلام وتسليم ما يتقدم اليه من الاوراق وكذلك الكاتب عند تسليم صور الاوراق

لا يدخل ضمن مأموريتهما التحقق من شخصية من يستلم تلك الاوراق لأن تحقق هذه الشخصية يخرج عن مقدورهما فلا يستطيعان تجنبه اذ لا يمكنهما عمل تحقيق في كل مسألة من المسائل فيصرفان وقتهما فيما ليس من شؤونهما (استئناف السيد محمد الجداوى ضد احمد افدى عبد الشافي نمرة ٢٦٢ سنة ٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة على عبد الرارق بك ورئيس المحكمة وعضوية عفيفى عفت بك واسماعيل محمود حمدى بك )

٩٠

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ٩٢٥

مسؤولية . مالك . بناء . سقوط . عيب في البناء .

### التاعمة القانونية

ولو ان القانون المصرى لم ينص على مسئولية المالك عن تعويض الضرر المترتب على سقوط المباني الا أن المحاكم متفقة على ان المالك مسؤول عن الضرر الذى ينتج من سقوط البناء سواء كان بسبب عيب في البناء او بسبب تقصير المالك في العناية به المحكمة :

» حيث انه تبين من صورة محضر ضبط الواقعة المؤرخ اول يناير سنة ١٩٢١ فى القضية رقم ١٨ سنة ١٩٢١ عوارض السنطة ان على ابراهيم على هبه مورث المدعين توفى بسبب مصادمته بكرة خشب سقطت عليه من سقف وابور الطحين بناحية مسهله ملك احمد ابوالنجا سليمان دنا المدعى عليه الثالث المؤجر الى

محمد احمد بركات المدعى عليه الأخير وتأيد ذلك بالكشف الطبي المتوقع عليه في ذلك التاريخ « وحيث ان المدعين طلبوا الحكم لهم بمبلغ الف جنيه تعويضا على جميع المدعى عليهم وقد ادخل المدعى عليه الثالث باقى المدعى عليهم ضمانا وطلب الحكم له قبلهم بما ربما يحكم به عليه للمدعين

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأنهم غير مسؤولين عن التعويض للأسباب التي ابدوها في مرافعاتهم ومذكراتهم

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليهما الأولين فقد ثبت انهما باعنا بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ حصتهما في الوابور المذكور وقدرها ١٨ قيراطا الى شريكهما فيه المدعى عليه الثالث احمد ابو النجا سليمان دنيا وانه قبلها بحالتها الحالية بعد معاينتها وبما ان الحادثة لم تحصل الا في ليلة اول يناير سنة ١٩٢١ اى بعد حصول البيع بسنة ونصف تقريبا فتكون المدعى عليهما المذكورتان غير مسؤولتين لمضى زمن طويل على البيع الصادر منهما وفضلا عن ذلك فان المشتري المذكور كان شريكا لهما في نفس الوابور وقد كان يجب عليه ان يتخذ الاحتياطات لمنع سقوط السكرة ولذا ترى المحكمة رفض الدعوى الأصلية ودعوى الضمان قبلهما وباخراجهما من الدعوى بلا مصاريف

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الأخير محمد احمد بركات فانه ثابت انه مستأجر ليس الا للوابور فلا يترتب على ذلك ادنى مسئولية عليه

لأن الحادثة حصلت بسبب عيب في المباني فيسأل عنها المالك دون المستأجر فيتعين اذن رفض الدعوى الأصلية والضمان بالنسبة له ايضا واخراجهم من الدعوى بلا مصاريف

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الثالث احمد ابو النجا سليمان دنيا فان المحكمة ترى انه هو المسئول لأنه هو المالك وانه ولو ان القانون المصرى لم ينص على مسئولية المالك عن تعويض الضرر المترتب من المباني فان المحاكم متفقة على ان المالك مسئول عن الضرر الذى ينتج من المباني سواء كان بسبب عيب في البناء او لتقصير في العناية به ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٣ )

« وحيث انه ثابت من المعاينة التى اجراها المحقق فى محضر ضبط الواقعة عقب حصول الواقعة ان السكرة التى سقطت وتسبب عنها وفاة مورث المدعين كانت ثقيلة جدا وطولها سبعة امتار وغر تكثرة على الحائط البحرية التى كانت مبنية بمونة رديئة من الطين وقليل من الجير وان المونة كانت سهلة الفك خصوصا وقد مضى على البناء نحو العشر سنوات وقد كان يجب على احمد سليمان دنيا ان يتعهد هذا البناء بالتقوية اللازمة منعا لحصول مثل هذه الحادثة فهو اذن مقصر ومسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن تقصيره

« وحيث ان ما دفع به المدعى عليه الثالث المذكور من ان الحادث انما حصل بسبب قهرى نتيجة نزول الأمطار بشدة فى يومى ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ لا ينفى مسئوليته لأن



الأمطار وحدها لا تكفي لانهيار البناء لو كان متينا وكانت المونة مركبة بحسب الاصول الفنية ولا تلتفت المحسكة الى ما دفع به ايضا من ان الحكومة اعطته رخصة عن الادارة والبناء لأن ذلك لا ينفى مسؤوليته من وجوب دوام ملاحظة البناء واتخاذ ما يلزم لصيائه

« وحيث ان التمويض الذى يطلبه المدعون مبالغ فيه وتقدره المحسكة بمبالغ مائتي جنيه فقط

( قضية الشيخ ابراهيم على مبه وآخرين وحضر منهم حضرة الاستاذ مقارنى افندى البرقوقي المحامى ضد الست اميليا عيد وآخرين وحضر عن الاثنين الاول حضرة الاستاذ بديع افندى قربة وعن ذلك الاستاذ يوسف صورافى افندى نمرة ٦٤٤ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد يومى مكرم بك وعازر حبشى بك ومحمود حلمى خورشيد بك )

تعليق :

هذا الحكم تأيد من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٢٦ فى القضية نمرة ١٠٢١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المعالى والعزة حسين درويش باشا ومراد بك وهبه وحسن بك نبيه المصرى )

٩١

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٥ سبتمبر سنة ٩٢٦

استئناف . احكام الاختصاص . مواعيد استئنافها . دعاوى الاسترداد .

القاعدة القانونية

١ - انه وان كانت الأحكام الخاصة

بالاختصاص تستأنف مهما كانت قيمة الدعوى الا ان مواعيد الاستئناف تبقى خاضعة لمواعيد استئناف الدعوى الأصلية لأن الفرع يتبع الأصل . ٢ - ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فى دعاوى الاسترداد حسب قانون ٢٩ يونيه سنة ٩٢٥ خمسة عشر يوما تبدأ من يوم النطق بالحكم . فاستئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص فى دعوى الاسترداد هو خمسة عشر يوما أيضا من تاريخ النطق بالحكم .

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق أنه حكم بعدم الاختصاص بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ولم يرفع عنه هذا الاستئناف الا فى ٤ مارس سنة ٩٢٦

« وحيث انه وان كانت الاحكام الخاصة بالاختصاص تستأنف مهما كانت قيمة الدعوى الا ان مواعيد الاستئناف تبقى خاضعة لمواعيد استئناف الدعوى الأصلية لأن الفرع يتبع الأصل ولذلك لم ينص فى المادة ٣٥٠ مرافعات التى اباحت استئناف الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص مهما كان مقدار المدعى به على ميعاد خاص بها فهو اذن ثلاثين يوماً أو ستين يوماً حسب موضوع القضية الابتدائية جزئية كانت او كلية فاذا وجد ما يجعل ميعاد الاستئناف أقصر من هذه المواعيد فى بعض المسائل وجب مراعاة تلك المواعيد

« وحيث ان ميعاد استئناف الاحكام الصادرة فى دعاوى الاسترداد حسب القانون الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ٩٢٥ اصبح بمقتضى القانون المذكور خمسة عشر يوماً تبدأ

من يوم النطق بالحكم فيجب ان يرفع استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص في دماوى الاسترداد في خمسة عشر يوماً ولذا يكون هذا الاستئناف رفع بعد الميعاد ويتعين قبول الدفع الفرعي

( قضية البير رودريج وآخر ضد حنا افدى يوسف وآخرين نمرة ٣٥١ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود قهسى يوسف بك وزكي يمتوب بك واحد ابو النصر بك )

## ٩٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ١٥ يولييه سنة ٩٢٥

توزيع . قرارات قاضى التوزيع . حكمها . مناقضة حق المدين .

## القاعدة القانونية

ان قرارات قاضى التوزيع تسوى علاقات الدائنين بعضهم ببعض دون ان تبت بصفة نهائية في سبب هذه الديون وفي تحديد مقدارها تحديداً نهائياً لا رجوع فيه . وبالنظر لكون الشارع لم ينص على وجوب اعلان المدين بافتتاح القسمة في قضايا التوزيع حتى يكون طرفاً فيها ولا على وجوب حضوره للاطلاع على طلبات الدائنين ومستنداتهم ولا الحضور للاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت فالقرارات التى تصدر منه لا تكون حجة على المدين . فيجوز له اذن الالتجاء الى القضاء العادى من طريق المناقضة فى القائمة المؤقتة وفى القائمة النهائية ولو بعد انتهاء المواعيد بدعوى على حدة للطعن فى ديون دائنيه أصلاً ومقداراً

## المحكمة :

« حيث انه بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٠٨ تصالح المدعى عليه مع المدعى والسبت كلفدان البيضاء والدة المدعى فى الدعويين اللتين كانتا مرفوعتين على الأخيرين أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمقتضى محضر صلح ذكر به ان مجموع المبالغ المرفوع عنها الدعويان هو مبلغ ١١٦٩٩٢ قرشاً و ١٠ فضة دفع منها المدينان للمدعى عليه عند تحرير محضر الصلح مبلغ ١١٩٩٢ قرشاً و ١٠ فضة والباقي وقدره مبلغ ١٠٥٠ جنيهاً تمهد المدينان بسداده على ثمانية أقساط سنوية متساوية كل قسط بمبلغ ١٣١ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً وان يكون دفع القسط الأول فى أول يناير سنة ١٩٠٩ الى آخر ما جاء بمحضر الصلح المذكور

« وحيث انه بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١١ قد تحاسب المدعى عليه مع المدعى على ما دفعه الأخير وبعد خصم الأرباح من مبلغ الدين ظهر ان المدعى دفع مبلغ ١٥٨٦٩ قرشاً و ١٠ فضة وان الباقي من قسط أول يناير سنة ١٩١١ ٤٠٠ جنيه اتفق على دفعه مع القسط الذى يحل فى أول يناير سنة ١٩١٢ وبتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٣ دفع المدعى ليد المدعى عليه مبلغ ١٤٦٢٥ قرشاً من مبلغ الدين فأصبح الباقي منه لهذا التاريخ مبلغ ٥٢٠ جنيهاً على اعتبار ان المبلغ الباقي من مبلغ الدين عند تحرير محضر الصلح هو مبلغ ٩٦٠ جنيهاً لا ١٠٥٠ جنيهاً كما ذكر خطأ فى المحضر



« وحيث انه بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ حكمت محكمة استئناف الزقازيق بتعيين المدعى عليه والست عائشه بنت احمد حارسين قضائين على أعيان الوقف الموقوفة على المدعى وآخرين وقدرها ٦٣٨ فدانا لادارته بالكيفية المبينة بالحكم المستأنف وذلك سداداً لباقي دين المدعى عليه وكان نصيب المدعى في هذه الاطيان عن نفسه وعن والدته الست كفندان التي توفت قبل هذا التاريخ هو ١٨٤ فدانا كما هو مبين بتقرير الخبير المقدم في القضية وقد استغل المدعى عليه هذه الاطيان مع باقي الحراس الذين تناوبوا الاشتراك معه بمقتضى الاحكام المقدمة حتى حكم بعزله في ديسمبر سنة ١٩١٨ من محكمة الاستئناف العليا

« وحيث انه ثابت من اقرار المدعى عليه في مذكرته الأخيرة أنه استلم مبلغ ٧٦٠ جنيها و٧٧٥ ملياً من خزانة هذه المحكمة على ثلاث دفع الاولى مبلغ ١٩٤ جنيها و٩٠ ملياً بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والثانية مبلغ ٣٣١ جنيها و٩١٥ ملياً بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٣ والثالثة مبلغ ٢٣٤ جنيها و٧١٠ ملياً بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ في قضايا التوزيع التي كانت مرفوعة من الدائنين ومن ضمنهم المدعى عليه

« وحيث انه بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ حكمت هذه المحكمة تمهيداً بتعيين خبير لفحص الحساب عن مدة حراسة ابراهيم افندي نصر وبيان قيمة ما قبضه وما صرفه الى آخر ما جاء بأسباب هذا الحكم ثم بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قررت باعادة القضية للخبير السابق نديه

وكلفته باعادة فحص الحساب بعد سماع أقوال المدعى والاطلاع على مستنداته وأخذ ملاحظاته الخ تقدم ملحفاً لتقريره الأول ظاهر به ان جملة ما هو باق للمدعى في ذمة المدعى عليه بعد خصم مبلغ الدين الذي تحرر عنه محضر الصلح الرقيم ١١ ابريل سنة ١٩٠٨ وبعد خصم قيمة المبالغ المحكوم بها والمطلوب براءة الذمة منها والمبينة بعريضة الدعوى هو مبلغ ٧٥٥ جنيها و٩٩٩ ملياً « وحيث انه للفصل في هذه الدعوى يتعين البحث في قيمة أحكام قاضي التوزيع وهل هي من الاحكام التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه من عدمه وأهمية ذلك ان المدعى عليه يستند في تقديم دينه على الاحكام الصادرة في قضية التوزيع نمرة ٢ سنة ١٩٢٠ والمعارضة التي رفعت من الست فريدة حرم المدعى في قائمة توزيع ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ والحكم الصادر فيها من هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بتعديل القائمة واعتبار ابراهيم افندي نصر المدعى عليه وآخرين دائنين عاديين وحكم محكمة استئناف مصر العليا الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتخصيص ابراهيم افندي نصر بمبلغ ٣٩٠ جنيها و٥٠٠ ملياً على نسبة ان دينه هو مبلغ ١٦٧٧ جنيها و٤٦٢ ملياً

« وحيث ان المحكمة ترى ان عملية التوزيع هي من الاجراءات الخاصة بالدائنين وبعضهم ولا علاقة لها بالمدين وهي تنحصر في توزيع المبالغ المودعة بخزانة المحكمة عليهم نسبة ديونهم التي يقدمون عنها مستندات للقاضي الموزع وبعبارة اخرى فان قرارات قاضي التوزيع في

تقدير ديون الدائنين لا يقصد بها إلا تعيين حصصهم في المبلغ المطلوب توزيعه دون ان يتناول هذه القرارات السبب في هذه الديون وتحديد مقدارها تحديداً نهائياً لا رجوع فيه

« وحيث انه مما يؤيد هذا الرأي ان المشرع المصرى لم ينص في المادة ٥٢٠ من قانون المرافعات الاهلى وما يقابلها في قانون المرافعات المختلط على ضرورة اعلان المدين بافتتاح القسمة في قضايا التوزيع حتى يكون طوعاً فيها ولا الحضور للاطلاع على طلبات الدائنين ومستنداتهم حتى ولا الحضور للاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت بعكس ما قضى به القانون الفرنسى الذى جعل المدين طرفاً لازماً في كل هذه الاجراءات حتى لا يوزع ماله بغير علمه ولكن المحاكم المختلطة اطلقت كثيراً من هذه الشدة وقضت بوجوب اعلان المدين بالحضور للاطلاع على القائمة المؤقتة وصدر بذلك منشور الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٨ ولكنها لم توجب اعلانه بافتتاح القسمة لعدم ضرورة ذلك في نظرها ( راجع الاستاذ ابو هيف بك صحيفة ٦٧٨ فقرة ١١٤٧ )

« وحيث انه بالرغم من صدور المنشور آنف الذكر وبالرغم من حضور المدين في اجراءات التوزيع فان القضاء المختلط سار في كثير من أحكامه على عدم اعتبار المدين خصماً أصلياً محتج عليه بقرارات قاضى التوزيع فأباح له الالتجاء الى القضاء العادى لمناقشة دائنيه في ديونهم كما قضى بذلك الحكم الصادر في ٢٦

نوفمبر سنة ١٩١٨ المنشور بفايزت المحاكم المختلطة فقرة ٩ صحيفة ٤٥ رقم ٦٢ وقد جاء ذكر هذا الحكم والأوجه التي بنى عليها ملخصاً في كتاب التنفيذ للاستاذين احمد قحه بك وعبد الفتاح السيد بك صحيفة فقرة ٥٦٨ وقد أوجب هذا الحكم ضرورة اعلان المدين لأنه ليس من العدل ان توزع أمواله بغير علمه وان عدم وجود نص في القانون يقضى باعلانه لا يمنع وجوب العمل بقواعد العدل والانصاف واستند على المنشور الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٩١٨ وفوق ذلك فقد ذهب هذا الحكم الى معاملة المحجوز عليه بروح العطف والعدل فأباح له المناقضة في القائمة المؤقتة وفي القائمة النهائية ولو بعد انتهاء المواعيد بدعوى على حدة وقال بأن التمسك بعدم وجود نص هو في الواقع لمصلحة المحجوز عليه لأنه اذا كان لا يوجد نص يستلزم اخطاره كذلك لا يوجد نص يقرر سقوط حقه في الطعن في ديون الحاجزين وقد توسع القضاء المختلط في تطبيق هذه القاعدة فقضى بأن احكام قاضى التوزيع لا تفوز قوة الشيء المحكوم فيه حتى فيما يخص بالعلاقة بين الدائنين بعضهم ببعض وأنه لا يجوز اعتبار قائمة التوزيع النهائية حكماً قضائى صحيح بمعنى ان الدائن الذى اشترك في توزيع المال ولم يعارض فيه لأنه لم يكن ذا مصلحة في ذلك لا يجوز له أن يعارض في الديون التي اعتمدت في ذلك التوزيع بمناسبة توزيع جديد مستقل عن الأول الذى كان يعتمد فيه على بقية يستوفى دينه منها فان قوة الشيء المحكوم فيه لا يجوز ان يحتج بها على دائن بدعوى أنه



لم يعارض في قائمة نهائية سابقة ولم ينكر الدين الذي ينكره اليوم الخ ( راجع الحكم الصادر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٨ و ١١ فبراير سنة ١٩١٩ مجموعة المحاكم المختلطة جزء ٣٠ صحيفة ٣٣٧ والجزء ٣١ صحيفة نمرة ١٦٢

» وحيث انه فضلا عما تقدم فان هذه الدعوى رفعت في يناير سنة ١٩٢٢ وأن أول مبلغ استولى عليه المدعي عليه في التوزيع كان بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ أى بعد رفع الدعوى بأربعة شهور ولم يتبين للمحكمة من مراجعتها باحكام التوزيع والمناقضة فيها ان المدعى اهتم لمناقشتها اعتماداً على دعوى الحساب المطروحة أمام المحكمة حتى كان يمكن القول بأن هذه الاحكام صدرت بعد مناقشة المدعى فيها واستيفاء اوجه دفاعه

» وحيث انه فيما يختص بموضوع الحساب بين الطرفين فقد ثبت من ملحق تقرير الخبير ان المدعى قد سدد ما عليه من الدين ودفع ما قضت به الاحكام المطلوب براءة ذمته منها وبقي له طرف المدعى عليه مبلغ ٧٥٥ جنيهاً و ٧٩٩ مايلما المطلوب الحكم به عليه

» وحيث ان المحكمة ترى اعتماد هذا الملحق لما جاء به من الاسباب وان تأخذ به

( قضية يوسف افندى حافظ وحضر عنه حضرات الاستاذين احمد افندى وجدى و ابراهيم افندى منصور الحاميان ضد ابراهيم افندى نصر نمرة ١٧٢ سنة ١٩٢٢ كلى . دائرة حضرة صاحب العزة عثمان يوسف بك وكيل المحكمة وبحضور حضرتى احمد قواد عفيق افندى واحمد زكي البهنسى افندى القاضين )

تعليق

وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك و اتربى ابو العزبك مستشارين

٩٣

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية  
حكم تاريخه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٦  
التماس . غش . طرق احتيالية .

القاهرة القانونية

لا يشترط في الغش المجيز للتماس اعادة النظر ان يقع بطرق احتيالية لم يكن في وسع الخصم او القاضى كشفها بل يكفي ان يقف الخصم لخصمه موقفاً بعيداً عن النزاهة والاستقامة ويحصل به على حكم غير عادل ليكون غاشاً ويكون الحكم مستوجباً لاعادة النظر .  
المحكمة

» حيث ان الملتسين بنيا التماسهما على أنه قد حصل من الملتس ضدها الاولى غش لانهما سوت في الحكم بين العقد الصادر من المورث لوالدتها حليلة بنت شعبان شويخ والعقد الصادر منه الى الملتسين مع انها اجنبيان عن المورث وقد طلبت كل نصيبها في العقدين باعتبارهما باطلين لصدورهما في مرض الموت بالرغم من انكار الملتسين قرابتهما بالمورث وبذلك

أدخلت النش على المحكمة فجعلتها تعتقد أن  
الملتسبين وارثان للمورث

« وحيث أنه بمراجعة القضايا المضمومة  
تبين أن الملتبس ضدها الأولى كانت تطلب  
أمام المحكمة الجزئية اعتبار المقد الذي صدر من  
المورث إلى الملتسبين قد حرر في مرض موته  
ولما كان قد صدر لأجنبي فقد طلبت إبطاله  
فيما زاد عن الثلث وبناء على المادة ٢٥٦ مدني  
أهلى أما أن يفسخ المشتري البيع وأما أن يدفع  
للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع  
( راجع مذكرة الملتبس ضدها المقدمة للجلسة ١١  
نوفمبر سنة ١٩٢٤ أمام المحكمة الجزئية )

« وحيث أنها بالرغم من هذه الطلبات  
المحددة التي طلبتها أمام المحكمة الجزئية فقد  
طلبت بعريضة استئنافها الحكم لها بنصيبها  
الشرعي في التركة وقد اصرت على هذه  
الطلبات بجلسات المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية  
وطابت بلسان وكيلها بجملة المرافعة الأخيرة في  
٢١ يناير سنة ١٩٢٦ الحكم لها بأحد عشر قيراطا  
من أربعة وعشرين قيراطا من فدائين واحد  
عشر قيراطا وهو المقدار الوارد ذكره في عقدي  
البيع الصادرين من المورث إلى والدته الملتس  
ضدها وإلى الملتسبين

« وحيث أن مطالبة الملتبس ضدها بنصيبها  
الشرعي كاملا في تركة المورث من غير اعتبار  
أكون الملتسبين أجنيين عن البائع وإصرارها  
على هذه الطلبات أمام المحكمة الاستئنافية  
وسكوتهما في معرض البيان عن هذه العلاقة  
مغالطة أريد بها تسوية عقد الأم بعقد الملتسبين

في الحكم الشرعي مع أنها تعلم علم اليقين أن  
حكمها مختلفان بدليل ما طلبته في مذكرتها المقدمة  
لمحكمة أول درجة التي سبق ذكرها - القصد  
منها إدخال النش على المحكمة للحصول على  
حكم في صالحها بالرغم عن منافاته للعادلة  
والشريعة الغراء

« وحيث أن القانون لم يبين طرائق النش  
في باب الالتباس لاختلاف أساليبه تبعاً لظروف  
كل قضية بحيث لا يمكن حصرها

« وحيث أن من رأى هذه المحكمة أن  
لا يشترط وجوباً للنش أن يقترن بطرق احتيالية  
لم يكن في وسع الخصم أو القاضي كشفها لأن  
هذين الشرطين وإن أخذ بهما بعض الشراح  
والمحاكم لا يبرر وجودهما نص في القانون الذي  
رأى أن يترك للقضاء حرية البحث في تقدير  
وجود أو عدم وجود النش بحسب ظروف كل  
دعوى وهو أمر معقول لعدم إمكان الحصر  
ولأن اشتراط تعذر كشف النش على الخصم  
أو القاضي يبنى عليه اعتبار النش موجوداً أو  
غير موجود لا بحسب ما وقع من الخصم وما  
ترتب على عمله من أثر في الحكم بل بحسب  
يقظة الخصم وفطنة القاضي مع أنه يكفي أن  
ينحصر البحث في نفسية الخصم الذي وقع منه  
النش وتصرفاته ونتيجة هذه التصرفات فإن  
ترتب عليها الحصول على حكم غير عادل لم يكن  
ليحصل عليه لو وقف لخصمه موقف النزاهة  
والاستقامة كان ذلك وجهاً للالتباس المبني على  
النش ( راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية



الرقم ٤ مايو سنة ١٨٩٩ المنشور في المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية السنة الأولى صحيفة ٥٤ حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ في القضية نمرة ٧٩٥ سنة ٣٩ قضائية ومقدم صورة غير رسمية منه والأحكام المنشورة بكتاب الاستاذ ناشد حنا المحامي في التماس اعادة النظر صحيفة ٨٨ وما بعدها - ريبرتوار دالوز نمرة ٥٤ و ٥٥ وملحق دالوز بند ٣٣ وجارسونيه صحيفة ٧٨٥ جزء ٦ طبعة ثالثة وموسعات كارنتيه فقرة ١٠٦ والبندك بند ١٢١ وشوفو الطبعة الخامسة الجزء الرابع صحيفة ٣٢٧

« وحيث انه فضلا عما تقدم فانه يظهر للمحكمة من مراجعة محضر جلسة الاستئناف ان استعمال المحكمة من الملتزمين عن علاقتهما بالبائع وهو مورث الملتزم ضدها لا يكفي للقول بأن البحث في ابطال العقد الصادر الى الملتزمين فيما زاد عن ثلث التركة قد اثير امام المحكمة اثاره صحيحة لعدم المناقشة في ذلك امامها وعدم وجود اثر لهذا البحث في الحكم

« وحيث انه مما تقدم يتعين قبول التماس المرفوع من الملتزمين لحصول الغش من الملتزم ضدها الأولى بالطريقة المبينة بأسباب هذا الحكم (التماس مصطفى احمد خاطر وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ حامد فهمي بك المحامي ضد مريم بنت علي طريح واخرى بصفتها وحضر عن الأولى حضرة الاستاذ رزق افندي صليب المحامي نمرة ١٦٩ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة عثمان بك يوسف وبحضور حضرتي احمد فؤاد عفيق افندي وطلبة اسماعيل افندي )

٩٤

محكمة اسبوط الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

حكم جنائي . تأثيره في دعوى الملك .

الناعرة القانونية

الحكم الصادر من القاضي الجنائي بصفة نهائية بأن القطعة التي شغلها المتهم هي من الطريق العام وبما قبلته على اعتدائه على الطريق يمنع من تجديد النزاع مرة اخرى في مسألة الملكية اذا طرح هذا النزاع امام المحكمة المدنية المحكمة :

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طالبا منع تعرض المدعى عليهم للقطعة المبينة بعريضة الدعوى واعادة الحجر الذي رفعوه الى محله مع الزامهم بتعويض قدره عشرة جنيهات

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق انه سبق الحكم على المدعى بغرامة قدرها عشرون قرشا لسبب مزاحمة الطريق العام لوضعه هذا الحجر به

« وحيث ان الحكم الصادر بالغرامة قضى ضمنا بأن القطعة التي كان قائما عليها الحجر هي من الطريق العام اذ لو ثبت عكس ذلك لقضى ببراءته

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المدعى دفع الدعوى امام محكمة المخالفات بأنه مالك وقد نذبت المحكمة خيرا للتحقق من دفاعه ثم قضت بالعقوبة واثبتت في حكمها عجزه عن اثبات الملكية

« وحيث انه ازاء هذا الحكم التهاى لا يصح التعرض مرة اخرى للملكية او لوضع اليد امام المحكمة المدنية عن هذه القطعة التي اعتبرت من الطريق العام » يراجع مختصر جاروانيد ٥٣٣ صحيفة ١٠٦٨ طبعة ٢١ «  
وبوئيه بند ٩١١ صحيفة ٧٥٣ طبعة خامسة  
« وحيث انه لما تقدم تكون دعوى منع التعرض واجبة الرفض ومن ثم طلب التعويض على غير اساس

( قضية يوسف جرجس ضد عبد المجيد افندي نوت وآخريين نمرة ٢٥٧٤ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكي بك يموتوب القاضي )

٩٥

## محكمة البليزا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٩ أكتوبر سنة ٩٢٦

رشوة . عمدة . اعتراف . اعفاء .

## القاعدة القانونية

١ - قبول عمدة مبلغا من المال نظير عدم ابدائه في التحقيق المعلومات التي توصل الى معرفتها بصفته احد رجال الضبطية القضائية تعد رشوة معاقبا عليها بالمادتين ٨٩ و ٩٣ من قانون العقوبات

٢ - اعتراف الراشي لا يفييه من العقوبة الا اذا كان الاعتراف صريحا غير مبهم منصبا على الوقائع الموجهة له  
المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين بأنهما في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بناحية

النفايس الأول بصفته موظفا عموميا اي عمدة قبيلة قبل من المتهم الثاني عشرة قروش صاغ رشوة نظير الامتناع عن القيام بعمل من اعمال وظيفته وهو اعطاء معلومات في حادثة سرقة باكره من دائرة سمو الأمير يوسف كمال وان المتهم الثاني رشا الموظف الأول في الحادثة المذكورة

« وحيث انه تبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ومن شهادة الشاهدين الذين مثلا في الجلسة ان حضرة ضابط المباحث الجنائية حمدي افندي الرشيدى طلب المتهم الأول لسؤاله عن معلوماته في مسألة اتهام عبد الله فرج السوداني في الجناية ٤١ نجح حمادى الخاصة بسرقة نقود باكره من دائره سمو البرنس يوسف كمال فأخذ يراوغه ويحيل على ابنه في اعطاء المعلومات وبعدها انتهى من اخذ اقواله بلفه انه اخذ من المتهم الثاني ١٠ صاغ رشوة نظير امتناعه عن تأدية معلوماته فاستدعاه مرة اخرى ومأله عن ذلك فاعترف وقدم العشرة قروش

« وحيث ان هذه الشهادة تأيدت بأقوال الشاهد الثاني سعيد افندي ثابت ومن اعتراف نفس المتهم في تحقيق النيابة وقد علل المتهم الأول عدم تقديمه النقود لحضرة ضابط المباحث عند سؤاله اول دفعه بالسهو الا ان هذا غير معقول

« وحيث انه وان كان سعيد افندي ثابت قد قرر ان المتهم الأول المذكور قد اعترف له قبل سؤاله امام ضابط المباحث بالحادثه الا ان



ترى استعمال الرأفة مع المتهمين لكبر سنهما وعدم وجود سوابق لهما وترى إيقاف التنفيذ بالنسبة لهما وتطبيق المادة ٥٢ عقوبات

( قضية النيابة العمومية ضد سليمان محمد مساعد وآخر  
نمرة ١٦٢ جنابات سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم  
حضرة صاحب العزة انيس بك غالى القاضى وحضور  
حضرة محمد افتدى المريان وكيل النيابة )

٩٦

محكمة اللبان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ٩٢٣

ارتفاق . مطل . مناور . جامع .

القاعدة القانونية

لا يكتسب حق ارتفاق بفتح مطلات او مناور على جامع بالمدة الطويلة ولو كان ذلك قبل ظهور القانون وكذلك يكون لاغيا الشرط بتنقيص مساحة الجامع من جهة الجار عند تجديد حائط مجاور ليمتص الجار بالمطلات او المناور اذا اخذ هذا الشرط على غير من بنى الجامع وكان باقى الجامع قد تبرع به للنفقة العامة وتوفى عقب ذلك دون ان يقر الشرط

المحكمة :

« حيث انه ثبت من تقرير الخبير والمعاينة التى اجرتها المحكمة ان المدعيتين فى منزلهما فتحات على جامع سيدى عبد العزيز المحسنانى وتطلبان ازالة بناء الحائط البحرية للجامع المذكور لتمتعا بحق ارتفاق على الجامع المذكور وادعيتا بأنهما اكتسبتاه بالمدة الطويلة

« وحيث انه ظاهر من حالة الجامع انه

هذا لا يدل على ان المتهم لم يقبل الرشوة وقت تقديمها اليه فاذا ما قبلها واراد الرجوع بعد ذلك عن جريمته فلا يغنيه عدوله شيئا

« وحيث ان الدفاع قرر ان المتهم الأول قد قبل المبلغ وفى نيته الا يحنى بمعلوماته وهذا يجمل ركنا من اركان جريمة الرشوة غير متوفر الا انه ثبت من اقوال حضرة ضابط المباحث ان المتهم لم يصارحه القول اولا ومن وظيفة العمدة بصفته من رجال الضبطية القضائية ان يدلى بمعلوماته عن الحوادث التى يعلم عنها شيئا فهو من هذه الوجهة قد نفذ ما قد حصل الاتفاق عليه واذا فرض وكان المتهم قد ادلى بكافة معلوماته فالجريمة واقعة حتما لأن القانون لا يسمح للموظف بالاتجار بأعمال وظيفته مرتكنا على عنصر عقلى داخلى لاعفائه من العقوبة

« وحيث ان اعتراف المتهم الثانى لا يعفيه من العقوبة لأنه يشترط للاعفاء ان يكون الاعتراف صريحا غير مبهم منصبا على الوقع الموجهة له فبينما يعترف المرتشى ان الراشى قدم له المبلغ لقيامه بعمل من اعمال وظيفته اذا بالراشى يقول انه اعطاه المبلغ على سبيل الهدية فلا يعتبر هذا اعترافا يعفيه من العقوبة اذ ان المحكمة من ترتيب الاعفاء على الاعتراف هو اظهار تلك الجريمة الخطرة التى قد يصعب فى اغلب الاحوال اكتشافها

« وحيث ان عقاب المتهمين ينطبق على المواد ٨٩ و ٩٣ عقوبات و ١ و ٢ من القانون الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ٩٢٦ والمحكمة

قديم جدا وبه ضريح لولي سمي به الجامع وكذلك الشارع الذي هو به وان الأبنية المطلوب استرجاع حق الارتفاق لها بالطبع حديثة بالنسبة للجامع والضريح ويظهر ان الجامع تهدمت بمض حوائطه من القدم ففتح عليه المدعيتان وغيرهما مطلات ومناور بقدر ما تسمح به الفرصة ونوع الاحتياط ثم حضر خادم المسجد وهو المدعى عليه ورم في الجامع وجدد ما تهدم

« وحيث ان القانون يقسم الفتححات الى مطلات *vues* ومناور *jours de tolérance* والأولى هي ما تمكن الجار من ان يمتشق بيصره منزل جاره والثانية ما لم ينص عليها القانون المصري بأي تعبير بل عرفها القانون الفرنسي بأنها منافذ مقنعة بزجاج ثابت وشبكة من الحديد يجب ان تكون مرتفعة في الدور الأرضي عن ٢٦ ديسى متر اى ثمانية اقدام وفي الأدوار الاخرى عن ١٩ ديسى متر اى ٦ اقدام كما ورد في المادة ٦٧٧ مدنى فرنسى وهي لا ينتفع بها الا للتمتع بضوء الشمس دون غيره

« وحيث ان المحاكم المصرية جرت على اعتبار هذا النوع الأخير ما كان فوق قامة الرجل بدون اى شرط وهي لا تكسب اى حق ارتفاق كما ورد بالقانون الفرنسى المعتبر كأصل للقانون المصرى

« وحيث ان بالمنزولين فتححات من النوعين الا انها مطة على محل عبادة لاقامة الشعائر الدينية الاسلامية التى تدب بها الدولة المصرية « وحيث ان القانون المصرى نص بصريح

العبارة بالفقرة ٧ من المادة ٩ من القانون المدنى على ان الجوامع هي من المنافع العامة ولا يمكن تملكها بوضع اليد

« وحيث ان حق الارتفاق هو فرع من التملك بوضع اليد ومتى كان الأصل محذورا كان الفرع من باب اولى محذورا والحكمة في ذلك ان محلات العبادة ليس لها صاحب اى ليس لها شخص معين يملكها ويمكن ان يفتات على حقوقه فيرضى عن هذا الافتات المدة القانونية فتكسب ضده ولا يمكن استرجاعها

« وحيث ان ورقة الشروط المأخوذة على خادم الجامع بأن يدخل بيناء الحائط مترا ونصف عن حائط منزل المدعية الأولى عند تجديد هذه الحائط لاغية ولا يصح التمسك بها لأنه اذا ثبت حقيقة انه اخذ هذا الشرط من قبل قريب الولي الموجود ضريحه بالجامع فلا يكون له هذا الحق اذ ان من بنى الجامع تبرع به ابتغاء مرضاة الله وقد وهبه للمنفعة فزال حق الرجوع في الهبة بوفاته والمدعى عليه هو خادم متبرع ايضا فليس له الحق في قبول هذا الشرط لأنه ليس موهوبا له ( انظر باب الهبة في كتاب الشيخ زيد شرح الأحكام الشرعية صحيفة ٢٥٦ وما بعدها )

« وحيث ان المادة ٣٩ مدنى تمنع الجار من ان يكون له على عقار جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة اقل من متر واحد فكان يجب على المدعيتين ان تترك مسافة بينهما وبين الجامع تمكنهما من فتح هذه المطلات قانونا اذ ان طلبهما بعد ذلك ازالة حائط الجامع لأن



٩٧

محكمة ميت غمر الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٦

بيع . ثمن . حبسه . خطر نزاع الملكية . تنازل  
المشتري الضماني عن حقه في حبس الثمن . فوائد  
الثمن المحبوس اذا كانت العين مشمرة .

القاعدة القانونية

١ - اذا ظهرت رهون على العين المبيعة  
بعد حصول البيع كان للمشتري الحق في حبس  
مابقى من الثمن تحت يده خوفاً من نزاع ملكية  
الاطيان المبيعة له ولا يؤثر في حقه هذا علمه  
بوجود الرهون المسجلة وقت التعاقد ما لم ينص  
صراحة على تنازله عن هذا الحق

٢ - اذا حرر المشتري سنداً تحت الاذن  
على نفسه لمصلحة البائع يجوز من الثمن عد تحريره  
السند تحت الاذن تنازلاً ضمناً منه عن حقه في  
حبس هذا المبلغ من الثمن في حالة تحقق خطر  
نزاع ملكية الاطيان

٣ - ان حق حبس الثمن تحت يد المشتري  
في الحالات التي يخولها القانون لا يمنع البائع  
من ان يطالب بفوائد الثمن المحبوس اذا كانت  
العين مشمرة ذات ريع لأن تلك الفوائد هي  
في مقابل انتفاع المشتري بغلة العين وليس من  
العدل ان ينتفع بغلة العين وبفوائد المبلغ المحبوس  
تحت يده معاً

المحكمة :

« حيث ان المدعى رفع هاتين الدعوتين  
المضمومتين لمضهما يطالب في احدهما المدعى

مطلاتهما توصل الى الشارع العام غير مقبول اذ  
يترتب ان من يكون له مطل يوصل النظر الى  
شارع او الى حديقة عمومية او منظر طبيعي يمنع  
اصحاب الأملاك التوسط بينه وبينها من ان  
ينتفع بملكه وهي نظرية ظاهرة الفساد اخذت  
بها بعض محاكم فرنسا ثم عدلت عنها بتاتا

« وحيث ان التقادم في هذه الحال لا يفيد  
اذ ان حلقة الاتصال بين الملة وهي فتح المطلات  
والمعلول وهو حق الارتفاق مقنونة ولا يكسب  
مهما طالت مدته حتي ولو كان قبل القانون  
( انظر حكم محكمة الاستئناف العليا الصادر في  
٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١١٨ من المجموعة  
الرسمية سنة ١٩٢٤ العدد السابع

« وحيث ان كل مالك لعقاره حق في  
بنائه او تركه او بناء جزء منه وترك الباقي او  
عمل فتحات بشرط ان يقبلها الجار ولهذا الأخير  
سدها بينائه او اذا اشترى نصف الحائط المتوسطة  
التي قد تكون بها هذه الفتحات انظر مختصر  
G. Baudry Lacantinerie صحيفة ٩٧٣ وما  
بعدها من الجزء الأول طبعة سنة ١٩٠٥

« وحيث ان المدعيتين لا تنازعان في ان  
المطلات على جامع وانه ليس له مالك وارت  
المدعى عليه هو خادم الجامع ومتبرع بالاصلاحات  
فلا يكون لهما الحق في طلباتهما ويجب رفضها  
( قضية السيد حسن ابراهيم وأخرى وحضر عنهما  
حفزة الاستاذ قسطنطين بك سماده الحامي ضد شيبان  
عبد الرحمن وآخر الخاضر عن الاول حفزة الاستاذ  
مصطفى افندي دمير الحامي نمرة ٨٠٠ سنة ١٩٢٥ .  
امدر الحكم حفزة صاحب العزة عبد الفتاح بك  
مصطفى القاضي )

جميعها بما فيها الفدان ونصف المباع لهم حيث ان المدعى رهن للبنك في هذه النقطة ١١ فداناً و ٩ قراريط و ١٦ سهماً كما استندوا على ورقة تاريخها ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ يتعهد فيها المدعى بأنه يقوم بفك الرهن على العين المبعة لهم في مدة ستة شهور من تاريخه ويقرر بأنه استلم مصاريف فك الرهن من المشتريين المذكورين « وحيث ان المدعى قرر بأنه قام بفك الرهن عن هذه الاطيان المبعة للمدعى عليهم وقدم شهادة من قلم الرهون أمام المحكمة المختلطة تاريخها ٥ يناير سنة ١٩٢٦ بأنه تأشير بشطب جزئى فيما يتعلق بفدانين و ١٢ قيراطاً فقط على المشاع في القطعة جميعها البالغ قدرها ١١ فداناً و ١٩ قيراطاً و ١٦ سهماً

« وحيث ان المدعى عليهم يدفعون بأنهم اشتروا هذه القطعة أى الفدان ونصف مفرزة محدودة بأطوال معينة واردة بعقد البيع وان فك الرهن عن فدانين و ١٢ قيراطاً مشاعاً في ال ١١ فداناً وكسور لا يحول دون ان يقوم البنك في أى وقت شاء اذا تأخر المدعى عن دفع الاقساط بنزع ملكية الباقي من الاطيان وقد يكون الفدان ونصف المباع لهم من بين الاطيان التى قد تنزع ملكيتها وهم لذلك يتمسكون بما جاء في نص المادة ٣٣١ مدنى التى تنص على أنه اذا ظهر سبب يخشى منه بنزع الملكية فالمشتري الحق فى أن يجبس الثمن عنده الى أن يزول التعرض او السبب ويجوز للبائع فى هذه الحالة أن يطلب الثمن مع اداء الكفيل

عليهم بمبلغ ٢٩ جنيهاً والفوائد الخ والثانية بمبلغ ٨٢ جنيه و ٥٠٠ ملياً والفوائد الخ واستند في دعواه على سند دين موقع عليه من المدعى عليهم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ تحت الاذن وثابت به ان القيمة وصلت المدعى عليهم قدية تاريخ استحقاق هذا السند غاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ بحيث اذا تأخروا عن الدفع فى الميعاد المحدد يلزمون بدفع فوائد قدرها ٩٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق ليوم السداد كما قدم محضر صلح تاريخه ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٥ جاء فيه تحت البند الثانى تعهد المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٣ جنيهاً ونصف فى غاية اكتوبر سنة ١٩٢٥ دون ان يشترطوا على دفع فوائد على هذا المبلغ واستند ثالثاً على سند بمبلغ ٦٩ جنيهاً تعهد المدعى عليهم بأن يقوموا بدفعه فى غاية شهر اكتوبر سنة ١٩٢٥ بحيث اذا تأخروا فى ذلك يلزمون بدفع الفوائد بواقع ٩٪ سنوياً ولقد ذكر صراحة فى هذا السند الأخير المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بأن المبلغ باقى من ثمن اطيان باعها المدعى لهم

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأن هذه المبالغ جميعها هى باقى ثمن اطيان باعها لهم المدعى وهى مرهونة لبنك الاراضى المصرية ومقدارها فداناً و ١٢ قيراطاً بمقتضى عقد قدموه تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ومصدق عليه أمام محكمة ميت غمر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ وقالوا بأن هذه الاطيان مرهونة ولذا فهم يخشون أن ينزع البنك ملكية الاطيان



المشتري وهذا ما لم يفعله المدعى في هذه الدعوى  
« وحيث ان وجود تسجيلات على العين  
برهنا لشخص ثالث هي من أهم اسباب هذا  
التخوف والتي ينشأ عنها حق المشتري في حبس  
الثمن راجع في ذلك بلائيول جزء ثاني صحيفة  
٥٠٨ نبذة نمرة ١٥٢٨ حيث يذكر في  
التعليق تحت النبذة نمرة ٢ من هذا البند صور  
تسجيلات عقارية كارهن كأهم مثل من الامثال  
التي يخول فيها للمشتري حبس الثمن حتى يزول  
هذا الخطر

« وحيث ان عدم قيام المدعى بشطب  
الرهن على العين المباعة منه للمدعى عليهم بذاتها  
ويحددوها من شأنه أن يبعث الخوف لدى  
المدعى عليهم من قيام البنك بنزع ملكية أطيائهم  
من بين العين المرهونة له من البائع وهذا سبب  
جدي يخول لهم حق حبس الثمن

« وحيث ان هذا السبب لا يتحقق إلا  
بخصوص مبلغ الـ ٦٩ جنيهًا التي بسند تاريخه  
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ إذ نص صراحة فيه على  
ان القيمة هي باقي ثمن أطيان

« وحيث ان المدعى عليهم يقولون بأن  
السند الذي بمبلغ ٢٩٠٠ قرشًا هو باقي من ثمن  
الاطيان أيضًا إذ أنه لا يعقل بأن المدعى وهو  
يبيع أطيانه ويقبض ثمنها في يوم ٢٨ فبراير سنة  
١٩٢٥ يقرض المدعى عليهم ٢٩ جنيهًا في  
اليوم عينه

« وحيث انه مع التسليم بأن مبلغ الـ ٢٩  
جنيها هو باقي ثمن أطيان فالمحكمة تأخذ من

كتابة المدعى عليهم بهذا المبلغ بسند تحت  
الاذن تنازلا منهم ضمنيًا عن حقهم في حبس  
هذا المبلغ ولقد ذكر حلي باشا عيسى في كتاب  
البيع صحيفة ٥٥٣ أنه اذا حرر للبائع سندات  
تحت الاذن بقيمة الثمن كان ذلك دليلا على  
ترك المشتري حقه في الحبس ودفعه الثمن لحامل  
السند تحت الاذن أيا كان وعليه يتعين الحكم  
للمدعى بهذا المبلغ وبمبلغ ١٣ جنيها ونصف الذي  
يسلم المدعى عليهم في مذكرة حضرة وكيلهم  
بديونيتهم به واستعدادهم لدفعه

« وحيث ان المدعى يذهب الى ان  
المدعى عليهم عالون بأن الارض مرهونة ومع  
ذلك قد أقدموا على الشراء وفي ذلك تنازل  
ضمني عن حقهم في الحبس ولكن يرد على  
ذلك بأن علم المشتري وقت البيع بخاطر الاستحقاق  
لا يحرمه على وجه العموم من حق حبس الثمن  
ما لم يزل سبب الحبس وذلك لأن المشتري  
قد يعتقد ان البائع سيتخذ اللازم لازالة الخطر  
فاذا كان المشتري يعلم ان ما اشتراه مرهون  
فله حبس الثمن حتى يملك الرهن ( راجع في  
ذلك كتاب حلي باشا عيسى ) في البيع صحيفة  
٥٥٣ وبودري المطول فقرة نمرة ٥١٢ على  
ان المدعى عليهم قد بالغوا في الاحتياط ولم  
يتركوا حقهم لنصوص القانون العام مع أنه  
تكفلها بل استولوا على تعهد صريح من المدعى  
بذلك الرهن على العين في مدة ستة شهور وبناء  
على ذلك يكون حقهم في حبس مبلغ الـ ٦٩ جنيها  
ظاهراً

عدة ملاك متوالين يكتفى بحسب حكم المادة ٦١٩ من القانون المدني ( قبل التعديل الجديد ) بتسجيل العقد الأخير منها . ومعنى ذلك انه اذا اشترى شخص عينا ولم يسجل عقده ثم باعها لآخر وسجل هذا الآخر عقده قبل تسجيل عقد شخص ثالث اشترى من المالك رأسا قبله كان عقد المشتري الثاني افضل لأن له اسبقية التسجيل .

#### المحكمة :

« من حيث ان الدعوى تنلخص في ان المدعى عليه الاول باع العين المبينة باعلان الدعوى مرتين ( الاولى ) الى المدعى عليها الثانية بمقتد اثبت تاريخه في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٣ ثم باعته المشتريه الى المدعى عليه الثالث بمقتد مسجل في ٦ مارس سنة ١٩٢٤ ( الثانية ) الى المدعى بمقتد تسجيل في ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ والمطلوب معرفة من يكون مالكا للعين هل المدعى ام المدعى عليه الثالث

« وحيث انه لأجل معرفة ذلك ينبغي تطبيق قواعد التسجيل بحسب احكام القانون القديم لأن العقد الصادر الى هنومه وهى المدعى عليها الثانية ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون الجديد

« وحيث انه بالرجوع الى احكام القانون القديم تكون الأفضلية للمدعى عليه الثالث لان المادة ٦١٩ من القانون المدني كانت تنص على انه في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الاخير منها ومعنى ذلك ان عقد المدعى عليه

« وحيث انه عن قوائد هذا المبلغ فما لا شك فيه ان للمدعى الاستيلاء عليها من يوم تعهدم بالدفع وهو يوم الاستحقاق كما اشترطوا ذلك لأن المدعى عليهم ينتفعون بغلة العين وهى عين مشرة منتجة وليس من العدل ان ينتفعوا بثمرات العين وقوائد المبلغ معاً بل يتعين عليهم دفع القوائد التى هي فى مقابل انتفاعهم بالغلة وحق المدعى فى تلك القوائد مأخوذ من المادة ٣٣٠ مدني الفقرة الثانية يراجع فى ذلك كتاب حلى باشا عيسى صحيفة ٥٥٥ ، ٥٥٦ تحت النبذة ٣ وكتاب العلامة دوهلس الجزء الرابع صحيفة ٥٢٩ نبذة ٢٧٤

« وحيث انه ولو ان القانون ينحول للمدعى فى هذه الحالة الحصول على القوائد من يوم استلام العين إلا ان المدعى لم يطلب ذلك بل طلبها من يوم الاستحقاق وعليه فتجيبه المحكمة بهذا الطلب

( قضية الحاج احمد مصطفى وحضر عنه حضرة الاستاذ عباس افندى شريف المحامى ضد محمود وعبد وسلامه أولاد السيد برغوث وحضر مع الادوين حضرة الاستاذ اندراوس افندى رزق المحامى نمرة ٢٧٢ سنة ١٩٢٦ . اصدر المحكم حضرة صاحب النزة فهم بك ابراهيم عوض القاضى )

#### ٩٨

محكمة ايتاى البارود الجزئية الاهلية

حكم تاويخة ٨ فبراير سنة ٩٢٦

ملكية . تعدد العقود . تسجيل العقد الاخير . افضلية .

القاعدة القانونية

انه فى حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين



الثالث يجب تفضيله على عقد المدعى لأن له  
أسبقية التسجيل عليه

« وحيث مما تقدم تكون دعوى المدعى  
على غير أساس ويتمين الحكم برفضها  
( قضية عبد الله أفندي محمد حسين الصيرفي ضد محمد  
حسين الصيرفي وآخرين نمرة ٥٣٧ سنة ١٩٢٥ .  
أصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمود بك حلمي  
سوكه القاضي )

٩٩

محكمة نجع حمادى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦

تقدم . سقوط الحق في التضمينات . ١٥ سنة

القاعدة الثأنونية

ان دعوى التضمينات الناشئة عن فعل  
جنائى ( جنابة أو جنحة أو مخالفة ) خاضعة من  
حيث سقوط الحق فيها للقواعد القانونية العامة  
التي قضت بزوال جميع التعهدات والديون  
بمضى خمس عشرة سنة

والمادة ٢٨٢ جنابات تمنع فقط رفع دعوى  
التضمينات أمام المحاكم الجنائية اذا سقط الحق  
في اقامة الدعوى العمومية لأن المادة ٢٨٢ لم  
تنص على سقوط الحق في اقامة الدعوى المدنية  
بل نصت فقط على عدم جواز اقامتها باحدى  
المحاكم الجنائية لسقوط الحق في اقامة الدعوى  
العمومية

المحكمة :

عن الرفع بسقوط الحق في الدعوى  
« حيث ان الحاضر عن المدعى عليهم دفع

الدعوى بسقوط الحق فيها لانقضاء المدة المقررة  
لسقوط الدعوى العمومية وهي في هذه الحالة  
ثلاث سنوات وارتكن على نص المادة ٢٨٢  
من قانون تحقيق الجنابات

« وحيث ان القانون المصرى لم ينص  
بصفة مطلقة على سقوط الحق في دعوى التضمينات  
الناشئة عن فعل جنائى ( جنابة أو جنحة أو  
مخالفة ) بمجرد سقوط الحق في اقامة الدعوى  
العمومية عن الجريمة التي يكونها الفعل الجنائى  
المذكور بانقضاء المدة المقررة لذلك في المادة  
٢٧٩ من قانون تحقيق الجنابات وحيث فتكون  
دعوى التعويضات هذه خاضعة من حيث سقوط  
الحق فيها للقواعد القانونية العامة التي قضت  
بزوال جميع التعهدات والديون بمضى خمس  
عشرة سنة إلا ما استثنى بنص صريح في القانون  
« وحيث ان الاستناد الى المادة ٢٨٢  
جنابات لتقرير عكس ذلك ليس في محله فان  
هذه المادة لا تسرى على الدعاوى التي ترفع  
أمام المحاكم المدنية مباشرة وانما محل تطبيقها  
هي دعاوى التضمينات التي ترفع أمام المحاكم  
الجنائية فقد أريد بهذا النص منع الخصوم من  
الالتجاء في الحقوق المدنية الى المحاكم الجنائية  
بعد ان اصبحت ممنوعة من النظر في موضوع  
الدعوى العمومية لسقوط الحق في اقامتها  
بانقضاء المدة المقررة لذلك والحكمة في هذا  
واضحة فان الدعوى المدنية لا تطرح على المحاكم  
الجنائية إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية

فاذا سقط الحق في اقامة الدعوى العمومية انعدم  
المسوغ القانوني لأن تفصل المحكمة الجنائية في  
الحقوق المدنية وتعين على ذوى هذه الحقوق  
ان يرجعوا الى المحاكم المدنية المختصة أصلاً  
بالفصل في الدعاوى المدنية

« وحيث ان ذلك يستفاد صراحة من  
نفس صيغة المادة ٢٨٢ المذكورة قاتها (أولاً)  
لم تنص على سقوط الحق في اقامة الدعوى  
المدنية بل نصت على عدم جواز اقامتها  
باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد سقوط  
الحق في اقامة الدعوى العمومية وفرق كبير في  
المعنى بين العبارتين ومدلول كل منهما

(ثانياً) ولم تقل المادة المذكورة بعدم  
جواز اقامة الدعوى المدنية بعد انقضاء المدة  
المذكورة على الاطلاق بل قيدت ذلك بأن  
يكون (باحدى المحاكم في المواد الجنائية) فليس  
ما يمنع اذن من رفع دعوى التضمينات (الى  
المحكمة المدنية المختصة) وفي هذه الحالة تسرى  
القاعدة القانونية العامة ولا يسقط الحق في اقامة  
الدعوى إلا بمضى خمس عشرة سنة

« وحيث ان القول بعكس هذا يعتبر  
في الواقع توسعاً لا تليحه روح القانون ولا يبرره  
مفهوم المادة ٢٨٢ جنابات ولا تسمح به نصوصها  
التي لا غموض فيها ولا ابهام

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فليس من  
المعقول عدلاً ولا من المقبول قانوناً ان يكون  
الجاني المسئول عن التضمينات الناشئة عن

جريمته احسن حالاً من الشخص المسئول عن  
تمويلات مدنية منشأها مجرد الاخلال بتعهد  
أو مخالفة اتفاق فيسقط الحق في دعوى التعويض  
بالنسبة للاول باقتضاء المدة المقررة لسقوط الحق  
في الدعوى العمومية بينما يظل قائماً بالنسبة للثاني  
مدة خمس عشرة سنة

« وحيث انه لا عبرة بالاسترشاد في هذه  
المسألة بالقضاء الفرنسي لأنه قائم على نصوص  
صريحة لا مقابل لها في القانون المصري الذي لم  
ينقل ذكرها عبثاً أو عفواً وبمقارنة المادة ٢٧٩  
من قانون تحقيق الجنايات المصري بالمادة ٦٣٧  
فرنسي يتضح ما بينهما من فروق في النص  
وما يترتب عليها من النتائج

« وحيث انه فضلاً عن ان الدفع المقدم  
من المدعى عليهم مرفوض قانوناً للأسباب السالفة  
فان الوقائع أيضاً تقضى بعدم قبوله فالثابت من  
أوراق القضية ان المدعى عليهم حكم عليهم في  
قضية اللجنة الناشئة عنها الدعوى الحالية ابتدائياً  
بالحبس اربعة اشهر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٢  
واستئنافاً بتعديل الحكم الى الغرامة في ٢٨  
يونيو سنة ١٩٢٣ وقد أعلنوا بعريضة هذه  
الدعوى في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فالدعوى  
العمومية لم تسقط أصلاً بل صدر فيها حكم  
بالادانة نشأت عنها المسئولية عن الحقوق المدنية  
التي لا تزول إلا باقتضاء خمس عشرة سنة ومع  
ذلك فالدعوى رفعت بها قبل مضي ثلاث  
سنوات على الحكم الصادر نهائياً في قضية اللجنة



١٠٠

## محكمة تلا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

دعوى الاسترداد . بيان أصل المالك . سلطة المحاكم .

## القاعدة القانونية

لم يقصد الشارع من التعديل الذي أدخله على المادتين ٤٧٨، ٤٧٩ مرافعات الخاصة بكيفية رفع دعاوي الاسترداد تعجيز طالب الاسترداد تعجيزاً تاماً بتكليفه نسخ مستندات تملكه . وإنما غرضه تمكين المدعى عليه من الدفاع عن حقوقه ومعرفة كيفية ايلولة المال المطلوب استرداده الى طالب الاسترداد وللمحكمة السلطة التامة في تقدير هذا البيان ان كان كافياً او غير كاف المحكمة :

« حيث ان المادتين ٤٧٨ ٤٧٩ مرافعات تنطبق في دعوى الاسترداد ان تشمل الصحيفة على بيان دقيق لأدلة الملكية او على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة » وحيث ان المستفاد من هذه المادة ليس تعجيز المسترد تعجيزاً تاماً يتطلب المستحيل بل كل ما كان يائناً كافياً لأدلة الملكية يائناً دقيقاً يمكن الخصم من الوقوف على مستندات المسترد ويختصر الدفاع عنها تقادياً من كثرة التأجيلات فاذا اشار المالك الى مستندات تملكه من عقود بيع وغيرها وبين ملخصها يائناً كافياً من ذكر

« وحيث انه لذلك يتبين ان الدفع في غير محله من كل الوجوه ويتمين رفضه

## عن الموضوع

« وحيث ان اعتداء المدعى عليهم بالضرب ثابت من الاطلاع على أوراق القضية ومستندات المدعى والحكم المشار اليه الصادر من محكمة الجنج المستأنفة بقنا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٣ في قضية الجنحة نمرة ٧٢١ سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المدعى عليهم قد دفعوا الدعوى بأن المدعى لا حق له في المطالبة بتعويض نظراً لاشتراكه في الخطأ وتكافؤ المسؤولية لتبادل الاعتداء بينهم وبينه

« وحيث انه لم يثبت من الحكم الصادر في قضية الجنحة وجود المدعى ضمن المتهمين أو اشتراكه في المشاجرة أو اعتدائه على المدعى عليهم بل بالعكس ثابت ان هؤلاء ضربوه ضرباً خطيراً اعجزه عن عمله اكثر من عشرين يوماً

« وحيث انه بفرض وجود أحد من أقارب المدعى أو صحبه في المشاجرة فان ذلك لا يبرر اعتداء المدعى عليهم بضربه هو ولا يؤثر على حقه في تعويض ما ناله من الضرر

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعى في محلها غير ان المحكمة ترى انقاص التعويض المطلوب الى مبلغ اثني عشر جنيهاً بما في ذلك مصاريف العلاج

( قضية حسين محمد حسين عبد القادر وحضر عنه حضرة الاستاذ لوقا افندي بطرس الحامى ضد عبد النعم سرطان واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ رياض افندي سامان الحامى نمرة ٣٦٦ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد قزاد جدى بك القاضى )

١٠١

محكمة ملوى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٦

حراسة . اركانها . شروطها . احوالها .

القاعدة القانونية

ان اركان دعوى الحراسة بحسب القواعد التي اتفق فيها العلم والعمل هي ان يكون هناك نزاع قائم امام القضاء على ملكية عقار او منقول وان يكون هناك خطر من بقاء المال تحت يد من هو في حوزته . وان يكون الخطر محققا . وان يكون لطالب الحراسة حق على الشيء المتنازع فيه لا يقل عن حق ذي اليد في طبيعته وفي قوة ثبوته .

المحكمة :

« حيث ان تعين الحارس القضائي امره موكل الى تقدير القاضي او المحكمة التي يطلب اليها تعيينه

« وحيث ان المادة ٤٩١ مدني تنص على ان « للمحكمة ان تعين حارسا او حافظا للاشياء المتنازع فيها او الموضوعة تحت القضاء » « وحيث ان اركان دعوى الحراسة بحسب احكام المحاكم والشرح هي

( اولا ) توفر نزاع قائم امام القضاء على ملكية عقار او منقول او مال ايراده او اجرته ( ثانيا ) الخطر من بقاء الشيء تحت يد من هو في يده اي الاستعجال الذي يسوغ اختصاص قاضي الامور المستعجلة

اسماء طرفي العقد وتاريخ العقد ونوع التملك وتاريخ التسجيل الخ كان ذلك يانا كافيا لأدلة الملكية اذ يشير بهذه الاشارة الحاجز الى نوع مستندات التملك وان كان ينبغي المزيد فله ان يطلب صورة من العقد المسجل وله ان يطمئن في هذه الصورة او في الملخص بكافة الطعون اذ لا يزيد مركزه وضوحا نسخ صورة العقود في العريضة اذ العريضة لا تشمل توقيعات الخصوم على انه لو كان غرض الشارع نسخ صور عقود التملك برمتها لكانت هناك حالات يتعذر معها نسخ كل مستندات التملك التي قد تعدد عقودها ورسوماته واحكامه ومحاضره مما لا تتسع له صحيفة ولا يتسع معه وقت لسردها واستيفائها قبل ميعاد البيع اما السند الثاني مما اشترطته المادة وهو عبارة ( او على صورة مستند التملك ان كان ) فتشير هذه العبارة الى بعض الأحوال التي يرجع التملك فيها الى ورقة واحدة كقائمة جهاز او ما اشبه ولذلك اشار اليه القانون بعبارة المسترد

« وحيث ان للمحكمة ان تقدر اذا كان البيان كافيا ام لا وقد ذكرت المدعيتان ادلتهما في العريضة ببيان عقود الرهن واسماء طرفي العقد وتاريخ تسجيله وتري المحكمة ان هذا كاف

( قضية هام حواش النقرائي واخرى ضد مبروك الشافعي عبد المال واخرين غمرة ١٥٩٣ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك توفيق رضوان القاضي )



( ثالثا ) كون الخطر محققا او الاستمجال  
طارئا

( رابعا ) وجود حق للطالب على الشيء  
المتنازع فيه لا يقل عن حق واضح اليد في طبيعته  
وقوة ثبوته

« وحيث ان المدعى في هذه الدعوى  
يطلب تعيين حارس قضائي على اموال مدينه  
« المدعى عليه » لضمان عدم تبديدها وليتيسر  
له ادارتها لمصلحته بواسطة الحارس

« وحيث ان المفهوم من نص المادة ٤٩١  
ان توفر النزاع ركن اساسي لتعيين حارس قضائي  
ولا يوجد في هذه الدعوى نزاع على ملكية  
الفدان المطلوب تعيين الحارس لادارته ولا على  
استحقاق ريعه كما ان باقى اركان دعوى الحراسة  
غير متوفرة في هذه الدعوى

« وحيث انه ظاهر من دفاع المدعى في  
مذكرته ومن مستنداته سابقة سيره في اجراءات  
نزع ملكية هذا الفدان وقضي برفض دعواه  
بناء على قانون الخمسة الافدنة لأن مدينه المدعى  
عليه مزارع ولا يملك اكثر من خمسة افدنة وقد  
لجأ الى رفع دعوى الحراسة هذه توصلا الى  
استيفاء دينه من ريع هذا الفدان

« وحيث ان احكام المحاكم نصت بعدم  
جواز تعيين حارس على اموال المدين عامة  
لادارتها لمصلحة الدائنين وتسديد الديون من  
ايرادها او من ثمنها وذلك لأن هذا يعتبر تقريرا  
لقواعد الافلاس بالنسبة لغير التجار ( راجع  
نقض فرنسي ١٠ يولييه سنة ١٨٧٦ دالوز ٧٦ -

١ - ٣١٣ وس م ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ جازيت  
٤ س ١١١ و ٢٧٨ الذي قضى بأن الحراسة  
لا تجوز لمجرد ضمان دفع دين) وكتاب المرافعات  
للمرحوم الدكتور ابي هيف بك الجزء الثالث  
بند ١٣١٤

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان قانون  
الخمسة الافدنة من النظام العام وقد شرع لحماية  
صغار المزارعين حتى لا يتضوروا جوعا وتعين  
حارس قضائي على اموال المدين التي حظر قانون  
الخمسة الافدنة نزع ملكيتها وحرمان المدين من  
استغلال املاكه لتسديد ديونه يؤدي الى نتيجة  
متناقضة لروح القانون المذكور ومخالفة لحكمة  
مشروعيته ولو صح القول بغير ذلك لاتخذ رفع  
مثل هذه الدعاوى طريقة لانتزاع الاملاك من  
ايدي اصحابها ولا أصبحت نصوص قانون الخمسة  
الافدنة معطلة حكما

« وحيث انه لذلك كله ترى المحكمة ان  
دعوى المدعين على غير اساس ويتعين رفضها  
( قضية عبد الله بكر واخرين وحضر عن الاول  
والثالث حضرة الاستاذ حبيب افندي ياسيلي الهامي ضد  
على احمد واخر وحضر مع الاول حضرة الاستاذ عبد  
الستار افندي خليفه الهامي فمرة ١٥٧٩ سنة ١٩٢٦  
اصدر الحكم حضرة عبد المظيم بك الهراس القاضي )

١٠٢

محكمة دكرنس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٥

بيع وعد بالبيع . حكمه .

القاهرة القانونية

١ - ان المادة ١٥٨٩ من القانون المدني

لغاية آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ والا يكون حرا في تصرفه

« وحيث ان المدعى بناء على هذا الخطاب انذر المدعى عليهن بعد وفاة مورثهن بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ بالحضور بقلم كتاب محكمة المنصورة المختلطة لتحرير عقد البيع مقابل دفعه مبلغ ٧٥ جنيها وفعلا توجه هو لمقر المحكمة المذكورة في اليوم المحدد وهو يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ ولم يحضر المدعى عليهن وقدم اثباتا لذلك محضر تحرر بمعرفة الكاتب المختص مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ تحت نمرة ٥ حافظة والثابت به ان المدعى عليهن لم يحضرن بعد النداء عليهن الا انهن انذرته بعد ذلك بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ بانهن قابلات التنازل عن القدر المذكور بعد دفع الثمن والمصاريف التي ترتب عليها البيع واسترداده ولكن المدعى لم يحرك ساكنا غير هذا الانذار

« وحيث ان المدعى لم يقتصر على ادعاء الملكية من طريق الوعد الصادر له من مورث المدعى عليهن فقط بل يدعى بأنه تلقاه عن طاهرة على يوسف المالكه الاصلية بموجب العقد المقدم منه تحت نمرة ٧ حافظه ولذلك بان طاهرة المذكورة باعت القدر موضوع النزاع أصلا الى حنضل على بيما وطائيا واشترطت لنفسها استرداد البيع بورقة مستقلة لاجل ينتهي في أول أكتوبر سنة ١٩٢٠ ولما لم يتم بالوفاء باع حنضل على القدانين الى مورث المدعى عليهن عبد الغفار على بمقد مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وان طاهره المذكورة تنازلت عن حق الملكية للمدعى

الفرنساوي نصت صراحة على مشروعية الوعد بالبيع واعتباره كالبيع

٢ - ان الشراح الفرنسيين متفقون على ان الوعد بالبيع من جانب واحد ملزم للواعد طول المدة المبينة بالعقد. إلا ان هذا الوعد لا ينشئ حقا عينيا على العين الموعود بها حتى يقبل الموعود له الصفقة وبذا يتم البيع بغير أثر رجعي وتسرى عليه أحكام البيع من تاريخ القبول. وانما كل ما يترتب على الوعد من الأثر في المدة المبينة قبل القبول هو التزام شخصي من الواعد يترتب عليه مسئوليته عن التعويضات اذا خالف وتصرف في العين الغير. ولا يحق للموعود له ابطال هذا التصرف

#### المحكمة :

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى قبل المدعى عليهن بطلب تثبيت ملكيته الى قدانين مبينة الحدود والمواقع بورقة افتتاح الدعوى مقابل مبلغ ٧٥ جنيها ثمتنا للقدر المذكور عرضها المدعى على المدعى عليهن مع الحكم بصحة العرض المذكور والزام المدعى عليهن بالمصاريف والالتاب والنفاذ بلا كفاله « وحيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه على خطاب مرسل من مورث المدعى عليهن عبد الغفار على له مؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهو تحت نمرة ٣ حافظة المقدمة منه بعده ببيع القدانين المذكورين الآيلة له بالمشتري من حنضل على بمقد مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ اذا دفع الثمن وقدره ٧٥ جنيها



واباحت له حق الاسترداد وعلى هذا الاعتبار  
تحرر الجواب المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠  
من مورث المدعى عليهن للمدعى واستدل  
على ذلك بالاتفاق المؤرخ ٣ مايو سنة ١٩٢١  
الصادر من طاهره اليه وهو المستند نمرة ٧  
حافظه والمستند نمرة ٢ حافظه الصادر من  
حنضل على لطاهرة وبذلك جعل لنفسه حق  
الملك من طاهرة وحق الاسترداد من مورث  
المدعى عليهن

« وحيث من ذلك تبين انه يجب البحث  
في قيمة هذه التصرفات من الوجهة القانونية  
سواء كان ذلك في الحالة الاولى أو الحالة  
الثانية من حالي المدعى في تقرير حقه في الملكية  
» وحيث انه تبين من الاطلاع على  
المستندات المقدمة من المدعى ان طاهره  
حددت ميعادا للاسترداد هو اول اكتوبر  
سنة ١٩٢٠ وسواء كان حق الاسترداد مشروطا  
في العقد أو باتفاق مستقل كما في هذه الدعوى  
وهو المؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ فانها لم تقم  
بالوفاء في الميعاد واذا سقط حقه في الاسترداد  
واصبح حنضل على مالكاً للقدر موضوع  
النزاع من تاريخ تحرير عقد البيع الصادر له  
منها وتصرفه بالبيع لمورث المدعى عليهن عبد  
الغفار على تصرفا صحيحا من مالك لما يملك  
ويكون عقد الاتفاق المؤرخ ٣ مايو سنة  
١٩٢١ من طاهرة الى المدعى لا قيمة له لانه  
صادر من غير مالك واذا يكون ادعاء المدعى  
بانه تلقى الملك عن طاهرة واشترط لنفسه حق  
الاسترداد بموجب الخطاب المؤرخ ١٧ نوفمبر  
سنة ١٩٢٠ على غير اساس

« وحيث انه بعد ذلك يتحتم البحث في

الحق الآخر وهو اعتبار ان عبد الغفار على  
مالك ووعد المدعى ببيع القدر موضوع  
النزاع بمبلغ ٧٥ جنيا وحدد له أجلا ينتهي  
في غاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ وهو عبارة  
عن وعد بالبيع من جانب واحد كما يدل على  
ذلك صيغة الجواب جميعه ولذلك يجب البحث  
في قيمته قانونا وما يترتب عليه من الحقوق  
» وحيث ان هذا النوع نص عليه في  
القانون الفرنسي ولذا يجب الرجوع الى المادة  
١٥٨٩ من القانون المذكور وهي التي نصت  
صراحة على مشروعية الوعد بالبيع واعتباره  
كالبيع

« وحيث ان الشراح الفرنسيين قرروا في  
تعليقهم على المادة المذكورة ان الوعد بالبيع  
من جانب واحد ملزم للواعد المدة المبينة  
بالعقد الا انه لا يوجد حقا عينيا على الوعود  
به حتى يقبل الموعد له الصفقة وبذا يتم  
البيع بغير أثر رجعي وتسرى عليه احكام  
البيع من تاريخ القبول وانما كل ما يترتب  
على الوعد من الاثر في المدة المعينة قبل  
القبول هو التزام شخصي من الواعد يترتب  
عليه مسئوليته عن التعويضات اذا خالف  
وتصرف في الموعد به للغير ولا يحق للموعد  
له ابطال هذا التصرف - راجع شرح كتاب  
البيع للاستاذ حلمي عيسى بند ١٩١، ١٩٢، ١٩٣  
وشرح القانون المدني للعلامة بلانيول  
جزء ثان بند ١٤٠٢ - ١٤٠٨ وهذا هو حكم  
الوعد بالبيع في القانون الفرنسي مع النص  
عليه صراحة

« وحيث ان المشرع المصري اغفل ذكر  
النص على الوعد بالبيع عند وضع القانون

١٠٣

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦

بيع . قانون التسجيل . ملكية.

القاعدة القانونية

ان عقد البيع لا يزال من عقود التراضي حتى بعد قانون التسجيل الجديد ويترتب على للعقد التزام البائع بعمل الاجراءات القانونية الموصلة لتسجيله ونقل الملكية . فاذا رفض كان للمشتري الحق في رفع دعوى على البائع ليستصدر حكما يقوم مقام العقد المصدق عليه رسميا في قلم الكتاب وتسجيله تنتقل الملكية قانونا

المحكمة :

« حيث ان المعارض ضده رفع هذه الدعوى يطلب تثبيت ملكيته الى ٦٣ ذراعا في منزل وقد حكم له غاييا بذلك »

« وحيث ان المعارضة الاولى قررت أنها اشترت هذا المنزل من المعارض ضده بمقتضى عقد مؤرخ ٦ يناير سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان المعارض قدم ورقة محررة في نفس تاريخ عقد البيع بأن المعارض ضده حق السكن في المنزل والانتفاع به بدون مقابل »

« وحيث يستفاد من هذا الاقرار ان المعارض ضده بعد ان باع المنزل للمعارضة الاولى أعطته حق الانتفاع به »

ولا يمكن تأويل هذا الاغفال الا انه تعمد ذلك لان حكمه يتعارض مع الشريعة الاسلامية التي تمنع هذا النوع من التصرف وكان كل قصد الشارع وقت وضع القانون التغاى بقدر الامكان ما ينافي احكام الشريعة الاسلامية « وحيث انه وان كان القضاء ذهب الى صحة اعتبار الوعد بالبيع مرتكنا على انها غير مخالفة للنظام العام فان كل ما ذهب اليه هو الوعد بالبيع من الجانبين وهو بيع تام في الحقيقة »

« وحيث انه مع ما تقدم يكون حكم الوعد بالبيع من جانب واحد يجب ان يرجع فيه الى القواعد العامة للمبينة بالقانون في احكام البيع ويعتبر ايجاب لاجل من جانب واحد »

« وحيث ان الايجاب لاجل يسقط بوقاة الموجب قبل القبول »

« وحيث ان عبد الغفار على توفي قبل اظهار رغبة المدعى في الشراء كما يدل على ذلك الانذار المعلن منه للورثة الا انف الذكر ويكون اذا الوعد المتسك به قد سقط وقام بدله ايجاب جديد من الورثة بموجب الانذار المرسل منهن للمدعى في ٣ يناير سنة ١٩٢٢ وذلك الايجاب الذي لم يقبله وسحبه المدعى عليهن . »

« وحيث من ذلك لا يكون هناك اى ارتباط قانوني بين المدعى وبين عبد الغفار على أو ورثته يترتب عليه انتقال ملكية القدر موضوع النزاع اليه ومن ثم تكون دعواه على غير اساس ويتعين رفضها »

( قضية فرج الله ابراهيم وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندي عاشور الحامى ضد فاني أم على واخر بصفتها وحضر عنهما حضرة الاستاذ احمد افندي الدسوقي الحامى واخرين غمرة ٧٢ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة العزة محمد جلال صادق بك القاضي )



وإلا لا تنتقل بين المتعاقدين إلا أنه من المبادئ المقررة الآن أن عقد البيع لا يزال من عقود التراضي حتى بمد قانون التسجيل الجديد وأنه يترتب على العقد الذي ألزم البائع بعمل الاجراءات القانونية الموصلة لتسجيله ونقل الملكية وان للمشتري الحق في مقاضاة البائع للحصول على حكم يقوم مقام العقد المصدق عليه رسمياً بقلم الكتاب وتسجيله تنتقل الملكية لها (راجع حكم محكمة طنطا الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ المنشور في العدد الرابع من السنة السابعة والعشرين من المجموعة) وراجع أيضاً مناقشات اللجنة الخاصة بتحضير قانون التسجيل بالصحيفة نمرة ٨٩٣ من كتاب الأموال تأليف عبدالسلام بك ذهني) ولذا ترى المحكمة الحكم للمعارضة الأولى باثبات البيع الحاصل اليها إلا ان المحكمة ترى الزامها بمصاريف دعواها الفرعية لأنها هي التي تستفيد من الحكم إذ بتسجيله تنقل الملكية

( قضية فاطمة بنت عبد الرحيم واخر ضد دياب محمد دياب نمرة ٣٦٦ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة احمد بك فؤاد القاضي )

« وحيث ان مثل هذا الاقرار لا يؤثر علي سريان البيع وقد صدرت عدة أحكام تؤيد هذا المبدأ آخرها الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ المنشور بالمجموعة الرسمية بالعدد الرابع للسنة السابعة والعشرين

« وحيث ان الحاضر عن المعارض ضده قرر أن العقد عرفي لا يقل الملكية ولذا طلب تثبيت ملكية المعارض ضده الى المنزل الذي باعه للمعارضة الاولى

« وحيث انه لا يجوز للمعارض ضده ان يتمتع بفرصة عدم تسجيل العقد الذي صدر منه فيطلب تثبيت ملكيته إذ لا يجوز لشخص ما ان يستفيد من سوء نيته خصوصاً وأن قانون التسجيل الجديد نص على أن سوء النية يحول دون نقل الحق العيني العقاري حتى ولو حصل التسجيل فالاولى يحول دون تمسك البائع بملكته « وحيث ان المعارضة الأولى رفعت دعوى فرعية طلبت فيها اثبات البيع الحاصل من المعارض ضده لها

« وحيث انه ولو ان قانون التسجيل الجديد نص على ان العقود الناقلة للملكية يجب تسجيلها

## فتاوى شرعية

نورد هنا ما جاء في بعض كتب الحنفية قال في كنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ما نصه (ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء بقتله) لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين سيفاً فقد اطل دمه (اي اهدره) ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه الا به ولا يجب على القاتل شيء لأنه صار باغياً بذلك وكذا اذا شهر على رجل سلاحاً فقتله او قتل غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء لما بينا اما الجواب عن السؤال الثاني فإنه يؤخذ مما نبينه وهو ان الحجج الشرعية ثلاث البينة والاقرار والنكول والذي يقدر صحة الدعوى واقامة البرهان عليها إنما هو القاضي المتراقع لديه المنوط بفصل الخصومات وفقاً للقواعد المرعية في الاحكام

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراة

١٠٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ مارس سنة ٩٢٦

وقف . اشجار . غراس .

القاعدة الشرعية

اذا وقف الواقف اطيانا وبها اشجار تدخل

١٠٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٦

قتل . دفاع عن النفس .

القاعدة الشرعية

مبدأ الدفاع عن النفس مقرر في الشريعة  
الاسلامية فمن شهر على رجل سلاحاً فقتله  
الرجل دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء

السؤال :

سئل بخطاب من المفوضية الامانية رقم  
٣٠ يناير سنة ٩٢٦ بما صورته :

(١) هل الدفاع عن النفس من المبادئ  
المقررة في الشريعة الاسلامية وفي مذهب  
ابي حنيفة على الأخص (٢) وتنص الشريعة  
الاسلامية . على ان الدفاع عن النفس يجب ان  
يثبتة شاهدان ام ان هذا الالبات مما يترك  
لرأى المحكمة .

الجواب

نعم مبدأ الدفاع عن النفس مقرر في الشريعة  
الاسلامية ولا يختص به مذهب ابي حنيفة وانا



الاشجار في الوقف تبعاً للاطيان وان لم ينص  
عليها الواقف في كتاب وقفه

السؤال:

سأل عبد العظيم احمد - في من وقف  
اطياناً وبها اشجار ولم ينص في كتاب الوقف  
على دخول الاشجار في الوقف . هل تدخل  
الاشجار في ضمن الوقف فلا يجوز للورثة جماعها  
تركة او لم تدخل فيجوز . تكرموا علينا بالجواب

الجواب

اذا وقف الواقف اطياناً وبها اشجار تدخل  
الاشجار في الوقف تبعاً للاطيان وان لم ينص  
عليها الواقف في كتاب وقفه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

١٠٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . أجر . احوال المستحقين  
على المستأجرين

القاهرة الشرعية

النصوص عليه شرعاً ان الناظر ان لم يباشر  
عمالاً بأن احوال المستحقين على تحصيل الاجرة  
من سكان عقارات الوقف وأخذها فلا يستحق  
الناظر اجرة

السؤال

سأل مصطفى يحيى بما صورته . في ناظر  
وقف احوال المستحقين بالاجرة على مستأجرى  
الوقف ليقبضونها منهم وابعاح لأحد المستحقين  
السكنى في عين الوقف نظير حصة فيه . اهل  
يكون لهذا الناظر الحق في اخذ عمولة نظر على  
ذلك بالرغم من انه لم يعمل وان الذي يعمل  
هو المستحق ام لا حق له في اخذ عمولة على  
ذلك لأنها اجرة عمل وهو لم يعمل

الجواب

النصوص عليه شرعاً ان الناظر ان لم يباشر  
عمالاً بأن احوال المستحقين على تحصيل الاجرة  
من سكان عقارات الوقف وأخذها ونحو ذلك  
فلا يستحق اجرة كما يؤخذ ذلك من تنقيح  
الحامدية ورد المختار والهندية والاسعاف وعلى  
ذلك متى تحقق ان الناظر المذكور لا عمل له  
في الوقف اصلاً لا يستحق اجرة

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

١٠٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٦

قبور . نبش القبور . اخراج الميت .

القاهرة الشرعية

النصوص عليه شرعاً أنه لا يجوز اخراج

والادخال والاخراج بناء عليه لا يجوز لأحد  
الناظرين الافراد بإدارة شؤون الوقف ما دام  
على قيد الحياة

### السؤال

سألت الست عائشة بنت عبد القادر  
مصطفى - في رجل وقف أطيافا وعقارات  
بموجب وقفية تاريخها ٢٠ رجب سنة ١٣٢٣  
الموافق ٣ يونيه سنة ١٩١٥ وهو الحاج عبد القادر  
مصطفى التلمساني واشترط بالوقف المذكور ان  
النظر على ذلك لنفس الواقف المذكور مدة  
حياته ثم من بعد وفاته لولديه هما عبد الرحمن  
والست عائشة المذكورين بالسوية بينهما ثم  
من بعد كل منهما يكون النظر على ذلك للآخر  
منهما ثم من بعدهما معا يكون النظر على ذلك  
للارشد فالارشد من باقى الموقوف عليهم من  
الذكور بشرط ان يكون رشيدا الى حين اقراضهم  
اجمعين يكون النظر على ذلك لمن يقرره حاكم  
المسلمين الشرعى الذى له ولاية اقامة النظار  
حين ذاك ( ثم مات الواقف وآل النظر بعده  
لولده عبد الرحمن وعائشة المذكورين وهما الآن  
على قيد الحياة ) فهل يجوز لأحدهما الافراد  
بالتصرف فى ادارة شؤونه عن الآخر أم لا  
نرجو الجواب

### الجواب

فى الفتاوى المهدية بصحيفة ٤٥٩٠ جزء  
ثان مانصه ( فى الاشياء الشيء المفوض الى  
الاثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين

الميت من قبره بعد اهالة التراب عليه إلا لحق  
آدمى كأن تكون الارض منصوبة أو أخذت  
بالشفعة

### السؤال

سأل امين افندى امام: فى رجل يريد ان  
ينقل والدته المتوفاة من قبر دفنت فيه منذ عشر  
سنين داخل حوش ملك أخيها شقيقها فهل  
يسمح الحكم الشرعى بهذا النقل من قبر لآخر

### الجواب

المنصوص عليه شرعا أنه لا يجوز اخراج  
الميت من قبره بعد اهالة التراب عليه إلا لحق  
آدمى كأن تكون الارض منصوبة أو أخذت  
بالشفعة ومن ذلك يعلم أنه لا يجوز شرعا لرجل  
المذكور أن ينقل والدته من القبر الذى دفنت  
فيه بدون مسوغ شرعى ما

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

١٠٨

### فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٦

وقف - تعدد النظار - الافراد بالعمل.

### القاعدة الشرعية

المفوض الى الاثنين لا يملكه أحدهما  
كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين  
والحكّمين والمودعين والمشرّوط لهم الاستبدال



ومن ذلك يعلم أنه لا يجوز لأحد الناظرين المذكورين الانفراد بإدارة شؤون الوقف ماداماً على قيد الحياة

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراة

والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والشروط لها الاستبدال والادخال والاخراج انتهى :

قال في حواشى الدر وعمله اذا كان الناصب للناظرين قاضياً واحداً أو الواقف -

## قضية الحكماء السبعة

من بعده عن ولديه المدعى واعتدال وعين المدعى في النظر ثم حكم نهائياً بعزله في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وأقيمت الوزارة في النظر على الوقف ولكن التهم التي عزل من أجلها قد زالت وتاب وأناب الى الله تعالى منها وطلب قبول توبته والحكم له باستحقاقه للنظر وأمر وزارة الاوقاف بتسليم أعيان الوقف اليه ومندوب الوزارة أجاب عنها بالمصادقة على الوقف وشروطه وتنظر معالي وزير الاوقاف عليه بتقرير صادر في ١٤ مايو سنة ١٩٢١ ووضع يده على أعيانه وأنكر ما عدا ذلك وقال ان الحيات التي افضت الى عزل المدعى لا يزال بعضها قائماً فان الوزارة لما عينت في النظر وجدت بذمته مبالغ عظيمة للوقف ومستحقه حتى اضطرت المت ما شاء الله احدى المستحقين الى مقاضاته أمام المحكمة الاهلية وقد أجر اطيان الوقف في أواخر مدة تنظره ثلاث سنين ثم أجرها لآخرين عن المدة نفسها وحكم عليه ابتدائياً واستئنافياً من أجل ذلك بمبلغ مائتي جنيه تعويضاً عن السنة الاولى من سني

١٠٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . عزل . طلب العودة الى النظر .

القاهرة الشرعية

ناظر الوقف المعين من قبل القاضي اذا عزل لا يكون له حق في المطالبة بالعودة الى النظر بعد زوال الاسباب التي عزل من أجلها بل يكون للقاضي الحق ان شاء أعاده وإن شاء لم يعده

الوقائع :

أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية ادعى وكيل المستأنف دعواه المتضمنة ان المرحوم ابراهيم عبد رب النبي وقف وقفه الصادر في ٣ الحجة سنة ١٣١٧ على من عينهم به وشرط النظر من بعده لابنه محمد عبد رب النبي ثم الارشد فالارشد من ذرية ابنه المذكور المستحقين في هذا الوقف وقد توفي الواقف وابنه

إذا عزل لا يكون له حق في المطالبة بالعودة بعد زوال الاسباب التي عزل من أجلها بل يكون الحق للقاضي ان شاء أعاده وان شاء لم يعده

( استئناف ابراهيم بك عبد رب النبي وحضر عنه حضرات الشيخ عبد الفتى محمود بك والشيخ محمد القاضي المحاميان ضد صاحب المالى وزير الاوقاف نمرة ١٦٣ سنة ٢٥ — ٢٦ . دائرة حضرات اصحاب الفضية الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد المطار والشيخ موسى على النواوى والشيخ سيد الشناوى والشيخ عبد المقصود محمد المغربى )

١١٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وقف . تفسير . الضريح . المفهوم . تعارض

القاعدة الشرعية

شرط العمل بالمفهوم ان لا يعارض صريحاً. أما اذا عارضه فانه يعمل بالمصريح دون المفهوم. فاذا دلت عبارات الواقف الواردة في صدر كتاب وقفه صراحة على ان الاستحقاق يكون لاولاده مطلقاً ذكوراً واناثاً ثم جاءت عبارة من عباراته في عجز الكتاب يفهم منها ما يخالف المنصوص عليه صراحة في صدر الانشاء فانه لا يعمل بهذا المفهوم لمناقضته ما يدل عليه صدر

الانشاء صراحة

الوقائع :

ادعى وكيل المدعى على المدعى عليهن دعوى تضمنت ان المرحوم ابراهيم افندى

الايحار ونفذت الوزارة هذا الحكم من استحقاق المدعى في الوقف المذكور الى آخر ما جاء باجابة الوزارة من طلبها الحكم برفض هذه الدعوى والمحكمة الابتدائية المشار اليها بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ قررت رفض الدعوى بناء على ما ثبت لديها من الحكم الصادر من محكمة مصر الاعلية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ في القضية نمرة ٣٩٧ ان المدعى رتب ديناً على الوقف فيكون معزولاً من النظر طبقاً لشرط الواقف ولا يكون محقاً في طلبه العودة الى النظر اذا سدد الديون التي رتبها على الوقف لأن الواقف لم ينص في كتاب وقفه على ان الناظر المعزول بسبب ترتيبه ديناً على الوقف يعود اليه النظر اذا سدد الدين وفضلاً عما ذكر فان تصرفات الناظر في الوقف أثناء تنظره عليه لا تجبل المحكمة مطعنة الى عودته في النظر على الوقف المذكور فاستأنف المدعى هذا الحكم لدى المحكمة العليا الشرعية طالباً الغاء والسير في الدعوى لأن الاسباب التي بنى عليها غير صحيحة ومثل وكيله هل الناظر معين من قبل القاضي أو بالشرط فأجاب بأنه معين من قبل القاضي ووافقه على ذلك مندوب وزارة الاوقاف الذي طلب تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح في ذاته نظراً لأن المستأنف معين من قبل القاضي قبل عزله ولم يكن تعيينه بمحكم بناء على شرط الواقف والمعين من قبل القاضي،



فهى وقف اطيافاً بموجب حجة من محكمة المتوفية في ٢١ جاد آخر سنة ١٢٩٣ ( وحدد عينا ) ثم بآله من الشروط غير انشاء وقفه فجعله من تاريخ التغير على ما يبين بكتاب التغير الذى منه انه جعل الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط وقفاً على أولاد الواقف المذكور والانات مع مشاركة زوجته التى فى عصمته الست نور فلك البيضاء الجركسية بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهن يكون نصيبها من ذلك للباقيات منهن بالسوية يبنهن الى حين اتراضهم تكون الحصة المذكورة وقفاً منضمّاً لباقي الحصة التى قدرها النصف والربع والنمى ما يخالف ذلك مما نص عليه بحجة الوقف الاصلية ثم مات الواقف عن زوجته وأولاده محمد كامل والسيدات فاطمة وحسن شاه وزينب وامما ونظله وفلك نور وكزار وآلت الحصة المذكورة لهم بالسوية بينهم. ثم توفيت الزوجة المذكورة ثم توفي كل من فاطمة وحسن شاه وزينب وآل نصيبهن للباقي منهن واصبحت الحصة المذكورة منحصرة استحقاقاً فى السيدات عائشه وفلك نور ونظله وكزار وامما ومحمد افندى كامل ثم توفي المرحوم محمد افندى كامل وآل نصيبه للفقراء وان المدعى عليهن لا حق لهم فى تعرضهن للمدعى بصفته ناظراً على هذا الوقف فى نصيب المرحوم والده محمد افندى كامل بصفته آيلاً لهم لانه لا حق لهم فيه عملاً بقول الواقف ثم من بعد كل منهن يكون للباقيات منهن فلم يدخل محمد كامل فى قول الواقف إذ الذى يدخل فى هذه العبارة

انما من الاناث واذا يكون ساكناً عن نصيب الذكر فى هذه العبارة اذا مات يؤول للفقراء. أم للمدعى بصفته ابناً له وطلب الحكم على المدعى عليهن بمنع تعرضهن له بصفته ناظراً على الوقف فى نصيب المرحوم والده محمد كامل الذى كان مشاركاً لبنات الواقف الاناث فى الحصة الموقوفة عليهن وعلى الزوجة والمقام عن المدعى عليهما الثانية والثالثة أنكر الدعوى وقال وكيل المدعى عليهما الاول والرابعة انى انكر وجود مسوغ لسماع دعواه انشاء الوقف الذى يدعيه بالصفة التى زعمها وطلب عدم سماع الدعوى فقدم وكيل المدعى صورة حجة تغير صادرة من محكمة منوف الشرعية فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٠٣ وصورة تقرير نظر موكله فطعن وكيل المدعى عليهما الاول والرابعة فى صورة حجة التغير بالتزوير بدليلين الاول ان فى يده صورة رسمية من حجة التغير ثابت فيها ان الحصة التى قدرها الربع التى هى موضوع النزاع هى وقف على أولاد الواقف الاناث وزوجته ومن بعد كل منهن فعلى من عينه الواقف ( وقدمها ) والثانى أنه واضح بتقرير نظر المدعى المقدم منه أنه قرر بنفسه أمام المحكمة بأن الربع المذكور منحصر استحقاقاً فى عماته الخمس ل وفاة زوجة الواقف قبل ذلك الاقرار وطلب رد وبطلان الحجة التى يستند اليها المدعى على دعواه لتزويرها عملاً بالمادة ١٦٨ من اللائحة

المحكمة .

« حيث ان المدعى قد ادعى دعواه

المذكورة وطلب ما طلبه بها وقدم صورة رسمية من حجة التغير والمقام عن المدعى عليهما الثانية والثالثة انكر المدعى . ووكل المدعى عليهما الأولى والرابعة اجاب عنها بما ذكر وطعن في الصورة المقدمة من المدعى بالتزوير وقدم صورة رسمية أخرى من حجة التغير تخالف الصورة السابقة في انشاء وقف الحصة المتنازع فيها وتدل على أنه لا حق لأولاد الواقف المذكور في هذه الحصة

« ومن حيث انه لا حق للمدعى في هذه الدعوى سواء أكان انشاء الوقف في هذه الحصة بالصفة التي ذكرها المدعى ووردت في الصورة المقدمة منه أم بالصفة التي ذكرها وكيل المدعى عليها ووردت في الصورة المقدمة منه أما بالنسبة لما ذكره وكيل المدعى عليهما فالأمر فيه ظاهر وأما بالنسبة لما ذكره المدعى فلانه قد جاء في انشاء هذه الحصة ما يأتي « الحصة التي قدرها الربع ستة قراريط بقي ذلك تكون وفقاً على أولاد الواقف المذكور الذكور والاناث مع مشاركة زوجته التي في عصمته وعقد نكاحه الآن هي الست نور فلك البيضاء بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهن يكون نصيبها من ذلك للباقيات منهن بالسوية بينهم وهلم جرا الى حين انقراضهم اجمعين فتكون الحصة المذكورة وفقاً الخ ومنه يتبين ان الواقف انشأ وقف هذه الحصة على زوجته المعينة بالاسم وعلى أولاده الذكور والاناث الذين أوردتهم بالوصف لاسمائهم وهذا يقتضي ان من مات من أولاد الواقف

ذكراً كان أو انثى كان نصيبه من هذه الحصة للباقيين منهم مطلقاً كما هو منصوص عليه شرعاً غير ان الواقف اعتقب ذلك بقوله « ثم من بعد كل منهن يكون نصيبها للباقيات منهن الخ » فجاءت هذه العبارة مخصصة بمنطوقها للعموم القدي دل عليه صدر الانشاء حيث دلت على ان من تموت من الاناث يكون نصيبها لمن بقي من الاناث خاصة وليس لمنطوقها دلالة على اكثر من هذا فيبقى الحكم المستفاد من صدر الانشاء فيما عدا ذلك على حاله ويجب العمل به وان قلنا بمفهوم المخالفة في عبارات الواقفين اتباعاً لما رأه المتأخرون فان مفهوم المخالفة لقول الواقف ( ثم من بعد كل منهن الخ ) هو ( عدم اختصاص الاناث بنصيب من يموت من الذكور ) وهو لا يتنافى مع ما يدل عليه صدر الانشاء بل يوافقه كما هو واضح وعلى هذا فكلام الواقف لا يدل منطوقاً ولا مفهوماً على ان نصيب محمد افندي كامل المذكور منقطع حتى يصرف بعد وفاته للفقراء كما يرى المدعى بل يدل على ان نصيبه يصرف من بعده لمن بقي من أولاد الواقف مطلقاً واختصاص الاناث من أولاد الواقف بهذا النصيب في الصورة المدعاة ليس مبنياً على معنى يخالف مفهوم قول الواقف ( ثم من بعد كل منهن الخ ) وانما جاء من الواقع حيث لم يبق من أولاد الواقف غير الاناث ولو فرضنا ان مفهوم قول الواقف ( ثم من بعد كل منهن الخ ) ليس ما ذكر سابقاً وان مفهومه هو أنه لا حق للاناث في نصيب من يموت من الذكور



الوقائع :

ادعى وكيل المدعى دعوى تضمنت ان  
المرحوم السيد الشريف الأمير على كتحدا  
طائفة عزبان وقف عقارات بموجب حجة  
من الباب العالي بمصر في أول ربيع أول سنة  
١١٣٤ والحق بوقفه أوقافاً أخرى جعل حكمها  
حكمه وشرطها كشرطه كما هو واضح بمحجتها  
المسطر احداها من الباب العالي بمصر في رجب  
سنة ١١٣٤ وستة منها مسطرة من محكمة  
باب الشرعية بمصر في ٨ الحجة سنة ١١٣٦  
و ١٨ صفر سنة ١١٣٧ و ٢٨ جماد أول سنة  
١١٣٨ و ٢٨ شعبان سنة ١١٤١ و ٢ ربيع آخر  
سنة ١١٤٢ و ٨ رجب سنة ١١٤٢ وحجتان  
من محكمة مصر الشرعية في ٨ رجب سنة ١١٤٤  
وعشرة صفر سنة ١١٤٦ ثم غير وقفه وجعل  
المعول عليه في حجة التغيير المؤرخة ٢٨ رجب  
سنة ١١٤٧ من محكمة الزاهد وان عبد القادر  
المدنى المدعى غائب غيبة منقطعة وأقرانه موجودون  
على قيد الحياة ولم تصل عنه أخبار يعرف منها  
أنه على قيد الحياة أولاً وقد أقيم عبد الله افتدى  
مصطفى وكلا عنه وعن آخرين بمقتضى قرار  
من مجلس حسبي مصر بتاريخ ٢٩ فبراير سنة  
١٩٢٠ واذن بالخصومة ضد المدعى عليهم  
بصفتهم نظار هذا الوقف للحصول على استحقاق  
موكله في هذا الوقف بقرار من هذه المحكمة  
في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ وطلب الحكم  
باستحقاق عبد القادر المدنى المذكور الى نصيب  
قدره أربعة قرارات من أربعة وعشرين قيراطاً

فانه لا يعمل بهذا المفهوم لتناقضه ما يدل عليه  
صدر الانشاء صراحة وشرط العمل بالمفهوم  
ألا يعارض صريحاً أما اذا عارضه فانه يعمل  
بالصريح دون المفهوم ( راجع آخر رسالة رسم  
المفتى لابن عابدين )

« ومن حيث انه والحالة هذه لا معنى  
لوقف السير في هذه القضية والسير في اجراءات  
الطعن بالتزوير لأن السند المطعون فيه لا يفيد  
المدعى في دعواه على فرض صحته

« ومن حيث انه قد تبين ان المدعى غير  
محق في دعواه فيتعين رفضها

( قضية عزيز بك كامل ضد الست فلاك نور واخريات  
نمرة ١٧٦ كلى سنة ٢٤ — ٢٥ . دائرة حضرات  
اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد  
مأمون الشناوى والشيخ محمد فرج )

١١١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦

وقف . مأذون بالخصومة . مطالبة باستحقاق .  
غائب غيبة منقطعة .

القاعدة الشرعية

لا تقبل دعوى المأذون بالخصومة ضد

ناظر وقف للحصول على استحقاق شخص

غائب غيبة منقطعة . لأن المنصوص عليه شرعاً

ان الغائب المفقود يعتبر ميتاً بالنسبة الى الحقوق

التي يتلقاها عن الغير فلا يحكم له باستحقاق فيها

ولا تنزع من يد امين هي في يده

٢ - اذا ثبت للمحكمة ان الناظر شأنه التحايل للوصول لاغراضه من جملة وقائع ثابتة عليه فانه لا يمكن ان يكون اهلا لاسناد أى وقف اليه الوقائع :

ادعى وكيل المدعى دعواه المتضمنة ان المرحوم الحاج سليمان بن احمد بلبل بن احمد سليمان وقف وقفه على من عينهم به وبأهله من الشروط العشرة قد غير في وقفه المذكور بمحكمة بنى سويف الشرعية فى ٤ صفر سنة ١٣١١ وشرط ان يكون النظر من بعده لولده عبد الجواد سليمان المدعى وتوفى الواقف وانحصر النظر فى المدعى وفى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ فى القضية نمرة ١١ سنة ١٩٢٠، حكمت محكمة بنى سويف بعزله من النظر على الوقف المذكور وتأيد من المحكمة العليا وعينت فى النظر عليه وزارة الاوقاف فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ ووضعت يدها على أعيانه وان الاسباب التى عزل من أجلها المدعى ثبت رسمياً عدم صحتها والمدعى قد تاب وأتاب ومضى على الحكم المذكور أكثر من سنة وطلب وكيل المدعى الحكم له على معالى المدعى عليه بثبوت توبته واستحقاقه للنظر على الوقف المذكور وتسليم أعيانه وبمنع تعرضه له فى ذلك وحضرة المندوب اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر وزارة الاوقاف عليه ووضع يدها على أعيانه وانكر ما عدا ذلك ودفعها بعدم سماعها لأن الاسباب التى أوجبت عزل المدعى لا تزال قائمة وانه سبق ان رفع هذه الدعوى تحت نمرة ١٦٥ سنة ٢٢-٢٣ ورفضت

من كامل ريع الوقف المذكور منها ثلاثة قرارات ربط نصيبه الأصل الذى تلقاه عن والده عيشه وقيراط آل اليه بعد استحقاقه فى الوقف من نصيب عبد القادر محمد حسين الممتوه الذى توفى فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٦ وأمر المدعى عليه بصفته ناظر الوقف المأذون بالانفراد فى مواجهة المدعى عليهما الأول والثانى بتسليم نصيب موكله الغائب المذكور من كامل فاضل ريع الوقف الذى تحت يده

### المحكمة

« من حيث ان وكيل المدعى المأذون بالخصومة عن الغائب المذكور ادعى دعواه المذكورة

« ومن حيث ان المنصوص عليه شرعاً ان الغائب المفقود يعتبر ميتاً بالنسبة للحقوق التى يتلقاها عن الغير فلا يحكم له باستحقاق فيها ولا تنزع من يدا مين هي فى يده ويتعين والحالة هذه رفض دعواه

( قضية عبد الله افندى مصطفى بصفته وكيلاً عن عبد القادر المدنى ضد محمد افندى عبد الفتاح الفيصرلى واخرين نمرة ١٤٩ سنة ٢٥ - ٢٦ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد الباقي المفرن والشيخ ابراهيم حمروش والشيخ محمد احمد فرج )

### ١١٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر وقف . توبة . مدتها . اهلية ناظر .

القاعدة الشرعية

١ - المدة الواجب مضيتها شرعاً قبل رفع دعوى التوبة أقلها ستة أشهر



عن هذا للنزل لجهة الوقف بطريق رسمي فوضعت الوزارة يدها عليه بلا منازعة واخذت تستغله لجهة الوقف واجرته للمدعى بموجب محضر مؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ وان التنازل عن المنزل حصل قبل التأجير لاكثر من ستة اشهر

« ومن حيث انه تبين من عريضة هذه الدعوى المنظورة الآن والمقدمة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ان المدعى قرر انه تاب من مدة تزيد على سنة قبل هذا التاريخ

« ومن حيث ان اعتراف المدعى بملكية المنزل المذكور لجهة الوقف على فرض صحته فانه كان قبل تاريخ محضر التسليم وهو ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ باكثر من ستة اشهر اى ستة اشهر وكسور فيكون الاعتراف حاصلًا في يولييه سنة ١٩٢٥ على الاكثر واذن يكون النزاع في العين المذكورة مستمر بين المدعى وبين وزارة الاوقاف الى ان حصل منه الاعتراف في شهر يولييه المذكور

« ومن حيث ان المدة بين الاعتراف بملكية جهة الوقف للمنزل وبين رفع الدعوى هذه هي اقل من ستة اشهر وهي المدة الواجب مضيتها شرعاً قبل رفع دعوى التوبة

« ومن حيث ان الدعوى على هذا الوجه تكون غير مسموعة ويجب رفضها وفضلا عن ذلك فانه تبين من قيام النزاع في ملكية العين المذكورة الى يوليو سنة ١٩٢٥ ان المدعى غير صادق في دعواه التوبة قبل تقديم عريضة دعواه باكثر من سنة فاذن تكون دعواه هذه لا اساس لها من الصحة في الواقع وان

في أول يونيه سنة ١٩٢٤ لأن الاسباب التي قضت بعزله لا تزال قائمة وأنكر هذا الدفع وكيل المدعى تقدم حضرة المدوب حكم محكمة بنى سويف المذكورة وحكم المحكمة العليا الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ بتأييده وحكم محكمة مصر الصادر في أول يونيه سنة ١٩٢٤ وأبدى عليها وكيل المدعى ملاحظات لم تعمل عليها المحكمة كما قدم كتاب الوقف وقرير النظر المذكورين

#### المحكمة

« من حيث انه تبين من مراجعة الاوراق ومن المرافعات في هذه القضية ان المدعى كان ناظرًا على هذا الوقف وحكم بعزله في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ لأنه ثبت عليه تزوير سند لمصلحته وحكم عليه بالحبس وتغذ عليه ولانه لا يعطي المستحقين حقوقهم طوعاً بل يلجئهم الى رفع الدعوى وبعمل اشكالات في تنفيذ ما يصدر عليه من الاحكام ولانه ادعى ملكية بعض اعيان الوقف وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢١

« ومن حيث انه تبين ايضاً ان المدعى المذكور رفع بعد ذلك دعوى باستحقاقه للنظر ورفضت بجلسة اول يونيه سنة ١٩٢٤ لقيام بعض الاسباب التي اوجبت عزله

« ومن حيث ان مندب وزارة الاوقاف دفع الدعوى بعدم صحتها لما جاء بمذكرتها ولان بعض الاسباب التي اوجبت عزله من النظر لا يزال قائماً ومن ذلك ادعائه ملكية بعض اعيان الوقف . ووكيل المدعى قد انكر هذا الدفع وقال في مذكرته ان موكله تنازل

ثابت من الاحكام المودعة بالدوسيه واوراقها  
لا يمكن ان يؤتمن في اسناد وقف اليه

( قضية عبد المجيد سليمان بلبل بك ضد وزارة  
الاوقاف نمرة ٤٠ سنة ٢٥ — ٢٦ . دائرة حضرات  
اصحاب النضيلة الشيخ محمد مروان بك والشيخ محمد  
السيد عنبر والشيخ علي عطا )

القصد من توجيهها هو مجرد التحايل للحصول  
على حكم بما يدعيه

« ومن حيث ان شخصاً هذا شأنه في  
التحايل للوصول الى اغراضه سواء فيما ظهر  
من هذه القضية او ما هو ثابت من حيثيات  
القضية الاولى التي حكم فيها بعزله وما هو

## قضاء المحاكم المختلطة

صحيفة ٢٥٧ وحكم اول مارس سنة ١٩٢٣  
ومندرج بنشرة الاحكام المختلطة سنة ٣٥  
صحيفة ٢٦٢

١١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦  
موظف . تعدى بالقول . محضر . محامى . نصيحة .  
اشترك . سلطة اديبة .

القاعدة القانونية

١ - يعد تعدياً على موظف من موظفى  
الحكومة القبض على يد محضر لمنعه من تأدية  
عمل من أعمال وظيفته مثل عرض مبلغ من  
المال على أحد المحامين بصفته وكيلاً عن  
خصمه . والجريمة تتم سواء وقع الاعتداء  
على المحضر فى أثناء تأدية وظيفته أو حصل  
بسبب الوظيفة كأن يكون المحضر قد أتم مأموريته  
فظن الخصم أنه لم يتمها وحاول منعه بالقوة

٢ - مجرد اسداء النصيح من محام الى  
موكله ثم ارتكاب الموكل جريمة الاعتداء بالقول

١١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . مديونية . ادارة . حراسة . اختصاص

القاعدة القانونية

إذا كانت ادارة ناظر الوقف محل طعن  
جدى من قبل المستحقين فى الوقف أو من قبل  
دائتهم كانت المحاكم المختلطة مختصة بتعين  
حارس قضائى يتولى ادارة اطميان وأعيان  
الوقف . ويصدق هذا الرأى على الخصوص  
فى حالة ما اذا كان الناظر هو المدين وعجز دائته  
عن استيفاء دينه منه بالرغم من الحجزات التى  
وقعتها تحت يده عبثاً

( استئناف محمد افندى توفيق على ضد يوسف  
مرزوق . رئاسة جناب المستشار هانسون )

تعليق

راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة  
الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة  
١٩٢٣ ومندرج بنشرة الاحكام المختلطة جزء ٥



شخص ليس من رجال الضبطية القضائية لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بالادانة اذا كان القاضي بنى حكمه على شهادة الشهود الذين معهم في الجلسة  
( استئناف ودج سيور ضد النيابة العمومية .  
رئاسة جناب المستشار هانسون )

١١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦  
حكم . قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . براءة .  
عدم صحة الواقعة .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالبراءة يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . ويمنع من تجديد المحاكمة عن الواقعة بذاتها حتى ولو بنى على واقعة غير صحيحة  
( استئناف واسيلي فاجس ضد النيابة العمومية  
رئاسة جناب المستشار هانسون )

١١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
قاضي الامور المستعجلة . اشكال . تقدير  
مستندات الخصمين .

القاعدة القانونية

يملك قاضي الامور المستعجلة الذي يرفع اليه اشكال نشأ عن تنفيذ عقد رسمي تقدير مستندات الطرفين بحسب الظاهر منها . ويجوز له بل ويجب عليه ان يحمي صاحب اليد الذي يستند في وضع يده على عقد أو على أمر جدي

والاشارة على محضر بسبب تأدية وظيفته لا يجعل المحامي شريكاً في الجريمة التي وقعت . لأن المحامي ليس له على موكله سلطة أدية ترفع التكليف الجنائي عن الموكل كلاً أو بعضاً وتجعل المحامي شريكاً بالمعنى القانوني لأن السلطة التي تكون لشخص على آخر وتجعله مسؤولاً عن العمل الجنائي الذي يأتيه هذا الآخر هي السلطة الشرعية التي تكون لفرد على فرد آخر كأن يكون تحت ولايته أو تحت تبعيته اما بحكم قانوني أو بحكم اتفاق وليس للمحامي على موكله سلطة من هذا القبيل

( استئناف الافوكاتو . . . ضد النيابة العمومية .  
رئاسة جناب المستشار هانسون )

١١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦  
محضر تحقيق . بطلان . مخالفة . اثبات

القاعدة القانونية

ان نتيجة المحاكمة الجنائية لا تكون معلقة على صحة أو عدم صحة محاضر التحقيق التي تؤسس عليها المحاكمة لأن المحاضر التي يحررها رجال الضبطية القضائية تكون حجة في اثبات ما ورد فيها إلا اذا قام الدليل على ما ينافيها . ومحكمة المحالفات ليست مقيدة بكل ما هو ثابت في محاضر المحالفات وانما يبنى القاضي حكمه في الأصل على التحقيق الشفاهي الذي يحصل في الجلسة . فكون محضر مخالفة حرره

بتعطيل تنفيذ حكم صادر من المحاكم الاهلية  
( استئناف عبد الغفار قنديل ضد عبد النقي موسى  
رئاسة جتاب المستشار فوكس )

اذا كان ذو اليد مهدداً بنزع يده من طريق  
الاحتياط على الاستعانة بسلطة المحاكم المختلطة

## قضاء المحاكم الأجنبية

اذا لم يثبت ان الزوجة رفضت في اى يوم من  
الايام ان تسكن مع زوجها  
٢ - الاشخاص المزمون بالنفقة شرعا  
او قانونا ليسوا ملزمين بها بطريق التضامن  
والتكافل فيما بينهم والأقرب للمحتاج الى النفقة  
ملزم بها دون الأبعد منه . على ان دين النفقة  
قد يجوز توزيعه على عدة اشخاص ملزمين بها  
شرعا او قانونا . والزوج اولى بالنفقة من غيره  
الا انه في حال اعسار الزوج اعسارا يجعله في حكم  
العدم يكون ذوو القربى هم المزمون بالنفقة .

١٢٠

محكمة تقض وابرام بلجيكا  
حكم تاريخه اول ديسمبر سنة ١٩٢٥  
تقض . اسباب متناقضة . اسباب مشوشة مظلمة .  
القاعدة القانونية

١ - يقبل وجه التقض المبني على ان  
الحكم الجنائي مبني على اسباب متناقضة . مثل  
هذا الحكم فيه انتهاك لحرمة النظام العام ويجب  
تقضه

٢ - ومثله الحكم الجنائي المبني على اسباب  
مشوشة مظلمة لا يمكن ان يتبين منها القارىء  
بوضوح وجلاء الوقائع المنسوبة الى المتهم .

١١٨

محكمة تقض وابرام بلجيكا  
حكم تاريخه ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥  
مسؤولية . عمل الحكومة الادارية والسياسية .  
اختصاص المحكمة .

القاعدة القانونية

الاعتداء على اى حق مدنى يجعل المحاكم  
مختصة بالنظر سواء كان الاعتداء واقعا من فرد  
او من جهة الادارة . وكون جهة الادارة عملت  
ما عملت في اثناء تأدية وظيفتها العامة اداريا  
او سياسيا سواء اذ المسؤولية واقعة عند توافر  
شروطها واركانها .

١١٩

محكمة لياج بلجيكا  
حكم تاريخه ١٧ يولييه سنة ١٩٢٥  
نفقة . زوجية . اقارب . تضامن .  
القاعدة القانونية

١ - للزوجة حق النفقة على زوجها اذا  
ثبت ان الزوج لم يسع لاتخاذ مسكنا خاصا له  
ولزوجته يمكن ان تعيش زوجته فيه معه . ولا سيما



البطلان الذي يعيب السند الذي بموجبه وضع يده على العين ليس له حق تملك ثمرات العين ويجب عليه رد العين وريبتها من تاريخ وضع يده الى المالك الحقيقي .

١٢٤

محكمة اقرس بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

حكم جنائي . قوة امام المحكمة المدنية . مسؤولية تويضات اصلا ومقدارا .

القاعدة القانونية

الحكم الجنائي الصادر بالادانة والعقوبة يلزم القاضي المدني عند ما يطلب منه الحكم بالتضمينات على الشخص المسؤول مدنيا حتى ولو كان هذا الشخص لم يكن طرفا في الدعوى العمومية وكان الحكم الجنائي صدر غيايا على ان الحكم بالادانة لا يكون حجة الا في اثبات وقوع الجريمة ولكنه لا يكون حجة لا من جهة تقرير مبدأ المسؤولية ولا من جهة تقدير المسؤولية

١٢٥

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦

مسؤولية . مزاحمة غير مشروعة .

القاعدة القانونية

لا تعد مزاحمة غير مشروعة فجر صاحبها

١٢١

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . اسباب كثيرة جدا .

القاعدة القانونية

وجه النقض المبني على ان الحكم طافح بالاسباب لدرجة غير مألوفة لا يجدي . ويتمين الحكم بعدم قبوله .

١٢٢

محكمة اقرس بيلجيكا

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥

قاضي الامور المستعجلة . ازالة العوائق . في اثناء تنفيذ . عقد

القاعدة القانونية

اذا اعطت الحكومة لشخص ما امتياز عمل من الاعمال العمومية مثل تسيير مركبات نقل من جهة الى جهة كان لصاحب الامتياز الحق في رفع دعوى مستعجلة بوقف العوائق التي تقيدها في سبيله الجهات الادارية او الشخص الذي يزاحمه مزاحمة غير مشروعة .

١٢٣

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

غصب . ريع . عيوب سند وضع اليد .

القاعدة القانونية

واضع اليد الذي علم بطريقة يقينية اوجه

١٢٧

محكمة بروكسل ببلجيكا

حكم تاريخه اول ابريل سنة ٩٢٦  
تحكيم . شركة . خلاف شديد . قاضي الامور  
المستعجلة . اختصاص .

القاعدة القانونية

اذا نص الشركاء في عقد الشركة على ان  
المنازعات التي تقوم بينهم يفصل فيها محكمون  
فان هذا النص لا يمنع قاضي الامور المستعجلة  
من النظر والفصل في كل خلاف يقع بين  
الشركاء وتكون المصلحة قاضية بوجوب الفصل  
في الخلاف بطريق الاستعجال .

واذا جاز لقاضي الامور المستعجلة عند  
وقوع خلاف شديد بين الشركاء ان يحكم  
بتعيين حارس قضائي يتولى ادارة الشركة حتى  
ينتهي الخلاف فانه لا يجوز له الحكم بالحراسة  
الا اذا ثبت بطريقة يقينية ان الضرورة قاضية  
بوجوب تعيين حارس درء للخطر .

١٢٨

محكمة بروكسل ببلجيكا

حكم تاريخه اول ابريل سنة ٩٢٦  
يمين . اسرائيلي . صيغة . رفض . تكول .

القاعدة القانونية

١ - ليس للمحكمة سلطة اجبار الشخص  
الاسرائيلي بأن يحلف اليمين الحاسمة بالصيغة  
المعروفة في اصطلاح الاسرائيليين اذا وجهها اليه  
خصمه التابع مثله لطائفة الاسرائيليين  
٢ - من وجه الى خصمه يمين حاسمة

الى المسؤولية استخدام عامل من محل تجارى  
يزاحم المحل المنقول اليه العامل الا اذا ثبت ان  
هذا العمل كانت غايته وكانت نتيجته ايقاع  
الاضطراب في عمل الخصم وسرقة اسرار صناعته  
او تجارته .

١٢٦

محكمة بروكسل ببلجيكا

حكم تاريخه اول ابريل سنة ٩٢٦  
لجارة اشخاص . مستخدم . رفت . مكافأة . تنازل .  
فسخ عقد الاجارة .

القاعدة القانونية

١ - للمستخدم المرفوت ان يتنازل عن  
المكافأة التي يقررها له القانون او يقررها له  
عقد استخدامه . مثل هذا التنازل ليس فيه  
مخالفة للنظام العام

٢ - احتياج المستخدم واضطراره الى  
المال قورا ليسا من حالات الاكراه الأدبي  
البطل لتعاقد اذا لم يثبت ان هذا المستخدم  
كان في حالة استحالة تمكنه من الارتزاق

٣ - اذا ثبت من ظروف وقرائن الاحوال  
ان نية المتعاقدين كانت منصرفة عند نصهما على  
وجوب انقضاء الاتفاق في حالة عدم وفاء احد  
المتعاقدين بالالتزامات التي التزم بها في زمن  
معين فان الفسخ يقع حتما وبقوة القانون بمجرد  
عدم الوفاء في التاريخ المحدد .



١٣٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٥

تقليد . مزاحمة غير مشروعة . اسم المحل التجاري .  
تشابه الاسماء . تعديل الاسم .

## القاعدة القانونية

كل تاجر له الحق في ان يسمى محل تجارته  
وبضاعته باسمه ولا يمكن ان يتهم بتقليد اسم  
الغير الذي يكون اسمه مشابها لاسمه . إلا اذا  
ثبت بطريقة يقينية أنه استخدم صاحب هذا  
الاسم بقصد مزاحمة محل آخر اسمه مثل اسمه  
مزاحمة غير مشروعة

وعلى كل حال يجوز للمحاكم منعا لكل  
هذه المزاحمة الغير المشروعة ومنعا للضرر الذي  
يلحق المحل التجاري الآخر ان تأمر التاجر  
بان يضيف الى اسمه مميزات أخرى تميزه عن  
اسم وبضاعة صاحب المحل الآخر . كأن تأمر  
بإضافة الاسم واللقب وسنة تأسيس المحل وغير  
ذلك من البيانات التي تمنع وقوع المشتريين  
في الخطأ

تعليق

١ - كأن يؤسس شخص اسمه شارل  
صيدناوى مثلا محلا تجاريا ويسميه محل  
( صيدناوى ) ليوم الجمهور بأن محله هو محل  
سليم وسلمان صيدناوى المعروف . فيجوز للمحاكم  
ان تأمره بأن يضيف اسم ( شارل ) الى لقبه

بصيغة ما حسب مذهب طائفة الاسرائيلين  
لا يعتبر انه قبل تحكيم ذمة خصمه بتوجه اليمين  
الحاسمة اليه اذا قبل الخصم حلف اليمين بالصيغة  
القانونية المقررة في القانون

٣ - اذا رفض الخصم الاسرائيلي ان  
يحلف اليمين الحاسمة بحسب الصيغة المقررة عند  
طائفة الاسرائيلين فان هذا الرفض لا يعتبر  
نكولا ولا يؤثر في حقه في الدفاع في قضيته سواء  
كان بالنسبة الى الموضوع او بالنسبة الى الدفع  
الآخرى .

١٢٩

محكمة لياج بلجيكا

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

لقب اجني . تصحيح دفتر قيد المواليد

## القاعدة القانونية

اللقاب الشرف التي تمنحها الحكومات  
الأجنبية ليست لها قيمة في بلجيكا الا اذا اقرها  
الملك . بناء على ذلك لا يجوز للشخص الذي  
حصل على لقب من القاب الشرف من ملك  
اجني بدون مصادقة ملك بلجيكا وبدون  
اعتماده ان يطلب من المحاكم البلجيكية ان  
تصحح او تعدل في اسمه وفي اسم عائلته في دفتر  
قيد المواليد

يجوز الرجوع في الهبة اذا صدر من الموهوب له في حق الواهب خيانة أو اهانة أو أى أمر من الأمور المبينة في المادة المذكورة . ان هذا النص وان جرى حكه على الزوجين فلا يجرى على الرجل والمرأة اللذين يتماشران معاشرة غير مشروعة

تعليق

واقعة هذه القضية . ان أحد المومنين في باريس اتخذ له خلية وكان يجيها حبا جافا فوهب لها داراً فخمة كما اغدق عليها كثيراً من الهبات . بعد ذلك لاحظ الرجل ان خليلته كانت تخونه فقطع علاقته بها ثم رفع دعوى طلب فيها ابطال الهبة بناء على حكم المادة ٩٥٣ من القانون المدني الفرنسي التي تميز الرجوع في الهبة للخيانة والاهانة وغيرها . إلا ان محكمة السين حكمت برفض دعواه وقالت في حكمها « ان العفاف يطلب قانوناً من الخلية لا من الخلية »

١٣٣٣

محكمة تروا بفرنسا

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

شركة . تصفية . تعدد المصفين .  
لايصح الاتفراد بالعمل .

القاعدة القانونية

اذا قوضت شركة ما لثلاثة مصفين بأن يصفوها فلا يجوز لواحد أو لاثنتين منهم الاتفراد

( سيدناوى ) وان يضيف سنة تأسيس محله الى عنوان المحل لتمييز محله عن محل سيدناوى الشهير

٢ - هذا هو رأى الذى جرت عليه المحاكم فى فرنسا . راجع حكم محكمة تقض وابرام فرنسا الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ ومنشور فى غازيت المحاكم الفرنسية فى عدد ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ والمحاكم سلطة مطلقة فى تقدير ظروف ووقائع كل نزاع كما لها سلطة مطلقة فى تخير البيانات التى تأمر المزارحم باضافتها الى اسمه أو اسم محل تجارته تمييزاً له عن المحلات التجارية الأخرى

١٣١

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ١١ يونيو سنة ١٩٢٥  
هبة . بيع . مبيتها . شكل العقد .

القاعدة النافذة

الهبة اذا صيغت فى صيغة عقد بيع صححت اذا كان العقد قد تحرر فى صورة عقد بيع مستوفى الشكل

١٣٢

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥

هبة . رجوع فى الهبة . خيانة . اهانة .  
خليل وخليلة .

القاعدة القانونية

انه بحسب حكم المادة ٩٥٣ من القانون المدني



بالعمل . اللهم إلا اذا نص في التفويض على خلاف ذلك . فالتكليف بالحضور المعلن بناء على طلب أحد المصنفين أو بناء على طلب اثنين منهم يقع باطلا

### ١٣٤

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
مسؤولية . سكة حديد . خطأ النير .  
احتياطات لمنع الاصابات .

القاعدة القانونية

في حوادث اصابات المسافرين على قطارات  
سكك الحديد يجب اخلاء مسؤولية شركة  
سكة الحديد ( أو امين النقل على وجه العموم )  
اذا كانت الاصابة حصلت بفعل شخص آخر .  
فاذا مشى أحد المسافرين في دھليز القطار  
فاصطدم بزجاج النافذة اصطداماً شديداً نشأ  
عنه كسر الزجاج واصابة مسافر آخر كانت شركة  
السكة الحديد غير مسئولة ولو كان الاصطدام  
نتيجة سرعة سير القطار سرعة كبيرة وعدم  
تمكن المسافر من ضبط نفسه ومنع الاصطدام  
وكون شركة السكة الحديد لم تضع أمام  
زجاج النوافذ شبكات حديدية أو لم تضع  
درازين على طول الدھليز تسند الماشين لا يعتبر  
خطأ يوجب مسئوليتها

تعليق

المبدأ الذي قرره محكمة السين في حكمها

هذا هو مبدأ أيده محكمة تقض وابرام فرنسا  
مراراً . ومقتضاه اخلاء مسؤولية شركات السكك  
الحديدية اذا كانت الاصابة التي اصاب المسافرين  
حدثت بفعل شخص آخر ( راجع حكم تقض  
وابرام فرنسا تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢١  
مجموعة دالوز سنة ١٩٢٤ جزء أول صحيفة ٢٠٢  
وحكم ١٠ مايو سنة ١٩٢١ مجموعة دالوز سنة  
١٩٢٣ جزء أول صحيفة ٢٠٩ . وحكم ٢٥ يولي  
سنة ١٩٢٢ المنشور في غازيت المحاكم سنة  
١٩٢٣ جزء أول صحيفة ١٣ ) راجع أيضاً بحث  
مسيو ديموج في مجلة القانون المدني سنة ١٩٢٣  
صحيفة ٢٢٥

### ١٣٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
مسؤولية . سرقة سيارة . صاحب  
السيارة . سائق السيارة .

القاعدة القانونية

اذا سُرقت سيارة وحوكم السارق في تهمة  
اصابة اشخاص عمداً أو خطأ وحكم بادائه  
فلا يجوز للمصاب ان يرجع على صاحب السيارة  
أو على سائق السيارة الذي سهل السرقة باهمال  
المحافظة عليها بأي تعويض عن الضرر الذي  
أصاب المصاب لأنه لا علاقة مطلقاً بين حادثة  
السرقة وحادثة الاصابة

الخصمان سوريين كانت المحكمة غير مختصة حتى ولو كان أحد السوريين متمتعاً بحماية دولة اجنبية. وبالنظر لكون عدم الاختصاص هذا عاماً ومتعلقاً بترتيب المحاكم في سورية وجب ان يكون عدم الاختصاص مطلقاً لتعلقه بالنظام العام فيجوز الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى

تعليق

في سوريا الدعاوى التي تكون بين خصمين سوريين ترفع أمام المحاكم الاهلية المشكلة من قضاة سوريين بدون ان يكون بينهم عنصر اجنبي ولكن اذا كان أحد الخصمين متبياً لدولة اجنبية كانت الجلسة برئاسة قاض فرنساوى وعضوية قاضيين سوريين. على أنه يجوز لأحد الخصمين ان يطلب قبل المرافعة ان تكون الاغلبية مشكلة من قضاة فرنساويين. ففي هذه الحالة يجب ان تكون المحكمة مشكلة من رئيس فرنساوى وعضو سوري وعضو فرنساوى. والذين يتمتعون بحق طلب نظر قضايهم بمعرفة أغلبية فرنساوية هم الاجانب غير السوريين. أما السوري الاصل فلا يحق له ذلك ولو كان تحت حماية دولة اجنبية

هذا النظام القضائى جار العمل به الآن في دولة سوريا التي حاضرتها دمشق وتشمل محكمتي دمشق وحلب. اما دولة لبنان الكبرى التي حاضرتها بيروت فلها ترتيب خاص بها

١٣٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦

سكة حديد. اصابات. مسؤولية المصلحة. احوال.

القاعدة القانونية

مصلحة السكة الحديد مسئولة عن توصيل المسافرين سالين الى الجهة التي قطعوا تذاكر لما وذلك بدون احتياج الى نص على ذلك. فالشركة أو المصلحة التي تحمل بهذا الالتزام تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذى يصيب المسافرين في أثناء سفرهم. ويتم العقد بين الشركة والمسافر بمجرد ما تقبل الشركة أو المصلحة المسافر في قطاراتها ويكون حاملاً تذكرة من مكانها أو تصريحاً بالسفر ولو كان صادراً من شركة أخرى. وكون المسافر حامل التصريح هو مستخدم في شركة سكة حديد أخرى ومسافر مجانياً لحسابها لا يمنع المسؤولية

١٣٧

محكمة استئناف حلب

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦

محاكم سورية. تشكيل جلساتها. خصم اجنبي. خصم حماية

القاعدة القانونية

ان الجلسات التي يرأسها قاض فرنساوى تختص بالنظر والفصل في جميع الخصومات التي يكون فيها أحد الخصوم اجنبياً. فاذا كان



لتأدية شهادة أمام محكمة ما ومثل عن مصدر  
علمه بالواقعة التي شهد بها وكان هذا الضابط  
قد أسره شخص رأى الجناة يرتكبون الجريمة  
وعلم بتفاصيلها كان له ان يرفض الاباحة باسم  
الشخص الذى دله على الواقعة اذا كان هذا  
الشاهد روى الواقعة لضابط الضبطية القضائية  
تحت شرط عدم اذاعة اسمه خوفاً من انتقام  
الجناة منه. مثل هذا الضابط له الحق في ان يكتم  
اسم الشاهد محافظة على سر مهته. فالحكم  
المصدر بتعزيم مثل هذا الضابط لعدم اباحته  
مصدر علمه هو حكم مخالف للقانون ويتمتع بقضه

تعليق

جرى القضاء في فرنسا على ان ضباط  
البوليس ورجال الضبطية القضائية لهم الحق  
في كتمان بعض الوقائع أو كتمان بعض أسماء  
الشهود الذين يشترطون عليهم كتمان اسمائهم  
وهذا داخل في سر مهنتهم. وسر المهنة بالنسبة  
الى هؤلاء انما شرع لمصلحة الامن العام وقد  
حكم مراراً بأن من حق مفتشى البوليس رفض  
الاجابة على الاسئلة التي توجهها اليهم محاكم  
الجنايات اذا كان في الاجابة افشاء سر تلقوه  
بسبب وظائفهم وشرط عليهم عدم اباحة اسم  
من ارشدهم لأي سبب من الاسباب (راجع  
تقضى وابرام فرنسا ٣٠ اغسطس سنة ١٩٠٦  
و٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ و٦ يولييه سنة ١٨٩٤  
ومحكمة جنح السين بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١١٩٥

١٣٨

محكمة تقضى وابرام فرنسا

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦

نفقة . تعديلها . زيادة . قصان . زوجية . طلاق

القاهرة القانونية

انه وان جاز للزوج الذى حكم في مصلحته  
بطلاق زوجته منه لحيانة وقعت منها أو لأى  
سبب آخر من الاسباب المبينة في المادة ٣٠١  
من القانون المدني ان يطالب زوجته بنفقة تكون  
بمثابة تعويض الضرر الذى لحقه بسبب تصرف  
زوجته معه . إلا ان حكم النفقة يجب ان يكون  
تحت شرط وقوع الزوج في الحاجة والضعف  
بسبب الحكم بالطلاق ولا يكون هذا الاحتياج  
ناشئاً عن اسباب أخرى أوقعت هذا الزوج  
في البؤس وسببت نقص ايراده . على ان النفقة  
التي يحكم بها يجب ان لا تزيد على ثلث ايراد  
الشخص الذى يحكم عليه بها . واستعمال حق  
المطالبة بالنفقة يتغير بتغير ايراد المدين بها .  
فيجوز للمحكوم عليه بها ان يطلب من المحكمة  
اما ابطالها بعد القضاء بها أو الحكم بها بعد سبق  
رفضها أو تخفيضها أو زيادتها حسب الاحوال

١٣٩

محكمة تقضى وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٤

شهادة . سر المهنة . ضباط بوليس . كتمان  
مصدر الشهادة .

القاهرة القانونية

اذا دعي ضابط من ضباط الضبطية القضائية

## الامتيازات القانونية والسياسية

لمناسبة اشتغال وزارة الحرية بمشروع تجنيد العربان واشتغال مجلس النواب بموضوع امتيازاتهم تنشر هنا تقريراً وضعه حضرة الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة الانتخابات والسكرتارية بوزارة الداخلية الى ناظر الداخلية مذ كان رئيساً لقسم الادارة بمديرية اسبوط . وقد عني بالبحث في موضوع امتيازات العرب من الوجهة القانونية والعملية بحثاً مستفيضاً اقره المرحوم حشمت باشا مذ كان مديراً لاسبوط وقتئذ . وبالنظر لاهمية المباحث الواردة في هذا التقرير رأينا نشره تعمياً لفائدته .

### تجنيد العربان وامتيازاتهم

مقال . كل ذلك حصل في الزمن الغابر مراعاة لاحوال وظروف مخصوصة تنحصر في الامور الآتية ( كما يعلم من مقدمة الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ الذي بموجبه تأيد بقاء تلك الامتيازات من قبل المرحوم الحديوي السابق ) وتلك الامور هي :

اولاً - رغبة الحكومة في توطن العربان وتشويقهم الى رفاة معيشتهم . وسبب ذلك ما هو معلوم من انهم كانوا في العهد القديم لا يستقرون في اماكن مخصوصة وكان جميع افرادهم فاقدين وسائل العيش ولذا كانوا يعضون ايام اقامتهم في القطر متقلين في كافة الجهات دائبين على العيش من النهب والسلب وغيرها من الامور الخلة بالامن والراحة العمومية - يراجع ما جاء في صحيفة ١٦ من جزء اول قاموس الادارة والقضاء - وكانت الحكومة

الحاقاً بالتقرير الذي ارسلناه للنظارة اليوم بتمرة ٤٣ غير رسمي المشتمل على آرائنا بالنسبة لقبائل العربان التي ليس لها دفاتر تعداد في سنة ١٢٦٤ وفي اقتراح اثبات الاعراية بموجب تعداد سنة ١٨٩٧ بصفة عمومية .

اتشرف بان اعرض لعطوفكم ملحوظاتي في مسألة امتيازات العربان من وجهها الاساسي حيث ارى ان هذه المسألة تحتاج للبحث والنظر في الوقت الحاضر .

فالامتيازات الممنوحة للعربان الان هي :  
اولاً - اعفاؤهم من الخدمة العسكرية .  
ثانياً - اعفاؤهم من اشغال العونة التي هي قاصرة الآن على خدمة ومهمات حفظ النيل .  
وفي ابتداء منح هذه الامتيازات كانت مصحوبة بامتياز آخر وهو اعطاء العربان اطيافاً من اراضي الحكومة لزرعها والانتفاع بها بدون



تقصّد بذلك من وجه آخر عمران الاراضى واتساع ثروة البلاد .

ثانياً - لان العربان كانوا مكلفين بخفر الحواجر والتخوم ودورب الجبال والجهات الخالية من السكان .

ثالثاً - لاستعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى اوقات الملمات .

فلنبحث الان فى كل امر من تلك الامور لوقوف على اهميته وتأثيره بالنسبة لظروف واحوال العصر الحاضر ومن ثم يمكن استنتاج النتيجة المقصودة وهى « لزوم الاستمرار على منح تلك الامتيازات او محوها » .

#### - فالامر الاول -

ان حالة العربان المدنية فى هذا الزمان اصبحت مساوية لحالة اهل البلاد الاصليين بلا فرق . فقد امتلك اغلبهم اراضى واشتغلوا بزراعتها ومن لم يملك منهم ارضاً لم يعدم وسائل التعيش التى اقتضى ايجادها تقدم حالة العمران فى البلاد كاستئجار ارض او المزارعة مع الغير او الاشتغال فى اعمال اخرى باجرة ونحو ذلك .

وبسبب تقديمهم بموارد المعيشة قد ثبتت اقدامهم واستوطنوا فى البلاد التى يباشرون فيها امور معيشتهم واغلبهم اقاموا مباني مشيدة وعزباً ونجوعاً كبيرة لاقامتهم ولم يبق منهم على عكس هذه الحالة الا التزرايسير الذى لا يخلو منه كل صنف من صنوف الناس الموجودين

بالقطر سواء كانوا من اهالى البلاد الاصليين او من الاجانب - ولا يخفى ان افراد هذا النوع ( اى الذين ليس لهم مقام ثابت ولا وسائل شرعية لتعيش لهم احكام واجراءات مخصوصة فى نظمات الحكومة تكفل اتقاء ضرورهم وهى تختلف باختلاف جنسياتهم

فالوطنيون منهم يعاملون بلائحة المتشردين والاجنبى تسعى الحكومة فى ابعاده عن القطر بالاتفاق مع قنصل دولته

وخلاصة ذلك ان حالة العربان فى هذا الوقت هى عكس ما كانت فى الزمن القديم - فهم الآن فى عيشة راضية لا تحملهم على سلوك طرق الفساد التى كانوا يأتونها فى العهد الماضى للقيام باود العيش . ومن ثم لا ينبغي ان يكون لهم معاملة مخصوصة رغبة فى استيطانهم وتعيشهم فى البلاد - بل هم الذين يهتم بالحفاظ على حقوق التوطن ومنافع المعيشة التى تحصلوا عليها فى هذا القطر وهمة الحكومة لا تقصر مع ذلك دون قمع من يسمي منهم فى ارتكاب الامور الخلة بالراحة اسوة غيرهم من عامة الاهالى

#### الامر الثانى

وان كانت الحكومة رأت فى العصر الحالى ان حالة البلاد تحتاج لحفر حواجر ودورب الجبال وعهدت بذلك الى العربان إلا ان هذا الامر أصبح فى العصر الحاضر لا داعى ولا أهمية له بدليل أنه لم يسمع بطروء أى حادث فى تلك

الحدود وقيام العربان بدفعه ورد غائلته عن البلاد وقد قطنت الحكومة الى هذا الأمر من منذ اربع سنين تقريباً فصدر منشور نظارة الداخلية المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٧ غمرة ٢٨ بإيقاف مفعول الفقرة الاولى من المادة (١١) من ذكر يتو ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ (القاضية بمسئولية عمد القبائل ومشايخ الفرق عن خفر الدروب والحواجر) وهذا الايقاف مؤقت حتى اذا ظهر بعد ذلك من التجربة والاختبار انه لم يحصل أدنى اختلال بالامن ألغت الحكومة حينئذ ذلك النص

وما قد مضى زمن طويل على ايقاف هذه الطريقة ولم ينشأ عن ذلك أقل اضطراب في الامن على الحدود المذكورة

على ان الحكومة ليست في حاجة الآن لمعونة العربان في هذا الموضوع بوجود رجال خفر السواحل ومصلحة عتق الرقيق القائمين باداء وظائفهم في كافة حدود القطر وهي أيضاً لا تعجز عن دفع أى طارئ يحدث في تلك المواقع ببذل قواتها الملكية والعسكرية ولكل ذلك لا يكون هناك ادنى مانع من الغاء هذه الطريقة الغاء قطعياً

### الأمر الثالث

وهو القول باستعداد العربان لخدمة البلاد والحكومة في اوقات الملل وهذا الأمر لم يكن له أثر مشاهد في العصر

الحاضر إلا انما في اصول الامتيازات الممنوحة للعربان - اما فعلاً فلم نر له تأثيراً مطلقاً والبرهان على ذلك حوادث السودان الأخيرة التي لم تقته الحكومة من عنائها إلا قريباً فانه لم يتقدم فيها أقل مساعدة من العربان يجعلونها وفاء لهذا الحق المفروض عليهم للحكومة والبلاد لقاء الامتيازات الممنوحة لهم منها

كلا ولم يعلم ان الحكومة طلبت منهم اداء خدمة في تلك الازمة ابقاء لذلك الحق - فينتج من ذلك انه حق عاطل غير معمول به من الجانبين المرتبطين به

بل هو مهمل بارادتهما معاً فلا الحكومة تطالب به ولا العربان المقرر عليهم هذا الحق يؤدونه من تلقاء أنفسهم عند لزومه

وحينئذ لا فائدة من استمرار هذا الحق مرسومًا ضمن الاسباب الاساسية للامتيازات ويمكن للحكومة محو اسمه تلقاء كونها في غنى عنه فعلاً

### النتيجة

قد ظهر مما تقدم انه لا اهمية ولا تأثير لجميع الأمور المجهولة اساماً لامتيازات العربان في الزمن الحاضر وعليه تكون هذه الامتيازات خالية من الاسباب الشرعية الموجبة لها وتعتبر معطاة للعربان بغير حق

وبما ان هؤلاء القوم من رعايا الحكومة المتمتعين بكافة الحقوق الطبيعية والوسائل



الاجتماعية التي يقتضيها نظام التوطن في البلاد  
بغير فرق بينهم وبين مواطنيهم الأصليين ولم  
يكونوا محملين أي عمل نظير التكاليف الوطنية  
المفروضة على باقي اخوانهم في الرعوية . فلانرى  
معنى لأن تكون لهم معاملة استثنائية وامتيازات  
يتخلصون بها من تلك التكاليف الشرعية  
التي يؤديها جميع الرعايا . والعدالة تأبى تنوع  
المعاملة بين رعايا حكومة واحدة وتقتضى المساواة  
بين الجميع في الحقوق والتكاليف الوطنية  
هذه هي ملحوظاتنا في هذا الموضوع نعرضها

على النظارة ونحن شاعرون بأن كل ما شرحناه  
لا يبعد عن دائرة فكر أولى الأمر وتتشتم انه  
بحسن عناية عطوفتكم نمتحن تلك الآثار القديمة  
تقريباً للمساواة بين جميع السكان ( وإلا فان  
استمرار منح الامتيازات للعربان ربما يذهب  
بهم الى التوسع فيها والمطالبة يوماً ما بأن تكون  
لهم وكالة قنصلية اسوة بباقي السكان الذين  
لا تسرى عليهم قوانين وتظامات البلاد )  
وتقدم في الحتام فائق احترامنا لعطوفتكم  
اقدم ما  
اصمدر صادر

### مول الأثر الرجعى

#### لقانون المجالس الحسبية الجديد

يتساءل كثير من الناس وعلى الاخص  
المشتغلون منهم بالمسائل القانونية عما اذا كانت  
احكام قانون المجالس الحسبية تستند الى الماضى  
فيما يتعلق بالسن المحدد للرشد فتناول الاشخاص  
الذين لم يكونوا قد بلغوا حتى تاريخ العمل بهذا  
القانون (٣ مارس سنة ١٩٢٦) احدى وعشرين  
سنة ميلادية كاملة ( وهى السن التى عينها هذا  
القانون لبلوغ سن الرشد مادة ٢٩ ) ولو أن  
هؤلاء الأشخاص كانوا قبل ذلك قد بلغوا ثمانى  
عشرة سنة هلالية وصاروا بحكم القانون السابق  
المعروف فى الامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر  
سنة ١٨٩٦ فى عداد ذوى الرشد يتصرفون  
فى اموالهم كما يشاؤون ام انهم يبقون متمتعين

برشدهم فلا يسلبهم القانون الجديد شيئاً من  
اهلية التمتع بحقوقهم  
للموضوع شأن خطير ونتأج فى منتهى  
الاهمية من الوجهة العملية فان ذا الثمانى عشرة  
سنة قبل ٣ مارس سنة ١٩٢٦ قد انطلقت يده  
فى التصرفات بيعاً وشراء وغير ذلك فان قلنا  
بوجوب معاملته بالقانون الجديد فقد غلطنا يده  
عن أى تصرف مستقبلاً حتى بالنسبة لما سبق  
صدوره منه فيما لو اقتضت الظروف ادخال تعديل  
عليه وبزوال الأهلية عنه يصبح خاضعاً من جديد  
للوصاية فلا يعود يملك من امر نفسه شيئاً الى  
ان يبلغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية  
وعما يضاعف خطورة هذه الحالة وكون

العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثماني عشرة سنة المحددة لانتها الوصاية بمقتضى القانون القديم بل هؤلاء الاشخاص يعتبرون انهم راشدون قانونا ولا يسوغ ارجاعهم تحت الوصاية »

ولما كان مثل هذا الموضوع من المسائل التي تناولتها اجحاث رجال القانون في فرنسا بالغاية الوافية فقد رأينا ان نستعرض الرايين الذين قالوا بهما الشراح حتى يتسنى لنا تفضيل احدهما على الآخر

### الرأى الاول

يقول جمهور المؤلفين باستناد القوانين الخاصة بالاهلية الى الماضى ويقصدون بذلك فذاها فى الأشخاص ولو ادى الاخذ بهذا الرأى الى صيرورتهم فى حالة اسوأ من التى كانوا فيها بالنسبة لحریتهم واهلیتهم مستندین فى ذلك الى ان هذا الضرب من التشريع لا یمس حقا مكنسبا اذ لیس لأى شخص ان يدعى بان له حقا فى عدم حایة القانون اياه فاذا رأى الشارع مثلا ان القاصر یمجب ان یمتد تحت الوصاية حتى یمبلغ خمسا وعشرين سنة بعد ان بلغ الرشد بسن احدى وعشرين سنة فلیس للقاصرين الحدين ، وهو الذى اراد القانون حایته من سوء تصرفه بسبب سنه - ان یمسك بانه اصبح رشیدا بطريقة نهائیة ومن ثم لا سبیل لتغیر حاله هذه ( مطول بودرى جزء اول رقم ١٤٧ واوبرى ورو جزء اول ص ١٠٨ )

القانون الجديد ارجىء العمل به اربعة اشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فاذا كان من المقرر ان البالغ سن الرشد بحسب القانون القديم سيعود قاصرا فى حالة عدم بلوغه السن المحددة بالقانون الجديد فقد يعبت بامواله من طریق البيع والرهن فى مدى الشهور الاربعة المتقدمة وهو طلیق غیر مقید قبل ان یغل العمل بالقانون الجديد یده عن أى تصرف وغیر خاف ما قد یمكون فى ذلك من سوء العاقبة له وما قد یتعرض له امواله من الدمار فى هذا الاجل القصیر

لم یتصد القانون الجديد الى امر تأثیر أحكامه بالنسبة للاشخاص الذين ذكرناهم وهو ما دعا الى مناقشة هذا الموضوع وتساول الناس عما یمكون علیه المصیر ازاء صمت النصوص

ید أن الشارع رأى الامر فى حاجة الى شىء من الافصاح فدارك هذا النقص فى المذكرة الابضاحية بما یدل على وجهة نظره ولكن العبارة لم تجبىء بطریقة تبین أن الشارع اراد ایتار رأى على آخر وقت وضع القانون قطعاً لهابر اشكال یرفع او نزاع یقوم . اذ مثل هذا التفضیل كان یمجب ان یمكون بنص فى القانون ذاته او ان یمكون مصحوباً فى المذكرة بالبيان الكافى المانع لكل شبهة . ولكنها ( أى العبارة ) اتت من باب مجرد التقدير المنطقی وهو ما لا نزاع مقیدا للقاضی بطریق الوجوب . اما هذه العبارة فمى :

« وما لا حاجة لذكره ان الحكم المشار الیه لا ینطبق على الاشخاص الذين یمكونون قبل



العامة عرضة للتغيير والتحويل. أما الحالات الخاصة فلا يمكن العبث بها بل يجب العمل على حمايتها والعناية بأمر المحافظة عليها من كل اعتداء (جزء ٢ ص ٢٠٨)

### الرأي الثاني

لم أر إلا القليل من رجال القانون خالفوا الرأي المتقدم في مباحثهم والظاهر ان ذهاب جمهور الشراح واتجاه القضاء في سبيل واحد كان له تأثير كبير في ثبات الرأي الأول ورسوخه فلم يجرأ على مخالفته إلا القليل من رجال القانون والنزير اليسير من الاحكام

وقد رأى هؤلاء المخالفون ان من الصعب ان تذرو ربح التفسير مهما عصفت نظرية استناد القانون الى الماضي أهلية الشخص بعد ان آلت اليه واعتمد عليها في معاملاته وكان له بها في بيته منزلة مشهورة ومن البعيد جداً ان الشارع يعيد الى ولاية الغير اشخاصاً خرجوا عن طوق القصر وصاروا في الاعتبار سواء هم والذين كانوا يتولون أمورهم بل وغيرهم من اصحاب الرأي وارباب النظر (أشار الى هذا الرأي لوران جزء أول رقم ١٨٢ وما بعده)

ويذهب بعض فقهاء القانون في التعامل الى التسليم بأن كل قانون متعلق بالنظام العام يسري مفعوله على الماضي ولكنه يرى أن هذه القاعدة لا منفذ لها الى موضوعنا هذا إذ لو كان لها التأثير المقصود لا نبني على ذلك ان القصر

والعلامة دوجي رأى يؤدي الى النتيجة عينها من طريق آخر اذ هو يقول بعدم وجود اثر للقانون في الماضي. ذلك انه يقسم الاعمال قسمين. الاول المعاملات التي اسامها ارادة المتعاقدين. والثانية الاعمال المبنية على القواعد العامة فما يؤديه للشخص من النوع الاول لا يتأثر بالقانون الجديد طالما انه تم تحت سلطان غيره من القوانين وهذا شأن أي تعاقد مالي، اما الاعمال التي من النوع الثاني وهي الخاصة بأهلية الشخص والوصاية والقوامة وما شاكل ذلك فانها تخضع للقانون المتبع حتى اذا تعدل تأثرت بهذا التعديل واتبعت القانون في كل خطواته ومثل هذا القانون يطبق على الناس كافة لا فرق بين ان تكون اعمالهم مستمدة من القانون مباشرة كسن الرشد وان يكون مصدرها عملاً قانونياً فردياً كالزواج مثلاً فيما يترتب عليه من الحقوق القانونية بين الزوجين وتقضي هذه النظرية بان سن الرشد اذا رفع بقانون جديد عومل بمقتضاه الذين لم يبلغوه حتى من كان منهم قد بلغ سن الرشد بحكم القانون المئني وليس ذلك بناء على نظرية الاثر الرجعي بل لان القانون الجديد يجب ان يتناول جميع الاشخاص بلا تمييز بحسب سنهم وقت صدوره ولا يخفى ان العلامة دوجي لا يذوق لنظرية الحقوق المكتسبة طمأناً بل هو يحاربها في كل واد من مباحثه ولا ينظر في بسط ارأته وتأيدتها الا الى الاشياء الملموسة والحقائق المحسوسة ويقول في كل خطواته بان حالات الانسان

يلحق الشخص لافي المدة المكثلة لسنة طبقا للقانون الجديد فحسب . بل بالنسبة لماضيه ايضا وتكون النتيجة الحتمية لهذا الامر ان تصرفات القاصر تبطل سواء في ذلك ما تقدم منها وما تأخر مع أنه لم يقل احد من الشراح في كلا الرأيين ان التصرفات في الماضي يكون مصيرها البطلان بل الكل مجمعون على ان الاعمال التي تكون قد صدرت من الشخص وقت أن كان بالغاً من الرشد بحسب القانون القديم لا يؤثر فيها القانون الجديد فان كان هناك محل لتأثير فلن يكون الا بالنسبة للاعمال المستقبلية أما التي سلفت فلا شأن للقانون الجديد بها

وينتج مما تقدم أن نظرية الأثر الرجعي لا علاقة لها بالية بتطبيق القانون سواء كان ذلك على الحوادث السابقة على صدوره او اللاحقة له . واذا كان الامر كذلك فلا يبقى سوى النظر فيما اذا كان من العدل والانصاف سلب شخص اهليته بعد ان اكتسبها او الافضل له ولمن يتعاملون معه ان تبقى هذه الاهلية مدة من الزمن هي في الغالب قصيرة المدى الا شك ان الدوق السليم ومبادئ العدل تمنع انتزاع الاهلية من شخص كان بالامس يملك التصرف في شؤونه سواء كانت حجة هذا الانتزاع ان القانون المحدد لسن الاهلية من النظام العام فيجب تطبيقه على السابقين واللاحقين او بناء على ان القواعد العامة يجب في تطبيقها عدم الالتفات الى الاشخاص ، وان على هؤلاء ان يخضعوا لها خضوعاً تاماً دون

ان يتسكوا باى حق من الحقوق او بما اكتسبوه من المزايا بحكم القانون ( راجع بهذا الصدد مقالات كونت قارى سومير بمجلة التشريع والقضاء الفرنسية جزء ٢٢ ص ٤٦٨ و ٥١٤ ) على ان القول بتطبيق القانون على الاشخاص لاعلاقته باستناد القانون الى الماضي اذ الاعمال السابقة تبقى صحيحة كما قدمنا وهذا الرأي يجمع عليه من الشراح والاحكام فالتأثير - ان كان - مقصور على المعاملات المستقبلية التي تقع من هؤلاء الذين عدوا بحكم القانون القديم بالغين من الرشد فاذا طبقنا القانون الجديد عليهم فيما يقومون به من الاعمال فكأننا اردنا التضييق عليهم في حريتهم في التصرف وهو مالا يمكن التسليم به الا اذا وجدنا في القانون نصاً صريحاً يسمح لنا بهذا القول وما دام النص غير موجود فالواجب رعاية جانب الشخص الممدود بالغاً من الرشد وعدم التوسع في تأويل النصوص بما يعود عليه بالضرر

اما ما يستند اليه بعض فقهاء القانون من ان القواعد العامة تتناول الناس جميعاً بغض النظر عن حالتهم التي آلوا اليها بحكم التشريع السابق فانا لا نستطيع التسليم به على اطلاقه لما ينبئ على هذا التسليم من واسع الضرر . نعم انه صحيح بالنسبة لمن لم يبلغوا سن الرشد بحكم القانون القديم فلم يكن لهم في الواقع وقت صدور القانون الجديد الا مجرد امل ف هؤلاء الاشخاص ملزمون بالبقاء تحت الوصاية حتى يبلغوا سن الرشد



هذا الرأي فإن في أرجاء تطبيق القانون أربعة  
شهور من تاريخ صدوره ما يدل على أن الشارع  
لم يبع مفاجأة الناس بأحكام جديدة تخالف  
ما كان متبعاً كل المخالفة بل ترك مدة من الزمن  
القديم على أصله نافذ المفعول صحيح النتائج مستمر  
الأثر رغم العمل بالقانون الجديد

أضف إلى ذلك ما أتى به الشارع نفسه في  
المذكرة الإيضاحية وبناء على القواعد المنطقية  
التي لا جدال فيها وهو يتفق كل الاتفاق مع  
الرأي الذي آثرناه ؟

عبد الفتاح السيد  
وكيل كلية الحقوق بالجامعة المصرية

الجديدة على اعتبار أنها أطول من السن القديمة  
بمخلاف الدين كانوا قد بلغوا سن الرشد فعلاً وقت  
صدور القانون الجديد وأصبحوا بذلك في حالة  
خاصة ليس من العدل أن يغير من شأنها التشريع  
الجديد وهو لا يؤثر فيها إلا إذا أتاها نص صريح  
ويتضح مما تقدم أن القانون الجديد  
للمجالس الحسبية ليس له تأثير في اهلية من  
كانوا في يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٦ بالغين سن  
الرشد بحسب القانون السابق أي ثمانى عشرة سنة  
هلالية . أما إذا كانوا لم يتموا هذه السن حتى  
التاريخ المتقدم فلا مناص من خضوعهم للسن  
المحددة بالقانون الجديد

وفضلاً عما بينا من أسباب موجبة لا تباع

## فوائد قانونية وشرعية

١٢

“La convention fait la loi des parties.”

القاعدة الفرنسية :

المشروط شرطا كالمشروع شرعا

القاعدة الشرعية .

“Conventio legem dat contractui.”

القاعدة اللاتينية :



“Qui répond, se repent. او

القاعدة الفرنسية :

“Qui répond, paie.”

الضمانة اولها شهامة ووسطها ندامة وآخرها غرامة

المثل العربي :

“Chi accetta, paga.”

والمثل الايطالى :



“Qui pent le plus, pent le moins.”

القاعدة الفرنسية :

من ملك التصرف فى شئ ملكه فى بعضه

والقاعدة الشرعية :

“Plus in se continet minus.”

والقاعدة الرومانية :

عزيز زحمانكى



## القضاء الجنائي

ها كتاب من انفس الكتب القضائية هو عبارة عن مجموعة احكام المحاكم الجنائية من عهد انشاء المحاكم حتى الآن . جمعها ولخصها ورتبها حضرة الاستاذ الفاضل على زكي العرابي بك رئيس نيابة بنى سويف والاستاذ بمدرسة الحقوق الملكية سابقاً . رأى صاحب الكتاب ان الرجوع الى المجلات لمعرفة المبادئ القانونية التي حوتها الاحكام لا يكون إلا بواسطة الفهارس . وهذه الفهارس عبارة عن مجموع الملخصات الموضوعة على رؤوس تلك الاحكام . والملخصات تحتوي غالباً على المبادئ . ولا تحتوي على الاسباب مع ان القاضى قد يكون اجهد نفسه في ايرادها . ثم أننا لاحظنا ان الملخصات قد تحوى احياناً بعض المبادئ . وتهمل البعض الآخر . وكثيراً ما رأينا الملخص لا يطاق المبدأ المقرر بالحكم لخطأ في فهم الحكم . فعمد صاحب الكتاب الى تصحيح هذا النقص فجمع جميع المجلات القضائية من عهد انشاء المحاكم حتى الآن وراجعها من جديد واستخرج منها كل المبادئ المدونة فيها بكل اسبابها التي بنيت عليها مهما طالت . بحيث ان من يطالعها يجد فيها كل مرامه بدون احتياج الى الرجوع الى الاحكام نفسها . ثم وضعها على شكل تعليق على مواد القانون حاذياً في ذلك حذو دالوز في تعليقاته على القوانين الفرنسية . وقد جاء كتاب « القضاء الجنائي » في جزئين : الجزء الاول في قانون العقوبات والجزء الثاني في قانون تحقيق الجنايات . والذى وصلنا هو الجزء الثاني من قانون تحقيق الجنايات فقط وأما الجزء الأول الخاص بقانون العقوبات فسيظهر في خلال شهر يناير المقبل

وكتاب القضاء الجنائي هو خامس كتاب وضعه حضرة الاستاذ على زكي العرابي بك أما أولها ففي « المبادئ » الأساسية لتحقيقات والاجراءات الجنائية « وهو عبارة عن شرح واف لقانون تحقيق الجنايات يتضمن كل النظريات الفقهية والخلافات المذهبية مع مراجعها . كما يتضمن احكام المحاكم الفرنسية والمصرية مع مقارنتها بمثلاً من قوانين واحكام بعض الممالك الاروباوية وثانيها — « شرح القسم العلم من قانون العقوبات وجرائم القتل والجرح والضرب » وقد طبع في سنة ١٩٢٥

وثالثها — « رسالة الشفعة في القوانين المصرية »

ورابعها — « رسالة مركز الوارث في الشريعة ونتائجها في القانون » وهو بحث واف لنظرية حلول الوارث محل المورث والى أى حد ينتفع من حقوقه ويتحمل واجباته . وفيه بحث الموضوع في القانون الروماني والقانون الفرنسي والشريعة الاسلامية والقانون المصري وفيه بيان تأثير المبادئ الشرعية في القانون المصري

وخامسها « مقدمة القوانين باللغة الانجليزية »

نلله دره ونفعنا بأدبه وعلمه

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة
صحيحة ٩٧	التقام الخمس وقانون التسجيل الجديد (لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي)	
غرفة الحكم	صحيحة	فهرست الاحكام
٧٤	١٠٤	محكمة النقض والابرار قض . انتخابات . تهديد
٧٥	١٠٦	» » » نقض . مكان الواقعة . اختصاص . بطلان
٧٦	١٠٧	» » » نقض . سرقة . نزاع في ملك
٧٧	١٠٨	» » » قض . نصب . سحر
٧٨	١٠٩	» » » نقض . نصب . سحر . بيان طرق الاحتيال
٧٩	١١٠	» » » قض . ائتلاف زراعة . بيان ماهية الائتلاف . نوعه
٨٠	١١٠	محكمة استئناف مصر الاهلية رفت . مستخدم . قوة قاهرة . فسخ عقد . ابعاد شخص من القطر
٨١	١١١	» » » » استئناف . عدم قابلية الحكم للاستئناف . نظام عام . حكم الاختصاص . استئناف الموضوع
٨٢	١١٢	» » » » انكار الحتم . انكار الامضاء . اثبات
٨٣	١١٣	» » » » وقف . استحقاق المستحق . حجز . نفقة . تقديرها
٨٤	١١٤	» » » » صورة تنفيذية . بدل فائدة . دعوى سداد . سقوط الحق . اشكال .
٨٥	١١٤	» » » » حساب جاري . تقادم . سقوط الحقوق . استبدال دين
٨٦	١١٥	» » » » وقف . نفقة
٨٧	١١٧	محكمة مصر الابتدائية الاهلية دعوى وضع يد . استرداد حيازة . منع تعرض . مدة
٨٨	١١٨	» » » » سرقة . مال متروك . اخفاء اشياء مسروقة



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٨٩	١٢٠	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية تزوير . دفتر المحضرين . دفتر تسليم الصور . وثائق رسمية
٩٠	١٢١	» » » » مشولية . مالك . بناء . سقوط . عيب في البناء .
٩١	١٢٣	» » » » استئناف . احكام الاختصاص . واعيد استئنافها . دعاوى الاسترداد
٩٢	١٢٤	» » الزاويق توزيع . قرارات قاضي التوزيع . حكمها . مناقضة . حق المدين
٩٣	١٢٧	» » » » التماس . غش . طرق احتيالية
٩٤	١٢٩	» » اسبوط الجزئية حكم جنائي . تأثيره في دعوى الملك
٩٥	١٣٠	» » البلينا رشوة . عمدة . اعتراف . اعفاء
٩٦	١٣١	» » اللبان ارتفاق . مطل . مناور . جامع
٩٧	١٣٣	» » ميت غمر بيع . ثمن . حبسه . خطر نزع الملكية . تنازل المشتري الضمني عن حقه في حبس الثمن . فوائد الثمن المحبوس اذا كانت العين مشمرة
٩٨	١٣٦	» » ايتاي البارود ملكية . تعدد العقود . تسجيل العقد الأخير . انفضية
٩٩	١٣٧	» » نجع حمادى تقدم . سقوط الحق في التضمينات . ١٥ سنة
١٠٠	١٣٩	» » تلا دعوى الاسترداد . بيان اصل الملك . سلطة المحاكم
١٠١	١٤٠	» » ملوى حراسة . اركانها . شروطها . احوالها
١٠٢	١٤١	» » دكرنس بيع . وعد بالبيع . حكمه
١٠٣	١٤٤	» » جرجا بيع . قانون التسجيل . ملكية
١٠٤	١٤٦	فتوى شرعية قتل . دفاع عن النفس
١٠٥	١٤٦	» » وقف . اشجار . غراس
١٠٦	١٤٧	» » وقف . ناظر . اجر . احالة المستحقين

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٠٧	١٤٧	قبور . نبش القبور . اخراج الميت
١٠٨	١٤٨	وقف . تعدد النظار . الانفراد بالعمل
١٠٩	١٤٩	وقف . ناظر . عزل . طلب العودة الى النظر
١١٠	١٥٠	وقف . تفسير . الضريح . المفهوم . تعارض
١١١	١٥٣	وقف . مأذون بالخصومة . مطالبة باستحقاق . غائب غيبة منقطعة
١١٢	١٥٤	وقف . ناظر وقف . توبة . مدتها . اهلية ناظر .
١١٣	١٥٦	وقف . ناظر . مديونية . ادارة . حراسة . اختصاص .
١١٤	١٥٦	موظف . تعدي بالقرول . محضر . محامى . نصيحة . اشتراك . سلطة ادبية
١١٥	١٥٧	محضر تحقيق . بطلان . مخالفة . ثبات
١١٦	١٥٧	حكم . قوة الشئ . المحكوم فيه نهائيا . براءة . عدم صحة الواقعة .
١١٧	١٥٧	قاضى الامور المستعجلة . اشكال . تقدير مستندات الخصمين
١١٨	١٥٨	مسؤولية . عمل الحكومة الاذارى والسياسى . اختصاص المحاكم .
١١٩	١٥٨	قعة . زوجية . اقارب . تضامن .
١٢٠	١٥٨	نقض . اسباب متناقضة . اسباب مشوشة مظلمة .
١٢١	١٥٩	نقض . اسباب كثيرة جدا .
١٢٢	١٥٩	قاضى الامور المستعجلة . ازالة العوائق . فى اثناء تنفيذ عقد
١٢٣	١٥٩	غصب . ريع . عبوب سند وضع اليد .
١٢٤	١٥٩	حكم جنائى . قوته امام المحكمة المدنية . مسؤولية تعويضات اصلا ومقدارا .
		فتوى شرعية
		» »
		المحكمة العليا الشرعية
		محكمة مصر الابتدائية الشرعية
		» » » »
		» » » »
		محكمة الاستئناف المختلطة
		» » » »
		» » » »
		» » » »
		محكمة نقض وابرام بلجيكا
		محكمة ليبيج بلجيكا
		محكمة نقض وابرام بلجيكا
		» » » »
		» انقرس »
		» نقض وابرام »
		» انقرس »



المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٢٥	١٤٩	مسؤولية . مزاحمة غير مشروعة .
١٢٦	١٦٠	اجارة اشخاص . مستخدم . رفت . مكافأة . تنازل . فسخ عقد الاجارة .
١٢٧	١٦٠	تحكيم . شركة . خلاف شديد . قاضي الامور المستعجلة . اختصاص .
١٢٨	١٦٠	يمين . امرائيلي . صيغة . رفض . نكول .
١٢٩	١٦١	لقب اجنبي . تصحيح دفتر قيد المواليد .
١٣٠	١٦١	تقليد . مزاحمة غير مشروعة . اسم المحل التجاري . تشابه الاسماء . تعديل الاسم .
١٣١	١٦٢	هبة . بيع . صيغتها . شكل العقد .
١٣٢	١٦٢	هبة . رجوع في الهبة . خيانة . اهانة . خليل وخيلة .
١٣٣	١٦٢	شركة . تصفية . تعدد المصفين . لا يصح الانفراد بالعمل .
١٣٤	١٦٣	مسؤولية . سكة حديد . خطأ الغير . احتياطات لمنع الاصابات .
١٣٥	١٦٣	مسؤولية . مرقعة سيارة . صاحب السيارة . سائق السيارة .
١٣٦	١٦٤	سكة حديد . اصابات . مسؤولية . المصلحة . أحوال
١٣٧	١٦٤	محاكم سوريا . تشكيل جلساتها . خصم اجنبي . خصم . حماية
١٣٨	١٦٥	فقعة . تعديلها . زيادة . نقصان . زوجية . طلاق
١٣٩	١٦٥	شهادة . سر المهنة . ضباط بوليس . كتمان مصدر الشهادة

فهرست الابحاث القانونية	صفحة
بحث في تجنيد العربان وامتيازاتهم ( لحضرة الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة الانتخابات والسكوتارية بوزارة الداخلية )	١٦٦
الأثر الرجعي لقانون المجالس الحسينية الجديد ( لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح بك السيد وكيل كلية الحقوق )	١٦٩
رئيس التحرير: عزيز غانكي	





# المحكمة

مجلة قضائية

نشرة قانونية

*"Quand l'arbitraire et l'illégalité ont pénétré une fois dans le domaine de la justice, qui donc pourrait se flatter qu'il ne sera pas atteint, lui aussi, à son tour, selon le flot mouvant des passions et des haines, dans sa sécurité, dans ses biens ou dans son honneur..."*

*Joseph Reinach.*

العدد السابع

العدد الثالث

عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

طبعة بمصر  
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٠  
والطبعة ٤٠





ضمنا هذا العدد بحائث ثلاثة :

- ١ - بحثا في « اعمال معهد القانون الدولى بمدينة الهاى » لحضرة صاحب العزة الاستاذ محمد بك عبد المنعم رياض عضو مجلس معهد القانون الدولى بالهاى ومدرس القانون الدولى بالمدرسة الحرية
- ٢ - « الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والأهلية » لحضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الكريم بك رءوف المحامى

- ٣ - « الرجوع على محيل الكيالة لسدادها » لحضرة الاستاذ اميل افندى توتونجى المحامى كما ضمناه الأحكام الآتية :

عدد	
٧	احكام صادرة من محكمة التقض والابرار
٤	احكام صادرة من المجلس الحسبى العالى
٧	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الأهلية
٨	احكام صادرة من المحاكم الكلية الأهلية
١١	حكما صادرا من المحاكم الجزئية الأهلية ( وفوجه نظر القراء الى الحكم الصادر من محكمة فاقوس برئاسة حضرة الفاضل ابوبكر بك صادق فى موضوع الشفعة والبيع غير المسجل وتعليقا عليه - صحيفة ٢٣١ )
٥	فتاوى صادرة من صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٩	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٦	حكما صادرا من المحاكم البلجيكية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٨٣	فتكون جملة الأحكام والقرارات والفتاوى اثنين وثمانين

وختمنا هذا العدد « بلذعات » و « فوائد قانونية وشرعية » وثلاثة تقارير احدها لكتاب « شرح قانون المرافعات علما وعملا » لحضرة صاحب العزة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح بك السيد رئيس نيابة محكمة مصر المختلطة . وثانيها لكتاب « التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » لحضرة صاحب العزة الاستاذ الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهنى مدرس القانون المدنى والتجارى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية . وثالثها لكتاب « درر المحاكم فى شرح الأحكام » لحضرة الاستاذ الفاضل على حيدر بك الرئيس الأول لمحكمة التمييز بالاستانة العلية وامين الفتيا ووزير العدلية للدولة العثمانية سابقا ومدرس مجلة الأحكام العدلية بمدرسة الحقوق بالاستانة ما

رئيس تحرير المجلة

عزير فنانكى



العدد الثالث

# المحاضرات

العدد السابع

عدد ديسمبر

اعمال معهد القانون الدولي بمدينة الهاي

في شهر اغسطس سنة ١٩٢٦

Académie de droit international,  
Palais de la Paix. La Haye.

الدولى يشترك فيها بعض العلماء ورجال السياسة الدولية من مختلف البلاد. وقد الحق بهذا المعهد جمعية تضم مستمعى هذه المحاضرات - است فى ٢٦ يولية سنة ١٩٢٣ باسم جمعية المستمعين الحاليين والسابقين بمعهد القانون الدولي بالهاي

Association des auditeurs et anciens auditeurs de droit international de la Haye.

وقد ذكر فى المادة الثانية من قانون تأسيس

هذه الجمعية ان الغرض منها هو

( اولاً ) توطيد العلاقات الادبية بين

مستمعى معهد القانون الدولي السابقين والحاليين

وترقية روح الارتباط الدولي

( ثانياً ) تسهيل سبل الإقامة على المستمعين

بمدينة الهاي

كلفت من وزارة الحرية بحضور المحاضرات التى تلتى فى معهد القانون الدولي بقصر السلام بمدينة الهاي بهولندا فى الدورة الثانية التى تبدأ من يوم ٢ اغسطس سنة ١٩٢٦ وتنتهى فى ٢٨ منه - وقبل ان ابين ملخص هذه المحاضرات يجدر بى ان اذكر شيئاً عن هذا المعهد ونظامه ونظام جمعية المستمعين الملحق به

تأسس بقصر السلام بالهاي معهد او

اكاديمى للقانون الدولي

Académie de droit international de la Haye.

والغرض من انشائه هو اجراء ابحاث فى

المسائل الدولية والتقاء محاضرات فى مواد القانون



ولهذه الجمعية مكتب ومجلس . والمكتب مكون من خمسة اعضاء رئيس ووكيل وعضوان ينتخبهم المجلس في كل عام وسكرتير مكلف بامانة الصندوق ينتخبه المجلس لمدة ثلاث سنوات ويشترط ان يكون هولانديا لكي يضمن استمرار العمل في الجمعية - والمجلس مكون من اعضاء تنتخبهم الجامعات القومية للمستمعين اى ان كل فريق من الاعضاء ينتمى لجنسية واحدة ينتخب عضوا يمثله في المجلس ويجب ان يجتمع المجلس مرة على الاقل في كل دورة من دورتي الاجتماع السنوي للمعهد كما تجتمع الجمعية العمومية لجميع اعضاء المعهد مرة ايضا على الاقل في كل دورة

وتلقى المحاضرات بهذا المعهد على دورتين الأولى في شهر يوليو عادة والثانية في شهر اغسطس او حوالى هذا التاريخ وتتساوى محاضرات الدورتين في العدد والاهمية ولو انها تختلف في المواد

وقد رأت الحكومة الهولندية تسهيلات للحضور بمدينة الهاي لسماع هذه المحاضرات ان تجعل التأشير مجانا على جوازات السفر لهولندا كما انها قررت منح اعانة لخمس اشخاص مساعدة لهم على الاقامة بالهاي لسماع المحاضرات على ان تكون الاعانة المخصصة لكل شخص ( ٤٠٠ فلورين ) اى ما يوازي ٣٢ جنيه مصري تقريبا كما ان المعهد نفسه تبرع في سنة ١٩٢٦ بخمس اعانات اخرى بالقيمة المذكورة وقامت بعض

المعاهد الخصوصية في بلاد اخرى بمنح اعانات مماثلة ليتمكن بعض الأفراد من الاقامة في مدينة الهاي ومن ذلك المعهد العلمى الدانمركى ومعهد كوبا كما اوفدت بعض الحكومات على نفقتها بعض رجالها القانونيين لحضور هذه المحاضرات وساعدت المعهد بصفة رسمية . ومن امثال هذه الدول المانيا وبلغاريا والصين والدانمرك ومدينة دانتزج واليونان والنرويج وبولونيا وسيام وتركيا وقد وضع نظام لبيان الشروط التي يلزم توفرها لامكان الحصول على اعانة الحكومة الهولندية او على اعانة المعهد الدولى بالهاي . وهى تلخص في ان طلاب هذه الاعانة يجب ان يقدموا طلباتهم قبل ٢٠ ابريل من كل سنة لرئيس مجلس المعهد

Président du Curatorium

ويبينوا في الطلب اسماءهم والقباهم وجنسياتهم وعمل ميلادهم والمؤهلات التي يستندون عليها للحصول على الاعانة ويرسلون نسخا من الابحاث العلمية التي نشرها ليطلع عليها المجلس . وبعد ان يبحث المجلس في هذه الطلبات ويحققها يبعث بقراره الى اربابها قبل ١٥ يونية من كل عام - ولا تمنح اعانة لأكثر من شخص واحد في كل دولة في السنة الواحدة كما ان اعانات الحكومة الهولندية لا تمنح للهولنديين لما يتمتعون به من ميزة الوجود في ارض وطنهم فلا يشعرون بالغلاء الفاحش الذى يشعر به الاجانب وهناك نظام ايضا للمواظبة على حضور

الدستورية والداخلية لبلاد متعددة وفي التاريخ والاقتصاد وغير ذلك

هذا هو موجز عن النظام العام لمعهد القانون الدولي الذي أصبح الآن منبراً عالمياً يجتمع حوله كثير من علماء القانون وتلقى فيه أحدث الآراء والمبادئ التي تساعد على توطيد السلم وتنمية العلاقات الدولية

نظرة عامة في المحاضرات التي أقيمت

أثناء الدورة الثانية لمعهد القانون

الدولي بالهاي

بدأت محاضرات هذه الدورة يوم الاثنين ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة التاسعة والنصف صباحاً وكانت تلي أربع محاضرات يومياً ما عدا يوم السبت والاحد

وقد بحثت المحاضرات التي أقيمت في مواضيع متنوعة وسابن فيما يلي خلاصة عامة لأهم ما جاء فيها

التطور التاريخي للقانون الدولي

التي البارون م . دي تاوب M. de Taube  
M. le Baron الاستاذ بجامعة بطرسبرج سابقاً  
اثنى عشرة محاضرة في التطور التاريخي للقانون الدولي في أوروبا الشرقية بحث فيها في تطور القانون الدولي في بيئة العالم الإسلامي وبلاد أوروبا الشرقية وقد ذكر في كلامه عن العالم الإسلامي انه كان للعرب قواعد تشبه القواعد

المحاضرات يتلخص في ان المحاضرات التي تلي في المعهد تنقسم قسمين قسماً اجبارياً وقسماً اختيارياً فالقسم الاول يتعلق بالمواد الآتية :-

( ١ ) بحث التطور التاريخي للقانون

الدولي العام

( ٢ ) بحث في مبادئ القانون الدولي العام

( ٣ ) بحث في مبادئ القانون الدولي

الخاص

وما عدا ذلك من المحاضرات يعتبر من

القسم الاختياري

ويمكن لكل مستمع ان يحصل على

شهادة بالمواظبة Certificat d'assiduité اذا

حضر بانتظام جميع المحاضرات الاجبارية لاحدى

الدورتين او كليهما وحضر فوق ذلك محاضرات

اربع ابحاث من المواد الاختيارية

ولقد تقدم هذا المعهد تقدماً كبيراً وكان

يزيد عدد المستمعين في كل سنة عن الاخرى

حتى وصل عددهم من سنة ١٩٢٥ الى ٣٨٠ وزاد

كثيراً هذا العام ايضاً - وقد منحت بعض

امتيازات للمستمعين في أثناء اقامتهم بالهاي . فسمح

لهم بالدخول مجاناً في بعض النوادي الهولندية

العالية وبشيء من التخفيض في اجور بعض

الفنادق كما اعطى لهم الحق في استعارة كتب من

مكتبة قصر السلام وفي المطالعة بداخلها وهذه

المكتبة تعد من اكمل مكاتب العالم في القانون

الدولي . اذ تحتوي على اكثر من ٥٥٠٠ مجلد

في القانون الدولي العام والخاص وفي القوانين

٢

## مبادئ القانون الدولي العام

القيت المحاضرات التي تتعلق بمبادئ

القانون الدولي بمعرفة الاستاذين - المسيوبول

هلبورن M. Paul Heilbourn الاستاذ بجامعة

برزلو Breslau والمسيو هانس كلسن M. Hans Kelsen

الاستاذ بجامعة فينا . ولقد تكلم الأول عن

مصادر القانون الدولي ونطاقه وكيفية تفسيره

وكيفية جمعه .

## Codification du droit international

اما الثاني فتكلم على العلاقة بين القانون

الدولي والقانون الداخلي فذكر انه يرى انهما

يتحدان في الاصل ثم تكلم على العلاقة بين

الدولة والقانون فقال انه يرى ان الدولة ما هي

الا الرمز الممثل للقانون Personification du

droit وشبهها في ذلك بالعلاقة بين الله والعالم

فانه هو الممثل الاعلى للعالم . ثم تكلم على سيادة

الدولة souveraineté والاركان اللازمة لتكوين

الدولة وهي .

أولا - قطعة من الارض أي اقليم

territoire فنفاذ القانون مقيد بمحدود معينة

ويدخل في نطاق القانون الدولي تعيين الحدود

التي تسري في داخلها القوانين المختلفة

ثانيا - اما الركن الثاني لتكوين الدولة

فهو وجود قوم يعيشون على قطعة الارض وهم

الحالية الدولية فكانوا يتبعون في حروبهم قواعد

خاصة في معاملة الاسرى اذ كانوا يحسنون

معاملتهم ويبتعدون عن ايذائهم وكان لهم في

علاقاتهم التجارية مع البلاد الاجنبية طرق تتفق

مع مبادئ الصدق والشرف - ثم تدرج الى

الكلام عن حالة روسيا الدولية وعلاقاتها من

القرن الحادي عشر الى الآن مع البابا والدول

الاخرى . وببحث في تطور روح السلام في اوربا

الشرقية من القرون الوسطى الى اواخر القرن

التاسع عشر حيث نادى قيصر الروس فيقولوا

الثاني بوجوب عقد مؤتمر دولي للسلام وقد عقد

فعلا أول مؤتمر على اثر ذلك في مدينة الهامى

سنة ١٨٩٩ - وقد ختم محاضراته بعبارة

مؤثرة نادى فيها بوجوب توطيد دعائم السلم

وناشد فيها الدول الكبيرة بان تحترم حقوق

الشرق ولا ترتكن على القوة لاغتصاب حقوق

الامم الضعيفة اذ للقوة حدود وينتهي امرها

عادة بالزوال . مثلها في ذلك مثل كرة ذهبية قيل

في بعض القصص انها عرضت على السيد المسيح

وهو طفل وكان ذهبها مجموع من انحاء مملكة

الاسكندر ابان عظيتمه وجبروته فلما وقع نظر

المسيح عليها استعالت الى رماذ - وقال الاستاذ

المحاضر ان كل دولة تقتر بقوتها وتغتصب حقوق

غيرها مآلها الى الدمار . اذ لا يقاء القوة امام الحق

واضاف الى ذلك انه يجب ان تحترم حقوق

الشرق الذي يعتقد انه سيستعيد مجده



أصلي أو يقرر موانع للزواج لا توجد في القانون الأصلي للزوجين حسب جنسيتهما فيرى البعض في هذه الحالة انه يجب ان يسرى قانون البلد على كل من فيها من اجانب ووطنيين . أى ان الشروط والموانع تسرى على الاجانب أيضا ولو انها لا توجد في قانونهم وهذا هو المذهب الايطالى . وهناك رأى آخر اكثر اعتدالا يفرق بين الموانع التى توضع لحماية الزوجين فقط ولا تمس الآداب او النظام الاجتماعى كضرورة الحصول على اذن من الوالدين قبل عقد الزواج . ففي هذه الحالة يمكن تطبيق قانون الزوجين الاصلى - اما الحالة التى تكون فيها الموانع مبنية على اسباب اجتماعية أو اديية كعدم عقد زواج مع وجود زواج سابق فهذه تعتبر من النظام العام الذى يجب ان يخضع له الجميع من اجانب ووطنيين . ثم تكلم على الاختلافات بين القوانين من حيث شكل عقد الزواج وأبان الفرق بين البلاد التى تعتبر الزواج عقدا مدنيا فقط وبذلك تستطيع ان تعترف بالزواج الذى يعقد في البلاد الاجنبية حسب شكل قانونها المحلى وبين البلاد الاخرى التى تعتبر الزواج عقدا دينيا ولا تعترف بالزواج المدنى الذى يعقد في غير بلادها . وهكذا اخذ يبحث في النزاعات التى تحدث عند تطبيق القوانين المحلية المتعلقة بالزواج والطلاق والتفريق البدنى *séparation de corps* وقد تطرق في احدى محاضراته وقرراته يرى ان الزواج

مجموع الاشخاص الذين يسرى عليهم القانون ويرجع لقانون الدولى أيضا تعيين النطاق الذى يحدد صحة القانون من الوجهة الشخصية أى يحدد الاشخاص الذين يسرى عليهم القانون ثالثا - وهناك ركن ثالث للدولة وهو ضرورة وجود سلطة لها السيادة لا تخضع لسلطة اخرى وبعد ان افاض في بحث هذه الاركان الثلاثة تكلم على السلطات الثلاث التى للدولة وهي التشريع والقضاء والادارة *Pouvoir législatif, Judiciaire et Administratif* وعارض الفكرة القائلة باستقلال كل من هذه السلطات وقال انها عبارة عن درجات متتابعة تحدد كل منها الاخرى ثم ذكر في ختام محاضراته ان القانون الدولى والقانون الداخلى متحدان معا ويكونان نظاما عاما واحدا للقانون *Un système universel de droit*

## ٣

## مواد خاصة في القانون الدولى الخاص

التى المسيو اوجين أودينيه استاذ القانون الدولى الخاص بجامعة بواتيه *Poitiers* محاضرات في اختلاف القوانين في مسائل الزواج والطلاق تقارن بين الحالات التى يوجد فيها اختلاف بين القوانين في مسائل الزواج والطلاق كأن يعقد الزواج مثلا في بلد اجنبى يشترط قانونه شروطا اقصى من الشروط التى يتطلبها قانون بلد الزوجين

Laun الأستاذ في كلية الحقوق بهامبورج والقاضي بالمحكمة العليا بهامبورج ست محاضرات على النظام الدولي للدواني. . فبدأ بتعريف الموانئ. بأنها هي الامكنة المدة لنقل الاشخاص والتاجر من الارض الى الماء أو من الماء الى الارض أو من طريق قنل مائى الى طريق مائى آخر .

On entend par ports des installations destinées à transborder les chargements de personnes ou de marchandises, tantôt de la terre ferme sur l'eau tantôt de l'eau sur la terre ferme, tantôt enfin d'un moyen de transport par eau sur un autre moyen de transport analogue.

وتدرج من ذلك الى الكلام على المياه الاقليمية Eaux Territoriales وهي المنطقة التي تمتد الى ثلاثة اميال من شاطئ الدولة (١)

الذي يعقد تحت نظام يبيع الطلاق من جانب واحد فقط هو زواج باطل بل يعتبر نوعا من الاجتماع الغير الشرعى union libre و اشار في ذلك الى نظام السوفيت الذي يبيع الطلاق من جانب واحد ولكنه لفت نظره اثناء المحاضرة الى ان الشريعة الاسلامية تجيز الطلاق من جانب واحد فقال انه يعبر عن رأيه الشخصي ويتكلم عن نظام الطلاق في روسيا البلشفية .

٤

### القانون الادارى الدولى - النظام الدولى للموانئ

التي الدكتور رودلف لاون Dr. Rudolf

(١) مسألة المياه الاقليمية من المسائل التي اثارها كثيرا بين علماء القانون الدولي . وقد اخصت اخيرا بمعرفة لجنة الخبراء التي انتدبتها عصبة الامم لجمع قواعد القانون الدولي ووضعها بشكل اتفاق يعرض على الدول - وكانت نتيجة ذلك ان وضع مشروع بالاحكام الآتية :

اولا - صفة حقوق الدولة ذات الساحل البحرى وموضوعها للدولة حق السيادة على منطقة المياه التي تتصل بساحلها مادام هذا الحق لا يتعارض مع المبادئ العامة للقانون الدولي ومع حقوق المجتمع الدولي فى الانتفاع ومع الحقوق الخاصة باحدى الدول :

ثانيا - مدى حقوق الدولة ذات الساحل البحرى :

منطقة المياه الاقليمية تمتد الى ثلاثة اميال بحرية ( ٦٠ درجة عرض ) - تقاس فى حالة انخفاض الجزر وبطول كل السواحل ويجوز للدول خارج منطقة السيادة ان تباشر حقوقا ادارية ناشئة من العرف او الضرورة القصوى وتدخل ايضا حقوق الاختصاص اللازمة لحمايتها على انه لا يمكن ان تتمتع الدولة بحقوق اقتصادية خاصة خارج المنطقة الاقليمية .

ثالثا - الخليجان :

بالنسبة للخليجان التي تحيط بها ارض دولة واحدة يتبع البحر الاقليمي تعاريج الساحل الا اذا اقيس البعد بين طرفي الخليج فى الجزء الاقرب من فتحة البحر - وكان يبلغ عشرة

<p>Aux navires qui traversent l'océan والميناء بالداخلية هي التي لا تصل اليها مثل هذه السفن وبذلك يمكن ان توجد ميناء بحرية بالمعنى الجغرافي ولكن تعتبر ميناء داخلية في عرف القانون الدولي وقد تحددت صفة هذه الموانئ</p>	<p>ثم تكلم على انواع الموانئ المختلفة فقرر ان التقسيم الاساسي هو التقسيم بين الموانئ البحرية والموانئ الداخلية فالميناء البحرية Port de mer هي التي يمكن للسفن التي تعبر المحيط ان تصل اليها Un port accessible</p>
---	---

آلاف ميل بحري عرضا وهذا في حالة عدم وجود عرف مستمر وقديم مثبت لعرض  
اكبر من ذلك

اما بالنسبة الى الخلجان التي تحيط بها اراضي دولتين او دول متعددة فيتبع البحر الاقليمي  
تعاريف الساحل  
رابعا - الجزائر .

في حالة وجود جزائر طبيعية غير مغمورة بالمياه بصفة مستمرة وواقعة تجاه الساحل تقاس  
المنطقة الداخلية للبحر من هذه الجزائر الا اذا كانت الجزائر بعيدة عن ارض القارة بمسافة تجعلها  
خارجة عن المنطقة البحرية الاقليمية ففي هذه الحالة يكون للجزيرة بحر اقليمي خاص بها .  
وفي حالة وجود ارخبيل تعتبر الجزائر المكونة له كجموع واحد ويعتبر البحر  
الاقليمي مبتدئا من ابعد الجزائر عن وسط الارخبيل  
خامسا - المضائق

يستمر العمل بمقتضى نظام المضائق الحالي المقرر في معاهدات خاصة - وفي حالة وجود  
مضائق تتبع سواحلها دولة واحدة يكون البحر اقليميا حتى لو زاد البعد بين الساحلين على  
عشرة آلاف ميل بشرط ان لا يزيد كل مدخل للمضيق على هذه المسافة - وفي حالة المضائق  
التي لا يزيد البعد بين ساحليها على عشرة آلاف ميل وتدخل سواحلها في حدود دول متعددة  
تصل المنطقة الاقليمية فيها الى وسط المضيق

سادسا - المرور الحر .

لكل السفن بدون اى تمييز حرية المرور في البحر الاقليمي على ان هذا الحق يرتبط  
بالنسبة للفواصات بواجب السير على سطح الماء - ويشمل حق المرور حق البقاء حسب  
ما يكون لازما للملاحة كما يشمل ايضا حرية مرور الاشخاص والمتاجر دون دخولها ارض  
الاقليم الاجنبي

سابعا - الاختصاص .

سفن الامم الاجنبية المارة في البحر الاقليمي لا تخضع بسبب ذلك الاختصاص للدنى في  
الدولة المالكة للساحل - وكذلك تخرج من اختصاص هذه الدولة الجرائم التي ترتكب على  
ظهر سفينة اجنبية مارة في البحر الاقليمي من اشخاص على ظهرها وضد اشخاص او اشياء



في النظام الذي وضع في جنيف في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ - ثم تكلم على الموانئ البحرية وهي التي تصلح لأن تكون قاعدة حرية والموانئ التجارية واستتبع ذلك بحث التفرقة بين السفن التجارية والسفن البحرية او	ما يلحق بها من سفن الدولة التي يعتبرها القانون الدولي في حكم السفن البحرية وتكلم على الامتياز الذي تتمتع به السفن البحرية اذ تعتبر جزءا من الدولة التي تحمل السفينة علمها ولاحظ ان هذا الامتياز لا يسرى على السفن العادية
--	---

عل ظهرها ايضا - وانما يدخل في اختصاص الدولة المالكه للساحل الجرائم التي تتمدى نتائجها او دائرة الاشخاص المشتركين فيها سطح السفينة بشرط ان تكون الاعمال المرتكبة معاقبا عليها في قوانين هذه الدولة وتكون محاكمها مختصة بنظرها - ويستبر في حكم الجرائم التي تتمدى نتائجها او دائرة الاشخاص المشتركين فيها سطح السفينة كل جريمة تعكر السلام العام او النظام الحسن القائم في البحر الاقليمي .  
ثامنا - اللوائح .

للدولة المالكه للساحل ان تضع تشريعا وتباشر اعمال ادارتها بداخل البحر الاقليمي في كافة للسائل العامة مع مراعاة القيود التي يضعها هذا الاتفاق ولها ان تستعمل وسائل التهديد اللازمة لتجعل اختصاصها محترما ولكي تتمكن من مقاومة الجرائم - وللدولة المالكه للساحل ان تستمر في عرض البحر في مطاردة بدايتها في بحرها الاقليمي وتوقف وتحاكم السفينة التي ارتكبت جريمة في حدود مياهها وفي حالة امر سفينة في عرض البحر يجب تبليغ ذلك الى الدولة التي تحمل السفينة علها وتنقطع المطاردة عندما تدخل السفينة في منطقة المياه الاقليمية لبلادها او لدولة ثالثة كما ان حق للمطاردة ينتهي بدخول السفينة في احدى موانئ بلادها او احدى موانئ بلاد اخرى

ولا تحصل رسوم من اى نوع عن الملاحة في البحر الاقليمي ما عدا الرسوم المخصصة لمصاريف المراقبة والادارة وانما يجب في تطبيق الرسوم والضرائب مراعاة قواعد المساواة ويعنى من دفع الرسوم كل السفن التي تدخل البحر الاقليمي بسبب القوة القاهرة او بسبب كارثة .

ثاسما - موارد الثروة

للدولة المالكه الحق في ان تستولى على موارد الثروة في البحر الاقليمي وما يوجد منها في الارض وتحت الارض

عاشرا - يجوز للدولة المالكه للساحل ان تضع قواعد خاصة لتنظيم مرور السفن الحربية - وعلى السفن الحربية الاجنبية التي يسمح لها بدخول البحار الاقليمية ان تحترم القوانين واللوائح المحلية خصوصا ما كان متعلقا منها بالملاحة والمراسى وبالبوليس الصحى . وفي حالة حصول مخالفة خطيرة مستمرة يطلب من قائد السفينة الحربية بعد اخطار ودي غير

معها اتفاقية القناة . ولقد تناقشت معه في هذا الموضوع فقال انه يرى ان مصر نفسها لا تملك وحدها حق تغيير حالة القناة بدون رضا بقية الدول الاخرى وانه يرى ان كل مفاوضة متعلقة بالقناة يجب ان تشترك فيها جميع الدول التي اشتركت في الاتفاقية الاولى (١) وقد ختم محاضراته يبحث حالة الموانئ الداخلية ونظام الملاحة فيها والاتفاقات الدولية المتعلقة بمثل هذه الموانئ مثل اتفاق برشلونه في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ الذي قرر نظاما لطرق الملاحة الدولية ونظام نهر الالب ونهر الرين الذي قرره معاهدة فرساي

التي تنقل الجيوش الا اذا ادخلت ضمن قوة الدولة المسلحة  
Incorporé dans la force armée de l'état

وقد صدر بهذا المعنى حكم من محكمة استئناف لندرة في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٠ وبعد ان افاض في المقارنة بين الانظمة التي تتبع في زمن السلم والانظمة الاخرى التي تتبع في اثناء الحرب تكلم على الموانئ الدولية والقنوات المفتوحة لجميع الدول وتطرق من ذلك الى بحث حالة قناة السويس فقرر انه يجب ان تبقى دولية ولا يجوز لاحدى الدول ان تغير نظامها بدون اشتراك بقية الدول الاخرى التي عقدت

رسمي ان يخرج الى البحر وقد يكره على ذلك عند الضرورة ويتبع مثل هذا الاجراء اذا رأت السلطة المحلية ان وجود السفينة خطراً على أمن الدولة على ان يراعى عدم الالتجاء لهذه الاجراءات الشديدة الا بناء على امر صادر من الحكومة المركزية للبلاد وفي حالة وقوع مخالفة بسيطة يلتجأ للطريق السيامي

حادى عشر — الاختصاص بالنسبة للسفن التجارية الاجنبية في الموانئ البحرية : تخضع السفن التجارية الاجنبية الراسية في الموانئ البحرية بدون قيد للاختصاص المدني في الدولة المالكة للساحل وكذلك لاختصاصها الولاى ( اى غير القضائي ) اما الاختصاص الجنائي للدولة المالكة للساحل فينحصر في الحالتين الآتيتين (١) لمعاينة الجرائم التي تحصل على سطح السفينة اذا ارتكبت ضد احد افراد نوتيتها او ضد احد ركبها او ممتلكاتهم (٢) في حالة طلب ربان الباخرة مساعدة من سلطات الميناء أو اذا خشى حدوث ما يعكر السلام العام او النظام الحسن في الميناء

(١) الاتفاقية التي يشير اليها المحاضر هي التي عقدت في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ بين كل من المانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا وهولاندا وروسيا وتركيا لتحديد النظام النهائي لقناة السويس . وهذه الاتفاقية تشمل على مبدأين : الاول خاص بحرية استعمال القناة والثاني خاص بحماية القناة حماية دولية . وقد جاء فيها ان القناة مفتوحة وقت

٥

## القانون الاقتصادي الدولي

ألقى الاستاذان السيو ادجار ميلهان  
M. Edgard Milhand استاذ علم الاقتصاد  
السياسي بجامعة جنيف والاستاذ بنفوتو جرتسيوتي  
M. Benvenuto Griziotti بجامعة بافيا بإيطاليا  
محاضرات في مسائل اقتصادية دولية فبحث  
أولها كيفية التنظيم الاقتصادي وقت السلم وتكلم  
على وضع نظام اقتصادي واحد تشترك فيه جميع  
الدول أو بعبارة أخرى إيجاد اتحاد اقتصادي

دولي وهيئة دائمة لبحث المسائل الاقتصادية  
الدولية وأخذ يبين في أكثر محاضراته القوائد  
التي تعود من إيجاد هذا التعاون الدولي في  
المسائل الاقتصادية. أما الاستاذ الثاني فقد  
ألقى محاضرات في موضوع عملي يعتبر من  
المواضيع التي تهم القطر المصري وهو فرض  
الضرائب على الأجانب فقال انه يرى من العدل  
ان تفرض ضرائب على الاجانب لانهم يستفيدون  
من البلد الذي يقيمون فيه. ولكن يجب ان  
لا تصل الضرائب التي تفرض عليهم الى حد  
الزيادة الجائرة *excès d'imposition* كما انه

الحرب ووقت السلم لكل الحفن سواء أكانت تجارية أو حرية. محايدة أو محاربة. على ان  
لا تتخذ اجراءات عدائية في القناة أو في البحر الى مسافة ثلاثة أميال من كل طرف كذلك  
نص على ان مدخل القناة لا يقفل ولا يسمح للحفن الحربية لدول متحاربة ان تمكث  
في موانئ أي طرف من طرفي القناة أكثر من اربع وعشرين ساعة كما لا يجوز للمتحاربين ان  
ينزلوا جنودا او ذخائر حربية في القناة او في موانئها وحفظ الحق لمصر وتركيا - بصفتها  
الدولة صاحبة السيادة في اتخاذ ما يلزم لحماية القناة عند الاعتداء عليها مع احاطة ذلك الحق  
ببعض قيود - وقد ورد في هذه الاتفاقية ايضا ان الدول المتعاقدة لا تسعى للحصول  
على منافع ممتازة او خاصة في اقليم القناة وان احكام الاتفاقية تستمر سارية حتى بعد انتهاء  
عقد امتياز شركة القناة اي بعد سنة ١٩٦٨ - على انه بعد الحرب العظمى تنازلت بعض  
الدول عن حقوقها المبينة في هذه الاتفاقية فقبلت المانيا في المادة ١٥٢ من معاهدة فرساي  
والنمسا في المادة ١٠٧ من معاهدة سانجرمان والمجر في المادة ٩١ من معاهدة تريانون وتركيا  
في المادة ١٠٩ من معاهدة سيفر ان يتنازلوا عن حقوقهم في المعاهدة السالفة الى بريطانيا العظمى.  
ولما عقدت معاهدة لوزان في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ لتحل محل معاهدة سيفر نص فيها على ان  
تنازل تركيا عن حقوقها في مصر والسودان يرجع الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ كما نص ايضا على ان  
المسائل التي تنشأ من الاعتراف بالدولة المصرية ستحدد في اتفاقات خاصة بين الدول ذات الشأن  
وقد ورد في التحفظات التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مسألة ضمان مواصلات  
الامبراطورية البريطانية في مصر وهي تشمل طبعاً قناة السويس



فينهبون سقتها ولا تتداخل الدول الاجنبية في قمع هذه الاعمال الاخيرة التي تعتبر من المسائل الداخلية للدولة المعتدى عليها ثم تكلم بعد ذلك على اركان جريمة القرصنة وهي :

اولا - وجود بعض اعمال القوة *actes de violence*

ثانيا - عدم وجود تصريح من احدى الدول بارتكاب هذه الاعمال

ثالثا - وجود نية السلب . فلا تعد اعمال القوة التي ترتكب في سبيل الانتقام مكونة لجريمة القرصنة

رابعا - وجوب ارتكاب اعمال القوة في مكان بعيد عن السلطة المطلقة لاحدى الدول وبشكل من شأنه جل الامن في هذا المكان في خطر . ثم تكلم بعد ذلك على العقوبات التي توقع على القرصان وعدم توحيدها في جميع الدول ومصادرة السفن والادوات التي تستعمل في ارتكاب هذه الجريمة والاجراءات التي تتبع لمطاردة القرصان واسرهم ومحاكمتهم امام محاكم الدولة التابعة لها السفينة التي اسرت القرصان بشرط ان يكون في قانونها ما يعطى هذا الاختصاص لمحاكمها وختم محاضراته باقتراح وضع معاهدة بين جميع الدول المتمدينة تبين فيها الاركان المكونة لجريمة القرصنة العامة وتوحد فيها الاجراءات التي تتبع لاكتشاف هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها<sup>(١)</sup>

يجب الابتعاد عن فرض ضرائب متكررة أو مضاعفة أي لا تفرض ضرائب على اشياء يدفع عنها الاجنبي رسوما أخرى في بلاده الأصل وإنما يجب ان تكون الضريبة متساوية مع العنصرين الآتين (١) مقدرة الممول على الدفع *capacité contributive* وهو عنصر شخصي (٢) الفوائد التي يستمدّها الممول *les avantages tirés par le contribuable* وهذا عنصر مادي *élément objectif* ثم تكلم على المؤتمرات التي عقدت لبحث مسائل الضرائب المختلفة وختم محاضراته باقتراح وضع نظام لفرض الضرائب قبله جميع الدول مع انشاء محكمة اقتصادية دولية *Cour économique internationale* لبحث النزاعات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية وتقرير مبادئ تسير الدول عليها في مثل هذه المسائل

## ٦

## القانون الجنائي الدولي

ألقى المسير فاسباسيان بيلا الامتاذ بكلية الحقوق بجامعة باسي برومانيا *Mr. Vespasien Pellal* ست محاضرات على معاقبة القرصنة . فبدأ يبحث تاريخ القرصنة وبتقسيمها الى نوع مطلق تشترك في مقاومته الدول ونوع خاص سياسي يوجه ضد الحكومة من بعض رعاياها الثائرين عليها

(١) - مما يدل على انه لا يزال يوجد بالبحار بعض القرصان الذين يتعرضون للتاجر والاشخاص ما ورد في تفرغات روتر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ من انه « هاجت فرقة

## ٧

## مسائل التحكيم وعصبة الأمم

ألقى الأستاذ م. ماندلستام M. Mandelestam  
عضو معهد القانون الدولي والمدير السابق

للادارة القضائية بوزارة خارجية روسيا والسيو  
مرسيه Mr. Mercier عضو المعهد الدولي  
والاستاذ بجامعة لوزان محاضرات على المصالحات  
الدولية والتحكيم واعمال عصبة الأمم في ذلك .  
فألقى الاستاذ الاول محاضرات على التوسط

من القرصان عددها ٢٦ — الباخرة هانوا الفرنسية ما بين هينج وهنج كنج بالقرب من خليج  
بياس وقتلوا الحرس وسرقوا خمسين ألف دولارا .

وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وردت اخبار ايضا تفيد هجوم بعض القرصان على سفن  
اخرى بين سنغافورة وهنج كونج .

وقد وضعت اخيرا اللجنة المكلفة بتقنين قواعد القانون الدولي تحت اشراف عصبة الأمم  
مشروعا يتضمن الاحكام الآتية :

المادة الاولى — القرصنة جريمة ترتكب في عرض البحر لحساب مرتكبيها وتتكون من  
اعمال نهب موجهة ضد الممتلكات او اعمال قوة ضد الاشخاص على انه لا يشترط ان ترتكب  
هذه الاعمال بغرض الانتفاع المادي ولكن الاعمال التي ترتكب لغرض سياسي لا تعتبر  
مكونة لجريمة القرصنة

المادة الثانية — لا تقضى القرصنة بجرمان مركب القرصان من وضع علم معترف به وانما  
يفقد القرصان عند ارتكاب عمل من اعمال القرصنة حماية الدولة التي تحمل سفينتهم عليها

المادة الثالثة — لا ترتكب جريمة القرصنة الا السفن الخاصة فاذا سارت سفينة حرية  
وارتكبت لحسابها الخاص اعمالا مما نص عليه في المادة الاولى فانها تفقد بذلك صفتها العامة

المادة الرابعة — اذا حصل في اثناء حرب داخلية ان اعتبرت الحكومة النظامية من  
القرصان بعض الثايرين الغير معترف لهم بصفة المحاربين فلا تلزم الدول الاخرى بمعاملتهم على  
هذا الاعتبار

ويعتبر من القرصان الثوار الذين يرتكبون الاعمال المبينة في المادة الاولى الا اذا ارتكبت  
هذه الاعمال لاغراض سياسية مجتة .

المادة الخامسة — يجوز لكل سفينة حرية ان توقف في عرض البحر اى مركب يقدم  
بجاراتها على ارتكاب عمل من اعمال القرصنة ولها ان تستولى عليها — واذا بدأت المطاردة  
في عرض البحر فيمكن ان تستمر ولو في مياه احدى الدول بشرط ان يترك الحكم في المسألة  
للسلطات المختصة في الدولة المالكة للساحل .

المادة السادسة — اذا اشبهت سفينة حرية بأن مركبا تقوم بأعمال القرصنة فلها

ولجان التحكيم الدولية ونظام المصالحات في عهد عصبة الأمم وشرح بعض المنازعات التي فصل فيها مجلس العصبة مثل مسألة جزائر آلد والحالات التي عرضت على مجلس العصبة ومؤتمر السفراء كمسألة الحدود الألبانية والمسائل التي حولها مؤتمر السفراء لمجلس جمعية عصبة الأمم وفصل فيها هذا الأخير كمسألة سيليزيا العليا ثم تكلم على حالة قضى فيها مؤتمر السفراء مع أنها من اختصاص مجلس العصبة وهي النزاع الذي نشأ بين إيطاليا واليونان وختم محاضراته بالكلام على اختصاص الجمعية العمومية للعصبة ومعهادات التصالح التي عقدت بعد عصبة الأمم مثل بروتوكول جنيف واتفاقات لوكارنو وتكلم الأستاذ مرسيد على التحكيم الدولي واختصاص محكمة العدل الدولية الدائمة وكان أكثر محاضراته منحصرة في ابداء ملاحظات عامة على نظام المحكمة فذكر مثلاً أن هذه المحكمة يجب أن تنظر في النزاع الذي يعرض عليها فإذا وجدت أنه لا يمكنها إصدار حكم فيه لعدم وجود قواعد قانونية مقبولة من الدول

والمدينة فلها أن تفصل في موضوع النزاع تبعاً لقواعد العدل والانصاف d'après l'équité; ex æquo at bono إذا قبل الطرفان ذلك وهذا يخالف المذهب الأمريكي الذي يرى أن المحكمة لا يجب أن تضع قواعد جديدة كما لا يمكن لطرفي النزاع أن يعطيا للمحكمة هذا الحق لأنها ليست محكمة تحكيم وإنما إذا وجدت محكمة العدل أنه لا توجد قاعدة قانونية لفحص النزاع المطروح أمامها فتحيل هذا النزاع على محكمة التحكيم - واقترح المحاضر وضع نظام تفصيلي للإجراءات التي تتبع أمام محكمة العدل كالدفوع والدعوى الفرعية والتدخل والاحكام التمهيدية والتحضرية وطرق الاثبات واسباب البطلان وطرق الطعن كالاستئناف والنقض وتنظيم محكمة عليا يطعن أمامها في قرار المحكمة الاولى ثم شرح الأنواع المختلفة للمنازعات التي تطرح على محكمة العدل وامكان اختصاص هذه المحكمة بنظر نزاع سبق أن فصلت فيه المحاكم الداخلية في إحدى الدولتين المتنازعتين وذلك طبقاً لما جاء في المادة الثالثة من معاهدة

أن تتحقق تحت مسؤوليتها من صفة هذه المركب فإذا ظهر بعد التحقيق أن الشبهة لم تكن على أساس قرابان المركب المشتبه فيها أن يطالب بتعويض أو غرامة حسب الأحوال وإذا ظهر بالعكس ما يؤيد الشبهة فللقائد السفينة الحربية أن يتولى محاكمة القرصان إذا حصل القبض عليهم في عرض البحر أو يسلمهم للسلطات المختصة

المادة السابعة - حق الفصل في مسائل القرصنة يرجع للدولة التي تنتمي إليها السفينة التي قامت بالامر الا في الحالتين الاتيتين (١) في حالة المطاردة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة (٢) في حالة وجود تشريع داخلي أو اتفاق دولي يقضي بالعكس.

المادة الثامنة - يكون الحكم في كل ما يترتب على الامر مثل صحة الغنائم وحق استرداد الملاك الشرعيين لممتلكاتهم ومكافأة الآسرين طبقاً لقوانين الدولة صاحبة الاختصاص.



بين المنازعات القضائية التي يمكن حلها بناء على قواعد قانونية موضوعية والمنازعات السياسية التي تحمل عادة بطريق التوفيق والمصالحة ختم محاضراته بذكر امثلة عديدة مما تتبعه بلاده (سويسرا) في هذا الصدد

## ٨

الامتيازات السياسية وحقوق السفراء

ومن يلحق بهم

التي السريسييل هرست Sir Cecil Harst  
مستشار وزارة الخارجية البريطانية ست محاضرات على الحقوق والامتيازات السياسية. فبدأ كلامه يبحث تاريخي للسفارات الدائمة ثم تكلم على الاساس الذي بنيت عليه هذه الامتيازات للممثلين وهو تمكين الممثلين السياسيين ورجالهم من مباشرة اعمالهم. ثم قال ان واجب الدولة نحو الممثلين السياسيين ينحصر فيما يلي .

- (١) - منح الحماية اللازمة للممثلين السياسيين (٢) - الامتناع عن الاعمال التي تضر بهم (٣) - منع الافراد من القيام باعمال تسبب لهم ضررا (٤) - معاقبة الافراد الذين يسيئون باعمالهم ضررا للممثلين السياسيين -
- ومثل بمجاده مقل فورسكي مندوب السوفيت وقت انعقاد مؤتمر لوزان - وقال بان الحكومة السويسرية قررت بانها لم تقصر في واجبها لانها لم تكن تعلم بوجود ممثل رسمي للسوفيت

لو كانوا اذا نص في جميع اتفاقات لوكارنو انه اذا حصل نزاع يدخل موضوعه في اختصاص المحاكم الداخلية لاحدى الدول المتنازعة طبقا لتشريعها الخاص فلا يعرض هذا النزاع على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية إلا بعد ان يصدر حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه في مدة معقولة من الهيئة القضائية الداخلية المختصة

S'il s'agit d'une contestation dont l'objet, d'après la législation intérieure de l'une des parties, relève de la compétence des tribunaux nationaux de celle-ci, le différend ne sera soumis à la procédure prévue par la présente convention qu'après jugement passé en force de chose jugée rendu, dans les délais raisonnables, par l'autorité judiciaire nationale compétente.

ثم بحث في عدم السماح للأفراد بالالتجاء لمحكمة العدل اذ لا يمثل امامها الا الدول وامكنه يرى انه يمكن للدولة ان تمثل مصالح بعض افرادها امام محكمة العدل. وذكر في هذا الصدد قضية فصلت فيها محكمة العدل. كانت رفعت امامها من حكومة اليونان بالنيابة عن احد رعاياها المسمى مافروماتيس Mavromatis مطالبة الحكومة البريطانية بدفع تعويض له بسبب انقائها الامتيازات التي كان حصل عليها في فلسطين من السلطة العثمانية في اثناء الحرب ولكن كانت هناك اقلية في المحكمة رأيت عكس ذلك واعتبرت محكمة العدل غير مختصة بنظر مثل هذه الدعاوى. وبعد ان تكلم في المقارنة

حتى تتكفل بحمايته - ثم بحث فيما ينتج من عدم حماية احد الممثلين السياسيين من احتجاج جميع ممثلي الدول كما حصل في سنة ١٧٠٨ عندما اعتدى علي ممثل قيصرو روسيا في لندرة . ومن واجب الدولة أيضا ان تمنع حصول أى عمل من اعمال السيادة في دور السفارات الاجنبية فلا يجوز مثلا ان يقوم احد المحضرين باعلان ورقة قضائية في دار سفارة . وقد عوقب لذلك تأديبيا احد المحضرين في فرنسا . كما ان محكمة السين اظهرت دهشتها في قرار اصدارته في ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ من اعلان ورقة من اوراق المحضرين بدار سفارة

وقد كان أيضا من المحرم على الصحف ان تنس الممثلين السياسيين ولكن العرف جرى الآن على اعتراف الممثلين بحرية الصحافة وبان الدولة ليست مسؤولة عما تكتبه الصحف و اشار الى بعض القوانين التي تنص على ان سب الممثلين السياسيين بواسطة الصحف عمل معاقب عليه كالقانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٩ - <sup>(١)</sup> ولكن لا يكون هناك محل لحماية الدولة للسفير اذا كان هو المتسبب بعمله في السب او الاعتداء الذي يوجه اليه او آتى عملا يمس سيادة الدولة المعتمد فيها

ولا يجوز للممثل السياسي ان يقتصر لنفسه من اعتدى عليه بل عليه ان يبلغ حكومة الدولة المعتمد فيها فاذا لم تتخذ ما يجب من الاجراءات امكن للممثل ان يلجأ لحكومته . ثم تكلم على انواع الممثلين السياسيين واعفائهم من القضاء الجنائي ومن القضاء المدني ثم بحث في ذلك في حق الايواء Droit d'asile فقال بانه لا يجب ان تستغل حرمة دار السفارة لحماية مجرم وان استعمال حق الايواء اصبح الآن غير شائع . على ان بعض دول امريكا الجنوبية لا تزال تحترم هذا الحق وانما تطالب بوجوب طرد المجرم باقرب ما يمكن ولكن سينقضي استعمال حق الايواء تدريجيا بمرور الزمن - وقد كان هذا الحق شائعا في العجم ويسمى بست Bast اذ كانت السفارات تأوى بعض المضطهدين وقد عقد اتفاق بين ايران وانجلترا وبينها وبين الولايات المتحدة لالغاء هذا الحق . وتدرج من بحث ايواء المجرمين باحدى دور السفارات الى حبس بعض الافراد في دار سفارة بسبب آرائهم السياسية مثلا وقال ان هذا الاجراء لا تسمح به عادة الدولة التي توجد بها دار السفارة كما حدث مرة في انجلترا عندما حبس احد الصينيين في سفارة الصين بلندن فتدخلت الحكومة البريطانية حتى اخلى سبيله . وبحث في ختام

(١) قانون العقوبات المصري ينص ايضا في المادة ١٦١ على عقاب من تعدى بواسطة طرق النشر الى سب الوكلاء السياسيين او القناصل العموميين المعتمدين لدى الحكومة المصرية او الافتراء عليهم بسبب امور تتعلق بوظائفهم



ايضاً إذ يجوز ان يقبل مجلس الاتحاد انضمام دولة لم تعترف بها بعض الدول المشتركة في المعاهدة فيكون ذلك بمثابة اعتراف من هذه الدول ثم تكلم على الانضمام الصادر من جانب واحد

Adhésion par déclaration unilatérale

كما حصل بالنسبة لاتفاقية باريس التي عقدت سنة ١٨٥٦ وشرح بعد ذلك نظام الوثائق التي تمهد اتمام المعاهدات فتكلم على البروتوكول وانواعه فالبروتوكول الخاص بتبادل التصديقات

Protocole d'échange de ratifications

هو عبارة عن محضر procès-verbal والبروتوكول

النهائي Protocole de clôture يحتوي على

اتفاقات تكميلية أو معدلة لما جاء في المعاهدة

وينص فيه عادة على وجوب التصديق عليه

اسوة بالمعاهدة. وقد لاحظ انه لم يتفق على انواع

البروتوكول وعلى معنى كل نوع فتطلق البروتوكول

ايضاً على اتفاق بين مندوبين غير مفوضين

تفويضاً تاماً ويحتاج اتفاقهم الى اعتماد الحكومات

المتخصصة كاتفاقات اللجان التي تكلف بتحديد

التخوم وقد تصدر من جمعية الأمم قرارات

باسم بروتوكول ولكنها تختلف عن القرارات

التي تصدر من مؤتمر عادي في انه في حالة جمعية

الأمم تعتبر الآراء الصادرة من الاعضاء صحيحة

ولو كانت مخالفة لتعليمات الصادرة من حكوماتهم

كما ان هذه القرارات لا تكون خاضعة لضرورة

التصديق عليها إذ لها قيمة في ذاتها واخذ

المحاضر في خلال محاضراته يحلل كثيراً من الوثائق

السياسية المهمة كالوثائق النهائية لمؤتمر لاهاي

محاضراته حالة امتيازات الممثلين السياسيين اثناء الحرب فقال بان ممثلي الدولة المحاربة يجب ان ينسحبوا عند اعلان الحرب وانما يتمتعون اجلاً معقولاً للانسحاب ويتمتعون في مدى هذا الاجل بالحماية اللازمة وبكل ما يلزم لتسهيل الرحيل مع المحافظة على دار السفارة وما تحويه بعد رحيلهم

## ٩

### تحرير الوثائق السياسية غير المعاهدات

ألقى المسير بادقان M. Basdevant استاذ

القانون الدولي بجامعة باريس محاضرات في

موضوع تحرير الوثائق السياسية غير المعاهدات

فتكلم على انواع هذه الوثائق وقارن بينها - ثم

بحث في الوثائق الصادرة من جانب واحد

والوثائق المتبادلة ووثائق انضمام دولة لمعاهدة

معقودة بين دولة اخرى adhesion وهذا

الانضمام يجوز ان يتم بمعاهدة مستقلة كما كان

النظام المتبع قديماً أو بتبادل مذكرات الموافقة

أو بارسال قرار الانضمام لدولة معينة من الدول

المشتركة في المعاهدة ومتى اجابت عليه بالقبول

قام ذلك مقام قبول بقية الدول المشتركة فيها

كما حصل في معاهدة جنيف التي عقدت سنة

١٨٦٤ لتحسين حالة المرضى والجرحى في اثناء

الحروب البرية إذ نص فيها على قيام مجلس

الاتحاد السويسري مقام بقية الدول المشتركة

في المعاهدة في قبول انضمام دول أخرى وفي

هذه الطريقة تسهيل كثير ولكن فيها مضار



سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ومؤتمر بروكسل سنة ١٨٧٤ والمؤتمر الأمريكي سنة ١٩٠٢ الخ . وقد خصص نصف محاضراته لمناقشات متبادلة بينه وبين المستمعين وكان يطلب أحيانا تحرير ديباجات بعض الوثائق أو تغييرها بشكل آخر أو تحويل اتفاق وارد في مذكرات متبادلة الى معاهدة واحدة وقد اشتركت في هذه المناقشات والتحريرات ووجد الجميع فيها فائدة كبرى وتمرينا عمليا نافعا

\*\*\*

هذا هو موجز ما ألقى من المحاضرات وقد توخيت في تلخيصها ان اترك بقدر الامكان ما جاء في بعض المحاضرات من مسائل عادية توجد في الكتب المتداولة أو مواضع معروفة لا تحتاج الى شرح فلم اطل في تلخيص هذا النوع من المحاضرات بل اكتفيت بذكر النقط الهامة التي يمكن ان يتبين منها وجهة آراء المحاضر . ويتضح من هذا الموجز قيمة هذه المحاضرات من الوجهة العلمية لاسيما ان الاساتذة الذين ألقوها منتخبين من بين علماء القانون الدولي في العالم ولا تقتصر فائدة حضور هذه المحاضرات على الوجهة العلمية فقط بل فيها ايضا فائدة اجتماعية كبرى لأن وسط المستمعين وسط راق يضم كثيرين من رجال القانون بالبلاد المختلفة . فمنهم القضاة والمحامين واساتذة القانون بالجامعات وغيرهم من المشتغلين بالمسائل القانونية ففي معرفتهم والاجتماع بهم فائدة كبرى وقد تعرفت بكثير منهم وحصلت

منهم على معلومات شتى متعلقة ببلادهم وبأنظمتهم وارسلت لهم في مقابل ذلك كتباً تتعلق بالتشريع المصري وبالاتظمة المصرية ووجدت انهم يهتمون كثيراً بالمسائل والقوانين المصرية ويأملون ان تستعيد مصر مجدها القديم وتنبوأ مركزها بين الدول ولقد تفضل رئيس جمعية المستمعين فاشار بذكر مصر في الوليمة الختامية للمعهد فشكرته على ذلك باسم المصريين كما انني قمت بالخطابة نيابة عن المستمعين في الاجتماع الختامي للمحاضرات فرددت على خطاب الشكر والوداع الذي وجهه الاستاذ السرجيمس برون سكوت رئيس مجلس الاكاديمية واستاذ القانون بجامعة جورج تون بامريكا ومندوب الولايات المتحدة بمؤتمر لاهاي سنة ١٩٠٧ ومؤتمر الصلح بباريس سنة ١٩١٩ وشكرت رجال المعهد ( الاكاديمي ) في شخصه واشخاص الاساتذة وقلت ان جمعية الاكاديمي هي في نظري جمعية أمم صغيرة وانما على نظام أتم من نظام جمعية الأمم في جنيف إذ ترأسها امريكا ( مشيراً الى السرجيمس برون سكوت ) بينما هي غائبة عن جنيف وكل الاعضاء فيها متساوون بل كلهم يتمتعون بكرامى دائمة وقد لاحظت على مجلس الاكاديمي انه لم يبعث بدعوة لمصر لايفاد احد اساتذتها لالقاء محاضرات على منبر قصر السلام لأن النظام المتبع ان يرسل مجلس الاكاديمي دعوات للبلاد المختلفة لايفاد اساتذة يلقون محاضرات في مواد القانون الدولي فوعد السرجيمس برون سكوت بارسال دعوة لمصر في العام المقبل

وعلى ذلك انتهت الدورة العلمية لاكاديمى  
القانون الدولى بلاهاى لسنة ١٩٢٦

ولا يفوتنى ان اذكر شكرى الجزيل على  
المساعدة التى لقيتها من مفوضية مصر بلاهاى  
وخصوصاً من سعادة وزيرها احمد موسى باشا  
وحضرة صاحب العزة الاستاذ الدكتور محمد  
كامل مرمى بك سكرتيرها فقد كان سعادة  
الوزير دائم الاتصال بالاكاديمى وحضر بعض  
المحاضرات كما ان حضرة سكرتيرها كان مستمراً  
على حضور المحاضرات وكان اكبر مشجع  
لى على اتمام مهمتى

واننى اختم تقريرى بأن اقترح ان توفد  
الحكومة كل عام بضعة اشخاص من رجال  
القانون لحضور اجتماعات الاكاديمى فى كل من  
دورتيها العلميتين اسوة بما عملت الدول الاخرى  
ويمكن ان يقتصر مبدئياً على دفع مكافأة مالية  
لكل منهم تعادل المكافأة التى يدفعها مجلس  
الاكاديمى والتى ذكرتها آنفاً وياحبذا لو عرض  
على بعض الاغنياء ان يهبوا مبالغ معينة يستعين  
بها بعض المصريين على الذهاب الى مدينة  
الهاى لحضور المحاضرات ويمكن ان يشترط انوالها  
نفس الشروط التى يشترطها مجلس الاكاديمى

كما يمكن ان يترك اختيار الاشخاص لهذا المجلس  
كما هو الحال بالنسبة للمكافأة التى وضعتها  
الحكومة الهولندية أو يترك اختيارهم لوزارة  
المعارف أو للجامعة المصرية أو لوزارة الحفانية  
أو الخارجية - أما الفوائد العلمية الادبية التى  
تنجم من حضور رجال القانون المصريين لهذه  
المحاضرات فمديدة إذ بذلك يتمكنون من  
الاتصال بالاوساط العلمية فى البلاد الممثلة فى  
جمعية الاكاديمى ويستفيدون من مناقشة  
العلماء والاساتذة فى ذلك المعهد العلمى الهادى  
فيملكون دقائق الانظمة المتبعة فى البلاد المختلفة  
والنظريات والمبادئ القانونية الحديثة كما ان  
فى ذلك ايضاً ما يساعد على نشر الدعوة لمصر  
ورفع اسمها فى المجتمعات الدولية ويحسن ايضاً  
ان يقبل رجال القانون على حضور اجتماعات  
هذا المعهد اثناء زيارتهم لاوروبا بل ويشتركون  
فى إلقاء بعض المحاضرات ايضاً لاسيما وان لدينا  
الآن من اساتذة القانون وعلمائه من يضارعون  
علماء اوروبا فى درجة الاطلاع وسعة العلم

محمد عبد المنعم رباح

عضو مجلس معهد القانون الدولى بالهاى ومدرس  
القانون الدولى بالمدرسة الحربية

## النزاع

### قضايا محكمة النقض والأول

ان المدعى كان قدم المستندات بعد ذلك وعلى فرض انه كان قدما فالمحكمة ما كانت ملزمة قانونا بضرورة الأخذ بها بل هي حرة في ان تحكم بما ي عليه عليها اعتقادها بناء على ما تستنتجه من مجموع الأدلة التي طرحت أمامها ومن ثم يكون النقض مرفوضا

( طعن سليمان عطيه عترة ضد مصطفى افندي محمود وعباس افندي حلمي الحامى . قضية النيابة العمومية - نمرة ١١ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اسباب العالي والسعادة والتمزة حسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومحمد علام باشا مستشارين وتوفيق يمتوب بك وكيل نيابة الاستئناف )

١٤١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٦

نقض . قتل يسبق اصرار واتفاق . تعدد المتهمين . تعدد آلات القتل . اثره . المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٣٩ و ٢٢ و ١٧ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات

القاعدة القانونية

اذا حصلت جريمة القتل والشروع فيه مع سبق اصرار وتوافق المتهمين على الفتك بالجنى عليهم فجميع المتهمين يعتبرون فاعلين

١٤٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . أدلة . مدع مدنى . تقديم مستنداته للمحكمة . عدم الأخذ بها . أثره . المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات

القاعدة القانونية

ليست المحكمة ملزمة قانونا بضرورة الأخذ بالمستندات التي يقدمها المدعى بالحق المدنى بل هي حرة في ان تحكم بما ي عليه عليها اعتقادها بناء على ما تستنتجه من مجموع الأدلة التي طرحت أمامها ومن ثم يجب رفض النقض المبني على هذا السبب

المحكمة :

« حيث ان الحكم قضى بالبراءة بناء على عدم تقديم الدليل المثبت لادانة المتهمين

« وحيث ان الثابت في محضر الجلسة ان الطاعن وهو المدعى المدنى كان قدم مستنداته للمحكمة الاستئنافية ولكنها ردت اليه لتقديمها مشفوعة بمذكرة

« وحيث انه لم يثبت من محضر الجلسة



اصلين لأن غرضهم من الفعل كان واحداً وهو القتل

ولا يؤثر في ذلك كون احد المتهمين استعمل في الواقعة لأجل الوصول الى هذا الغرض آلة أقل سرعة في احداث القتل من الآلة التي استعملها غيره من المتهمين لأن النتيجة كانت واحدة فعليهم جميعاً تبعتها سواء من الوجهة الجنائية أو المدنية المحكمة :

« حيث ان الاسباب المقدمة من هؤلاء المتهمين تنحصر في الادعاء ان الأمر المستند اليهم في الحكم كونهم استعملوا العصي في الواقعة مع ان القتل أو الشروع فيه لم يحصل إلا بواسطة الضرب بالبسط والعيارات النارية فيكون من الخطأ نسبة القتل والشروع فيه اليهم أو جعلهم مسئولين عنه مدنياً - وزاد أحدهم وهو رمضان متولى صقر ان الحكم خال من بيان الفعل الذي حكم عليه من اجله

« وحيث ان الثابت في الحكم ان الواقعة قد حصلت مع سبق الاصرار وتوافق المتهمين وانهم جميعاً قتلوا وشرعوا في القتل بناء على هذا الاصرار والتوافق فيكون الحكم قد أصاب في اعتبارهم جميعاً فاعلين اصلين لأن غرضهم جميعاً من الفعل كان القتل بالجنى عليهم لمنهم اياهم من الانتفاع بالساقية ولا يؤثر في هذا كون احد المتهمين قد استعمل في الواقعة لأجل الوصول الى هذا الغرض آلة أقل سرعة في

احداث القتل من الآلة التي استعملها زميله لأن النتيجة كانت واحدة فعليهم جميعاً تبعتها سواء أ كان من الوجهة الجنائية أو من الوجهة المدنية

« وحيث فيما يختص بالسبب الذي يتمسك به رمضان متولى صقر فالثابت في الحكم ان هذا المتهم كان احد الاثنين الذين قدما لإدارة الساقية بينما كان الباقرن مختبئين انتظاراً لقدم المجنى عليهم لأجل القتل بهم حتى اذا ما حضروا انهال جميع المتهمين عليهم بالضرب سواء كان بالبسط أو الاسلحة النارية أو العصي الغليظة التي كان هذا المتهم يحمل احدها

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه

( طعن ابو المعاطي على صقر وآخرين . ضد النيابة العمومية . نمرة ١٣٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي والسعادة والعرزة حسين درويش باشا وجناب المستشار كرشو وعطيه حسني باشا وعبد مصطفى بك مستشارين وجندي بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف )

١٤٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٤

نقض . دين . فوائد ربوية . اثبات . سند رسمي . سورية . المواد ٢٩٤ — ٢٠١ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق جنابات

القاعدة القانونية

اذا كان الدين ثابتاً بسند رسمي ذكر فيه ان النقود دفعت أمام كاتب العقود فلا يمكن

## المحكمة :

« حيث ان اوجه الطعن تلتخص في ان الواقعة لا عقاب عليها وان لا محل لتطبيق عقوبة عن جريمة دخول المتهم المنزل ما دام قصده قد تمين من الدخول فيه . ثم عدم تمكنه من الدفاع عن نفسه في التهمة الجديدة التي وجهتها اليه المحكمة .

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين ان التطبيق القانوني في محله على الواقعة الثابتة في الحكم ومبينة يانا صحيحا .

« وحيث ان المحكمة لفقت نظر المتهم لتعديل في وصف التهمة وقد دافع عن نفسه فيها وليس من الضروري حضور محام عنه اذ اصبحت الواقعة جنحة ومن ثم يتعين رفض الطعن .

( طعن احمد المادلي البعري ضد النيابة العمومية - تمرة ١٣١ سنة ٤٣ قضائية . والشيخ محمد عرفه مدع بحق مدني . دائرة حضرة صاحب الممالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ١٤٤

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول فبراير سنة ١٩٢٦  
نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير . عدم كفاية البيان . اتره . ( المادتان ١٨٣ عقوبات و ٢٢٩ جنابات

## القاعدة القانونية

لا يكفي في بيان كيفية التزوير الاقتصار

اثبات الصورية بشهادة الشهود ومن ثم لا يجوز اثبات ان مبلغ الدين يشتمل على فوائد ربوية المحكمة :

« حيث ان الدين ثابت بسند رسمي ذكر فيه ان النقود دفعت أمام كاتب العقود فلا يمكن اثبات الصورية بشهادة الشهود

« وحيث انه بعد ذلك لا يبقى إلا واقعة واحدة لا تتوفر معها ركن المادة المفروض قانونا ولهذا يكون الحكم المطعون فيه خطأ ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنابات

( طعن القونس كحل ضد النيابة العمومية تمرة ٢٧٦ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب الممالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ١٤٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٦

نقض . تعديل وصف التهمة . لفت نظر المتهم لتعديل . التهمة الجديدة جنحة . عدم حضور محام . اتره . ( المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٣٢٤ و ٣٢٦ و ٣٢ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات ) .

## القاعدة القانونية

اذا عدلت محكمة الجنابات وصف التهمة وجب عليها لفت نظر المتهم لتعديل لكي يتمكن من الدفاع عن نفسه واذا ترتب على التعديل ان تصبح التهمة الجديدة جنحة فليس من الضروري حضور محام عن المتهم بل يكفي في ذلك ان يلفت نظره لتعديل ويدافع عن نفسه .

في الحكم على القول بان المتهم وقع بجثم المجنى عليه  
بغير علمه بل لا بد لذلك من يان كيفية حصول  
المتهم على الختم لمعرفة ان كان بطريق السرقة  
أو الامانة على الختم أو ضياعه مثلاً . فاذا خلا  
الحكم من هذا البيان كان مشتملاً على عيب  
جوهرى يوجب نقضه .

المحكمة :

« حيث ان كيفية التزوير لم تبين بيانا  
كافيا فالقول بان المتهم وقع بجثم المجنى عليه  
بغير علمه لا يكتفى بل يان كيفية حصوله على  
ذلك الختم واجب لمعرفة ان كان بطريق  
السرقة أو الامانة على الختم أو ضياعه مثلاً وقد  
خلا الحكم من هذا البيان فهو عيب جوهرى  
موجب لنقضه .

( طعن عبد الرحمن حسن الجوهرى ضد النيابة  
المصرية نمرة ٣٤٥ سنة ٤٣ قضائية . وعبد ابراهيم  
مصطفى مدع بحق مدنى . دائرة حضرة صاحب المحالى  
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

١٤٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . تشكيل الجلسات . الرد على الدفاع .

القاعدة القانونية

١ - ليس وجبها سبب النقض المبني على  
ان كل تغيير يحدث في تشكيل جلسة محكمة  
الجنايات يجب ان يكون بناء على قرار من  
اودة المشورة . لأن النظام الداخلى لتشكيل

محاكم الجنايات قد كفله قانون تشكيلها وقد  
ورد مراعاة في ذلك القانون ان لرئيس محكمة  
الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم ان يندب  
لها مستشاراً من المعينين لمحاكم الجنايات بدل  
من بطراً عليه مانع بحول دون جلوسه

٢ - الرد على كل قط الدفاع ليس  
بواجب مفروض على محكمة الموضوع فالطعن  
المبني على هذا السبب يجب رفضه  
المحكمة :

« بما ان الوجه الاول من وجوه الطعن  
التي استند اليها محمد فهمى على يرجع الى التغير  
الذى حصل في هيئة المحكمة ويزعم الطاعن  
انه ما كان لاحد ان يقدم على هذا التغير إلا  
بناء على قرار من اودة المشورة

« وبما انه بغض النظر عن ان الدفاع لم  
يتقدم بأى اعتراض لمحكمة الموضوع في هذا  
الشأن فان النظام الداخلى لتشكيل محاكم  
الجنايات قد كفله قانون تشكيلها وقد ورد  
صراحة في ذلك القانون ان لرئيس محكمة  
الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم ان يندب لها  
مستشاراً من المعينين لمحاكم الجنايات بدل من  
قد طراً عليه مانع بحول دون جلوسه

« وبما انه ليس بعد هذا من محل للالتفات  
الى ما جاء من التفصيلات في هذا الوجه ووجب  
رفضه

« وبما ان الوجه الثانى الخاص بهدور  
عفو يقول الطاعن انه شامل للجرائم السياسية  
جميعاً فقد فرقت محكمة الموضوع بحث ذلك



الخامس والسادس عن اعتراف الطاعن وما انتقض به ذلك الاعتراف ثم الاعتراضات التي توجهت على اقوال من رأت محكمة الموضوع في اقوالهم تميزا للاعتراف فان كل ذلك بحث في الموضوع كما قدم فيتمين رفض هذه الوجوه الثلاثة ايضا

(طعن محمد فهمي على ضد النيابة العمومية نمرة ١٥٦٥ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب العزة متولي غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد ليبي عطيه بك ومحمد فهمي حسين بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف )

١٤٦

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . نيابة . تزوير . وثائق الطلاق . الزواج . اثبات شخصية المتعاقدين . قصد جنائي . اخفاء الاسم الحقيقي .

### القاعدة القانونية

- ١ - يصح الطعن بطريق النقض واسباب النقض اذا قدمت من القائم باعمال رئيس النيابة في الميعاد بناء على خطاب من القائم باعمال النائب العمومي فحواه الموافقة على الطعن
- ٢ - وثائق الزواج والطلاق واعدت لاثبات حصول الزواج او وقوع الطلاق بطريقة رسمية واعدت ايضا لاثبات شخصية المتعاقدين . والقصد الجنائي يتحقق اذا ما تعمد احد المتعاقدين اخفاء اسمه الحقيقي . لأن القاعدة التي تتحدد

وردت على كل ما اورده المدافع من الحجج في هذا السبيل ومحكمة النقض ترى ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من ان اللغو الذي صدر لم يكن في الواقع عفوا شاملا بل انه اعفاء من الجزاء او المحاكمة قد قيد بقيود ظاهرة . وقد شمل اشخاصا معينين فهذا الوجه ايضا مرفوض

« وبما ان الوجه الثالث الخاص بسبق القضاء عسكريا على متهمين في نفس التهمة المسندة الى الطاعن يرد عليه لأول وهلة ان الطاعن لم يكن من بين هؤلاء المتهمين ولم يصدر عليه حكم عسكري في التهمة التي جاءت في القضية الحالية فليس اذن من حائل قانوني يقف دون محاكمته كفاعل اصلي او شريك في ارتكاب الجريمة التي حوكم من اجلها آخرون امام المجلس العسكري . اما ما انسابت اليه تفصيلات هذا الوجه فانه يتدخل في الموضوع وينصب على تقدير قاضيه للوقائع وتكوين عقيدته في قيمتها كدليل وهذا مما لا يصح البحث فيه امام محكمة النقض

وبما ان الوجوه الثلاثة الباقية التي تقدم بها الطاعن ليست في الواقع الابحاث في قيمة الادلة وتغلغلها في موضوع الدعوى الى حد ان فرض الطاعن في الوجه الرابع ان المحكمة لم تطلع على مذكرة قدمها بشأن تقرير الطبيب الشرعي وعلى اخرى بشأن الايام التي غاب فيها عن عمله بدليل انها لم ترد على تينك المذكورتين في حين ان الرد على كل نقط الدافع ليس بواجب مفروض على محكمة الموضوع . اما ما جاء في الوجهين

بها جريمة تغيير الحقيقة في وثائق الزواج أو الطلاق هي ان يقرر ان المتعاقدين في وثيقة من هذه الوثائق على غير صحة شخصه او صفة لازمة البيان شرعا او قانونا لاتمام العقد وحقيقة الاسم من الامور اللازمة البيان في العقد اذ على صحة الاسم تترتب نتائج ذات خطورة كاستقرار الانساب وصياتها من الاختلاط ومنع زواج المحرمات وثبوت حق الارث والنفقة . فمن نسي في وثيقة طلاق او في وثيقة زواج باسم خلاف اسمه الحقيقي وأيضا بالاسم الغير حقيقى عد مرتكبا جريمة تزوير في ورقة رسمية

#### المحكمة :

« بما ان الطعن واسبابه قد قدم من القائم باعمال رئيس نيابة المنصورة في الميعاد بناء على خطاب من القائم باعمال النائب العمومى لغواه الموافقة على الطعن فالشكل اذا مستكمل

« وبما ان الوجوه التى تقدمت بها النيابة في طعنها على قرار قاضى الاحالة تلتخص في ان وثائق الزواج والطلاق قد اعدت في الواقع لاثبات شخصية المتعاقدين وان القصد الجنائى يتحقق اذا ما تعمد احد المتعاقدين اخفاء اسمه الحقيقي .

« وبما ان وثائق الزواج والطلاق وان كانت معدة قبل كل شئ لاثبات حصول الزواج أو وقوع الطلاق بطريقة رسمية الا ان شخصية الزوجين يجب ان تثبت لدى الموثق قبل ان يقدم على قبول اقرارهما وتوثيقه رسميا

ومن اجل هذا فرضت لائحة المأذونين الصادرة في ١٧ فبراير سنة ١٩١٥ وجوب توقيع الزوجين على الوثائق وذكر اسم الاب والجد ووجوب التحقق من شخصيتهما من شهود العقد . وكل هذا لاهمية النتائج التى تترتب على اثبات اسماء غير حقيقة للمتعاقدين من عبث بالحقوق وغض من قيمة الوثيقة كمستند رسمى لا يدون فيه الا الواقع

« وبما انه لو صح الاخذ بما جاء في قرار قاضى الاحالة من انه لا جناية على الزوج الذى يغير اسمه باسم وهمى لغرض من الاغراض ويثبت هذا الاسم المتحل في وثيقة الزواج لجر القياس الى فروض واسعة النطاق يباح فيها اثبات وقائع وصفات كاذبة تهدم عقد الزواج هدمًا

وبما ان القاعدة التى يجب ان تتحدد بها جريمة تغيير الحقيقة في وثائق الزواج والطلاق هي ان يقرر احد المتعاقدين في وثيقة من هذه الوثائق على غير صحة شخصية أو صفة لازمة البيان شرعا أو قانونا لاتمام العقد وليس من ريب ان حقيقة الاسم من الامور اللازمة البيان في العقد اذ على صحة الاسم تترتب نتائج ذات خطورة كاستقرار الانساب وصياتها من الاختلاط ومنع زواج المحرمات وثبوت حق الارث والنفقة « وبما ان لا محل للالتفات الى ما قد يقال من ان المرء حر في تغيير اسمه فان هذه الحرية تغير بوجوب اتقاء الضرر الذى قد ينشأ من تجاهل الاسم القديم تجاهلا تاما واسقاطه من

وبما انه يتعين لهذه الاعتبارات الغاء قرار  
قاضي الاحالة واعادة القضية اليه لاتخاذ اجراءاته  
فيها طبقا للقانون على اعتبار ان الواقعة المسندة  
للتهم تكون جريمة التزوير

( قضية النيابة العمومية ضد عبد الرحمن علي المليجي  
عمره ١٩٦٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب  
المالي احمد طلعت باننا وحضور حضرات اصحاب العزة  
متولي غنيم بك وعبد مظهر بك وعبد ليب عطيه بك وعبد  
فهمي حسين بك مستشارين . سيد مصطفى بك وكيل  
نيابة الاستئناف )

من تاريخ صاحب الاسم الجديد كأنه لم يسم به  
قط فان الاقدام على هذا العمل في وثيقة زواج  
قد تترتب عليه اضرار واسعة النطاق كما تقدم .  
» وبما ان ما ذهب اليه التهم من ان  
القصد الجنائي غير متوفر في حالته لأنه انما اراد  
اتقاء تعقب البوليس فانتحل اسما جديدا أصر  
عليه في الوثيقة فان المحكمة ترى في هذا  
التأويل خلطا بين الباعث على الجريمة والقصد  
الجنائي فيها وهنا القصد الجنائي يتحقق بمجرد  
الظهور عمدا باسم غير الاسم الحقيقي مهما كان  
الباعث على هذا الظهور بالاسم المتحل

## قَضَاءُ الْمَجْلِسِ الْحَسَبِيِّ الْعَالِي

المتوقع عليه بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢١  
والمشول بقوامة مطلقة الست صفية سليمان  
وذلك لبله

» وحيث ان مجلس حسبي المركز  
المذكور قرر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ عزل  
القيمة الست صفية سليمان المذكورة من القوامة  
لأنها مطلقة ولها عليه حقوق ومصلحته لا تتفق  
مع مصلحتها وتأجيل القضية لجلسة ٢٤ مارس  
سنة ١٩٢٦ لترشيح من يصلح للقوامة

» وحيث انه بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦  
قرر المجلس تعيين عبد الرحيم سليمان قبا على  
المحجور عليه

» وحيث انه بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٦

١٤٧

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

حسي . قيم . تمارض مصلحة . استبدال .

القاعدة القانونية

اذا تعارضت مصلحة المحجور عليه ومصلحة  
القيم وجب الحكم باستبدال القيم بآخر  
المجلس :

» من حيث انه بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة  
١٩٢٥ طلب احد عبد الرحيم عثمان عنبر من  
مجلس حسبي مركز البلينا رفع الحجر عنه



المدونة بملف الدعوى ولما يرى المجلس ان القرار المذكور على غير اساس فوجب الفاؤه واعادة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لاختيار قيم آخر

( طعن معالي وزير الحفانية . بناء على تنظلم عبد الله عثمان عنبر ضد احمد عبد الرحيم عثمان عنبر المحجور عليه وعبد الرحيم سليمان القيم نمرة ١٢٢ سنة ٢٥ — ٢٦ دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة عطيه باشا حسني ومحمد مصطفى بك المستشارين والشيخ سيد الشناوي ومحمد حمدي الفلكي بك اعضاء وحضرة موافى بك علام وكيل نيابة الاستئناف )

١٤٨

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

حسبي . قيم فقير وفاق . حسن معاملة المحجور عليه استبدال

القاعدة القانونية

اذا ثبت ان القيم لا يملك شيئاً وأنه على غير وفاق مع المحجور عليه ولا يحسن معاملته وكان سيئ التصرف وجب الحكم باستبداله المجلس :

« من حيث ان هذا المجلس قرر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ في الطعن الوارد بمجدول وزارة الحفانية نمرة ١٥ سنة ٢٥ — ١٩٢٦ ومجدول المجلس نمرة ١٦ سنة ٢٥ — ١٩٢٦ الفاء قرار مجلس حسبي مركز منوف الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بتعين محمود محمد النجار قيميا على الست عائشة حفاوى زايد من

طعن حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بناء على تنظلم عبد الله عثمان عنبر عم المحجور عليه في هذا القرار بعريضته المقدمة لوزارة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٦ لاسباب منها : —

أولاً — ان عبد الرحيم سليمان القيم كان وكيلاً عن أخته صفيه سليمان القيمة المعزولة بقرار المجلس الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ ثانياً — ان القيمة السابقة عزلت من القوامة لأن مصلحة المحجور عليه تتعارض مع مصلحتها بسبب طلاقها منه

ثالثاً — ان القيمة السابقة ووكيلها لم يقوما بالاتفاق على المحجور عليه مدة القوامة

رابعاً — ان تعين عبد الرحيم سليمان قيميا على المحجور عليه المذكور لم يدفع الضرر الذي من أجله عزلت شقيقته من القوامة اذا لوحظ انه وكيل عنها مدة قوامتها وأنه يعمل لصالحها « وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر المتظلم والمتظلم ضد هما وحضر مع المتظلم حضرة احمد افندي كمال المحامى . ومع ثانياً المتظلم ضد هما القيم حضرة الشيخ عبد الرؤوف عبد السلام المحامى الشرعى وحضر عن النيابة العمومية حضرة موافى علام بك وكيل نيابة الاستئناف

واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة .

« وحيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانوني » وحيث انه تبين من الاوراق ما يفيد تعارض بين مصلحة المحجور عليه والقيم للاسباب

. ناحية بهواش مركز منوف واعادة الاوراق الى مجلس حسبي المركز المشار اليه لاختيار قيا آخر « وحيث ان مجلس حسبي المركز سالف الذكر قرر اقامة عبد الله زايد ابن المحجور عليها قيا وذلك بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٦ » وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية طعن بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ في هذا القرار بناء على تظلم الست عائشة المحجور عليها بعرضتها المقدمة لوزارة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٦ للاسباب منها

أولا - ان القيم المعين سيي- التصرف وقد بدد اطيائه الخلفة له عن والده البالغ قدرها اربعة افدنة وكسور كما هو ثابت من كشف المسكفة المرفق بالاوراق ولم يبق عليه شيء منها سوى ١٦ مهبما ومن كانت هذه حالة تصرفاته فلا يؤتمن على ادارة اموال غيره

ثانيا - انه على غير وفاق مع والدته المحجور عليها ولا يحسن معاملتها وطامع في مالها

ثالثا - ان القيم المذكور هو الذي رشح نفسه منتهزا فرصة عدم وجود افراد العائلة مع ان والدته سبق ان طعنت عليه عند ترشيحه لنفسه للقوامه ولم يقبل المجلس تعيينه واقام القيم السابق الذي عزل بقرار المجلس الحسبي العالي

« وحيث انه بجلسة اليوم المحدد لنظر هذا الطعن حضر عن المتظلمة حضرة الشيخ حامد عوض المحامي الشرعي وحضر القيم عبد الله زايد شخصيا بالجلسة

وحضر عن النيابة العمومية حضرة موافي

علام بك وكيل نيابة الاستئناف وطلبات واقوال الحاضرين مذكورة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن حائز لشكله القانوني

« وحيث انه تبين من الاوراق ان القيم

الذي تعين لا يملك شيئا وانه على غير وفاق مع

والدته ولا يحسن معاملتها وسيي- التصرف ولذا

يرى المجلس ان القرار المطعون فيه على غير

اساس فوجب الفاؤه واعادة الاوراق للمجلس

الحسبي الابتدائي لاختيار قيم آخر

( طعن معالي وزير الحقانية بناء على تظلم عائشة

حقناوى زايد ضد عبد الله زايد نمرة ١٢٤ سنة ٢٥

١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

١٤٩

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

حسبي . قيم . وصى . تعارض مصلحة

القاعدة القانونية

اذا وجد تعارض بين مصلحة المحجور عليه

أو القاصر ومصلحة القيم أو الوصى لوجود

قضايا بينهم وجب الحكم باستبدال القيم أو

الوصى بآخر

المجلس :

« من حيث انه بتاريخ ١٤ يولي سنة ١٩٢٦

قرر مجلس حسبي اسكندرية في المادة نمرة

٣٦٥ سنة ١٩٢٦

أولا - توقيع الحبر على محمد بك نوحى

لعمته وثانيا - تكليف الماوان محمد افندى ابو النصر بترشيح قيم على المحجور عليه . وثالثا - بتأجيل القضية اسبوعا واحدا حتى يقدم الماوان محضر الترشيح

« وحيث انه بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ بعد ان قدم الماوان محضر الترشيح الرقم ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ قرر مجلس حسي اسكندرية المذكور تعيين الست روية محمد لبيب نوحى قيمة على جدها لايها محمد بك نوحى ووصية على اخيها محمد قاصر المرحوم لبيب نوحى وعلى عمته نقيسه بنت المحجور عليه وتعيين ابراهيم بك سيد احمد مشرفا عليها

« وحيث ان كلا من الست عائشة ابوالعينين عيسى وزوجها محمد بك نوحى تظلما من هذا القرار لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بمرئضتين الاولى بمرئضتها الرقيمة ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٦ ومقدمة للوزارة فى ٢٥ منه والثانى بمرئضته المقدمة للوزارة بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ طالبين ايقاف قرار الحجر الصادر بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ حتى يفصل فى الاستئناف « وحيث انه بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٩٢٦ بناء على هذا التظلم طعن حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية فى القرار الصادر بتاريخ ٢١ يولييه ١٩٢٦ لاسباب منها

أولا - ان الست المذكورة حديثة السن تناهز العشرين سنة من عمرها وليست اهلا لإدارة شؤون اموال المحجور عليه الكثيرة ولم يرض بعد بلوغ رشدها من الزمن ما يكفى

لاعتبارها صاحبة تجربة ودراية بإدارة هذه الاموال

ثانيا - لأن مصلحة القيمة المينة تتعارض مع مصلحة المحجور عليه لوجود قضايا بينها وبين جدها تطالبه فيها بحساب وبيع اموالها مدة ولايته عليها

ثالثا - لأن الست منيرة هاتم والدة القيمة المذكورة تقاضى المحجور عليه فيما تدعيه من الاموال قبله فضلا عن منازعتها فى زوجية المحجور عليه بالست عائشة والدة القاصرة وفى هذا تعارض مصلحة القاصرة مع مصلحة الوصية التى تعينت عليها ولذا يرى تعيين آخر أقدر للقوامة وأصلح للوصاية

« وحيث انه بجلسة اليوم المحدد لنظر هذا الطعن حضر عن أول المتظلمين حضرة الشيخ ابو العينين المصرى المحامى الشرعى وكيلها وحضر عن المتظلم الثانى حضرة عبد الحميد بك الناقرى ومحمد افندى الازهرى الهاشمى نيابة عن زميلهما حضرة زكى راغب افندى المحامى وحضرت الست روية المتظلم ضدها شخصا ومعها حضرة محمد سليم افندى المحامى وزوجها الشيخ حامد عبد الرحيم ولم يحضر المشرف ولا من ينوب عنه

« وحضر عن النيابة العمومية حضرة موافى علام بك وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن تقدم فى ميعاده القانونى فهو مقبول شكلا



« وحيث انه تبين من الاوراق ما يفيد تمارض مصلحة المحجور عليه والقاصر نفسه مع مصلحة القيمة والوصية لوجود قضايا بينهما كما هو ثابت ذلك من الاوراق ولذا يتعين الغاء القرار المطعون فيه بالنسبة للذكورين وتأيدته فيما عدا ذلك مع اعادة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لاختيار قيم على المحجور عليه ووصى على نفسه وعين المجلس مؤقتا الشيخ ابراهيم رواق هندي لادارة اموال المحجور عليه لحين التعيين

( طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست عائشة ابو العنين عيسى وآخر ضد الست روجية محمد لبيب نوحى وآخر بتمرة ١٤٦ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

١٥٠

## المجلس الحسبي العالى

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

حسبي قيم . توكيل محام . اتعابه . تقصير القيم .

## القاعدة القانونية:

القيم الذى يوكل محاميا للدفاع عن محجوره فى احدى القضايا لا يلزم شخصيا باتعاب المحاماة اذا ثبت ان دفاع المحامى كانت فى مصلحة المحجور عليه ولم يقع أى تقصير من القيم المجلس :

« حيث انه بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٦ طلب حضرة الافوكاتو بنيامين روقايل افدى صرف مبلغ ٣١ جنيها و ٢٤٠ مليا قيمة المودع

على ذمة المحجور عليه احمد عبد الله المزارع بقوص من مجلس حسبي مديرية قنا من ذلك مبلغ ٣٠ جنيها و ٢٤٠ مليا قيمة امر التقدير الصادر من محكمة استئناف مصر العليا الذى اصبح نهائيا بعد المعارضة فيه ومعلن للقيم المذكور فى اول مارس سنة ١٩٢٦ والباقي وقدره جنيها مصريا قيمة الرسم المتحصل منه لنظر طلبه

« وحيث ان المجلس الحسبي المذكور صرح بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٦ بصرف مبلغ ٣١ جنيها و ٢٤٠ مليا من مال المحجور عليه اتعابا للمحامى المذكور نظرا لأن يده امر تقدير نهائى ذلك لما تراءى للمجلس ان منشأ عظم هذا الاجر من قلة تصرف القيم لذا رأى المجلس احتساب ذلك المبلغ من أجرة القيم التى يتقاضاها نظير قيامه باعمال هذا المحجور عليه الخ « وحيث انه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٦ استأنف القيم المذكور هذا القرار

« وحيث انه بمجلسه اليوم المحدد لنظر هذا الاستئناف حضر عن المستأنف حضرة الشيخ ابراهيم بدوى المحامى الشرعى ولم يحضر المستأنف عليه ولا من ينوب عنه وحضر عن النيابة العمومية حضرة موافى علام بك وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الاستئناف حائز لشكله القانونى

المبلغ من مال المحجور عليه والزامه بالمصاريف  
( استئناف عبد اللطيف سليمان على الهوارى القيم  
ضد الافوكاتو بنيامين روفائيل افندى نمرة ١٢٦ سنة  
٢٥ — ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب المالى احمد  
طلعت باشا والهيئة السابقة )

« وحيث انه لم يثبت أى افعال من القيم كما ولم  
يتبين ان المحجور عليه لم يستفد من دفاع المحامى  
فلذا يتعين تعديل القرار المستأنف واحتساب

## قضاء محكمة الاستئناف الإفريقية

وعشرون فدانا على اختيه شقيقته حبيبة وصديقة  
مناصفة بينهما وقد اشترط الواقف ان يكون  
النظر على هذا الوقف له مدة حياته ثم من بعده  
يكون النظر على ما هو موقوف على الخيرات  
وعلى ما هو موقوف على بنتيه لبراهيم عبده حسن  
بجاهد ويكون النظر على ما هو موقوف على  
اختيه لمصطفى افندى صفوت ابن حسن الصعبدى  
ثم من بعدهم يكون النظر لأولاد كل من  
ابراهيم بجاهد ومصطفى صفوت على التقسيم  
المبين يقدم الأرشد فالأرشد من اولاد كل  
منهما . وقد قضت المحكمة الشرعية العليا بتاريخ  
١٢ رمضان سنة ١٣٤٣ بثبوت ارشدية المستأنف  
عليه واستحقاقه النظر على الوقف المذكور على  
ما هو موقوف على الخيرات وعلى ما هو موقوف  
على بنتيه فاطمة ومنيرة . وهذا الحكم صادر فى  
مواجهة المستأنف .

« وحيث انه يتمتضى الحكم الشرعى اصبح  
المستأنف عليه له الحق فى طلب تعيين حارس  
قضائى على الأعيان الواقع بشأنها النزاع اذا  
كانت الحراسة ضرورية ومفيدة ويقول المدعى  
فى عريضة دعواه ان المستأنف مفلس ولا يملك

١٥١

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . حارس قضائى . حكم شرعى بأحقية شخص  
للنظر على وقف اثره .

القاعدة القانونية

الحكم شرعا باستحقاق شخص للنظر على  
وقف يترتب عليه وجود مصلحة له فى طلب  
تعيين حارس قضائى على الأعيان الموقوفة حتى  
قبل صدور الحكم بتعيينه ناظرا عليه ما دامت  
المصلحة موجودة والنزاع قائما .

المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف مبنى على  
الوقفية الصادرة من المرحوم بكير بك ثابت  
حيث وقف على نفسه مدة حياته ومن بعده على  
الخيرات وعلى بنتيه واختيه اطيانا قدرها اثنان  
وثمانون فدانا وثمانية عشر قيراطا من ذلك  
عشرون فدانا وثمانية عشر قيراطا تكون وقفا على  
وجوه الخيرات واثنان واربعون فدانا على بنتيه  
السيدتين منيرة هانم وفاطمة هانم مناصفة بينهما

١٥٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . ناظر . نفقة المستحق . النفقة التي فرضها القانون .

## القاعدة القانونية

النفقة التي يطلبها المستحق في وقف من الناظر لحين الفصل في دعوى الحساب ليست من النفقات التي يجب على الناظر القيام بها من ماله الخاص لأنها لا تدخل ضمن النفقات التي يفرضها القانون بنص صريح وانما هي الزام مؤقت يقضى به على الناظر الذي يرجح اشغال ذمته بحق المستحقين ليقوم به من الغلة المستحقة لهم حفظا لحالهم .

ومن ثم فاذا تبين من وقائع الدعوى ان الناظر لم يحرم المستحقين من غلة الوقف بنقض النظر عما اذا كان ما اخذه المستحقون يعادل نصيبهم ام لا ( اذ البحث في ذلك محله دعوى الحساب المطروحة امام القضاء ) فلا محل للحكم عليه بالنفقة .

المحكمة :

« بما ان وكيل المستأنف دفع بعدم قبول دعوى النفقة من المستأنف عليهم لأنهم لم يرفعوا دعوى الحساب .

« وبما ان الثابت ان المستأنف عليهم دخلن في دعوى الحساب بعد رفعها من عقيلة

من حطام الدنيا شيئا فوضع يده على اعيان الوقف فيه ضياع لحقوق المستحقين خصوصا وقد استولى على الربيع مدة عشر سنوات مدة اغتصابه للأطيان ولم يرد المستأنف على هذا الطعن .

« وحيث ان الحكم شرعا باستحقاق المستأنف عليه للنظر على الوقف المذكور يترتب عليه وجود مصلحة له في طلب تعيين الحارس حتى قبل صدور الحكم بتعيينه ناظرا عليه مادامت المصلحة موجودة والنزاع قائما لا سيما وقد قضى الحكم المستأنف بايداع صافي الربيع بمخزينة المحكمة .

وحيث سبق ان حكمت محكمة الاستئناف الاهلية ( في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ واحكام اخرى ) بأن يختص القاضي الجزئي بتعيين حارس قضائي على اعيان الوقف طبقا للمادة ٢٨ مرافعات التي تشمل كل نزاع يحصل على الأعيان سواء كانت موقوفة او غير موقوفة

« وحيث مما تقدم ومن الأسباب التي بنت عليها محكمة اول درجة الحكم المستأنف يكون الاستئناف في غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف :

( استئناف محمد افندي صفوت بصفته ناظرا لوقف المرحوم بكير بك ثابت وحضر عنه حضرة محمد سعيد افندي الحامي . ضد مصطفى ابراهيم عبده بجاهد وحضر عنه حضرة عبد الكريم رؤوف بك الحامي عن عبد الوهاب افندي البرعي الحامي . نمرة ١٤٥٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرتي صاحبي العزة شاكر احمد بك وزي برؤى بك مستشارين . )



من توقيع جميع المستحقين الآخرين على الدفتر  
المقدم من المستأنف الخاص بعمله من يوم تنظره  
على الوقف لغاية سنة ١٩٢٤

« وبما انه مما تقدم ترى المحكمة انه لا محل  
لقضاء بنفقة واذن يكون الحكم الابتدائي في  
غير محله ويجب الغاؤه .

( استئناف احمد بك فريد بصفته ناظراً لوقف  
المرحوم - فريد باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك  
محيب براده الحامى . ضد الست عائشة هانم اسماعيل  
بصفته وصية على اولادها عبد الخالق وحبيده . والسيدة  
جليلة هانم سليم والست زينب هانم سليم وحضر عنهم  
حضرة الاستاذ فيليب افندى نصيف الحامى . غمرة  
١٢٦٦ سنة ٤٢ قضائية - دائرة حضرة صاحب المحالى  
حسين درويش باشا ومحضور حضرات صاحبي العزة  
مراد وهبه بك وحسن نبيه المصري بك مستشارين )

١٥٣

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

مفلس . تمهديات . التصرفات الممنوعة . اثر ذلك .  
( المادة ٢٢٧ تجارى وما بعدها )

### القاهرة القانونية

لم يقصد القانون التجارى بالنص في المادة  
٢٢٧ وما بعدها على ان تصرفات المدين المفلس  
المبينة بتلك المواد تكون لاغية الا حاية مصلحة  
الدائنين . فالبطالان لا يكون اذا الا بالنسبة اليهم  
لا بالنسبة للمدين الذى يجب عليه تنفيذ تمهدياته .  
فاذا باع عقارا لآخر بعد التوقف عن الدفع وقبل  
التصديق على الصلح وادخل البيع في روكية  
التفليسة ثم طالبه المشتري برد الثمن فلا يستطيع

هانم وانضمن اليها في الطلبات واذن يعتبرن  
مدعيات في دعوى الحساب سواء بقيت عقيلة  
فيها ام تنازلت عن طلباتها .

« وبما انه مما تقدم يكون لمن الحق في  
طلب النفقة واذن يصبح النفع غير مقبول .

« وبما ان المستأنف عليهن بصفتهم  
مستحقات في الوقف يطالبن الحكم بالزام المستأنف  
بصفته ناظراً بنفقتهم .

« وبما ان هذه النفقة ليست من النفقات  
التي يوجبها القانون بنص صريح حتى يلزم بها  
الواجب عليه الاتفاق شخصيا من ماله انما هي  
الزام مؤقت يقضى به على الناظر الذى يرجح  
اشغال ذمته بحق المستحقين ليقوم به حفظا  
لحالم من الغلة المستحقة لهم .

« وبما ان ناظر الوقف امين يصدق فيما  
لا يكذبه الظاهر .

« وبما ان المستأنف قدم اوراقا يؤخذ منها  
انه لم يحرم المستأنف عليهن من غلة الوقف الذى  
هن مستحقات فيه بنقض النظر هما اذا كان  
ما اخذته يعادل نصيبهن ام لا اذ البحث فيه  
محله دعوى الحساب المطروحة امام القضاء ولم  
يفصل فيها .

« وبما انه مما يستدل منه على ارادة  
المستأنف الاكيدة في عدم حرمان المستأنف  
عليهن من حقوقهن عريضه على وكيلهن في الجلسة  
مبلغ ٤٠٠ جنيه مصري وهو غير يسير بالنسبة  
للوارد بدفتر حساب الوقف .

« وبما انه اذا اضفنا الى ذلك ما هو ظاهر

المدين ان يتمتع عن الدفع محتجا بالبطلان بل يجب عليه رد الثمن .

المحكمة :

« بما ان الخواجه اسكاروس باسليوس رفع الى محكمة اسبوط الأهلية هذه الدعوى على كل من حنا بك عبد السيد والخواجه انيس منصور والخواجه عبد السيد ميخائيل وفرج افندى مجلى اسعد والست جليله ميخائيل فلتس بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على اولادها القصر اسعد وليه ولدى المرحوم مجلى اسعد مدعيا انه فى اول فبراير سنة ١٩١٠ اشترى من المدعى عليه الأول فدانا وهـ قراريط و ٢٠ سهما بزمام ناحية جرف سرحان بمركز ديروط بمحوض ابو حميد بمبلغ ٧٤ جنيها و ٥٠٠ ملهم واثبت تاريخ العقد فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٥ ثم سجله فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ووضع يده- لكن نازعه باقى المدعى عليهم فى الملكية وطلب تثبيت ملكيته الى الفدان واله قراريط وال ٢٠ سهما ومن باب الاحتياط الحكم بالزام البائع بان يدفع للمدعى ٢٥٠ جنيها مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف . » وبما انه فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ حكمت محكمة اسبوط الأهلية برفض دعوى المدعى فيما يختص بثبوت الملكية والزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى الثمن وهو مبلغ ٧٤٥٠ قرشا والمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وامرت بالمقاصة فى اتعاب المحاماة : (١) لأن الأطيان التى اشتراها المدعى دخلت ضمن

تفليسة البائع ، (٢) لأن المدعى نفسه تنازل عن طلب الملكية ، (٣) لأنه لا يحق له طلب اى تعويض بسبب ان افلاس البائع اشهر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ وثبوت تاريخ عقد الشراء فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٥ فهو عالم بمحالة البائع ويجب ان يتحمل نتيجة مجازفته .

« وبما ان حنا بك عبد السيد استأنف هذا الحكم ضد اسكاروس باسليوس طالبا قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع الفاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة- لأن البيع حصل بعد توقف البائع عن الدفع ولأن حكم الافلاس يحدد فيه التوقف عن الدفع فى سنة ١٩٠٩ فأى معاملة حصلت بين المفلس وبين اى شخص كان بعد هذا التاريخ باطلة والمستأنف عليه عالم بمحالة المستأنف ولأن المستأنف عليه قبل دخول دينه ضمن الديون الممتازة لكنه لم يقدم طالبا لقضى التفليسة بالمحكمة المختلطة كالاجراءات المعتادة .

« وبما ان المستأنف عليه يطلب تأييد الحكم المستأنف .

« وبما ان الاستئناف حائز شكله القانونى فهو مقبول .

« وبما انه فى الموضوع فان حكم محكمة مصر المختلطة فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٢١ هو بالتصديق على الصلح الذى تم بين المفلس ودائنيه فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ وقررت المحكمة بهذا الحكم

١٥٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦

شفعة . بيع غير مسجل . قانون التسجيل  
الجديد . اثره .

القاعدة القانونية

لا تجوز الشفعة في البيع الغير المسجل .  
لأن الشفعة وجدت لدرء الضرر الذي يلحق  
الشفيع من جراء تصرفات يبنى عليها حلول  
جار جديد أو شريك جديد يتسبب من  
وجودهما علاقات غير مرضية بينهما وبين الشفيع  
أو لوجود حقوق عينية تربط المقارنين المملوكين  
للشفيع وللبائع بدرجة يحسن معها توحيد الملكية .  
وهذه المشروعية تستلزم حتماً وجود بيع تام ينقل  
الملكية من البائع الى المشفوع منه حتى يوجد  
حق الشفيع لدرء الضرر الذي ربما يناله من  
هذا التصرف . والبيع الغير المسجل غير منشئ  
ولا ناقل للحقوق العينية أو لحق الملكية حسب  
قانون التسجيل الجديد

المحكمة :

« حيث ان الموضوع ينحصر فيما اذا كان  
للمستأنف الحق في الأخذ بالشفعة في بيع لم  
يسجل من عدمه

« وحيث ان المستأنف يزعم بأن البيع  
الغير مسجل هو بيع يعطى حق الشفعة خصوصاً  
وان القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بتسجيل  
العقود ولو انه نص في المادة الاولى منهقرة

وجوب تنفيذ الصلح في حق جميع الدائنين  
العاديين طبقاً للمادة (٣٢٨) من قانون التجارة  
وبما ان هذه المادة مواهقة للمادة (٣٢٨) من  
قانون التجارة للمحاكم الأهلية .

« وبما ان الصلح المتقدم قضى بدفع ديون  
الدائنين المائة مائة .

« وبما ان هذا الصلح نافذ على جميع  
الدائنين سواء كانوا مذكورين في الميزانية ام لا  
وسواء تحققت ديونهم ام لا .

« وبما ان المستأنف باع للمستأنف عليه  
فداناً وقراريط و٢٠ سهماً بعد التوقف عن  
الدفع وقبل التصديق على الصلح والاصل يقتضى  
المادة ٢٢٧ وما بعدها من قانون التجارة ان يكون  
عمل المفلس لاغياً - لكن هذا اللغو انما هو فيما  
يختص بالدائنين وفي مصلحتهم سواء كانوا روكية  
ام بعدها - لا بالنسبة للمدين المفلس نفسه لأنه  
هو ملزم بتنفيذ تعهداته .

« وبما ان البيع النقي بدخول المبيع في اموال  
روكية التفليسة كما في الصلح المصدق عليه فلا  
نهم كيف يتخلص المستأنف من دينه ورد المبلغ  
الذي قبضه ويدعى انه لا شيء عليه اصلاً .

( استئناف حنا بك عبد المسيح وحضر بنفسه ومعه  
حضرة حسن افندى حسنى الحامى عن حضرة عزيز  
افندى مشرق الحامى وحضر ايضاً حضرة محمد افندى  
حسن الحامى عن حضرة تادرس افندى اسكندر الحامى .  
ضد الخواجه اسكارس باسليوس وحضر بنفسه ومعه  
حضرة لبيب افندى سعد الحامى عن حضرة الاستاذ  
سلامه بك ميخائيل الحامى نمرة ٨٤٠ سنة ٤١ قضائية .  
دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وبحضور  
حضرات جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة على  
بك جلال مستشارين )



ثانية بأن عدم تسجيل عقد البيع غير ناقل للملك حتى بين المتعاقدين غير ان الفقرة الثالثة منه نصت بأن العقد الغير مسجل لا يكون له من الأثر سوى الالتزامات الشخصية التي من ضمنها حق احد الطرفين في مطالبة الآخر بتسجيل عقده ارتكائاً على المادة الثالثة عشرة من قانون الشفعة التي تنص بحلول الشفع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له أو عليه وارتكائاً على ان القضاء قد قرر بأن حق الشفع هو حق شخصي قبل المشفوع منه حتى يستلم العقار بالرضا أو القضاء.

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت بعدم احقية المستأنف في الأخذ بالشفعة لعدم تسجيل عقد البيع الذي لم ينقل الملكية وان حقه موقوف الى حين التسجيل

« وحيث انه يتعين للفصل في هذا الموضوع معرفة مشروعية الشفعة ومتى يوجد هذا الحق وبالطبع انواع البيوع التي يصح ان تكون اساساً لانشاء هذا الحق ومعرفة ايضاً ماهية عقد البيع الغير مسجل

« وحيث ان الشفعة انما وجدت لدرء أى ضرر يلحق الشفع من جراء تصرفات يبنى عليها حلول جار جديد أو شريك جديد تسبب من وجودهما علاقات غير مرضية بينهما وبين الشفع أو لوجود حقوق عينية تربط العقارين المملوكين للشفع وللبائع لدرجة يحسن معها توحيد الملكية

« وحيث ان هذه المشروعية تستلزم حتماً وجود بيع تام ينقل الملكية من البائع الى المشفوع منه حتى يوجد حق الشفع لدرء الضرر الذي ربما يناله من هذا التصرف ولذلك فقد جاء في احكام الشريعة ان الشفعة لا توجد اذا كان البيع قابلاً للفسخ بالخيار وغيره ولا شيء يمنع القضاء الحالي من الاخذ بهذه القاعدة وقد سبق للقضاء المختلط ان اخذ بذلك حيث قرر بأن الشفعة لا تجوز إلا في البيع البات دون البيع الموقوف على اتمام اجراءات أو البيع القابل للفسخ كالبيع الوفاي

« وحيث مما تقدم يتعين معرفة نوع البيع الغير مسجل ان كان هو بيع بالمعنى القانوني من عدمه

« وحيث ان المادة ٢٣٥ من القانون المدني قد عرفت البيع بأنه عقد يلزم احد الطرفين بنقل الملكية والطرف الآخر يدفع الثمن المتفق عليه بحيث اذا لم يتم احد الشرطين انقضى عقد البيع ولو الى حين

« وحيث ان البيع الغير مسجل غير منقضى ولا ناقل ولا حزيل للحقوق العينية أو لحق الملكية فيكون العقد المتفق عليه بين الطرفين قد تغيرت طبيعته واصبح اتفاقاً بسيطاً يعطى لكل من الطرفين حق الرجوع على الآخر بالالتزامات الشخصية ولا يمكن ان يقال بأن حلول الشفع محل المشتري لتنفيذ التزام البائع بالتسجيل لنقل الملكية يعطيه حق الشفعة الذي لا يوجد إلا

إذا وجد البيع لا أن توجد الشفعة لاتمام البيع  
« وحيث فضلاً عن ذلك فإنه لو صححت  
هذه النظرية في اعطاء الشفع الحق في الزام  
البائع ( دون المشتري لأنه أن حل محل هذا  
الأخير فلا يمكنه أن يطالبه بأمر لا يرغب هذا  
الأخير في عمله ) بالتسجيل لايجاد البيع نكون  
قد خالفنا الأصل في مشروعية الشفعة وهي دفع  
الأذى من وجود مالك جديد بفعل البائع  
لا بفعل الشفع نفسه لأنه يترتب مع عدم  
التسجيل بقاء المالك في حوزة المالك الأصلي

« وحيث أن عقد البيع الغير المسجل هو  
أقل بكثير من البيع الموقوف أو الغير بات أو  
القابل للإسح إذ أن الملكية لم تنقل عن عدم  
التسجيل حتى بين المتعاقدين وحينئذ لا يكون  
هناك معنى للاخذ بالشفعة إلا بعد تسجيل  
العقد ولا شيء يمنع الشفع لإظهار رغبته في  
الشفعة بمجرد البيع حتى إذا تم التسجيل كان  
حقه محفوظ

وأما القول بأن حق الشفع حق شخصي  
قبل المشفوع منه إلى أن يتم التسليم بالرضا أو  
التقاضى لا ينطبق على هذه الحالة كما سبق بيانه  
ومعناه أنه يوجد هناك بيع بات نشأ عنه حق  
الشفعة غير أن المشفوع منه ينازع الشفع في  
الأخذ بالشفعة لعدم توفر شروط الشفعة فيه

« وحيث أن حق الشفعة من الحقوق  
الاستثنائية والدخيلة على تصرفات الأفراد فيما  
بينهم والتي لا ينظر إليها الشارع بعين الرضا

بل بين الأغضاء حتى قيدت بشروط دفعا  
لتوسيع فيه وحينئذ لا ترى هذه المحكمة محلا  
للاخذ بالتأويل الذي بينه المستأنف في مذكراته  
والذي من ورائه التوسيع في تطبيق حق الشفعة  
هذا في مثل الحالة التي نحن بصدد ما خصوصا  
وقد ثبت أن ليس هناك أى ضرر يعود على  
المستأنف من وراء عدم استعماله هذا الحق طالما  
أن شريكه أو جاره الأصلي أى المشفوع ضده  
لا يزال مستمرا في ملكيته للمعين المشفوع فيها  
كما كان من قبل

« وحيث مما تقدم يكون طلب المستأنف  
الأخذ بالشفعة في بيع لم يتم تسجيله هو طلب  
متيسر وسابق لأوانه كما قضت بذلك محكمة  
أول درجة ويتعين إذا رفض الاستئناف  
موضوعا وتأيد الحكم المستأنف

( استئناف محمد البسيوني وحضر عنه الاستاذ  
عبد الوهاب محمد بك الحامى ضد الست سكينه محمد صفتها  
وأخر وحضر عن الاولى الاستاذ وليم افتدى بربرى  
نائبا عن حضرة الاستاذ السيد بك بسيوني الحامى  
نمرة ١٣١ سنة ٤٣ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة  
عطيه حنى بكنا ومستر رافرنى وصاحب العزة محمد  
نهمى حسين بك )

١٥٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦

بيع . استرداد . البائع . حراسة . حق البائع .

القاعدة القانونية

١ - أن المقرر علما ومأخوذ به قضاء أن

لا صفة للبائع بعد انعقاد البيع في مقاضاة الغير بطلب استرداد العين المبيعة حتى لو اشترط في عقد البيع الصادر منه الزامه برفع دعوى الاسترداد عند الاقتضاء لأن هذا الشرط لا يمكن ان يخول له هذه الصفة .

٢ - دعوى الحراسة فرع تابع للملكية وما يسرى على الملكية يسرى على الحراسة فالبايع الذي لا يملك رفع دعوى استحقاق الملكية بعد ان خرجت الملكية من يده بالبيع لا يملك رفع دعوى الحراسة لوضع الايمان المبيعة تحت الحراسة المحكمة :

« من حيث فيما يخص الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية فانه مما يجب ايضاحه اولاً ان نفس الست مبروكه كريمة المرحوم بركات بركات قررت صراحة بانها سبقت وباعت الى من يدعى عبد السلام عبد المجيد بعقد تسجيل نفس العين التي بعد ان طلبت اولاً تثبيت ملكيتها لها اقتضت بعدئذ على طلب تعيين حارس قضائي عليها

« وحيث انه مما لا يقبل جدلاً ان ملكية العين المبيعة تنتقل من يد البائع الى الشاري بمجرد حصول الايجاب والقبول بين طرفي المتعاقدين وتسجيل هذا التعاقد بحسب القانون الاخير .

« ومن حيث انه تبين مما تقدم ان عقد البيع الصادر من الست مبروكه الى عبد السلام

عبد المجيد قد تسجل فبصرف النظر اذن عن تاريخ صدور هذا البيع وسواء صار تطبيق نص القانون القديم أو نص القانون الجديد فيما يتعلق بانتقال ملكية العين المبيعة فانه مما لا ريب فيه في الدعوى الحالية ان ملكية العين المتنازع بشأنها الآن قد انتقلت ملكيتها الى عبد السلام عبد المجيد المذكور قبل رفع هذه الدعوى لأن عقد بيعه تسجل قبل ذلك باقرار نفس الست مبروكه

« ومن حيث انه من الثابت قانوناً ان لاحق ولا صفة للبائع - وقد انتقلت الملكية من يده الى يد الشاري - ان يقاضى هو الغير بشأن هذه الملكية مباشرة ولنفسه وانما يملك هذا الحق وهذه الصفة ذات الشاري ولهذا الاخير ان يختصم في الدعوى التي يقيمها في هذا الشأن البائع له - اذا شاء - بصفة ضامناً له وعندئذ فقط يحق بل يجب على البائع المذكور ان يقدم للمحكمة ما يثبت ملكيته للعين المبيعة منه وان يحصر طلبه في تأييد نفس طلب الشاري بتثبيت ملكية هذا الاخير للعين المذكورة .

« ومن حيث انه من المقرر علماً ومأخوذاً به قضاء ان لا صفة للبائع بعد انعقاد البيع في مقاضاة الغير بطلب استرداد العين المبيعة وان نفس الاشتراط الحاصل في عقد البيع بالزامه أى بالزام البائع مباشرة رفع دعوى الاسترداد عند الاقتضاء لا يمكن ان يخول له هذه الصفة وان نفس هذه الصفة لا يصح اعادتها اليه حتى



لوعادت اليه في اثناء رفع الدعوى ذات الحقوق التي كانت له قبلا على العين المبيعة اذ المول في ذلك كله على الحالة الثابتة وقت رفع الدعوى « ومن حيث انه مما لا شك فيه ان دعوى الحراسة فرع تابع للملكية وما يسرى في هذا الشأن على الملكية يسرى على الحراسة « ومن حيث انه مما تقدم جميعه يرى ان مادفع به المستأنفون من عدم قبول الدعوى الحالية في محله وعليه يتعين الفاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول دعوى الحراسة لرفعها من غير ذي صفة

( استئناف الشيخ عبد الطيب عبد الواحد بركات وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد حسن افندي المحامي ضد محمد عبد المجيد سويلم بصفته وكيلًا عن الست مبروكه كريمة المرحوم بركات بركات وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز افندي . شرق نمرة ١٦٩ سنة ١٢٠٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب الدرة على جلال بك وشاكر احمد بك وزكي برزى بك )

١٥٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦

استئناف . بعد الميعاد . نظام عام .

القاعدة القانونية

اذا رفع استئناف بعد الميعاد القانوني وجب الحكم بعدم قبوله حتى ولو تنازل المستأنف عليه عن التمسك بالدفع بعدم قبول الاستئناف لأن المواعيد التي حددها الشارع للطعن في الاحكام ماسة بالنظام القضائي العام فلا يملك

الخصوم حق التعريف فيها بما يشاءون والمحكمة ان تحكم بعدم قبول الاستئناف من تلقاء نفسها المحكمة :

« من حيث انه مما يتعين التنبيه اليه اولا وقبل كل شيء ان المواعيد التي حددها الشارع للطعن في الاحكام انما هي ماسة بالنظام القضائي العام فلا يملك الخصوم حق التصرفات فيها بما يشاءون وعلى المحكمة البحث فيما اذا كانت هذه المواعيد روعيت تمام المراعاة من عدمه والحكم من تلقاء نفسها . وبصرف النظر عن اتفاق طرفي الخصوم بشأنها بعدم صحة الطعن في حالة تقديمه بعد الميعاد المقرر له قانوناً

« ومن حيث انه متى ثبت ذلك وجب عدم الالتفات الى ما قرره المستأنف عليه المذكور اخيراً من تنازله عن الدفع الفرعي المتقدم ذكره ويتعين حتماً البحث فيما اذا كان الاستئناف الحالي تقدم في ميعاده القانوني أم لا

« ومن حيث انه ثابت من الاوراق ان الدعوى الحالية دعوى استحقاق رفعت في اثناء اجراءات بيع العين المطلوب استحقاقها وان الحكم الذي صدر فيها اعلن الى المستأنف الحالي بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٥ فاستأنفه هذا الاخير بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أي بعد الاعلان بأربعة وعشرين يوماً

« ومن حيث ان المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات الخاصة بدعاوى الاستحقاق المرفوعة اثناء اجراءات البيع ولغاية مرمى المزداد نصت

المستأنف عليه الدعوى فلا يجوز له بعد ذلك ان يطلب بطلان المرافعة بناء على ان المدعى ظل ما كنا لم يحركها مدة ثلاث سنوات المحكمة :

« من حيث ان السيدتين هدى هانم ونوره هانم سلطان تطلبان الحكم ببطلان المرافعة في القضية قولاً بأنه مضى عليها من تاريخ الايقاف الحاصل في ٤ مايو سنة ١٩٢٢ الى يوم تقديم الطلب اكثر من مدة الثلاث سنوات المقررة قانوناً لطلب البطلان

« وحيث ان هذا غير صحيح لانه اتضح من مراجعة الاوراق ان الدعوى بعد ان اوقف السير فيها لوفاة المرحوم على باشا شعراوي الذي كان وصياً على بعض المصوم تجددت بمعرفة السيدتين المدعيتين تقسهما في ٨ مارس سنة ١٩٢٥ باعلان تمجيل طلبتا فيه تأييد الحكم المستأنف ثم بجلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ اوقفت القضية ثانية لتعيين الوصي « وحيث انه من هذا التاريخ الاخير لغاية تقديم الطلب الحالي لم تمض مدة الثلاث سنوات المقررة قانوناً لطلب بطلان المرافعة « وحيث ان المدعيتين تدعيان ان التجديد كان من عملهما هما فلا يصح للمستأنف ان يستفيد منه قانوناً

« وحيث ان الحكم ببطلان المرافعة هو عقاب على الترك والاهمال ولا اهمال اذا كانت الاجراءات سارية في الدعوى ويستوى ان

على ان استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى الاستحقاق ميعاده عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم المذكور

« ومن حيث انه مما توضح يري ان الاستئناف الحالي رفع بعد الميعاد المقرر له قانوناً وعليه يكون غير مقبول شكلاً ويتعين الحكم بهذا المعنى دون الالتفات الى ما قرره الشيخ عبد الغفار على الشرفاوي المستأنف عليه الاول من تنازله عن الدفع الذي سبق له رفعه في هذا الصدد

« ومن حيث انه من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

( استئناف الشيخ السيد محمد الحسيني وحضر عنه حفرة الاستاذ فيليب افندي بشاره ضد الشيخ عبدالغفار على الشرفاوي وآخرين نمرة ١٥٢٥ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرات اصحاب الدرة على بك جلال وشاكر احمد بك وزكي برزي بك )

## ١٥٧

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

بطلان المرافعة . سكوت احد الخصمين . تحريك الدعوى بمعرفة طالب البطلان

### الناهضة القانونية

الحكم ببطلان المرافعة هو عقاب على الترك والاهمال . ولا اهمال اذا كانت الاجراءات سارية في الدعوى . ويستوى ان تكون سائرة بمعرفة المدعى أو المدعى عليه . بمعرفة المستأنف أو المستأنف عليه . فاذا جدد المدعى عليه أو

الطلب في غير محله ويتعين رفضه «  
(في طالب بطلان المرافعة المرفوع من السيدتين  
هدى هانم ونوره هانم كريمي المرحوم محمد سلطان باشا  
بصفتهما ناظرني وقف والدهما وحضر عنهما حضرة  
الاستاذ عباس افندي شريف الحامي ضد الحرمه مبروكه  
فت على طابدين بصفتهما وآخر وحضرته بالجلسة الاستاذ  
محمد افندي حسن الحامي وآخرين نمرة سنة ٤٣. دايرة  
حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا  
ومراد وهبه بك ومصطفى حلي بك )

تكون سائرة بمعرفة المدعى أو المدعى عليه  
(المستأنف أو المستأنف عليه) ولا يفهم  
كيف يلزم المستأنف بعمل اجراءات هي  
سائرة بطبعها

« وحيث انه بناء على ذلك يكون

## قضايا المحاكم الكبرى والحزبية

بمعرفة الحكومة وهم تحت ملاحظتها. وهذا كاف  
لتقرير مسؤولية الحكومة. وما دام الفعل قد وقع  
من الخفير في اثناء تأدية وظيفته بصرف النظر  
عما اذا كان العمل مرتبطا بوظيفة الخادم ام لا.  
المحكمة :

« حيث انه لا نزاع بين الخصوم في ان  
احمد محمد رجب الخفير اعندى على وسيله محمد  
احد الخصوم في هذه الدعوى وكان هذا الاعتداء  
اثناء قيامه بتأدية وظيفته في ليلة ٢٤ اكتوبر  
سنة ٩٢٣ وترتب عليه ان تخلفت عند وسيله محمد  
المذكورة عاهة مستديمة هي قصر في احدى فخذها  
مع عسر خفيف في حركات تلك الفخذ ونشأ  
ذلك مما اصابها من كسر فخذها بسبب اعتداء  
احمد محمد رجب الخفير المذكور. وقد حكمت  
محكمة الجنايات بادانة المتهم المذكور وحبسه  
شهرين مع التشغيل وطبقت الحادثة على المادة  
٢٠٨ من قانون العقوبات

١٥٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٦

حكومة. مسؤولية الحكومة. خفير نظامي.  
خادم. مخدوم. اجارة اشخاص.

القاعدة القانونية

اذا اعتدى خفير نظامي في اثناء تأدية  
وظيفته على احد الأهالي فأصابه اصابة نشأت  
عنها عاهة مستديمة تمنعه عن مزاولة مهته كانت  
الحكومة مسؤولة عن تعويض الضرر. لأن  
الشرح متفقون على ان العلاقة التي تربط  
الحكومة بالخبراء هي العلاقة الميينة في المادة ١٥٢  
مدني اذ ان اساس هذه العلاقة واساس المسؤولية  
ان يكون السيد هو الذي اختار الخادم وان  
يكون هذا الخادم يؤدي عمله تحت مراقبة سيده  
والحكومة هي التي تختار الخبراء وتعينهم وهي  
التي تشرف على نظامهم. فالخبراء يعينون اذن



ان يكون السيد هو القدي اختار الخادم وان يكون ذلك الخادم يؤدي عمله تحت مراقبته ( راجع كاييتان الطبعة الثالثة سنة ١٩٢١ جزء ثاني صحيفة ٣٧٤ )

« وحيث ان الحكومة مسئلة بأنها هي التي تصادق على تعيين الخفراء بعد ان تأكد من توفر الشروط فيهم كما يقضى بذلك القانون فمعي تعين من يثبت لها صلاحيته دون غيره وهذا متوفر فيه كل معنى الاختبار الذي هو شرط في تكوين العلاقة قانوناً بين السيد والخادم » وحيث ان الحكومة مسئلة ايضاً بأنها

هي التي تشرف على نظام الخفراء . فالخفراء هم تحت ملاحظتها واذن فالشرط الثاني متوفر ايضاً » وحيث ان الحكومة قررت في مذكرتها

المؤرخة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ انه بالرغم من حكم محكمة الجنايات التي طبقت الحادثة على المادة ٢٠٨ عقوبات فانها ترجع صحة رواية وسيله محمد في التحقيقات الجنائية وهو ان الخفير أراد اغتصابها وبنيت على ذلك انه في هذه الحالة يكون العمل الذي اتاه الخفير خارجاً عن اداء الوظيفة - وليس له ادنى علاقة بها فان الحكومة لم تأمره بأن يأتي المنكر

« وحيث ان كل ما يتطلبه القانون لتقرير المسئولية في هذه الحالة ان يكون العمل حصل في اثناء تأدية الخادم لوظيفته يستوى في ذلك ما اذا كان العمل مرتبطاً بوظيفته أم لا ( راجع كاييتان المذكور صحيفة ٣٩٥ )

« وحيث ان وسيله محمد تطالب وزارة الداخلية بمبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة تعويض لما اصابها من الضرر في هذه الحادثة يدخل في ذلك مبلغ ٩ جنيهات و ٢٥٠ ملياً قيمة ما صرفته على نفسها من العلاج بسبب هذه الاصابة فحكمت لها المحكمة الجزئية بمبلغ ٣٠ جنيهاً فاستأنفت كما استأنفت وزارة الداخلية ايضاً

« وحيث ان وزارة الداخلية دفعت هذه الدعوى بأن العلاقة التي تربطها بالخفراء ليست هي العلاقة المعروفة في القانون بأنها علاقة السيد بخادمه وانما هي علاقة مبناهما تنظيم الامن العام الذي هو من اختصاص الحكومة بصفتها سلطة عامة وبأنه بناء على ذلك لا يجوز رفع الدعوى على الحكومة بمطالبتها بتعويض ما دام ثابتاً انها لم تخالف ما أمرت به القوانين وان تعيين الخفراء هو بمقتضى قانون نمرة ٩٠٩ الذي جعل خدمة الخفراء كخدمة رجال البوليس خاضعة لنظام التطوع وكل ما تعمله الحكومة هو انها تصادق على تعيين الخفراء وتشرف على نظام الخفر باعتبارها سلطة عامة

« وحيث انه يتعين لمعرفة ما اذا كانت العلاقة التي تربط الحكومة بالخفراء هي العلاقة المقررة بالقانون بالمادة ١٥٢ مدني أم لا . ان نبعث في الشروط التي يجب توفرها للحكم بوجود هذه العلاقة

« وحيث ان الشرائح معقنون في ذلك على ان هذه العلاقة وهذه المسئولية انما اساسها

١٥٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦

اختصاص القاضى الجزئى . تقرير المدعى

بان ما يطالب به هو الباقي له من الدين .

منازعة المدعى فى اصل الدين .

اثره . المادة ٣٠ مرافعات

## الفاخرة القانونية

الذى قصده الشارع بالفقرة الثانية من المادة

( ٣٠ ) من قانون المرافعات هو انه اذا كانت

هناك دعوى من اختصاص المحكمة الكلية

بحسب نصابها فانه لا يجوز لصاحبها ان يهرب

من ذلك الاختصاص ويقسم دعواه الكلية الى

دعوى صغيرة يرفعها مستقلة عن بعضها امام

المحكمة الجزئية . وكذلك اذا كانت الدعوى من

اختصاص القاضى الجزئى وقابلة للاستئناف

بحسب نصابها . فانه لا يجوز تقسيمها كما تقدم

للوصول الى ان يكون حكم القاضى فيها انتهائيا

ومن ثم اذا قرر المدعى فى دعواه ان ما يطالب

به ليس الا باقيا من اصل الدين فلا يلتفت فيما

يختص بتقدير الدعوى الى ما قد يثيره المدعى عليه

من ان اصل الدين ليس له وجود بالمرّة المادة

٢/٣ مرافعات

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا

بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب

« وحيث انه تبين ان قيمة الدعوى

« وحيث انه وان كانت احكام المحاكم

الاهلية تناقضت فى تطبيق قواعد علاقة السيد

بالخادم على علاقة الحكومة بالخبراء إلا ان هذه

المحكمة تأخذ بهذا الرأى وقد أخذت به من

قبل محكمة النقض فى حكمها الصادر فى القضية

نمرة ٧٠٤ سنة ٤١ قضائية ومنشور بمجلة المحاماة

بالعدد نمرة ٩ من السنة الخامسة صحيفة نمرة ٦٠٢

« وحيث انه فيما يختص بمقدار التعويض

فان هذه المحكمة ترى ان مبلغ الثلاثين جنيها

المحكوم به من المحكمة الجزئية لا يعرض شيئا

على المحكوم لما . لأن هذا المبلغ لا يعطى من

الفوائد إلا نحو عشرة قروش شهريا وهو مبلغ

ضئيل جداً فضلا عن انها قررت انها صرفت

مبلغ ٩ جنيها و ٢٥ مليا فى سبيل التداوى ولم

تنازعها فى ذلك وزارة الداخلية فاذا احتسبنا

ذلك واحتسبنا ما صرفته بطبيعة الحال من

المصروفات الغير الرسمية يتبين بوضوح قلّة المبلغ

المحكوم به ولذلك فان المحكمة ترى تقدير هذا

التعويض جميعه بمبلغ مائة جنيه مصرى على ان

لا تلزم وسيلة محمد بأن تدفع شيئا منها فى

المصاريف الرسمية لهذه الدعوى سواء أمام

المحكمة الابتدائية أو عن الاستئناف المرفوعين

أمام هذه المحكمة

( قضية وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة الاستاذ

محمد افندى صار ضد وسيلة محمد وحضر عنها لبيب

افندى سدد نمرة ١٢٥ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة

حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار

بك ومصطفى رشدى بك )

٣٩٦٨ قرشا وهو اقل من النصاب الذى يجيز الاستئناف

« وحيث ان ما يدفع به المستأنف من ان هذا المبلغ جزء من اصل متنازع فيه خارج عن اختصاص القاضى الجزئى وان الدين جميعه لا وجود له فى الاصل . لا يمكن الالتفات اليه لأن المستأنف عليه مقر فى عريضة دعواه الابتدائية ان هذا المبلغ هو كل الباقي له

« وحيث ان الذى قصده الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون المرافعات هو انه اذا كانت هناك دعوى من اختصاص المحكمة الكلية بحسب نصابها فانه لا يجوز لصاحبها ان يهرب من ذلك الاختصاص ويقسم دعواه الكلية الى دعاوى صغيرة يرفعها مستقلة من بعضها امام المحكمة الجزئية وكذلك اذا كانت الدعوى من اختصاص القاضى الجزئى وقابلة للاستئناف بحسب نصابها فانه لا يجوز تقسيمها كما تقدم للوصول الى ان يكون حكم القاضى فيها انتائيا ، فاذا انتفت هذه الفكرة فتكون الدعوى من اختصاص القاضى الجزئى فى الحالة الاولى وتكون غير قابلة للاستئناف فى الحالة الثانية ولذلك فان الشارع جاء بعبارة « ولم يكن باقيا من الدين المذكور »

« وحيث انه لا يجوز الاعتداد بما يشير به المستأنف من انه هو الذى يتنازع فى اصل الدين وبذلك يكون الدين متنازعا فيه وذلك لان المستأنف عليه بعد اقراره بأن الذى

يطالب به هو الباقي من الدين لا يجوز الادعاء عليه بأنه سيطالب بغير هذا الباقي فيما بعد على انه لو طالب به تكون دعواه غير مقبولة

( قضية الحاج فرج الربى ضد المعلم محمد صالح  
وزارة الاوقاف نمرة ٦٢٠ سنة ١٢٦٦ . دائرة  
حضر اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك  
ومعطى رشدى بك )

١٦٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦  
بيع . اجارة . فسخ . دعوى مستعجلة .

القاعدة القاسونية

كون البيع يفسخ الايجار الذى لا يكون ثابت التاريخ معناه ان يكون المشتري غير ملزم باحترام عقد الاجارة . وبالتالي لا يكون ملزما باحترام أى شرط من شروطه باقى ذلك شرط اعطاء الميعاد لطلب الاخلاء سواء كان ميعاد طلب الاخلاء منصوحا عليه فى عقد الاجارة أو منصوحا عليه فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى ويحق بناء على ذلك للبائع ان يخرج المستأجر من العين المؤجرة بدعوى مستعجلة .  
الحكمة :

« حيث انه لا نزاع فى ان القانون يقضى بأن البيع يفسخ الايجار اذا لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمى  
« وحيث ان مركز المستأجر فى هذه الحالة أمام البائع هو مركز واضع اليد بغير



أمام محكمة اول درجة فلا يصح لها اذن ان يعلقا اخلاءهما للارض على قبضها

( قضية الشيخ احمد شعبان الفقى وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمود افندى فهمى جنديه الهامى ضد للشيخ محمد احمد عيد وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندى حلمى الهامى وآخرين نمرة ٢٩٧ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك ومصطفى رشدى بك )

١٦١

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ٩٢٦

بيع . ضمان البائع . تأمينات .

القاعدة القانونية

ان المادة ٣٥١ مدنى تنص على ان البائع يضمن للمشتري وجود الحق المبيع فى وقت البيع وتكون ضمانته مقصورة على ثمن المبيع والمصاريف وقد قرر علماء القانون ان ضمان هذا الحق يجب ان يكون كاملا مشتملا ليس فقط وجود الدين بل يشمل ايضا التأمينات المتعلقة به والتي تعتبر من توابعه . فاذا ثبت ان العين المرهونة رهن تأمين لدين محول لآخر لم تكن مملوكة للراهن بل مملوكة لغيره من وقت البيع فيكون التحويل لانغيا ويترتب عليه الزام الحيل برد القيمة الى المحتال

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه حول للمستأنف

فى ٢٦ فبراير سنة ٩١٦ عقد استدانة ورهن

عقد ولا وجه قانونى فان معنى فسخ البيع للايجار ان يكون المشتري غير ملزم باحترام عقد الايجار وبالتالي لا يكون ملزماً باحترام أى شرط من شروطه بما فى ذلك طبعاً شرط اعطاء الميعاد لطلب الاخلاء

« وحيث انه لذلك لا يكون للمستأقنين الحق بالتمسك بميعاد الشهرين المدون على ظهر عقد الايجار

« وحيث انه لا يجوز لها ايضا ان يتمسكا بميعاد الستة الشهور التى حددها القانون فى المادة ٣٨٣ مدنى لأن الاصل فى اعطاء القانون لهذه المدة ان يكون المطلوب رفع يده مستأجراً وقد تبين ان المستأقنين ليس لها ان يتمسكا بأن لها هذه الصفة قبل المستأنف عليه الاول

« وحيث انه لا نزاع اذن فى ان المشتري له الحق فى هذه الحالة ان يطلب طرد المستأجر من البائع له واخراجه من العين المؤجرة كما انه لا شك فى ان القاضى الجزئى مختص بالفصل فى هذه القضية المستعجلة وقد اخذ بهذا المبدأ القضاء الفرنسى ( انظر تعليقات دالوز على المادة ١٧٤٣ مدنى نبذة نمرة ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ والتعليقات على المادة ١٧٥٠ نبذة ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ ) « وحيث انه وان كانت المادة ٣٩٠ مدنى

تقضى على انه لا يجوز اخراج المستأجر من البائع الا بعد اعطائه التضمينات الا ان المستأقنين لم يطلبوا الحكم لها بهذه التضمينات

قابل للتحويل على شخص يدعى على عبدالرحمن بمبلغ ٣٤٧٥ قرشاً فتقاضى هذا مع المدين وحكم له بالمبلغ وحبس العين ثم نزع ملكية العين المرهونة وقدرها ١٢ قيراطا ورسا عليه مزادها غير انه ظهر آخرون نازعوه في الملكية فرفعوا دعوى استحقاق حكم لمصلحته فيها ابتداءً ثم النى الحكم استئنافاً

« وحيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى يرجع فيها على المحيل « أي المستأنف عليه » بقيمة دينه وبالخصائر التي تكبدها في دعوى الدين ودعوى الاستحقاق

« وحيث ان المحيل دفع الدعوى امام المحكمة الجزئية بانه غير مسئول طبقا للمادة ٣٥٢ مدنى الصريحة في ان المحيل لا يضمن يسار المدين في الحال ولا الاستقبال الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين وقد اخذت المحكمة الجزئية بهذه النظرية وحكمت برفض الدعوى

« وحيث ان المادة ٣٥١ تنص على ان البائع يضمن للمشتري وجود الحق المبيع في وقت البيع وتكون ضمانته مقصورة على ثمن المبيع والمصاريف

« وحيث ان علماء القانون قالوا ان ضمان هذا الحق يجب ان يكون كاملاً فيشمل ليس فقط وجود الدين بل ايضا التأمينات المتعلقة به والتي تعتبر من توابعه » انظر في هذا الصدد بالانيول جزء ٢ ص ٥٣٠ نبذة ١٦٢٩ ومعلقات دالوز على المادة ١٦٩٣ من القانون المدنى الفرنسى جزء ٤ نبذة ٥٨ و ٥٩ »

« وحيث انه قد ثبت من دعوى الاستحقاق ان العين المرهونة تأميناً للدين المحول الى المستأنف لم تكن مملوكة للراهن بل مملوكة لغيره من وقت البيع أو بعبارة اخرى قد ثبت عدم وجود الرهن التابع للدين من وقت البيع فيكون المقد لا غيا ويترتب عليه الزام المحيل برد القيمة الى المحتال » انظر في هذا الصدد نبذة ٧٥ من معلقات دالوز على المادة ١٦٩٣ المذكورة »

« وحيث مما ذكر يكون الحكم المستأنف في غير محله فيتمين الغاؤه والزام المحيل بقيمة الحوالة والمصاريف

« وحيث ان قيمة الدين ٣٤ جنيها و ٧٥٠ ملياً

« وحيث ان المستأنف صرف مبلغ ١٢ جنيها و ٢٨٠ ملياً رسوما عن دعوى الدين بما فيها رسوم التنفيذ والنشر ورمى المزد والزم بمبلغ ٢٠ جنيها و ٩٦٠ ملياً بمصاريف دعوى الاستحقاق بما فيها ٢ جنية اتعاب محاماه كما انه دفع اتعاباً للمحامى عنه في دطاوى الدين ونزع الملكية والاستحقاق تقدرها المحكمة بمبلغ ٣ جنيهات فتكون الجملة ٧٠ جنيها و ٩٩٠ ملياً

« وحيث ان المستأنف تنازل عن الفائدة فيتمين اثبات هذا التنازل

( قضية عبد الخالق على عثمان وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد السلام بك فهمى المحامى ضد احماد السيد الشافى وحضر عنه حضرة الاستاذ زكى افندى فهمى منصور المحامى نمرة ٨٣٩ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب القزة على عبد الرازق بك وعفيف عفت بك واسماعيل حدى بك )

١٦٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ٩٢٦

. التماس . غش . تصديق على محضر صلح .

القاعدة القانونية

تقديم محضر صلح المحكمة ما وطلب التصديق عليه بدعوى ان هذا الصلح تم بين من قدمه وبين خصمه على خلاف الواقع واتهاز فرصة جهل من حضر عن الخصم لطلب التصديق عليه وصدر حكم بالتصديق عليه بالفعل يعتبر غشاً منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ مرافعات التي تجيز التماس اعادة النظر في الاحكام عند وقوع غش اثر في رأى القضاة في الحكم وجعلهم يعتقدون ان محضر الصلح محرر بين طرفي الخصوم وترتب على ذلك ان صدقت عليه المحكمة .

المحكمة

« حيث ان التماس بنى التماسه على حصول غش من التماس ضده ترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم بأن قدم محضر صلح محرر بين التماس وآخر يدعى ملك سوريال باعتبار أنه محرر بين التماس والتماس ضده اميرم سوريال المصرى

« وحيث انه من مراجعة اوراق القضية الاستتافية تبين أن محضر الصلح المحكى عنه

حقيقة بين التماس والمدعو ملك سوريال المصرى ولم يكن التماس ضده طرفاً فيه غير انه ذكر على ظهر الحافظة المقدم بها هذا المحضر أنه محرر بين التماس والتماس ضده خلافاً للواقع

« وحيث انه ظاهر من محضر جلسة ١٨ يونيه سنة ٩٢٤ أن الحاضر عن المجلس المحلى قال « ما دام مقدم محضر صلح فى القضية فلا مانع من التصديق عليه » وورود عبارته بهذه الصيغة تدل على عدم علمه بوجود محضر صلح ولثقتة فى امر صحة اقرار التماس ضده وافق على التصديق عليه

« وحيث ان التماس ضده قرر فى جلسة اليوم انه اتفق مع المديرية شفهياً على ان تعامله بشروط محضر الصلح المحرر بينها وبين ملك سوريال الا انه فضلاً عن عدم تقديمه ما يثبت هذا الاتفاق فانه لم ينوه عنه فى مرافحته اثناء نظر القضية فى الاستئناف ولم يقدم محضر الصلح ليكون اساساً لصلح آخر بينه وبين المجلس المحلى بل قدمه باعتباره صلحاً بين التماس والتماس ضده

« وحيث ان تقديم محضر الصلح على هذه الصورة وفى تلك الظروف يعتبر بلا شك غشاً منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ مرافعات لأنه اثر على رأى القضاة وجعلهم يعتقدون ان محضر الصلح محرر بين طرفي الخصوم وترتب على



ذلك ان صدقت عليه المحكمة ولذا يتعين قبول  
الالتماس

( التماس صاحب السعادة مدير اسبوط بصفته رئيسا  
لمجلس محلى اسبوط ونائبا عن الحكومة المصرية ضد  
الخواجه اميرهم سوربال المصرى نمرة ٧٩٨ سنة ١٩٢٥  
دائرة حضرات اصحاب العزة اهد بك كامل شهاب الدين  
وعبد العظيم حسن المهراس بك ومحمد الملاحظ بك )

١٦٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

عاهة مستديمة . كسر الناب .

القاهرة القانونية

كسر الناب لا يعتبر عاهة مستديمة لان فقده  
لا يمتل وظيفة القطع والمضغ ويمكن الاستعاضة عنه  
المحكمة :

« حيث ان كسر الناب لا يعتبر عاهة  
مستديمة لان فقده لا يمتل وظيفة القطع  
والمضغ ويمكن الاستعاضة عنه ولذلك يكون  
الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه

( قضية النيابة السوءية نمرة ٣٣٨٥ والمدعى  
المدنى رياض جبره وحضر عنه حضرة الاستاذ تادرس  
افندى افلاديوس المحامى ضد اسكندر دهبان وآخرين  
وحضر مع الاثنين الاخيرين حضرة الاستاذ محمد افندى  
حماد الحنبلى المحامى . دائرة حضرات اصحاب العزة  
عبد الجليل بك سعد ومحمد نوفيق رضوان بك ومحمد  
صادق بك )

١٦٤

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦

اجارة . اسبقية . تنازع مستأجرين .  
تسجيل تام . اجارات طويلة .

القاهرة القانونية

( ١ ) اذا تنازع اثنان منفعة عين واحدة

وكنا مستأجرين عن مدة واحدة فيجب ان  
يفضل من وضع يده منهما اذا تساوى عقداهما  
فى قوة الاحتجاج بهما واما اذا اختلفا فى القوة  
القانونية فيفضل المستأجر الذى تاريخ عقده  
الثابت اسبق من تاريخ عقد الآخر

( ٢ ) لا عبء بالتسجيل التام فى الاجارات

الا اذا زادت مدة الايجار على تسع سنوات  
طبقا لما ورد بقانون التسجيل . واما الاجارات  
التي لا تتجاوز هذه المدة فيجوز الاحتجاج بها  
على الغير بمجرد اثبات التاريخ عملا بالقاعدة  
القانونية العامة المدونة بالمادتين ٢٢٧ ، ٢٢٨ مدنى  
المحكمة :

« حيث انه مسلم من طرف الخصوم ان  
محمد افندى بهجت المستأنف عليه الثالث كان  
مؤجرا سبعة افدنه ونصف الى المستأفين بتمتضي  
عقد تنتهى مدته فى آخر اكتوبر سنة ١٩٢٥  
الا انه اجر هذه الاطيان نفسها لمدة سنتين  
آخرين الى المستأنف عليهما الاول والثانى  
بموجب عقد عرقى محرر فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٥  
وثابت التاريخ فى ٦ اغسطس سنة ١٩٢٥ وخلاف  
حدث بينه وبين المستأجرين الجديدين عاد  
فأجر الاطيان مرة اخرى الى المستأجرين  
الاصليين بمقدم مؤرخ فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥  
وغير ثابت التاريخ وقد قام نزاع بين فريقى  
المستأجرين على ايهما اولى بالاتفاق بالعين  
المؤجرة وقضت المحكمة الجزئية بحكمها المستأنف

بتسليم الاطيان الى المستأجرين الجديدين لان  
عقدما ثابت التاريخ بخلاف عقد المستأفين  
الذي ليس له تاريخ ثابت

« وحيث ان المستأفين يقولون بأفضلية  
عقدهم لأمرين : .

« أولا » انهم كانوا واضعين يدم على  
الاطيان من قبل

« ثانيا » ان المادة ٣٦٥ مدني اشترطت  
تسجيل عقد الايجار تسجيلا كاملا - وقد اكتفى  
المستأف عليهما الأول والثاني بأثبات تاريخ  
عقدما فقط

« وحيث ان وضع اليد الذي اراد القانون  
ان يجعله سبب تفضيل بين مستأجر ومستأجر  
هو ذلك الذي يكون عند تساوي عقود الايجار  
واما اذا اختلفت العقود في قوة الاحتجاج بها  
كما هو الحال في هذه القضية فان الأفضلية  
تتحول حينئذ من جانب من وضع يده الى جانب  
من اثبت تاريخ عقده

« وحيث ان المادة ٣٦٥ مدني وان كانت  
قد عبرت في الواقع بلفظة سجل دون غيرها الا  
ان هذا التعبير ليس معناه تختم التسجيل في جميع  
الاجارات بدون قيد ولا شرط وانما ينصرف  
فقط الى العقود التي تزيد مدتها عن تسع سنوات  
وهي العقود التي يجب تسجيلها طبقا لقانون  
التسجيل نفسه واما العقود الاخرى فيجوز  
الاحتجاج بها بمجرد اثبات التاريخ عملا بالقاعدة

العامة المدونة بالمادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ مدني  
وحينئذ بالتسجيل في هذه الحالة يكون الزاميا  
لا يلزم وتكليفيا بما لا طائل تحته ولا ينبغي ان  
يكون المشرع قد قصد الى مثل هذه النتيجة  
« راجع دو مجلس الجزء الثاني صحيفة ٤٣١ و ٤٣٢  
و ٤٣٣ و جرائم لولان في العقود صحيفة ١١٦ و ١١٧ »  
« وحيث انه فضلا عن ذلك ففي القانون  
نصوص كثيرة تثبت ان الاجارة التي لا تزيد  
مدتها عن تسع سنوات تكتسب قوة الاحتجاج  
بها على الغير بأثبات التاريخ وبدون حاجة الى  
التسجيل ويكفي في الالمام بذلك مجرد الرجوع  
الى المادتين ٤٣٣ و ٤٣٤ مرافعات و ٣٨٩ مدني فالاولى  
تدل على ان الاجارة الثابتة التاريخ تكون حجة  
على دائن المؤجر والثانية تعطى المستأجر بمقد  
ثابت التاريخ حق الاحتجاج على مشتري العقار  
المؤجر وبديهي ان حق المشتري بصفة كونه  
مالكا لرقبة اقوى من حق المستأجر المزامن  
بصفة كونه مالكا للمنفعة فهذا النص وحده  
من ابلغ الادلة على عدم الحاجة الى التسجيل في  
غير الاجارات التي تزيد مدتها عن تسع سنوات  
« وحيث انه وان لم يكن للمادة ٣٦٥ مدني  
تفسير او مقابل في القانون الفرنسي الا ان لما  
نصا مشابها وذلك انه يشترط عند تسجيل  
الاجارات التي تزيد مدتها عن ثمان عشرة سنة  
ويؤخذ من اقوال الشراح الذين تكلموا عن  
ذلك النص في القانون الفرنسي ان التسجيل  
لا يكون له ادنى تأثير في الاجارات التي تنص

يكون الاعلان مستوفياً للشروط القانونية التي  
منها ان يكون الاعلان صادراً من الشخص  
الذي تعلن هذه الاوراق لمصلحته ومذكوراً فيها  
اسمه ولقبه وصناعته أو وظيفته أو محله وإلا كان  
الاعلان لاغياً. فاذا اعلن الحكم باسم المحامي  
شخصياً ولم يذكر ان الاعلان حصل منه بصفته  
وكيلاً عن الصادر لمصلحته لاعلان كان الاعلان  
غير منتج نتائجه القانونية وبالتالي لا يمكن اعتبار  
الاعلان مبدأ لجرى ان ميعاد الاستئناف

المحكمة :

« حيث ان وكيل المستأنف عليهما دفع  
فريعاً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد  
الميعاد القانوني وقال ان المستأنفين اعلنوا  
بالحكم المستأنف بتاريخ ١٦ فبراير سنة  
١٩٢٦ ولم يرفعوا استئنافهم الا بتاريخ ٢٤  
مارس سنة ١٩٢٦ أى بعد ميعاد الثلاثين يوماً  
« وحيث ان المستأنفين ردوا على ذلك  
بأن الاعلان الذي يستند عليه المستأنف  
ضد ههما غير قانوني ولا قيمة له لانه صدر من  
حضرة زكي افندي سليمان المحامي بصفته  
الشخصية ولم يصدر من الخصوم فهو اعلان  
باطل قانوناً لا يقيدهم بميعاد

« وحيث ان المحكمة ترى ان الاعلان  
الواجب اعتباره لسريان المواعيد المبينة بقانون  
المرافعات يجب ان يكون اعلاناً مستوفياً  
لشروط القانونية ومنها ان يكون الاعلان  
صادراً من الشخص الذي تعلن هذه الاوراق  
في مصلحته ومذكوراً فيها اسمه ولقبه وصنفته

مدتها عن ثمانى عشرة سنة واما في الاحوال  
الاخرى فالرجع الى اسبقية ثبوت التاريخ سواء  
كان ذلك بالتسجيل الكامل او بغيره من  
الطرق القانونية الأخرى « راجع بودرى  
لاكتنيرى وروهل في الايجار الجزء الأول من  
صفحة ٨٢ الى ٨١ - واوبرى ورو الجزء الخامس  
صفحة ٢٨٧ و ٢٩٠ »

« وحيث انه يستخلص مما تقدم ان  
التفضيل بين عقد المستأنفين وبين عقد المستأنف  
عليهما الاول والثاني يجب ان يكون باعتبار  
اسبقية ثبوت التاريخ لا باعتبار التسجيل لان  
كلا من العقدين محرو عن مدة تقل عن تسع  
سنوات وقد تبين مما ذكر ان عقد المستأنف  
عليهما الاول والثاني هو الثابت التاريخ دون  
غيره ولذلك يكون الحكم المستأنف القاضى  
بتفضيله في محله وبتعين تأييده

( قضية الشيخ عباس محمد سليمان وآخرين وحضر  
عنهم حضرة الاستاذ صبحى افندي عقداوى المحامي ضد  
الحلي عبد الله كرم وآخرين وحضر عن الاثنين الاوليين  
حضرة عبد الحليم افندي قنديل المحامي نمرة ١٩٢  
استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة  
يوسف رفعت بك ومحمد عبد العزيز كامل بك واحد  
حسنى بك )

١٦٥

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

احكام . اعلانها . شروط الصحة . اعلان باسم المحامي

القاهرة القانونية

ليكون اعلان الاحكام صحيحاً يجب ان



أو وظيفته ومحل ( المادة ٣ من قانون المرافعات الاهلى ) والا كان لاغياً ( المادة ٢٢ من القانون نفسه )

« وحيث انه بالاطلاع على صور الاعلانات المقدمة من الطرفين تبين ان الاعلان صادر من زكى افندى سليمان المحامى شخصياً ولم يذكر فيه انه بالنيابة عن المستأنف عليهما » وحيث من كل ذلك ترى المحكمة ان الدفع الفرعى فى غير محله وعلى ذلك يكون المستأنفون قد رفعوا استئنافهم فى الميعاد

( قضية احمد افندى عبد الرحيم وآخرين وحضر عنهم حضرات الاستاذين مشيل افندى رزق ويوسف عمون بك المحاميان ضد عبد العزيز السليم موسى وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ زكى افندى سليمان المحامى نمرة ١٩٦ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة حسن بك صادق رشيد وعمود ومهدان بك وبجي محمد مسعود بك )

١٩٦

### محكمة فاقوس الجزئية

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦

بيع . شرط ضياع معجل الثمن . عقد تخييرى . عقد بدلى . شفعة . بيع غير مسجل . جواز طلب الحكم تمهيداً للتسجيل . مشتري سىء النية .

### القاعدة القانونية

١ - الشرط الوارد فى عقد البيع وينص فيه على انه اذا تأخر المشتري عن اتمام العقد ضاع عليه ما دفعه من عاجل الثمن واذا تأخر البائع عن اتمام العقد رد للمشتري معجل الثمن لا يجعل العقد عقداً تخييرياً أو بدلياً به تبرأ ذمة المدين بالقيام بأحد الأمرين الذين جعلوا

محلاً للعقد فى الحالة الاولى أو بالشىء الثانى فى الحالة الثانية . لأن العقد التخييرى هو ما يكون فيه محل التعهد متعددأ وتبرأ ذمة المتعهد بالوفاء بواحد منها . والتعهد البدلى هو الذى يكون محله أمراً واحداً لكن يجوز للمتعهد ان ينفى بتعهد بوفاء أمر آخر بدلاً من الاول

٢ - يجوز للمشتري الذى اشترى بموجب عقد بيع عرفى غير مسجل ان يطلب من القضاء الحكم بثبوت البيع ليقوم الحكم مقام العقد فيسهل عليه تسجيله بحسب نظام التسجيل الجديد . لأن القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقود البيع . وأهم تغيير احدثه انما هو بالنسبة الى الوقت الذى تنتقل فيه الملكية وبالنسبة الى طريقة ذلك الانتقال . فقبل العمل بهذا القانون كانت الملكية تنتقل من البائع الى المشتري عقب الايجاب والقبول مباشرة . ولعيوب هذا النظام وتمهيداً لطريقة التسجيل المقاربية رأى الشارع فى سنة ١٩٢٣ ان يعدل عنه ويجعل انتقال الملكية حاصلًا من وقت التسجيل . فعقد البيع العرفى غير المسجل لا يزال يقتضى القانون نمرة ١٨ عقداً من عقود التراضي موجباً للتعهدات التى كان ينتجها من قبل . ما عدا نقل الملكية والشكل الذى اشترط بمقتضى قانون التسجيل الجديد قاصر على طريقة نقل الملكية

٣ - البيع المسجل يكون غير ناقل للملكية اذا ثبت ان المشتري كان سىء النية ومتواطئاً مع البائع بقصد الاضرار بحقوق الغير

## المحكمة :

« من حيث ان الوقائع تلخص في ان المدعى اشترى من المدعى عليه الاول ١٢ قيراطا ارضا ونصف قيراط من ٢٤ قيراطا في تابوت وعدد ٥ فخيل مينة الحدود والمالم بعريضة الدعوى بثمان قدره ٢٤٢ جنيها دفع المشتري منه ٦٦ جنيها وتعهد بدفع الباقي بعد تحرير العقد على النظام الجديد لتسجيل في اجل نهاية اكتوبر سنة ١٩٢٥ واثبت هذا العقد بورقة عرقية مؤرخة ٤ يناير سنة ١٩٢٥ وثابتة التاريخ في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥

« ومن حيث ان المدعى رفع دعواه الحالية على المدعى عليه الاول في ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٥ يطالب فيها التصديق على عقد البيع وتثبيت ملكيته للاعيان المبيعة مع التسليم في مقابل دفعه باقى الثمن مع حفظ حقه في التعويض ثم سجل عريضة هذه الدعوى بحسب نظام المادة السابعة من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٥

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول باع للمدعى عليه الثانى الاعيان المبيعة أولا للمدعى وسجل المشتري الثانى عقد مشتراه بحسب نظام القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ ثم حصل بعد ذلك ان انذر المدعى عليه الاول المدعى بأنه يقبل نفسه من العقد القائم بينهما وعرض عليه ٣٣ جنيها باعتبار انه المبلغ الذى دفع من المدعى اليه وبأنه يعتبر ان العقد

سالف الذكر اصبح مفسوخا وذلك قد باع الاعيان للمدعى عليه الثانى وذلك ارتكبا على شرط بالعقد مضمونه انه اذا تأخر البائع في تسهيل التسجيل واتمام العقد في بحر الاجل المعين فعليه رد ما دفع مقدما من الثمن وانه اذا كان تأخير اتمام العقد بفعل المشتري فانه يقفد حقه في استرداد ما دفعه مقدما - وبعد هذا الانذار ادخل المدعى المدعى عليه الثانى في الدعوى وعدل طلباته الى ثبوت حصول البيع من المدعى عليه الاول اليه مقابل دفعه باقى الثمن واعتبار الحكم بذلك كمقد بيع قابل لتسجيل لان انتقال الملكية وبطلان البيع الحاصل عن هذه الاعيان من المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثانى مع التسليم

« ومن حيث ان البحث يجب ان يتناول المسائل الآتية (١) ماهية عقد ٤ مارس سنة ١٩٢٥ وحق المدعى عليه الاول في فسخه بانذاره الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٥ (٢) هل يمكن للمشتري بعقد عرفى غير مسجل بحسب طريقة القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ ان يطلب من القضاء الحكم بثبوت البيع مع امكان تسجيل الحكم (٣) ما هو تأثير بيع المدعى عليه الاول للمدعى عليه الثانى المسجل بحسب طريقة القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ على حقوق المدعى

« ومن حيث ان العقد المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٢٥ عقد بيع لأن البائع والمشتري اتفقا على المبيع وعيناه تعيينا نافيا للجهالة وحددا الثمن



وذلك بإيجاب وقبول صحيحين ولم يؤجلا وضعه بشكل يمكن تسجيله إلا لجهلهما وقت التعاقد نترقى الحوض والقطعة اللتين تقع فيها العين المبيعة « ومن حيث ان القول بأن الشرط الوارد بالعقد والذي ينص على انه اذا تأخر المشتري في اتمام العقد فقد مادفعه من عاجل الثمن واذا تأخر البائع رد للمشتري معجل الثمن المذكور وبأن هذا يجعل العقد عقداً تخييرياً أو بديلاً وبذلك تبرأ ذمة المدين بالقيام بأحد الشئتين اللذين جملا محلا للعقد في الحالة الاولى أو بالشئ الثاني في الحالة الثانية وان قيام البائع برد معجل الثمن بمقتضى العرض بانذار ١٤ يولييه سنة ١٩٢٥ يجعله قائماً بتنفيذ تعهده بمقتضى العقد - القول بهذا الرأي غير صحيح وفيه مغالطة ظاهرة ذلك ان التعهد التخيري هو ما يكون فيه محل التعهد متعدداً وتبرأ ذمة المتعهد بالوفاء بواحد منها والتعهد البدلي هو الذي يكون محله أمراً واحداً لكن يجوز للمتعهد ان يني بأمر آخر بدلا من الاول ولو طبقنا هذين التعريفين على عقد ٤ يناير سنة ١٩٢٥ لوجدنا ان الأمر الثاني أو الآخر الذي جعل بمقتضى العقد بجانب العين المبيعة على سبيل التخير أو الابدال انما هو مبلغ ٦٦ حينها معجل الثمن ومن المبادئ الاولى ان القود لا تصلح ان تكون محلا للبيع هذا من جهة ومن جهة أخرى ففي التعهدات التخيرية أو البدلية يحصل انه بعد الوفاء بالأمر الآخر تكون التعهد قائماً تام التنفيذ وليس الحال كذلك

في حالة عقد ٤ يناير سنة ١٩٢٥ لأن رد البائع لمعجل الثمن يفسخ العقد ويجعله غير موجود اذا توفرت الاسباب الاخرى من جانب المشتري « ومن حيث انه لذلك يكون العقد المذكور يباع في أبسط صورة والشرط الوارد فيه ليس إلا شرطاً جزائياً ملحقاً بالعقد لضمان تنفيذه بطريقة الضغط المالي

« ومن حيث ان البائع مدين للمشتري بمقتضى العقد السابق بتسهيل نقل الملكية فتقصيره في القيام بهذا التعاقد يجعل المشتري بحكم المادة ٩٨ مدني صاحب الخيار في طلب تنفيذ التعهد الاصل أو التعهد الذي جعل جزاء للمتعهد في حالة عدم وفائه بما تعهد به ولذلك يكون انذار ١٤ يولييه سنة ١٩٢٥ لا أثر له في فسخ العقد بعد ان اختار المشتري تنفيذ التعهد الاصل قبل ذلك هذا الى ان تعهد المشتري بدفع الثمن مؤجل لنهاية اكتوبر سنة ١٩٢٥ فلا يمكن اعتبار المشتري مقصراً في دفع باقي الثمن إلا اذا تم تحرير العقد وتسجيله وهو ما لم يحصل

« ومن حيث انه لذلك يكون عقد ٤ يناير سنة ١٩٢٥ قائماً بين الطرفين من غير ان يؤثر الانذار والعرض في فسخه ويتعين البحث بعد ذلك فيما اذا كان يصح للمشتري ان يطلب الحكم بثبوت البيع مع امكان تسجيل الحكم « ومن حيث ان طلب الحكم بثبوت حصول البيع لا تأباه القواعد القانونية العامة



في سنة ١٩٢٣ ان يعدل عنه ويجعل انتقال الملكية متراجياً الى وقت التسجيل فعقد البيع العرفي الغير مسجل لا زال بمقتضى القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ عقداً من عقود التراضي موجبا للتعهدات التي كان ينتجها قبلا عدا نقل الملكية والشكل الذي اشترط بمقتضى قانون التسجيل الجديد قاصر على طريقة نقل الملكية

« ومن حيث ان المذكرة الايضاحية المرفقة بالقانون المذكور تقرر ذلك إذ تنص على ما يأتي ( ان الغرض من ايجاب التسجيل جعله شرطاً اساسياً لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة الى المتعاقدين والى غير المتعاقدين على السواء فأصبح العقد الذي يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية كالبيع أو الهبة لا ينشأ عنه إلا حق أو دين لمصلحة من اكتسب هذا الحق يجوز له بموجبه ان يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تعهد به أي ينقل الملكية اليه فعلاً ولا يتم هذا النقل إلا بالاجراءات اللازمة لاشهار هذا التصرف أما من صدر منه التصرف فليس عليه إلا ان يتمتع عن أي عمل يعرقل هذا التسجيل فاذا حال من صدر منه التصرف دون قيام الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لدعوى شخصية )

« ويقول الاستاذ الهلالي في المرجع السابق تعليقاً على عبارة ( فيكون عرضة لدعوى شخصية ) ان هذا لا يؤخذ منه ان تلك الدعوى الشخصية لا يترتب عليها سوى الحكم

ذلك ان تعهد البائع بتسهيل نقل الملكية انما هو تعهد بعمل شئ. والأصل في هذه التعهدات ان الوفاء فيها يكون عيناً ان امكن والا فيخول تنفيذها الى الزام المدين بدفع مبلغ من المال يقوم مقام الوفاء العيني وعدم امكان التنفيذ العيني يكون في التعهدات التي لارادة المدين دخل في تنفيذها بحيث لا يمكن ارغامه على الوفاء عيناً على الوجه المطلوب بدون مساس بالحرية الشخصية وليس في التقرير بمحصول البيع أي مساس بحرية الافراد الشخصية وتطبيقاً لهذا المبدأ يرى كثيرون من الشراح ان عقد المشتري اذا لم يثبت بالكتابة ولذلك لم يتمكن المشتري من تسجيله بحسب نظام التسجيل القديم جازله ان يطلب من القضاء الحكم بثبوت البيع ليقوم الحكم مقام العقد في التسجيل ( كتاب الاستاذ الهلالي بك صحيفة ٥٢ وواتون ٢ ص ٢٣٣ - وبودري رسيقا بند ٦٥ و٦٦ و١٨٦ و١٨٧ - بلانيول ٢ بند ١٤٠٦ وجرانولان بند ٢٢٨ ودي هلس ٤ بيع بند ١١٤ )

« ومن حيث ان القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لم يغير شيئاً من تأثير القاعدة السابقة وأهم تغيير احدثه انما هو بالنسبة للوقت الذي تنتقل فيه الملكية وطريقة ذلك الانتقال فالقواعد المدنية السابقة على هذا القانون كانت تقضي في الاحوال الاعتيادية بانتقال الملكية من البائع للمشتري عقب الايجاب والقبول وليوب هذا النظام وتمييداً لطريقة التسجيل العقارية رأى المشرع

بتعويض مالي على البائع وذلك لأن هذه النظرية اذا صححت عند الرومانيين قبل عهد يوستيناس فهي غير صحيحة الآن إذ القاضي ملزم اصلاً بالحكم بالوفاء عيناً طالما ان ذلك لا يمس حرية المدين الشخصية

« ومن حيث انه مما يؤيد صراحة حق المشتري فيما يطلب ما نقله الاستاذ ذهني بك بهامش الصحيفة نمرة ٨٩٣ بذكراته من محاضر جلسات اللجنة التي حضرت القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ بوزارة الحفانية والتي وان كانت لم تنشر فانه اطلع عليها واخذ ما يهمه منها وهو ما يأتي ( قرر موسيو برناردى بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بأن العقد الغير مسجل لم يخرج عن كونه وعداً بالتزام بنقل الملكية وإلا ازم بالتعويض وقرر بالجلسة نفسها بيولا كازيللى بأنه يلفت نظر اللجنة الى النص القديم الموضوع سنة ١٩٠٤ القائل بأن الملكية لا تنقل بين الطرفين وبالنسبة للغير إلا بالتسجيل على ان مجرد اتفاق الطرفين يجعل المشتري الظاهر بمثابة دائن لا يجوز له فقط حق المطالبة بتعويض عند عدم حصول القيد رسمياً بل يجوز له حق رفع دعوى للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمي ويجوز تسجيله ثم أخذ بيولا كازيللى يتساءل فيما اذا كان من الجائز للمشتري طبقاً للقانون الجديد حق رفع دعوى للحصول على حكم لاجل تسجيله - وأقر بيولا كازيللى صحة هذا الرأي - ورأى المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى انه بعد تقرير قاعدة ان الملكية لا تنقل بين الطرفين إلا بالتسجيل

يصح ترك الفصل فيما يتفرع عن هذه القاعدة من الاشكالات لانقضاء نفسه - وهذه الآراء فضلاً عما فيها مؤيداً لرأينا السابق ففيها ما يدل على ان روح القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ مستمدة من مشروع القانون الذي وضعت الحكومة لتوحيد التسجيل سنة ١٩٠٤ وكانت احكام ذلك المشروع مستمدة من المادة ٣٧٨ من القانون الالماني الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٧٢ وهي تنص بأن عقد البيع العرفي لا يفتقد جميع نتائجه إلا فيما يختص بنقل الملكية ويجوز للمشتري ان يستصدر حكماً لثبوت البيع لتسجيله بدل العقد - أما الرأي الذي أبداه المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى ففضلاً عن كونه تردداً لا محل له فان القواعد القانونية العامة لا تمنع المشتري من الحصول على الحكم بثبوت حصول البيع

« ومن حيث انه من الاعتراضات على هذا الرأي ما يقوله المدعى عليهما بلسان وكيلهما من ان قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ ينص على ان الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل وبأن العقد قبل تسجيله لا ينتج إلا تعهدات شخصية وليس للمحكمة ان تلزم البائع باكثر مما تعهد به بمقتضى العقد وهذان الاعتراضان مردودان بأن الملكية في حالة الحكم بحصول البيع لا تنتقل على أثر الحكم بل على اثر تسجيل هذا الحكم

« ومن حيث انه بعد ان تقرر ان للمشتري الحق في طلب ثبوت حصول البيع مع امكان تسجيل الحكم يتعين البحث بعد ذلك فيما اذا كان هذا الحق يتأثر بتسجيل المدعى عليه



الثاني لعقده بحسب طريقة التسجيل الحديثة بعد ان سجل المدعى عريضة دعواه كنص المادة السابعة من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ « ومن حيث ان البيع الذى صدر من المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثانى وتسجل على نظام القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ حصل بعد ان رفع المدعى دعواه والمدعى عليه الثانى قد اشترى الصفة بعد علمه بشراء المدعى لها هذا الى انه ابن عم البائع وهو المدعى عليه الاول وان عريضة الدعوى اعلنت له وللبائع فى محل واحد وبشهادة نفس الشهود فى الحالتين وان المدعى حذر المشتري الثانى بالتعريف من ان يشتري العين ثانية لسبق بيعها له

« ومن حيث ان القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ وان كان لم يشترط حسن نية المشتري صراحة لنقل الملكية إلا ان المسيو برناردى الذى يقول الاستاذ ذهنى بهامش الصحيفة نمرة ٨٦٣ من مذكراته بأنه كان له أثر ظاهر فى تحضير القانون نمرة ١٨ وكان هو المقرر لهذا القانون والمحضر لمواده ذكر هذا المنشار بالصحيفة نمرة ٢٠١ مجلد سنة ١٩٢٢ من مجلة مصر الحديثة من محاضرة ألقاها فى القانون الجديد ما مضوته ان القانون الجديد وان ذكر بالمادة الاولى منه ان الملكية لا تنتقل بالنسبة للمتاعدين وغيرها إلا بالتسجيل بالرغم من سوء نية المشتري إلا انه اذا ثبت ان المشتري لم يكن فقط سيئ النية بل كان فى حالة تواطؤ تدليس مع البائع بقصد الاضرار بحق الغير فيكون البيع رغماً عن

تسجيله بحسب الطريقة المستحدثة فى سنة ١٩٢٣ غير ناقل للملكية ولا شك ان قرابة المشتري الثانى بالبائع واقدامه على الشراء على اثر الخلاف بين المدعى والمدعى عليه الاول وبعد علمه بسبق بيع العين المذكورة يدل على انه لم يكن سيئ النية فقط بل كان متواطئاً مع البائع للاضرار بالمدعى ومع الاخذ برأى المسيو برناردى هذا لا يكون لبيع الصادر من المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثانى أى أثر فى نقل الملكية من المدعى عليه الاول الى المدعى عليه الثانى وتكون الاعيان المبيعة لا زالت من ضمن ثروة المدعى عليه الاول

« ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فان المدعى قد سجل عريضة دعواه قبل تسجيل المدعى عليه الثانى لعقده وذلك طبقاً للمادة السابعة من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ التى تنص على ضرورة تسجيل دعاوى الاستحقاق والبطالان وقد جاء بالمذكرة الايضاحية ما يشير الى فائدة التسجيل المذكور ( ومن جهة أخرى فان لتسجيل الدعاوى فائدة ظاهرة بمعنى انه ضرورى لا لأعلام الغير فقط بالاعطال التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى بل ليتمكن المدعى ايضاً من التمسك بالحكم الذى يصدر فيما بعد بناء على طلبه ضد كل من آل اليه الحق من المدعى عليه ) ولهذا يكون عقد المدعى عليه الثانى غير مؤثر على حق المدعى

« ومن حيث انه مما تقدم ترى المحكمة ان العقد الحاصل بين المتعاقدين فى ٤ يناير سنة



يوجب رفع الدعوى على المالك الجديد والمالك القديم بل اوجب رفع الدعوى على البائع والمشتري. وصفة البائع وصفة المشتري متحقتان فيمن يبيع وفيمن يشتري بصرف النظر عن التسجيل وعدمه

ومن حسن المصادقات ان قابة المحامين المختلطة كانت كلفت المحامين تحت التمرين بعمل دعوى صورية بشخصون فيها بائعا ومشتريا بعقد غير رسمي وشفيا وثب لطلب الصفقة بالشفعة. وتشكلت من بين هؤلاء المحامين هيئة محكمة للفصل في مسألة جواز أو عدم جواز طلب الشفعة فحكمت هيئة هذه المحكمة المشكلة من بعض الشبان المجتهدين بأن الشفعة جائزة بالرغم من عدم تسجيل العقد وبنت حكمها على ان القائلين بعدم انعقاد البيع لعدم التسجيل قد خلطوا بين البيع وحكم البيع (وهو نقل الملكية)

وعلى ان الشارع بسنه قانون الشفعة لم ينسخ ولم يعدل بنص صريح نصوص المواد ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٦ من القانون المدني المختلط الخاصة بالبيع. وكل ما عدله انما الاحكام الخاصة بنقل الملكية وسائر الحقوق العينية العقارية التي كانت تنتقل من قبل بمجرد توافق ايجاب وقبول المتعاقدين (راجع الفقرة الرابعة من المادة الاولى) قالت انه يؤخذ من هذا ومن مجموع فحوى نصوص قانون سنة ١٩٢٣ ان الشارع لم يقصد تغيير طبيعة عقد البيع ولا شروطه الاساسية وانما عدل فقط احد الاحكام التي تترتب عليه وهو الخاص بنقل الملكية. إذ انه بحسب حكم المادة ٣٣٦ من

١٩٢٥ هو عقد بيع وان للمدعى حق طلب الحكم بثبوت حصول البيع لامكان تسجيل العقد خصوصاً بعد ان وضحت بعريضة تعديل الطلبات المعلقة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ابعاد العين المبيعة ونمّرتى قطعها وحوضها بحسب خريطة فك الزمام كما ان له الحق في طلب بطلان عقد مشتري المدعى عليه الثاني فيتمين الحكم له بطلباته الاخيرة دون التسليم الذي ترى المحكمة ان لا حق للمدعى فيه إلا بعد تسجيل الحكم بحسب الطريقة الموضوعة بالقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ وكذلك لنفاذ المعجل أما التعويض فله الحق فيه بدعوى على حدثها

( قضية اسماعيل افندي دتولى ضد ابراهيم علي محمد فرحان وآخر نمرة ٢٦ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة ابو بكر بك صادق القاضي )

### تعليق

نظرية هذا الحكم هي النظرية الراجعة التي استقر عليها الرأي اخيراً في القضاء بين الاهلي والمختلط. وحكم محكمة فاقوس هذا بمبحث المسألة بحثاً وافياً يسجل لهذه المحكمة عظيم عنايتها بدرس المسألة من نواحيها التشريعية والقانونية والشرعية

وعلى ذكر هذه المسألة والاحكام التي صدرت فيها نذكر ان محكمة مصر المختلطة اصدرت بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٦ برية القاضي مولوستغوف حكماً قضى بقبول الشفعة بناء على سبب بسيط جداً مقتضاه ان قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ لم

المختلطين احكاما كثيرة بهذا المعنى نشرتها غازيت المحاكم المختلطة في عدد اكتوبر الماضى كما نشرت رسالتين بهذا المعنى ايضا للافوكاتو رطل وللاستاذ المدقق الدكتور عبد السلام بك ذهني مدرس القانون المدنى بكلية الحقوق وقد تفرعت من هذه المسألة مسائل خلافية كثيرة :

- مثل مسألة معرفة هل من اشترى عقارا بمقد غير مسجل يملك او لا يملك طلب عقار بالشفعة ( وهذه المسئلة مطروحة الآن امام احدى دوائر محكمة الاستئناف المختلطة ) فذهب فريق الى انه لا يملك الشفعة بناء على ان عقد ملكيته غير مسجل فلا ينقل اليه الملك وما دام القانون يعتبره غير مالك فلا يجوز له طلب الشفعة ..

- ومثل مسألة معرفة مبدأ مريان مدة العلم بالشفعة وسقوط حق الشفعة هل اذا علم الشفيع بأمر البيع فى الفترة التى كان المقعد فيها غير مسجل ومضت خمسة عشر يوما على علمه هل يسقط حقه او ان حقه لا يسقط الا من تاريخ مضى ١٥ يوما على تسجيل عقد المشتري . فذهب فريق الى القول بأنه طالما عقد المشتري لم يسجل فلا يملك الشفيع طلب الصفقة بالشفعة فلمه بالصفقة وعدم ابدائه رغبته فى هذه الفترة لا يترتب عليه اى حكم

هذا وبالنظر لتضارب الآراء فى هذه المسئلة واختلاف احكام بعض الدوائر انتهزت احدى دوائر محكمة الاستئناف المختلطة فرصة وجود قضية شفعة من هذا القبيل مطروحة امامها لاحالة

القانون المدنى المختلط كان يترتب على البيع انتقال الملكية من يد البائع الى يد المشتري بمجرد توافق الايجاب والقبول وبدون احتياج الى اى اجراء آخر ثم عطفت الهيئة على حكم الشريعة الاسلامية الفراء وقالت بأن الشفعة تثبت للشفيع حتى ولو كان للمشتري خيار الشرط وهنا التسجيل وعدم التسجيل معلق على خيار المشتري (راجع المادة ١٠٦ من كتاب مرشد الخيران ) . الى ان قالت الهيئة ان بالشفعة يحل الشفيع محل المشفوع منه فى جميع ما له من الحقوق والواجبات والدليل على ان الشفيع يحل محل المشفوع منه ان الشارع لا يعتبر الملكية قد انتقلت مرتين ولا يوجب دفع رسوم انتقال الملكية مرتين وما دام الشفيع يحل محل البائع كان له ان يلزم البائع بأن ينفذ تعهداته فى نقل الملكية وهذا مطابق لما جرى عليه العلم والعمل ( راجع كتاب قدرى باشا . وكتاب البارون فورجور . وكتاب مسيودوهلس . والاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥ و ١١ ابريل سنة ١٩٠٧ ) ولو أخذنا بنظرية الخصوم لوجب اعتبار ان المشتري له حق التحكم فى الشفيع واعداد مفعول قانون الشفعة بتعمده عدم تسجيل عقده بأن يبقى مستمرا فى الانتفاع بالعين المبيعة دائما أبدا لان تنقل له الملكية نهائيا بتقادم الزمان وبهذه الطريقة نكون قد اجزنا مخالفة القانون بل واعداد مفعول القانون بالاحتياى على نصوص القانون وقد اصدرت محكمتى اسكندرية والمنصورة



أمر الفصل في هذه المسألة على جميع دوائر محكمة  
الاستئناف (المجتمعة) عزيز خانكي

١٦٧

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٤

سن . ميلاد . لائحة . التطعيم .

القاعدة القانونية

ان الاشخاص المولودين قبل صدور لائحة  
التطعيم المؤرخة ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٠ لا يمكنهم  
احساب تاريخ ميلادهم قبل تاريخ تطعيمهم بثلاثة  
شهور تمسكا باللائحة المذكورة التي تقضى بان  
يكون التطعيم في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ  
الميلاد . لأن هذه اللائحة لا تسرى على  
المولودين قبل تاريخ صدورها  
المحكمة :

« حيث ان النزاع قائم على تعيين  
سن المدعى

« وحيث ان الحكومة اعتمدت في تقدير  
سنه على تقدير القومسيون الطبي له في ٩ ابريل  
سنة ١٨٨٨ بانه كان يبلغ من العمر في ذلك  
التاريخ ٢٦ سنة أى يبلغ سن الستين في ابريل  
سنة ١٩٢٢ تاريخ احالته على المعاش

« وحيث ان المدعى يرتكن على المستخرج  
الرسمى المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣ المقدم منه  
بانه تطعم في صفر سنة ١٢٨٠ هجرية الموافق  
يوليو سنة ١٨٦٣ وان ميلاده يكون قبل ذلك  
بثلاثة اشهر

« وحيث ان المادة الثامنة من قانون  
المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة  
١٩٠٩ قضت صراحة على ما يأتى - يعتمد في  
تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة  
الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر  
قيد المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول على  
احدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير  
القومسيون الطبي

« وحيث ان المستخرج الرسمى الذى يرتكن  
عليه المدعى لا يقوم مقام شهادة الميلاد ولم يبين  
به تاريخ ميلاده

« وحيث ان اعتبار المدعى تاريخ ميلاده  
قبل تاريخ تطعيمه بثلاثة اشهر بالقياس على  
لائحة التطعيم الصادرة في ١٤ أكتوبر سنة  
١٨٩٠ وتعليمات المالية غمرة ١٧ سنة ١٩١٨ هو  
قياس مع الفارق لأن لائحة التطعيم المذكورة  
التي تقضى بان يكون التطعيم في ظرف ثلاثة  
اشهر من تاريخ الميلاد لا تسرى على المولودين  
قبل تاريخ صدورها والمدعى مولود قبل ذلك  
فلا محل لتمسكه بها والقياس عليها ولان تعليمات  
المالية المذكورة قضت بالرجوع الى شهادة  
التطعيم الواقع بعد ذلك التاريخ مبدأ تاريخ  
العمل باللائحة المذكورة وعدم سريانها على  
شهادات التطعيم الواقع قبل ذلك ولم تخرج  
التعليمات المذكورة عن تطبيق تلك اللائحة

« وحيث ان الشهادة الطبية التى قدمها  
المدعى بتقدير سنه مبنية على تقدير تقريبي

« وحيث لم يقدم المدعى أى دليل رسمى  
غير ذلك يبين تاريخ ميلاده بصفة قاطعة وقد



## المحكمة :

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين بان عقد البيع المشفوع فيه غير مسجل »  
 « وحيث ان المشفوع منه دفع بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم وجود البيع لأن عقده لم يسجل »

« وحيث ان حق الشفعة لا يكون الا ببيع العقار كما هو مسلم به بين الطرفين ولذلك استلزم قانون الشفعة اعلان البائع والمشتري في دعوى الشفعة وقد جاء في شرح القانون المدني لفتحى باشا ( صحيفة ٨٣٠ ) ان الشفعة لا تجوز الا بسبب البيع واشترط فيه ان يكون يباع نافذا وذكر من موانع الشفعة البيع الموقوف نقاذه على شرط والمعلق فسغه على اجل والبيع الباطل وهذا الشرح يتفق مع المعقول وروح قانون الشفعة »

« وحيث ان قانون تسجيل العقود الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه انه يترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها في الفقرة الاولى ( وهي حق الملكية وقوله وتقييده وزواله ) لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم وعلى ذلك كل بيع لم يسجل يفترض فيه انه لم يحصل كلية وليس له وجود ولا يكون للعقد الغير مسجل أى اثر عيني سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث انه عندما يكون البيع الغير مسجل عقده معتبرا كأنه لم يكن وغير مترتب عليه أى حق عيني حتى بين الطرفين فن باب اولي لا يترتب عليه حق الشفعة للغير والا لو تقرر حق الشفعة »

تبين ان تقدير منه على انه ولد قبل تاريخ التنظيم بثلاثة اشهر هو تقدير تقريبي لعدم وجود نظام او لائحة قانونية تقضى بذلك فيما يتعلق بالتنظيم الحاصل قبل صدور لائحة التنظيم الصادرة في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٠

« وحيث انه يجب الاخذ بتقدير القومسيون الطبي القدي عومل به المدعى طبقا لقانون المعاشات الملكية السالف الذكر وعليه تكون دعوى المدعى على غير اساس »

( قضية محمود افندي محمد ضد مديرية النيا ووزارة الداخلية نمرة ١١٢٦ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك فريد القاضي )

تعليق

راجع الحكم الصادر من محكمة فاقوس والتعليق المذيل به صحيفة ٢٣٦ من هذا العدد

١٦٨

## محكمة الخليفة الجزئية

حكم تاريخه ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦

شفعة . بيع غير مسجل . حكمه

## القاعده القانونية

انه بحسب القانون الجديد كل بيع لم يسجل لا ينقل حق الملكية . ولا يكون للعقد غير المسجل أى اثر عيني . اللهم الا الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين . وما دام هذا هو شأنه بحسب القانون الجديد فلا يمكن ان يتولد منه حق الشفعة للغير

على بيع غير مسجل لتناقض مع قانون التسجيل « وحيث ان الاعتراض الوحيد الذي يصح توجيهه في هذا الموضوع هو انه في هذه الحالة تكون الشفعة موقوفة على محض ارادة الشفوع منه اذ يمكنه ان يمنع الشفعة بعدم تسجيل عقده ويرد على هذا بانه لو امتنع المشتري عن تسجيل عقده لمنع الشفعة وعرض بذلك حقوقه للضياع والخطر بنص قانون التسجيل فما يستفاده اذن بعدم التسجيل لا يوازي الخطر الذي يستهدفه من جراء ذلك « وحيث انه من كل ما تقدم ترى المحكمة صحة الدفع المقدم من الشفوع منه وعدم قبول دعوى الشفعة ( قضية الست زينب محمد عبد الرحمن وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي مختار جاد ضد الشيخ محمد يوسف احمد والست سكينه محمد عبد الرحمن وحضر عنها حضرة الاستاذ عباس افندي محمد السوق نمرة ١٨١٧ سنة ١٩٢٦ . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة ابراهيم بك عارف القاضي )

١٦٩

## محكمة السطة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ اكتوبر سنة ٩٢٦

استئناف . حكم محاكم الاخطاء . اختصاصها . نزاع وجور . اختصاص محاكم اهلية

## القاعدة القانونية

(١) محاكم الاخطاء مختصة بالفصل نهائيا في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساق الري وباعادة الشيء الى اصله اذا لم يتضمن طلب اعادة الشيء الى اصله تقرير الحق المرفوعة بشأنه الدعوى او منع المنازعة فيه والا كان حكمها قابلا للاستئناف

(٢) لم يبلغ قانون النزاع والجور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ اختصاص المحاكم الاهلية بالفصل في الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه المنصوص عنها في المادة ٢٦ من قانون المرافعات المحكمة :

## عن الرفع الفرعى الاول

« حيث ان المدعى عليهم يستندون في هذا الدفع على نص المادة ١١ من قانون محاكم الاخطاء .

« وحيث ان نص المادة المذكورة قصر اختصاص تلك المحاكم على مجرد النظر في اعادة الشيء لأصله وقضى باحالة الخصوم بالنسبة للموضوع على المحكمة المختصة

« وحيث انه يؤخذ من ذلك النص انه اذا كان بين الخصوم نزاع في الموضوع وكان غرض المدعى من طلب اعادة الشيء لأصله الفصل ايضا في ذلك النزاع كانت المحكمة المختصة هي محكمة الموضوع لا محكمة الخط .

« وحيث انه ظاهر من دعوى اثبات الحالة المقيمة بمجدول هذه المحكمة تحت نمرة ٨٠٧ سنة ٩٢٦ ان بين الخصوم نزاع في حق المدعى في الري من المسقاة المرفوعة بشأنها الدعوى اذ ذكر المدعى عليهم امام الخبير المتدب في تلك الدعوى ان ري اطيانه ميسور من مسقأتين آخرين وانه لا حق له في تلك المسقاة .

« وحيث ان المحكمة الجزئية هي المحكمة

المختصة بالفصل في الموضوع فلذلك يتعين الحكم  
برفض هذا الدفع

### عن الدفوع الثاني

« حيث انه ليس صوابا ان نحكم المحاكم  
الاهلية بعدم اختصاصها بنظر هذه المنازعات التي  
جعلها القانون العام من اختصاصها مالم ينص  
قانون آخر نصا لا يدع مجالا للشك على عكس  
ذلك لما في الحكم بعدم الاختصاص من الضرر  
وضياع الوقت الذي اراد الشارع ان يتحاشاه  
بالمادتين ١٩٥٩ من قانون الترع والجسور .

« وحيث ان استناد المحاكم التي حكمت  
بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعاوى الى ما نص  
عليه في المادة ٤٠ من ذلك القانون من الغاء  
كل ما كان مخالفا له من الأحكام السابقة لا محل  
له لأن المتبادر للذهن ان الشارع انما قصد بهذه  
الأحكام السابقة النصوص الواردة في القوانين  
الخاصة بالموضوع من اجل نفس المسائل التي  
وضع لها ذلك القانون لا نص القانون العام الذي  
لم يوضع القانون المذكور لتعديله ولم يعرض  
لشيء مما نص عليه فيه الا على وجه الاستثناء .

« وحيث ان المادتين المشار اليهما أعلاه انما  
وضعتا في مصلحة من يطلب انشاء حق شرب له  
على ملك الغير او يتعدى غيره على حق شرب  
مقرر له لأن الشارع انما قصد سرعة الفصل في  
هذه المسائل وهي لا تعنى الا الأشخاص  
المذكورين دون الأشخاص الذين تقدم ضد  
الشكاوى . واما القول بأن الشارع اراد ان يجعل  
هذه المسائل من اختصاص رجال الري لكفائتهم  
فلا محل له لأن هذه المسائل من المسائل السهلة

التي لا يجمل بسطاء الفلاحين الدفاع عن حقوقهم  
فيها فضلا عن ان المحاكم تستدير في حلها بأراء  
خبراء فنيين لم دراية كافية لذلك

« وحيث ان نص المادتين المذكورتين  
لا يلزم مقدمي تلك الشكاوى بتقديمها لرجال  
الادارة دون الالتجاء للقضاء اذا رأوا مصلحة لهم  
في ذلك .

« وحيث انه جاء في ذيل المادة التاسعة  
نص صريح بالغاء المادة العاشرة من القانون  
الصادر في ٨ مارس سنة ٨٨١ فلو كان غرض  
الشارع بوضعه هذه المادة والمادة ١٩ تعديل  
نص المادة ٢٦ من قانون المرافعات لنص على  
ذلك صراحة ايضا .

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة ان  
قانون الترع والجسور لم يفرد جهات الادارة  
بالاختصاص بنظر دعاوى حقوق الشرب وانما  
اشركا مع المحاكم الأهلية في هذا الاختصاص  
وخير اصحاب الشكاوى بين الجهتين

« وحيث انه مما يعزز هذا الرأي ما جاء  
في ذيل بحث احمد بك صادق الشيق المنشور  
في صدر العدد الثالث من السنة الخامسة من  
مجلة المحاماة من ان نص المادة ٢٦ من قانون  
المرافعات تعدل مرتين بعد صدور قانون الترع  
والجسور ولم تحذف منه المنازعات الخاصة  
بالانتفاع بالمياه

( قضية الشيخ عبد الحميد عبد الرازق وحضر عنه  
حضرة الاستاذ عبد السلام افندي سلام المحامي ضد  
سيد احمد ابراهيم وآخرين نمرة ٨٩٤ سنة ١٩٢٦ .  
اصدر المحكم حضرة صاحب العزة لسكندر بك رزق  
القاضي )



عليها كانت تعرض اربنا للبيع فساومها المتهم عليها حتى بلغ الثمن سبعة عشر قرشا ونصف قرش فرضيت بالبيع وحينئذ طلب اليها ان تمهله ريثما يصرف ورقة من فئة الحسين قرشا ثم اخذ الأرنب واختفى بها

« وحيث انه وان كان يظهر في بادىء الرأى ان المتهم اشترى الأرنب بثمن معين ولا عقاب عليه لأنه أصبح مالكا وانحصرت مسئوليته في مطالبته بالثمن الا ان هذا القول ليس مسلما به وقد كان موضع خلاف في نظر المحاكم الفرنسية فقضى بعضها بأن من يشتري شيئا بثمن معجل ويفر به قبل قضاء ثمنه يعد سارقا وقضى البعض الآخر بأن هذا الفعل لا يعد سرقة ( راجع شرح قانون العقوبات تأليف احمد بك امين صفحة ٦٢١ )

« وحيث ان هذه المحكمة تميل الى الأخذ بالرأى القائل بالادانة لأنه يحمي التاجر ويحفظ الأمن في الأسواق ولا يتعارض مع نصوص القانون المدني اذ ان التاجر الذى يبيع سلعة بثمن معجل انما يقصد فى الواقع مجرد التخلي عن الحياة وقتيا حتى يقبض الثمن والمشتري نفسه لا يجهل انه يتعامل على هذا الشرط فكأنما المتبايعان متفقان صراحة او ضمنا على عدم انتقال الملكية الا عند دفع الثمن فاذا هرب المشتري بالمبيع قبل تأدية ثمنه فانه يعد مختلسا ويعاقب عقاب السارق وقد قضت بذلك محكمة النقض والابرام الفرنسية بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩١٥ ( قاموس النيابة والادارة تأليف جوستان ليويوتان جزء ٤ صفحة ٩٠٣ و٩٠٤ )

١٧٠

محكمة بندر المنصورة الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ٩٢٦

سرقة . شراء بثمن معجل . فرار المشتري قبل الدفع

القاعدة القانونية

(١) من اشترى شيئا بثمن معجل وفر به قبل قضاء الثمن يعد مختلسا ويعاقب عقاب السارق  
(٢) لا يستطيع المشتري الذى يفر بالمبيع قبل دفع الثمن ان يدعى ملكية الشيء الذى هرب به لأنه لم يكن يقصد الشراء حقيقة . وانما كان يتظاهر بالشراء للاحتيال على تنفيذ قصده الجنائى . وفضلا عن ذلك فان التاجر الذى يبيع سلعة بثمن معجل لا يريد بتسليم الشيء الى المشتري الا بمجرد التخلي عن الحياة وقتيا حتى يقبض الثمن

المحكمة :

« من حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى على المتهم لأنه فى يوم ٩ فبراير سنة ٩٢٦ بالمنصورة توصل الى الاستيلاء على ارنب مملوك لشلية محمد عبد العال وذلك باستعمال طرق احتيالية وهي ايهامها بواقعة مزورة وهي انه سيصرف ورقة من فئة الحسين قرشا ويعطيها ثمن الأرنب منها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ ع وبالجلسة عدلت النيابة وصف التهمة وطلبت تطبيق المادة ٢٧٥ ع لأن الفعل المنسوب الى المتهم يعتبر سرقة لا نصبا

« وحيث ان الحادثة تلخص فى ان المجنى

الاتفاق على ذلك في ورقة منفصلة فهذه ليست الا وعدا بالبيع Promesse de Vente يسقط بمضي الميعاد الذي يتحدد فيها بحيث اذا مضى هذا الميعاد ولم يظهر البائع رغبة في قبول الوعد يسقط حقه .

٢ - اذا وجد عقد ظاهر وآخر مستور فلا يصح الاحتجاج بالمقد المستور قبل الغير . من هؤلاء الغير المشتري الذي يتلقى الملك ممن يده عقد ظاهر يفيد ملكيته .

#### المحكمة :

• من حيث ان المدعى طلب الحكم بصحة العرض وبفسخ عقد الرهن الخاص بقطعة النزاع والمؤرخ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ والصادر من المدعى عليه الاول لثاني

• ومن حيث انه فضلا عن ان العرض لم يستوف اجراءاته لأن المدعى لم يودع المبلغ المعروض بخزينة المحكمة فان المدعى باع العين موضوع النزاع للمدعى عليه الاول بعقد مؤرخ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ومسجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ والمدعى عليه الاول باع هذه العين للمدعى عليه الثاني بعقد مؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

• ومن حيث ان المدعى يزعم بان العقد الذي صدر منه وان كان عقد بيع في ظاهره غير ان حقيقته هو عقد رهن واستدل على دعواه هذه بان العين موضوع النزاع لم تخرج من حيازته من تاريخ العقد حتى الآن وان

» وحيث انه فضلا عما ذكر فان المشتري الذي يفر بالبيع قبل قضاء ثمنه انما يساوم وليس في نفسه شراء الشيء الذي يساوم عليه ولكنه يتخذ الشراء وسيلة الى اتمام الجريمة التي عقد النية على ارتكابها ولا يصح ان تكون الحيلة التي يمتثل بها الشخص على تنفيذ قصده الجنائي سببا في افلاته من العقوبة ( جارسون جزء ١ صحيفة ١١٤٨ نبذة ٣٣١ )

• وحيث ان ما وقع من التهم يعد قياسا على ما تقدم سرقة معاقبا عليها بالمادة ٢٧٥ ع • وحيث ان التهمة ثابتة على التهم من اقوال المجني عليها وشهادة الشهود وترى المحكمة تشديد العقوبة لأن للتهم سوابق في سرقة وهي وان تكن غير موجبة للعود لمضى المدة القانونية الا انها تدعوا لأن تكون العقوبة زاجرة رادعة

( قضية النيابة نمرة ٤٣٠ جنح بندر سنة ١٩٢٦ ضد سعد الدين توفيق . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة يوسف بك وفعت القاضي ومحضور حضرة اسكندر افندي جرجس وكيل النيابة )

#### ١٧١

#### محكمة اجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مايو سنة ١٩٢٥

بيع . رهن . استرداد البيع . وعد بالبيع .

#### القاعدة القانونية

١ - لكي يقال ان عقد البيع يستر عقد رهن يجب ان ينص في صلب العقد على ميعاد لاسترداد البيع اذا دفع الثمن فالت حصل

التمن الذي يحدد في عقد البيع هو أقل من ثمن المثل وان المدعى عليه الاول اعطاء ورقة ضد Contre-lettre مؤرخة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تعهد فيها برد العين له اذا دفع مبلغ الاثنين وخمسين جنبها وهو الثمن المحدد قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢١

« ومن حيث انه من المقرر قانونا انه لكي يمكن ان يقال ان عقد البيع يستر عقد الرهن يجب ان ينص في صلبه على ميعاد لاسترداد المبيع اذا دفع الثمن فان حصل الاتفاق على ذلك في ورقة منفصلة فهذه ليست الا وعدا بالبيع Promesse-de-Vente يسقط بمضى الميعاد الذي يتحدد فيها وعقد البيع الصادر من المدعى للمدعى عليه الاول عقد تام ناقل للملكية . اما ورقة الضد المؤرخة بعد عقد البيع بيومين فهي وعد من المشتري ( المدعى عليه ) بالبيع لنهاية ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ وقد مضى هذا الميعاد ولم يظهر المدعى رغبته في قبول هذا الوعد اما دعوى المدعى من ان العين لا تزال في حيازته حتى الآن ففضلا عن انه ثبت من اعترافه في الدعوى المضمومة ان العين خرجت من حيازته وانها كانت مؤجرة للعراقي شوشه الذي وضع اليد عليها فليس لحيازته أى تأثير مادام ان العين قد انتقلت ملكيتها للمدعى عليه الاول بمتضى عقد البيع

« ومن حيث انه على فرض صحة ما يدعيه المدعى من ان العقد الصادر منه للمدعى عليه الاول هو عقد رهن لا عقد بيع كما هو ظاهره

فالثابت ان المدعى عليه الاول باع العين للمدعى عليه الثاني بعقد مؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومن القواعد المقررة انه اذا وجد عقد ظاهر وآخر مستور فلا يصح الاحتجاج بالعقد المستور قبل الغير

« ومن حيث ان المقصود بالغير الاشخاص الذين تعاقدوا مع احد المتعاقدين بالصورية بعد تاريخ العقد المستور ولا نزاع في ان المدعى عليه الثاني هو من بين هؤلاء فهو قد اعتمد في تعاقد مع المدعى عليه الاول على العقد الظاهر وحافظ على حقه بان سجل عقده فتعاقد مع Planiol Vol II No. 1195-1196 صحيح

وحقه واجب الرعاية ( فتحى زغلول ١٤٢ )  
« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعى في غير محلها ويتعين رفضها

( قضية عبد الهادي على شوشه وحضر عنه الاستاذ محمد افندي بدوي البيلي المحامي ضد عبد الرحيم السخاوي ومنصور يونس وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندي فهمي المحامي تمرة ٤٠٠ سنة ١٩٢٥ . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة احمد بك خليل القاضي )

١٧٢

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

عريضة . استئناف حكم صادر من محكمة الخط :  
خلوها من اسباب الاستئناف هل يلغونها  
ويجمل الاستئناف باطلا شكلا :

القاعدة القانونية

ان خلو عريضة الاستئناف الصادر عن دعوى حكم فيها من محكمة الخط من اسباب



الاستئناف لا يلغىها ولا يمسخها بالبطلان لخلو المواد من ٥٤-٦١ من لائحة الاجراءات الخاصة بمحاكم الأخطاء والخاصة بكيفية رفع الاستئناف عن هذه الاحكام من نص مقابل لما جاء في المادة ٣٦٣ مرافعات اهلى. وبما انه لا بطلان إلا بنص فيبنى على ذلك أن الاستئناف المرفوع عن حكم صادر من محكمة خط اذا خلا من الاسباب لا يكون باطلا :

المحكمة :

« حيث ان وكيل المدعى عليهم دفع ببطلان عريضة الاستئناف شكلا لخلوها من ذكر اسباب الاستئناف مستنداً على نص المادة ٣٦٣ مرافعات

« وحيث ان لمحاكم الأخطاء لائحة اجراءات خاصة نص في المواد من ٥٤ الى ٦١ منها على الاجراءات التى تتبع فى كيفية رفع الاستئناف ولقد نصت المادة ٥٨ من هذه اللائحة على انه يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعوى ولم تذكر تلك المادة الشروط التى تتطلبها المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات الاهلى كما نص فى المادة ٥٩ من اللائحة على انه تتبع امام القاضى الجزئى فيما يختص بنظر الدعوى استئنافياً وتحقيقها جميع الاجراءات المقررة وفقاً مشيراً بذلك الى المواد السابقة على هذه المادة والواردة فى لائحة اجراءات محاكم الأخطاء

« وحيث ان خلو هذه المواد من النص على وجوب ذكر اسباب الاستئناف فى عريضة الدعوى يترتب عليه عديم بطلان عريضة

الاستئناف اذا خلت من ذكر اسبابه والدليل على ذلك ما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من لائحة اجراءات محاكم الأخطاء اذ تنص تلك الفقرة على ان الدعاوى التى يدعى فيها بالانكار او التزوير فانه يجوز التحقيق فيها بواسطة المضاهاة بالتطبيق للقواعد المبينة بقانون المرافعات الاهلى ومعنى ذلك ان المشرع اراد ان يذكر اجراءات خاصة فيما يتعلق باستئناف احكام محاكم الأخطاء فنص عليها بطريق الحصر وجاء فيما يتعلق بالانكار والتزوير فنص على ان الاجراءات فيها تسرى وفقاً لنصوص قانون المرافعات الاهلى

« وحيث من كل هذا يتبين ان ذكر اسباب الاستئناف غير محتم بنص القانون فيما يتعلق بعرائض استئناف احكام محاكم الأخطاء وعليه يتعين الحكم برفض الدفع الفرعى وبقبول عريضة الاستئناف شكلا

( قضية عيد خليل وحضر معه حضرة الاستاذ محمد اقدى سيد المحامى ضد عمرو على الهوارى وآخرين وحضر مع الاول حضرة باسيلي اقدى رزق المحامى فقرة ٤١ استئناف سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة فهم بك ابراهيم عوض القاضى )

١٧٣

محكمة اميوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

أمر نخل بالحياء . مادة ٢٤١ عقوبات .  
الركن المادى .

القاعدة القانونية

١ - تتوفر أركان المادة ٢٤١ عقوبات

متى صدر من المتهم إشارة أو حركة أو عمل مادي ما يعتبر مخالفاً للآداب وواقفاً على المجنى عليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ولا يصل الى درجة اعتباره هتكا للعرض

٢ - دخول المتهم الى فراش الزوجية ونومه بجوار المجنى عليها واقترابه منها يعتبر من الافعال المنطبقة على المادة المذكورة المحكمة

« من حيث ان الدفاع عن المتهم أبدى عدم توفر اركان المادة ٢٤١ عقوبات .

« وحيث ان اركان هذه المادة تتوفر متى صدر من المتهم إشارة أو حركة أو عمل مادي ما يعتبر مخالفاً للآداب وواقفاً على المجنى عليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة : ولا يصل الى درجة اعتباره هتكا للعرض ولا شك أن دخول المتهم الى فراش الزوجية ونومه بجوار المجنى عليها وهي مستغرقة في النوم واقترابه منها بحيث ان نفسه قد ايقظها من النوم يعتبر من الاعمال الواقعة تحت نص المادة سالفة الذكر

« وحيث ان التهمة ثابتة على المتهم من شهادة المجنى عليها والشاهدة وضبط المتهم على أثر الحادثة وبملابسه تمزقات

« وحيث ان المتهم طالب بمهد اسيرط وقد امضى به نحو سبعة سنوات وترى المحكمة من هذه الظروف وعدم وجود سوابق للمتهم ايقاف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة ٥٢ عقوبات

( قضية النيابة عمرة ٥٥١ جتج سنة ١٩٢٦ البندر ضد محمد عبد المال حسن . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة محمد البليل بك القاضي وحضور حضرة محمد الاحمدى افندى وكيل النيابة )

١٧٤

محكمة سالوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦

شراق . اجابة . قوة قاهرة .

القاهرة القانونية

١ - لا تسرى لائحة الشراق المصدق عليها من مجلس النظار في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ على مستأجري الاراضى الزراعية من الحكومة اذا تخلف بالاراضى المؤجرة اليهم شراق . ومن ثم تكون قرارات اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة التاسعة من اللائحة غير نافذة عليهم

٢ - تخلف الشراق من الحوادث القهرية العادية وهي التي كان من الممكن عقلاً للمتعاقدين وقت العقد توقع حصولها . فالمشارطة التي تجعل المستأجر ملازماً بالايجار اذا لم ينتفع بسبب قوة قاهرة تنطبق في حالة الشراقي المحكمة :

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تطالب المدعى عليهم متضامين بمبلغ ٢١٥ جنيها و٥٣٩ ملياً وما يستجد من الايجار وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد واستندت الى عقد ايجار صادر منها الى المدعى عليه الأول بضمانة باقى المدعى عليهم لمدة ثلاث سنوات نهايتها ٦ اغسطس سنة ١٩٣٤ عن ٩٥ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٦ سهماً



« وحيث ان المدعى عليه قال في دفاعه انه لم يتمكن من الانتفاع بسبعة واربعين فدانا وخمسة قراريط وثمانية اسهم في سنة ١٩٢٣ لعدم وصول مياه النيل اليها وتخلفها شرقي وقد ثبت ذلك مما قرره شهودهم ومن اقرار المدعية اخيراً بذكرتها وتجاوزها عن نصف ايجار هذا القدر

« وحيث ان المدعية ارتكبت على القرار الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٢٣ من اللجنة العليا بمديرية المنيا المصدق عليه من وزير المالية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣ تنفيذاً للمادة التاسعة من لائحة الشراقي المؤرخة ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ وقد جاء في هذا القرار ان السبعة واربعين فدانا وكسورا قد تخلفت شرقي في سنة ١٩٢٣ وانها من النوع المرموز له في اللائحة بحرف ب درجة ثالثة وهذا النوع يشمل الاطيان التي يجوز اعفاؤها من نصف مال سنة وقد اصبح هذا القرار نهائياً بتصديق وزارة المالية عليه فلا يجوز الطعن فيه أمام الجهات الادارية والمحاكم القضائية عملاً بالمادة العاشرة من اللائحة

« وحيث ان لائحة الشراقي وضعت لغرض خاص عنى الشوارع بايضاحه في المادة الاولى وهو التصريح لنظارة المالية بالتجاوز عن كل أو بعض أموال الاطيان التي تخلف شرقي بسبب قصر درجة الفيضان والاطيان التي لهذا السبب منه يضطر أو يلجأ الى التكليف بأروائها بالآلات بطريقة غير اعتيادية على ان يكون

ذلك كله بصفة منحة اختيارية من قبل الحكومة وفي المواد التالية لهذه المادة استعطف الشارع الى تعريف الاراضي الشراقي والاجراءات التي يتعين على اصحابها اتباعها لرفع الاموال عنها واللجان التي يعهد اليها النظر في هذه الشكاوى ومدى اختصاصها

« وحيث يتبين من ذلك ان اللائحة تحدد علاقة الحكومة بالافراد فيما له مساس بالضرائب التي تحصلها منهم عن اطيانهم اذا تعذر عليهم الانتفاع بها ولا تبحث في علاقتها بمستأجريها الذين حرموا من الانتفاع بالاراضي المؤجرة لسبب من الاسباب المينة للائحة ولذا تغل علاقتها بهم خاضعة لقواعد الواردة في القانون المدني والشروط المتفق عليها في عقود الايجار المحررة معهم

« وحيث انه مشروط في البند الحادي عشر من عقد الايجار انه اذا طرأت احوال عرضية أو قوة قهرية تنج عنها عدم انتفاع المستأجر بكل أو بعض الاطيان فلا يترتب على ذلك تنقيص شيء من الايجار ومن ثم يتعين البحث فيما اذا كان هذا الشرط يلزم المدعى عليهم بالايجار رغماً من كون الاراضي شرقي

« وحيث ان المادة ٣٩٣ مدني لا تفصل الاجرة مستحقة على المستأجر اذا منعه حادثة جبرية من تهيئة الارض المؤجرة أو بذرها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك وفي المادة ١٧٧٢ مدني فرنسي المقابلة لما انه يجوز الانطلاق على



مذكرتها فان عملها يجب ان لا يحمل إلا على انه من قبيل التسامح والتساهل مع المستأجر ( استئناف اهل ١٠ ابريل سنة ١٩١١ مرجع القضاء ٣٩٣ مدني )

« وحيث انه سبق ان حكم للمدعية بطلباتها عن الارض التي زرعت في سنة ١٩٢٣ فيما عدا الفوائد

« وحيث لما تقدم يتعين الحكم للمدعية بطلباتها عن الباقي من ايجار سنة ١٩٢٣ وقدره ١٢٦ جنيها و٤٦٦ مليا وهي شأنها في المطالبة بما استجد من الايجار بما ان موضوع الدعوى لم يتناوله ولم يطلب إلا في المذكرة الختامية بعد قفل باب المرافعة

قضية الحكومة المصرية ضد بطرس سلامة وآخرين  
غرفة ٤٠٣ سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب  
الغرفة اسكندر بك حنا القاضي )

## ١٧٥

### محكمة سوهاج الجزئية الاهلية

قرار احالة تاريخه ١٧ اكتوبر سنة ٩٢٦  
علم بوقوع جريمة . اعانة الجاني . ابواء الجاني .  
اخفاء ادلة الجريمة .

### القاعدة القانونية

١ ان المادة ١٢٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون غرة ١٣ الصادر في ٨ يونه سنة ٩١٢ تعاقب كل من علم بوقوع جناية او جنحة او كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها واعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بابواء الجاني المذكور واما باخفاء

ان يتحمل المستأجر نتائج الحادثة الجبرية وقد قسمت المادة ١٧٧٣ التالية لها الحوادث القهرية الى ثلاثة انواع عادية وغير عادية وخارقة للعادة وضربت الامثلة لكل نوع ونصت على ان المستأجر لا يلزم بنتائج النوعين الأخيرين ما لم يشترط ذلك صراحة

« وحيث ان القضاء والفقه في فرنسا مجمعان على ان حالة الشراق ( Se'cheresse ) من الحوادث القهرية العادية ( راجع بودري المطول كتاب الايجار بند ٤٠٧ طبعة ثالثة والحكم المشار اليه في الهامش ) وقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية في ١٦ ابريل سنة ١٩١٨ ( مرجع القضاء م ٣٩٣ ) بأن الشرط الذي يتعهد المستأجر فيه بدفع الاجرة بأكلها ولو منته حوادث قهرية من زرع الارض المؤجرة لا يسرى إلا على الحوادث القهرية التي كان من الممكن عقلا للمتعاقدين وقت العقد توقع حصولها

« وحيث انه يستنتج من ذلك ان الحادثة القهرية العادية هي التي يمكن عقلا توقع حصولها وقت التعاقد وهذا التعريف ينطبق حتما على الارض الشراق لاختلاف مناسيب النيل وقت الفيضان من عام لآخر ولأن الارض المؤجرة من اطيان الجزائر المعتاد مساحتها سنويا كما هو مبين في البند السابع من عقد الايجار

« وحيث ان تجاوز المدعية عن نصف الايجار لا ينهض دليلا على عدم تمسكها بهذا الشرط لانه فضلا عن استنادها اليه عرضا في

أدلة الجريمة أو تقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بذلك . وهذه المادة تملت من قانون العقوبات السوداني الذي نقلها عن قانون العقوبات الهندي وبمقابلة نصوص هذه المواد يرى أن كل ما يقصده الشارع من هذه النصوص أنه أراد بهذا النص أن يضرب يد من حديد على كل من يقف حجر عثرة في سبيل ظهور الحقيقة في التحقيقات الجنائية بانيانه عملاً من الأعمال التي ذكرتها المادة ٢٦ مكررة مثل الشهود الذين تدفعهم القرابة والنسب أو رابطة المصالح بالتهمين لوضع العوائق والتغريب بالمحققين ليضلومهم عن السبيل السوي الذي يؤدي إلى ظهور الواقعة على وجهها الصحيح . أما المتهمون الذين يقررون وقائع كاذبة أمام المحقق تضليلاً ليعفون من العقاب فلا مسؤولية عليهم .

#### المحكمة :

« حيث أنه ثابت من التحقيقات أن النيابة اعتبرت المتهمين الثاني والثالث والرابع شركاء للتهمة الأولى في التهمة الموجهة إليه ووصفتها كذلك في قيدها التهمة قبلهم ولشك قام بنفسها عدلت عن هذا الاتهام واعتبرت كما اعتبرت المتهم الخامس معينين للتهمة الأولى على الفرار من وجه القضاء بتقديمهم معلومات تتعلق بالجريمة وهم يعلمون بعدم صحتها وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لمعايبتهم طبقاً لنص المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات

» وحيث أنه والحالة هذه يجب البحث قانوناً عما إذا كان ما حصل من المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس يقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليه في المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات

» وحيث أنه بالرجوع إلى كتب الفقه الجنائي وجد أن هذه المادة أضيفت على مواد قانون العقوبات في سنة ١٩١٢ لظروف دعت المشرع المصري لنسجها فلجأ إلى قانون العقوبات السوداني فاستعار منه المادة ١٦٥ المأخوذة بدورها عن المادة ٢٠١ من قانون العقوبات الهندي وافرغ تشريعه الجديد في قالب المادة ١٢٦ مكررة

» وحيث أنه بالرجوع لنص مادتي القانون السوداني والهندي وتفهم معانيهما وتبع معنى نص مادة القانون المصري في نورهما وجد أن كل ما يقصده المشرع أنه أراد أن يسد النقص الذي أظهره العمل في نص المادة ١٢٦ الأصلية ويضرب يد من حديد على كل من يقف حجر عثرة في سبيل الوصول إلى الحقيقة في التحقيقات بانيانه عملاً بما ذكرته المادة ١٢٦ مكررة الجديدة

« وحيث أنه بلا مراعاة أن ما يقصده المشرع من تشريعه الجديد هو هؤلاء الشهود الذين تدفعهم القرابة أو النسب أو رابطة المصالح بالتهمين لوضع العوائق والتغريب بالمحققين ليضلومهم عن السبيل السوي الذي يؤدي إلى ظهور الواقعة على وجهها الأصح وحقيقتها التامة

» وحيث أن هذا التفسير يتفق مع روح

التشريع مع ما اقرته المحاكم الكثيرة على اختلاف درجاتها في احكامها (قض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ حقوق نمرة ٢٩ ص ٣١٤ وطنطا استئناف ١٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٣ مجموعة ١٥ ص ١٨ والاحكام الكثيرة تعليقات الاسناد عبدالمهادى بك الجندى على المادة ١٢٦ مكررة)

• وحيث ان ما تريده النيابة من ان نص المادة ١٢٦ مكررة يسع اشخاصا اعتبرتهم متهمين ووصفتهم في قديم القصة كذلك لا يتفق مع روح التشريع اذ لو سلمنا بوجهة نظر النيابة هذه لأصبحت المحاكم مكدسة بمثل هذا النوع من الاتهام لأن الطبيعة الاجرامية تدعو المنهم بأن يخترع ما شاء من الوقائع ويسلك كل طريق مضلل ويشوه كل حقيقة ليقلل نفسه من الوقوع في الجريمة التي تنسب اليه ويلصقها بأى فرد كان • وحيث ان النيابة بعد ان وجهت الى المتهمين الثانى والثالث والرابع تهمة الاشتراك في جريمة القتل الاصلية عادت بعد ان ابدوا اقوالا جديدة من الدفاع تقضوا بها ما سبق قرروه حفظت تهمة الاشتراك وكان ذلك كل ما يسمى اليه المتهمون من الافلات من التهمة التي نسبتها اليهم النيابة في وصفها

• وحيث مما تقدم من الاسباب والاعتبارات لا يمكن ان يوصف ما حصل من المتهمين الثانى والثالث والرابع إلا بدفاع هما كان اضطرابه وعدم اقراره ارادوا به تقادى التهمة المنسوبة اليهم اولا لا اعانة منهم على فرار المتهم الاول من وجه القضاء كما زعمت النيابة العمومية وهذا

حال المتهم الخامس الذي قرر اقواله بدافع الشقة الابوية نحو ولديه المتهمين الثانى والرابع • وحيث متى ثبت ذلك فلا جريمة في الموضوع بالنسبة للمتهمين الاربعة الآخرين ويتعين القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبلهم لعدم وجود اثر ما لجريمة عملا بالمادة ١٢ فقرة ٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

( قضية النيابة نمرة ١٩٩ حالة سنة ١٩٢٦ ضد احد السيد بهلول وآخرين . رئاسة حضرة صاحب العزة حسين حسن بك قاضى الاحالة )

تعليق

طلبت نيابة سوهاج من صاحب السعادة النائب العمومى الطعن في هذا القرار أمام محكمة النقض والابرار ولكن سعاده وافق على القرار ولم يطعن فيه

١٧٦

محكمة ابوتيج الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦

دعوى جنحة مباشرة بالتزوير بعد الفصل مدياً في موضوع العقد المزور . قوة الشيء المحكوم فيه . المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات

القاعدة القانونية

١ - ليس لمن حكم ضده بصحة عقد سبق ان طعن فيه بالتزوير مدياً وحكم بصحته ان يرفع دعوى جنحة مباشرة بعد ذلك موضوعاً تزوير العقد المذكور . إذ ان قبول مثل هذين الدعوى معناه الرجوع لموضوع العقد المحكوم



الدعوى الحالية هو تزوير عقد وهو يختلف تمامًا عن موضوع الدعوتين المدنيتين السابق طرحهما أمام المحكمة المدنية كما ان الخصوم مختلفون بوجود النيابة في الدعوى الحالية وعدم وجودها في القضايا المدنية وكذلك وجود المتهمين الثاني والثالث ولم يكونا داخلين في القضيتين المدنيتين السابق ذكرهما

• وحيث انه بالرجوع للقضيتين المدنيتين السابق ذكرهما يتبين ان المزمع الاول رفع دعواه غرة ١٠٩٧ سنة ١٩٢٢ مدني ابي تيج طالبًا تثبيت ملكيته الى ٦ قراريط و ١٦ سهمًا شائعة في فدانين و ١٣ قيراطا وكف منازعة المدعي عليهم (ومن بينهم المدعي المدني) وقد تمسك بنقد نسب صدوره من المدعي المدني لورثة المدعو علي علي حسن بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩١٨ و بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ طعن المدعي المدني في العقد المذكور بالتزوير وفي ٥ ابريل سنة ١٩٢٤ حكم ابتدائيًا برفض دعوى التزوير وبصححة العقد المذكور والزام المدعي المدني بالغرامة القانونية فرقع المدعي المذكور استئنافًا عن هذا الحكم تقيد بغرة ٥٩٢ سنة ١٩٢٤ استئناف وفي ٩ مايو سنة ١٩٢٦ حكم بالتأييد فرقع المدعي المدني الدعوى الحالية وموضوعها تعويض عن تزوير العقد المؤرخ ١٦ يوليو سنة ١٩١٨

• وحيث ان الوقائع السابق ذكرها توضح بأن الموضوع الذي يريد المدعي المدني تقديمه للمحكمة وهو المطالبة بتعويض عن تزوير العقد

بصحته ومخالف لمبدأ قوة الشيء المحكوم به ولو ان اختلافًا ظاهريًا يمكن ان يلاحظ بين موضوع الدعوى المدنية الاولى وبين موضوع الدعوى الجنائية

٢ - المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات تنطبق على من يدعى بالتزوير أمام المحكمة المدنية ويحكم برفض دعواه إذا انه هو الذي اختار من تلقاء نفسه طريق دعوى التزوير المدنية وهي دعوى منفصلة عن الدعوى الأصلية المحكمة :

• حيث ان حضرة المحامي عن المتهمين دفع فرعياً بعدم قبول الدعوى المباشرة من المدعي بالحق المدني عملاً بالمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات التي نصها ما يأتي : ( اذا رفع أحد طلبة الى المحكمة مدنية كانت أو تجارية لا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمحقق مدنية ) وارتكن على ان العقد المطعون فيه سبق الفصل فيه في القضية غرة ١٠٩٧ سنة ١٩٢٢ مدني ابي تيج وغرة ٥٩٢ سنة ١٩٢٤ استئناف اسيوط وحكم في القضيتين المذكورتين بصححة العقد المطعون فيه بدعوى التزوير السابق رفعها من المدعي المدني وان قوة الشيء المحكوم فيه تحول دون قبول الدعوى الحالية من المدعي المدني

• وحيث ان حضرة الحاضر عن المدعي بالحق المدني طلب رفض هذا الدفع ارتكناً على اختلاف السبب والاحكام إذ ان سبب

الذي تمسك به التهم الاول ضده وطعن هو فيه بالتزوير وحكم نهائيا بصحته وان اختلف ظاهراً عن الموضوع السابق ذكره وان قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح التمسك بها فيجب ان يلاحظ من طريق آخر ان المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات تقضى ( بمنع من يرفع دعواه أمام محكمة مدنية أو تجارية من رفع دعوى ثانية بصفة مدع بمحقوق مدنية عن الواقعة ذاتها أمام المحكمة الجنائية )

» وحيث ان هذا النص بما فيه من التعميم والاطلاق يتضح منه عدم الالتفات الى المهارة في الاجراءات القضائية والتفنن في مسائل الشكل بقصد تنويعه وجعل الدعاوى مختلفة ظاهراً عن بعضها بل الذي يجب النظر اليه هو حقيقة الأمور موضوعاً والحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية التي ترفع بعد الدعوى المدنية متى كان الغرض الحقيقي من الدعوتين واحداً ( حكم محكمة النقض الصادر في ٨ ابريل سنة ١٩١١ بمجموعة رسمية ثمة ١١ ص ١٧٣ و ١٧٤ ) راجع كتاب حسن باشا نشأت في تحقيق الجنايات الجزء الأول ص ٣٧٢ بند ١٦ و ١٧ » وحيث انه يتبين من مراجعة عريضة الدعوى المباشرة والاطلاع على القضيتين المدنيتين المضمومتين للدعوى الحالية ومن مرافعة حضرة وكيل المدعى المدني بالجلسة ان الأخير بعد ان خسر دعواه المدنية ورفضت أدلة التزوير التي تقدم بها للمحكمة أراد ان يحتال بطريق غير مباشر بالأتين بالتهمين أمام المحكمة الجنائية

بمجة ان موضوع الدعوى الجنائية مختلف عن موضوع الدعوى المدنية مع ان القصد من الدعوتين انما هو التوصل للطعن في العقد المحكوم نهائياً بصحته وهذا ما لا يمكن ان يميزه القانون إذ في الواقع الدعوى المدنية كان موضوعها صحة العقد المطعون فيه الآن وهو عين ما يريد المدعى المدني ان يحمل المحكمة على البحث فيه بعد صدور الحكم النهائي عنه

» وحيث ان محكمة النقض وان كانت قد قضت في أحد أحكامها ( حكم ٣ فبراير سنة ١٩١٧ بمجموعة سنة ١٨ ص ٨٧ و ٨٨ ) بأنه يشترط لجواز الاحتجاج بمبدأ اختيار أحد الطريقين ان يكون المدعى قد سبق له ان كان مدعياً في الدعوى التي رفعت الى المحكمة المدنية لادعى عليه غير انه بمراجعة الظروف التي مرت بها القضية ثمة ١٠٩٧ سنة ١٩٢٢ مدنى ابى تبج يتبين ان المدعى المدني هو المدعى في دعوى التزوير المحكوم برفضها وان كان مدعى عليه في القضية الاصلية فادعاه التزوير مدنياً أولاً يسقط حقه في الرجوع على التهمين بالطريق الجنائي إذ ان ذلك هو المقصود بنص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن القول بأن أصله مدعى عليه في الدعوى الاصلية إذ ان دعوى التزوير المدنية دعوى مستقلة وكان هو مدعياً فيها واختار من تلقاء نفسه هذا الطريق وكان في وسعه بمجرد تقديم العقد ان يرفع دعواه مباشرة للمحكمة الجنائية ويستمر في دفاعه كما يشاء في الدعوى المدنية وهذه الحالة تخالف الحالة

التي قضت فيها محكمة النقض إذ ان المدعى انما اكتفى بانكار توقيعه على السند الذي رفع من أجله الدعوى المباشرة

« وحيث ان الاسباب التي بنت عليها احدى المحاكم (بني سوييف في ٦ يناير سنة ١٩١٠ مجموعة سنة ١١ ص ١٢٨ نمرة ٤٦) وهي جواز قبول الدعوى المباشرة من المدعى المدني ما دام قد كان مدعى عليه في الدعوى المدنية الاولى وليس هو الذي رفع الدعوى الأصلية لا تأخذ بها هذه المحكمة إذ ان ذلك يتنافى مع الاحترام الواجب للأحكام النهائية بين طرفي الخصوم كما ان دعوى التزوير المدنية ان هي إلا دعوى مستقلة وعلاقتها بالدعوى الاولى لا تنزع منها كونها دعوى مستقلة المدعى فيها هو الذي اختار ان يرفعها وبذا تكون حاله منطبقاً تماماً على ما هو مقصود بالمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات كما ان الاخذ بدفاع المدعى المدني يترتب عليه تعطيل نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات إذ كلما خسر شخص دعوى التزوير التي يرفعها مدنياً ينتحل عذر اختلاف السبب ليبرر لنفسه رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة بحجة ان السبب في هذه الحالة هو الجريمة

مع ان الواقع يؤيد ان المقصود هو طرح موضوع العقد ثانياً أمام المحكمة الجنائية بعد ان فصلت فيه المحاكم المدنية نهائياً

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان النيابة كانت قد انضمت أمام محكمة بني سوييف للمدعى المدني في طلباته الأمر الذي لم يحصل في قضيتنا هذه

« وحيث انه فوق ذلك فان المدعى المدني اصبح لا مصلحة له في تحريك الدعوى العمومية لانه لا مصلحة له فيها حيث فصل بينه وبين المتهم الأول في موضوع العقد المؤرخ ١٥ يوليو سنة ١٩١٨ موضوع الدعوى الحالية بأحكام نهائية واجبة الاحترام واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة له لانها في مواجهته (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩)

« وحيث انه لا دعوى بلا مصلحة

( قضية النيابة العمومية نمرة ٣٣ سنة ١٩٢٦ مباشرة مرفوعة من جرجس فليفل ضد عبد المال علي علي وآخرين ، اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مرمي بك فرحات القاضي وحضور حضرة ساويرس افندي ميخائيل وكيل النيابة )



## فتاوى شرعية

١٧٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وقف . ريع . ديون . اموال اميرية .

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف في كتاب وقفه ان يبدأ الناظر من ريعه باصلاح الارض الموقوفة ودفع ما عليه من الاموال والديون في مواعيدها كان حكم الديون حكم الاموال الأميرية في البداءة بدفعها من ريع هذا الوقف وما يتبقى بعد ذلك يوزع على المستحقين كل وما يخصه بحسب شرط الواقف بحيث يكون كل منهم قد خصم من نصيبه الدين بنسبة ما يستحقه في ريع الوقف حسب شرط الواقف لا بنسبة ما لكل منهم في تركة الواقف حسب الفريضة الشرعية .

السؤال

سأل حضرة محرم افندي فہم الحامی با صورته : وقت المغفور لما سمو الأميرة فاطمة هانم اسماعيل وقفاً اهلكاً اطيافاً قدرها ٤٢٢٧ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٤ اسهم وذلك بحجة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٣ أغسطس سنة

١٩١٠ وشرطت أن يبدأ الناظر او المتولى على هذا الوقف من ريعه باصلاح الارض الموقوفة ودفع ما عليها من الاموال والمطالب في مواعيدها وقد كانت هذه الاطيان الموقوفة عليها ديون هي مرهونة عليها من قبل الوقف مقدرة بمبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه هي من المطالبين عليها . واذنت محكمة مصر الشرعية ناظر هذا الوقف بأن يدفع من غلته ما عليه من الديون وفعلوا أصبح الناظر يقتضي شرط الواقعة وهذا الاذن مكلفاً بسداد ذلك المبلغ من ريع ذلك الوقف باعتباره من مصارفه غير ان المستحقين من اولاد الواقعة اختلفوا في كيفية توزيع ما يدفع من ذلك الدين عليهم . هل باعتباره واجب الأداء على جهة الوقف عملاً بشرط الواقعة واذن المحكمة الشرعية يعطى حكم اصلاح الأرض الموقوفة وما عليها من الاموال ويعطى كل من المستحقين بعد ذلك من فاضل الريع ما يخصه بحسب شرط الواقعة بحيث يكون كل منهم قد خصم من نصيبه للدين بنسبة ما تستحقه في ريع الوقف او يحاسبون على ما يدفع من ذلك بنسبة ما لكل منهم في تركة الواقعة حسب الفريضة الشرعية . ارجو ان تنفضوا فضيلتكم بالاجابة على ذلك بما يقتضيه الوجه الشرعي وشرط الواقعة المذكور

واذن المحكمة المشار اليه وان تفضلوا بقبول  
فائق الاحترام

الجواب

« من حيث ان الواقعة شرطت في كتاب  
وقفها ان يبدأ الناظر والمتولى على هذا الوقف  
من ريعه باصلاح الارض الموقوفة ودفع ما  
عليها من الاموال والمطالب في مواعيدها  
» وحيث ان المطالبين بعمومها تشمل  
الديون .

« وحيث ان محكمة مصر الابتدائية  
الشرعية اذنت بقرارها الصادر بمجلس ١٢ مارس  
سنة ١٩٢٣ الناظر على هذا الوقف الاهل بسداد  
ما عليه من الديون من ريعه بعد التحقق من  
مقدارها عملا باطلاق الواقعة لفظ المطالبين  
المذكورة في شرطها وحينئذ فيكون حكم هذه  
الديون حكم الاموال الاميرية في البداية  
بدفعها من ريع هذا الوقف وما بقى بعد ذلك  
يقسم بين المستحقين كشرط الواقعة والله اعلم »

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

١٧٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

وقف . استحقاق ، ايجار . منط

القاهرة الشرعية

المنصوص عليه شرعا ان مناط الاستحقاق

في ارض الوقف المؤجرة اقساطا على حلول كل  
قسط منها . فمن كان موجودا وقت حلول  
القسط استحق ذلك القسط والا فلا . بناء عليه  
اذا كان الواقف موجودا وقت حلول القسط  
الاول ثم توفي بعده يكون مستحقا لذلك القسط  
ويكون لورثته بعد موته يقسم بينهم بالفريضة  
الشرعية .

السؤال :

واقف اجر اطيانه الموقوفة على نفسه ايام  
حياته ثم من بعده على مستحقين ميينين بكتاب  
وقفه لمدة معينة بعقد ايجاره على قسطين وقد  
توفي الواقف المذكور بعد حلول القسط الاول  
فهل والحال ما ذكر يكون القسط القى حل  
في حياته يعتبر تركه من بعده ويورث او يكون  
وقفا ويوزع على مستحقى الوقف من بعده

الجواب

المنصوص عليه شرعا ان مناط الاستحقاق  
في ارض الوقف المؤجرة اقساطا على حلول كل  
قسط منها فمن كان موجودا وقت حلول القسط  
استحق ذلك القسط والا فلا وعلى هذا فتى  
كان الواقف في هذه الحادثة موجودا وقت  
حلول القسط الاول ثم توفي بعده يكون مستحقا  
لذلك القسط ويكون لورثته بعد موته يقسم  
بينهم بالفريضة الشرعية »

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

١٧٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٦

وقف . كلام الواقف . تغييره . عرفه . انته .

القاعدة الشرعية

قرر الفقهاء بانه يحمل كلام كل عاقد وناذر  
وموصى وواقف على عرفه ولقته التي يتكلم بها .

السؤال

سألت الست هاتم عبد الله الواقعة  
الحاضر عنها حسين مصطفى حمزة ناظر الوقف  
بما صورته . في واقعة وقفت وقفاً مقداره اثنا  
عشر فدانا على الشبوع في جملة قطع ومن ضمنها  
سته قراريط في قطعة معينة من هذه القطع  
وذلك بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة  
كوم حمادة الشرعية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة  
١٩٢٥ وإنشأت وقفها من تاريخه على جهات  
بر لا تنقطع واشترطت في هذا الوقف شروطا  
منها ان يبني من ريع هذه الاطيان مسجد  
يسمى مسجد الست هاتم عبد الله تقام فيه  
الشعائر الدينية ويكون مخصصا لعبادة الله تعالى  
من صلاة الاوقات الخمسة وصلاة الجمعة وغيرها  
من الصلوات وهذا المسجد يقام بناؤه على الستة  
قراريط المينة بكتاب الوقف بحيث يكون  
مشملا على ما يحتاج اليه المصلون من محل  
للصلاة ودورة للقيام ومأذنة للاذان ويكون

مستكملا لما يحتاج اليه جميع المساجد من البناء  
والزخرفة وغيرها وانه بعد بنائه واستكماله بهذه  
الاوصاف وصيرورته مسجدا بحيث لا يمنع  
المصلين من الصلاة فيه مانع الى ان قالت ومنها  
ان لناظر ان ينشئ جملة من الدكاكين في  
حوايط المسجد اذا رأى ان ذلك يزيد في ريع  
الوقف وانه من صالحه وان يكون ريع هذه  
الدكاكين وحكمها حكم هذا الوقف وشروطها  
كشروطه الى آخره والعرف العام عند الواقعة  
واهل اقليمها في مثل ذلك هو ان البناء على  
الارض لا يقتضي الاحاطة بجميع اجزائها بل  
يكفي في ذلك قيام البناء على بعض اجزائها وفي  
مثل المساجد يراعى موضع واسع كالمسجد  
المعتادة في تلك الجهة يجمع المصلين في مثل يوم  
الجمعة بحيث يخطبهم الخطيب ويصلي بهم الامام  
ويكون خارج ذلك مصلى قائم بذاته ودورة  
للقيام كاملة وفناء للمسجد وبالجملة فالعرف  
يقتضى ان لا يقوم بناء المسجد على جميع القطعة  
الموقوفة ويدل لذلك ما جاء في عبارة الواقعة  
من اباحتها لناظر بناء دكاكين بحوايط المسجد  
فهل لناظر ان يعمل بمقتضى ذلك العرف عند  
البناء أو عليه ان يقوم ببناء المسجد على جميع  
القطعة ولو استغرق جميع اجزائها وان ادى  
ذلك الى انه لا يستطيع بناء دكاكين بحوايط  
المسجد افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

بالاطلاع على هذا السؤال علم منه ان



## السؤال

سأل على افندي حسن ابراهيم في شخص  
مستحق مع آخرين في وقف وهو ناظر عليه  
اساء التصرف في ادارته وطمع فيه من  
المستحقين فبنت المحكمة الشرعية ثقة منضاه  
واذنت ذلك الثقة بالافراد في ادارة شؤون  
الوقف وقبل ضم الثقة لحق الناظر دين شخصي  
لادخل للوقف في هذا الدين وقبل حلول  
قسط الايجار وقبل ان يعلم ما يستحقه هذا  
الناظر في صافي ريع الوقف احوال غريبة على  
بعض المستأجرين لاعيان الوقف ليأخذ دينه  
منهم . فهل يجوز له ذلك شرعا مع العلم بأنه ليس  
منحصرا فيه الوقف لا استحقاقا ولا نظرا ومع  
احتياج اعيان الوقف للمارة الضرورية افيدونا  
بالجواب ولكم الثواب .

## الجواب:

لا يجوز لناظر والحال ما ذكر ان يحل  
غريمه بدينه الشخصي على بعض المستأجرين  
لاعيان الوقف ليخصم من اصل استحقاقه في  
ريع الوقف لأنه لا حق له في الريع قبل حلول  
قسط الايجار . وما دامت اعيان الوقف محتاجة  
للمارة الضرورية كما ذكر بالسؤال فانه لا تكون  
للموقوف عليهم حق في الاستيلاء على الريع  
قبل القيام بالمارة ما

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراءه

المراد الاستثناء عن جواز العمل بمقتضى عرف  
الواقفة المذكورة واهل اقليتها على الوجه  
المذكور به أو عدم الجواز وبمقتضى ما قرره  
قضاؤنا بأنه يحمل كلام كل غاقد وناذر وموصى  
وواقف على عرفه ولغته التي يتكلم بها يكون  
لناظر على هذا الوقف ان ينفذ شروط الواقفة  
المذكورة بالتطبيق لعرفها ولغتها . من جهة ان  
البناء على الارض الموقوفة ليكون مسجدا  
لا يقتضى الاحاطة بجميع اجزائها بل يكفي في  
ذلك قيام البناء على بعضها وهذا كله متى كان  
المرف كما ذكر في هذا السؤال ؟

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراءه

١٨٠

## فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٦

وقف . حوالة . عمارة

## القاعدة الشرعية

١ - لا يجوز لناظر الوقف ان يحل غريمه  
بدينه الشخصي على بعض المستأجرين لاعيان  
الوقف ليخصم من اصل استحقاقه في ريع  
الوقف قبل حلول قسط الايجار .

٢ - ولا يجوز الحوالة ايضا اذا كانت  
اعيان الوقف محتاجة للمارة الضرورية اذ ليس  
للموقوف عليهم حق في الاستيلاء على الريع  
قبل القيام بالمارة .

١٨١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

وقف . استدانة . اذن القاضي . تكرار . الاستدانة .  
وحوب تكرار الاذن

القاعدة الشرعية

اذن القاضي لناظر الوقف بالاستدانة عليه  
قاصر على الاستدانة الاولى المأذون له بها. وليس  
لناظر ان يستدين بعد ذلك مرة اخرى  
الا باذن جديد منه. واذا استدان استدانة ثانية  
بدون اذن جديد فلا تكون جهة الوقف ملزمة به

السؤال

سأل حسن عبد الرازق بما صورته . في انه  
يوجد منزل لجهة وقف الست نورود هاتم  
البيضا بجارة الحمزية قسم الدوب الاحمر بمصر  
متخرب ومحتاج للعمارة والمهمة الضروريتين  
ومصلحة التنظيم قررت هدم واجهته الغربية  
وهدمت فعلا ولا ريب لهذا الوقف يعمر منه  
المنزل المذكور ولم يطلب احد استجاره مدة  
مستقبله باجرة معجلة تصرف في تعميره ولهذا  
طلب ناظر الوقف اذ ذاك من فضيلة قاضي  
محكمة مصر الشرعية صدور الاذن له باستدانة

مبلغ مائة وخمسون جنيها وثلاثمائة اثنان وعشرون  
مليا اللازم لعمارة ومهمة هذا المنزل. وبتاريخ ١٣  
اكتوبر سنة ١٩١٧ صدر الاذن. من فضيلة  
قاضي المحكمة المذكورة باستدانة الناظر لهذا  
المبلغ لصرفه في عمارة ومهمة المنزل المذكور  
وبمقتضى هذا الاذن استدان الناظر على جهة  
الوقف المذكور مبلغ المائة والخمسون جنيها  
والثلاثمائة اثنان وعشرون مليا فهل له ان  
يستدين مرة اخرى مبلغا مساويا للمبلغ المأذون  
له به السابق استدانته مع ان الاستدانة قاصرة  
على مبلغ المائة والخمسون جنيها والثلاثمائة واثنان  
وعشرون مليا فقط واذا كان الناظر استدان  
مرة اخرى لجهة هذا الوقف هل لا يكون  
الوقف ملزما بمبلغ الاستدانة الثاني حيث لم  
يؤذن به من جهة القاضي . افيدوا الجواب  
ولفضيلتكم الاجر والثواب

الجواب

اذن القاضي لناظر الوقف بالاستدانة عليه  
قاصر على الاستدانة الاولى وليس له ان  
يستدين بعد ذلك مرة اخرى الا باذن منه واذا  
استدان بدون اذن فلا تكون جهة الوقف  
ملزمة به

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

## قضايا المحاكم الشرعية

١٨٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦

استئناف - قرار بسماع الدعوى - اموال .

القاعدة الشرعية

القرارات الصادرة بسماع الدعوى أو عدمه  
واجاز القانون استئنافها هي القرارات الصادرة  
في المسائل التي نهى القانون عن مباعها . كالمسائل  
المبينة في المواد ٩٠ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧ و ٣٧٦  
وليس المراد منها السماع وعدمه على الاطلاق  
الوقائع :

ادعى وكيل المستأنف عليها على المستأنف  
أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية دعواه  
التضمنة ان المرحوم مصطفى باشا برتو الخازندار  
وقف اطيافاً بمقتضى كتاب وقفه الصادر بمحكمة  
طنطا الشرعية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢  
( وحدد قطعة منها ) وبما له من الشروط العشرة  
غير وقفه للاطيان المذكورة بتاريخ ٨ القعدة سنة  
١٢٨٣ بأن جعله وقفاً على نفسه مدة حياته ثم  
من بعده يكون وقفاً على من عينهم بكتاب  
تغييره الذي شرط فيه شروطاً منها ان العتاء  
الصادر عنهم منه قبل تاريخ ٢٠ جمادى الاولى  
سنة ١٢٨٢ لا حق لهم ولا لاحد من ذريتهم

في هذا الوقف ما عدا ( حسن الماس ) عتيقه  
وقد توفي الواقف ولم يعقب اولاداً ولا ذرية  
قال نصف ريع الوقف بمقتضى الانشاء والشروط  
المبينة بكتاب تغييره المذكورة للخبرات التي  
عيناها وآل النصف الآخر لعتائه الدين اعقهم  
عتقاً منجزاً وهو يملكهم بعد التاريخ المشار اليه  
وهم احمد ممتاز ومحمد ياور والست عائشه والست  
اقبال بالسوية بينهم لكل منهم ريع هذا  
النصف وقد توفيت اقبال عتيقة الواقف عن  
ابنها محمد سيف الدين عاكف فانتقل نصيبها  
وهو ريع النصف اليه لأن الواقف نص على  
انتقال نصيب العتيق الى ولده متى توفي واقيم  
المدعى عليه في النظر على هذا الوقف في ١٩ يونيو  
سنة ١٩١٧ كما عينت المدعية قيمة على محمد  
سيف الدين بتقرير صادر في ٤ ديسمبر سنة  
١٩٢٣ وقد طالبت بنصيب محجورها في الوقف  
المذكور فامتنع بدون مسوغ شرعى ومن اجل  
ذلك فهي تطلب الحكم بثبوت استحقاقه  
وتسليمها نصيبه وعدم معارضة المدعى عليه لها  
في ذلك . ووكيل المدعى عليه دفع هذه الدعوى  
قبل الجواب عنها بعدم مباعها لأن محمد  
سيف الدين عاكف المشمول بولاية المدعية قد  
أقر طائفاً مختاراً قبل توقيع الحجر عليه بمقتضى  
اشهاد صادر أمام محكمة الازبكية الشرعية  
بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩١٦ بأنه ابرأ جهة الوقف



المذكور ابراء عامًا قاطعًا لكل دعوى تتعلق بادعاء عتق والدته الست اقبال من الواقف المذكور وانه لا برهان لديه على ذلك لان والدته معتوقة المرحوم احمد افندي ممتاز معتوق الواقف وانه لذلك تكون كل دعوى يرفعها على متولى الوقف بهذا الشأن باطلة وغير صحيحة . ووكيل المدعية اجاب عن هذا الدفع بعدم صحته شرعًا لان الابرء انما يكون لدى ذمة والوقف لا ذمة له كما تدل على ذلك النصوص الفقهية ولو فرض ان هذا الابرء معتبر شرعًا فليس من شأنه التأثير في دعوى موكلته لان التناقض ان منع دعوى المالك فلا يمنع دعوى العتق لحقائه وانفراد المولى به الى آخر ما جاء بمذكرته والمحكمة الابتدائية قررت بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ رفض هذا الدفع بناء على ان الابرء المذكور غير معتبر شرعًا . وان العتق مما يخفى فالتناقض فيه عفو هذا الى ان الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٠٢ في القضية نمرة ١٠٧ سنة ١٩٠١ تضمن ثبوت عتق الست اقبال من الواقف المذكور . فاستأنف المدعي عليه هذا القرار لدى المحكمة العليا الشرعية طالبًا الغاء لأن الحكم الذي اعتمدت عليه محكمة أول درجة في رفض الدفع لا وجود له إذ ان المحكمة العليا قررت عدم صحته بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٢ وبذا يكون القرار المبني عليه غير صحيح . على ان محمد سيف الدين لم يثبت نسبه حتى الآن من اقبال حتى يستحق نصيبها واذا ثبت نسبه منها فقد دل الاشهاد

الصادر منه صراحة على انها ليست معتوقة الى آخر ما جاء بورقة استئنافه التي صمم وكيله عليها . ووكيل المستأنف عليها قال ان هذا الاستئناف غير مقبول شكلا لأن القرار الصادر ليس من القرارات التي يجوز استئنافها استقلالاً وترافع كل منهما مؤيداً وجهة نظره ومصمماً على اقواله السابقة

#### المحكمة :

« من حيث ان المدعي عليه دفع الدعوى بعدم سماعها لسبق ابراء المحجور عليه المطلوب استحقاقه في هذه الدعوى لجهة الوقف »  
« وحيث ان المحكمة قررت رفض هذا الدفع بناء على الاسباب التي دونها في المحضر »  
« ومن حيث ان القرار المستأنف ليس من القرارات التي يجوز استئنافها لأن قرارات السماع وعدمها التي اجاز القانون استئنافها خاصة بالقرارات الصادرة في المسائل التي نهى القانون عن سماعها كالمسائل الميينة في المواد ٩٠ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧ و ٣٧٦ وليس المراد منها السماع وعدمه على الاطلاق »

( استئناف محمد افندي مندور وحضر عنه حضرة الاستاذ الشيخ عبد النبي بك محمود الحسامي ضد الست قاطمة عزب بصفته قايمة على محمد سيف عاكف وحضر عنها حضرة الاستاذ الشيخ محمد خليفة بك الحجابي نمرة ١٨٤ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ احمد العطار والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي والشيخ عبد المقصود محمد المغربي )

بذلك اشهاد وكان مقيداً بدقتر احدى المحاكم الشرعية المصرية هو انكار المدعى عليه لا انكار مورثه. فضلاً عن ان المتبادر من فحوى المادة هو الانكار عند الخصومة أما . الجرى وراء التأويلات البعيدة والافهام التي يأبأها السياق وتنافيها روح التشريع فإنه يهدم هذه المادة ويجعلها في حكم العدم

الوقائع :

ادعى وكيل المدعى على المدعى عليهم دعوى حصة تضمنت ان المرحومة الست شريفة بنت خليل بن عبده وقفت بتاريخ أول ايو سنة ١٩٢٢ فداناً بناحية ميت محسن بمرکز ميت غمر بمحوض الخريطة نمرة ١ قطعة واحدة حدها البحرى ينتهى لاطيان مملوكة للاوقاف وحدها الغربى ينتهى لاطيان معروفة باطيان اهالى بشعة وحدها القبلى ينتهى لاطيان ورثة السيد البيومى وانشأته خيرياً يصرف ربيع نصفه على مسجد الخلايلة بكم النور دقهلية وربع ربهه يصرف على احد القراء لقراءة قرآن على قبرها يومياً وربع الربع الباقي يصرف على ايتام الفقراء واذا اندثر المسجد أو القبر فيصرف الربع جميعه على فقراء المسلمين وان المدعى عليهم اقتسموا هذا الفدان ضمن تركة الواقعة المذكورة قسمة تملك وانكروا وقفه بغير حق وانها لم تترك ورثة سواهم الاول والثانية بصفتها شقيقتها والثالثة بصفتها واللتها والرابع بصفته زوجها وان المدعى عليه الأخير واضح يده على جميع الفدان المذكور لأنه جاء من نصيبه بعد قسمة الاطيان وطلب الحكم

١٨٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

دعوى . خصم حقيقى . وارث غير واضح يده .  
وقف . ورقة عرفية . اقرار الواقف .  
سماع الدعوى . الانكار . مناه انكار عند الخصومة .

القاعدة الشرعية

١ - لا تسمع الدعوى إلا على خصم شرعى حقيقى . والوارث ينتصب خصماً عن الميت فى عين هي فى يد ذلك الوارث لا فى عين ليست فى يده . فمن ادعى عيناً من التركة واحضر وارثاً غير واضح يده على العين فلا تسمع عليه الدعوى

٢ - اقرار المورث فى ورقة عرفية بالوقف لا أثر له فى سماع الدعوى على الوارث لأن اقرار المورث لا يجعل المنكر من ورثته مقراً . وكون اقرار المورث حجة على الوارث لا ينفى عنه وصف الانكار . وغاية ما فى الأمر انه يكون ملازماً للوارث بالحق الذى اقر به المورث . والتمسك بهذا انما يكون عند الخصومة فى الموضوع وما دامت الدعوى لا تزال فى طور السماع وعدمه فلا يمكن التمسك باقرار المورث

٣ - ان المراد بالانكار المنصوص عليه فى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى منعت سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو الاستبدال أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا اذا وجد



<p>الواقعة وقال ان هذه الدعوى لا تحتاج الى مسوغ في سماعها لان المادة (١٢٧) من اللائحة لا تنطبق على هذه الحادثة</p>	<p>عليهم بصحة هذا الوقف واجاب وكيل المدعى عليه الاخير دافعا بعدم سماع الدعوى لان المدعى لا صفة له ولا وظيفة تبيح له الدعوى واجاب المقام عن الباقيين بانكار المدعى وقد قال وكيل المدعى انه لم يصدر من الواقعة اشهاد بالوقف قبل وفاتها وان موكله لا يعلم بصدور اشهاد بالوقف من الورثة باقرارهم على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله ومدون باحدى المحاكم الشرعية المصرية ولكنه يرى ان الاوراق المودعة بملف مادة الاذن بالخصومة رقم ١٣٥ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المضموم لملف هذه القضية وصورة الانذار المقدم منه اليوم بملف القضية كافية لسماع دعوى الوقف وبين وجه استدلاله بمذكرة</p>
<p>المحكمة : « ومن حيث ان المحكمة قد سألت المدعي أصدر من الورثة اشهاد بالاقرار بهذا الوقف على يد حاكم شرعي بمصر ودون هذا الاقرار باحدى المحاكم الشرعية المصرية فلم يجب على هذا السؤال واكتفى في الاجابة عليه بما سبق ولم يقدم أوراقا غير التي اشار اليها</p>	<p>« من حيث ان المدعى قد ادعى هذه الدعوى وطلب الحكم على المدعى عليهم بصفتهم ورثة للسيدة شريفة بنت خليل بن عبده بصحة وقفها للفدان المبين بالدعوى واصر المدعى عليه الاخير برد هذا الفدان الى جهة وقفه للاسباب الواردة بها وقرر ان هؤلاء الورثة قد اقتسموا تركة موتهم المذكورة وان الفدان المشار اليه صار بالقسمة من نصيب المدعى عليه الاخير وانه جميعه في يده الآن</p>
<p>« ومن حيث انه قد تبين من اقوال المدعى ان المدعي عليهم الثلاثة الاول ليسوا خصوما شرعيين في هذه الدعوى وانها لا تسمع عليهم شرعا لقسمة التركة ووجود العين المدعاة جميعها في يد المدعي عليه الاخير ففي الاقروية ص ٢٠٠ ج ٢ م والحاصل ان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت في عين هي في يد ذلك الوارث لا في عين ليست في يده حتى ان من ادعى عيننا من التركة واحضر وارثا ليست تلك</p>	<p>« ومن حيث ان المقام عن المدعى عليهم الثلاثة الاول انكر الدعوى كما انكر وكيل المدعى عليه الاخير جميع الوقائع الواردة بها وقرر المدعى ان وقف هذا الفدان لم يصدر به اشهاد من</p>



العين في يده لا تسمع دعواه عليه في الرابع من  
المادة وتقل فيها مثل ذلك عن البزازية تقلا  
عن الجامع وعن جامع الفصولين تقلا عن الحاشية  
وبقصة التركة لا يقوم واضح اليد على العين  
مقام غيره كما هو منصوص عليه في هذا الموقع  
وقد نصت المادة (٩٠) من اللائحة على ان  
الدعوى لا تسمع إلا على خصم شرعى حقيقى  
فع هذا لا فائدة من البحث في اقرار المدعى  
عليهم أو اقرار مورثهم لعدم سماع الدعوى  
عليهم من الوجهة المشار اليها ومخاصمة ذى اليد  
مهم لا تؤثر في الموضوع لأن الدعوى عليه غير  
مسموعة كما يأتى

« ومن حيث ان المدعى عليه الاخير قد  
انكر عند الخصومة صدور هذا الوقف وبالرجوع  
الى عقد القسمة العرفى المودع بالملف يتبين انه  
لم يعترف فيه بهذا الوقف المدعى صدوره من  
المورثة وانما اشتمل على الاقرار بوقف من ورثتها  
لم يتم والاتفاق على اتمامه أمام المحكمة الشرعية  
وتعيين نظره ومصارفه والانذار لم يشتمل على  
شئ أكثر من الاعتراف بعقد القسمة فهذا  
المدعى عليه لم يحصل منه أمام القضاء اقرار  
بالوقف المدعى ولم يوجد ما يدل على سبق هذا  
الاقرار منه أما اقرار المورثة في الورقة العرفية  
فلا اثر له في سماع هذه الدعوى لانه لا يجعل  
المنكر من ورثتها مقراً وكونه حجة عليه لا ينفي  
عنه وصف الانكار وغاية ما فى الأمر انه يكون  
ملزماً للوارث بالحق الذى اقرت به والتمسك  
بهذا انما يكون عند الخصومة في الموضوع وهذه

الدعوى لم تصل الى ذلك فانها لا تزال في طور  
السماع وعدمه فالمادة (١٢٧) من اللائحة يجب  
ان تطبق في هذه الحادثة لأن المراد من  
الانكار الوارد فيها هو انكار المدعى عليه فضلاً  
عن ان المتبادر منه هو الانكار عند الخصومة  
أما الجرى وراء التأويلات البعيدة والافهام  
التي يأبأها السياق وتناقضها روح التشريع فانه  
يهدم هذه المادة ويكاد يجعلها في حكم العدم  
على انه لو سلم للمدعى ما رآه في دعوى الاقرار  
بالوقف سواء أكان من المدعى عليه أو ممن  
تلقى عنه الملك فانها تحتاج في سماعها الى ما تحتاج  
اليه دعوى نفس الوقف كما هو صريح تلك  
المادة فتمسكه باقرار المورثة في ورقة عرفية  
لا يجعل دعواه مسموعة

« ومن حيث انه ظهر مما سبق ان المدعى  
لم يقدم ما يسوغ سماع هذه الدعوى على المدعى  
عليه الاخير وقد تبين انها غير مسموعة على  
الباقيين فهي غير مسموعة على جميع المدعى عليهم  
( قضية الشيخ محمود ابراهيم خليل الأثون بالخصومة  
ضد عبدالفتاح افندى خليل عبده وآخرين نمرة ٣٨ كلى  
سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب  
الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد مأمون  
الشناوى والشيخ محمد فرج )

١٨٤

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦

وقف . ناظر . معلوم الناظر . تقدير اجرة .  
اجرة قبل التقرر . العرف .

القاعدة الشرعية

للقضاء رأياً فيما اذا كان الناظر الذى لم

يشترط له اجر من قبل الواقف يستحق اجرا على عمله السابق قبل تقرير الاجر له من القاضي. فذهب فريق الى ان القاضي لو نصب قيا مطلقا ولم يعين له اجرا فسعى فيه سنة فلا شيء له. وذهب فريق آخر الى ان القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة اجرا أم لا لأنه لا يقبل القوامة ظاهرا الا باجر. والرأي الثالث وفق بين هذين الرأيين وجعل المعبرة بالمعهود الذي جرى عليه العرف. والمعهود كالمشروط. فاذا تبين للقاضي ان الناظر عمل في الوقف على ان لا يقتضى اجرا وجب ان لا يقرر له شيئا

### الوقائع

تبين من اوراق هذه المادة ان حنا ابن عبد الشهيد وقف اطيانا بناحية الدوير بمحجة صادرة من محكمة مركز طما الشرعية في يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠١ وشرط فيها النظر من بعده لابنه رزق الله وان الواقف توفي في ١٩ اغسطس سنة ١٩٠٤ وتولى النظر من بعده ابنه المذكور ولم يذكر شيء بهذه الحجة يتعلق باجر الناظر وطلب رزق الله حنا هذا تقرير اجر لنظره على هذا الوقف عن المدة من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٥ وبعض المستحقين وافق على طلب الناظر وبعضهم لم يوافق وقدم الناظر كشوف الحساب عن هذه المدة واطلعت المحكمة عليها وعلى كتاب هذا الوقف وبمجلسة اليوم حضر الطالب وقرر انه نظر من سنة ١٩٠٤ وانه قد

اشتغل في هذا الوقف على الا يأخذ اجرا لنظره من يوم ان آل اليه النظر لأنه كان غنيا عن ذلك واما الآن فانه في حاجة الى المساعدة المحكمة.

« من حيث ان للفقهاء رأيين فيما اذا كان الناظر الذي لم يشترط له اجر من قبل الواقف يستحق اجرا على عمله السابق قبل تقرير الاجر له من القاضي فنقل في العميد اولا ان القاضي لو نصب قيا مطلقا ولم يعين له اجرا فسعى فيه سنة فلا شيء له وثانيا ان القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة اجرا أم لا لأنه لا يقبل القوامة ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط « ومن حيث ان الخبر الرملي قد وفق بين هذين الرأيين فحمل الرأي الاول على ما اذا لم يكن معهودا والثاني على ما اذا كان معهودا.

« ومن حيث ان هذا التوفيق ظاهر جدا وانه وجيه يدل عليه تعليل الرأي الثاني بانه لا يقبل القوامة ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط

« ومن حيث ان ناظر هذا الوقف قد عمل فيه من يوم ان توفي الواقف في سنة ١٩٠٤ وهو يطلب اجرا على عمله السابق على طلبه

« ومن حيث انه قد صرح في اجابته انه قد اشتغل في الوقف على الا يأخذ اجرا لنظره من يوم ان آل اليه النظر لانه كان غنيا وحينئذ يكون قد قبل العمل بدون اجر كما

تدل على ذلك عبارته وعدم طلبه في هذه المدة الطويلة

» ومن حيث انه والحالة هذه لا يستحق اجرا على عمله في المدة التي يطلب فيها تقرير الاجر ويتمين رفض طلبه

( مادة التصرفات نمرة ٤٧٧ سنة ٢٥ — ٩٢٦ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ ابراهيم حروش والشيخ محمد احمد فرج )

١٨٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦

حكم . صدوره . تفاد سلطة المحكمة . وقف . استحقاق . دعوى الاستحقاق . وجوب بيان النصيب بيان شرط الواقف

القاعدة الشرعية

١ - من القواعد التشريعية المقررة ان من الآثار المترتبة على الحكم خروج القضية من يد المحكمة بمعنى انها بهذا الحكم قد استنفدت اختصاصها فليس لها ان ترجع الى النظر فيه بأى شكل من الاشكال ولا يصح لها ان تحتفظ لنفسها حق الرجوع في الموضوع . وليس للخصم الا الرضوخ للحكم او الطعن فيه بالطرق التي يبيحها القانون . ومن المقرر ايضا انه اذا كانت محكمة اول درجة فصلت في الطلب ومحكمة الدرجة الثانية لم تفصل فيه فلا يصح رفع دعوى جديدة لأنه يحول دون ذلك كون القضية قد نظرت في اول درجة

٢ - دعوى الاستحقاق في الوقف يجب

ان تشتمل على بيان النصيب . اما دعوى مجرد الاستحقاق فلا تقبل لأنها ليست الا دعوى لنصيب مجهول

٣ - من شروط صحة الدعوى بالاستحقاق في الوقف ان تشتمل على بيان شرط للواقف يفيد استحقاق المدعى لما يطلبه المحكمة :

» من حيث ان وكيل المدعى قد ادعى هذه الدعوى على الوجه المسطور ووكيل المدعى عليه قال انها غير صحيحة شرعا وانها غير مسموعة بحالتها التي هي عليها للأسباب التي ابداهما بحضور القضية المذكورة

» ومن حيث ان هذه الدعوى عبارة عن دعاوى متعددة لكل مدعى فيها طلبات خاصة وبالرجوع الى اقوال وكيل المدعين بالحضر وبالمذكرات يتبين ان ما استقر عليه اخيرا من الطلبات ينحصر فيما يأتي

اولا - امر سعادة المدعى عليه بالجري على مقتضى الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في القضية نمرة ١٤ سنة ٩٠٤ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ٩٠٥ وصرف فاضل ريع الوقف لمستحقه على الوجه المسطور به

ثانيا - امر سعادة المدعى عليه باعطاء كل من حسن افندي هاشم ومحمود افندي رجب المدعين المذكورين مما كان بيد السيد نفيسه بنت حواء عتيقة دلفريان عتيقة الواقعة وامر سعادته بتوزيع نصيبها على الوجه الوارد بالحكم السابق الذي



المشار اليه فلا معنى لاعادة هذا الأمر وان كان وكيل المدعين يرمى الى تنفيذ الأمر السابق كما يشير الى ذلك في بعض اقواله فليست المحاكم القضائية ملطة تنفيذية فالدعوى بذلك غير مسموعة شرعا

« ومن حيث ان ما ابدى من الدعوى والطلبات من كل من حسن افندي هاشم ومحمود افندي رجب بالنسبة لنصيب نفيسة بنت حواء ومن نسيم بالنسبة لنصيب فاطمة بنت فايد هو عين ما جاء بحكم سنة ٩٠٥ و امر الناظر باتباعه وليس في دعواهم اكثر من ذلك وكذلك حال نسيم بالنسبة لنصيب مريم السوداء فانها لم تطلب اكثر مما حكم لها به في ٣٠ اكتوبر سنة ٩١١ فالدعوى بذلك كله غير مسموعة لسبق الفصل فيها وعدم الفائدة من اعادة النظر فيها على هذا الوجه او الحكم بالاستحقاق يغني عن الأمر المطلوب

« ومن حيث انه بالرجوع الى اوراق هذه القضية وما ضم اليها يتبين ان دعوى صاحبة المدعية المذكورة بالنسبة لنصيب مريم السوداء سبق لها ان رفعتها بعينها امام هذه المحكمة ضمن دعوى اشتملت على طلبات اخرى وحكم لها في ٣٠ اكتوبر سنة ٩١١ بالاستحقاق في نصيب من مات من اهل طبقها عقبا الى آخره ومنهم مريم السوداء المذكورة وان هذا الحكم استؤنف امام المحكمة العليا الشرعية وبعد تقرير السير واعادة الدعوى وعدة اجراءات حكمت المحكمة العليا لها بالتقوى ولم تحكم بالاستحقاق

حكم لها فيه صراحة بالاستحقاق في هذا النصيب وبانتقاله الى اهل طبقها الثالثة وهما من اهل هذه الطبقة

ثالثا - امر سعادة المدعي عليه بالجري على هذا الحكم بالنسبة لنصيب فاطمة بنت فايد عتيقة الواقف الذي قضى بانتقاله الى اهل الطبقة الثانية من جميع الحصص ومنهم السيدة نسيم المدعية المذكورة . والحكم لهذه المدعية بأنها تستحق في نصيب مريم السوداء عتيقة لالتبر عتيقة الواقعة كصریح الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٣٠ اكتوبر سنة ٩١١ حيث قضى باستحقاقها في النصيب و امر سعادة المدعي عليه باتباع هذا الحكم الذي صار نهائيا بالنسبة لها . والحكم لها ايضا باستحقاقها في نصيب عنبر سببا عتيقة حسن ملك عتيقة الواقف التي توفيت عقبا وليس لها من يتقدم في استحقاق نصيبها على اهل طبقها الثانية الذين كانوا يوم موتها من جميع الحصص وهم المذكورون بعريضة الدعوى ومنهم المدعية فهي مستحقة فيه كما يقتضيه المبدأ الوارد بالحكمين السابقين

رابعا - الحكم للسيدة صاحبة المدعية المذكورة باستحقاقها في نصيب مريم السوداء المرقومة قياسا على الحكم لنسيم المشار اليها والحكم لها ايضا باستحقاقها في نصيب عنبر سببا المذكورة بالكيفية الواردة في طلب نسيم المدعية

« ومن حيث ان الطلب الأول رغما من انه عام ولا شأن لجميع المدعين في اكثر الانصبه فان المحكمة العليا قد امرت بذلك في الحكم

« ومن حيث ان هذه المحكمة والحالة هذه لا تملك اعادة النظر في هذا الموضوع بعد ان فصلت فيه واصبح حق النظر فيه لمحكمة الدرجة الثانية فان من القواعد التشريعية المقررة ان من الآثار المترتبة على الحكم خروج القضية من يد المحكمة بمعنى انها بهذا الحكم قد استنفدت اختصاصها فليس لها ان ترجع الى النظر بأى شكل من الاشكال ولا يصح لها ان تحتفظ لنفسها حق الرجوع الى الموضوع وليس للخصم الا الرضوخ او الطعن بالطرق التي يبيحها القانون . ومن المقرر ايضا انه اذا كانت محكمة اول درجة بنت في الطلب ومحكمة الدرجة الثانية لم تفصل فيه فحينئذ لا يصح رفع دعوى جديدة لأنه يحول دون ذلك كون القضية قد نظرت في اول درجة راجع كتاب المرافعات للدكتور ابي هيف ص ٧٩٧ وص ٩٣٢ ومن هذا يتبين ان دعوى صالحة بالنسبة لهذا النصيب غير مسموعة امام هذه المحكمة

« ومن حيث ان دعوى كل من صالحة ونسيم بالنسبة لنصيب عنبر سيما غير صحيحة شرعا وذلك لأمرين احدهما انها لم تشمل على بيان نصيب معين ودعوى الاستحقاق في الوقف يجب ان تشمل على بيان النصيب اما دعوى مجرد الاستحقاق فلا تقبل لانها ليست الا دعوى نصيب مجهول وقد جاء في اوائل كتاب الوقف من الخيرية في شأن دعوى استحقاق لم يبين فيها نصيب المدعى ( الثالث ان اصل دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى لقوله

وان استحقاق عرقات مع من يشركه الخ وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري مقداره وليس خصما عن غيره ) ويؤيد الرمل في ذلك ما قرره في وجه اشترائهم لمعلومية المدعى كما يعلم من الرجوع الى الزيلعي والآخران من شروط صحة الدعوى بالاستحقاق في الوقف ان يشتمل على بيان شرط للواقف يفيد استحقاق المدعى لما يطلبه والدعوى في هذا النصيب لم تشمل على ذلك فان قول الواقعة بعد ان رتب عتقاها وذريتهم في الاستحقاق ( على ان من مات منهم الخ ) لا يعطى المدعيتين استحقاقا في هذا النصيب وذلك لأن الضمير في قولها ( على ان من مات منهم ) راجع الى من ذكر قبله وهم العتقاء وذريتهم فقط والضمير في ( له ) من قولها ( فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلم يوجد من طبقته راجع الى ( من مات منهم ) اى من العتقاء وذريتهم فقط وعلى هذا الشرط لا يدل على حكم نصيب عتيق العتيق الذي استحقه بمقتضى قول الواقعة ( على ان من مات الخ ) اذا توفى عتقا ولم تشمل على شرط آخر يدل على انتقال هذا النصيب في ذلك الحال الى اهل الطبقة او على حكم هذا النصيب قبل اقراض العتقاء وذريتهم جميعا وبذلك تكون دعواهما في هذا النصيب على الوجه الذي تدعيه غير صحيحة شرعا « ومن حيث انه تبين من ذلك كله ان دعوى كل من صالحة ونسيم بالنسبة لنصيب عنبر سيما يجب رفضها لعدم صحتها وان دعوى

الست بيا قادن والدته المغفور له عباس  
باشا الأول وقت الاعيان الموضحة بالحجة  
المحررة من هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ الحجة سنة  
١٢٨٥ وأنها شرطت في وقفها شروطاً منها  
تعليم اللتين التركية والفارسية علاوة على العلوم  
الأخرى بمدرسة ( والدته عباس باشا الأول )  
بيا قادن الابتدائية للبنين وان تعليم هاتين  
اللغتين فضلاً عن انه ليس فيه فائدة بالنسبة  
لوقت الحاضراته لا يوجد من التلامذة من  
يرغب في تعلم احدهما وان الديوان يرى مخالفة  
هذا الشرط خصوصاً وأنه سيترب على ذلك  
زيادة العناية بتعليم القرآن الكريم وباقي  
العلوم الأخرى كالحديث واللغة العربية وما فيه  
فائدة للطلبة وطلب الموافقة على ذلك وقد  
اطلعت المحكمة على حجة هذا الوقف الصادرة  
من الباب العالي بمصر في ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥  
المحكمة :

« من حيث ان الديوان طلب الاذن  
بمخالفة شرط الواقعة فيما يتعلق بتعليم اللغتين  
المذكورتين للاسباب الموضحة بكتاب الديوان  
المذكور

« ومن حيث ان المحكمة لا ترى مانعاً  
من اجابته الى ذلك

مادة التصرفات نمرة ٦٩٥ سنة ٩٢٥ و ٩٢٦ .  
دائرة حضرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد  
سليم والهيئة السابقة

جميع المدعين فيما عدا ذلك غير مسموعة شرعاً  
فيتعين الحكم بما يأتي

لهذا حكمنا حضورياً اولاً برفض دعوى  
المدعين صالحة ونسيم بالنسبة لنصيب غير سببا  
المذكورة وثانياً بعدم سماع دعوى المدعين بالنسبة  
لما عدا ذلك

( قضية الست صالحة معتوقة الست ابروكان هانم  
والست نسيم معتوقة الست كلكريل هانم وآخرين ضد  
حضرة صاحب السعادة محمد باشا نجيب ناظر الاوقاف  
الخصوصية بصفته وكيلًا عن حضرة صاحب الجلالة الملك  
نمرة ٢٠٣ كلّي سنة ٩٢٣ — ٩٢٤ . دائرة حضرات  
اصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد المغربي  
والشيخ احمد فرج ) .

## ١٨٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٦

وقف . شرط الواقف . تعذر تنفيذه . جواز مخالفته .

القاعدة الشرعية

اذا شرط الواقف تعليم اللغتين التركية  
والفارسية في مدرسة انشأها ولم يوجد بين  
التلامذة من يرغب في تعلم هاتين اللغتين أو  
احدهما جاز للقاضي ان يأذن لناظر الوقف  
بمخالفة شرط الواقف وتعليم التلامذة علماً آخر  
فيه فائدة

الموضوع :

تضمن كتاب ديوان الاوقاف الخصوصية  
الملكية نمرة ٣٥٦٠ سنة ٩٢٦ أن المرحومة



## قضايا المحاكم المختلطة

١٨٧

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٠٦

سفه . حجر . قاصر . سند تحت الاذن . حامل السند .  
سلامة نية . تاريخ السند على يياض . اثبات

## القاعدة القانونية

١ - ان السفينة المحجور عليه مثل القاصر الذي لم يبلغ سن الرشد في نظر الشريعة الاسلامية فلا يجوز له ان يتصرف اى تصرف مدنى . ودفع دعوى الدائن حامل السند الذى عليه امضاء المحجور عليه بأن المدين غير اهل للاستدانة بناء على انه محجور عليه يجوز التمسك به حتى ضد حامل السند بسلامة نية

٢ - من استصدر سنداً من سفينة محجور عليه وترك تاريخ السند على يياض . حتى اذا ما رفع الحجر وضع تاريخاً لاحقاً على تاريخ رفع الحجر . كان محتالاً على القانون . ويجوز اثبات احتياله هذا على حكم القانون بجميع طرق الاثبات بما فيها القرائن والبيئة وذلك بدون احتياج الى الطعن بالتزوير فى السند

( استئناف حسن حسن الهيجينى ضد كرومبو .  
رئاسة جناب المستشار كوريزميس )

١٨٨

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٦

شفعة . تجزئة الصفقة . جواز الشفعة فى العين كلها .  
القاعدة القانونية

اذا بيعت ارض لجملة اشخاص بعقود متفرقة فى يوم واحد وتسجلت فى يوم واحد جاز للجار ان يطلب الارض كلها بالشفعة اذا توفرت فى الجوار الشروط التى تجعل حقه فى الشفعة ثابتاً . وتجزئة الصفقة لا تمنع من استعمال حق الشفعة فى الارض بأ كلها

( استئناف الشيخ عبد الحميد ابراهيم ضد خالد  
الحناوى . رئاسة جناب المستشار بافيرا )

## تعليق

كان البائع فى الارض المشفوع فيها قد جعل بعضها لشخص والبعض الآخر لزوجته وقد حصل بيع القطعتين فى يوم واحد وفى ساعة واحدة . والعقدان تسجلا فى المحكمة فى يوم واحد . وبين تسجيل عقد الزوج وعقد الزوجة ربع ساعة فقط فلاحظت المحكمة من ظروف وقرائن الدعوى ان تجزئة الصفقة كان الغرض منه الحيلولة بين الجار والشفعة بمجعل نصيب الزوجة حائلاً بين الارض التى اشتراها الزوج وارض الجار . والمحكمة علاوة على هذه الحيلة

٢ - ان المادة (١٥) من قانون الشفعة اوجبت رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها. وهذا النص يجري حكمة على الدعوى أمام محكمة اول درجة. وعليها أمام محكمة الاستئناف. فالاستئناف الذى يرفعه الشفيع ويعلنه الى المشتري دون البائع يكون غير مقبول

٣- فى حالة وجود يمين متوالين يجب توجيه دعوى الشفعة على البائع والمشتري فى الصفة الاولى. وعلى البائع والمشتري فى الصفة الثانية فاهمال ادخال البائع فى احدى الصفتين يجعل الاستئناف ساقطاً

( استئناف ابو العزب ضد على احمد ابو زيد  
رئاسة جناب المستشار بافيرا )

١٩١

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٦  
شفعة . عدم ادخال البائع فى الاستئناف .  
حضوره . أثره

## القاعدة القانونية

عدم ادخال البائع فى الاستئناف المرفوع عن حكم صادر فى قضية شفعة يجعل الاستئناف غير مقبول حتى ولو حضر البائع من تلقاء نفسه أمام محكمة الاستئناف اذا كان حضوره قد حصل بعد قوات ميعاد استئناف الحكم واكتسب المستأنف عليه حق الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً

رأت انه حتى بفرض جدية عقد الزوجة فان تجزئة الصفقة ببيع الارض الى اشخاص متعددين بعقود عدة لا تمنع الجار من طلب الصفقة كلها بالشفعة

١٨٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١١ فبراير سنة ١٩٢٦  
قسمة . حكم القسمة . تسجيله . ملكية

## القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالقسمة هو حكم مظهر لحق الملك لا منشئ له. فتسجيله لا يكسب حق الملك قوة جديدة. ولا يصحح سند تملكه  
( استئناف لويدز بتك ضد محمد خضر ابو عجور  
رئاسة جناب المستشار فوكس )

١٩٠

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٦  
استئناف . اسباب وجيزة . شفعة . وجوب ادخال البائع والمشتري . أمام أول درجة . أمام الاستئناف

## القاعدة القانونية

١ - تصح عريضة الاستئناف ولو مصوغة بغاية الإيجاز اذا لم يقم ادنى شك فى نوع الطعن وفى طلبات المستأنف. كما اذا حصر الشفيع سبب طعنه فى الحكم المستأنف بقوله ان محكمة أول درجة اخطأت فى الحكم برفض دعوى الشفعة

كونكرداتو ( صلح ) حصل بطريقة ودية أو بطريقة قضائية ليس معناه تبرع الديانة لمدينهم بجزء من حقوقهم . وانما هو وسيلة لمنع تحميلهم خسارة اكبر مما اذا حكم باشهار افلاسه وتوقيفه عن العمل . بناء عليه يعتبر تنازل الديانة حاصلًا هنا على شرط وفاة المدين بجميع تعهداته . سواء نص الكونكرداتو على ذلك أو لم ينص لأن الكونكرداتو مثل سائر العقود التي فيها التزامات من الجانبين يفسخ بمجرد عدم وفاة احد الطرفين بتعهداته . والفسخ يقع حتى ولو نص عقد الصلح على جزاءات اخرى مثل حلول اقساط مستقبلية بمجرد عدم الدفع في الميعاد . كل هذا اذا لم ينص عقد الصلح على ان ابراء المدين من بعض دينه قد حصل بصفة قطعية لا رجوع فيها مهما كانت الاحوال .

على ان الديانة ليس لم المطالبة بياقي ديونهم في حالة الفسخ الا بالنسبة الى المدين المفلس فقط . بحيث اذا حكم باشهار افلاس المدين وتزامم الديانة مع ديانة آخرين فلا يجوز لهم المطالبة الا بالجزء الذي تصالحوا عليه مع مدينهم وذلك لأن الديانة الذين تعاملوا مع المدين بعد الصلح الاول قد تعاملوا على فكرة ان المدين ليس عليه الا ما ثبت في محضر الصلح فقط . وان ما زاد على ذلك قد حصل التنازل عنه . وهذا الحكم يكون في حالة ما اذا حصل كونكرداتو امام المحكمة . اما اذا حصل الصلح بطريقة ودية غير علانية فيكون لهم الحق في المطالبة بكل ديونهم لاحتمال عدم ارتكان الديانة

على ان حضور البائع أمام الاستئناف جائز ويصح شكل الاستئناف اذا كان البائع قد انضم الى الشفيع في طلباته أمام محكمة أول درجة فاتفق تنافر المصلحتين ( مصلحة الشفيع ومصلحة البائع )

( استئناف استينس ضد رحين اسحاق . رئاسة جناب المستشار باقيرا )

١٩٢

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٦  
اختصاص . محاكم مختلطة . شفعة . شريك  
شائع اجنبي

### القاعدة القانونية

تكون المحاكم المختلطة مختصة بالنظر والفصل في دعوى الشفعة اذا رفعها بعض الشركاء على الشيوع ضد شريك على الشيوع من رعايا الحكومة المحلية اذا وجد اجنبي بين الشركاء . على الشيوع طالبي الشفعة  
( استئناف اسكنر فهمي جرجاوي ضد كامل بك مرقس رئاسة جناب المستشار باقيرا )

١٩٣

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦  
صلح . كونكرداتو . تنازل الدائن . رجوع  
عن التنازل . عدم وفاة الدين . تزامم الديانة

### القاعدة القانونية

تنازل الديانة عن بعض ديونهم لتاجر ما في



الجدد على هذا الصلح الذي كانوا يجهلون  
لحصوله بنهر وساطة القضاء.

( استئناف تنافس حبيب تراك ضد نيقولا مباردي  
رئاسة جناب المستشار فوكس )

١٩٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيه ١٩٢٦

رهن . نزع ملكية . اخراج بعض الاملاك  
المرهونة . مصلحة الاجنبي . اختصاص  
المحكمة المختلطة .

القاعدة القانونية

١ — الاصل ان الدائن صاحب الرهن  
المقار على املاك مدينه الحق في نزع ملكية  
جميع الاملاك المرهونة له ضمانا لوفاء دينه . وغير  
ملزم بان ينزع ملكية البعض ويترك البعض  
الآخر حتى ولو كان الفرز ممكنا . لأن جميع  
الاملاك المرهونة تكون قانونا كلاً يصح ان  
يكون موضوع دعوى نزع ملكية واحدة  
واذا كان لأجنبي حق على بعض الاملاك  
المرهونة كانت المحاكم المختلطة مختصة بعمل  
اجراءات نزع الملكية

٢ — في اجراءات نزع الملكية يجوز للقاضي  
المتدب للبيع ان يحرص من تلقاء نفسه اجراءات  
نزع الملكية بصفة مؤقتة في بعض الاعيان  
المرهونة دون البعض الآخر اذا رأى ان ثمن  
الاعيان التي امر بنزع ملكيتها يكفي لسداد دين  
طالب نزع الملكية والديانة الآخرين المسجلة

ديونهم . ويجوز للمعكمة عند عمل مناقصة ان  
تأمر بمحصر نزع الملكية في اعيان دون اعيان  
متى رأت وجها لذلك

٣ — اذا حصرت اجراءات نزع الملكية  
في اعيان دون اعيان واقتفت بهذا الحصر  
مصلحة الاجنبي كانت المحاكم المختلطة مختصة  
بإنهاء اجراءات نزع الملكية اذا كانت الاجراءات  
قد بدأت امامها ومصلحة الاجنبي قائمة  
( استئناف حسن مري ضد نيقولا السنين .  
رئاسة جناب المستشار فوكس )

١٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

دواثرها المجتمعة

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٦  
تقالس . بالتدليس . بالتقصير . توقف التاجر  
عن الدفع . شروط . احوال .

القاعدة القانونية

نصت المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات  
المختلط على اعتبار كل تاجر وقف عن دفع ديونه  
في حالة تقالس بالتدليس اذا اخفى دفاثره أو  
اعدها أو اختلس أو خبأ جزءاً من ماله اضرارا  
بدائتيه أو اعترف وجعل نفسه مدينا بطريق  
التدليس بما بالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان  
ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها  
من الاوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن  
امتناعه من تقديم اوراق أو ايضاحات مع علمه  
بما يترتب على ذلك الامتناع  
ومن المعلوم ان التاجر لا يمكن ان يحاكم

في تهمة تقالس بالتدليس أو بالتقصير الا اذا وقف عن دفع ديونه . وهذا الشرط (وهو شرط توقفه عن دفع ديونه ) لم ينص عليه الشارع الا في المادة ٢٩٣ التي نصت على حالة التقالس بالتدليس . الا انه يجب اشتراط هذا الشرط نفسه في حالة التقالس بالتقصير بالرغم من عدم النص عليه . لأنه ليس من المقبول عقلا ان يعامل التاجر المتهم بالتقالس بالتدليس معاملة فيها تسامحا اكثر من المعاملة التي يعامل بها التاجر المتهم بالتقالس بالتقصير واشتراط توقف التاجر عن دفع ديونه

لامكان محاكمته في تهمة التقالس ليس معناه وجوب ارتكاب التاجر الوقائع المكونة لجريمة التقالس بعد توقف التاجر عن الدفع فقط بل يجب اعتبار الوقائع المكونة للجرائم المنصوص عليها في الفصل التاسع من قانون العقوبات المختلط ( وهي التي لم يوجب القانون ارتكابها في حالة توقف التاجر عن الدفع ) معاقبا عليها قانونا ايضا مهما كان الزمن الذي ارتكبت فيه وهذا التفسير يؤيده نص القوانين الفرنسية التي اخذ عنها الشارع المختلط لأن العلم والعمل جريا في فرنسا على ذلك .

## قضايا المحاكم الأجنبية

١٩٧

محكمة انفرنس بيلجيكا

حكم تاريخه ٩ اغسطس سنة ٩٢٣

اجارة • خادم • رفت • تعويض • اخطار • زمت .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يبين المخدم سبب رفت خادمه في ورقة اخطاره بالرفت . فلا يجوز له ان يدعى بعد ذلك بوقائع جديدة يطلب اثباتها لتبرير رفت خادمه

٢ - اخطار المخدم برفته او بالاستغناء عنه يختلف باختلاف درجة اهمية الوظيفة التي يشغلها المخدم . فبالنسبة لرئيس قلم يقبض

١٩٦

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ٩٢٣

اجارة • رفت • خادم • مستخدم • مرتبه • تعويض

القاعدة القانونية

اذا رفت المخدم في بحر الشهر كان مرتبه مستحقا عن الشهر كله . وهذا علاوة على ما يكون له من الحق في التعويضات بسبب رفته في وقت غير لائق . او بسبب رفته بدون وجه حق ان كان لطلب التعويضات محل .

١٩٩

محكمة افرس ييلجيك

حكم تاريخه ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣

اجارة اشخاص . رقت . تمويض . اخطار .  
زمن غير معين .

القاعدة القانونية .

اخطار المستخدم برفته أو بالاستغناء عنه  
يجب ان يكون محددًا بوقت معين . فاذا اخطر  
المخدوم مستخدمه بأنه بعد انتهاء الاعمال المكلف  
بعملها يكون مفصولًا من الخدمة لا يكفي . لأن  
المستخدم الذي يخطر برفته أو بالاستغناء عنه في  
زمن غير معين لا يستطيع الاتفاق مع مخدوم  
آخر على العمل في خدمته في زمن معين . واذا  
عين الزمن وطال العمل الذي يشتغل فيه وعجز  
عن البدء في خدمة مخدومه الجديد كان مسئولًا .

٢٠٠

محكمة افرس ييلجيك

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

دعوى احوالة . على محكمة اخرى . بلدين  
مختلفين

القاعدة القانونية

ان المواد الخاصة بطلب احوالة الدعوى  
من محكمة على محكمة اخرى بسبب كونها مقامة  
بها لا تنطبق بين دعويين مرفوعتين أمام محكمتين  
تابعتين لبلدين مختلفين كأن تكون دعوى

مرتبًا مقداره ١٣٥٠ فرنكاً في الشهر يجب ان  
يكون الاخطار حاصلًا قبل الرقت بخمسة شهور  
على الاقل . واذا كان مرتب المستخدم ٢١٠٠٠  
فرنك في السنة وجب ان يكون الاخطار قبل  
الرفت بسنة .

١٩٨

محكمة افرس ييلجيك

حكم تاريخه ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣

اجارة اشخاص . مستخدم . مرض . رقت

القاعدة القانونية

اذا طال مرض المستخدم قاعده عن  
القيام بالاعمال المنوط بها جاز للمخدوم ان  
يعتبر عقد الاستخدام منحلًا بسبب عدم وفاة  
المستخدم بالالتزامات التي التزم بها . وانفساخ  
العقد يقع بدون احتياج الى أى شئ من  
الاجراءات . وكون المستخدم كان مشهودًا له  
بالهمة والنشاط والنزاهة والكفاءة وكونه ادى  
لمخدومه خدمات جليلة قبل مرضه لا يغير من  
طبيعة حق المخدوم في ذاته . لأن المسألة مسألة  
قانونية محضة . حلها يرجع الى ماهية الوقائع  
لا الى صفات المستخدم . وكل ما لحلال المستخدم  
وخدماته السابقة انما يكون لها اثر في تقدير  
الكفاءة أو التمويضات ان كان لها وجه .



مرفوعة أمام محكمة من محاكم بلجيكا واخرى  
مرفوعة أمام محكمة من محاكم فرنسا

٢٠١

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٤  
مسؤولية . سيارة . عسكري . حكومة

القاعدة القانونية

العسكري الذي يقود سيارة في اثناء تأدية  
وظيفته يحمل الحكومة مسؤولية تعويض  
الضرر الحاصل مما تحدثه السيارة من  
الاصابات للأفراد

٢٠٢

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٥ ابريل سنة ١٩٢٤  
عيب خفي . فحم . حرارته قليلة . تسليم البضاعة .  
دفع ثمنه

القاعدة القانونية

١ - كون الفحم المباع لا يولد حرارة  
كافية يجعله معيباً بعيب خفي

٢ - في مسائل العيب الخفي تسليم الفحم  
ودفع ثمنه لا يمتنعان المشتري من الرجوع على  
البائع . بل كل ما يطلب من المشتري هو ان يرجع  
على بائعه في اقرب وقت ممكن . وعدم حصول  
البيع على عينة اتفق عليها من قبل لا يجعل  
دعوى العيب الخفي غير مقبولة

٢٠٣

محكمة نقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٧ يولييه سنة ١٩٢٥  
غلط . عقود . زواج . غلط في شخص الزوج  
غلط في صفاته

القاعدة القانونية

الغلط في شخص أحد الزوجين يوجب  
ابطال عقد الزواج . أما الغلط في صفة أحد  
الزوجين مثل كونه عازباً أو ارملاً أو مطلقاً  
لا يترتب عليه بطلان الزواج لانه ليس مبطلا  
للرضا . إذ ان الشارع بين بيان حصر اوجه  
بطلان عقود الزواج ولم يتركها لتقدير القاضي .  
وغرضه من ذلك توطيد الزواج وتوثيق عرى  
العائلات . فمن تزوج بامرأة ثم ظهر له انها مطلقة  
من زوج لا يزال على قيد الحياة وكان يعتقد  
في نفسه انها ما كانت متزوجة من قبل . فلا يجوز  
له ان يدعى بوقوع غلط مبطل للرضا .

٢٠٤

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
زوجية . واجبات . حقوق . الاتفاق على الاقتراح  
دفع مرتب شهري . بطلان

القاعدة القانونية

اذا فرض القانون على الزوجين واجبات  
منها حفظاً لكيان العائلات واعتبرها من  
النظام العام مثل وجوب السكنى معا والمعاشرة  
ووجوب اتفاق الزوج على زوجته وغير ذلك

من الواجبات . فلا يجوز للزوجين الاتفاق على مخالفتها

فيقع اذاً باطلاً الاتفاق الذي يتم بين الزوجين على ان ينفترقا عن بعضهما لغير الاسباب وفي غير الاحوال التي بينها القانون . والشرط الذي يتضمنه الاتفاق على الفرقة وبه يلتزم احد الزوجين بأن يدفع مرتباً شهرياً للآخر ما دام على قيد الحياة مقابل رضاه بالافتراق هو شرط غير مشروع مثل عدم مشروعية الاتفاق الذي تضمنه

٢٠٥

محكمة تقض وإبرام بلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦  
اسماء . تصحيح الاسماء في دفتر المواليد .  
مصلحة ادية

القاعدة القانونية

تصحيح الاسم في دفتر المواليد لا يشترط فيه ان يكون طالب التصحيح اسمه كالاسم المدون في دفتر قيد المواليد ومطلوب تصحيح الخطأ الواقع فيه . بل يكفي ان يكون لطالب التصحيح مصلحة ولو معنوية تبرر دعواه

٢٠٦

محكمة لياج بلجيكا

حكم تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦  
اثبات . وصية . تمزيق . ورقة . تبديد

القاعدة القانونية

الأصل ان الوصية يجب ان تثبت بالكتابة

على انه اذا كانت ورقة الوصية قد كتبت كلها بخط المتوفى ثم سرقت أو اعدمت عمداً . جاز اثبات مضمونها وتحريرها بمعرفة المتوفى بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن . وبما ان طريقة الاثبات هذه هي طريقة استثنائية وجب على القاضي ان يحتاط في عدم الحكم بها . إلا اذا ثبتت له واقعة السرقة أو التبديد أو الحريق بطريقة يقينية لا تقبل الشك مطلقاً

٢٠٧

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٦  
شرط . صراحة الشروط . وجوب الحكم بها  
القاعدة القانونية

ان السلفية المضمونة برهن عقاري اذا تضمنت شرطاً يقضى بحلول اصل الدين بمجرد تأخير المدين عن دفع احد اقساط فوائد الدين من بعد الاستحقاق بثلاثين يوماً كما بدون احتياج لتنبه أو انذار أو دعوى صحت وصح الشرط مثل هذا الشرط ليس فيه مخالفة لقانون ولا لتنظيم العام ولا للآداب . فيتعين على المحاكم الأخذ بهذا الشرط والعمل بمقتضاه . مهما وجد القاضي من نفسه غضاضة في العمل به . إذ واجب القاضي الحكم بما اتفق عليه المتعاقدان ولو كان فيه ارهاق لأحد المتعاقدين . لأن الشروط شرطاً كالشرع شرعاً

المحاماة . ويتأكد وجوب مؤاخنة هذا المحامي لما يلاحظ انه خوطب مرات عدة فلم يجاب وسبق ان وبنحه المجلس من قبل في سابقة اخرى ولم يجد التويخ معه نفعا .

٢١٠

مجلس نقابة المحامين ببيروكل  
قرار صادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ٩٢٥  
عام . ذهابه لنزل مدين موكله . مساس  
بكرامة المحاماة . مؤاخنة تأديبية  
القاهرة القانونية

يرتكب فعلا ماسا بكرامة المحاماة المحامي  
الذي يصاحب موكله الى منزل المدين ليلج عليه  
في دفع الدين المدين به لموكله .

٢١١

مجلس تأديب المحامين ببيروكل  
حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٦  
عام . شريك . شركة تضامن . وجوب  
انسحابه . مؤاخنة .

القاهرة القانونية

المحامي الذي يكون شريكا في شركة  
تضامن ثم يطلب درج اسمه في جدول المحامين  
يجب عليه أن ينسحب من الشركة فوراً بمجرد  
درج اسمه في الجدول . فاذا استمر في الشركة  
بضعة شهور من بعد درج اسمه في الجدول كان  
مسؤولا ويجب مؤاخنته مؤاخنة تأديبية .

٢٠٨

محكمة ليج بلجيكا

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٦  
سيارة . اصابات . مسؤولية . شارع صغير .  
شارع كبير

القاهرة القانونية

مائق السيارة الذي يخرج من شارع ثانوي  
ويريد ان يدخل شارعاً رئيسياً يجب عليه ان  
يتحقق من خلو الشارع الرئيسي من كل سيارة  
أو مركبة أو أى عائق يعوق دخوله فيه . فاذا  
اهمل ملاحظة ذلك وتسبب عن اهماله وقوع  
تصادم كان مسؤولا . وعلى كل حال تكون  
مسؤوليته شديدة أو خفيفة بسبب درجة اهماله

٢٠٩

مجلس نقابة المحامين ببيروكل

قرار تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ٩٢٥  
عام . عدم اكترائه بجوابات مجلس النقابة . مؤاخنة  
القاهرة القانونية

المحامي الذي يمتنع عن الاجابة على طلبات  
مجلس النقابة الذي يطلب منه اعطاء البيانات  
والاستعلامات اللازمة له لتحقيق شكوى  
مقدمة ضده من موكله وفيها يتهمه باهمال القضية  
والحيدة فيها عن جادة الصدق والنزاهة يعتبر  
انه غير مكترث بسلطة مجلس النقابة الذي له  
ولاية تأديبه . وفي تصرفه هذا مساس بكرامة



## ٢١٢

## محكمة شاراتون

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجارة . حق المؤجر في حبس المفروشات .  
حق المستأجر في ملكية المفروشات . تصادم الحقين .

## القاعدة القانونية

الاصل ان للمؤجر حق حبس مفروشات المستأجر الموجودة في العين المؤجرة حتى لا يضع عليه التأمين الذي له لسداد الاجرة .  
الا ان حق الحبس هذا قد يتصادم مع حق آخر اقوى منه اما يطله واما يحدد من مفعوله .  
فاذا تصادم حق المؤجر في التأمين وحق المستأجر في ملكية المفروشات كان للقاضي حرية التصرف في التوفيق بين الحقين . فيسار المستأجر يجعل حق التأمين الذي للمؤجر لا محل له وعلى كل حال ليس للمؤجر ان يمنع بطريقة استبدادية المستأجر من نقل مفروشات واثاثاته من العين المؤجرة اعتمادا على حق التأمين الذي له وفاء تعويضات يدعيها المالك عن اتلاف في العين المؤجرة ومسؤول عنها المستأجر بدون ان يتخذ الاجراءات القانونية التي له بالحجز على مفروشات مستأجره . فاذا منع المؤجر المستأجر من نقل مفروشات بطريقة استبدادية وبدون استصدار أمر من القاضي كان مسؤولا عن تعويض الضرر الادبي والضرر المادي الذي يلحق المستأجر

## تعليق

في القانون الفرنسي مادة ( ٢١٠٢ )  
وفي القانون المختلط مادة ( ٤٦٦ ) وفي القانون  
الاهلي مادة ( ٣٨١ ) مرافعات جعل فيها الشارع  
الامتعة المنزلية والبضائع والمحصولات  
والآلات الموجودة في العين المؤجرة تأمينا  
للمؤجر لسداد الاجرة . الا ان المؤجر ليس  
له الحق في ان يضع يده على مفروشات  
ومنقولات المستأجر ويحبسها بطريقة  
استبدادية بل يجب عليه ان يتخذ الاجراءات  
التي نص عليها القانون الفرنسي في المادة  
( ٨١٩ ) مرافعات وفي المادة ( ٧٦٠ ) مختلط  
والمادة ( ٦٦٨ ) مرافعات اهلي وهي التي تميز  
الملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجرها  
الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال ان يحجزوا  
المفروشات ونحوها والمنقولات الموجودة  
بالحال المؤجرة والاثمار والمحصولات حجزا  
تحتفظيا للتأمين على اداء الاجرة المستحقة لهم  
ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ  
وطالما لا يستصدر المالك اوامر بحجز  
المفروشات والبضائع فلا يملك حبسها  
بطريقة استبدادية وبناء عليه لا يكون للمالك  
حق الحبس اسوة بالديانة اصحاب التأمينات كما  
يفهم من غوى هذا الحكم ، وقد حدث في  
مصر ان بعض الملاك اراد منع المستأجرين من  
نقل مفروشاتهم بالقوة فتدخل البوليس ونصر  
المستأجر على المؤجر بناء على عدم وجود حق  
للمؤجر في حبس مفروشات المستأجر بالقوة

وبدون امر قضائي وعلى ما نظن انه صدر منشور من وزارة الداخلية الى الحكمدارية ومنها الى البوليس باتباع هذا الاجراء

## ٢١٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤

مسؤولية . سيارة . افعال المصاب

القاعدة القانونية

انه تطبيقا لاحكام المادة ١٣٨٤ فقرة اولى من القانون المدنى يعتبر الشخص الذى يسوق سيارة وتكون السيارة قد صدمت وجرححت احد المارة انه مخطئ ومسؤول فى الاصل وهذه المسؤولية لا ترتفع عنه الا اذا اثبت ان الاصابة حدثت بسبب افعال أو عدم احتياط المصاب

## ٢١٤

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قوانين . سرابها على الماضى . انتخاب . قوانين انتخاب .

القاعدة القانونية

ان مبدأ عدم سريان القوانين على ما سبقها من الحوادث لا يسرى على القوانين المتعلقة بحقوق الانتخاب وتكون صيغتها السياسية واضحة لا جدال فيها . حكم هذه القوانين هو حكم مطلق يسرى على الاشخاص حتما حتى ولو كانوا منتمين من قبل بحقوق الانتخاب . فالقانون

الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ الذى من مقتضاه سرت قوانين الانتخاب الفرنسية على بلاد الازاس واللورين التى ضمت لفرنسا عقب الحرب الكبرى اذا حرم بعض الرعايا الجدد حقوق انتخاب كانوا منتمين بها وقت صدوره بموجب القوانين الالمانية التى كانت نافذة وقتئذ . فانه يسرى حتما ولو صادم حقوقا مكتسبة من قبل

## ٢١٥

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

يمين . اثبات . بينة . قرائن . تندر الاستحصال

على كتابة . مواضع مادية . مواضع ادبية

القاعدة القانونية

اذا كانت الواقعة من الوائح الجائز اثباتها بشهادة الشهود جاز للقاضى اعتمادا على وجود قرائن وبدون ضرورة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة ان يوجه من تلقاء نفسه لأحد الخصوم اليه بالشروط المبينة بالمادة ١٣٦٧ مدنى

الاثبات بالبينه جائز فى جميع الاحوال التى يتعذر فيها على الشخص ان يستصدر كتابة وهذه القاعدة تنطبق على حالة ما اذا استحال على الشخص الاستحصال على كتابة استعالة مادية أو استعالة معنوية

٢١٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . تجديد الاجارة . اثباتها . البدء في تنفيذها

القاعدة القانونية

الاجارة المجددة عبارة عن ايجارة جديدة

قائمة بذاتها ومستقلة عن الايجارة القديمة . فاذا لم

تكن قد نفذت أو بدىء بتنفيذها . فلا يجوز

اثباتها بشهادة الشهود ولا بالقرائن .

والبدء في تنفيذ الاجارة الذى يبرر عدم

تطبيق المادة ١٧١٥ من القانون المدنى الذى

يحرم الاثبات بشهادة الشهود وبالقرائن لايتناول

الافعال التى تكون قد تمت في عهد الاجارة

القديمة .

٢١٧

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . تغيير وجه الانتفاع بالعين المؤجرة . تقض

سبب ماس بالنظام العام

القاعدة القانونية

١ - ان تغيير المحل المؤجر من محل سكن

الى فندق فيه تغيير لموضوع عقد الاجارة . فاذا

حصل هذا التغيير بغير رضا المؤجر كان للمؤجر

حق طلب الفسخ

٢ - اذا طغت النيابة العمومية في حكم

جنائى وتبين لمحكمة النقض والابرام ان الحكم

المطعون فيه فيه مخالفة يئنة للنظام العام . جاز لها

ان تحكم من تلقاء نفسها بنقض الحكم بناء على

هذا السبب حتى ولو لم يبن طعن النيابة عليه

٢١٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦

مواعيد المسافة . مواعيد قانونية . مواعيد

متفق عليها في عقد . قاضى امور مستعجلة .

اخراج مستأجر

القاعدة القانونية

١ - مواعيد المسافة التى نص عليها قانون

المرافعات لا يعمل بها إلا بالنسبة الى المواعيد

المقررة في القانون . أما المواعيد التى يعطيها

المتعاقد الى المتعاقد معه لعمل معين فلا تستفيد

من مواعيد المسافة

٢ - ان قاضى الامور المستعجلة مختص

باخراج المستأجر من العين المؤجرة اذا كان

عقد الاجارة قد نص فيه على ان العقد يفسخ

حما بمجرد تأخير المستأجر عن دفع الايجار في

الميعاد حتى ولو رفع المستأجر دعوى موضوعية

يطلب فيها ابطال التنبيه ولا سيما اذا كانت

هذه الدعوى لاحقة للدعوى المستعجلة وكان

نزاع المستأجر ليس فيه شئ من الجدية



كانت هذه الاحكام قد فصلت في منازعات  
تجارية محضة

٢ - ان أوجه البطلان المبينة في المادة  
١٠٦ من قانون المرافعات الفرنسية ليست  
متعلقة بالنظام العام . فيجوز التنازل عنها صراحة  
أو ضمناً ويجب ان لا يمتشى حكمها على مشارطات  
التحكيم التي تمحور في بلاد اجنبية بين اثنين  
فرنساويين أو بين فرنساويين واجانب

٣ - ان شرط حسم النزاع بطريق  
التحكيم اذا اجازه قانون اجنبي يجب ان يعمل  
به في فرنسا ما دام هذا الشرط يعبر عن ارادة  
المتعاقدين

٤ - ان حكم المحكمين الصادر في بلاد  
اجنبية ليس من اعمال السلطة القومية الاجنبية  
وانما هو نتيجة عقد اتفاق حاصل بين شخصين  
على حسم النزاع بينهما بطريق التحكيم بمحض  
رضائهما واختيارهما . مثل هذا الحكم لا يكون  
خاضعاً لمراقبة المحاكم الفرنسية . ولكن بما ان  
مثل هذا الحكم قد يكون صدر بدون ان  
يكون محوطاً بالضمانات التي توجبها القوانين  
الفرنساوية فلا يمكن ان يشمل بالصيغة التنفيذية  
ليكون واجب النفاذ في فرنسا الا تحت شرط  
ان يكون حكم المحكمين قد صدر مستوفى  
الشكل ولا يكون قد تضمن شيئاً مخالفاً للنظام  
العام في فرنسا

٢١٩

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٦

مسؤولية . ترامواى . راكب يحمل مواد مفرقة .  
اصابة راكب .

القاعدة القانونية

اذا اشتعلت مواد ملتهبة كانت يحملها  
شخص راكباً للترامواى فاصابت راكباً آخر  
احدثت به جروحاً واصابات . كانت شركة  
الترامواى مسئولة عن تعويض الضرر لان القوانين  
والوائح لا تسمح للركاب بنقل مواد مفرقة في  
قطارات الترامواى . فاهمال عمال الترامواى في  
مراقبة ذلك حتى حدث ما حدث . يجعل شركة  
الترامواى مسئولة

٢٢٠

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٦

احكام اجنبية . احكام محكمين . الصيغة التنفيذية  
المحكمة المختصة . احوال

القاعدة القانونية

١ - ان المحاكم المدنية هي المختصة وحدها  
دون المحاكم التجارية باعطاء الصيغة التنفيذية  
للاحكام الصادرة من المحاكم الاجنبية ولاحكام  
المحكمين اذا صدرت في بلاد اجنبية حتى ولو

٢٢١

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦

حقوق ملكية . صناعية . فنية . أدبية . موسيقية . ورقص

القاعدة الثمانية

ان القواعد التي تحمي من يؤلف كتباً  
علمية او الحاناً موسيقية يتمشى حكمها على من  
يضع شكلاً او حركة من اشكال وحركات  
الرقص . فمن ابتكر طريقه من طرق الرقص كان  
له الحق في ان يعترض على كل صاحب مسرح  
او ملهى يغير او يعدل او يضيف او يحذف  
او يشوه الطريقة التي ابتكرها . كذلك يتمشى

حكم هذه القاعدة على الرقص الذي يكلف بان  
يرقص رقصاً معيناً بحركات معينة فيبدل ويغير  
في طريقة الرقص وحركات الرقص الموضوعه  
ويشوه فكرة واضع طريقة الرقص

تعليق

ان علماء القانون في فرنسا واحكام المحاكم  
الفرنساوية على اتفاق بان ما يسرى على المؤلفين  
والمصنفين والمخترعين يسرى ايضاً على واضعي  
الالخان الموسيقية وواضعي طرق الرقص  
لانهم يعتبرون ان الغرض حماية الابتكار  
من حيث هو سواء كان علمياً او ادبياً او  
صناعياً او موسيقياً او فنياً . والرقص في نظرهم  
فن يجب ان يحميه القضاء .

## الكتاب القانوني في القضاء

الفروق العملية

بين المحاكم المختلطة والأهلية

\*\*\*

٤٠ - مقارنة انواع القضايا

\*\*\*

نعتذر عن الخروج عن الموضوع الذي  
رسمناه لأنفسنا وهو المقارنة بين المحاكم الأهلية  
والمختلطة فقط . وبما أننا قد انتهينا من مقارنة  
الأعمال الجنائية نقول ان هناك فروقا عظيمة  
بين نوعي العمل المدني والتجاري بين القضائيين .  
فالعمل التجاري يكاد يكون معدوماً في  
المحاكم الأهلية بينما تجد له دوائر واقلام كتاب  
خاصة بالمحاكم المختلطة . وربما كان هذا موضوع  
مقال خاص

كذلك تجد اقلاماً لا أثر لها بالمحاكم  
الأهلية مثل اقلام التغاليس والازادات والتوزيعات  
والامور المستعجلة وغيرها مما سيكون ايضاً  
موضوع مقالات خاصة .

وعلى ذكر القضايا التجارية نقول ان  
الحامي المصري نصيبه منها في المحاكم المختلطة  
قليل لأنه ويا للأسف لا يجتث مصرى بأجنبي  
الا ويكون دائماً الاول مديناً والثاني دائناً .  
وبصرف النظر عن الكفاة يميل المتقاضون الى

اذا نظرنا الى القضايا الجنائية يصح ان  
نقول انها تكاد تكون معدومة بالمحاكم المختلطة  
وكثيرة كثرة هائلة بالمحاكم الأهلية .

ولكن اذا قورنت هذه القضايا الجنائية  
بمثيلاتها بالمحاكم الأوروبية كالفرنساوية مثلاً نجد  
الفرق هائلاً . فهناك اغلب الجرائم له أهمية اما  
من حيث شخص المجرم او بالنسبة لفظاعة  
جرمه . وفي الغالب تكون أهمية هذه القضايا في  
الدفاع اليها فانك غالباً تجد المجرم هناك يكتسب  
عطف المحلفين خصوصاً اذا كان الباعث له على  
الاجرام - كما هو الواقع في اغلب  
الاحوال - شريفاً .

أما هنا فان اغلب القضايا تتراوح بين  
السراقات والمضاربات والمجرمون فيها ليست لهم  
شخصية هامة الا بعض قضايا نادرة وهذه  
يكفيها بعض المحامين الذين اشتهروا بحق باتقان  
الدفاع الجنائي

أما باقي القضايا فان العمل فيها لا يلبذ  
القاضي ولا المحامي اما لصغر الدعوى او لصغر  
نفس المتهم او لدناءة الجريمة في حد ذاتها .



- القضايا الخاصة الشهيرة مثل . - قضية الضرائب ضد شركة هليوبوليس - قضية صندوق الدين ضد الحكومة بخصوص مصاريف حملة السودان - قضية توت عنخ آمون - قضية اسهم قنال السويس . - أسهم شركة هليوبوليس - الويركو - قضية مدام فولك بخصوص استقلال مصر - قضية معمل الغزل لما ضربت عليه الحكومة ضريبة ايام كرومر - قضية مسئولية حادث السباق التي رفعت على الحكومة المصرية والنادى - قضية البحث عن المسئول في حريق هائل حصل بمخازن القطن باسكندرية ..... وغير ذلك مما يطول عدده

بالاسف فى أغلب هذه القضايا العنصر المصرى مدين والمحامى المصرى يضعف مركزه بضعف مركز موكله المصرى  
خذ مثلا جلسة المزادات بالمحاكم المختلطة تجد محامى البنك العقارى كل مأموريته فى هذه الجلسة أن يحضرو ويطلب البيع او تأجيله او ايقافه أما خصمه فهو فى الغالب محام يطلب عن مصرى اما اعطاء مهلة او بطلان الاجراءات او ايقاف البيع لرفع دعوى استحقاق ومأموريته هذه شاقة بينما رد محامى البنك العقارى لا يكافئه اقل عناء لان المحاكم تعلم أن هذا البنك له أقلام منتظمة تبحث العقود بحثا دقيقا قبل تبنيها . فضلا عن انه فى الغالب لا يكون لطلب خصم

المحامى الدين من جنسياتهم . فالوكل المصرى دائما مدين ومركز الدفاع عنه صعب لدرجة أنك تجد دائرة مخصوصة لقضايا السكبيالات بالمحاكم المختلطة تصدر كل اسبوع نحو اربعين حكما ( هذا بخلاف القضايا الجزئية ) وأكثر من ثلاث ارباع هذه الأحكام على مصريين لأجانب .

بقيت القضايا المدنية فإذا قارنتها ببعضها تجد النتيجة الآتية وهي ان القضايا الاهلية اكبر عدداً بالنسبة اموم القطر ولكن القضايا المختلطة أكثر قيمة

مرجع ذلك الوحيد هو ان الاجانب هم وسط الثروة والمعاملات الكبرى وقلماء تجد عملا هاما ليس لأجنى يد فيه .

تجد هناك مثلا قضايا توزيع كثيرة تتراوح قيمتها بين ١٠.٠٠٠ جنيه و ٣٠.٠٠٠ جنيه فما فوق تجد قضايا ناشئة عن اجراءات نزاع ملكية بكيات عظيمة من الاطيان كلها مرهونة لبنوك اجنبية .

تجد قضايا المحلات التجارية العظمى التى تطالب فى الغالب اعيان المصريين بمبالغ باهظة . تجد قضايا الاجانب ضد الحكومة بالنسبة لمنازعات هامة .

- قضايا الايجار المطلوب لشركات عقارية اختصاصها استثمار الاطيان وبيعها بالتقسيط . - قضايا المسئولية على الشركات الأجنبية مثل شركة الترامواى وغيرها .

بالمحاكم المختلطة لخلق صالح اجنبي مثل ادخال صاحب رهن عقارى او غير ذلك من الأسباب التى تسلب من المحاكم الأهلية عدداً عظيماً من القضايا .

اضف الى ذلك وجود اقلام العقود الرسمية بالمحاكم المختلطة والتي لم افهم لغاية الآن ما هى العلة فى عدم وجودها بالمحاكم الأهلية . وربما كان ذلك موضوع مقالة خاصة .

هذه بعض مقارنات مختصرة عن انواع العمل بالمحكمتين ، وأرى أنه لن يتغير الحال الا اذا تغيرت احوالنا جميعها واصبحت اصحاب ثروات وهبات ان يكون هذا الا بعد زمن بعيد .

عبد الكريم رؤوف  
المحامى

البنك اى وجاهة - على هذا القياس يمكنك ان تقارن بين عمل المحامى المصرى وزميله الاجنبى بالمحاكم المختلطة .

أما فى المحاكم الأهلية فانك وان وجدت قضايا عديدة الا انك لا تجد قضايا ذات قيمة تشجع على دقة البحث وعناية الخدمة مثلما تجد بالمحاكم المختلطة - يرجع ذلك الى فقر الاهالى والى أن رقى مختلف الطبقات وطوائف الامة سلسلة مرتبطة بعضها ببعض وممتدة يصعب اصلاحها ان لم تدركها العناية الالهية

يضاف الى ذلك توسع المحاكم المختلطة فى نظرية الصالح الاجنبى . وقبولها بلا استثناء نظرية المسخر القدى يحول له دين قابل للتحويل بمصد تحصيله .

وتضاف الطرق التى يتبعها المحامون

### الرجوع على محيل الكيالة لسدادها

يليه من القانون المدنى المختلط و ١٦٩٣ وما يليها من القانون المدنى الفرنسى حيث يجب للاحتفاظ بحق الرجوع على المتنازل أو ضمانه ما تنازل عنه ان يذكر ذلك صراحة فى عقد التنازل وعلى ذلك افترض الشارع فى المسائل التجارية ضمان محيل الكيالة ضمانا ضمنا لا ضرورة للنص عنه

على ان الشارع رأى من الجهة الأخرى

لما كانت المعاملات التجارية تقتضى ضمانا أكثر من الضمان العادى فى المسائل المدنية فقد ارتأى الشارع فى المسائل التجارية ان يكون محيل الكيالة مسئولاً عن عدم دفعها فى الاستحقاق وضامناً لسدادها بغير ان ينص عن ذلك صراحة فى تحويله كما هو الامر فى الديون المدنية والتنازل عنها وفقاً للمواد ٣٥١ وما يليها من القانون المدنى الاهلى و ٤٣٩ وما

يوما يحق له فيها رفع الدعوى ضد المحيل الذى اعلنه باحتجاج عدم الدفع المعلن ضد الماحب المتع فى الاستحقاق فان مضت تلك المدة باهمال هذا الحامل فى اتخاذ الاجراءات التى نص عنها الشارع كان من المدل اعتباره مقصراً فى حقوقه وفى عين الوقت عاملاً على الضرر بمحتوق أولئك المحيلين الذين ليس من المدل تركهم مدة اطول من تلك تحت خطر ضمان صاحب امتنع عن الدفع وما زال فى السوق التجارية المنظمة الحركة والتقلب ذلك ما ارتآه الشارع فيما يجب ان قام عليه العلاقة بين هؤلاء الثلاثة : الحامل للكميالة والمحيل والساحب

وهى كما ترى علاقات اقتضى فيها الشارع فى المسائل التجارية كثيراً من الاختلاف مع المبادئ المقررة فى القانون المدنى ولكنه من الناحية الاخرى اقتضى فيها سرعة فقه لقيام تلك العلاقة قانوناً . أجل فان فى المسائل المدنية لا يكاد يشعر أولو القانون بطول مدة كهذه . خمسة عشر يوماً . ولكنهم على التقبض من ذلك يعلمون طول هذه المدة جيداً فى المسائل التجارية ولما كانت المواد التجارية تكاد تكون معدومة الحيز فى قضايا المحاكم الاهلية المصرية اللهم الا فى بعض مسائل عادية تجرى كل يوم فيمكن القول بأن هذا البحث لم يعرض لها الا مؤخراً فى قضيتين نظرتا أمام احدى دوائر محكمة مصر الكلية الاهلية المكونة تحت رئاسة حضرة محمد بك توفيق سرى رئيساً - وبعضوية صاحبي العزة ابراهيم بك عارف وجمال الدين بك أباطة الاخيين

ان لا يكتفى المحيل مسئولاً عن سداد قيمة الكميالة مدة طويلة والتجارة تقتضى أموراً الاسراع لكثرة ما يتورها من تطورات دائمة . فحتم من الجهة الأخرى على حامل الكميالة واجبات الزمه مراعاتها حتى لا يضيع ماله من حق الرجوع على محيل الكميالة أو محيلها منقردين أو متحدين

وإول فرض فرضه الشارع على حامل الكميالة ان يعرضها عند استحقاقها على صاحبها فإذا امتنع عن دفع قيمتها ان يحتج باحتجاج عدم الدفع ( بروتستو )

تلك اول خطوة فرضها الشارع على حامل الكميالة لاحتفاظه بحقوقه قبل المحيلين

على انه لم يشأ بعد ذلك ان يترك حامل الكميالة صاحبها وشأنه تتخبط به حال السوق التجارية الكثيرة التغير مادام على اعتقاد بحق الرجوع على المحيلين بل حتم عليه اعلان المحيل أو المحيلين الذين يود الرجوع عليهم بصفة كونهم ضامنين سداد الكميالة فى الميعاد وذلك ليكونوا على بينة من امر مدينهم صاحب الكميالة وحاله المالية وتوقفه عن السداد ليتخذوا الحيطة لانفسهم قبل هذا التصرف المغيب منه

ولكن يجوز لحامل الكميالة ان يترك الوقت يمضى ماشاء ثم يعود على المحيل أو المحيلين ؛ كلا فتلك نظرة أخرى نظر اليها الشارع بين الروية والامعان ورأى ان أكثر مهلة يمكن اهلها لحامل الكميالة هى خمسة عشر



والمادة ١٦٥ من القانون التجاري الاهل

تقول . -

« اذا طالب حامل الكيالة من حولها اليه وكانت مطالبة له بالانفراد وجب عليه ان يعلن اليه البروتستو المعمول وان لم يوفه بقيمة الكيالة يكلفه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور امام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل الحمل المذكور »

والمادة ١٦٧ من القانون المذكور تقول :-

« اذا طالب حامل الكيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة »

والمادة ١٦٩ من القانون نفسه تقول :-

« يسقط ما لحامل الكيالة من الحقوق على المحيلين بمضي المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم او اكثر او شهر او اكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع والمطالبة بالضمان على وجه الرجوع »

وتطبيق هذه المواد يجب على حامل الكيالة لرجوعه على المحيل ان يقوم بالاجراءات الآتية :-

١- ان يعمل احتجاج عدم الدفع (البروتستو) عند الاستحقاق ضد صاحب الكيالة المدين الاصل

٢- ان يعلن هذا الاحتجاج للمحيل الذي يريد مطالبة بقيمة الكيالة

٣- ان يكلف هذا المحيل في حالة عدم

وقد أصدرت حكمها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٦ في القضيتين نمرة ١٦٧٠ و ١٦٧١ سنة ١٩٢٥ مؤيدة هذا البحث

وهاتان القضيتان رفعتا من اسكندر جيلي ضد ميشيل لكح مدعى عليه أول الذي حضرنا عنه والفريد جيور مدعى عليه ثان وموضوع هاتين القضيتين هو . -

أن اسكندر جيلي التاجر حولت اليه كميالتان كل واحدة منهما بمبلغ ٤٠٠ جنيه من ميشيل لكح التاجر مسحوبتان من الفريد جيور

وسارت القضيتان جنبا الى جنب واستند ميشيل لكح في دفاعه على أن القانون الواجب تطبيقه هو القانون التجاري بما أن المادة تجارية أي كيالات بين تجار وان ورقة الكيالة في حد ذاتها ورقة تجارية وذلك وفقا للمادة السادسة من المادة الثانية من القانون التجاري الاهل والمختلط والمادة ٦٣٢ من القانون التجاري الفرنسي

وحيث أن القانون الواجب تطبيقه هو القانون التجاري فيجب مراعاة ما جاء بالبواب العاشر من القسم السادس من قانون التجارة الاهل فيما يختص بحقوق وواجبات حامل الكيالة وهذه الحقوق والواجبات بالنسبة للمحيلين مبينة بالمواد ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٩ من القانون التجاري للاهل وهي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٦ من القانون التجاري المختلط وهي المواد ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٨ من القانون الفرنسي

دفعه بالحضور امام المحكمة لسماع الحكم عليه بذلك واعلان الدعوى هذا يجب ان يكون في بحر الخمسة عشر يوماً التالية للبروتستو المعلن لساحب الكمبيالة

وإلا فيسقط حق حامل الكمبيالة قبل المحيل اذا لم يراع هذه الاجراءات وهذه المواعيد وقد اتى ميشيل لكح تدليلاً على ذلك براء التشريع الفرنسى الحديث كما وردت بربرتوار برتيك دالوز طبعة ١٩١٠ وهي : -

أولاً - « على حامل الكمبيالة بمقتضى المادة ١٦٥ من القانون التجارى ( الفرنسى ) اعلان البروتستو لكل من الموقعين على الكمبيالة الذين يود السير ضدهم وعند عدم الدفع مطالبتهم في الخمسة عشرة يوماً من البروتستو »

( راجع ربرتوار براتييك دالوز الجزء السابع صحيفة ٦٣٧ رقم ٣٣٧ )

ثانياً - « المدد الميئة في المادة ١٦٦ ( تجارى فرنسى ) يجب ان تراعى على حدة قبل كل من الموقعين المطالبين في حالة مطالبتهم معاً أو على افراد )

( راجع ربرتوار براتييك دالوز الجزء السابع صحيفة ٦٣٧ رقم ٣٤٠ )

ثالثاً « في حالة تقصير حامل الكمبيالة في اتباع الاجراءات المنصوص عنها في المواد ١٦٠ وما بعدها ( تجارى فرنسى ) يعتبر مهملًا ويسقط حقه في الرجوع على المحيلين وضمائمهم ( مادة ١٦٨ تجارى فرنسى ) »

( راجع ربرتوار براتييك دالوز الجزء السابع صحيفة ٦٣٧ رقم ٣٤١ )

رابعاً « سقوط حق حامل الكمبيالة يمكن الدفع به في أى دور من ادوار القضية حتي في الاستئناف »

( راجع ربرتوار براتييك دالوز الجزء السابع صحيفة ٦٣٨ رقم ٣٤٥ )

وقد اخذت الدائرة المشار اليها بهذا وحكمت حكمها مؤيدة هذا الرأى

ولما كان هذان الحكمان يكادان يكونان الاولين في موضوعهما كنانود ان لوورد في حيثياتهما ما يشير الى هذا الموضوع القانوني بشكل اكثر جلاء ولكننا نحسب ان المواد في ذاتها صريحة جلية فاكتفت المحكمة بالاشارة اليها ويحسن بنا ان نذكر فيما يلى حيثيات هذين الحكمين وهي : -

« وحيث ان المدعى عليه الاول ( ميشيل افندى لكح ) دفع بسقوط الدعوى لعدم اعلانه بالبروتستو وعدم الدفع من المدين ورفع الدعوى عليه في الميعاد القانونى

« وحيث ان المدعى اعلن البروتستو للمدعى عليه الثانى ( الفريد جيبور ) في اول اغسطس سنة ١٩٢٥ ولم يقدم ما يثبت ان المدعى اعلنه للمدعى عليه الاول ( ميشيل لكح ) في بحر الخمسة عشرة يوماً التالية لتاريخ البروتستو ولم يرفع عليه الدعوى إلا بعد مضي هذا الميعاد وانه اعلنه بها بتاريخ ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٥ ومن ثم يكون حق الرجوع على المدعى عليه الاول ( ميشيل افندى لكح ) قد سقط عملاً بالمادة ١٦٩ تجارى »

اميل تونونجى  
الحامى

مسألة تأجيل القضايا أصبحت اعتد من ذنب الضب . عند الفقهاء مسألة يسمونها « المحيرة » ينطقونها تارة باسم الفاعل على أنها حيرت العلماء في أمرهم . وتارة باسم المفعول على أنهم هم الذين حيروها في حكمها . ومسألة التأجيلات تشبه المحيرة تماماً . فالقضاة يتهمون المحامين بأنهم سبب تعطيل القضايا . والمحامون يتهمون القضاة بأنهم هم السبب . والحقيقة ان القضاة والمحامين شركاء على الشيوع في هذه التهمة

ولمناسبة شكوى ارباب القضايا من بطل سير القضاء ( بصرف النظر عن السبب والمتسبب ان كان القضاء أو المحامون أو نظام التقاضي نفسه ) فان هذه المسألة اثارت بعض حوادث وأمر قديمة لا بأس من ايرادها هنا على سبيل الفكاهة ( طبعا )

- في عهد شارلمان احد ملوك فرنسا وفي القرن الثامن ضج الناس من تأخير الفصل في قضاياهم . فرفعوا ظلامتهم اليه . وكان رجلا جباراً عاتياً . فاصدر أمره بأنه « اذا ابطأ القاضي في الفصل في القضايا المطروحة أمامه جاز لصاحب القضية ان يذهب الى بيته ويقيم فيه ويكون له حق الماء كل والمشر والمسكن على حساب القاضي نفسه حتى يصدر حكمه في القضية »

“Lorsque le juge tardera trop à rendre sa sentence, le plaideur ira s'établir chez lui, et y vivra, pour la table et pour le lit, à ses dépens.—(Capitulaires de Charlemagne. § 775.)”

ولم يمض على هذا الأمر إلا أياماً معدودات حتى سارع القضاء الى درس القضايا وحكموا فيها فوراً

- ومن الوسائل التي اتخذتها بعض الحكومات في قديم الزمان لاجبار القضاة على الفصل في القضايا بسرعة ان أمرت حكومة منها بمحجز مرتب القاضي الذي يتأخر عن الفصل في القضايا بسرعة الى ان يصدر حكمه . طالما لم يصدر حكمه لا يصرف له مرتبه

- وعرض أحد أعضاء مجلس الشيوخ في بلاد اليونان في غير هذا الزمان ان يجعل مرتب القاضي بنسبة القضايا التي يفصل فيها . قرر لكل قضية اجراً يختلف باختلاف



مرتبة القاضى وجسامة القضية واهمية المتقاضين. فاذا ما حكم القاضى فى خمسين قضية أو مائة كان له أجر خمسين قضية أو مائة

- وتوجد فى كتاب مونتسكيو « روح الشرائع » ان احد حكام بلاد اليونان كان يجود بمكافآت سخية جداً للقضاة الذين يحكمون فى الدعاوى التجارية بقاية السرعة .  
- وفى اثينا Athènes عاصمة بلاد اليونان كانوا يحتمون الفصل فى القضايا التجارية بسرعة . ويضربون للقاضى شهراً اجلاً لفصل فى القضية. اذا جاوزه عدمهلاً  
- واذكر ان ملك ايطاليا اشار من بضع سنوات فى خطبة العرش الى وجوب الفصل فى قضايا المتقاضين فى اقرب وقت حتى لا يكون القضاء لهواً ولعباً وحتى لا تكون حقوق الخلق عرضة للضياع بتقادم الزمان

- ولما ساد مذهب الفاشيست فى ايطاليا خطب احد أئمة الفاشيست وهو السنيور جورجوليني فقال بأن من مبادئ مذهب الفاشيست ان تلزم الحكومة القضاء على العمل بجد لانجاز القضايا بسرعة . وان تهيب الحكومة للقضاة جميع الاسباب التى تتطلبها المهمة السامية التى يبطروا بها

“Le fascisme veut que l'Etat oblige la justice à la rapidité et qu'il remette la magistrature dans les conditions requises par son grand office.” —. Gorgolini.

والحق ان تأخير الفصل فى القضايا مضيع احياناً للحقوق . ان كان الحق مدنياً قلت قيمته . وان كان جنائياً ضاعت معالاه . والله در من قال « كسب الوقت خير وسيلة للوصول الى البراءة »

“ Gagner du temps, c'est souvent le meilleur moyen d'obtenir un acquittement.”

على انناهما قلنا وجوه المسألة فجد الأمر مرجعه الى حزم القاضى . وحزمه يظهر اثره فى جميع مظاهر القضاء

- له ان يرفض التأجيل اذا طلب لاسباب واهية
- له ان يؤجل اجلاً قصيراً جداً لعدم فائدة المثل والتسويق
- له ان يؤجل الحكم ويأذن الخصم فى تقديم مذكرة
- له ان يحقق بنفسه الدعوى بدل ندب خير
- له ان ينتقل على الفور للاطلاع أو للمعاينة أو لتحقيق
- له ان يحيل الدعوى والخصوم على المحكمة المختصة باستدراج الطرفين الى قبوله الاحالة بدل الحكم بعدم الاختصاص

- له ان يوفق بين الطرفين اذا آنس سبيلا الى التوفيق

ومن آثار حزمه ايضا

- فتح الجلسة في الميعاد تماما

- عمل جرد الرول قبل ميعاد افتتاح الجلسة بنصف ساعة كي يخصص زمن

المرافعات للمرافعات ليس إلا ( اسوة بالمحاكم المختلطة )

- ابطال المداولات في الزمن المخصص للمرافعات

- العمل بعد الظهر بضع ساعات عند الضرورة لانجاز القضايا المتأخرة

- عدم اطالة زمن الاستراحة الى اكثر من عشر دقائق . فان بعض الدوائر

اعتادت ان توقف الجلسات للاستراحة . وتعلن ان الاستراحة لخمس دقائق . ولكنها

تدعها الى اكثر من ساعة . وتستبدل الاستراحة بالمداولة في القضايا . حتى اذا

أعيدت الجلسة اجلت القضايا الباقية بسبب ضيق الوقت

ضف الى حزم القاضى حزم الحكومة . فان الحكومة لها قسطها في بطاء سير

القضاء . وقسطها كبير

- إذ أنها تسرف في ثقل القضية . واذا ما انتقل القاضى تعطلت الجلسة حتى ان

بعض القضاة يفتحون باب المرافعة في القضايا التي سمعوا ووعدوا بالحكم فيها بعد

اسبوع أو اسبوعين فتأجل القضايا وتتراكم وتتعطى حقوق الخلق . فيحسن

الحكومة توجيه نظر القضاة الى وجوب الفصل في القضايا التي يكونون قد سمعوا

المرافعة فيها قبل انتقالهم الى محكمة اخرى

- كذلك تسرف الحكومة في أيام البطالة . الا ترى انها تعطل المحاكم ومصالح

الحكومة ثلاث ايام احتفالا بنقل الكسوة وبطامة الحمل وبعودته . مع انه من

الممكن عمل هذا الاحتفال في ايام الجمعة .

احصيت ذات يوم عدد القضايا التي تأجلت بسبب تعطيل المحاكم لهذه المناسبات

الثلاثة فوجدتها تزيد على ٧٠٠ قضية في محكمة الاستئناف ومحكمة مصر والمحاكم

الجزئية التابعة لها

كذلك يجب تنظيم فصل العطلة الصيفية . اذ ان بعض المحاكم تؤجل القضايا

من مارس الى اكتوبر ومن مايو الى نوفمبر كأن مدة البطالة خمسة شهور أو تزيد

أهم منظم للعمل انما ضبط وقت العمل . اذا راعت المحاكم ضبط المواعيد بدقة

فلا تمضي شهور قليلة إلا والقضايا منجزة . والله ذو من قال « ان النظام يضاعف الوقت لانه يساعد على حسن استعماله »

“L'ordre double le temps, parce -qu'il sert à le mieux employer.”

والاحتجاج بقلة الوقت احتجاج -خفيف . لأن الوقت يوجد لمن يريد ان يوجد

“Une ferme volonté trouve du temps ou en crée.”

Channing.

اذكر ان وفداً من القضاة في بلجيكا ذهب يوماً ما الى وزير الحقانية وطلب اليه ان يزيد عدد القضاة . بدعوى ان قلة القضاة هي علة تراكم القضايا وتأخيرها . فاطرق وزير الحقانية ملياً ثم سأل : ما عدد القضايا المتأخرة ؟ - فقالوا له تزيد على الالفين . فسألم كم يلزم للقاضي من الوقت لدرس القضية والحكم فيها ؟ - فقالوا بمعدل نصف ساعة ، - فقال وكم عددهم ؟ - فقالوا له كذا ، فقال اذن اذا جاد كل منكم بمشر دقائق من وقته للمصلحة العامة تجميع لدينا في مدة ثلثاية وستين يوماً كذا ساعات . اذا وزعناها على التي قضية وكانت كل قضية تحتاج الى نصف ساعة درساً ، أمكن انجاز الالف قضية في ستة شهور بدون ان تنفق الخزينة سنتياً واحداً وتكونوا ارضيتم ضميركم وارضيتم الخلق وارضيتم الحكومة ! - - فهل من سميع ؟ -

عزيزه فانكسى





## فوائد قانونية وسريعة

١٣

القاعدة الفرنسية : "Le motif seul fait le mérite des actions des hommes."

La Bruyère.

- إنما الاعمال بالنيات ( حديث )

- لا ثواب إلا بالنية

والعرب تقول :



القاعدة الفرنسية : "Pour exécuter de grandes choses, il faut vivre comme si on ne devait jamais mourir."

Vauvenargues.

اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا

القاعدة العربية :



"Le mari a bail <sup>(1)</sup> de sa femme."

القاعدة الفرنسية : "Le mari est sire et maître de sa femme."

الرجال قوامون على النساء

الآية الشريفة العربية :



"Le milieu est le meilleur."

القاعدة الفرنسية :

خير الأمور الوسط

القاعدة العربية :

"In medio stat virtus."

القاعدة اللاتينية :

عزيز خانكي

---

(١) ici bail signifie tutelle

## شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية

علما وعملا

أتمننا حضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح بك السيد وكيل كلية الحقوق الملكية ( الذي عين الآن رئيساً لنيابة محكمة مصر المختلطة ) بكتاب الفقه هو والاستاذ مارك ديسر تومدرس القانون المدني بكلية الحقوق بمدينة ليون موضوعه « شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية علما وعملا » وهو كتاب ضخم وضعه مؤلفاه باللغة الفرنسية شرحا فيه مآخذ قانوني المرافعات الأهلى والمختلط بعد ان اتيا على نبذة تاريخية للامتيازات الأجنبية في مصر وما تلاها وتطوراتها الى ان انتهت بانشاء المحاكم المختلطة . ثم عقدا قسما مخصوصا للمحاكم المختلطة فشرحا نظامها وترتيبها وقضاءها واختصاصها ونظام المحاماة فيها . ثم شرحا جميع ابواب قانون المرافعات المختلط . من بدء رفع الدعوى الى حضور الخصام الى صدور الاحكام والأوامر والاجراءات المتعلقة بالثبوت واستجواب الخصام واليمين والتحقيقات وآل الخبرة وتحقيق الخطوط ودعوى التزوير واقتطاع المرافعة ثم طرق الطعن في الأحكام من معارضة واستئناف والتماس إعادة نظر . ثم ابانا النقص الموجود في نظام طرق الطعن في الأحكام في مصر . ثم انتقلا الى الكلام على المحاكم الاهلية ونظامها من محاكم اهلية ومحاكم اخطاط ومحاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحكمى الاستئناف وغير ذلك من المواد . ثم انتقلا الى الكلام على المجالس الحسبية وترتيبها ونظامها والمحاكم الشرعية وترتيبها ونظامها . ثم الى مجلس البلاط . ثم الى الكلام على البطريركيات واصلا وفصلها ونظامها واختصاصها .

ويسرنا ان نرى المصريين لا يكتفون بتأليف كتبهم بلغتهم العربية بل يؤلفون ايضا باللغات الأجنبية وهذه حسنة تسجل لهم بمزيد الفخر والاعجاب

وهذا الكتاب ليس بأول مؤلف وضعه الاستاذ عبد الفتاح بك بل له مآثر جليلة في خدمة العلم . اذ انه سبق ان وضع كتابا في حقوق المرأة في الزواج الاسلامى تكلم فيه على حقوق الزوجة قبل زوجها في المذاهب الأربعة وشرح قانون غرة ٢٥ سنة ٩٢٠ شرحا مستفيضا يتضمن اقتراحات عدة متعلقة بتوسيع حقوق الزوجة في كثير من المسائل التى تعود عليها بالخير المظيم وتصلح من شأن النظام العائلى ولا تخرج مع ذلك عما هو مقرر في كتب الفقه .

وله ايضا كتاب « الوجيز في المرافعات المصرية » وهذا المؤلف كما يدل عليه اسمه يحتوي على شرح النظام القضائي في مصر واختصاص الهيئات القضائية واجراءات المرافعات امامها وتقسيم الدعاوي وطرق الطعن في الاحكام

وله ايضا كتاب « التنفيذ علما وعملا » وضعه بالاشتراك مع حضرة الاستاذ الجليل احمد قنحة بك وكيل مدرسة الحقوق سابقا وهو كتاب جليل الفائدة غزير المادة يتنا فيه طرق التنفيذ المختلفة واجراءات التحفظ امام الهيئات القضائية مع المقارنة بما عليه الحال في القانون الفرنسي . كل هذا حصل شرحه شرحا وافيا من الوجهتين العلمية والعملية فجا سقرا قيا ومؤلفا عظيم الشأن

زد على هذه المؤلفات كتابه « شرح لأئحة الاجراءات الشرعية » الذي ألفه بالاشتراك مع صديقه الفاضل الاستاذ الجليل احمد قنحة بك . وقد شرحا فيه النظام القضائي الشرعي واجراءات المرافعة المتبعة امام المحاكم الشرعية كما شرحا فيه نظام المجالس الحسبية والمجالس المالية مع المقارنة بما عليه الحال في القضاءين الأهلي والمختلط

ومن ضمن الكتب التي ألفها ايضا بالاشتراك مع حضرة الاستاذ الجليل احمد قنحة بك « نظام القضاء والادارة » وهو كتاب بحثا فيه النظم المصرية من نياية وقضائية وادارية ومالية فجا جامعا لمعلومات جمة تفيد كل من اراد الوقوف على نظام الحكومة المصرية

وله ايضا رسالة « في الأوراق التجارية » تكلم فيها على الكيالات والسندات تحت الاذن والشيكات بطريقة وجيزة جلية من الوجهتين العلمية والعملية

ثم له رسالة ايضا في الافلاس تكلم فيها بالتفصيل الوافي على اجراءات الافلاس كلها وفقا لقانونين الأهلي والمختلط مع مقارنتهما بأحكام القانون الفرنسي فجزاه الله عن العلم خير الجزاء

## ٢

### كتاب

#### التسجيل وحماية المتعاقدين والغير

اهدى الينا حضرة الاستاذ الفاضل الدكتور عبد السلام ذهني بك مدرس القانون المدني والتجاري بكلية الحقوق بالجامعة المصرية كتابه الجديد ( التسجيل وحماية المتعاقدين والغير ) وهي رسالة تشمل الكلام على المسائل الآتية : المعنى الصحيح « للالتزامات الشخصية » الواردة في المادة الأولى من قانون التسجيل ، الشفعة والتسجيل والقضاء الاهلي والمختلط وجهات النظر المختلفة في تقرير الآثار المترتبة على الاحكام الملغية لمعقود في عهد القانون المدني وقانون



التسجيل . ثم خطورة المنطق البحث على الاصول القانونية . ثم تسجيل عرائض الدعاوى وما شاب  
المادة السابعة من قانون التسجيل من النقص والمذكرة الايضاحية من الاضطراب . وختم رساله  
ببحث مستفيض على الروح العامة للتسجيل المصرى بمصر  
والرسالة رسالة قيمة فيها اجاث شتى تدل على سعة علم ودقة فى البحث تذكر له بالشكر والثناء .  
وليس هذا المؤلف بأول مؤلفاته . اذ ان له مؤلفات عدة بعضها باللغة العربية والبعض الآخر  
باللغة الفرنسية . منها كتب تحت الطبع وكتب فى التحضير نذكرها هنا لاحاطة القراء علما بها  
ويانا لفضل المؤلف من جهة اخرى

### ١ - المؤلفات التى باللغة العربية

#### اولا - الكتب

- ١ - مسئولية الحكومة المصرية باعتبارها صاحبة الولاية العامة  
« الجزء الاول » مطبعة المعارف سنة ١٩١٤
- ٢ - مسئولية الحكومة المصرية باعتبارها صاحبة الولاية العامة  
« الجزء الثانى » مطبعة المعارف سنة ١٩١٥
- ٣ - المداينات أو الالتزامات « الجزء الاول . فى الادلة أو الاثبات » مطبعة المعارف  
سنة ١٩٢٢
- ٤ - المداينات أو الالتزامات « الجزء الثانى . فى الادلة او الاثبات » مطبعة هندية سنة ١٩٢٣
- ٥ - الالتزامات « النظرية العامة » مطبعة مصر سنة ١٩٢٥
- ٦ - فى الاموال : المنقولات والعقارات ، الملكية على اختلاف انواعها ، الحقوق العينية ،  
العقارية والمنقولة المختلفة ، وسائل اكتساب الحقوق العينية ، وضع اليد والتقدم ، الشفعة واحكامها  
شرح قانون التسجيل الجديد رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ ، الخ الخ . مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٦
- ٧ - فى التأمينات : ١ ) التأمينات الشخصية وهى الكفالة - ٢ ) التأمينات العينية المنقولة  
والعقارية وهى رهن المنقول والرهن العقارى غير الحيازى وحق الاختصاص وحقوق الامتياز  
وحق الحبس .

#### ثانياً - المقالات

- ١ - نهضة القانون ، تضافر الفقه والقضاء ، العلم والعمل ، مجلة الشرائع السنة الثالثة ص  
٣٩٨ - ٤١٢ ، المقال الأول سنة ١٩١٦ ( مناسبة ظهور كتاب شرح البيع لطفى باشا عيسى  
سنة ١٩١٦ )

٢ - مرافعات الدكتور ابو هيف ، الكتاب البكر في « فن القانون » ، بشائر رقى العقدة ،  
مجلة الشرائع السنة الرابعة ص ١ - ١٨ سنة ١٩٢٦

٣ - في اقامة الدعوى العمومية من قبل محكمة الجنايات من الوجهة الفنية القانونية والنظامية

Droit de l'évocation de l'action publique au point de vue de la technique  
juridique et du droit public interne

مجلة الشرائع السنة السادسة ص ٢ - ٢٤ سنة ١٩١٨

٤ - في المسؤولية المدنية للأفراد . لختان تاريخية وتشريعية . مجلة المحاماة السنة الثالثة  
ص ٣٧٥ - ٣٨٥

٥ - قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ والمبادئ القانونية المقررة من قبل .  
مجلة المحاماة ، السنة السادسة ص ٥٩٧ - ٦٢٩ سنة ١٩٢٦

### ثالثاً - مذكرات لطلبة الحقوق وغيرهم

١ - مذكرات في القانون الروماني . في الأحوال الشخصية عند الرومان . سنة ٩٢٢ - ٩٢٣

٢ - مذكرات في القانون الروماني . في نظرية الاشياء عند الرومان سنة ٩٢٢ سنة ٩٢٣

٣ - مذكرات في القانون الروماني . في نظرية الالتزامات عند الرومان سنة ٩٢٢ - سنة ٩٢٣

### رابعاً - كتب تحت الطبع

١ - القانون التجاري . الاعمال التجارية ، العقود التجارية على اختلاف انواعها . الشركات  
الخ الخ ...

### خامساً - كتب في التحضير

١ - الجزء الثالث من كتاب مسؤولية الحكومة المصرية باعتبارها صاحبة الولاية العامة ،  
وهو القسم العملي والقضائي

٢ - القانون الروماني : نظرية الاشياء والأشخاص والالتزامات والمواريث وطرق المرافعات

٢ - باللغة الفرنسية

### اولاً - الكتب

Du même auteur:

1 — Abd El Salam Zohny. Le responsabilité de l'Etat égyptien à raison de  
l'exercice de la puissance publique, Tome I, Georg Lyon, P. Genthner,  
Paris, 1914.

- 2 — Meme auteur, même titre, Tome II, mêmes Librairies.  
3 — Le coton égyptien, son importance dans la vie sociale et économique de l'Egypte, Willefranche, 1922

## ثانياً — المقالات

La préemption et la loi de transcription Nos. 18 et 19 (Gazette des Tribunaux Mixtes, 1926, n. 192, numero de mois d'octobre, p. 299 - 300).

### ٣

#### دور المحاكم - شرح مجلة الامم

هذا كتاب قيم الفه حضرة الاستاذ الجليل على حيدر بك الرئيس الاول لمحكمة التمييز بالاستانة العلمية وامين الفتيا ووزير المدلية سابقاً للدولة العثمانية ومدرس مجلة الاحكام المدلية بمدرسة الحقوق بالاستانة . وقد عني بنقله من اصله التركي الى اللغة العربية الشريفة حضرة الاستاذ الفاضل فهمى بك الحسينى المحامى صاحب مجلة « الحقوق » التى تظهر فى يافا. وساعده فى هذا العمل الجليل حضرة الاديب الفاضل السيد رشيد الحاج ابراهيم والصحافى القدير السيد كمال عباس صاحب جريدة الحقيقة كما ساعده أيضاً حضرة الفاضل الاستاذ الشيخ عبد الله افندى القلقبلى وحضرة الاديب فوزى افندى الدوجانى وهما ركنان من اركان تحرير مجلة الحقوق

وقد جاء الكتاب غاية فى الابداع والاتقان تعريفاً وتحريراً وطبعاً . وإنا نوصى جميع رجال القانون ورجال الشرع فى مصر بأن يطلعوا هذا الكتاب ويقتنوه لمكانتهم لانه كتاب جامع مانع يشهد لمؤلفه ولعربه بالعلم الواسع والفضل العظيم





العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة
مصحفة ١٨١	تقرير عن اعمال معهد القانون الدولي بمدينة الهاي . في شهر اغسطس سنة ١٩٢٦ . ( لحفرة صاحب العزة الاستاذ عبد المنعم رياض بك عضو مجلس معهد القانون الدولي بالهاي ومدرس القانون الدولي بالدرسة الحربية )	
فهرست الحكم	صفحة	فهرست الأحكام
١٤٠	١٩٩	تقضى . ادلة . مدعى مدنى . تقديم مستنداته للمحكمة . عدم الأخذ بها . اثره . المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات
١٤١	١٩٩	تقضى . قتل بسبق اصرار واتفاق . تعدد التهمة . تعدد آلات القتل . اثره . المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٣٩ و ٣٢ و ١٧ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنايات
١٤٢	٢٠٠	تقضى . دين . فوائد ربوية . اثبات . سند رسمى . صورية . المواد ٢٩٤ - ١ و ٢ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق جنايات
١٤٣	٢٠١	تقضى . تعديل وصف التهمة . لفت نظر المتهم لتعديل . التهمة الجديدة . جنحة . عدم حضور محام . اثره ( المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٢٤ و ٣٢٦ و ٣٢ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنايات )
١٤٤	٢٠١	تقضى . تزوير . بيان كيفية التزوير . عدم كفاية البيان . اثره . المادتان ١٨٣ عقوبات و ٢٢٩ جنايات
١٤٥	٢٠٢	تقضى . تشكيل الجلسات . الرد على الدفاع
١٤٦	٢٠٣	تقضى . نيابة . تزوير . وثائق الطلاق . الزواج اثبات شخصية المتعاقدين . قصد جنائى . اخفاء الاسم الحقيقى .
١٤٧	٢٠٥	حسبى . قيم . تعارض مصلحة . استبدال .
		المجلس الحسبى العالى

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الأحكام
١٤٨	٢٠٦	المجلس الحسبي العالي حسبي . قيم قدير . وفاق . حسن معاملة المحجور عليه . استبدال
١٤٩	٢٠٧	حسبي . قيم . وصي . تعارض مصلحة .
١٥٠	٢٠٩	حسبي . قيم . توكيل محام . اتعابه . تقصير القيم .
١٥١	٢١٠	محكمة استئناف مصر الاهلية وقف . حارس قضائي . حكم شرعي بأحقية شخص للنظر على وقف . اثره .
١٥٢	٢١١	وقف . ناظر فقرة . المستحق . النفقة التي فرضها القانون .
١٥٣	٢١٢	مفلس . تعهداته . التصرفات الملتزمة . اثر ذلك ( المادة ٢٢٧ تجاري وما بعدها ) .
١٥٤	٢١٤	شفعة . بيع غير مسجل . قانون التسجيل الجديد . اثره
١٥٥	٢١٦	بيع . استرداد . البائع . حراسة . حق البائع
١٥٦	٢١٨	استئناف بعد الميعاد . نظام عام .
١٥٧	٢١٩	بطلان المرافعة . سكوت احد الخصمين . تحريك الدعوى بمعرفة طالب البطلان .
١٥٨	٢٢٠	محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكومة . مسئولية الحكومة . خفي نظامي . خادم . مخدوم . اجارة اشخاص .
١٥٩	٢٢٢	اختصاص القاضي الجزئي . تقرير المدعي بأن ما يطالب به هو الباقي له من الدين . منازعة المدعي في اصل الدين . اثره المادة ٣٠ مرافعات .
١٦٠	٢٢٣	بيع . اجارة . فسخ . دعوى مستعجلة .
١٦١	٢٢٤	بيع . ضمان البائع . تأمينات .
١٦٢	٢٢٦	محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية التماس . غش . تصديق على محضر صلح .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٦٣	٢٢٧	محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية
١٦٤	٢٢٧	» المنصورة »
١٦٥	٢٢٩	» قنا »
١٦٦	٢٣٠	» فاقوس الجزئية
١٦٧	٢٣٨	» الموسكى »
١٦٨	٢٣٩	» الخليفة »
١٦٩	٢٤٠	» السنطة »
١٧٠	٢٤٢	» المنصورة »
١٧١	٢٤٣	» اجا »
١٧٢	٢٤٤	» ميت غمر »
١٧٣	٢٤٥	» اسيوط »
١٧٤	٢٤٦	» مبالوط »
١٧٥	٢٤٨	» سوهاج »
١٧٦	٢٥٠	» ابوتيج »
		عاهة مستديعة . كسر الناب .
		اجارة . اسبقية . تنازع مستأجرين . تسجيل
		تام . اجارات طويلة
		احكام . اعلانها . شروط الصحة . اعلان
		باسم المحامى
		بيع . شرط ضياع معجل الثمن . عقد تخييرى .
		عقد بدلى . شفعة . بيع غير مسجل . جواز
		طلب الحكم تمهيدا للتسجيل . مشترى من النية
		من . ميلاد . لائحة التطعيم
		شفعة . بيع غير مسجل . حكمه
		استئناف . حكم محاكم الاخطاء . اختصاصها .
		ترع وجسور . اختصاص محاكم اهلية
		سرقة . شراء بئث معجل . قرار المشتري قبل
		الدفع .
		بيع . رهن . استرداد البيع . وعد بيع .
		عريضة استئناف . حكم صادر من محكمة
		الخط . خلوها من اسباب الاستئناف . هل
		يلغىها ويجعل الاستئناف باطلا شكلا
		أمر نخل بالحيا . مادة ٢٤١ عقوبات . الركن
		المادى .
		شراعى . اجارة . قوة قاهرة
		علم بوقوع جريمة . اعانة الجانى . ابواء الجانى .
		اخفاء أدلة الجريمة
		دعوى . جنحة مباشرة بالتزوير بعد الفصل مدنيا
		فى موضوع العقد المزور . قوة الشئ . المحكوم
		فيه . المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات



المحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
١٧٧	٢٥٤	وقف . ريع . ديون . اموال اميرية
١٧٨	٢٥٥	وقف . استحقاق . ايجار . مناط
١٧٩	٢٥٦	وقف . كلام الواقف . تعبيره . عرفه . لغته
١٨٠	٢٥٧	وقف . حوالة . عمارة
١٨١	٢٥٨	وقف . استدانة . اذن القاضي . تكرار الاستدانة . وجوب تكرار الاذن
١٨٢	٢٥٩	استئناف . قرار بسماع الدعوى . اموال محكمة مصر العليا الشرعية
١٨٣	٢٦١	دعوى . خصم حقيقى . وارث غير واضح يده . وقف . ورقة عرفية . اقرار الواقف . سماع الدعوى . الانكار معناه انكار عند الخصومة
١٨٤	٢٦٣	وقف . ناظر . معلوم الناظر . تقدير اجرة . اجرة قبل التقدير . الصرف
١٨٥	٢٦٥	حكم . صدوره . نفاذ سلطة المحكمة . وقف . استحقاق . دعوى الاستحقاق . وجوب بيان النصيب . بيان شرط الوقف
١٨٦	٢٦٨	وقف . شرط الواقف . تعذر تنفيذه . جواز . مخالفته .
١٨٧	٢٦٩	سفه . حجر . قاصر . سند تحت الاذن . حامل السند . سلامة نية . تاريخ السند على بياض . اثبات شفعة . تجزئة الصفقة . جواز الشفعة في العين كلها
١٨٨	٢٦٩	قسمة . حكم القسمة . تسجيله . ملكية
١٨٩	٢٧٠	استئناف . اسباب وجيزة . شفعة . وجوب ادخال البائع والمشتري . امام اول درجة . امام الاستئناف
١٩٠	٢٧٠	

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٩١	٢٧٠	شفعة . عدم ادخال البائع في الاستئناف حضوره . اثره
١٩٢	٢٧١	اختصاص . محاكم مختلطة . شفعة . شريك . شائع اجنبي
١٩٣	٢٧١	صلح . كونكرداتو . تنازل الدائن . رجوع عن التنازل . عدم وفاء المدين . تراحم الديانة
١٩٤	٢٧٢	رهن . نزاع ملكية . اخراج بعض الاملاك المرهونة . مصلحة الاجنبي . اختصاص المحكمة المختلطة
١٩٥	٢٧٢	قالس . بالتدليس . بالتقصير . توقف التاجر عن الدفع . شروط . احوال
١٩٦	٢٧٣	اجارة . رفت . خادم . مستخدم . مرتبه . تعويض .
١٩٧	٢٧٣	اجارة . خادم . رفت . تعويض . اخطار . زمنه
١٩٨	٢٧٤	اجارة اشخاص . مستخدم . مرض . رفت
١٩٩	٢٧٤	اجارة اشخاص . رفت . تعويض . اخطار . زمن غير معين
٢٠٠	٢٧٤	دعوى . احالة على محكمة اخرى . بلدين مختلفين
٢٠١	٢٧٥	مسؤولية . سيارة . عسكري . حكومة
٢٠٢	٢٧٥	عيب خفي . فحم . حرارته قليلة . تسليم البضاعة . دفع ثمنه
٢٠٣	٢٧٥	غلط . عقود زواج . غلط في شخص الزوج . غلط في صفاته
٢٠٤	٢٧٥	زوجية . واجبات . حقوق . الاتفاق على الافتراق . دفع مرتب شهري . بطلان

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٠٥	٢٧٦	محكمة تقض وابرام بلجيكا امساك . تصحيح الاسماء . في دفتر المواليد . مصلحة ادية
٢٠٦	٢٧٦	محكمة ليج بلجيكا اثبات . وصية . تمزيق . سرقة . تبديد
٢٠٧	٢٧٦	» بروكسل » شرط . صراحة الشروط . وجوب الحكم بها .
٢٠٨	٢٧٧	» ليج » سيارة . اصابات . مسئولية . شارع صغير . شارع كبير
٢٠٩	٢٧٧	محكمة نقابة المحامين بروكسل محام . عدم اكترائه بمجوابات مجلس النقابة . مواخذة
٢١٠	٢٧٧	» » » » محام . ذهابه لمنزل مدين موكله . مساس بكرامة المحاماة . مواخذة تأديبية
٢١١	٢٧٧	» تأديب المحامين بروكسل محام . شريك . شركة تضامن . وجوب انسحابه . مواخذة
٢١٢	٢٧٨	محكمة شارانتون فرنسا اجارة . حق المؤجر في حبس المفروشات . حق المستأجر في ملكية المفروشات . تصادم الحقين
٢١٣	٢٧٩	محكمة استئناف باريس مسؤولية . سيارة . اهمال المصاب
٢١٤	٢٧٩	محكمة تقض وابرام فرنسا قوانين . سريلها على الماضي . انتخاب . قوانين الانتخاب
٢١٥	٢٨٠	» » » » يمين . اثبات . بينة . قرائن . تعذر الاستحصال على كتابة . موانع مادية . موانع ادية
٢١٦	٢٨٠	محكمة استئناف باريس اجارة . تجديد الاجارة . اثباتها . البدل في تنفيذها
٢١٧	٢٨٠	» تقض وابرام » اجارة . تغيير وجه الانتفاع بالعين المؤجرة . تقض . سبب ماس بالنظام العام
٢١٨	٢٨٠	» استئناف » مواعيد المسافة . مواعيد قانونية . مواعيد متفق عليها في عقد . قاضي الأمور المستعجلة . اخراج مستأجر



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢١٩	٢٨١	مسؤولية . ترامواى . راكب يحمل مواد مفرقة . اصابة راكب
٢٢٠	٢٨١	احكام اجنبية . احكام محكمين . الصيغة التفيذية . المحكمة المختصة . احوال
٢٢١	٢٨٢	حقوق ملكية . صناعية . فنية . ادبية . موسيقية . رقص
صحيفة	فهرست الابحاث القانونية	
٢٨٣	بحث لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الكريم بك رؤوف المحامى ( فى الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والاهلية )	
٢٨٥	الرجوع على عجل الكبيالة لسدادها ( لحضرة الاستاذ الفاضل اميل افندى توتونجى المحامى )	
٢٨٦	قناعات	
٢٨٩	فوائد قانونية وشرعية	
٢٩٠	شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية علما وعملا	
٢٩١	كتاب التسجيل وحماية المتعاقدين والغير	
٢٩٣	دور المحاكم فى شرح مجلة الاحكام	
رئيس التحرير: عزيز غانكى		



### نصير

- ١ - لا تقبل طلب اعداد من مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار النقابة





# المحكمة

مجلد قضائى

نصفه الثانية

العدد السابع

العدد الرابع

عدد يناير سنة ١٩٢٧

*"Il est d'une haute moralité d'obéir à la loi. Le cas de Socrate illustre cette conception indiscutée. Mais je ne puis accepter que la loi à laquelle mon esprit s'identifie. Plus j'ai d'honneur en moi, plus je me révolte si la loi n'est pas la loi de ma race."*

M. Barrès.

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣

مطبعة مصر  
بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

نقمة الاشتراك ٧٥  
واقطبة ٤٥





## بيان

ضمنا هذا العدد نص محاضرة حضرة صاحب السعادة محمد باشا علي « في الوقف » وقد بحث في هذه المحاضرة فيما اذا كان الوقف من الدين ام لا . ثم انتقل الى الكلام على « اثار الاوقاف الاهلية في المصلحة العامة » ثم ختم المحاضرة في « اسباب الوقف » وقد ذيلنا هذه المحاضرة النفيسة بتعليق لجريدة السياسة .

وفي اثر هذه المحاضرة نشرنا :

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة التقض والابرار
١١	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
١٢	حكما صادرا من المحاكم الجزئية الاهلية
٤	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	فتاوى صادرة من فضيلة مفتي الديار المصرية
٦	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٧	حكما صادرا من المحاكم الفرنسية
٢٣	حكما صادرا من المحاكم البلجيكية
٩٨	فتكون المجلة ثمانية وتسعين حكما وقرارا وفتوى

ثم ختمنا هذا العدد يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني القاضي بمحكمة مصر الأهلية في « اوجه النقص التشريعي لقانون التسجيل الجديد وفي كيفية سد هذا النقص وطريقة علاجه » ثم يبعث « فوائد علمية لغوية » ما

رئيس التحرير  
عزير هانكي



في الوقف<sup>(١)</sup>

هل الوقف من الدين ؟ - آثار الاوقاف الاهلية

في الصلوة العامة - اسباب الوقف

سادتي اخواني :

اتقدم اليكم بواجب الشكر على تشریفكم .  
وانى سأحدثكم اليوم عن الوقف وعن رأی  
فيه . ورجائی ان تكون هذه المحاضرة فاتحة  
لأبحاث الباحثين علنا نصل الى رأى سديد  
يدعو أولى الأمر فينا الى القيام بواجبهم نحو  
الوقف ونظامه الحالى

\* \*

نظرت لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية  
تتجلس النواب مشروع ميزانية وزارة الاوقاف  
لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ثم قدمت تقريرها الى

المجلس وطلبت فيه « الى البرلمان والمهتمين  
بشؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية ان يفكروا  
في صلاحية بقاء نظام الاوقاف الاهلية  
من عدمه »

ولقد كان لهذا الموضوع قسط من عناية  
بعض الفضلاء بما أدلوا به فى الصحف ، ومن  
عناية المجلس فى أثناء مناقشة الميزانية . وكان مثار  
الخلاف بين حضرات النواب . منهم من طالب  
بجل الاوقاف الاهلية . ومنهم من رأى بقاء  
النظام الحالى . ولما لم تقدم اللجنة مشروعاً يصح  
أخذ الآراء عليه فقد مرت الآراء المختلفة دون  
ان يبدى المجلس فى شأنها أمراً حاسماً

( ١ ) محاضرة ألقاها حضرة صاحب السعادة محمد على باشا وزير الاوقاف سابقاً على المحامين

بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف



أحسنّت لجنة الاوقاف صنعا ، إذ لم تقدم  
أى مشروع . فان الموضوع كبير الخطر جدير  
بالروية والافاة . وهى لم تطرح الفكرة إلا لتدفع  
المشتغلين بشؤون البلاد الى بحثها بحثا هادئا  
عميقا . يشترك فيه السياسى والقانونى والاجتماعى  
والاقتصادى ، حتى اذا نضج رأى واستقر على  
حل سليم كان لنواب الأمة بعد ذلك ان  
يقوموا بواجبهم على أهون سبيل

ولما كنت عضواً بلجنة الاوقاف وشاشرت  
حضرات واضعى التقرير رأيهم ، فأتى أرى من  
واجبى ان أدلى فى هذا الموضوع برأى . راجياً  
بعد البحث والتمحيص ان يقرر برلماننا أمراً  
فى شأن الاوقاف . وهو بلا ريب من أهم  
الشؤون الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد

### هل الوقف من الدين

اصطلح الناس على تقسيم الوقف الى خيرى  
واهل . فالاول ما حبست عنه لتصدق بريعها  
على جهات البر . والثانى ما صرف ريعه على فرد  
أو أفراد تجمعهم بالواقف رابطة أو روابط خاصة  
ليس الوقف بنوعيه معروفاً فى الاسلام  
بنص فى كتاب الله . وان أول من حبس من  
المسلمين حبساً هو سيدنا عمر بن الخطاب .  
ذلك انه أصاب أرضاً تدعى « ثغ » فسأل رسول  
الله وقال له : انى أريد ان اتصدق بآلى ثغ  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . احبس  
اصله وسبل ثمره

وفى رواية ان عمر قال يا رسول الله ان  
لى مالا كيف اتصدق به . فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم . للسائل والمحروم والضعيف  
وذى القربى والمساكين وابن السبيل وفى  
سبيل الله

وفى رواية أخرى ان عمر قال يا رسول  
الله انى أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط  
اقس عندي منها فما تأمرنى ؟ فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصلها  
وتصدقت بثمرتها . فحبس عمر صدقته بكتاب  
كتبه أيام خلافته وحضره نفر من المهاجرين  
والانصار . ثم تبعه كثير من هؤلاء فحبسوا  
صدقاتهم ، وما زال الناس من بعدهم يقفون  
أموالهم الى يومنا هذا

أيها السادة - ترون مما سبق ان الاصل فى  
الوقف فكرة التصديق والتقرب الى الله تعالى  
وان نصيحة رسول الله لعمر لم تكن الا على  
هذا الاعتبار ولهذا لم تكن الاجناس معروفة  
فى القديم الا على جهات البر .

ولكى نعرف كيف كان الناس فى صدر  
الاسلام ينظرون الى الوقف من الوجهة الدينية  
أرى من المفيد ان اقول ان احدم وهو  
« المسور بن رفاعه » قال : « حضرت عمر بن  
الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته وعنده  
المهاجرون فتركت ( أى تركت الكلام ) وانا  
اريد ان اقول يا امير المؤمنين انك تحتسب  
الخير وتؤويه . وانى اخشى ان يأتى رجال قوم  
لا يحتسبون مثل حسبتك . ولا ينوون مثل نيتك  
فيحتجون بك فتقطع المواريث . ثم استحييت

ان اقات على المهاجرين . واني لأظن لو قلت ذلك ما تصدق منها بشيء »

وروى عن عمر بن الخطاب نفسه انه قال : « لولا اني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها » : ذلك لأنه اراد ان يبيع ما وقفه بعد موت النبي ثم كره ان ينتقض ما كان بينهما وكتب كتاب وقفه في خلافته كما اسلفنا .

لهذا كله لا غرابة اذا اختلف ائمة الدين في جواز الوقف ولزومه . كما اختلفوا في كثير من تفاصيل احكامه .

فن ذلك ان القاضي شريح وهو من اكبر فقهاء الاسلام وقد ولاه عمر بن الخطاب قضاء الكوفة يرى عدم جواز الوقف ومثله اسماعيل ابن السبع الكندي الذي ولاه المهدي قضاء مصر .

وبرى الامام ابو حنيفة عدم زوال الملك بالوقف مستنداً الى الحديث الشريف . « لا حبس عن فرائض الله تعالى » فالوقوف يرث عن صاحبه والواقف ان يرجع في وقفه كما له ان يبيعه - ولا يصير الوقف في نظر الامام لازماً الا باحدى طريقين . قضاء القاضي بلزومه لكونه مجتهداً فيه . او اخراج الوقف مخرج الوصية كأن يقول المالك : اذا مت فقد وقفت داري مثلاً على كذا .

ومن ذلك ان ابا يوسف يميز وقف المشاع بخلاف محمد فانه لا يميزه حتى ان الواقف لو وقف وقفاً ثم استحق جزء شائع منه بطل الوقف كله .

ومن ذلك ان الامام محمد يقول بعدم زوال ملك الواقف حتى يقيم لوقفه ولياً ينلمه اليه بخلاف ابي يوسف فانه يميز للواقف ان يكون ولياً على وقفه .

ومن ذلك ان الامام محمد والشافعي لا يميزان للواقف ان يجعل وقفه كله او بعضه على نفسه فان فعل فالوقف باطل . وغيرهما يميز ذلك . وحجتهم ان الوقف صدقة جارية في سبيل الله تعالى فوجب اخراج المال وجعله خالصاً له . وان شرط الانتفاع لنفسه يمنع الاخلاص فيمنع جواز الوقف

ومن ذلك ان الأئمة يقولون بضرورة تأييد الوقف أي بعدم توقيته . فلا بد اذن من ان ينتهي الى جهة بر لا تنقطع . والمروى عن ابي يوسف رأيان : احدهما لا يشترط التأييد لصحة الوقف فيجوز ان ينتهي الى جهة تنقطع . وان اشترط العود ميراثاً الى الورثة عند اقطاع الجهة الموقوف عليها لا يفوت موجب العقد . وحجة هذا الرأي ان التقرب الى الله بالوقف كما يجوز الى جهة تأييد يجوز لجهة تنقطع : والرأي الثاني ضرورة التأييد . وعنده - على هذا الرأي - انه اذا لم يذكر الواقف جهة لا تنقطع انتهى الوقف حتماً الى الفقراء

اما عند محمد فالرأي واحد هو وجوب التأييد صراحة عند انشاء الوقف . وان اشترط العود الى الورثة يبطل الوقف ويجعله وصية يأخذ حكمها .

وقد قال الفقهاء : انه اذا عرف عن ابي

يوسف جواز توقيت الوقف أى جواز عود الملك الى الورثة عند انقطاع الجهة الموقوف عليها وانتهاء مدة الوقف

فقد جاز الوقف لمدة معلومة كعشرين سنة مثلاً لأنه لا فرق بين الحالتين . انقطاع الجهة الموقوف عليها وانتهاء مدة الوقف .

ولما كان رأى السائد هو تأييد الوقف . كان من نتائج الطبيعية عدم جواز وقف المتقول . وهو رأى الامام أبى حنيفة لكن الصاحبين اتفقا على جواز وقف المتقول التابع للمعار كأدوات الزراعة . كما اتفقا على جواز وقف السلاح والخيل واختلفا فيما وراء ذلك . ثم قام رأى الراجح فى المذهب على جواز وقف أى متقول جرى العرف بوقفه . يؤيده الحديث الشريف « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » وعلى هذا جاز وقف البقرة للتصدق بلبنها وسمنها

\*\*\*

أيها السادة

قد ظهر لكم مما قلناه ان لا علاقة بين الوقف وبين الدين . وان الفكرة السامية التي سمحت به انما هي فكرة التصديق على الفقراء وفى سبيل الله وبعبارة اخرى كانت اباحة حبس الامين على ان يتصدق بثمرها قرباً الى الله تعالى فتصبح وقفاً خيرياً محضاً مرصوداً على جهات البر ولما كانت هذه الفكرة سبب الوقف شرعاً فلا غرابة بعد ان فكر الناس فى الوقف الاهلى وليس فيه اثر لصدقة أو قرابة . لا غرابة اذا

رأينا الفقهاء يوجبون لصحة الوقف الاهلى ان ينتهى الى ذلك الغرض الاصلى وهو جهة بر لا تنقطع . حتى ولو لم يقصدها الواقف ولم تكن يوماً لديه باعاً من بواعث انشاء وقفه

أيها السادة

ها قد آتى الزمن الذى لا يحاسب الناس فيه حسبة عمر بن الخطاب ولا ينوون مثل نيته . فوقفوا اوقافاً اهلية انقطعت بها احكام المواريث والوصية . وكان من حق ولاية امورنا ان ينظروا الى هذه الاوقاف على انها نظام مدنى لا يرتبط بالدين بسبب . وان يضعوا له النظم والقواعد التي تنفق ومصلحة البلاد

وانى لا أعجب من ان يكون عملاً دينياً انشاء الاوقاف وقفه على عتقائه وعتقائه . وقد اخرج منه اقرباءه الاقربين الذين جعلهم حكم الله ورثته بعد موته . او ان ينشئ الواقف وقفه على واحد من ورثته وقد قضى الشرع بان لا وصية له

كيف نوفق بين منع الوصية لوارث وبين جواز الوقف عليه ليضع يده على التركة كلها يستغلها لنفسه دون اشقائه أو شقيقاته . وكيف نميز اليوم لقوانيننا الاهلية ان تفصل فى أمور البيع وهي واردة بالنص فى كتاب الله . وان نعتبر أمرها عملاً مدنياً صرفاً فنضع له القيود كما نشاء . ونغير ونبدل فى احكامه كما نشاء تبعاً لحاجات الزمن واقضيته . ثم نمنع عن اقتساح حريه النظر فى الاوقاف وانظمتها وهي ليست من الدين فى شئ بل هي ابعد عن الدين من البيع



نفسه الوارد في قوله تعالى « وأحل . الله البيع وحرم الربا »

\*\*\*

إذا تقرر هذا كان لنا ان نطالب باصلاح في اساس الوقف . وأبادر بالقول بأنى أرى اباحة الوقف الخيرى المحض سواء منه ما كان صدقة منجزة وما يؤول الى الخيرات بوفاء الواقف فان الصدقة هى سبب اباحة الحبس ، وهى من هذه الناحية عمل دينى تدفع اليه عاطفة الخير والتقرب الى الله . ولا يجوز ان يقف التشريع عقبة في سبيل البر والاحسان

أما الوقف الاهلى فانه على التقيض لم يلجأ اليه منشؤه إلا لسبيين أساسيين . أولهما ان يضمن المالك بقاء ملكه فلا يضيع بسوء تصرف ذريته واعقابه وثانيهما الخروج على احكام التوريث والوصية بتوريث من لا يورثه الشرع أو بتفضيل من لا يسمح الشرع بتفضيله

وانى لا انكر ما لهذين السبيين من قيمة لدى شخص الواقف . ويرجع تقديرها لمواطنه ونظيره الخاص . ولكن يجب علينا ان نبين آثار الارواقف الاهلية في المصلحة العامة . اقتصادية كانت أو اجتماعية . ثم نوازن بين هذه المصلحة العامة وبين مصلحة الواقف الخاصة علنا نهتدى بعد ذلك الى حل يوفق بين الحالتين

### أثر الارواقف الاهلية

في المصلحة العامة

١ - إذا استمرت اباحة الوقف مطلقة

كما هى الآن فلا يبعد ان تصبح اطيان القطر واعيانته وقفاً بعد زمن ما . ومتى وصلت الى هذه الحالة فقدت مصر ما يسمونه بالثقة المالية وفرت من ميدان التعامل العام . لانه لا يخفى على احد ان العين الموقوفة غير قابلة لأن تكون ضماناً في المعاملات فكما خرجت عين من اعيان القطر من ضمان التعامل كلما كان ذلك اضماً لثروة البلاد باضعاف محل هذا الضمان لا يستبعدن احد امكان وصولنا الى هذه الحالة اذا نحن تركنا الأمور تجري كما هى . فان الارواقف المصرية قد اتسعت في عهد الممالك حتى وصلت الى حالة مروعة ضاق بسببها بيت المال ولجأ برقوق في القرن الثامن من الهجرة الى العلماء يطلب حلها . ويقول بعض المؤرخين انه تمكن فعلاً من حل جميع الارواقف الاهلية

ولما تبوأ محمد على باشا عرش مصر حل أوقافاً كثيرة وفك زمام البلاد ووزع اطيانها على المزارعين . ثم نهج سعيد باشا نهج محمد على وحل اوقافاً أخرى

كل هذا وغيره قام به الولاة في القرون الماضية ولولاہ لتعذر علينا ان نرى الآن في مصر اعياناً غير موقوفة . فاذا نحن سرنا في طريق الاباحة المطلقة وصلنا لا محالة الى الحالة التي اقلقت من سبقونا

ولقد تكاثرت الاطيان الموقوفة في مدى مائة عام حتى وصل ما تديره وزارة الارواقف وحدها الى ١٧٢٨٣٠ فدائناً وما تديره الآن ادارة

الاقواف الملكية الى نحو ٥٢٠٠٠ فدان . ولم  
تقم الحكومة باحصاء الاوقاف التي يديرها  
الافراد وهي في نظري قرية من اربعمائة الف  
فدان . وعلى هذا فاننا لا نبالغ اذا قلنا بأن  
مجموع الاطيان الموقوفة الآن في مصر يبلغ نحو  
ستمائة الف فدان ، عدا المباني والاراضي الفضاء  
والاحكار وهي منتشرة في القاهرة والاسكندرية  
وفي غيرها من المدن والبنادر

ولما كانت الاطيان المزروعة الآن في القطر  
المصري ٥٢٠٠٠٠٠٠ فدان فيمكن للتأمل  
معرفة نسبة الموقوف منها ومبلغ ضرره بالبلاد  
وهو مع ذلك آخذ في الازدياد !

وليست الزيادة قاصرة على ما يقفه الواقفون  
في حياتهم ، فان هناك أوقافاً هي بدعة جديدة  
يصح ان نسميها بحق « أوقاف الموتى » - ذلك  
ان بعض الواقفين لا يقتنعون بما وقفوا في حياتهم  
وانما يؤكدون في كتب وقفهم على من يليهم  
ان يحجزوا جزءاً من ريع الوقف يشترون به  
اعياناً تضم الى اصله . فيمجلوا بذلك الكارثة  
ويسارعوا الى خراب البلاد

٢ - ان في الاوقاف الاهلية ضرراً آخر  
بليغاً ينجم من طبيعة شروط الواقفين . ذلك  
ان الوقف ينتقل عادة بعد وفاة الواقف الى  
الطبقة التي عينها فيقسم الربيع على مستحقيها  
فاذا حلت طبقة ثانية - وهي في الغالب اكثر  
عدداً من سابقتها - قسم الربيع على مستحقيها ،  
وهكذا حتى يصل الربيع مهما كان وفيراً الى  
اجزاء صغيرة تبعاً لعدد المستحقين فيه ويصبح

الناظر اكبر المتفعين بالفعل - ولو كان من  
غير ذرية الواقف - بما يقبضه من أجر  
لايمسه قصصهما تنوعت الطبقات وتضائلت  
الاستحقاقات

هذا اذا كان الناظر حسن الادارة طاهر  
الذيل . وليس من السهل ان نراه . أما اذا  
تملكه الهوى فلا تسر عن المشاغبات والقضايا  
وفساد الادارة وحرمان الضعفاء من حلال  
رزقهم . وكما رأينا ذرية ضعفاً خضعوا لبطش  
النظار ولجأوا الى رحمتهم . وقد ضعفوا عن ان  
ينازعهم خيفة ان يقطعوا عنهم ما يمينون به عليهم  
فيقطعوا بذلك عنهم مورد رزقهم ولا قدرة لهم  
على رفع القضايا والقيام بما تتطلبه من صبر  
ونفقات

قلت ان ريع الوقف يتجزأ حتماً كلما مر  
الزمن وتماقت طبقات المستحقين . ويكفي  
للدلالة على ما اقول ان اقدم نموذجاً من الحالة  
التي آل اليها بعض الاوقاف الاهلية لمعرفة  
ما وصل اليه عدد المستحقين فيها ومقدار  
نصيب البعض منهم في ريعها  
أيها السادة :

اني اعتقد ان قد راعكم ما ترونه من هذه  
الحالة المحزنة وكيف لا يروعن ان نرى وقفاً  
ريعه سبعة آلاف وخمسمائة جنيه ، ووصلت  
قيمة استحقاق بعض مستحقيه الى ستين قرشاً  
في السنة - ووقفاً آخر ريعه اكثر من الف  
وسبعمائة جنيه ويأخذ الآن بعض مستحقيه  
٣١١ ملياً في السنة . ولا يعلم الا الله ما ستكون

اسم الوقف	ايراده السنوى	عدد المستحقين الحاليين	اصغر استحقاق سنوى فى الوقت الحاضر
وقف ترابنة بالاسكندرية	جنيه مصرى		جنيه
» على كتحذا صالح	٧٥٠٠	٤٣٨	٦٠٠
» على كتحذا الخربوطلى	٤١٥٠	٣٠٠	٧٣٠
» محمد كتحذا عزبان	١٧١٢	٠٩٥	٣١١
» الجوهرى	١٠٤٣	١٣٢	٩٦١
» ابراهيم المشهدى	٥٣٤٨	١٢٩	١٤٣
» خليل المشهدى	٤٠٠٠	١٢٠	٠٠٠
» محمد بك الدفتدار	١٥٠٠	٠٧٠	٠٠٠
» محمد افندى الدويدار	٤٩٠٠	١١٠	٠٠٠
» احمد طاهر باشا	٩٣٥٨	٠٦١	٠٠٠
» محمد خورشيد باشا	١٠٧٠٠	٠٤٩	٥٠٠
» عتقا الشاشرجى	٦٥٠٠	٠٤٠	١٢٠
	٣٥٠٠	٠٦٠	٠٠٠

هذه الاستحقاقات اذا حلت طبقات اخرى  
على الطبقات الحالية

يجب علينا ان نعترف ان حالة كهذه لو  
دامت لاصبحت الاوقاف الاهلية هزواً ولعباً  
ولاصبح الوقف فى الواقع لفائدة نظاره . وان  
وزارة الاوقاف هى وزارة طبيعتها ان تكون  
خيرية لم توجد لتصبح يوماً مكتب توكيل أو  
حراسة . تدبير الاموال وتوزيع على العاطلين  
ارزاقهم مقابل اجر عن هذه الادارة هو الى  
الآن أقل مما تتطلبه من فقات

٣- يقولون ان الوقف ضمان لبقاء المين ينتفع  
بفلها ذرية الواقف واعقابه وهذا وهم باطل .  
فان المشاهدان البؤس والشقاء ملازمان لكثير

من المستحقين . لأن اعتمادهم على ما صدر  
عليهم قد أقدم عن تدبير شؤون رزقهم من  
موارد أخرى فاضعفتهم البطالة وافسدتهم الجدة .  
وانقسموا فى شهواتهم وصاروا هدف الدائنين  
وفريسة المرابين

ليس لدينا احصاء رسمى عن مقدار ديون  
المستحقين فى اوقاف القطر . انما الثابت لدينا  
من مذكرة ارسلتها وزارة الاوقاف الى مجلس  
النواب فى ١٣ يولى سنة ١٩٢٦ ان المبالغ  
المتنازل عنها والمحجوز بها على استحقاق  
المستحقين فى الاوقاف الاهلية المشمولة بنظر  
الوزارة تبلغ نحو المليون من الجنيهات . وان  
استحقاق المحجوز عليهم فى السنة ١٢٢ الف جنيه



ومع فداحة هذه النتيجة المؤلة فانها لن تكون شيئاً أمام ما يخبئه القدر للاوقاف الاهلية بعد ان يكثر عددها وبعد ان عرف الدائنون كيف يقتصرون المستحقين . وكيف يضمنون سداد قروضهم منهم

ذلك ان المقرضين عرفوا بالتجربة ان المستحقين في الاوقاف هم في الغالب اكثر من غيرهم تسامحاً واسلس قياداً . فاجدوا الآن بين ظهرانينا هيئات تقرض المستحقين ما يشاؤون بفوائد فادحة بعد ان يتنازل لهم هؤلاء عن استحقاقهم في الوقف . وبعد ان يقوموا بتقديم ضمان هو ان يؤمن المستحق على حياته لدائتيه بمبلغ يكفي لسداد الدين وملحقاته . ثم يتحاسب الدائنون ومدينهم سنوياً على قسط الدين وقسط التأمين . حتى اذا مات المدين قبل الاستحقاق حل الدين ومبلغ التأمين . ويمكن الدائنون بذلك من الاستيلاء على مطلوبهم بلا عناء

ان اعمالاً كهذه مضطردة الانتشار . وسيأتي يوم نرى فيه وزارة الاوقاف مسخرة لعدد من المرابين اكثر مما هي مسخرة له الآن . وقد فات على الواقفين قصدهم بفصل أولئك الذين رصدت عليهم الاموال لضمان مستقبلهم وبهذه المناسبة لا بد لي من ان اذكر اني قرأت اخيراً في بعض الصحف وعلمت من بعض المصادر ان وزارة الاوقاف تفكر في وضع نظام يمنع التنازل عن بعض الاستحقاقات أو يمنع الحجز عليها تشبيهاً لما يبرتبات الموظفين

وترجو الوزارة من وراء ذلك منع الشر

عن المستحقين وتحقيق رغبات الواقفين انفسهم فيما ارادوه لذريتهم واعقابهم . واني ارجح كثيراً ان الوزارة مع حسن نيتها ونبل مقصدها تنتهي بترك مشروع كهذا ربما كان ضرره اكبر من نفعه

ذلك ان الناس لو علموا ان الوقف يمنع الحجز على ثمراته يادروا بحبس اموالهم . فلا نلبث ان نرى ديارنا اموالها وثمراتها محبوسة . وتصبح بذلك مصر ارضها وسماؤها موقفاً خرجت من سوق التعامل وهوت مكائنها الاقتصادية والاجتماعية . وما ذلك كله إلا ارضاء لشهوة الواقفين في المحافظة على مستقبل السفهاء والعاطلين ٤ - ان الوقف الأهل مضيع ايضاً لمصلحة وطنية اخرى - ذلك اننا قلنا ان تعاقب الزمن مؤد حتماً الى تجزئة الاستحقاقات تجزئة مطردة تكاد تكون هندسية كلما حلت طبقة مكان اخرى ومما لا نسلم به ان يكون الفساد شاملاً ذرية الواقف واعقابه بحيث لا يوجد فيهم من تنجح نفسه الى العمل والكسب . فاذا ترك المالك أرضه حرة كان ميدان العمل للعاملين من أبنائه فسيحاً . وكان لهم أن يتقاسموا أنصبتهم وأن يعملوا فيها بنشاط المالكين وامالهم . وكان لهم ان يتعاملوا فيها بينهم بالقسمة أو بالبيع والشراء . وأن ينال المجد حظه من الخامل فتبقى الثروة بذلك مصونة حقاً في يد من يحسن ادارتها ومن هو جدير بصيانتها .

ومع ذلك فأى ضرر يمس البلاد اذا تصرف السفه في ماله لغير قريب له . اليس

ولست هذه النتيجة بمستغربة فان المصري فلاح بطبيعته . ولع باقتناء الاطيان مفاخر بها وهي ثروته الاساسية . أما الاجنبي فانه يبتاع تاجر لا يقدر في الغالب نية العودة الى وطنه ، ولذا تروته يؤثر استثمار النقود واشباهها على استغلال الاطيان . ويرقب الفرص السانحة لتخلص مما تحت يده منها

هـ - ان ضرر الوقف غير قاصر على اضعاف الثقة المالية بالبلاد وعلى تجزئة الاستحقاقات ، وعلى المشاحنات والمظالم ، وعلى الاخلاق . وانما هناك ضرر آخر يتناول الانتاج نفسه . فما لا ريب فيه ان الاعيان الموقوفة أقل ثمرة منها لو كانت حرة . ذلك ان للملكية الخاصة أثراً فعالاً في النشاط الشخصى والابتكار . وفي تحسين الارض وتخصيبها ، ولا أظن ان ناظر وقف عنى بوقف يديره عنايته بملكه الخاص أنظروا الى الاطيان الموقوفة . وقارنوا بين صافى ريعها أو ايجارها وبين صافى ريع اطيان حرة مماثلة لها ومجاورة لها . بل أنظروا الى العقارات الموقوفة والاراضى الفضاء فى كثير من المدن وقارنوا بين حالتها وبين دلائل النشاط والتفكير فيما حولها من الاملاك الحرة . وان الواحد منا لا يخطئ كثيراً اذا حكم بأن كل محل خرب فى مدينة كالقاهرة لا بد وان يكون وقفاً

وربما كان من الانصاف ان لا نلقى التبعة فى كثير من الاحوال على ناظر الوقف . انما

النجاح فى هذه الدنيا للقادرين المجدين . ليس البقاء للاصلح . وكيف يسوغ لنا ان نخالف سنة هذا الوجود ونبتعد عن خطط الأمم الناهضة . فنصطنع القيود . ونضع العقبات نفلتها للمواطنين سباجاً وقد ثبت انه سياج ضعيف . وضرره بالامة عظيم

ولكن قد يخشى البعض من تسرب الاموال لغير أبناء البلاد ويظن فى وقفها صيانة من عبث العابثين من أبنائها

ومع أننا قلنا ان الوقف لا يمنع من ضياع الربح فثنا نضيف هنا بأن لا خوف من ضياع الاطيان لغير المصريين

ليس ادل على ذلك من الاحصاءات الرسمية . وهى تثبت ان المصريين يجدون فى اقتناء الاطيان من الاجانب أنفسهم ، فقد كانت الاطيان المملوكة للافراد فى سنة ١٩١٢ كما يأتى

عدد الملاك مقدار الاطيان

مصريون ١٠٤٧٨٠٣٩ يملكون ٤٧٧٢٣٣٢ فداناً  
اجانب ٨٠٥٩ » ٧١٧٩٣٦ »

١٠٤٨٦٠٩٨ » ٥٤٩٠١٦٨ المجموع

ثم اصبحت فى سنة ١٩٢٤ كما يأتى :

مصريون ٢٠٣٣١١٤ يملكون ٥٠٤٧١١٣ فداناً  
اجانب ٦٧٧٤ » ٥٤٩٩٢٠ »

٢٠٣٩٨٨٨ » ٥٥٩٧٠٣٣ المجموع

ومعنى هذا ان اطيان الاجانب نقصت

فى مدة اثنتى عشرة سنة بمقدار ١٦٨٠١٦ فداناً - وزادت اطيان المصريين فى المدة نفسها بمقدار ٢٧٤٨٨١ فداناً

التبعية على نظام الوقف نفسه . وهما هي وزارة  
الاعواق نراها رغم نيتها الصادقة واقفة حائرة  
لا تدري كيف تعمر أرضاً لا ريع لها . ولا تدري  
كيف تتخلص من أراضيها الفضاء . أو كيف  
تعمل للقضاء على الاحكار

\*\*\*

### اسباب الوقف

الآن وقد فرغنا من بيان مضار الوقف -  
وهي جسيمة - يمكننا ان نرجع الى تقدير قيمة  
السببين اللذين يحملان الناس عادة على وقف  
املاكهم وقفاً أهلياً . وهما :-

أولاً - ضمان بقاء المين حتى لا تضيق  
بسوء تصرف الذرية

ثانياً - الرغبة في توريث من لا يورثه  
الشرع أو تفضيل من لا يفضل .

أما السبب الاول فقد ظهر مما اسلفنا انه  
واه لا يمنع السفه من سفه وحرمانه مما هو  
موقوف عليه . واذا قام للمالك عذر وكان  
يخشى تبديد السفهاء من ابنائه ، أو كان يبنى  
حماية الضعفاء منهم ، فان رغبته هذه يجب  
ان تكون محصورة فيمن رآهم وخبرهم وهم ورثته  
الاقربون . ولا يصح ان تستمر ارادته هذه بعد  
موته الى ذرية بعيدة لم يرها ولم يعرفها .

وأما عن السبب الثاني . وهو رغبة المالك  
في توريث شخص محروم . أو ايثار شخص  
على غيره . فانا لا ننكر ما لهذا السبب من قوة  
مادامت احكام الوصية الحالية نافذة . وبعبارة

اخرى ما دام النظام الحالي يقضى بان لاوصية  
لوارث . وبأنها لا تتجاوز ثلث التركة لغير  
وارث . وبان لاوصية لشخص غير موجود  
وقت الایضاء .

نعم ان من الصعب ان يصد المالك عن  
رغبته في توريث شخص محروم أو في ايثار  
شخص من ذويه ربما رأى بحق انه اقرب اليه  
من غيره وأولى بالتركة منه .

فمثلاً : رجل له ولدان توفي احدهما عن  
ابناء فهو لا يرثون في جدم لوجود عمهم  
مهما كانت حاجتهم . ومن المقول لدى  
الكثيرين ان يكون للجد حقه في انزال ابناء  
ابنه المتوفى منزلة ابيهم حتى يناصفوا عمهم التركة .  
ومثلاً لا يرث في المتوفاة اخوتها الاشقاء :  
على مذهب ابي حنيفة . اذا كان لها زوج وأم  
واخوة لأم - فهو لا يرث الاخيرون يأخذون ثلث  
تركة المتوفاة واخوتها الاشقاء لا يأخذون شيئاً .  
ومثلاً : لا يرث ابن البنت اذا كان للمتوفى  
ابن ابن ابن عم لأب فان هذا الاخير يأخذ كل  
التركة ( وقد يكون عدوا للمتوفى ) بينما ابن  
البنت لا يأخذ شيئاً .

هذا من حيث توريث المحروم شرعاً . واما  
من حيث التفضيل بين الورثة فكيف ننكر على  
رجل رغبته في تفضيل احد ابنائه وقد رآه اقلهم  
مالاً واكثرهم ولداً . وكان هذا الابن فوق  
ذلك نصير والده في انماء ثروته . واقدر اخوته  
على حفظ العائلة ومنزلتها بين الناس .

لا جدال في ان منع الوقف مع استمرار



مصادرة حرية المالكين ومصادرة عواطفهم في احوال كهذه امر ياباه الشارع . ويخشى ان هو عمد اليه ان يعمد الناس الى اتلاف اموالهم وتبديدها في حياتهم حتى لا يرثهم من لا يريدون توريثه . وفي هذا من الضرر الاجتماعى ما فيه .

### النتيجة

ونتيجة البحث ان الوقف الاهلى بعيد عن الدين . وان الناس لم يعمدوا اليه الا رغبة منهم في التوريث على طريقة خاصة . وقد رأوا في احكام الوصية ما لا يلين كثيرا لاغراضهم .

ولا يصح لنا ان نتجاهل ان الحالة الاجتماعية وضرورات العصر الحاضر ستدفعنا يوما ما كما دفعت غيرنا من الامم الى النظر في استكمال الحقوق الآتية .

أولاً - أن يكون المالك حراً في ملكه يعطيه بعد وفاته لمن يشاء في دائرة النظام العام والآداب العامة .

ثانياً - أن لا يكون مضطراً في تنفيذ ارادته الى التجرد عن ملكه أو عن جزء منه حال حياته وأن لا تنفذ ارادته الا بعد موته . فتبقى له حريته في ملكه كاملة يتصرف فيه كيف يشاء ما دام حياً

ثالثاً - أن تكون ارادته صحيحة نافذة نحو اعقابه جميعاً الموجود منهم أو من سيوجد بعد وفاته

رابعاً - وهو من الاهمية بمكان - أن يكون له الحق في أن يجعل ارادته سرية

تصونها الحكومة ولا يعلم بضمونها أحد الا بعد وفاته

نعم لا يليق بنا ان نتجاهل تلك القاعدة التي سرت بين الامم . وهي ان قواعد التوريث تعتبر انها ارادة المتوفى ما لم تكن له ارادة أخرى صريحة

هذه الحقوق جميعها مقررة في قوانين الامم ، ونحن الآن محرومون منها ، وليس من شأننا اليوم أن نبحث فيما اذا كان من الممكن استمتاعنا بهذه الحقوق أم لا . انما الذى يصح لنا ان نقوله هو ان النظام الحالى يحول بيننا وبينها

### الرأى

وما دام هذا الحرمان قائماً وقد لجأ الناس من قديم الزمن الى تلطيف شدته بالوقف ، فوجب علينا أن نستبقي هذا بعد تجريده من مضاره التي شرحناها .

لهذا أرى ان يكون نظام الوقف على القواعد الآتية :-

أولاً - اباحة الوقف الخيرى المحض  
ثانياً - اباحة الوقف الاهلى المحض مادامت احكام الوصية قائمة - بشرط أن يكون في عين مفرزة غير مشاعة . وبشرط عدم التأيد بمعنى ان ينتهى الوقف من نفسه بعد مدة معينة أو طبقة معينة . ويصبح ملكاً لمستحقه وقت انحلاله بنسبة انصبتهم في ريعه الا اذا نص كتاب الوقف على نسبة أخرى .

ثالثاً - حل جميع الاوقاف الاهلية التي مضت عليها مدة مقررة او التي تعدت طبقة معينة .

وجعلها ملكا للمستحقين الحاليين فيها بنسبة استحقاقهم

رابعا - اذا وجدت جهة خيرية مستحقة في وقف اهل قديم خصص لها جزء شائع في العقار مساو لنسبة الاستحقاق في الربع، ويستمر هذا الجزء وفقا

بهذه الوسائل نوفق بين المصلحة العامة وبين المصلحة الخاصة. ويظفر الواقف بتلك من يريد تملكه كما يظفر ببقاء العين مدة لا يستطيع فيها أبنائه الاقربون أن يعيشوا بها.

وعلى هذه القواعد يمكن لمن آل إليه الملك أن يقنه وفقا جديدا بعد فرزه ان كان شائعا. وبعد أن يدفع للحكومة رسم تسجيل وقف جديد.

ايها السادة

هذا رأي اعرضه على من تهمة مصلحة البلاد وعلى من يدرك الخطر الذي يهددها. راجيا أن نصل في وقت قريب الى تقرير امر حاسم يصون ثروتنا العامة من مضار الاوقاف الاهلية. وأمل ان يعلم الناس جميعا أن ديننا هو دين التيسير جاء لاسعاد أهله في كل زمان ومكان.

وخاتما أكرر لحضراتكم وافر الشكر على مافضلتم به من عناية وحسن استماع

تعلين

علقت ببربرة السياسة على هذه المحاضرة بالكلمة الآتية في عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ التي حضرة صاحب السعادة محمد علي باشا

عضو مجلس النواب ووزير الاوقاف سابقا محاضرة في الوقف أول أمس على حضرات المحامين بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف. وقد نشرت « السياسة الاسبوعية » نص هذه المحاضرة النفيسة التي تناولت موضوع الوقف ومكائنه من الفقه الديني واثار الاوقاف الاهلية في المصلحة العامة واسباب الوقف، كما اقترحت علاجاً لمرض الوقف الاهلي - ما دامت قواعد الوصية باقية على ما هي اليوم عليه - ان يشترط في هذا الوقف ان يقع على عين مفرزة غير مشاعة مع عدم تأييده بمعنى ان ينتهي الوقف من نفسه بعد مدة معينة أو طبقة من المستحقين معينة ويصبح ملكا لمستحقه وقت انحلاله بنسبة انصبتهم في ريعه الا اذا نص كتاب الوقف على نسبة اخرى، وان نحل جميع الاوقاف الاهلية التي مضت عليها مدة مقرر أو التي تمت طبقة معينة وتجعل ملكا للمستحقين الحاليين فيها بنسبة استحقاقهم فاذا وجدت جهة خيرية مستحقة في وقف اهل قديم خصص لها جزء شائع في العقار مساو لنسبة الاستحقاق في الربع. ويستمر هذا الجزء وفقا.

هذا هو العلاج الذي اقترحه سعادة محمد علي باشا لمرض الاوقاف الاهلية. فاما الاوقاف الخيرية فاقرها وشجع عليها. وليس من لا يشارك سعاده رأيه في هذا الموضوع الخطير ومن لا يشكره على تعرضه له بالصراحة وبالذقة في البحث العلمي الذين بدوا في محاضراته، فان مشكلة هذه الاوقاف الاهلية مشكلة عويصة ليس من بين المصريين الذين اصابوا بضررها

والعمل لالغائه أو على الأقل لتعديل نظامه على الصورة التي اقترحها معادة محمد على باشا أو على صورة أخرى كأن تحتم انتهاء الوقف الاهلى الى جهة خيرية بعد طبقة واحدة أو طبقتين من المستحقين مما يؤدي الى عدم ارقام الناس على الوقف الا اذا كانت نية الخير غالبية عندم على أية نية أخرى .

هو اذى وشر للمستحقين انفسهم . فانت اذا رأيت ارضا خربة لا تعمر في مدينة كبيرة كالقاهرة والاسكندرية استطعت ان تحكم من غير تردد انها ارض موقوفة فلا الناظر يعنيه تعميرها ولا هو يستطيع التعمير ان اراد ما دامت هذه الارض لا ريع لها ولا هو يستطيع التصرف فيها فانادر على تعميرها واستغلالها بعد دفع الثمن الملائم لها كي يستقله المستحقون في نواح أخرى ، وانت اذا رأيت ارضا زراعية غامرة أو ضعيفة بين ارض عامرة خصبة استطعت كذلك ان تحكم من غير تردد انها ارض موقوفة ، ولنا بحاجة الى ان نلتصق المثل بعيدا وامانا في شارع كبير كشوارع فؤاد حيث العمارات الشائخة والمباني الفخيمة قطع ارض عليها بعض حوائث قليلة الريع لأنها ارض موقوفة . ومثل هذه الاراضى التي يقدر المتر الواحد فيها بالجنيهات العديدة تراه في كل مكان .

والوقف الاهلى سبب من اسباب النزاع الذى لا ينتهى . وكيف ينتهى النزاع ودعوى الحساب تتجدد كل سنة وطلب الخصومة لعزل الناظر يكاد يكون سنة في كل وقف ، ودعوى

الامن يشكو سوء آثارها . وليس من بين الذين ينظرون الى المصلحة العامة للأمة والدولة بعين النصف الا من يرى تناقضها تناقضا صريحا مع النظم الاقتصادية الحالية وما يترتب عليها لذلك من ضرر فادح لثقة العامة بمحالة البلاد المالية .

وقد اورد محمد على باشا من الارقام والحجج لتأييد اقتراحه ما يكفى للقطع بان الاوقاف الاهلية لا تتفق وروح العصر ، كما اورد من تاريخها ما ثبت معه انها افسدت حياة البلاد الاقتصادية في ازمان ماضية مما اضطر اولى الامر في تلك الازمنة معه لحل هذه الاوقاف .

والواقع ان هذا النظام لا يتفق بحال مع ما اباحه الشرع من حرية التملك ولا مع ما تقضى به اسباب التقدم المالى والاقتصادى من حرية تداول الثروة في التعامل . واذا كان الفقهاء المسلمون قد اقرروا في زمن من الازمان — على ما كان بينهم من خلاف في طرائق قراره — فان ظروف الازمان الغابرة الاقتصادية والمالية ربما كانت تطيقه . اما اليوم فقد اصبح الوقف الاهلى شذوذا على قواعد التعامل ومتناقضا اشد التناقض مع سرعة تداول الثروة في ايدى المجددين العاملين ، وسببا من اسباب الكسل والاهمال يمكن المستحقين فيه من التذرع به للعبث وهر بعد اذى وشر لمولاء المستحقين انفسهم وسببا من اسباب النزاع الذى لا ينتهى والذى يكثر بسبب القضايا في المحاكم فتحدث من جرائم كثيرة مدنية وجنائية . ومجرد استعراض هذه الصورة منه يكفى ليجعل الهيئة التشريعية تقدر ضرورة سرعة النظر في امره



الحراسة الى حين الفصل في مسألة النظر والتحدث على الوقف من الدعاوى الكثيرة التداول في المحاكم . ونأظر الوقف ، لا ضرر عليه من هذه الدعاوى فهو يضيف حساب مصاريفها واتعاب المحامين فيها الى مصاريف الوقف ولذلك يقل ريع المستحق فوق ما يصيبه من خسارة مصاريف قضيته واتعابها . فاذا اضفت ما يترتب على هذه القضايا والمنازعات من اسباب البغضاء التي تجر في كثير من الاحيان الى الجرائم المدنية والجنائية ادركت مبلغ ضرر هذا النظام العتيق وادركت كذلك ان بقاءه سبب من اسباب كثرة القضايا في المحاكم كثرة ترمق القضاء وتعطل سير العدالة الطبيعي . وكذلك يمتد ضرر هذه الاوقاف من المستحقين فيها الى المتقاضين جميعا ، أى الى الامة كلها .

ثم ان الوقف الاهلي سبب من اسباب البطالة والكسل ومفسدة من مفاصد الخلق . فكل مستحق يخجل لنفسه ان له من الوقف الذى يتناول استحقاقه منه اضعاف ما يصله ، وهو يعتمد على التقاضى في سبيل الحصول على ما يتوهمه حقا له . وفي اثناء هذا التقاضى الذى

ينفق فيه معظم وقته يستدين للاتفاق على القضايا وينفق من الدين على ملاذه وشهواته لأنه لا يرى حقا عليه وهو صاحب الاستحقاق في الوقف ان يعمل . وضرر البطالة لا يقتصر على اصحابه بل هو يجر الى جانبه ضررا قوميا بما يترتب عليه من مفاصد خلقية شتى .

فاذا نحن جمعنا كل هذه الاضرار التي يراها الناس جميعا واضفنا اليها الضرر الاقتصادي العام الذى ينشأ من تعطيل حظ عظيم من الثروة القومية قدره حضرة صاحب السعادة محمد على باشا بستائة الف فدان خلاف المقارات والاحكار الموجودة في المدن وخلاف ما يترتب على امتداد الوقف عاما بعد عام واخراجه اراضى كثيرة من دائرة التداول والتعامل - تبين لنا ان هذا الموضوع الخطير لا تكفى الشكوى منه بل يكفى العمل السريع لملافة اضراره . فاما الغاؤه واما تعديل نظامه تعديلا يخرج به عن ان يكون شذوذا على النظم الاقتصادية الحاضرة وينخفضه لسنة التداول والتعامل ويزيل بذلك هذه الاضرار الجمة ، أو يزيل على الاقل اكثرها .



## الدرعكاس

### قضاء محكمة النقض والأول مرة

لأن الواقعة مينة بالحكم بيانا كافيا كما هو  
مذكور فيه

« وحيث ان السبب الثاني في غير محله  
ايضا لأن محكمة ثاني درجة اخذت بأسباب حكم  
محكمة اول درجة وقضت بتأييده

« وحيث انه من جهة السبب الثالث فان  
محكمة الاستئناف غير مقيدة باجابة طلب المستأنف  
سماع شهادة الشهود بل ان هذا الأمر متروك  
لها لتقديره كما يتبين من نص المادة ١٨٧ من  
قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه من جهة السبب الأخير فان  
المدعى المدني محكوم له ابتدائيا بالتعويض بناء  
على طلبه ولم يحصل تنازل منه عن هذا الطلب  
فقضاء محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف  
بشأن التعويض مطابق للقانون

« وحيث انه مما تقدم جيمه يكون الطعن  
على غير اساس ويجب رفضه

( طعن محمد غانم عبد الرحمن ضد النيابة العمومية في  
قضيتها نمرة ١٤٧٠ سنة ١٩٢٤ — ٩٢٥ المقيدة بمجدول  
المحكمة نمرة ٨٥٨ سنة ٤٣ ق و خليل افندي مالك  
مدعى دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا رئيس  
المحكمة وبحضور حضرات اصحاب المال والعزة  
حسين درويش باشا وكيل المحكمة والمسيو - ودان  
ومتولى بك غنيم ومحمد مصطفى بك مستشارين وجندي  
عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف )

٢٢٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ٩٢٦

نقض - طلب سماع شهود - المحكمة حرة .

القاعدة القانونية

ان محكمة الاستئناف غير مقيدة باجابة طلب  
المستأنف سماع شهادة الشهود . بل ان هذا  
الأمر متروك لها تقدره كما تشاء كما هو واضح  
من نص المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات  
المحكمة :

« حيث ان الطعن مبنى على ما يأتى : أولا ،  
ان الواقعة غير مينة بيانا كافيا . ثانيا ، ان حكم  
محكمة ثاني درجة قضى بتأييد الحكم المستأنف  
بدون ذكر اسباب له . ثالثا ، ان المحكمة  
الاستئنافية لم تجب طلب الطاعن بسماع شهادة  
شهود عن الضغائن المدعى بها . رابعا ، ان محكمة  
الاستئناف قضت بتأييد الحكم بشأن التعويض  
في غيبة المدعى المدني فكانت حكمت بشئ لم  
يطلبه الخصوم .

« وحيث ان السبب الأول في غير محله

الحالية قد اجازت المحكمة الاثبات بالبينة لما تبين لها ان ليس من المعقول الزام المجنى عليه بالحصول على ايصال في حالة تسليم اللتم هذا المبالغ

« وبما انه لم يثبت من محضر الجلسة بان المجنى عليه قاطع الشاهد امام المحكمة وترتب عليه تغيير اقوال هذا الشاهد كما يدعى رافع النقض في الوجه الثالث

« وبما ان ما يدعيه الطاعن في الوجه الرابع من ان المحكمة قررت باستمرار المرافعة لسؤال المجنى عليه عن مسألة ذكرت في اقواله الاولى وفي الجلسة التالية ضربت صفحا عن قرارها واهملته فان ذلك غير ثابت في محضر الجلسة وفوق هذا فكان الواجب على المدافع عنه ان يستوضحه عما يطلبه وشيء من ذلك لم يحصل بل ترافع المحامي في الدعوى وعلى ذلك فلا يعد هذا اخلافا لمجرية الدفاع

« وبما انه لذلك يتعين رفض الطعن ( طعن عبده محمد ضد النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٨١١ سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة ١٠٥٢ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٢٢٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ٩٢٦

نقض . حكم . اسباب . خلو الحكم . بطلان .

القاعدة القانونية

يعتبر خاليا من الأسباب ويجب نقضه الحكم الاستثنائي الذي بني على حكم ابتدائي لم

٢٢٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ٩٢٦

نقض . اثبات . موانع الاستحصال على كتابة . سلطة القاضي

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة ان للمحكمة تقدير الظروف التي تمنع من الاستحصال على ادلة كتابية لاثبات التهميات . فمن اتهم وكيل بالاجرة بتبديد مبلغ لا يجوز اثباته بالبينة طبقا للمادة ٢١٥ من القانون المدني . كان لقاضي الموضوع السلطة في تقدير الظروف التي منعت الدائن من استصدار كتابة تدل على حصول التسليم والتسلم المحكمة :

« بما ان الطاعن يدعى في الوجه الاول بان المحكمة طبقت المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات دون ان تبين على أي العقود كان هذا التطبيق

« وبما انه ثابت من الحكم للطعون فيه بان الطاعن كان وكيل بالاجرة وهي احدى العقود الواردة في هذه المادة

« وبما ان الطاعن يزعم في الوجه الثاني بحصول خطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة اجازت الاثبات بالبينة مع مخالفة ذلك للمادة ٢١٥ من القانون المدني

« وبما انه من المبادئ الثابتة ان للمحكمة تقدير الظروف التي تمنع من الحصول على ادلة كتابية لاثبات التهميات وفي الدعوى



يرد فيه من الأسباب خلاف العبارة الآتية « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات » لأن هذه العبارة لا تكفي لبيان الأسباب التي يجب ان يشتمل عليها المحكمة :

« حيث ان من ضمن الالوجه التي يرتكن عليها الطاعن في تقريره خلو الحكم المطعون فيه من ذكر الاسباب

» وحيث انه تبين للمحكمة من مراجعة هذا الحكم الذي قضى بتأييد الحكم المستأنف ان الحكم الجزئي الذي اخذ به الحكم الاستئنافي لم يرد به خلاف هذه العبارة « بان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات » وهذه العبارة لا تكفي لبيان الاسباب التي يجب ان يشتمل عليها الحكم وعلى هذا ترى المحكمة ان الحكم خال من ذكر الاسباب ويعتبر باطلا قانونا

« وحيث انه مما تقدم يتعين قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة اخرى للفصل فيها مجددا ولا حاجة لبحث باقي الالوجه

( طعن داود احمد ابو عليم ضد النيابة العمومية  
نمرة ١٠٥٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب  
المعالي احمد طالت باشا والهيئة السابقة )

٢٢٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيه سنة ٩٢٦

نقض . قوة الاحكام الجنائية . امام الحاكم المدنية

القاعدة القانونية

١ - الدعوى الجنائية توقف الدعوى المدنية

٢- الحكم الجنائي متى اصبحت نهائيا اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ازاء الكافة . والمحكمة المدنية التي تطرح عليها الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية تلزم باحترام هذا الحكم . المحكمة :

« حيث ان الدعوى الجنائية توقف الدعوى المدنية كما قرر ذلك الحكم المطعون فيه فالاجراءات التي اتبعت في الدعوى كانت اذن في محالها من كل الوجوه هذا فضلا عن ان الحكم الجنائي متى كان نهائيا اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ازاء الجميع فالمحكمة المدنية التي تطرح عليها الدعوى المرتبطة بالدعوى الجنائية ملزمة باحترام هذا الحكم وعلى ذلك لا يكون هناك ثمة خوف من تضارب الحكم المدني مع الحكم الجنائي فيما يتعلق بمبلغ الواحد وعشرين جنيتها الداخل في الحساب موضوع الدعوى المدنية المذكورة

« وحيث ان وقوف المحكمة المدنية تدقيق النظر في القضية على ان المبلغ المبدد كان داخلا في الاصل في دعوى مدنية او تجارية مع مبالغ اخرى مطلوبة من المتهم والمجنى عليه لا تأثير له على الصفة الجنائية للتصرفات المتعلقة بهذا المبلغ كما انه يكفي لثبوت الجريمة ان تقضى المحكمة الجنائية بتوفر كل الاركان المكونة لها وهو ما وقع في هذه الدعوى » وحيث لا صحة لما جاء في الطعن من خطأ محكمة الموضوع في قبول الاثبات بالبينة في واقعة تسليم مبلغ الواحد وعشرين جنيتها لأن هذا التسليم ثابت من مخالصة مكتوبة

تتلخص في عدم بيان الواقعة وخلق الحكم من الاسباب وبيان الواقعة لا يعاقب عليها القانون

« وبما انه بالاملايح على الحكم المطعون فيه وجد خاليا من بيان الواقعة ولم يبين فيه كيفية حصول التزوير المنسوب للطاعن ولا الاركان التي يلزم توافرها لمعرفة ان كانت هذه الواقعة تعد تزويرا يعاقب عليه القانون أم لا يعاقب عليه كما ان الحكم وجد خاليا من الاسباب التي يستلزمها القانون والتي يمكن معها لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون » وبما ان خلق الحكم من ذلك يجعله

باطلا بطلانا جوهريا ويتعين لهذا قبول النقض ( طعن الشيخ محمد غانم عبد الرحمن ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٥٠ سنة ٤٣ ق ٠ دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

بخط المتهم على ظهر الصورة التنفيذية لحكم النفقة هذا فضلا عن ان تسليم مبلغ للنهم لا يصح الحجز عليه لأنه عبارة عن نفقة يقصد دفعه الى المطلقة التي هو وكيل عنها يتكون منه العقد الابتدائي الذي لا يجوز الاحتجاج في عدم تنفيذه بالحساب الموجود بين الطرفين لأن ضرورة تسليم المبلغ كاملا لها مستفاد من طبيعة المبلغ واختصاصه بشخص المطلقة بقطع النظر عن العلاقات المالية الاخرى الموجودة بينهما ومع كل فلا شيء من الوقائع التي اشتمل عليها الطعن يؤثر على الوقائع النهائية الثابتة بالحكم المطعون فيه والتي يستفاد منها صراحة توفر كل الاركان المسكونة لجريمة التبييد

( طعن محمد عبد الله عميرة ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٥٠ سنة ٤٣ قضائية وزينب بنت احمد على مدعية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٢٢٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيو سنة ٩٢٦

نقض . النطق بالحكم بعد المرافعة . مادة ٤٨ . تفسيرها . احكام الاعداء . الاخذ بالشهادات التي لم تؤد امام المحكمة .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة ٤٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات تنص على ان المحكمة تشرع في المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة . والمستفاد من هذا النص ومن روح التشريع بأن المحكمة تشرع في

٢٢٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول يونيو سنة ٩٢٦

نقض . تزوير . بيان كيفية حصول التزوير . اركان التزوير . وجوب بيانها .

القاعدة القانونية

اذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة كيفية حصول التزوير ولا الأركان التي يلزم توافرها لمعرفة ان كانت الواقعة تعد تزويرا يعاقب عليها القانون اولا كان الحكم ناقصا ويتعين نقضه . المحكمة :

« بما ان الاوجه التي يرتكن عليها الطاعن

المدافلة عقب رفع الجلسة . وهذا لا يمنعها من نظر بعض القضايا قبل المدافلة . ويؤكد هذا التفسير ما نصت عليه المادة ٥١ التي قضت بأن المحكمة تنطق بالحكم في الجلسة نفسها او في الجلسة التي تليها على الأكثر

٢ - ان نص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي توجب على المحكمة بأن تنطق بالحكم في الجلسة نفسها او التي تليها على الأكثر لا يجرى حكما على الأحكام الصادرة بالاعدام لأن هذه القضايا لها مواعيد واجراءات يجب اتباعها قبل النطق بالحكم فيها عملا بالمادة ٤٩ التي توجب عليها ان تأخذ رأي المفتي قبل الحكم بالاعدام

٣ - لمحاكم الجنايات ان تأخذ بالشهادات التي لم تؤد امامها خصوصا اذا اتضح للمحكمة من اوراق الدعوى ما يعزز شهادة هؤلاء الشهود ولم تكن شهادتهم بمفردها اساسا للحكم .  
المحكمة

« بما ان الطاعن يرتكن في الوجه الأول من هذا الطعن على ان المحكمة خالفت نص المادة ٤٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأنها بعد قفل باب المرافعة في هذه القضية لم تشرع فورا في المدافلة فيها بل استمرت بنظر قضايا اخرى اصدرت في بعضها احكام ثم اجلت النطق بالحكم في هذه القضية لليوم التالي وبما ان هذا الوجه لا محل له لان الاستفاد من هذا النص ومن روح التشريع بأن المحكمة

تشرع في المدافلة عقب رفع الجلسة كما فعلت في هذه القضية وهذا لا يمنعها من نظر بعض القضايا قبل المدافلة على ان ما فعلته المحكمة كان مطابقا للقانون ولنص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تبيح لها ان تنطق بالحكم في الجلسة نفسها او التي تليها على الأكثر

« وبما ان ما يزعمه الطاعن المذكور في الوجه الثاني من ان المحكمة خالفت ايضا نص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لانها لم تنطق بالحكم في نفس جلسة المحاكمة بل اجلته لليوم الثاني وفي هذه الجلسة لم تنطق به بل قررت باحالة الأوراق على المفتي ثم تأجلت الدعوى من اجل ذلك لجلسة ٣٠ مارس سنة ٩٢٦  
« وبما ان هذا الوجه على غير اساس وليس فيما اجرته المحكمة مخالفة للقانون لأن هذا النص لا يتناول الأحكام الصادرة بالاعدام وهذه القضايا لها مواعيد واجراءات يجب اتباعها قبل النطق بالحكم فيها عملا بالمادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وظاهر من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المحكمة طبقت القانون تطبيقا صحيحا في هذه الدعوى

« وبما ان الوجه الثالث الذي يستند عليه هذا الطاعن من ان المحكمة اخذت باعتراف المتهمين للخفير هنداوى حسن كما اخذت باعتراف المتهم الثاني على المتهم الاول مع ان هذا غير جائز قانونا لأنه ليس باعتراف قضائي فان هذا الوجه خاص بالوقائع ولقاضي الموضوع الفصل فيه وليس هذا مما يقع تحت رقابة محكمة النقض



٢٢٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيو سنة ٩٢٦

نقص . بيان الاسباب التي بنت عليها عقيدتها  
في تقدير شهادة شاهد .

القاعدة القانونية

إذا لم تبين المحكمة الاسباب التي بنت عليها اعتقادها كانت حكمها ناقصا ويتعين نقضه . كما اذا قضى حكم ابتدائي بالبراءة بناء على ان ضابط البوليس الذي ضبط الواقعة شهد في الجلسة بما يؤخذ منه عدم صحة التهمة فجاءت محكمة الاستئناف عند ما ألغت الحكم اكتفت بالقول بأنها ترى ان عدول الصول عن اقواله في التحقيق كان لغرض غير شريف بدون ان تبين الاسباب التي بنت عليها اعتقادها هذا المحكمة :

« حيث ان موضوع الطعن مبني على ان الحكم لم يبين السبب الذي من اجله جعلت اقوال صول البوليس موضع الشك فلم تأخذ بعدوله عن اقواله التي قررها في التحقيقات .

« وحيث ان الحكم الابتدائي كان قاضيا ببراءة المتهم بناء على ان صول البوليس الذي ضبط الواقعة شهد في الجلسة بما يؤخذ منه عدم صحة التهمة

« وحيث ان محكمة الاستئناف عند ما ألغت الحكم اكتفت بالقول بأنها ترى ان عدول الصول عن اقواله في التحقيق كان لغرض غير

والقول ايضا بأن المتهم الثاني اعترف تحت تأثير وضرب من البوليس ولم تحقق المحكمة ذلك بعد عدوله عن اقواله امام قاضي الاحالة وامام المحكمة فانه ثابت من الحكم المطعون فيه بأن المحكمة لم تلتفت لهذا الادعاء لأن المتهم المذكور لم يقل بالتأثير عليه امام النيابة بدليل عدوله عن بعض ما قاله امام البوليس وبدليل انه ادخل في اقراره شخصا آخر وهو خليل الصعدي لم يدع بأن نائب المدعى حمله على القول عليه

« وبما ان الوجه الرابع قد بني على ان المحكمة اخذت باقوال الشاهدين السيد حسن وفاطمة الشهاوي مع ان كلتاهما لم تؤد الشهادة امام المحكمة فان القانون يبيح للمحكمة الاخذ باقوالهما توصلا للحقيقة خصوصا اذا اتضح لها من اوراق الدعوى ما يبرز تلك الاقوال ولم تكن شهادتهما بمفردها اساسا للحكم

« وبما ان ما يدعيه الطاعن في الوجه الخامس من ان محضر جلسة ٣٠ مارس سنة ٩٢٦ غير صحيح فهو ادعاء لا يقام له وزن ولا دليل عليه غير زعمه بان الكاتب لهذا المحضر هو غير الكاتب للمحاضر الاخرى

« وبما انه لذلك يتعين رفض النقض

( طعن محمد حسين الشوربجي وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٩٥ سنة ٤٣ قضائية وحسن محمد الجبال مدع . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السادة والعزة متولي غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد علام باشا والسيد محمد عبد الهادي الجندى بك مستشارين وتوفيق يعقوب بك وكيل نيابة الاستئناف )

شريف فكان يتعين عليها اذا ان تبين الاسباب التي بنت عليها اعتقادها هذا فيتعذر بهذا على محكمة النقض ان تتحقق من استيفاء محكمة الموضوع اوجه حسن تقدير الادلة المقدمة في الدعوى

« وحيث انه مما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين قبوله

( طعن محمد احمد سليمان ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٩٢ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السادة والعزة متولي غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد علام باشا والسيد محمد عبد الهادي الجندى بك مستشارين وتوفيق يعقوب بك وكيل نيابة الاستئناف)

٢٢٩

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ٩٢٦

نقض . ختم الحكم في بحر الثمانية ايام . مد الاجل .

## القاعدة القانونية

اذا لم يحتم الحكم في بحر الثمانية ايام التالية ليوم صدره فلا يترتب على هذا بطلان الحكم بل يعطى في مثل هذه الحالة ميعاد لرفع النقض ليقدم فيه الاسباب المحكمة :

« بما ان الطعن بنى على خلو الحكم من بيان الواقعة حتى يتسنى لمحكمة النقض الاشراف على تطبيق القانون ولتبيين ان كان الطاعن حصل منه اهمال يعاقب عليه القانون حسب المادة ٢٠٨ عقوبات ام لا

« وبما ان هذا الوجه على غير اساس لانه ثابت

من الحكم المطعون فيه بأن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة وبلا تميز ومن غير نور ولا تنبيه للمعنى عليه حتى نشأ عن هذا الاهمال اصابة المجنى عليه من هذه السيارة وهذا يمديانا كافيا للواقعة

« وبما ان الوجه الثاني بنى على عدم تحرير اسباب الحكم وختمه في بحر الثمانية ايام التالية ليوم صدره فضلا عن ان هذا الحكم هو من عمل رئيس الجلسة وحده ولم يأخذ فيه رأى زميله

« وبما ان هذا الوجه لا قيمة له ولا يترتب عليه بطلان الحكم ومن المقرر بأنه في مثل هذه الحالة يعطى ميعاد لرفع النقض ليقدم فيه الاسباب على انه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا البطلان لأنه ثابت من ورق الدعوى بأن رافع النقض قدم الاسباب في الميعاد القانوني كما انه لا دليل على ان هذا الحكم هو من عمل رئيس الجلسة وحده ولم يكن من عمل هيئة المحكمة لأن مجرد تحرير الحكم امام رئيس الجلسة والتوقيع منه عليه لا ينهض دليلا على اثبات ما يدعيه الطاعن

« وبما انه لذلك يتعين رفض النقض

( طعن صديق فؤاد فهمى ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٩١ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة

٢٣٠

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . اعتداء على موظف . وجوب بيان شرائط وأركان الجريمة .

## القاعدة القانونية

عند ما يحكم على شخص بالادانة والعقوبة

٢٣١

## محكمة النقض والابرام

حكم تاريخه ٧ يونيو سنة ١٩٢٦

نقض . رفض سماع أقوال شخص اقر بأنه الفاعل .

عدم بيان السبب . نقص . بطلان

## القاعدة القانونية

إذا طاب لسان الدفاع عن متهم من المحكمة  
سماع أقوال شخص مقول بأنه اعترف بأنه هو دون  
المتهم مرتكب الجريمة وصدر الحكم خلوا من أى  
ذكر للشخص المذكور ولم يبين السبب الذى  
من اجله رفض سماع أقواله كان الحكم ناقصاً  
ويتعين نقضه  
المحكمة :

« حيث ان موضوع الطعن ينحصر فى  
ان المحكمة لم تجب الدفاع لطلبه سماع أقوال  
شخص يدعى ابراهيم محمد مقول بأنه اعترف  
بأنه هو مرتكب الجريمة المنسوبة للمتهم  
« وحيث ان الحكم المطعون فيه خلوا  
من أى ذكر للشخص المذكور ولم يبين السبب  
الذى من اجله رفض سماع أقواله فيتعين قبول  
الطعن موضوعاً

( طعن محمد بلتاجي ضد النيابة العمومية نمرة ١٢٦٧  
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت  
باشا والهيئة السابقة )

فى تهمة تعديه على موظف بالقول ومقاومته  
بالقوة والضرب فى أثناء تأدية وظيفته يجب  
على المحكمة ان تبين الواقعة تماماً وان تبين  
ان كان المجنى عليه هو أحد الموظفين العموميين  
أو مكلف بخدمة عمومية وثبتت فى حكمها انه كان  
يعمل فى أثناء تأدية وظيفته وقت التعدى عليه حتى  
يمكن لمحكمة النقض ان تراقب تطبيق القانون على  
الواقعة الثابتة فى الحكم وإلا وجب نقض الحكم  
المحكمة :

« بما ان الطعن بنى على عدم بيان الواقعة  
بالحكم ولا نوع العمل الذى كان يؤديه الموظف  
وقت الاعتداء عليه ولا الفاظ الاهانة

« وبما انه بالاطلاع على الحكم المطعون  
فيه تبين منه صحة ما يدعيه رافع النقض فقد  
جاء الحكم خالياً من بيان الواقعة ولم يفهم منه  
ان كان المجنى عليه هو أحد الموظفين العموميين  
أو مكلف بخدمة عمومية وانه كان يعمل أثناء  
تأدية وظيفته وقت التعدى عليه حتى يمكن  
لمحكمة النقض ان تراقب تطبيق القانون على  
الواقعة الثابتة بالحكم

« وبما ان خلوا الحكم من هذه البيانات يجعله  
باطلاً بطلانا جوهرياً ويتعين لذلك قبول النقض  
( طعن محمد افندى فهم ضد النيابة العمومية  
نمرة ١٠٧٢ سنة ٤٣ قضائية . دائرة صاحب المآلى  
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات اصحاب  
السادة والعزة متولى غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد  
علام باشا والسيد محمد عبد الهادى الجندي بك مستشارين  
وتوفيق يعقوب بك وكيل نيابة الاستئناف )



## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

على خطة واحدة فأوجب دائماً وبطريقة مستمرة ضرورة سبق تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً وإلا فلا يستحق الشرط الجزائي ولا يكون واجب الاداء . هذا ما لم يكن المتعاقدان قد اتفقا صراحة في العقد على اثناء المتعهد اليه من هذا التكليف وعدم انذار المتعهد بالوفاء .

٣ - انه بمراجعة المادة ١٢٣ مدني ومقارنتها بالمادة ١١٩ التي سبقتها وامعان النظر في نصيهما يتضح بسهولة ان وجود الضرر شرط واجب لاستحقاق الشرط الجزائي . لأن الشارع بين في المادة ١٢١ ماهية التضمينات فقال انها عبارة عن مقدار ما اصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب ووضح ان ما اصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب هو هو ذلك الضرر المجمع على ضرورة وقوعه لاستحقاق الشرط الجزائي

٤ - اذا ثبت للقاضي ان مقدار التضمين المتفق عليه بين المتعاقدين جائز وغير معقول وغير متناسب بالمرّة مع الضرر الذي حصل فعلاً للمتعهد اليه بسبب عدم الوفاء جازله ان يقدر هو التعويض حسب ما يظهر له من ظروف ووقائع الدعوى المطروحة أمامه . وكون الشرط الجزائي جائزاً وتهديدياً يستفاد من مقارنة مقدار التضمين المتفق عليه بالضرر الذي وقع فلا

٢٣٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوائرها مجمعة

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

شرط جزائي . تضمينات . الاتفاق عليها . شرط الضرر . عدم الوفاء . كلا أو بعضا . تأخير في الوفاء . مادة ١٢٣ — مادة ١١٩ مدني . سلطة القاضي . تكليف المتعهد بالوفاء .

القاعدة القانونية

١ - ان حكم المادة ١٢٣ التي تنص على انه اذا كان مقدار التضمين ( في حالة عدم الوفاء ) مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر يجب ان لا يمتد هذه الحالة الوحيدة التي دخلت في مدلوله ألا وهي حالة عدم الوفاء بالكلية . بناء عليه تكون الحالتان الاخرتان المنصوص عليهما في المادة ١١٩ من القانون المدني ( وهما حالة عدم الوفاء بجزء من المتعهد به وحالة التأخير في الوفاء ) غير داخلتين في حكم المادة ١٢٣ من القانون المدني . فالقاضي اذن حر في الحكم بالتضمينات التي يراها بسبب عدم الوفاء ببعض المتعهد به أو بسبب التأخير في الوفاء

٢ - ان الشارع سار فيما يختص باستحقاق التضمينات مهما كان العقد أو الاتفاق المبني عليه

على المتعهد اليه أو بالضرر الذي كان في وقت العقد نفسه متوقفاً حصوله في المستقبل  
المحكمة :

بعد سماع آخر اقوال طرفي الخصوم والاطلاع على التحقيقات التي اجرتها المحكمة الاستئنافية في هذا الشأن تنفيذاً لقرارها السابق صدوره بتاريخ ١٣ من شهر ابريل سنة ١٩٢٥ ومراجعة أوراق ومستندات الدعوى

« من حيث انه سبق قبول الاستئنافين الحاليين شكلاً

« ومن حيث ان الحكم في موضوع هذه الدعوى يستلزم حتماً البحث والفصل في النقطة القانونية الخاصة بالشرط الجزائي المنصوص عنه في المادة ١٢٣ من القانون المدني وتقدير قيمة هذا الشرط وما يترتب عليه من النتائج القانونية « ومن حيث ان المادة ١٢٣ سالفه الذكر نصت على انه اذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر

« ومن حيث انه لتفهم هذه المادة تفهماً صحيحاً والوقوف على مدى تطبيقها ينبغي مراجعة ما سبقها من المواد ابتداء من المادة ١١٩ من القانون المدني المذكور

« ومن حيث ان المادة ١١٩ نصت على ان التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه أو المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستحقة زيادة على رد ما أخذه المتعهد الا اذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسوباً لتقصير

المتعهد المذكور وقد قررت المادة ١٢٠ التالية لها بأن لا تستحق التضمينات المذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً ووضحت المادة ١٢١ التي بعدها بأن التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط ان يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء

« ومن حيث انه مما تجب ملاحظته أولاً وقبل كل شيء انه يكفي مقارنة المادة ١١٩ بالمادة ١٢٣ سالفتي الذكر للتحقق من انه بينما المادة ١١٩ أوجبت التضمينات في احوال ثلاث مختلفة . الحالة الاولى عدم الوفاء الكلي والحالة الثانية عدم الوفاء الجزئي والحالة الثالثة تأخير الوفاء . فان المادة ١٢٣ لم تنص الا عن حالة واحدة هي حالة عدم الوفاء ولا ريب في ان الشارع باقتصاره على هذه العبارة المطلقة « عدم الوفاء » دون وصف أو تقييد آخر لم يقصد الا عدم الوفاء المطلق إذ لو كان في نيته النص على باقي الاحوال التي تستحق فيها التضمينات قانوناً طبقاً للمادة ١١٩ اعنى حالتى عدم الوفاء الجزئي والتأخير في الوفاء لما تأخر عن ذكر ذلك صراحة في المادة ١٢٣ كما سبق له هذا النص في المادة السابقة ولكنه لم يفعل واقتصر على ذكر الحالة الاولى ووضح ان التعبير بعدم الوفاء إطلاقاً دون أى وصف أو تقييد آخر لا يمكن ان ينصب الا على حالة عدم الوفاء الكلي

« ومن حيث انه من ذلك يرى ان احكام المادة (١٢٣) لا تعدى حالة عدم الوفاء الكلي

تكليفاً رسمياً ( تراجع على سبيل المثل المواد ٩٨ و ٢٧٨ و ٣٣٠ و ٤١٧ من القانون المدني )

« ومن حيث فضلاً عن ان القانون صريح في وجوب التكليف بالوفاء تكليفاً رسمياً والا فلا يستحق الشرط الجزائي ولا يكون واجب الاداء فان العلم والقضاء متفقان كلاهما في هذه النقطة ما لم يكن المتعاقدان اتفاقاً صراحة في العقد على معافاة المتعهد اليه من هذا التكليف وعدم انذار المتعهد بالوفاء »

« ومن حيث ان نفس المواد سالفة الذكر ينتج جلياً من مقارنتها ببعضها شرطان آخران موضوعيان لايتأتى بدونهما تطبيق المادة (١٢٢) المتقدم يانها . الشرط الأول وهو مسطور صراحة في المادة (١١٩) ان يكون عدم الوفاء منسوباً لتقصير المتعهد والشرط الثاني ان يكون هناك ضرر فعلي من عدم الوفاء »

« ومن حيث انه وان كان الشرط الأول لم يكن في وقت من الاوقات محلاً للخلاف لا علماً ولا قضاء إلا ان الشرط الثاني وهو وجود الضرر الفعلي لم يحصل الاتفاق عليه وقد اختلف الفقهاء بشأنه كما تنوعت بصده احكام القضاء فقرر البعض بإيجاب التعويض بغير ضرر وبمجرد عدم الوفاء وقضي البعض الآخر بوجوب حصول الضرر الفعلي لاستحقاق الشرط الجزائي »

« ولكن من حيث انه بمراجعة نفس المادة (١٢٣) المختلف على تفسيرها ومقارنتها بالمادة (١١٩) التي سبقها وامان النظر قليلا

وان هذه الحالة هي المدى الوحيد لتطبيق هذه المادة وان حالتى عدم الوفاء الجزئي والتأخير في الوفاء تخضعان للقواعد القانونية العامة ولا يسرى عليهما الحكم الاستثنائي الذي وضعه الشارع في المادة (١٢٣) سالفة الذكر

« ومن حيث انه متى ثبت ذلك وعلم مدى تطبيق المادة (١٢٣) يتمين الآن البحث في الشروط الواجب توفرها لامكان تنفيذ احكام هذه المادة »

« ومن حيث انه بتقريب المادة (١٢٣) الي باقي المواد المتقدم ذكرها يتضح من مجموعها انه لتطبيق تلك المادة يجب ان تتوفر هناك جملة شروط اساسية بعضها خاص بالشكل والبعض الآخر متعلق بالموضوع فاما الشرط الخاص بالشكل فانه استفاد صراحة من المادة (١٢٠) التي نصت على ان التضمينات لا تستحق الا بعد تكليف المتعهد تكليفاً رسمياً ويتلاحظ هنا بأن هذه المادة جاءت قبل المادة (١٢٣) التي نحن بصددنا ووضعت قاعدة عامة لجميع التضمينات المنوه عنها بالمادة (١١٩) وان المادة (١٢٣) لم تحدد في نصها عن التعبير المسطور في المادتين السابقتين ١١٩ و ١٢٠ وعبرت هي ايضاً بكلمة « التضمين »

« ومن حيث انه مما يجدر ذكره في هذه المناسبة ان الشارع سار فيما يختص باستحقاق التضمينات مهما كان العقد أو الاتفاق المبنية عليه على خطة واحدة فأوجب دائماً وبطريقة مستمرة ضرورة سبق تكليف المتعهد بالوفاء »



في نصيهما يتضح بسهولة ان وجود الضرر الفعلي شرط واجب لاستحقاق الشرط الجزائي من نفس نصوص هاتين المادتين وانه لم يكن هناك محل لذلك الخلاف الذي طال أمده بين المحاكم وبعضها من جهة وبين علماء القانون وبعضهم من جهة أخرى ذلك ان المادة (١٢٣) قالت « اذا كان مقدار التضمين » الخ... ووجب هنا تعرف معنى هذا اللفظ « التضمين » وهذا اللفظ قد سبق لشارع نفسه تفسيره في المادة (١٢١) السابقة على المادة (١٢٣) سالفة الذكر تفسيراً جلياً لا يحتاج لأي إيضاح آخر فقد اوضحت المادة (١٢١) بأن التضمينات وهي جمع « لفظ » « التضمين » المنصوص عنه في المادة (١٢٣) « عبارة عن مقدار ما اصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط ان يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء » وواضح أن ما اصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب هو هو ذلك الضرر المختلف على ضرورة وقوعه من عدمه لاستحقاق الشرط الجزائي .

« ومن حيث انه مما توضح يرى أن لفظ « التضمين » المسطور في المادة ( ١١٣ ) يعني هو نفسه الضرر الذي يحدث للمتهد اليه بسبب ما اصابه من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب » ومن حيث فضلاً عن ان نفس المادة ( ١٢٣ ) اشتملت في نصها على ضرورة وجود الضرر للمتهد اليه فانه مما لا ريب فيه أن غرض المتعاقدين في الشرط الجزائي انما هو

تحديد قيمة التعويض الواجب لأحدهما مبدئياً تلافياً للاختلاف المحتمل حصوله في المستقبل في تقدير هذا التعويض وبما لا نزاع فيه ان الشروط التي يستحق فيها التعويض يجب ان يرجع فيها للمبادئ العامة ولا يصح للمتعاقدين تغييرها ببعض ارادتهم لأن ايجاب التعويض بغير ضرر ملزم له استلزام بلا سبب وهذا مما ينبذه روح القانون وتآباه العدالة ويتلاحظ هنا بانه في جميع الاحوال التي تقرر فيها دفع تضمينات قد جعل الشارع حصول الضرر شرطاً أولياً واساسياً للحكم بهذه التضمينات ( تراجع على سبيل المثل المادة ٢٧٨ من القانون المدني )

« ومن حيث انه مما تقدم يتبين جلياً بان من ذهبوا الى القول بعدم ضرورة وجود الضرر الفعلي لاستحقاق الشرط الجزائي وان هذا الشرط يصبح واجب الاداء بمجرد عدم الوفاء قد ضلوا الطريق وخالفوا لا فقط روح القانون الذي بأبي على أحد المتعاقدين الاستفادة بلا سبب ولكنهم لم يراعوا ايضاً نفس نص القانون الذي كما سبق شرحه عبر صراحة عن الضرر في المادة (١٢٣) بذكره كلمة « التضمين » التي سبق وفسرها هو نفسه تفسيراً واضحاً في المادة ( ١٢١ ) السابقة لها .

« ومن حيث انه يتلخص مما تقدم بيانه ان لا محل لتطبيق المادة ( ١٢٣ ) من القانون المدني الا في حالة عدم الوفاء الكلي فقط وانه يجب لتطبيقها توفر شروط ثلاثة - أولها : وهو شكلي . سبق تكليف المتهد بالوفاء تكليفاً رسمياً

والشرطان الآخران موضوعيان وهما ان يكون عدم الوفاء منسوبا لتقصير المتعهد وان يكون حصل للمتعهد اليه ضرر فعلي ناشئ مباشرة عن عدم الوفاء .

« ومن حيث انه متى توفرت جميع الشروط السابق بيانها وجب على القاضى تطبيقا لاحكام المادة ( ١٢٣ ) سالفة الذكر ان يحكم بمقدار التضمين الذى قدره المتعاقدان فى عقد اتفاقهما وليس له ان يقضى باقل منه ولا باكثر » ومن حيث ان هذه المحكمة ترى مع ذلك انه اذا ثبت للقاضى ان مقدار التضمين المتفق عليه بين المتعاقدين جائز وغير معقول وغير متناسب بالمرّة مع الضرر الذى حصل فعلا للمتعهد اليه بسبب عدم الوفاء وبعبارة أخرى ان الشرط الجزائى انما هو فى الواقع ونفس الامر شرط تهديدى ليس الا - وهذا امر واقعى محض وخاص بكل دعوى على حدثها - ففى مثل هذه الحالة وفى مثل هذه الحالة فقط جاز للقاضى ان يمتنع عن التصديق على هذا التعويض الجائر وان يقدره هو حسب ما يظهر له من ظروف ووقائع الدعوى المطروحة امامه وكون الشرط الجزائى جائزا وتهديديا فذلك يستفاد طبعا من مقارنة مقدار التضمين المتفق عليه بالضرر الذى وقع فعلا على المتعهد اليه أو بالضرر الذى كان فى وقت العقد نفسه متوقعا حصوله فى المستقبل .

« ومن حيث ان نفس الشروط الثلاثة التى لزمّت لامكان تنفيذ الشرط الجزائى فى حالة عدم الوفاء الكلى هى التى يجب توفرها

ايضا فى الحالتين الاخرتين المنصوص عنهما فى المادة ( ١١٩ ) من القانون المدنى وهما حالتا عدم الوفاء الجزئى والتأخير فى الوفاء وانما للقاضى فى كلتا هاتين الحالتين الحق المطلق فى تقدير قيمة التعويض المستحق للمتعهد اليه بنسبة الضرر الواقع على هذا الاخير من جراء عدم الوفاء الجزئى أو من التأخير فى الوفاء وليس القاضى بمقيد فى الحالتين المذكورتين بما اتفق عليه الطرفان فى هذا الشأن لأن مثل هذا الاتفاق خارج كما سبق البيان عن مدى احكام المادة ( ١٢٣ ) المتقدم ذكرها .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وجب البحث والفصل فى موضوع الدعوى الحالية وهى كما دلت وقائعها داخلية فى الحالة الثالثة المنصوص عنها فى المادة ( ١١٩ ) من القانون المدنى أى حالة التأخير فى الوفاء .

« ومن حيث انه وان كان ثبت من جهة ان العقد المبرم أصلا بين طرفى الخصوم أعنى الخاصة الملكية من وجوب تكليف زكى افندى محمود بالوفاء تكليفا رسميا الا انه تبين من جهة اخرى من مجموع التحقيقات التى أجرتها محكمة الاستئناف فى هذه القضية تنفيذا للحكم التمهيدى السابق صدوره منها بتاريخ ١٣ من شهر ابريل سنة ١٩٢٥ تبينا جليا ان زكى افندى محمود المذكور لم يحصل منه أى تقصير فى اتمام الاعمال التى نيطت به وكان متفقا بشأنها بينه وبين الخاصة الملكية وانه لم يكن هو السبب فى تأخير هذه الاعمال وان الخاصة

الملكية هي التي تسببت بفردتها في هذا التأخير  
«ومن حيث انه لذلك وعملا بالمادة ١١٩  
سابقة الذكر التي نصت صراحة على ان  
التضمينات لا تكون مستحقة الا اذا كان  
تأخير الوفاء منسوبا لتقصير المتعهد يتعين الحكم  
لزكي افندى محمود بجميع المبلغ الباقي له بذمة  
الخاصة الملكية دون استبعاد أى مبلغ منه  
بصفة تعويض كما قضت بذلك محكمة أول  
درجة وعليه يجب في الموضوع رفض الاستئناف  
الحاصل من وزارة المالية والخاصة الملكية وقبول  
الاستئناف المرفوع من زكي افندى محمود  
وتعديل الحكم المستأنف بالمعنى المتقدم بيانه .  
» ومن حيث ان من يحكم عليه يلزم  
بالمصاريف .

( الاستئناف الاول المرفوع من الخاصة الملكية  
ووزارة المالية وحضر عنهما بالجلسة حضرة الاستاذ توفيق  
حنين بك ضد زكي افندى محمود وحضر عنه حضرة  
عبد الكريم بك رؤوف الحامى نمرة ١٣٧٦ سنة ٤١  
قضائية والاستئناف الثانى المرفوع من زكي افندى محمود  
ضد الخاصة الملكية ووزارة المالية وحضر عن الاخصام  
فيه ما حضر في الاستئناف الاول نمرة ٤٠٦ سنة ٤١  
قضائية . دائرة حضرات اصحاب المعالي والعزة احمد  
طلعت باشا رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وحسين  
درويش باشا وكيل المحكمة ومتولى غنيم بك وعلى سالم  
بك وعلى جلال بك ومحمد مظهر بك وشاكر احمد بك وعبد  
الحكيم عسكر بك وعبد العزيز محمد بك وسراد وهبه  
بك ومصطفى حلمى بك ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد  
عبد الهادى الجندى بك ومحمد فريد الشافعى بك وزكى  
برزى بك ومصطفى محمد بك المستشارين )

٢٢٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوايرها مجتمعة

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نزع ملكية . بيع جبرى . توزيع الثمن . رهن  
لاجنبى . اختصاص المحاكم المختلطة

القاهرة القانونية

ان امر الاختصاص بين المحاكم الاهلية  
والمحاكم المختلطة انما هو من الامور المتعلقة بالنظام  
القضائى العام لا يملك الخصوم التصرف فيها  
كيف يشاؤون وعلى القاضى مراعاتها من تلقاء  
نفسه . والمحاكم المختلطة هي محاكم مصرية والشارع  
الذى وضع القانون المختلط هو الشارع الذى رتب  
لكل من المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة  
اختصاصاتها بحيث لا يجوز لاحداها ان تتعداها  
الى غيرها

وقد نصت المادة ١٣ من لائحة ترتيب  
المحاكم المختلطة على ان مجرد ترتيب رهن عقارى  
لصالح اجنبى على الأموال المقارية مهما كان  
الحائز والمالك لها يجعل المحاكم المختلطة مختصة في  
صحة الرهن وجميع نتائجها بما فيها البيع الجبرى  
للعقار وتوزيع الثمن . بناء عليه تكون المحاكم  
الاهلية غير مختصة بعمل اجراءات نزع الملكية  
والبيع الجبرى وتوزيع الثمن اذا كان على العين  
المطلوب نزع ملكيتها حقوق عينية لأجنبى .



## المحكمة :

« من حيث ان النزاع بين طرفي الخصوم ينحصر في معرفة ما اذا كانت المحاكم الأهلية مختصة ام لا بنظر دعوى نزع الملكية المرفوعة من دائن وطني على مدين وطني ومتعلق بالمعار المطلوب نزع ملكيته حق عيني لمصلحة احد الأجانب كما هو الحال في الدعوى الحالية .

« ومن حيث انه مما تجب الاشارة اليه اولا وقبل كل شيء ان امر الاختصاص بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة انما هو من الامور المتعلقة بالنظام الفضائي العام لا يملك الخصوم التصرف فيها كيف ما يشاءون ويتحتم على القاضي مراعاتها من تلقاء نفسه طبقاً لما نص عنه القانون

« ومن حيث ان المادة ( ١٣ ) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة نصت صراحة على ان مجرد ترتيب رهن عقارى لصالح اجنبي على الأموال العقارية مهما كان الحائز والمالك لما يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل في صحة الرهن وجميع نتائجه بما فيها البيع الجبرى للمعار وتوزيع الثمن .

« ومن حيث انه لا حاجة لقول بأن المحاكم المختلطة انما هي محاكم مصرية وان الشارع القدى وضع المادة ( ١٣ ) سالفة الذكر هو نفس الشارع المصرى القدى وضع القانون الاهلى وهو القدى رتب لكل من المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة اختصاصاتها بحيث لا يجوز لاحداها ان تعداها الى غيرها ففى واجبة الاحترام والتفيذ هنا وهناك على السواء

« ومن حيث انه ثابت من الشهادة الرسمية المقدمة بلف اوراق الدعوى ان على العين المطلوب نزع ملكيتها اليوم اختصاصات وحقوقا عينية لصالح اجانب لا تزال تسجيلاتها قائمة لغاية الآن ولا يصح مع ثبوت وقيام هذه التسجيلات أن يفترض براءة ذمة المدين من هذه الحقوق وان تبني بعض المحاكم الاهلية حق اختصاصاتها بنظر الدعوى على مجرد هذا الافتراض .

« ومن حيث ان استناد بعضهم في تقرير اختصاص المحاكم الأهلية الى ان الجارى عليه العمل أن ثمن المعار المترتب عليه حق عيني للأجنبي وبيع أمام المحاكم الاهلية جائز ارساله الى قلم كتاب المحكمة المختلطة لتوزيعه بالطريق القانونى بين جميع الديانة وطنيين واجانب استناد غير وجيه فهو فضلا عن مخالفته الواضحة للقانون وعما تضمنه من التناقض إذ كيف يتقرر اختصاص المحكمة الاهلية بنظر دعوى نزع الملكية في الوقت ذاته القدى يقال فيه بوجوب التوزيع امام المحكمة المختلطة فان النتيجة التى يودى اليها هذا التدليل حسب قولهم غير مضبوطة بالمرّة ولقد دل العمل امام المحاكم المختلطة على انه فى كثير من الاحيان يرفض الدائن الاجنبى جميع ما تم من الاجراءات امام القضاء الاهلى ويياشر هو من جديد اجراءات بيع المعار امام المحكمة المختلطة المختصة وفى ذلك من ضياع الوقت وكثرة المصاريف على المدين مالا يحتاج لاثبات .

« ومن حيث ان لا محل كذلك لما يذهب اليه البعض الآخر تبريراً لاختصاص المحاكم الاهلية من انه ينفق احياناً ان الدائن الاجنبى لا يجد من مصلحته الاعتراض على اختصاص المحاكم الاهلية بمباشرة اجراءات نزع الملكية المرفوعة امامها بين وطنيين ولو مع وجود حق عيني لمصلحته على العين لعله تماماً ان ثمن المبيع يوفى دينه أو ان الثمن فى كلا الحالين سواء كان البيع الجبرى بالمحاكم الاهلية أو بالمحاكم المختلطة لم يصل لتوفية دينه لوجود حقه متأخراً عن حق الدائن الوطنى (كذا) لأن هذا الرأى مع وضوح مخالفته هو ايضا لنظام عام قرره الشارع فى اختصاصات المحاكم فهو بنى على مجرد احتمال اذا صح فى دعوى خاب فى دعاوى اخرى كثيرة وواضح انه لا يجوز مخالفة النظام القضائى العام الماس بالاختصاص ارتكنا على احتمالات غير مضمونة النتيجة العملية على كل حال كما سلف البيان .

« ومن حيث انه لا عبرة ايضا بالقول انه ما دام ان الدائن الاجنبى لم يحرك لمطلوبه ما كنا فان المحاكم الاهلية فى حل للقضاء بنزع الملكية ولا يفهم السند القانونى الذى يرتكن اليه فى هذا القول ذلك لأن المسألة لا تخرج فى الواقع عن احد امرين فاما ان يكون القصد من قولهم هذا ان يكون الاجنبى قد سبق واتخذ اجراءاته امام المحكمة المختلطة المختصة واما ان يتقدم هو الى المحكمة الاهلية اثناء نظر دعوى نزع الملكية فيعرض عليها حاله . فمن الامر الاول

لا حاجة لقول بانه اذا كان الاجنبى شرع فى اجراءاته امام المحكمة المختلطة لا تنفى كل خلاف وما عاد لمثل النزاع الحالى من محل . وعن الامر الثانى فانه يتلاحظ من جهة ان ليس هناك ما يلزم ذلك الاجنبى بتقديم أى طلب لمحكمة هو خارج عن دائرة اختصاصها وقد دل العمل من جهة اخرى على ان الاجنبى لا يعرض مطلقاً امره للمحكمة الاهلية ولعله بان كل ماتم أو يتم من الاجراءات امام المحكمة الاهلية لا يؤثر على حقوقه فهو لا يعبأ بهذه الاجراءات حتى اذا ما اتهمت اعاد هو نفس هذه الاجراءات امام المحكمة المختلطة المختصة « ومن حيث فضلاء ان النص القانونى صريح فى هذه المادة كما تقدم البيان فان مصلحة المدين والدائنين جميعاً وطنيين كانوا أم اجانب تقتضى فى العمل ان تكون مباشرة اجراءات البيع امام المحاكم المختلطة حتى مع الفرض جدلاً بان الدائن الاجنبى يكون قد اصبح فى هذه الاثناء خالصاً بطلوبه ذلك انه بمقتضى احكام قانون المرافعات المختلط للدائن اجنبياً كان أم وطنياً بعد التنبيه على مدينه بالدفع واتقضاء المواعيد المقررة لذلك ان يودع بقلم كتاب المحكمة قائمة شروط البيع مصحوبة بالشهادة الرسمية المثبتة لوجود حقوق عينية لأجانب على العين المرغوب بيعها وبناء على هذه الشهادة الثابت فيها وجود هذه الحقوق يحدد القاضى الثمن الذى تبين عليه الزايدة دون البحث مطلقاً فيما اذا كانت هذه الحقوق الظاهرة فى



« ومن حيث انه مما توضح جميعه يرى بكل وضوح وجلاء ان القانون ومصلحة الدائنين والمدين معا يجتزمان الحكم في مثل الدعوى الحالية بعدم اختصاص المحاكم الاهلية وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف .

( استئناف الشيخ عبد الحليم محمد الربيع وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندي طاهر ضد ورتة المرحوم محمود افندي عبد الباقي وآخرين نمرة ٤٧٤ سنة ١٣٤٢ قضائية - دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٢٣٤

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٦

منفعة عمومية . توالف . قوائم التوالف . جسر السكة الحديد . خندق . جنانية . تملكها بمضى المدة . تكليف .

## القاعدة القانونية

تعتبر من المنافع العمومية الاراضى الميينة فى قوائم التوالف التى تخررت بناء على الأمرين العالين الصادرين فى ١٠ اغسطس سنة ١٨٩٧ و ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وهى جسر السكة الحديد والخنادق المجاورين والجنايبين المجاورتين للخنادق ، والقضاء الاهلى والمختلط جريا على اعتبار قوائم التوالف دليلا رسميا قاطعا على ان الاراضى الميينة بها خصصت بالفعل للمنفعة العامة . فوضع يد الاهالى على هذه الاراضى مما طال لا يكسبهم حق تملكها بمضى المدة حتى ولو كانت مكلفة عليهم وكانوا جارين

الشهادة الرسمية لمصلحة الاجنبى تسددت أم لا إذ لن هذا خاص بالتوزيع ولا محل له الا فى التوزيع فقط ومتى تم البيع بودع الثمن فى خزانة المحكمة لتوزيعه فيسير قلم التوزيع فى اجراءاته معلنا جميع لديانة المسجلة ديونهم وموضحة اسماؤهم فى تلك الشهادة الرسمية فمن قدم منهم مستنداته خصص له ما يستحقه ومن لم يقدم اوراقه صرف النظر عنه بلا بحث آخر ولا ذكر فى كل هذه الاجراءات لمسألة الاختصاص خصوصا اذا لوحظ بان العنار المبيع امام المحكمة المختلطة يتعين حتما توزيع ثمنه امام نفس هذه المحكمة .

« ومن حيث علاوة على ما تقدم يجب ان يتلاحظ ايضا ومراعاة للواقع فقط دون القانون ان السير فى اجراءات نزع الملكية والبيع امام المحاكم الاهلية فى مثل الحالة التى نحن بصددھا الآن مضر ضررا واضحا بطالبي نزع الملكية انفسهم لأن الراغبين فى الشراء متى علموا ان هناك حقوقا عينية لأجنبى على المين المطلوب بيعها فخروا من ان هذا الاجنبى لا يعول على ماتم امام المحكمة الاهلية وربما اعاد جميع هذه الاجراءات امام المحكمة المختلطة فانهم ولا شك يحجمون عن الشراء ولا يتقدمون للمزاد وفى ذلك من الضرر لنفس الديانة والمدين مالا يخفى بعكس ما لو تمت الاجراءات امام المحكمة المختلطة ففضلا عن ان المجال هناك أوسع لتقدم الراغبين من اجانب ووطنيين فان النتيجة كما سبق تبينه مضمونة ولاخوف منها.



غير خراجية أى مملوكة لاصحابها فانها تعطى لهم ثمنًا أو بدلا عنها	دفع الاموال عنها . لأن التكليف ليس الفرض منه اثبات الملكية بل وضع لتسهيل جباية الاموال المحسنة :
« وحيث انه بعد صدور اللائحة السعيدية وبعد انشاء السكك الحديدية صدر منشور باشماون خديوى بتاريخ ٢٥ يوليه سنة ١٨٦٤ اعتبر الاراضى المتداخلة فى السكة الحديد من المافع العمومية التى لا يجوز التصرف فيها وبين هذه الاراضى وهى جسر السكة الحديد والخندقين المجاورين والجنايتين المجاورتين للخندقين	« حيث ان وزارة المواصلات قدمت دليلا على دعواها قائمة بالتوالف المعمولة فى سنة ١٢٩٣ هجرية على أثر انشاء الخط الحديدى الممتد بين الفيوم وابوكساح » وحيث انه لا نزاع بين الاخصام فى اشتمال هذه القائمة للاطيان المتنازع عليها فضلا عن ان هذا الأمر قد ثبت من اعمال الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة
« وحيث انه فى ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ لاحظت الحكومة انه جارى تحصيل اموال من الاهالى عن اراضى ليسوا واضعى اليد عليها بسبب تلفها أو أخذها للنفعة العامة فاصدرت أمراً عالياً بتحقيق هذه التوالف جاء فى المادة الاولى منه ان هذه الاراضى يصير تعيينها بمعرفة مصلحة التاريخ حال عمليتها وقد اردف هذا الأمر بأمر آخر مؤرخ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بين فيه انواع التوالف وذكر من ضمنها فى المادة الاولى الاطيان التى اخذت للسكة الحديد وغيرها كما ذكر ان الاموال لا ترفع عنها الا اعتباراً من يوم الطلب	« وحيث ان نقطة البحث تدور حول قيمة هذه القائمة هل ما هو وارد بها يعتبر من المافع العمومية التى لا يجوز تملكه بوضع اليد مهما طالت مدته أم أنه عرضة لتملك بوضع اليد » وحيث ان هذا البحث يستلزم الرجوع الى ما كان متبعاً قبل صدور قانون نزع الملكية للنفعة العامة المؤرخ فى ٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « وحيث ان القوانين التى كان معمولاً بها قبل صدور قانون نزع الملكية هى اللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨ ومنشور باشماون خديوى الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٦٤
« وحيث مما تقدم يتبين صراحة ان قوائم التوالف مستمدة قوتها من أوامر عالية ومنشورات كانت لها قوة القانون قبل صدور قانون نزع الملكية	« وحيث انه جاء باللائحة السعيدية فى المادتين العاشرة والسادسة عشرة منها انه اذا أخذ شئ من الاطيان الخراجية للنفعة العامة لا تعطى الحكومة عنه أى تعويض وتلزم فقط برفع أموالها أما اذا كانت الارض المأخوذة
« وحيث ان القضاء قد اجمع على اعتبار هذه القوائم الميينة بها اراضى المافع دليلا على	

٢٣٥

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٣

استئناف - اعلان بداية الميعاد بالنسبة الى المعلن

## القاهرة القانونية

جرى القضاء كما ذهب العلماء على ان ميعاد الاستئناف لا يجري الا من تاريخ اعلان الحكم الى المعلن اليه ويجرى بالنسبة الى المعلن اليه فقط دون المعلن - ولا يمكن للقضاء الاهلي ان يرتبط بالتعديل الذي طرأ اخيراً على المادة ٣٩٨ من قانون المحاكم المختلطة وسوى بين المعلن والمعلن اليه وقيداً بهذا الاعلان خصوصاً مع خلو القانون الاهلي من هذا النص المحكمة:

« حيث ان محامى المستأنف عليهما دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديره بعد الميعاد القانوني

« وحيث ان مندوب وزارة الاوقاف طلب رفض هذا الدفع للاسباب التي ابداهها وتدونت بمحضر الجلسة

## عن الرفع الفرعى

« حيث ان المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات

حددت الميعاد الذي يجوز فيه الاستئناف ستين يوماً من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين اذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية كما هو الحال في هذه الدعوى

ان تلك الاراضى خصصت لهذا الغرض (يراجع احكام محكمة الاستئناف الاهلية المؤرخة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ و ٩ فبراير سنة ١٩١٦ و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ )

« وحيث انه والحالة هذه يتعين اعتبار الارض المرفوع بها الدعوى من المنافع العمومية ولا عبء بورودها في مكلف الناحية باسم مورث المستأنف عليهم لأن التكليف لم يكن الغرض منه اثبات الملكية بل وضع لتسهيل جباية الاموال وهذه لا ترفع عن الاطيان الواردة بقائمة التوالف الا اعتباراً من يوم الطلب عملاً بالأمر العالى المؤرخ في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ المتقدم ذكره فلا تأثير لاستمرار هذا التكليف باسم هذا المورث كما ان وضع يد هذا الاخير وورثته من بعده لا يؤدي لاكتساب الملكية لأن المنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طال مدته

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للحكم بالتعويض الذى تطلبه الوزارة لأن سكونتها المستمر كان السبب فى تمسك المستأنف عليهم بما تمسكوا به فضلاً عن ان المستأنف عليهم كانوا جارين دفع الاموال عن هذه الاطيان

(استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف الحامى ضد سيد على حبيى بصفته وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى الحامى نمرة ١٠٧ سنة ٤٢ قضائية - دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وصاحي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه العبرى بك مستشارين )

٢٣٦

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اثبات . تحقيق خطوط . انكار . تزوير . اثباته

القاهرة القانونية

١ - في الأحوال الميئة على سبيل الحصر في المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الخطوط يقع عبء اثبات صحة الكتابة المنكورة على عاتق المتمسك بالورقة المنكورة أو الغير المعترف بها .

٢ - لا يقبل الاتهام بالتزوير امام المحاكم المدنية الا اذا حصل بطريق الطعن بالتزوير بالطريقة التي رسمها القانون وفي هذه الحالة يقع عبء اثبات التزوير على عاتق من طعن في الورقة . فاذا لم يحصل هذا الاثبات ولم ينبع الخصم هذه الطريقة التي رسمها القانون وجب على القاضي ان يعتبر الورقة صحيحة في نظر القانون . المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة رفضت بحق اعتبار الحكم الصادر بتبرئة المستأنفة ومن كانوا متهمين معها بتزوير ورقة الضمان المؤرخة اول اغسطس سنة ١٩١٠ دليلا على صحة ورقة الضمان المذكورة لأن الحكم انما قضى بالبراءة لعدم كفاية الأدلة التي كانت مقدمة ضد المتهمين » وحيث انه كان اذن لمحكمة اول درجة كل الحق في ان تبحث بنفسها عما اذا كان

« وحيث انه لا يمكن ان يستخلص من هذا النص ان هذا الميعاد يسرى على المعلن كما يسرى على المعلن اليه

» وحيث انه بالرجوع الى شراح القانون والى صفة المحاكم والى مأخذ هذه المادة من القانون الفرنسي وما يقابلها من القوانين الاجنبية يتبين منها بأن قضاء المحاكم الاهلية أو القضاء المختلط سارا على مبدأ واحد واجمع القضاء على ان هذا الميعاد لا يسرى ضد الشخص الذي عمل الاعلان متى كان القصد من الاعلان سريان ميعاد مخصوص ضد المعلن اليه لانه من القواعد المقررة والمواقة لنية الخصوم ان الشخص لا يضيع حقه بنفسه

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون هذا الاعلان مقيدا للمعلن اليه ولا يقيد المعلن

» وحيث انه مع هذا الاجماع وجمع المحكمة التي شرعت في عدم تقييد المعلن بهذا الاعلان فلا يمكن لهذه المحكمة بعد ذلك ان ترتبط بالتعديل الذي طرأ اخيراً على المادة ٣٩٨ من قانون المحاكم المختلطة والذي سوى بين المعلن والمعلن اليه وقيدهما بهذا الاعلان خصوصاً مع خلو القانون الاهلي من هذا النص

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتمين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً ( استئناف وزارة الاوقاف العمومية بصفتها ناظرة على وقف الستين الخيري وحضر عنها حضرة محمد اندي صالح الدهري مندوبها ضد الشيخ سيد عيسى صقر واحد عيسى صقر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى الحامي للمرة ٦٥٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وبحضور حضرات صاحبي المزة متولي بك غنيم ومحمد مظهر بك مستشارين )



هناك محل لاعتبار عقد الضمان صحيحا في حد ذاته وهو العقد الذي ترتكن عليه الدائنة من جهة وتنكره الضامنة من جهة اخرى الا ان محكمة اول درجة اخطأت في الاستنتاج الذي توصلت اليه لأنه واضح من المرافعة ان الختم الموقع به على ورقة الضمان هو ختم الست فلك ناس بنفسها كما هو مسلم به في حكم البراءة . وقد اقتصر المستأنف عليهم ورثة السيدة المذكورة على انكار توقيع مورثتهم بمختمها على العقد فادام الانكار او عدم الاعتراف غير منصب على الختم نفسه قهمة التزوير قد وجهت من جديد الى المدعية وانما بشكل جديد لا تنطبق على احدى الحالات المبينة على سبيل الحصر في المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الخطوط والتي يقع فيها عبء اثبات صحة الكتابة على عاتق المتمسك بالورقة المنكورة او الغير معترف بها . على ان الاتهام بالتزوير لا يقبل امام المحاكم المدنية ويعتبر صحيحا الا بالظن بالتزوير بالطريقة التي رسمها القانون حالة ان الضامنة او ورثتها لم يسلكوا هذا السبيل الذي يقع فيه مع ذلك عبء اثبات التزوير على عاتق من ظن في الورقة وما دام هذا الاثبات لم يحصل بل لم تتبع هذه الطريقة التي رسمها القانون فمن الواجب ان تعتبر الورقة صحيحة في نظر القانون . وفضلا عن هذا فان اعتراض محكمة اول درجة بتقديم تاريخ عقد الضمان على تاريخ الدين هو اعتراض عديم القيمة من كل وجه لأن التواريخ الواردة بعقد الضمان هي تواريخ استحقاق الديون وليست

تواريخ الديون نفسها كما انه قد اتضح ان تواريخ الديون جميعها سابقة على تاريخ الضمانة او موافقة له على الأقل

« وحيث انه لا محل للاحتجاج على المستأنفة بعدم ادخال الضامنة في دعوى الدين التي رفعتها ضد المدينة الاصلية وحكم فيها على المذكورة في ١٩ يولية سنة ٩١١ من المحكمة المختلطة لأن المستأنفة انما تصرفت وقتئذ بما يدخل في دائرة حقوقها فلا يمكن اذن ان يترتب على تصرفها هذا سقوط حقها في مقاضاة الضامنة بعد ذلك حالة ان القانون لم يرد به نص بهذا ومع كل فقد فسرت المستأنفة عدم ادخالها الضامنة لعدم الاهتداء وقتئذ على عقد الضمان وهو امر لم يثبت ولا يمكن ان يثبت عدم صحته

« وحيث ان مسألة الاستبدال وان لم تكن طرحت صراحة على المحكمة الا ان التوقيع على كيبالات جديدة بدلا من كيبالات سابقة فقدت او اعدمت لا يمكن بحال ان يعتبر استبدال الدين ينبغي عليه زوال الضمانة الصادرة من الدين القديم ما دام لم يحصل تغيير او تعديل في احد شروطه . والواقع ان استبدال الدين لا يمكن افتراضه بحال كما ان العملية السابق ذكرها انما تعتبر اقرارا بدين سابق مع استبقاء كافة اركانه بما في ذلك الضمانة

« وحيث فيما يتعلق بالمبلغ المطالب به وهو قيمة اصل الدين وما ترتب عليه من الفوائد فانه لم يكن محلا لأي ظن - هذا فضلا عن انه لم

الاطيان في الاول ان يعارض وان يدعى بان له حق في العين المبيعة .

المحكمة :

« بما ان الموضوع ينحصر في ان المستأنف عليه الاول وهو الدائن نزاع ملكية مدينيه الثاني والثالث بصفتهما وحكم فعلا بنزع الملكية وعملت اجراءات البيع ورسا مزاد الاطيان على المستأنف وفي الميعاد المقرر لزيادة العشر زاد حسن حسن البويهي العشر ثم دفع المدين للدائن دينه فتنازل عن دعوى نزاع الملكية والبيع بالطبع فتمسك الراسي عليه المزاد الاول بانه صاحب حق في اجبار من زاد العشر في اتمام اجراءات البيع ققضت المحكمة الابتدائية بقبول التنازل وشطب الدعوى فاستأنف المستأنف هذا الحكم

« وبما ان قانون المرافعات في المادتين ٥٨٠ و ٥٨١ قيد مقرر الزيادة بزيادته وكذلك بوجوب حصول البيع ثانية بناء على تلك الزيادة فيفهم من ذلك ان البيع الاول قد زال بالمره بمجرد زيادة العشر ورجعت ملكية المبيع الى المدين وله ان يتصرف فيه بالبيع والرهن وغير ذلك فمن باب أولى يصح له ان يدفع ما عليه من الديون ويوقف كل الاجراءات المؤدية لبيعه وعليه يكون تسدد الدين للدائن قضاء شرعيا والتنازل عن اجراءات نزاع الملكية نظير هذا الدين تنازلا شرعيا أيضا

« وبما انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويجب تأييده

يطلب من المحكمة الحكم بالفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ رفع الدعوى .

( استئناف الست زاروهي سقران التي اصبحت اسمها اخيرا الست زاروهي ترينيان وحضر عنها جناب المستر باول المحامي ضد حضرة صاحب السعادة محمد نجيب باشا بصفته ناظر الخاصة الملكية وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمد افتدى عبدالفتاح وعن الثاني حضرة الاستاذ احمد بك رأفت المحامي ثانيا عن حضرة الاستاذ محمد محمود بك خليل وعن الرابع حضرة الاستاذ احمد بك رأفت المحامي للمرة ٦٩٢ سنة ٢٧ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب العزة زكي برزي بك مستشارين )

٢٣٧

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

بيع جبرى . زيادة العشر . ما يترتب على زيادة العشر . ملكية المدين . حق الراسي عليه المزاد .

القاعدة القانونية

في بيع العقارات بيعا جبريا اجاز الشارع لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع ان يقرر في قلم كتاب المحكمة انه يقبل الشراء بزيادة العشر على اصل الثمن المباع به . وبمجرد تقرير زيادة العشر يزول البيع بالمره وترجع ملكية المبيع الى المدين فله ان يتصرف فيه بالبيع والرهن وغير ذلك فيصح له من باب أولى ان يدفع ما عليه من الديون ويوقف كل الاجراءات المؤدية لبيعه . فاذا سدد المدين لدائنه دينه جاز للدائن ان يتنازل عن اجراءات نزاع الملكية . ولا يحق لمن رسا عليه مزاد

التناقض الذي يجيز الالتماس بمقتضى الفقرة السادسة من المادة ٣٧٢ مرافعات ان يكون واقعا بين اجزاء نص الحكم الواحد بحيث لا يتيسر معه التوفيق بينهما وتنفيذ ما أمرت به المحكمة . اما التناقض بين جملة احكام وبعضها في موضوع واحد لا يكون وجها من أوجه الالتماس .

المحكمة :

« حيث ان الالتماس مبنى على وجهين الأول ان محكمة الاستئناف لم تفصل في الطلب الاصلى المرفوع من الملتمس وهو الخاص بطلب الحكم برفض الدعوى والزام مدعيها بمصاريفها الثاني يوجد تناقض بين الحكم المرفوع عنه هذا الالتماس وبين حكم آخر صادر في قضية ثانية بين نفس الخصوم واحد بك عزى وموضوعها كهذه القضية وناشئة عن نفس العقد الاصلى وأخذت فيها محكمة الاستئناف بمسئولية الوقف » وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول فانه من المقرر قانونا انه لقبول وجه الالتماس الخاص بعدم الحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة يجب ان تكون المحكمة اهتمت بالكلية ولم تفصل في الطلب لا صراحة ولا دلالة لا بالقبول ولا بالرفض

« وحيث انه ثابت من تصفح اسباب حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه ومن نصه ان المحكمة الاستئنافية قضت أولا بالزام ورثة عويس عبد الوهاب بان يدفعوا من تركة مورثهم المذكور الى الملتمس (وهو كان المستأنف)

» وبما ان المستأنف عليه الاول طلب الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لقيده بعد ميعاد الثمانية ايام المقررة لذلك .

« وبما ان المستأنف قل بانه اذا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمستأنف عليه الاول فهو قائم بالنسبة للباقيين

» وبما ان التكليف بالقيده حصل من المستأنف عليه الاول فقط فيكون الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة له فقط ويكون قائما بالنسبة للباقيين

( استئناف الشيخ سيد احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ شفيق افندي يوسف الحامى ضد الشيخ حسن على البويسى وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك رمزي الحامى ومصطفى مصطفى سليم بصفته قيا على السيد يوسف الباشا الكبير وآخر نمرة ٧٠٩ سنة ٤٣ قضاية . دائرة حضرات اصحاب النزة كامل بك ابراهيم ومراد وهبه بك وحسن نبيه المعري بك مستشارين )

٢٣٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

التماس . هدم الحكم باحد الطلبات . تناقض اجزاء الحكم .

القاهرة القانونية

١ - من المقرر قانونا انه لقبول وجه الالتماس الخاص بعدم الحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة يجب ان تكون المحكمة اهتمت بالكلية بالفصل في الطلب المقدم ولم تفصل فيه لا صراحة ولا دلالة لا بالقبول ولا بالرفض .

٢ - من المتفق عليه علما وعملا ان



للمدعى بالقيود الميمنة به وبرفض باقى الطلبات  
« وحيث انه تبين مما سلف ايضاحه ان  
المحكمة لم تهمل الفصل فى الطلب الاصلى الذى  
قدم اليها بل قضت فيه بما هو ثابت فى حكمها  
ومن ثم يكون هذا الوجه على غير اساس  
ويجب رفضه

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثانى فانه  
من المتفق عليه علما وعملا ان التناقض الذى  
يجبزالالتماس بمقتضى الفقرة السادسة من المادة  
( ٢٧٢ ) مرافعات ان يكون واقعا بين اجزاء  
نص الحكم الواحد بحيث لا يتيسر معه التوفيق  
بينها وتنفيذ ما أمرت به المحكمة وانما التناقض  
بين جملة احكام وبعضها فى موضوع واحد  
فبفرض حصوله لا يمكن ان يكون وجها من  
أوجه الالتماس لأن هذه القاعدة السالف ذكرها  
لا تنطبق عليه بأى حال من الاحوال وزيادة  
على ذلك فان المادة صريحة ونصها ( اذا كان  
الحكم مناقضا لبعضه لبعض أى التناقض واقع  
فى حكم واحد وهو الذى يرفع عنه الالتماس )

« وحيث انه لا نزاع بان نص الحكم  
المرفوع عنه الالتماس لا تناقض فيه ومن ثم  
يكون الوجه الثانى ايضا على غير اساس

( التماس ابراهيم افندى داوود وحضر عنه حضرة  
الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك المحامى ضد توفيق  
بك العرب بصفته وآخرين وحضر عن ورثة عويس  
عبد الوهاب حبيب افندى عبد الله المحامى وحضر عن  
الملتس منهم الاخير حضرة الاستاذ عبد الحالى افندى عطيه  
المحامى نمرة ١٤٢ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب  
العرز محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب  
العرز زكى برزى بك مستشارين )

مبلغ الف وربعمائة وعشرة جنيهات مصرية  
والقوايد بحساب المائة خمسة سنويا من تاريخ  
محضر تسليم الاطيان موضوع الدعوى الرسمى  
الحاصل فى ١٦ فبراير سنة ٩١٤ لغاية السداد  
والزامهم بالمصاريف المناسبة لذلك وبتأيد  
الحكم فيما عدا ما ذكر وبرفض باقى الطلبات

ومما لا شك فيه ان هذا النص شمل رفض  
الطلب الاصلى الذى كان قدمه الملتس ولم  
يقض له الا بالطلب الاحتياطى فقط

« وحيث انه يتضح ايضا من مراجعة  
اسباب حكم محكمة الاستئناف ان المحكمة بعد  
ان بحثت المستندات وبعد تقريرها ان الست  
عزيزه أجرت الى عويس افندى عبد الوهاب  
وهى ناظرة على وقفها والمستحقة فيه وحدها  
وان علما صحيح ذكرت ان مدة الايجار المتفق  
عليها لاستهلاك الدين أوشكت على المضى فلا  
يرى محل لألزام الوقف بتجديد أمد آخر  
للتأجير وانه يكتفى بالحكم للمستأنف ( وهو  
الملتس الآن ) بباقى ماله من الدين وهو مبلغ  
١٤١٠ جنيهات لأنه ثبت من محضر التسليم الرسمى  
انه حصل فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ بعد ان استغل  
المستأنف ( وهو الملتس الآن ) الارض مدة  
سنة ايجارها ١٩٠ جنيها حسب المتفق عليه  
بوثيقة الصلح ثم بحثت المحكمة فى من هو  
المسؤول عن هذا المبلغ وقضت بالحكم على  
ورثة عويس كما سلف الذكر وبتأيد الحكم  
المستأنف وهو كان قاضيا بالزام عويس قبل  
وفاته مع ابراهيم داوود باخلاء الاطيان وتسليمها

هو في الواقع أمر ملغى لأمر سابق ولو وصف خطأ بأنه حكم صادر من محكمة

« وحيث لذلك لا يصح الطعن فيه بطريق الاستئناف ويكون الدفع في محله

( استئناف الست تيمتية بنت يوسف وحضر عنها حضرتها الاستاذين صبرى افندى ابو علم ومحمد افندى حسن المحاميان ضد عبد العزيز محمود وحضر عنه حضرة صاحب العزة سلامة ميخائيل بك المحامى للمرة ١٣٨٢ سنة ٤٣ قضائه . دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه باشا حسنى وجناب مستر رافرتى وحضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك . مستشارين )

٢٤٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر ٩٢٦

استئناف . اذار بوجوب قيد الاستئناف . اعلانه في قلم الكتاب . في الحل المختار . ميعاد المسافة . القيد في الجدول . تاريخ القيد لا تاريخ توريد الرسوم

القاعدة القانونية

١ - اذا جاز اعتبار المستأنف عليه . نية بتعمده اعلان الانذار بوجوب قيد الاستئناف في بحر ثمانية أيام في قلم الكتاب انتهازاً لفرصة عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً له في مدينة القاهرة . فلا يجوز استنتاج سوء النية من اعلان الانذار في الحل الذى اختاره المستأنف في القاهرة محلاً مختاراً لأن تعيين هذا الحل اشترط لهذا الغرض .

٢ - ان الاحوال التى يجوز فيها زيادة ميعاد المسافة مبينة في المادة ١٧ من قانون

٢٣٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ٩٢٦

نظام . اوامر على عرائض . استئنافها . مادة ١٣٠ مرافعات

القاعدة القانونية

ان الاوامر التى تصدر من قاضى الامور الوقتية بناء على عريضة تقدم له من ذوى الشأن وكذا الاوامر التى تصدر منه أيضاً بناء على تظلم من الفريق الآخر سواء كانت هذه الاوامر مؤبدة أو معدلة أو ملغية لاوامر سابقة انما لا تخرج عن كونها مجرد أمر لا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف مطلقاً بل يتعين لمن يتظلم منه ان يرفع دعواه بالطرق القانونية امام المحكمة المختصة عملاً بالمادة ١٣٠ مرافعات

المحكمة :

« حيث ان الاوامر التى تصدر من قاضى الامور الوقتية بناء على عريضة تقدم له من ذوى الشأن وكذا الاوامر التى تصدر منه ايضاً بناء على تظلم من الفريق الآخر سواء كانت هذه الاوامر مؤبدة أو معدلة أو ملغية لأمره السابق انما لا تخرج عن كونها مجرد أمر لا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف مطلقاً بل يتعين لمن يتظلم منه ان يرفع دعواه بالطرق القانونية أمام المحكمة المختصة ابتدائياً أو استئنافياً عملاً بالمادة ١٣٠ مرافعات

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف

المرافعات . فإذا أعلن المستأنف عليه المستأنف في محله المختار بمصر بوجوب قيد استئنافه في بمرثمانية أيام فلا يجوز للمستأنف عليه المقيم بعيداً عن مدينة القاهرة ان يضم الى ميعاد الثمانية أيام ميعاد المسافة

٣ - عند تطبيق المادة ٣٦٣ المعدلة التي أوجبت على المستأنف ان يقيد الدعوى في الجدول العمومي قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة يجب ان يعمل على تاريخ القيد لا على تاريخ توريد رسم القيد .  
المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهما دفعا باعتبار الاستئناف كانه لم يكن لقيدته بعد الميعاد »  
« وحيث ان المستأنف طلب الحكم برفض هذا الدفع

أولاً - لأن المستأنف عليهما كانا سيئى النية بأعلاتهما الانذار بقيد الاستئناف في المحل المختار بالقاهرة بينما انهما مقيمان معه في بلدة واحدة  
ثانياً - لأن له الحق في ميعاد مسافة  
ثالثاً - لأنه ورد رسم القيد قبل مضي الميعاد

#### عن اليوم الأول

« حيث ان اعلان الانذار بقيد الاستئناف في المحل المختار لا يستفاد منه بالمرّة سوء النية لان شرط تعيين محلا مختاراً في عريضة الاستئناف وضع لصالح المستأنف عليه حرصاً

على وقته من الضياع ومنعاً للمستأنف من سلوك سبيل المماطلة لتأخير الفصل في استئنافه  
« وحيث انه اذا جاز اعتبار المستأنف عليه سيئ النية بتعمده اعلان الانذار في قلم الكتاب انتهازاً لفرصة عدم اتخاذ المستأنف محلا مختاراً له في القاهرة ( راجع حكم محكمة الاستئناف المؤرخ في ٢٩ من يونيه سنة ٩٢٥ نمرة ٦٥٨ سنة ٤٢ قضائية ) فلا يجوز استنتاج سوء النية من اعلان الانذار في المحل المختار لأن تعيين هذا المحل يشترط لهذا الغرض

#### عن اليوم الثانى

« حيث ان المادة ١٧ من قانون المرافعات نصت على وجوب زيادة الميعاد المقرر قانوناً في حالة وجود المسافة الميينة في هذه المادة بين محل الخصم المطلوب حضوره او الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه او بواسطة وكيل عنه

« وحيث ان الاحوال التي يجوز فيها زيادة الميعاد ميينة في القانون ولم تكن الحالة موضوع النزاع من ضمنها بل بالعكس زيادة الميعاد في مثل هذه الحالة يتنافى مع اشتراط تعيين محلا مختاراً لا مكان اعلان الاوراق »  
حرصاً على الوقت

#### عن اليوم الثالث

« حيث ان توريد رسم القيد قبل مضي الميعاد ليس من شأنه ان يمنع سقوط الاستئناف



سقطت بمضى ثلاث سنوات هجرية كان لها ان تحكم بسقوط الدعوى بمضى هذه المدة ولا يسرى على اللجنة حكم التقادم الخاص بالجنايات لأن تقديم اللجنة لمحكمة الجنايات بسبب ارتباطها بجناية لا تغير من طبيعة اللجنة فتكون لجنة يسرى عليها احكام القانون الخاصة باللجنة المحكمة :

« حيث انه فيما يتعلق بباقي المتهمين فقد سقطت الدعوى العمومية لهم لأن قرار الاحالة أعلن لهم في ١٢ صفر سنة ١٣٤٢ ولم يعلنوا لجلسة اليوم الا في ١٨ ربيع اول سنة ١٣٤٥ وبعبارة أخرى بعد أكثر من ثلاث سنوات

« وحيث انه اذا ارتبطت اللجنة بالجناية واستوجب هذا الارتباط عدم انفصال احدهما عن الاخرى وتقديمهما معاً لمحكمة الجنايات على خلاف القواعد المشروعة للاختصاص نظراً للمصلحة المفروضة في هذا الاجراء فان هذا لا يترتب عليه جعل اللجنة جنائية او ايجاد تغيير ما فيما احاط به القانون المتهم من الضمانات الملزمة لأنواع الجرائم كسقوط الدعوى العمومية في مواد الجناح فتتبع صفة الفعل حيث كان وثبت تسقط الدعوى العمومية في اللجنة ولو رفعت لمحكمة الجنايات تبعاً لجناية ارتبطت بها وقضى هذا الارتباط بتقديمهما معاً لتلك المحكمة

« وحيث ان القول بغير ذلك هو اذن المخالفة بذاتها لقانون وقواعده

« وحيث ان هذا الارتباط ورفع الدعوى

اذا لم يقيد في الميعاد المنصوص عنه في القانون لأن العبرة بقيدته وليس بتوريده رسمه

« وحيث ان تأخير وصول الورقة المطلوب قيدها لا يؤثر في علاقة المستأنف بالمستأنف عليه ولا يمنع هذا الاخير من التمسك بجميع الحقوق المترتبة على هذا التأخير ما لم يكن واقفاً بقوة قهرية الامر الذي لم يتحقق في هذه الدعوى لأن المستأنف كان يجب عليه وهو يعلم ان المحاكم والبوليسطة لها نظام في الأعمال ان يسلم الاعلان في ميعاد يكفي لعمل الاجراءات

« وحيث انه في هذه الحالة يكون الدفع باعتبار الاستئناف كانه لم يكن لقيدته بعد الميعاد في محله

( استئناف الشيخ ابراهيم خليل كسبه وحضرته حضرة الاستاذ احمد افدى رشدى الحامى ضد الحاج محمد ابراهيم الشاعر وآخر وحضرتهما حضرة الاستاذ احمد بك نجيب راده الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ حاتم افدى المسكرى الحامى . نمرة ١٢٤٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب النزة كامل بك ابراهيم وبحضور حضرتي صاحبي النزة مراد وهيب بك وحسن نبيه المصرى بك مستشارين )

## ٢٤١

### محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ٩٢٦

محكمة جنايات . سقوط الدعوى العمومية .  
تقادم . جنحة مرتبطة بجناية .

### القاعدة القانونية

اذا ارتبطت جنحة بجناية وتقدمت لمحكمة الجنايات ثم ظهر لمحكمة الجنايات ان اللجنة

فملاهما الاذان صيرا محكمة الجنايات صاحبة الحق في الفصل في سقوط الحق في الجنحة المرتبطة بالجناية اذا وجد له محل

» وحيث انه قد اتقضى على الدعوى بغير عمل اكثر من ثلاث سنوات هجرية كما مر ذكره

( قضية النيابة العمومية نمرة ١٠٨٧ ابو قرعة ص نمرة ٥٢٣ حالة سنة ١٩٢٣ ضد محمد احمد شلي وآخرين وحضر مع الاول حضرة الاستاذ عبد الفتى زيدان افندى المحامى . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باننا وحضور حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وحامد رضوان بك مستشارين والسيد الحسينى الشريفى افندى وكيل النيابة

## ٢٤٢

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ٩٢٦

سقوط الدعوى العمومية . تقادم . جنحة . سوابق المتهم . جناية . محكمة الجنايات

القاعدة القانونية

اذا كانت الجريمة المقدمة لمحكمة الجنايات جنحة بطبيعتها وتقدمت لمحكمة الجنايات لوجود سوابق للمتهم ثم ظهر لمحكمة الجنايات ان الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة قد سقطت بعضى ثلاث سنوات وجب عليها تطبيق الاحكام الخاصة بسقوط الدعوى في مواد الجنحة دون الاحكام الخاصة بسقوط الدعوى العمومية في مواد الجنايات

المحكمة :

» حيث انه بجلسة اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة من حيث ان الواقعة تتلخص في ان المتهم اخذ الحمار من نسيه المجنى عليه وباعه

» وحيث ان المتهم اعترف امام المحكمة بهذه الحادثة

» وحيث ان هذه الحادثة بطبيعتها جنحة منطبقة على المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات

» وحيث ان آخر عمل عمل فيها هو

الحكم الفيابى الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ٩٢٣

ولم يعلن بالحضور لهذه الجلسة الا في ٢٢ نوفمبر

سنة ٩٢٦ اى بعد اكثر من ثلاث سنوات وهي

المدة اللازمة لسقوط الدعوى في مواد الجنع

» وحيث ان ظروف السوابق يفرض انها

كلها صحيحة ليس من شأنها ان تغير طبيعة الفعل

المسند للمتهم فتتمنع من هذا السقوط

» وحيث ان السابقة التى يستند اليها في

تقديم المتهم لهذه المحكمة وقعت مع ذلك بعد

ارتكاب التهمة الحاضرة فلا تأثير لها على هذه

التهمة

( قضية النيابة العمومية ضد محمود جاد خليل نمرة ٣٧٦ سنة ٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باننا وحضور حضرات صاحي الةزة محمد عبد الهادى الجندى بك وحامد رضوان بك مستشارين ومحمود سيف النصر افندى وكيل النيابة )

## قضايا المحاكم الكلية

فيها النصاب الذي قرره للأحكام النهائية أمام  
القاضي الجزئي

« وحيث ان المحكمة في وضع هذه  
القاعدة على هذا الوجه العام هو ملاحظة مصالح  
الخصوم والخوف من ان يكون من بين تلك  
الدعوى ما هو عظيم الاهمية بالنسبة للخصوم  
ولذلك فهو قضى بإمكان استئنافها جميعها

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى برد  
وبطلان سند حصل فيه الادعاء بالتزوير

« وحيث انه قد لا يوجد من القضايا  
ما هو أهم من مثل هذه القضية بالنسبة للخصم  
المحكوم ضده فان الادعاء بتزوير السند غير  
من شكل الدعوى وجعل النزاع فيها يتناول  
شرف المحكوم ضده وحرية فضلا عما فيه من  
التعريض للمسئولية الجنائية

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى خرجت  
عن كونها محل نزاع في مبلغ معين يرجع في اهميتها  
الى مقدار ذلك المبلغ وذلك بما تناوله من اسناد  
ارتكاب التزوير الى بعض الخصوم فيها

« وحيث انه لذلك تكون هذه الدعوى  
مما لا يقبل تقدير قيمته ويكون الاستئناف فيها  
جائزا ( انظر جارسونيه طبعة سنة ١٩٠٢ الجزء  
الخامس صفحة ٦٩٦ نبذة ٢٠٠٤ )

تعليل

اطاعت في العدد رقم ١٢٦٤ من جريدة

٢٤٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦

استئناف . حكم جزئي قضى برد وبطلان سند . اصل  
الدعوى اقل من النصاب الجائز استئنافه . جواز الاستئناف .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر من القاضي الجزئي برد  
وبطلان سند حصل الادعاء فيه بالتزوير يجوز  
استئنافه حتى ولو كان نصاب موضوع الدعوى  
الاصلية مما لا تقبل استئنافه لأنه بالحكم برد  
وبطلان السند تصبح الدعوى مما لا يقبل  
تقدير قيمتها ويكون الاستئناف فيها جائزا .  
المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا  
بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بما ان الدعوى  
قيمتها ٨٦٠ قرشا

« وحيث ان الاساس الذي بنى عليه  
الشارع تقسيم الدرجات في المحاكم وجعل نصاب  
خاص لكل درجة منها انما كان اساسه توزيع  
القضايا على مختلف الدرجات بحسب جسامته  
تلك القضايا وما لها من الاهمية

« وحيث ان الشارع عند وضعه اساس  
تقدير الدعوى في المادة ٣٠ مراقعات قرر بان  
الدعوى اذا كانت بما لا يقبل تقدير قيمة له  
فتعتبر من الدعوى التي تتجاوز قيمة المدعى به



السياسة في النهر الأول من الصفحة السادسة تحت عنوان « المحاكم والاحكام ومتى تعتبر الدعوى غير مقدرة القيمة » على ملخص حكم صادر من محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ مقرر لمبدأ جديد جاء فيه ان الطعن الفرعى بالتزوير فى عقد مستند اليه فى الدعوى يجعل هذه الدعوى غير مقدرة القيمة ، ولو ان قيمة العقد المطعون فيه لا تتجاوز النصاب الانتهاي للمحكمة الجزئية ، وترتب على ذلك ان المحكمة الاستئنافية قبلت الاستئناف شكلا وبنته على اسباب عدة وهي : اولا - ان الدعوى اصبحت مما لا يقبل التقدير ثانيا - ان المحكمة فى وضع قاعدة مبيحة للاستئناف عند عدم القابلية للتقدير ملاحظ فيها احتمال ان يكون من بين الدعاوى ما هو عظيم الاهمية ثالثا - ان الحكم المستأنف قضى بىطلان ورقة حصل فيها الادعاء بالتزوير فتغير ذلك من شكل الدعوى وجعل النزاع يتناول شرف المحكوم ضده ويعرضه للمسئولية الجنائية

وعزز الحكم ما ذهب اليه بما جاء فى جارسونيه فى الجزء السادس رقم ٧١ من الطبعة الثالثة وفى الجزء الخامس رقم ٢٠٠٤ من الطبعة الثانية

ولما كان المبدأ المقرر فى هذا الحكم غير متفق ، على ما أرى ، مع القواعد القانونية الصحيحة ولا مع احكام المحاكم فقد وجدت حقا على ان ادلى بما عن لى من الراى حتى يطلع رجال القانون عليه اذ لا ينفى ان حكما كهذا

صادرا من هيئة استئنافية سيكون غالبا موضع اهتمام من جانب رجال القانون ، وقد يعده بعضهم مبدأ قويا فيتخذونه قدوة لهم فى احكامهم فكان من المناسب ان يطلعوا على الراى المخالف حتى يكونوا على بينة من الأمر فيما لولاح لهم ان يتبعوه

اعتبرت المحكمة الدعوى غير مقدرة القيمة وطبقت القاعدة المقررة فى احدي فقرات المادة ٣٠ مرافعات التى من مقتضاها جواز استئناف الحكم الصادر فى كل دعوى لا تقبل التقدير ، فهل الدعوى المرفوعة كذلك فى حقيقة الواقع ؟ لا نزاع فى ان هذه الدعوى رفعت بقيمة معينة كما هو واضح من سرد وقائمه بالجريدة ، فتحويلها من دعوى مقدرة الى دعوى لا تقبل التقدير أمر لا يرجع فيه الى محض الاجتهاد بل يجب أن يكون له سند من صريح القانون . اذ الدعوى لم يطرأ عليها أى تغيير من حيث الطلبات ، وليس الطعن بالتزوير الا دفعا صائفا لكل خصم ، ولا تأثير له فى التقدير ذاته الذى يجب ان يبنى على الطلبات الاصلية ، اللهم الا اذا كان العقد المطعون فيه ذا قيمة تزيد على قيمة الطلبات وتتجاوز النصاب الانتهاي للمحكمة فيصبح الحكم فيه عندئذ قابلا للاستئناف على اصح الآراء اذ هو يكون المحور الذى يدور حوله النزاع وتنحصر فيه خطورة الشأن بين الطرفين ، اما اذا كانت قيمة العقد داخلة فى نصاب المحكمة الانتهاي وكانت قيمة الطلبات كذلك فالحكم الصادر يكون لا محالة انتهايا

ولا ينظر فيه الى اى امر خارجي ولا الى النتائج الأدبية أو المادية التي تترتب عليه سواء أ كان صدره بصحة العقد ام يطلانه

قلنا ان جواز الاستئناف هنا كان يقتضى نصا صريحا في القانون ودليلا على ذلك ان الشارع لما وضع قانون الاخطاء ورأى ان يستثنى من قاعدة خضوع الفرع للاصل بعض المسائل نص على ذلك صراحة في المادة ٥٤ من لائحة الاجراءات وكان من بين ما استثناء القضايا المحكوم فيها باستبعاد الاوراق اذ اجاز استئنافها ولو ان قيمتها تكون من اختصاص الخط الاتهامى والاستبعاد هنا هو ما يقتضى به محكمة الخط على اثر انكار السند او الطعن فيه بالتزوير . اما اذا كان الحكم صادرا برفض الطعن وباعتبار الورقة صحيحة فالاستئناف غير جائز . وقد دعا الشارع الى هذا الشذوذ ملاحظه مقدما من كون الذين يصدرون الاحكام فى محاكم الاخطاء تنقصهم فى الغالب الدربة القضائية والمران القانونى بحيث قد يخطئون فى استبعاد الاوراق عقب الانكار او الادعاء بالتزوير وهو مالا يفترض فى حق القضاة النظاميين ، ولذا استصوب ان يكون القول الفصل فى الاستبعاد للقاضى الجزئى كذلك عند ما رأى الشارع الخروج عن القواعد العامة فى نصاب الاستئناف واراد اجازة استئناف بعض الأحكام مهما قلت قيمة النزاع نص على ذلك صراحة فجاءت الحالات الاستثنائية محدودة معينة وهى تنحصر فى الحكم الصادر فى

الدفع بعدم الاختصاص والحكم الصادر برفض طلب رد القاضى والحكم الصادر على خلاف حكم سابق

على ان ما ذهبت اليه محكمة مصر الاستئنافية من اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة فى الصورة المتقدمة مداولة انها سوت بين الحكم برد الورقة او بصحتها وبين ما اذا كان التمسك بها حسن النية او سيئها من حيث جواز الاستئناف فى هذه الحالات كلها . مع ان الاستئناف عند الحكم بالصحة او عند الحكم بالرد فى حالة حسن نية التمسك بالورقة وعدم تعرضه بسبب ذلك لأية مسئولية جنائية لا مبرر له قط . وان قيل بقصر الاستئناف على بعض الحالات دون البعض الآخر لاعتراض على ذلك بحق بان مبدأ اعتبار عدم التقدير عام ولو كان صوابا مع عدم وجود النص القانونى لكان من الواجب ان يكون اثره واحدا مهما كانت نتيجة الطعن وعلى اى وجه صدر الحكم فيه

هذا وقد استند الحكم الى ما ورد فى جارسونيه كما تقدم . وحقا ان هذا العلالة انى بما يفيد ذلك ولكن فى عبارة جاءت فى متهى الاقتضاب والاقتصار ، على انه اشترط لجواز الاستئناف ان يقضى بتزوير الورقة وان ينسب التزوير الى التمسك بها ، مع ان اعتبار النزاع غير مقدرة القيمة فى هذه الحالة دون سواها من حالات نتائج الطعن بالتزوير امر محتاج الى نص صريح ولا يمكن القول به اجتهادا كما سبق ويتبين مما ذكر ان رأى جارسونيه لا سند له من القانون



وقد اقرده ولم يناصره فيه احد ولا يوجد قط ما يؤيده من احكام المحاكم ، حتى دالوز العملي وهو احدث المراجع القانونية الآن لم يذكره في الموضع المناسب ( جزء اول صفحة ٤٤٠ رقم ٢٢٠ ) لأنه لم يره جديرا بالعناية على ما يلوح لى . اما دالوز تعليقات فقد اشار اليه في صدر الكلام على القانون الخاص بتقدير الدعاوى وهو الصادر في ١١ ابريل سنة ١٨٣٨ ، ذلك انه افرد بحثا خاصا بالتأثير الذى يكون لاطعن بالتزوير فرعيا من حيث تقدير قيمة الدعوى ، وقد تبينا بعد المراجعة ان كل ما جاء فى هذا البحث من رقم ٧٦٣ الى رقم ٧٧٦ حاو لمختلف الأحكام والآراء الحاسمة فى هذا الموضوع وهى تقرر عدم جواز الاستئناف اذا كان الاصل غير قابل لذلك وما السبب الا كون الفرع يتبع الأصل ، ولم تحصل الاشارة الى رأى جارسونيه الا فى رقم ٧٧١ بدون ان يشفع بتعليق ولا بحكم مؤيد له فكان ايراده من باب استعراض المذاهب كلها استكمالاً للبحث

على ان الأمر لم يقف فى هذه التعليقات عند حد عدم الاستئناف اذا كان الاصل غير قابل له ، بل ذهبت الاحكام وآراء الفقهاء الى ابعاد مدى من ذلك ، اذ قررت انه اذا طلب الخصم المطعون فى سنده بالتزوير تعويضاً زائداً عن النصاب الانتهاى للمحكمة فان ذلك لا يغير وجه الدعوى ، ويبقى الحكم الصادر فى الاصل وفى الفرع مما غير قابل للاستئناف ، وهذا الرأى موافق لما ذهب اليه القضاء المصرى فى حالة

طلب التعويض الذى يقدمه الخصم بناء على ان الدعوى الموجهة اليه كيدية ( استئناف مختلط ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٧ المجموعة الرسمية المختلطة ٣ صفحة ٣ و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٦ مجموعة التشريع والقضاء ١٩ صفحة ١٣ وغيرها كثير ) والمحكمة فى ذلك هى انه ليس من العدل جعل جواز الاستئناف فى دعوى مرفوعة من شخص راجعا الى مشيئة الخصم الآخر بحيث ينسنى له بمحض ارادته رفع دعوى فرعية بتعويض تكون قيمته مما يجوز استئنافه لكي يجعل الحكم فى الاصل جائزا استئنافه كذلك على خلاف ما تقضى به القواعد العامة

وقد اشار جارسونيه الى حكمين قديمين جدا تميزا لرأيه وتبين لى بعد البحث ان هذين الحكمين لا يؤيدانه فى مذهبه اذ هما خاصان بتجاوز التعويض الذى يطلبه الخصم المطعون فى عقده بالتزوير فرعيا وقد قررا جواز الاستئناف خلافا للرأى السائد المتقدم وقد ورد فى رقم ٧٦٩ من تعليقات دالوز التى نحن بصدددها ان لا محل لتعويل على هذين الحكمين اللذين تقادم عليهما العهد ( اذ كان صدورهما فى سنة ١٨٠٧ و ١٨١٦ )

ولو جاز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى التى فصلت فيها محكمة مصر لكان من الواجب القول بجواز استئناف الاحكام التى تصدر فى دعاوى المطالبة بأشياء مسروقة او المطالبة بتعويضات ناشئة من ارتكاب اية جريمة من الجرائم مهما قلت قيمتها وكانت تافهة المقدار



اذ الفصل فيها لصالح المدعين يمس شرف الخصوم ومكانتهم ويعرضهم ايضا للمستولية الجنائية ان لم يكونوا قد تعرضوا لها من قبل في دعاوى جنائية وهو مالم يسبق ان قال به احد او قضت به محكمة من المحاكم

هذا ما عن لى ان اكتبه في هذا الموضوع ولعلى اكون قد اصبحت فيما ذكرت والله ولى

التوفيق  
عبد الفتاح السيد  
وكيل كلية الحقوق

٢٤٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

ارتفاق . رتبها لملك تجزئة الملك . بيع  
الاجزاء . لملك مختلفين .

الناعمة القانونية

اذا رتب المالك طرق رى او صرف او مرور بين عقارين متجاورين مملوكين له او رتبها في جزئين من ملك واحد له ثم باع العقارين المتجاورين للمالكين مختلفين او جزأ ملكه جزئين ثم باعهما للمالكين مختلفين فتقاب طرق الرى والصرف والمرور الى حقوق ارتفاق تبقى ثابتة مقررة لا يعوزها عقد جديد ولا تقادم لا كتناسلها بمضى المدة

المحكمة :

حيث ان المستأنف عليه الاول لم يثبت وجود طريق رى آخر لارض المستأنف

ولم يدفع اعتراضه على ما جاء في آخر تقرير الخبير بانه يمكن رى هذه الارض بواسطة ماسورة من بحر سنورس مثل ارض العمدة حيث قال المستأنف ان جسر هذا البحر منخفض عن ارضه بنحو ثلاثة امتار وليس بشرط ان تكون ارض المستأنف وارض العمدة في مستوى واحد في الارتفاع خصوصا انه ثابت من التقرير المرفوع من حضرة بائتمهندس الرى ان ارض المستأنف عبارة عن قطعة صغيرة ومنحطة جدا عن ارض المستأنف عليه الاول ولا يحدث أى ضرر من مرور المياه اليها وان تعديل بحر سنورس جعل المياه لا تصل لهذه الارض وانها كانت تروى من ارض الحكومة المجاورة التى آلت ملكيتها الى المستأنف عليه الاول

« وحيث انه على فرض امكان ذلك فانه لا تأثير له على الحكم في هذه الدعوى التى اسامها ان المستأنف يروى ارضه بالفعل من زمن معين من المسقى المطلوب اعادة ردمها وانه مرتب له حق ارتفاق على ارض المستأنف عليه الاول بالرى منها

« وحيث انه ثابت من تقرير الخبير واقوال الشهود ان ارض المستأنف تروى من هذه المسقى من نحو اثني عشر عاما وقد ارتكبت على ذلك المحكمة الجزئية وقالت ان هذه المدة لا تكفى لا كتنساب الحق

« وحيث انه ثابت ان المستأنف والمستأنف عليه الاول لم يشتريا ارضهما الا حديثا

### تأليف

هذا هو الاصل الوارد في كتاب بلانيول نقله بحروفه

C.—Etablissement des servitudes par destination du père de famille.

2960.—Définition.—La destination du père de famille est l'acte par lequel une personne établit entre deux héritages qui lui appartiennent (ou entre deux parties d'un même héritage) un état de fait qui constituerait une servitude, s'il s'agissait de deux héritages appartenant à deux propriétaires différents. Tant que les deux immeubles appartiennent au même propriétaire, la servitude n'existe pas, à cause de la règle "Nemini res sua servit". Mais, s'ils viennent à être séparés de façon à appartenir à des propriétaires différents, la servitude prend naissance sans titre ni prescription: la cause qui la fait naître reçoit donc un nom particulier: c'est la "destination du père de famille" (propriétaire) De là l'art. 692: La destination du père de famille vaut titre, c'est-à-dire qu'il y a là un mode de constitution différent du titre et qui en dispense. La même formule se trouvait déjà dans la première rédaction de la coutume de Paris, faite en 1510 (Art. 91.—Comp. Art. 216 N.C.) (Voir le Droit Civil. Les biens, page 962.)

٢٤٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

قوة الشيء المحكوم فيه . التمسك بها . اخصام حقيقيون في الدعوى . ملاك على الشيوخ

الناصرة القانونية

ليس لكل شخص كان طرفاً في

والارض جميعها كانت قبل ذلك ملكاً للحكومة  
فهي التي اجرت عمل هذه المسقى ورتبت هذا  
الحق بالفعل لارض المستأنف على ارض المستأنف  
عليه الاول

« وحيث انه وان كان هذا العمل للمالك  
الواحد في جزئين من ملكه لا يترتب عليه  
حق ارتفاق مادام هو المالك الوحيد لهذين  
الجزئين الا انه من المقرر لدى علماء القانون ان  
العين اذا تجزأت وصارت لملكين مختلفين يصبح  
حق الارتفاق موجوداً من تلقاء نفسه بدون  
احتياج الى عقد منشيء له أو الى مضي المدة  
اللازمة لاكتساب الحق ( راجع بلانيول  
جزء اول طبعة سنة ١٩٠٤ صفحة ٩٦١ بند  
٢٩٦٠ تحت عنوان

(établissement des servitudes par destination du père de famille)

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الحكومة  
عند ما باعت الارض للمستأنف عليه الاول  
اشتطت عليه في عقدها ان يحترم جميع الحقوق  
التي على الارض المبعة اليه

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف  
في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى  
المستأنف عليه الاول

( قضية فرحات كيلاني وحضر عنه حضرة الاستاذ  
حسنين افندي رستم الحامي ضد عزيز افندي محروس  
وحضر عنه حضرة الاستاذ تادوس افندي اسكندر الحامي  
ثم وزارة الاشغال وحضر عنها حضرة الاستاذ نجيب  
افندي النبراوي الحامي نمرة ١٢٦٧ سنة ١٩٢٥  
استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك  
ومحمد نهار بك ومصطفى رشدي بك )

قد اعلن من رافعات دعوى الاستحقاق وكان طرفا فيها غير ان النزاع في الملك في القضية التي انتهت بالحكم الاستثنائي لدى سبقت الاشارة اليه كان قائما بين طالب نزاع الملكية وهو فضيلة المفتي والمدين محمد افندي حسن علي وبين رافعات دعوى الاستحقاق - اما طه افندي السرجاني المدعي عليه فقد ادخل في دعوى الاستحقاق لان الانصبا التي رفعت عنها تلك الدعوى شائعة في جميع الاطيان المشتركة التي كان يمتلكها مورث رافعات دعوى الاستحقاق وقد اصبح طه افندي السرجاني شريكا في تلك الاطيان حيث اشترى حصص بعض الشركاء فيها

« وحيث انه يؤيد ما تقدم ان طه افندي السرجاني في قضية الاستحقاق لم يكن ينازع المدعيات في ملكيتهن لانصباهن وقد سلم لمن بها في المذكرة المقدمة منه وقد ادخله المدعيات في الواقع في دعواهن لكي تكون وافية شكلا باعتبار انه احد الملاك على المشاع معهن في الاعيان التي كانت مهددة باجراءات نزاع الملكية التي اتخذها فضيلة المفتي ضدهن

« وحيث انه مما يجدر ملاحظته انه لا يكفي ان يكون شخص طرفا في خصومة حتى يمكنه ان يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه في تلك الخصومة بل يجب ايضا ان يكون خصماً حقيقياً فيها ( راجع حكم محكمة النقض الفرنسي بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٨٤١ في موسوعات دالوز

خصومة ان يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه في تلك الخصومة لان الحكم الذي يصدر في الدعوى يكون حجة فيما قضى به بين الخصوم الحقيقيين الذي فصل ذلك الحكم في النزاع بينهم . فاذا حصل نزاع بين بعض الملاك على الشيوع بالنسبة للملكية بعض الحصص ورفع احد المتنازعين امر ذلك النزاع الى القضاء واعلن بدعواه من ينازعه في ملكية حصته ومن لا ينازعه ( من الملاك على الشيوع ) كان ذلك الحكم حجة بينه وبين من ينازعه فقط دون الباقيين بحيث اذا نشأ نزاع جديد عن ملكية تلك الحصص بين رافع القضية الاولى وبين الشائعين الذين كانوا سلموا له بملكته لحقه في تلك القضية فليس لهؤلاء الآخرين ان يحتجوا عليه بقوة الشيء المحكوم فيه في تلك القضية

### المحكمة

« حيث ان المدعي عليه في مذكرته الاخيرة عاد الى التمسك بطلب عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها مستنداً على حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢

« وحيث ان هذه المحكمة سبق ان ردت على هذا الدفع في حكمها التمهيدي الذي صدر بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بانه ليس للمدعي عليه ان يتمسك بالحكم الذي صدر في قضية الاستحقاق التي رفعتها الست محكمة البائنة الى المدعي والسيدتين نظله ونفيسة الذي قضى برفض تلك الدعوى لانه وان كان المدعي عليه



Intervention الفقرة ١٢٤ هامش صحيفة ١٦٠ و ١٦١ من الجزء التاسع والعشرين والبانديكت chose jugée الفقرة ١٠٢٢ صحيفة ٤٩٤ من الجزء السابع عشر

« وحيث انه فيما يختص بموضوع الدعوى فانه ثبت من تقرير الخبير الذي تدبته هذه المحكمة بمحكمها التمهيدى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان المدعى عليه لا يملك فى الاطيان الشائعة والتي تبلغ مساحتها ٤١ فداناً غير ٢٩ فداناً و ١١ قيراطاً و ١٠ اسهما وانه لاحق له فى منازعة باقى الملاك على المشاع فيما زاد عن هذا القدر وقد كان طه افندى السرجانى نفسه معترفا لبعضهم ومن بينهن سكينه البائنة الى المدعى بجهن فى دعوى الاستحقاق فى مذكرته التى قدمها فى دعوى الاستحقاق بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ حيث ورد فى تلك المذكرة انه « لا ينازع المدعين فى ملكيتهم » غير انه يطلب ان يكون نصيبهم شائعاً فى باقى الاطيان الزائدة عما تملكه مولاه كانه يدعى بان ما تملكه محدد

« وحيث انه لم يجد شيئاً بعد صدور هذا الاقرار من المدعى عليه يغير مركزه ويحول له حق الاعتراض على ملكية البائنة الى المدعى

« وحيث انه فضلاً عن هذا فان دعوى المدعى ثابتة من المستندات المقدمة منه والتي فحصها الخبير وتبين منها ان دعوى المدعى صحيحة « وحيث انه لا يرد على هذا بان الحكم

الاستثنائى الذى صدر فى قضية الاستحقاق انكر على سكينه التى تلقى المدعى حقه عنها ملكيتها لحصتها فى الاطيان المشاعة لان ذلك الحكم صدر فى مصلحة فضيلة المفتى الدائن الذى اتخذ اجراءات نزع الملكية وكان مبنياً على اسبقية تسجيل تنبيه نزع الملكية الواقع فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٧ على تسجيل الاقرار الصادر الى سكينه البائنة للمدعى من اخيها المدين المتزوجة ملكية محمد افندى حسن الذى لم يحصل الا فى تاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٧ وليس اصرح فى الدلالة على ان الحكم المذكور بنى على مقارنة بين حق فضيلة المفتى نازع الملكية وبين حقوق رافعات دعوى الاستحقاق من مراجعة السبب الثانى من الاسباب التى امتد عليها ذلك الحكم

« وحيث انه اذا تبين ان الحكم الاستثنائى انما قصد به حماية حق فضيلة المفتى نازع الملكية وحده فانه ثابت من الاتفاق الذى اودع فى قضية البيع ان فضيلة المفتى بعد صدور الحكم المذكور فى مصلحته تنازل عن التنفيذ على ثلاثة افدنة وثلاثة قراريط واربعة اسهم من الاطيان المتزوجة ملكيتها - وقد طلب فعلاً استبعاد هذا القدر من الاطيان المتزوجة ملكيتها وقرر حضرة قاضى البيوع استبعاده فعلاً فى جلسة البيع التى انعقدت بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٣ وبذلك عاد القدر المستبعد الى ملكية من كن يملكه قبل اجراءات نزع الملكية « وحيث ان المدعى يذهب الى ان القدر

٢٤٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ يونيه سنة ١٩٢٦

مسؤولية . سيارات . مسؤولية الحكومة .

سواق نظره ضعيف . سواق جاهل

القاعدة القانونية

١ - ان الغرض من وضع لائحة

السيارات انما هو حفظ النظام والمحافظة على الأمن

العام . ولو كان الامر بخلاف ذلك لكان من

الممكن بيع رخص السيارات لأى طالب كما

تباع طوايع البريد . فيتعين اذن على من يدهم

تنفيذ نصوص لائحة السيارات من رجال

الجهات الادارية ان يراعوا عند تنفيذها

ما يكفل حفظ النظام والمحافظة على الأمن العام

واللائحة اشترطت شروطا عدة في السيارات

وفى من يقودها لجواز الحصول على الرخصة .

وهذه الشروط لم تتبين في اللائحة بيان حصر

وانما بينت على سبيل التمثيل . والتمثيل يقصد به

لفت الموظف المختص في ان يحسن التصرف

بالسلطة الموكولة اليه وهى منح الرخص ويكون

ذلك واضحا اذا فهم ان الغرض من اللائحة

هو حفظ النظام والأمن العام

٢ - ليس من حفظ النظام منح الرخصة

لسواق يكون نظره ضعيفا ويكون جاهلا امر

القيادة فاذا اعطت الحكومة لسواق رخصة

وثبت انه كان ضعيف النظر وجاهلا كيفية

الذى اتفق مع فضيلة المفتى على استبعاده انما

هو نصيب سكيته البائنة اليه ويعزز هذا ان

باقى رافعات دعوى الاستحقاق التى رفضت

ومن نصره وسيدته ضامتان فى عقد البيع الذى

اشترى به المدعى من والدته سكيته والمؤرخ اول

مارس سنة ١٩٢٣ والمسجل فى ٣١ ديسمبر سنة

١٩٢٣ ويمترقان صراحة فيه بان ما باعته

سكيته للمدعى هو ملك لها

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعى

فيما يختص بالملك صحيحة ويتعين اجابتها

( قضية زكى افندى الجنيدى وحضره حضرة

كامل افندى فانوس الحامى ضد طه افندى السرجاني

ممرة ٦٩٧ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب

الزرة محمد جعفر بك وبحضور حضرتي محمد بيومى مكرم

بك وسابا حبشى بك (القاضيين)

نعليس

وتجد هذه النظرية مشروحة بطريقة جلية فى كتاب

« لاكومب » حيث قال :

«Une autre conséquence, non moins importante à tirer de ce qui précède, c'est que dans le cas où plusieurs parties auraient soutenu, conjointement et sans division d'intérêts entre eux, le rôle de demandeurs ou de défendeurs; l'autorité de la chose jugée protégerait bien la décision à l'encontre de la partie adverse, mais non en ce qui concerne leurs rapports réciproques. Les défendeurs condamnés pourront, par exemple, soutenir qu'il y a lieu entre eux à une réparation de la dette différente de celle portée au jugement, ou même que certains ne sont pas débiteurs principaux, mais doivent seulement être considérés comme cautions de leurs condéfendeurs. Il n'y a en effet sur ce point ni litige, ni par suite chose jugée.» (voir. Lacombe. de l'Autorité de la chose jugée. page 53.)

القيادة وقت اعطاء الرخصة وتسبب عن ذلك اصابة شخص ما كانت الحكومة مسؤولة بطريق التضامن مع سائق السيارة بتعويض الضرر الذي لحق بالمصاب المحكمة :

« حيث ان المدعية تقول في دعواها انها بعد ان عهدت للمدعى عليه الثالث عبده ابراهيم السواق بقيادة سيارتها قد هشمها تمشياً كبيراً بأن صدمها في حجر فأحدث بها اضراراً جسيمة » وحيث ان المدعية رفعت دعوى اثبات حالة امام محكمة بنى سويف الجزئية وهذه قضت بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ٩٢٤ بنذب حكيماً باشى استتالية الرمد للكشف على نظر السواق وبنذب رئيس ورشة لاختبار المذكور في قيادة السيارات وفي تقدير التلفيات الحاصلة للسيارة وقد قام كل من الخبيرين بمأوريتيه حيث انه ثبت من تقرير الخبير الاول ان السواق المذكور عنده قابلية لازدواج المراثيات وان قوة ابصاره بالعين اليمنى هي سدس نظر وباليسرى هي عشر نظر وان هذا يفسره الخطأ في انكسار الأشعة وهذه الحالة طبيعية لعينيه وقديمة ترجع الى ما قبل اخذه رخصة قيادة السيارات وانه لم يطرأ على حالة عينيه طارئ بعد الرخصة ولا من تأثير صدمة السيارة

« وحيث انه ثبت من تقرير الخبير الثاني اولاً - ان السواق لا يصلح لقيادة اوتوموبيل اذ انه لا يعرف مطلقاً تغيير السرعة من درجة لآخرى وانه في حالة تغيير السرعة يكون معرضاً لخطر

التصادم في اى شئ امامه وانه لا يعرف السير في خط مستقيم بل يرسم في سيره خطوطاً منقسمة كما انه لا يخفف السير عند المنحنيات حتى انه كاد يتصادم اثناء اختباريه بمعرفة الخبير في عمود نور من الحديد لبلدية بنى سويف

وثانياً - ان المصاريف اللازمة لاصلاح ما تلف من السيارة بسبب الحادثة تقدر بمبلغ ١٦٣ جنيهاً

« وحيث ان اقوال السواق عبده ابراهيم في جلسة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ بدعوى اثبات الحالة من انه حضر للبلدية حديثاً وانه لم ينظر الحجر الذي اصطدمت به السيارة وان الحادثة كانت في الساعة السادسة مساءً ولم يكن عنده بطارية لا يمكن ان تنفى عنه المسؤولية ولو سلم بعبارة الاخيرة وبما يقصده منها لكان من واجبه عدم السير اصالة بالسيارة مع ان الثابت بمرافعة خصمه يكذبه في ادعائه وان الحادثة حصلت قبل غروب الشمس

« وحيث انه بعد ثبوت ما تقدم يكون اقدام المدعى عليه الثالث على الاعتراف بحرف قيادة السيارات يجعله مسئولاً عما يسببه لغيره من ضرر بفعله

« وحيث ان المدعية ادخلت المدعى عليهما الاولين أى الحكومة في الدعوى وذلك لأن الحكومة اعطت المدعى عليه الثالث رخصة قيادة سيارة مع ما هو عليه من ضعف في النظر وجهل في المهنة وان المدعية اعتمدت على وجود هذه الرخصة لديه استخدمته عندها بصفة سواق



فحصل منه ان صدم السيارة صدمة الحقت بها ضررا عظيما وانه ما كان ينبغي للحكومة ان تمنحه رخصة فاذا ما اخطأت في ذلك تكون مشتركة مع السواق في المسؤولية الى آخر ما جاء بدفاعها وقد ردت الحكومة على الدعوى بانها لم تخالف اللوائح وقتها بما شرحت به ذكرتها

« وحيث انه قبل البحث في مسؤولية الحكومة من عدمه يحسن ايضاح ما اذا كان الغرض من وضع لائحة السيارات هو مجرد غرض مالي يقصد به جمع ايراد من رسوم الرخص لخزينة الحكومة كضريبة أم هو غرض آخر

« وحيث انه بالرجوع للائحة السيارات يرى انها واردة بالفرع الثاني من الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص باللوائح العمومية في مواد المخالفات تحت عنوان ( في حفظ النظام والامن العام ) وهذا يستفاد منه ان الغرض من وضع اللائحة المذكورة انما هو حفظ النظام والمحافظة على الامن العام ولو كان بخلاف ذلك لكان من الممكن بيع الرخص لأى طالب كما تباع طوابع البريد أو تحصيل رسومها بمعرفة عامل دون اتباع اجراء آخر

« وحيث انه متى تقرر ذلك كان من المتعين على من يدرهم تنفيذ نصوص هذه اللائحة من الجهات الادارية ان يراعوا عند تنفيذها ما يكفل حفظ النظام والمحافظة على الامن العام وهذا مع عدم الخروج عن روح التشريع الموضوع من أجله اللائحة ولا عن نصوص قيودها

« وحيث انه بالرجوع لنصوص اللائحة المذكورة الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ يرى ان المادة الثانية منها نصت على انه لا يجوز لأحد ان يسير سيارة الا برخصة مطابقة لاحكام اللائحة والمادة ( ١٧ ) منها نصت على انه لا يجوز لاحد ان يقود سيارة مالم يكن حائزا لرخصة من محافظة أو مديرية الجهة التي يقيم فيها

« وحيث انه يرى من ذلك ان الحكومة احتفظت لنفسها بحق منح الرخص عن تسيير السيارة وعن قيادة السيارة ومن الواجب مع هذا الاحتفاظ ان يحسن الموظف المختص بمنح الرخص القيام بما عهد اليه طالما كان ذلك في دائرة القانون .

« وحيث ان اللائحة وضعت شروطا يمتنع توفرها قبل منح رخصة تسيير السيارة منها ان يقدم صاحب السيارة طلبا بالرخصة للمحافظة وعقب تقديم الطلب تقدم السيارة للفحص . ويتناول الفحص تجربة الاجهزة للتحقق من استيفاء السيارة شروط المتانة والامن وهذه الشروط تصدر بقرار من ناظر الداخلية ومتى وجدت السيارة صالحة تعطى الرخصة للطلب ( مواد ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة )

« وحيث ان اللائحة وضعت أيضا شروطا اخرى يمتنع توفرها فيمن يطلب رخصة لقيادة سيارة فنصت المادة ١٩ منها على عدم اعطاء رخصة قيادة سيارة لشخص لم يبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة وبامكان رفض اعطاء

الرخصة اذا كان الطالب صدرت عليه احكام خلال السنة في مادة السكر

« وحيث انه هنا يتعين البحث فيما اذا كان واجب قلم الرخص ينتهي عند مجرد توفر الشرطين الواردين بالمادة ١٩ من اللائحة ( الخاص أولها بالسن وثانيهما بمسألة وجود سوابق للطالب في السكر من عدمه ) أم ان الموظف المتوط بمنح الرخصة وعدمه يتطلب قيامه بعمله اجراء مامن شأنه الوقوف على ما اذا كان طالب الرخصة أهل لحيازتها قادرا على حسن استعمالها

« وحيث انه بما لا شك فيه ان النص الوارد بالمادة ١٩ من اللائحة لم يكن على سبيل الحصر وانما هو على سبيل التمثيل بمعنى ان نص المادة لا يؤخذ منه وجوب اعطاء الرخصة لكل طالب متى كان سنه اكثر من ثمانى عشرة سنة ولم يسبق الحكم عليه بسكر في ظرف سنة وان هذين الشرطين هما الامعان فقط دون غيرهما من اعطاء الرخصة إذ لو كان الأمر كذلك لوجب منح الرخصة للمجنون والاعمى والجاهل فن قيادة السيارات طالما كانت سنه ازيد من ثمانى عشرة سنة ولم يسبق الحكم عليه لسكر وبلاحظ تعزيزا لذلك ماورد بالمادة ١٩ من اللائحة من انه في حالة وجود سوابق في السكر للطالب في خلال السنة يمكن اعطاء الرخصة ويمكن رفض طلبها أى ان ذلك متروك لحسن نظر الموظف المختص وينتج من هذا ان التمثيل يقصد به لفت الموظف المختص في ان يحسن

التصرف بالسلطة الموكولة اليه وهى منح الرخص ويكون ذلك واضحا اذا فهم ان الفرض من اللائحة كما تقدم حفظ النظام والامن العام وليس من حفظ النظام منح رخصة لضعيف النظر أو لجاهل أمر القيادة التى تتطلب من الحكومة كل رعاية وحماية والحكومة فى ذلك تقوم باقدس واجب عليها وهذا الواجب يتناول امر اخر هو من أخص خصائصها وهو العمل على منع الجرائم وليس من جريمة اشنع من قتل برى خطأ يسير على الرصيف فى هدوء فيصمد اليه سواق جاهل يقود سيارة فيقتله لوقته كما ان اخر من زملائه يلقى بركاب سيارته فجأة فى ترعة أو نهر والحوادث من هذا عديدة ولا يمر يوم دون وقوعها ومن الجلى ان امثال هذه الحوادث ترجع لامر واحد هو تساهل الموظف المختص بمنح الرخص لكل طالب دون تدقيق أو حرص فى استعمال ما وكل اليه من السلطة قياما بالواجب العام وهو واجب المحافظة على الارواح والاموال وليس فى هذا عناء أو تكليف يقال على جانب الحكومة كما انه ليس فيه الا اجبار افراد طائفة باتقان منهم ..

« وحيث ان هذا التفسير يتشى مع نفس نصوص اللائحة التى اشترطت بالمادة الرابعة وجوب فحص نفس السيارات التى يطلب صاحبها رخصة لتسييرها وليس من المنطبق والمقول ان يقال ان السيارة وهى الجماد واجبة الفحص وان اليد والعين التى يهد اليهما بقيادتها لا تحتاج



لاختبار ويكفي فقط بلوغ القائد السن القانوني ولو كان اعمى او جاهلا

« وحيث ان الحكومة ابدت في دفاعها ان اختبار الشخص الذي يطلب رخصة قيادة من جهة النظر والمقدرة الفنية ليس بواجب الا في حالة ما اذا كان الطالب يريد قيادة سيارة معدة للاجرة كما جاء بنص المادة ٤٠ من اللائحة

« وحيث ان الرد على ذلك بسيط هو انه اذا كانت اللائحة تحتم هذا الاختبار في هذه الحالة الاخيرة فليس من المستنتج من ذلك عدم لزوم اى اختبار كان في حالة الاشخاص الذين يطلبون

رخصة قيادة السيارة الملاكي بل ان هذا الاختبار واجب لحسن القيام بأمورية الموظف الذي يمنح الرخصة وكما تقدم البيان فان المادة ٤٠ لم تشر الى عدم وجوب الاختبار في غير

الحالة الواردة بها على انه من الواضح ان المشرع عند وضع اللائحة لا يقصد ان ينظر لأرواح راكبي السيارة الملاكي بنظر اقل مما ينظر به لأرواح راكبي السيارة الاجرة كما انه لا يقصد

حماية ارواح الجمهور من قائد السيارة الاجرة دون حمايتها من يد قائد السيارة الملاكي اذ في ذلك تفريق بلا موجب اما المسؤولية المدنية عند حصول الحوادث فواقعة على نوعين من السواقين بلا جدال وكون احدهما يمكن الرجوع في مسؤوليته

على مخدومه ايضا لا يكون مبررا لتساهل معه بتركه يجني على الارواح والاموال بالطريق اثناء قيادته العشوية

« وحيث ان الحكومة اوردت مثلاً بمذكرتها

عن حالة الطبيب الذي يرتكب خطأ في اثناء علاج مريض وانما غير مسئولة عن ذلك

« وحيث انها غير مسئولة حقيقة طالما تكون قد اعطت الرخصة للطبيب بعد التأكد من جوارته للشهادات التي تؤهله للممارسة هذه المهنة وهذا يقوم مقام اختبار قبل ممارسة المهنة فلو منحت رخصة لطبيب ليس بمحائز لأى شهادة وفتح عيادة وارتكب فيها قتل او اصابة مريض خطأ باهماله كانت الحكومة مسئولة عن نتائج عمالها بالترخيص لشخص لم يكن يصح الترخيص له بمعالجة الجمهور

« وحيث انه مما يجب الاشارة اليه ان ليس من المقصود مطلقاً بما تقدم اعتبار الحكومة مسئولة عن كل حادث يقع من سائق ققائد والسيارات يتفاوتون في بصرم وفي مقدرتهم الفنية طبعا ويمحوز لدى النظر الطيب والمقدرة الفنية ان يخطأ مع هذا اثناء قيادته للسيارة ولكن الذي يراد تقريره هنا ان الحكومة متى كانت حريصة قبل منح الرخصة او تجديدها في اجراء ما يؤخذ منه ان الشخص الذي تمنحه الرخصة اهل لها فقد قامت بالواجب عليها خير قيام ولا تكون مسئولة بأكثر من هذا وتبقى مسؤولية السائق بعد هذا اذا ما ارتكب خطأ واقعة عليه دونها وليس لمخدوم استخدام سائقا بعد هذا ان يدعى انه استخدمه تحت تأثير التقرير الناشئ من جوارته لرخصة منحها الحكومة وهو غير اهل لها

« وحيث ان الحكومة في هذه القضية

تسلم بعدم اختبار المدعى عليه الثالث وواضح انها



الحكم . فاذا حكم غيابيا على شخص فعارض  
فاعتبرت المحكمة معارضته كأنها لم تكن وجب  
سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور هذا  
الحكم الاخير . فاذا عارض فيه مرة اخرى  
واستأنفه في يوم واحد بعد العشرة ايام التالية  
ليوم صدوره وجب الحكم بعدم قبول الاستئناف  
لان الاستئناف يجري من تاريخ صدور الحكم  
الذي قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لأن  
الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولو انه هو  
في الواقع حكم غيابي الا انه غير قابل للمعارضة  
من يوم صدوره فيجب ان يسرى ميعاد استئنافه  
من ذلك اليوم

٢ - ان التعديل الذي ادخله الشارع على  
المادة ١٥٤ لتحقيق الجنايات بقانون ٢٠ مايو  
سنة ١٩٢٤ الذي نص فيه على ان الاستئناف  
يطلب بتقرير يكتب في ظرف العشرة ايام التالية  
لتاريخ النطق بالحكم الصادر في غيبة المعارض  
او الحكم الحضورى او من تاريخ اقضاء الميعاد  
المحدد للمعارضة في الحكم الغيابي ولو انه خاص  
بالتحالفات الا انه يجب الأخذ به في الجناح ايضا  
لعدم وجود حكمة تدعو للفرقة بين الاثنين ولأن  
النص المذكور هو نص بتقرير مبدأ عام لا بإنشاء  
حكم استثنائي :  
المحكمة :

« حيث ان المتهم حكم عليه غيابيا من  
محكمة مركزية الازبكية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
واعلن له الحكم في ٣١ منه فعارض فيه في نفس

لو كانت اختبرته فوجدته ضعيف النظر جاهلا  
بأمر القيادة لما منحه رخصة مطلقا

» وحيث ان اهلها في ذلك (اذا ما تسبب  
تحت تأثير التقرير الناشئ عنه الغير ضرر ما)  
موجب لاعتبارها مسئولة عن تعويض ما يلحق  
الغير من الضرر وعلى هذا يتعين الحكم على  
المدعى عليهما الأولين متضامنين مع المدعى عليه  
الثالث بما تستحقه المدعية في هذه الدعوى

» وحيث انه ثبت من تقرير الخبير  
الميكانيكي ان سيارة المدعية يلزم لاصلاحها مبلغ  
١٦٣ جنيتها فالمحكمة ترى الحكم لما هذا المبلغ  
وبمبلغ ١٠ جنديات فوفقه في نظير ما ذلها من  
التعطيل بركوب سيارات اجرة ريثما يتم تصليح  
سيارتها ولا ترى المحكمة محلا للحكم بما تطالبه  
المدعية عدا ذلك من التعويضات او من الفوائد  
او النفاذ

( قضية الست خديجة هانم رستم ضد وزارة الداخلية ومحافظة  
مصر وعبد الله ابراهيم السائق - عمرة ١٧٨٨ سنة ١٩٢٥  
كلية دائرة حضرة صاحب العزة محمد زغلول بك وبحضور  
حضرتي محمد نصار بك وفتح عبد الفتاح ك القاضيين )

## ٢٤٧

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦

استئناف - حكم جنائي غيابي - معارضة -  
مادة ١٥٤ جنابات -

### القاهرة القانونية

١ - يتبدى ميعاد استئناف الاحكام  
الجناية التي لا تقبل المعارضة من يوم صدور

( راجع احكام النقض في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١  
المجموعة من ٣ ص ٢٠٨ و ٢ ابريل سنة ١٩١٢  
الحقوق من ٢٨ ص ٢٩ و ٢٣ يوليو سنة ١٩١٤  
المجموعة من ١٥ ص ٢٢٢ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩  
من ٢١ ص ٢٨ ر ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المحاماه  
من ٤ ص ٧٣١ )

« وحيث ان حكمة التشريع تؤيد هذا  
الرأى لأن القانون لم يجعل مواعيد الطعن في  
الأحكام الغيابية تبتدىء من يوم صدورها  
خشية ان يكون اعلان الدعوى لم يصل للمتهم  
ولم يعلم بها ولا بالحكم الصادر فيها فأرجبت  
اعلان الحكم اليه مرة ثانية لعله به وجعل ميعاد  
الطعن يسرى من تاريخ ذلك الاعلان وهذه  
العلة غير متوفرة في الحكم الصادر في المعارضة  
باعتبارها كأن لم تكن لعدم حضور المعارض  
لأن القانون يحتم حصول المعارضة بتقرير يكتب  
في قلم كتاب المحكمة من نفس المعارض او وكيله  
ويستلزم التكليف بالحضور لنظر المعارضة  
( ١٦٣.١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات ) والمتهم  
لا يقرر بالمعارضة الا اذا كان قد علم يقينا بالحكم  
وبتقريره المعارضة يعلم يقينا بتاريخ الجلسة المحددة  
لنظرها ولا يكون له عذر في عدم العلم بالحكم  
الذى يصدر فيها فلا محل لايجاب اعلان ذلك  
الحكم اليه بعد ذلك لأن هذا لاعلان ليس  
له اى سبب ولا يخدم اى غرض ولا يحتمه نص  
القانون ولا روحه كما تقدم

« وحيث انه لهذه الاعتبارات قد ادخل  
الشارع تعديلا على المادة ١٥٤ بقانون ٢٠ مايو

اليوم وبجلسة المعارضة في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦  
لم يحضر فحكمت المحكمة باعتبار معارضته  
كان لم تكن

« وحيث ان المتهم عارض في هذا الحكم  
واستأنفه في يوم واحد في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦  
وحكم بعدم قبول المعارضة في ١٨ اكتوبر  
سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المادة ١٥٤ و ١٧٧ من قانون  
تحقيق الجنايات نصت على ان الاستئناف يرفع  
في ظرف عشرة ايام من يوم صدور الحكم الا  
اذا كان غاييا فلا يبتدىء الميعاد فيما يتعاق  
بالمتهم الا في اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة  
« وحيث انه ظاهر من هذا النص ان  
القانون لم يستثن الا الأحكام الغيابية القابلة  
للمعارضة وجعل ميعاد استئنافها من اليوم الذى  
لا تكون فيه المعارضة مقبولة ومعلوم ان المعارضة  
لا تصبح غير مقبولة الا بعد مضي الثلاثة ايام  
التالية لاعلان الحكم الغيابي ( المادة ١٣٣ من  
قانون تحقيق الجنايات ) اما الأحكام الغيابية  
التي لا تقبل المعارضة فلا تدخل في هذا الاستثناء  
ويكون ميعاد استئنافها هو الميعاد العام  
للاستئناف الذى يبتدىء دائما من يوم صدور  
الحكم

« وحيث ان الحكم باعتبار المعارضة كأنها  
لم تكن هو في الواقع حكم غيابي ولكن غير  
قابل للمعارضة والمعارضة فيه غير مقبولة من يوم  
صدوره - ولتطبيق النصوص السالفة الذكر  
يجب القول بابتداء الاستئناف من ذلك اليوم

٢٤٨

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٥

نصب - غش في العملة

## القاعدة القانونية

اذا غش المشتري البائع في العملة المدفوعة  
ثمنا سواء كان الغش واقعا في نوع العملة ( بان  
قدم للبائع نقودا من نيكل وأكد بانها من فضة  
او كان قدم له اوراقا من بنك نوت اصبحت  
لاغية لا قيمة لها او اوراق بنك نوت من عملة  
اجنبية لا قيمة لها بالمرّة ) فلا يمكن اعتبار هذه  
الوقائع من احوال النصب المعاقب عليها قانونا  
المحكمة

« حيث ان الوقائع تتلخص في ان  
المتهم اشترى جوالين خيار من المجنى عليه  
ودفع له ورقة بنك نوت المانية لا قيمة لها  
من ضمن الثمن على انها ورقة بنك نوت مصرية  
« وحيث ثبت ان المتهم لم يستعمل  
طرق احتيالية

« وحيث قد اجمعت الشراح وأخذت  
به المحاكم في فرنسا على انه اذا غش المشتري  
البائع في العملة المدفوعة ثمنا سواء كان الغش  
واقعا في نوع العملة بأن قدم للبائع نقودا من  
نيكل واكد بانها من فضة او كان قدم له  
اوراقا من بنك نوت اصبحت لاغية لا قيمة  
لها او اوراقا بنك نوت من عملة اجنبية لا  
قيمة لها بالمرّة فلا يمكن اعتبار هذه الوقائع

سنة ١٩٢٦ فصارت كالاتي « يطلب الاستئناف  
بتقرير يكتب في ظرف العشرة ايام التالية لتاريخ  
النطق بالحكم الصادر « في غيبة المعارض « او  
الحكم الحضورى او من تاريخ انقضاء الميعاد  
المحدد للمعارضة في الحكم الغيابي

« وحيث انه ولو ان هذه المادة خاصة  
بالتخالفات الا انه يجب الأخذ بها في الجرح ايضا  
لعدم وجود ما يدعو للتفرقة بين الاثنين ولأن  
النص المذكور هو نص في الحقيقة بتقرير مبدأ  
عام لا بإنشاء حكم استثنائي فهو نص تفسيري  
الغرض منه توضيح نية الشارع فيجب تطبيقه في  
جميع الاحوال

« وحيث ان لا محل للرجوع للقانون  
الفرنساوى لأنه لا يحتم بأن تكون المعارضة بتقرير  
يكتب في قلم الكتاب بل يجوز حصولها باعلانه  
للخصوم على يد محضر كما في المسائل المدنية  
ويتبع ذلك ان النيابة تعلن المتهم بتاريخ الجلسة  
وحيث لا شئ يضمن وصول الاعلان فعلا للمتهم  
وعلمه بالجلسة وبالتالي في الحكم الذى يصدر  
في المعارضة

« وحيث لذلك يكون الاستئناف غير  
مقبول لتقديمه بعد الميعاد

« وحيث ان المتهم اعلن قانونا ولم يحضر  
فيجوز الحكم في غيبته بالمادة ١٦٢ جنایات

( قضية النيابة العمومية نمرة ٢٨٨ جنح مستأنفة  
سنة ١٩٢٧ ضد ثابت السيد عبد الرحمن - دائرة  
حضرات اصحاب العزة على زكي العرابي بك وكيل المحكمة  
وسامى بقطر بك و ابراهيم حلمى بك القاضيين )



« وحيث انه اذا تقرر ذلك فانه اذا كان هناك فراغ في القانون الحالي وجب الرجوع للشريعة لسد هذا الفراغ كما يجب الرجوع اليها في حالة تفسير ما غمض من نصوص القانون اذ ان القاعدة المتبعة في التفسير والشرح هو الرجوع للاعمال التحضيرية واصول وما آخذ القانون لهذا يتعين الرجوع لنصوص الشفعة في الشريعة الاسلامية

« وحيث ان القانون الجديد لم ينص صما اذا كانت وفاة الشفيع قبل حكم القاضي من مسقطات الشفعة أم لا

« وحيث انه من المجمع عليه بين الشراح ان حق الشفعة يسقط بوفاة الشفيع قبل القضاء لانها مجرد ارادة ومشئة المورث فلا تورث (كتاب الشيخ احمد ابو الفتح ص ٣٥) وجاء بمرشد الخيران بان حق الشفعة لا يورث (المادة ١٤٠) وجاء بالفتاوى الهندية ص ١٩٨ (انه اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضي بالشفعة قبل ان يبيض الدار وقبل ان يتخذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع واذا مات الشفيع بعد البيع قبل ان يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه الحق في الاخذ بالشفعة اتباعا لمذهب ابي حنيفة — والسبب هو ان حق الشفعة مجرد مشئة بمعنى ان للشفيع حق الاختيار في الاخذ بالشفعة أو الترك ومثل هذا الحق لا يورث

« وحيث ان من المجمع عليه قضاء ان حق الشفعة يسقط بوفاة الشفيع قبل وبعد

من احوال النصب المعاقب عليه لانه يتعين على البائع في هذه الاحوال ان يدقق النظر في العملة المدفوعة ثمناً « انظر جرسون شرحاً على قانون العقوبات صحيفة ١٣٣٨ جزء اول والاحكام الواردة بالفقرات ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ والاحكام المذكورة بها

« وحيث مما تقدم يتعين الفاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب اليه

(قضية النيابة نمرة ٣٧١٦ استئناف سنة ١٩٢٥ ضد صالح محمد . دائرة حضرات اصحاب الدرة خليل بك عفت ثابت واحد بك نصرت راغب وعبد الفتاح بك نصر وحضرة محمد افندي توفيق يومى عضو النيابة )

## ٢٤٩

### محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

شفعة . وفاة الشفيع . قبل القضاء . بعد القضاء

### القاعدة القاسونية

حق الشفعة يسقط بوفاة الشفيع قبل القضاء لأن الشفعة مجرد ارادة ومشئة للمورث فلا تورث . اما اذا مات الشفيع بعد قضاء القاضي بالشفعة فلا يسقط حق الشفيع لأن قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول دفع بسقوط حق الشفعة لوفاة الشفيع

« وحيث ان حق الشفعة من اوضاع الشريعة الاسلامية — وان احكام القانون الصادر في سنة ١٩٠٠ بالشفعة مأخوذ من الشريعة الاسلامية

صدور القانون الجديد (حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٥ مجموعة العشر سنين من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٨ عدد ٣٠٧٤ وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ عدد ٣٠٧٥ من نفس المجموعة) وحكم محكمة اسبوط الاستئناف منشور بالمجموعة الرسمية المجلد الاول ص ٣٠ - وحكم محكمة دمنهور الجزئية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦ مجموعة ١٩٠٦ ص ٢٤١ وحكم محكمة الزقازيق الابتدائي بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية ٢١ س . ص ٥٦ عدد ٣٣

« وحيث مما تقدم يتعين الحكم بسقوط حق الشفعة لوقاة الشفع

« وحيث نظرا لان الدعوى رفعت مستوفية الشروط ورد المدعى عليه بانذار للشفيع بانه مستعد للتنازل عن الشفعة بشرط ان يدفع له كل المصاريف التي صرفها لهذا ترى المحكمة الزام المدعى عليه الاول بنصف المصاريف والزام ورثة الشفع بالنصف الاخر مع المقاصة في اتعاب المحاماة

( قضية ورثة ندا ندا المتزوي ضد الدكتور اسعد حداد واخرى نمرة ٥٨٢ كلى سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة خليل بك عفت رئيس الجلسة وحضور حضرة القاضيين محمد بك حمدي السيد واحد بك نصرت )

٢٥٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦

وقف . تقادم . تملك الاعيان الموقوفة . سريان حكم القانون المدني . خمس سنوات . خمس عشرة سنة

القاهرة القانونية

ان الشارع المصرى لم يستثن الاعيان

الموقوفة من حكم المادة ٧٦ من القانون المدني التي نصت على جواز تملك المقارات والحقوق العينية بوضع اليد عليها المدة الطويلة . فيجب اذن على القاضى الاهلى الذى ترفع اليه دعوى بتملك اعيان موقوفة بمضى خمس عشرة سنة على وضع يد مدعيها ظاهراً بنفسه بغير منازع بصفته مالكا ان يطبق حكم القانون المدني ويحكم بتثبيت ملكية من اكنسب الملكية بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة . لانه لو كان الشارع يرى معاملة الاموال الموقوفة معاملة مستثناة تخرجها عن احكام المادة ٧٦ مدنى لنص على ذلك خصوصاً وان النزاع في ملكية ارض موقوفة هو نزاع مدنى صرف .

المحكمة

« حيث ان المدعين يرتكبان على كتاب الوقف في دعواهما بطلب تثبيت ملكية الوقف المشمول بنظارتهما للفدان الواحد وعشرين قيراطا موضوع النزاع ويستندان الى امرين ( الاول ) كون التبادل المقول بمحصوله عليها بين المرحوم منشاوى باشا وبين المدعى عليهم الاول والرابع والخامس ومورثى الباقيين لم ينعقد صحيحاً لانه حصل في سنة ١٨٩٥ على جزء من اطيان موقوفة من سنة ١٨٨٦ وما كان منشاوى باشا يملك حق التصرف فيها كلها او بعضها بالبدل دون توفر الشروط الشرعية لذلك ( الثانى ) ان مدة وضع يد المدعى عليهم بغرض ثبوت ذلك على الاطيان المذكورة لا تتجاوز الى ما قبل رفع

الدعوى الحالية خمساً وعشرين سنة ويقول المدعيان أن حق الوقف في استرداد أعيانه المفتصبة لا يسقط الا بمضي ثلاثة وثلاثين سنة وبعبارة أخرى ان أرض الوقف لا يمكن تملكها بوضع اليد الا إذا انقضى عليه مستمراً ثلاثة وثلاثون سنة

« وحيث ان المدعى عليه الأول دفع الدموى بمحصول البذل المشار اليه ووضع يده على الاطيان المتنازع عليها منذ حصوله في سنة ١٨٩٥ وأنه استمر واضعاً يده أكثر من خمس عشرة سنة قبل رفع الدعوى الحالية وتمسك بسقوط حق الوقف في المطالبة بتثبيت ملكيته للقدر موضوع النزاع لمضى المدة الطويلة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون المدني وهي خمس عشرة سنة

« وحيث انه قد ثبت من مجموع التحقيق الذي أجرته هذه المحكمة تنفيذاً لحكمها التمهيدى الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٢١ أن المدعى عليه الأول واخوته قد وضعوا يدهم على الفدان والواحد وعشرين قيراطاً منذ حصول التبادل عليها مع المرحوم منشاوي في سنة ١٨٩٥ ومكثوا مدة يزرعونها معاً ثم انفرد بها المدعى عليه الأول بالاتفاق مع اخوته واستمروا وضعاً يده عليها بدون انقطاع الى أن رفعت الدعوى عليه في سنة ١٩٢٠ فيكون وضع يده عليها قد تجاوز بلا نزاع خمس عشرة سنة

« وحيث ان البحث ينحصر الآن في معرفة ما اذا كان حق الوقف المشمول بنظر

المدعين في المطالبة بتثبيت ملكيته للأطيان المذكورة قد سقط بمضي خمس عشرة سنة أم انه يظل قائماً ثلاثاً وثلاثين سنة

« وحيث انه لا جدال في أن لكل من النظريتين انصاراً وخصوماً وقد تضاربت أحكام المحاكم في هذا الموضوع فمنهم من أخذ بالنظرية الاولى ومنهم من سار وراء النظرية الثانية وقد أدلى كل من الطرفين بحججه وبراهينه لتعزيز رأيه وتأيد مبداء

« وحيث ان هذه المحكمة ترى رأى الفريق القائل بمجواز تملك أعيان الوقف كغيرها من الأموال بوضع اليد عليها مدة خمس عشرة سنة لان هذا الرأى هو الأكثر مطابقة للقانون والعدالة اذ أن اعيان الوقف لم تستثن بنص صريح من الخضوع لأحكام المادة ٧٦ من القانون المدني الاهلى

وحيث ان القول بأن الشارع حينما وضع المادة ٧٦ مدني قد أغفل وضع قواعد خاصة للأعيان الموقوفة فوجب اذن الرجوع في ذلك الى أحكام الشريعة قول مردود بأن الشارع لم يغفل مطلقاً النص على الأموال والأعيان التي رأى من المصلحة ابعادها عن دائرة الأعيان الجائز تملكها بالتقادم فقد أبان في الكتاب الاول أنواع الأموال وعرف كل قسم منها ثم تدرج الى تعريف الأموال الموقوفة ثم أتى الى الأعيان التي لا يسوغ تملكها بالتقادم فلو كان يرى معاملة الاموال الموقوفة معاملة مستثناه فخرجها عن أحكام المادة ٧٦ من القانون



المدنى لا أوضح ذلك خصوصاً اذا لوحظ أنه لم يغفل ذكر المساجد ومحلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام والبر والاحسان ضمن الاعيان الغير الجائز تملكها بالتقادم مهما طالت مدته ومن هذا يتضح أن الشارع في الواقع أراد أن تكون الاموال الموقوفة فيما عدا ما ذكر خاضعة لأحكام المادة ٧٦ مدنى شأنها في ذلك شأن غيرها من الاموال والاعيان

« وحيث ان التنازع على ملكية أرض الوقف هو نزاع مدنى صرف لا يخرج عن طبيعة كون الوقف طرفاً فيه ولا علاقة له بأصله وإلا لكان الفصل فيه خارجاً عن اختصاص المحاكم الاهلية أما من الامور المسلم بها أن كل نزاع من هذا القبيل هو مما يقع في دائرة اختصاص القضاء الأهلى فوجب اذن على المحاكم الاهلية أن تقضى فيه وفقاً للقانون المدنى اذ لا محل للرجوع الى أحكام الشريعة

« وحيث ان القول بعكس ذلك وبوجوب الرجوع الى أحكام الشريعة في هذه المادة بالقياس على المسائل المتعلقة بالوصية والهبة والموارث قول فيه تومع غير مقبول ومردود بأن الشارع حينما اراد الاحالة على احكام الشريعة في مسائل الموارث والوصاية نص على ذلك صراحة في المادتين ٥٤ و ٥٥ مدنى وانما رأى الشارع ذلك باعتبار هذه المسائل من المسائل الشرعية الصرفة فلوانه أراد أن يعامل تملك اعيان الوقف بالتقادم بأحكام الشريعة لنص على هذا أيضاً ولكنه لم يفعل لانه يعتبر الموضوع مدنياً خاضعاً لأحكام المادة ٧٦ مدنى

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن الاحكام التى ذهبت مذهباً مخالفاً لهذه القاعدة وقررت وجوب الرجوع في هذه المسألة الى أحكام الشريعة لم تكن متفقة فيما بينها فمنها من قال بأن أموال الوقف لا تملك بوضع اليد مطلقاً مهما طال أمد جرياً على أحكام الشريعة في جعل اعيان الوقف محبوسة حبساً أبدياً على الوجه المخصص لها وقال البعض الآخر بامتلاكها بمضى

ثلاثة وثلاثين سنة استناداً الى المادة ٣٧٦ من المحاكم الشرعية ومؤداها أنه يسوغ سماع الدعوى شرعاً بالنسبة للاموال الموقوفة بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة مع أن هذه المادة انما جاءت في لائحة وضعت خصيصاً لجهة معينة من جهات القضاء لتسير عليها جهة الاحوال الشخصية فيما هو من دائرة اختصاصها من النزاعات المتعلقة بإنشاء الوقف وشروط صحته وبطلانه وشتان بين هذه المسائل وبين النزاع الخاص بملكية أرض الوقف

« وحيث انه تبين من ذلك أنه ليست هناك قاعدة شرعية مقررة ومتفقاً عليها بشأن تملك الاعيان الموقوفة بالتقادم وهذا يجعل قصد الشارع في مريان المادة ٧٦ مدنى على الاعيان والاموال موقوفة وغير موقوفة أكثر وضوحاً وظهوراً إذ ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد احالة الفصل فيما اعتبره موضوعاً مدنياً وجعله من اختصاص المحاكم المدنية على احكام شرعية مختلف في تطبيقها ( قضية محمد بك شوقى الخطيب وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ يوسف افندى صوراً للحاجى ضد احمد سيد احمد هبه وآخرين وحضر عن الاول منهم حضرة الاستاذ منازى افندى البرقوق نمرة ٨٨٥ سنة ١٩٢٠ دائرة حضرات اصحاب الدرة امين بك حسنى وسليمان بك بهجت ومحمد فوزاد حمدي بك )

سريان هذا القانون على الاحكام القطعية  
والاحكام التمهيدية والاحكام التحضيرية  
المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليهما دفعا فرعيا  
بعدم جواز نظر هذا الاستئناف موضوعا بناء على  
ان الحكم المستأنف انما صدر بعد العمل بأحكام  
القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل  
لنصاب الجائز استئنافه

« ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على  
اوراق القضية ان محكمة اول درجة قضت اولا  
وبتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ بقبول ادلة  
التزوير المقدمة من المستأنف وبندب خبير في  
الدعوى لتحقيق الامضاء المنسوب صدورها منه  
فالحكم التمهيدي اذن قد صدر تحت احكام  
نصوص القانون القديم وكان قابلا للاستئناف  
بمقتضى ذلك القانون

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا كان  
يصح استئناف الحكم القطعي - وهو المستأنف  
الآن - بالرغم من تعديل نصوص القانون ورفع  
النصاب الجائز استئنافه الى ٤٠ جنيتها ومع كونه  
جاء تالية للحكم التمهيدي السابق له او ان هذا  
الحكم يصبح انتهائيا غير جائز استئنافه عملا  
بأحكام القانون المعدل المعمول به وقت صدوره  
« ومن حيث انه من المتفق عليه قانونا ان  
القوانين التي ترجع الى تحديد الاختصاص وقواعد  
المرافعات تسرى على الماضي الا اذا كان من  
شأنها ان تمس بحق اكتسبه احد طرفي الخصوم  
« ومن حيث ان الآراء قد اختلفت في

٢٥١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

قوانين جديدة . سريتها على الماضي . حق  
مكتسب . استئناف الاحكام . قانون ٢٥  
فبراير سنة ١٩٢٥ . احكام تمهيدية .  
احكام تحضيرية . احكام قطعية .

القاعدة القانونية

١ - من المتفق عليه قانونا ان القوانين  
الجديدة التي تحدد اختصاص المحاكم وتبين قواعد  
المرافعات تسرى على الماضي الا اذا صادمت  
حقا اكتسبه احد طرفي الخصوم

٢ - لتحديد ماهية الحق المكتسب ومعرفة  
متى يمكن القول بوجوده لحماية صاحبه من اثر  
نصوص القانون الجديد يلزم الرجوع الى حالة  
الدعوى وقت صدور القانون الجديد فان كانت  
الدعوى سالحة للحكم وجب اعتبار الحق  
المكتسب قد ترتب فعلا للطرفين وجاز له  
استئناف الحكم الصادر في القضية عملا بأحكام  
القانون الجديد وان كانت الدعوى لا تزال في  
دور التحضير ولم تصل الى درجة صلاحيتها  
للحكم وجب ان يكون الحكم الصادر فيها بعد  
ذلك خاضعا لأحكام القانون الجديد

٣ - يؤخذ من فحوى الفقرة الاخيرة من  
المادة الثانية من القانون الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير  
سنة ١٩٢٥ ومن المذكرة الايضاحية الملحقة  
بمشروع القانون المذكور ان الشارع اراد عدم



تحديد ماهية ذلك الحق المكتسب ومتى يمكن القول بوجوده لحماية صاحبه من اثر نصوص القانون الجديد التي قد تكون ماسة به

« ومن حيث ان هذا الخلاف قد ظهر اثره بصفة محسوسة عند صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٣ الذي قضى بتعديل نصاب الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي بالنسبة للمواد العينية المقارية ورفعته الى ٢٠٠٠ قرش فرأى بعض المحاكم ان ذلك الحق المكتسب يمكن التسليم بوجوده بمجرد رفع الدعوى تبعا لأحكام القانون القديم مستندة الى ان مثل هذا القانون المعدل للنصاب انما هو من قانون المرافعات ومن ثم يسرى مفعوله على ما سبقه من الحوادث مالم يمس ذلك بمحقق مكتسبة وان الحكم الصادر بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور في دعوى رفعت قبل صدور ذلك القانون يجوز استئنافه لأن الخصوم كان لهم وقت رفع الدعوى الحق في الالتجاء الى محكمة ثاني درجة (راجع حكم محكمة طنطا بهيئة استئنافية - ١٩ يناير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ١٦ عدد ٢٧ صحيفة ٤٥) وقد ايد هذا الرأي اوبري ورو وبودري وجلاسون - اما الفريق الآخر فقد ذهب الى عكس ذلك قائلا بأن المرجع في تقرير جواز الاستئناف من عدمه تاريخ الحكم المراد استئنافه لا تاريخ رفع الدعوى وان الواجب تطبيقه هو القانون المعمول به وقت صدور الحكم : راجع حكم محكمة اسبوت الأهلية بصفته استئنافية - ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية ١٦

عدد ٤٨ صفحة ٨١ - وقد رأت هذا الرأي ايضا لجنة المراقبة القضائية الأهلية بقرارها الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ المنشور بالمجموعة الرسمية ١٦ عدد ٧٣ صفحة ١٢٤ - ولعل الرأي الراجح الذي يتفق مع قواعد العدل العام هو التوسط في الأمر والرجوع الى حالة الدعوى وقت صدور القانون الجديد فان كانت صالحة للحكم وجب اعتبار الحق المكتسب قد ترتب فعلا للطرفين وجاز لهم استئناف الحكم الصادر في القضية عملا بأحكام القانون القديم - وان كانت الدعوى لا تزال في دور التحضير ولم تصل الى درجة صلاحيتها للحكم وجب ان يكون الحكم الصادر فيها بعد ذلك خاضعا لأحكام القانون الجديد - على ان الأمر في القضية الحالية ربما كان ادعي للأخذ بهذه النظرية الأخيرة فقد صدر في القضية حكم قضى بقبول ادلة التزوير وبندب خبير لاجراء عملية المضاهاة قبل صدور القانون الجديد وقد كان لكل من الطرفين حق استئناف هذا الحكم على حدة كما ان لهم حق استئنافه مع الحكم القطعي وذلك عملا بنص المادة ٣٦١ من قانون المرافعات التي نصت صراحة على جواز استئناف الأحكام التمهيدية والأحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولا سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه - كما قضت المادة - ٣٦٢ على ان استئناف الحكم الصادر في اصل



الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية او التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى - فكان اذن للطرفين بدون شك حق مكتسب قبل صدور القانون الجديد هو حق استئناف ذلك الحكم الأول فلا يمكن والحالة هذه ان يكون القانون الجديد ماسا بذلك الحق المكتسب بقوة القانون

« ومن حيث انه بالرجوع الى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ يرى ان المشرع انما اراد الأخذ بنظرية عدم المساس بالحق المكتسب فقد ورد بها نص صريح على عدم سريان هذا القانون على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا او غيابيا او المؤجلة للنطق بالحكم وابقائها خاضعة لأحكام النصوص القديمة ولكنه لم يحدد مدى عبارة ( المحكوم فيها حضوريا او غيابيا ) وهل هي قاصرة على الأحكام القطعية او انها تشمل الأحكام التمهيدية والتحضيرية ايضا

« ومن حيث انه مع ورود هذا النص مطلقا غير مقيد بقيد ما فقد يكون من التعسف قصره على الأحكام القطعية دون سواها من الأحكام الاخرى

« ومن حيث انه مما يبرر الأخذ بهذا الرأي : -

اولا - ما ورد بالمذكرة الايضاحية المرفقة بمشروع القانون المذكور « ان الوزارة لم تر الذهاب في متابعة مبدأ سريان القانون على الماضي الى حد حرمان المتقاضين من درجة التقاضي

الثانية عندما يكون حكم محكمة اول درجة سابقا على سريان القانون فهي تقترح ان لا يسرى حكم التعديل الجديد على القضايا التي تكون صدرت فيها احكام قدستأنف هذه امام محكمة الاستئناف التي تفصل فيه طبقا للنصوص القديمة « فقد عبرت المذكرة بكلمة ( احكام ) بصيغة التنكير الذي يفيد الاطلاق ومن المقرر اصوليا ان المطلق يتحقق بأدنى افراده بقينا - ويجب اذن اعتباره شاملا للأحكام التحضيرية والتمهيدية

ثانيا - ان القانون المذكور قد قرر ان مجرد حجز الدعاوى القائمة للحكم قبل سريان نصوصه كاف لجعلها خاضعة لأحكام نصوص القانون القديم وقد تكون نتيجة هذا الحجز مجرد تنفيذ احكام تحضيرية او تمهيدية او مجرد قرار بفتح باب المرافعة

ثالثا - ان الأخذ بعكس هذا الرأي قد يتعارض مع النص الوارد بالمادتين ٣٦١ و ٣٦٢ من قانون المرافعات وهما المشار اليهما آنفا فتصبح جميع الأحكام التمهيدية التي كانت قابلة للاستئناف قبل سريان القانون الجديد طبقا للمادتين المذكورتين غير جائزة استئنافها - وتسقط جميع الاستئنافات السابق رفعها عن احكام تمهيدية ما دامت قد اصبحت بحكم القانون الجديد غير جائزة استئنافها - نتائج يظهر ان المشرع قد اراد تقاديبها بالنص الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية حتى لا يقع في تناقض يجب ان ينزه عنه « ومن حيث ان القول من جانب الدفاع

عن المستأنف عليه الثاني بأن دعوى التزوير يجب اعتبارها دعوى مستقلة وإن الأحكام الصادرة فيها لا تعتبر صادرة في موضوع الدعوى الأصلية تتعارض مع طبيعته مثل هذه الدعوى فهي في الواقع دعوى فرعية رفعت أثناء نظر الدعوى الأصلية بصفة تبعية وقد صدر الحكم المستأنف قاضيا أولا - برفض دعوى التزوير هذه وثانيا بالزام المستأنف مدعى التزوير بقيمة الدين المتنازع على تحويله - وذلك بخلاف ما إذا كانت دعوى التزوير قد رفعت بصفة أصلية حيث يكون ثمت محل للأخذ بهذا الرأي

« ومن حيث أن المحكمة ترى من أجل ذلك كله أن الدفع الفرعي في غير محله ويتعين إذن رفضه والقضاء بجواز نظر هذا الاستئناف موضوعا

( قضية الشيخ محمد محمد حسن وحضر عنه حضرة الاستاذ حامد بك فهمي الحامي ضد عبدالرحمن عبدالجيد وحضر عنه حضرة الاستاذ زكي افندي رزق الحامي وهاشم عبدالجيد وحضر عنه حضرة الاستاذ علي بك حسين الحامي . عمدة ١٣٤ استئناف سنة ٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة احمد بك زكي البهني وعباس بك فضلي واسماعيل بك دبوس قضاة )

٢٥٢

حكم تاريخه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

محكمة اسبوط الكلية الاهلية

دعوى وضع يد . دعوى ملكية . الجمع بينهما .

القاعدة القانونية

يؤخذ من مقارنة نص فقرتي المادة ٢٩ من

قانون المرافعات ان حالة المدعى في دعوى منع التعرض تختلف عن حالة المدعى عليه فالمدعى الذي يطلب وضع يده على العقار اذا طلب ثبوت الملك سقط حقه في طلب وضع اليد بخلاف المدعى عليه فان الحظر الوارد بشأنه ينصب على دعوى الملكية لا على دعوى وضع اليد أي انه ليس له ان يطلب الملكية مالم يتنازل عن حقه في وضع اليد

المحكمة :

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان المستأنف عليه رفع على المستأنف وآخرين دعوى يطلب منع تعرضهم له في الاطيان المبينة بصحيفة الدعوى وقد صدر في القضية حكم تمهيدى باحالتها الى التحقيق لاثبات وضع اليد وقبل ان ينفذ هذا الحكم قرر المستأنف في احدي الجلسات انه رافع دعوى مع المستأنف عليه ( المدعى ) بطلب تثبيت ملكيته للمعين موضوع النزاع فاعتبرت المحكمة رفعه دعوى الملكية تنازلا عن تعرضه للمستأنف عليه وقضت بطلبات المستأنف عليه تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المرافعات

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان محكمة أول درجة فسرت نص الفقرة المذكورة بأن المدعى عليه في وضع اليد اذا ادعى الملكية سقط حقه في وضع اليد

« وحيث ان هذا التفسير في غير محله لانه يؤخذ من مقارنة نص فقرتي المادة ٢٩

<p>لا اثناء نظر دعوى وضع اليد التي تبقى قائمة لا تسقط ( راجع كتاب المرافعات للاستاذ ابو هيف المجموعة الاولى صحيفة ٣٦٢ ، ٣٦٨ نبذة ٤٨٨ ، ٤٨٩ )</p> <p>« وحيث ان المستأنف اى المدعى عليه لم يترك حقه فى وضع اليد فيجب الفصل فى هذه الدعوى بالحالة التى هى عليها</p> <p>« وحيث ان المحكمة ترى ان الفصل فى الدعوى يتوقف على تحقيق وضع اليد وحصول التعرض</p> <p>( قضية طه حنين ضد محمد حنين نمرة ٤٥٩ سنة ١٩٢٥ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة حامد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى احمد كامل شهاب الدين بك وحسين رياض صبحى افندى )</p>	<p>السالف ذكرها ان حالة المدعى فى دعوى منع التعرض تختلف عن حالة المدعى عليه فالمدعى الذى يطلب وضع يده على العقار اذا طلب ثبوت الملك سقط حقه فى طلب وضع اليد بخلاف المدعى عليه فان الحظر الوارد بشأنه ينصب على دعوى الملكية لا على دعوى وضع اليد أى انه ليس له ان يطلب الملكية ما لم يتنازل عن حقه فى وضع اليد أى ان هذا الحق لا يسقط بمجرد ادعاء الملكية بل له الخيار فى ان يسير فى دعوى وضع اليد بشرط ان لا تقبل منه دعوى الملكية اما اذا اراد ان تقبل منه دعوى الملكية فيجب عليه ان يترك حقه فى وضع اليد</p> <p>« وحيث انه يتضح من هذا ان محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ المذكورة يكون عند البحث فى دعوى الملكية</p>
--	---





## قضايا المحاكم الجزئية

« وحيث ان المدعين لم يكونا طرفا في العقد ويستحيل عليهما الحصول على مستند بناء عليه ترى المحكمة احالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعيان بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة قيمة الثمن الحقيقي للعقد موضوع النزاع ولباقي الخصوم النفي

( قضية عبد الحميد افندي احمد محمد واخرى ضد الحاج حسن موسى الزيات وآخرين ١٤٥٩ سنة ١٩٢٦ صدر الحكم حضرة سعيد بك انور القاضي )

٢٥٤

محكمة ابو تيج الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عقد رهن حيازي • تعليق أجل الدفع على ارادة المدين • جواز ذلك •

القاعدة القانونية

ليس للمرتهن رهن حيازة الذي نص في عقده أو في ورقة متعلقة على أن السداد معاق على ارادة المدين ما دام الدائن منتفعا بالعين المرهونة أن يرفع دعواه مطالباً بالدين وحبس العين الا إذا أضعف المدين التأمينات . إذ أن قبول مثل هذه الدعوى يخالف لنص التعاقد . وليس في شرط تعليق السداد على ارادة المدين في مثل هذه الحالة بطلان ما لأن القانون أجاز مثل هذا الاتفاق في بعض نصوصه فضلاً

٢٥٣

محكمة الخليفة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦  
بيع عرفي غير مسجل • حكمه • شفعة • جواز

القاعدة القانونية

البيع الحاصل بمقد عرفي غير مسجل هو عقد صحيح يترتب عليه نتائج قانونية منها جواز طلب الشفعة

المحكمة :

« حيث انه من المبادئ المقررة ان الشفيع يحل محل المشتري

« وحيث ان البيع بمقد عرفي غير مسجل انما عقد صحيح وكل ما اشترطه الشارع هو عدم انتقال الملكية الى ان يتم التسجيل

« وحيث انه متى تقرر ان عقد البيع الغير مسجل عقد صحيح فانه يترتب عليه نتائج فضلاً عن ان العدالة تقضى بعدم حرمان أي شخص من حقوقه المشروعة اذا كان الاهمال ناشئاً من الغير لأنه لو جارينا مذهب عدم جواز الشفعة في العقد الغير مسجل يمكن لاي مشتر ان يعطل حق الشفيع وبناء عليه ترى المحكمة ان الشفعة مقبولة في هذه الدعوى « وحيث ان المدعين ينازعان المشترين في قيمة الثمن الذي دفعاه المشترين

عن انه لا ضرر على الدائن من الانتظار مادام  
منتفعًا بالعين المرهونة

المحكمة :

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى  
طالبًا الزام المدعى عليهم الأول بصفته مدين  
والثاني والثالث بصفتهم ضامنين متضامنين بأن  
يدفعوا له مبلغ ١٨٠ جنيها و ٥٠ مليا والمصاريف  
وحبس عين ال ١٨ قيراطا و ال ٥ اسهم الموضحة  
الحدود والمعلم بمرضاة الدعوى تحت يده حتى  
يصله مبلغ الرهن وارتكن في دعاوه على عقد  
الرهن المؤرخ ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ومسجل  
في ٩ اغسطس سنة ١٩٢١ الصادر من المدعى  
عليه الاول وعلى العقد المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة  
١٩٢١ الصادر من المدعى عليهما الثاني والثالث  
باعتراف الاخيرين باستلامهما نصيبهما في مبالغ  
الدين وتعهدهما بسداده مع المدعى عليه الاول  
بصفتهم ضامنين بعضهم بمضا

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا بلسان  
حضره وكيلهم بالجلسة وبالذكرة المقدمة منهم  
بأن الدين لم يحدد له أجل للدفع وأن المدعى  
اعترف في اقرار صادر منه لهم مؤرخ ١٠ سبتمبر  
سنة ١٩٢١ بان لا حق له في مطالبتهم بالدين  
مادام منتفعًا بالعين المرهونة

« وحيث انه بمراجعة عقد الرهن الاصلى  
المؤرخ ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ تبين ان المدعى  
عليه الاول اعترف بانه رهن للمدعى ١٨ قيراطا  
و ٤ اسهم موضحة الحدود والمعلم بالعقد المذكور

تظير مبلغ ١٨٠ جنيها و ٥٠ مليا والمدعى وضع يده  
ضمانا لذلك المبلغ من ابتداء سنة ١٩٢١ الى ان  
يصله مبلغ الرهن وقد اقر المدعى عليهما الثاني  
والثالث في العقد المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢١  
انهما ضامنان للمدعى عليه الاول في السداد  
وأقر المدعى في الورقة المؤرخه ١٠ سبتمبر سنة  
١٩٢١ المقدمة من المدعى عليهم انه ليس له  
حق المطالبة بالدين مادام منتفعًا بالعين المرهونة  
« وحيث ان البحث يتناول ما اذا كان  
الشرط بعدم المطالبة بالدين المؤمن برهن حيازي  
باطل لان بقاءه معلق على إرادة المدين  
من عدمه

« وحيث انه وان أجمع الشراح على أن  
الالتزام المعلق فقاذه على ارادة المدين باطل  
( راجع كتاب المستر هالتون جزء أول  
ص ٢٨٥ ) غير أن المحكمة ترى أن محل هذا  
البطلان اذا لم يكن للدائن مصلحة مقابلة لارادة  
المدين يستفيد منها الاول ازاء عدم قيام الاخير  
 بتنفيذ تعهده وهذه المصلحة محققة في حالتها هذه  
 باستمرار انتفاعه بالعين المرهونة الى أن يقوم  
المدين بالسداد

« وحيث انه يؤخذ من بعض نصوص  
القانون انه اجاز مثل هذه الحالة اذ نص في  
المادة ٥٥٣ من القانون المدني الخاصة برهن  
الغاروقة اجازة مثل هذا التصرف تلك المادة  
التي لم تلغ للآن بالرغم من الامر العالى الصادر  
في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ولو كان مثل هذا الاتفاق  
مخالفا لنظام العام لما اجازه القانون في المادة

سائلة الذكر والتي بمقتضاها يكون دفع الدين معلقاً على مشيئة المدين وحده

« وحيث ان المحاكم حكمت بصحة شرط تعليق الالتزام العادي على ارادة المدين وأن لها الحق في تحديد الميعاد المناسب لتنفيذ هذا الالتزام بحسب مقتضيات الحالة ( راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المنشور في المحاماة السنة السابعة العدد الاول ص ٧٩

« وحيث ان المحكمة ترى أن مقتضي الحال في مثل حالتنا هذه لا يستدعي الزام المدعي عليهم بالسداد مادام المدعي منتفعاً بالعين المرهونة له منهم

« وحيث ان الاتفاق في العقد او في ورقة مستقلة على ان الدائن يستمر منتفعاً حتى يستمد المدين على الدين ويدفعه هو اتفاق صريح بأن مطالبة الدائن بالدين معلقة على اقتدار المدين على السداد وقد يكون هذا الاتفاق صريحاً كما قد يكون ضمناً يمكن استنتاجه من روح التعاقد

« وحيث ان المحكمة تستنتج من روح التعاقد ومن الشروط الثلاثة السابقة بين المدعي والمدعي عليهم ان الاول اعطى للآخرين الحرية التامة في اختيار الوقت المناسب الذي يستطيعون فيه سداد الدين - والاتفاق على أن المدين متى قدر على الدين يدفعه يؤخذ صراحة من روح تلك الشروط ولا يمكن للدائن أن يختار من تلقاء نفسه الوقت الذي يطالب بدينه إذ أن في ذلك أرهاقاً للمدين الذي حسب حساب

هذا الارهاق مقدماً فاحتاط له وقت التعاقد بشرط رآه في فائدته فلا يجوز مطالبة بالدين قبل التحقيق من ذلك الشرط وهو مقدرة على السداد تلك المقدرة التي هو ادري بها من سواء فلا يمكن مطالبة في وقت لا يراه هو مناسباً له

« وحيث انه لا ضرر على الدائن من الانتظار الى حين ميسرة المدين وقدرته على السداد اذ أنه واضع يده على العقار المرهون ومنتفع به ومستغل لريعه ولا خوف على دينه بالمرّة ( راجع حكم محكمة طهطا الجزئية الصادر في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ المجموعة الرسمية السنة الخامسة نمرة ١ ) وكذا حكم محكمة طنطا الكلية الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ص ١٣ عدد ٦٣ وكلا الحكمين ينطبقان على حالتنا هذه )

وحيث ان القانون اباح للدائن في حالة واحدة حق المطالبة قبل الميعاد وهي حالة ضعف التأمينات الامر الذي لم يقدم من المدعي دليل عليه

« وحيث ان المدعي لم يدع حصول تعرض له في وضع يده على القدر المرهون فيكون له الحق في طلب الحبس ازاء ذلك التعرض

« وحيث انه من ذلك يتعين عدم قبول

دعوى المدعي

( قضية الشيخ عقيل محمد احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ أبا دبر افندي مرقس الحامي ضد فرقل ابراهيم وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ قلدي افندي قهسي الحامي نمرة ٦٠٦ سنة ١٩٢٦ - اصدر الحكم حضرة مرقس بك قرحات القاضي )



٢٥٥

## محكمة دسوق الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٧

فك الاختام . مادة ١٣١ عقوبات . اركان الجريمة .

## القاعدة القانونية

ان المادة ١٣١ عقوبات تعاقب من يفك الاختام التي توضع لأمر غير مذكورته المواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ والركن المادي في هذه الجريمة هو ازالة او اعدام قطعة القماش والاختام الموضوع . فاذا حكم باغلاق مخبز وتنذ حكم الاغلاق بواسطة المحضر ووضع على بابه الاختام لعدم فتحه بدون اذن ثم فتح المحكوم عليه بابا آخر في المخبز وترك الباب الذي وضعت عليه الاختام سليما وجب الحكم ببرأته لعدم وجود جريمة لانعدام الركن المادي وهو فك الاختام المحكمة :

« حيث ان التهمة المنسوبة الى المتهم هي انه اعاد فتح المخبز المحكوم بغلقه وتنفذ حكم الغلق بواسطة المحضر ووضع على بابه الاختام لعدم فتحه بغير اذن وقد طلبت النيابة معاقبة المتهم بمقتضى المادة ١٣١ عقوبات

« وحيث انه من المبادئ الاساسية في تفسير قانون العقوبات انه لا عقوبة الا بنص كما انه يجب تفسير مواد هذا القانون بطريق الحصر لا بطريق التوسع

« وحيث ان المادة ١٣١ عقوبات التي تطلب النيابة تطبيقها تنص على انه اذا كانت الاختام التي صار فكها موضوعا لامر غير مذكر « في المواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ » يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة الى آخر ما جاء بهذه المادة

« وحيث ان الركن المادي في هذه الجريمة هو ازالة أو اعدام قطعة القماش والاختام الموضوع وهو ما حدا بالشارع لأن ينص على معاقبة من يرتكب هذا العمل وذلك احتراماً للسلطة العامة التي وضعتها ( راجع كتاب جارسون في قانون العقوبات ص ٥٩٧ فقرة رابعة تحت عنوان فك الاختام ) . وقد جاء في هذه الفقرة تطبيقاً للقاعدة السابق ذكرها ان الحارس الذي يدخل قبوا من غير الباب الموضوع الاختام عليه ويسرق منه نبيذا بدون ان يمس الاختام الموضوع على ابوابه بل بواسطة كسر لوحة من السقف لا يعتبر مرتكباً جريمة فك الاختام بل سارقاً وقد اعفت المحكمة المتهم في تلك القضية من عقاب السرقة لأنه كان سارقاً من زوجته التي يريد الانفصال منها ( محكمة النقض في أول اكتوبر سنة ١٨٤٧ )

« وحيث ان ما حصل من المتهم في القضية الحالية هو انه فتح بابا آخر في حائط المخبز المحكوم بغلقه وترك الباب الذي وضعت عليه الاختام وقد اثبتت المعاينة انها سليمة « وحيث انه مما تقدم لا تكون هناك

جريمة في الموضوع لانعدام الركن المادى وهو  
فك الاختتام ويتمين الحكم ببراءة المتهم عملاً  
بالمادة ١٧٢ جنابات

(قضية النيابة العمومية ضد مسيحه يوسف خانمرة  
٦٨ جنح سنة ٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب  
الغزة احمد حمدى بك القاضى وبمحضر حضرة صاحب  
الغزة محمد امين بك وكيل النيابة )

٢٥٦

### محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣٠ اكتوبر سنة ٩٢٦  
اجارة . شريك . اجارة حصة الشريك . بطلان  
القاعدة القانونية

الايجارة التى ينفقها الشريك على الشيوع  
بغير رضا شركائه تقع باطلا سواء كانت الايجارة  
تتناول كل العين او تكون قاصرة على نصيب  
الشريك المؤجر فقط  
المحكمة

« حيث انه ثابت من اعتراف المدعى عليه  
الاخير فى محضر اعمال الخبير انه اجر الشادر  
المتنازع عليه الى المدعى عليهما الاول والثاني  
ابتداء من ٦ يناير سنة ١٩٢٣ باجرة شهرية  
قدرها ١٤ قرشاً

« وحيث ان الخبير قرر ان الشادر لا تقل  
قيمة ايجاره عن ٣٠ قرشاً شهرياً وان نصيب  
المدعين فيه ٢٤١ ملياً

« وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذا

التقدير لانه لم تقدم مطاعن جديدة فيه من  
المدعى عليهم

« وحيث ان المدعين طلبوا الحكم برىح  
نصيبهم فى الشادر من ٢٤ فبراير سنة ٩٢٣  
الى ٢٤ يوليو سنة ٩٢٥ واخلاء الشادر وما  
يستجد من الربح لغاية يوم الاخلاء

« وحيث ان نصيب المدعين فى الربح من  
٢٤ فبراير سنة ٩٢٣ الى ٢٤ يوليو سنة ٩٢٥  
بواقع الشهر ٢٤١ ملياً هو ٦ جنيه و ٩٨٩ ملياً  
وترى المحكمة ازام المدعى عليه الاخير به لانه  
هو المسئول عن الاغتصاب والمنتفع برىح  
الشادر جميعه

« وحيث انه بالنسبة لبطلان الايجار  
فترى المحكمة ان المدعين محقون فى هذا الطلب  
لان كل ايجار يعمله الشريك على الشيوع بغير  
رضا شركائه فهو باطل قانوناً سواء كان الايجار  
يتناول كل العين المؤجرة او نصيب الشريك  
المؤجر فقط ( راجع دى هالس البند ١٢ من  
الجزء الثانى والاحكام المنشورة به )

( قضية اسكندرناى ملطى وآخرين ضد خله لوز  
البرزى وآخرين نمرة ٣٦٢ سنة ٩٢٦ . اصدر الحكم  
حضرة صاحب الغزة احمد قزاد بك القاضى )

٢٥٧

### محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٦  
وقف . اجارة . مديتها . ناظر الوقف  
المستحق الوحيد .

### القاعدة القانونية

١ - لا يجوز لناظر الوقف شرعاً ان يؤجر

أى ان العقد الثانى تمحرر قبل انتهاء الاجارة الاولى بسنتين

« وحيث ان الامر الذى يجب البحث فيه فى هذه القضية هو معرفة ما اذا كان يجوز لناظر الوقف ان يؤجر اطيان الوقف لمدة ثلاث سنوات متكررة وبعقود مترادفة أم لا

« وحيث عن ذلك فان كتب الفقه دلت على انه لا يجوز لناظر الوقف ان يؤجر لاكثر من ثلاث سنوات ولا يجوز له ان يؤجر لمدة اخرى قبلها فى بحر هذه المدة قبل انقضاء مدة الاجارة الاولى لأنه لو اجيز له ذلك لأمكنه ان يؤجر لمدة سنة فاكتر بعقود متفرقة فى آن واحد وهذا غير جائز وباطل لصالح الوقف كل ذلك الا لضرورة عمارة وبأذن القاضى وهذه حالة غير متوفرة فى هذه الدعوى ( راجع مادة ٢٧٧ من قانون المدل والاتصاف والجزء الثالث فى حاشية ابن عابدين صحيفة ٥٥٠ والاحكام المدينة المذكورة بكتاب قضاء المحاكم فى مسائل الاوقاف للاستاذ عزيز خانكى بك صحيفة ١٠٥ وما بعدها )

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المحكمة ترى من ظروف الدعوى ان الدافع لناظرين السابقين على التأجير بالعقد المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ هو الحصول على كل ما يمكن الحصول عليه من ريع اطيان الوقف قبل أن يصدر قرار بتعيين الناظر الجديد ( أولا ) لأنه ثابت من قرار محكمة بنى سويى الشرعية الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتعيين

اطيانه لاكثر من ثلاث سنوات كما لا يجوز له ايضا ان يؤجرها لاكثر من المدة المذكورة بعقود مترادفة مدة كل منها لا تتجاوز الثلاث سنوات .

٢ — اذا كان نذر الوقف هو المستحق الوحيد فيجوز له ان يؤجر اطيان الوقف لمدة تتجاوز الثلاث سنوات الا ان المستحق من بعده لا يلزمه الا احترام العقد الجارى يوم الوفاة والذى لا تزيد مدته على ثلاث سنوات المحكمة :

« حيث انه ثابت من الاوراق ان محمد حسن الصايم وصالح حسن جوهر بصفتها ناظرين على وقف الشيخ احمد الصايم اجرا الى المرحوم جويلى يونس بعقد مؤرخ ٧ اغسطس سنة ١٩٢١ وثابت التاريخ فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٢١، ٢٠ فداناً و ٢١ قيراطاً و ٨ اسهم الموقوفة لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ لغاية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بإيجار ٦٤٠ قرشاً سنوياً عن الفدان الواحد وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أى قبل ابتداء مدة الايجار لمناسبة وفاة المستأجر تهمد محمد جويلى المدعى عليه بدفع الايجار لناظرين المؤجرين بدلا من المستأجر الاصلى لأنه كان شريكاً معه بحق النصف — ثم ان الناظرين المذكورين اجرا تلك الاطيان عينها للمدعى عليه بنفس الاجرة بعقد مؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨



يوم الوفاة الذي لا يزيد مدته على ثلاث سنوات طبقا للمادة ٣٦٤ مدني

« وحيث ان هذا الرأي هو ما اخذت به محكمة الاستئناف من اعتبارها العقد الصادر من المستحق الوحيد للوقف صحيحا مادام انه يبدأ في تنفيذه

« وحيث ان وقايح هذه الدعوى تخالف وقايح الدعوى الصادر فيها الحكم سالف الذكر لأن المستحقين لريع الوقف في هذه الدعوى لاكثر من واحد وعقد الايجارة الثاني صادر من ناظرين مستحقين في الوقف مع مستحقين آخرين وقد كانت حالة الناظرين عند التأجير مرتبكة ونيتهما سيئة كما سبق بيانه

« وحيث انه بناء على ما ذكر يتعين الحكم بالغاء عقد الايجار المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وتسليم الاطيان المؤجرة لوزارة الاوقاف « وحيث انه فيما يختص بدعوى الحراسة فالمحكمة ترى ان ركن الخطر غير متوفر لأن المدعى عليه ملحق يؤيد ذلك انه مالك لسته وعشرين فدانا ( راجع الورد ) وانه له ضامنا متضامنا في التأجير ولأن الايجار المدفوع منه مقدما او لاوال المسددة بمعرفة للحكومة تزيد عن الايجار المتفق عليه للسنة الاولى من سني الايجار

( قضية وزارة الاوقاف الحاضرة حضره الاستاذ محمود افندي السيد عقل الحامي بقسم قضاياها ضد محمد جويلى الحاضر عنه الاستاذ عبد الوهاب افندي قطب عن الاستاذ امين افندي خليفه الحامي نمرة ٣١٥ سنة ١٩٢٦ . واصدر الحكم صاحب العزة عبد الحميد بك رتدي القاضي )

وزارة الاوقاف ناظرة على الوقف المذكور ان الناظرين المؤجرين للمدعى عليه ارتكبا خيانات واهملا اهمالا فظيما في ادارة الوقف وان تاريخ هذه الامور يرجع الى ٤ يناير سنة ١٩٢١ تاريخ صدور اذن الخصومة ضدتهما ( ثانيا ) لأن تاريخ عقد ايجار الثلاث سنوات الاولى المبتدئة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والمنتبهة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كان في ٥ اغسطس سنة ١٩٢١ أى قبل ابتداء مدة الايجارة بثلاثة شهور وهو ما جرى عليه العرف في التأجير وهذه القاعدة لم تتبع عند التأجير للمدة التالية المطلوب فسخ العقد بالنسبة لها

« وحيث ان ما ذهب اليه المدعى عليه من ان الاجارة الثانية صحيحة لأن الدعوى رفعت بعد البدء في تنفيذ الاجارة ( حكم محكمة الاستئناف الرقم ٢٨ مايو سنة ١٩١١ ) دفاع لا تأخذ به هذه المحكمة في هذه القضية لأنه فضلا عن ان الاجارة الثانية باطلة بطلانا جوهريا ( قارن المادة ٢٥٦ من قانون المدل والانصاف ) فان الظاهر من اسباب الحكم المذكور ان الناظر المؤجر كان المستحق الوحيد لريع الاطيان الموقوفة المؤجرة ولا نزاع في انه اذا كان الناظر هو المستحق الوحيد للوقف جاز له ان يتصرف في ايرادات الوقف كما يشاء مادام لا يوجد للغير حق يعارض حقه ومن ثم يجوز له بناء على ذلك ان يؤجر اعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات الا ان المستحق من بعده لا يلزمه ان يحترم الا العقد الجاري

« وحيث انه لا يمكن اعتبار هذا الحكم صادراً لمصلحة المدعين لانه قضى بفرز نصيب وقف شلبي فقط دون نصيبهم وكان عليهم اذا ارادوا استلام صورة تنفيذية منه ان يطلبوا في تلك القضية فرز نصيبهم ويدفعوا عن ذلك الرسم المستحق اما وانهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك فيعتبرون راضين بحالة الشيوخ ولا يمكن ان يصلوا الى فرز نصيبهم برفع هذه القضية التي ظاهر منها رغبتهم في تقاضى دفع الرسم المستحق فيما لو طلبوا فرز نصيبهم بالطريقة القانونية

( قضية الست خديجة بنت عبد الرحمن بعفتها ناظرة وقف على حصة محمود افندي بسيوني والرحوم مصطفى بسيوني وآخرين الحاضر عنهم الاستاذ محمود افندي توفيق المحامى عن حضرة الاستاذ احمد بك براده المحامى ضد وزارة الاوقاف وقام كتاب محكمة الواسطى وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ محمود افدى السيد عقل المحامى بقسم قضائيا نمرة ٣١ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك نجيب القاضى )

٢٥٩

محكمة بني سويف الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
وزارة الاوقاف . صفها . ذكرى سنة ١٨٩٢ .  
اختصاص . مدعى عليها مع آخرين

القاعدة القانونية

ان فصل ميزانية وزارة الأوقاف عن الميزانية العامة لا يغير من اعتبارها جزءاً من الحكومة واذن قلما التمتع بمزايا الأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتحديد محاكم معينة تقاضى امامها مصالح الحكومة

٢٥٨

محكمة الواسطى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

صورة تنفيذية . تسليمها . صاحب المنفعة . قصة .

القاعدة القانونية

المقصود من المادة ١١٠ مرافعات ان صورة الحكم التنفيذية لا يمكن تسليمها الا لمن صدر الحكم فى مصلحته وامكن ان تعود عليه منفعة من تنفيذه .

وعلى ذلك فى دعوى اقسمة اذا لم يطلب المدعى عليه من المحكمة فرز وتجنب نصيبه لا يمكن تسليمه صورة تنفيذية من الحكم الصادر لمصلحة المدعى بفرز نصيبه . لأن فى عدم طلب المدعى عليه ذلك دليلا على رضاه بحالة الشيوخ المحكمة :

« من حيث انه تبين من الاطلاع على قضية القسمة نمرة ١٤٢ سنة ١٩١٤ ان المدعين لم يطلبوا فرز حصتهم فيها بل قضى فى تلك القضية بفرز حصة فاطمة بنت شلبي بصفتها ناظرة وقف الرحوم الحاج على شلبي فقط . تلك الحصة التى آلت نظارتها من بعدها الى وزارة الاوقاف

« وحيث ان صورة الحكم التنفيذية لا يمكن تسليمها الا لمن صدر الحكم فى مصلحته وامكن ان تعود عليه منفعة من تنفيذه وهذا هو المقصود من المادة ١١٠ مرافعات

الدعوى وعليه يتعين قبول الدفع والحكم بعدم الاختصاص

( قضية ورثة حسان شيبان الحاضر عنهم الاستاذ زكي افندي نصر الحامى ضد وزارة الاوقاف الحاضر عنها حضرة الاستاذ محمود افندي السيد عقل الحامى بقسم قضاياها وآخرين نمرة ٥١١٧ سنة ١٩٢٦ اصدر الحكم حضرة احمد بك الحارندار القاضي )

٢٦٠

محكمة منفلوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦

منع تعرض . عدم مضي سنة . الاهلى والمختلط . اطلاق اغنام . تمكيد .

القاعدة القانونية

( ١ ) شرط وضع اليد سنة قبل حصول التعرض غير ضرورى فى القانون الاهلى بل الامر متروك للمحكمة فى تقدير المدة التى يعتبر فيها ان وضع اليد اصبح يستحق الاحترام وحماية القانون بحيث يكسب صاحبه الحق فى رفع دعوى منع التعرض وربما قلت هذه المدة عن السنة او كثرت باختلاف كل دعوى وظروفها

( ٢ ) اطلاق اغنام او مواشى او تركها نزعى فى زراعة الغير لا يعد متازعة جدية فى الملكية يترتب عليها تمكيد وضع اليد ولا يقبل اذن الدفع بان وضع اليد لم يكن حادثا فى مثل هذه الحالة

المحكمة:

« حيث ان الثابت من اوراق هذه

اذا كانت الحكومة احد المدعى عليهم فى دعوى مرفوعة امام محكمة غير المحاكم المعنية بالامر العالى سالف الذكر فلها الحق فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . لأن النص عام لم يفرق بين حالة ما اذا كانت الحكومة مدعى عليها وحدها او مع آخرين المحكمة :

« حيث ان مندوب وزارة الاوقاف دفع بعدم اختصاص محكمة بنى سويى الجزئية بنظر هذه الدعوى لأن وزارة الاوقاف من مصالح الحكومة التى لا ترفع عليها الدعاوى الا امام محاكم معينة طبقا للامر العالى الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

« وحيث ان وكيل المدعين طلب رفض هذا الدفع استنادا للأوجه التى اباتها فى مذكرته « وحيث ان مدار البحث فى هذا الدفع هو هل تعتبر وزارة الاوقاف من ضمن الحكومة او خارجة عنها

« وحيث انها بلا شك من المصالح العمومية التى تتولى جزءا من حكومة البلاد بقيود مخصوصة تلائم الوظيفة التى تتولاها من ادارة اموال محبوسة على جهات مختلفة طبقا للامر العالى الصادر بانشاءها

« وحيث ان فصل ميزانيتها عن الميزانية العامة لا يغير من هذا الاعتبار

« وحيث انه لذلك تكون وزارة الاوقاف من المصالح التى لها التمتع بالامتياز الممنوح بذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ للمصالح الحكومية حتى ولو كانت مدعى عليها مع آخرين ممن يشملهم اختصاص المحكمة المرفوع امامها



عن القانون الفرنسى حيث نص عليها صراحة في المادة ٢٩ مرافعات مختلط ولم يستثن من هذه القاعدة سوى دعوى استرداد الحياة

« وحيث ان الشارع المصرى جرى في وضع القانون الاهلى على قاعدة النقل عن القانون المختلط الا ما اراد استثناءه صراحة فاغفاله هذا الشرط عمداً في المادة ٢٦ مرافعات اهلى المقابلة للمادة ٢٩ مرافعات مختلط لا يترك مجالاً للشك في ان شرط وضع اليد سنة قبل حصول التعرض غير ضرورى في القانون الاهلى ولو كان الشارع قد اراده لما اغفل النص عليه

« وحيث انه من جهة اخرى فان المبادئ المقررة عند علماء القانون ان لا ميعاد بغير نص فلا يجوز للقاضى في معرض التفسير ان يشترط مواعيد لم ينص عليها قانونه المقيد به

« وحيث انه ينتج من ذلك ان الامر متروك للمحكمة في تقدير المدة التى يعتبر فيها ان وضع اليد اصبح يستحق الاحترام وحماية القانون بحيث يكسب صاحبه الحق في رفع دعوى منع التعرض وربما قلت هذه المدة عن السنة او كثرت باختلاف كل دعوى وظروفها ( راجع كتاب المرافعات لأبى هيف صحيفة ٣٥٢ بند ٤٦٤ وما بعده وحكم محكمة المنصورة الاهلية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ بمجموعة ١٨ صحيفة ١٨ وقارن به حكم محكمة بنى سويف الصادرين في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٤ و ٢٠ يناير

الدعوى واقوال الاخصام فيها ان المدعى وضع يده على الارض موضوع النزاع سنة ١٩٢٣ وفي اواخرها تعرض له المدعى عليه الثانى باعتباره مستأجراً من المدعى عليها الرابعة فرفع المدعى هذه الدعوى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ يطلب فيها منع هذا التعرض

« وحيث ان المدعى عليه الاول قررانه لا ينازع ولم يستأجر من المدعى عليها الاخيرة وقد اعترف المدعى عليه الثانى انه هو وحده الذى ينازع المدعى في هذه الارض لانه استأجرها من المدعى عليها الاخيرة وانه لا شأن للمدعى عليهما الاول والثالث في هذا النزاع فيتعين اخراج المدعى عليهما الاول والثالث من الدعوى بدون مصاريف

« وحيث ان المدعى عليها الاخيرة ذهبت في دفاعها الى ان المدعى لا يقبل منه دعوى وضع اليد لانه لم يضع يده سنة كاملة قبل حصول التعرض

« وحيث ان القانون الاهلى لم يعرف دعاوى وضع اليد ولم يذكر انواعها ولا شروطها بل نص عليها جملة في المادة ٢٦ مرافعات واشترط لقبولها شرطاً واحداً وهو ان ترفع في بحر سنة من حصول التعرض

« وحيث انه من القواعد المقررة في القانون الفرنسى انه يشترط ايضاً لقبول دعوى منع التعرض ان يكون رافعها قد وضع يده سنة على الاقل قبل حصول التعرض وقد قل الشارع المصرى عند وضع القانون المختلط هذه القاعدة

« وحيث انه من كل ذلك تكون دعوى المدعى في محله ويتعين الحكم له بطلباته قبل المدعى عليهما التاني والاخيرة »  
« وحيث ان المحكمة ترى ان يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ مع الكفالة »

(قضية نصر عبد الله قاسم وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندي زين العابدين الحامي ضد عبد الناصر احمد واخرى وحضر عنهما الاستاذ بشاي افندي مختار الحامي اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك كامل القاضي)

تعالى

وقد تأيد الحكم المشار اليه من محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٦ في القضية نمرة ٤٤٦ استئناف سنة ١٩٢٦ دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى بك رفعت ومصطفى بك حسن واحمد بك قواد قضاء)

٢٦١

محكمة ايتاي البارود الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦

نزاع ملكية . ادارة المدين لها . تسجيل تنبيه نزاع الملكية . اجارة .

القاهر القانونية

المدين له الحق قانوناً في ادارة امواله المتزوع ملكيتها ادارة حسنة في المدة من تاريخ تسجيل تنبيه نزاع الملكية الى تاريخ البيع . فله ان يؤجرها باجرة المثل وبعدة اعتيادية كالسنة في المباني

سنة ١٨٩٥ القضاء ١ صفحة ١٨٨ وص ٢٣٨ )

« وحيث انه متى ثبت ان المدعى وضع يده على الارض موضوع النزاع سنة ١٩٢٣ بصفته مالك ظاهر كانت هذه المدة كافية لحماية وضع يده هذا واحترامه حتى يفصل في الملكية نهائياً »

« وحيث ان ما ذهبت اليه المدعى عليها الاخيرة من ان وضع يد المدعى في خلال هذه السنة لم يكن حادثاً بدليل حصول تعرض له ثابت من قضية اللجنة ٤٧٢ سنة ١٩٢٣ منفلوط قول في غير محله لان اطلاق اغنام او مواشى او تركها ترعى في زراعة الغير لا يعد منازعة جدية في الملكية يترتب عليها تعكير وضع اليد على ان واقعة اللجنة المذكورة حصلت في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٣ كاف لاحترام وضع يده وحمايته »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد ثبت من عقد الايجار المؤرخ ٨ اغسطس سنة ١٩١٨ ان المدعى كان واضعاً يده ثلاث سنوات قبل سنة ١٩٢٣ على الارض موضوع النزاع وكان يؤجرها لمورث المدعى عليها الاخيرة »

« وحيث ان المدعى عليها الاخيرة انكرت امضاء مورثها على العقد المذكور وقد احوالت المحكمة الدعوى على التحقيق وندبت خبيراً ثبت من تقريره ان الامضاء التي على العقد المذكور هي امضاء مورث المدعى عليها الاخيرة الصحيحة وعليه يتعين الحكم بصحة هذا العقد وتفريم المدعى عليها الاخيرة بالنرامة القانونية نظير الانكار »

سنوات وبسعر خمسة جنيهات وهذا خارج عن اختصاصه

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله لأن النزاع قاصر على طلب الفسخ بالنسبة لاربعة وثلاثين فدانا اجرتها السنوية مائة وسبعين جنيها والفصل في ذلك من اختصاص القاضي الجزئي بموجب المادة - ٢٦ - فقرة اولى من قانون المرافعات ولهذا يتعين رفضه

« وحيث ان دعوى منع التعرض على غير اساس لان المدعى عليهم لم يضموا ايديهم على الاطيان المذكورة الا بعقد اجارة صدر لهم من شخص له صفة في التأجير وهو المدين اذ له الحق قانونا في ادارة امواله المتزوع ملكيتها ادارة حسنة في المدة من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية الى تاريخ البيع فله ان يؤجرها باجرة المثل ولمدة اعتيادية كالسنة في المباني والثلاث سنين في الاراضى الزراعية بشرط ان لا تدفع اليه الاجرة مقدما ( المادة ٥٤٤ مرافعات ) فاذا استوفت هذه الشروط وجب العمل بها ضد الرامى عليه المزار

« وحيث ان المدعى يطلب فسخ هذه الاجارة طاعنا فيها بأنها لم تعمل مطلقا من باب حسن الادارة لان الاجرة المتفق عليها وهى خمسة جنيهات للفدان تقل عن حد المثل

« وحيث ازاء ذلك ترى المحكمة ندب خبير زراعى لمعاينة الاطيان المذكورة لمعرفة ما تساويه اجرة الفدان منها سنويا في المدة من نوفمبر سنة ١٩٢٥ الى اكتوبر سنة ١٩٢٧ وتصرح له بتحقيق ملاحظات الطرفين وبالاطلاع على مستنداتها واستجواب شهودها

وثلاث سنين في الاراضى الزراعية بشرط ان لا تدفع اليه الاجرة مقدما فاذا استوفت هذه الشروط وجب العمل بها ضد الرامى عليه المزار المحكمة :

« من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان الطالب اشترى بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بموجب حكم مرمى مزار من محكمة الاسكندرية المختلطة ٣٤ فدانا وقيراطين و ٨ اسهم اطيانا زراعية بناحية صفط الملوك مركزايتاى البارود وهى الاطيان المبينة باعلان الدعوى وبعد ان تسلمها بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٦ على يد محضر تبين له ان المدعى عليهما الاول والثانى استأجراها من المتزوع ملكيتهم لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى اكتوبر سنة ١٩٢٧ بسعر الفدان خمسة جنيهات مصريه سنويا بعقد ثبت تاريخه فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ويقول انها اجرة ضئيلة تقل عن اجرة المثل ولذلك يطلب الحكم على المدعى عليهم (اولا) بمنع تعرضهم له فى وضع يده على الاطيان المذكورة ( ثانيا ) بفسخ عقد الايجار الصادر الى المعلن اليهما الاولين من وكيل الست زينب هاتم الدرملى المسجل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ واخلاء العين المؤجرة بجميع ما يتبعها

« وحيث ان المدعى عليهما الاول والثانى دفعا بعدم اختصاص القاضي الجزئى بنظر الدعوى قولا منهما ان عقد الاجارة المطلوب فسخه يتضمن استئجار ١٣٢ فدانا لمدة ثلاث



هو بعينه العقد المقدّر للثمن, aestimatum, contrat estimatoire الذي كان معروفاً عند الرومانيين وبمقتضاه يسلم شيء الى شخص بثمن مقدّر كي يبيعه بشرط انه اذا باعه اما ان يدفع الثمن المقدّر أو ان يرد الشيء عيناً باختياره وربحه هو الفرق بين الثمن المقدّر والثمن الذي يبيعه به ولقد رأى المستشار الفرنسي اكارياس Accarias وشايعه في رأيه العلامة جارسون ان هذا العقد ولو انه اقرب للبيع منه الى الوكالة — فانه لا هذا ولا ذاك بل عقد غير مسمى وهو على كل حال غير وارد في المادة (٢٩٦) عقوبات (راجع شرح جارسون للمادة (٤٠٨) من قانون العقوبات الفرنسي فقرات ٢٧٦ — ٢٧٩) « وحيث انه مما تقدم جميعه يتعين الحكم بالبراءة عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات

( قضية النيابة نمرة ١٠٦٠ جالية سنة ١٩٢٦ ضد حسين الحماق اصدر الحكم حضرة صاحب النزة كامل بك وصفي ابو الذهب القاضي وحضرة محمود عبد الفتى افندي وكيل النيابة )

تعليق

هذه المسألة فيها نظر . والحكم بعدم وجود جريمة يؤثر في الثقة الواجب وجودها بين التجار الذين اعتادوا على التعامل بهذه الكيفية . وفضلاً عن ذلك فان نص المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات هو نص واسع جداً يتناول هذه الحالة . اذ ان الشارع يعاقب ( كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقوداً اضراراً بمالكها أو اصحابها وكانت الاشياء المذكورة سلمت على وجه الوديعة أو الايجارة أو العارية أو

وسماع اقوال من يرى لزوماً لاستجوابه من غير حلف يمين

( قضية الشيخ محمد حسن طاهر ضد خيس صبره وآخرين نمرة ٣٣٧ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة محمود حلمي سوكة بك القاضي )

٢٦٢

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

تبيد . اركان . صائح يستلم مصوغات لبيعهما .

القاعدة القانونية

لا يعتبر مبددا الصائح الذي يستلم من صائح مثله قطعاً مصوغاً من الذهب بثمن معين على ان يبيعهما لحسابه ويدفع لصاحبها الثمن المتفق عليه أو يردّها عيناً اذا لم يبيعهما فلم يفعل المنهم لا هذا ولا ذاك لأن العقد الذي يتم بين الصائحين هو عقد غير رسمي لا يدخل ضمن العقود التي نصت عليها المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات

المحكمة :

« حيث ان هذه المسألة اختلفت فيها آراء المحاكم والشرح في فرنسا ولكن الفكرة السائدة ان هذا العمل مهما كان نوعه غير داخل في احد العقود المبينة في المادة (٢٩٦) ولا عقاب عليه . ورأى بعضهم ان يعتبره بيعاً تحت شرط بمعنى ان الطرفين اتفقا على المبيع وعلى الثمن وعلى الشرط وهو اعادة بيع الشيء بمعرفة المشتري وذلك العقد

الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بالاجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره ) وهنا الصائغ الذي استلم القطع الذهب إنما استلمها لعرضها للبيع وبيعها على ذمة المالك واجرته إنما الفرق بين الثمنين فالعين في يده امانة حتى البيع والثمن في يده وديعة حتى الرد

٢٦٣

محكمة المنصورة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦

صلح • مفلس • افلاس •

القاعدة القانونية

الصلح الذي يتم بين المفلس ودائنيه على الوفاء الجزئي بالديون لا يكون حجة على صاحب الدين الناشئ عن جنحة او شبه جنحة الا اذا كان الدين قد نشأ قبل الافلاس وقد صدر به ايضا حكم نهائي قبل التصديق على الصلح واما اذا انعدم احد هذين الشرطين فلا يكون للمفلس حق الاحتجاج بالصلح على الدائن ويكون له ان يستوفي دينه من المفلس كاملا المحكمة :

« حيث ان الموضوع يتلخص في ان المستشكل ضده الأول حصل على حكم بتعويض ضد المستشكل بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢٥ وقد استؤنف هذا الحكم فتأيد في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥ ولما اريد تنفيذه تمسك المستشكل بأن

يكون التنفيذ مقصورا على دفع ١٥٪ من المبلغ المحكوم به طبقا للصلح المحرر بينه وبين دائنيه في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ والمصدق عليه من محكمة المنصورة المختلطة في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ الا ان المستشكل ضده الأول رفض ذلك وطلب ان يستوفي حقه كاملا استنادا الى ان الحكم المراد تنفيذه صادر بعد تاريخ التصديق على الصلح فلا يمكن ان يكون خاضعا له .

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان المستشكل تاجر وقد توقف عن دفع ديونه في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤ وقدم دفاتره وميزانيته بما عليه من الديون وما له من القدامات والممتلكات الى قلم كتاب محكمة المنصورة المختلطة ولكن الأمر انتهى بعد ذلك بمقد صلح بينه وبين دائنيه على ان يسدد ديونه بدفع جزء منها يعادل ١٥٪ وصدقت المحكمة على هذا الصلح في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ واصبح المستشكل من ذلك الوقت مطلق التصرف في امواله عملا بالمادة ٣٢٩ من القانون التجاري .

« وحيث ان الصلح الذي يتم بين المفلس ودائنيه لا يسرى مفعوله قانونا الا على الديون العادية التي كانت موجودة في وقت التوقف عن الدفع او في وقت اشهار الافلاس فان هذه الديون وحدها هي التي تكون محل مداولة الدائنين في جمعية الصلح وموضوع مناقشتهم في معرفة مركز المدين واما الديون التي تجيء بعد التصديق على الصلح فلا علاقة لها به وليس من المعقول ان تدخل في موضوعه لانها كانت معدومة

في وقت وجوده وهذا الرأي يؤيده نص القانون  
واقوال الشراح ( مادة ٣٢٨ ، ٣٢٩ تجارى  
وكتاب تالار في التفاليس جزء ٢ صحيفة ٤٧٥  
٤٧٦ ، ٤٧٧ ) .

« وحيث ان المادة ٣٢٨ تجارى التي  
استشهد بها وكيل المستشكل تدل على غير  
ما ذهب اليه فانها توجب ان يكون الصلح نافذا  
في حق جميع الدائنين حتى اولئك الذين صار  
قبولهم في مداوات الصلح قبولا مؤقتا ايا كان  
المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهائي  
ومعنى ذلك انه اذا حصلت منازعة في دين  
موجود بالفعل قبل تاريخ التصديق على الصلح  
فمن الجائز تقديره تقديرا مؤقتا وقبول صاحبه  
للمداولة في جمعية الصلح بدلا من انتظار الفصل  
في المعارضة بالحكم الانتهائي نظرا لما قد يصحب  
ذلك من التأخير واما اذا كان الدين غير قابل  
للتقدير بصفة مؤقتة كدين المستشكل ضده  
الاول فلا تنطبق هذه المادة .

« وحيث ان دين المستشكل ضده الاول  
مقضى له به بصفة تعويض في نظير ما لحق  
جدران منزله من مرحاض منزل المستشكل وقد  
تولد الضرر الذي ترتب عليه التعويض في سنة  
١٩٢٣ فيكون الدين قد نشأ بالتالى منذ سنة ١٩٢٣  
اي قبل التصديق على الصلح وكان الواجب من  
الوجهة النظرية ان يسرى عليه نص الصلح الا  
ان المحاكم في فرنسا وعلى رأسها محكمة النقض  
والابرام قد قضت بوجوب التفريق بين الديون

ما نشأ منها عن عقد او شبه عقد (Contrat on  
quasi contrat délit on quasi-délit) ومانشأ  
منها عن فعل اي جريمة مدنية او شبه جريمة  
مدنية ففي الحالة الاولى يكفى لسريان الصلح  
ان يكون تاريخ العقد سابقا على تاريخ الصلح  
بقطع النظر عن الوقت الذي يصدر فيه الحكم  
بالدين وفي الحالة الثانية يشترط ان يتولد الضرر  
وان يصدر الحكم بالتعويض قبل تاريخ التصديق  
على الصلح فان لم يتوفر الأمران كان الحكم  
بالتعويض خارجا عن متناول الصلح ( ليون كان  
٩٧٤ وكتاب تالار في التفاليس جزء ٢ صحيفة  
٤٧٨ ) - واحكام محكمة النقض والابرام الفرنسية  
في ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ و ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٣  
و ١١ ابريل سنة ١٩٠٧ ) .

« وحيث ان المحكمة في اتفاق احكام  
المحاكم الفرنسية على التفريق بين الديون  
الناشئة عن فعل والديون الناشئة عن عقد هي  
على ما يظهر ان الديون الاولى تكون في الغالب  
متازعا في اصل وجودها ولا يمكن لهذا السبب  
تقديرها تقديرا مؤقتا فتستغرق اجراءات اثباتها  
زمن طويلا وقد يؤخر عقد الصلح وليس ذلك  
في مصلحة المدين او الدائنين ولذلك جرى العمل  
على عدم ادخال هذه الديون في اعمال التفليسة  
« وحيث انه وان لم تصدر احكام من  
المحاكم المصرية كالتي صدرت من المحاكم  
الفرنساوية في الحالة التي نحن بصددنا الا ان  
المادة ٣٠٦ من القانون التجارى قد اوردت حالة  
مشابهة اذ نصت على ان الدين اذا اقيمت بشأنه



٢٦٤

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ٩٢٥

خير . اتعاب . امر تقدير من النيابة .  
تظلم . معارضة .

القاعدة القانونية

امر التقدير الذي يصدره وكيل النيابة  
بتقدير اتعاب خير انتدبه لا يقبل المعارضة امام  
قاضي المحكمة حتى ولو احوالت النيابة معارضة  
الخير على المحكمة لفصل فيها . لان المادة ١٩  
من قانون الخبراء نصت على ان السلطة التي  
تقدر اتعاب الخبراء هي اما رئيس المحكمة او  
القاضي الذي ينظر في عمل الخير ولم يرد في  
القانون نص خاص بمحضرات وكلاء النيابة  
المحكمة

« حيث ان المعارض انتدب بمعرفة النيابة  
العمومية بصفته خيراً لأجراء عملية المضاهاة في  
فضية الجناية نمرة ٢٨ سائرة اسنا سنة ٩٢٥  
وطالب تقدير اتعاب له فصدر امر حضرة وكيل  
النيابة في ١٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بتقدير مبلغ  
ثلاثة جنيهات مصرية اتعاب بخلاف المصاريف  
فعارض في هذا الامر بموجب عريضة قدمها  
لحضرة وكيل النيابة وطالب تعديل الامر الى خمسة  
عشر جنيهاً مصرياً بخلاف المصاريف ثم تمحدد  
يوم ٢ نوفمبر سنة ٩٢٥ لنظر هذه المعارضة امام  
حضرة قاضي محكمة اسنا بأودة المشورة

دعوى جنحة او جناية فيجوز للمحكمة ان تأمر  
بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان امرت بانعقادها  
فلا يدخل فيها ولا في اعمال التقلية ذلك الدائن  
الذي اقيمت بشأن دينه دعوى الجناية او الجنحة  
والعلة في ذلك ان الدين الذي يكون بهذه الصفة  
لا يستطيع القاضي تقديره تقديراً مؤقتاً لوقوع  
النزاع في اصل وجوده .

« وحيث انه يستفاد مما تقدم ان الديون  
الناشئة عن فعل قد تؤدي المنازعة فيها الى تأخير  
عقد الصلح لعدم امكان تقديرها بصفة مؤقتة  
ولذلك يجب ان تكون بمنزل عن اعمال التقلية  
حتى يصدر الحكم بها من المحكمة المختصة فاذا  
صدر الحكم قبل الصلح كان خاضعاً له والا فلا  
« وحيث انه قياساً على ما ذكر يكون دين  
المستشكل ضده الاول واجب الاداء كاملاً لانه  
ناشئ عن فعل المستشكل ولم يصدر به الحكم  
الا بعد التصديق على الصلح وهذا يجعل الصلح  
غير سار عليه .

« وحيث ان دين المستشكل ضده الثاني  
متفرع عن دين المستشكل ضده الاول ويجب  
ان يأخذ حكمه لانه ناشئ عن امر تقدير صادر  
في الدعوى نفسها .

( قضية الاشكال المرفوعة من الشيخ محمد حسن  
ضد احمد افندي الملا الحامي واخر نمرة ١٣٧ سنة ٩٢٦  
اصدر الحكم حضرة صاحب العزة يوسف رفعت بك  
القاضي )

بمقتضى علم خبر أو اما يتظلم منه الى نفس الامر بموجب علم خبر ايضاً

« وحيث ان القول بأن حضرة وكيل النيابة له سلطة قاضي التحقيق وهو وحده له الحق في اصدار أوامر تقدير الخبراء الذين ينتدبهم اثناء تأدية وظيفته وبهذه الحالة يقوم مقام حضرة القاضي المنصوص عنه بالمادة ( ١٢٧ ) مرافعات ومن ثم يكون التظلم في الامر الصادر منه اليه دون سواء قول وجيه في ذاته الا ان عدم النص الصريح في قانون تحقيق الجنايات على طرق الطعن في الاوامر التي تصدر من حضرات قضاة التحقيق يجعل القانون العام وهو قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية هو القانون الواجب تطبيقه على مثل الحالة التي نحن بصدددها وهذا القانون لم ينص على اعطاء السلطة لحضرة قاضي التحقيق لنظر التظلم في الاوامر التي تصدر منه على المرافعات بل نص على حضرة قاضي الامور الوقفية او رئيس المحكمة حسب الاصول ولذلك يكون حضرة رئيس المحكمة الكلية او قاضي الامور الوقفية هو المختص دون سواء بنظر التظلم اذا رفع اليه بالطريق المنصوص عنه بالمادة ( ١٣٢ ) مرافعات او المحكمة اذا رفع اليها التظلم بالاوضاع المذكورة بالمادة ( ١٣٠ ) مرافعات

« وحيث ان المعارض لم يلجأ الى حضرة القاضي لتقدير أتعابه بل لجأ الى حضرة وكيل النيابة ثم عارض في الأمر الذي صدر منه امامه وحضرة وكيل النيابة أحال نظر المعارضة الى

« وحيث انه في الجلسة المذكورة دفع حضرة وكيل النيابة بعدم اختصاص حضرة القاضي بنظر المعارضة لان الامر المعارض فيه لم يكن صادراً من حضرة القاضي بل صدر من وكيل النيابة في دعوى جنائية

« وحيث ان المعارض دفع هذا الدفع بان المعارضات في اوامر التقدير التي تصدرها النيابة ينظرها حضرة القاضي واستشهد بذلك على سابقة معارضات قدسها هو في اوامر تقدير له صدرت من حضرات وكلاء النيابة

« وحيث انه للفصل في هذا الدفع يتعين البحث في طرق الطعن في الامر الذي يصدر من حضرات اعضاء النيابة بتقدير اتعاب الخبراء الذين ينتدبونهم لتأدية اعمال في القضايا الجنائية « وحيث ان القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٩

وهو القانون الخاص بالخبراء امام المحاكم الاهلية بين صراحة في المادة ( ١٩ ) منه على السلطة التي تقدر اتعاب الخبراء وهي حضرة رئيس المحكمة او القاضي الذي ينظر في عمل الخبير ولم ينص على حضرات اعضاء النيابة العمومية . كما وان قانون المرافعات الاهلي أبان في المادة ( ١٢٧ ) منه على ان الاوامر التي تصدر على المرافعات التي تقدم من الاخصام تصدر من حضرة رئيس المحكمة الكلية او حضرة القاضي المعين للأمر الوقفية وبين بالمواد ١٣٠ و ١٣٢ طرق الطعن في الاوامر المذكورة وهي اما تظلم أحد الخصوم من الامر الذي صدر من حضرة القاضي الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور امامها

حضرة القاضي بأودة المشورة ثم دفع بعدم الاختصاص

« وحيث ان احالة نظر المعارضة بمعرفة النيابة على حضرة القاضي ليست بالطريق القانون الواجب اتباعه طبقاً للنصوص الواردة بقانون المرافعات السالف ذكرها ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة من المعارض ليست من اختصاص

حضرة القاضي الجزئي لانه ليس المصدر للامر المعارض فيه كما وان المعارض لم يتبع الطريقة المنصوص عنها بالمادة ( ١٣٠ ) مرافعات ويتعين حينئذ قبول الدفع .

( قضية عبد القادر اقتدى حلمي الحبير ضد النيابة )  
 نمرة ٢٨ سائرة استا سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك فائز القاضي )

## قضية المحاكم الشرعية

مطلقاً أو بشروط خاصة في كثير من مواده ولا يصح حمل السماع على ما هو اعم من ذلك لأن حمله على ما هو اعم يضيع الغرض من وضع المادة التي قصد منها وضع حد لاستئناف القرارات في غير الموضوع بقصد تطويل امد التقاضي من غير مبرر

### الوقوع

ادعى المستأنف على المستأنف عليهما امام محكمة مصر الابتدائية الشرعية ما يتضمن ان شقيقه المرحوم حسين باشا واصف توفي بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته اسما هاتم حلیم وفي اخيه شقيقه المدعى من غير شريك وان المدعى عليها الثانية واضعة يدها على نصيبه المبين بالدعوى ومعارضة هي والمدعى عليه الاول في وراثته للتوفي المذكور

١٦٥

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

استئناف - قرار برفض دفع بعدم سماع دعوى

### القاعدة الشرعية

١ - ان القرار الصادر برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم وجود المؤيد هو مما يجوز استئنافه استقلالا عملاً بحكم المادة ٣٠٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

٢ - القرار الصادر برفض الدفع لوجود نسب معروف ومشهور للفلام المدعى بنوته لا يجوز استئنافه استقلالا لأنه ليس من مشتقات المادة ٣٠٦ لأن المراد من السماع وعدمه في المادة المذكورة هو السماع الذي نهى عنه القانون



بغير حق ولا وجه شرعي وطلب الحكم عليهما بوقاة المرحوم حسين باشا واصف وانحصار ارثه فيه وفي زوجته المذكورة وتسليمه ما يخصه في تركته كما ادعى احمد افندي رمزي بصفته مأذونا بالخصومة عن كامل واصف على الست اسما هانم حلیم وحسين بك واصف وقاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه في زوجته اسما هانم وفي ابنه لصلبه من غيرها كامل واصف القاصر من غير شريك ولا وارث له سواهما وطلب الحكم عليهما بوقاة المتوفى وانحصار ارثه فيمن ذكر وباستحقاق كامل واصف لما يبق بعد فرض الزوجة من تركته باعتباره ابنا له وتقرر ضم القضيتين لبعضهما ووكيل المأذون بالخصومة اجاب عن دعوى حسين بك واصف بما هو مبين بورقة دعواها المضمومة وقال جوابا عن اسئلة رأت المحكمة توجيهها اليه ان أم الولد الذي تدعى بنوته للمرحوم حسين باشا واصف هي ماري سيمون تشكاجيان رزق منها المتوفى المذكور بولده كامل واصف على فراش الزوجية الصحيحة وانه مقر بينوته اقرارا ضميا بتاتا بالاوراق التي قدمها ووكيل الست اسما هانم حلیم قال ان موكلته تعترف بان الغلام كامل واصف ابن للمرحوم حسين باشا واصف من زوجة اخرى لا تعرف اسمها وتقرر بان المتوفى اعترف امامها حال حياته بذلك ووكيل حسين بك واصف اجاب عن دعوى المأذون بالخصومة بما هو مذكور بدعوى موكله وقال ان الاجابة المذكورة الصادرة من وكيل المأذون بالخصومة

قد اشتملت على ادعاء ان ماري سيمون كانت زوجا للمتوفى كما تضمنت صدور اقرار منه بينوة هذا الولد وبناء على ذلك فهو يدفعها بعدم سماع دعوى الزوجية والاقرار المذكورين وبان لولد المذكور نسبا معروفا لغير المتوفى اذ هو ابن لأبيه كامل سيموني اليهودي ورد على ذلك وكيل المأذون بالخصومة منكرا للدفع مبينا تناقض المدعى فيه فكلف وكيل حسين بك واصف اثبات الدفع بان لولد المدعى نسبا ابا معروفا غير المتوفى ومشهورا بنسبته اليه فقدم شهودا لم تعمل المحكمة على شهادتهم وكلفته حصر ادلته وشهوده فقدم اوراقا وشهودا آخرين وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ قررت رفض الدفع بان للصغير نسبا معروفا لغير المتوفى بناء على ان المدافع لم يأت بدليل مفيد للاثبات وذلك لأن شهادة الشهود لا يصح التعويل عليها لقصور في بعضها وعدم الثقة في باقيها وما قدم من الاوراق لا يصلح دليلا كما هو ظاهر في غير شهادة الميلاد اما هذه الشهادة فانها ليست رسمية في اثبات النسب فلا تكون حجة في اثباته فضلا عن ان تكون حجة في اثبات انه معروف ومشهور كما قررت عدم الالتفات الى طلب المدافع الحكم بعدم سماع دعوى الزوجية والاقرار بالنسب بناء على ان المأذون بالخصومة عن الصغير لا يدعى شيئا منها وانما يدعى ثبوت النسب وهذا غير متوقف شرعا على دعوى الزوجية ولا على دعوى الاقرار بالنسب كما لا تحتاج دعوى ثبوت النسب قانونا الى مسوغ لسماعها فاستأنف حسين بك واصف هذا القرار لدى

قرر ان احدهما للقرار الصادر برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم وجود المؤيد والثاني القرار الصادر برفض الدفع لوجود نسب للعلام المدعى بنوته معروف به ومشهور

« وحيث ان القرار الاول مما يجوز استئنافه

استقلالاً وهو صحيح لصحة اسبابه

» وحيث ان القرار الثاني مما لا يجوز

استئنافه استقلالاً لأنه ليس من مشتملات

المادة ( ٣٠٦ ) من القانون وذلك لأن المراد

من السماع وعدمه في المادة المذكورة هو السماع

الذي نهى عنه القانون مطلقاً أو بشروط خاصة

في كثير من مواده ولا يصح حمل السماع على

ما هو اعم من ذلك لأن حمل على ما هو اعم

يضيع الغرض من وضع المادة التي قصد منها

وضع حد لاستئناف القرارات في غير الموضوع

بقصد تطويل امد التقاضي من غير برر

» وحيث ان القرار الثاني المذكور ليس

موضوعه مما نهى عنه القانون فلا يكون من

مشمولات المادة ( ٣٠٦ ) من القانون المذكور

( استئناف حين بك واصف وحضر عنه حضرة

الاستاذ محمود بك ابو النصر ومحمد بك خيرت راضى

ومحمود بك كساب المحامين ضد احمد افندي رضى ماذون

بالخصومة واسما هاتم طيم الاول موكل السيد مصطفى

الفلكي والشيخ عبد الرزاق بك القاضي والشيخ

عبد الفتاح صابر المحامين والثانية موكله الشيخ محمد عز العرب

بك المحامي نمرة ١٣٩ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة

صاحب الفضيلة الشيخ مصطفى المراغى والشيخ احمد

الطار والشيخ موسى التواوى والشيخ سيد الشناوى

والشيخ سرور على )

المحكمة العليا الشرعية طالبا الغاءه وتقرير عدم

صحته لأن شهادة من شهد على الدفع المقدم

من المستأنف واجبة القبول شرعا خصوصا وان

السبب الذي تمسكت به المحكمة الابتدائية لا يتفق

مع نصوص الشريعة ولا مع سابق احكام القضاء

ولأن ما ذكرته هذه المحكمة في اسباب قرارها من

ان المأذون بالخصومة لم يدع زوجيته ولا اقرارا

بنسب يتفيه ما جاء باجابة وكيله عما وجه اليه

من الاسئلة بشأن والدته هذا الولد والحاق ذلك

بدعواه الى آخر ما جاء بورقة الاستئناف وقال

أحد وكلاء المستأنف عليه الاول ان شهادة

الشهود لا قيمة لها لخالفتها الشهادة الميلاد المقدمة

من المستأنف وطلب تأييد القرار المستأنف

لصحة اسبابه ورفض الاستئناف ووكيل المستأنف

عليها الثانية قال ان هذا القرار مما لا يجوز

استئنافه استقلالاً لأنه ليس من مشتملات المادة

( ٣٠٦ ) من اللائحة ووافقه على ذلك وكلاء

المستأنف عليه الاول وطلبوا عدم قبول

الاستئناف شكلا ورد على ذلك وكلاء المستأنف

بمذكرة بينوا فيها ان القرار المستأنف مما يجوز

استئنافه استقلالاً لأن المادة المذكورة اجازت

استئناف كل قرار صادر بسماع الدعوى أو عدمه

مهما كانت الصيغة التي صدر بها الى آخر ما جاء

بتلك المذكرة

المحكمة :

» من حيث ان المستأنف لدى المحكمة



غربية وقد جعلتها الآن مصلحة فك الزمام سنة وتسعين فداناً وتسعة عشر قيراطاً من فدان على ثلاث قطع وحددت كل قطعة منها بالدعوى وان وزارة الاوقاف ناظرة على هذا الوقف بمقتضى التقرير الصادر من محكمة مديرية الغربية الشرعية بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٠٧ ولكن المدعى عليهما واضعاً ايديهما على الحدود المذكور بغير حق ولا وجه شرعى وطلبت الحكم عليهما برفع ايديهما عنه وتسليمه لمعالى وزير الاوقاف ليحوز له لجهة وقفه ووكيل المدعى عليه الاول انكر الوقف ودفع الدعوى بعدم سماعها لانه متمسك بنص المادة ١٣٧ من القانون التى منعت سماع دعوى الوقف عند الانكار الا باشهاد مقيد بقيود معينة بها وتمسك ايضاً بالمادة ١٣٤ التى قصرت حجة التقسيط والسجلات التى كانت بالمديريات على ما اذا كانت الاعيان المدعاة تحت يد مدعيها ومعالى المدعى معترف بأنه ليست فى يده اعيان وما قدم من المستندات يكفى مؤيداً لسماع الدعوى الى آخر ما جاء باجابه عنها ولم تحضر المدعى عليها الثانية ولا من ينوب عنها ومندوب الوزارة قدم صورة رسمية من التقسيط المذكور كما قدم تقرير نظر الوزارة على هذا الوقف واوراقا اخرى وقال ان ما قدمته كاف فى اثبات الدعوى ولا وجه للدفع المذكور والمحكمة الابتدائية بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٢٦ قررت رفض الدفع بعدم السماع ذاكراً فى اسباب قرارها ان من القواعد المقررة عدم سريان القوانين واللوائح

٢٦٦

## المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

استئناف . قرار صادر برفض دفع بعدم سماع دعوى . وقف . المنع من سماع دعوى الوقف .

## القاعدة الشرعية

١ - ان القرار الصادر من محكمة اول درجة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى يجوز استئنافه استقلالاً

٢ - ان صيغة المنع عن سماع دعوى الوقف الواردة فى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وردت مطلقة غير مقيدة فيجب ان تحمل على اطلاقها كما يحمل النهى عن سماع الدعوى لمضى المدة على اطلاقه

فاذا ادعى مدع بان عيناً موقوفة ولم يقدم اشهاداً على يد حاكم شرعى مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية وجب الحكم بعدم سماع دعواه ولو كان الوقف المدعى به سابقاً على تاريخ العمل بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية

## الوقائع :

تضمنت دعوى وزارة الاوقاف على المستأنف والست فاطمة هانم ذو الفقار امام محكمة مصر الابتدائية الشرعية صدور وقف من المرحوم محمد سعيد باشا والى مصر سابقاً بمقتضى التقسيط الرزناجى المؤرخ فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٧١ لاطيان قدرها مائة فدان واربعة اسهم من قيراط من فدان كائنة بناحية كفر القتا بمرکز طلخا



الموضوع وهو مما يجوز استئنائه استقلالاً  
« وحيث ان القرار المذكور غير صحيح  
لان صيغة المنع عن سماع دعوى الوقف بدون  
مسوغ وردت مطلقة غير مقيدة فيجب ان  
تحمّل على اطلاقها كما يحتمل النهي عن سماع  
الدعوى اخصى المدة على اطلاقه . وهناك فرق  
بين النهي عن السماع وبين قوانين الموضوع  
التي لا تسري على الماضي لان النهي عن  
السماع عزل للقاضي عنه وذلك لا يسقط حق  
صاحب الدعوى في حقه لان الفقهاء نصوا على  
انه عند النهي عن السماع يجب على ولي الامر  
ان يسمع الدعوى بنفسه او ياذن غيره بسماعها  
ومن جهة اخرى فان عمل المحاكم جميعها  
ابتدائية واستئنافية استقر على وجوب  
المسوغ لسماع دعوى الوقف مطلقاً في الحوادث  
التي بعد القانون والتي قبله عند الانكار وهذا  
العمل المطرد يعتبر مفسراً للقانون

( استئناف جميل بك زكي وحضر عنه حضرة الاستاذ  
الشيخ محمد خليفة بك المحامي الشرعي ضد وزارة  
الاقواق نمرة ٢١٤ سنة ٢٥ و ٢٦ . دائرة حضرات  
اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ  
احمد العطار والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد  
الشناوي والشيخ سرور علي )

٢٦٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦

وقف . شروط عشرة . اسقاطها . ابطالها .  
التنازل عنها . جواز ذلك . دعوى مجرد  
الاستحقاق . طلب نصيب معين .

القاعدة الشرعية

١ - الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به

على ما سبقها من الحوادث الا بنص ولم يوجد  
في لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٩٧  
ولا في القانون الصادر في سنة ١٩١٠ نص  
يقتضي سريان احكام المادة ٣٣ من القانون  
الاول والمادة ٣٧ من القانون الثاني على الاوقاف  
السابقة على صدورهما وحيث فلا وجه لتطبيق  
هاتين المادتين على الدعاوى المتعلقة بتلك  
الاوقاف ويجب سماع هذه الدعاوى وقبول  
اثباتها بأي طريق من طرق الاثبات الشرعية الى  
آخر ما جاء بقرارها المذكور . فاستأنف المدعي  
عليه الاول هذا القرار لدى المحكمة العليا الشرعية  
لان المادة ١٣٧ من اللائحة نهت القضاة عن  
سماع دعوى الوقف او الاقرار به الا بقيود نصت  
عليها وهو نهى مطلق ومنصب على جميع الدعاوى  
التي ترفع بعد صدور القانون سواء اصدر الوقف  
قبل القانون ام بعده وهذا لا يختلف مع القواعد  
العامة في شيء بل هو موافق لما قضت به المحاكم  
الشرعية في مثل هذه الدعاوى المستأنفة . هذا  
الى ان التقاسيط تطبيقاً للمادة ١٣٤ لا تكون  
حجة الا اذا كانت العين المدعاة تحت يد مدعيها  
واذا فالدعوى لم تستوف شروط سماعها الى  
آخر ما جاء بورقة الاستئناف من طلبه الغاء القرار  
المستأنف وتقرير عدم سماع الدعوى وطلب  
مندب الوزارة تأييد القرار لصحة اسبابه ورفض  
الاستئناف

المحكمة :

« حيث ان القرار المستأنف في غير

وهذه القاعدة عامة شاملة للشروط العشرة. لأن الشروط العشرة من الحقوق المجردة التي تسقط بالاستقاط. فمن اشهد على نفسه بأنه اسقط عن نفسه الشروط العشرة فلا يجوز له بعد ذلك ان يرجع عن اقراره هذا ويستعمل احد الشروط العشرة

٢ - ان دعوى الاستحقاق في الوقف يجب ان تشمل على طلب نصيب معين اما دعوى مجرد الاستحقاق فلا تقبل لأنها ليست في الواقع الا دعوى استحقاق لنصيب مجهول الوقائع :

ادعى وكيل المدعين دعوى تضمنت ان المدعى عليه وقف اعيانا بموجب حجة من هذه المحكمة في ٨ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ وان من ضمن ما وقفه المنزلين البحرين الكائنين بمحوش الشرقاوى بقسم الدرب الاحمر وحددهما وانه بموجب ائمهات صادر من هذه المحكمة في ١٤ ربيع اول سنة ١٣١٦ خص ولده محمد درويش بهذين المنزلين ثم بعد وفاة ابنه محمد درويش المذكور غير بماله من الشروط العشرة وقف هذين المنزلين بموجب ائمهات من محكمة الأربكية الشرعية في ١٦ يناير سنة ١٩١٦ وجعلهما وقفا على زوجته الست عيوش بنت احمد زنده ثم من بعدها يكونان وقفا على ما يبين فيه فأحد المنزلين وهو المجاور من جهته الغربية لمنزل محمد افندي كامل شابي يكون وقفا على خالي وخالة زوجته الست عيوش المذكورة هم الشيخ محمد سالم

والشيخ حسن سالم والست اسما سالم مثالثة بالسوية ثم من بعد كل منهم يكون الثلث الموقوف عليه وقفا على اولاده ذكورا واناثا لذكر ضعف الانثى الخ والمنزل الآخر يكون وقفا من بعد الست عيوش المذكورة على ما يبين فيه فالثلث على ابن عم الست عيوش هو احمد حسن زنده ثم من بعده يكون وقفا على اولاده الخ ويكون ربع الثلثين الباقيين منه على جهات بر عينها ثم توفيت الست عيوش وتوفى قبلها كل من خالها الشيخ محمد سالم عن اولاده اسما ( المدعية الأولى ) واشقاتها عبدالرحمن وزهيره وزنوبه وسالم وحبيده قال نصيبه في المنزل الأول وهو الثلث لم لذكر ضعف الانثى. وخالها الشيخ حسن سالم عن اولاده الأربعة زنوبة ( المدعية الثانية ) وعيوشه وصالحة ومحمد قال نصيبه في المنزل الأول وهو الثلث لم لذكر ضعف الانثى وخالتها الست اسما عن بناتها الأربعة رقيه ( المدعية الثالثة ) وزهيره وجليلة ومنيرة قال نصيبها وهو الثلث الباقي لمن بالسوية وانه بوفاة الست عيوشه استحق ابن عمها احمد حسن زنده ( المدعى الرابع ) ثلث المنزل الثاني وان الواقف المدعى عليه واضع يده على المنزلين المذكورين ومستغل ريعهما وممتع من تسليم كل مثل نصيبه وانه ليس لأحد من اخوال زوجة الواقف ولد توفى وله اولاد سوى سالم بن الشيخ محمد سالم فقد توفى وله ولدان موجودان واما باقي اولاد اخوال زوجة الواقف فهم على قيد الحياة وطلب الحكم عليه



باستحقاق كل من المدعين على الوجه المشرح وأمره بتسليم كل نصيبه في المبلغ المبين بالدعوى الذي استغله من ريع المنزلين المذكورين ثم اكتفى بطلب الحكم باستحقاق المدعيات الأول في الوقف المذكور تاركا الحكم باستحقاقهن للنصيب المبين والحكم للمدعى الأخير بالطلبات المبينة بالدعوى بالنسبة إليه ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وشروطه وانشائه على الوجه المبين بالحجة وباشهاد التخصيص وباشهاد التغير المحرر في ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ ودفع بأن المدعين لا حق لهم فيما يدعون به لأن الواقف قد غير في انشاء وشروط وقف المنزلين المذكورين على الوجه المبين بحجة التغير الصادرة بهذه المحكمة في اول مايو سنة ١٩٢٤ بماله من الشروط العشرة بأن جعل المنزلين المرقومين وفقا منضما الى وقفه الصادر في سنة ١٣١٣ المذكور اولا حكمهما كحكمه وشرطهما كشرطه وجعل الممول على ذلك دون ما هو وارد بحجة التغير الصادرة من محكمة الازبكية الشرعية في ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ ولا يمنع من ذلك كونه اسقط حقه في فعل الشروط المذكورة بمقتضى الحجة المحررة من محكمة الازبكية الشرعية في ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ وطلب رفض الدعوى والمحكمة قررت ضم الدفع الموضوع ثم دفع بأن الست عيوشه بنت احمد زنده المذكورة اقرت بأن المنزلين المذكورين مملوكان لها ووقفهما وقع غير صحيح لأن المدعى عليه قد باعهما لما يبلغ ١٢٠٠ جنيه ورفعت بذلك دعوى امام المحكمة الاهلية

فقضت لها بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ بطلباتها والمحكمة رأت ان ذلك ليس دفعا شرعيا وكلفته بالجواب فصمم على اقواله فاعتبرته منكرا لما لم يجب عنه وكلفت وكيل المدعين الاثبات تقديم اوراقا وشهودا  
المحكمة :

« من حيث ان وكيل المدعين قد ادعى هذه الدعوى على الوجه المسطور وطلب ما طلبه بها . ووكيل المدعى عليه اجاب عنها بالاعتراف بما ذكر واعتبر منكرا لما لم يجب عنه من وقائع الدعوى

« ومن حيث ان وكيل المدعى عليه دفع الدعوى بأن الواقف المدعى عليه بماله من الشروط العشرة في وقفه قد غير وقف المنزلين المرقومين بمقتضى اشهاد صادر من هذه المحكمة في اول مايو سنة ١٩٢٤ على الوجه المشرح بالوقائع ولا يمنع من هذا التغير انه قبل صدوره اسقط حقه في الشروط العشرة لأنها لا تسقط بالاسقاط فلا حق للمدعين فيما يطلبون الحكم به الى آخر ما جاء بدفعه وطلب الحكم برفض الدعوى

« ومن حيث ان وكيل المدعين قد رد على هذا الدفع كما رد وكيل المدعى عليه على اقواله بالكيفية المدونة بالمذكرات المودعة بالملف وبالحضر ومجمل ما ذهب اليه كل منهما ان وكيل المدعين يرى ان ما صدر من المدعى عليه بشأن الشروط العشرة في حجة التغير الصادرة من محكمة الازبكية الشرعية في ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ من باب الاقرار بأنه لا حق له فيها بالنسبة لوقف



المنزلين المرقومين لامن قبيل اسقاطها اعتمادا على قوله ( بحيث انه لا يملكها ولا يملك فعل شيء منها بعد ذلك ) وعلى اعتبار ان ما صدر منه اسقاط فان الشروط العشرة من الحقوق المجردة التي تسقط بالاسقاط وان وكيل المدعى عليه يقول ان ما صدر من موكله ليس اقرارا وانما هو اسقاط والممول عليه ان الشروط العشرة لا تسقط بالاسقاط كما قضت بذلك المحكمة العليا في قضايا متعددة

« ومن حيث انه بالرجوع الى اشهاد التغير المشار اليه تبين ان ما صدر من المدعى عليه صريح في انه اسقاط لحقه في الشروط العشرة بالنسبة لوقف المنزلين المرقومين وليس من قبيل الاقرار ولا ينطوي عليه كما يرى وكيل المدعين واما قوله ( بحيث لا يملك الخ ) فليس الا بيانا للأثر المترتب على هذا الاسقاط

« ومن حيث ان سقوط الشروط العشرة بالاسقاط وصحة الرجوع عنها قد اختلفت فيه اقوال المتأخرين فصاحب الاشياء رحمه الله ذكر في آخر ( ما يقبل الاسقاط ) انه قد رفع الاشياء في مسائل وكثير السؤال عنها ولم يرفها نقلا صريحا وعد منها مسألة هذه الشروط اذا شرطها الواقف في اصل الوقف ثم اسقط حقه فيها وقال انه ينبغي ان يقال بالسقوط في الكل وذهب الى مثل ذلك ايضا في كتاب الوقف من البحر اعتمادا على ما جاء في جامع الفصولين من ان المالك لا يبطل بالتوك والحق يبطل به واخذ بما يفيد ظاهر كلام الخاتبة في مسألة

المسئل ولكنه مع هذا ذكر في الاشياء وفي البحر انه اجاب بعدم صحة الرجوع عنها اذا كان الوقف محكوما به متضمنا لشرائطه هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان صاحب الاشياء ذهب في احدى رسائله الى عدم السقوط وقال وينبغي ان يلحق بمسألة وقف المدرسة المذكورة في فتاوى قاضخان كل شيء تعلق بالوقف وهي مسائل وذكرها وعد منها هذه المسألة وقال ينبغي الا يسقط وانه يجب اتباع ذلك الا ان يوجد نقل يخالفه . ونقل البسيري في شرحه على الاشياء ان الشيخ قاسم ابن تطلوب اغا فتى بعدم السقوط وتبعه العلامة الكافيحي وقد نشأ عن هذا اختلاف الاحكام الصادرة من المحكمة العليا الشرعية في هذا الموضوع وهذه المحكمة ترى ان تبحث فيما يأتي . هل وجد من المنقول ما يعتبر نصا في هذا الموضوع اولا . واذا لم يوجد فأى الرايين اولى بالاتباع . قال البسيري في تعليقه على الاشياء اقول رأيت في خزانة الاكل ما يقتضي صحة السقوط حيث قال لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان افضل من شئت منهم فله ذلك وليس له ان يخص واحدا منهم وقوله على ان اخص بعض اولاده بمنزلة قوله على ان افضل ... ثم قال لا ارى ان اخص واحدا منهم بطل تخصيصه . وقد ورد نظير ذلك في وقف الهندية نقلا عن المحيط وفي الهندية نقلا عن الحاوي . اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى غلتها من شئت منهم فله ان يعطى من شاء منهم فان

هو الأصل في إسقاط الحقوق حتى قال في الرسالة التي رأى فيها عدم السقوط فالأصل في الحقوق السقوط بالاسقاط الا حق الرجوع في الهبة وحق الوقف والحق الشروط العشرة بحق الرجوع في الهبة غير مقبول لأن فيه العدول عن الأصل والخروج عن القاعدة الى الالحاق بمسألة غير ظاهرة المناط وكذلك الحال في إلحاقها بمسألة وقف المدرسة التي وردت في قاضيخان على أن عدم سقوط حق الاستحقاق في الوقف بالاسقاط غير متفق عليه ففي الهندية فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكا له فلا يملك رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها بمجرد الحق وبمجرد الحق تقبل الرد كذا في الذخيرة

« ومن حيث أنه قد اتضح مما سبق أنه يجب الأخذ بأن الشروط العشرة تسقط بالاسقاط وهذا ما جرت عليه المحكمة العليا أخيرا فلا عبرة بالتغيير الذي صدر من المدعي عليه في سنة ١٩٢٤ لأنه لا يملكه بعد أن اسقط حقه في الشروط العشرة ويجب العمل في وقف المنزلة بما جاء في حجة التغيير الصادرة من محكمة الأزبكية الشرعية في ٢٤ يناير سنة ٩١٦ ورفض ما دفع به المدعي عليه

« ومن حيث أن المدعي الرابع أثبت دعواه بالأوراق الرسمية التي لم يطعن عليها بطعن مقبول وإنشاء الواقف في حجة التغيير المذكورة

قال لا إ شاء أن اعطى احدا منهم فالغلة لم وقد ابطال مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة وفيها أيضا ولو قال علي ولد عبد الله علي أن لي أن ادخل ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فإن قال لا إ شاء أن ادخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي فمن هذه النصوص يتضح أن بعض الشروط العشرة ( الإدخال والاعطاء والحرمان والتفضيل وهو شرط الزيادة ) يصح الرجوع عنه وإن لم يثبت له أن يبطله . ولا ريب أن تعيينه الشروط العشرة مساو لما نص عليه في المناط فإن العلة في صحة الإبطال التي تفهم من هذه النصوص ليست إلا أن ما شرط حقه فله أن يبطله ويصير بذلك كأنه لم يشترط لنفسه والكل في ذلك سواء فلا حرج إذا قلنا أن ما ذكر يدل على أن الشروط العشرة جميعها تبطل بالإبطال وعلى فرض أن هذا غير مسلم وإن المسألة لم يوجد فيها نقل صريح فإنه يجب الأخذ بقول من يرى صحة الرجوع عنها وسقوطها بالاسقاط وذلك لأن صاحب الفصولين بعد أن رمز إلى شرح الطحاوي نقل عنه أن الملك لا يبطل بالتترك والحق يبطل به وهذه القاعدة عامة شاملة للشروط العشرة فلا وجه لإخراجها إلا إذا وجد نقل صريح يقتضيه وذلك ما لم يكن وصاحب الأشباه ( وهو أسبق القائلين بعدم السقوط ) ( علي أحد رأييه ) ( فيما يعلم ) قد نقل هذه القاعدة واعتمد عليها وقرر أن هذا



يقضى باستحقاقه لما يدعيه فيتمين الحكم  
له بما طلبه

« ومن حيث ان وكيل السيدات اسما  
وزنوبه ورقية المدعيات المذكورات قد اكتفى  
اخيرا في الدعوى لمن بطلب الحكم بثبوت  
الاستحقاق تاركا الدعوى باستحقاق النصيب  
المعين .

« ومن حيث انه والحال هذه تكون  
دعواهن غير صحيحة شرعا لأن دعوى  
الاستحقاق في الوقف يجب ان تشتل على  
طلب نصيب معين اما دعوى مجرد الاستحقاق  
فلا قبل لأنها ليست في الواقع الادعوى  
استحقاق لنصيب مجهول وقد جاء في الخيرية  
من اوائل كتاب الوقف اثناء الاجابة عن  
سؤال ما نصه ( الثالث ان أصل دعوى المدعين  
غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى بقوله ان  
استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ  
وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى  
معلومية المدعى ومدعاة لنفسه مجهول لا يدري  
مقداره وليس خصما عن غيره ) ومؤيد الرمي  
في هذا ما قاله الفقهاء في وجه اشتراط معلومية  
المدعى كما يعلم من الرجوع الى الزيلعي فيتمين  
لهذا رفض دعواهن

( قضية الست اسما بنت الشيخ محمد سالم وآخرين ضد  
درويش بك حجاب نمرة ١٩٦ سنة ٢٤ — ٢٥ .  
دائرة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد المغربي  
والشيخ محمد احمد فرج )

٢٦٨

محكمة اسبوط الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

وقف . ادعاء الناظر ملكية عين الوقف .  
خيانة . استقالة الناظر . طلب العود الى النظر .  
دعوى النزل . من يملكها .

القاعرة الشرعية

١ - ان المنصوص عليه شرعا ان الناظر  
اذا ادعى ملكية عين من اعيان الوقف ينزع  
الوقف من يده ويخرج هو منه . فاذا استقال  
الناظر من النظر ثم ادعى ملكية عين من اعيان  
الوقف وحكمت المحكمة الاهلية برفض دعواه  
ثم اراد العودة الى النظارة على هذا الوقف فلا  
يقبل طلبه لأن الناظر بادعائه ملكية عين من  
اعيان الوقف يكون خائنا ويكون طلبه العودة  
الى النظارة مستحق الرفض

٢ - دعوى عزل الناظر من الناظر على  
وقف ما بناء على انه ارتكب خيانات توجب  
عزله من النظر لا تسمع اذا كان المدعى ليس  
ناظراً ولا مأذوناً بالخصومة .

المحكمة :

« من حيث ان وكيل المدعية ادعى  
دعواه السابقة وطلب ما طلبه بها على الوجه  
المشروح بالمحضر واجاب عنها وكيل المدعى  
عليه من مذكرة تلاها بجلسة اليوم تضمنت  
الاعتراف ببعض الدعوى وانكار بعضها الآخر  
« ومن حيث ان الوقف وتنظر المدعى  
عليه ثابت من حجتي الوقف ومن تقرير النظر



المقدمة من وكيل المدعية وثابت ايضا من اعتراف المدعى عليه .

« ومن حيث ان وكيل المدعية قدم من ضمن المستندات صورة طبق الاصل من حكم محكمة استئناف مصر الاهلية الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ في الاستئناف المقيد نمرة ٤٤١٣ سنة ١٩٢٣ قضائية المرفوع من الست حميدة عبد الغنى ( المدعية ) ضد الشيخ محمد علي الخشاب بصفته ناظرا علي وقف المرحوم الشيخ علي حسن الخشاب وضد آخرين فبين منه ان المحكمة المذكورة حكمت علي الست حميدة المذكورة برفض دعواها المتضمنة انها تمتلك بالشراء من زوجها المرحوم علي حسن الخشاب ١٩ فداناً و ١٣ قيراطاً و ١٦ سهماً بزمام مرغونه بمدينة الجيزة ومنزلاً بناحية صبنوا مركز ديروط وانها علمت ان زوجها البائع لما قد وقف اطيافاً من ضمنها المقدار الذي اشترته منه ووقف المنزل الذي اشترته منه . وانه لا يملك التصرف فيما باعه لما فيكون الوقف باطلاً - وقد بنت المحكمة الاهلية حكمها المذكور علي ان الاطيان التي تدعي الست حميدة المذكورة ملكيتها قد وقفها السيد علي الخشاب المذكور بمقتضى كتاب وقفه الصادر منه امام محكمة العياط الشرعية بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ نمرة ١ متتابعة . وان المنزل الذي تدعي ملكيته قد وقفه السيد علي الخشاب المذكور بمقتضى كتاب وقفه الصادر منه امام محكمة ديروط الشرعية في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ نمرة ٢ متتابعة .

« ومن حيث ان حكم المحكمة الاهلية المذكورة حجة علي المدعية لأنه مقدم من وكيلها وهو من الاوراق الرسمية الكافية للحكم من غير احتياج لشيء آخر معها

« ومن حيث انه بذلك تكون المدعية قد ادعت ملكية ١٩ فداناً و ١٣ قيراطاً و ١٦ سهماً ومنزلاً من الوقف الذي تريد ان تكون ناظرة عليه

« ومن حيث ان المنصوص عليه شرعاً ان الناظر اذا ادعى ملكية عين من اعيان الوقف ينزع الوقف من يده ويخرج هو منه . وعلى ذلك فلا تولى المدعية المذكورة علي هذا الوقف لأنها خائنة بادعائها ملك عين من اعيانه وتكون دعواها العودة الي النظارة علي هذا الوقف مستحقة للرفض .

« ومن حيث ان دعواها عزل المدعى عليه من النظر علي هذا الوقف لأنه ارتكب خيانات توجب عزله من النظر غير مسموعة لأنها ليست ناظرة ولا ماذونة بالخصومة فتكون دعواها كلها مستحقة للرفض

( قضية الست حميدة عبد الغنى وحضر عنها حضرة الاستاذ الشيخ منصور صالح المحامى ضد محمد افندي علي الخشاب بصفته ناظر وقف السيد علي الخشاب وحضر عنه حضرة الاستاذ الشيخ محمد خليفة بك المحامى نمرة ٢٧ سنة ٢٥ — ٢٦ كلى . دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ محمد ابراهيم بجيت والشيخ مصطفى حسين والشيخ عبد الحميد بصل )

## فتاوى شرعية

## الجواب

العقب كما في شرح الدر المختار اسم للولد  
وولده من الذكور ومتى لم يكن زوج الست نظله  
بنت يلدز ولداً من الذكور الست يلدز الموقوف  
عليها ولا ولد ولد كذلك فلا يكون عقباً لها فلا  
يستحق في الموقوف عليها وعلى ذريتها ونسلها  
وعقبها هذا وحيث كان الحال كما ذكر في السؤال  
مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٢٧٠

## فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي  
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٥  
وقف . مكاتب . مدرسة . فروق

## القاعرة الشرعية

إذا خصص الواقف حصة قدرها ثلاثة  
قراريط من وقته يصرف ريعها فيما يلزم لتعليم  
اولاد المسلمين الفقراء وحفظهم القرآن الشريف  
بالمكاتب الموجودة ببلده ثم وجدت مدرسة  
تابعة لمجلس المديرية لتعليم اولاد المسلمين وغير  
المسلمين الفقراء ويحفظ المسلمين منهم القرآن  
الشريف فقط كان ريع الحصة الموقوفة خاصاً  
بالمكاتب الموجودة بالبلدة دون المدرسة لان

٢٦٩

## فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي  
بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦  
وقف . معنى العقب . لا يشمل الزوج .  
القاعرة الشرعية

العقب اسم للولد وولده من الذكور فلا  
يشمل الزوج ما دام ليس ولداً ولا ولد ولد .

## السؤال :

في ان المرحومة الست انجه هانم وقفت  
وفقاً على الست يلدز البيضاء ثم من بعد وفاتها  
فعلى ذريتها ونسلها وعقبها ثم ماتت الست يلدز  
البيضا عن بناتها الاربع وهن الست زينب  
والست تقيدة والست نظله والست فاطمة ثم  
ماتت الست نظله بنت يلدز المذكور عن ابنها  
وزوجها الذي هو اجنبي عن ذرية الست يلدز  
المذكورة بمعنى انه لم يكن من ذريتها ولا ذرية  
اولادها مطلقاً فهل ذلك الزوج الاجنبي يدخل  
في نصيب نظله زوجته بدعوى ان لفظ العقب  
يشمله او لا يدخل حيث ان العقب معناه شرعاً  
الولد وولد الولد من الذكور وهذا الزوج اجنبي  
ولا ينتسب الى الست يلدز المذكورة لا من جهة  
الآباء ولا من جهة الامهات

كلام الواقفين يحمل على عرفهم والمكاتب في عرف الواقف غير المدارس .

### السؤال

سأل الشيخ عبد العظيم أحمد : في ان المرحوم عمي الحاج سيد احمد برعى وقف حال حياته اربعة عشر فدانا وكسورا بناحية الشموت تبع مركز بنها قليوبية وجعلها حصص للمستحقين الموضحين بحجة الوقف الصادرة من محكمة مصر الشرعية في ٢١ شوال سنة ١٣٢٥ هجرية ومسجلة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ومن ضمن ما وقف حصه قدرها ثلاثة قراريط منها لصرف ريعها فيما يلزم لتعليم اولاد المسلمين الفقراء وحفظهم القرآن الشريف بالمكاتب التي بناحية الشموت الموقوفة على الدوام والاستمرار الى آخر ما جاء بحجة الوقف والآن موجود بالناحية بلدنا خلاف المكاتب مدرسة تبع مجلس المديرية وهذه المدرسة تعلم اولاد المسلمين وغير المسلمين الفقراء وتحفظ المسلمين منهم القرآن الشريف فقط. فهل والحالة هذه تدخل المدرسة المذكورة ضمن المكاتب التي تعلم اولاد المسلمين الفقراء وتحفظهم القرآن الشريف بناحية الشموت المذكورة ويوزع ريع الثلاثة قراريط على الجميع ام كيف الحال افيدوا الجواب

### الجواب

من حيث ان المدرسة التابعة لمجلس المديرية تعلم اولاد المسلمين وغيرهم، والمكاتب في عرف

الواقف غير المدارس وانما يحمل كلام الواقفين على عرفهم وحينئذ فلا تشمل عبارة الواقف هذه المدرسة لانه خص ريع الحصه المذكورة بما يلزم لتعليم اولاد المسلمين الفقراء وحفظهم القرآن الكريم بالمكاتب الكائنة بالناحية المذكورة والله اعلم

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٢٧١

### فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

وقف . وابور رى . الثمن من مال الواقف .  
غير وارد في كتاب الوقف تركه .

### الفاخرة الشرعية

اذا اشترى الواقف وابور رى من ماله واحده في أرض الوقف ولم يذكر كونه وقفا أو ملكا ثم مات كان تركه يورث عنه

### السؤال

في ان المرحوم على بك احمد في يونيه سنة ١٩٠١ وقف اطيانا له ونص في كتاب وقفه على وابور قوميل قوة ٨ خيول ثم في سنة ٩١٤ اشترى من ماله وابورا آخر قوة عشرة خيول واحده في أرض الوقف مع الوابور الاول ولكنه لم يذكر شيئا عن الوابور الثاني من كونه وقفا أو ملكا وتوفى بعد ذلك نرجو الافادة



عما اذا كان الوابور الذى اشتراه واحده في أرض الوقف ولم يذكر عنه شيئا يعتبر موقوفا أو انه يصبح تركه لورثة الواقف المذكور

الجواب

اذا اشترى الواقف الوابور المذكور من ماله واحده في أرض الوقف ولم يذكر كونه وقفا أو ملكا ثم مات كان ذلك الوابور تركه يورث عنه لورثته الشرعيين كما يؤخذ ذلك من الاسماء وغيره مما نقله صاحب الفتاوى المهدية بصحيفة ٨١٣ من الجزء الثانى وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قراعه

٢٧٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

وقف . منزل مارض الوقف . من مال الوقف

القاعدة الشرعية

اذا بنى الناظر منزلا على أرض الوقف بمال الوقف كان وقفا

السؤال

في أرض زراعية موقوفة بنى الناظر عليها منزلا من مال الوقف هل تعتبر فضيلكم هذا المنزل وقفا لتشيده بارض الوقف بمال الوقف اجيبونا ولكم الاجر والثواب

الجواب

اذا بنى الناظر منزلا على أرض الوقف بمال الوقف كان وقفا

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٢٧٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٣٣٨

وقف . شروط عشرة . التنازل عنها . اسقاطها .

جواز النظر . التنازل عنه .

القاعدة الشرعية

١ - لو اخرج الواقف نفسه وذريته من الوقف وادخل غيره وتنازل عن حقه في الشروط العشرة وتكرارها وابطلها جاز . ولا يجوز له بعد ذلك في المستقبل ان يعمل شيئا منها فليس له ان يخرج من ادخله ولا ان يدخل نفسه وذريته من بعد ذلك

٢ - اما شرط النظر فهو خارج عن سائر الشروط فلو اخرج نفسه من النظر وابطل حقه في النظر فلا يخرج ولا يبطل حقه الا اذا كان

خائفا يخشى على الوقف منه فينتد يكون للقاضى عزله حتى ولو شرط الواقف ان ليس للسلطان ولا للقاضى عزله لأن مثل هذا الشرط يقع باطلا ويبقى للقاضى حق عزله وتولية غيره

## السؤال

سأل احمد حسن عدوى يبنى سويف في شخص يملك اطيانا وقف وله الشروط العشرة وتكرارها فهل لو اخرج نفسه وذريته من منفعتها وادخل غيره وتنازل عن حقه في الشروط العشرة وتكرارها وابطلها يجوز له في المستقبل ان يخرج غيره ويدخل نفسه وذريته من بعده . وهل لو تنازل ايضا عن حقه في النظارة فيما تخرج عنه يكون له حق النظر مرة اخرى بعد تنازله عنه ارجو افتائي عن ذلك ادام الله بقاءكم مع العلم بان الشخص الذي يريد الواقف ادخاله وذريته بدلا عنه هو بعض اولاد الواقف في بعض الموقوف البالغ قدره ١٢ فدانا و٨ قراريط و٨ اسمهم مينة بكتاب الوقف بناحية براده الوقف مركز بيا بمديرية بني سويف

## الجواب

اطلنا على هذا السؤال ونفيد انه قال في الاشياء ما نصه - ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شروطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذه الشروط ويتبني ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه في شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الربح حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسمي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه بما شرطه لنفسه او لغيره اهـ . ومثل ذلك في شرحه

البحر الرائق على الكنز وقال العلامة هبة الله في شرحه على الاشياء في هذا الموضع ما نصه وهذا بخلاف ما أفتى به الشيخ قاسم في سؤال رفع اليه فيما اذا شرط الواقف لنفسه ان يزيد ما شاء وينقص ما شاء ويدخل من شاء ويخرج من شاء ويدل منه ما يريد تبديله يفعل ذلك كلما بدا له مادام حيا وليس لاحد بعده فعل ذلك فقرر الواقف رجلا ثم عزله وقرر غيره ثم عزل الثاني واعاد الاول واستمر الى ان مات الواقف فاحضر الثاني محضرا يتضمن اشهاد الواقف على نفسه ان هذا الذي ولاه بعد الاول باق في الوظيفة وانه اسقط حقه من عزله فكتب الشيخ امين الدين الاقصرائي اذا ثبت بطريقة اسقاط حقه من العزل بشهادة شرعية مستوفية لشروطها شرعا وحكم بشروطها فالاول باق حتى يظهر ناسخه بطريقة الشرعي وواقفه الشيخ محمود ابن عبد الله الحنفي والشيخ يحيى الماوي الشافعي وخالفه الشيخ قاسم فكتب المستمر في الوظيفة الى حين وفاة الواقف يستمر على ذلك بصحة ولايته بمقتضى شرط الواقف ولا تعاد الوظيفة الى الثاني من غير حدوث سبب يقتضي ذلك لأن اسقاط الواقف حقه باطل لاعتبار صحة شرطه شرعا فلا يملك اخراجه كما نص عليه في اخراج متولى الوقف والوصي فحق الواقف في أصل اشتراط الاخراج لا في نقاذ الاخراج المشروط اذا وجد لأنه حكم شرعي كيف وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره

ولا تخصيصه بعد تقريره ولا سيما بعد الحكم وراققه على ذلك الكافيجي وصاحب النهر في مختصر أنفع الوسائل ٥١. وكتب العلامة الحموي على قول صاحب الاشياء وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل ما نصه . قال بعض الفضلاء كيف ذلك والمصرح به ان شرط الواقف كنص الشارع وقد علم من الارث انه لا يسقط بالاستقاط فيجب ان يكون الاستحقاق المشروط في الوقف كذلك لا يسقط به وهذا مما يجب القطع به وقد قدم عن قاضيخان في أول الصفحة من هذه الورقة ما يشهد لما قلناه فتأمل ١٥ وقل صاحب الاشياء في رسالته في بيان ما يسقط من الحقوق بالاستقاط وما لا يسقط ما نصه ومنها اذا شرط الواقف لنفسه الادخال والاخراج الخ أو شرطه لغيره فاسقط حقه من ذلك الشرط ينبغي ان لا يسقط فيعمل بذلك الا ان يوجد ثقل يخالفه فيجب اتباعه ١٥. ومن ذلك يعلم ان العلامة زين الدين بن نجيم في اشباهه وبمجره قائل بان الواقف اذا شرط لنفسه الشروط العشرة كان له ان يسقط حقه فيها اخذا من كلام جامع الفصولين لأن الحق فيها من قبيل الحقوق المجردة التي تسقط بالاستقاط ويوافقه ما افتي به الشيخ امين الدين الاقصراني والشيخ محمود بن عبد الله الحنفي والشيخ يحيى المناوي الشافعي وخالفهم العلامة قاسم فقال بعدم صحة الاستقاط المذكور وواقفه الكافيجي وصاحب النهر في مختصر أنفع الوسائل وجرى عليه

صاحب الاشياء في رسالته في بيان ما يسقط من الحقوق بالاستقاط وما لا يسقط . واقول نص في الفتاوى المهدية بصحيفة ٧٠٩ جزء ثان على ان المشروط له الشروط العشرة لا يملك تغييرها لأن شرط التغير والتبديل راجع الى مصاريف الوقف وكذلك الزيادة والنقصان وكذلك الادخال والاخراج كما افتي به العلامة ابن القرض حسبا افاده العلامة الطوري في فتاويه ١٥. وفي الفتاوى الانقروية بصحيفة ٢١٨ جزء أول قلاعن أنفع الوسائل ما نصه قلت ارأيت ان جعل الاستبدال لرجل آخر سواء قال فالشرط جائز وللواقف ان يبيعهما ويستبدل بها قلت وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم اذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك جائزا وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كالوكيل فما كان للوكيل ان يفعله للموكل ان يفعله قلت ارأيت ان قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد اخرجتك مما جعلت اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة بعد ذلك ١٥. وفي الخصاص بصحيفة ٢٥ مانصه ولما جعلت للواقف ان يبيع ذلك وانما اشترط لوالي الصدقة قال من قبل ان واليها انما هو وكيل الواقف في حياة الواقف ووصى له بعد موته اذا كان قد جعل اليه ولاية هذه الصدقة في حياته وبعد وفاته الا تري ان للواقف اخراج هذا الوالي مما جعل اليه والاستبدال به فاشترطه لوكيله أو لوصيه اشترط



وابطالها اذا شرطها لغيره واخراج ذلك الغير منها وكذلك يملك اسقاطها وابطالها واخراج نفسه منها اذا شرطها لنفسه لأنه لا فرق بين شرطها لنفسه وشرطها لغيره اذا ان ذلك الاشتراط في الامرين يوجب حقا مجردا للشروط له ذلك لا فرق بين ان يكون المشروط له الواقف أو غيره لأن العلة في هذا ان ذلك من قبيل الحق المجرد الذي يقبل الاسقاط واما كون المشروط له اذا كان غير الواقف لا يملك تغيير الشروط العشرة ولا شيء منها فذلك لما نص عليه في المهدية من ان تلك الشروط راجعة الى مصاريف الوقف فلمشروط له اذا كان غير الواقف ان يعمل بها لا ان يبطلها ويخرج نفسه منها بل ولاية ذلك للواقف فقط نعم يتجه ان الواقف اذا شرط لغيره الشروط العشرة أو شيئا منها وشرط ان لذلك المشروط له ان يخرج نفسه منها كلها أو بعضها ان يكون له ذلك عملا بشرط الواقف لما صرحوا به انه متى لم يكن شرط الواقف معصية ولا منافيا لمصلحة الوقف كانت كنص الشارع في الفهم والدلالة ووجوب العمل ومن ذلك يعلم ان المعول عليه هو ما جرى عليه في الاشياء وفي البحر من ان الواقف ان يسقط حقه في الشروط العشرة وان يخرج نفسه منها وانه هو الذي تقتضيه النصوص الشرعية وان ما نقله الشيخ هبة الله في شرحه عليها عن العلامة قاسم من ان اسقاط الواقف حقه في ذلك باطل لاعتبار

منه لنفسه قلت فما اشترطه الواقف لوالى هذه الصدقة هل يكون لهذا الوالى ان يجعل ذلك لغيره أو يوصى بذلك الى غيره من بعد موته قال ليس له ذلك وانما هو له خاصة دون غيره ٨١. ولا شك ان جعل الواقف الاستبدال لغيره هو كجعله باقى الشروط العشرة لغيره لأن شرط الشروط العشرة في عقده الوقف كشرط النظر من انواع الولاية كما يؤخذ من فتاوى قاضخان بهامش المهدية بصفحة ٢٩٥ جزء ثالث وبذلك يثبت الحق لهذا الغير فيما شرطه له الواقف وقت عقده الوقف من الاستبدال وغيره من الشروط العشرة وهو حق من الحقوق المجردة وقد علم مما نقلناه عن الفتاوى المهدية انه ليس لهذا المشروط له الشروط العشرة ان يغيرها لأن شرط التغيير والتبديل راجع الى مصاريف الوقف وكذلك الزيادة والنقصان وكذلك الادخال والاخراج فليس له ابطالها واخراج نفسه منها الا اذا شرط له الواقف ذلك وعلم مما نص عليه في الفتاوى الاقروية والحصاف على وجه ما ذكر ان للواقف نفسه ان يخرج ذلك الغير مما شرط له من الاستبدال وغير الاستبدال من الشروط العشرة مثل الاستبدال في ذلك ولا شك ان اخراج من شرط له الواقف الشروط العشرة أو شيئا منها اسقاط وابطال لها واخراج لمن شرط له منها وهذه النصوص صريحة في ان حق تلك الشروط من الحقوق المجردة التي يملك الواقف اسقاطها

صحة شرطه شرعا الى آخر ما تقدم فهو مخالف لما قضت به النصوص التي قلنا لها لأن ما قاله العلامة قاسم يقتضى ايضا ان الواقف لا يملك ابطال حق من شرط له الواقف ذلك في الشروط ولا اخراجه منها وقد علمت ان ما نص عليه الخصاص بخلافه وكذا يخالفه ما قاله في الاقروية نقلا عن تنفع الوسائل الموافق لما في الخصاص واما ما كتبه العلامة الحموي عن بعض الفضلاء على قول الاشياء وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل من ان شرط الواقف كنص الشارع وقد علم من الارث ان لا يسقط بالاسقاط فيجب ان يكون الاستحقاق المشروط في الوقف كذلك لا يسقط الخ فليس بصحيح على اطلاقه لان الاستحقاق في الوقف ان كان استحقاقا في الربيع فهو لا يسقط لانه كالارث لا يسقط بالاسقاط واما ان كان الاستحقاق المشروط في الوقف من الحقوق المجردة كالشروط العشرة فقد علمت ان ما قاله الخصاص ونقله عن الاقروية عن تنفع الوسائل صريح في انه يسقط ويبطل اذا كان ذلك الحق مشروطا من قبل الواقف لغيره وقد علمت ان مثل ذلك ما اذا كان مشروطا لنفسه اذ لا فرق بينهما واما دعوى الحموي ان صاحب الاشياء قدم عن قاضيخان في اول صفحة ما يشهد لما ناله فليس بصحيح لان نص ما قدمه عن قاضيخان هو قول قاضيخان في فتاواه في الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة

يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب به ويأخذ بعد ذلك ا هـ - وذلك لان ما قاله في قاضيخان في غير الحق المجرد بل هو متعلق بالحق في الربيع قال في الدر المختار فلو اقر المشروط له الربيع او النظر انه يستحقه فلان صح ولو جملة لغيره لا ا هـ . وكتب عليه بن عابدين بصحيفة ٦٥٢ جزء ثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ هجرية ما نصه لان تصحيح الاقرار انما هو معاملة له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقا له في اخباره مع امكان تصحيحه جملا على ان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر اما اذا قال المشروط له الغلة او النظر جعلت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له انشاء ذلك من تلقاء نفسه وفرق بين الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح ان لم يخالف شرط الواقف لأنه يصير وصيا عنه وكذا لو قرع عنه لغيره وقرر القاضي ذلك الغير يصح أيضا الى أن قال واما جعل الربيع لغيره فقال الطحطاوى ان كان الجمل بمعنى التبرع بمعلوم بأن يوكله ليقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا يشهد في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقال في الحاشية ان الاسقاط المشروط كارث لا يسقط بالاسقاط ا هـ - قلت ما عزاه للخانية الله أعلم بثبوتها فراجعها نعم المنقول في الحاشية ما سيأتى وقد فرق في الاشياء في نعم ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لمعين وغير معين وذكر ذلك في



جملة مسائل كثير السؤال عنها ولم يجد فيها قلا  
 فقال اذا أسقط المشروط له الريع حقه لا لأحد  
 لا يسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما اذا أسقط  
 حقه لغيره اه - أى فانه يسقط لكن ذكر  
 أنه لا يسقط مطلقاً في رسالته المؤتمة في بيان  
 ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذاً بما في  
 شهادات الخانية من كان فقيراً من أصحاب المدرسة  
 يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا يبطل بإبطاله  
 ولو قال أبطلت حتى كان له أن يأخذه اه قلت  
 لكن لا ينبغي أن ما في الخانية اسقاط لا لأحد  
 نعم ينبغي عدم الفرق اذ الموقوف عليه الريع انما  
 يستحقه بشرط الواقف فاذا قال أسقطت حتى  
 منه لفلان أو جعلته له يكون مخالفاً لشرط الواقف  
 حيث أدخل في وقفه ما لم يرضه الواقف لأن  
 هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه  
 فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كما مر ثم رأيت  
 الخير الرملى أفنى بذلك وقال بعد نقل ما في  
 شهادات الخانية وهذا في وقف المدرسة فكيف  
 في الوقف على القرية المستحقين بشرط الواقف  
 من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا  
 بان شرط الواقف كنص الشارع قاشبه الارث  
 في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه  
 المسألة كلام يجب أن يحذرا اه كذا في رد المحتار  
 ومن هذا يعلم ان ما قدمه صاحب الاشياء قلا  
 عن الخانية انما هو في اسقاط الحق في الريع وان  
 ما استدل عليه به من الفرق بين اسقاطه لمعين  
 وغير معين على وجه ما ذكر غير صحيح وقد قال

صاحب الاشياء نفسه في بحث بيان حكم ما يقبل  
 الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل ما نصه ولو قال  
 وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل  
 بالترك والحق يبطل به حتى لو أن أحد الغائبين  
 قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو  
 قال المرتهن تركت حتى في حبس الرهن بطل  
 حقه كذا في جامع الفصولين وفصول العبادى  
 اه - وهو صريح في الفرق بين اسقاط الحق في  
 الاعيان وأنه لا يصح مطلقاً لمعين أو غير معين  
 وبين اسقاط الحق المجرد فانه يصح ومن ذلك  
 يعلم ان ما قاله صاحب الخانية في الشهادات  
 لا يشهد لما نقله الحموى عن بعض الفضلاء على  
 وجه ما ذكرناه ويتبين من هذه النصوص انه  
 لا شبهة في الفرق بين اسقاط المشروط له الريع  
 حقه فيه وبين اسقاط الواقف حقه في الشروط  
 العشرة

ومن ذلك يعلم ان الواقف المذكور بالسؤال  
 لو اخرج نفسه وذريته من الوقف المذكور  
 ودخل غيره وتنازل عن حقه في الشروط العشرة  
 وتكرارها وابطالها كان ذلك جائزاً ولا يجوز له  
 بعد ذلك في المستقبل أن يعمل شيئاً منها فليس  
 له أن يخرج من أدخله ولا ان يدخل نفسه  
 وذريته من بعد ذلك

واما شرط النظر فهو خارج عن سائر الشروط  
 فلو اخرج نفسه من النظر وابطل حقه في النظر  
 لا يخرج ولا يبطل الا اذا كان خائفاً يخشى على  
 الوقف منه فيثبت يكون للقاضي عزله ولو شرط



جامع الفصولين وهو مذهب ابي يوسف الذي  
عليه العمل في الوقف والله أعلم

مفتي الديار المصرية  
محمد نجيب

تعليق

راجع المحكم الصادر من محكمة مصر  
الابتدائية الشرعية بهذا المعنى ايضاً ومنشور  
في هذا العدد صحيفة ٣٩٧

الواقف أنه لا يعزل كما صرح بذلك في الفتاوى  
الاقروية بصحيفة ٢١٦ جزء أول حيث قال  
قلوان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان  
ليس للسلطان ولا للقاضي عزله فان لم يكن مامونا  
في ولاية الوقف كان الشرط باطلا والقاضي أن  
يعزله ويولي غيره وقال بعد ذلك واقف شرط  
الولاية لرجل فهي للواقف ايضاً وله عزل من  
شرط ونصب غيره اه كلام الاقروية نقلا عن

## قضاء المحاكم المختلطة

٢ - للحكومة الحق في إيجاد اشخاص  
معنوية ذوى منفعة عامة فمجلس مديرية قناله  
الصفة الشخصية المعنوية بموجب القانون الذي  
اوجده وقد انشئ بصفة مطابقة للقوانين وللحكومة  
المصرية طبقا لفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ الحق  
بأن تقوم بوضع النظم التي تراها لازمة  
واصدارها بصفة اوامر ادارية داخلية مخصوصة.  
فتخويلها بمجالس المديرية حق اضافة ضرائب  
ليس معناه تنازها عن السيادة المحلية التي لها  
لشخص معين

٣ - ان المادة الثانية من قانون ١٣ سبتمبر  
سنة ١٩٠٩ اجازت لمجلس مديرية قنا ان يقرر  
رسوما مؤقتة لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم  
وما دامت الرسوم لا تتجاوز الخمسة في المائة من  
مجموع الضرائب في المديرية فقراره في وضعها وفي  
تخصيصها يكون قطعيا ويصدر به الامر العالي

٢٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ مارس سنة ٩١٢

اجني . عوائد . شخص معنوي . مجلس المديرية .  
ضرائب رسمية . مجالس المديرية .

القاعدة القانونية

١ - اذا كانت الحكومة هي صاحبة الرأي  
الاعلى في ربط وتحويل العوائد في دائرة الحدود  
المرسومة لها في ذلك وطبقا للقوانين والوائح فان  
للمحاكم المختلطة حق النظر فيما اذا كانت  
الضريبة المراد دفعها شرعية او غير شرعية او  
تزيد على القدر المقرر في القانون او ان جهة  
الادارة ارتكبت خطأ في تطبيق القوانين والوائح  
من شأنه الزامها بدفع تعويض او رد ما دفع  
مادام ليس هناك محاكم ادارية يلتجئ اليها  
الأجانب في مثل هذه الاحوال

يضاف على الضريبة المقررة على اطيان مديرية قنا ضريبة مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من الضريبة المذكورة كما قرره مجلس المديرية للمدة وبالشروط المذكورة بحضور جلساته

« وحيث ان المادة الثالثة من هذا القانون قضت بأنه « على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه »

« وحيث ان صراف ناحية ارمنت اخطر المستأنف عليه بخطاب مؤرخ ٢٣ يونيو سنة ١٩١٠ بأنه اضيف على اسمه مبلغ ١٠٧ جنيهات و٥٤٤ مليا بصفة ضريبة مستحقة لمجلس المديرية بناء على امر ناظر المالية

« وحيث ان نظارة المالية اجابت المستأنف عليه بخطاب تاريخه ٣١ يوليو سنة ١٩١٠ بناء على تظلمه بخصوص حجز اداري وقع عليه لعدم دفعه الضرائب بأن الاجراءات التي عملتها المديرية مطابقة للفقرة الثالثة من المادة (٩) من دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

« وحيث ان المستأنف عليه بعريضة افتتاح الدعوى المؤرخة ٨ اغسطس سنة ١٩١٠ كلف الحكومة المصرية بأن ترد اليه المبالغ التي دفعها وادعى اثباتا لطلبه هذا انه دفع بطريق الاجبار والاكرام مبلغ ١٠٧ جنيهات و٥٤٠ مليا لصراف ارمنت ومبلغ ٤٧ جنيها و ٣١٠ مليا لصراف ريانة وذلك قيمة الضريبة التي قررها مجلس المديرية وان هذه الضريبة لا يمكن المطالبة بها شرعا لمخالفتها للقوانين الخاصة بالضرائب وعلى

واما اذا زادت على ذلك فلا يكون قراره قطعيا في الزيادة الا بعد تصديق الحكومة

٤ - ان رسوم مجلس المديرية المقصد منها زيادة ضريبة موجودة لا تقرير ضريبة جديدة فلمجالس حق تقريرها على الوطنيين والاجانب معا .  
المحكمة :

« حيث ان مجلس مديرية قنا بجلسته المنعقدة في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ قرر اضافة ضريبة مؤقتة خمسة في المائة على اموال الاطيان المقدرة في اول سنة ١٩١٠ بمبلغ ٢٣٩٥٤١ جنيها و ٩٧١ مليا وذلك لمدة اربع سنوات من ابتداء سنة ١٩١٠ لغاية سنة ١٩١٣ بواقع مبلغ ١١٩٧٧ جنيها و ١٠٠ مليا سنويا للصرفه في النافع العمومية وكذلك في التعليم طبقا للعادة الثانية من القانون نمرة ٢٢ المعدل للقانون النظامي

« وحيث ان هذا القرار صار تعديله بقرار آخر اصدره المجلس المذكور بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٠ طبقا لتعليمات نظارة الداخلية

« وحيث ان القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٠ ( او بالحري دكرينو ) حسب نص المادة (٢) من قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ والمادة (١٨) من القانون النظامي قضى « بعد الاطلاع على المادة (٢) من القانون النظامي المعدل بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩ وعلى القرارات الصادرين من مجلس مديرية قنا وبناء على ما عرضه ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظارة بأن

الضريبة وتحصيلها اياها فمن الثابت ان للمدعي ايضا الحق في ان يختصم الحكومة حتى بفردتها للحصول على تعويض الضرر الذي لحقه

اما فيما يختص بنفس موضوع القضية فان الحكم قرر ان الضريبة المحكى عنها بالرغم عن تسميتها ضريبة اضافية فهي بلا شك معتبرة كضريبة جديدة تقرر على الاطيان

« وحيث انه بناء على ذلك كان من الواجب ان تقررها الجمعية العمومية عملا بالمادة (٣٤) من القانون النظامي الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ حتى تكون ضريبة قانونية

« وحيث ان الحكومة قررتها بدون اخذ رأى الجمعية العمومية فلا يمكنها ان تنازع في انها بعملها هذا قد اضررت بحق اكتسبه المدعي خصوصا وان تحصيل قيمة الضريبة كان بمعرفة صراف الحكومة وبالتحديد بتوقيع الحجز الادارى طبقا للأوامر العالية الخاصة به

« وحيث ان الحكومة استأنفت هذه الاحكام باعلان تاريخه ٢٧ يونيو سنة ١٩١١ وقالت إنه نظرا لاتقضاء جميع مواعيد المعارضة فقد اصبح لما الحق في رفع الاستئناف حتى عن موضوع الحكم الثانى

« وحيث ان الحكومة ادعت بأن المحكمة الابتدائية اخطأت في تفسير المادة (١٤٧) مرافعات بأن رفضت قبول الدفع الفرعى المقدم من الحكومة بعدم جواز قبول الدعوى مع انه يختلف عن الدفع الابتدائية المنصوص عنها في

الخصوص لقانون النظامى الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٨٣ والقانونامه العثمانى الصادر في ٩ صفر سنة ١٢٨٤ وانه يحفظ لنفسه الحق في ان يضم على طلبه الاصلى قيمة المبالغ التى يجبر على دفعها في اثناء الدعوى بصفة ضريبة لمجلس المديرية

« وحيث ان محكمة مصر المدنية المرفوعة امامها هذه الدعوى قضت في حكمها الاول التحضيرى الصادر حضوريا بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩١١ باعادة فتح باب المرافعة مطولا في الموضوع وبدون ان تقضى وقتئذ في الدفع الفرعى المرفوع من الحكومة بعدم قبول الدعوى « وحيث ان المحكمة المذكورة اصدرت

حكما ثانيا حضوريا في ٩ مايو سنة ١٩١١ برفض الدفع الفرعى المرفوع بغير حق من الحكومة وبملزوميتها بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٥٤ جنيها و ٨٥٠ مليا وفوائده بواقع خمسة في المائة من تاريخ تحصيل هذا المبلغ بمعرفة الصراف

« وحيث ان الحكم المذكور قرر أن مجلس مديرية قناة له الصفة الشخصية المعنوية بموجب القانون الذى اوجده وانه بناء عليه تكون الحكومة محقة فيما قالته من انه كان في امكان المدعى ( الآن مستأنف عليه ) ان يعلن مجلس المديرية المذكور للحصول على ما يدعيه ويكون اعلانه اذ ذاك صحيحا ولكنها ليست محقة في ادعائها بأنه كان يجب على المدعى مقاضاة ذلك المجلس دونها

« وحيث انه جاء في الحكم انه اذا كانت الحكومة اصيحت مسئولة من جهة تقريرها



تلك المادة وعن اوجه الدفع في نفس موضوع الدعوى

« وحيث رغما عن توضيحات الحكومة فالمحكمة لم تجعل فرقا بين الدفع الفرعى المتعلق بعدم جواز قبول الدعوى الذى ترافعت الحكومة فيه وبين نفس الموضوع الذى لم تترافع به فحوت لنفسها الحق بأن تحكم حضوريا في الموضوع وفي الدفع الفرعى معا ورفضت ثانيا هذا الدفع ثم بعد الفصل في الحكم التمهيدى الذى سبق وصفته تمضيى قد حكمت على الحكومة حضوريا في الموضوع مع انها لم تترافع بدلا من ان تحكم على مجلس مديرية قنا الذى لبث بعيدا عن الدعوى مع انه سبق اعترافها ( المحكمة ) بشخصيته المعنوية المستقلة المطلقة وتقريرها لهذه الشخصية فكان من الواجب عقلا ان ترفع الدعوى على ذلك المجلس ويصدر الحكم عليه » وحيث ان السبب المهم الذى ارتكنت عليه المحكمة في حكمها في الموضوع هو انه اذا كانت ضريبة مجلس المديرية هي ضريبة عقارية فكان واجبا تقريرها بمعرفة الجمعية العمومية طبقا للمادة (٣٤) من القانون النظامى وان كانت عوائد شخصية فكان واجبا الحصول على قبول الدول بها لأجل سريانها على الأجانب

« وحيث ان المحكمة الابتدائية بحكمها هذا من جهة قد انكرت بالمرّة حقيقة صفة الضريبة المتنازع فيها اذ هي ليست ضريبة عقارية بالمعنى المنصوص عليه بالمادة (٣٤) البادى

ذكرها ولا عوائد شخصية بما تحرم تقريرها الامتيازات

ومن جهة اخرى تقول الحكومة إن المحكمة بحجة البحث فيما اذا كان قد روعى في تقرير هذه الضريبة شروط المشروعية والمساواة المطلقة بين الأجانب والوطنيين المالكين لعقارات في المملكة العثمانية طبقا لقانونا ٧ صفر سنة ١٢٨٤ قد ظنت انه يحق لها - رغما عما حرمت المادة (١١) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - ان تفصل في امر صادر من السلطة الحاكمة وهو من الصق الامور بتلك السلطة كالقانون النظامى المتمم بالقانون الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ فتفسره تفسيراً شبيها بالقوانين النظامية في تقرير الملائق بين الحكومة ورعاياها الوطنيين وذلك بدلا من ان تكتفى بالنص الذى يجب عليها الاحتياط فيه وتتحقق عما اذا كانت الضريبة المتنازع فيها جرى تحصيلها من الوطنيين كما حصلت من الأجانب المالكين لعقارات في مديرية قنا ام لا وهل حصل تظلم من جراء تحصيلها طبقا لنصوص القانون النظامى ام لا وفي ذلك ما يكفى في اثبات مشروعية تلك الضريبة تطبيقا لأحكام قانونا ٧ صفر سنة ١٢٨٤ « وحيث ان الحكومة طلبت من باب اصلى رفض دعوى المستأنف عليه ما دامت مرفوعة ضدها ومن باب الاحتياط في حالة ما اذا كانت محكمة الاستئناف لا تقبل الدفع الفرعى الحكم بعدم احقية المستأنف عليه في دعواه ضد الحكومة والاقتصار على رفض طلباته

« وحيث ان الحكومة اوضحت في مذكرتها المقدمة بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ بأنها تمسكت بدفعها الفرعى امام المحكمة الابتدائية ولا تزال متمسكة به لأن خصمها منكر عليها حقها في ان توجد بمير اتفاق الدول اشخاصا معنوية عمومية ( بلديات او مديريات ) مع ما يترتب على وجود هذه الاشخاص او بعبارة اخرى فهو ينكر عليها حق سلطتها العليا الادارية بحيث اصبحت اهمية هذه المسألة اكبر من اهمية موضوع الدعوى » وبما ان المستأنف عليه كره ذلك في الاستئناف فالحكومة يمكنها ايضا ان تقتصر على دفعها الفرعى

« وحيث انها لم تفعل ذلك لسببين - اولا لأن الحكم المستأنف رفض مدعيات الخصم واعترف للحكومة المصرية بحق ايجاد اشخاص معنوية تسرى على الأجانب ولو لم تتمتع الدول بوجودها ثم لأن الحكومة تود ان تستوفى المرافعة ولذا فهي لا تتردد في الدخول في موضوع الدعوى اذا رأت محكمة الاستئناف عدم الاهتمام بالدفع المقدمة

« وحيث ان كل بحث في صفة وماهية الحكيم المستأنفين لا فائدة منه لأنه لا يؤثر في موقف الخصمين الحاضر وان المهم هو معرفة ما اذا كان رفع الدعوى بطلب ابطال الضريبة ضد الحكومة مطابقا للاصول القانونية ام لا وفي حالة الايجاب معرفة ما اذا كانت دعوى المستأنف عليه بطلب رد ما دفعه في محلها ام لا

« وحيث مع ذلك تستند الحكومة على المادة (١١) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة اى انها تدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر هذه الدعوى فيجب القول بأن الحكومة غير محقة في استنادها على المادة المذكورة لأنه اذا كانت الحكومة هى صاحبة الرأى الأعلى في ربط وتحصيل العوائد مع ملاحظة الحدود المرسومة لها في ذلك وطبقا للقوانين والوائح فان للمحاكم المختلطة حق النظر فيما اذا كانت الضريبة المراد دفعها شرعية او غير شرعية او تزيد عن القدر المقرر في القانون او ان الادارة ارتكبت خطأ في تطبيق القوانين والوائح من شأنه إلزامها بدفع تعويض او رد ما دفع ما دام ليس هناك محاكم ادارية يلتجئ اليها الاجانب في مثل هذه الاحوال » وحيث اذا تقرر ذلك ونظرنا في دفع الحكومة بعدم قبول الدعوى ضدها ترى المحكمة تأييد الحكم الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١١ القاضى بعدم قبول الدفع الفرعى وبان للحكومة بلا نزاع خلافا لأقوال المستأنف عليه الحق في ايجاد اشخاص معنوية ذوى منفعة عامة وبناء عليه يجب الحكم بأن مجلس مديرية قنا شخص معنوى ذو منفعة عامة انشئ بصفة غير مخالفة للقوانين

« وحيث انه يكاد ان لا تكون هناك ضرورة للقول بأن فرمان التولية التى يتمسك بها المستأنف عليه والتي تحرم التازل الكلى او الجزئى عن السيادة المحلية لدولة اجنبية او لشخص



معين لم تقصد بذلك تجزئة الإدارة ومنح الحقوق والحرية للمدن والمديريات ومن الثابت صراحة في هذه الفرمانات ان للحكومة المصرية ان تقوم بوضع اللوائح والنظم التي تراها لازمة واصدارها بصفة اوامر ادارية داخلية مخصوصة ( راجع على الأخص فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ) « وحيث مع ذلك فان هذه الأشخاص المعنوية التي اوجدها القانون لمنفعة عمومية ليس لها من الحقوق وعليها من الواجبات الا ما نص عنه في القانون الذي انشأها واذا يجب البحث فيما اذا كان يلزم اعلان مجلس مديرية قنا بدلا من الحكومة بالرغم من الاعتراف له بالشخصية المعنوية

« وحيث ان القانون النظامي الصادر بتاريخ اول مايو سنة ١٨٨٣ اوجد مجلس مديرية في كل مديرية وقد قضت المادة الثانية منه بأنه « لمجلس المديرية ان يقرر رسوما فوق العادة لصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية انما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها »

« وحيث ان قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ الصادر طبقا للمادة (١٨) من القانون النظامي معدل لهذا القانون فيما يتعلق بمجالس المديريات حيث عين اختصاصاتها وسلطاتها دون ان يخرج عن المبادئ التي قررها القانون النظامي .

« وبما ان المادة الثانية من قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ اجازت لمجلس المديرية ان يقرر

رسوما مؤقتة لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم وانها ما دامت لا تتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية فقراره في وضعها وفي تخصيصها يكون قطعيا ويصدر به الأمر العالي واما اذا زادت عن ذلك فلا يكون قراره قطعيا في الزيادة الا بعد تصديق الحكومة

« وحيث اذا كانت استقلال مجالس المديريات مع ذلك تاما في فرض رسوم على المقارات لغاية ٥٪ وفي تخصيصها الا انه يوجد تمنع من حرية التصرف في تحصيلها وحفظها وصرفها فثلا يتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة في الاموال الاميرية ولا يجوز بدون ترخيص خصوصي من ناظر الداخلية ان يصرف مبلغ من الاموال التي للمجلس صرفها مباشرة الا اذا كان داخلا في الميزانية السنوية المصدق عليها منه ولنظارة المالية ان تفتش وتراجع حسابات مجالس المديريات وعلى ناظري الداخلية والمالية طبقا للقانون المذكور تنفيذه كل منهما فيما يخصه

« وحيث انه يؤخذ من المكاتبات التي تبودلت بين نظارة المالية (مكاتبة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٠) وصندوق الدين ( مكاتبة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ ) ان الضريبة المؤقتة التي هي في الحقيقة ضريبة اضافية انما هي مثل الضريبة الاصلية المخصصة للدين العمومي وانه يجب بناء على ذلك ان يودع ما يتحصل منها في صندوق الدين كالتبع بالنسبة للضرائب وطلب من المديريات ان تودع ما يتحصل من تلك



الضريبة بفرع البنك الاهلي الموجود ببندر المديرية ليضيفها لحساب صندوق الدين

« وحيث انه بناء على ذلك يكون رفع دعوى رد الضريبة ضد الحكومة في محله

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فان الحكم المستأنف قرر ان الضريبة التي نحن بصدددها هي بلا نزاع ضريبة عقارية جديدة بالرغم من تسميتها باجزاء من مائة اضافة على الضريبة الاصلية أو رسوم مؤقتة لاخراجها من الصفة المذكورة وبناء عليه كان يجب لأجل ان تكون قانونية تقريرها بمعرفة الجمعية العمومية طبقا للمادة ( ٣٤ ) من القانون النظامي

« وحيث انه ثابت من المناقشة التي حصلت في مجلس الشورى ان الغرض من قانون سنة ١٩٠٩ اعطاء مجالس المديرية الاستقلال التام بتقرير رسوم مؤقتة بدون تدخل مجلس الشورى أو الجمعية العمومية في ذلك

« وحيث ان المادة ( ٢ ) من قانون سنة ١٩٠٩ لم تلغ ما جاء بالقانون النظامي سنة ١٨٨٣ ( خصوصا المادة ( ٣٤ ) منه ) لأنها ليست الا مكررة ومؤيدة للبدا الذي قرره المادة الثانية من هذا القانون

« وحيث ان المادة ( ٢ ) من القانون النظامي قد نصت فعلا بانه يجوز لمجلس المديرية ان يقرر رسوما فوق العادة بتصديق الحكومة عليها والمادة الثانية من قانون سنة ١٩٠٩ تقول بانه يجوز لمجلس المديرية ان يقرر رسوما مؤقتة يصدر بها أمر عالي أو تصدق الحكومة على ما زاد منها عن حد معين وفي كلتا الحالتين

لا يمكن تطبيق المادة ( ٣٤ ) من القانون النظامي التي لا يراد بها الا الضريبة العمومية المستديرة للحكومة وليست الضريبة المؤقتة لمجالس المديرية

« وحيث انه ليس المراد في الدعوى الحاضرة تقرير ضريبة جديدة انما القصد زيادة ضريبة موجودة باضافة اجزاء من المائة عليها وهي التي لمجالس حق تقريرها

« وحيث انه من جهة اخرى لا يمنع من تقرير هذه الضريبة لا قانون ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ ولا قانوناه ٧ صفر سنة ١٢٨٤

« وحيث ان قانون ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ الذي جعل اقصى الضريبة عن الفدان الواحد لمدة ثلاثين سنة هي ١٦٤ قرشا سنويا لم يقصد بذلك الا الضريبة العقارية الخاصة بالحكومة وقد ثبت من المذكرة المقدمة في المرافعة ان الاموال التي يدفعها المستأنف عليه بما فيها المائة خمسة لم تبلغ عن كل فدان ١٦٤ قرشا

« وحيث ان للاجانب حسب قانوناه ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ان يتمتعوا بحق الملكية مثل العثمانيين بشرط ايفائهم جميع التكليفات والاموال باى وجه وأى عنوان كان مربوطة أو يمكن ربطها على العقارات الداخلة أو الخارجة عن دائرة المدن

« وحيث ان هذا القانون يريد المساواة بين الاجانب والوطنيين أى مريان ضريبة واحدة على جميع السكان

« وحيث ان مبدأ التساوى في الضريبة

بعد اذاعته بخطاب الى الشركة لا يسقط المسؤولية .  
( قضية ارمان انليان ضد الخواجه اوت . رئاسة  
جناب المستشار هانسون )

٢٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥

لصق الاعلانات . ازلتها . طمسها . حق الاولوية  
قبل الغير في وضعها ضرر . مسؤولية

القاعدة القانونية

لصق الاعلانات في المحال المسموح بلصق  
الاعلانات عليها مباح . وكل عمل مباح يجب  
ان يحترمه الغير والا كان مسئولاً . فمن لصق  
اعلانات في محل مسموح بلصق الاعلانات فيه  
وجب على الغير ان يحترم حقه . لانه عند استعمال  
الحقوق في الامور المباحة تكون الافضلية للاسبق .  
فاذا تعمد شخص اتخذ صناعة الاعلانات ولصقها  
مهنة له ثم تعقب منافساً له فترى له بمجرد  
ما يلصق منافسه اعلاناً يأتي من بعده فوراً ويضع  
اعلاناً فوقه لينقطيه عن اعين القراء ويمدق فائدة  
الاعلان بالمرّة كان هذا الشخص مسئولاً عن  
تعويض الضرر الحاصل لمن لصق الاعلانات اولا  
( قضية الخواجه ايليا ضد الخواجه جالتي . رئاسة  
جناب المستشار فوكس )

٢٧٧

محكمة مصر المختلطة

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦

مسئولية المالك نحو الجار . مسئوليته مع الماثل  
مقاول . مسئوليته .

القاعدة القانونية

١- ان المالك الذي يقيم بناء في ارضه اذا

المقارية لا يمنعه وجود عدم التساوي في الضريبة  
بين مديرية واخرى لأن الاختلاف من جهة  
الضرائب انما هو ناشئ عن احتياجات كل مديرية  
وعن استقلال مجلس كل مديرية في ربط الضريبة  
» وحيث ان التساوي يتحقق بدفع جميع  
الملاك في مديرية واحدة لضريبة واحدة

» وحيث ان مبدأ التساوي ينعدم بالمرّة  
اذا قبلت طلبات المستأنف عليه وعوفى من دفع  
ضرائب المديرية تلك الضرائب التي هو يستفيد  
منها ايضا لأنها مخصوصة لأعمال المنافع العمومية  
بالمديرية التي بها املاكه ولترقية وتهذيب  
الاهالي الذين يستخدم من بينهم الصناع والمزارعين  
( قضية الحكومة المصرية ضد جناب الفيكونت  
دي فوتارس رئاسة جناب المستر لشر )

٢٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٦

اذاعة الاخبار الكاذبة . عدم التأكد من صحتها .  
مسئولية ناشرها

القاعدة القانونية

يرتكب خطأ ويكون مسئولاً عن نتيجة خطاه  
من اذاع خبراً كاذباً عن شركة قادعى انها في  
حالة تصفية فأصدأ بذلك تحويل عملاءها اليه .  
ولا يثنى مسئوليته كونه استقى هذا الخبر  
من مستخدم سابق في الشركة لانه كان يجب  
عليه ان يحقق هذا الخبر ولا يذيعه قبل التثبت  
من صحته . ومسئوليته تتناول تعويض الضرر المادى  
والضرر الادبى ولو كان يسيراً . وتصحيح هذا الخبر

استعمل لعمل الاساسات طريقة سيمبلكس simplex (وهي الطريقة المستعملة الان في مصر ومن مقتضاها رفع كتلة من الحديد يبلغ وزنها الفين كيلوجرام الى ارتفاع معين ثم تترك قهوى من ارتفاع عال فتدك الارض دكا) بدون ان يدرس ويفحص حالة المباني المجاورة وبدون ان يتخذ الاحتياطات الهندسية اللازمة لمنع الضرر الحاصل للمنازل المجاورة من الرجات الشديدة التي تحدثها آلة سيمبلكس يجب ان يكون مسئولاً عن جميع الضرر الذي يصيب المنازل المجاورة من هذه الرجات الشديدة . وكون المباني المجاورة التي تأثرت من الرجات قديمة او غير متينة لا يبنى مسئولية ما دام الضرر واقعاً ومحققاً

٢ - النص في عقد المعاولة على القاء المسئولية على المقاول وحده لا يبنى مسئولية المالك . فللجار الذي لحقه ضرر من جراء استعمال طريقة سيمبلكس لذلك اساسات منزله ان يرجع على المقاول والمالك معاً بطريق التضامن بتعويض الضرر الذي اصابه .

( قضية احمد زيور باشا ضد اخوان هتينا . رئاسة جناب المستشار بيتر )

٢٧٨

محكمة مصر المختلطة

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

ملكية . انتفاع . ترميمات واصلاحات . مسئولية المالك قبل الجار بالتعويض

القاعدة القانونية

صحيح ان للمالك الحق في ان ينتفع بملكه

كيف شاء ولكن هذا الحق مقيد بوجوب مراعاة واحترام ملكية الجار . فاذا اجري المالك حفراً في ارضه بدون ان يتخذ الاحتياطات اللازمة وتسبب عن حفره وعن عدم حيطته ان انحطت ارض الجار وسقط البناء القائم فيها كان هذا المالك مسئولاً عن تعويض الضرر الحاصل لجاره

( قضية عبد الراضي احمد ضد البنك الاهلي . رئاسة المسيو جيرو )

٢٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٦

تقدير الدين . حجز تحت يد اجنبي . اختصاص القاضي المختلط

القاعدة القانونية

استقر رأى القضاة المختلط على ان المحاكم المختلطة تختص بتقدير الدين الذي يدعيه وطني على وطني مثله متى طلب من قاضي الامور الوقتية تقدير الدين والاذن بالحجز ثم طاب ثنيته . لان القاضي المختلط لا يتقيد بالتقدير الذي تقدره هيئة غير مختصة في الأصل بالاذن في توقيع الحجز على ما للمدين لدى الغير . لان القاضي المختلط تقع عليه مسئولية هذا الاذن وله وحده حق اثباته او محوه او تعديله حسب المستندات التي تقدم له . ( لستاف حسن باشا شعراوى ضد محمد بك شعراوى . رئاسة جناب المستشار فوكس )



## قضاء المحاكم الأجنبية

٢٨٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٥

فوائد . متجمد فوائد . طلبها . طلبها امام الاستئناف

القاعدة القانونية

لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد على متجمد  
الفوائد الا اذا كان مستحقا عن سنة كاملة .  
فن رفع دعوى امام محكمة اول درجة بطلب  
الحكم له بمبلغ معين وفوائده ثم تجمدت في  
اثناء سير الدعوى فوائد سنة كاملة جاز له ان  
يطلب تجميد الفوائد ولو لأول مرة امام محكمة  
الاستئناف

تعليق

الاصل انه لا يجوز طلب ولا اخذ فوائد  
على فوائد الا اذا كانت الفوائد متجمدة عن  
سنة كاملة فاذا طالب دائن فوائد على فوائد  
قبل مرور سنة كاملة وجب رفض طلبه وليس  
من الضروري رفع دعوى اصلية بطلب  
الحكم بفوائد على فوائد بل يجوز طلب ذلك  
في اثناء الجلسة امام محكمة اول درجة أو  
امام محكمة الاستئناف اذا مضت سنة كاملة  
تجمدت فيها فوائد عن سنة كاملة

٢٨١

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه أول يولييه سنة ١٩٢٥

بيع . تقييد الثمن . تعليق نقل الملكية على دفع  
باقى الثمن . تفسير المشرطات .

القاعدة القانونية

انه وان جاز للقضاة تفسير المشرطات  
والاتفاقات المبهمة أو الغامضة أو المشوشة الا انهم  
لا يملكون تعديل اغراض التعاقدين اذا كانت  
عقودهم نيرة لا تختمل شكاً وليس فيها غموض  
ولا ابهام . فاذا باع شخص عينا وشرط دفع  
الثمن على اقساط ثم احتفظ لنفسه بحق رقية  
العين المبعة حتى يوفى المشتري الثمن بأكمله ونص  
في عقد البيع على انه اذا تأخر أو عجز المشتري  
عن سداد باقى الثمن كان للبائع الحق في تملك  
المبلغ المدفوع بصفة ايجار أو تمويل له وجب على  
القاضي ان يعمل بهذا الشرط وليس له ان يقضى  
بان البيع قد نقل الملكية من يد البائع الى يد المشتري  
بمجرد امضاء العقد وان المشتري مدين فقط بالثمن

٢٨٢

محكمة بلفور بفرنسا

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٥

نفقة . اولاد غير شرعيين . زواج . عدول عن  
الزواج . مسئولية .

القاعدة القانونية

١ - للاولاد المولودين من نكاح غير

شرعى الحق في مطالبة ابائهم وامهاتهم بنفقة ما كل وملبس ومسكن اذا كانوا في حاجة اليها وكان الأب أو الأم على شيء من اليسر يمكنهم من دفع النفقة

٢ - ان عدم تنفيذ زواج شرع فيه لا يوجب بذاته مسئولية من عدل مسئولية مدنية لأن المسئولية هنا تتنافر مع مبدأ حرية الزواج

تعليل

ان المبدأ الذى جرى عليه القضاء ان مجرد العدول عن الزواج حتى بعد الخطبة لا يترتب عليه فى الاصل مسئولية ما احتراما لمبدأ حرية الزواج . اما اذا نشأ عن عدول احد الطرفين عن الزواج ضرر للآخر سواء كان الضرر ادييا أو ماديا حقت للمسئولية ووجب التعويض ( راجع الاحكام المنشورة فى مجلة المحاماة سنة سادسة العدد الثانى نمرة ١٦٨ ص ١٧١ والعدد الرابع نمرة ٢٨٢ ص ٣٢٤ والعدد التاسع نمرة ٤٨٢ ص ٧٩٥ )

٢٨٣

محكمة بر دو بفرنسا

حكم تاريخه ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤

خصومة . دعوى . الاتفاق على تعيين احد الطرفين للخصومة .

القاعدة القانونية

يجوز للمتعاقدين ان يتفقا على ان احدهما

يكون له حق الخصومة مع الغير وان ينصا على ان الاحكام التى تصدر فى الخصومات التى يرفعها احدهما مع الغير تكون حجة على المتعاقد الآخر . مثل هذا الاتفاق لا يخالف النظام العام فى شيء ولا يتنافر مع القواعد القانونية التى تسرى على قوة الاحكام النهائية . فاذا ذكر فى عقد التأمين على الحياة ان شركة التأمين ترفع الدعوى باسم ولحساب الشخص المؤمن على حياته عندها وان ما يصدر من الاحكام يكون حجة عليه كأنه طرف فيها صح الشرط .

٢٨٤

محكمة سان نزي بفرنسا

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣

مسئولية . سيارة . دراجة .

القاعدة القانونية

انه وان كان الواجب يفرض على اصحاب السيارات والدراجات ان يكونوا فى غاية اليقظة عند مرورهم فى الشوارع الا ان هذا الواجب يقابله واجب آخر على المارة الذين يتعين عليهم ان يسيروا على الارصفة ولا يتجاوزوا الرصيف الى الشارع والميادين الا لضرورة الانتقال من رصيف الى رصيف أو من ميدان الى رصيف وان يكونوا دائما فى حالة انتباه لما قد يحيط بهم من الاخطار بسبب كثرة السيارات والدراجات وحركة المرور فاذا اصاب سائق دراجة كان

يسير بسرعة معتدلة مستعملا نظيره لتنبيه المارة  
شخصا ثبت انه لم يتخذ أقل حيلة ولم يكن  
يقظا يقظة كافية وقد صدرت منه حركات  
فجائية كانت احدي نتائج الاصابة كان سائق  
الدراجة غير مسئول

تعالى

الشخص الذي يصاب في حادثة اصطدام  
بدراجة يجب عليه ان يثبت خطأ سائق  
الدراجة فاذا ثبت ان سائق الدراجة امتعمل  
تغيرها لتنبيه المارة وانه كان يحسن القيادة ولم  
يثبت انه كان مسرعا بدرجة غير معقولة فلا  
تكون على سائق الدراجة أى تبعة لا جنائية  
ولا مدنية

٢٨٥

محكمة فرنو فرنسا

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤  
زوجة . السكى مع زوجها . مع اهله .  
نشوز الزوجة .

القاعدة القانونية

الزوجة التي تترك منزل زوجها وترفض  
المعايشة مع زوجها فيه بدعوى أن أهل زوجها  
مقيسون فيه تعتبر ناشزة ويحق للزوج ان يطلب  
تطليقه منها اللهم الا اذا أثبتت الزوجة ان أهل  
زوجها يستثون معاملتها ففي هذه الحالة يكون لها  
الحق في ان تجبر زوجها بأن يهيئ لها مسكنا  
تقيم فيه معه دون أهله

٢٨٦

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٦ ابريل سنة ١٩٢٥  
بيع . اجرة . خياط .

القاعدة القانونية

اذا كلف شخص أحد الخياطين بان يفصل  
له بدلة وورد الخياط القماش من عنده وقام هو  
ايضا بعملية التفصيل كان العقد الذي يتم بين الخياط  
وزبونه هو عقد بيع لا عقد ايجارة اشخاص وبناء  
عليه اذا لم يحصل الاتفاق بين الخياط وزبونه  
على الثمن من قبل كان للخياط ان يطالب زبونه  
بنتيجة عمله وبقية ما عاد على الزبون من الفائدة  
ويكون للخياط في هذه الحالة الحق بان يطالب  
زبونه لا بثمن القماش وبأجرة التفصيل فقط وإنما  
له ان يطالبه ايضا بقيمة عمله مع مراعاة اسم  
الخياط وشهرته ونسبتها الى المصاريف التي  
يدفعها في محل تجارته من اجرة دكان وماهيات  
مستخدمين وغير ذلك من المصاريف والنفقات  
التي يستلزمها مركزه بين التجار امثاله

٢٨٧

محكمة قض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٥  
بيع . وعد بيع . نقل الملكية .

القاعدة القانونية

ان القاعدة المستفادة من نص المادة ١٥٨٩



مدنى التى من مقتضاها ان الوعد بالبيع يعتبر بيعاً ليست من القواعد النظامية . وكل ما فيها انها تعبر فقط عن ارادة المتعاقدين فيجوز اذن للمتعاقدين ان يتفقا على ما يخالفها بمعنى انه يجوز لها ان ينصا في عقد البيع على ان ملكية العين المبيعة لا تنتقل من يد البائع الى يد المشتري الا بعد تحقق شروط مخصوصة منصوص عليها في عقد البيع

## ٢٨٨

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٦

عقد . شروط . اعلان عن شخص . استبداله بغيره .

القاهرة القانونية

اذا اعلن صاحب تياترو بأن شخصا من الشخصين المشهورين أو مشخصة من الشخصيات المشهورات سيمثل او ستمثل دوراً فى الرواية وفى آخر لحظة لم يشخص الممثل المعلن عنه أو لم تشخص المثلة المعلن عنها حقاً لمن اشترى تذكرة ان يرددها ويقبض ثمنها لان الاعلان عن الشخص او المشخصة هو أحد شروط التعاقد الاساسية التى ربما لولاها ما كان صاحب التذكرة دفع ثمنها .

نعلبي

ان عملية دفع ثمن التذكرة من قبل المتفرج وتسليم التذكرة من قبل صاحب التياترو تتضمن ايجاباً وقبولاً من الطرفين بهما يتم

التعاقد والاعلاقات التى تعين اسم الرواية واسماء الشخصين تقوم مقام شروط التعاقد فاذا اخل صاحب التياترو بالشروط بان عدل وبديل فيها جاز لمن دفع ثمن التذكرة ان يرددها ويسترد ما دفعه

## ٢٨٩

محكمة تورنيه بفرنسا

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

حكم . قوته . حكم جنائى قرار بان لا وجه قوته . قضاء التحقيق . قضاء الاحالة .

القاهرة القانونية

القرار الصادر بأن لا وجه لأقامة الدعوى العمومية على شخص ليس له مناعة الاحكام الجنائية الصادرة من المحاكم الجنائية والاعتبارات النظامية التى تعطى للاحكام الجنائية النهائية قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة الى الحقوق المدنية ليست متوفرة بالنسبة لقرارات الصادرة من قضاء التحقيق او قضاء الاحالة

## ٢٩٠

محكمة قضا وابرام فرنسا

حكم تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٤

قضا . بلاغ كاذب . حكم ادانة وجوب بيان كذب البلاغ وبيان السلطة المختصة .

القاهرة القانونية

فى مادة البلاغ الكاذب يجب أن يبين الحكم الصادر بالادانة والعقوبة كذب الوقائع

المبلغ عنها وان يبين ياناً كافياً السلطة التي ثبت لديها كذب الوقائع المبلغ عنها . فالحكم الصادر بالادانة والعقوبة الذي يكتفى بالقول بأن الوقائع كذبتها السلطة المختصة بدون أن يعين ما هي السلطة المختصة يكون ناقصاً ويتمين نقضه

## ٢٩١

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٥

ترك . اهمال العائلة . جريمة .

القاعدة القانونية:

يرتكب جريمة ترك واهمال عائلته طبقاً لنصوص قانون ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ الأب الذي يترك زوجته وأولاده القصر بدون نفقة مدة ثلاثة شهور كاملة

## ٢٩٢

محكمة نقص وابرام فرنسا

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

هروب مريض . ضرر . مسئولية الطبيب .

القاعدة القانونية:

إذا تمكن مريض من الفرار من المستشفى منتهزاً فرصة اهمال المستخدمين والملاحظين فأصابه ضرر في صحته أو في حالته بسبب فراره هذا كان الطبيب الذي يدير المستشفى مسئولاً عن تعويض الضرر

## ٢٩٣

محكمة جرينوبل بفرنسا

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣

صحافة . نشر اخبار كاذبة . مسئولية .

القاعدة القانونية:

اذا عا خبر توقف تاجر عن الدفع يؤثر تأثيراً كبيراً في سمعة التاجر وفي تجارتها وفي مستقبله فالصحافي الذي ينشر خبراً من مقتضاه توقف أحد التجار عن الدفع بدون أن يتثبت من الخبر ثم يظهر كذب الخبر يكون مسئولاً بتعويض الضرر الحاصل للتاجر حتى ولو نشر الخبر بسلامة نية اعتماداً على رواية أحد مخبريه

## ٢٩٤

محكمة الهافر بباريس

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٦

مسئولية . فعل نشأ عنه ضرر . عدوى مرض

القاعدة القانونية:

ان القاعدة التي نص عليها القانون المدني التي من مقتضاها أن كل فعل صدر عن عمد أو عن رعونة أو عن طيش أو اهمال ونشأ عنه ضرر لاغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر يجرى حكمها في أحوال عدوى الامراض . فاذا عاشر شاب فتاة معاشرة غير شرعية فنقل اليها مرض الزهري بطريق العدوى منه كان مسئولاً عن

تعويض الضررين الأدبي والمادي للذين لحقا  
بها بسبب فعله هذا

تأليف

قضاء المحاكم جرى على هذا المبدأ ولم  
يتحول عنه ( راجع حكم محكمة السين الصادر  
بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٠٣ دالوز سنة ٩٠٣  
جزء ٥٠ صحيفة ٦٦٥ ) وحكم محكمة الهافر الصادر  
بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٠٥ وحكم محكمة ليون  
الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ٩٠٣ وحكم  
منها أيضاً بتاريخ ١٥ يونيو سنة ٩٠١ وحكم  
محكمة استئناف باريس الصادر بتاريخ ١٢  
يناير سنة ٩٠٤ وحكم محكمة استئناف ليون  
الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ٩٠٤ وحكم محكمة  
السين الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠  
وحكم محكمة استئناف ليون الصادر بتاريخ  
٣١ يوليو سنة ٩٠٠ وحكم محكمة استئناف  
واتيه الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٢  
وحكم محكمة استئناف ليون الصادر بتاريخ  
٢٤ فبراير سنة ١٨٩٣ وحكم محكمة استئناف  
بورج الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٠٢  
ونشرنا حكماً بهذا المعنى أيضاً في مجلة المحاماة

٢٩٥

محكمة بريف بفرنسا

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣  
قذف . مسئولية . ضرر . دفاع .

القاعدة القانونية

إذا رفعت فتاة دعوى على شخص لأثبات

أنه وعدّها بالتزوج منها وأنه أغواها حتى  
استدرجها الى معاشرته معاشرة غير مشروعة  
وأنها رزقت منه ولداً سفاحاً فطعن المدعى عليه  
في شرف البنت وفي كرامتها ونسب اليها أنها هي  
التي استهوتها وأنها عاشرت غيره من قبل وأنها  
حملت من غيره سفاحاً ثم ظهر أن دفاعه هذا غير  
صحيح وأنه مخلق بقصد التخلص من نتيجة  
الدعوى وجب الحكم عليه بتعويض الضرر  
الأدبي والضرر المادي اللذين لحقاها من دفاعه  
هذا حتى ولو قضت المحكمة في موضوع الدعوى  
الأصلية برفضها

٢٩٦

نقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

وفاء . تكليف رسمي . الاعفاء منه .

القاعدة القانونية

لا محل لتكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً  
إذا صدر منه اعتراف بأنه يرفض تنفيذ ما تعهد به  
تأليف

ان الشارع في المادتين ١١٤٦ و ١١٥٣ من  
القانون المدني الفرنسي وفي المادة ١٨٧ من  
القانون المدني المختلط وفي المادة ١٢٠ من القانون  
المدني الأهل قضي بأنه ( لا تستحق التضمينات  
الابعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً )  
وهنا محكمة النقض والابرام الفرنسية قالت



بأن تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا لا محل له اذا صدر من المتعهد ما يفيد ان يرفض تنفيذ تعهده . وهذا مطابق للمعقول اذ لا فائدة مطلقا من تكليفه بتنفيذ تعهده طبقا للمواد المذكورة مادام هو قد أظهر نيته بأنه لا يريد تنفيذ ما تعهد به

\* \*

٢٩٧

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

ملكية . ملكية ادبية وصناعية . تقليد . حماية .

القاهرة القانونية

ان الشارع بسن القانون الخاص بحماية الملكية الادبية والعلمية والصناعية اراد ان يحمي كل فكرة ادبية أو علمية أو صناعية اخرجتها قريحة المؤلف أو الصانع أو العالم مادام الشيء المطالب حمايته كان من ابتكار العالم أو المؤلف أو الصانع . فمن ابتكر رسما أو شكلا لعلبة من علب الساعات من شأنه ان يبهز نظر الناظر وان يشوقه للشراء ولم يكن هذا الرسم أو هذا الشكل معروفا من قبل وثبت بالفعل ان له اثرا ظاهرا في تشويق المشتري للشراء وجب حماية هذا المبتكر بمنع الغير من تقليد ما ابتكر والحكم على المقلد بالتعويضات

٢٩٨

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦

قرار باز لوجه . قبضته . تزوير . حقوق مدنية .

القاهرة القانونية

التحقيق الجنائي الذي ينتهي بصدر قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لا يمنع صاحب الشأن من الطعن في الورقة المزورة امام المحكمة المدنية اذا احتج بها ضده .

٢٩٩

محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٥ يونيو سنة ١٩٢٥

احكام روسية . محاكم اجنبية . احكام اجنبية . قوتها .

القاهرة القانونية

١ - عند ما تقدم لمحكمة بلجيكية احكام صادرة من محاكم اجنبية يتعين على المحاكم البلجيكية ان تفحص قيمة هذه الاحكام من جهة شكلها والسلطة التي اصدرتها والقانون الذي طبق والتحقق من عدم مخالفتها للنظام العام الدولي

٢ - ان الحكومات التي تداولت السلطة والحكم في روسيا بعد سقوط الحكومة القيصرية الروسية لم تعترف بها حكومة البلجيكي . والاوامر والذكريات التي اصدرتها هذا الحكومات لا يمكن اعتبارها في نظر المحاكم البلجيكية انها

نسخت حكم القوانين الروسية التي كان معمولاً بها من قبل .

٣٠٠

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥

نزاع ملكية . منفعة عامة . تعويض ضرر .  
تدهور سعر الفرنك .

القاعدة القانونية

إذا نزع ملكية شخص بسبب المنافع العمومية وجب دفع قيمة العين المنزوعة ملكيتها وعلاوة على قيمة العين يكون للمالك حق طلب تعويضه عن الضرر الذي يترتب مباشرة عن نزع الملكية كما إذا قدرت العين بمبلغ ما واستولت الحكومة على ملك المالك واستغرقت اجراءات نزع الملكية ودفع الثمن مدة طويلة فيها هبطت قيمة الافرنك هبوطاً فاحشاً حق للمالك ان يطالب الحكومة بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب تدهور سعر الافرنك .

٣٠١

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

اجارة . دور علوى دور سفلى . تصادم حق المالك بحق المستاجر .

القاعدة القانونية

١ - اذا اجر مالك العقار الدور العلوى لشخص وسكن هو في الدور السفلى فلا يجوز لمستاجر الدور العلوى ان يتحكم في المالك ويجهزه على ان يكون له مدخل خاص

٢ - ترتيب المداخل للدور السفلى والدور العلوى منوط بالمالك حسب مقتضيات كيفية استغلال العقار بشرط ان لا يكون لدى المالك نية سيئة يقصد بها مكاكة المستاجر .

٣٠٢

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تقدير الدعوى . اشتراك جملة اشخاص .  
تفسير المناظرات

القاعدة القانونية

١ - اذا رفعت ام واولادها دعوى بطلب تعويضات عن الضرر الذي لحقهم بسبب موت مودتهم بصحيفة دعوى واحدة وجب تقدير الدعوى بحسب ما ينحصر كل وارث في التعويض الذي يقضى له به .  
٢ - اذا احتمل الشرط احد معنيين وجب تفسيره بالمعنى الذي يؤدي الى نتيجة ما لان اعمال الكلام اولى من اهماله متى امكن .

٣٠٣

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٤

حمل . بيع مواد منع الحمل . اجهزة طبية

القاعدة القانونية

ان الشارع قد نهى عن بيع المواد التي من شأنها منع الحمل ولكنه لم ينه عن استعمال الاجهزة الطبية والصحية .

٣٠٤

## محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤  
سكة حديد . مدم احتياط . افعال المصلحة . مسؤولية

## القاعدة القانونية

كون المرء المخصص لمرور المارة او المركبات  
او السيارات على شريط السكة الحديد ليس  
عليه خفي لا يكفي للحكم بمسئولية الحكومة اذ  
يجب على سائق السيارات ان يكونوا دائماً في  
حالة انتباه ويحفظون للمحافظة على حياتهم ولا يمرون  
على مثل هذه المرات قبل التحقق من خلو  
السكة . ويكفي للحكم باخلاء مسؤولية الحكومة  
من حوادث الاصابات ان يثبت انها اتخذت  
الاحتياطات اللازمة لتنبية المارة من وجود هذا  
المر قبل عبورهم منه .

٣٠٥

## محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥  
عقد . نظام عام . بطلان . شرط اعفاء الحكومة .

## القاعدة القانونية

يقع باطلا لمخالفته للنظام العام الشرط الذي  
يدون في عقد وتكون الفاظه عامة بقصد اعفاء  
الحكومة من كل مسؤولية تقع عليها بسبب خطأ  
عمالها خطأ فاحشاً حتى وبسبب وقوع  
غش منهم .

٣٠٦

## محكمة ديناند بيلجيكا

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤  
دعوى عمومية . دعوى مدنية . تبعية .

## القاعدة القانونية

ان المحاكم الجزئية لا تملك الحكم في الدعاوى  
المدنية الا اذا رفعت لها بطريق التبعية لدعوى  
عمومية وفي حدود الدعوى العمومية

٣٠٧

## محكمة جاند بيلجيكا

حكم تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٢٥  
بنك . خصم سندات صورية .

## القاعدة القانونية

ان البنك الذي يقبل خصم سندات يعلم  
انها محررة بطريقة صورية لا يحق له ان يطالب  
بقية هذه السندات بعد ما يقضى باسهار افلاس  
ساحب هذه السندات التي بقيت لدى البنك  
بدون ان تدفع قيمتها .

٣٠٨

## مجلس نقابة المحامين بروكسل

قرار تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٦  
محا . استجواب . حكم غيابي .

## القاعدة القانونية

يعتبر غيابياً قابلاً للطعن بطريق المعارضة  
القرار الذي يصدره مجلس التأديب عن واقعة  
لم ترد ضمن الوقائع التي استجوب عنها المحامي



امام المجلس وتبينها المجلس بعد الاستجواب  
وبعد انصراف المحامي ولم يتمكن المحامي من  
المدافعة عن نفسه فيها

٣٠٩

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

محامي . مقابلات . ارباب القضايا .

القاعدة القانونية

ان المحامي حر في تحديد الايام والساعات  
التي توافقه لاستقبال ارباب القضايا . من اراد  
ان يوكله او يستشير سواء . فالشخص الذي  
يشكو الى مجلس النقابة من ان محاميا رفض  
استقباله في غير الايام والساعات التي حددها  
المحامي وبدون سبق اخطار وبدون موعد  
مضروب لا يكون محققا في الشكوى

٣١٠

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

محاماة . اتعاب . تقديرها .

القاعدة القانونية

عند تقدير اتعاب المحامين يجب ان يراعى  
اهمية الدعوى والنتيجة التي نالها الموكل والمجهود  
الذي بذله المحامي ثم شخصية الموكل ودرجة يساره

٣١١

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

محاماة . تحرير وتقديم البلاغات الجنائية

القاعدة القانونية

انه من الاصول المتبعة عند المحامين ان  
المحامي لا يبلغ عن الوقائع بنفسه ولا باسم موكله  
وانما يقتصر فقط على مساعدة المبلغ في تحرير  
البلاغ الذي يجب ان يمضيه الموكل وان يصدر  
منه شخصيا . وبحسب هذه الاصول ايضا  
يتمين على المحامي قبل ان يرفع الدعوى ان يسعى  
في التوفيق بين الخصوم وان يتعرف اميال الخصم  
من جهة التفاهم والصلح ولا سيما اذا كان الخصم  
متتبعا الى السلطة القضائية ويوجد احتمال ان  
تؤثر المرافعات او الاجراءات في كرامة الشخص  
وفي صلته بالسلطة القضائية الناجع لها

٣١٢

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

محامي . اتعاب . رفض مباشرة القضية .

القاعدة القانونية

المحامي الذي يرفض الاستمرار في مباشرة  
وملاحظة قضايا موكله بناء على ان موكله لم يدفع  
له باقي اتعاب يعتقد ان له حقا فيها عن اعمال  
باشرها من قبل يكون مخالفا لاصول الياقة او  
الجنانية التي هي أس صناعة المحاماة

٣١٣

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٦

محاماة . استقالة . دعوى تأديبية .

## القاعدة القانونية

ان استقالة احد المحامين من النقابة وطلبه شطب اسمه من الجدول لا يمنع مجلس التأديب من نظر الدعوى التأديبية الموجهة ضده ويبقى المجلس مختصا حتى يبت في التهمة الموجهة ضده

٣١٤

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

محامى . استشارة . مسؤولية

## القاعدة القانونية

الرأى الذى يعطيه المحامى فى مسألة خلافية لا يوجب مسؤوليته .

٣١٥

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٦

محاماة . قبض اموال . تأخير تسليمها . واخذة

## القاعدة القانونية

ان المحامى الذى يتسلم أموالا لحساب موكله يجب عليه ان يجعلها تحت تصرف موكله بمجرد طلبها منه . فاذا طلبها الموكل ولم يسارع المحامى فى تسليمها له كان مخالفا ووجب تأديبه

٣١٦

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٦

محامى . تأديب . امضاء شيك على بنك .

عدم وجود مال .

## القاعدة القانونية

يرتكب خطأ يستحق المؤاخذة المحامى الذى يمضى شيكاً على بنك بدون ان يكون واثقاً بان له مقابل هذا الشيك فى البنك ويترتب على عدم دفع الشيك عمل بروتستو ضده .

٣١٧

مجلس نقابة المحامين ببيروت

قرار تاريخه . نوفمبر سنة ١٩٢٤

محاماة . انساب . حجز على الموكل .

## القاعدة القانونية

ان اصول وآداب المحاماة تقضى بان يتعفف المحامى عن ان يوقع حجزاً على اموال موكله ضماناً لسداد ائتمانه اللهم الا اذا وجدت مسوغات استثنائية محضة تبرر مثل هذه الاجراءات الشاذة وفى هذه الحالة يتعين على المحامى الذى يخشى من ضياع حقوقه ان يعرض الامر على تقييب المحامين ولا يعمل اجراءات قضائية مثل توقيع حجز تحفظى على ما لموكله لدى الغير الا بعد الاذن له فى ذلك من التقييب .

المدنية ليست مطلقة اطلاقاً عاماً لاحد له لانها لا تنصب الا على الوقائع التي فصل فيها القاضى الجنائى بطريقة جلية صريحة لا ابهام ولا شك فيها . اما الوقائع التي لم يبت فيها الحكم الجنائى الصادر فى الدعوى العمومية فيبقى القاضى المدنى حراً فى تقديرها وفى تكييفها تبعاً للدعوى المدنية المطروحة امامه . وصفوة القول فى هذا الصدد هي انه يتعين على القاضى المدنى ان لا يصدر حكماً يتنافر مع الحكم الصادر من القاضى الجنائى بمعنى ان لا يثبت وقائع تفادى الحكم الجنائى تقيماً قطعياً ولا يبنى وقائع اثبتتها الحكم الجنائى اثباتاً تاماً

٣١٨

مجلس نقابة المحامين ببيروت كسل  
حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤  
محاماة . سماسة .

## القاعدة القانونية:

يؤخذ المحامى الذى اعتاد ان يقبل فى مكتبه قضايا يرسلها اليه بعض السماسرة لان هذه الطريقة تمس بكرامة المحاماة وتساعد على انتشار مهنة لا ينظر اليها الشارع بعين الرضا بناء على انها ضارة بمحقوق ارباب القضايا

٣١٩

مجلس المحكمين ببلجيكا

حكم صادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٥  
حكم جنائى . اثره فى الحقوق المدنية . تملزس الاحكام  
القاعدة القانونية:

ان قوة الاحكام الجنائية بالنسبة الى الحقوق





## الكتاب القانوني في القضاء

### في أوجه النقص التشريعي

(تأليفه التسجيل الجدير)

في كيفية سد هذا النقص وطريقة علاجه

بيان إلى لجنة الحقانية بالبرلمان المصري

الحقوق المدنية المقارنة والاطلاق فيها بالمادة الأولى من قانون التسجيل . الوصية .  
التنازع بين المشتري من المورث ( ولم يسجل عقده ) وبين المشتري من الوارث وقد سجل  
عقده ) . تنفيه نزاع الملكية . التعارض . التملك بالارث . الحكر والخلو وعقد الاجارة . حجة  
الوقف . ورقة الضد . الالتزامات الشخصية ومرماها القانوني الصحيح . تسجيل عرائض الدعاوى  
والمادة ٢ من قانون التسجيل . عيوب المادة ٧ المذكورة وضرورة معالجتها . دعوى ابطال تصرفات المدين  
الصورية ، والمادة ٧ . الالتزامات الشخصية والمادة ٧ . المادة ٧ ودعاوى طلب الحكم بصحة التعاقد ،  
وابتبات التوقيع امضاء او ختما او بصمة اصبع ، والتسليم

قد افضنا القول في بيان قانون التسجيل  
الجديد وإيضاح غوامضه ، وكتبنا في غير موطن  
واحد من مواطنه ، ونشرنا ذلك كله في كتب  
ورسائل لنا خاصة ، وبالمجلات العلمية الدورية  
باللغة العربية والفرنسية ( مجلة جازيت المحاكم  
المختلطة عدد اكتوبر الماضي سنة ١٩٢٦ ورقم  
العدد ١٩٢ صفحة ٢٩٩ - ٣٠٠ ) واخذ القضاء  
الأهلي والمختلط يؤيدنا فيما ذهبنا اليه من تقرير  
الأحكام الأولى لذلك القانون ، بعد ان ابدى  
القضاء أولا رأيا مخالفا لرأينا ( انظر مجلة جازيت  
المحاكم المختلطة المجلد ١٦ ص ٣٠١ - ٣٠٦ )

رقم ٢٩٩ - ٣٠٧ ) واخذ الفقه في مصر يؤيدنا  
ايضا في وجهة النظر التي اعتمدنا عليها في شرح  
هذا القانون ( انظر المجلة المذكورة ص ٢٩٧ -  
٢٩٩ )

اما وقد ألمنا بهذا القانون ووقفنا على  
دقائقه فقد آن لنا الآن ان نبين هنا اوجه النقص  
فيه من الوجهة التشريعية ، وكيفية معالجة هذا  
النقص ، حتي تستطيع لجنة الحقانية بالبرلمان  
المصري الوقوف على ما حف هذا القانون من  
اوجه النقص والعيوب المختلفة ، وحتى يخرج لنا  
قانون معدل صالح لأن يكون أداة تشريعية في

١ - هو انتقال الملكية بالاربعاء :

نعم وان كانت الوصية يرجع في احكامها الى ملة الموصى ( المادة ٥٥ اهلى ) أى الى الاحكام المقررة بقوانين الاحوال الشخصية ، الا ان لائحة المحاكم الشرعية الاخيرة الصادرة سنة ١٩١٠ قررت بالمادة ١٠٠ بانه لا نسمع امام المحاكم الشرعية دعوى الوصية أو الرجوع فيها بعد وفاة الموصى عند الانكار ، الا اذا وجدت اوراق رسمية او مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه . وعلى ذلك فلا بد فيها من الكتابة عند الانكار . ومتى لا تثبت الا بالكتابة وهى فى ذاتها تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ( المادة ٨٦ من مرشد الخيران والمادة ٥٣٠ من الاحوال الشخصية لقدرى باشا ) وهى تقرر حقا عينيا عقاريا ، بما يدخل فى ذلك ايضا الملكية ذاتها ، فكان يجب على ذلك كله ان تكون خاضعة للتسجيل ، حماية للغير على الأقل ، وهو النير المعرض لخطر الوصية وهو لا يعلم بها . وذلك انه يحصل ان يتصرف الوارث فى العقار الذى اوصى به مورثه وهو يجهل الوصية ، الى شخص حسن النية لا يعلم بها ايضا . وكل ما يستطيع المشتري عمله انما هو التأكد فقط مما يأتى ( أولا ) ان البائع له وارث . ويثبت ذلك بالاعلام الشرعى المثبت للوراثه او بالحكم الشرعى القاطع فيها ( ثانيا ) ان العقار مملوك للمتوفى حتى الوفاة ، ولم يتصرف فيه المتوفى قبل الوفاة تصرفا عينيا عقاريا . ويثبت ذلك

تقويم المروج من النظم العقارية ، بحيث لا تضطرب معه الأحكام القضائية والآراء الفقهية بما رأيناه بشأن هذا القانون المروض الآن على لجنة الحقانية بالبرلمان المصرى .

وأملنا فى برلماننا المصرى ان يعير اوجه النقد لمختلفة لهذا القانون جانب الرعاية ، وان يقسطها قدر ما حام حول القانون هذا من مختلف الآراء وأوجه النظر ، حتى يقطع بذلك دابر الخلافات المفلقة فى تفسير قانون ترتكز اليه الحركة العقارية المصرية . ويان ذلك : -

#### الحقوق العينية العقارية :

قضت المادة الأولى بتسجيل العقد الخاص بحق عيني عقارى حتى يكون حجة على العاقدين وعلى الغير معا . وعند عدم تسجيله فلا يكون له من الأثر بين العاقدين سوى تقرير التزامات شخصية فمن حيث اطلاق القول فى الحقوق العينية العقارية ، بما فيها الملكية العقارية حتما ، فقد أحسن الشارع المصرى فى هذا الاطلاق ، بحيث يتناول هذا التعميم كل حق عيني عقارى يتقرر للأفراد على العقارات . ولم يفعل الشارع ما فعله بالمادة ٦١١ مدنى القديمة المتعلقة التى عينت الحقوق العينية العقارية الخاضعة للتسجيل . ولكن بقيت مع ذلك حقوق اخرى يشبه فى عقاريتها او تجمل قرينة جدا من الحقوق الاخرى الخاضعة للتسجيل . وذلك :

ان الشارع فى قانون التسجيل الجديد لم يقرر خضوع الحقوق الآتية للتسجيل

بالاطلاع على سجلات التسجيل العامة فإذا تأكد المشتري من ذلك كله (قول المشتري . ايجازاً في البيان ، والصحيح ان يقال بأن الغير هو كل من يقرر له حق عيني عقارى ، مشترى كان او متبادلاً او مرتهناً رهناً عقارياً حيازياً او غير حيازياً ، الرهن الرسمى ، او صاحب اختصاص ) صحت عزيمته على الشراء ، والطمأنينة تحف به . ولكن لا يثبت ان يفاجأ من شخص آخر يدعى انه موصى اليه بالعقار محل البيع : والمشتري لا يستطيع قانوناً معرفة الوصية ومبلغ مرماها على عقارات المورث ما دام انها غير خاضعة للتسجيل .

لذا نرى ضرورة خضوع الوصايا بالحقوق العينية العقارية للتسجيل ، مع الاحتفاظ حتماً بأحكام المادة ٥٥ مدنى من حيث ضرورة الرجوع الى احكام ملة الموصى فيما يتعلق بالاحوال الشخصية . وترجو الى اللجنة البرلمانية ، لجنة الحقانية ، مراعاة ذلك فيما تعده الآن من مشروع النظر في قانون التسجيل الجديد .

ويؤيدنا في وجهة نظرنا من ضرورة خضوع الوصية العقارية للتسجيل ، فوق ما أشرنا اليه من خطر عدم التسجيل من الوجهة العملية ، ما يأتى : أولاً . ان مشروع السجلات العقارية الذى اقرته اللجنة الدولية المختلطة سنة ١٩٠٤ قرر هذه القاعدة ( المادة ٢٨ منه والمادة ١٤ : انظر فى ذلك كتابنا فى الأموال ص ٨٥٧ ن ٥٨٧ - وعلى الأخص ص ٨٦٩ ن ٥٩٣ الفقرة ٥ ) . ثانياً : ان القانون المختلط جرى على

قاعدة حماية الغير بقدر ما يمكن ، حتى تحف وطأة الاضرار الناشئة عن عيوب القانون فيما يتعلق بنقل الحقوق المدنية المقارية . ومن ذلك ما قرره المادة ٧٨ مدنى مختلط بأن «... الاحكام المتعلقة بفسخ الملكية فى الأموال الثابتة ورد ما لمستحقها بسبب تجاوز الواهب حق النصاب ( *légitime réserve* ) ، ويراد بالواهب هنا الموصى ) او عدم ابقائه لورثته المفروض لم شرعاً *quotité disponible* أو نحو ذلك ، فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم ملكية الاموال المذكورة من الموهوب له أو الموصى اليه » واذا كان الشارع المختلط قد حى هنا المشتري من الموصى اليه ، فإن الحماية ضرورية أيضاً للمشتري من الوارث . ولعل حماية هذا الأخير أكثر ضرورة ، لانه لا يعلم بالوصية فى ذاتها لانها غير مسجلة . وأما المشتري من الموصى فانه من المفروض عليه ان يعرف أحكام التصرف بالايضاء المقررة بقانون الاحوال الشخصية للموصى . ولكن الشارع المختلط راعى تعدد هذه القوانين واختلافها فعمل على حماية المشتري من الموصى اليه ، من الطريق الأقرب ، مراعاة للاعتبارات العملية . ولم يقف الشارع المختلط فى رغبته الاكيدة فى حماية حملة الحقوق العينية المقارية ، عند الايضاء ، بل أخذ بها فى مواطن أخرى ( انظر فى ذلك مثلاً ظاهراً فيما قرره المادة ١٠٧ مدنى مختلط من حيث عدم تأثر حقوق الغير بفسخ وابطال العقود المملكة للغير : راجع فى ذلك كتابنا فى



التأمينات ص ١٢٣ ن ١١٩ وما بعدها . -  
وراجع فصلاً خاصاً أفردناه لهذا الغرض برسالتنا  
« في التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » ص  
٨٥ ن ١٠٣ تحت عنوان « البطلان والتشريع  
المختلط » . - وانظر الاموال لنا ص ٨٣٠  
( فقرة ٤ )

## ٢ - في التنازع بين المشتري من المورث وبين المشتري من الوارث

قامت ضجة قضائية ووقية بشأن هذا  
التنازع . وذلك فيما اذا كان المشتري من المورث  
لم يسجل عقده ، والمشتري من الوارث قد سجل  
عقده . وفي ايها افضل من الآخر . ولقد  
تناحرت الآراء في هذا الوطن . فقال رأي  
بتفضيل عقد المشتري من المورث ولو أنه غير  
مسجل . وقال رأي آخر بتفضيل عقد المشتري  
من الوارث ، وهو العقد المسجل . وقد أخذنا  
بالرأي الثاني ( انظر في ذلك كتابنا في اثبات  
الالتزامات ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٨ . - كتابنا  
في الاموال ص ٩٣٧ ن ٦٤١ . - وعلى  
الاخص الهامش ٣ ) وعلمناه بالاعتبارات العملية  
المقررة الان في التسجيل .

ونرى هنا الفات نظر لجنة الحقاية بالبرلمان  
الى ضرورة الاشارة الى هذا الاشكال عند  
تعديل قانون التسجيل ، ولو ان تكون الاشارة  
بالاعمال التحضيرية ، أي تقرير اللجنة التي  
ترفعه الى البرلمان ، ولو ان في تقرير قاعدة عدم  
انتقال الملكية بين الطرفين ، قد أجهز على هذا

التنازع . الا ان هاك احتمالات جدلية للتنازع ،  
بما أشرنا اليه في كتابنا في الاموال ( ص ٩٣٨ )

## ٣ - تسجيل تنبيه نزع الملكية

احتدمت الآراء هنا وهناك بشأن ما اذا  
كان تسجيل تنبيه نزع الملكية قد يترتب عليه  
تقرير حق عيني عقارى على العقار المنزوعة ملكيته  
أم لا . وقد رجحنا نحن ضرورة اعتبار تسجيل  
التنبيه هذا حجة على الغير ( راجع الشرح الوافي  
لهذه المسئلة في كتابنا في اثبات الالتزامات ج ٢  
ص ٤١٢ و ٤١٤ . - الاموال لنا ص ٩٤٠  
ن ٦٤١ ) ونرى ضرورة الاشارة الى ذلك  
بنص التعديل الجديد لقانون التسجيل

## ٤ - التخارج :

هو عقد يتخارج به الوارث لبقية زملائه عما  
يملكه بالارث منقولا كان أو عقاراً ، في مقابل  
ما يتقاضاه قدماً من الورثة . ويرى القضاء  
المختلط عدم خضوع عقد التخارج للتسجيل فيما  
اذا انصب على نصيب الوارث المتخارج برمته .  
ويقول بالتسجيل فيما اذا انصرف التخارج الى  
عقار او عقارات معينة بالذات . أما نحن فانا  
قرر ضرورة التسجيل في الحالتين لأن الخطر  
على الغير فيهما واحد ( الاموال لنا ص ٨٢٨  
الحالة الثالثة )

## ٥ - التملك بالارث :

قرر مشروع السجلات العقارية القدي أقرته

البرلمانية ، ولو أن الاخذ بها بمصر وفرنسا متفق عليه اجماعاً فقها وقضاء .

#### ٦ - الحكر والخلو وعقد الإيجارين :

الحكر عقد إيجار عن أرض بناء موقوفة أو غير موقوفة ، لأجل معين أو غير معين في مقابلة أجره شهرية أو سنوية . وأحكامه مستقاة من الشريعة الإسلامية ، وأقرها القضاء المصري أهلياً ومختلطاً ( الاموال لنا ص ٣٩٠ ن ٢٧٥ وما بعدهما ) ولما كانت الحقوق الخاضعة للتسجيل واردة بالقانون على سبيل الحصر والتعيين ( الاموال لنا ص ٨٣٦ ن ٥٧٧ ) ولم يرد الحكر بها ، فلا يصح القول في عهد القانون المدني ، ولا في عهد قانون التسجيل الجديد ، بخضوع الحكر للتسجيل . وأنا نرى أنه من الضروري خضوع هذا العقد للتسجيل ، أخذاً من طريق القياس بما قرره المادة ٦١٣ مدني والمادة ٢ من قانون التسجيل الجديد ، من ضرورة خضوع عقود الإيجار للتسجيل اذا زادت مدتها عن تسع سنوات . على ان مشروع اللجنة الدولية المختلطة الموضوع سنة ١٩٠٤ بشأن السجلات العقارية ، قد أقر هذه القاعدة أيضاً ( الاموال ص ٨٦٩ ن ٥٩٣ ) .

والخلو او خلو الانتفاع يحكى الحكر . وهو عقد اجارة لزمّن غير محدد عن أرض موقوفة مبنية أو غير مبنية أو زراعية . وتختلف عن الحكر في بعض احكامه ( الاموال ص ٣٩٢ ن ٢٧٦ )

اللجنة الدولية سنة ١٩٠٤ ضرورة اخضاع اعلام الوراثة للتسجيل حاية للغير ، وبقيد وأوضاع معينة ، بحيث لا يترتب على عدم التسجيل سوى مجرد غرامة بسيطة ( الاموال ص ٨٦٩ ن ٥٩٣ ) ونحن وان كنا نرى ضرورة اخضاع التخارج لعملية التسجيل ، بصرف النظر عن النظرية المختلطة ، من حيث التفرقة بين التصرفين المشار اليهما ، ولكننا لا نقر خضوع التملك بسبب الارث للتسجيل . وعلى هذا نقر نظرية الوارث الظاهر *hériltier apparent* ، وهي النظرية القائلة بصحة التصرف الحاصل ممن لم يكن في الحقيقة وارثاً ، ولكنه ظهر امام الجماهير ، باعتباره وارثاً ، واعتقد فيه الناس ذلك . فاذا جاء الوارث الحقيقي وطعن في التصرف الحاصل ممن لم يكن وارثاً ، وجب رفض طعنه والحكم بصحة التصرف . والتعليل القانوني لصحة هذا التصرف ان الوارث الحقيقي قد اخطأ في عدم الاعلان عن نفسه ، وعليه أن يجبر الضرر الذي لحق الغير وهو مشتري العقار من غير الوارث الحقيقي ، أي اصبحت ذمته مشتتة بالتزام ، وهو جبر الضرر . وبما أن الاصل في الوفاء بالتزام ، ان يكون بنفس الالتزام نفسه أي يكون الوفاء عينياً ، ما دام لا يمس الحرية الشخصية ، فانه يقضى في هذه الحالة بصحة التصرف باعتبار ذلك وفاء أصلياً عينياً . ( الاموال لنا ص ٨٤٧ ن ٤٨٤ . - الالتزامات لنا ، في النظرية العامة ص ١٦٩ ن ١٨٠ ) ويحسن الاشارة الى هذه النظرية بتقرير لجنة الحقانية

ونرى ضرورة خضوعه للتسجيل أيضاً اخذاً من طريق القياس بالحكم

وأما عقد الاجارتين فهو عقد تؤجر به جهة الوقف مكاناً مبنياً اجارة مستمرة لأجل غير مسمى . ويدفع المستأجر مبلغين ، اولها معجل وثانيهما مؤجل . وافرت هذا العقد الارادة الشاهانية الصادرة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ( ١٠ يونيو سنة ١٨٦٧ . أى في نفس يوم صدور الارادة الشاهانية الصادرة بالاجازة للأجانب بالدولة العثمانية بتملك الحقوق العينية العقارية فيها - شرح القانون المدنى لفتحى باشا زغلول ص ٢٩١ . - قاموس الادارة والقضاء لجلاد بك ، النسخة الفرنسية ج ٦ ص ٥٧٦ - ٥٧٧ تحت كلمة Wahf . - القانون الدولى الخاص للمرحوم الدكتور ابو هيف بك ص ٥٣١ ن ٣٨٦ هـ . ش ١٦ . - دى هلس ج ٤ ص ٣٨٦ ن ٤٠ - الاحوال لنا ص ٣٩٣ ن ٢٧٧ ) ونرى خضوعه للتسجيل أيضاً اخذاً بالقياس فى الحكم والخلو

#### ٧ - مجة الوقف :

الوقفية خاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية من حيث اصلها . وخاضعة لأحكام لائحة المحاكم الشرعية الأخيرة الصادرة سنة ٩١٠ من حيث شكلها . أى يجب أن تكون حاصلة أمام القاضى الشرعى ، أى رسمية . ثم تسجل بالمحكمة الشرعية بما هو معروف . وقد رأت اللجنة الدولية المختلطة فى مشروعها الاول الخاص بتوحيد أفلام التسجيل

بمصر سنة ٩٠٤ ضرورة خضوع الوقفية الى مبدأ التسجيل العام ، أى السجلات العامة المعروفة . ولم ير قانون التسجيل الاخذ بهذا رأى . والذى نراه ضرورة خضوع الوقفية للتسجيل العام المقرر بشأن السجلات العامة ، وذلك توفيراً على الباحثين من تشعب طرق البحث لديهم وتنوع مواطن التسجيل عندم

#### ٨ - ورقة الضر :

قام خلاف بين القضاء الفرنسى من جانب ، والفقهاء الفرنسى من جانب آخر ، بشأن ما اذا كان تسجيل ورقة الضد يعتبر حجة على الغير أم لا . وعلة الخلف ترجع الى ما اذا كانت هذه الورقة تعتبر فى ذاتها قد ردت الملكية الى صاحبها الاول ، فتخضع للتسجيل ، باعتبارها ناقلة للملكية ، ام انها لا تعتبر ناقلة للملكية ، فلا تخضع للتسجيل ، ويكون تسجيلها وقتئذ غير نافذ على الغير ، باعتبار ان الاوراق الخاضعة للتسجيل قد وردت على سبيل الحصر . وقد أثار هذا الخلاف حكم النقض الفرنسى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٧ الذى قال بالرأى الاول ، وانتصر له فيه « دى لوان » . وقال بعكسه « تيسيه وبارد » وقال بالرأى الاول القضاء المصرى . وقلنا نحن بالرأى الثانى ( راجع اثبات الالتزامات لنا ج ١ ص ٣٣٣ وما بعدها ، سنة ١٩١٤ ) ولكننا فى رسالة التسجيل سنة ١٩٢٦ عدلنا عن هذا الرأى وأخذنا بالرأى الاول القائل بنفاذ ورقة الضد المسجلة على الغير . ورجعنا فى



المدول الى الاعتبارات الجديدة التي أقرها التسجيل الجديد ، وراعتها النزعة التشريعية الجديدة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتسجيل عقد الايجار في العقار المرهون رهنا عقاريا حيازيا ( قانون ١١ ديسمبر ١٩٢٣ رقم ٤٩ أهلى و ٥٠ مختلط ) وفى تسجيل عرائض الدعاوى بقانون التسجيل الجديد ( رسالتنا فى التسجيل ص ١٢٤ ن ١٣٠ مكرر ٢ وما بعدها )

•••

مما تقدم نرى أن عبارة الاطلاق فى الحقوق العينية العقارية الواردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل ، عبارة لا زالت توجد الخلاف القديم قائما . ونرى قطعاً لدابر هذا الخلاف فى مسألة دقيقة مثل مسألة التسجيل أن يضاف الى المادة الاولى من قانون التسجيل عبارة أخرى تشير الى المسائل الثمانية التي ذكرناها هنا كالوصية والتخارج ، الى آخر ما أوردناه

•••

### الالتزامات الشخصية :

أما الالتزامات الشخصية فقد أفضنا بشأنها القول فى أكثر من موطن واحد من المواطن القانونية . وأقرب العهد ما كتبناه برسالتنا « فى التسجيل وحماية المتعاقدين والغير » ( ص ١٤ ن ٢٠ وما بعدها ) وما كتبناه باللغة الفرنسية بمجلة جازيت المحاكم المختلطة ( المجلد ١٦ ص ٢٩٩ — ... ) وقررنا ، وأقرنا عليه القضاء المصرى

الآخر أهلى ومختلط ، بأن الالتزامات الشخصية المنوّه عنها بالمادة الاولى من قانون التسجيل ليست هى مجرد المطالبة بتعويضات نظير عدم تمكين البائع للمشتري من تسجيل عقد البيع ، إنما هى الالتزامات الناشئة عن طبيعة العقد الخاص بالحق العيني العقارى . وعلى ذلك تجوز المطالبة قضائيا بالحكم بصحة العقد فى ذاته وهو غير مسجل ، وتجاوز المقاضاة بشأن اثبات صحة التوقيع بالحتم أو الامضاء أو بصمة الاصبع أيضاً . وتجاوز المطالبة بتسليم العقار ولو ان العقد غير مسجل . وكل ذلك يرجع الى ان الالتزامات الناشئة عن طبيعة العقد ، التزامات مستقاة من نفس العقد ، باعتبار ان البائع هو بائع ملتزم بواجبات وله حقوق ، وباعتبار ان المشتري ملتزم هو الآخر بواجبات وله حقوق باعتباره مشتريا . واما تسجيل العقد فانه لا ينصرف ، ولا ينصرف فقط ، الا لنقل الملكية من حيث هى . وقد بينا ذلك برسالة التسجيل بيانا كافيا ، أوردنا فيه شيئا من المقارنة بين العقد الحاضر غير المسجل ، والملكية الحيازية عند الرومان ( رسالتنا فى التسجيل ص ٨ ن ١٣ وما بعدها ) واجزنا الشفعة فى عقد المشتري غير المسجل . وايدنا القضاء فى ذلك ما عدا بعض احكام ذهبت الى عكس ما قررناه ، وهى قليلة جداً بجانب الاحكام الاخرى التي رأيت رأينا ( انظر مجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٦ ص ٣٠١ - ٣٠٦ - مجلة المحاماة المجلد ٧ عدد نوفمبر سنة ١٩٢٦ ص ١٤٤ رقم ١٠٣ وانظر حكما

لم ينشر بعد صادرا من محكمة الاستئناف بمصر في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ و منشور بمجلة المحاماة في العدد ٣ من المجلد ٧ وهو عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

\*\*\*

وعلى ذلك نرى ان تلقت نظر اللجنة الحفانية البرلمانية ، الى ضرورة ان يذكر بالمادة الاولى من قانون التسجيل عبارة تشير في جلاء ووضوح ، الى ان الالتزامات الشخصية ، هي الالتزامات الناشئة عن طبيعة العقد . وبذا يقطع خط الرجعة على هذه الخلافات المزعجة القائمة الآن في احكام المحاكم ، حتى يطمئن الناس على حقوقهم ، من طريق الافلات من التناقض في الاحكام ، ذلك التناقض الذي يذهب با كبر خصيصة الحق ، وهي خصيصة الطمأنينة لدى صاحب الحق .

ومن نتائج الاخذ بما قررناه بشأن الالتزامات الشخصية ، ان يترتب عليه ان العقد اذا تسجل ، كان له اثر رجعي على الماضي ، بحيث يعتبر المشتري مثلا مالكا من يوم صدور العقد ، لا من يوم تسجيله ( الاموال لنا ص ٩١٧ ن ٩٢٧ ) على شرط عدم المساس بحقوق الغير حسن النية ، فيما اذا ترتبت له مصلحة عقارية على العقار قبل تسجيل عقد المشتري

وعلى ذلك نأمل ان تشير اللجنة الى ضرورة الاخذ بالاثر الرجعي للتسجيل قطعا لما يحتمل ان يقع من الخلافات المستقبلية

\*\*\*

### تسجيل عرائض الدعاوى :

لما كانت الاوراق الخاضعة للتسجيل واردة على سبيل الحصر ، فكانت تخرج عرائض الدعاوى منها ، لعدم ورودها ضمن مواد القانون المدنى الخاصة بتسجيل الاوراق المتعلقة بالحقوق العينية العقارية ( الاموال لنا ص ٨٣٦ ن ٥٧٧ - انظر مع ذلك مقالا بامضاء M.P بمجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد الاول سنة ١٩١٠ ص ١٤٣ ) ولكن جاء القانون الجديد للتسجيل ورأى تقرير قاعدة تسجيل عرائض الدعاوى ، حتى تكون الاحكام الصادرة فيها نافذة على الغير ، من يوم التسجيل . وقررت في ذلك المادة ٧ من القانون الجديد ما يأتى : « يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقوم ضدها من دعاوى البطلان Annulation أو الفسخ Résolution أو الالغاء Révocation أو الرجوع فيها rescision فاذا كان المحرر الاصلى لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى استحقاق revendication أى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر » وهذه الدعاوى المذكورة بهذه المادة هي خمسة ، وهي البطلان والفسخ والالغاء والرجوع والاستحقاق . وقد افضنا برسالتنا في التسجيل وحماية المتعاقدين والغير ( ص ١٢٧ ن ١٣٤ وما بعدها ) في بيان قص هذه المادة وما اصابها من شوائب قانونية وفنية ، وما حفاها



من غموض ايضا، بشأن المذكرة الايضاحية .  
ونرى ان نوجز ذلك هنا :

١ - ان الشارع لم يحسن في اختيار الالفاظ الاربعة الاولى المقابلة للدعوى الاربعة الاولى ، وهي البطلان والفسخ والالغاء والرجوع وكان الاولى به ان يقول بالبطلان annulation اكتفاء به عن بقية الالفاظ الثلاثة التي قدماها الشارحون الفرنسيون والتي عابوا على شارعهم ذكرها ، لانها كانت تستعمل في عصور سابقة وكانت تتفق مع الحالات الاجتماعية السالفة ( راجع رسالتنا في التسجيل ص ٦٢ ن ٦٧ وما بعدها ولا معنى مطلقا لاستخدام الكلمات الثلاثة هذه ، وهي الفسخ والالغاء والرجوع ، ما دام ان البطلان يؤدي الى المعنى المرجو .

٢ - وقد يوم نص المادة ٧ المذكورة انه لا يشمل دعوى ابطال تصرفات المدين ، ودعوى الصورية . وقد جات المذكرة الايضاحية وايدت هذا الوهم ( المحاماة المجلد ٣ ص ٤٦٣ العمود الثاني في آخره . - جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٣ ص ٨٤ العمود الثاني في اوله ) وقد اضطرت هذه المذكرة الايضاحية في اصلها الفرنسي ، رجاء ترجمتها العربية مضطربة ايضا ( رسالتنا في التسجيل ص ١٣٣ الهامش الاول ) وكان من الواجب على الشارع ان يجعل دعوي ابطال تصرفات المدين والصورية خاضعتين لحكم المادة ٧ المذكورة أي لأجل ان يكون الحكم فيهما نافذا على الغير ، يجب تسجيل عرائض الدعوى فيهما ، ويكون النفاذ من وقت

التسجيل واما القول من جانب المذكرة الايضاحية بان العمل يبقى بشأن هاتين الدعويتين كما كان من قبل ، أي قبل صدور قانون التسجيل الجديد فهو قول لا يتفق مع الغرض المرجو من التسجيل الجديد . لأن العمل السابق على قانون التسجيل جرى لدى القضاء الفرنسي والمصري ايضا ، على اعتبار المقد الصوري غير موجود ، وانه يترتب على عدم وجوده ، ابطال كل تصرف حاصل للغير حسن النية ، وهو الغير الذي اشترى من المشتري الصوري ، وهو لا يعلم بما يشوب عقد المملك له . وقد انتقدنا برسالتنا في التسجيل ( ص ٧٩ ن ٩٣ وما بعدها ) هذا القضاء الغريب ، ورأينا ضرورة حماية الغير حسن النية ، وايدنا ذلك بأدلة قانونية واعتبارات عملية .

ولذا نرى انه لا بد وان يدخل في البطلان بالمادة ٧ المذكورة ، دعوى ابطال تصرفات المدين والصورية

- واذا كان لا بد حينئذ من ادخال هاتين الدعويتين ، ابطال تصرفات المدين والصورية ، ضمن الدعاوى التي تخضع للمراض فيها للتسجيل ، فانه يجب ان تصاغ المادة ٧ المذكورة بصيغة اخرى تلتئم مع التعميم الذي تقول به ، إلا اذا اكتفى وقتئذ بكلمة البطلان باعتبارها تمشي لقوى ايضا على دعوي ابطال تصرفات المدين والصورية

٤ - رأينا في تحديد المعنى الصحيح لمباراة « الالتزامات الشخصية » الواردة بالمادة الاولى



من قانون التسجيل الجديد ، انه يجوز للمشتري مثلا الحق في رفع دعوى الحكم بصحة التعاقد أو طلب الحكم بصحة التوقيع ، امضاء أو ختما ، وهو التوقيع المنسوب للبائع الذي أبي على المشتري تمكنه من التسجيل ، أو طلب الحكم بتسليم العقار اليه . وهذه الدعاوى الثلاثة وهي من الاهمية بقدر ما رأينا ، لا تدخل ضمن الدعاوى التي تخضع فيها عرائضها للتسجيل . ويرتب حينئذ على عدم خضوع هذه الدعاوى للتسجيل ، وعلى عدم اخبار الغير بوجودها لدى القضاء ، ان هذا الغير يشتري العقار اثناء قيام الخصومة القضائية ، ويشتري وهو مطمئن ، لانه لا يعلم بوجود الدعاوى ، ما دام لم تسجل العرائض فيها .

وبناء على هذا الخطر الذي يدام المدعى

في الدعاوى الثلاثة المتقدمة ، وهي دعوى صحة التعاقد واثبات التوقيع والتسليم ، نرى ضرورة وضع المادة ٧ وضما قانونيا بحيث يشمل بلا ريب هذه الاتواع الثلاثة من الدعاوى .



هذه هي أهم المسائل البارزة في قانون التسجيل الجديد ، اوردناها هنا بشيء من الإيجاز ، نرجو فيه الى لجنة الحقاية بالبرلمان ، ان تفضل وتعيدها جانب الرعاية ، من النظر التشريعي ، حتي يخرج لنا قانون معدل ، تطمئن معه الحقوق لدى اصحابها والله الموفق

عبد السلام بك ذقني  
القاضي بمحكمة مصر الاهلية



## قوائم علمية لغوية

١٤

المثل الفرنسي : "Il faut qu'un menteur ait bonne mémoire."

المثل العربي : ان كنت كذوبا فكن ذكورا



المثل الفرنسي : "Pas deux sans trois."

المثل العربي : مائتي الا وثلاث



المثل الفرنسي : "A bon chat bon rat."

المثل العربي : لا يقل الحديد الا الحديد

المثل الانكليزي : "Diamond cut diamond."



المثل الفرنسي : "Celui qui aime la science ne s'en rassasie jamais."

المثل العربي : منهوم لا يشبعان : منهوم بالعلم ومنهوم بالمال



المثل الفرنسي : "Une fois le lion mort, il ne manque pas de braves qui lui arrachent la crinière."

المثل العربي : اذا وقع الثور كثرت السكاكين

عزيز خانكي

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة
صحيفة		
٣٠٩	نص المحاضرة التي ألقاها - غيرة صاحب المائدة محمد علي باشا وزير الاوقاف سابقا في الوقف - هل الوقف من الدين ؟ - آثار الاوقاف الاهلية في المصلحة العامة. اسباب الوقف	
نمرة الحكم	صفحة	فهرست الأحكام
٢٢٢	٣٢٣	محكمة النقض والابرار
٢٢٣	٣٢٤	تقضى . طلب مسمع شهود . المحكة حرة .
٢٢٤	٣٢٤	تقضى . اثبات . موانع الاستحصال على كتابة . سلطة القاضي
٢٢٥	٣٢٥	تقضى . حكم . اسباب . خلو الحكم . بطلان .
٢٢٦	٣٢٦	تقضى . قوة الاحكام الجنائية . امام المحاكم المدنية .
٢٢٧	٣٢٦	تقضى . تزوير . بيان كيفية حصول التزوير . اركان التزوير . وجوب بيانها .
٢٢٨	٣٢٨	تقضى . النطق بالحكم بعد المرافعة . مادة ٤٨ . تفسيرها . احكام الاعدام . الاخذ بالشهادات التي لم تؤد امام المحكة
٢٢٩	٣٢٩	تقضى . بيان الاسباب التي بنت عليها عقيدتها في تقدير شهادة شاهد .
٢٣٠	٣٢٩	تقضى . ختم الحكم في بحر الثمانية ايام . مد الاجل .
٢٣١	٣٣٠	تقضى . اعتداء على موظف . وجوب بيان شرائط واركان الجريمة .
٢٣٢	٣٣١	تقضى . رفض مسمع اقوال شخص اقر بانه الفاعل . عدم بيان السبب . تقضى . بطلان . شرط جزائي . تضمينات . الاتفاق عليها . شرط الضرر . عدم الوفاء . كلا او بعضا . تأخير في الوفاء . مادة ١٢٣ ومادة ١١٩ مدني . سلطة القاضي . تكليف المتعهد بالوفاء



نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الأحكام
٢٣٣	٣٣٦	محكمة استئناف مصر الاهلية بدواثرها المجتمعة نزع ملكية . بيع جبرى . توزيع الثمن . رهن لأجنبي . اختصاص المحاكم المختلطة .
٢٣٤	٣٣٩	محكمة استئناف مصر الاهلية منفعة عمومية . توالف . قوائم التوالف . جسر السكة الحديد . خندق . جنائية . تملكها بمضى المدة . تكليف
٢٣٥	٣٤١	استئناف . اعلان بداية الميعاد بالنسبة الى المعلن . اثبات . تحقيق خطوط . انكار . تزوير . اثباته .
٢٣٦	٣٤٢	محكمة استئناف مصر الاهلية بيع جبرى . زيادة العشر . ما يقترب على زيادة العشر . ملكية المدين . حق الرامى عليه المزاد .
٢٣٨	٣٤٥	التماس . عدم الحكم باحد الطلبات . تناقض اجزاء الحكم .
٢٣٩	٣٤٧	تظلم . أوامر على عرائض . استئنافها . مادة ١٣٠ مرافعات
٢٤٠	٣٤٧	استئناف . انذار بوجوب قيد الاستئناف . اعلانه فى قلم الكتاب . فى المحل المختار . ميعاد المساقاة . القيد فى الجدول . تاريخ القيد لا تاريخ توريد الرسوم .
٢٤١	٣٤٩	محكمة جنايات بنى سويف محكمة جنايات . سقوط الدعوى العمومية . تقادم . جنحة مرتبطة بجناية
٢٤٢	٣٥٠	سقوط الدعوى العمومية . تقادم . جنحة . سوابق للنهم . جنابة . محكمة الجنايات .
٢٤٣	٣٥١	محكمة مصر الابتدائية الاهلية استئناف . حكم جزئى قضى برد وبطلان سند . اصل الدعوى اقل من النصاب الجائز استئنافه . جواز الاستئناف .
٢٤٤	٣٥٥	ارتفاق . رتبها المالك . تجزئة الملك . بيع الاجزاء للملاك مختلفين

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٤٥	٣٥٦	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٢٤٦	٣٥٩	» » » »
٢٤٧	٣٦٤	» » » »
٢٤٨	٣٦٦	» اسكندرية »
٢٤٩	٣٦٧	» » » »
٢٥٠	٣٦٨	» طنطا »
٢٥١	٣٧١	» الزقازيق »
٢٥٢	٣٧٤	محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية
٢٥٣	٣٧٦	» الخليفة الجزئية الاهلية
٢٥٤	٣٧٦	» ابوتيج »
٢٥٥	٣٧٩	» دسوق »
٢٥٦	٣٨٠	» جرجا »
٢٥٧	٣٨٠	» الفشن »
٢٥٨	٣٨٣	» الواسطى »
		قوة الشيء المحكوم فيه . التمسك بها . اخصام حقيقيون في الدعوى . ملاك على الشبوع . مسؤولية . سيارات . مسؤولية الحكومة . سواق نظره ضعيف . سواق جاهل . استئناف . حكم جنائي غيابي . معارضة . مادة ١٥٤ جنايات نصب . غش في العملة . شفعة . وفاة الشفع . قبل القضاء . بعد القضاء وقف . تقادم . تلك الاعيان الموقوفة . سريان حكم القانون المدني خمس سنوات خمس عشرة سنة قوانين جديدة . سريانها على الماضي . حق مكتسب . استئناف الاحكام . قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . احكام تمهيدية . احكام تحضيرية . احكام قطعية . دعوى وضع يد . دعوى ملكية . الجمع بينهما . بيع عرفي غير مسجل . حكمه . شفعة . جواز عقد رهن حيازي . تعليق اجل الدفع على ارادة المدين . جواز ذلك . فك الاختام . مادة ١٣١ عقوبات . اركان الجريمة . اجارة . شريك . اجارة حصة الشريك . بطلان . وقف . اجارة . مدتها . ناظر الوقف المستحق الوحيد . صورة تنفيذية . تسليمها . صاحب المنفعة . قسمة .

المحكم	الصفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٥٩	٢٨٣	محكمة بنى سويف الجزئية الاهلية وزارة الاوقاف . صقتها . ذكر بتوسنة ١٨٩٢ . اختصاص . مدعى عليها مع آخرين .
٢٦٠	٣٨٤	منفلوط » » منع تعرض . عدم مضي سنة . الاهلى والمختلط . اطلاق اغنام . تكبير .
٢٦١	٣٨٦	ايتاى البارود » » نزع ملكية . ادارة المدين لها . تسجيل تنبيه نزع الملكية . اجارة
٢٦٢	٣٨٨	الوايل » » تديد . اركان . صائع يستلم مصوغات ليبيها .
٢٦٣	٣٨٩	المنصوره » » صلح . مفلس . افلاس .
٢٦٤	٣٩١	اسنا » » خير . اتعاب . امر تقدير من النيابة . نظم . معارضة .
٢٦٥	٣٩٣	المحكمة العليا الشرعية استئناف . قرار برفض دفع بعدم سماع دعوى .
٢٦٦	٣٩٦	» » » استئناف . قرار صادر برفض دفع بعد سماع دعوى . وقف . المنع من سماع دعوى الوقف .
٢٦٧	٣٩٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقف . شروط عشرة . اسقاطها . ابطالها . التنازل عنها . جواز ذلك . دعوى بمجرد الاستحقاق . طلب نصيب معين ،
٢٦٨	٤٠٢	امسيوط » » وقف . ادعاء الناظر ملكية عين الوقف . خيانة . استقالة الناظر . طلب العود الى النظر . دعوى العزل . من يملكها
٢٦٩	٤٠٤	فتوى شرعية وقف . معنى المقب . لا يشمل الزوج .
٢٧٠	٤٠٤	» » وقف . مكاتب . مدرسة . فروق .
٢٧١	٤٠٥	» » وقف . وابور رى . الثمن من مال الواقف . غير وارد فى كتاب الوقف . تركة .
٢٧٢	٤٠٦	» » وقف . منزل بارض الوقف . من مال الوقف .
٢٧٣	٤٠٦	» » وقف . شروط عشرة . التنازل عنها . اسقاطها جواز النظر . التنازل عنه .



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧٤	٤١٢	محكمة الاستئناف المختلطة (اجنبى . عوائد . شخص معنوى . مجلس المديرية . ضرائب رسمية . مجالس المديرية . اذاعة الاخبار الكاذبة . عدم التأكد من صحتها . مسؤولية ناشرها .
٢٧٥	٤١٩	» » »
٢٧٦	٤١٩	» » » لصق الاعلانات . ازالها . طمسها . حق الاولوية قبل الغير فى وضعها . مسؤولية .
٢٧٧	٤١٩	» » » مسؤولية المالك نحو الجار . مسؤوليته مع المقاتل مقاتل . مسؤولية .
٢٧٨	٤٢٠	» » » ( ملكية . انتفاع . ترميمات واصلاحات . مسؤولية المالك قبل الجار بالتعويض .
٢٧٩	٤٢٠	» » » تقدير الدين . حجز تحت يد اجنبى . اختصاص القاضى المختلط .
٢٨٠	٤٢١	محكمة استئناف باريس فوائد . متجمد فوائد . طلبها . طلبها امام الاستئناف .
٢٨١	٤٢١	محكمة تقض و ابرام باريس ( بيع . تقسيط الثمن . تعليق نقل الملكية على دفع باقى الثمن . تفسير المشارطات .
٢٨٢	٤٢١	محكمة بانفور بفرنسا ( نفقة . اولاد غير شرعيين . زواج . عدول عن الزواج . مسؤولية .
٢٨٣	٤٢٢	» » » خصومة . دعوى . الاتفاق على تعيين الطرفين للخصومة .
٢٨٤	٤٢٢	» » » مسئولية . سيارة . دراجة .
٢٨٥	٤٢٣	» » » ( زوجة . السكن مع زوجها . مع اهله . نشوز الزوجة .
٢٨٦	٤٢٣	» السين ياريس بيع . اجارة . خياط .
٢٨٧	٤٢٣	» تقض و ابرام فرنسا بيع . وعد بيع . نقل الملكية .

الحكم	نمرة	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٨٨	٤٢٤	محكمة السين بباريس	عقد شروط . اعلان عن شخص . استبداله بغيره .
٢٨٩	٤٢٤	» تورنيه بفرنسا	حكم . قوته . حكم جنائي . قرار بان لا وجه . قوته . قضاة التحقيق . قضاة الاحالة .
٢٩٠	٤٢٤	» نقض وابرام فرنسا	نقض . بلاغ كاذب . حكم ادانة . وجوب بيان كذب البلاغ وبيان السلطة المختصة .
٢٩١	٤٢٥	» السين بباريس	ترك . اهمال المائلة . جريمة .
٢٩٢	٤٢٥	» نقض وابرام فرنسا	هروب . مريض . ضرر . مسؤولية الطبيب .
٢٩٣	٤٢٥	» جرينوبل بفرنسا	صحافة . نشر اخبار كاذبة . مسؤولية .
٢٩٤	٤٢٥	» المافر بباريس	مسؤولية . فعل نشأ عنه ضرر . عدوى . مرض .
٢٩٥	٤٢٦	» بريف بفرنسا	قذف . مسئولية . ضرر . دفاع
٢٩٦	٤٢٦	» نقض وابرام فرنسا	وفاء . تكليف رسمي . الاعفاء منه .
٢٩٧	٤٢٧	» بروكل بلجيكا	ملكية . ملكية ادبية وصناعية . تقليد . حماية .
٢٩٨	٤٢٧	» » »	قرار بان لا وجه . قيمته . تزوير . حقوق مدنية
٢٩٩	٤٢٧	» » »	احكام روسية . محاكم اجنبية . احكام اجنبية . قوتها .
٣٠٠	٤٢٨	» » »	نزاع ملكية . منفعة عامة . تعويض ضرر . تدهور سعر الفرنك .
٣٠١	٤٢٨	» لياج »	اجارة . دور علوى . دور سفلى . تصادم حق المالك بحق المستاجر .
٣٠٢	٤٢٨	» » »	تقدير الدعوى . اشتراك جملة اشخاص . تفسير المشرطات .
٣٠٣	٤٢٨	» » »	حمل . بيع مواد منع الحمل . اجهزة طبية .
٣٠٤	٤٢٩	» » »	سكة حديد . عدم احتياط . اهمال المصلحة . مسؤولية .
٣٠٥	٤٢٩	» » »	عقد . نظام عام . بطلان . شرط اعفاء الحكومة .
٣٠٦	٤٢٩	محكمة دبناند بلجيكا	دعوى عمومية . دعوى مدنية . تبعية .

المحكم	الصفحة	تابع فهرست الاحكام
٣٠٧	٤٢٩	محكمة جاند بيلجيكا
٣٠٨	٤٢٩	مجلس نقابة المحامين بروكسل
٣٠٩	٤٣٠	» » » »
٣١٠	٤٣٠	» » » »
٣١١	٤٣٠	» » » »
٣١٢	٤٣٠	» » » »
٣١٣	٤٣١	» » » »
٣١٤	٤٣١	» » » »
٣١٥	٤٣١	» » » »
٣١٦	٤٣١	» » » »
٣١٧	٤٣١	» » » »
٣١٨	٤٣٢	» » » »
٣١٩	٤٣٢	مجلس المحكمين بيلجيكا
		بذك . خصم سندات صورية .
		محامي . استجواب . حكم غيابي .
		محامي . مقابلات . ارباب القضايا .
		محاماة . اتعاب . تقديرها .
		محاماة . تحرير وتقديم البلاغات الجنائية .
		محامي . اتعاب . رفض مباشرة القضية .
		محاماة . استقالة . دعوى تأديبية .
		محامي . استشارة . مسئولية .
		محاماة . قبض اموال . تأخير تسليمها . واخذة .
		محامي . تأديب . امضاء شيك على بنك .
		عدم وجود مال .
		محاماة . اتعاب . حجز على الموكل .
		محاماة . ممارسة .
		حكم جنائي . اثره في الحقوق المدنية . تمارض الاحكام
		فهرست الابحاث القانونية
	١٢٣	بحث في اوجه النقص التشريعي لقانون التسجيل الجديد وفي كيفية سد هذا النقص وطريقة علاجه لحضرة الاستاذ الفاضل عبد السلام بك ذهني القاضي بمحكمة مصر الاهلية
		فوائد علمية لغوية
		رئيس التحرير: عزيز فنانكي



### تنبيه

- ١ - لا يقبل طلب اعداد من مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .



# المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

*“Placé par la loi aux côtés de la magistrature pour réaliser avec elle l'œuvre commune de la justice, protégé par des traditions séculaires, le Barreau ne connaît ni la tutelle ni le contrôle d'aucun pouvoir politique..... Toucher à cette institution serait toucher à la justice elle-même, c'est-à-dire à ce qui constitue le suprême rempart de notre vie nationale.”*

le Bâtonnier Leon Théodor.

العدد السابع

العدد الخامس

عدد فبراير سنة ١٩٢٧

الإدارة ميدان سوارس نمرة ٣

بمطبعة المصطفى  
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

فئة الاشتراك ٧٠  
والطلبة ٤٠





## بيان

نشرنا في هذا العدد ثمانية وثلاثين حكماً فقط منها :

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
١	حكم صادر من مجلس حسي مديرية المنيا
١٠	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
٢	حكيم صادرين من محكمة جنايات بنى سويف
٢	حكيم صادرين من محكمة استئناف اسيوط
١٣	حكما صادرا من المحاكم الكلية الاهلية
٣٨	

وقد صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل السيد حامد افندى فهى المحامى بالزقازيق فيما اذا كانت الدائن بمصاريف صيانة العقار ممتازاً ام لا تطبيقاً للمادتين ٦٠٣ و ٧٢٩ من القانون المدنى الاهلى .

نم نشرنا فى اثر الاحكام بحثاً فى نظام المعاشات المدنية بقلم حضرة الاستاذ الفاضل الياس افندى روفائيل عياشى المحامى بقسم قضايا المالية .

وختمنا هذا العدد بتقرير مجلس نقابة المحامين المرفوع الى الجمعية العمومية عن اعماله فى سنة ١٩٢٦

وبالنظر لكون هذا التقرير طويلاً جداً اضطررنا الى الاستغناء عن الاحكام الجزئية والشرعية

والمختلطة والاجنبية ما

رئيس تحرير المجلة

عزيز فنانكى





## المحاماة

عدد فبراير

كل الدائن بمصاريف صيانة العقار ممتاز

طبقا للمادة ٦٠٣ - ٧٢٩ مدني

تفسيرها أن تتبع احدي الطرفين الآتين :  
 اما أن تأخذ بعموم لفظ الشيء الوارد في  
 صدرها فتقرر حكم الامتياز في المنقول والعقار  
 وتقول أن الشارع قرر تفاضل الدائنين بمصاريف  
 صيانة المنقول على عكس تواريخ صرفهم لترجع  
 في ترتيب الدائنين بمصاريف صيانة العقار الى  
 القواعد العامة القاضية بوجوب التسجيل واعطاء  
 الافضلية للاسبق تسجيلا - واما ان تقول ان  
 الشارع استعمل لفظ ( الشيء ) في معنى المنقول  
 فتعصر امتياز مصاريف الصيانة على المنقول  
 دون العقار

وقد ذهب أغلب قضاةنا الى التقرير بمرود  
 الامتياز بمصاريف الصيانة على المنقول والعقار

جاء حكم امتياز مصاريف الصيانة في المادة  
 ٧٢٩/٦٠٣ ونصها ( المبالغ المستحقة في مقابلة  
 ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع  
 ما عداها من الديون . ويكون الترتيب بين تلك  
 المصاريف في المنقولات بعكس ترتيب تواريخ  
 الصرف عليها )

وأنت ترى أن هذه المادة تشمل حكين  
 ( الاول ) حكم ورود الامتياز ( والثاني ) حكم  
 ترتيب درجته . وقد استعمل الشارع في الحكم  
 الاول لفظ ( الشيء ) وهو عام يشمل المنقول  
 والعقار . واستعمل في الحكم الثاني لفظ  
 ( المنقولات ) وهو خاص بها

واذا أخذت بظاهر هذه المادة فلك في

بمصاريف الصيانة على المنقول دون العقار  
للاسباب الآتية

اولا : ان المادة ٦٠٣ / ٧٢٩ من قانوننا  
المدني مأخوذة من المادة ٢١٠٢ من القانون  
الفرنسي . وقد وضع الشارع الفرنسي احكام  
الديون الممتازة في الفصل الثاني من الباب  
الثامن عشر من الكتاب الثالث وقسمها في  
المادة ٢٠٩٩ الى ديون ممتازة على المنقولات  
واخرى ممتازة على العقارات وعقد لكل منها  
فرعا خاصا ووضع المادة ٢١٠٢ في الفرع المعقود  
للا ديون الممتازة على بعض المنقولات مستعملا  
نفس لفظ ( الشيء ) الوارد بالمادة ٦٠٣ / ٧٢٩  
وقد اجمع الفقه والقضاء الفرنسيين على ان المراد  
بلفظ الشيء هو المنقول فقط مستدلين في ذلك  
بورود المادة ٢١٠٢ تحت الفرع الخاص  
بالامتيازات الجارية على المنقول وبان الشارع  
الفرنسي عقد فرعا خاصا للديون الممتازة على العقار  
والمنقول معا واحال فيه بالمادة ٢١٠٤ التي  
خصصها لذكر هذه الديون على المادة ٢١٠١  
الخاصة بالامتيازات العامة على المنقولات دون  
المادة ٢١٠٢ التي ورد بها امتياز مصاريف  
الصيانة فدل ذلك على انه لم يرد قطعا ان يجعل  
امتياز الصيانة واردا على المنقول والعقار معا

اما الترتيب في فرنسا بين الدائنين بمصاريف  
الصيانة فمختلف فيه لعدم النص عليه بالمادة ٢١٠٢  
فيرى البعض انه يكون على عكس ترتيب صرفها  
فأسبق الدائنين صرفا آخرهم رتبة والعكس

على السواء ( جرانولان - تأمينات - ن ٧٦١ .  
ذهني بك ص ٢٥٣ من مذكراته في التأمينات .  
دو هلس جزء ثالث ن ٥٤٦ . مذكرات كامل بك  
مرسى في التأمينات )

وحججهم في ذلك على ما اوردها  
الاستاذان جرانولان وذهني بك هي : ان  
لفظ الشيء الوارد في صدر المادة ٦٠٣ / ٧٢٩  
عام يتناول المنقول والعقار وان هذه المادة بنصها  
على ان الترتيب بين مصاريف الصيانة في  
المنقولات يكون على عكس تواريج صرفها تدل  
على ان الشارع اراد حسم القول فيما يتعلق  
بترتيب مصاريف الصيانة في المنقول تاركا حكم  
ترتيبها في العقار للقاعدة العامة المبينة بالمادة ٦١٤ ،  
٧٤١ التي قررت ضرورة تسجيل الامتيازات  
المتوقعة على العقار ( الا ما اعني بنص صريح )  
ليحصل التفاضل بينها بحسب اسبقية التسجيل .  
ويؤكد ذلك ورود المادة ٦٠٣ / ٧٢٩ بين  
مادتين متعلقتين بالامتياز العقاري وان نص المادة  
٦٠٤ التي جاء فيها ( اما ما عدا ذلك من  
الامتيازات على العقارات فهي مبينة في القوانين  
الآخر ) دال على ان المادة ٦٠٣ السابقة على  
المادة المذكورة تقر امتيازاً على العقار . وضافوا  
الى ذلك ان العدالة توجب ان يتمتع من عمل  
على صيانة العقار بنفس الامتياز المقرر لمن قام  
بالصرف على صيانة المنقول

واظن ان الصواب هو في قصر الامتياز

بالمعكس ( كاييتان جزء ٢ صفحة ٨٢٨ . بودرى المطول في الامتيازات جزء ١ ن ٧٦٦ ) ويرى غيرهم القسمة بين الدائنين قسمة غرما . اخذا بالمادة ٢٠٩٧ التي تقضى بالتقسيم بين الديون الممتازة من نوع واحد ( Pont جزء ١ ن ١٨٣ و Troplong ن ٨٩ ومجلة دالوز الدورية ٢٦ - ١ - ٢٨ )

اما الشارع المصرى فلم يتهج على منوال الشارع الفرنسى من تقسيم الديون الممتازة وعقد فرعا خاصا لكل قسم منها بل جمعا كلها فى فصل واحد فى اربع مواد احداها المادة ٦٠٣ ، ٧٢٩ والظاهر ان الشارع المصرى عند ما قرر امتياز مصاريف الصيانة نقله عن المادة ٢١٠٢ من القانون الفرنسى فورد بالمادة ٦٠٣ ، ٧٢٩ نفس لفظ الشئ . كما ورد بالمادة ٢١٠٢ فرنسى . ثم اراد قطع الخلاف الذى قام فى قه القانون الفرنسى وقضائه بالنسبة لترتيب الدائنين بمصاريف الصيانة فنص فى آخر المادة ٦٠٣ ، ٧٢٩ على حكم هذا الترتيب اخذا بالرأى الراجح فى فرنسا قهأ وقضاأ . ولما كان هذا الرأى واردا عندهم فى المنقولات فقط ولفظها ( لأن قانونهم صريح فى ذلك ) اورده شارعنا قلا عنهم بلفظ المنقولات ايضا

واذن فلا ينبغى الوقوف عند لفظ الشئ والاحتجاج بعمومه فقد عرفت سببه . ولو ان الشارع المصرى اراد مخالفة الشارع الفرنسى وابتداع الامتياز بمصاريف صيانة العقار لمبر عن ذلك تعبيرا صريحا لا يرد عليه الشك

ثانيا : ومن المدهش ان يقول الاستاذ جرانولان ان المادة ٣ ، ٦ ، ٧٢٩ وقعت بين مادتين متعلقان بالامتياز على عقار فوجب ان تكون هى كذلك . لأنه اذا كانت المادة ٦٠٣ خاصة بامتياز المتقاسمين عقارا شائما فالمادة ٦٠٤ خاصة بالمنقولات بغير شبهة اذ نصها ( واما ما عدا ذلك من الامتيازات على المنقولات فهى مبينة فى القوانين الأخر ) . فلم تقع اذن المادة ٦٠٣ بين مادتين متعلقتين بالامتياز العقارى لتكون هى ايضا متعلقة بالعقار .

على اننا قد بينا ان الشارع المصرى قد عقد فصلا واحداً لجميع الديون الممتازة ولم يجر على وضع كل نوع منها تحت فرع خاص بل أوردها جميعها مختلط بعضها بالبعض الآخر . فحتى على فرض ورود المادة ٦٠٤ بين مادتين خاصتين بالامتياز العقارى فان ذلك لا يفيد انها هى الأخرى خاصة بامتياز على عقار

وسبب هذا الخطأ الذى وقع فيه الاستاذ جرانولان هو انه اورد المادة ٦٠٤ بالنص الآتى ( واما ما عدا ذلك من الامتيازات على العقارات فهى مبينة فى القوانين الأخر ) . وقد استنتج الاستاذ من هذا النص ان المادة ٦٠٣ السابقة على المادة المذكورة تتعلق بامتياز على عقار . وغريب جداً ان يظن استاذنا الدكتور ذهني بك الى هذا الخطأ فى النقل فيورد عبارة المادة ٦٠٤ على صحتها ثم لا يزال مع تصحيحه يستند الى الدليل السابق :

وما أحتنا بعد اذ رأينا ان المادة ٦٠٤ تقول



( واما ما عدا ذلك من الامتيازات على المنقولات ... ) ان تقرر ان الشارع ما وضع هذه المادة بلفظها هذا الا لكون المادة السابقة عليها كانت مقررة لحكم امتياز على المنقول فقط .

ثالثا : اما ما قبل من ان الشارع المصري عنى بحسم القول في امر ترتيب الامتياز بمصاريف الصيانة في المنقولات تاركا الامر في المقارات للقواعد العامة فقير شديد . وذلك لأن الشارع المصري قد جرى عند تقرير احكام الديون الممتازة الخاصة الجارية في المنقول والمعار على النص مراعاة على ورود الامتياز فيها وعلى وجوب تسجيلها اذا كانت محل عقارا . فتراه في الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ عند ايراده حكم امتياز البائع قد فصل فذكر حكمه في المنقول ثم حكمه في المعار وصرح بوجوب تسجيله اذا ورد على المعار وبتحديد مرتبته بتاريخ التسجيل وكذلك تراه في المادة ٦٠٢ الخاصة بامتياز المتقاسمين عقارا على الشيوع قد اوجب تسجيل الامتياز وحدد درجته بتاريخ التسجيل . ولو كان مذهب الشارع المصري ترك الامر في الامتياز اذا ورد على المعار الى القاعدة العامة القاضية بضرورة التسجيل وبتحديد المرتبة بتاريخ التسجيل لما جرى على الافصاح والنص في تفاضل امتياز البائع والمتقاسم .

واذن فمن الحق ان لانفهم كيف خالف الشارع المصري ما جرى عليه من الذكر والنص في امر الامتياز بمصاريف الصيانة فيكتفى بالنص

على حكمه في المنقول دون النص على حكمه في المعار اذا كان يقصد حقيقة ان يرد هذا الامتياز فيهما على السواء . ويتأكد ذلك اذا لوحظ ان حكمه في المعار يخالف الحكم الذي ابتدعه في المنقول ويزداد ذلك تأكيدا اذا كان هذا الحكم الجديد معلولا بعللة عادلة توجد في المعار والمنقول بدون فرق .

وفي الواقع فانه مادام الشارع قد لاحظ عند بيان ترتيب درجات الامتياز بمصاريف الصيانة في المنقول ان احدها هو الواجب تسبقه لانه هو الذي صان العين وحفظ ماصرف عليها من قبل ولذلك جعل الترتيب فيها على عكس تواريخ الصرف . فلا ندري كيف غفل عن هذه الحكمة الظاهرة في المعار ظهورها في المنقول فلم يسو بينهما في حكم الترتيب

ولن نستطيع مخالفونا في الرأي ان يبينوا لنا وصفا في المنقول اقتضى ان يكون الترتيب في الامتياز بمصاريف الصيانة على عكس تواريخ الصرف فيسبق الحديث منها القديم حتى يقتضى عدم وجود هذا الوصف في المعار ان يكون الترتيب بالاسبقية بتاريخ التسجيل

رابعا : ولا ندري هل يرى مخالفونا وهم يقررون امتياز مصاريف الصيانة في المعار ويوجبون تسجيله لحفظه وتحديد مرتبته ان تاريخ التسجيل هو الذي يحدد مرتبة الدائنين بمصاريف الصيانة فيما بين بعضهم والبعض الاخر وفيما بينهم وبين سائر الدائنين بديون اخرى ممتازة

ام ان العبرة بتاريخ التسجيل تكون بين بعض الدائنين بمصاريف الصيانة والبعض الاخر فقط على ان تفضل مصاريف الصيانة على المقار على غيرها من الديون الممتازة بصرف النظر عن تاريخ التسجيل ٢٠٠٠

١- فان قالوا ان تاريخ التسجيل يحدد مرتبة الدائنين بمصاريف الصيانة فيما بينهم وفيما بينهم وبين غيرهم من اصحاب الديون الممتازة . قلنا ولكن الفقرة الاولى من المادة ٦٠٣ التي ورد فيها لفظ الشيء . وهو عندئذ يشمل المقار والمنقول . تقرر اسبقية دين مصاريف الصيانة على غيره من الديون بصرف النظر عن تاريخ التسجيل . فان قالوا ان هذه الاسبقية المطلقة خاصة بالمنقول فقط قلنا وكيف ذلك واتم تقولون ان لفظ الشيء يتناول بعمومه المقار والمنقول ٢٠

ثم انهم لا يرون تسبيق الدائن بمصاريف صيانة المنقول على المرتهن الحيازي اذا وقع الصرف قبل الرهن بناء على ان المرتهن الحيازي لم يستفد شيئاً من مصاريف الصيانة وانه كان يستطيع اذا رأى الرهن تالفاً وقت الارتهان ان لا يقرض مدينه الا برهن آخر ( جرائمولا ن ٧٢٣ ومذكرات ذهني بك ص ٢٤٠ ) فاذا نهجوا في المقار نهجهم في المنقول وجب عليهم ان يفضلوا المرتهن اللاحق على الدائن الذي صرف مصاريف الصيانة قبل الرهن وهذا يخالف اصل مذهبهم القائل باعطاء الاسبقية للاقدم تسجيلاً . وان تمسكوا بان الافضلية للاقدم تسجيلاً خرجوا بدون مقتضى على الحكم الوجيه الذي قالوا به في المنقول

٢- اما ان قالوا انما قصد ان يكون التسبيق بتاريخ التسجيل فقط فيما بين بعض الدائنين بمصاريف الصيانة والبعض الآخر وانهم يسبقون غيرهم من الدائنين الممتازين بصرف النظر عن التسجيل وتاريخه اجبتا بان في قولهم هذا خروجاً عن القاعدة العامة التي وردت بالمادة ٦١٤ و ٧٤١ والتي توجب تسجيل الامتيازات على المقارات ليحصل التفاضل بينها تبعاً لتاريخ التسجيل . ولم تنس بعد ان هذه المادة هي عينها التي قال مخالفونا في الرأي ان الشارع احال اليها بالنسبة لترتيب امتياز الدائنين بمصاريف صيانة المقار فيما بينهم

خامساً : وانا نعتقد ان الشارع المصري لو اراد تقرير الامتياز بمصاريف صيانة المقار بعد ان قرر له حكم السبق على غيره من الديون لوجب عليه اما ان لا يوجب تسجيله كما لم يوجب تسجيل الامتياز بالمصاريف القضائية منعا للتناقص . واما ان ينهج منهج الشارع الفرنسي فيما قرره بشأن امتياز المهندسين الممارين والمقاولين والبنائين فيوجب تسجيل السند المثبت له ( وهو في القانون الفرنسي محضر اثبات حالة المقار قبل البناء او الاصلاح ومحضر اثبات حالته بعد ذلك ) ليحفظ بتسجيله في اجل خاص حق الامتياز نفسه ويجعله رهناً ممتازاً مفضلاً على غيره من الديون بصرف النظر عن تاريخ التسجيل . حتى اذا سجل بعد انتهاء الاجل انحط الى درجة الرهن العادي فيتفاضل مع غيره من الدائنين



الممتازين تبعاً لتاريخ التسجيل ( ٢١١٠ و ٢١١٣ مدني فرنسي )

وليس من الفقه ان تعتمد في تقرير الامتياز بمصاريف الصيانة في العقار على المدالة . وذلك لاجماع الفقهاء على انه لا امتياز الا بنص وعلى وجوب الوقوف عند النص بغير توسعه فيه . ومن هذا الباب قولهم في امتياز المهندسين والمقاولين والبنائين انه خاص بمن ذكرهم القانون ( ٢١٠٣ ققرة ٤ ) فحرموا واضع اليد Possesseur والحائز Tiers detenteur من الرجوع بمصارفه في صيانة العقار او اصلاحه بالامتياز على غيره من الدائنين ولم تقدم فكرة المدالة بأية فائدة ما . ولا شك ان قياس واضع اليد والحائز على المهندس او المقاول بعد تقرير الامتياز على العقار اقوى من قياس الدائن بمصاريف صيانة العقار على الدائن بمصاريف صيانة المنقول . واذا منع القياس القوي فمنع الضعيف أولى .

وهذا التمسك بالنص بدون توسع فيه هو الذي حل الفقه والقضاء في فرنسا على تقرير ان المقارات بالتخصيص ( وهي بطبيعتها منقولات وانما اكتسبت صفة العقارية بتخصيصها للانتفاع بعقار وتسجيل استغلاله ) لا يمكن ان تكون محلاً للامتياز بمصاريف الصيانة ( شيري ٦٥ - ٢ - ٢٢٧ ) وان الزرع الذي لم يتفصل عن الارض لا يجري عليه الامتياز المذكور . واخيراً ان امتياز الصيانة لا يستفيد منه الدائن بتحسين المنقول او الزيادة فيه . ولم يصح

الاعتماد على المدالة او القياس في القول بالامتياز في هذه الصور

ثم ليس كان يجب على الشارع اذا رغب تقرير الامتياز بمصاريف الصيانة في العقار ان ينظمه بذكر جميع ما يلزمه من التفاصيل فيذكر مثلاً ان كان الامتياز يجري على جميع ثمن العقار ام فقط على ما زاد في قيمته بسبب ما حدث فيه من مصاريف الصيانة وهو ما جرى عليه الشارع الفرنسي في امتياز المهندس والمقاول والبناء . كذلك كان يجب عليه ان يذكر ما الذي يجب تسجيله هل هو مجرد كشف يحرره كل مدع بمصاريف الصيانة على ان يقوم باثبات صحته فيما بعد او يجب ان يكون مند الصرف موقفاً عليه من الدائن والمدين كمقد المقابلة مثلاً ؟ ام يجب على من يقوم بمصاريف الصيانة ان يرجع الى المحكمة لتعيين خبيراً لاثبات حالة العقار قبل الصرف وبعده وتسجيل المحضرين كما اوجب الشارع الفرنسي في امتياز المهندسين والمقاولين منعاً للتواطؤ على الاضرار بالدائنين الآخرين . ( ٢١١٠ مدني فرنسي )

الا يدل كل ذلك فضلاً عما تقدم ايراده على ان فكرة تقرير الامتياز بمصاريف الصيانة في العقار لم تخطر للشارع المصري على بال ؟ ولعل شيئاً من هذا قام بذهن العلامة دوهلس فجعله ينشكك في قوله بامتياز مصاريف صيانة العقار معترفاً بغرض النص ويجوز ان يكون الشارع المصري اراد ان ينهج منهج الشارع البلجيكي في قصر الامتياز بمصاريف الصيانة على المنقول



( المادة ٢٠ من القانون الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٥١ ) ( ودو هلس جزء ٣ ص ٥٤٦ )  
سادساً : ومن المدهش ان نرى الاستاذين الجليابين جراتولان وذهني بك يفتتان ادلتها بقولهما ( اخف الى ما تقدم ان المادة ٦٠٥ و ٧٣١ تخول لمن صرف على صيانة العقار حق حبسه ان كان تحت يده فيستوفي دينه بالامتياز عن عداه بطريق غير مباشرة فان ارادوا بذلك ان لمن صرف على صيانة عقار حق حبسه فيستوفي دينه بالامتياز عن عداه بطريق غير مباشر فلا نزاع في ذلك . اما ان ارادا الاستدلال بذلك لتقرير حق الامتياز بمصاريف صيانة العقار اطلاقاً فما ابعدهما عن الصواب لانه لا منافاة بين الاعتراف لمن صرف على عقار بحق حبسه وانكار حقه في الامتياز بالصيانة بمناه الخاص في المنقول . فان حق الحبس لا يتمشى في طريق واحد مع امتياز الصيانة . اذ لو فرضنا ان الدائن بمصاريف الصيانة كان غير حائز للعقار فلا يكون له اذ ذاك حق الحبس وكذلك اذا قام ببيع العقار فانه يفقد الميزة التي له ويستوفي دينه بدون امتياز على غيره من الدائنين .

ولقد حاول الدفاع امام محكمة الاستئناف المختلطة ان يقتضها في قبول الامتياز بمصاريف صيانة العقار بالارتكان الى المادة ٥٥٢ و ٦٧٦ مدني التي نصت على ان الدائن المرتهن ان يستوفي ما صرفه في حفظ العقار من ريعه او يستوفيه بالامتياز من ثمن العقار . فلم تأخذ

المحكمة بذلك وقالت في اسباب حكمها الرقم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ( البلتان نمرة ٣٧ ص ٢٥٣ ) ان الغرض من تقرير هذا الامتياز المرتهن الحيازي هو الحاق هذا الدين المتفرع عن الرهن باصل دينه وهو ممتاز فيه ( *accessorium sequitur principale* ) . ولنا ان تقول في تأييد حجة محكمة الاستئناف ان هذا الامتياز لم يكن مخولاً للدائن بوصف انه دائن بمصاريف صيانة العقار فنقول بجريانه لكل من قام به هذا الوصف . وانما خول له ذلك الامتياز بوصف انه مرتهن للعقار رهن حيازة وانه اوفى بما اوجبه القانون عليه من القيام بحفظه وصيائه فلن يكون هذا الامتياز الا لمن قام به هذا الوصف وهو سبب الحكم وعلة .

ويؤكد ذلك ان دين المرتهن بمصاريف صيانة العقار المرهون يستوفي من ثمنه بنفس مرتبة الدين الاصل المضمون بالرهن بدون حاجة الى تسجيله وبدون نظر الى تاريخ ذلك التسجيل . ولو كان امتيازاه بالمصاريف امتيازاً مستقلاً لوجب تسجيله ولاخذ رتبة مستقلة غير رتبة الرهن والظاهر ان قضاء محكمة الاستئناف المختلطة ثبت من عهد بعيد على عدم الاعتراف بامتياز مصاريف الصيانة في العقار ( راجع الحكم السابق الذكر وحكما صادرا في ١٩ مايو سنة ١٩١٥ جا . فيه ان القضاء يجري من زمن على هذا الرأي البلتان سنة ٢٧ ص ٢٤٢ و ص ٤١ )

السيد ناصر فرهمي  
المحامي

## الاعكام قضاة محكمة النقض والابرار

٣٢١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . دعوى عمومية . سقوط الدعوى . حكم  
جواز نظر الدعوى . عدول . قوة  
الشيء المحكوم فيه .

القاعدة القانونية

إذا صدر حكم بجواز نظر الدعوى العمومية  
لعدم سقوط الحق في اقامتها أصبح نهائياً وحاز  
قوة الشيء المحكوم فيه . فإذا تقدمت الدعوى  
بعد ذلك للمحكمة فلا يجوز لها إعادة النظر في  
مسألة شرعية اقامة الدعوى أو سقوطها ثم الحكم  
بعدم جواز نظرها لسقوطها بمضي المدة لأن في  
ذلك مساس بقوة الشيء المحكوم فيه ومخالفة  
القانون . موجبة لبطالان الحكم  
المحكمة :

« حيث ان الحكم الصادر من محكمة ثاني  
درجة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٦ القاضي  
بتأييد الحكم النيابي الصادر منها بجواز نظر  
الدعوى العمومية لعدم سقوط الحق في  
اقامتها أصبح نهائياً وحاز لقوة الشيء  
المحكوم فيه

٣٢٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تهمة جديدة . عدم دفاع . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا طبقت المحكمة مادة غير التي طلبتها  
النيابة ولم يدافع المتهم عن نفسه في التهمة  
الجديدة اعتبر هذا عيباً جوهرياً في الحكم  
موجباً لنقضه  
المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين  
التهمة ولا كيفية الاحتيال الذي استعمله  
المتهم وقد طبقت المحكمة مادة غير التي طلبتها  
النيابة ولم يدافع المتهم عن نفسه في هذه  
التهمة الجديدة فكل هذا يعتبر عيباً جوهرياً  
في الحكم موجباً لنقضه

( طعن عبد الجواد ناصيف ضد النيابة نمرة ١٩٩١  
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد  
طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب  
الغزة متولى غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد ليب عطي  
بك ومحمد فهمي حسين بك مستشارين وسيد مصطفى بك  
وكيل نيابة الاستئناف )

منه تروى القاضى ودراسة القضية دراسة تعود على المتهم والهيئة الاجتماعية بالفائدة « وحيث ان السبب الثالث غير وجيه ايضا لانه لا يترتب قانونا أى بطلان لمخالفة نص المادة ( ١٥٢ ) جنابات التى هى فى الواقع خاصة بالمخالفات .

( طعن غيته عبد الجواد ضد النيابة نمرة ١٥٧٣ سنة ٤٣ قضائية وعبد اللطيف عبد الجواد مدعى مدنى . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

### ٣٢٣

#### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٦

تبديد . ناظر وقف . وكيل .

#### القاعدة القانونية

انه بحسب احكام الشريعة الاسلامية الغراء توجد فروق كثيرة بين ناظر الوقف والوكيل فاذا اتهم ناظر وقف بتبديد ريع الوقف فلا يمكن اعتبار ناظر الوقف بمثابة وكيل ومعاملته بهذه الصفة جنائيا وانما تكون مسؤوليته فى ادارة شؤون الوقف مسؤولية مدنية محضة فالحكم الذى يصدر بادانة ناظر وقف لتبديده ريع الوقف ومعاقبته جنائيا يجب نقضه لمخالفته للقانون .

#### المحكمة :

« حيث انه فيما يختص بالوجه الثانى فان المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ذكرت من بين الاشخاص الذين يجب معاقبتهم الوكلاء

« وحيث ان الرجوع بعد ذلك لنظر مسألة شرعية اقامة هذه الدعوى أو سقوطها والحكم بعدم جواز نظرها لسقوطها بمضى المدة فيه مساس بقوة الشيء المحكوم به ومخالفة للقانون وهذا عيب جوهري فى الحكم موجب لبطلانه

( طعن النيابة العمومية ضد سليم محمد مرعى نمرة ١٩٥٨ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

### ٣٢٢

#### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . اصدار الحكم . تأجيل الحكم . بطلان . مادة ١٥١ جنابات .

#### القاعدة القانونية

ان القانون لم يرتب بطلانا ماعلى مخالفة المحكمة لنص المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنابات التى توجب اصدار الحكم فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة أو فى الجلسة التالية لها لأن تأخير اصدار الحكم قد يكون فى مصلحة المتهم اذ الغرض منه تروى القاضى ودراسة القضية دراسة تعود على المتهم وعلى الهيئة الاجتماعية بالفائدة

#### المحكمة :

« حيث ان السبب الثانى لا محل له لأن القانون لم يرتب بطلانا على مخالفة النصوص للذكورة فى هذا السبب خصوصا وان التأخير فى الحكم قد يكون لمصلحة المتهم اذ الغرض



إذا اختلسوا الاوال التي يسلمونها بمقتضى  
صفتهم هذه

« وحيث انه لمعرفة ما اذا كان ناظر الوقف  
تنطبق عليه صفة الوكيل أم لا يتعين الرجوع  
الى احكام الشريعة السمعة في هذا الصدد

« وحيث انه بالرجوع الى احكام الشريعة  
يتضح من مجموعها وجود فروق شتى بين ناظر  
الوقف والوكيل . منها ان الاول لا يملك عزل  
نفسه اما الثانى فله ان يعزل نفسه متى شاء .

ومنها ان الاول له ان يوكل عنه من اراد  
في ادارة شؤون الوقف اما الثانى فلا يملك ان  
يوكل عنه احدا الا اذا كان مصرحا له بذلك في  
صك وكاله . ومنها ان الواقف اذا عين ناظرا

على جزء من وقفه ولم يعين ناظرا على الباقي  
وتوفى فيصبح الناظر المذكور ناظرا على جميع  
الوقف . اما الوكيل فلا تمعدى وكاله ما بين في

عقد وكاله الى غير ذلك من الاحوال التي  
يستنتج منها بجلاء انه لا يمكن اعتبار ناظر الوقف  
بمثابة الوكيل ومعاملته بهذه الصفة جنائيا وانما  
تكون مسؤوليته في ادارة شؤون الوقف  
مسؤولية مدنية محضة

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون  
فيه في غير محله ويتعين قبول النقض وبراءة المتهم

( طين عبد الرحمن اقتدى الشهيدى ضد النيابة  
العمومية قمر ١٠٩٤ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة  
صاحب المال احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب  
السعادة والعزة متولى غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد  
علام باشا والسيد محمد عبد الهادى الجندى بك مستشارين  
وتوفيق يتوب بك وكيل نيابة الاستئناف )

تعليق

تتمنى ان تعدل محكمة النقض والابرار  
عن هذا المبدأ لأن في الاخذ بهذا المبدأ  
تذجيع للخوة من نظار الاوقاف على تبديد  
ريع الوقف . وربما كان الناظر غير ملء  
شخصيا فلا يستطيع المستحقون الرجوع عليه  
بشيء ويكون الناظر قد فر من المسؤولية  
الجنائية ومن المسؤولية المدنية معا على ان  
تشبيه الناظر بالوكيل وان وجدت فروق بينهما  
ليس فيه خروج على القانون ولا على الشرع . لان  
الناظر هو وكيل في الادارة . وجرى القضاء  
الاهلى والمختلط على اعتباره وكىلا من قديم  
الزمان .

٢٢٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ٩٢٦

نقض . نية المتهمين . تعارض . استفادة باقى  
المحكوم عليهم من قبول النقض .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم تبين المحكمة في حكمها بطريقة  
جلية ان نية المتهمين كانت احداث القتل أو  
الشروع فيه وكان في عبارات الحكم تعارض  
وجب الحكم بقبول النقض

٢ - فى مثل هذه الحالة اذا قبل النقض  
بالنسبة الى بعض المتهمين وجب ان يستفيد منه  
باقى المتهمين معهم بالقتل أو الشروع فيه

## المحكمة :

« من حيث ان التهمين الاربعة الاخرين لم يقدموا اسبابا قطعهم غير مقبول شكلا »  
« ومن حيث ان الطعن للمقدم من الاثنين الاول مقبول شكلا »

« وحيث ان هذا الطعن مبنى موضوعا على ان المحكمة لم تبين بالنسبة لجريمة القتل والشروع فيه بيانا كافيا الوقائع التي استنتج منها نية القتل أو الشروع فيه »

« وحيث انه فضلا عن ان المحكمة لما تناقش في حكمها هذه النقطة المناقشة التي يتضح منها ان النية عند التهمين المذكورين كانت احداث القتل او الشروع فيه فان في تعارض عبارات الحكم المذكور ما يؤدي للاعتقاد بان المحكمة لم تهتد في بحثها على هذه النية اذ بينما هي تستنتج ان الضرب بالمصا على الرأس قاتل فانها في الوقت ذاته تستنتج ان الضرب بنفس الالة ومن نفس التهم وفي رأس آخر غير المقتول انما ضرب بسيط ينطبق على المادة ٢٠٦ عقوبات وبديهي انها لو كانت اهتمت في حالة القتل على نية القتل لا عبرت الضارب في الحالة الثانية شارحا فيه »

« وحيث انه وان كان طعن باقي التهمين في القتل والشروع فيه وهم الثالث والرابع والخامس لم يقبل شكلا الا انهم يستفيدون من طعن الاول والثاني »

« وحيث ان النقض اذن في محله ويتعين

الغاء الحكم بالنسبة للخمسة الاول من التهمين المذكورين

( طعن سعد سعد تويج وآخرين ضد النيابة العمومية  
نمرة ١٠٧١ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي  
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٢٥

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونه سنة ٩٢٦

نقض . مادة ٢٠٥ عقوبات . عجز عن العمل .  
مادة بدل مادة . مصلحة .

## القاعدة القانونية:

١ - اذا لم تبين المحكمة في حكمها الصادر بالادانة والعقوبة تطبيقا للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ان المجنى عليه كان عاجزا عن القيام بأعماله الشخصية كان هذا نقضا في الحكم يجعله باطلا بطلانا جوهريا

٢ - واذا ادعى طالب النقض ان المادة المنطبقة على فعله هي المادة ٢٠٦ عقوبات دون المادة ٢٠٥ وجب رفض طعنه بناء على انه ليس له مصلحة في التمسك بهذا الطعن اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه هي من العقوبات الداخلة في مدلول المادة ( ٢٠٦ )

## المحكمة :

« حيث انه فيما يختص بالوجه الاول فانه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي اخذت به المحكمة الاستئنافية وايدته للاسباب التي بنى عليها يتضح انه شامل للتهم الموجهة قبل رافعي النقض وموضح للدالة المثبتة للجريمة

قبلهما وفي التفصيلات الواردة به ما يكفي لبيان الواقعة بيانا مفصلا

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فان رافعي النقض يقولان بأن المحكمة طبقت المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات مع انها لم تبين في حكمها ان المجنى عليه كان عاجزا عن اعماله الشخصية مدة علاجه وهذا نقص في الحكم يجعله باطلا بطلانا جوهريا

» وحيث ان رافعي النقض حكم على كليهما بالحبس لمدة شهر واحد وهذه العقوبة هي من العقوبات التي توقع عند تطبيق المادة ٢٠٦ التي يرى الطاعنان ان تهمتهما منطبقة عليها وعلى ذلك فلا يكون لها مصلحة ويتمين رفض هذا الوجه

( طعن السيد دردير عفيق وآخر ضد النيابة السومرية نمرة ١٠٧٠ سنة ٤٣ ق ويماني عبد المجيد الشويخ وآخرين مدعين . دائرة حفرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

### ٣٢٦

#### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ٩٢٦

نقض . استئناف . الحكم ابتدائياً بعدم جواز سماع شهود . الحكم استئنافياً بالجواز وبالعقوبة . بدون احوال . خطأ .

#### القاعدة القانونية:

من المقرر قانوناً ان محكمة ثاني درجة مقصور اختصاصها على النظر في المسائل التي تكون قد طرحت امام محكمة اول درجة موضوعية كانت او قانونية ولا يتعدى اختصاصها الى ما لم يكن قد فصلت فيه محكمة اول درجة

فاذا دفع المتهم الادعى العمومية امام محكمة اول درجة بعدم جواز سماع شهادة الشهود بناء على ان المبالغ المدعى بتبديده يزيد على العشرة جنيهات وقضت محكمة اول درجة بعدم جواز سماع الشهود وبراءة المتهم ثم قضت محكمة ثاني درجة بالغاء الحكم المستأنف وبجواز سماع الشهود ثم حكمت في الموضوع بحبس المتهم كان حكم محكمة ثاني درجة خطأ . لأن محكمة ثاني درجة تكون قد فصلت في الموضوع وهو لم يطرح امام محكمة اول درجة ولم يفصل فيه ويكون قد حرمت المتهم من احدى درجتي التقاضي وهذا مخالف لأحكام قانون تحقيق الجنايات

#### المحكمة :

« حيث ان محكمة دكرنس الجزئية حكمت بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٢٦ بعدم جواز سماع شهادة الشهود وبراءة المتهم من التهمة المسندة اليه فاستأنفت النيابة الحكم المذكور طالبة الغاء والحكم بجواز سماع شهادة الشهود واعادة القضية الى محكمة اول درجة لفصل فيها فقضت محكمة النصورة الكلية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٢٦ بالغاء الحكم المستأنف وبجواز سماع الشهود وفي ١٠ مايو سنة ٩٢٦ حكمت بحبس المتهم مع التشغيل ثلاثة شهور فطعن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض والابرار في ١٥ مايو سنة ٩٢٦

#### عن اليوم الثالث

« حيث انه من المقرر قانوناً ان محكمة ثاني



استثناء للقاعدة العامة فلا يجوز تطبيقه الا في المسائل المدنية اذ الاستثناء لا يقاس عليه (يراجع كتاب الاجراءات الجنائية تأليف على بك العربي جزء اول ص ٢)

« وحيث انه مما يؤيد هذا الرأي هو ان الشارع الفرنسي قد وضع نصا خاصا في المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات اجاز به لقاضي الدرجة الثانية سلطة الفصل في الدعوى اذا طرح موضوعها امامه لأول مرة ولا كانت الشارع المصري رغب في مجاراته في هذا الصدد لوضع مثل هذا النص اما وانه لم يضع نصا خاصا فيكون قد اراد الاحتفاظ بحق الخصوم في نظر دعاويهم امام درجتين وعدم حرمانهم من هذا الحق القانوني (طعن عبد الرازق سيد احمد ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٩٧ سنة ٤٣ ق . دائرة حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

### ٣٢٧

#### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . حكم في دفع فرعى . عدم قبول .

#### القاعدة القانونية

لا يقبل النقض عن حكم صادر في دفع فرعى المحكمة :

حيث ان النقض عن دفع فرعى فهو

غير مقبول

( طعن شمعون شايع ضد النيابة نمرة ١٠٧٥ سنة

٤٣ قضائية . دائرة حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

درجة مقصور اختصاصها على النظر في المسائل التي تكون قد طرحت امام محكمة اول درجة موضوعية كانت او قانونية ولا يتعدى اختصاصها الى ما لم يكن قد فصلت فيه محكمة اول درجة . اذ ان مهمتها مقصورة على اقرار او عدم اقرار ما قضى به قاضي الدرجة الاولى فاذا لم يكن قاضي الدرجة الاولى قد فصل في موضوع الدعوى مثلا فلا تكون المحكمة الاستئنافية مختصة بالفصل فيه لأول مرة بل لا بد وان تترك الفصل فيه لقاضي الدرجة الاعتيادية وهو القاضي الابتدائي والا تكون قد حرمت المتهم من الضمان الخول له بمقتضى القانون وهو حقه في نظر دعواه امام درجتين وهذا الحرمان لا بد له من نص في القانون يبيحه ( يراجع شرح قانون الجنايات للاستاذ جران مولان ص ٥٧ جزء ٢ )

« وحيث انه لا يوجد في قانون تحقيق الجنايات نص يبيح ذلك فلا يمكن الحكم فيه بطريق القياس على ما جاء بالمادة ٣٧٠ من قانون المرافعات اعتمادا على انه القانون العام لمسائل الاجراءات وعلى انه عند عدم وجود نص في قانون تحقيق الجنايات او في حالة وجود نص غير صريح تعين انما لذلك النقض او تفسيره لذلك اللبس الرجوع الى قانون المرافعات

فان هذه القاعدة لا يؤخذ بها على علانها اذ انه لا يجوز الاخذ في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات الا اذا كانت هذه النصوص متضمنة لقواعد عامة لا لاحكام استثنائية ونص المادة ٣٧٠ مرافعات انما جاء

تعليق

كان المتهم في هذه الحادثة دفع قريعاً امام المحكمة الجزئية بعدم جواز معاقبته على واقعة سبق ان حوكم من اجلها بحكم . فقضت المحكمة برفض الدفع الفرعى وحددت جلسة للتكلم في الموضوع . فاستأنف هذا الحكم ومحكمة تاني درجة قضت برفض استئنافه فطعن في هذا الحكم الآخر ومحكمة النقض حكمت بعدم قبول الطعن

٣٢٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . احراز حشيش . عود . عقوبة . تقديرها .

القاعدة القانونية

ان المادة ٣٢ من القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ( الخاص باحراز المواد المخدرة ) صريحة في انه متى كان المخالف قد سبق الحكم عليه بنفس المخالفة في اي زمن كان فلا تقل مدة العقوبة الواجب الحكم بها عن الحبس لمدة ستة شهور او عن غرامة ٥٠ جنيتها فالحكم على من سبق الحكم عليه بغرامة والمصادرة في تهمة احراز حشيش بالحبس ثلاثة شهور خطأ ويجب نقضه وتعديل الحكم الى ستة شهور المحكمة :

» حيث ان نص القانون الصادر في ٢١

مارس سنة ١٩٢٥ المادة ٣٢ منه صريح في انه متى كان المخالف قد سبق الحكم عليه بنفس المخالفة في اي زمن كان فلا تقل مدة العقوبة الواجب الحكم بها عن الحبس لمدة ستة شهور او عن غرامة ٥٠ جنيتها

» وحيث ان المحكوم عليه في هذه القضية قد سبق الحكم عليه بغرامة ٢٠٠ قرش والمصادرة في تهمة احراز حشيش فمحكمة مصر قد اخطأت في تطبيق القانون بالحكم بالحبس ثلاثة شهور فقط ويجب الحكم بالحبس ستة شهور .

( طعن النيابة العمومية ضد محمد عبده نمرة ١٩٦٠ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والمهيئة السابقة )

تعليق

محكمة النقض اصدرت احكاماً عدة بهذا المعنى في جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ منها حكم في القضية نمرة ١٩٥٧ سنة ٤٣ قضائية . وحكم في القضية نمرة ١٩٦١ سنة ٤٣ قضائية . وحكم في القضية نمرة ١٩٥٩ سنة ٤٣ قضائية .

٣٢٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . مادة ١٤٨ و ١٧٤ جنایات . قاضي . حالة . جنایة . جنحة .

القاعدة القانونية

ان نص المادتين ١٤٨ و ١٧٤ المعدلتين

ان يتخطى هذا الحكم وبأمر باعتبار الواقعة جنحة وبما ان نص المادتين ١٤٨ و ١٧٤ المداتين من قانون تحقيق الجنايات صريح في انه اذا ما ووجه قاضي الاحالة بمحكم نهائي صدر بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر قضية وكان هذا الحكم لا يتفق مع ما يراه هو من ان الواقعة هي جنحة لا شبه جناية فيها فان عليه في هذه الحالة ان يحيل الدعوى على محكمة الجنايات لتنظرها بطريق الخبرة وهذا اذا كان يرى ان المحاكمة واجبة والا فيصدر امرا بان لا وجه لاقامة الدعوى

« وبما ان قرار قاضي الاحالة جاء مخالفا لهذا النص الصريح فيجب نقضه واعادة القضية اليه لينظر فيها طبقا للقانون

( طعن النيابة العمومية في قرار قاضي الاحالة ضد محمد عتيبي عيد نمرة ١٩٦٢ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب الممالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

من قانون تحقيق الجنايات صريح في انه اذا ما ووجه قاضي الاحالة بمحكم نهائي صدر بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر قضية وكان هذا الحكم لا يتفق مع ما يراه هو من ان الواقعة هي جنحة لا شبه جناية فيها فان عليه في هذه الحالة ان يحيل الدعوى على محكمة الجنايات لتنظرها بطريق الخبرة وهذا اذا كان يرى ان المحاكمة واجبة والا فيصدر امرا بان لا وجه لاقامة الدعوى فاذا تخطى قاضي الاحالة هذا النص وحكم باعتبار الواقعة جنحة بعد ان صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى كان قراره خطأ ويجب نقضه .

المحكمة :

« بما ان النيابة العمومية بذت طعنها على ان قاضي الاحالة ما كان له بعد ان صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى

## قضاء المجلس الحسيني العلي

شخص الا اذا نتج عنها اختلال في القوى العقلية تجعل الشخص غير كفء لادارة اعماله بنفسه .

الوقائع والاسباب :

من حيث ان الشيخ محمد حدين الريحاني طلب من مجلس حسبي المديرية بعريضته المؤرخة في ٨ يولييه سنة ١٩٢٦ توقيع الحجر على

٣٣٠

مجلس حسبي مديرية المنيا

حكم تاريخه ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦

حسي . حجز . شيخوخة . مرض .

القاعدة الشرعية

ان الشيخوخة والامراض التي تلازمها في حد ذاتها ليست اسبابا كافية لتوقيع الحجر على



والله حسن بك على الريحاني لأنه بلغ من العمر مائة وعشرين سنة وقد سات حاله العقلية حتى أصبح سهل التأثير عليه ويريد بعض اولاده ان يوقعوا منه على عقد بيع بمائة وثمانية وعشرين فدانا من اطيانه البالغ قدرها ٢٤٠ فدانا

وحيث انه بجلسة اليوم حضر طالب الحجر والمطلوب الحجر عليه ومع الأول حضرة الاستاذ نصيف افندي زكي المحامي ومع الثاني حضرة الاستاذ جرجس افندي ميخائيل المحامي وطلب الاستاذ نصيف افندي توقيع الحجر على حسن بك على الريحاني قائلا بان المذكور بلغ من العمر الآن نحو ١١٥ سنة ويملك ٢٤٠ فدانا وحاله العقلية فيما يتعلق بادارة اعماله اصبحت ضعيفة جدا فبعض اولاده اتهمزوا هذه الفرصة واستمالوه واستكتبوه عقد بيع ١٣٠ فدانا لهم وهذا طبعاً مضر بحقوق باقي اولاده من ذكور واثاث وقال الاستاذ جرجس افندي ميخائيل المحامي وكيل مطلوب الحجر عليه ان المسألة تتلخص في ان موكله سبق وان باع لأبن طالب الحجر ستين فدانا من اطيانه فرأى اخيراً المساواة بين جميع اولاده بان يكتب لباقي اولاده جزءاً من

اطيانه وهذا مظهر من مظاهر المدل فمز ذلك التصرف على طالب الحجر وقدم لهذا السبب طلب الحجر

وحيث انه من المقرر ان الشيخوخة والامراض التي تلازمها لسبب في حد ذاتها اسباباً كافية لتوقيع الحجر على شخص الا اذا نتج عنها اختلال في القوى العقلية تجمل ذلك الشخص غير كفء لادارة اعماله بنفسه ( راجع قرار المجلس الحسبي العالي نمرة ٦٣ المدرج بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢١ صحيفة ١٠٥ )

وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن المجلس قد ناقش مطلوب الحجر عليه شخصياً في مسائل عادية فكان يجيب عليها اجابة الرجل العاقل ولم يلاحظ عليه شيئاً سوى انه في حالة الشيخوخة وعليه يتعين رفض طلب الحجر والزام طالبه بالمصاريف ( استئناف الشيخ محمد حسين الريحاني ضد حسن بك على الريحاني - نمرة ٣١ سنة ١٩٢٦ - رئاسة حضرة عمر افندي طلعت وعضوية فضيلة الشيخ محمود عرنوس القاضي الشرعي وحضرة عيسى افندي ابراهيم عضو اعيان )

تعليمي

قرر المجلس الحسبي العالي تأييد هذا القرار بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٢٧

## قضاء محكمة الاستئناف الاهلية

الكائنة بها محكمة الاستئناف . فالاعلان  
الحاصل من المستأنف عليه لقلم الكتاب  
صحيح طبقا لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات  
«وحيث في هذه الحالة يكون الاستئناف  
غير مقبول شكلا

( استئناف الست صفية بنت ابراهيم على ضد محمد  
افندى شقيق الحامى وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ  
فليب افندى بشاره الحامى عمرة ٧٢٠ سنة ٤٢ ق .  
دائرة حضرة صاحب السعادة حانظ لطفى باشا وبحضور  
حضرتي صاحبي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه  
المصرى بك مستشارين )

تعلين

بالنظر لخطورة عدم القيد في ميعاد  
الثمانية ايام كان يحسن ايجاب اصدار المستأنف  
شخصيا أو في محله الاصلى أو على الاقل في  
محله المختار الحقيقي لا المجازى

٣٣٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
ختم تالك . استئناف . طلبات جديدة .

القاعدة القانونية

من المتفق عليه علما وقضاء انه لا يجوز  
قبول خصم ثالث امام محكمة ثنى درجة الا في  
حالة ما اذا اراد هذا الخصم الانضمام الى طلبات  
احد الخصوم الاصليين انضماما بسيطا وان هذا

٣٣١

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

استئناف . محل مختار . قلم الكتاب .  
انذار بوجوب القيد

القاعدة القانونية

اذا لم يعين المستأنف في صحيفة الاستئناف  
محلا مختارا له في البلدة الكائنة بها محكمة  
الاستئناف جاز انذاره بقلم كتاب المحكمة بتيد  
استئنافه في ميعاد الثمانية ايام المقررة قانونا .  
بميت اذا لم يقيد في هذا الميعاد اصبح استئنافه  
كأنه لم يكن عملا بالمادة ٣٦٣ مرافعات  
المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه بمقتضى اعلان  
مؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ انذر المستأنفة  
بقيد استئنافها في الجدول العموى المعد  
لقيد القضايا حتى يتمكن من تعجيله للفصل فيه  
« وحيث ان المستأنفة لم تقيد هذا  
الاستئناف الا في ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ أى  
بعد ميعاد الثمانية ايام المقررة قانونا فقد اصبح  
كأنه لم يكن عملا بالمادة ٣٦٣ مرافعات  
« وحيث ان القول بان الانذار لم يصلها  
قول لا يمكن الالتفات اليه لان المستأنفة لم  
تعين في ورقة الاستئناف محلا لها في البلدة

الدخول غير جائز البتة اذا كان غرض هذا الخصم ان يسترد لمصلحته الحق المتنازع بشأنه . المحكمة :

( عن ترامل الاخصاص التوالث )

« من حيث انه بصرف النظر عما توضح في الوقائع السابق سردها في القضية نمرة ١٣٤ سنة ٤٢ المحكوم فيها اليوم خاصاً بالطعن في صفة النظار اثناء سير دعوى بطلان البيع واجراءات نزع الملكية فان هذه المحكمة ترى من الواجب البحث اولاً وقبل كل شئ في قانونية التداخل الحالى من الوجهة الشكلية

« ومن حيث ان حضرات الامراء الموضحة اسماءهم اعلاه ينسبون دخولهم بصفة خصم ثالث في هذه الدعوى ويطلبون صراحة ان تحكم هذه المحكمة الاستثنائية بعدم وجود صفة لفضيلة شيخ الجامع الازهر في الحلول محل الست عائشة صديقه هانم في الحقوق الايلة لها بموجب الحكم الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٠٨ المتقدم ذكره

« ومن حيث انه مما لا شك فيه ان الطلب الذى يتقدم به اليوم الاخصاص التوالث الى هذه المحكمة مؤداه الوصول فيما بعد قبوله من المحكمة اذا صدر مثل هذا القرار الى بطلان جميع اجراءات نزع الملكية التى باشرها فضيلة شيخ الجامع الازهر من سنة ١٩١٢ وما يتبعها لغاية الآن .

« ومن حيث فضلاً عن ان الدعوى الحالية انما هي خاصة بطلب ايجار مطلوب الحكم بالاحقية

فيه الى احد طرفي الخصوم الاصليين فانه من الواضح الجلى ان الطلب المقدم اليوم من الاخصاص التوالث انما هو فى الواقع طلب جديد يراد ضمه الى الطلبات الاصلية القائمة عليها الدعوى ومن المتفق عليه علماً وقضاء انه لا يجوز قبول خصم ثالث امام محكمة ثانياً درجة الا فى حالة ما اذا اراد هذا الخصم الانضمام الى طلبات احد الخصوم الاصليين انضماماً بسيطاً وان هذا التداخل غير جائز البتة على كل حال اذا كان غرض هذا الخصم انه يسترد لمصلحته الحق المتنازع بشأنه وهو ما يرد الاخصاص التوالث الوصول اليه نهائياً وفعلاً بطلبهم الحالى

« ومن حيث انه من البديهي ان مثل هذا الطلب يستلزم دعوى خاصة قائمة بذاتها يتمتع فيها كل ذى شأن بحقه فى درجتي التقاضى » ومن حيث انه لذلك يتعين عدم قبول هذا التداخل شكلاً

« ومن حيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

( استئناف صاحب الفضيلة الشيخ محمد ابو الفضل الجيزاوى وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى عزت بك ضد الشيخ محمود عبد الرحمن النعماني واخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عبد الفتاح افندي الشافعى نمرة ٢٦٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وحضور جناب مسيو سودان وصاحب العزة زكي برزى بك مستشارين )



٣٣٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اب . ولايته . تصرفاته .

القاهرة القانونية

الاصل أن للاب رهن مال ابنه لدين عليه  
( اى على الاب ) ولكن محل ذلك أن يكون  
الاب اهلا للولاية على ابنه شرعاً . فاذا كان  
الاب سبي . التدبير مبدراً متلفاً مال ولده غير  
امين على حفظه كان غير اهل للولاية ويقع  
تصرفه باطلا  
المحكمة :

« حيث انه تبين من مراجعة اوراق  
القضية ان الحكم المستأنف في محله للاسباب  
التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة وتلاحظ  
ايضاً رداً على دفاع المستأنف بالاستئناف انه  
تبين من نصوص المواد ٤٢٢ وما بعدها الى  
المادة ٤٢٥ من قانون الاحوال الشخصية ان  
الاب متى كان متصفاً بفساد الرأى وسوء التدبير  
وضعت تصرفاته تحت قانون يضمن للولد النفع  
من هذه التصرفات وهو ما يبرر نقاذاها واذا كان  
مبدراً متلفاً مال ولده غير امين على حفظه فليس  
له أن يتصرف فيه اصلاً بل ينزع القاضى المال  
من يده ويسلمه الى وصى يختاره ليتصرف فيه  
بما يعود على الصغير من النفع

« وحيث انه وان كان جائزاً شرعاً رهن الأب  
لمال ابنه لدين عليه ( اى على الاب ) ولكن

محل ذلك ان يكون الاب حائزاً لاهلية الولاية  
لان الرهن لم يخرج عن كونه من التصرفات في  
مال الصغير فاذا كان الاب سبي . التدبير مبدراً  
متلفاً لمال ولده غير امين على حفظه فليس اهلاً  
للولاية وبالتالي يكون تصرفه باطلاً ومما لاشك  
فيه أن حصول الرهن من الولى على مال ابنه في  
دين عليه ( اى على الاب ) وهو غير حائز لاهلية  
الولاية مما يعود منه ضرر على القاصر لعدم تحقق  
امكان الولى سداد الدين المطلوب منه بسبب  
سوء تدبيره وتبذيره وتعريض مال القاصر لبيع  
بمعرفة الدائن المرتهن بدون أى نفع لهذا القاصر  
وفي هذا كل الخطر على ماله الذى اراد الشارع  
حمايته لعدم اجازة التصرف اصلاً والاذن للقاضى  
بنزع المال من يد الولى لعدم اهليته وتعيين غيره  
« وحيث ان الاسباب التي ذكرتها محكمة  
اول درجة على سوء تدبير المستأنف عليه وعلى  
تبذيره وتلافه مال القاصر وعدم امانته على حفظه  
استناداً على مستندات الدعوى حتى قضى بالحجر  
عليه ترى هذه المحكمة الاخذ بها ومن ثم بما  
سلف ايضاً انه يتعين تأييد الحكم المستأنف خصوصاً  
وان المستأنف لا يمكنه أن يجمل حاله والد المستأنف  
عليه وقت تصرفه اذا كانت مشهورة ومعلومة  
لجميع

( استئناف ديمتري افندى ابراهيم وحضر عنه حضرة  
الاستاذ عبد العزيز مليكة بك الحامى ضد حسن افندى  
محمد على جازيه وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندى  
الصاوى الحامى عن نفسه ونائباً عن حضرة الاستاذ حافظ  
افندى نبيه الحامى تمرة ١٦٦ سنة ٤٣ قضائية . دائرة  
حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وجناب مسير  
سودان وصاحب العزة زكى برزى بك مستشارين )

« وبما ان عدم المنازعة في الامضاء لا يفيد الاعتراف بالسند اذ يجوز ان المدين يطمئن في الالتزام في ذاته وعدم ترتيبه في ذمته بأنه خال من سبب الوجوب مثلاً وان فيه غشاً او تدليسا وغير ذلك من الاسباب السالبة للرضا »

« وبما انه اذا جحد المدين السند بطمئه فيه طمنا يؤثر على وجوده وكيانه فلا يمكن القول بأن السند لم ينازع فيه واذن فمجرد الاقرار بالامضاء لا يجعل السند غير منازع فيه بل يلزم عديم جحوده وعليه لا يصح الحكم في هذه الحالة بالنفاذ المؤقت »

« وبما انه علاوة على ما تقدم فان النفاذ المؤقت المنصوص عليه في المادة ٣٩٢ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة تبعاً لظروف الدعوى والاحوال التي تحيط بها والمحكمة لا ترى مع ظروف هذه الدعوى الحكم به . »

« وبما انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الغاؤه »

( استئناف الشيخ محمد سكران وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد افندي حسن المحامي ضد ابو بكر عبد الجليل الزقاني وحضر عنه حضرة الاستاذامين افندي رطل المحامي نمرة ١٣٢١ سنة ١٣٤٣ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة كامل بك ابراهيم ومراد وهبه بك وحسن نيه المصري بك مستشارين )

٣٣٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٦

حكم . وصفه . حضوري . غيابي . معارضة .

القاعدة القانونية

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري او

٣٣٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

تنفيذ مؤقت . مادة ٢٩٣ مرافعات . منازعة . معناها . نفاذ . سلطة المحكمة .

القاعدة القانونية

١- اجازت المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات للمحكمة ان تأمر بالتنفيذ المؤقت اذا كان الطلب مبنيًا على سند غير رسمي لم ينازع فيه . وهنا عدم المنازعة في الامضاء لا يفيد الاعتراف بالسند اذ يجوز ان يطمئن المدين في الالتزام في ذاته وعدم ترتيبه في ذمته بأنه خال من سبب الوجوب مثلاً وان فيه غشاً او تدليسا وغير ذلك من الاسباب السالبة للرضا .

٢- ان النفاذ المؤقت المنصوص عليه في المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة تبعاً لظروف الدعوى والاحوال التي تحيط بها .  
المحكمة :

« بما ان الاستئناف خاص بوصف الحكم لشموله على النفاذ المؤقت ويقول المستأنفان انه ما كان لمحكمة اول درجة ان تقضي به في النزاع القائم بين الخصوم »

« وبما ان المستأنف عليه يقول بأن الطلب مبني على سند غير رسمي لم ينازع فيه لان المستأنفين يعترفان بتوقيعهما وهذا يكفي للحكم بالنفاذ المؤقت المنصوص عليه في المادة ٣٩٢ من قانون المرافعات »

غيايبي إنما يرجع الى حقيقة الواقع . فاذا ثبت ان الخصم لم يحضر في الجلسات لا بشخصه ولا بوكيل عنه ووصف الحكم الصادر بأنه حضوري جاز الطعن فيه بطريق المعارضة بناء على انه حكم غيايبي .

المحكمة :

« حيث ان المعارض خدّم دفعوا الدعوى فرعياً بعدم قبول المعارضة لان الحكم الاستثنائي المعارض فيه هو حكم حضوري فلا تصح فيه المعارضة

« وحيث ان المعارضين تازعا المعارض خدّم في ذلك وادعيا بأن الحكم الصادر ضدّهما قد وصف خطأ بأنه حضوري على انه في الحقيقة ونفس الأمر لم يحضرا امام محكمة الاستئناف لا شخصياً ولم ينييا عنهما احدا وان حضور المحامي في الجلسات الأول عن جميع المستأنف عليهم بدون توكيل رسمي صادر منهما لا يؤثر على حقوقهما في المعارضة

« وحيث باطلاع المحكمة على محاضر جلسات الدعوى الصادر فيها الحكم المعارض فيه اتضح ان المعارضين وهما المستأنف عليهما الأول والثاني لم يحضرا الجلسات شخصياً وان المحامي الذي ترافق في الدعوى إنما حضر في جلسة المرافعة عن المستأنف عليهم الحاضرين متكلاً عنهم بدون توكيل كتابي ولم يكن المعارضان ممن حضرا ايضاً في تلك الجلسة

« وحيث ان العبارة في وصف الحكم بأنه

حضوري او غيايبي إنما يرجع الى الواقع ونفس الأمر وان الحكم لا يصدر حضورياً ضد احد طرفي المتقاضين الا اذا ثبت حضوره في احدي الجلسات ولو دفعة واحدة سواء بشخصه او وكيل عنه محامياً بموجب توكيل رسمي

« وحيث لم يثبت في هذه القضية حضور المعارضين شخصياً وكذا لم يثبت حضور وكيل عنهما بموجب توكيل رسمي بل بالعكس ثبت ان المحامي الذي حضر عنهما وعن باقي الخصوم جزافاً في بعض الجلسات تنحى عن الحضور عنهما في جلسة المرافعة

« وحيث مما تقدم يكون الحكم الصادر هو في الواقع حكماً غيايياً ولو وصف حضورياً اذ انه وصفه كذلك كان على سبيل الخطأ المادي

« وحيث مما تقدم يكون للمعارضين حق المعارضة في الحكم الصادر ضدّهما وحيث تكون هذه المعارضة مقبولة ويتعين رفض الدفع الفرعي المقدم من المعارض خدّم وتحديد جلسة للمرافعة في موضوع المعارضة

( استئناف يعقوب ميخائيل يوسف عبده وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد افندي حسن المحامي ضد محمد محمود ابوزيد وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد الرحمن افندي بهيج المحامي نمرة ١٩٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسي باشا ومستر رافرتي وصاحب العزة محمد فهمي حسين بك مستشارين )



في غير محلها ويكون الحكم المستأنف واجبا  
تأييده .

( استئناف احمد افندي فهمي الشافعي وحضر عنه  
بالجلسة حضرة الاستاذ حسن افندي علام المحامي بمند  
وزارة الداخلية وحضر عنها بالجلسة حضرة يوسف بك  
قيس نمرة ٢٩٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة  
صاحب السعادة عطيه باتا حسني وحضور حضرات  
جناب مستر رافرتي وصاحب الدرة محمد فهمي حسين  
بك مستشارين )

٣٣٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦

كفالة . براءة الكفيل . ضياع التأمينات .  
مادة ٥١٠ مدني .

القاعدة القانونية

١ - يبرأ الكفيل بقدر ما اضاعه الدائن  
من التأمينات التي كانت له والاصل في نص  
المادة ( ٥١٠ ) من القانون المدني التي شرعت  
هذا الحكم هو اعتبار الدائن مسؤولا قبل  
الضامن عن المحافظة على التأمينات المقدمة له  
حتى يتمكن الضامن من الرجوع عليها عند الحاجة  
فاذا اضاعها كلاً أو بعضاً برئت ذمة الكفيل  
بقدر ما اضاع الدائن

٢ - واجب الدائن ان لا يقتصر على ان

لا يعمل عملاً من شأنه ضياع التأمينات التي  
يجب عليه احلال الضامن محلها فيها عند قيامه  
بتعهدات المدين بل يجب عليه ايضا ان لا يقصر  
في أي عمل للمحافظة عليها ويعتبر الدائن انه  
لم يقم بهذا الواجب لمجرد عدم اخطار الضامن

٣٣٦

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦

تأديب . مجلس تأديب . نائب عمومي . افوكاتو عمومي .

القاعدة القانونية

للافوكاتو العمومي جميع اختصاصات

النائب العمومي عند تغيب هذا الاخير ويدخل  
في ذلك قيامه مقامه في مجلس التأديب المخصوص  
لأن حقوق النائب العمومي مرتبطة بالوظيفة  
لا بشخصه . فمجلس التأديب المخصوص الذي  
يحضره الافوكاتو العمومي بدل النائب العمومي  
يكون مشكلاً تشكيلاً قانونياً .

المحكمة :

« حيث ان قول المستأنف ببطلان تشكيل  
مجلس التأديب المخصوص من حلول الافوكاتو  
العمومي فيه بدلاً من النائب العمومي هو في  
غير محله لان الافوكاتو له جميع اختصاصات  
النائب العمومي عند تغيب هذا الاخير  
ويدخل في ذلك حضوره مجلس التأديب  
المخصوص لان حقوق هذا الاخير مرتبطة  
بالوظيفة لا بشخصه

« وحيث فيما يتعلق بالضرر فليس لهذه  
المحكمة ما دام تشكيل المجلس المخصوص قانونياً  
ان تنظر نتيجة قراراته وتفصل فيها بالتأييد  
أو عدمه

« وحيث مما تقدم تكون دعوى المستأنف

بالدعوى التى تهدد هذه التأمينات مثل دعوى نزع ملكية الاطيان المرهونة .  
المحكمة :

« حيث ان الفصل فى هذا الاستئناف يستلزم البحث فيما اذا كانت ضمانات المستأنف للعقد المسجل فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩١٩ لم تنزل قائمة أوانها سقطت

« وحيث انه من الاطلاع على هذا العقد وعلى نص الضمانة الواردة بذيله وعلى الاجراءات التى تلت تبينت المحكمة صراحة ان هذه الضمانة قد زالت سواء اعتبر العقد عقد بيع وقضى أو عقد رهن

« وحيث انه على اعتبار ان العقد عقد بيع وفانى فان المستأنف كان قد ضمن للمستأنف عليه الاول صحة ما ترون به « ضامن متضامن حتى اذا طلب منه الثمن يكون ملزما بدفعه له نظير تنازله عن هذا العقد «

« وحيث ان شرط الضمان فى هذه الحالة التنازل عن العقد وقد اصبحت امر مستحيلا لأن العين موضوعه نزع ملكيتها وأصبحت فى يد الغير وتلاحظ المحكمة هنا ان المستأنف عليه الاول كان قبل حلول ميعاد الوفاء اندر المستأنف عليه الثانى بانه فى حالة التأخير عن سداد الثمن سقط حقه فى الاسترداد واصبح البيع باتا ناقلا للملكية نهائيا وقد مضى ميعاد السداد وجاءت بعده اجراءات نزع الملكية ولم يحرك ساكنا

« وحيث انه على اعتبار ان العقد عقد

رهن فقد نصت المادة ( ٥١٠ ) من القانون المدنى ان الكفيل يبرأ بقدر ما اخضعه الدائن من التأمينات التى كانت له

« وحيث ان الاصل فى هذا النص هو اعتبار الدائن مسؤولا قبل الضامن ولصالحه نظير ضمانته على المحافظة على التأمينات المقدمة له حتى يتمكن الضامن من الرجوع عليها عند الحاجة ( راجع كاييتان جزء ثانى صحيفة ٧٤٧ )  
« وحيث ان المقار المقدم تأمينا لدين المستأنف عليه الاول نزع ملكيته ورسم مزاده على الغير وبذا قد ضاع التأمين

« وحيث انه بمراجعة اوراق الدعوى واوراق دعوى نزع الملكية المضمومة واقوال الخصوم بالنسبة لها اتضح ان شقيق المستأنف عليه الاول هو القى بأشرا اجراءات نزع الملكية على اثر حكم صدر له ضد المستأنف عليه الثانى وقد رسا المزداد عليه بمبلغ زهيد جدا ووافق المستأنف عليه الاول تسليم شقيقه هذا صورة حكم مرمى المزداد نظير مبلغ ٧٠ جنيها قبضها منه كل ذلك تم بدون اخطار المستأنف حتى كان يتدبر فى الأمر ويحافظ على حقوقه

« وحيث انه من الغريب جدا ان يقدم المستأنف عليه الاول على تسليف مبلغ ٥٠٠ جنيها وان يقبل تأمينا لهذا المبلغ عقارا مستغرقا بالدين حسب قوله وانه عند الشروع فى نزع ملكية هذا المقار يرسو مزاده بمبلغ لا يتجاوز نصف دينه بينما لو اخطر المستأنف بهذه الاجراءات لكان من حقه ان يتقدم للزيادة

٣٣٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٦

سن . عمر . تحديد السن . دفتر قيد المواليد . اثبات .

القاهرة القانونية

١ - ان مسألة تحديد سن الافراد هي من المسائل الماسة بالنظام العام لما يترتب على تحديد السن من الحقوق والواجبات القانونية ولا يملك الافراد احداث اى تغيير بشأنها ومتى تبينت حقيقتها على الوجه الرسمى اصبح كل عمل مناف لهذه الحقيقة باطلا لا يعمل عليه، هما كان مصدره

٢ - والاثبات الرسمى الاول للسن محله الدفتر الممد من الحكومة لقيد المواليد ومتى وجد هذا الاثبات فلا عبرة ولا قيمة لخلافه من الاثبات والاسانيد والاستدلالات الاخرى، هما كانت قوتها المحكمة :

« من حيث انه بتاريخ ١٧ مارس سنة ٩٢٦ قضت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بمناقشة طرفى الخصوم فى النقطة الميئة بأسباب هذا الحكم » ومن حيث ان هذه المناقشة تمت بتاريخ

اول ٨ يونيه سنة ٩٢٦

« ومن حيث انه علاوة على ما استندت اليه محكمة اول درجة من الاسباب فى حكمها المستأنف قاته مما يجب ملاحظته اولا وقبل كل شىء ان مسألة تحديد سن الافراد انما هي من

فاما ان يباع العقار بقيمته الحقيقية واما ان يرسو عليه مزاد يبعه ويقوم بسداد ما عليه

« وحيث من المسلم به واجب الدائن لا يقتصر على ان لا يعمل عملا من شأنه ضياع التأمينات التى يجب عليه احوال الضامن محله فيها عند قيامه بتعهدات المدين بل يجب عليه ايضا ان لا يقصر فى اى عمل للمحافظة عليها ويعتبر الدائن انه لم يتم بهذا الواجب لمجرد عدم اخطار الضامن بالدعوى التى تهدد هذه التأمينات ( راجع تعليقات سيرية على المادة ( ٢٠٣٧ ) من القانون المدنى الفرنسى وكذلك تعليقات دالوز على نفس هذه المادة فى كتاب تعليقاته على القانون المدنى الفرنسى

« وحيث ان المستأنف عليه الاول لم يخطر المستأنف بدعوى نزع ملكية الاطيان المرهونة اليه الا بعد الفصل فيها فيكون قد قصر فى واجبه التقصير المنصوص عنه فى المادة ( ٥١٠ ) من القانون المدنى

« وحيث من جميع ما تقدم يتضح ان ضمان المستأنف قد سقطت سواء اعتبر العقد عقد بيع وقالى أو عقد رهن ويتعين اذن الغاء الحكم بالنسبة له

( استئناف الشيخ بسيوفى عريقات وحضر عنه حضرات الاستاذين احمد افندى زغلول ويوسف افندى عبد اللطيف الحاميان ضد الشيخ احمد ابراهيم ندا وحضر عنه حضرة الاستاذ بديع افندى قرية الحامى وآخر نمرة ٥٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة كاهل بك ابراهيم ومراد وهبه بك وحسن نبيه المصرى بك مستشارين )



الآخرى التي أريد بها اثبات ان المستأنف ولد في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٦٦ افرنكية

« ومن حيث ان المستأنف شعر بقوة هذا الاثبات المسطور في ذلك الدفتر الرسمي فلم يجد امامه طريقا للتخلص من نتيجته الا انه ادعى بان هذا الاسم لا يخصه هو وانما هو خاص باخ له من والدته مستدلا على ذلك بان لقب مجلى القى ينتهي به هذا الاسم المدون بالدفتر الموما اليه يرجع الى اسم عائلة والدة اخيه المذكور وان هذا الاخ توفى وهو طفل صغير وان عائلة والده لم تعرف مطلقا بلقب مجلى هذا والتمس المستأنف من باب الاحتياط اثبات هذه الواقعة الاخيرة بالبينه

« ومن حيث انه ثابت من الكشف الرسمي المحرر من الدفترخانة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ومستخرج من جداول الامتحانات العمومية لمدرسة المنيا ان والد المستأنف يدعى ابراهيم عبد الله مجلى وفي ذلك نفي جلى لما يدعيه المستأنف اليوم ولا يصح معه اجابة ما طلبه هذا الاخير احتياطيا أو اجراء أى تحقيق آخر في هذا الشأن

« ومن حيث انه مما تقدم يرى بكل وضوح وجلاء ان السند الوحيد القى يمكن الارتكان عليه في تقدير سن المستأنف انما هو المسطور في دفتر مواليد المنيا سالف الذكر وان لا عبرة ولا قيمة البتة بما تقدم على خلاف ذلك من الاثباتات والاستنتاجات الاخرى وان ما قضت به محكمة أول درجة في هذا الصدد

المسائل الماسة بالنظام العام لما يترتب على هذه السن من الحقوق والواجبات القانونية ولا يملك الافراد احداث اى تغيير بشأنها ومتى ثبتت حقيقتها على الوجه الرسمي اصبح كل عمل مناف لهذه الحقيقة مهما كان مصدره باطلا لايعول عليه « ومن حيث انه مما لا نزاع فيه ان الاثبات الرسمي الاولى للسن محله الدفتر المد من الحكومة نفسها لقيد المواليد وواضح بانه متى وجد هذا الاثبات فلا عبرة ولا قيمة بالمره لما يتقدم على خلافه من الاثبات والاسانيد والاستدلالات الاخرى مهما كانت قوتها

« ومن حيث ان تقدير وزارة المعارف لسن المستأنف في ٢١ يناير سنة ١٩٢٣ بستين سنة انما كان بناء على شهادة قدمت من نفس المستأنف تاريخها ١٥ يونيه سنة ٩٠٠ أى قبل رفته بمدة ثلاث وعشرين سنة وهذه الشهادة مستخرجة من دفتر مواليد مديرية المنيا الداخلة ضمنها ناحية منقطين مسقط رأس المستأنف مفادها ان هذا الاخير من مواليد ٥ شعبان سنة ١٢٧٩ هجرية

« ومن حيث انه بالاطلاع على هذا الدفتر تبين بالصحيفة ١٣٧ منه ان السيد ولد ابراهيم عبد الله مجلى ولد في ٥ شعبان سنة ١٢٧٩

« ومن حيث انه لو ثبت ان المقصود من هذا الاسم هو نفس المستأنف لوجب حتما الاخذ بما هو مدون في هذا الدفتر واستبعاد كل ما تقدم في الدعوى من الاسانيد والاستدلالات

جاء في محله وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف  
والزام رافعه بالمصاريف

( استئناف السيد بك وفأني وحضر عنه حضرة  
الاستاذ محمد زكي على بك المحامي ضد وزارة المالية  
واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ توفيق حنين بك  
نمرة ٤٥٥ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب  
الدرجة محمد مصطفى بك وجناب ميسو سودان وزكي  
برزي بك مستشارين )

٣٣٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦

تعهدات . فضولي . مسؤوليته . حساب .

القاعدة القانونية

من المقرر قانونا انه اذا باشر شخص  
بالقصد اعمال شخص آخر من غير اذن يعتبر  
فضوليا ويكون عمله منطبقا على احكام التعهدات  
المرتبة على الافعال . وهذه التعهدات توجب  
على الفضولي ان يقدم حسابا عن ادارة العمل  
الذي قام به وحساب ريع الاملاك التي استغلها  
وهو مسئول عن تقصيره ومن النتائج القانونية  
المرتبة ايضا ايجابها على المالك بان يدفع للفضولي  
المصاريف المنصرفة منه .

المحكمة :

« حيث تبين من اوراق هذه الدعوى  
والمستندات المقدمة فيها ومرافعات الخصوم ان  
المرحومة مباركة بنت سليمان العاتقة توفت في ٢٦  
اغسطس سنة ١٩٢٣ وتركت اعيانا بالاسكندرية  
وهي تسعة وعشرين اودة مفروشة بجهة الشمس

واثنتين وخمسين اودة مفروشة وقهوة بجهة كوم  
بكير ودكان دخاخي وقهوة ومنازل وكلها مؤجرة  
لنساء مومسات وغيرهن ولعدم ظهور ورثة  
للمتوفاة وقها انتهزت حميدة الرشيدى المستأنفة  
هذه الفرصة ووضعت يدها على تلك الاعيان  
موهمة انها استلمتها بواسطة المجلس الحسبي لوجود  
قصر للمتوفاة واخذت تستغلها وانفقت على الجنائز  
والمأتم وغير ذلك واستمرت واضعة اليد على  
هذه التركة عدة شهور الى ان ظهر ورثة المتوفاة  
وقدموا اعلاما شرعيا بثبوت وراثتهم لها اذ  
يظهر ان حميدة انكرتها عليهم ثم استلوا  
الاعيان وبادرت حميدة بتقديم عريضة لقاضى  
الامور الوقتية بطلب توقيع الحجز التحفظى على  
مصوغات المتوفاة المودعة بمخزينة المجلس الحسبي  
وفاء لمبلغ ٥٣٧ جنيهات الذى افقته على تجهيزها  
ومآتمها وقد رفع الورثة دعوى على حميدة  
وآخرين بمبلغ الف ومائة واربعة وخمسين جنيها  
وكسورا قيمة ربع التركة وقد تعين خبيرا فى هذه  
القضية لتقدير ربع الاعيان المذكورة

« وحيث ان محكمة الاسكندرية الابتدائية

حكمت حضوريا بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥

اولا برفض دعوى حميدة الرشيدى والزامها  
بالمصاريف الخاصة بدعواها ثانيا - بالزامها بان تدفع

للمستأنف عليهم مبلغ ٦٠٣ جنيهات و ١٩٠ مليا  
بعد خصم العشرة جنيهات المسجلة الى يمين سليمان  
قاسم يقسم هذا المبلغ بين المستأنف عليهم  
المذكورين بالتساوى ماعدا يمين سليمان قاسم  
فاقل منهم بمبلغ العشرة جنيهات المذكورة والزم

حميده بالمصاريف المناسبة لذلك و ٢٠٠ قرش  
انتساب محاماة

« وحيث ان حميدة الرشيدى استأنفت  
هذا الحكم وطعنت بلسان وكيلها امام محكمة  
الاستئناف فى تقرير الخبير وادعت بانها لم تضع  
اليده الاعلى اود الشمس فقط وانها ادارت  
هذه الاعيان بصفتها وكالة من غير اجر فلم تكن  
مسئولة الاعلى ما قبضته لاعلى ريع التل كما  
قدر الخبير

« وحيث ان المستأنفة اعترفت فى العريضة  
المقدمة منها لحضرة قاضى الامور الوقتية بتاريخ  
٣ مارس سنة ١٩٢٤ بانها استولت على املاك  
مورثة المستأنف عليهم لادارتها كما اعترفت بلسان  
وكيلها فى المذكرة المقدمة منها لمحكمة اول درجة  
بانها استلمت التركة لتديرها لحساب الورثة

« وحيث انه لا يلتفت الى ما تدعيه المستأنفة  
من ان من تدعى هانم الدياطية وعبد العزيز  
عبد الحليم كانا يديران جانباً من املاك المورثة  
ويستغلانه لانه باقرار المستأنفة كانت هى التى  
تشرف على ادارة الاملاك وتسدد العوائد والنور  
وهى التى صرفت ذلك المبلغ الكبير فى تجهيز  
المورثة ومآتمها فلا يتصور اذا ان مع دفعها كل  
هذه المصاريف والمبالغ الطائلة المطلوبة على جميع  
الاملاك وغيرها تتركها يستمران الاعيان المقول  
بوضع يدها عليها مما يستتج منه ان عبد العزيز  
وهانم كانا يعملان تحت اشرافها وادارتها

« وحيث فضلاً عن ذلك فانه ثبت من  
تقرير الخبير ان المستأنفة هى الواضحة اليده على

تلك الاعيان وهى التى استلمت ايجارها جميعها  
ودفعت المصاريف المطلوبة وعلى هذا ترى  
المحكمة ان المستأنفة هى التى استلمت اعيان  
مورثة المستأنف عليهم عقب الوفاة من تلقاء  
نفسها مدة ستة شهور بعد الوفاة

« وحيث انه مع وضع يده المستأنفة على  
الاعيان المذكورة ومباشرة ادارتها من غير اذن  
اصحاب الشأن لا يمكن اعتبارها بهذه الصفة وكالة  
لان التوكيل يستلزم ايجاب من الموكل وقبول  
من الوكيل ( مادة ٥١٢ مدنى ) وعلى ذلك  
يكون ما دفع به وكيل المستأنفة من اعتبارها  
وكالة فى غير محله

« وحيث من المقرر قانوناً انه اذا باشر  
شخص بالقصد اعمال شخص اخر من غير اذن  
يعتبر ذلك الشخص فضولياً ويكون عمله منطبقاً  
اذن على احكام التعهدات المترتبة على الافعال  
« وحيث ان هذه التعهدات توجب على  
المستأنفة ان تقدم حساباً عن ادارة العمل الذى  
قامت به وحساب ريع الاملاك التى استغلتها مع  
ملاحظة انها مسئولة ايضاً عن تقصيرها وتوجب  
ايضاً على المالك بأن يؤدي المصاريف المنصرفة  
منها ومقبولة قانوناً

« وحيث ان الخبير قام بتصفية الحساب  
وظهر من تقريره ان صافى ريع التركة من تاريخ  
الوفاة الى آخر فبراير سنة ٩٢٤ مبلغ ٦٠٣ جنيهات  
و ١٩٠ ملياً بعد خصم العشرة جنيهاً من  
نصيب يمه بنت سليمان كما جاء باسباب الحكم  
المستأنف التى تأخذ بها هذه المحكمة



« وحيث انه لا محل لتعيين خبير آخر لان الخبير في هذه القضية قد قام بأموريته حق القيام » وحيث لما ذكر يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده

( استئناف الست حميدة احمد الرشيدى وحضر عنها حضرة الاستاذ اديب افندى شاهين المحامى ضد ورتة امباركه بنت سليمان وحضر عنهم حضرة الاستاذ حن افندى فهمى المحامى نمرة ١٢٣١ سنة ٤٣ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسنى باشا وجانب مسيو رافيرتى وصاحب العزة محمد فهمى حسين بك - مستشارين )

٣٤٠ .

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نزاع ملكية . منفعة عامة . ريع العين . فائدة الثمن .

القاعدة القانونية

١ - فى حالة نزاع ملكية احد الافراد للمنافع العمومية طبقا وبموجب القواعد والاوزاع المقررة لذلك قانونا . لا يجوز لمن نزعت منه الملكية ان يطالب الحكومة بريع العين التى اخذت منه . وانما ينحصر حقه فقط فى مطالبة الحكومة بفائدة الثمن من يوم المطالبة الرسمية . واما فى حالة ما يكون نزاع الملكية قد حصل بدون رضا المالك وبغير اتباع الاجراءات القانونية فان للمالك المطالبة بريع العين التى أخذت منه جبرا عنه وبغير اتخاذ الاجراءات القانونية . وذلك من يوم الاستيلاء عليها وحرمانه منها لحين تمام السداد .

المحكمة :

« من حيث انه بمراجعة محاضر اعمال

الخبير السابق تعيينه فى هذه القضية من محكمة أول درجة والاطلاع على ما قرره الشهود الذين سمعهم الخبير المذكور فى هذا الشأن وخص العقود الخاصة ببيع جملة قطع مجاورة للارض موضوع النزاع الحالى تبين ان ما قدرته محكمة أول درجة ثمنا وريعا للارض المذكورة لم يكن مبالغا فيه وانه متفق ودرجة هذه الارض وقت الاستيلاء عليها ولا ترى المحكمة بما تقدم شرحه محلا لتعيين خبير ثان أو اجراء تحقيق آخر فى هذا الشأن

« ومن حيث انه فيما يتعلق بنوع خاص باحقية المستأنف عليهم فى ريع تلك الارض من عدمه يجب التفرقة والتمييز بين حالتين لا يصح التسوية بينهما مطلقا الحالة الاولى هى التى تنزع فيها الملكية للمنافع العمومية طبقا وبموجب القواعد والاوزاع المقررة لذلك قانونا والحالة الثانية هى التى يكون فيها نزاع الملكية بدون رضا ذوى الشأن وبغير اتباع الاجراءات القانونية . فى الحالة الاولى لا يجوز لمن نزعت منه الملكية ان يطالب بريع العين التى اخذت منه وانما ينحصر حقه فقط فى مطالبة الحكومة بفائدة الثمن من يوم المطالبة الرسمية واما فى الحالة الثانية فانه يصح له المطالبة بريع العين التى اخذت منه جبرا عنه وبغير اتخاذ الاجراءات القانونية وذلك من يوم الاستيلاء عليها وحرمانه منها لحين تمام السداد وبما لا شك فيه ان القضاء فى هذه الحالة الاخيرة يعتبر ذلك فيه غبن

واضح على حقوق المالك ولا يتفق مطلقا مع العدالة

« ومن حيث انه لذلك جميعه يتعين تأييد الحكم المستأنف بجميع اجزائه

« ومن حيث فيما يخص النفاذ المؤقت الذى شمل به الحكم المستأنف فانه وان كان تبين في الواقع ان النزاع الحالى ليس في حالة من الاحوال التى يجب فيها شمول الحكم بهذه الصفة طبقا لاحكام المواد ( ٣٩٠ ) وما يليها من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الا انه مما لا ريب فيه ان لا فائدة عملية الآن من الغاء هذا الوصف ما دام انه قضى في الموضوع بالتأييد

« ومن حيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

( استئناف وزارة المالية وحضر عنها مندوبها حضرة عبد المنعم رياض افتدى ضد الشيخ حسن حسانين وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك المحامى . نمرة ١٢١٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وبحضور جناب السيوسودان وصاحب العزة زكي برزى بك مستشارين )

٣٤١

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ٩٢٧

قاضى احالة . قرار بأن لا وجه . معارضة المدعى المدنى وحده . حكمها .

القاعدة القانونية

اذا اصدر قاضى الاحالة قرارا بأن لاوجه

لاقامة الدعوى العمومية على متهم ولم تعارض فيه النيابة العمومية وعارض فيه فقط المدعى بالحق المدنى فلا يجوز لاودة المشورة الغاء قرار قاضى الاحالة واحالة المتهم على محكمة الجنايات لان معارضة المدعى بالحقوق المدنية وحده لا تكفى لتبرير اختصاص اودة المشورة للحكم بالغاء قرار قاضى الاحالة واحالة المتهم على محكمة الجنايات فاذا قبلت اودة مشورة معارضة مرفوعة لها من مدعى بحق مدنى طعنا في قرار صادر من قاضى الاحالة بأن لاوجه وحكمت بالغائه وباحالة المتهم على محكمة الجنايات وجب على محكمة الجنايات عند ما يدفع امامها بعدم جواز نظر الدعوى ان تحكم بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق صدور قرار من قاضى الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى .

المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت ضمن من اتهمت هذا المتهم بأنه في يوم ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٥ بجهة بنى عبيد بمركز ابى قرقاص بمديرية المنيا هو وآخر قتل احمد حسن توفيق عمدا بأن اطلق عليه عياراً نارياً قتله وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهمين جميعا على هذه المحكمة ومحكمة المتهم المذكور بمقتضى المادة ١٩٨ فقرة أولى عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٦ بأن لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهم المذكور لعدم كفاية الأدلة

وباحالة باقي المتهمين على هذه المحكمة لمحاكمتهم  
بالمواد المذكورة بقرار الاتهام

« وحيث ان المدعين بالحق المدني عارضوا  
في قرار حضرة قاضي الاحالة سالف الذكر

« وحيث انه بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦  
قررت محكمة بنى سويف الأهلية المنعقدة بهيئة  
مشورة الغاء قرار الاحالة بالنسبة لمتهم ابو المجد  
ابراهيم مفتاح واحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته  
بالمادة ١٩٨ فقرة اولى عقوبات على التهمة  
الموجهة اليه بتقرير الاتهام

« وحيث انه بمجلسه يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٧  
دفع المحامون عن المتهم دفعا فرعيا بعدم جواز  
نظر الدعوى العمومية بالنسبة اليه والمحامي عن  
المدعين بالحق المدني طلب رفض هذا الدفع  
والنيابة العمومية فوضت الراى

وقعت هذه المضاربة بين فريقها وانجلت  
عن الاصابات الميية بالتهمة وأثبتتها الكشف  
الطبية التي توقعت على المصابين واتهمت النيابة  
المتهمين كلابا أسندته اليه فى التهمة واتهمت  
من بينهم ابا المجد ابراهيم مفتاح قتل احمد حسين  
توفيق عمدا باطلاق عيار نارى عليه قتله وقدمته  
مع باقى المتهمين الى حضرة قاضى الاحالة الا ان  
حضرته رأى عند نظره الدعوى ان لاوجه  
لاقامة الدعوى على المتهم المذكور بناء على وقائع  
وردت التحقيق وناقشها فى قراره ومع قبول  
النيابة لهذا القرار عارض فيه المدعون بالحق المدني  
امام اودة المشورة وهى الغته وامرت باحالة  
المتهمين ومن بينهم ابى المجد المذكور على هذه

المحكمة فدفع ابو المجد بعدم جواز نظر الدعوى  
بالنسبة اليه بعد ان قرر قاضى الاحالة ان لاوجه  
قبله وقبلت النيابة هذا القرار ودفع المدعى المدني  
هذا الدفع بأن قبول النيابة لقرار قاضى الاحالة  
الصادر بأن لاوجه لا يمنع من أن الدعوى  
العمومية قبل ابو المجد ما زالت قائمة بمعارضة  
المدعى المدني لأن معارضة المدعى المدني تعيد  
الدعوى الى ما كانت عليه قبل القرار وارتكن  
على المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
وعلى حكم محكمة النقض والابرام كما ان المتهم  
ارتكن على حكم لهذه المحكمة أيضا

( عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى )

« من حيث انه لأجل جلاء هذا الموضوع  
يجب تفهم وضع المادة ١٢ وحدود اختصاص  
قاضى الاحالة وماهية قراراته

« وحيث ان واضع المشروع لم يشر بشئ  
أصلا فى مشروعه عن حق معارضة المدعى المدني  
بل قصر التشريع على معارضة النيابة وان شرع  
حق المعارضة للمدعى المدني بعد فذلك راجع  
الى التعديل الذى أدخلته الجمعية التشريعية

« وحيث انه يظهر ان سكوت الشارع فى  
اول الأمر عن حق معارضة المدعى المدني انما عن  
عدم سواء أكان مأخذ المسادة هو التشريع  
الفرنساوى الذى يسلم بهذه المعارضة او كان المأخذ  
تشريع آخر لا وجود أصلا لهذا الحق فيه فانغاله  
اذن عند وضع المشروع لا يمكن تفسيره الا بأنه  
ذو مغزى ومعنى لدى واضعه مغزى ومعنى



لا يتفقان مع نظرية المدعى المدني في هذه الدعوى من ان معارضته في أمر قاضى الاحالة ملازمة للنيابة لأن كل ما يؤخذ من حرفية المادة ومن ادخال هذا الحق على اصل المشروع هو ليكون سبيل المدعى في وجهته كما شرع حق المعارضة للنيابة من قبل ليكون سبيلها في وجهتها العامة

« وحيث انه من الأدلة على ان المادة ليست بالوضوح الذى تخيله المدعى بالحق المدني في دفاعه اجتهاد محكمة النقض والابرام في قضائها في هذا الموضوع فهي بعد ان ذهبت مذهب المدعى المدني عادت الى عكسه وقضت ان المتهم انما يكسب بقرار الاحالة بأن لا وجه حقاً لا يمكن المدعى المدني تضييعه عليه وبديهي انه لو كانت حرفية المادة صريحة وقاطعة لما وجد سبيل لهذا الاجتهاد

« وحيث ان الفائدة من الرجوع للمراجع الأجنبية معدومة للأسباب المتقدمة من جهة ومن جهة أخرى لما اشتملت عليه مذكرة نظارة الحفانية التى قدمت بها مشروع القانون المذكور لمجلس الوزراء اذ جاء بهذه المذكرة ما يأتى « وبالاختصار لا يكون قاضى الاحالة بمثابة قاضى التحقيق في فرنسا الذى يباشر التحقيق بنفسه ولا قاضى الاحالة بانكلترا الذى يسمع الشهود لأن التحقيق لم يكن بواسطة رجال القضاء بل وظيفته تكاد تكون اودة اتهام فرنسا او بلجيكا مع زيادة في الكفالة للأسباب المينة آنفاً « فعبارة المذكرة المذكورة يظهر منها اذن ان قاضى الاحالة ليس هو قاضى التحقيق بحسب

النظام الفرنساوى ولا قاضى احالة بحسب النظام الانكليزى ولا هو اودة اتهام في فرنسا او بلجيكا وانما هو نظام جديد خاص علمه عند واضع المشروع ويكاد يشبه احدى اودتى الاتهام في البلدين المذكورين

« وحيث انه للجوء الى مناقشة لجنة الجمعية التشريعية للمشروع لا يمكن ان يوصل الى نتيجة حاسمة في الموضوع لأن كل ما يؤخذ من تقريرها انها انما كانت تميل الى عدم تنفيذ المشروع للأسباب والعلل التى اشتمل عليها ذلك التقرير وهي كثيرة وتعلق كلها بالضمانات بعد تسليم التحقيق للنيابة والغاء درجة من الدرجتين

« وحيث انه مع ما تقدم لم يبق امام المحكمة ما يمكن ان يهتدى بنوره الا الرجوع لذات المذكرة التى ارفقتها نظارة الحفانية بالمشروع عند تقديمه لمجلس الوزراء وسبقت الاشارة اليها « وحيث انه جاء بهذه المذكرة أولاً - ان ايجاد قاضى الاحالة هو للنظر فيما اذا كانت القضية المقتضى احالتها على محكمة الجنايات صالحة لذلك ام لا

« وحيث انه جاء فيها بمناسبة أخرى انه لم يرغب في تكليف القاضى الجزئى بالاحالة لأنه مثل بالأعمال الى درجة يخشى معها فيما لو عهد اليه بهذا الاختصاص الجديد ان يقتصر على تأييد قرار النيابة ليس الا ولا بأردة المشورة لأنه « ليس الغرض من اودة المشورة ان تحكم في الدعوى واذا كان درس القضية درسا دقيقا من كل واحد من الثلاثة القضاة المؤلف منهم هيئة

هذه الأودة مما يترتب عليه تغيير موجب ضياع زمن طويل جدا على قضاة عددهم غير كاف وعملهم زايد عن حد الطاقة وقرق ذلك فلو كلف احد الأعضاء المؤلفة منهم اودة المشورة بمطالعة القضية وتلخيصها فالقرار الذي يصدر يكون في الحقيقة منه اى من واحد اما مسئولية هذا القرار فلا يمكن القاؤها على احد منهم لأنها موزعة وينزع النظر في الجنايات من اختصاص المحاكم الكلية بتوفر عدد من القضاة يمكن من تعيين واحد منهم او اكثر للقيام بعمل الاحالة بنوع مخصوص « ومن حيث لا يكون لهؤلاء القضاة عمل آخر يسهل عليهم عند الزوم ان يبدلوا في عملهم هذا الدقيق كل ما يحتاجه من الزمن والعناية » وجاء في نقطة اخرى من هذه المذكرة ما يأتي « وستكون وظيفة قاضي الاحالة على الأخص تقرير ما اذا كانت القضية صالحة للحكم ام لا فاذا رأى ان قضيته لم تحقق تحقيقا كافيا جازله بمقتضى المشروع اعادتها للمحقق لاستيفاء التحقيق » راجع المادة ١٢ « وهو ايضا الذي يصف الجريمة المسندة الى المتهم وفي هذه الطريقة مزية اخرى وان كانت عرضية ذلك ان القاضي المذكور بما له من حق اصدار امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا لم توجد دلائل كافية على التهم تقي البرى خجل الحضور امام محكمة الجنايات » وجاء في هذه المذكرة في نقطة اخيرة ما يأتي « ومتى كان قراره » ( قاضي الاحالة ) بعدم كفاية الأدلة مبنيا على وقائع امكن اعتباره نهائيا اما اذا كان مبنيا على نقطة قانونية فدقيقا لما

عساه ان يقع من منع محكمة الجنايات من نظر ذلك المبدأ الواجب ان يرجع امر الفصل فيه اليها خول المشروع النائب العمومي حق الطعن في هذا القرار امام محكمة القضا والابرار ( تراجع المادة ١٣ )

« وحيث ان الذي يستفاد من كل ما تقدم وعلى الخصوص من اختيار قاض مخصوص من غير المتقنين بالعمل » ليندل في عمله هذا الدقيق كل ما يحتاجه من الزمن والعناية » وبما له « من حق اصدار امر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اذا لم توجد دلائل كافية على التهم تقي البرى » خجل الحضور امام محكمة الجنايات وان قراره متى كان مبنيا على وقائع يمكن اعتباره نهائيا » وهي حالة هذه الدعوى انهم ارادوا لهذا القاضي من السلطة المطلقة ما يزن به الأدلة المقدمة اليه « وحيث انه لا يمكن ان يستقيم للقاضي هذا الوزن في الأدلة الا اذا ناقش وقائع الدعوى » وحيث انه متى ناقش القاضي الوقائع وبنى قراره على ذلك اصبح قراره قطعيا عملا بعبارة نفس المذكرة الايضاحية

« وحيث ان هذا القرار القطعي في هذه الحالة يفيد التهم بل يكسبه حقا لا يمكن بأية حال من الأحوال حرمانه منه وعلى الخصوص بعد قبوله من النيابة ذات الشأن ومع عدم وجود نص يقضى بحرمانه من هذا الحق عند معارضة المدعى المدني

« وحيث ان مجازاة المدعى المدني مع عدم هذا النص على ان معارضته تعيد الدعوى التي



٣٤٢

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧

سرقة . اكراه . لعب قمار . استرداد بالقوة

القاعدة القانونية

من لعب قمارا مع شخص فخرس مبلغا من المال ثم انتقض على من كسب واخذ منه المبلغ بالقوة عد سارقا بطريق الاكراه لأنه وان كان القمار محرم قانونا الا ان هذا لا يمنع ان المبلغ الذى اخذه المجنى عليه انتقل اليه بارادة صاحبه ولما كانت الحياة مظهر من مظاهر الملكية وجب حمايتها قانونا واصبح سلب المبلغ بالقوة حكمه حكم السرقات المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بانه فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ الموافق ٢٨ شوال سنة ١٣٤٣ بجبهة سنورس مركز سنورس مديرية الفيوم سرق مائة وعشرين قرشا من محمد محمد طلبة بطريق الاكراه وذلك بان امسك يديه وانتزع النقود من جيبه بالقوة وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٧١/١ عقوبات » وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر فى ١٧ يونيه ١٩٢٥ احالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة سالفة الذكر

« وحيث انه بجلسة اليوم سمعت القضية على الوجه المشرح بحضور الجلسة

قبل النيابة القرار بأن لا وجه فيها فيه اذن مخالفة ظاهرة لما اراده المشرع من السلطة التى منحها لقاضى الاحالة ومنها ان « بقى البرى » خجل الحضور امام محكمة الجنايات « ولا يمكن ان يرغب الشارع فى ذلك ليكون ضمنا للبرى من جهة ويمنع من يدعى مدنيا فى كثير من الأحيان للمشاكلة طريقا للعبث بهذا الضمان من جهة اخرى

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة التقض والابرار فى أحكامها المتعلقة بحفظ النيابة للدعوى ورفع الدعوى بعد هذا الحفظ وضرورة وجود أدلة جديدة لاير فى الدعوى كل هذا يؤيد هذه النظرية لأن منع النيابة او المدعى من الرجوع للدعوى بمجرد حفظها من النيابة الا بشروط وقيود مخصوصة يستوجب ان تكون لقرارات قاضى الاحالة قوة قرارات النيابة على الأقل

« وحيث انه يستخلص من كل ما تقدم ان الدفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى من الوجهة الجنائية هو فى محله

قضية النيابة ضد ابو المجد ابراهيم مفتاح وحضر معه حضرات عبد الحميد افندى عبد الحقيق و ابراهيم الهلباوى بك ومصطفى المكارى بك المحامون نمرة ٦٧ سنة ١٩٢٥ ١٩٢٦ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وبحضور حضرات حامد رضوان بك مستشارين بمحكمة استئناف مصر الاهلية وعبد اللطيف محمود افندى القاضى المنتدب واحد محمد فراج افندى وكيل النيابة )



« من حيث ان الواقعة تلخص في ان المتهم وهو متوجه لفيظه ناداه المجنى عليه ليلعبا القمار معا ولعبا فعلا وبعد اللعب اخذ المتهم ما كان بيد المجنى عليه من النقود والتي كسبها منه وما كان معه لشخصه بالقوة بان امسك فيه وفتح يده عنوة واخذ تلك النقود

« وحيث ان هذه الواقعة كما تبينت قبل ثابتة من اقوال المتهم نفسه لأنه سلم بأنه بعد اللعب اخذ من يد المجنى عليه نقوده ونقود المجنى عليه نفسه ومن شهادة الشهود الذين شهدوا بان اخذ المبلغ كان بواسطة فتح يد المجنى عليه بالقوة

« وحيث انه وان كان المبلغ الذي اخذه المتهم معظمه له وكان خسرته في القمار وان لعب القمار محرم قانونا وثبت لا يحمي القانون الا ان هذا لا يمنع ان المبلغ الذي اخذه المجنى عليه انتقل اليه بارادة صاحبه وان كانت تلك الارادة مبناها سبب غير مشروع واصبح في حيازته .

« وحيث انه لما كانت تلك الحيازة مظهر من مظاهر الملكية فقد اصبحت محمية بالقانون واصبح سلب المبلغ بهذه الصفة حكمه حكم السرقات فان وقع باكره كما هو الحال في هذه الدعوى كان سرقة باكره

« وحيث ان التهمة متوافرة اذن فيها شروط السرقة وظرف الاكره

« وحيث ان عقاب المتهم على ما وقع منه في الزمن والمكان المبينين قبل ينطبق على المادة ٢٧٨ فقرة أولى من قانون العقوبات

« وحيث ان الحادثة بسيطة والاكره لم يترك اثرا ولذلك ترى المحكمة معاملة المتهم بالمادة ١٧ منه

( قضية النيابة ضد ابو القاسم عبد الباقي وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الواحد افندي محمد المحامي نمرة ٢٥٢ سنة ٢٤ — ٢٥ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرة صاحب اليزة حامد بك رضوان مستشارين . وحضرة عبد اللطيف افندي عمود القاضي وعبد افندي عبده المليجي وكيل النيابة )



## محكمة الجنايات

٣٤٣

محكمة جنايات اسبوط

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

رشوة . عمدة . موظف عمومي . تعيين  
وانتخاب شيخ الخنزير . المادة ٨٩ عقوبات .

القاعدة القانونية

يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما او اخذ هدية او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته . والعمدة موظف عمومي فاذا اخذ عمدة رشوة من شخص ليعينه شيخ خنزير عد مرتشياً لان لكل موظف من رجال الادارة الموكول اليهم امر تعيين الخفراء عملاً خاصاً وعمل العمدة في ذلك هو العمل الاساسي في انتخاب الشخص الذي يراد تعيينه في هذه الوظيفة لانه مطلوب منه ان يشهد بحسن سير وسلوك الشخص الذي يرشحه وهو وحده الذي عليه واجب انتخاب من يليق لخدمة الخنزير وعلى هذا الاساس تحصل الاجراءات الادارية الاخرى المتممة لتعيين .

المحكمة :

« حيث ان النيابة اتهمت المذكور بأنه في منتصف شهر رمضان سنة ١٣٤١ الموافق مايو سنة ١٩٢٣ بناحية الزواتنة البحرية مركز ومديرية

جرجا بصفته موظفاً عمومياً اي عمدة قبل واخذ مبلغاً قدره ١٢ جنيناً من على عمر حويت لاداء عمل من اعمال وظيفته العمومية اى ترشيحه لوظيفة شيخ الخفراء بالبلدة المذكورة ومساعدته في الحصول عليها وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٨٩ و ٩٣ عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ احالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادتين سالفتي الذكر  
« وحيث انه بجلسة يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ سمعت الدعوى بما هو مبين تفصيلاً بحضور الجلسة وتأجل النطق بالحكم للجلسة التالية وهي جلسة اليوم

عن التطبيق القانوني

« حيث ان الدفاع عن المتهم ذهب الى ان المادتين ٨٩ و ٩٣ من قانون العقوبات اللتين تطالب النيابة تطبيقهما على التهمة المسندة اليه غير منطبقتين لانه وان كان موظفاً عمومياً الا أنه ليس من اختصاصه تعيين الخفراء وان ما وقع منه لو صح لسكان منطبقاً على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات

« وحيث انه بالاطلاع على الاورنيك نمرة ١٦ الخاص بتعيين رجال مشايخ الخفراء يقين ان

التي ينسبها ابراهيم جبريل الى المتهم لم تصدر منه وقد قرر عمدة القرعان الشيخ محمد رضوان في التحقيقات انه لم يسمع المتهم يقول ذلك وبناء عليه يتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ورفض دعوى على عمر حويت المدنية قبله والزامه بمصاريف دعواه المدنية

قضية النيابة العمومية ضد شكري جرجيوس وحضر عنه حضراتاً احمد على بك وابراهيم ممتاز بك الحاميان وعلى عمر حويت مدع بحق مدني وحضر عنه حضرة صالح افندي لطفى المحامي عمدة ١٨٧ سنة ٩٢٣ احالة . دائرة حضرة صاحب السعادة صالح باشا حقي وحضور حضرتي صاحبي العزة آربي ابوالعز بك واحد نظيف بك مستشارين وحضرة زكي محمد محرز افندي وكيل النيابة

٣٤٤

محكمة جنايات اسيرط

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ٩٢٧

سرقة . اكراه . شروط . احوال

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ان يكون الاكراه واقفاً من الجاني على مالك الشيء المسروق بل يصح ان يكون موجهاً لاي شخص آخر يفاجئ السارق متلبساً بالجريمة كما انه ليس من الضروري ايضاً لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة ان يقع وقت ارتكابها بل يصح وقوعه عقب السرقة مادام السارق متلبساً بالجريمة المحكمة :

• حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في ليلة ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق

لكل موظف من رجال الادارة الموكل اليهم أمر تعيين الخفراء عملاً خاصاً وان عمل العمدة في ذلك هو العمل الاساسي في انتخاب الشخص الذي يراد تعيينه في هذه الوظيفة لانه مطلوب منه ان يشهد بحسن سير وسلوك الشخص الذي يرشحه وهو وحده الذي عليه واجب انتخاب من يليق لخدمة الخفرو على هذا الاساس تحصل الاجراءات الادارية الاخرى المتممة لتعيين

وبناء على ذلك يكون ما يأخذه العمدة من أي شخص لاداء عمل يتعلق بانتخاب الخفر مما هو من خصائصه حسب ما هو مذكور آنفاً يعتبر رشوة تدخل تحت نطاق المادة ٨٩ من قانون العقوبات ويكون التطبيق الذي طلبت النيابة بمقتضاه معاقبة المتهم على ما نسب اليه هو في محله ويتمين رفض هذا الدفع

عن الموضوع

• وحيث انه تبين للمحكمة من التحقيقات التي اجرتها أمامها في هذه القضية ان التهمة المسندة الى المتهم غير ثابتة عليه لانه لم يقم عليها دليل سوى اقوال المدعى المدني وهي وحدها لا تكفي للادانة اما ما شهد به ابراهيم جبريل من ان المتهم اوعز اليه بأن يفهم راغبى التعيين في وظيفة وكيل شيخ الخفر بدلا من على عمر حويت بان من تصديه القرعة منهم يدفع لعلى عمر حويت المذكور ٢٢ جنيهاً التي خسرها بسبب تعيينه غير صحيح لان الشيخ محمود عبد الله قاسم الذي تثق المحكمة بشهادته قد شهد بأن هذه العبارة



الهروب بها فاستيقظ حسن محمد جمعه وتبعه  
فضربه بالزقلة في جانبه

« وحيث ان الكشف الطبي المتوقع على  
حسن محمد جمعه دل على اصابته بكدمات  
رضيخين احدهما بالظهر والثاني على الفخذ نتيجة  
اصابه بالزقلة التي اعترف المتهم انه ضربه بها

« وحيث انه ليس من الضروري ان يكون  
الاكراه واقعا على مالك الشيء المسروق بل  
يصح ان يكون موجها لأي شخص آخر مفاجئ  
السارق متلبسا بالجريمة كما انه ليس من الضروري  
ايضا لاعتبار الاكراه ظرفا مشددا للسرقة ان  
يقع وقت ارتكابها بل يصح وقوعه عقب  
السرقة مادام السارق متلبسا بالجريمة.

« وحيث ان الضرب الذي وقع على حسن  
محمد جمعه حصل اثناء تلبس المتهم بالجريمة لانه  
حصل عقب مشاهدته متلبسا بالسرقة واتباعه  
عقب حصولها مباشرة

« وحيث مما تقدم ينتج انه في الزمان  
والمكان المذكورين سرق محمد عبيد احمد  
سالم المتهم نعمة مملوكة لحضرة بنت سالم بطريق  
الاكراه الواقع على حسن محمد جمعه بان ضربه  
وقد ترك هذا الاكراه أثر جروح وعقابه ينطبق  
على المادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات وتري  
المحكمة معاملته بالمادة « ١٧ » منه

( قضية النيابة العمومية ضد محمد عبيد احمد سالم  
وحضر للدفاع عنه حضرة وديع افندي روثيل المحامي  
نمرة ٥٣ سنة ١٩٢٧ حالة دائرة حضرات اصحاب العزة  
اسماعيل بك الحكيم وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلى  
عبد الرازق بك مستشارين وحسن افندي عبد الرحمن  
وكيل النيابة )

٢١ ربيع اول سنة ١٣٤٥ بالمعطيات القبلية التابعة  
لمركز ابنوب بمديرية اسبوط سرق نعمة مملوكة  
لحضرة بنت سالم بطريق الاكراه الواقع على حسن  
محمد جمعه بان ضربه وقد ترك الاكراه أثر جروح به  
وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة  
الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات  
« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر  
بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ باحاله على هذه  
المحكمة لمحاكمته بالمادة سالفة الذكر

« وحيث انه بجلسة اليوم سمعت هذه  
الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بحضور الجلسة  
« وحيث انه ثبت للمحكمة من التحقيقات  
التي حصلت وشهادة الشهود بالجلسة انه في ليلة  
الخميس ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق ربيع الثاني  
سنة ١٣٤٥ بناحية العطيات القبلية مركز ابنوب  
بمديرية اسبوط بينما كان حسن محمد جمعه نائما في  
منزله اذ رأى المتهم حاملا نعمة وآتيا بها من  
منزل جارتة خضرة بنت سالم المجنى عليها فهم  
بالقبض على المتهم فألقى النعمة وفر هارباً فتبعه  
حسن محمد جمعه المذكور وقبل ان يقبض عليه  
ضربه المتهم بزقلة كانت معه غير انه بالرغم عن  
ذلك تمكن من القبض عليه

« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من  
ضبطه متلبسا بالجريمة بمعرفة حسن محمد جمعه  
ومن شهادة المجنى عليها والخفير مرسى ابو العلا  
ومن اعتراف المتهم امام النيابة ان شخصا حضر  
اليه بمنزله ودعاه للسرقة فذهب معه لهذا الغرض  
وسرق زميله النعمة وناولها له فأخذها وأراد

## قضاء المحاكم الجزئية

وهو ان الخصوم أرادوا من وقت التعاقد ان يتنازلوا عن حق الاستئناف وان يقصروا النظر في النزاع على درجة واحدة وانهم عينوا هذه الدرجة فعلا

« ومن حيث ان ما جاء في الاتفاق من ان الذى يفصل فى الدعوى هو القاضى المستعجل لا يخرج الاتفاق عن ان المقصود منه هو القاضى الجزئى لأنه لا يوجد فى نظام المحاكم الاهلية محكمة خاصة بالمواد المستعجلة وانما الذى ينظر القضايا المستعجلة هو نفس القاضى الجزئى .

« ومن حيث ان غرض المتعاقدين هو تقصير امد النزاع امام المحاكم ولذلك فهم عبروا عن القاضى الجزئى بالقاضى المستعجل طمعا منهم فى ان يفصل ذلك القاضى فى النزاع بصفة مستعجلة فتقصر المواعيد

« ومن حيث ان هذا الاتفاق على الاختصاص هو على كل حال من قبيل التحكيم وليس ما يمنع قانونا من ان يتفق الخصوم على تحكيم القاضى الجزئى أو القاضى المستعجل على السواء

« ومن حيث ان الاعتراض على هذا بان القاضى المستعجل ممنوع من النظر فى الموضوع مردود عليه بانه من جهة ليس ما يمنع من تحكيمه فى أى نزاع ومن جهة أخرى فان هناك

٣٤٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

قاضى مستعجل . اتفاق على اختصاصه . اثره

القاهرة القانونية

الاتفاق بين الخصوم على ان يفصل فى النزاع القاضى المستعجل بصفة نهائية معناه فى الواقع الاتفاق على اختصاص القاضى الجزئى وذلك لأنه لا يوجد فى نظام المحاكم الاهلية محكمة خاصة بالمواد المستعجلة فالاتفاق صحيح فى ذاته ولو لم ير القاضى الجزئى ان وصف الدعوى بالاستعجال فى محله

المحكمة :

« من حيث ان الاستئناف فيما يختص بالحكم فى مسألة اختصاص القاضى الجزئى حائز لشكله القانونى

« ومن حيث انه فيما يختص بالدعوى فى ذاتها فقد دفع المستأنف عليه فيها بعدم جواز الاستئناف لأنه متفق بين الخصوم ان يكون الحكم من أول درجة نهائيا

« ومن حيث ان النص فى اتفاق الخصوم على ان يفصل فى النزاع القاضى المستعجل وان تحكيمه نهائى لا يمكن فهمه الا على وجه واحد

## المحكمة :

من حيث ان المستأنف عليه الأول معترف في اقوله ومذكراته ان حسين باشا السيوفى مدين من قبل الى دائنين آخرين بمبالغ تربو عن العشرة آلاف جنيه وقد جاء في مذكرة المستأنفين انها بلغت اربعين الف جنيه

« ومن حيث ان المستأنفين قدما شهادة رسمية تثبت انهما يودعان بانتظام استحقاق حسين باشا السيوفى بخزينة تلك المحكمة ابتداء من سنة ١٩٠٨ لغاية الآن سنة سنة

« ومن حيث ان المادة ٤٢٩ مرافعات تنص على انه يجوز الحكم على المحجوز لديه مبلغ الدين الذى وقع الحجز من اجله اذا هو لم يبين مقدار الدين الذى فى ذمته غشا وتدليسا أو انه اقر بمبلغ اقل مما فى ذمته

« ومن حيث انه بعد اعتراف المستأنف عليه الأول بوجود تلك الديون التى ترجع توارىخها الى ما قبل سنة ١٩٠٨ وبعد تقديم شهادات الابداع المذكورة تنفى فكرة وجود الغش أو سوء النية عند المستأنفين

« ومن حيث ان المستأنفين قررا ان تلك الديون حصل تحقيقها بمعرفة المحكمة المختلطة وان قائمة التوزيع قفأت فى سنة ١٩١١ وهو لم يحجز بدينه الا فى سنة ١٩٢٢ ولم يتازع المستأنف عليه الأول فى شئ من هذا

ومن حيث ان تحقيق تلك الديون وعمل

من الدعاوى ما هو من اختصاصه ولا بد له لأجل الفصل فيها من نظر موضوعها وبمحة من كل جهاته كطلب الحكم بفسخ الايجار أو طرد المستأجر قهرا

« ومن حيث انه على فرض وجود القاضى المستعجل مستقلا فى نظامنا القضائى فانه ليس فى الاتفاق على تحكيمه فى نزاع خاص أدنى مساس بالنظام العام

( قضية الشيخ قطب هارون وحضر عنه حضرة الاستاذ عطيه رزق الله افندى الحامى ضد حضرة مصطفى بك بدران بصفته وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك الديوانى الحامى غمرة ٤٢١ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب المزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوة محمد نصار بك ومصطفى رشدى بك القاضيين )

## ٣٤٦

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦

قائمة التوزيع . مالها من قوة الاحكام النهائية . المبالغ التى تستحق للمدين فيما بعد . اثر الحجز عليها من دائن آخر

## القاهرة الثمانونية

تحقيق الديون وعمل قائمة التوزيع عنها لا يسمح بعد ذلك لدائن آخر ان يستفيد من الحجز الذى يوقمه على استحقاق المدين وذلك لان هذه القائمة لها قوة الاحكام النهائية فى مصلحة الدائنين المحققة ديونهم بالنسبة للمبالغ الناتجة للمدين فيما بعد وحصل ابداءها على ذمة اولئك الدائنين



٣٤٧

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تقدير قيمة الدعوى . عدم منازعة الخصوم في  
التقدير امام القاضي الجزئي . أثر ذلك بالنسبة  
للدعوى التي قيمتها الحقيقية اكبر من النصاب .  
اثره بالنسبة للدعوى التي قيمتها الحقيقية اقل  
من النصاب . ولكن اعطيت لها قيمة اكبر من  
ذلك النصاب . قواعد النظام العام

## القاعدة القانونية

اذا رفع شخص دعواه امام المحكمة الجزئية  
وقدرها بأقل من نصاب الاستئناف ولم يعترض  
الخصم على ذلك يعتبر هذا رضاً ضمناً بالتحاكم  
الى تلك المحكمة بصفة نهائية ولا يقبل من  
الخصوم فيما بعد ان يرفعوا استئنافاً عن هذا  
الحكم اما اذا كانت الدعوى قيمتها الحقيقية اقل  
من النصاب الذي يجيز الاستئناف ولكن  
اعطيت لها امام المحكمة الجزئية قيمة اكبر من  
ذلك النصاب فان الحكم في الدعوى لا يكون  
قابلاً للاستئناف وكل اتفاق على ذلك سواء  
كان صريحاً او مستفاداً ضمناً هو اتفاق باطل  
لتعارضه مع قواعد النظام العام ويجب على  
المحكمة ان تحكم في ذلك من تلقاء نفسها

المحكمة :

« حيث ان المستأنف رفع الدعوى  
الابتدائية ضد الثلاثة المستأنف عليهم وقد قرر  
في عريضتها ان كلا من المستأنف عليهما الاولين  
اغتصب منه قيراطين وان المستأنف عليه الثالث

قائمة التوزيع عنها لا يسمح بعد ذلك للمستأنف  
عليه الأول بالاستفادة من الحجز الذي اوقعه  
على استحقاق المستأنف عليه الثاني وذلك لأن  
هذه القائمة لها قوة الأحكام النهائية في مصلحة  
الدائنين المحققة ديونهم بالنسبة للمبالغ الناتجة  
للمدين فيما بعد وحصل ايداعها على ذمة أولئك  
الدائنين ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة  
ومشور بالغازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٥  
بالصحيفة ٤٠ بند ٥٥ )

« ومن حيث ان المستأنفين معينان  
حارسين من المحكمة المختلطة ومكلفان بمقتضى  
ذلك بعمل ذلك الابداع

« ومن حيث ان المستأنفين بينا امام محكمة  
أول درجة وامام هذه المحكمة وفي المذكرات  
المقدمة منهما يانا دقيقاً عن اعمالهما في هذه  
الحراسة .

« ومن حيث انه يتعين للاسباب المتقدمة  
الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى

( قضية عبد الحميد بك السيوفى وآخر وحضر عنهما  
حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامى ضد محمد افندى  
زكى الديوانى بصفته وآخر وحضر عن الاول حضرة  
الاستاذ احمد بك الديوانى المحامى نمرة ٦٣١ استئناف  
سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى  
بك رئيس المحكمة وعضوية محمد نصار بك ومصطفى  
رشدى بك القاضيين )

من قانون المرافعات ان يتفق الخصوم على اختصاص القاضى الجزئى بنظر الدعاوى التى تكون خارجة عن اختصاصه فى الاصل بحسب قيمتها

« وحيث ان هذا النص لا يتصادم باى وجه من الوجوه مع قاعدة ارتباط درجات القضاء بالنظام العام

« وحيث ان المحكمة فى ذلك هى نفس المحكمة التى حدث بالشارع الى وضع نظام تلك الدرجات

« وحيث ان المحكمة فى وضع نظام درجات القضاء هى ان الشارع نظر الى اهمية القضايا فجعل للقضايا الصغرى منها محاكم صغيرة ولما هو اكبر منها محاكم اكبر وهكذا الى ان يصل باكبر القضايا الى اكبر الدرجات القضائية

« وحيث ان هذا النظام الطبيعى المقول لا يتفق مع التصريح المتقاضين برفع الدعاوى الصغيرة الى المحاكم الكبيرة فتكتظ بها تلك المحاكم ولا تؤدى العدالة فيما هو مطلوب منها ثم تنقلب الآية ويصبح من الضروري ان يكون عدد المحاكم الكبرى اضعاف المحاكم الصغرى وليس اكبر من هذا اخلال بالنظام

« وحيث انه على العكس من ذلك لا يمكن لهذا النظام ان يختل او يتصدع جذرانه اذا اتفق الخصوم على رفع دعاويهم الكبيرة امام محاكم صغيرة اذ لا يكون هذا الاتفاق الا من قبيل الاختصاص التحكيمى الذى هو فى الاصل مباح مادام لا يترتب عليه اخلال بالنظام

اغتنب عشرين مهماً من الارض الموقوفة المشمولة بنظارة غبطة المستأنف والمينة النمر والاحواض بالعريضة المذكورة وقد كرر هذه الاقوال نفسها فى عريضة استئنافه

« وحيث ان المستأنف قدر الاربعة قراراتى وعشرين مهماً المذكورة بمبلغ خمسة وعشرين جنبها وقد صدر الحكم فى هذه الدعوى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ فاصبح القانون الذى رفع النصاب الذى يجيز الاستئناف غير منطبق عليها

« وحيث ان الفقرة الرابعة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات نصت على ان الطلبات فى الدعوى اذا كانت مبنية على مستندات مختلفة فانه يرجع فى تقدير قيمة الدعوى الى مقدار كل من هذه الطلبات على حدة

« وحيث ان الذى اراده الشارع من هذه القاعدة انما هو منع صاحب الحق فى رفع عدة دعاوى صغيرة امام القاضى الجزئى لا يسمح نصابها بالاستئناف من ان يضم هذه الدعاوى الى بعضها ويرفعها فى شكل قضية واحدة يسمح فى الظاهر نصابها بالاستئناف فى حين انها فى الحقيقة مجموع لدعاوى صغيرة لم تكن قابلة للاستئناف فى الاصل

« وحيث ان المحكمة فى ذلك ظاهرة وهى ان الشارع وضع فى نظام توزيع الاختصاص على المحاكم درجات معينة لتقاضى بعضها فوق بعض وهو لا يسمح بالاخلال بها بمثل هذه الحيلة أو غيرها ما دامت هذه القواعد متعلقة بالنظام العام « وحيث ان الشارع اجاز بنص المادة ٢٧

« وحيث ان هذا هو ما حدا بالشارع الى ان ينص بصراحة في المادة ٢٧ المذكورة على اجازة حصول مثل هذا الاتفاق

» وحيث ان هذا ترتب عليه في العمل النتيجة القانونية الآتية وهي . انه اذا رفع شخص دعواه امام المحكمة الجزئية وقدرها باقل من نصاب الاستئناف ولم يعترض الخصم على ذلك فان هذا يعتبر رضاء ضمينا منه بالتحاكم الى تلك المحكمة ولا يقبل من الخصوم فيما بعد ان يرفعوا استئنافا عن هذا الحكم

« وحيث ان نفس الاسباب المتقدم ذكرها تقضى بتحريم الأخذ بهذه القاعدة الاخيرة في حالة ما اذا كانت الدعوى قيمتها الحقيقية اقل من النصاب الذي يميز الاستئناف ولكن اعطيت لها امام المحكمة الجزئية قيمة اكبر من ذلك النصاب بل انه يتعين في هذه الحالة ان لا يعتبر الحكم في الدعوى قابلا للاستئناف

« وحيث ان الاتفاق في هذه الحالة سواء كان صريحا او مستفادا ضمنا من عدم المنازعة في القيمة امام المحكمة الجزئية هو اتفاق باطل لتعارضه مع قواعد النظام العام

« وحيث انه لذلك يكون على المحكمة في هذه الحالة ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف

« وحيث ان الدعوى الحالية هي من حيث التقدير مجموع لثلاث دعاوى قيمة كل منها اقل من النصاب الذي يميز الاستئناف تحت لوا القانون القديم الواجب التطبيق عليها

« وحيث ان عدم منازعة المستأنف عليهم في ذلك امام المحكمة الجزئية وعدم تمسكهم بهذا الدفع امام محكمة الدرجة الثانية لا يغير من الواجب على هذه المحكمة من ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذا الاستئناف ( انظر جلاسون جزء اول طبعة سنة ١٩٠٨ نبذة ٢٠٣ وما بعدها ) قضية حضرة صاحب النطة الانبا كيرلس الخامس بطريرك الاقباط الارثوذكس بصفته ضد قطب طاهر حسن داغر واخرين وحفر عن الاول والاخير حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى الحامى عمرة ١٣٩ استئناف سنة ١٩٢٦ دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية محمد نصار بك ومصطفى رشدى بك القاضيين )

٣٤٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
النصاب النهائي للقاضى الجزئى . المنازعة  
في سبب الدين . اثره

النازعة القانونية

المنازعة في أصل الدين لا تأثير لها على جواز الاستئناف الا اذا كان الجزء الغير مطلب به في الدعوى هو دين على المدعى عليه يجوز للخصم مطالبته به فيما بعد امام القضاء اما اذا كان المطلوب في الدعوى هو كل ما يدعيه صاحبها فان ذكر سبب وجود هذه المديونية وكون هذا السبب راجعا الى اعمال قام بها المدعى قيمتها اكبر من النصاب لا يترتب عليه جواز الاستئناف المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليها دفعت بعدم



اصغر في نظام القضاء من المحاكم التي كان يجب ان يقاضيه امامها

« وحيث ان حالة المستأنف عليها في هذه الدعوى ليست تلك الحالة بتاتا فان كل الدين الذي لها على المستأنف هو ثلاثون جنيها وهي ما ذكرت ان ماصرفته على عمارة المنزل ستون جنيها الا لتبين سبب مديونية المستأنف لها في مقدار حصته في تلك المصاريف وهي النصف

« وحيث انه لذلك تكون منازعة المستأنف في الستين جنيها كلها هي منازعة في الحقيقة فيما يخصه فيها بمعنى انه يقول انه ليس مدينا في الثلاثين جنيها بل في اقل منها لأنه لو ثبت مثلا ان المستأنف عليها لم تصرف على العمارة الا خمسين جنيها لما كان دينه الا خمسة وعشرين وهكذا

« وحيث انه لذلك لا تكون هذه الحالة هي المقصودة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ المذكورة ويتعين اذن قبول الدفع الفرعي وعدم جواز الاستئناف

( قضية احمد افندي ممتوق مصطفى وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى الحامي ضد الست منور احمد عامر وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد افندي كامل عثمان الحامي غمرة ١١١٤ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية محمد نصار بك ومصطفى رشدي بك القاضيين )

جواز الاستئناف لقلة النصاب بما ان الدعوى قيمتها ثلاثون جنيها

« وحيث ان المستأنف طلب رفض هذا الدفع بناء على ان اصل الدين ستون جنيها وهو كله متنازع فيه

« وحيث ان المستأنف عليها عند ما طلبت امام محكمة اول درجة الزام المستأنف بأن يدفع لها الثلاثين جنيها المرفوع بها هذه الدعوى بينت وجه ملزوميته بها وهو انها صرفت على تعمير المنزل المشترك بينهما بحق النصف مبلغ ستين جنيها وطلبت الزامه بما يخصه في مصاريف التعمير المذكورة وهو ثلاثون جنيها

« وحيث ان المستأنف نازع حقيقة في اصل الدين جميعه

« وحيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كانت الفقرة الثانية من المادة ثلاثين مرافعات تنطبق على هذه الحالة ام لا

« وحيث ان ما قصده الشارع من وضع القاعدة المذكورة هو انه في حالة وجود دين متنازع فيه يدخل بحسب قيمته الاصلية في نصاب محكمة اولى او يكون بحسب تلك القيمة زائدا عن النصاب الذي لا يسمح بالاستئناف في احكام القاضي الجزئي لا يجوز الدائن في هذه الحالة ان يتلاعب بقواعد الاختصاص التي وضعها الشارع فلا يطالب بدينه كله بل يطالب ببعض اجزاء منه فاذا حكم بها طالب بأجزاء اخرى وهكذا حتى يحصل بهذه الطريقة على حرمان مدينه من درجة قاضى اخرى أو يأتي به امام محاكم

٣٤٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

نصاب نهائي . دعوى مجهولة القيمة . طعن بالتزوير ، اثره .

القاعدة التأسيسية

الطعن بالتزوير يجعل الدعوى الجزئية قابلة للاستئناف ولو لم يكن نصابها في الاصل يسمح بذلك . والاخذ بهذا الرأي اساسه الترجيح بين قاعدتين قانونيتين : الاولى قاعدة اتباع الفرع للأصل . والثانية قاعدة وجوب نظر الدعوى بمهولة القيمة امام درجتين من درجات القضاء والخروج من هذا الترجيح بوجوب تفضيل الاخذ بالقاعدة الثانية التي وضعت لأسباب ترجع الى العدالة في ذاتها وتحمي مصالح جوهرية للخصوم وذلك على العكس من القاعدة الاولى التي لم توضع الا لاختزال الاجراءات المحكمة :

« عن الرفع الفرعي »

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وقد رد على ذلك المستأنف بأن الدعوى تتضمن طعنا بالتزوير وهذا طلب تعلق به مصالح للخصوم بمهولة القيمة فتكون الدعوى قابلة للاستئناف

« وحيث ان الفصل في هذا الدفع يقتضى من المحكمة ان ترجح بين قاعدتين قانونيتين

مسلم بهما كليهما القاعدة الاولى ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع والقاعدة الثانية ان قاضي اول درجة لا يكون حكمه نهائيا اذا تصدى لمصالح خارجة عن نصابه ومهما كان الرأي الذي تاخذ به هذه المحكمة فانه لا بد فيه من تضحية احدى هاتين القاعدتين في مصلحة الاخرى اذ لا مناص من الرجوع الى اغراض الشارع من كل منهما حتى يتبين اى القاعدتين اعظم اهمية في نظره وايهما يجب ان تخلى مكانها وتفسح المجال للأخذ بالآخرى

« وحيث ان الاغراض التي قصدها الشارع من وضع قاعدة اتباع الفرع للأصل انما هي اغراض لا تحمي اى مصلحة جوهرية للخصوم وكل المقصود منها هو اختزال الاجراءات واجتناب الطولة فيها واما اغراض الشارع من قاعدة ترتيب الدرجات فهي اغراض املتأ عليها العدالة حيث رأى ان تلك العدالة لا تتحقق في انواع من القضايا الا بالسماح بنظرها امام درجتين متواليتين من درجات القضاء

« وحيث انه مع وضوح هذه الاغراض رأى العلامة جارسونيه ورأت معه هذه المحكمة من قبل ( راجع الحكم في القضية نمرة ٨٤٩ سنة ١٠٢٦ استئناف ومنشور بمجلة المحاماة بعدد يناير سنة ١٩٢٧ ) ان قاعدة اتباع الفرع للأصل التي لم تكن اغراض الشارع من وضعها الاثباتية كما تقدم بيانه يجب ان تفسح المجال في مثل هذه الدعوى لقاعدة تعدد الدرجات التي وضعت لاغراض اسمى واكبر اهمية منها بما لا يقاس « وحيث انه لا جدال في ان كل من

طبعة سنة ١٨٨٠ بين فساد هذا الاستناد بما اظهره من ان القضيتين اللتين صدر فيهما الحكمان المذكوران كان الطعن بالتزوير فيهما مقرونا بطلب تعويض يزيد عن النصاب النهائي لمحكمة اول درجة وان ذلك كان قبل صدور قانون ١١ ابريل سنة ١٨٣٨ الذي قضى بان لا يكون لمثل دعاوى التعويض هذه تأثير على جواز الاستئناف « وحيث ان هذا الاعتراض ليس في الحقيقة موجها ضد رأى جارسونية او الحجج التي ابداهما في شيء وانما كل ما يستفاد منه ان الحكامين المذكورين لا يصلحان سنداً لتأييد رأى جارسونية وهذا لا يتقص قيمة الحجج التي قدمها جارسونية والتي لم يتعرض Crépont لبيان فسادها والواقع ان جارسونية لم يزد على انه وضع قاعدة عامة هي ان الدفع التي يقدمها المدعى عليه تجعل الحكم في الدعوى قابلاً للاستئناف . اذا اثارت هذه الدفع مصالح مما لا يقبل تقدير قيمة له ثم انى على بعض امثاله في تطبيق هذه القاعدة منها حالة الطعن بالتزوير وهذه بعض اقوال جارسونية بالنص

«Les défenses provoquées et les incidents soulevés par les demandes inférieures au taux fixé par la loi du 11 Avril 1838 sont jugés à charge d'appel dès qu'ils mettent eux-mêmes en jeu un intérêt supérieur à ce taux En d'autres termes le jugement du fond devient susceptible d'appel dès que la défense à une demande mobilière de moins de 1500 francs soulève une question dont l'intérêt dépasse ces chiffres ou n'est pas susceptible de détermination

بريد ان يتصدى لبحث هذه النقطة يجب عليه ان يواجه الحجج التي ادلى بها جارسونية في الاخذ بهذا الرأى فاذا هو لم ينقض هذه الحجج واكتفى بأيراد اراء لاخرين ليست مبنية على تنفيذ هذه الحجج وبيان وجه خطأها لا يكون دفع الدليل بالدليل واذن يجب ان لا يقام لاعتراضه وزن

« وحيث انه لهذا ولأن جميع الاعتراضات التي وجهها المخالفون لهذا الرأى لم تكن قائمة على هذا الاساس فان هذه المحكمة لم تر الى الآن ما يمكن ان تدفع به الحجج المثبتة التي اقامها جارسونية والتي لا زالت تأخذ بها هذه المحكمة وترى انها اول الراء كلها في تطبيق القانون على وجه الصحيح

« وحيث ان المحكمة بعد الذي قدمته من اسباب اقتناعها بصحة رأى جارسونية لا ترى بأساً مع ذلك من مناقشة الاعتراضات التي وجهت الى هذا الرأى بالرغم مما تراه من ان التعليقات التي بنيت عليها هذه الاعتراضات ليست موجهة الى صميم هذا الرأى فيما بنى عليه من الاسباب وانما هي تداوره مداورة لا طائل تحتها ( راجع هذه الاعتراضات في المدد المذكور من مجلة المحاماة ) والمدد الثاني من مجلة كلية الحقوق سنة ١٩٢٧

« وحيث ان اول هذه الاعتراضات هو ان جارسونية أيد رأيه بحكمين قديمين من المحاكم الفرنسية وان Crépont في مؤلفه عن الاستئناف في المواد المدنية جزء اول ص ١٥٨ — ٧٥٢



تقدير قيمته ( انظر الصفحة ١١٩ من الكتاب المذكور )

« على ان Crépont نفسه عاد بعد ذلك وتناقض تناقضا هدم به نظريته رأسا على عقب إذ قرر بالبند ٧٦٠ صفحة ١٧٧ من نفس كتابه انه يرى ان انكار حصة وكيل الدعاوى avoué المرفوعة فرعيا في دعوى قيمتها أقل من النصاب يجعل الحكم في الدعوى قابلا للاستئناف لأن هذا الانكار فيه مساس بشرف واعتبار وكيل الدعاوى وان القيمة المالية المقدرة بها الدعوى الاصلية لا يمكن اعتبارها في هذه الحالة انها تمثل القيمة الحقيقية للنزاع فاذا كان Crépont مسلم صراحة بان مجرد الدفاع في هذه الحالة أخرج القضية عن قيمتها الاصلية وجعلها غير مقدرة القيمة بسبب مساس هذا الدفاع بشرف شخص خارج عن الخصومة فكيف به لا يرى بهذا الرأي نفسه اذا كان الامر متعلقا بشرف خصم حقيقى في الدعوى هذا التناقض الغير المقبول يهدم أقوال Crépont كلها في مخالفته لجارسونيه بل ان فيه تسليما صريحا بالعلة التي ارتكن عليها جارسونيه وبديهي ان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما

« وحيث انه قيل في الاعتراض على هذا الرأي بان كل ما يمكن التسامح فيه هو الاخذ برأى "Rodière" الجزء الثانى صفحة ٥٧ الذى يميز الاستئناف فقط في حالة ما اذا كانت الورقة التى قضى بتزويرها قيمتها تتجاوز النصاب

( انظر جارسونيه مع سيزار برو الطبعة الثالثة سنة ١٩١٥ الجزء السادس صفحة ١١٨ نبذة ٧١ وقد استند جارسونيه في وضع هذه القاعدة الى المبادئ القانونية التى تقدمت مناقشتها وأيد رأيه في هذه القاعدة العامة باحكام كثيرة اشار اليها ( انظر الكتاب المتقدم ذكره ص ١١٨ المذكورة الهوامش ١ و ٢ و ٣ و ٤ من ذلك حكم محكمة استئناف جرينوبل Grenoble في ٨ مارس سنة ١٨٣٧ ومنشور بمسوعات دالوز Dalloz Reper toiore الجزء ١٥ سنة ١٨٤٩ ص ١٠٩ نبذة ١٢٧ وتفاصيل الدعوى واردة رقم ٣ بالهامش العمود الثانى في أوله وملخص المبدأ الذى حكمت به المحكمة المذكورة في تلك الدعوى هو ان محكمة أول درجة بفصلها في أمر سند امضى على يابض قد فصلت في مسألة غير مقدرة القيمة وانه بناء على ذلك يكون الاستئناف في الدعوى مقبولا ( راجع أيضا تعليقات دالوز على قانون سنة ١٨٣٨ ص ٦٥٩ نبذة ٩ و ١٠ طبعة سنة ١٨٧٦ ) وقد أطلق جارسونيه وسيزار برو هذه القاعدة حتى جعلها تتناول أيضا الاحكام التحضيرية والتمهيدية والفرعية القطعية : ( انظر المراجع المتقدم ذكرها )

وقد أورد جارسونيه بعد وضع هذه القاعدة العامة بعض أسئلة كما تقدم على تطبيقها من بينها حالة الطعن بالتزوير وذلك لأنه يرى ان الطعن بالتزوير يمس مصالح غاية في الاهمية للخصوم إذ هي تتعلق بشرفهم وحرمتهم وتعريضهم للمسؤولية الجنائية وان هذه المصالح مما لا يقبل

النهائي للمحكمة ولقد بين جارسونيه ان هذا الرأي الذي يظهر لأول وهلة ان يذهب الى أقل مدى من رأيه انما هو في الواقع أبعد مدى منه لأن الأخذ به يجمل الاستئناف مقبولا ايضا في حالة انكار الخطوط وهو ما لا يوافق عليه ( راجع جارسونيه الجزء المذكور ص ١٢٠ الهامش ٨ ) ولهذه القاعدة تطبيقات أخرى كثيرة مبينة بالتفصيل في كتاب جارسونيه بالنبذة المذكورة متعلقة بالكفالة التي تطلب من الاجنبي في فرنسا *judicatum solvi* والنزاع في صفات الخصوم وبالدفن بالبطلان وانكار صفة وكيل الدعاوى

« وحيث انه اعترض على هذا الرأي ايضا بان الشارع لو كان أراد قبول الاستئناف في مثل هذه الحالة لنص عليه صراحة كما فعل في احكام الاختصاص ورد القضاة وهذه المحكمة ترى ان هذا الاعتراض غير وجيه أيضا لأن القانون كما نص على قاعدة جواز استئناف احكام الاختصاص ورد القضاة فانه نص في الاصل بوجه عام بجواز استئناف الاحكام في الدعاوى الغير المقدرة القيمة وفضلا عن ذلك فان حكمة التشريع في جواز استئناف احكام الاختصاص ورد القضاة تخالف المحكمة في استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى المجهولة القيمة ذلك لأنها في الاولى هي حماية درجات التقاضي وكرامة رجال القضاء الأمر المتعلق بالمصلحة العامة والنظام العام ( راجع جارسونيه الجزء المذكور صفحة ١٢٥ نبذة ٧٣ )

اما في الثانية فالأمر متعلق بمصلحة الخصوم انفسهم لاحتمال ان يكون من بين تلك الدعاوى ما هو عظيم الاهمية بالنسبة لهم ولذلك قرر الشارع بحق اطلاق هذه القاعدة منعا لاحتمال وقوع الغبن على بعض الخصوم

« وحيث انه مما اعترض به على هذا الرأي ان المحاكم المصرية لم تأخذ به الا في حكم قديم صدر من محكمة اميوط بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ منشور بمجلة القضاء بالسنة الثالثة صفحة ١٤ والذي يلوح لهذه المحكمة ان الأمر لم يكن كذلك وان الاحكام المصرية لا بد انها كانت مندفة في الأخذ بهذا الرأي حتى اضطرت لجنة المراقبة القضائية ان تصدر في هذه النقطة منشورا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ جاء في ديباجته انها لاحظت ان بعض المحاكم يأخذ بهذا الرأي وقد خالفت فيه اللجنة رأى المحاكم واصدرت ذلك المنشور الذي كان له اثره بالطبع فيما بعد . والمعروف ان لجنة المراقبة القضائية لا تصدر رأيا لها في قطع قانونية وتصدر عنها منشورا عاما الا اذا كثر الأخذ بها من المحاكم . اما اذا كان الأمر قاصرا على عدد قليل منها فانها تكتفي بمذكرات خاصة . على ان منشور لجنة المراقبة نفسه بعد ان اعترف صراحة بما للطن بالتزوير من الاهمية اكتفى بان قرر بانه مشكلة فرعية وليس هناك من يخالف في ذلك . فنشور لجنة المراقبة لم يتصد هو أيضا الى حل هذه المسئلة مثله كمثل غيره



من يخالفون جارسونيه وسيزاربرو في رأيهما وهذه عبارة منشور لجنة المراقبة بالحرف

« وحيث انه مهما كانت درجة الطعن بالتزوير ومهما كانت اهمية نتائجها فهو لم يخرج عن كونه مسألة فرعية

» يتضح من ذلك ان لجنة المراقبة لم تعلق رأيا بأي تعليل فهي استعرضت الحالة ولم تعط لها حلاً .

« وحيث انه اعترض على هذا الرأي أيضا بان هناك من يتساءل عن نتيجة الاخذ به هل يكون الاستئناف مقبولا في حالة الحكم بتزوير الورقة فقط أو في حالتي الحكم بتزويرها وصحتها . والجواب على ذلك انه متى اعتبرت المحكمة ان الدفع أو الطلب الفرعي مجهول القيمة فانه هذا يعطى حكمه في القانون وحكم القانون في ذلك ان الدعوى تكون قابلة للاستئناف بالنسبة لطرفي الخصوم على السواء وهذا لأن القانون اعتبر الدعويين في هذه الحالة بالنسبة للتقدير كأنهما دعوى واحدة ( راجع المادة ٣٤٨ مرافعات ) مثل ذلك بالضبط مثل شخص رفع دعوى قيمتها أقل من نصاب الاستئناف فأقام المدعى عليه اثناء الخصومة دعوى فرعية قيمتها اكبر من ذلك النصاب ثم حكم برفض هذه الدعوى الفرعية مع رفض الدعوى الاصلية أو مع الحكم فيها بأقل مما طلبة المدعى ولم يستأنف صاحب الدعوى الفرعية فان المدعى الاصل في هذه الحالة يستطيع استئناف ذلك الحكم والقول بغير

ذلك يتصادم مع قواعد القانون الاساسية التي تقضى بان الدعوى تقدر قيمتها بحسب ما يقدم فيها من الطلبات الختامية لا بحسب ما يصدر فيها من الاحكام

« على انه لو قيل بعدم جواز استئناف الدعوى بهذا فغيرها واستعيض عن ذلك بإيقاف النظر في الدعوى الاصلية حتى يفصل في دعوى التزوير من الدرجة الثانية او يصبح الحكم فيها نهائيا لكان هذا القول مقبولا ومتفقا مع فكرة الشارع وروح القانون

« على ان رأى الشارع المصرى واغراضه فيما يتعلق بهذه النقطة قد ظهرت جليا عند ما سن قانون محاكم الاخطا فانه أخذ صراحة يبدأ جارسونيه وسيزاربرو فأجاز الاستئناف في حالة الحكم برد الاوراق المقدمة ( راجع المادة ٥٤ من لائحة الاجراءات لتلك المحاكم )

ولقد وصل الشارع المصرى وقتئذ في متابعة الحكمة التي من أجلها أخذ بهذا الرأي الى ان تناول بحثه جميع ماورد في الاعتراض الذي مؤداه ان تلك المحكمة تقتضى ان يكون الاستئناف في حالة الحكم برد الاوراق فقط فاذا حكم بصحتها فلا استئناف والذي نظته أيضا ان نص هذه المادة فيه معنى قصر حق الاستئناف على خصم دون خصم لأن الذي له مصلحة في الاستئناف عند الحكم باستبعاد الورقة هو الخصم المحكوم ضده في هذه المسألة الفرعية دون الخصم الآخر « والواقع ان الذى أخذ به الشارع



جارسونيه وسيزاربرو في هذه النقطة لم تنقص من قيمة رأيها في شيء. وان الشارع المصري أخذ بهذا الرأي صراحة في قانون محاكم الاخطا . وان هذه المحكمة ترى الاخذ به ولذلك فان الاستئناف مقبول شكلا

### عن الموضوع

« حيث ان محكمة أول درجة نذبت الشيخ حسن شهاب خيرا في الدعوى وقد اثبت في تقريره ان الامضاء الموقع بها على السندين المطعون فيهما بالتزوير ليست امضاء المستأنف للأسباب التي ابداهما في ذلك التقرير » وحيث ان المستأنف عليه قدم تقريرا استشاريا من ثلاثة خبراء هم احمد ابراهيم الافندي وامين ابراهيم الافندي وعبد الباري طاهر افندي وقد قرروا في ذلك التقرير عكس ما قرره الخبير الاول واخذت بتقريرهم محكمة أول درجة

« وحيث ان المستأنف طعن في هذا التقرير بالاوجه المبينة بعريضة الاستئناف وطلب نذب ثلاثة خبراء آخرين

« وحيث ان المحكمة ترى قبل الفصل في الموضوع اجابة هذا الطلب تنويرا للدعوى

( قضية الشيخ عبد المجيد سيد احمد سالم وحضر عنه حضرة الاستاذ حبيب افندي شنوده المحامي ضد الشيخ محمد ابراهيم خضر وحضر عنه حضرة الاستاذين حسن افندي فريد ومحمد افندي صبحي مهجت المحامين نمرة ٦٧٠ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب الدرة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضويه محمد نصار بك وعبد السلام ذهني بك القاضيين )

المصري في قانون محاكم الاخطا هو المحكمة بعينها وهو لم يزد عن كونه أخذ بالمبدأ الذي تأخذ به هذه المحكمة والذي هو في رأيها أصح الوجوه في تطبيق القانون ولكنه فوق ذلك قصره على حالة الحكم باستبعاد الاوراق . ومع ذلك فهذا الرأي الحكيم له نظيره فيما نطبقه من القوانين . ذلك ان المدعى المدني الذي يطلب الحكم له يبلغ أقل من أربعين جنهما لا يستطيع الاستئناف مع ان التهم في حالة الحكم عليه يستطيع استئنافه مع الدعوى الجنائية

« وحيث انه قد اعترض على هذا الرأي ايضا بان هناك أحوالا يكون فيها التمسك بالسند حسن النية والطمع بالتزوير لا يعرضه لأية مسؤولية جنائية كأن يكون المزور للسند اشخاص آخرون والرد على ذلك هو ان Crépont نفسه تعرض كما تقدم الى مثل هذه الحالة وبين ان المساس بشرف شخص ولو لم يكن في الخصومة يترتب عليه جواز الاستئناف

« وحيث انه قيل ايضا انه يترتب على الاخذ بهذا الرأي استئناف كل حكم يكون فيه مساس بشرف المحكوم ضده كما اذا رفعت مثلا دعوى مدنية بطلب الحكم بمبلغ مسروق سقطت بالنسبة له الدعوى العمومية . والجواب على ذلك ان هذا أمر طبيعي متى كانت المحكمة ترى هذا الرأي فيما يتعلق بدعوى التزوير وذلك لأن العلة واحدة في الحالتين

« وحيث انه يتبين مما تقدم من الاسباب ان كل الاعتراضات التي وجهت الى رأي

٣٥٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧

معارضة • ادعاء بحق مدنى • غياب المحكوم عليه •

القاهرة القانونية

١- يجوز لمن اصابه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعياً بحق مدنية فى اى حالة كانت عليها الدعوى حتى تتم المرافعة

٢- اذا صدر حكم غيابي على شخص بالادانة والعقوبة ولم يكن المجنى عليه قد دخل مدعياً بحق مدنى قبل الحكم الغيابي جاز له ان يدخل فى الدعوى مدعياً بحق مدنى اذا عارض المحكوم عليه فى الحكم . لان المعارضة تعيد الدعوى الى اصلها ولكن يشترط فى هذا ان يحضر المتهم وتنظر المحكمة معارضته . اما اذا لم يحضر فتسقط معارضته وتعتبر كأنها لم تكن وفى هذه الحالة لا يجوز الادعاء بحق مدنى فى غيبة المحكوم عليه .

المحكمة :

• حيث ان الاستئناف قد مدين فى الميعاد القانونى فهما مقبولان شكلاً

• وحيث انه ثابت ان كلب المتهم الاول اقترب من المجنى عليه فناداه الاخير لينزع الكلب فلم يهتم وترك الكلب حتى عضه وبناء عليه تكون التهمة ثابتة

• وحيث ان المدعى المدنى لم يدخل بهذه الصفة

الا فى المعارضة امام محكمة اول درجة . وادخل اسماعيل ببيضه بصفته مسئولاً عن حقوق مدنية مع التهم لان الاخير غنام عنده والكلب تبعه • وحيث انه بمقتضى المادة ٥٤ جنائيات يجوز للضرور من الجريمة ان يقيم نفسه مدعياً بحق مدنية فى اى حالة كانت عليها الدعوى حتى تتم المرافعة

• وحيث ان المرافعة تتم بالحكم فى الدعوى من محكمة الجناح ولكن اذا كان الحكم غيابياً وعارض فيه المتهم فان المعارضة تعيد الدعوى وتعيد فيها المرافعة وحينئذ يجوز للمدعى المدنى اذا لم يكن دخل فى الدعوى الغيابية ان يدخل فى المعارضة ولكن بشرط ان يحضر المتهم وتنظر معارضته فاذا لم يحضر فتسقط المعارضة وتعتبر كأنها لم تكن ( مادة ١٣٣ جنائيات ) وفى هذه الحالة يعتبر الحكم الغيابي قطعياً ويكون نهاية المرافعة فى الدعوى فتصبح المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى المدنية التى لم ترفع الا بعد ذلك الحكم وفى اثناء المعارضة التى اعتبرت كأنها لم تكن ( راجع مطول جارد فى تحقيق الجنائيات ج ن ١٩٤ ص ٢٢٩ ولبواتقان مادة ٦٧ ن ١٥ ) لذلك يتعين الحكم بالالفاء بالنسبة للتعويض مع عدم قبول الدعوى المدنية امام محكمة الجناح

( قضية النيابة العمومية وحسين افندى غلوش مدعى مدنى ضد دسوق اسماعيل وآخر نمرة ١٧٠٧١ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة على زكي العرابي بك وكيل المحكمة وعضوية محمد شري بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين وفهم بسى جندى افندى وكيل النيابة )

الاجراءات التي تمت في الدعوى من قبل ولا زوال الآثار القانونية التي تترتب على تلك الاجراءات وانما يبنى عليه فقط مجرد ايقاف سير الدعوى

هـ- ان حكم المادة ٥١٤ مدني ينطبق سواء كان اجر الوكيل متفقاً عليه كتابة او شفاهياً ويحق للقضاء ان يراجع تقدير المتعاقدين ما دام هذا التقدير عمل من اعمال لما يقوم بها الوكيل بعد وانما لا يكون هناك محل لتداخل القضاء في تقدير اجر الوكيل عند ما يكون ذلك التقدير اتي بعد اتمام الوكيل الاعمال التي كلفه بها موكله لان التقدير في هذه الحالة يكون قد عمل عن بصيرة وعلم .

المحكمة :

#### عن الرفع الفرعي الاصل

« حيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث احمد افندي فوزي وحسين افندي سالم دفعا فرعياً بسقوط حق المدعى في المطالبة باتعابه بمضي اكثر من ثمانية وستين يوماً على تاريخ استحقاق تلك الاتعاب مرتكنين في ذلك على المادة (٢٠٩) من القانون المدني الاهلي

« وحيث ان سقوط الحقوق المنصوص عنها في المادة ( ٢٠٩ ) بمضي ثمانية وستين يوماً مبني على افتراض حصول الوفاء لان تلك الحقوق بما لا يثبت المتعاقدان بالكتابة عادة ولا يطالب المدين بمخالصة عنه عند الوفاء ( راجع بودري وليه في التقادم الطبعة الثالثة بند ( ٧٤١ )

« وحيث ان افتراض الوفاء يسقط اذا

٣٥١

#### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تقادم . سقوط الحقوق . مادة ٢٠٩ مدني . وفاء . اعتراف صريح . اعتراف ضمني . انقطاع التقادم . مطالبة . دعوى . شطب الدعوى . اثره . وكيل . محام . اجر . اتعاب . تقدير .

#### القاعدة القانونية:

١ - ان سقوط الحقوق المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ بمضي ٣٦٠ يوماً مبني على افتراض حصول الوفاء لان تلك الحقوق بما لا يثبت المتعاقدان بالكتابة عادة ولا يطالب المدين بمخالصة عنه عند الوفاء.

٢ - افتراض الوفاء يسقط عند اعتراف المدين صراحة او ضمناً بعدم الوفاء كما يسقط اذا ظهر من ظروف الدعوى انه لم يحصل فعلاً وعندئذ يزول حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدني نزوال حكمها ويرجع في سقوط الحق بالتقادم الى القاعدة العامة المقررة في المادة ٢٠٨ التي تنص على زوال الحقوق بمضي خمس عشرة سنة

٣ - ينقطع التقادم اذا طالب صاحب الحق مدينه بحقه امام القضاء . وقد اتفق العلم والعمل على وجوب التوسع في معنى المطالبة التي يترتب عليها قطع التقادم بمعنى ان اي مطالبة امام القضاء يترتب عليها انقطاع التقادم متى ظهر أنها مظهره لنية صاحب الحق في التمسك بحقه المهدد بالسقوط

٤ - شطب الدعوى لا يبنى عليه بطلان



ظهر من ظروف الدعوى انه لم يحصل فعلا وعندئذ يزول حكم المادة ( ٢٠٩ ) من القانون المدنى بزوال حكمها ويرجع فى سقوط الحق بالتقادم الى القاعدة العامة المقررة فى المادة ( ٢٠٨ ) التى تنص على زوال الحقوق بمضى مدة خمس عشرة سنة ( راجع تعليقات دالوز الجديدة على المادة ( ٢٢٧٤ ) البند ١٢ صحيفة ١٩٥٧ من الجزء الرابع طبعة سنة ١٩٠٧ )

« وحيث انه ظاهر من ظروف الدعوى الحالية انه لم يحصل وفاء عن الاتعاب التى يستحقها المدعى لأن الست انجلينا التى تعاقدت معه توفيت قبل ان تصل الى وضع يدها على نصيبها فى تركة مورثها وورثتها اختها المرحومة جلستان مورثة رافعى الدفع وهى التى كانت تنازعها فى القضية الشرعية فى نسبها وفى وراثتها ومن غير المحتمل ان تقوم المرحومة جلستان مختارة بدفع اتعاب وكيل خصمها فى دعوى اثبات الوراثه بعد وفاتها

« وحيث انه يحق لوارثى المرحومة جلستان من جهة أخرى ان يتمسكا بسقوط حق المدعى فى المطالبة طبقا لنص المادة ( ٢٠٩ ) لأن حكمة مشروعية ذلك النقي وهى افتراض الوفاء تسقط عند اعتراف المدين صراحة أو ضمنا بعدم الوفاء وهذا مجمع عليه علما وقضاء ( راجع أوبرى وروا الجزء الثامن بند ( ٧٧٤ ) من الطبعة الرابعة وحكم النقض الفرنسى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ فى دالوز الدورى ١٨٩٠ - ١ - ٦٠ )

« وحيث ان رافعى الدفع معترفين ضمنا

فى المذكرة المقدمة من وكيلها بعدم الوفاء وهذا الاعتراف الضمنى مستفاد من طعنهم فى التعاقد الذى يستند عليه المدعى فى دعواه بالبطلان لحصوله من جانب المرحومة انجلينا تحت تأثير اكراه أدبى لأنها كانت فى حالة يأس وبؤس ومن ادعائهم ان الأجر المقدر فى العقد مبالغ فيه وطلبهم تخفيض ذلك الأجر الى خمسين جنيهاً وهو المبلغ الذى ارتأوا انه يقابل الاتعاب المستحقة للدعى ولا تنقض التحفظات التى احاط بها حضرة وكيل رافعى الدفع ذلك الاعتراف الضمنى فى موضوعه

« وحيث انه فضلا عن جميع ما تقدم فانه من الثابت علما والمأخوذ به قضاء ان احكام المادة ( ٢٠٩ ) لا تنطبق الا على الديون التى لم يثبتها المتعاقدان كتابة ( راجع ترونج فى التقادم الطبعة الثانية بندي ٩٤٣ ، ٩٨٩ وجويار فى التقادم الجزء الثانى بند ٧٧٤ وتعليقات دالوز على المادة ( ٢٢٧٤ ) بند ٢٩ الى ٣١ )

« وحيث ان هذا ليس هو الحال فى هذه الدعوى

« وحيث انه للاسباب المقدمة يكون الدفع الاصلى الذى رفعه المدعى عليهما الثانى والثالث فى غير محله ويتعين رفضه

عن الرفع الاستيعابى

« حيث ان الدفع الفرعى الاحتياطى الذى

دفع به احمد افندى فوزى وحسين افندى

سالم دعوى المدعى مبنى على سقوط حق المدعى في المطالبة باتعابه بمضى أكثر من خمس عشرة سنة هلالية من وقت استحقاقها الواقع في ٤ يناير سنة ٩١٠ تاريخ صدور حكم المحكمة الشرعية العليا التهاى المثبت لبنت المرحومة انجلينا الى تاريخ رفع الدعوى الحالية الذى حصل في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث انه ثبت للمحكمة ان المدعى قبل ان يرفع دعواه الحالية كان قد رفع دعوى أخرى امام محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ضد ارتور جارترو الذى كان قد عين حارسا قضائيا على تركة المرحومة الست جلستان مورثة رافى الدفع وقد أعلن في تلك الدعوى المدعى عليهما الثانى والثالث بصفتها ورثة السيدة سالفة الذكر وطلب في دعواه تثبيت الحجز التحفظى الذى اوقعه على أموال تلك التركة تحت يد الحارس القضائى وفاء لاتعاب موضوع القضية الحالية وقد انتهت تلك الدعوى بالشطب بناء على طلب المدعى بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان التقادم قد اقطع برفع القضية المختلطة التى سبقت الاشارة اليها أم لا

« وحيث ان المشرع فى المادة ( ٨٢ ) من القانون المدنى الاهل نص على اقطاع التقادم فى حالة ما اذا طالب صاحب الحق المدين بمقتضى امام القضاء

« وحيث ان علماء القانون والمحاكم مجمعين على التوسع فى معنى المطالبة التى يترتب عليها اثر قطع التقادم ( راجع دالوز التعليقات الجديدة على المادة ( ٢٢٤٤ ) فرنسى بند ١٢ صحيفة ١٨٨١ من الجزء الرابع من طبعة سنة ١٩٠٧ )

« وحيث انه لا محل للاخذ بما ذهب اليه رافعا الدفع من انه يشترط فى المطالبة التى تقطع التقادم ان تكون مترتبة وواقعة على نفس الحق الذى يسرى عليه التقادم لأن المشرع أراد ان يرتب هذا الأثر على أية مطالبة امام القضاء يكون متناقضة لسريان ذلك التقادم ومظاهرة لنية صاحب الحق فى تمسكه بمقتضى المهدد بالسقوط واصراره على الوصول اليه ( راجع فى هذا المعنى جوبار الجزء الاول بند ٢٢٣ من الطبعة الثانية ولوران الجزء الثانى والثلاثين بند ٨٧ وراجع فى تطبيق المحاكم الفرنسية لهذا المبدأ عمليا تعليقات دالوز على المادة ( ٢٢٧٤ ) الفقرات ٤٢ وما بعدها )

« وحيث انه ليس أصرح فى الدلالة على تمسك المدعى فى القضية الحالية بمقتضى الاتعاب من رفعه للقضية المختلطة التى سبقت الاشارة اليها بطلب تثبيت الحجز التحفظى على أموال التركة تحت يد الحارس القضائى حتى اذا ما تمكن من الحصول على حكم ملزم لمن يمثلون تلك التركة من القضاء الاهل رجع الى المحكمة المختلطة لطلب تثبيت ذلك الحجز

« وحيث انه لا يرد على هذا بان القضية المختلطة انتهت بالشطب لأن الشطب لا يبنى



عليه بطلان الاجراءات التي تمت في الدعوى من قبل ولا زوال الاثار القانونية التي تترتب على تلك الاجراءات وانما ينبغي عليه فقط مجرد ايقاف سير الدعوى ( راجع كتاب المرافعات للمرحوم عبد الحميد بك ابو هيف بند ١١٥٧ صحيفتي ٨٣٧ و ٨٣٨ والاحكام التي ذكرها في هامش الصحيفة الاخيرة )

« وحيث انه لهذه الاسباب يكون الدفع الفرعى الاحتياطي في غير محله ويتعين رفضه »  
« وحيث ان المدعى في أول جلسة من جلسات التحضير تنازل عن مقاضاة المدعى عليه الاول صادق افندى فهمي ولذلك يتعين الحكم باثبات هذا التنازل »

« وحيث ان لا محل للالتفات الى الدفع الموضوعي الذي دفع به المدعى عليهما الثاني والثالث بعدم الزامهما بدفع شيء من اتعاب المدعى مادام مورث المدعى عليه الاول قد تعهد شخصيا بدفع تلك الاتعاب لأن التعهد المشار اليه الذي جعل بمحاشية مؤرخة في ١٧ فبراير سنة ٩١٨ على عقد الاتفاق المؤرخ ١١ مايو سنة ٩٠٧ لا يخلى باقى الورثة من مسؤوليتهم لأنه لا يمكن تفسيره بأنه تنازل صدر من المدعى في مصلحتهم والتنازل لا بد ان يكون صريحا »

« وحيث ان تنازل المدعى عن مقاضاة المدعى عليه الاول لا يمكن القول بأنه يخلى باقى المدعى عليهم بقيمة نصيب المدعى عليه الاول من الدين لأن باقى المدعى عليهم غير مطالبين

بالاتعاب شخصيا وانما طلبات المدعى قاصرة على الزامهم بصفتهم ورثة بدفع المبلغ من تركة المورثة الاصلية التي وقعت على عقد الاتفاق وهما وشأنهما في مطالبة باقى الورثة كل بقدر نصيبه في حالة قيامهم بدفع دين التركة باجمعه

عن تقرير أئمر الوكيل

« حيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث طلبا احتياطيا في موضوع الدعوى ان تعيد هذه المحكمة النظر في أجر الاتعاب التي يستحقها المدعى وقد اعترض على ذلك وكيل المدعى بان المادة ( ٥١٤ ) من القانون المدنى الاهلى لا محل لتطبيقها في القضية الحالية لأن أجر الوكيل متفق عليه كتابة »

« وحيث ان المادة ( ٥١٤ ) تنطبق سواء أ كان اجر الوكيل متفقا عليه كتابة أو شفها وبحق للقضاء ان يراجع تقدير المتعاقدين ما دام هذا التقدير عمل عن اعمال لما يقوم بها الوكيل بعد Afor Jait وانما لا يكون هناك محل لأن يتداخل القضاء في تقدير اجر الوكيل عند ما يكون ذلك التقدير آتى بعد اتمام الوكيل الاعمال التي كلفه بها موكله لأن التقدير في هذه الحالة يكون قد عمل عن بصيرة وعلم ( راجع حكي محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ مجموعة القضاء المختلطة الجزء التاسع والعشرين ص ٣٣٨ و ١٤ ابريل سنة ١٩١٤ نفس المجموعة الجزء السادس والعشرين صحيفة ٣١٧ ) »  
« وحيث ان عقد الاتفاق في هذه القضية



عمل بين الطرفين وقدر فيه اجر المدعى قبل ان يباشر أى عمل من اعمال الدعوى

« وحيث ان المحكمة ترى قبل الفصل في مقدار الاتعاب التى يستحقها المدعى ان تناقش طرفى الخصوم في مقدار قيمة تركة عثمان بك يوسف وما خص المرحومة الست انجلينا وورثتها من بعدها والاعمال التى قام بها المدعى في الدعوى الشرعية والزمن الذى استغرقه نظر تلك الدعوى ابتدائيا واستئنافيا

(قضية الشيخ عبد الرزاق بك القاضى المحامى الشرعى وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد زكى على بك المحامى ضد صادق افندى فهمى واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ ابراهيم افندى الحورى المحامى واخر نمرة ٣٣٩ كلى سنة ١٩٢٦. دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك جعفر ومحمد بيومى مكرم بك وسابا حبشى بك قضاة )

٣٥٢

### محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

دعوى عمومية . دعوى مدنية . محاكمة جنائية . سقوط الدعوى العمومية . خروج الدعوى العمومية من سلطة القاضى الجنائى .

### القاهرة القاسونية

١ - لا يجوز للمدعى بالحق المدنى ان يرفع دعواه المدنية امام محكمة الجنح اذا سقطت الدعوى العمومية او خرجت من سلطة القاضى الجزئى كأن يكون قضي بالبراءة مثلاً فى الدعوى العمومية والحكم الصادر ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية لا يميز للمدعى المدنى تجديد دعواه المدنية امام المحكمة الجنائية للمطالبة بالتعويضات التى يدعيها

٢ - ان امر الحفظ الصادر من النيابة طبقاً للمادة ٤٢ جنابات لا يمنع المدعى المدنى من رفع الدعوى مباشرة

٣ - لو سلم رب الدين المخالصة للمدين وحجزها هذا ثم ادعى براءة القصة فى الحال عد المدين سارقاً وذلك لانه فى التسليم الاضطرارى لا يراد بالتسليم نقل الحيازة كاملة او ناقصة للمستلم بل ان التسليم مما تستلزمه المعاملات وتقضى به ضرورة التعامل . والاخذ والعطاء بين الناس يشترط ان يرد الشيء فوراً وفى الحال بعد انتهاء الغرض الذى حصل من اجله فاذا اتفق الطرفان لا على رد الشيء فوراً وفى الحال بل صرح الدائن ببقاء المخالصة عند الآخر لمدة فلا يمكن ان يقال ان هناك تسليم اضطرارى او جبرى بل يتعين ان يثبت المدعى الايداع طبقاً للقواعد المدنية بمعنى انه اذا كان الشيء مما تزيد قيمته عن عشرة جنيهات مصرية وجب تقديم الدلائل الكتابية . المحكمة:

« حيث ان دعوى المدعى كما يؤخذ من صحيفة الدعوى المعلنة للمتهم بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢٦ تنحصر فى انه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ حوالى الظهر سلم المتهم دخانا وسجائر بما قيمته ١٣٤ جنيهاً و ٩٩٤ ملياً وسلمه الفاتورة مبنياً بها الاصناف والاثمان وكتب عليها كلمة خالص لقبض قيمتها بعد مراجعة البيان الوارد فيها على الاصناف التى تسلمها المعلن اليه . وبعد استلام الفاتورة فتح الخزنة وادعى ان النقود التى بها من فضة ونيكل وطلب اماله حتى

يستبد لها بأوراق مالية وذهب وفلا قام لتنفيذ ما اتفقا عليه فذهب المدعى بعد ان ترك معه الفاتوره المؤشر عليها بالتخلص ولما عاد حوالى الساعة ٢ بحث عنه فلم يجده فى محله وعلم من كل من والده وعمه بأنه قام للاسكندرية لتسديد المبلغ بالمحل . فخطب المحل تليفونيا عما اذا كان التهم دفع المبلغ ام لا فأجاب سلبا - فذهب للاسكندرية وبحث عن التهم فلم يجده ولما عاد وجده بكفر الدوار فضبطه وساقه للمركز وبلغ بهذه الوقائع وجاء بالصحيفة بأن ضرورة التعامل هى التى لجأت المدعى لتسليم الفاتورة وبمثل هذا التسليم لا ينقل الحيازة تقلا تاما لهذا يكون التهم ارتكب جريمة السرقة لانه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ حوالى الظهر بكفر الدوار سرق مخالصة قيمتها ١٣٥ جنيهاً لدفع قيمتها فوراً فحجزها بنية تملكها قبل ان يدفع قيمتها

« وحيث انه بعد ان رفعت الدعوى أمام محكمة الجنح تخلف المدعى عن الحضور فقضت المحكمة الجزئية ببراءة التهم وبشطب الدعوى المدنية وبعد ان قضى بالبراءة عاد المدعى وجدد دعواه فقضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية فاستأنف الحكم الصادر بعدم الاختصاص كما استأنفت النيابة العمومية فى الميعاد

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كان الحكم بعدم الاختصاص على أساس

« وحيث ان المدعى بالحق المدني جدد

دعواه ثانية امام محكمة الجنح بعد ان قضى بالبراءة « وحيث ان الدعوى المدنية انما تتبع الدعوى الجنائية اذا كانت قائمة لذلك قد نص فى المادة ٢٨٢ جنايات بأنه لا يجوز للمدعى بالحق المدني ان يرفع دعواه امام محكمة الجنح اذا سقطت الدعوى العمومية وفى ذلك دليل على ان الدعوى الجنائية اذا خرجت من سلطة القاضى الجزئى فلا يجوز رفع الدعوى المدنية أمامها عن التعويضات وان حكم الشطب قد سد على المدعى المدني الطريق الجنائى فليس له بعد ذلك الا ان يرفع دعواه أمام المحاكم المدنية للمطالبة بما يدعيه من التعويضات

« وحيث انه وان نص بالمادة ٥٤ جنايات بأنه يجوز للمدعى بالحق المدني الدخول فى الدعوى الجنائية فى أى حال كانت عليها الدعوى الى ان تم المرافعة - وفى الدعوى التى نحن بصددتها قد تمت المرافعة أمام القاضى الابتدائى وانتهت الدعوى بالفصل فى موضوعها فضلا عن ذلك فانه لا يجوز اعادة الدعوى للقاضى الجزئى لفصل فى التعويضات المدنية فى حين أنه قضى بالبراءة فى الدعوى الجنائية وانتهت الدعوى الجنائية امامه لانه يترتب على ذلك حرمان التهم من الدرجة الثانية

« وحيث مما تقدم نرى ان حكم الاختصاص فى محله ويتعين تأييده - وقد أخذت محكمة النقض بهذا المبدأ بمحكمها الصادر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨ ( المجموعة الرسمية س ٢٠ عدد ٢١ )



ص ١١٣٠ - ومؤلف الاستاذ احمد امين ص  
٦١٩ في صدر الصحيفة

« وحيث يستنتج مما تقدم انه اذا اتفق  
الطرفان لا على رد الشيء فوراً وفي الحال بل  
صرح الدائن بابقاء المخالصة عند الآخر لمدة فلا  
يمكن ان يقال ان هناك تسليماً اضطرارياً أو  
جبرياً بل يتعين أن يثبت المدعى الايداع طبقاً  
للقواعد المدنية بمعنى أنه اذا كان الشيء مما تزيد  
قيمته عن عشرة جنيهات مصرية وجب تقديم  
الدليل الكتابي

« وحيث يؤخذ من التحقيقات أمام  
البوليس بأن المدعى قرر بأنه اودع المخالصة  
بطرف المتهم حوالى الساعة العاشرة صباحاً ثم  
لم يستردها في الحال بعد الاطلاع عليها وانما تركها  
وذهب ولم يعد الاحوال الساعة الثالثة بعد  
الظهر ( انظر أقوال المدعى صحيفة ٧٨٨٥٣  
تحقيقات البوليس )

« وحيث يفرض التسليم بصحة هذه  
الوقائع فان ركن الاختلاس غير متوفر لان المدعى  
أودع المخالصة بمبلغ ١٣٥ جنيهاً بطرف المتهم  
لاجل ولم يسلمها بشرط ردها في الحال فحجزها  
المدين والايداع لا يمكن اثباته هنا الا بالكتابة  
كما قررت النيابة في قرار حفظها

« وحيث مما تقدم يرى ان الحكم الصادر  
بالبراءة في محله ويتعين تأييده

( قضية النيابة العمومية وعلى حسين شريف مدعى  
بمحق مدنى ضد عبد الله محمد غمرة ٢٢٣٢ استئناف  
سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة خليل عفت  
نابت بك ومحمد حمدي السيد بك واحد نصرت واغب  
بك قضاء ومحمد افندي توفيق بيومي وكيل النيابة )

« وحيث قد دفع المتهم بخدم جواز نظر  
الدعوى الجنائية لانه سبق أن النيابة قررت  
بحفظ الدعوى الجنائية

« وحيث ان امر الحفظ الصادر من النيابة  
طبقاً للمادة ٤٢ جنايات لا يمنع المدعى المدنى من  
رفع الدعوى مباشرة ( النقض بتاريخ ٢٥ مارس  
سنة ١٩١١ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ س ١٣  
نمرة ٢٩ )

« وحيث نظراً لان الدعوى الجنائية  
تحركت ولان النيابة العمومية استأنفت الدعوى  
لذلك يتعين البحث فيما اذا كانت الواقعة سرقة  
ام لا وبعبارة أخرى على فرض التسليم بصحة  
الوقائع الواردة بصحيفة الدعوى هل ركن  
الاختلاس متوفر ام لا

« وحيث ان المدعى بالحق المدنى بصحيفة  
الدعوى الابتدائية زعم ان هناك تسليماً اضطرارياً  
Remise necessaire

« وحيث ان في الواقع لو سلم رب الدين  
المخالصة للدين وحجزها هذا وادعى براءة الذمة  
في الحال فما لا نزاع فيه بعد الدين سارقاً لتوفر  
ركن الاختلاس . ذلك لانه في التسليم  
الاضطرارى لا يراد بالتسليم نقل الحيازة كاملة  
أو ناقصة للمستلم بل ان التسليم مما تستلزمه  
المعاملات وتقضى به ضرورة التعامل والاخذ  
والعطاء بين الناس يشترط أن يرد الشيء فوراً  
وفي الحال Restitution immédiate بعد انتهاء

الغرض الذى حصل من اجله ( انظر جرسون  
نوتة ١٥٣ شرحاً على المادة ٣٧٩ المقابلة المادة ٢٧٥



٣٥٣

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٧

دعوى . تقديرها . طلب متأخر حكم . طلب ما يستجد

القاهرة القانونية

١ - الدعوى بتأخر الحكم تكون كلية او جزئية تبعاً لمقدار المبلغ المطالب به . دون الالتفات الى اعتبار الحكم ايراداً مؤبداً يقدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة عملاً بحكم المادة ٣٤٦ لانه يجب التمييز بين الدعوى باصل الحكم والدعوى بتأخر الحكم فالاولى عينية وتكون خاصة بحق الوقف في الارض المحكورة والثانية شخصية والفرق بينهما كالفرق بين دعوى الملكية ودعوى الايجار

٢ - طلب ما يستجد من الحكم حتى السداد لا يعتبر طلباً مجهول القيمة بحق استئناف الحكم الصادر به . لان العبرة في تقدير مثل هذه الدعاوى بمقدار الطلب الاصل مضافاً اليه ما يستحق من الاجر او الربح او الفوائد لغاية تاريخ اقفال باب المرافعة والقضية امام محكمة اول درجة المحكمة :

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف ضدها بصقتها دفع بعدم الاستئناف لقلة النصاب مرتكناً على ان متأخر الحكم الذي طلب الحكم به من المحكمة لجزئية ١٦ جنيتها و ٦١٠ ملياً وان هذا الطلب هو الاصل في الدعوى وما سواه

تابع له والعبارة في تحديد النصاب بالطلب الاصل طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة ( ٣٠ ) مرافعات « ومن حيث ان وكيل المستأنف رد على هذا الدفع باعتراضين . أولهما أن الحكم ايراد مؤبد فلتقدير الدعوى به يضرب الايراد السنوي ٧ / طبقاً لنص المادة ( ٣٤٦ ) مرافعات وتطبيق ذلك على الدعوى الحالية تكون قيمتها ٢٢٧ جنيتها و ٣ مليات أزيد من النصاب الجائز استئنافه . ثانيهما ان طلب ما يستجد من الحكم للسداد مجهول القيمة فتكون الدعوى جائزة الاستئناف

« ومن حيث ان الاعتراض الأول مردود بانه يجب التمييز بين الدعوى بأصل الحكم والدعوى بتأخر الحكم فالاولى عينية وتكون خاصة بحق الوقف في الارض المحكورة والثانية شخصية والفرق بينهما ظاهر كالفرق بين دعوى الملكية ودعوى الايجار او الربح

« ومن حيث انه لو صح الاعتراض الثاني لترتب عليه ان جميع الدعاوى التي يطلب فيها متأخر ايجار او ربح او فوائد بنسبة معينة لغاية التسليم او السداد تعتبر مجهولة القيمة وتكون من اختصاص المحكمة الابتدائية مهما قل متجمد الايجار او الربح او الفوائد المستحقة والمطلوبة بصفة أصلية في الدعوى وهو مالا يمكن التسليم به لان العبرة في تقدير مثل هذه الدعاوى بمقدار الطلب الاصل مضافاً اليه ما يستحق من الاجر او الربح او الفوائد لغاية تاريخ اقفال باب المرافعة

طلب شطب الرهن المتوقع على النصف فدان  
موضوع النزاع

« وحيث ان دعوى شطب الرهن هي  
من الدعاوى المجهولة القيمة وفضلا عن ذلك  
فان الفصل في هذا الطلب يستلزم البحث في  
موضوع العقد المؤرخ في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٠  
والذي تتجاوز قيمته نصاب الاستئناف

« وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الدفع  
الفرعي في غير محله ويتعين رفضه

( قضية قاطله بنت احمد مصطفى المطار ضد سيد  
محمد المدوي نمرة ٢٥٣ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة  
حضرات اصحاب العزة محمود على سرور بك رئيس  
المحكمة وعضوية كامل بك البارقي واحمد بك زكي  
المنهي القاضين )

٣٥٥

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تحضير . دعوى مستعجلة . استئنافا . وجوب  
مرورها على قاضي التحضير .

القاهرة القانونية

المادة الاولى من قانون قاضي التحضير  
صريحة في ضرورة تقديم القضايا المدنية  
والتجارية ابتدائية كانت أو استئنافية الى احدى  
جلسات التحضير ولم تفرق المادة المذكورة  
بين حالة واخرى .

وعلى ذلك فاذا رفع شخص استئنافا عن  
حكم صادر في دعوى مستعجلة وحدد لنظرها  
جلسة امام الدائرة الاستئنافية مباشرة فله محكمة  
من تلقاء نفسها ان تحيلها الى حضرة القاضي

في القضية امام محكمة اول درجة وعلى هذا الاساس  
يحصل قلم الكتاب رسوم مثل هذه الدعاوى

« ومن حيث ان طلب ما يستحق من  
الحكر لغاية السداد بنسبة معينة هو طلب يمكن  
تقدير قيمته في اي وقت ومن الخطأ اعتباره مجهول  
القيمة فيتعين لما سبق قبول الدفع الفرعي

( قضية حنا بانوب افندي وحضرته حضرة الاستاذ  
حنان منصور بك ضد وزارة الاوقاف العمومية وحضر عنها  
حضرة الاستاذ السيد على افندي الحامي نمرة ٣٦٣  
سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة  
كامل بك وهبه وكيل المحكمة وعضوية احمد حلى بك  
ومعه بك السرة القاضين )

٣٥٤

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧

دعوى . تقديرها . طلب شطب رهن .

القاهرة القانونية

دعوى شطب الرهن هي من الدعاوى المجهولة  
القيمة يجوز استئناف الحكم الصادر فيها  
المحكمة :

عن الرفع الفرعي

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا  
بعدم جواز الاستئناف لأن قيمته أقل من  
النصاب الجائز استئنافه اما المستأنفة فطلبت  
رفض هذا الدفع للأسباب المينة في المذكرة  
المقدمة من وكيلها

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع  
على عريضة الدعوى الافتتاحية ان المستأنف

لتحضيرها . ولا يترتب على مخالفة المستأنف لنص المادة الاولى سالفة الذكر بطلان الاستئناف شكلا لأن نظام قاضي التحضير من الاجراءات الداخلية للمحاكم ومن جهة أخرى لم ينص في القانون على جزاء في حالة ما اذا رفعت الدعوى الى المحكمة مباشرة

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليها الاولى دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن الدعوى لم تقدم لحضرة قاضي التحضير

» وحيث ان المستأنف بلسان وكيله دفع هذا الدفع بصفة الاستعجال التي شرحها في محضر الجلسة وارتنكن على حكم محكمة مصر ( راجع ابو هيف بك صحيفة ٥٦٠ طبعة ثانية ) والذي يبيح حق رفع الدعوى مباشرة للمحكمة عند حالة الاستعجال

« وحيث ان نص المادة الاولى من قانون التحضير لم تفرق بين حالة واخرى بالنسبة للقضايا بل نصت على ضرورة تحضير القضايا المدنية والتجارية

» وحيث انه على فرض صحة ما ذهب اليه هذا الحكم فان الحالة المطروحة امام المحكمة ليست لها صفة الاستعجال التي يصح فيها التوسع في النص حيث انه يمكن اثبات ان المستأنف هو الزارع بكل طرق الاثبات بما فيها شهادة الشهود وذلك عند نظر دعوى الموضوع « وحيث انه من الجهة الاخرى فانه سواء رفعت القضية مباشرة الى المحكمة أو تقدمت

الى حضرة قاضي التحضير فان العبارة هو برفع الاستئناف في الميعاد دون البحث في الاختصاص بالنسبة للمحكمة أو قاضي التحضير لأن نظام قاضي التحضير انما هو من الاجراءات الداخلية للمحاكم .

« وحيث انه ما دام لم ينص في القانون على جزاء في حالة ما اذا رفعت الدعوى الى المحكمة مباشرة فانه يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها اذا كانت القضية لم تمر على قاضي التحضير ان تحيلها لتحضيرها ككل القضايا

( استئناف مبروك عوض الحاضر عنه الاستاذ اسراييل افندي معوض المحامي ضد وزارة الاروق الحاضر عنها حضرة الاستاذ محمود افندي السيد عقل المحامي بقسم قضاياها وبك مصر نمرة ٥١ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرات عبد اللطيف محمود افندي وبطرس سليمان افندي وعبد الحميد عبد الرحمن افندي القضاء )

تعليق

ان تحميم مرور استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة على قاضي التحضير يخالف روح التشريع وينافي طبيعة الدعاوى المستعجلة نفسها . اذكر انه في اثناء انعقاد لجنة تنقيح قانون المرافعات التي كنت عضوا فيها عرضت ادخال مادة في قانون قاضي التحضير تعني استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة من التحضير . فاعترض للرحوم مسيو أيمن النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة على هذا الاقتراح وقال انه اقتراح لا معنى له بناء على ان الدعاوى المستعجلة ليست خاضعة بطبيعتها لنظام قانون التحضير بناء على ان الاستعجال يتنافى مع التحضير ولا يمكن ان يكون الشارع



بالبطلان طبقا للمادة ١٣٨ مرافعات سقط حقه  
في التمسك  
المحكمة :

« حيث ان المعارض ضده الاول دفع في  
المذكرة الاخيرة المقدمة منه ردا على مذكرة بعض  
المعارضين يبطلان صحيفة المعارضة لعدم بيان  
اسباب المعارضة فيها بناء على ما تقتضى به المادة  
( ٣٦٧ ) مرافعات من ان المعارضة في الاحكام  
الاستثنائية الصادرة في الغيبة ترفع بالكيفية  
والاوضاع المقررة لأوراق طلب الاستئناف  
وما تقتضى به المادة ( ٣٦٣ ) مرافعات من وجوب  
ذكر الاسباب في العريضة والا كان العمل  
لاغيا وان هذا الدفع متعلق بالنظام العام ويصح  
ابداؤه في أى حالة كانت عليها الدعوى

« وحيث ان هذا الدفع ليس متعلقا  
بالنظام إذ ان غرض الشارع من ذكر الاسباب  
في صحيفة الاستئناف وبالتالى في صحيفة المعارضة في  
الاحكام الاستثنائية الصادرة غاييا انما أراد به  
مراعاة صالح المستأنف عليه أو المعارض ضده  
دون ان يقتضى ذلك النظام العام

« وحيث ان هذا الدفع لم يدفع به في  
حينه وقد ابدى المعارض ضده المذكور دفاعه  
في الموضوع دون التمسك طبقا للمادة ( ١٣٨ )  
مرافعات فيكون هذا الدفع في غير محله  
ويتعين رفضه

« وحيث ان المعارض ضده الاول المذكور  
دفع أيضا بعدم قبول غزالي محمد في الدعوى  
بناء على انه لم يرفع معارضة عن هذا الحكم ولم

للمصرى أراد جريان احكام قانون قاضى  
التحضير على الدعاوى المستعجلة . فاجبته بان  
العمل جرى امام المحاكم الاهلية على عكس  
ذلك . فاندش أعضاء اللجنة واستفهم  
احدهم من وزير الحقانية الذى كان يرأس  
اللجنة وقتئذ عما اذا كان العمل جرى حقيقة  
على ذلك امام المحاكم الاهلية . فاجاب الوزير  
بانه لم يتصل بعلمه ان القضايا المستعجلة المستأنفة  
تمر امام قاضى التحضير واذا صح ذلك كان  
من الامور المدهشة حقيقة . لان نظام التحضير  
لم يوضع الا للقضايا الكلية اما القضايا المستعجلة  
فستثناء بطبيعتها من نظام التحضير وبناء على  
ان المسألة بديهية لا تحتاج الى نص رفض  
الاقتراح

٣٥٦

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧  
صحيفة استئناف . صحيفة معارضة . بيان  
الاسباب . بطلان . سقوط الحق  
في التمسك .

القاعدة القانونية

الدفع يبطلان صحيفة المعارضة أو صحيفة  
الاستئناف لخلوها من الاسباب ليس متعلقا  
بالنظام العام إذ ان غرض الشارع من ايجاب  
بيان الاسباب في صحيفة الاستئناف أو في صحيفة  
المعارضة في الاحكام الاستثنائية الصادرة غاييا  
انما مراعاة مصلحة المستأنف عليه أو المعارض ضده  
دون ان يقتضى ذلك النظام العام . فاذا ابدى  
المعارض ضده دفاعه في الموضوع دون التمسك

٣٥٧

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

جريمة اللود الى الاشتباه . الحكم بالادانة بعد  
سبق الانذار . البلاغ الجديد . الحكم  
بالرقابة في جريمة السرقة . تأنيده في  
دهوى اللود الى الاشتباه .

القاعدة القانونية

١- يعتبر عائداً للاشتباه من صدر اليه انذار  
من البوليس باعتباره مشتبهاً فيه ثم حكم بأدائه  
مرة اخرى او قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب  
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين  
الاولى والثانية من المادة الثانية من القانون  
نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣

٢- لا يمكن اعتبار الشخص مداناً الا اذا  
كان الحكم الصادر بأدائه غير قابل للطعن  
٣- المقصود بالبلاغ الجديد هي الاحوال  
المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثانية  
من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

٤- الحكم بمراقبة البوليس في جريمة السرقة  
لا يمنع من نظر دعوى اللود الى الاشتباه .  
المحكمة :

» حيث تبين من الاطلاع على الاوراق  
انه بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٤ انذر المتهم باعتباره  
مشتبهاً فيه ليسلك سلوكاً مستقيماً وليتجنب كل  
عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون  
طبقاً للفقرة الخامسة من المادة الثانية من قانون  
المتشردين والمشتبه في احوالهم وبتاريخ ١٣

يذكر اسمه في عريضة المعارضة وان المعارضين  
ذكروا اسمه معهم في مذكرتهم مع انه اعلن  
بالحكم القبايى في ٥ يوليو سنة ١٩٢٦ وقد  
مضت مدة العشرة أيام للمعارضة طبقاً للمادة  
( ٣٦٧ ) مرافعات

» وحيث انه ثابت من صحيفة المعارضة  
عدم ذكر اسم غزالى محمد المذكور فيكون هذا  
الدفع في محله

» وحيث انه بالنسبة للموضوع فان الحكم  
الاستثنائى المعارض فيه في محله للاسباب المبينة  
به ولا محل للتعديل عليه فيما يتمسك به أحد  
المعارضين احمد حامد جابر بمقتد البيع الصادر  
اليه من غزالى محمد عامر ببيع فدان و١٦ قيراطاً  
اذ ان هذا العقد مسجل بتاريخ ٥ مايو سنة  
١٩٢٠ حالة كون العقد الصادر من غزالى محمد  
المذكور الى بركات احمد محمد البايى الى المعارض  
ضده صمويل بطرس مسجل بتاريخ ٢٩ ابريل سنة  
١٩٢٠ اى قبله وهو الذى يجب ان تكون له  
الاولوية ويتعين حينئذ تأييد الحكم المعارض فيه  
( معارضة بنه زيدان بصفتها وآخرين وحضر عنهم  
حضرة الاستاذ زكى افندى سليمان الحامى وآخر ضد  
صمويل بطرس وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ  
باسيلوس افندى بطرس الحامى نمرة ٣٢٥ سنة ١٩٢٥  
دائرة حضرات اصحاب العزة حسن بك فريد وكيل  
المحكمة وعضويه محمود رشيد بك وتادوس اسكندر  
بك القاضيين )

في جريمة السرقة يمنع من الحكم عليه بالمراقبة في جريمة العود الى الاشتباه . وهل هناك محل لقول بان الحكم عليه بالمراقبة في جريمة العود الى الاشتباه فيه مساس بقوة الشيء المحكوم فيه ويصح مع هذا اعتبار الدعوى عائدة للنظر والحكم فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها

#### فمن الامر الاول

« حيث انه لا نزاع في انه لا يمكن اعتبار الشخص مداناً الا اذا كان الحكم الصادر باداته غير قابل للطعن فكل حكم لا يصل الى هذا المدى لا يمكن اعتباره حكماً بالادانة بالمعنى الذي اراده القانون والا لترتب على ذلك اعتبار الشخص عائداً للاشتباه في حين انه قد يحكم ببراءته نهائياً من الجريمة التي حكم باداته فيها ابتدائياً والتي كانت سبباً في اعتباره عائداً للاشتباه

« وحيث انه ظاهر من أوراق هذه الدعوى ان النيابة العمومية وجهت الى المتهم تهمة العود الى الاشتباه قبل ان يصدر عليه الحكم نهائياً في جريمة السرقة فكانت تهمة العود الى الاشتباه ناقصة ركناً من اركانها وهو وجود حكم بالادانة . ولا يكفل هذا النقص صدور الحكم بالادانة بعد رفع الدعوى لأن جريمة العود الى الاشتباه لا تولد الا عند صدور الحكم النهائي بالادانة فرقع الدعوى اذن حصل عن جريمة لم تكن خلقت

« وحيث فيما يختص بالحالة الثانية من حالات العود الى الاشتباه وهي تقديم بلاغ جديد ضد الشخص المشتبه فيه فانه يتعين أولاً معرفة حد هذا البلاغ

اكتوبر سنة ١٩٢٦ ارتكب جريمة سرقة وعملت له قضية الجنحة للمرة ٢٠٨٢ طمطاً سنة ١٩٢٦ وقبل ان يحكم باداته فيها اتهمته النيابة بانه في يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ تقدم في حقه بلاغ جديد عن تهمة سرقة مع انه من المشبوهين وطلبت معاقبته على ذلك بالمواد ٢ - ٩ - ١١ من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ وبمجلسة المحاكمة طلبت النيابة تأجيل هذه القضية حتى يفصل في قضية السرقة التي لم يكن فصل فيها بعد . ثم حدث ان حكم ابتدائياً في قضية السرقة بحبس المتهم ستة شهور بالشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة طبقاً لنصوص قانون العقوبات لانه من ذوى السوابق - ثم جاء موعد نظر قضية العود الى الاشتباه وفيها حكمت المحكمة غيائياً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : وذكرت سبباً لهذا الحكم ان المتهم سبق ان حوكم من اجل السرقة بوضعه تحت مراقبة البوليس فلا يجوز بعدئذ معاقبته من اجل هذه الحادثة بوضعه مرتين تحت المراقبة

« وحيث ان الامر الواجب البحث فيه الآن هو : أولاً - هل حالة المتهم هي حالة مشتببه فيه انذر ثم حكم باداته مرة اخرى او قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين اولاً وثانياً من المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

ثانياً - هل جريمة العود الى الاشتباه المنصوص عنها في المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ تندمج في جريمة السرقة التي عاد المتهم الى الاشتباه . وهل الحكم عليه بالمراقبة



«وحيث ان وصف البلاغ في المادة التاسعة بانه ( جديد ) يشعر بمرور ذكر بلاغ سابق في سياق المواد التي قدمت المادة التاسعة المذكورة » وحيث انه بالرجوع الى مواد القانون المتقدمة على المادة التاسعة يتبين ان القانون اورد في المادة الثانية في الفقرة ثانيا جملة أمور متماثلة في المقدمات والنتائج يصح ان تكون هي المقصودة بلفظ البلاغ الذي اشارت اليه الفقرة الاولى من المادة التاسعة وهذه الامور هي

أولا - من تولت النيابة عمل تحقيق ضد م  
لجريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرة أولا  
من المادة الثانية أو الشروع في احدي تلك  
الجرائم وحفظت القضية لعدم كفاية الادلة

ثانيا - من اقامت النيابة الدعوى عليهم لجريمة  
من الجرائم المذكورة أو الشروع في احداها  
وصدر قرار بان لاوجه لاقامتها لعدم كفاية الادلة  
ثالثا - من اقامت النيابة الدعوى العمومية  
عليهم لجريمة من الجرائم المشار اليها وحكم فيها  
بالبراءة لعدم كفاية الادلة

« وحيث مما يؤيد ان المعنى بالبلاغ هو  
ما ورد في الفقرة ثانيا من المادة الثانية التفصيل  
الذي اوردته المادة التاسعة إذ ذكرت لكل  
حالة ما يقابلها في المادة الثانية على الترتيب الذي  
جاء في المادة المذكورة فذكرت المادة التاسعة  
من حكم عليه بالادانة مرة أخرى لتقابل ما ورد  
في الفقرة الاولى من المادة الثانية وهي حالة  
الاشخاص الذين حكم عليهم في جريمة القتل  
العمد الخ ثم ذكرت حالة من تقدم ضده بلاغ  
جديد لتجعلها اساسا لمحاكمة من جاء ذكرهم من

المادة الثانية في الفقرة الثانية منها ثم ذكرت من  
وجد مرة أخرى في الاحوال المنصوص عنها في  
الفقرة رابعا من المادة الثانية ونصت على ذلك  
صراحة في المادة التاسعة ثم ذكرت أخيرا حالة  
ما اذا كان لدى البوليس من الاسباب الجدية  
ما يؤيد ظنونه عن اميال المشتبه فيه واعماله الجنائية  
لتقابل بها ما ورد في الفقرتين الخامسة والسادسة  
وهم من اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتقاد على  
الاعتداء على النفس أو المال الخ. ( قارن بين المادتين )  
« وحيث ان حالة المتهم لا تنطوي تحت

احدى هذه الحالات

### عن الامر الثاني

« وحيث لا شك ان جريمة العود الى  
الاشتباه تخالف كل المخالفة جريمة السرقة من  
حيث ماهيتها واركانها وقد رتب لها القانون  
عقوبة اصلية هي المراقبة ووجب الحكم بها بخلاف  
جريمة السرقة التي قد تكون فيها المراقبة عقوبة  
تكميلية يجوز للقاضي الحكم بها او التجاوز عنها  
« وحيث انه متىقرر ذلك كان القول

بوجود التماثل بين الجريمتين الى حد ان الحكم  
في احدهما يجعل الثانية عائدة للنظر او بعبارة  
اخرى النظر في ثانيتهما فيه مساس بقوة الشيء  
المحكموم فيه قولاً على غير صحة ومن ثم يكون  
الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفاؤه  
والحكم بجواز نظر الدعوى مع براءة المتهم عملاً  
بالمادة ١٧٢ جنایات

( قضية النيابة نمرة ٩٤٨ سنة ١٩٢٧ ضد محمد  
رزق الله سعيد . دائرة حضرات اصحاب العزة موافق بك  
علام ومحمد بك صادق وحسن محمد اغا بك قضاء  
وعبد الباقي اخندي عثمان وكيل النيابة )

## الْحَبَابَةُ قَانُونِيَّةٌ وَفِيهَا نَصَابَةٌ

### بحث

#### في نظام المعاشات المدنية

حمل البريد من اسابيع مضت نباء عطف الدولة الفرنسية على المسير مونس احد رجالها ومنحها اياه معاشا استثنائيا نشله من مخالب الفاقة التي صادفت شيخوخته واضطرت له سد رفقته وورقه ذويه الى النزول في ميدان العمل ولكن على غير جدوى فلم يعد لجهاذه من فائدة بعد ان خاتته قواه وفي ديارنا كثيرون من أمثال المسير مونس هوى بهم الدهر الى حضيض الفقر بعد ان خدموا السنين الطوال وخرجوا من الخدمة صفر اليدين لا يملكون سوى شرفهم وطهاره ذمتهم وراحة ضميرهم وهو رأس مال لا يستهان به الا انه لا يشفي غليلا ولا يشبع جوعا فلنا فيما قامت به الحكومة الفرنسية في هذه الأيام رغم اعياء خزائنها ما يبعث الثقة في عطف حكومتنا العادلة نحو خادمها الامين الذي يتطلع لها ويكرر التماسه لنجاز ما رآته حقا وعدلا من تعديل لائحة معاشه

إن عطف الحكومات على موظفيها وذويهم من بعدهم قديم يرجع عهده الى الشرق الذي كان له قصب السبق في تقديسه فقد أنبأنا التاريخ أن ملوكه كانوا ينعمون على موظفيهم بما تغني به علماء التاريخ نذكر منها ما خص تستوكل The mistocle من انعامات ملوكه ارتكز سيسي Artaxerxes هذا كان نصيب الشرق في مكافأة من خدمه باخلاص ونزاهة أما الغرب فللمكافآت هذه أثر في تاريخ الرومان رغم ما نقل عن عاداتهم من ان مكافأتهم ماتعدت حد المكافآت الفخرية واما آل الفرنسيين فان مكافأة الموظفين منهم كانت على غير قاعدة في عهد الحكم الملكي شأن أحوال الدولة في ذلك الحين . فقد كانت الحكومة تنعم على من تشاء وتحرم من تشاء

نعم هناك معاشات نظامية كانت مثالا في حسن ترتيبها وفي عدالة توزيعها وهي المعاشات التي نظمها الرجل القدير كولبير Colbert الا أن رعايتها لم تكن عامة فلم تشمل غير رجال البحرية . وقد اتخذ سائر الموظفين هذا النظام دستورا طالبا الحكومة باتباعه وبالسير على مقتضى احكامه حتى صدرت أول لائحة للمعاشات في ٣ اغسطس سنة ١٧٩٠ وكان الفوز في هذه المرة أيضا حليف الاقلية منهم وذلك لأنها قضت بترتيب معاش لأصحاب المناصب ذات المسؤولية دون سواهم

تاركة لتقدير الادارة اختيار ذوى المناصب هذه ما جعل الانتفاع بالماش قاصراً على أفراد لا يتعدى عددهم اصابع اليدين عدّاً فظلت قاعدة ربط الماش الاستثناء وعدم تربيته هو القاعدة وظلت الاكثريّة تنن تحت عبء متاعبها مجدة في دفع ما عسى ان تقاجئها به شيخوختها بما لها من حول ضعيف حتى جمعت من استقطاع مرتباتها الضئيلة ما جعلته رصيذاً لصناديق احتياطي معاشهم . وان عجبت لأمر فاعجب من تعدد الصناديق هذه بتعدد مصالح الحكومة ووزاراتها ومن تبين قواعد ربط معاشات موظفين يخدمون في ظل حكومة وطن واحد ما حمل مجلس شورى الدولة الى المطالبة بالغاء تلك الصناديق وبتعهد الحكومة معاشات موظفيها باعتمادات مالية تخصص لذلك فجاءت اللائحة الرقمية ٩ يونيه سنة ١٨٥٣ منفذة لرغبات المجلس هذه وقد ظل العمل بها حتى ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤ تاريخ اللائحة الجديدة التي استمدت ادارة المعاشات المصرية بعض احكامها في مشروع اللائحة الذي كان الوقت لابداء ما عن لى من الملاحظات عليه معترفاً بالعجائب لنباله قصد واضعيه



إن اول ما يستوقف الناظر الى هذا المشروع ما تضمنته في المادة الأولى منه<sup>(١)</sup> من رفع الاحتياطي الذي يستقطع من ماهيات الموظفين ذلك الاحتياطي الآخذ في الصمود المطرد في مدة نصف قرن لاغير فبعد ان كانت المعاشات المعاملة بلائحة سعيد باشا ترتب دون استقطاع ما اصبحت قيمة المستقطع على مقتضى احكام الأمر العالى الرقيم ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ هـ جرية (١١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٠) يوماً واحداً اى واحد من ثلاثين جزءاً من ماهية الموظف الشهرية وخمسة في المئة على مقتضى لائحة توفيق باشا (لائحة ١١ يونيه سنة ١٨٨٧)

واذا مارجعنا الى الشرائع الأجنبية لوجدنا ان موظفى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى لا يستقطع شئ اصلاً ممن يتقاضى منهم مرتباً لا يزيد على المائة جنيه وقيمة المستقطع لمن زاد مرتبه على المائة حتى المائتين بلغ اثنين ونصف في المئة وهو خمسة في المئة من مرتب الباقيين . على ان المزايا التي تعود عليهم من لائحة معاشاتهم لا تقل عما ينتظر من مشروع لائحتنا الجديدة اذ انهم يستولون على ربع معاش بعد خدمة عشر سنوات وثلاثي معاش بعد خمسة واربعين سنة على انا ما نبغى انتقاداً من هذه المقارنة بل التماس رحمة بصغار المستخدمين نؤفّق بها بين عدم ارهاقهم وصالح الخزانة

(١) يستقطع من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المالكين المقيدين بصفة دائمة خمسة في المئة حتى السنة الخامسة عشره من مدة خدمتهم و٩٠٪ من السنة السادسة عشرة فما فوق وفي اقتراح ثان يستقطع من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المالكين المقيدين بصفة دائمة ستة في المائة .





نضيف على التماسنا المتقدم ذكره ما يخرج جوارحنا من الشكر الجزيل من اقتراح رفعته رئاسة وزاراتنا لوزارة المالية وقد طالعناه في جريدة الاهرام الغراء وهو يكفينا مؤونة التعليق على ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المشروع<sup>(١)</sup>

حقا لاقتراح حكيم ذلك الذى يرمى الى ان احالة الموظف على المعاش لا تكون بقرار من مجلس الوزراء بل بقرار من مجلس التأديب لأنه رفع شأن الحكومة ووضعها في مركز حصين تأمن فيه تقدير القضاء فضلا عن انه جاء متفقا وخطبة العرش التى بعثت الطمأنينة في النفوس

لا أقصده بهذا البيان ان اشير من طرف خفى الى عدم مشروعية الرفع بقرار من مجلس الوزراء فان هذه النقطة الخلافية بين الحكومة وموظفيها مرفوعة الى القضاء الأعلى فلنتركها لنظره السامى والآن وقد سجلنا واجب الشكر لاقتراح الرئاسة نعود الى البحث عن مصدر التشريع الذى اخذنا عنه طريقة رفت الموظفين بقرار من مجلس الوزراء ذلك الرفع الذى لم يكن مسطراً في لوائح المعاشات الصادرة قبل لائحة سنة ١٩٠٩ ولم يكن معروفا كذلك في لوائح معاشات فرنسا التى استمدت حكومتنا قواعد معاشاتها منها

وقد طالعنا مناقشة مجلس شورى القوانين وتعليقاته على لائحة سنة ١٩٠٩ عسى ان تنير لنا الطريق فلم نحظ بما تمنيناه فعرجنا الى التاريخ فانبأنا ان قبل ما عهدت المعاشات الى الحكومة الفرنسية كانت الصناديق العديدة التى تغذت من مال الموظف الضئيل لا ترتب معاشا الا لمن خاتته قواه ولم يعد يقوى على الخدمة وذلك محافظة على الاحتياطى من نفاذه

اما وتولت الحكومة الصرف دون اشتراط انتهاك قوى الموظف فرأى الموظفون فى طلب احالتهم الى المعاش قبل بلوغهم السن القانونية وفى الانتفاع بمعاشاتهم المبكرة وفى السعى وراء الكسب من موارد الدولة العديدة ما يعود عليهم بربح اكبر لذلك احتالوا على الحكومة بأسباب وهمية لتحيلهم على المعاش بما لم يعد للخزانة من طاقة لاحتمال الجمع بين المعاشات المبكرة ومرقيات الموظفين الذين يحلون محل من تقاعدوا ولكي تضع حداً لهذا التلاعب فى الاموال الأميرية نص القانون الصادر بربط ميزانية الدولة لسنة ١٨٨٨ فى المادة ٢٢ منه على عدم جواز احالة الموظف قبل بلوغه من الستين الا بقانون ولم يفت الشارع المصرى نقل ذلك الحكم فى اول لائحة معاشات سنّها بعد أن أسقط يراعه شرط وضع قانون للاحالة على المعاش قبل بلوغ السن القانونية مكتفياً بالاحالة بقرار من مجلس الوزراء

(١) تنقسم المعاشات والمكافآت الى سبعة أنواع وهى ....

ثانياً : — معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة او الوفاة او بمرسوم او ارادة ملكية او بقرار مخصوص من مجلس الوزراء

ولنتقل الآن الى سلطة مجلس الوزراء في منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية الآتي ذكرها في الفقرة ٧ من المادة ٨ من مشروع لائحة المعاشات وفي المادة ٣٩ مكررة من المشروع عينه <sup>(١)</sup> فان تلك السلطة تتعارض واحكام الدستور الصريحة لأن المقبول شرعا والمتبع عملا في البلاد الدستورية انما منح المعاشات الاستثنائية يكون بقانون يعرض على البرلمان عملا بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من الدستور المصري <sup>(٢)</sup>



قد أبنا في النبذة المقدمة حكم الدستور في بعض نصوص مشروع اللائحة الجديدة ولنعرض الآن حكم الهيئة الاجتماعية في البعض الآخر تلك الهيئة التي لها ناه وسايستحق من الحكومة التفتا قول ذلك لأنه يعز علينا ونحن في مقام عطف سامي ان يقيم المشروع من عقد الزواج سببا لحرمان الارملة والبنت والاخت من المعاش في الوقت الذي تقدمه الشرائع الالهية قبل الوضعية يحق لنا ان نأسف من هذا الحرمان لأننا لا نجد له من اثر في اللوائح الاجنبية فالمادة ٢٧ من لائحة المعاشات الفرنسية لسنة ١٩٢٤ صريحة في جواز الجمع بين المعاش والزواج واللائحة لسنة ١٨٥٣ قررت هذا الحق نفسه وزادت عليه ان الارملة التي تخرج عن الجنسية الفرنسية بزواجها باجنبي يعود لها المعاش ان عادت جنسيتها اليها

فان طالبنا حكومتنا العادلة فانما نلتبس منها ان تعامل زوجاتنا وبناتنا معاملة هذه الارملة اي بعد ان تحرم من المعاش في مدة الزوجية تعيد لها حصتها عند انتهائها بالطلاق او بوفاة الزوج مالم تطلب هي ترتيب ما تستحقه من المعاش الذي يؤول لها عن زوجها الثاني وذلك قياسا بالمتبع حتى الآن في لائحة سنة ١٩٠٩ <sup>(٣)</sup>

(١) المادة ٨ من المشروع .

تنقسم المعاشات والمكافآت الى سبعة انواع وهي .....

سائبا — المعاشات والمكافآت الاستثنائية التي تمنح بقرار من مجلس الوزراء

المادة ٣٩ مكررة من المشروع

يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولاسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات خاصة او زيادات معاشات او مكافآت خاصة للموظفين والمستخدمين الحاليين على المعاش او الذين يفصلون من خدمة الحكومة او لعائلات من يتوفي من أولئك الموظفين او المستخدمين قبل فصلهم من الخدمة او احالتهم على المعاش او بعد ذلك

وتجوز احكام هذا القانون فيما يتعلق بدفع المعاشات والمكافآت على تلك المعاشات وزيادات المعاشات والمكافآت وهذا مع عدم الاخلال بما قد يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخاصة

(٢) المادة ١٣٦ من الدستور — لايجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة او تعويض او اعانة او مكافأة الا

في حدود القانون

والمادة ١٣٧ — لا يجوز عقد فرض عمومي ولا تهمد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

(٣) قضت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من لائحة سنة ١٩٠٩ أن من برقت من وظائف الحكومة من الارامل والبنات لها الخيار في طلب ما تستحقه من المعاش او المكافأة على حسب مدة خدمتها او المعاش الايل لها بطريق البرات

ولذا في لائحة المعاشات الصادرة في آخر جمادى اول سنة ١٢٩٣ هجرية - ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ ما يشفع في قبول التماسنا اذ انها تنص صراحة على حق الوالدة في المعاش مدى الحياة تزوجت بغير والد ابنها او لم تتزوج وفي استحقاق الورثة ولو كان الزواج بعد الاحالة على المعاش نقول بحق ان هذه اللائحة الاخيرة لم تتخط القانون العام واحكامه لانها غير مخالفة للنظام العام ولا للاداب العمومية

اما اشتراط عدم الزواج حتى يكون حق المذكورين في المعاش قائما ففيه مخالفة لسنة الله في خلقه ولا يتفق والنظام العام والاداب في شيء.

ولا يغوتنا في هذا المقام ان نسجل بالحمد والشكر ملاحظه حضرة صاحب المعالي فتح الله باشا بركات وزير الزراعة القدير في مجلس شوري القوانين من « ان المعاش حق مكتسب ولا يصح ان يمنع من الزواج احد »<sup>(١)</sup>

ونلاحظ اخيراً ان مشروع اللائحة الجديدة قد انتقص حصص الارملة التي فقدت زوجها الموظف دون ان يكون لها معين من الاولاد فيمد ان كان يخصها ثلث معاش زوجها اصبحت حصتها اقل من الثلث<sup>(٢)</sup> كما نلاحظ وجوب ربط حدادني لخدمة كل ولد قدره خمسمائة ملياً رافعة بما يصيب الاكثرية منهم من بدل معاش ضئيل مقضى عليه بالزوال في ايام معدودات<sup>(٣)</sup>

هذه ملاحظاتي على مشروع تضمن آمالا ينتظر كل موظف امين من حكومته العادلة تحقيقها حتى يتساوى وحالة زملائه الموظفين في الحكومات الأجنبية « ومن المقرر ان في معاملته هو وورثته من بعده بالعدل والرافة ما يعود بالنفع على الحكومة لما فيه من تقوية آمال موظفيها وتنشيطهم على العمل بالهمة والامانة اللازمتين لتأدية اعمالها »<sup>(٤)</sup>

الياس روفائيل عباسي  
المحامي بقسم قضايا المالية

(١) مضبطة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الوقائع المصرية الماددة في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩ الصحيفة التاسعة منه

(٢) المادة ١٦ فقرة خامسة من المشروع  
اذا لم يترك ولدا وترك ارملة او اكثر تمنح الارملة الواحدة  $\frac{1}{3}$  من معاشه وتمنع ارملتان او الارامل بالنسوى  $\frac{1}{3}$  من معاشه

(٣) قضى القانون الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ باستبدال معاش الولد ذكراً كان او انثى ان قلت حصته عن الخمسمائة ملياً شهرياً وكانت لائحة ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ ( ١١ يناير سنة ١٨٧١ ) تقضى بربط حد ادني لمعاش الولد المذكور

(٤) نبذة من تقرير لجنة المعاشات لمجلس شوري القوانين في مضبطة جلسة يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ملحق الوقائع المصرية الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٠٩ الصحيفة الثامنة منه



## تقرير مجلس النقابة

المرفوع للجمعية العمومية عن أعماله في سنة ١٩٢٦

انقعد المجلس في هذا العام عدد ٤٦ جلسة كانت الاولى منها في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عقب انعقاد الجمعية العمومية السابقة والاخيرة منها في يوم الاربعاء ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وبلغت المكاتبات الواردة للمجلس ١٧٨١ والصادرة ٢١١٣

### شؤنه عامة

١ - بدأ المجلس عمله فاعاد انتخاب الاستاذ كامل بك صدقي أميناً للصندوق وانتخب الاستاذ راغب اسكندر سكرتيراً له

كما انتدب الاستاذين محمد بك يوسف و صليب بك سامى عضوين أصليين للجنة قبول المحامين امام محكمة الاستئناف والاستاذين عبد الحائق عطيه واحمد رشدى عضوين احتياطيين بها وعين المجلس الاستاذ ابراهيم رياض عضواً به بدلاً من حضرة الاستاذ عبد الحميد لطفى المستقبل ووكل أمر اختيار اعضاء النقابات الفرعية لحضرات المحامين المقيمين في كل دائرة . وقد جرى تصديق المجلس على اختيارهم بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦

ويسر المجلس ان يذكر ان حضرات اعضاء اللجان قد عاونوا المجلس معاونات قيمة

٢ - وتنفيذا لقرارات الجمعية العمومية لسنة الماضية عين المجلس لجنة من حضرات الاساتذة محمد بك حافظ رمضان وكيل النقابة و صليب بك سامى و سلامه بك ميخائيل للنظر في الاقتراحات الخاصة بترقية حالة المحامين والمحاماة وقد ضم اليها الاساتذة احمد فهمى و ابراهيم و ابراهيم رياض بقرار في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦

وقد وضع الاستاذ صليب بك سامى أحد اعضائها مشروعا كاملا لقانون النقابة تعديلا للقانون الحالي وقد طبعه حضرته ووزعه على حضرات المحامين . وهو تحت نظر المجلس الآن كما انه أشار على حضرات الزملاء بابداء ما يعين لهم من الملاحظات بشأنه

وقد احال المجلس على اللجنة المشكلة للنظر في مسألة المكاتب الفرعية

٣ - ورغبة في ايجاد الاتصال الوثيق بين المجلس واللجان الفرعية قد أرسل الى حضرات رؤسائها خطابا دوريا بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٦ لعقد جلساتها بصفة منتظمة وبسرعة بمحت الشكاوى التي ترد لها والنظر في رغبات وطلبات المحامين المستعجلة ومصالح النقابة بصفة عامة

وملاحظة مكاتب المحامين واتخاذ اللازم لتقصيرها على المصرح به منها وترتيب المحاضرات للمحامين تحت التمرين وتقديم تقرير عن اعمال كل نقابة فرعية في شهر نوفمبر طبقا لللائحة المجلس والمجلس يشمر ان اهتمام المجالس الفرعية اهتماما خاصا بمصالح المحامين وأمورهم له تأثير كبير في المحافظة على كرامتهم ومصلحتهم على الوجه الأكمل

٤ - هذا وما زال المجلس دأبًا في السعي لدى الحكومة لمنحه قطعة أرض لبناء مكان خاص للنقابة بها والبحث جار الآن عن المكان الذي يصح اختيار قطعة مناسبة فيه

٥ - افتتحت في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ محكمة الاستئناف الاهلية بامسوط . وقد اتدبت النقابة حضرة الاستاذ ابراهيم الملباوى بك لينوب عنها في هذا الاحتفال

٦ - ورد للمجلس في هذا العام عدد ٣٩٥ شكوى منها عدد ٢١ من النيابة العمومية ضد المحامين وعدد ٣٤٩ شكوى من أرباب القضايا وعدد ١٢ شكوى من محامين ضد قضاة واءضاء نيابة من ذلك عدد ٨ فصل فيها بالحفظ لحصول الترضية وواحدة تمحلت على سعادة النائب العمومي وعدد ٣ تحت النظر

وعدد ٤ شكاوى من قضاة واءضاء نيابة ضد محامين من ذلك عدد ١ صدر فيها قرار لفت نظر وعدد ١ صدر فيها قرار المجلس بالانذار حضرة المحامي المشكو في حقه وعدد ٢ تحت النظر وعدد ١٠ شكاوى من محامين ضد زملائهم من ذلك شكوى واحدة صدر فيها قرار وعدد ٨ فصل فيها بالحفظ لتوفيق بين الطرفين بواسطة المجلس وشكوى واحدة تحت النظر

وقد بذل المجلس عناية في تحقيق ما أمكن تحقيقه منها والتصرف فيه وفي التأخر من الشكاوى في السنوات الماضية فنظر في عدد ٤٧٢ شكوى واصر فيها قراراته وقد فصل في عدد ٣٩٢ منها سواء عن السنة الحالية أو السنوات السابقة بالحفظ والبعض بقرارات مختلفة ضد حضرات المحامين من ذلك عدد ٧١ بالادانة وعدد ٤ بالانذار وعدد ٥ بالاحالة على مجلس التأديب

على انه ما زال يأسف لعدم اكثارات بعض حضرات المحامين للرد على الشكاوى حتى يمكنه الفصل فيها بسرعة وقد اضطر لاتخاذ اجراءات حازمة في هذه السنة بسبب هذا التأخير الذي يترتب عليه ابطاء الفصل في كثير من الشكاوى وقد يكون من اسباب ذلك نقص في السلطة المعطاة لمجلس النقابة في اللائحة الحالية على ان نسبة القضايا التي فصل فيها هذه السنة تدل على قيام المجلس بنجاز اعماله بكل ما يستطيع من الجهد والسرعة

وقد سعى المجلس كثيرا الى ازالة اسباب الخلاف فيما وقع بين حضرات القضاة والزملاء من سوء التفاهم وتمكن من التوفيق في كثير منها

وقد اهتم المجلس اهتماما كبيرا بمجادتي محكمتي دكرنس والنبا التين وقع فيهما اعتداء على كرامة المحامين

ويسر المجلس ان يذكر ان شعور معالى وزير الحقانية كان متفقاً مع شعور اعضاء المجلس في وجوب صيانة كرامة المحامين صيانة تامة وقد جرت محادثات عدة بين الوزارة ومجلس النقابة وامر معالى وزير الحقانية باجراء تحقيق دقيق في الحادثتين أدى الى ترضية المحامين ترضية كاملة وازال تأثير الحادثتين من النفوس وقد ورد من معاليه للمجلس خطاب بذلك في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ( مرفق طيه )

وقبما يختص بمحادثة دكرنس رأى المجلس انذار حضرة المحامى كما رأى توجيه نظر حضرات محامى المنصورة الى عدم جواز تقرير اضراب عام قبل أخذ رأى المجلس وبهذه المناسبة يود المجلس ان يشعر الشركاء في اقامة العدل سواء كانوا من القضاة أو اعضاء النيابة أو المحامين بانهم جميعاً متضامنون في اداء مأموريتهم على الوجه الاكل بما يحفظ للقضاء قدسه وللمحاماة كرامتها

ويؤمل المجلس ان يسود بينهم دائماً حسن الثقة والتفاهم تحقيقاً للغرض الاسمى وهو اقامة العدل ومراعاة حقوق المتقاضين واذا كان من واجبات المحامين الاولى تقديس هيئة القضاء فانهم لا ينتظرون أقل من تقدير كرامتهم حق التقدير والمحافظة على اسباب التفاهم والصلات الحسنة معهم

### المحاضرات

وجه المجلس اهتمامه من جديد بالقاء المحاضرات للمحاميين تحت التمرين وقد عين الاستاذ محمد افندى صبرى ابو علم سكرتيراً لها وفتح قسمها هذا العام في يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٦ بمحاضرة القاها الاستاذ محمد بك زكى على موضوعها « اختصاص قاضى الامور المستعجلة وبعض مسائل أخرى عملية »

كما التى حضرة الاستاذ عبد السلام بك ذهني استاذ كلية الحقوق بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٦ و ١٩ منه محاضرة موضوعها « قانون التسجيل الجديد والاصول القانونية المقررة من قبل » ويؤمل المجلس ان يزداد نشاط حضرات المحامين في السنة القادمة فيبدلون شيئاً من ثمين وقتهم في اعداد هذه المحاضرات اسبوعياً لما يترتب عليها من الفوائد العظيمة كما يرجو من النقابات الفرعية ان تعير هذا الموضوع اهتمامها الكبير في دائرة كل منها

### لجانة الحقانية

وقد اصدر معالى وزير الحقانية قراراً بتشكيل لجنة برئاسة سعادة وكيل الوزارة ومن اعضاء هذه اللجنة تقييب المحامين لفحص الشكاوى المقدمة ضد الخبراء امام المحاكم الاهلية والشكاوى المقدمة منهم واقتراح التعديلات الواجب ادخالها على قانون الخبراء



وقد وجه المجلس رجاءه بان يرسل حضرات المحامين كل ما يبين لهم من الملاحظات في هذا الشأن الى النقابة في اقرب وقت لامكان عرضها على اللجنة المذكورة وبهذه المناسبة رأى المجلس انه من المصلحة العامة ان يشترك المحامون في اللجان التي تشكلها وزارة الحقانية للنظر في تعديل القوانين والنظم القضائية وقرر تكليف حضرة الاستاذ النقيب السمي في تحقيق هذه الرغبة

### في قضايا الجنايات ومحكمة الاستئناف

وقد جرى المجلس في هذا العام على الاكتفاء بتعليق صور كشوفات قضايا الجنايات في لوحات المحاكم وتوجيه نظر حضرات المحامين الوكلاء والمنتدبين في قضايا الجنايات بمقتضى المنشور رقم ( ١ ) سنة ١٩٢٦ بحضورهم في مواعيد الجلسات والاستعداد في القضايا وعدم طلب تأجيلها لغير سبب مهم وفي حالة وجود عذر لدى أحدهم ان يبادر الى تبليغه لحضرات رؤساء الدوائر في مواعيد لا تفتقر : كما بلغهم كتاب معالي رئيس محكمة الاستئناف وهذا نصه : - « حضرة صاحب العزة نقيب المحامين بالنيابة »

ان المحاماة اكبر معين للقضاء على اقامة العدل فالقضاء لا يستغنى عن نفيس معاوئتها والعدل لا يقوم بدونها لهذا هي احق الهيئات المعاونة له بازالة كل عبة تقف في سبيله وتحول بينه وبين تأدية واجبه

لكن لاحظ حضرات المستشارين ان بعض حضرات المحامين يكثر من طلبات التأجيل لغير سبب هام فيتعطل بذلك كثير من القضايا .

لهذا رأت الجمعية العمومية للمحكمة في اجتماعها الذي انعقد أمس ان ترجو من النقابة توجيه نظر حضرات المحامين الى ذلك فتشرف بتبليغه الى عزتكم ولنا الأمل الكبير في ان تضم هذه الهيئة المحترمة مجهودها العظيم الى مجهود القضاء حتى يقوموا بوظيفتهم على اكمل الوجوه وبامرع ما يستطاع وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية

امضاء

بثمة ٢٩٢٨ بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦

وقد ردت عليه النقابة بخطاب هذا نصه : -

حضرة صاحب المعالي رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية

يسرني ان ابليكم ان مجلس النقابة عنى عناية تامة بما تضمنه كتاب معاليكم المؤرخ ٤ نوفمبر الجاري وقدره تقديراً عالياً وكان يود ان يقف على حوادث معينة ليتمكن من ملافاة تكرارها

و يشكر المجلس معاليكم واصحاب السعادة المستشارين على موافاته بما يترأى لكم حتى يستطيع ان يضم مجهوده الى مجهود القضاء لتسير العدالة على كل الوجوه وبأسرع ما استطاع وقد قرر المجلس ان يبلغ كتاب معاليكم لحضرات المحامين وبلغت انظارهم الى ما تضمنه وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

تقيب المحامين بالنيابة

( أمضاء )

بكرة ١٩٢٦ بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٦

### القرارات والمبادئ

من القرارات التي اصدرها المجلس في هذا العام مبدأ تقدير المحامي سر الصناعة والتمسك به فقد عرضت شكوي ضد الاستاذ محمود ابو النصر بك تتضمن مطالبة حضرته برد اوراق موكله التي تسلمها بايصال تحت يد اعدم وقرر فيه باعادة تلك الأوراق الى موكل حضرته المشتكى بعد نهو اللازم منها ولم يردّها وقد طلب سعادة النائب العمومي رأى المجلس في هذا الموضوع فقرر ما يأتي : -

« حيث ان حضرة المحامي يتمسك بان هناك سراً من اسرار الصناعة لا يستطيع ان يبوح به »  
« وحيث ان المحامي له وحده الحق في تقدير السر والتمسك به وتقدير ما يترتب على اباحته لهذا يرى المجلس ان حضرة المحامي له حق التمسك بعدم اباحة سر الصناعة وهذا لا يمنع المشتكين من رفع امرهم الى القضاء اذا ارادوا

وقرر ايضاً بناء على طلب الاستاذ سليم بك رطل انه لا مانع من مرافعة حضرته امام المجلس الحسبي الذي تعين عضوا به في غير قضايا الطوائف الكاثوليكية التي يمثلها بالمجلس

وقرر أيضاً في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ان يقصر النشر عن التوكيلات العامة للمحامين على المحاكم التي يكون او يحتمل ان يكون للمحامي فيها قضايا وهذا لا يؤثر في حقه في النشر عن التوكيلات مستقبلاً امام المحاكم التي يتخذ فيها قضايا لموكله

واصدر قراراً لحضرات المحامين بتحريم قبولهم قضايا باي درجة من درجات القضاء غير الدرجة التي هم مقبولون للمرافعة امامها

### مكتبة النقابة

اماز المجلس في هذا العام عن السنوات الماضية بتوجيه عناية خاصة بمكتبة النقابة فعين لها حضرة محمود افندي احمد ليسا نسيه الحقوق من فرنسا امينا لها لمدة تنتهي في آخر ديسمبر سنة

١٩٢٦ الجارى تحت التجربة وذلك بعد ان اختار لها الفنين الذين قاموا بتنظيمها على احدث الطرق بحيث اصبح سهلا على كل مطلع البحث والتنقيب  
ولقد اصبحت المكتبة الان حاوية لكل ما يهم حضرات المحامين الاطلاع عليه من القوانين والوائح والمشورات والمجاميع المختلفة وكثير غيرها مما تمس الحاجة اليه واصبح بها الان عدد ٨٧١ مؤلفات افرنجية وعدد ٢٢٤ مؤلفات عربية .

وقد رأى المجلس ايضا ايجاد غرفة خاصة باودة المحامين بمحكمة استئناف مصر تودع فيها الكتب الضرورية التى قد تمس اليها الحاجة المستعجلة وتتكون معدة عن قريب لحضرات المحامين وبهذه المناسبة يقدم المجلس شكره لحضرة الاستاذ عزيز بك خانكى لاهدائه المكتبة فى هذا العام بعض القوانين الفرنسية والمصرية والمنشورات والمضابط والمجلات النادرة الوجود

### الغاء امتحان المحامين تحت التمرين

لمناسبة طلب حضرات المحامين تحت التمرين الغاء امتحانهم قرر المجلس تكرار موافقته على الغاء هذا الامتحان وحرر بذلك خطابا لوزارة الحقانية  
وقد صدر فعلا المرسوم القاضى بالرجوع للعمل بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ فيما يختص بالاكتماء بمضى مدة التمرين طبقا للنصوص الواردة به وقد نشر هذا المرسوم بالعدد الصادر فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ الوقائع المصرية

وعلى هذا عاد حق تقرير قبول المحامين للرافعة امام المحاكم الابتدائية للجان المشكلة بكل محكمة ابتدائية والتي يمثل النقابة فيها أحد أعضاء النقابة الفرعية

ونرجو ان يستفيد حضرات المحامين تحت التمرين من الغاء الامتحان فيوجهوا عنايتهم الى الاهتمام بالقضايا واعمالهم فى المكاتب التى يشتغلون للتمرين فيها ويقوموا بتنفيذ قانون النقابة واللائحة بنابة الدقة وبأمل المجلس بهذا ان تظهر كفاءتهم ومقدرتهم فى المستقبل على الاستقلال فى عملهم

### المحاصرون والوزارة

كان من اثار الجهود التى تضاعفت فيها احزاب الامة وهيئاتها للمطالبة بالعودة الى الحياة النيابية وقيام النقابة بنشر قرارها المشهور بىطلان حل مجلس النواب ان رضخت الحكومة التى كانت قائمة بالامر واذعنت لاجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وقد تمت وفازت فيها الاحزاب المؤتلفة فوزا عظيما . وعادت الحياة الدستورية الى سابق عهدها وشكلت وزارة تمثل الامة ويسرنا ان ننوه بالاختيار القوي وقع باشتراك ثلاثة من كبار المحامين وهم الاستاذ مرقص حنا باشا النقيب



السابق والاستاذين محمد نجيب الغرابي باشا واحمد محمد خشبه بك في هيتها وقد احتفل بهم المحامون وأملوا على ايديهم كل خير للأمة وكل قدم لميعة المحاماة التي ينتمون اليها

### شؤون مختلفة

بناء على شكوى حضرات محامي بني سويف من قرار حضرة رئيس محكمتها بمنع كتابة حضرات المحامين الذين لا يحملون التصاريح الرسمية من دخول المحاكم ولما كان هذا المنع حصل فجأة ويزعج على تنفيذه تعطيل مصالح المتقاضين انتدب المجلس أحد حضرات اعضائه للاتفاق مع الوزارة على السماح للكتابة بالاشتغال مؤقتا ريثما يستطيعون الحصول على التصاريح الرسمية وقد احاط المجلس النقابة الفرعية علما بذلك أملا ان يجد حضرات المحامين في الحصول على تصاريح لكتبتهم لحسن سير الاعمال ونظامها

ولهذه المناسبة قرر المجلس وضع نظام لكتابة المحامين يكفل اشراف النقابة على التصريح لهم بباشرة مهنتهم ومراقبة سيرهم

### متحف النقابة

بناء على اقتراح الاستاذ عزيز بك خانكي بانشاء متحف فني للنقابة شكل المجلس لجنة من حضرات الاسانذة عزيز خانكي بك وصليب سامي بك ومحمد زكي على بك لبحثه وعرض نتيجة البحث على المجلس

### المبجزة

مجلس النقابة في غنى عن ايضاح ما وصلت اليه مجلة المحاماة من الرقي المطرد بفضل عناية رئيس تحريرها الاستاذ عزيز خانكي بك ومجهوداته التي بذلها في اعلاء شأنها وجعلها في مستوى أرقى المجلات القضائية

### طلبات تقدير الاعقاب

تقدم من حضرات المحامين للمجلس في هذا العام عدد ١٢٠ طلب تقدير الاعقاب التي يستحقونها عن قضايا موكلينهم التي باثروها والفضل في تسهيل نظرها على المجلس لحضرة الاستاذ صليب بك سامي الذي لم يأل جهدا في درسها وعرضها على المجلس ويلاحظ المجلس ان تقديراته هي بصفة عامة محل تقدير المحاكم وحضرات القضاة واهتمامهم

### مالية النقابة

يسر المجلس ان يقدم .زيد شكره لحضرة الاستاذ كامل بك صدق على العناية الفائقة والمجهود الكبير الذي يبذله في تنظيم الأعمال المالية للنقابة وتنمية ايراداتها

### استقالة المستر كرشو

اثار جناب المستر كرشو ثائرة من الغضب باستقالته على اثر حكم محكمة الجنايات التي كان يرأسها في القضية المعروفة بقضية الاغتيال السيامي . وخلط بين السياسة والقضاء في المساس بالمستشارين الذين شاركوه الحكم وقد اجتمعت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف واستكرت هذا التصرف وشاركها مجلس النقابة بالقرار الذي اصدره في هذا الشأن وهذا نصه : -

بعد الاطلاع على نص الحكم الصادر من محكمة جنابات مصر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ في قضية النيابة العمومية غمرة ٤ اكلى سنة ١٩٢٦ نيابة مصر المقيمة بمجدول الاحالة غمرة ١٢٩ سنة ١٩٢٦ ضد محمد فهمي على وآخرين المعروفة بقضايا الاغتيال السيامي والقاضي باعدام المتهم الاول شتقا وبراءة باقي المتهمين مما اسند اليهم ، وعلى صورة الاستقالة المؤرخة ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ المقدمة لوزارة الحفانية من جناب المستر كرشو المستشار السابق بمحكمة الاستئناف والذي كان رئيساً لمحكمة الجنايات التي اصدرت الحكم في هذه القضية

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦ باجتماع الراء من الجمعية العمومية لاستشارى محكمة استئناف مصر الاهلية المنعقدة للنظر في الاستقالة المذكورة

قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة في يوم الاربعاء ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٦ تأييد قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف الاهلية وابداء مزيد اسفه لتصرف جناب المستر كرشو لخروجه على القوانين التي اقسم اليمين على احترامها وتحالفته لواجباته كقاضى في المحافظة على اسرار المداولة والاحترام الواجب لزملائه ولحكم صادر من هيئة برئاسته طبقاً لقانونه ومؤسس على اسباب قاطعة تؤيد صحته وتنادى بمداته

### في هيئة المجلس

نظراً لخلو المحلين اللذين كان يشغلها الاستاذ مرقص باشا حنا والمرحوم احمد بك لطفي فقد رأى المجلس ان يكل الى الجمعية العمومية مباشرة انتخاب بدلما لمدة سنتين من الاول ولمدة سنة واحدة عن الثانى ومعرض انتخابهما مع الاعضاء الخمسة بدلا من الاساندة الذين اتهمت مدتهم

## المحاضرون المراملون

لجمع مجلس النقابة ب وفاة ركن من اركانها وتقيب من تقبائه وعامل من اكبر عماله هو المرحوم الاستاذ احمد بك لطفى . اختطفته المنية في مقتبل عمره على اثر مرض عضال وبعد جهاد عظيم استنفذ قواه في قضية من اكبر القضايا التي نظرت امام المحاكم فكان لنعيه على نفوس زملائه والكثير من تلاميذه وقفاً ليلماً . وبكاه كل من عرف فضله وعزيمته

كان المرحوم احمد بك لطفى قطباً من اقطاب المحاماة ورجال القاتون الذين يشار اليهم بالبنان وحجة في الراى السديد وكان رجلاً غيوراً على مصالح طائفته وعلى كرامة زملائه طالما دافع عن هيتهم وافرادهم واعتمد عليه الزملاء في كثير من معضلات المسائل وفي شتى امورهم وكانت تقفهم به كبيرة فانتخبوه مراراً عديدة تقيماً لهم برعى مصالحهم ويدافع عن شئونهم وقد كان رجلاً وطنياً خادماً لبلاده ولاهله خدماً عظيمة تخلد له في صفحات التاريخ وله في خدمة الوطن العزيز آيات بينات

وقد اشترك مجلس النقابة والمحامون بصفة رسمية في تشييع جنازته حتى اودعوه مقبره الاخير وابنه اخوانه وزملاؤه والاسف بملأ قفوسهم واقام بالاشتراك مع الحزب الوطنى حفلة تأبين ونعته بجلالة المحاماة ونشرت صورته الكريمة وقررت تعليق صورته في دار النقابة احياء لذكراه وتعهد الله الفقيد برحمته والهم عائلته الكريمة واخوانه وزملائه الصبر الجليل

ويبدى مجلس النقابة كل اسف لانتقال المرحومين الاساتذة السيد حسن سعد افندى واسماعيل صالح افندى بمصر ونجيب فهمى مطر افندى ببيت غمر وميخائيل افندى فرج بالقازيق ويوسف بك مبارك بمصر والمجلس يقدر خدماتهم للمحاماة قدرها وقد اشترك المجلس في تقديم واجبات العزاء لعائلات الفقدين مستنزيلاً عليهم طيب الرحمة والرضوان



العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٤٥٣	هل الدائن بمصاريف صيانة العقار ممتاز طبقا للمادة ٦٠٣ - ٧٢٩ مدني ( لحضرة الاستاذ الفاضل السيد حامد فهمي افندي المحامي )	
رقم الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٣٢٠	٤٦٠	تقضى . تهمة جديدة . عدم دفاع . بطلان .
٣٢١	٤٦٠	تقضى . دعوى عمومية . سقوط الدعوى . حكم جواز نظر الدعوى . عدول . قوة الشيء المحكوم فيه .
٣٢٢	٤٦١	تقضى . اصدار الحكم . تأجيل الحكم . بطلان . مادة ١٥١ جنایات .
٣٢٣	٤٦١	تديد . ناظر وقف . وكيل .
٣٢٤	٤٦٢	تقضى . نية التهمين . تعارض . استفادة باقى المحكوم عليهم من قبول التقضى
٣٢٥	٤٦٣	تقضى . مادة ٢٠٥ عقوبات . عجز عن العمل . مادة بدل . مادة . مصلحة
٣٢٦	٤٦٤	تقضى . استئناف . الحكم ابتدائيا بعدم جواز سماع شهود . الحكم استئنافيا بالجواز وبالعقوبة بدون احالة . خطأ .
٣٢٧	٤٦٥	تقضى . حكم فى دفع فرعى . عدم قبول .
٣٢٨	٤٦٦	تقضى . احراز حشيش . عود . تقديرها .
٣٢٩	٤٦٦	تقضى . مادة ١٤٨ و ١٧٤ جنایات . قاضى احالة . جنایة . جنحة .
٣٣٠	٤٦٧	حسبى . حجر . شيخوخة . مرض .
٣٣١	٤٦٩	استئناف . محل مختار . قلم الكتاب . انذار بوجوب القيد .
٣٣٢	٤٦٩	خصم ثالث . استئناف . طلبات جديدة .

المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٣٣٣	٤٧١	أب . ولايته . تصرفاته .
٣٣٤	٤٧٢	تنفيذ مؤقت . مادة ٢٩٣ مرافعات . منازعة . معناها . نفاذ سلطة المحكمة .
٣٣٥	٤٧٢	حكم . وصفه . حضورى . غيابى . معارضة .
٣٣٦	٤٧٤	تأديب . مجلس تأديب . نائب عمومى . افوكاؤ عمومى .
٣٣٧	٤٧٤	كفالة . براءة الكفيل . ضياع التأمينات . مادة ٥١٠ مدنى .
٣٣٨	٤٧٦	سن . عمر . تحديد السن . دقترقيد المواليده . اثبات .
٣٣٩	٤٧٨	تعمدات . فضولى . مسؤوليته . حساب .
٣٤٠	٤٨٠	نزع ملكية . منفعة عامة . ريع العين . فائدة التمن .
٣٤١	٤٨١	قاضى احالة . قرار بان لا وجه . معارضة المدعى المدنى وحده . حكمها
٣٤٢	٤٨٥	سرقة اكراه . لعب قمار . استرداد بالقوة .
٣٤٣	٤٨٧	رشوة . عمدة . موظف عمومى . تعيين وانتخاب شيخ خفر . المادة ٨٩ عقوبات .
٣٤٤	٤٨٨	سرقة . اكراه . شروط . احوال .
٣٤٥	٤٩٠	قاضى مستعجل . اتفاق على اختصاصه . اثره .
٣٤٦	٤٩١	قائمة التوزيع . مالها من قوة الاحكام النهائية . المبالغ التى تستحق للمدين فيما بعد . اثر الحجز عليها من دائن آخر .

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٤٧	٤٩٢	محكمة مصر الابتدائية الاهلية تقدير قيمة الدعوى . عدم منازعة الخصوم في التقدير امام القاضى الجزئى . اثر ذلك بالنسبة للدعوى التى قيمتها الحقيقية اكبر من النصاب . اثره بالنسبة للدعوى التى قيمتها الحقيقية اقل من النصاب . ولكن اعطيت لها قيمة اكبر من ذلك النصاب . قواعد النظام العام .
٣٤٨	٤٩٤	النصاب التامى . للقاضى الجزئى . المنازعة فى سبب الدين . اثره .
٣٤٩	٤٩٦	نصاب نهائى . دعوى مجهولة القيمة . طمن بالتزوير . اثره .
٣٥٠	٥٠٢	معارضة . ادعاء بحق مدنى . غياب المحكوم عليه .
٣٥١	٥٠٣	تقدم . سقوط الحقوق . مادة ٢٠٩ مدنى . وفاء . اعتراف صريح . اعتراف ضمنى . انقطاع التقدم . مطالبة . دعوى . شطب الدعوى . اثره . وكيل . محام . اجر . اتعاب . تقدير .
٣٥٢	٥٠٧	دعوى عمومية . دعوى مدنية . محاكمة جنائية . سقوط الدعوى العمومية . خروج الدعوى العمومية من سلطة القاضى الجنائى .
٣٥٣	٥١٠	دعوى . تقديرها . طلب متأخر حكر . طلب ما يستجد .
٣٥٤	٥١١	دعوى . تقديرها . طلب شطب رهن .
٣٥٥	٥١٢	تحضير . دعوى مستعجلة . استئنافها . وجوب مرورها على قاضى التحضير



المجلد	الصفحة	تابع فهرست الاحكام
٣٥٦	٥١٣	محكمة قنا الابتدائية الاهلية
٣٥٧	٥١٤	» » » اسيوط » » »
		صحيحة استئناف . صحيحة معارضة . بيان الاسباب . بطلان . سقوط الحق في التمسك . جريمة . العود الى الاشتباه . الحكم بالادانة بعد سبق الانذار . البلاغ الجديد . الحكم بالمراقبة في جريمة السرقة . تأثيره في دعوى العود الى الاشتباه .
		فهرست الابحاث القانونية
	٥١٧	بحث في نظام المعاشات المدنية ( لحضرة الاستاذ الفاضل الياس روقايل عياشي المحامي بقسم قضايا المالية )
	٥٢٢	تقرير مجلس النقابة المرفوع للجمعية العمومية عن اعماله في سنة ١٩٢٦
		رئيس التحرير: عزيز غانكي

# المحكمة

مجلد قضائى

نصف ثانى المحاماة



“Le droit de la souveraineté  
résidant uniquement et inaltérablement  
dans le peuple, le souverain  
ne pouvait être que le premier  
magistrat de ce peuple.”

Mirabeau.

العدد السابع

العدد السادس

عدد مارس سنة ١٩٢٧



الادارة بميدان سوارس نمرة ٣



بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠



قيمة الاشتراك ٧٥  
والطلبة ٤٥





## بيان

صدرنا هذا العدد يبحث مهم في « السبب الصحيح في التقادم الخمسى والاوزاع الشكلية في التسجيل الجديد » لحضرة الفاضل الاستاذ عبد السلام بك ذهنى . ويلى هذا البحث

عدد	
١٦	حكما صادرا من محكمة التقض والابرار
٩	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٩	حكما صادرا من المحاكم الكلية الاهلية
١١	حكما صادرا من المحاكم الجزئية الاهلية
٥٥	

واعقبنا هذه الاحكام بنص المحاضرة القيمة التى القاها جناب العالم واتلى بك المنشار الملدى  
بوزارة المالية فى دار محكمة مصر المختلطة على جمع حافل من القضاة والمحامين ورجال القانون موضوعها  
« النظام الحالى لتسجيل الحقوق العقارية فى مصر » وختمنا هذا العدد بترجمة حياة المغفور له محمد  
قدرى باشا صاحب كتاب « الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية على مذهب الامام ابى حنيفة  
النعمان » وكتاب « مرشد الخيران الى معرفة احوال الانسان » وكتاب « العدل والانصاف فى حل  
مشكلات الاوقاف » وهى الكتب الثلاثة التى عدت مفخرة حياته وكل كتاب منها آية من آيات  
البلاغة والايجاز وقد تفضل حضرة الاستاذ الدكتور هيكى بك مدير جريدة السياسة فاذن لنا  
نشرها بمجلة المحاماة تيمنا لفائدتها وتخليدا لذكرى هذا الرجل العظيم ما  
رئيس تحرير المجلة  
عزيز غانكى



السنه السابعة

# المحاماة

العدد السادس

عدد مارس

## السبب الصحيح في التقادم الخمسى والاوضاع الشككية في التسجيل الجديد

للدكتور عبد السلام زهني بك القاضي بمحكمة مصر الكلية الادلية  
والاستاذ السابق للقانون المدني والتجاري بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

السبب الصحيح عند الرومان :

- (١) الاوضاع الشككية في العهد الاول
- (٢) القاضي الرومانى وصحيفة النزاع والملكية الميازية
- (٣) مايرى اليه القاضي الرومانى من مفتوداته السنوية

السبب الصحيح والقانون الفرنسى :

- (١) اركان السبب الصحيح من الوجهة القانونية البحتة
- (٢) السبب الصحيح والمقود الباطلة بانواعها الثلاثة
- (٣) السبب الصحيح والاوضاع الشككية المقود الشككية



## السبب الصحيح في القانون المصري :

- (١) القانون المصري والفرنسي واحد
- (٢) المذهب القائل باعتبار المالك من طبقة الغير
- (٣) اركان التقادم الخمس ثلاثة : التناقد والمدة والنية
- (٤) في التقادم الخمس والتقادم الطويل وأثر السبب الصحيح في الاول
- (٥) اختلاف وجهة النظر في تقرير السبب الصحيح عند الرومان وفي القوانين المصرية والفرنسية الحاضرة
- (٦) السبب الصحيح والتقادم الخمس وشرط مصادقه المجلس الحسي ونظرية علم الافراد بغير القانون

## السبب الصحيح وقانون التسجيل الجديد :

- (١) الالتزامات الشخصية بالمادة الاولى من قانون التسجيل الجديد
- (٢) الاوضاع الشكلية وانتقال الملكية وارتباطها بالالتزامات الشخصية
- (٣) العقد غير المسجل والبطلان المطلق

قررنا بكتابنا في الاموال ( ص ٥٧١ - ٥٧٥ ن ٣٩٨ - ٣٩٩ ) وبمقالنا المنشور بمجلة المحاماة ( المجلد ٦ ص ٥٩٧ - ٦٢٩ ) وبرسالتنا في التسجيل وحماية المتماقدين والغير ( ص ٢٢ ن ٢١ ) ان نظرية التقادم الخمس قد تأثرت بقانون التسجيل الجديد، وانه لا بد في العقد لأجل ان يكون سببا صحيحا بالمعنى القانوني الصحيح ان يكون مسجلا، وانه في حالة عدم تسجيله لا يعتبر سببا صحيحا مملكا بمضى خمس سنوات، وانه لا بد من مضي مدة ١٥ سنة للملك، اى لا بد من التقادم الطويل. وقد اوضحنا ذلك على الأخص بكتابنا في الاموال واتينا بالملل القانونية من جميع وجوها، بما اوجزناه بمقالنا بالمحاماة.

ولقد قرأنا اخيراً للاستاذ حامد بك فهمي المحامي بمحنا قوماً بمجلة المحاماة ( المجلد ٧ ص ٩٧ - ١٠٣ ) افاض فيه القول بنقض رأينا وذهب فيه غير ما ذهبنا، وقال بصحة السبب الصحيح اذا لم يكن مسجلاً، وان التقادم الخمس جاز برغم عدم تسجيل العقد الحاصل بين البائع غير المالك والمشتري. ورجع في تأييد رأيه الى القانون الروماني والى اصول التسجيل الفرنسي الموضوع سنة ١٨٥٥، والى ما قرره قضاؤه وفقهه، والى القانون المصري وقضائه وفقهه، والى ان قانون التسجيل الجديد لم يمس التقادم الخمس في شيء. ثم ختم بحثه بان « اشتراط تسجيل السبب الصحيح لافادة الملك، من العبث الذي يجب ان يتنزه عنه الفقيه »

وانا وان كنا نعلم ان هذا البحث لا يعرض على القضاء المصري الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٨، لأنه لا بد من مضي خمس سنوات على الأقل حتى يكون للبحث محل امام القضاء، وحتى يمكن للمشتري ان يدعى الملكية بالتقادم الخمس في ظل قانون التسجيل الجديد، فانا لانرى مندوحة مع ذلك من بحث الموضوع قبل حلول أو ان الفصل فيه قضائياً، لأن من شأن القنئين

بالحركة الفقهية ، ان يتلمسوا مواطن الأخذ والرد في القانون ، حتي يستطيع اصحاب الشؤون في المعاملات ان يأخذوا عدتهم لظواريء المتبلة من حيث الاختلاف في الاراء ، وحتى ينضج الرأي بين ايدي المختلفين بما يدلون به من وجهات النظر المختلفة

وانا نرى البدء اولاً بالنظرية الرومانية وكيف عالج القاضي لروماني *préteur* قوة القيود التشريعية القديمة في عصر الطفولة للرومان ، وعمل على التوفيق ، بينها باعتبارها رمزاً للصيغة الرومانية البحتة ، وبين تطور الحالات الاجتماعية عندهم ، بما كان يذيعه سنوياً على السكافة بنشوره السنوي *edictum* من الاصول القانونية القيمة حتى يعلم جماهير الناس بما سيقضى به القاضي فيما اذا تخاصم اليه المتنازعون ثم نخرج بعد ذلك على بيان نظرية التسجيل الحاضر ، وان القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ وهو مصدر التسجيل المصري المختلط الموضوع سنة ١٨٧٥ ولاهلي سنة ١٨٨٣ ، لم يأخذ مطلقاً بذهب القاضي الروماني وما اذاعه بنشوره ، وان الفقه والقضاء الفرنسيين سارا في طريق السبب الصحيح والتقدم القصير بغير الطريقة الرومانية ، على العكس مما جاء بمقال الناقد حامد بك ثم تعود بعد ذلك الى قانون التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ وبيان ما أحدثه من مبدأ جديد في تقرير التسجيل وفي جعله من الاوضاع الشكلية من حيث نقل الملكية فقط ، برغم ما للمقد في ذاته من الأثر القانوني في تقرير التزامات شخصية بين عاقيه . وفي هذا الايضاح تبرز الفروق البينة بين السبب الصحيح الروماني والسبب الصحيح الفرنسي ، والمصري في عهد القانون المدني ، والسبب الصحيح في عهد قانون التسجيل الجديد . وسنبين في اى طائفة من طوائف البطلان الثلاثي او الثنائي يقع عقد البيع غير المسجل وقد اصبح التسجيل من الاوضاع الشكلية ، وما هو أثر ذلك مع قيام الالتزامات الشخصية ، وما رتبناه على هذه الأخيرة من اصول واحكام من حيث المطالبة بالتسليم وما الى ذلك .

### القانون الروماني والسبب الصحيح :

رأينا ان ثبت بكتابنا في الاموال (ص ١٠٠٢ - ٢٧ ن ١ ٦٨١ - ٦٩٣) باباً خاصاً في اثبات الملكية وكيفية الدفاع عنها وتطور اداة الدفاع عن الملكية في العصور الرومانية والمصور الوسطى وفي عهد القانون الفرنسي الحاضر وقضائه وقته ، وأخيراً في عهد القانون المصري وقضائه . وبيننا بكتابنا اطوار الملكية عند الرومان وما قرروه من الملكية الحيازية ، اى الملكية الناقصة *propriété bonitaire* بجانب الملكية الرومانية البحتة *propriété quiritaire* التي كانت وفقاً على جماعة الرومان انفسهم ، والتي كانت لا تنتقل الا باوضاع شكلية خاصة ، أهمها البيع العلني او الافراغ العلني *mancipatio* للاشياء النفيسة *res Mancipi* ( وكلمة *mancipatio* أو *mancipium* مكونة من كلمتين : *manus* بمعنى اليد . و *capio*

بمعنى مسك: إشارة الى ان المشتري يضع يده على المبيع ويدعي ملكيته له في حفرة البائع الذي لا ينازع: انظر في ذلك مذكراتنا في القانون الروماني في نظرية الأشياء ص ٣٩ - ٤٢). واذا حصل التبائع في هذه الاشياء النفيسة بغير طريقة الافراغ العائني وحصل بالمناولة البدوية traditio، فلا يكتسب المشتري الملكية الرومانية البحتة المحمية بدعوى اثبات الملكية rei vindicatio، انما يكتسب فقط الملكية الحيازية. وهذه الملكية النافعة كما يسميها حامد بك (المحاماة ٧ ص ٩٩ العامود الاول في متصفه) وان كانت لا ترتفع الى مستوى الملكية الرومانية البحتة ولا تستفيد من دعوى اثبات الملكية، الا ان القاضي الروماني بوبليسوس Publicius قرر لها دعوى خاصة صورية لحايتها سميت باسمه la publicienne يستعين بها صاحبها في حمايتها ضد الغير. وكان يعمل القاضي المحضر، الذي يحرر صحيفة النزاع formule ويرفها الى القاضي الذي يفصل فيها، في أن يفترض في تلك الصحيفة فرضا صوريا ان المشتري قد تملك بالتقادم مع انه في الحقيقة لم تمض مدة التقادم.

واقدم اتينا بهذه اللوحة الرومانية السريعة برسالتنا في التسجيل، وكنا نرمي بها الى بيان وجه الشبه بين الملكية الناقصة عند الرومان، وما يتقرر للمشتري في وقتنا الحاضر، في ظل قانون التسجيل الجديد من الحقوق بشأن العقار المبيع له، وضرورة حماية هذه الحقوق ضد البائع وضد الغير ايضا (انظر رسالتنا في التسجيل ص ٨ - ١٠ ن ١٣ - ١٤) وقصدنا من ذلك ان نعمل على رفع الغرابة التي يمكن ان تلاحظ على ما قررناه بشأن المقدم غير المسجل من ضرورة حماية صاحبه ضد كل من يمتد على حقوقه بشأن العقار المبيع. اذ قررنا للمشتري الحق في مفاضة البائع بتسليمه العقار المبيع، والعمل على احترام الالتزامات القانونية الناشئة عن البيع غير المسجل، وما الى ذلك من الحقوق الاخرى

قلنا بأن القاضي الروماني prêtreur، وقد قرر بمنشوره السنوي الذي يذيعه كل عام على الافراد قبل البت شكليا فيما يرفع اليه من الاقضية، قرر الملكية النافعة أو الملكية الناقصة او الملكية بحكم القاضي propriété prétorienne، لمن اشترى شيئا قسيسا بغير الاوضاع الشكلية وقرر ايضا هذه الملكية الحيازية habere in bonis لمن اشترى من غير مالك بسبب صحيح وحسن نية (انظر جاستون مي G May في القانون الروماني، الطبعة الرابعة عشر سنة ١٩٢٢ ص ٢٦٨). واصبح بذلك لدى الرومان نوعان من الملكية: الرومانية البحتة والملكية الناقصة. ثم تطور هذان النوعان مع تطور اجراءات المرافعات عديم، وعلى الاخص عند ما زال العمل بصحيفة الدعوى التي كان يجهزها القاضي المحرر لها، بما يشبه عندنا اليوم قاضي التحضير المصري، واندججت المالكيتان معا، اي توحدت الملكية، وارتفعت عنها القيود الشكلية القديمة والاولاوضاع المعقدة التي اصبحت لا تلتم مع رقي المدنية عند الرومان وما اصابوه من وفرة في المرافق الحيوية.



واقعد عول الرومان في تقريرهم لأداة الحماية لدى صاحب الملكية النافعة *possesseur bonitaire* على السبب الصحيح *josta causa* وحسن النية. ويرون ، كما نرى نحن في المصور الحاضرة ، بالسبب الصحيح العملية القانونية *Acte juridique* التي تحصل بين البائع والمشتري ، أى البيع ، ويترتب عليها تقرير التزامات في ذمة كل واحد من الطرفين ( جاستون مي ص ٢٢٨ ن ٨٨ . - انظر ايضاً جيرار Girard في القانون الرومانى الطبعة السابعة سنة ١٩٢٤ ص ٣١٩ . - وانظر مذكراتنا في القانون الرومانى في نظرية الاشياء ص ١٣٨ وما بعدها ) والمراد بالسبب الصحيح وبالعلمية القانونية ، ان يتراضى العاقدان على نقل الملكية من يد احدهما الى يد الآخر ، كما يقول جيرار ، او ان يكون السبب الصحيح دالاً بنفسه على رغبة المتعاقدين في الافراغ والكسب ، كما يقول حامد بك قلاً عن المؤلف « ديد ييه » الذي رجع اليه ( المحاماة ٧ ص ٩٩ العامود ٢ في وسطه ) وهنا قرر حامد بك ( ص ٩٩ العامود ٢ في وسطه ) ما يأتي « ولذا لم يشترطوا في السبب الصحيح الوارد على مال منسيبي ( يريد الشيء النفيس *res mancipi* ) ان يقع بالاوزاع الشكلية الواجب اتباعها في نقل الملكية الرومانية : » ثم عقب حضرته ذلك بما يأتي : - والى مثل هذه النتيجة بلغ الفقهاء والشارحون للقانونين الفرنسي والمصري »

ثم اورد حضرة الناقد بعد ذلك ما قرره فقهاء المصور الحاضرة ابتداء من بوتيه في تعريف السبب الصحيح ، وما قرره بودرى ودي هلس ، وعلى الاخص هذا الاخير ( ج ٣ ص ٣٥٢ ن ١١٨ ) في انه لا يشترط في السبب الصحيح ان يكون قد قل الملكية فعلاً ، بل السبب الصحيح هو العقد الذي يرمى بطبيعته الى نقل الملكية ، لولا انه قد عابه عيب واحد وهو صدوره من غير مالك ومن هذا البيان لحضرة الناقد نرى انه يريد القول بصحة السبب الصحيح وجعله ذا اثر في التقادم الخمسى ، مادام قد انصرف هذا السبب الصحيح الى مجرد النية لدى العاقدين في نقل الملكية ، وانه لا عبرة مطلقاً بالقيود الشكلية والاوزاع المرعية القانونية التي تكون مقررة لصحة السبب الصحيح في ذاته ، والتي لا تنتقل الملكية اليها ويتوافرها . اى ان حضرة الناقد قصر السبب الصحيح على مجرد النية في نقل الملكية . وان هذه النية هي المعول عليها دون الاوزاع الشكلية . فاذا وقعت ولم تحصل الاوزاع الشكلية ، اعتبر بأن هناك سبباً صحيحاً مملوكاً بالتقادم الخمسى . وحجة حضرة الناقد في ذلك ، القانون الرومانى ، وما أجازته الرومان في تقرير الملكية النافعة اى الملكية الحيازية أو الناقصة ، لمن تملك شيئاً قتيماً من غير طريقة الافراغ العلمى بالاوزاع الشكلية المعروفة عندهم ، وما قرره بوتيه في ان المراد بالسبب الصحيح ان يكون صالحاً للاطمئنان به عند

تناول المين من يد صاحبها الظاهر

وهذه القاعدة التي يقررها حضرة الناقد، في ان قهاء الفرنسيين والمصريين اخذوا بالقاعدة الرومانية، قاعدة لاقره عليها . وكذلك طريقة التدليل في تقريرها طريقة لاقره عليها ايضا .

اما بشأن القاعدة في ذاتها وبان علماء العصر الحاضر من فرنسيين ومصريين لم يأخذوا بالنظرية الرومانية القضائية البحتة ، فالأمر في ذلك يرجع الى ماقرره حقا حضرة الناقد في قوله : « ورأيهم لا يعتبرون العقود غير المنقذة أو الباطلة بطلانا مطلقا أصليا سببا صحيحا ، ويعتبرون العقود الباطلة بطلانا نسبيا كبيع القاصر والمكره » فكيف يقال حينئذ بان الحاضرين أخذوا بنظرية الغابرين ، في الوقت الذي لم يأخذوا فيه بها ؟ ولقد سبق لنا ان يتنا بكتابنا في الالتزامات النظرية العامة ( ص ٢٣٥ - ٢٤٧ ن ٢٥٣ - ٢٦٤ ) اقسام البطلان الثلاثي ، البطلان المدم للمقد ، والبطلان المطلق ، والبطلان النسبي ؛ واقسام البطلان الثنائي وهو البطلان المطلق بوجه عام والبطلان النسبي ، ورأينا ان البطلان المطلق يجعل العقد كأنه لم يكن ، سواء أكان ينقص العقد ركن من اركان تكوينه كالباع في البيع ، أم يقصه شرط شكلي من الاوضاع العلنية المقررة لتكوين العقد بالذات ، كشرط الرسمية في عقد الهبة مثلا . اذ العقد في الحالتين يعتبر غير موجود ، لا تلحقه إجازة تصححه وترفع شأئته . فاذا حصلت الهبة بعقد عرفي ، فلا هبة ، لأن رضا العاقدين وحده لا يكفي لانشاء عقد الهبة ، بل لابد من ركن الرسمية ، وبدونه لا أثر للهبة من الوجهة القانونية . وهذا الركن في الوضع الشكلي للعقد الرسمي ، أي ركن الشكلية للعقد الشكلي acte solennel ، لازم لوجود العقد من الناحية القانونية . فاذا وجد العقد شكلي الأصل دون ان يتوافر فيه ركن الشكلية ، فلا يعتبر سببا صحيحا مملوكا بالتقادم الجنسي ( انظر كتابنا في الاموال ص ٥٧١ ن ٣٩٨ وما بعدها )

والافراغ العلني عند الرومان *mancipatio* أي البيع بالميزان في حضرة الشهود الخمسة وما الى ذلك ، هو عقد شكلي ، بحيث لا تنتقل الملكية عندهم الا به . وقبل حصول البيع العلني ، يحصل الاتفاق البسيط *pactum* بين المتعاقدين على البيع . فاذا تمت العلانية اقبل الاتفاق المجرد من كل اثر قانوني ، الى عقد ملزم منشئ لحقوق ومقرر لواجبات . واذا لم تحصل العلانية ، فلا ينتج التعاقد البسيط أثرا قانونيا ما

ولكن لما كان القاضي الروماني المحضر للدعوى والمحرم لصحيفة النزاع لا يفصل في النزاع في ذاته ولكنه يحدد بصحيفته موضوع النزاع ، وكان يذيع على الكافة منشوره *edictum* السنوي بما سينويه من العمل بالمبادئ القانونية التي يقرها هو قبل العمل بها - لما كان ذلك القاضي *præteur* يعمل على التخفيف من شدة الاوضاع الشكلية لقانون الروماني القديم البحت ، فانه

كان يجرى في ذلك مع سنة الرق ، ويصرف همه في ان يجعل المبادئ القانونية من المرونة بحيث يجب ان تتفق مع ما يقطعه الشعب الرومانى كل يوم من اشواط المدنية في مجالات الرق . قد أباح الملكية الناقصة ، أى الملكية القضائية ، وقرر لها اداة لحايتها كما رأينا . واستند في تقريرها الى اعتبار المشتري لشيء بغير الاوضاع الرومانية البحتة ، مالكا بالتقادم ، وهذا الاعتبار صوري مجازى لاحقيقة له . إذ افترض القاضى بان المشتري قد ظل واضعاً يده المدة المكسبة بالتقادم ، مع انه في الحقيقة لم يضع يده هذه المدة . وقد فعل ذلك ، القاضى الرومانى واستعان بالمجاز والصورية ليصيب غرضين : أولا . احترام القيود الشكلية الرومانية البحتة . ثانيا . جعل هذه القيود الشكلية بحيث لا تعمق سير الامور الحيوية الخاضعة لنواميس الرق الطبيعى . وقد انتهت الملكية بنوعها ، الملكية الرومانية البحتة ، والملكية القضائية ، الى نوع واحد ، وتوحدت الملكية لما هجر الرومان اوضاعهم الشكلية الاولى التى كانت تلتئم مع طبائعهم عندما كانوا شعبا صغيرا ، وقبل ان تدخل اليهم المدنية ، وقبل ان يتوسعوا في معاملاتهم التجارية مع الغير

ومن هنا تبين ان القاضى الرومانى *préteur* في تقريره للملكية الجبازية وحمايته للحاظر الذى لم يملك بالطرق والاضاع الشكلية المعروفة ، وتمويله على مجرد حصول العملية القانونية *acte juridique* بين الطرفين وانصرفهما الى نية تملك الواحد منهما للآخر ، أو كما يقول بوتيه كما قلناه عنه الاستاذ حامد بك ، ان المراد من السبب الصحيح « ان يكون صاحبا للاطمئنان عند تناول العين من يد صاحبها الظاهر » - هذا القاضى الرومانى وقد أراد بالسبب الصحيح العملية القانونية التى تم وحدها عن نية التملك ، لاعن نقل الملكية بالذات ، لم يعمل ذلك ولم يجزه ويقره بنشوره السنوى ، الا لأنه كان يرمى الى معالجة شؤون رومانية بحتة ، وانه كان يريد التوفيق بين احترام الاوضاع الشكلية الرومانية القديمة ، وبين عدم تعطيل حركة النمو الاجتماعى القسرى الذى يسوق الشعب الرومانى في تيار الرق الجارف .

ولما جاءت القوانين الفرنسية وقررت العقود الشكلية ومن بينها الهبة ، فانها قررت تقريرا صريحا بان « المقد الباطل شكلا لا يصلح سببا لتمكنك بمضى المدة من عشر سنوات الى عشرين سنة » ( المادة ٢٢٢٧ من قانون نابليون ) وهذا الحكم خاص بما يقابل عندنا التقادم الخفى . وهو ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسى . أى ان المقد الباطل بطلانا مطلقا لتقص ركن الشكلية فيه ، لا يعتبر سببا صحيحا مملكا بالتقادم الخفى . بل لا بد لتمكنك من مضى ١٥ سنة

وعلى هذا يكون القول من حضرة الناقد بان قهاء العصر أخذوا بالقاعدة الرومانية قولا لم يصب مكانه من الصحة . كما ان طريقة التدليل في تقرير هذه القاعدة ، طريقة لم تصادف



مكانها من الصحة أيضاً. لأن العلة عند الرومان في تقرير القاعدة لديهم لم تكن هي العلة عندنا في عصورنا الحاضرة

### عقد البيع غير المسجل وقانونه التسجيل الجبريد :

إذا علمنا ما تقدم فلتنظر الآن فيما إذا كان عقد البيع في ظل قانون التسجيل الجديد ، وفي حالة عدم تسجيله ، عقداً ناقلاً للملكية ، أم هو غير ناقل لها . وبعبارة أخرى هل هذا العقد غير المسجل عقد باطل بطلاناً مطلقاً ، من حيث نقل الملكية ، ونقل الملكية فقط ( بصرف النظر عن كونه في ذاته عقداً منشئاً لالتزامات ومقرراً لحقوق ) أم هو عقد باطل بطلاناً نسبياً تلحقه الإجازة ، وفي الحالة الأولى لا يعتبر سبباً صحيحاً . وفي الحالة الثانية يعتبر كذلك

ونحن نقول بأن عقد البيع غير المسجل في ظل قانون التسجيل الجديد ، عقد باطل بطلاناً مطلقاً ، من حيث نقل الملكية ، ونقل الملكية فقط ، وعلى هذا الاعتبار لا يعتبر سبباً صحيحاً مملوكاً بالتقادم الخمسى . وحضرة الناقد حامد بك يقول العكس وادلة حضرته نوجزها فيما يأتى :

( ١ ) ان عقد البيع غير المسجل ، ما دام انه منشئ لحقوق والتزامات ، فهو اذن « صالح لأن يطمئن به المشتري في تلقى العين ممن هي تحت يده ، لتضمنه الالتزام بنقل ملكيتها اليه ، وان لم ينقلها بالفعل »

( ٢ ) ان الفقه الفرنسى ، ما عدا القليل منه ، والقضاء الفرنسى ، وكذلك الفقه والقضاء بمصر ، كل ذلك يرى ان لا محل لتسجيل السبب الصحيح حتى يحتاج به ضد المالك الحقيقى ( كلمة « المشتري » الواردة بمقال الناقد ص ١٠١ المامود الثانى السطر ٦ فى آخره ، حقيقتها المالك الحقيقى ) ( ٣ ) ان المادة ٧٦ مدنى الخاصة بالسبب الصحيح لم ترد بالمواد الملغاة بقانون التسجيل الجديد المصرى ، ولا يمكن على كل حال ان يمسها هذا القانون بشىء ما

( ٤ ) ان المادة ٢٦٤ مدنى المقررة لبطلان عقد البيع الصادر من غير المالك الحقيقى ، لا يلحقها ايضا قانون التسجيل الجديد الذى انصرف الى تقرير ضرورة تسجيل العقد الصادر من المالك الحقيقى لا الى تقرير تسجيل العقد الصادر من غير المالك الحقيقى

( ٥ ) ان المالك الحقيقى لا يمكن اعتباره داخلاً ضمن طائفة الغير الذين تلتوا الملكية عن مالك واحد وحفظوها بالتسجيل . وليس من الغير ايضا الدائن العادى ولا من تلقى الملكية عن غير المالك الحقيقى ( ٦ ) ان العقد الذى يصدر من غير المالك الحقيقى ، لا ينتقل الملكية حتى ولو سجل فان هذا

العقد ولا تسجيله ينقلان الملكية . انما الذى يكسب الملكية للمشتري من غير مالك هو فى الواقع وضع اليد مدة خمس سنوات .

هذه هى ادلة حضرة الناقد . ونرى الآن ان نُدلى بادلتنا نحن فى تقرير رأينا الذى قلنا به ، وننقد ادلة فى طريق اقامتنا الحجة على صحة رأينا

قلنا فى مواطن عدة مما نشرناه مقالات وتأليفًا ، واقرنا عليه القضاء الاهل والمختلط أخيراً واقرنا عليه الاستاذ حامد بك بمقاله الأخير والسابق عليه ، ان عقد البيع لم يصبح فى ظل قانون التسجيل الجديد عقداً شكلياً *Acte solennel* ، بل ظل كما كان من قبل عقداً رضائياً *Acte consensuel* . ينمقد بتمام حصول الرضاء والقبول من الطرفين . ويترب على انعقاد العقد صحته وتقرير حقوق وواجبات ترجع لطبيعة العقد ، وهو ما يسمى بالالتزامات الشخصية الواردة بالمادة الأولى من قانون التسجيل . ورجعنا فى تقرير هذه القاعدة وفى التدليل عليها الى المادة ٨٧٣ من القانون الالماني الصادر سنة ١٨٧٢ والى الاعمال التحضيرية لمشروعى توحيد اقلام التسجيل بمصر والسجلات العقارية الموضوعين بمعرفة اللجنة الدولية المختلطة سنة ١٩٠٤ والى مناقشات اللجنة التى وضعت قانون التسجيل الجديد والى مذكرته الايضاحية ( ورجع القضاء المختلط الى تقرير اللجنة البلجيكية : انظر حكم محكمة مصر المختلطة الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ وتعليقنا عليه بمجلة المحاماة ٦ ص ٨٢٧ ) ومن شأن هذه الحقوق والواجبات ان تبيح لكل عاقد الحق فى المطالبة بها والخضوع لها قبل تسجيل العقد . فللبائع حق مطالبة المشتري بالوفاء بالثمن . وللمشتري حق مطالبة البائع بالتسليم . واذا امتنع البائع عن العمل على المصادقة على توقيعه طبقاً للمادة ٦ من قانون التسجيل ، جاز للمشتري رفع الدعوى اما بطلب الحكم بصحة التوقيع ، أو بطلب الحكم بصحة التعاقد ، ثم تسجيل الحكم فى الحالتين مع العقد ، فننتقل الملكية . ولا تنتقل الملكية الا بالتسجيل . والتسجيل هنا مظهر من الاوضاع الشكلية *solennel* لازم لنقل الملكية ، وبدونه لا يمكن ويستحيل نقل الملكية ، والقاضى نفسه لا يملك ان يصدر حكمه ليحل محل الوضع الشكلى وهو التسجيل . وكل ماله الحكم بصحة التعاقد . فاذا سجل الحكم مع العقد انتقلت الملكية ، والا فلا تنتقل مطلقاً بدونه . وهذا الوضع الشكلى للتسجيل فى نقل الملكية هو ككل وضع من الاوضاع الشكلية للمعقودات الشكلية *actes solennels* لا يتقرر الحق بدونه . وهو يحكى تماماً الوضع الشكلى لعقد الرهن العقارى غير الحيازى ، اى العقد التأبىنى *hypothèque* . فاذا تعاند دائن ومدين على ان يرهن هذا الأخير للأول عتاراً له رهناً رسمياً ولم يف بوعده فلا يملك الدائن ولا القاضى حق اكراه المدين على الرهن . وكل ما للقاضى الحكم بتعويض الدائن . كل ذلك لأن الرهن عقد شكلى لا ينمقد الا بتمام الوضع

الشكلى والاجراءات الشكلىة ، ولا يستطيع القاضى ان يحل فيها بحكم محل القيود المقررة بالقانون ( انظر كتاب التأمينات لنا ص ١٣٣ ن ١٢٥ )

اذا قرر ذلك ، ولا شبهة فيه ، اصبح عقد البيع فى ذاته عقدا صحيحا وناظدا من حيث تقرير التزامات وحقوق ناشئة عن طبيعة البيع . ولا يمكن ان يكون نافذا للملكية الابتنسجيلة . ومن غير التسنجيل يستحيل استحالة مطلقة نقل الملكية الى المشتري . وعقد البيع على هذا الاعتبار عقد رضائى وشكلى فى آن واحد . فهو رضائى لانه ملزم لطرفيه بالتراضى والاتفاق عليه . وشكلى لان الملكية لا تنتقل فيه الا باوضاع شكلىة حتمها القانون . ولا محل لاحتمال القول بالغرابة فى ان يكون العقد الواحد فى ذاته رضائيا وشكليا . ذلك لان الجمع بين رضائية وشكلىة العقد الواحد هو من وضع الشارع المصرى الذى اراد ان يكون العقد غير المسجل ملزما وغير ناقل للملكية فى آن واحد . وفعل الشارع المصرى الاخير ذلك على خلاف ماقرره مشروع السجلات المقارية سنة ١٩٠٤ فى ان يكون عقد البيع رسميا ومسجلا ، بحيث اذا انعقد عرفيا فىصبح باطلا بطلانا مطلقا لا يترتب عليه أى اثر ما ، أى لا ينتج الالتزامات الشخصية المقررة بالمادة الاولى من قانون التسنجيل الجديد ( انظر كتابنا فى الاموال ص ٨٦٩ ن ٥٩٣ ومابعدهما ) والتعاقد على البيع لعقد غير المسجل يشبه التعاقد على الرهن الرسمى دون حصول الرهن . اذ التعاقد فىهما صحيح من حيث تقرير حقوق ، وليس التعاقد هذا وفى ذاته باطل . انما القيود الشكلىة فيها تجعل التعاقد عليها تعاقد لا بد فى نفاذه من عقد شكلى خاضع لاجراءات شكلىة قررهما الشارع بالذات لنظام العام . والاوضاع الشكلىة فى الرهن الرسمى هى حضور المدين الراهن امام الموثق مع شهوده وما الى ذلك . ولا يملك القاضى الزام المدين بتنفيذ هذا الالتزام . والاوزاع الشكلىة فى التسنجيل هى وضع العقد فى ملف على حدة طبقا لقانون التسنجيل الجديد ، وبنظام خاص لتسهيل العلانية لدى الكافة ، لاحاجة فيها الى حضور البائع شخصا ، ولذا اذا امر القاضى بتسنجيل العقد ، صح تنفيذ امره لبعده عماله . اساس بالحرية الشخصية للبائع

اذا علم ما تقدم ، فى أى طائفة من العقود الباطلة يمكن وضع عقد البيع غير المسجل فيها ؟ فهل يوضع فى طائفة العقود الباطلة بطلانا مطلقا ، او فى طائفة العقود الباطلة بطلانا نسبيا ؟ فان قيل بالبطلان النسبى ، وجب اعتبار عقد البيع غير المسجل نسبيا صحيحا مملكا بالتقادم الحقيقى . وان قلنا بالبطلان المطلق وجب عدم اعتباره نسبيا صحيحا ، ولزم على ذلك ، التقادم الطويل بمدة ١٥ سنة

والعقد الباطل بطلانا نسبيا عقد صحيح فى ذاته شابه شائبة ترجع لشخص احد المتعاقدين وهو المجنى عليه . فاذا لزمته الشائبة بطل مفعول العقد . واذا زالت برغبة المجنى عليه ولفعله هو نفذ العقد .



فاذا وقع العقد تحت سلطان الاكراه فسد العقد وزال مفعوله . ولكن يجوز لما قد الذي وقع الاكراه عليه ان يتنازل عن حقه في تمسكه بسبب الاكراه ، وبذا يصح العقد . وكذلك القول فيما اذا عاب العقد عيب الغلط او الغش . واذا عاب العقد فقد الاهلية لدى احد العاقدين بان كان قاصرا جاز للقاصر وحده الطعن في العقد بالبطلان . ويجوز له السكوت عن الطعن بعد بلوغه ، وبذا يصح العقد وينفذ .

ومن هنا نرى ان البطلان النسبي يرجع لعمل الفرد وحقه الشخصي . فان شاء التمسك به ، فيبطل العقد ، وان شاء التنازل عنه فيصح العقد ، دون ان يكون هناك دخل في الحالتين للنظام العام . والبطلان النسبي على هذا الاعتبار بطلان شخصي خاص لعام ( راجع كتابنا في الالتزامات ، النظرية العامة ص ٢٤٣ ن ٢٦٢ )

والعقد الباطل بطلانا مطلقا عقد شابه عيب يتصل بالنظام العام اتصالا محكما ولا يتعلق برغبة العاقدين وحرية رضائهما فيه ، بل لابد من الخضوع للاوضاع الشكلية التي قررها القانون ، كالرسمية في الرهن التأميني أو في الهبة . ويجوز لكل من العاقدين والغير أيضا التمسك بالبطلان . فاذا حصلت الهبة بعقد عرفي جاز للواهب نفسه طلب بطلان العقد ، كما يجوز للقاضي ان يقضى به من تلقاء نفسه ، لأن البطلان متعلق بالنظام العام ، لا بالمصلحة الشخصية البحتة للأشخاص . وهذا العقد الباطل بطلانا مطلقا لا يقبل التصحيح ، أي لا يملك العاقدان تصحيحه بإرادتهما دون الخضوع للاوضاع الشكلية ( الالتزامات لنا في النظرية العامة ص ٢٣٩ - ٢٤١ ن ٢٥٦ - ٢٥٨ ) هذا العقد الباطل بطلانا مطلقا لا يعتبر سببا صحيحا مملكا بالتقادم الخسئي ، لأنه وان كان قد شملته رغبة الطرفين في التملك ، في حالة الهبة مثلا ، وإطمان فيه الموهوب اليه ، الا ان الرغبة المحضة للطرفين لا تكفي لنقل الملكية ، بل لابد لركن الشكلية . وهذا الحق في المطالبة بالبطلان لا يسقط عن الواهب بالتقادم الطويل فيما اذا كان مدعيا ، كما لا يسقط حق الدفع بالبطلان اذا كان الواهب مدعي عليه ( المادة ٢٢٦٢ مدني فرنسي والمادة ٢٠٨ / ٢٧٢ مدني مصري . الالتزامات لنا النظرية العامة ص ٢٤١ - ٢٤٢ ن ٢٥٩ - ٢٦٠ . انما يرى القضاء الفرنسي ، في انه اذا صح عدم جواز زوال حق طلب البطلان بالتقادم ، أي عدم جواز اكتساب العقد الباطل بطلانا مطلقا قوة قانونية بفعل الزمن وهو التقادم ، فانه يرى من طريق آخر ان التقادم يحدث اثره وينصب على الشيء محل عقد الهبة فيكتسب للموهوب له ملكيته له بالتقادم : انظر الهامش ١ من صفحة ٢٤١ من كتابنا في الالتزامات . وانظر كتابنا في الاموال ص ٥٧٢ ن ٣٩٩ والهامش ٣ . وفي عدم جواز سقوط الدفع بالبطلان المطلق مهما طال الزمن فذلك يرجع للقاعدة المعروفة القائلة

بان الدعاوى معقودة بزمان واما الدفع exceptions فهي دائمة خالدة : انظر في ذلك كتابنا في القانون التجارى ص ٣٢٩ ن ٢٥٢).

واذا علم الآن البطلان النسبي والبطلان المطلق فني أيهما يدخل عقد البيع غير المسجل ؟ قلنا انه يدخل في طائفة البطلان المطلق . لأن التسجيل هنا شرط لازم لصحة العقد في قله للملكية . ولا يقبل تصحيحاً ولا تأييداً بخير التسجيل . وهذا العقد لا يعتبر سيباً صحيحاً بالمعنى القانونى المصرى ، لا بالمعنى الرومانى القضاى . لأن العقد الذى يعتبر في عصورنا الحاضرة سيباً صحيحاً هو العقد الذى يملك بطبيعته وكيانه القانونى فيما اذا صدر من المالك الحقيقى *verus dominus* فاذا فرض وصدر العقد من هذا المالك الحقيقى دون مراعاة الاوضاع الشكلية فيه فانه لا يملك . واذا صدر من غير المالك فلا يملك أيضاً بالتقادم الحسى ، لأنه لا يعتبر سيباً صحيحاً قد توافرت فيه اركان الصحة القانونية اللازمة للمعقود الشكلية

ولا يعتبر العقد سيباً صحيحاً ليس فقط الا عند توافر شروط الاوضاع الشكلية فيه اذا كان من المعقود الشكلية *actes solennels* ، بل لا يعتبر سيباً صحيحاً أيضاً الا اذا حاز الشروط القانونية التى يقررها القانون بالذات في سبيل حماية البائع حماية شخصية . ويقع ذلك فيما اذا بيع عقار القاصر لمشتري دون مراعاة أخذ مصادقة المجلس الحسى . إذ في هذه الحالة لا يجوز للمشتري اعتبار عقده سيباً صحيحاً مملوكاً بالتقادم الحسى بل لا بد له من التقادم الطويل مدة ١٥ سنة ( استئناف أهلى في ٢٠ مارس سنة ٩٠٦ م ر ٨٠١ ص ٥٧ عدد ٢٩ - ح ٢١ ص ٢٥٧ - مرجع القضاء ص ٣٨٢ ن ١٣٧٧ - ح ٢٢ ص ٨٣ - مرجع القضاء ص ٣٨١ ن ١٣٧٥ - د ، ١٩٠٧ ، ١١ ، ٦٠٤ - كتابنا في الاموال ص ٥٧٢ والهامش ٥ وص ٥٧٤ والهامش ٢ - ومرسى المزايد الذى يحصل على جهة الادارة عقب اجراءات نزاع الملكية ان جاءت مخالفة لقوانين والاورام . لا يعتبر سيباً صحيحاً لتمليكها المين بوضع اليد خمس سنوات : انظر في ذلك زقازيق حكم استئنافى ١٤ فبراير سنة ٩٠٦ ح ٢٢ ص ١٦٩ - مرجع القضاء ص ٣٨٢ ن ١٣٨٣ ) والا يرى في ذلك بان الحكم بعدم اعتبار عقد البيع الصادر من الوصى دون مراعاة قيد مصادقة المجلس الحسى سيباً صحيحاً هو حكم أبلغ في عدم اعتبار العقد الذى ينقصه ركن شكلى من الاوضاع الشكلية سيباً صحيحاً ، ان العقد الذى ينقصه وضع شكلى لازم لانشائه ، والعقد الذى ينقصه شرط لازم لصحته كمصادقة المجلس الحسى ، هو عقد لا يمكن اعتباره سيباً صحيحاً . والسبب في ذلك ظاهر . وهو ان القيد القانونى بالوضع الشكلى ان كان العقد رسمياً ، أو القيد القانونى بالمصادقة ، هذا القيد من الشروط التى قررها القانون بالذات لصحة العقد . ويستحيل قانوناً وبداهة ان يكون العقد الخالى عن هذا القيد الشكلى أو التصادى سيباً صحيحاً . لأن

السبب الصحيح هو العمل القانوني *acte juridique* المملك في ذاته فيما لو صدر من المالك الحقيقي . وكل ما ينقص العقد هو صدوره من غير المالك فقط . أى ان العذر الذى جعل الشارع يغتفر فيه للمشتري خطأ انما هو العذر الخاص بجهل المشتري بعدم ملكية البائع له ، واعتقاد هذا المشتري في انه اشترى من المالك الحقيقي . والخطأ هنا واقع ، وواقع فقط ، على خطأ موضوعي لا قانوني . واما اذا وقع الخطأ على أمر قانوني واشترى المشتري دون مراعاة القيد الشكلى أو التصادق ، فان الشارع لا يغتفر للمشتري خطأ ، لأنه من المفروض على كل فرد كائنا من كان ان يعرف القانون وقيوده ( المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية )

واذا كان العقد الذى تنقضه مصادقة المجلس الحسى لا يعتبر سبباً صحيحاً مملكا بالتقادم ، وهوليس بالعقد الشكلى الخاضع لأوضاع شكلية ، ألا يكون من باب أولى عقد البيع غير المسجل الذى يعتبر عقداً شكلياً فيما يتعلق ، ويتعلق فقط ، بنقل الملكية ، إن التسجيل كشرط لازم لنقل الملكية ، قيد وضعى قانوني لا يستطيع معه المشتري أن يقول باعتبار عقد البيع سبباً صحيحاً . لأنه وان كان البيع عملية قانونية يطمئن اليها المشتري عند التعاقد في نقل الملكية اليه ، فانه يجب ان يلاحظ ان هذا الاطمئنان ليس بصحيح قانوناً الا اذا قام المشتري من جانبه بما يقضى عليه به القانون من شروط لازمة لصحة العقد . بحيث اذا اهل المشتري في مراعاة الشروط القانونية التي يجب على المشتري ان يعلمها ويعرفها تمام المعرفة ، فلا يصح مطلقاً اعتبار العقد في هذه الحالة سبباً صحيحاً مملكا بالتقادم الحسى . لان التقادم الحسى لا يصح الأخذ به واعتباره وسيلة في التملك الا اذا كان المشتري حسن النية . ومعنى حسن النية ليس فيما يتعلق بالشروط القانونية لصحة العقد ، بل ينصرف حسن النية فقط الى جهل المشتري بملكية المبيع لشخص آخر غير البائع له . ولا يمكن ان ينصرف حسن النية الى جهل المشتري لشروط القانونية . ولا ينفذ التقادم الحسى الا اذا اصطحب حسن النية بالسبب الصحيح ، والسبب الصحيح هو العملية القانونية التي اطمأن اليها المشتري واعتبرها اداة لنقل الملك اليه . ولا يصح اطمئنان المشتري ويؤخذ باطمئنانه قانوناً الا اذا عمل من جانبه ما يحتمه عليه القانون . ولا يمكن ان يعتبر في جهله حسن النية . وفي هذه الحالة لا يستفيد مطلقاً من التقادم الحسى . وحسن النية الذى يبيح التملك بالتقادم الحسى هو اعتقاد المشتري ان البائع له مالك ، اى الخطأ الموضوعي *erreur de fait* . واما الخطأ القانوني *erreur de droit* فلا يمكن اعتباره حسن نية مملك بالتقادم ( الا في حالة وضع اليد وتملك الثمار فان الخطأ القانوني يعتبر بمثابة حسن نية يجيز تملك الثمار لواقع اليد : بلانول ج ١ الطبعة الثامنة سنة ١٩٢٠ ص ٧٠٣ ن ٢٢٩٣ )



هذا ولا يقف السبب الصحيح في ان يطمئن فيه مكتسب الملكية الى تملك العقار، بل يجب في ذاته ان يكون صالحا لنقل الملكية، اي منشأها. وعلى ذلك فلا يعتبر سببا صحيحا الوفاء بوجه عام والارث والقسمة والاحكام والصلح والعقد الملتق على شرط ( راجع في تفصيل ذلك كتابنا في الاموال ص ٥٦٦ - ٥٧٠ ن ٣٩٦ - ٣٩٧ )

ومما مر يتبين ان السبب الصحيح ليس هو بوجه عام كل عملية قانونية *acte juridique* يطمئن اليها المشتري بوجه عام في نقل الملكية اليه، وانه لا عبرة في التقادم الجنسي بالعملية القانونية التي تنصرف الى مجرد اظهار النية في نقل الملكية، وان العبرة فيه انما هو وضع اليد - انما السبب الصحيح من الوجهة القانونية الصحيحة في عصورنا القانونية الحاضرة وطبقا للاصول القانونية الواقعة *droit positif*، هو العملية القانونية المنشئة للملكية بحيث تقع صحيحة في ذاتها وطبقا لقيود القانونية سواء كانت هذه القيود قد وردت لحماية النظام العام بوجه عام، أو وردت لحماية بعض المصالح الفردية الجديرة بحماية القانون، كضرورة مصادقة بعض الهيئات العامة على تصرفات أولى الأمر. فاذا جاءت العملية القانونية وشابها نقص في القيود القانونية العامة او الخاصة فلا يجوز اعتبارها سببا صحيحا، بل يجب اعتبارها سببا غير صحيح، ولا عبرة مطلقا بمجرد رغبة الماقدين في نقل الملكية، ما دام ان هذه الرغبة قد تقيدت بقيود قانونية عامة (في حالة العقود الشكلية) او خاصة (في حالة العقود الخاضعة لمصادقة بعض الهيئات)

واما القول من جانب حضرة الناقد حامد بك فهمي في ان الشرائع الحاضرة والفقهاء الحاضرين قد اخذوا بالنظرية الرومانية القضائية القديمة فهو قول لا تقره عليه كما قلنا. لأن عمل القاضي الروماني في تقرير اداة حماية للمشتري بنير الاوضاع الشكلية العتيقة انما كان يرمى به الى الافلات من قوة القيود الرومانية القديمة، والى جعل الحقوق طليقة في طريق التطور الاجتماعي، مع المحافظة بقدر الامكان على احترام القيود القانونية القديمة. ولما استعان القاضي الروماني كما قلنا بالمجاز والصوريات في تقريره اداة الحماية للمشتري، بان افترض فيه مجازا بانه تملك بالتقادم، مع انه في الحقيقة لم تنض عليه مدة التقادم المملوكة.

ولا يمكن بحال تشبيه التشريع المصري وعمل القضاء المصري بما كان عليه الرومان وعلى الأخص في عهدهم الأول عهد الطفولة والقيود الجافة الشاذة بما كان يلتم مع حالتهم شبه البدوية. وأكبر دليل على ذلك ان العقد الحاضر، وهو الباطل بطلانا مطلقا لنقص الوضع الشكلي فيه، لا يصلح سببا صحيحا مملوكا بالتقادم الجنسي كما رأينا.

اذا علمنا ذلك كله فإنا نرى ان الادلة التي احتج بها حضرة الناقد حامد بك على صحة رأيه لا تصلح لدحض النظرية التي قلنا بها. والآن نستعرضها واحداً فواحداً ونرد عليها

**الدليل الاول ( راجعه في مكانه ) :** يقول حضرة الناقد بأن السبب الصحيح هو ما اطمأن اليه المشتري وقت التعاقد بوجه عام . وهذا التعميم بلا تقييد غير صحيح من الوجهة القانونية كما رأينا . بل لا بد في السبب الصحيح المملك بالتقادم الخسئ والذى يطمئن اليه المشتري ، ان يكون حاويا لفيوده القانونية التى اشترطها القانون بالذات ، كما بينا ذلك . ويظهر لنا ان حضرة الناقد متأثر بالنظرية الرومانية . وقد بينا ان لا محل للأخذ بها في عصورنا الحاضرة ، وقد تغيرت اصول القوانين واحكامها .

**الدليل الثانى ( راجعه في مكانه )** يقول الناقد بأنه لا يشترط في السبب الصحيح ان يكون مسجلا حتى يحتاج به على المالك الحقيقى . ويرجع فى ذلك الى الفقه والقضاء هناك وهنا . وتقول نحن بأن المسئلة وان كانت خلافية وصدرت احكام فرنسية متناقضة فيها كما بينا ذلك بكتابتنا فى الاموال ( ص ٨٤٤ ن ٥٨٢ ) الا اننا نميل الى الأخذ بعدم ضرورة تسجيل السبب الصحيح ، فى عهد القانون المدنى لافى عهد قانون التسجيل الجديد ، حتى يكون حجة على المالك الحقيقى . ويرى الناقد حامد بك ان قانون التسجيل الجديد لم يأت بجديد بشأن هذه القاعدة ، اى لا ضرورة فى نظره الى تسجيل السبب الصحيح حتى يحتاج به على المالك الحقيقى . ويستند فى ذلك الى الحجج التى اوجزناها فى الادلة ٣ و٤ و٥ و٦ . وهى :

**الدليل الثالث :** يقول الناقد ان المادة ٧٦ مدنى الخاصة بالسبب الصحيح لم ترد ضمن المواد الملغاة بقانون التسجيل الجديد ولا يمكن على كل حال ان يمسها هذا القانون بشئ . ما .والذى نلاحظه على هذا الدليل الثالث ما يأتى :

ان الشارع فى وضعه لقانون التسجيل الجديد قد احتاط بالمادة ١٦ فى انه بعد ان ذكر المواد التى اغاها هذا القانون ، قرر الغاء كل نص يخالف له ولم يرد له ذكر بقانون التسجيل الجديد . وبفرض ان الشارع لم يضع هذه القاعدة فان المواد المخالفة له تصبح لاغية ولا محلة . والمواد التى يجب ان تعتبر ملغاة هى المواد الخاصة بنقل الملكية ، ذلك النقل الذى حصل باداة قانونية مملوكة أى بعملية قانونية او عمل قاتونى acte juridique مملك . وهذه الاداة القانونية هى العقد ، اى عقد البيع ، اى البيع فقط ، سواء كان صادرا من المالك الحقيقى او غير المالك الحقيقى . لان البيع فىهما واحد من حيث كونه اداة قانونية صالحة لنقل الملكية . فالعقد الصادر من المالك الحقيقى صالح فى ذاته لنقل الملكية ، ولا يتقصه الا التسجيل . والعقد الصادر من غير المالك الحقيقى صالح ايضا ، ولكن ليس وحده بل لابد لشرط آخر ، لنقل الملكية . ويتقصه شرط يعرض عليه ما فاتته من

شرط لازم له ، وهو صدوره من المالك الحقيقي . وهذا النقص فيه لا يمكن حله الا بوضع اليد . فلا وضع اليد وحده يملك ، ولا العقد ذاته يملك . بل لا بد للثلاثين معاً ومعهما حسن النية ابتداء . وقد جاء قانون التسجيل وأضاف شرطاً أصلياً جوهرياً على العقد الناقل للملكية ، وهو شرط التسجيل حتى تنتقل الملكية ، والتي بدونها لا يمكن ، ولا يمكن ان تنتقل الملكية . والتسجيل الجديد هنا وضع شكلي لازم للعقد حتى تنتقل الملكية به بالفعل والواقع . وإذا كان التسجيل من الارضاع الشكلية فهو نافذ على الاداة القانونية ، وهي البيع ، صدر البيع من المالك الحقيقي او من غير المالك الحقيقي ، لأنه ينصب على الاداة ، اى على العملية القانونية . وهذا الوضع الشكلي من جانب الشارع يجب أن ينفذ على العقد في ذاته مما كانت الصفة القانونية لمصدره ، مالم كان حقيقياً كان او غير مالك . لان الشارع راعى في تقريره لهذا التقييد العائى والوضع الشكلي النظام العام . ولذا لا يملك المتعاقدان من ارادتهما حرية تجمعهما في حل من نقل الملكية بمجرد تبادل الرضاء . بل هذه الارادة اصبحت معطلة ولا تستطيع وحدها نقل الملكية . والتسجيل على هذا الاعتبار أمر تشريعى صادر من الشارع نفسه لا محيص عن نفاذه في عقد البيع . وعقد البيع نفسه بصرف النظر عن مصدره وعقد البيع غير المسجل يستحيل ان يكون في ذاته ناقلاً للملكية ، بل ينقصه شرط جوهرى وهو التسجيل . وقد رأينا ان السبب الصحيح من الوجهة القانونية العملية الصحيحة ، ليس فقط كل عملية قانونية تحصل بين البائع غير المالك وبين المشتري ، بل يجب ان يتوافر في هذه العملية صلاحيتها في ذاتها لان تكون ناقلة للملكية فيما لو صدرت من المالك الحقيقي . وإذا كان البيع ، وهو صادر من المالك الحقيقي ، لا ينتقل وحده وفي ذاته الملكية ، فكيف يمكن القول بأن هذا البيع نفسه ، اذا صدر من غير المالك الحقيقي ، يصبح في ذاته اداة قانونية ناقلة للملكية ؟ إن قيل بأن العبرة في التقادم الخمسى انما هو وضع اليد وحده ومرور مدة الخمس السنوات ، فهذا القول غير صحيح من الوجهة القانونية كما بينا ذلك في مكانه . لأن في التقادم الخمسى لا بد من توافر الاركان الثلاثة السبب الصحيح ووضع اليد وحسن النية ابتداء . والركن الواحد فيها لا ينقل الملكية مطلقاً . ومن الواجب على من يتمسك بالتقادم الخمسى ان يقيم الدليل على وجود كل ركن على حدة . ولا يستطيع الادعاء بحسن النية مثلاً الا اذا أقام الدليل من جانبه ، وهو محمل بالاثبات ، على انه فعل ما يمكن عمله قانوناً حتى تأكد من صحة تملك البائع له . بحيث اذا املح في عمله اهمال لو فطن اليه لعلم بأن البائع له غير مالك ، فلا يعتبر في هذه الحالة حسن النية ( انظر في ذلك كتابنا في التأمينات ص ١٢٣ ن ١١٩ ) وكذلك في السبب الصحيح يجب ان يعرف المشتري بأن عقد البيع وحده ليس كافياً ولو صدر من المالك الحقيقي في نقل الملكية بل لا بد فيه من التسجيل . هذا ويجب ان يلاحظ هنا ان من شأن مضي مدة الخمس سنوات ان يصحح العيب في العقد . والعيب



اللاحق بالعقد هو صدوره من غير المالك . هذا في عهد القانون المدني . واما في عهد قانون التسجيل الجديد . فان هناك عيباً آخر لحق العقد فوق عيبه الأول ، والعيب اللاحق هو عدم التسجيل . وعدم التسجيل هذا ، وهو وضع شكلي ، لا يسقط كما بينا بالتقادم الطويل ومن باب أولى التقادم القصير . وحق المطالبة بالبطالان المطلق غير قابل للتقادم في ذاته ، انما الذي يترتب على مضي المدة الطويلة ، هو ان محل التعاقد يصبح وقد خرج بفعل الزمن عن ملك المدعى . وبما يؤكد صحة القول بعدم جواز سقوط حق البطلان بالزمن ، أنه يصح ان يستحيل الى دفع فرعى *exception* يجوز التمسك به مهما طال الزمن فيما اذا هوجم صاحب حق البطلان المطلق واصبح مدعى عليه . وذلك أخذاً بالقاعدة التي ذكرناها في ان الدعاوى مؤقتة والدفع خالصة .

ويجب ان نلاحظ هنا انه وان صح القول بان العقد غير المسجل منتهى مع ذلك لحقوق وواجبات ، وصح ما قلناه أيضاً بأنه يجوز المشتري مطالبة البائع بالتسليم ، ورفع دعوى بصحة التعاقد أو صحة الامضاء وتسجيل الحكم فيهما ، وانه بناء على ذلك لا يجوز للبائع دفع الدعوى قبله بالبطالان المطلق الناشئ عن عدم التسجيل ، باعتبار ان التسجيل عملية من الاوضاع الشكلية التي يمكن حصولها دون حاجة لعمل شخصي من جانب البائع : قلنا ان صح ذلك كله وهو صحيح حتماً فان العقد في ذاته قبل التسجيل من حيث الالتزامات الشخصية فقط ، شيء ، والعقد في ذاته قبل التسجيل من حيث نقل الملكية شيء آخر . فهو في الاول ملزم وصحيح . وفي الثاني غير نافذ وحده في نقل الملكية . ولأنه غير نافذ في نقل الملكية ، لذا تقرر له اثر من حيث الالتزامات الشخصية . إذ لا محل لهذه الاخيرة اذا انتقلت الملكية ، ولا تنتقل هذه الا بالوضع الشكلي الخاص ، وهو التسجيل

والنسجيل الجديد يخالف على طول الخط التسجيل القديم . اذ كان القديم وسيلة علانية للنير ، ومحملة الحقوق العينية المقارية عن عقار واحد وعن مالك واحد . واما التسجيل الحاضر فهو وضع شكلي وشرط جوهري لنقل الملكية في ذاتها . ولا بد ان يترتب على ذلك حتماً ان يصبح التسجيل أيضاً وسيلة علانية واداة اشهار على الكفاية . فالتسجيل الحاضر ليس هو التسجيل الماضي فحسب ، بل ركن من اركان اثر العقد في نقل الملكية ، وبه تتحتم طبيعة وبداهة العلانية . انما هو وضع من الاوضاع الشكلية اللازمة لتكوين العقد تكويناً قانونياً صحيحاً قبل أي شيء آخر .

الدليل الرابع من ادلة الناقد ( راجعه في مكانه ) يقول بان المادة ٢٦٤ القائلة بطلان عقد البيع الصادر من غير المالك الحقيقي لا يابحها قانون التسجيل الجديد . وقد بينا نحن ان

التسجيل يقع على عقد البيع في ذاته مهما كان مصدره ، المالك الحقيقي أو غيره ، مادام ان التسجيل أصبح شرطاً لازماً لنقل الملكية حالاً ، ان صدر من المالك الحقيقي ، أو مستقبلاً ان صدر من غير المالك الحقيقي وضمت مدة التقادم . وقد رأينا ان اثر المدة انما يقع ، ويقع فقط ، على تصحيح العقد من حيث صدوره من غير المالك ولا يمكن ان يقع على تصحيح العقد من حيث شأبه النقص فيه وهي عدم تسجيله . وقد بينا ان هذه الشأبه وهي تتعلق بوضع شكلي روعي فيه النظام العام ويترتب عليها البطلان المطلق ، لن تزول بفعل الزمن أى بالتقادم الطويل ومن باب أولى التقادم القصير .

الرليل الخامس . ( راجعه ) . يقول الناقد ان المالك لا يعتبر من طبقة الغير فلا يستفيد من التسجيل . وقد بينا نحن ان التسجيل قد وضع ولوحظ فيه النظام العام ، وانه وضع شكلي يستفيد منه كل شخص من طبقة الغير أم لا ، ويحكم به القاضي من تلقاء نفسه . نعم وان كان البائع لا يصح ان يتمسك في وجه المشتري بعدم التسجيل كما بينا ذلك في مكانه فان ذلك يرجع ويرجع فقط ، الى ان العقد غير المسجل منتهى . لالتزامات شخصية اشغلت بها ذمة البائع ، باعتبار انه ملزم بتمكين المشتري من القيام باتمام عملية التسجيل ، ولأنه من سعى في تقض مآتم على يديه فسعيه مردود عليه . اما التسجيل في ذاته باعتباره وضعا شكليا وركنا جوهريا في نقل الملكية ، فانه يجب اقصاؤه جانبا عن الالتزامات الشخصية التي قررتها المادة الاولى من قانون التسجيل الذي ما وضع الا تمهيدا لنظام السجلات العقارية المنوى انشاؤه فيما بعد .

والقاعدة التي يقول بها صاحب النقد في ان المالك لا يعتبر من الغير ، انما تصح في عهد القانون القديم وهو القانون المدني ، في موطن التقادم الخمسي . ولكن لا تصح هذه القاعدة الآن وقد أصبح التسجيل وضعا شكليا يستحيل ان تنتقل الملكية بغيره . ولكل ذي شأن وصلة ، حق الاستفادة منه ، والمالك الحقيقي ذو شأن ظاهر في ذلك . ولا يمكن الاحتجاج عليه ببعض المدة وحده ، بل لا بد في ان تكون العملية القانونية التي اطمان اليها المشتري ، وهي السبب الصحيح ، عملية صالحة في ذاتها لنقل الملكية ، بحيث لو كانت صدرت من المالك الاصل لا تنقلت الملكية . وما دام انها غير نافذة للملكية فيما اذا صدرت من المالك الحقيقي بسبب عدم تسجيلها ، فهي كذلك غير نافذة للملكية اذا صدرت من غير المالك الحقيقي .

الرليل السادس . ( راجعه ) . يقول صاحب النقد بان العبرة في التقادم الخمسي انما هو مضي المدة فقط . وقد بينا ان القول على هذا الاطلاق غير مجد . بل لا بد في التقادم الخمسي من توافر الاركان الثلاثة : السبب الصحيح المالك قانونا ، ووضع اليد وحسن النية . والواحد منها دون الآخرين غير كاف لصحة التقادم الخمسي



هذا هو ما اردنا ان نرد به على قد حضرة الناقد حامد بك . وانا نرى ان لافتحته بما ختم به مقاله في « ان اشتراط تسجيل السبب الصحيح من العبث الذي يجب ان يتنزه عنه القيه » . ونعتقد على غير مايعتقد هو ان القول بالتسجيل في السبب الصحيح في عهد قانون التسجيل الجديد ليس من « العبث الذي يتنزه عنه القيه » . وماظننا اننا كنا فيما نشرناه من بحوث مستفيضة في هذا الشأن باللغة العربية في مؤلفاتنا ومقالاتنا وباللغة الفرنسية في مجلة جازيت المحاكم المختلطة ، بحال « من العبث الذي يجب ان يتنزه عنه كل قيه » بل كنا نعمل على ضوء ما وقفنا اليه من اعمال تحضيرية واصول قانونية عامة . وما كان القضاء الفرنسي « من العبث الذي يجب ان يتنزه عنه كل قضاء » عند ماقرر اعتبار المالك الحقيقي في طبقة الغير في حالة التقادم الخمسي ( محكمة استئناف الجزائر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، ١٩١٥ ، ٥٠٥١٥ - من ٩١ ، ٢ ، ٥٣ ) ولو ان القضاء الفرنسي قد عدل عن هذا الرأي ( واحدث الاحكام دائرة المرائض بمحكمة قضا باريس في ٢٨ فبراير سنة ٩٠٥ من ٩٠٦ ، ١ ، ٥٠٥ مع تعليق الاستاذ Napuet . راجع في ذلك كاتبان . ج أول الطبعة الثانية سنة ١٩١٩ ص ٩٦٨ . وكتابنا في الاموال ص ٨٤٤ ن ٥٨٢ ) كما أن القضاء المصري لم يكن ايضا بحال من « العبث الذي ... » عند ماقرر بان الدائن العادي يعتبر من طبقة الغير ، ويجوز له التمسك بعدم تسجيل عقد المشتري في عهد التسجيل القديم ( استئناف مختلط ٧٢ مايو سنة ٩١٤ م ت ق ، ٢٦ ، ٣٩٨ والجدول العشري الثالث ص ٦٥٥ ن ٦٨٠ . استئناف أهلي ٢٨ مايو سنة ٩١٢ م ر ١٣ ، ١ ص ٢٦٦ عدد ١٢٨ ومجموعة عياشي ص ١٣٠ ن ٥٧٩ ح ٢٨ ص ٢١٣ - وأقر هذه القاعدة بعض الشرائع الاجنبية ، ومنها القانون البلجيكي والاسباني والهولندي . انظر في ذلك كاتبان المتقدم ص ٩٦٣ - بلانيول ج ١ ن ٢٦٢٣ ص ٨١٦ ) - انما هي اراء يدلى فيها كل بما يوفق اليه وليس فيها من الشذوذ ما يسمى عيبا . وأملنا فيما بسطناه هنا من هذا البحث الناص بالحجج ان لانكون « من العبث الذي ... » . كما انا نعتقد بحق بان مقال الناقد لم يكن « من العبث الذي ... » . والحقيقة خالة الباحثين . والله الموفق ؟



## الأمم

### قضايا محكمة النقض والأول

قبول الطعن والغاء الحكم وحالة القضية على المحكمة الابتدائية للحكم فيها مجدداً .

( طعن احمد حسين الزاوي ضد النيابة العمومية  
مرة ١٤٦ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب  
المالي احمد طلعت باشا ومحضور حضرات اصحاب العالي  
والعزة حسين درويش باشا وجناب المستركرشو ومحمد  
مصطفى بك وعبد الحكيم عسكر بك مستشارين  
وجندي بك عبد الملك وكيل نيابة الاستئناف )

٣٥٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

محضر حصر التركة . تحرير بمعرفة معاون ادارة .  
أثره . ماهيته . تشير فيه . اثره . تزوير  
في اصله . صورة رسمية منه . استعمالها مع العلم  
بتزويرها . اثره . المواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٩  
و ١٨٠ و ١٨٢ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات  
ولائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير  
سنة ١٨٩٧ والامر المالي الصادر في ١٩ نوفمبر  
سنة ١٨٩٦

القاعدة القانونية

١ - يستدل من نصوص لأنظمة المجالس  
الحسبية وقانونها وبما جرى عليه العمل ان  
مأموري السلطة الادارية مختصون بتحرير  
محاضر حصر التركة لمساعدة المجالس الحسبية

٣٥٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٦

قض . اصابة خطأ . حكم بالبراءة ابتدائياً .  
الغاء الحكم استئنافاً . اغفال الحكم الاخير  
من مناقشة اسباب البراءة . أثره . ( اللادنان  
٢٠٨ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات ) .

القاعدة القانونية

إذا ألفت محكمة الاستئناف حكم البراءة  
الصادر من محكمة أول درجة وجب عليها  
مناقشة اسباب ذلك الحكم والرد عليها خصوصاً  
إذا كانت تلك الاسباب مشتملة على واقعة  
مادية كانت محل اعتبار في البراءة والا كان  
حكمها باطلاً  
المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه النفي  
حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة فمن  
اللازم والحالة هذه مناقشة اسباب ذلك الحكم  
والرد عليها خصوصاً إذا كانت تلك الاسباب  
مشتملة على واقعة مادية كانت محل اعتبار في  
البراءة المذكورة وقد خلا الحكم المطعون فيه  
من ذلك فهو باطل بطلاناً جوهرياً ويتعين

على القيام بجميع المعلومات التي من شأنها إيقافها على حالة التركة وعلى ذلك فمحضر حصر التركة الذي يحضره معاون ادارة انما هو محضر رسمي فيتمين اذن رفض الطعن المبني على انه ورقة عرفية

٢ - محاضر حصر التركة هي محاضر رسمية اعدت لاثبات الحقيقة وأقوال ذوى الشأن على حقيقتها عن حالة التركة وعما لها وعليها فتغير الحقيقة فيها بطريق التزوير بالحشو وبإضافة عبارات لم تصدر من صاحب الشأن بقصد ضياع حقه مما يقع تحت طائلة قانون العقوبات ومن ثم يرفض الطعن المبني على ان هذا التغير غير معاقب عليه .

٣ - اذا استعمل المتهم العبارة المزورة في محضر حصر التركة المحرر وفقا للقانون وهو يعلم بتزويرها كان مرتكباً لجريمة الاستعمال لافرق في ذلك بين ان يكون قد استعمل محضر حصر التركة المزور نفسه أو صورة رسمية منه لأن النتيجة وهي الاستعمال واحدة في الحالتين ومن ثم يرفض الطعن المبني على عدم وجود جريمة استعمال ورقة مزورة في التمسك بصورة المحضر الرسمية .

المحكمة :

« حيث ان اوجه الطعن تنحصر فيما يأتي :  
أولاً - وجود خطأ في تطبيق القانون لأن معاون الادارة الذي حرر محضر حصر

التركة ليس له اختصاص بتحريره وتكون الورقة المطعون فيها هي ورقة عرفية .

ثانياً - اذا كانت الورقة عرفية فالتزوير فيها يسقط الدعوى العمومية بشأنه لمضى زيادة عن ثلاث سنوات .

ثالثاً - الواقعة لا عقاب عليها لأن الاضافة التي اضيفت الى محضر حصر التركة لا يمكن اعتبارها تزويراً لأن هذا المحضر لم يجعل لاثبات الامور المنسوب تزويرها .

رابعاً - نسبت محكمة الجنايات الى المتهم في حيثيات حكمها ان المتهم استعمل صورة رسمية من محضر حصر التركة بعد ان زور أصله المحفوظ بالمركز وبناء على ذلك يكون استعمل ورقة مزورة لأنها طبق الاصل المحفوظ بالمركز تماماً وقد استخرجها الكاتب المختص وسلمها للمتهم وقدمها بحالتها واستند عليها فلا يكون هناك جريمة استعمال ورقة مزورة .

« وحيث انه من جهة الوجه الاول فان محضر حصر التركة هو محضر رسمي وان معاون الادارة الذي يحضره هو موظف عمومي مختص به بناء على احكام لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ إذ انه بمقتضى نص المادة ١٠ من هذه اللائحة يجب على رؤساء المجالس الحسبية جمع كافة المعلومات المفيدة التي من شأنها إيقاف المجلس تمام الوقوف على حالة التركة وعلى اهمية المأمورية التي سينفذ فيها الى الوصى أو القيم أو الوكيل ومن المسلم به ان رؤساء المجالس الحسبية لا يمكنهم القيام

بأنفسهم بجميع هذه الاعمال فلم انت ينتدبوا من الموظفين الاداريين التابعين لم من يقوم بهذا العمل ولقد نصت المادة ٢٤ من اللائحة انه يجب على مأموري السلطة الادارية متى طلب المجلس الحسبي مساعدتهم ان يساعدوه في تحرير محضر الجرد طبقا للمادة الثانية عشر من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ واذا اقتضى الحال فعليهم ان يساعدوا الاوصياء أو القوام أو الوكلاء في وضع يدم على الاموال ويستدل من ذلك ومن جميع نصوص اللائحة وقانون المجلس الحسبية وما جرى به العمل أيضا ان مأموري السلطة الادارية مختصون بتحرير محاضر حصر التركة لمساعدة المجالس الحسبية في القيام بجميع المعلومات التي من شأنها إيقاف المجلس تمام الوقوف على حالة التركة وذلك طبقا لاحكام قانون المجالس الحسبية والوائح الادارية .

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه ساقطا .

« وحيث ان الوجه الثاني في غير محله لأن التزوير واقع في محضر رسمي فتكون الواقعة جنائية ولم تسقط اذن الدعوى العمومية .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثالث قاتبت من الحكم المطعون فيه ان التزوير حصل باضافة العبارة الآتية في المحضر بطريق الحشر وهي : ( عقد محول من محمد محمد مجيرى الى علي خليل ميدان ضد ابراهيم عبد الله واخوته

وقبل من علي خليل ان التحويل صدر اليه صوري تأمينا لشركة قطن ولم يدفع قيمتها ) وان الغرض من هذه العبارة الموضوعة بالتزوير بغير علم علي خليل ميدان واضراراً به ان يكون سنداً لمتهم في القضية المدنية المرفوعة منه امام محكمة الزقازيق الاهلية من علي خليل ميدان على ابراهيم عبد الله ومن معه بمطالبتهم بقيمة الرهن المحول اليه من المتهم الذي يدعى بصورية التحويل .

« وحيث انه تبين للمحكمة من ذلك ان واقعة التزوير متوفرة فيها جميع اركانها وان المحضر الرسمي جمل لاثبات الحقيقة واقوال ذوي الشأن على حقيقتها عن حالة التركة وعما لها وعليها فتغير الحقيقة بطريق التزوير بالحشر وباضافة عبارات لم تصدر من صاحب الشأن لغرض اثبات صورية الدين وضياع حقه فيه مما يقع بلا شك تحت عقاب القانون بمقتضى المواد التي طبقها محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه ويكون هذا الوجه واجب الرفض أيضا .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الرابع فان الثابت في الحكم ان التهم استعملت العبارة المزورة السالف يانها وهو يعلم بتزويرها بعد ان عبث بمحضر حصر التركة وسيان بعد ذلك اذا كانت المحكمة ذكرت في حكمها بان التهم قدم محضر حصر التركة الى المحكمة المدنية أو كان يجب ان يقال بانه قدم صورة رسمية منه لأن النتيجة في كلتا الحالتين انه استعمل العبارة



فيها السرقة والنص القانوني الذي طبقته المحكمة بطريقة صريحة على هذه الظروف اذ ان مادة ٢٧٤ تشمل حالات كثيرة .

ثانياً - عدم تمتع المتهم بحق الدفاع عن نفسه لعدم اجابة طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .

« وحيث انه عن الوجه الاول فانه وان كانت المحكمة لم تبين الفقرة من المادة ٢٧٤ الا انه يظهر من ذكرها ( ان السرقة حصلت من منزل مسكون ) انها ارادت الفقرة الاولى من تلك المادة لأن ظروف السرقة بحسب ما وصفتها المحكمة وبحسب ما هو مذكور في وصف التهمة ينطبق على الفقرة المذكورة فاغفالها ذكر الفقرة لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون مادام انها ذكرت ظروف السرقة وعلى ذلك يكون هذا الوجه مرفوضاً .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فالثابت في محضر الجلسة ان الطاعن حضر في أول جلسة شخصياً وحضر عنه أيضاً محاميان وطلباً التأجيل للاستعداد فالمحكمة اجابت طلبهما واجلت القضية لجلسة أخرى هي جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ وفي هذه الجلسة الاخيرة حضر الطاعن ولم يحضر المحامي عنه وسأله المحكمة عن التهمة فانكرها ودافع عن نفسه ثم اراد بعد ذلك ان يطلب التأجيل أيضاً لحضور محاميه فالمحكمة لم تجبه الى طلبه وحكمت في موضوع القضية فذلك يكون الطاعن تمتع بحق الدفاع عن نفسه ولم

المزورة في المحضر مع علمه بتزويرها بتقديم صورة رسمية استخرجت من هذا المحضر وهو أمر معاقب عليه بالمادة ١٨٢ عقوبات التي ضمت مع المواد الخاصة بالتزوير وعلى هذا فلا يوجد وجه لبطلان الاجراءات ويتعين رفض هذا الوجه .

( طعن محمد محمد بحري ضد النيابة العمومية وعلى خليل مدعى مدني نمرة ١٦٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٠

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول فبراير سنة ١٩٢٦

نقض . سرقة . اغفال ذكر الفقرة المنطبقة على الحادثة من المادة التي طبقت . اثره . المادتان ٢٧٤ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات .

### القاعدة القانونية

اذا لم تبين المحكمة ققرة المادة التي طبقت وكان يظهر من الظروف بحسب وصف المحكمة لما وبحسب ما هو مذكور في وصف التهمة انها ارادت ققرة معينة فلا يعتبر اغفال ذكرها لتلك الفقرة خطأ في تطبيق نصوص القانون ومن ثم يرفض النقض المبني على هذا السبب

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يرتكن على وجهين أولاً - عدم بيان الظروف التي حدثت

تحرمة المحكمة من هذا الحق ويكون هذا الوجه  
ساقطاً ومرفوضاً ايضاً

( طعن السيد هلال البتاتوني ضد النيابة العمومية  
وام الخير بنت علي صبيحة مدعية مدنية - نمرة ٣٤٤  
سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طالت باشا  
وبحضور حضرات اصحاب المعالي والسعادة والمنة حسين  
درويش باشا ومحمد ملام باشا ومصطفى محمد بك ومحمود  
جعفر بك مستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل  
نيابة الاستئناف )

٣٦١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض شهادة وكيل المدعى المدني - لا بطلان .

القاعدة القانونية

لا يوجد نص في القانون يمنع من سماع وكيل  
المدعية بالحق المدني بصفته شاهداً في الجريمة  
المنسوبة الى المتهم  
المحكمة

« حيث ان طلب النقض المقدم من محامي  
المتهم يستند على ثلاثة اوجه يتعين فحصها

الوجه الاول : - من حيث انه بالاطلاع  
على الحكم المطعون فيه يتبين ان المحكمة ناقشت  
في حيثيات الحكم الادلة التي رأتها كافية للادانة  
وهذا يفيد انها تؤيد الحكم بالمعقوبة ومع ذلك  
قد طبقت المادة ٥٢ من قانون العقوبات ووقفت  
التنفيذ وذلك هو في مصلحة المتهم فلا وجاهة  
لهذا الوجه

الوجه الثاني : - من حيث انه لا مانع قانوني

من سماع وكيل المدعية بالحق المدني بصفته شاهداً  
خصوصاً وقد اوضح الحكم بالتفصيل اسباب  
اخذه بشهادته لتأييدها بما يحيط بها من الظروف  
في التحقيقات ولا ترى محكمة النقض محلاً لقبول  
هذا الوجه

الوجه الثالث : - القول فيه ان هناك  
تناقضاً بين الحكم الابتدائي وبين الحكم الاستئنافي  
لان الحكم الاخير قرر ان المتهم يعتبر بريثاً من  
التهمتين الاخيرتين ولكن الحقيقة انه ليس هناك  
تناقض فقد ايد الحكم الاستئنافي حكم الادانة  
فعلاً فناقش طويلاً وباسباب جديدة ادلة ثبوت  
التهم الاربعة بما لا يجعل مجالاً لنقض الحكم كما  
ان اسباب الحكم فيما يتعلق بالتهمتين الثالثة  
والرابعة فقد نفى امكان اعتبارهما من قبيل البيع  
من الدائرة للمتهم اذ ان الوقائع ومجموع التحقيقات  
التي استند عليها الحكم تكذب زعم المتهم في ذلك  
( طعن احمد مختار الصالح بك ضد النيابة العمومية  
نمرة ١٠٩٨ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب  
المعالي احمد طالت باشا وبحضور حضرات اصحاب المنة  
متولي غنيم بك ومحمد مظهر بك ومحمد لبيب عطيه بك  
ومحمد فهمي حسين بك مستشارين وتوفيق يعقوب بك  
وكيل نيابة الاستئناف )

٣٦٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اتلاف ثمار نخيل . مادة ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات

القاعدة القانونية

ثمار النخيل من الحاصلات الزراعية غير

المحصودة فن تعد ائتلاف ثمار نخيل قبل نضوجها بقصد الاضرار بها كان عمله جنائية ينطبق عليها حكم المادتين ٣٢١، ٣٢٢ عقوبات المحكمة :

حيث ان ما نسب الى التهمين هو في الواقع ائتلاف ثمار نخيل قبل نضوجها بسبب الاضرار بها وهذه الثمار بلا شك من الحاصلات الزراعية غير المحصودة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ عقوبات فيكون القرار الصادر من قاضي الاحالة خطأ في تطبيق القانون ويتعين اذن قبول النقض والغاؤه واعتبار الواقعة جنائية ائتلاف زرع غير محصود تنطبق على المادتين ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات ( طعن النيابة العمومية ضد محمد عمران جيل نمرة ١٩٨٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد اشياء محجوزة . قتلها . اختاؤها .

## القاهرة القانونية

تم جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها بثبوت اختفائها من المكان الطبيعي لها وهو منزل الحارس الذي تسلمها فيه اذ باختفائها من مكانها يثبت تعدد الحيلولة بينها وبين السلطة المعهود اليها تنفيذ الحكم القضائي الصادر بالبيع المحكمة :

بما ان الطاعن يستند في طعنه الى ان الحكم

المطعون فيه لم يذكر سوى ان الاشياء المحجوز عليها لم توجد يوم البيع وهذا لا يكفي لثبوت تبديدها أو لثبوت ان الطاعن كانت عنده هذه النية التي هي ركن من أركان الجريمة المسندة اليه

وبما ان الحكم المطعون فيه قد ذكر فيه ان الطاعن هو الحارس وان المحضر لم يجد القطن يوم الحجز وانه فتش منزل الطاعن فلم يره أثر القطن

وبما ان ثبوت اختفاء الاشياء المحجوز عليها من المكان الطبيعي لها وهو منزل الحارس الذي تسلمها فيه يقطع بأن ذلك الحارس قد تعدد الحيلولة بينها وبين السلطة المعهود اليها تنفيذ الحكم القضائي الصادر بالبيع وهذا التعمد يكون بلاريب جريمة تبديد المحجوزات اذ نية التبديد ظاهرة من الاقدام على الاخفاء فيتمتع اذن رفض الطعن

( طعن داود احمد ابو علم ضد النيابة العمومية نمرة ١٩٢٦ سنة ٤٣ ق . دائرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٤

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . كلام النيابة . مرافعة . ملاحظة . آخر من يتكلم . تقدير العقوبة . بيان الاسباب .

## القاهرة القانونية

١ - اذا ابدت النيابة العمومية قبل قتل باب المرافعة مباشرة ملاحظة ما ولم يطلب المتهم الكلام بعد الملاحظة التي ابدتها النيابة فلا



بطلان خصوصاً اذا ثبت ان هذه الملاحظة لم تكن دفاعاً في أصل الاتهام

٢ - محكمة الموضوع لما تمام الحرية في تقدير العقوبة وليس عليها ان تبين اسباباً في هذا الشأن

المحكمة :

« بما ان الوجه الاول من وجوه الطعن وهو ان المتهم الاول لم يكن آخر من تكلم إذ النيابة تكلمت قبل قفل باب المرافعة مباشرة فان الثابت من محضر الجلسة الاستئنافية ان ذلك المتهم لم يطلب الكلام بعد الملاحظة التي ابدتها النيابة عقب مرافعة محاميه ولم تكن هذه الملاحظة دفاعاً منها في أصل الاتهام فيتمين رفض هذا الوجه

« وبما ان الوجه الثاني يختص بتقدير العقوبة ومحكمة الموضوع لما تمام الحرية في هذا التقدير وليس عليها ان تبين اسباباً في هذا الشأن « وبما ان الوجه الثالث عن تغيير الحقيقة فان الحكم المطعون فيه قد رد بامسهاب عما ذهب اليه الطاعن في دفاعه عن هذه النقطة واثبت في الحكم ان الطاعن قد دون وغير في الدفتر اشياء لم تكن فيه من قبل فهذا الوجه مرفوض ايضاً

( طعن محمد احمد جاد الحق وآخر ضد النيابة نمرة ١٩٨٢ سنة ٤٣ ق . دائرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد . وديعة . قرض صبيغ بصيغة وديعة .

القاعدة القانونية

المبرة بمحقيقة الواقع لا بصيغة الفاظ العقد فاذا اقرض شخص مبلغاً من المال لآخر وذكر في سند الدين ان المبلغ مسلم على قبول الوديعة وذلك بقصد تهديد المدين عند عدم الدفع فلا يعتبر عدم الدفع عند المطالبة تبديداً جنائياً معاقباً عليه لفقدان اركان جريمة التبديد المحكمة :

« حيث ان الثابت من مطالعة سندات الدين ان المقصود بها هو قرض لا مجرد وديعة لان احدها يقضى بالدفع تحت اذن السيدات الدائيات وآخر ويعطى الحق للمدين ان يدفع لدائن السيدات خصماً من أصل ذلك الدين « وحيث ان ما جاء في السندات من عبارة وديعة انما كتب على سبيل تهديد المدين عند عدم الدفع

« وحيث لذلك تكون الواقعة غير معاقب عليها ويتمين قبول النقض والغاء الحكم للطعون فيه وبراءة المتهم بما نسب اليه

( طعن صالح مسعود الممرى ضد النيابة العمومية نمرة ٢٠ سنة ٤٢ قضائية . دائرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٦

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . استئناف النيابة . طلب التخفيف .  
تشديد . جواز .

### القاعدة القانونية

كون النيابة العمومية طلبت تخفيف العقوبة امام محكمة أول درجة لا يمنع من حقها في استئناف الحكم بالنسبة الى قلة العقوبة ولمحكمة ثاني درجة الحق في تشديد العقوبة بناء على استئناف النيابة العمومية المحكمة :

« حيث فيما يتعلق بالوجه الاول من وجهي الطعن المقدمين من هذا المتهم فانه لا محل للمناقشة في ان استئناف المدعى بالحق المدني تقدم أو لم يتقدم في الميعاد لانه فضلا عن ان ميعاد الاستئناف عشرة ايام تبدأ من ثاني يوم صدور الحكم وقد تقدم الاستئناف في نهايتها فان الحكم الاستئنافي صدر بالتأييد بالنسبة للتعويض المقضى به

« وحيث فيما يختص بالوجه الثاني فان للنيابة الحق في استئناف الاحكام الصادرة من محكمة اول درجة اذ طلبها تخفيف العقوبة امام المحكمة المذكورة لا يمنعها من ذلك وفي هذه الحالة يكون لمحكمة ثاني درجة الحق في تشديد تلك العقوبة التي استأنفت النيابة الحكم لقلتها (طعن عزب سلامة وآخرين ضد النيابة نمرة ١٩٩٠ سنة ٤٣ قضائية والماوي عجاج مدعى مدني . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٧

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . مخالفات .

### القاعدة القانونية

الطعن بطريق النقض والابرار في احكام المخالفات غير جائز قانونا المحكمة :

« حيث ان الطعن بطريق النقض والابرار في احكام المخالفات غير جائز قانونا ( طعن ماشا الله محمد ضد النيابة نمرة ١٩٦٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٦٨

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد . قتل الاشياء المحجوزة .

### القاعدة القانونية

قتل الاشياء المحجوز عليها من مكانها وعدم تقديمها عند التنفيذ يعتبر تبديداً اذ يترتب على قتلها وعدم تقديمها عند التنفيذ تعطيل اجراءات التنفيذ والاضرار بالحاجز المحكمة :

« حيث ان ما يرتكن عليه الطاعن هو انه طلب سماع شهود دني ولم يجبه المحكمة لطلبه وان الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها لانه له

الملايس واخفاؤها المسندة الى المتهمين لا عقاب  
عليهما لانعدام القصد الجنائي ويتعين في هذه  
الحالة قبول النقص والغاء الحكم وبرائتهما  
» وحيث ان التهمة الثانية وان كانت لم  
تقدم اسبابا للنقص المرفوع منها الا انها  
تستفيد من طعن المتهم الاول  
( طعن ابراهيم مسيحه واخرى ضد النيابة نمرة ١٩٦٦  
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي  
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٣٧٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

عود الى التشرد . انذار . مراقبة البوليس

القاعدة القانونية

القانون صريح في ان من عاد الى التشرد  
في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انذاره يعاقب  
بالحبس وبوضعه تحت مراقبة البوليس . فالحكم  
الصادر بعقوبة الحبس وحدها يكون قد اخطأ  
في تطبيق القانون ويتعين على محكمة النقض  
تعديل الحكم ووضع المتهم تحت المراقبة  
المحكمة :

» حيث ان نص القانون الصادر في ١٦  
فبراير سنة ١٩٢٤ في الفقرة الاولى من المادة  
٦ منه صريح في ان من عاد الى التشرد في  
خلال ثلاث سنوات من تاريخ انذاره يعاقب  
فضلا عن الحكم بالحبس بوضعه تحت مراقبة  
البوليس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة  
» وحيث ان التهمة المقامة من اجلها هذه

ان ينقل الزراعة المحجوز عليها ويبيعها ليسدد دينه  
» وحيث انه لم يثبت من محضر الجلسة  
ان المتهم طلب امام محكمة الاستئناف سماع  
شهود تفي كما يدعى

» وحيث ان قتل الاشياء المحجوز عليها  
من مكانها وعدم تقديمها عند التنفيذ هو في الواقع  
تبييد لها اذ يترتب عليه تعطيل اجراءات التنفيذ  
واحداث الضرر بالحاجز

» وحيث مما تقدم يكون التطبيق في محله  
ويتعين رفض الطعن

( طعن بدوى بدوى خليل ضد النيابة نمرة ١٩٦٨  
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

٣٦٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . قصد جنائي  
استفادة محكوم عليه من قبول طعن مقدم من آخر .

القاعدة القانونية

١ - اذا انعدم القصد الجنائي في جريمتي  
السرقه واخفاء الاشياء المسروقة فلا عقاب  
٢ - اذا لم يقدم احد المحكوم عليهم اسبابا  
لنقض وكانت الواقعة لا عقاب عليها فانه يستفيد  
من نقض زميله ويجب الحكم بنقض الحكم  
بالنسبة اليه والحكم ببرأته  
المحكمة :

» حيث انه لم يثبت من التحقيقات ان  
المتهمين كانوا يعلمان بالسرقه بل ان ما وقع من  
اولها كان بأمر رئيسه فتكون واقعتا سرقة



الحكم ومن محضر الجلسة ان الافيون الذي اتهم المحكوم عليه باحرازه بدون رخصة هو في الواقع من زراعة المتهم وشريكه فان هذه الحيازة ليست جريمة يعاقب عليها القانون . فالحكم الصادر باعتبار الواقعة جريمة معاقبا عليها يجب نقضه والحكم ببراءة المحكوم عليه المحكمة :

« بما ان الثابت في الحكم المطعون فيه ان دفاع الطاعن كان بان الافيون الذي ضبط معه هو من زراعته المصرح بها  
« وبما ان هذا الدفع لم تأخذ به محكمة الموضوع ورفضت شهادة شريك الطاعن المسلم بانه زرع الخشخاش المضبوط  
« وبما ان محكمة النقض تستخلص من الحكم ومحضر الجلسة ان الافيون في الواقع من زراعة الطاعن وشريكه ومتى كان ذلك فان حيازته لا جريمة فيها فيجب اذن قبول الطعن وتبرئة الطاعن

( طعن فكار عثمان محمد ضد النيابة نمرة ١٩٧٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا والهيئة السابقة )

٣٧٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . عدم اختصاص . عدم قبول النقض

## القاعدة القانونية

الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا يجوز

الطعن فيه بطريق النقض والابرار

الدعوى هي ان التهم مادية الى التشردد رغم انذاره في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ فتكون المحكمة قد اخطأت في تطبيق القانون بالحكم بالحبس فقط ويجب في هذه الحالة الحكم بوضع للتهم تحت المراقبة لمدة ترى محكمة النقض تقديرها بستة شهور

( طعن النيابة العمومية ضد صديق صالح احمد نمرة ١٩٨٨ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا والهيئة السابقة )

٣٧١

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . حكم صدر في دفع فرعى .

## القاعدة القانونية

طلب النقض عن حكم صادر في دفع فرعى

غير مقبول

المحكمة :

« حيث ان النقض عن دفع فرعى فهو

غير مقبول

( طعن جليلة سالم بلال ضد النيابة نمرة ١٩٨٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا والهيئة السابقة )

٣٧٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نقض . احراز افيون . ناتج زراعة .

## القاعدة القانونية

اذا استخلصت محكمة النقض من وقائع

## المحكمة :

« بما ان النقص لم يقدم الا من الاول واما  
الاربعة الآخرون فقدموا اسبابه فيتمتعين عدم  
قبول النقص بالنسبة لهم  
« وبما ان النقص الذي رفعه المتهم الاول  
انما هو عن حكم صادر بعدم الاختصاص ومثل

هذا الحكم لا يجوز ان يرفع عنه تقضا  
فيجب الحكم بعدم قبول طعن حسن حمدون  
ايضا

( طعن حسن حمدون وآخرين ضد النيابة عمرة ١٩٧١  
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد  
طلعت باشا والهيئة السابقة )

## قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

٣٧٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦

تقدم . وضع يد وارث . اقامة . لا تملك بمضى المدة .  
القاهرة القانونية

ان وضع يد بعض الورثة على اطيان البعض  
الآخرهما طالت مدته لا ينبغي عليه سقوط الحق  
لان وضع اليد بين الشركاء في الميراث يعتبر  
على سبيل الانابة . ومتى كان وضع اليد حاصلا  
بسبب معلوم غير اسباب التملك فلا يترتب عليه  
اثبات ملكية المقارب بوضع اليد المدة الطويلة  
( مادة ٧٩ مدني ) .

المحكمة :

« حيث انه لا نزاع في اصل مقدار الاطيان  
الخلفة عن المورث الاصل المرحوم روفائيل بانوب  
وهي ١٦٩ فداناً وكسوراً وكذلك لا نزاع في  
الوراثة ولا في مقدار الانصباء الشرعية كما انه  
ثابت ايضا ان مورث المستأففين اقسّم في سنة

٩٠٥ مع باقي الورثة المستأففين عليهم الاطيان  
الخلفة عن المورث الاصل ولم تدخل في هذه  
القسم ابنة المورث الاصل المرحومة فومية لوفاتها  
وقتها ولم تدخل ايضا فيها ورثة فومية المذكورة  
مع ان لهم حقا في ميراث والدهم فيما ورثه عن  
والدها روفائيل بانوب المورث الاصل

« وحيث انه لا نزاع في ان نصيب فومية  
فيما ورثته عن والدها هو ٧ افدنة وهـ قرار يربط  
و٤ اسهم على المشاع في عموم الاطيان ويجب  
ان يكون داخلا في نصيب كل من المقتسمين  
« وحيث انه ثابت من مستندات الدعوى  
كما يتضح من حكم محكمة ايتاي البارود الجزئية  
بتاريخ ٣ مارس سنة ٩١٢ ان ورثة فومية  
اختصوا بالسبعة افدنة وخمسة قرار يربط واربعة  
اسهم وتجنبوا بها بمقتضى عقد التراضي المؤرخ  
١٠ نوفمبر سنة ٩٠٥ مع مورث المستأففين  
واعتمدت المحكمة الجزئية القسم بالمقدار السالف  
ذكره

« وحيث ان المستأففين عليهم ملزمون بأن

حساب غيره ويستلم زيادة عن نصيبه ومن الواجب اذن ان يرد ما زاد عن نصيبه من حقوق غيره

« وحيث انه ثابت من مستندات الدعوى ان المستأنفين ادوا الى وريثة قومية جميع نصيبهم في الاطيان فلم قانونا حق الرجوع على المستأنف عليهم بما زاد في نصيبهم من حقوق باقى الورثة » وحيث انه متى ثبت ان دعوى المستأنفين في محلها لما سلف ايضاحه ترى المحكمة ان لا فائدة من بحث الخطابات التى تمسك بها هؤلاء المستأنفون لزيادة تأييد حقهم ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف واجابة طلب المستأنفين ( استئناف مترى افندى متى وآخرين وحضر منهم حضرة الاستاذ زكي وهى افندى الحامى ضد بطرس افندى ورفائيل وآخرين وحضر عنهم بالجلسة حضرة الاستاذ صليب افندى غبريال الحامى نمرة ١٥١٥ سنة ٤١ قضائية دائرة حضرة صاحب الدرة محمد مصطفى بك وبحضور حضرتى صاحبي الدرة زكى برزى بك وعلى عزت بك مستنارين )

٣٧٥

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

استئناف . دعوى جديدة . طلبات جديدة . تغيير الصفة .

القاعدة التماثلية

من المقرر قانونا ان الدعوى الجديدة لا تقتصر على المطالبة بشئ جديد فقط . بل تشمل ايضا تعديل صفة احد الخصوم تعديلا يترتب عليه ان يصبح مستأنفا عليه شخص لم توجه ضده طلبات امام محكمة اول درجة .

يردوا للمستأنفين بمقدار ما استلموه زيادة عن حقهم من نصيب المرحومة قومية وهو بمقدار ٥ افدنة و ٣ قراريط  $\frac{١٦}{٧}$  سهما على المشاع في الاطيان المينة بالدعوى

« وحيث ان تمسك المستأنف عليهم بسقوط حق المرحومة قومية بمضى المدة الطويلة لعدم وضع يدها ولا وراثتها من بعدها تلك المدة على ذلك النصيب غير جدير بالقبول لان وضع يد بعض الورثة على اطيان البعض الآخر مما طالت مدته لا يبنى عليه سقوط الحق لان وضع اليد بين الشركاء في الميراث يعتبر على سبيل الانابة ومتى كان وضع اليد بسبب معلوم غير اسباب التملك فلا يترتب عليه اثبات ملكية العقار بوضع اليد المدة الطويلة ( مادة ٧٩ مدنى )

« وحيث ان لا محل لارتكان محكمة اول درجة على عدم وجود علاقة بين المستأنفين وبين قومية وورثتها وعدم وجود اناية منهم لم فى دفع هذه الحقوق لان علاقة الوراثة موجودة بينهم . وبما لا نزاع فيه اذا ادى احد الورثة حقا مفرزا قانونا على التركة فله الرجوع على باقى الورثة كل بمقدار نصيبه

« وحيث انه ثابت ان عقد القسمة الذى اشارت اليه محكمة اول درجة لم يتناول نصيب احد الورثة مع ان هذا النصيب ثابت فى التركة فلو ادى احدهم هذا النصيب فله ان يرجع على باقى الورثة بمقدار ما يخص كل منهم ولا يحتاج ذلك الى اناية اذ ليس لوارث ان يفتنى على



## المحكمة:

حيث انه منظور امام المحكمة ثلاثة استئنافات عن حكم محكمة اول درجة استئناف اصيل مرفوع في ٥ اكتوبر سنة ٩٢٤ من الست انجه هانم بصفتها وارثة ليعقوب بك حلى واستئناف اصيل آخر مرفوع في ١٤ اكتوبر سنة ٩٢٤ من القيمين على سعيد بك حلى واستئناف فرعى مرفوع في ١٩ مايو سنة ٩٢٥ من محمد بك على المدعى الاصيل

وحيث ان الست انجه هانم اصطلمت بعد الاستئناف المرفوع منها وتصدق على الصلح امام المحكمة في ٩ نوفمبر سنة ٩٢٥ وقد اقرت فيه صراحة بقبول حكم ٩ يونيه سنة ٩٢٤ وتنازلت عن استئنافها فيما يتعلق بمحمد بك على كما انها نفذت الحكم بما اتفق عليه في محضر الصلح وبذلك تنازلت فيما يتعلق بمحمد بك على عن جميع المطاعن التي وجهتها في ورقة استئنافها الى الحكم المذكور سواء فيما يتعلق بالمبلغ المحكوم به او بالزامها به مع الآخرين مع انها داخلة في الدعوى باعتبارها وارثة فقط ليعقوب حلى حالة ان المحكمة الابتدائية انما استندت في حكمها على ورقة صادرة من سعيد بك حلى وحده

وحيث ان هذه الاعتراضات هي كل ما وجهته انجه هانم الى الحكم المستأنف وهي وان كانت ادخلت بقية الخصوم في الاستئناف لاستيفاء شكل الدعوى الا انها لم تطلب سوى عدم الحكم عليها بشيء بدون ان تطلب القضاء

على الخصوم الآخرين بما يقضى به عليها وهي في الواقع لم توجه طلباً واحداً الى هؤلاء ففي هذه الحالة لم يبق ثمة فائدة من التحفظ المنصوص عليه في الصلح من انها لم تنازل عن الاستئناف الا فيما يتعلق بمحمد بك على وحده كما انه لا يمكن ان يساعدنا على ان توجه ضد بعض الخصوم اى طلب لم تشمله ورقة استئنافها ولم يعرض امام محكمة اول درجة

وحيث انها حقيقة تتمسك بما نص عليه في محضر الصلح من ان محمد بك على قد احلها صراحة محله في كافة الحقوق الناشئة في صالحه من الحكم المطعون فيه سواء فيما يتعلق بها او فيما يتعلق بالقيمين على سعيد بك حلى اللذين حكم عليهما معها بالتضامن بالمبلغ الذي قضى به لمحمد بك على كما انها تتمسك باحققتها في الاستفادة من عدم التنازل عن الاستئناف ضد القيمين المذكورين والمطالبة امام محكمة الاستئناف بموجب الاحالة المنصوص عنها في الصلح بما طلبه ضدها محمد بك على الحيل وقضى له به عليهما وذلك رغماً من انها لم توجه ضدهما اى طلب باسمها وان طلبها من هذه الناحية على الاقل لا يعتبر اذن دعوى جديدة الا انه من المقرر قانوناً ان الدعوى الجديدة لا تقتصر على المطالبة بشيء جديد فقط تشمل ايضاً تعديل صفة احد الخصوم تعديلاً يترتب عليه ان يصبح مستأنفاً عليه شخص لم توجه ضده طلبات امام محكمة اول درجة (جلاسون مرافعات جزء ثان ص ١٠٣) فالطلب الذي وجهته انجه هانم بصفتها الجديدة

٣٧٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦

استئناف . حكم مرسى المزداد . اجراءات البيع فقط .

القاعدة القانونية

الاستئناف في احكام مرسى المزداد لا ينصب  
الا على اجراءات البيع دون غيرها لان الشارع  
قصد بوجوب مراعاتها عدم وقوع البيع باطلا .  
فالاستئناف المتعلق بقيمة الدين او بعدم اعلان  
بعض المدينين المرتهين او بغير ذلك من  
الاجراءات السابقة على البيع فهذه لا يجوز الطعن  
فيها بطريق الاستئناف .

المحكمة :

« حيث ان الاستئناف في احكام مرسى  
المزداد لا ينصب الا على اجراءات البيع دون  
غيرها حتى لا يقع البيع باطلا

« وحيث ان الاسباب الواردة بعريضة  
الاستئناف فيما يتعلق بقيمة الدين او بعدم  
اعلان بعض المدينين المرتهين كل هذه  
الاجراءات السابقة على البيع لا يجوز الطعن  
فيها بطريق الاستئناف خصوصاً وانه كان  
في استطاعة المستأنف التمسك بذلك اثناء  
نزع الملكية

« وحيث ان الادعاء باستبعاد أحد المزايدين  
هو السبب الوحيد الخاص باجراءات البيع  
والجائز استئنافه

« وحيث فيما يتعلق بهذا السبب الاخير فقد  
ثبت انه لم يحضر المزايدة الا طالب البيع

ضد شخص لم يكن خصماً لها لغاية انعقاد الصلح  
غير جائز القبول كما لو كانت رفعت للمرة الأولى  
امام الدرجة الاستئنافية

وحيث انه مما يدل على سداد هذا الرأي  
ان القيمين يعتبران اجنبيين عن الاحالة التي  
تدعى الست انجبه هائم العمل بموجبها وانه قد  
تكون لما اعتراضات على تلك الاحالة من وجهة  
الصحة او غير ذلك وان هذا النزاع الجديد  
يجب بطبيعة الحال ان يخضع للقاعدة الاساسية  
في التقاضى اى ان يمر بالدرجة الابتدائية اولا  
هذا فضلا عن انه رأى لا منافاة للمدالة فيه لانه  
يلاحظ فيما يتعلق بذات موضوع الاحالة ان  
الست انجبه هائم تستمد حقوقها من حلولها محل  
محمد بك على كما تدعى ومن الحق العام المنصوص  
عنه في المادة ١١٥ من القانون المدنى من احقية  
المدين المتضامن في الرجوع بعد الدفع على بقية  
شركائه في الدين فجميع حقوق هذه السيدة  
مضمونة بنص القانون

( استئناف الست انجبه هائم بحرم الدكتور محمد بك  
ساج وحضر عنها حضرة الاستاذ فيليب افندى بشاره  
الحامى ضد محمد بك على وآخرين وحضر عن الاول حضرة  
الاستاذ حبيب افندى عبد الله الحامى وحضر عن الرابع  
والخامس حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحامى ثم  
استئناف اسماعيل بك ايب واخر بهفتها قيمين على سعيد  
بك حلمى ضد محمد بك على وآخرين واستئناف محمد بك  
على ضد المحكوم عليهم بالبلغ غمرة ٣١٩ و ٤١٥  
و ٩٩١ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب النزة  
محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب النزة  
زكى برزى بك مستشارين )

## المحكمة :

« حيث ان الدفع الفرعى الذى دفع به المستأنف عليه بسقوط حق المستأنفين بالمطالبة بثن الاطيان الموهوبة لمضى المدة الطويلة هوفى الواقع من اوجه الدفع فى الموضوع ويستلزم الفصل فيه تمحيص وقائع الدعوى وتحديد اولا حثى ينسنى للمحكمة ان تحكم فيه

« وحيث انه يجب ان يلاحظ اولا ان محكمة الاستئناف عندما حكمت بتأييد الحكم الصادر من محكمة بنى سويف بتاريخ ١٤ يناير سنة ٩٢٢ فيما يختص بملكية الاطيان للمستأنف عليه قد ذكرت صراحة فى اسباب حكمها انه لا محل للبحث فى مسألة هبة الثمن من الولد لابنه كما فعلت محكمة اول درجة لان الدعوى ليست خاصة وقها برد الثمن بل انها تتعلق بطلب المستأنف عليه بتثبيت ملكيته للاطيان موضوع النزاع وفصلت فى هذا الطلب فقط وعلى هذا فان النزاع بشأن الثمن لم يفصل فيه وبقى بين الطرفين

« وحيث ان المحكمة ترى بشأن النزاع الخاص بالثمن ان الثابت بالاوراق ان والد المستأنف عليه اشترى لابنه المستأنف عليه المذكور من قوميون الاراضى الاميرية عشرة افدنة من الاطيان الواردة بها باعتبار كونه قاصرا بمقتضى حجة شرعية بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٣٠٤ وجاء فى الحجة المذكورة انه وهب ابنه المذكور ثمن العشرة افدنة وملكه اياه ثم اشتراها له به

ابراهيم قناوى وان هذا الاخير عند مارضى عليه المزاد لم يكن عنده عشر الثمن والمصاريف الواجب دفعها فى الحال وحينئذ فللقاضى ان يرفض توقيع البيع له

« وحيث لم يبق بعد ذلك الاطالب البيع الوحيد الذى يصح البيع له وقد امهله هذا الاخير فى دفع عشر الثمن لان هذا مخول اليه قانونا واما تأخير في دفع ما تعهد به فهذا امر خارج عن اجراءات البيع ويتعين اتباع الاجراءات القانونية لتنفيذ هذا التعهد وحيث مما تقدم يكون الاستئناف فى غير محله ويتعين رفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف

( استئناف تقيليه بنت يوسف وآخر وحضر عنهما حضرات صبرى افندى ابو علم وعلى افندى كمال حيشة وعلى افندى نجيب الحامين ضد عبد العزيز محمود وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ سلامه بك ميخائيل المحامى نمرة ٩٩٥ سنة ٤٢ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة عطيه حسنى باشا ومستر رافرتى ومالك العزة محمد فهمى حسين بك مستشارين )

٣٧٧

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٦  
هبة المتقول . تم بالقبض .

## القاهرة القانونية

الهبة فى الاموال المنقولة تقع صحيحة بدون حاجة الى تحرير عقد رسمى بها اذا تسلّم الموهوب له المال الموهوب من الواهب بالفعل . لان القبض هنا يقوم مقام القبول



الموهوب له وتحرير الحجة الشرعية اى عقد رسمي بالمبة على الوجه القانوني وعلى هذا فقد تمت الهبة بأركانها القانونية ولا يمكن تجزئة العقد على اعتبار ان الثمن يبقى ديناً في ذمة المستأنف عليه بعد ان صدرت صيغة هذا العقد من المورث بمشترى الاطيان لابنه وتبرعه بالثمن له بعد تمام القبض فعلاً « وحيث انه مقي ثبت ان وقائع الدعوى وما ترتب عليها من النتائج القانونية هي كما ذكر فتكون الدعوى بالمطالبة بضمن الاطيان على غير اساس ولا محل اذن للدفع الفرعى الذى يتسك به المستأنف عليه لان هذا الدفع لا ينصب الا في حالة وجود اساس ليطلب رد الثمن اما ووقائع الدعوى هي كما تقدم فيكون الدفع ساقطاً ويتعين رفضه والحكم في موضوع الدعوى برفضها وتأيد الحكم المستأنف اذن بشأن ذلك

( استئناف السيدات هانم والماس وحنيفة ولطيفة كريمات المرحوم محمد بك الريف وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ امين افندى خليفة المحامى ضد احد افندى محمد الريف وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندى رطل المحامى نمرة ٧٩ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرات اصحاب الغزة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وزكي برزى بك مستشارين )

٣٧٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٧

استئناف . قيه . مادة ٣٦٣ مرافعات

القاعدة القانونية

ان الصراحة القاطعة التى اوجب بها الشارع قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة

وقد ثبت فيما بعد ان المستأنف عليه كان بالغاً وقتها وليس لوالده الولاية عليه

« وحيث ان اساس دعوى المستأنف عليه في المطالبة بالثمن ما ذكر باسباب حكم محكمة بنى سويف الصادر في ١٤ يناير سنة ٩٢٣ السالف ذكره عند بحثها هبة ثمن الاطيان بان هذه الهبة الخاصة بالثمن باطلة لعدم تحرير عقد رسمي بقبولها ولان المستأنف عليه ما كان حاضراً مجلس الهبة ولم يقبض الثمن بالفعل ومات الواهب من قبل ان يقبل المستأنف عليه البالغ تلك الهبة فيكون الثمن ديناً في ذمة المستأنف لباقي الورثة وهم المستأنفون ولم ان يقاضوه به وعلى هذا الاعتبار رفع المستأنفون الدعوى الحالية بالمطالبة بالثمن ارتكنا على ان الدين لم ينشأ الا من سنة ٩١٧ وهي السنة التي اظهر فيها المستأنف عليه نيته بالاجازة لعقد البيع بعد وفاة مورثه ثم تعقبها برفع دعوى الملكية في سنة ٩١٩

« وحيث ان المادة ( ٤٩ ) من القانون المدنى نصت بان الهبة في الاموال المنقولة تعتبر صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له وقد نصت المادة ( ٥٠٠ ) من قانون الاحوال الشخصية ان القبض يقوم مقام القبول

« وحيث انه ثابت بان القبض تم بالفعل بخروج المال الموهوب من حيازة الواهب وتسليمه بالنيابة عن ابنه الى البائع للاطيان وعدم رفض

تحتّم على المحاكم الحكم باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن اذا ثبت ان قيد الاستئناف حصل عشية الجلسة فقط .

المحكمة :

« بما ان المستأنف عليه دفع بان الاستئناف يجب اعتباره كأنه لم يكن طبقاً لنص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات لأن المستأنفة لم تقيد الا عشية الجلسة التي كانت محددة له والقانون يقضى بان القيد يجب ان يسبق الجلسة بثماني واربعين ساعة على الاقل

» وبما ان المستأنفة مع تسليمها بان القيد في الجدول العمومي جاء متأخراً عن الموعد الذي حدده القانون ذهبت في مذكرتها الى ان نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات يجب أن لا يؤخذ بظاهره بل يتعين تحرى غرض الشارع من وضعه

» وبما ان الصراحة القاطعة التي اورد بها الشارع المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات تجعل من العبث بحث الاقوال القائمة التي اوردتها المستأنفة في مذكرتها والتي لا تستند الى اية حجة قانونية

( استئناف الست صوفيا ناهما يديان وحضر عنها حضرة كامل افندى قاتوس المحامي ضد الحاجة عزيز بحرى وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز بك خاتكي المحامي نمرة ١٧٨ سنة ٤٤ قضاية . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد لييب عطية بك ومحمود غالب بك مستشارين )

٣٧٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٨ يناير ١٩٢٧

حراسة قضائية . اختصاص المحاكم الاهلية .  
اختصاص المحاكم المختلطة . المحكمة  
التي عينت الحارس .

القاعدة القانونية

من المتفق عليه علما وقضاء ان مقاضاة الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة المختلطة بشأن الاموال الموضوعة تحت حراسته وعن مدة هذه الحراسة يجب رفعها الى نفس هذه المحاكم . الا انه اذا ثبت ان مصلحة الاجنبي قد زالت تماما واستمر الحارس واضعاً يده على الاموال المتنازع فيها ثم انحصر النزاع بين خصوم تابعين للحكومة المحلية وجب رفع الامر الى القضاء الاهلي

المحكمة :

« من حيث انه وان كان من المتفق عليه علما وقضاء ان مقاضاة الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة المختلطة بشأن الاطيان الموضوعة تحت حراسته وعن مدة هذه الحراسة يجب حصولها امام نفس هذه المحاكم الا انه مما لا ريب فيه أيضاً ان مقاضاة نفس هذا الشخص الذي كان فيما مضى حارساً قضائياً بطلب ريع الاطيان التي كانت فيما سبق موضوعة تحت حراسته واستمر هو رغماً من انتهاء الحراسة واضع اليد عليها يتحتّم رفعها امام المحكمة التي

يكون المتقاضيان وقتئذ تابعين لها طبقا لقواعد الاختصاص العامة

« ومن حيث انه ثابت ان الدعوى الحالية خاصة بلاشك بالمدة التي تلت نهو الحراسة القضائية سالف الذكر وطرفي الخصوم فيها وطنيان فلا محل اذن للقول بان الدعوى المذكورة تدخل في اختصاص المحاكم المختلطة التي سبق وقضت بالحراسة اذ لا شأن ولا علاقة للحراسة بهذه المدة . كما سلف الايضاح . وليس في الوقت الحاضر لأى شخص اجنبى أى حق أو أى صالح متعلق بربع المدة المذكورة وعليه يتعين رفض الدفع الذى تقدم اخيرا من المستأنف بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر تلك الدعوى .

( استئناف انطون افندى جبران وحضرته حضرة الاستاذ عزيز بك خاكي الحامى ضد غبطة الانبا كيرلس بطريرك الاقباط الارثوذكس واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد الحامى غمرة ١٠٨٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب الدرة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وذكى برزكى بك مستشارين )

٣٨٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ٩٢٧

ولى شرعى . تصرفات . استدانة على القاصر . مسوغات .

القاعدة القانونية

ان القضاء الاهلى والقضاء المختلط جريا على عدم اقرار تصرفات الولى الشرعى فى مال

ابنه القاصر اذا كان تصرفه حصل قضاء لمصالح شخصية للولى . فلا يجوز للولى الاستدانة على القاصر الا اذا كانت الاستدانة فى مصلحة هذا القاصر وللنفقة عليه المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من مراجعة اوراق القضية ان الحكم المستأنف فى محله للاسباب التى بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة . وفى الواقع فان الاحكام الشرعية التى قررها الحكم المستأنف بشأن تصرفات الولى الشرعى فى مال ابنه القاصر والشروط الواجب توفرها منطبقا تماما على قواعد قانون الاحوال الشخصية واخذت بها المحاكم فى احكام عديدة صدرت فيها سواء كانت من المحاكم المختلطة او المحاكم الاهلية ولم يخرج القضاء فى احكامه عن تطبيق تلك القواعد » وحيث انه من جهة علم المستأنف بحقيقة حالة الاب فقد بحثته ايضا محكمة اول درجة وترى هذه المحكمة ان ما اوردته فى حكمها مؤيد بجميع ظروف القضية والقرائن العديدة المستفادة منها وهى قاطعة فى ان المستأنف ما كان يجهل حالة الاب المشهورة من التبذير وعدم امانته على حفظ مال القاصرة ولا يعقل ان يقرض مبلغا جسيما بصفته ولما بدون ان يعرف الاوجه التى دعت الاب المسرف الى الاستدانة بمبلغ جسيم كهذا مع ان القاصرة ليست فى احتياج اليه . وان جاز للولى الاستدانة للقاصر فيكون ذلك فى مصلحة هذا القاصر وللنفقة عليه لا بغرض التبذير قضاء لمصالح شخصية للولى كما حصل فى هذه القضية



القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم الغيابي وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء كان صحيحاً أم باطلاً المحكمة :

« من حيث ان الفصل في هذه الدعوى يستلزم الوقوف على الغرض الذي قصده الشارع عند تقريره حق المعارضة في الاحكام الغيابية والروح التي املت عليه وضع المادة ٣٤٤ الخاصة بطلان الحكم الغيابي

« ومن حيث ان الذي اجمع عليه الشراح ان السبب في تقرير حق المعارضة في الأحكام الغيابية هو ان القانون قد فرض ان المحكوم عليه غايياً ( حتى مع اعلانه شخصياً بصحيفة الدعوى ) لا يعلم بأنه مرفوع عليه دعوى كما لا يعلم أن هناك حكم صدر عليه وأنه حتى مع اعلانه بالحكم الغيابي مفروض اعتباره جاهلاً به وان المعتبر قانوناً انه لا يعلم بهذا الحكم الا من تاريخ علمه بتنفيذه ولهذا ايلج له القانون المعارضة من تاريخ علمه هذا

« ومن حيث انه مع هذه الفروض القانونية التي لم تأخذ بها بعض الشرائع الحديثة فانه يجوز التوسع فيها اكثر من الحد الذي وضعه القانون حتى لا يصل العبث بالحقوق وضياعها أو التأخير في ايصالها لمستحقيها ملدى بعيد

« ومن حيث انه لهذا متى ثبت بدليل قاطع علم المحكوم عليه بتنفيذ حكم غيابي صادر عليه وجب الحكم بان ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ هذا العلم الذي جعله القانون آخر موعد لجهل المحكوم عليه

وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة ان لا محل لاحالة الدعوى على التحقيق كما طلب المستأنف لكونه على غير اساس ولا محل ايضاً لاحالة القضية على الدوائر المجتمعة لان الاحكام في تصرفات الولي الشرعي متفقة حسب القواعد الشرعية ومن ثم يتعين تأييد الحكم للمستأنف ( استئناف - الم افتدى احمد الشواربي وحضرته حضرة الاستاذ عباس افتدى شريف وحضرته خليل ابراهيم بك المحاميان ضد الست بهية هاتم واتب بصفتها وصية على الانسة نعيمه هاتم كريمة محمد حافظ اسماعيل بك واخرين وحضر عن الاول حضرة عزيز بك خانكي وعن الثاني والثالث حضرة الديواني بك نمرة ٩٢١ سنة ١٢٣٠ قضائية دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وبحضور حضرات جناب مسيو مودان وصاحب العزة زكي برزى بك مستشارين )

### ٣٨١

#### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

اعلان الحكم الغيابي - تنفيذه - ميعاد المعارضة

#### القاعدة القانونية

ان السبب في تقرير حق المعارضة في الاحكام الغيابية هو الغرض القانوني بأن المحكوم عليه لا يعلم ان هناك حكماً صدر عليه وأنه يعتبر جاهلاً بالحكم الغيابي حتى اذا اعلن به لان العبرة بعلمه بالتنفيذ ولذا يظل مفروضاً فيه جهل الحكم الغيابي حتى يثبت علمه بالتنفيذ

فاذاً يكون ميعاد المعارضة من تاريخ العلم بالتنفيذ وليس من الضروري ان يكون هذا التنفيذ صحيحاً او فاسداً لان الغرض الذي اراده

« ومن حيث انه لهذا متى اعترف المحكوم عليه بعله لهذا التنفيذ بكتابة صادرة منه وجب اعتبار تاريخ هذا العلم مبدأ للمعارضة ولم يوصله اعلان قانوني به .

« ومن حيث انه للسبب المتقدم ليس من الضروري ان يكون هذا التنفيذ صحيحا او فاسداً لان الغرض الذي اراده القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم الغيابي وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء كان صحيحا او باطلا .

« ومن حيث ان القانون ذكر كلمة التنفيذ على وجه الاطلاق فلا يجوز التوسع في تفسيرها تفسيراً لا يتفق مع روح القانون

« ومن حيث انه ثابت من اوراق الدعوى ان المستأنف اعلن بصحيفة دعوى المستأنف عليه واستلمها بشخصه في ٢٤ يناير سنة ٩٢٠

« ومن حيث انه ثابت من الاوراق ايضا انه بعد ان حكمت محكمة طنطا غايبا على المستأنف بمبلغ ٣٧٠ جنيناً مع المصاريف وذلك بتاريخ ١٦ اكتوبر سنة ٩٢٠ فقد المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٩٢٠ بالحجز تحت يد باشكاتب المحكمة المختلطة على ماتحت يده من النقود للمحكوم عليه غايبا

« ومن حيث انه ثابت من التقرير الرسمي المؤرخ في ٢٦ فبراير سنة ٩٢١ ان المستأنف قرر بقلم كتاب المحكمة المختلطة بأنه يبقى في خزانة المحكمة مبلغ ٤٣٨ جنيناً و ٤٠٠ ملياً المحجوز عليها من المستأنف عليه وان يخصص هذا المبلغ على ذمة المستأنف عليه الى ان يفصل في شأن ذلك الحجز

« ومن حيث ان تقرير المستأنف عليه هذا هو اعتراف منه بعله بتنفيذ الحكم الغيابي وهذا كاف لأن يكون مبدأ لمعارضة من تاريخ هذا العلم قانونا للأسباب المتقدمة

« ومن حيث ان المستأنف عليه لم يعارض في الميعاد القانوني من تاريخ هذا العلم فقد سقطت معارضته واصبح الحكم حضوريا لا طريق في الطعن عليه الا بالاستئناف

« ومن حيث انه للأسباب المتقدمة لا يجوز البحث فيما اذا كان هذا التنفيذ تحت يد قلم الكتاب صحيح او باطل

« ومن حيث ان الغرض الذي قصده القانون في المادة ( ٣٤٤ ) هو ان سقوط الحكم في المدة المقررة لها ( ستة شهور ) لا يكون الا للأحكام الغيابية التي لم تزل لاحقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها ما اذا زال عن الحكم صفة الغياب بأن يصبح حضوريا لقوات ميعاد المعارضة فانه لا يسقط الا بمضي المدة الطويلة

« ومن حيث انه لما تقدم تكون دعوى المستأنف الخاصة بسقوط الحكم في غير محله

« ومن حيث ان ما حكمت به محكمة ( اول درجة ) المختلطة من الغاء الحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب فانه لا يتعارض مع ما تقدم ذكره لانه موضوع الدعويين غير واحد

( استئناف الخواجه ميخائيل سليمان فركوح وحضر عنه حضرة الاستاذ سامي اقدى الجريديني المحامي ضد الخواجه جورجى انطونيوس وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد نمرة ١٠٦٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرات اصحاب الازمة فامل بك ابراهيم وعلى عزت بك وعمود سامي بك مستشارين )

## ٣٨٢

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٢٧

تعاقد . تاريخ ثابت . سحر . تقدير ظروف  
التعاقد . فساد التدبير . ضعف القوى  
العقلية . عته . بطلان تصرفات .

## القاعدة القانونية

١ - من المسلم به قضاء انه لا يمكن التعويل  
على الاوراق الا من تواريخها الثابتة

٢ - اذا وقع التعاقد مع شخص في اثناء  
اجراءات طلب الحجر عليه كان للمحكمة الحق  
في تقدير ظروف التعاقد واستبانة سلامة نية  
المتعاقدين ومراعاة مصلحة المطلوب الحجر عليه  
٣ - اذا حجر على شخص بسبب ضعف  
قواه العقلية كانت حاله حالة ما اصطلح الفقهاء  
على تعريفها بأنها الحالة التي عرفوها بأنها حالة  
قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير

٤ - اذا حجر على شخص بناء على انه  
( غير حافظ قواه العقلية ) وجب تطبيق الحكم  
الخاص بالعه والعه يبطل تصرفات من اصاب  
به من عهد ثبوته كما ذهب الى ذلك القضاء  
وكما قال به الامام ابو يوسف لا سيما اذا وقع  
التعاقد في الفترة المشتبها فيها  
المحكمة :

» بما ان اول ما يلفت النظر في تصرفات  
على ابراهيم سعد ان عقد البديل المقول بصدوره  
منه في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ تاريخه العرفي

قريب جدا من التاريخ الذي تقدم فيه طلب  
الحجر عليه للمجلس الحسبي اذ ان ذلك الطلب  
مؤرخ في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ومؤشر عليه  
من المجلس في ٢٤ من ذلك الشهر وفوق هذا  
فان عقد البديل لم يسجل الا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
» وبما انه من المسلم به قضاء انه لا يمكن  
التعويل على الاوراق الا من تواريخها الثابتة ففي  
هذه الدعوى تاريخ التسجيل هو الذي يعتبر  
تاريخا لعقد المطعون فيه

» وبما ان التعاقد مع شخص قد طلب  
الحجر عليه امر مشكوك في صحته لانه وقع في  
الفترة المشتبها فيها وللمحكمة الحق في تقدير  
ظروف التعاقد جميعا واستبانة سلامة نية المتعاقدين  
ومراعاة مصلحة المطلوب الحجر عليه ( راجع  
الحكم رقم ٦٥ الصادر من محكمة استئناف مصر  
في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ومنشور في المجموعة  
الرسمية عن سنة ١٩٢٤ في الصفحة ١١٤ وكذلك  
الحكم رقم ٢١ الصادر من نفس المحكمة في  
٢٥ يونيو سنة ١٩١٨ ومنشور في المجموعة الرسمية  
عن سنة ١٩١٩ في الصفحة ٢٤ )

» وبما ان عقد البديل المطعون في صحته  
انما صدر لومات المحجور عليه وفي هذا قرينة  
اخرى عدا تقارب التواريخ على ما انتص به  
المقدم من وجوه البطلان اذ ان قرار الحجر  
الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ذكر مجلا  
ان سبب الحجر هو ضعف القوى العقلية وقد  
اصطلح الفقهاء على تعريف هذه الحالة بقلة الفهم



واختلاط الكلام وفساد التدبير (راجع الفتاوى الهندية جزء ٥ صفحة رقم ٥٤)

« وبما ان هذا العيب في عقلية المحجور عليه الذى سجله عليه المجلس الحسبى صاحب السلطة في تقدير هذه الشؤون له من المظاهر مالا يمكن فرض جمل عمت المحجور عليه بها » وبما ان ما ذهب اليه الحكم المستأنف في تأويل جملة (غير حافظ لقواه العقلية) الواردة في قرار الحجر بانها تنصرف لاصحاب الغفلة الذين اختلف الفقهاء في وجوب الحجر عليهم هو تأويل لا تأخذ به هذه المحكمة التي ترى ان تلك العبارة انما تعنى العته وهو ما تقدم تعريفه والعته مسلم بانه يطل تصرفات من اصيب به من عهد ثبوته على ما ذهب اليه القضاء وعلى ما قاله به الامام ابو يوسف لا سيما اذا كان التعاقد في الفترة المشتبه فيها كما هو الحال في هذه الدعوى

« وبما ان تقدير النفن في الصفقة لا محل له ولا ترى المحكمة ان التقريرين المتناقضين المقدمين من طرفي الخصومة جديران بالثقة فيهما فانهما تقدمتا من ذى مصلحة فالريية تشملهما على ان تقدير قيمة المقاربات المستبدلة ليس له من داع مع قيام المصلحة للمحجور عليه في الغاء البدل وهذه المصلحة قائمة ومستفادة من حرص عمت المحجور عليه على نفاذ البدل وحرص والدته على الغائه

« وبما انه يتبين من جميع ما تقدم ان الحكم المستأنف لم يصب الحق ويجب الغاؤه والقضاء بطلبات المستأنفة

( استئناف الست يدوية دلى غزالى بصفتها قيمة على محجورها على ابراهيم سعد وحضر عنها حفرة الاستاذ بديع بك قربة الهامى ضد الست قطومه سعد النورى وآخرين وحضر عنهم حفرة الاستاذ سعد افندى رحى الهامى نمرة ٧٣١ سنة ١٣٢٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب الزرة متولى بك غنيم ومحمد ايوب عطيه بك وعمود غالب بك مستشارين )



## قضايا المحاكم الشرعية

« وحيث انه تبين مما تقدم ان الاجراءات المتعلقة بالصلح في الدعوى الاصلية المطلوب بطلان المرافعة فيها لا تزال جارية بين الطرفين ولم يكن في استطاعة الوزارة تحريك هذه الدعوى حتى تم الاجراءات المذكورة ولذا يتعين رفض الدعوى

( قضية ورثة المرحوم محمود باشا صدق ضد وزارة المالية نمرة ١٠٨٣ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة يوسف بك فهمى واحمد بك كامل شهاب الدين ومختار بك نور )

٣٨٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦  
زوجة . ملكية منقولات . حق الزوجة .

القاعدة القانونية

انه بحسب احكام الشريعة الاسلامية  
الغراء كل ما يشتره الزوج لزوجته وقت قيام  
الزوجة من مصوغات ومنقولات يعتبر ملكا  
لها وهديته منه لزوجته

المحكمة :

« حيث انه ثبت ان المتظلم ضده بعد ان  
وقع الطلاق بينه وبين المتظلمة تنازل لها عن  
ايجارة المنزل بحيث اصبح التأجير باسمها

« وحيث ان المتظلمة استمرت بعد وقوع  
الطلاق واطعة اليد على المنقولات ووضع اليد

٣٨٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٦

بطلان مرافعة . تفاوضات الصلح . اعتراف المدين  
القاعدة القانونية

ان المفاوضات الجارية بين الخصمين بشأن  
الصلح في الدعوى الاصلية توقف سريان المدة  
المقررة في القانون لبطلان المرافعة  
المحكمة :

« حيث انه واضح من مرافعة مندوب  
وزارة المالية انه بعد ان تبين في القضية الاصلية  
خبيرا شرع محمود باشا صدق في المفاوضات مع وزارة  
المالية على صلح اقترت مشروعه مصلحة الاملاك  
بكتابها نمرة ٤٣٩ المؤرخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣  
وهو الخطاب المرسل منها الى قسم قضايا الداخلية  
وقد ذكرت به ان قسم قضايا المالية وافق على  
مشروع الصلح الذى قدم اليها في قضية وزارة  
المالية ضد محمود صدق باشا

« وحيث انه ثابت من مرافعة مندوب  
وزارة المالية ان هذا المشروع قد تنفذ من جانب  
محمود باشا صدق بارساله الى وكيل مصلحة  
الاملاك المبلغ المتفق عليه صلحا الا ان هذا المبلغ  
لم يصل الى الوزارة بسبب وفاة وكيل المصلحة  
المذكورة ومنظور بشأن هذا الموضوع قضية  
لا تزال معلقة

هذا قرينة قانونية على ان هذه المنقولات ملكها حتى يثبت العكس

« وحيث ان تقديم المتظلم ضده فواتير شرائه هذه الاشياء انما يصلح دليلا عند الاقتضاء على ان هذه المنقولات كانت في وقت شرائها ملكا لمن صدرت الفواتير باسمه وهذا بشرط ان لا يتقدم من الادلة ما يظهر ان الشراء كان بحال الغير أو لحساب ذلك الغير

« وحيث اننا نرى انه لا محل للبحث فيما اذا كان بعض هذه المنقولات اشترى بطريق المبادلة مع منقولات أخرى كانت تملكها المتظلمة لأنه مع التسليم جدلا برواية المتظلم ضده من ان شراؤها كان بحاله الخاص فان ذلك لا يبيد كما تقدم بيانه الا انه كان مالكا لهذه المنقولات في تواريخ تحرير تلك الفواتير

« وحيث انه لو ثبت قطعيا ان المتظلم ضده كان مالكا لهذه المنقولات وقت الشراء فان هذا لا يؤثر على نتيجة الفصل في هذه الدعوى لأن اساس النزاع في الدعوى الحالية هو انه واقع على منقول وانه هل فيما يتعلق بالمنقول يعتبر واضح اليد عليه مالكا له أم لا فهذا لا يتنافى مع كون هذه المنقولات كانت في وقت ما ملكا لغير واضح اليد عليها الآن

« وحيث اننا لو طالبنا واضح اليد بان يثبت انه هو المالك للمنقولات التي تحت يده لهدمنا بذلك قاعدة التملك الخاصة بالمنقولات رأسا على عقب

« وحيث انه لذلك يجب ان يكون

الاثبات على عاتق من يدعي الملكية اما واضح اليد فالملكية مفروضة عنده الى ان يثبت من يدعي غير ذلك العكس ( راجع تعليقات دالوز على المادة ٢٢٧٨ مدني نبذة ١٧ و ٧٦ )

« وحيث انه بالرجوع الى قواعد الشريعة الاسلامية يتبين ان ما يشتره الزوج للزوجة وقت قيام الزوجية من مصاغ أو منقول انما يعتبر ملكا لها وهدية منه مقدمة اليها

« وحيث ان هذه القرينة السابقة تليها قرينة أخرى وهي ما حصل من نفس المتظلم ضده من انه لما تنازل عن عقد ايجار المنزل الذي تسكنه المتظلمة لم يأت بكلمة واحدة عن المنقولات الموجودة بذلك المنزل ولا عن المصاغ مما يدل على انه كان يعامل المتظلمة في ذلك الوقت معاملة المالكه لهذه الاشياء

« وحيث ان ما يدعيه المتظلم ضده من ان الطلاق وقع بناء على ما ظهر له من وجود علاقة بين المتظلمة وشخص آخر تزوجته فيما بعد لا يصلح دليلا له فانه على فرض صحته فانه لا يعقل اذن ان يكون ترك للمتظلمة هذه الاشياء الثمينة من باب المجاملة فان لا محل للمجاملة في مثل هذا الظرف الذي يستدعي بالعكس ان تكون المشادة على اقصى درجاتها

« وحيث انه تبين من الخطابات المتبادلة بين طرفي الخصوم بعد حصول الطلاق ومن انقلاب المتظلم ضده في معاملاته مع المتظلمة بعد زواجها الثاني مباشرة ان الباعث له على ذلك هو ما اكتسبها في حياتها الجديدة



« وحيث انه يتبين من كل ذلك ان  
الامرين في غير محلهما ويتعين التاوهما

( قضية الست منيره هانم كريمة محمد بك كمال وحضر  
عنها حضرة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي ضد احد  
باشا جاد الرب وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الحميد  
افندي لطفى الحامي نمرة ١٤٩٣ كلى سنة ١٩٢٦ .  
رئاسة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك )

٣٨٥

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦

مبدأ دليل بالكتابة . شروطه . دفتر التجار

### القاعدة القانونية

لا يجوز في الدعاوى المدنية ان تعتبر دفتر  
الحصم التاجر مبدأ دليل بالكتابة يسوغ  
الاحالة على التحقيق لاثبات الدين لانه يشترط  
في ذلك ان تكون الورقة بخط الحصم المقدمة ضد  
المحكمة :

« حيث ان الدعوى ليس بها مستند الا  
دفتر المستأنف عليه

« وحيث ان هذا الدفتر لا يصلح اساسا  
للاثبات في هذه الدعوى لان الدعوى مدنية  
ولا تصلح الدفاتر دليلا للاثبات الا بين التجار  
وفي الدعاوى المتعلقة بالمسائل التجارية المادة ١٧  
من القانون التجارى

« وحيث انه ما كان لمحكمة اول درجة  
ان تحيل الدعوى على التحقيق لأن دفتر  
المستأنف عليه لا يمكن اعتبارها مبدأ دليل

بالكتابة فانه يشترط في هذا ان تكون الورقة  
بخط الحصم المقدمة ضده

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى خالية  
من الدليل ويتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض  
الدعوى

( قضية حسين بك عاصم بصفته واخرين وحضر  
عنها حضرة الاستاذ حسن صبرى بك الحامي ضد الخواجه  
برناسبرج وحضر عنه حضرة الاستاذ جورج افندي  
ناصر الحامي نمرة ٧١٤ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة  
حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك وعضوية حضرة  
صاحبي العزة محمد نهار بك ومصطفى رشدى بك  
القاضيين )

٣٨٦

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦

عقد البيع غير المسجل . اثره . اثبات التعاقد  
تثبيت الملك

### القاعدة القانونية

عقد البيع الابتدائى الذى لم يحصل اتمامه  
باقيدود التى فرضها القانون يسمح للمشتري بان  
يرفع دعواه بطلب الحصول على حكم يقوم مقام  
العقد فى التسجيل وذلك لأنه بعد صدور قانون  
التسجيل اصبح العقد الابتدائى تعهدا من البائع  
بالقيام بما اشترطه ذلك القانون وهذا التعهد  
يعطى الحق للمشتري ان يطلب تنفيذه من  
المحكمة تطبيقا للمادة الثانية من المادة ١١٧ من  
القانون المدنى ومن ثم فانه يجوز الحكم باثبات  
التعاقد كما يجوز الحكم بتثبيت الملكية لأن هذا

الحكم لا يعطى الحق العيني بالذات ذلك الحق الذى لا يوجد الا بالتسجيل وانما بهي السبيل للمشتري للحصول على تنفيذ التعهدات الشخصية للبائع اليه اذا هو قام من جانبه بتسجيل الحكم وفى الاخذ بهذا رأى تحقيق لاغراض الشارع من قانون التسجيل وتوفيق بينها وبين نصوص وقواعد القانون العام

المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان المستأنف عليها بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ باعت الى المستأنف الستة قراراتىط واربعة عشرسهما فى المنزل الذى يملك المستأنف باقيه وذلك بمقتضى عقد ابتدائى تمرد فيه ميعاد لدفع باقى الثمن هو اليوم التالى لتاريخ ذلك العقد

« وحيث ان اجراءات المستأنف عليها بعد ذلك لا تدل على حسن نيتها فانها أرادت انتهاز فرصة ضيق الميعاد وارسلت تلغرافا فى اليوم التالى تتمسك فيه بان مبلغ العشرين جنبها المدفوع بصفة عربون أصبح من حقها وانها اعتبرت العقد مفسوخا

« وحيث ان القانون يشترط فى مثل هذه الحالة التنبيه بالوفاء وهو ما لم تتم به المستأنف عليها ( راجع المادة ١٢٠ مدني )

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة انه ما كان للمستأنف عليها ان تتمجل وتعتبر المستأنف مقصرا والتعاقد مفسوخا وتحكم لنفسها باستحقاقها التعويض .

« وحيث انه على العكس من ذلك فان المستأنف اثبت حسن نيته واودع المبلغ الباقي من الثمن فى خزانة المحكمة فى الوقت المناسب بعد ان عرضه على المستأنف عليها عرضا رسميا

« وحيث انه لذلك لا ترى هذه المحكمة انه ارتكب تقصيرا يمكن مؤاخذته عليه قانونا

« وحيث ان انذار المستأنف عليها له فى تاريخ ١٥ أكتوبر لا يخرج عن معنى تلغرافها المؤرخ ٨ أكتوبر فهو ليس تكليفا رسميا بالوفاء فضلا عن انه جاء بعد ان عرض المستأنف المبلغ عرضا حقيقيا بتاريخ ١٣ أكتوبر ولم قبله المستأنف عليها

« وحيث ان المستأنف طلب امام هذه المحكمة اثبات التعاقد الحاصل بينه وبين المستأنف عليها مع التصريح له بتسجيل الحكم ليقوم مقام العقد

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا تعاقد شخصان على نقل حق عيني عقارى وكان هذا التعاقد مدنيا ولم يحصل اتمامه بالقيود التى فرضها القانون هل يجوز لاحد المتعاقدين ان يرفع دعواه لياخذ حكما يقوم مقام العقد فى التسجيل أم لا

« وحيث انه بالاطلاع على بعض الاحكام التى صدرت فى هذا الموضوع وأخذت بإمكان رفع مثل هذه الدعوى تبين انها ارتكبت على عبارة جاءت بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون وهى بالحرف « العقد الذى يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية لا ينشأ عنه طبعاً الا حق شخصى أو دين لمصلحة من اكتسب هذا الحق

فيموجب هذا الحق يجوز لهذا الأخير ان يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تمهد به أى ان ينقل له الملكية فعلا »

« وحيث انه بالرجوع الى المذكرة التفسيرية تبين ان هذه العبارة لم توضع بها على ان الفرض منها تفسير هذا القانون ولكنها وضعت على انها جزء من مناقشات لجنة تنقيح القانون البلجيكي عن المادة ٧١١ من مشروعها الابتدائي ( انظر الصفحة الثالثة من تلك المذكرة ) واذن لا تكون المذكرة التفسيرية اشارت بشيء الى رأى الشارع فى هذا الموضوع

« وحيث ان بعض تلك الاحكام استند أيضا فى قبول مثل هذه الدعوى على أخذها بطريق القياس على ما جاء بالمادة ٢٥١ من قانون المرافعات من انه يجوز التكليف بالحضور امام المحكمة لأجل الاعتراف بالامضاء أو الختم » وحيث ان هذه المحكمة لا ترى محلا للمشابهة بين الدعويين حتى يمكن القياس فى احدهما على الأخرى فالأولى دعوى شكلية ليس فيها أقل مساس بالموضوع وهى من قبيل الدعاوى التى يقصد منها تسجل النزاع ولا تشمل إلا أمرا خاصا وهو اعتراف الخصم بالخطأ أو الامضاء أو الختم أو انكاره لما دون تعرض لبحث موضوع الحق واما الثانية فهى من الدعاوى الخنوقية التى يطلب فيها من القاضى بحث الموضوع من جميع جهاته

« وحيث انه بمراجعة المحضر الثالث من محاضر اعمال اللجنة التى وضعت هذا القانون

تبين ان الشارع استعرض هذا البحث فانه ثابت بالصفحة الخامسة منه انه اتى على اعضاء اللجنة السؤال الصريح الآتى ( هل يجب ان يسمح للمشتري ان يطلب الحصول على حكم يقوم مقام العقد فى التسجيل ) وقد تناقشت فيه اللجنة ولكنها لم تر اعطاءه حلا ووقفت الاعضاء فيه عند حد تركه الى المحاكم

« وحيث ان مهمة المحاكم فى هذه الحالة هو ايجاد حل لهذه المسألة بحيث يكون متفقا مع العدالة وغير هادم للقانون

« وحيث انه يكفى فى ذلك بحث اغراض الشارع من قانون التسجيل حتى يتبين ما اذا كان فى قبول مثل هذه الدعوى تعارض مع تلك الاغراض أم لا

« وحيث ان أهم اغراض الشارع من ذلك القانون هو الزام المشتري بتسجيل عقده والعمل على منع التزويرات الكثيرة التى كان من السهل ارتكابها فى العقود العرفية التى لا يشترط فيها التصديق على الامضاءات

« وحيث انه واضح ان هذه الاغراض لا تعارض فى شيء مع الدعوى بطلب الحصول على حكم يقوم مقام العقود فى التسجيل .

« وحيث ان المستأنف طلب امام محكمة أول درجة الحكم بتثبيت ملكيته للعين المتنازع عليها ثم عدل طلباته امام هذه المحكمة وطلب الحكم له باثبات التعاقد الحاصل بينه وبين المستأنف عليها مع التصريح له بتسجيل الحكم



« وحيث ان المستأنف لم يلجأ الى هذا التعديل الا رغبة منه في ان يعطى دعواه صيغة الدعاوى الشخصية وذلك لان المادة الاولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ نصت على انه لا يكون للعقود غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين

« وحيث ان المحكمة ترى قبل بحث طلبات المستأنف المدة ان يتناول مجملها صحة طلبه الاصل وقيمة الدعوى التي ترفع بطلب تثبيت الملكية ارتكانا على عقد عرفي لم يستوف الشروط التي نص عليها قانون التسجيل

« وحيث ان النص في القانون المذكور على ان عقود البيع غير المسجلة لا تعطى الا حقوقا شخصية صريح في انه لمن صدر العقد لمصلحته ان يطلب الحكم له بتنفيذ جميع تعهدات الطرف الآخر الشخصية التي اشتمل عليها العقد

« وحيث انه يجب الرجوع في ذلك الى القواعد العامة الواجب تطبيقها على التعهدات

« وحيث ان التعهد بالقيام بعمل ينشئ حقا للتعهد له ان يطلب تنفيذه من المحكمة متى كان هذا التنفيذ ممكنا ( راجع الفقرة الثانية من المادة ١١٧ مدني )

« وحيث ان عقد البيع الابتدائي أصبح بعد قانون التسجيل عبارة عن تعهد من البائع بالقيام بما اشترطه ذلك القانون من الاجراءات لأجل الوصول الى نقل الملكية بواسطة التسجيل

« وحيث ان التنفيذ في هذه الحالة ممكن بقضاء القاضي

« وحيث ان الحكم في هذه الحالة لا يكون اعطي الحق المعنى بالتمتدات ذلك الحق الذي لا يوجد الا بالتسجيل بل كل ما فيه انه يهيئ السبيل للمشتري للحصول على تنفيذ التعهدات الشخصية للبائع اليه اذا هو قام من جانبه بتسجيل الحكم

« وحيث ان الأخذ بهذا الرأي فيه تحقيق لاغراض الشارع من قانون التسجيل وتوفيق بينها وبين نصوص وقواعد القانون العام

« وحيث انه يجب لتمام الوصول الى هذه الاغراض ان يكون الحكم بتثبيت الملك معلقا على شرط التسجيل ومن تاريخ حصول ذلك التسجيل

« وحيث ان المحكمة وهي ترى هذا لا يسعها الآن امام طلبات المستأنف المدة الا ان تقضى له بها وهي في النتيجة تصل الى معنى ما تقدم

( قضية حسن فرغلي وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي عزت الحامي ضد الست ماشا الله بنت محمد وحضر عنها حضرة الاستاذ بطرس افندي سليمان الحامي نمرة ٩١٨ سنة ١٩٢٥ دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك والهيئة السابقة )

٣٨٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اختصاص المحاكم الاهلية . مصاريف الدعاوى الشرعية

القاهرة القانونية

اعتادت المحاكم الشرعية ازاء عدم وجود

نص صريح في لائحتهما ان لا تحكم بالمصاريف  
ولذلك فانه يجوز تطبيقا للمادة ١٥١ من  
القانون المدني ان ترفع الدعوى امام المحاكم  
الاهلية بطلب الحكم بتلك المصاريف  
المحكمة :

« حيث انه ثبت من الاطلاع على الاوراق  
ان وزارة المالية وضعت يدها على تركة زوج  
المستأنفة باعتباره لم يترك وارثا شرعيا وذلك  
بالرغم من ان المستأنفة قدمت الى مندوب المالية  
عند حصر التركة قسيمة الزواج

« وحيث ان المستأنفة اضطرت بعد ذلك  
الى رفع دعوى شرعية للحكم لها بمؤخر صداقها  
وقد حكم لها به وبالرغم من ذلك استمرت  
وزارة المالية واصمة يدها على التركة ولم تعبأ  
بهذا الحكم ولم تعطه نتائجها القانونية الطبيعية وهو  
ان الزوجة التي يثبت موت زوجها عنها وقت  
قيام الزوجية ترث ذلك الزوج

« وحيث ان المستأنفة اضطرت لسبب  
هذه المعاملة ان ترفع دعوى شرعية اخرى بثبوت  
وراثتها وقد حكم فيها لمصلحتها ايضا

« وحيث ان المستأنفة رفعت بعد ذلك  
هذه الدعوى بطلب الحكم بتكبدته من الخسائر  
في دفع مصاريف واتعاب للمحاماة في المناوئ  
الشرعية المذكورة

« وحيث ان المحاكم الشرعية ازاء عدم  
وجود نص صريح في لائحتهما لا تحكم عادة  
بالمصاريف

« وحيث ان المبالغ المطالب بها في هذه  
الدعوى هي عبارة عن خسائر تكبدتها المستأنفة  
بسبب تصرف المستأنف عليها فهي تستحق ان  
تعرض عنها طبقا للمادة ١٥١ مدني

« وحيث ما اعترض به الحكم الابتدائي  
من ان هذا يعتبر اجازة لما لم تجزه المحاكم الشرعية  
في غير محله لأن المحاكم الشرعية لم تفصل في  
هذا الطلب بالرفض حتى يقال انها لم تجزه

« وحيث انه وان كان من الجائز للمستأنفة  
ان تطلب امر تقدير بذلك من المحاكم الشرعية  
الا ان تلك المحاكم لم تجر في هذا الشأن على  
وتيرة واحدة فمن بين قضائهم من يقبل اصدار  
امر بذلك ومنهم من يرفضه ارتكبا على انه  
ليس هناك نص باللائحة

« وحيث ان وجود هذا الطريق امام  
المستأنفة لا يمنعها من ان تلج طريقا قانونيا آخر  
متى كان ذلك الطريق مشروعا وميسورا لها سلوكه  
ايضا خصوصا اذا وضح ان لها مصلحة في سلوك  
احد الطريقين دون الآخر

« وحيث ان تردد المحاكم الشرعية في  
اعطاء الأمر بهذه المصاريف يترتب عليه وجود  
مصلحة للمستأنفة من ان تسلك سبيل المحاكم  
الاهلية ما دام هذا السبيل جائزا ايضا كما  
تقدم بيانه

« وحيث انه لذلك يكون الحكم الابتدائي  
في غير محله ويتعين الغاؤه

لأنفسهم أو يصفهم به خصومهم من الجنسيات  
مادام لم يرفع احد المتقاضين نزاعاً في ذلك امامها  
» وحيث انه في حالة رفع النزاع عن ذلك  
فان تلك المحاكم لا تفصل فيه الا باعتباره مسألة  
فرعية لمعرفة ما اذا كانت الدعوى من اختصاصها  
ام لا وليست هذه المحاكم مختصة بالفصل في  
موضوع الجنسية على حدة وبصفة مستقلة عن  
باقي القضايا المنظورة امامها

» وحيث ان الاحكام التي تصدر في  
مسائل الجنسية سواء من المحاكم المختلطة او المحاكم  
الاهلية لا يكون لها اذن من الآثار الامتدادية  
بتقرير اختصاص أو عدم اختصاص تلك المحاكم  
بنظر الدعوى المعينة التي اثير فيها ذلك النزاع  
ومن ثم لا يكون لها مطلقاً قوة الشيء المحكوم  
فيه حتى امام نفس المحكمة التي اصدرت تلك  
الاحكام اذا اثير النزاع امامها على مسألة الجنسية  
من جديد في دعاوى اخرى

» وحيث ان محكمة اول درجة اخطأت  
في اعتبارها المستأنف اجنبياً على مجرد صدور  
مثل تلك الاحكام

» وحيث انه وان كانت تلك الاحكام  
سحبت فيما بعد من أوراق الدعوى ولم تقدم  
لهذه المحكمة الا انه مع افتراض أنها قطعت  
بأكثر ما يمكن في نسبة الجنسية الاجنبية للمستأنف  
فان ذلك لا يغير في شيء من المبدأ المتقدم بيانه  
» وحيث انه لا بد لاثبات هذه الجنسية  
امام هذه المحكمة ان يقدم المستأنف عليه ما يثبت  
ان خصمه تابع لتلك الجنسية الاجنبية ولكنه

» وحيث ان وزارة المالية لم تعترض على  
المبالغ المطلوبة من حيث قيمتها

( قضية الست حجازية على عبد الله وحضر عنها  
حضرة الاستاذ محمد افندي كمال السيد الحامي ضد وزارة  
المالية وحضر عنها حضرة الاستاذ يوسف بك البوشي  
نمرة ٢٨٦ سنة ١٩٢٦ استئناف دائرة حقة  
صاحب العزة محمد شكرى بك والهيئة السابقة )

٣٨٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
جنسية . اثباتها . احكام المحاكم الاهلية والمختلطة .  
قوة الشيء المحكوم فيه

القاعدة القانونية

ليس للمحاكم الاهلية او المحاكم المختلطة أن  
تفصل في امر الجنسية بصفة اصلية وانما هي تفصل  
فيها بصفقتها مسألة فرعية لتبين ما اذا كانت  
الدعوى المنظورة امامها هي من اختصاصها أم لا  
فان تلك الاحكام ليست حائزة لقوة الشيء  
المحكوم فيه حتى امام نفس المحكمة التي اصدرتها.  
المحكمة :

» حيث ان الحكم الابتدائي قضى بعدم  
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى بناء  
على ان المستأنف عليه قدم اليها احكاماً صادرة  
من المحكمة المختلطة في دعاوى كان المستأنف  
خصماً فيها وقد صدرت تلك الاحكام على  
اعتبار أنه اجنبي

» وحيث ان العمل جرى امام المحاكم  
المختلطة على تصديق المتقاضين فيما يتخذون



لم يقدم شيئاً غير تلك الأحكام التي لا تصلح دليلاً كما تقدم بيانه

« وحيث ان المستأنف قدم على العكس من ذلك جواز سفر صادر من الحكومة المصرية ثابت فيه انه من رعايا الحكومة المحلية

» وحيث ان الاصل في جنسية المقيمين على الاراضي المصرية ان تكون لهم الجنسية المصرية راجع المادة التاسعة من قانون الجنسية العثماني الذي كان مطبقاً على مصر من قبل وراجع المادة ٢٤ من قانون الجنسية المصرية الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه من المقرر عند علماء القانون انه اذا كانت جنسية البلد هي احدى الجنسيتين المتنازعتين عليهما ولم تثبت احدهما بطريقة قاطعة فيجب تغليب جنسية البلد دائماً

» وحيث ان الجنسية الاخرى المتنازعة عليها في هذه الدعوى هي الجنسية اليونانية « وحيث ان اليونانيين لهم مركز خاص

عندنا فان منهم من هو تابع في الاصل الى الجنسية العثمانية رغم كونه من اصل يوناني واثبات جنسيته عندنا محكوم باتفاقات خاصة بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية ومن مقتضى تلك الاتفاقات ان عهد الفصل في ذلك الى لجنة خاصة (راجع اتفاق سنة ١٨٩٠ واتفاق سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩١٨) واعتبرت قراراتها نهائية « وحيث انه يتبين من كل ما تقدم ان

الدعوى خالية من اي دليل يثبت انتفاء المستأنف الى الجنسية اليونانية ويتعين الفاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص المحاكم الاهلية بنظرها

( قضية الخواجه يوسف عداة وحضر عنه حضرة محمد افتدى سالم النحال المحامي ضد يوسف بك وهي وحضر عنه حضرة الاستاذ اسماعيل وهي بك المحامي نمرة ٥١٨ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب المزمه محمد شكرى بك وعضوية - مرقى صاحي المزمه محمد نصار بك ومصطفى رشدي بك القاضيين )

٣٨٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تعيين . خطأ . صاحب العمل . مقال . مسئولية .

القاعدة القانونية

ليست علاقة صاحب العمل بالمقاول علاقة سيد بخادم وبذلك لا يكون صاحب العمل مسئولاً مع المقاول عما يرتكبه هذا الاخير من الخطأ الفني في عمله بل المقاول هو المسئول وحده المحكمة :

« حيث ان الفصل في هذه الدعوى يستلزم البحث في ثلاثة امور : اولاً هل هناك مسؤولية : ثانياً على من تقع هذه المسؤولية هل هي تقع على عاتق وزارة الاشغال صاحبة العمل او على عاتق المقاول او عليهما معاً كما يطلب المستأنف عليه الاول

» وحيث انه لاجل ان يؤخذ بنظرية وجود ارتباط في المسؤولية بين صاحب العمل

والمقاول لابد من التسليم بان العلاقة بينهما هي علاقة سيد بخادمه بحيث يكون السيد هو الذى انتخب الخادم ويكون عمل ذلك الخادم تحت اشراف السيد وتنفيذاً لاوامره

« وحيث انه لا نزاع فى ان المقاول رجل مستقل فى عمله عن صاحب العمل وله كل الحرية الفنية فى ان يتخذ وحده ما يراه لامكان الوصول بالمقاولة الى النهاية المشترط عليه فى عقد المقاولة وليس فى الواقع لصاحب العمل رأى فى انتخابه خصوصاً اذا كانت المقاولة عملاً بالناقصة وبطريق النشر على العامة كما هو الحال فى هذه الدعوى ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٠٣ ومذكور بمجلة الاحكام والتشريع المختلط بمجلد السنة الخامسة صفحة ٣٥٩ وراجع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ دالوز سنة ١٩٠١ القسم الاول صفحة ٢٦٥ )

« وحيث ان هذا رأى ليس غريباً على قواعد القانون المصرى فقد اخذ الشارع المصرى مبدأ استقلال المقاول عن صاحب العمل فنص فى المادة ٤٠٩ من القانون المدنى على ان المقاول مسئول عن خلل البناء ولو كان ناشئاً عن اذن المالك فى انشاء ابنية معينة

« وحيث انه ليس من معنى لهذا الا ان الشارع المصرى اعتبر المقاول رجلاً فنياً مستقلاً عن صاحب العمل فى المسئولية بل انه وصل الى ابعد من ذلك فلم يسمح له بان يتوارى فى مسئوليته خلف جمل المالك صاحب العمل أو خطأه

« وحيث انه لا يمكن للمقاول ان يلقي المسئولية او جزءاً منها على صاحب العمل الا اذا كان الخطأ كله او جزء منه وقع من صاحب العمل لا من جانبه

« وحيث انه لا يمكن القول فى هذه الدعوى بان الحكومة مسئولة امام المقاول عن ارتفاع مستوى المياه فى المصرف لانه بمراجعة شروط المقاولة تبين انه مذكور بالبند السابع منها ما هو بالحرف ( ويجب دائماً ان تكون هذه السدود متينة بحيث تقاوم اعظم ضغط يسلط عليها اذ رغم الوسائل التى ستتخذ بقدر الامكان لجعل مناسيب الترع منخفضة اثناء عملية التطهير فان الحكومة لا يمكنها التعمد باستمرار هذه الحالة ولا قبول اية مسئولية عن الحوادث التى تسبب من تغير منسوب المياه فى الترع او المصارف « وحيث انه لا أجل ان تكون الحكومة مسئولة امام الغير عن عمل المقاول لا بد ان يثبت عليها انها فى علاقاتها مع ذلك الغير ارتكبت خطأ او اهمالاً او تقصيراً

« وحيث ان الحكومة قامت بكل واجبها فيما اخذته على المقاول من الاشتراطات وبذلك لا تكون مسئولة عن شئ وتكون المسئولية وحدها ملقاة على عاتق المقاول

« وحيث ان مسئولية المقاول امام الشخص الذى وقع عليه الضرر اساسها القانونى طريق مباشر وهو ارتكابه الخطأ رغم تعهداته فى عقد المقاولة

## المحكمة :

« حيث ان المدعى عليها باعتراف المدعين واضحة يدها على كل المنزل حالة كونها لا تستحق فيه الا نصيبها الشرعي في الميراث فهي اذا غاصبة » وحيث ان الغاصب لا يمكن ان يطالب بتقديم حساب عما اغتصبه لأن الحساب لا يطلب الا من شخص ينوب عن آخر نيابة اختيارية كالوكالة أو جبرية كالوصاية والقوامة وليس هذا شأن الغاصب وانما يمكن مطالبته بتعويض معين مقابل ريع الحصة التي استولى عليها بدون وجه حق من نصيب المدعين

« وحيث انه من جهة أخرى فان ملكية المدعين لكل الحصة التي يدعونها غير ثابتة لأن المدعى عليها قدمت عقدا صادرا لها من المورث ببيع ١٢ قيراطا في المنزل . مؤرخا ١٤ يناير سنة ١٩١٩ وثابت التاريخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٩ والمدعون يطعنون في هذا العقد بالصورية ولا يمكن المطالبة بالحساب أو الريع قبل الفصل في هذا النزاع وتحديد نصيب المدعين نهائيا

« وحيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى شكلا لهذه الاسباب واحتياطيا ورفضها موضوعا لأن المدعى عليها لم تضع يدها في الواقع الا على جزء لا يوازي ما آل لها بالبيع والميراث ( قضية مصطفى افندي صالح احمد واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ حنا افندي مرقس ضد دالست فردوس كريمة المرحوم محمد بك سامي وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد بك نجيب براده الهامي نمرة ٩٨٤ سنة ١٩٢٦ كلى دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي الرازي وكيل المحكمة وعضوية حضرتي صاحبي العزة محمد شري بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين )

« وحيث انه لما تقدم يكون من الواجب اجابة طلب الحكومة واخراجها من الدعوى والنظر فيما اذا كان هناك ضرر وقع على المستأنف عليه الاول ويستحق عليه تعويضاً من المفاول ام لا

« وحيث انه لا نزاع في وقوع الضرر وقد بينه الخبير في تقريره

« وحيث ان هذه المحكمة ترى موافقة محكمة اول درجة فيما يختص بالمبالغة التي جاءت في تقرير الخبير وتوافقها على تقدير التعويض بمبلغ ٨١٢٥ قرشاً فقط

( قضية وزارة الاشغال وحضر عنها حضرة نجيب افندي المتراوى ضد الشيخ سلامه موسى وحضر عنه حضرة كامل افندي قانوني الهامي واخر وحضر عنه حضرة اسماعيل افندي صديق الهامي نمرة ٦٥٧ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٣٩٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٧

غاصب . الزامه بتعويض . لا بتقديم حساب .

القاعدة القانونية

الغاصب لا يطالب بتقديم حساب عما اغتصبه لأن الحساب يطلب من شخص ينوب عن آخر نيابة اختيارية كالوكالة أو جبرية كالوصاية والقوامة - وليس هذا شأن الغاصب فانه يطالب بتعويض يقابل ريع الحصة التي استولى عليها بدون وجه حق



٣٩١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٧

عقد صالح . تصديق . لا طعن . دعوى اصلية .  
مادة ٥٣٥ مدني

## القاعدة القانونية

تصديق المحكمة على عقد الصلح لا يخرج  
عن كونه عقدا ولا يحوله الى حكم . ولذلك فانه  
لا يمكن الطعن فيه بالطرق المقررة للاحكام  
كالمعارضة والاستئناف ولكن يجوز الطعن في  
موضوعه فقط بدعوى اصلية حتى امام نفس  
المحكمة التي صدقت عليه طبقا لحكم المادة  
٥٣٥ مدني . وما دام هذا هو شأن الصلح فلا  
يجوز للمحكمة ان تصدق على صلح في غيبة

احد الخصوم

المحكمة :

« حيث ان المدعي عليهما لم يحضرا وحضر  
وكيل المدعي وقدم عقد صلح عرفي قال انه  
تمحور بين الخصوم وتوقع عليه منهم ونص فيه  
على انه تمحور للتصديق عليه يوم الجلسة وجعله  
في قوة سند واجب التنفيذ ولو في غيبة أحد  
الطرفين وقدم اعلانا للمدعي عليهما بالحضور  
للتصديق على هذا الصلح وطلب بناء على ذلك  
التصديق عليه في غيبتهما

« وحيث ان الصلح الفرض منه هو  
التزاع برضا الطرفين بدل الحكم في الدعوى  
واذا كان يطلب من المحكمة التصديق على

الصلح فلاعطائه فقط الصفة الرسمية وجعله في  
قوة سند واجب التنفيذ ولكن تصديق المحكمة  
لا يخرج عن كونه عقدا ولا يحوله الى حكم  
ولذلك فانه لا يمكن الطعن فيه بالطرق المقررة  
للاحكام كالمعارضة والاستئناف ولكن يجوز  
الطعن في موضوعه فقط بدعوى اصلية حتى  
امام نفس المحكمة التي صدقت عليه للاسباب  
المدونة بالمادة ٥٣٥ مدني

« وحيث ان المحكمة من تصديقها على  
الصلح انما تؤدي في الحقيقة وظيفة الموثق بين  
الخصوم في تحرير العقد بصفة رسمية باثبات  
ايجاب وقبول الطرفين مرة أخرى امامها بالشروط  
المدونة به فاذا تقيب احدهما استحال تحرير  
العقد الرسمي لعدم امكان اثبات قبول أو  
ايجاب الغائب

« وحيث انه لا يكفي القول بان العقد  
الذي تمحور بالصلح بين الطرفين قبل الجلسة  
منصوص فيه على انه تمحور للتصديق عليه من  
المحكمة ولو في غيبة احد الطرفين وان الطرف  
الحاضر قد اعلن الآخر بالحضور للتصديق على  
الصلح ونبه عليه بانه في حالة عدم حضوره  
يصدق عليه في غيابه طبقا لنص العقد لأن  
التصديق على العقد معناه تحريره من جديد في  
شكل عقد رسمي والرسمية تنحصر في اثبات  
ايجاب وقبول الطرفين بحضور الموظف المختص  
ولا يمكن للموثق سواء اكان كاتب المقود أو  
المحكمة ان يثبت ايجابا أو قبولا لم يحصل امامه  
« وحيث انه في هذه الحالة لا يبقى

وترتب عليه ضرر لأحد الفريقين دون الآخر  
فانه لا يقضى للفريق المضرور بجميع التعويضات  
عما لحقه من الاضرار بل يخصم على حسابه جزء  
منها يكون متاسباً مع درجة اشتراكه في  
ذلك الخطأ

#### المحكمة :

« حيث انه قضى نهائياً في قضية الجنيحة  
نمرة ٣٧٧ سنة ١٩٢٣ شبرا بجلس بجيت على  
احمد ثلاثة شهور مع الشغل لأنه كان مسرعاً  
بمربة الصندوق قيادته فمرت عجلاتها على الغلام  
يوسف جبره البالغ من العمر سنتين ونشأ عن  
ذلك قتل الغلام المذكور خطأ

« وحيث ان والد الغلام وهو المتألف  
عليه رفع بعد ذلك هذه الدعوى يطالب فيها  
بجيت على احمد المحكوم عليه ورزق ابن يوسف  
مورث المستأفنين الذي هو صاحب العربية التي  
كان يقودها بجيت على احمد بأن يدفعه  
بالتضامن مبلغ مائة جنيه مصرى بصفة تعويض  
« وحيث ان المستأفنين ينكرون على  
المستأف عليه أنه والد الغلام المقتول وينكرون  
ملكية مورثهم للعربة التي كان يقودها المتهم  
ويدفعون بأنهم لم يكونوا خصوماً في الدعوى  
الجنائية وان من حقهم اثبات عدم وقوع  
اهمال من المتهم ويدفعون اخيراً وعلى وجه  
الاحتياط بان هناك اشتراكاً في الخطأ

للدعى الحاضر الا ان يقدم عقد الصلح كستند  
في الدعوى ويطلب الحكم بضمونه اذا شأ أو  
يصرف النظر عنه ويطلب الحكم في الدعوى  
بناء على المستندات الاصلية

( قضية امين افندي طلبه التاجر وحضر عنه حفرة  
الاستاذ عبد الحميد افندي خليل المحامى ضد الست زهيدة  
هانم كريمة الشيخ بكري هاشم وآخر نمرة ١٣٦٧ كلى  
سنة ١٩٢٦ . دائرة حفرة صاحب العزة على بك زكى  
العراني وكيل المحكمة وعضوية حضرتى صاحبي العزة  
محمد بك شرمى و ابراهيم بك حامى القاضيين )

#### ٣٩٢

#### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٧

قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً . تعويض مدنى .  
الاشخاص المسؤولون مدنياً . تعويض الضرر .  
خطأ . اشتراك في الخطأ . اثره .

#### القاعدة القانونية

١ - الحكم الجنائى له قوة الشيء المحكوم  
فيه بالنسبة للاشخاص المسؤولين مدنياً فيما  
يختص بموضوع التهمة وبادانة التهم شأنهم في  
ذلك شأن المتهم نفسه بحيث يترتب على هذه  
القاعدة انه متى حكم بالادانة على متهم فان هذا  
الحكم يمنع المحكمة المدنية التي تنظر دعوى  
التعويض فيما بعد من ان تعيد النظر في كل  
ما اعتبرته المحكمة الجنائية اساساً لحكمها

٢ - اذا وقع الخطأ أو الاهمال من الجانبين

« على انه لسبب ما كان يجوز الحكم ببراءته كما يطلب المستأنفون

« وحيث ان المستأنفين يدفون في آخر الامر بان هناك خطأ مشتركاً بين المتهم المحكوم عليه جنائياً وبين أهل الغلام المقتول وانه لذلك لا يكون للمستأنف عليه الحق في المطالبة بالتعويض

« وحيث انه لا نزاع في ان هناك خطأ ارتكبه أهل الغلام بتركهم اياه يخرج من المنزل وحده وهو لم يبلغ من العمر الا سنتين فقط

« وحيث ان النظريات الحديثة لرجال القانون تقضي بان الاشتراك في الخطأ يترتب عليه اشتراك في المسؤولية ( انظر محاضرة المسيو دموج المنشورة بمجلة مصر الحديثة مجلد ١٤ صفحة ٥٦١ - ٥٧٢ وانظر ما خصها في كتاب الالتزامات في النظرية العامة لحضرة عبدالسلام ذهني بك صفحة ٧٣٢ نبذة ٧٩٣ - ٧٩٤ )

« وحيث ان الاصل في المسؤولية المدنية وقوع الخطأ او الاهمال فتى كان الاهمال واقعا من الجانبين وترتب عليه ضرر لاحد الفريقين دون الآخر فانه من العدل انه يترتب على هذا الاشتراك في الخطأ اشتراك في المسؤولية ومعنى الاشتراك في المسؤولية في هذه الحالة انه لا يقضى للفريق المضرور بجميع التعويض عما لحقه من الاضرار بل ينقسم على حسابه جزء منها يكون متناسباً مع درجة اشتراكه في ذلك الخطأ

« وحيث انه مما لا نزاع فيه انه اذا لم يهمل أهل الطفل في تركه يخرج وحده الى الشارع

« وحيث انه ليس ابلغ في اثبات صفة المستأنف عليه من التحقيقات والاجراءات التي حصلت في الدعوى الجنائية المضمومة الى هذه الدعوى والتي لا تجمل محلاً للشك في ان انكار المستأنفين لهذه الصفة ليس الا من قبيل الكيد والمماطلة فهو مما لا يلتفت اليه

« وحيث انه ثبت من التحقيقات التي اجرتها هذه المحكمة ان العربية كانت ملكاً لمورث المستأنفين وان انكارهم لذلك في غير محله أيضاً

« وحيث انه من المسلم به ان الحكم الجنائي له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للأشخاص المسؤولين مدنياً فيما يختص بموضوع التهمة وبإدانة المتهم شأنهم في ذلك شأن المتهم نفسه بحيث يترتب على هذه القاعدة انه متى حكم بالإدانة على متهم فان هذا الحكم يمنع المحكمة المدنية التي تنظر دعوى التعويض فيما بعد من ان تعيد النظر في كل ما اعتبرته المحكمة الجنائية أساساً لحكمها ( انظر لاكوست نبذة ١١٥٤ )

« وحيث انه لا يغير من هذه القاعدة كون الشخص المسؤول مدنياً لم يكن خصماً في الدعوى الجنائية ( انظر لاكوست أيضاً نبذة ١١٥٦ )

« وحيث انه بناء على ذلك لا يكون من الجائز في هذه الدعوى أن يقبل من المستأنفين اقامت الدليل على ان بجيت على احد لم يقع منه اهمال تسبب عنه قتل الغلام أو اقامة الدليل



لما وقعت الحادثة كما انه لو لم يكن المنهم مسرعا  
بمرتبته لما وقعت الحادثة ايضا

» وحيث ان الخطأ الذى وقع من عرجي  
الصندوق في اسرعه بمرتبته لا يمكن ان يساوى  
ذلك الخطأ الجسيم الذى يقع من الاهلين بتركهم  
اطفالهم الصغار في الشوارع يضيقون المرور وتقع  
بسيبهم جميع انواع الحوادث

» وحيث انه بالنظر لجسامة هذا الخطأ  
الذى وقع من اهل الطفل ترى المحكمة تعديل  
الحكم المستأنف وتقدير التعويض بمبلغ ثلاثين  
جنيها فقط

( قضية العلم فرج يوسف واخرين وحضر عنهم  
حضرة الاستاذ ليلى افندى سعد الحامى ضد جيره افندى  
يوسف وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز افندى اسكندر  
الحامى نمرة ٦٠٢ سنة ١٩٢٦ استئناف - دائرة  
حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة  
والهيئة السابقة )

٣٩٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٧

تقدير الدعوى . طلب ما يستجد . اثره .

القاعدة القانونية:

طلب الحكم بما يستجد يجب ان يحسب في  
جميع الاحوال لغاية تاريخ النطق بالحكم فقط  
فلا يدخل فيه اكثر من ذلك في تقدير قيمة  
الدعوى التى تتخذ اساسا لجواز أو عدم جواز  
الاستئناف

المحكمة :

» حيث ان المستأنف رد على هذا الدفع بانه

كان من بين الطلبات التى تقدمت الى محكمة أول  
درجة طلب الحكم بما يستجد من المرتب الشهري  
وهو ٢٥٠ قرشا وهذا الطلب مجهول القيمة

» وحيث ان المستأنف اضاف الى ذلك  
انه لم يطلب الحكم بما يستجد لغاية التنفيذ حتى  
يقال بانه وقف بقيمة طلباته عند ذلك التاريخ  
بل الأمر بالعكس فانه لم يحدد طلبه بزمان  
وما دام الأمر كذلك فالطلب ممتد الى أجل  
غير مسمى وهذا اقصى ما يكون في جمل الطلب  
مجهول القيمة

» وحيث ان المستأنف عليه رد على ذلك  
بانه لم ينفذ بما استجد الا لغاية تاريخ الحكم  
واتخذ من ذلك قرينة على ان الذى كان متقفا  
عليه ضمنا بينه وبين المستأنف هو ان طلب  
الحكم بما يستجد كأنه مقيدا بتاريخ صدور ذلك  
الحكم ولما كان جميع المحكوم به لغاية ذلك  
التاريخ هو ٣٩ جنيها و ٢٣٠ ملياً فيكون  
الاستئناف غير مقبول

» وحيث ان القانون وان كان وضع مبدأ  
اعتبار الطلبات المجهولة القيمة زائدة عن نصاب  
القاضى الجزئى وبالتالي جعل الاستئناف فيها  
مقبولا اذا هي رفعت دون اعتراض من الخصوم  
امام القاضى الجزئى الا انه لم يضع قاعدة يمكن  
بها تمييز الطلبات المجهولة القيمة عن غيرها بل  
ترك الأمر في ذلك لتقدير القاضى

» وحيث انه لا نزاع في ان طلب الحكم  
بما يستجد هو في ذاته طلب مجهول القيمة حتى  
لو كان الطلب مقيدا بزمان كأن يكون الحكم

بما يستجد مطلوبا لغاية التنفيذ أو لغاية الاخلاء وذلك لأنه ليس في امكان احد ان يعرف متى يصدر الحكم ومتى يحصل ذلك التنفيذ أو الاخلاء.

« وحيث انه من الواجب على المحاكم ان تتخذ من مجموع قواعد القانون ما تستنير به في تنظيم هذه الحالة وتقرير مبدأ قاطع فيها

« وحيث انه لا نزاع في انه اذا كان طلب ما يستجد هو لغاية تاريخ الحكم فالدعوى صحيحة والدين جميعه مستحق لغاية يوم النطق بالحكم ولذلك فانه لا جدال في وجوب ادخال جميع ما استجد لغاية ذلك اليوم في قيمة الدعوى وهذا ظاهر لأن القانون جمل تقدير الدعاوى راجعا الى ما تقدم فيها من الطلبات الختامية

« وحيث انه على العكس من ذلك اذا كان طلب الحكم بما يستجد موقوتا بزمان لاحق لتاريخ الحكم اذ كان غير محدد بزمان كما هو الحال في هذه الدعوى فان هذا الطلب في الواقع كان يجوز للمحاكم ان لا تقبله لسبق اوانه ولتعلقه بمنازعات لم تنشأ بعد . وقد يجر قبوله الى الحكم بالالزام في ديون غير مستحقة وقت طلبها وليست بطبيعتها من الملحقات التي نص عليها القانون

« وحيث ان المحاكم وان كانت جرت على التسهيل في ذلك للخصوم حتى لا يحتاجوا الى رفع دعاوى جديدة في نفس الموضوع لطلب

أجرة شهر أو بضعة أيام باقية بعد الحكم فان هذه المحكمة ترى ان هذا يجب استبعاده من تقدير الدعاوى فيما يتعلق بجواز الاستئناف من عدمه وذلك لأن عدم الأخذ بهذا الرأي يترتب عليه ان الدعاوى تكون قابلة للاستئناف أو غير قابلة له جريا وراء اهواء الخصوم يتلاعبون في ذلك بحسب ما عليه عليهم مصالحهم بعد صدور الاحكام ومعرفة لهم لما فاذا تباطأ المحكوم له في التنفيذ زادت القيمة المطلوبة واصبح الحكم قابلا للاستئناف واذا سارع المحكوم ضده بدفع ما عليه وبالاخلاء اوقف تضخم المبلغ المحكوم به وجعل الحكم في الدعوى نهائيا

« وحيث ان التلاعب بدرجات القضاء على هذه الصورة غير مسموح به لأن الاصل في درجات القضاء انها متعلقة بالنظام العام وعلى الخصوص متى كان الأمر خاضعا بالدعاوى التي رأى الشارع وجوب نظرها امام درجة واحدة (راجع الحكم الصادر من هذه الدائرة في القضية نمرة ١٣٩ سنة ١٩٢٦ استئناف)

« وحيث ان الذي يتعين الأخذ به اذن هو ان طلب الحكم بما يستجد يجب ان يحسب في جميع الاحوال لغاية تاريخ النطق بالحكم فقط فلا يدخل فيه اكثر من ذلك في تقدير قيمة الدعوى التي تتخذ اساسا لجواز أو عدم جواز الاستئناف

« وحيث ان قيمة هذه الدعوى لغاية

تاريخ النطق بالحكم هي ٣٩ جنبها و ٢٣٠ ملها  
فيكون الاستئناف غير مقبول

( قضية محمد بك صادق فهمي وحضر عنه حضرة  
الاستاذ حسن افندي حسي الهامي ضد عبد الكريم  
سيد احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى افندي  
فهمي المحامي نمرة ٨٣٦ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة  
حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة  
وعضوية حضرتي صاحبي العزة محمد نصار بك وعبد السلام  
ذهني بك القاضيين )

٣٩ ٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٧

وفاة احد الخصوم . ايقاف الدعوى . اثر البطلان .

التماعدة القانونية

ايقاف الدعوى لوفاة احد الخصوم انما شرع  
لمصلحة ورثته دون سواهم . والبطلان الناشئ  
عن عدم ايقاف نظر الدعوى بسبب وفاة احد  
الخصوم هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به الا  
لورثة دون سواهم وهو ليس من النظام العام  
فليس للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها فاذا  
صدر حكم عابه مثل هذا البطلان ولم يتمسك  
ورثة المتوفى بوجه البطلان فلا بطلان  
المحكمة :

« حيث ان المستأنفين دفعوا ببطلان  
الحكم الابتدائي ورد القضية لمحكمة اول  
درجة للفصل فيها لان مورث المستأنف عليهم  
توفى قبل تقديم طلباته الختامية امام المحكمة  
وحصلت المرافعة في الجلسة باسمه من وكيله

بعد وفاته مع ان المادة ٢٩٩ مرافعات تقضى  
بان وفاة احد الخصوم قبل تقديم طلباته  
الختامية يترتب عليها ايقاف الدعوى الى ان  
يحركها ورثته كما ان المادة ٥٢٩ من القانون  
المدني تقضى بان التوكيل ينتهي بموت الموكل  
فلم تكن للمحامى صفة في ابداء الطلبات بالجلسة  
« وحيث ان محامى المستأنف عليهم قال  
ان مورثهم المدعى الاصلى توفى بعد ان رفع  
الدعوى وقدم مستنداته ولم تقدم طلبات  
جديدة او مستندات جديدة بعد وفاته وقد  
صدر حكم لمصلحة الورثة

« وحيث ان ايقاف الدعوى لوفاة احد  
الخصوم انما هو لمصلحة ورثته دون سواهم  
ليتمكنوا من الحل محل في الدعوى وابداء  
دفاعهم بعد ان انتقلت حقوق مورثهم اليهم  
بوفاته وبناء عليه فالبطلان الناشئ عن عدم  
الايقاف هو بطلان نسبي لا يتمسك به الا الورثة  
دون سواهم من الخصوم وهو ليس من النظام  
العام فليس للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها  
( راجع دالوز العملى تحت كلمة الرجوع الى  
الدعوى جزء ١٠ ص ٣٠٥ ن ٣٨ و ٤٠  
والمراجع العديدة التى اشار اليها من احكام  
المحاكم واقوال الشراح )

« وحيث ان الحكم صدر لمصلحة مورث  
المستأنف عليهم وليس لهم اى مصلحة في الدفع  
ببطلانه الان وقد حضر وكيلهم وقرر بالجلسة  
وبمذكرته انهم يتمسكون بالحكم المذكور  
ما عدا ابدويه فقد حضر ابنها بتوكيل عنها وقرر  
انه يطلب اخراجه من الدعوى وانه متنازل



عن حقوقه فيها فهو لم يدفع ببطلان الحكم ولكن أعلن تنازله عن حقوقه في الدعوى «وحيث بناء على ذلك لا يكون للمستأنفين أى صفة في الدفع الذى أبدوه ويتمين الحكم برفضه

( قضية الست فاطمة بنت صديق صالح وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ عزمي افندى استينو المحامي ضد بركات سالم مصطفى وآخرين ثم وزارة المالية وحضر عنها حضرة توفيق افندى ابراهيم المحامي نمرة ٨٠٨ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي العرابي وعضويه حضرتي صاحبي العزة محمد بك شرمي و ابراهيم بك حلمي القاضيين )

٣٩٥

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧  
تزوير . اختراع . جواب توصية . ضرر .

## القاعدة القانونية

لا تزوير الا بتوفر اركان جريمة التزوير الثلاثة : تغيير الحقيقة والقصد الجنائي والضرر . فمن اخترع خطابات توصية نسب صدورها لاشخاص بقصد الوصول الى دخوله بصفة طالب بمدرسة البوليس او الالتحاق بوظيفة مالا يرتكب تزويراً معاقباً عليه لفقدان ركن القصد الجنائي المحكمة :

« حيث ان خطابات التوصية التي اخترعها المتهم كان الغرض منها الوصول الى دخوله بصفة طالب بمدرسة البوليس او الالتحاق بوظيفة » وحيث ان هذه الخطابات لا تلحق

ضرراً بأحد ولم يجررها المتهم بقصد الاضرار بالغير وانما حررها بقصد الاستفادة منها للوصول الى غرضه المذكور وبذلك يكون ركبا القصد الجنائي والضرر منقودين ( انظر في مثل هذه الحالة حكمي محكمة باريس في ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢ دالوز العملي في باب التزوير فقرة ٥٦ ومحكمة مصر استئنافياً في ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٩٨ )

« وحيث لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

( قضية النيابة العمومية ضد عبد القادر صالح بحمري نمرة ٨١٦٤ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي العرابي وكيل المحكمة وعضوية حضرتي صاحبي العزة محمد شرمي بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين وحضور حضرة محمد افندى طاهر واند وكيل النيابة )

٣٩٦

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧  
رد وبطلان الورقة . طعن بالتزوير . سلطة المحكمة في الرد والبطلان . تحقيق . المادة ٢٩٢/٣٣٣ مرافعات القاعدة القانونية

١ - اذا ثبت تزوير الورقة ثبوتاً جلياً لا يحتاج لتحقيق ما ، جاز للمحكمة في هذه الحالة قطعاً ان تحكم برد وبطلان الورقة من غير حاجة الى ان يظن الخصم فيها بالتزوير طبقاً للمادة ٢٩٢/٣٣٣ مرافعات

٢ - اذا طلب الى المحكمة الحكم برد وبطلان الورقة من غير اتباع الخصم الطريق

القانونى الطعن بالتزوير اخذا بالمادة ٢٩٢/٣٣٣ مرافعات ، وتبين لها ان التزوير لم يكن جليا ظاهرا ، وان الأمر يحتاج الى التحقيق القانونى فى صورته المختلفة ، فلا يجوز للمحكمة فى هذه الحالة ان تأمر بالتحقيق ، لا من تلقاء نفسها ولا بناء على طلب الخصم ، بل يجب عليها اعتبار الورقة صحيحة والأخذ بها ، مادام الخصم لم يتبع الطريق القانونى فى الطعن فيها بالتزوير المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه قدم مستندات فى الدعوى قديمة مبالغ ١٤٦٤ جنيها و ٩٢٤ مليا وقد اقره المدعى على دفع هذا المبلغ بالاحتفاظ الوارد بحضور الجلسة فيما يتعلق بالأموال المطلوبة عن الاطيان ويكون الباقي فى ذمة المدعى عليهم بمد خصم ما دفعوه هو ٦٤٥ جنيها و ٧٦ مليا . »  
« وحيث ان المدعى عليه قرر ان بالأرض ١٥ فدانا لم ينتفع بها منها ٧ افدنة مرهونة من زوج المدعية لآخرين وثمانية افدنة عجز بالارض لم يضع يده عليهم . »

« وحيث انه فيما يختص بالسبعة افدنة ترى المحكمة عدم الأخذ بقوله لانه لم يعلن المدعى بتعرض الدائنين المرتهنين الحائزين له فى وضع يده فى الوقت المناسب ولذلك يسقط حقه فى المطالبة بخصم ايجارها تبعا للمادة ٣٣٥ مدنى »

« وحيث انه فيما يختص بالثمانية افدنة المعجز فان المدعى يدفع هذا بصريح نص المادة الثالثة من عقد الایجار التى تمنع المستأجر من الادعاء بالمعجز وقد رد عليه المدعى عليه بأنه اقر فى اذن

الزراعة المقدم بالحفاظة نمرة ١٨ دوسيه التى بها ( ان العبارة بالمساحة كل قطعة حسب حدودها تحت المعجز والزيادة ) وقد انكر المدعى صدور هذه العبارة وطلب ان تحكم المحكمة بردها وبطلانها لظهور غش هذه الجملة فى اذن الزراعة المشار اليه .

« وحيث ان المدعى قد بنى طلبه فى رد وبطلان تصريح الزراعة فيما يتعلق بالمعجز على المادة ٢٩٢ مدنى وما قرره هذه المادة من الحق المقرر للمحكمة فى « ان تحكم برد وبطلان اى ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى تزوير تلك الورقة » ولم يشأ اتباع احد الطريقين المقررين فى الطعن على الاوراق وهما انكار الخط والطعن بالتزوير وترك امر تقدير الورقة ومبلغ اثرها فى الدعوى الى سلطة المحكمة »

« وحيث انه لأجل معرفة مدى سلطة المحكمة فى الحكم برد وبطلان اى ورقة لم يطعن فيها بالانكار والتزوير ومعرفة مبلغ مدى المادة ٢٩٢ المتقدمة يجب الرجوع الى الاصل الفرنسى لهذه المادة وما اراده الشارع فى الحقيقة وواقع الأمر من وضعه لها »

« وحيث انه لا يوجد لهذه المادة شيل بالقانون الفرنسى باعتباره مصدرا تشريعا له حتى يمكن الرجوع الى ما قرره مشتركوا القانون الفرنسى وقضاؤه بشأنها . ولذا يجب الرجوع هنا حتما الى ما اقره الفقه والقضاء الفرنسيان فى هذا الشأن اجتهادا باعتبار ان الشارع المصرى اخذ عنهما هذه القاعدة واودعها اول نص المادة ٣٣٣ مرافعات مختلط ثم ثانيا المادة ٢٩٢ اهل



« وحيث ان القضاء الفرنسى قد جرى من عهد بعيد وقبل التشريع المصرى المختلط الموضوع سنة ١٨٧٥ والاهلى الموضوع سنة ١٨٨٣ ولا زال جاريا عليه للآن على تقرير هذه القاعدة القائلة بانه يجوز للمحكمة الحكم برد وبطلان الورقة دون الحاجة الى الطعن فيها من احد الخصوم فى الدعوى بالانكار او التزوير (النقض الفرنسى فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٤٢ انظر موسوعات دالوز تحت عبارة faux inci-dent نبذة ٥٢ وانظر نبذتى ٥٦ و٥٧- وراجع احدث الاحكام فى ذلك النقض الفرنسى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ مجلة سيرى الدوريه سنة ١٩٢٤ القسم الاول صفحة ٢٧٥ وانظر مقالا للاستاذ Glasson تعليقا على حكم منشور بمجلة دالوز الدورويه سنة ١٨٩٢ القسم الثانى صفحة ٢٠١) وقد اقره الفقه الفرنسى فى حكم هذه القاعدة من هذا العهد البعيد الى الآن (جلاسون وتيسيه Tessier الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٦ الجزء الثانى صفحة ٧٣٦ - ٧٣٧ - جارسونيه الطبعة الثالثة سنة ١٩١٢ الجزء الثانى ص ٤٤٣ نبذة ٢٧٠ والهامش )

« وحيث ان السبب فى تقرير هذه القاعدة الفرنسية الاجتهادية هو المادة ٢١٤ مرافعات فرنسى التى فوضت للمحكمة الحق فى قبول الطعن بالتزوير او عدم قبوله وهي لا قبله اذا ثبت لها جليا ان الورقة صحيحة لا تعلموها مسحة الشبهة وقد استنتج الشارحون ومعهم القضاء الفرنسى من تلك المادة استنتاجا عكسيا بانه

يجوز بناء على ذلك للقاضى فى حالة التأكد من تزوير الورقة وظهور التزوير فيها ظهورا جليا لا يحتاج الى تحقيق ( fauxsi manifeste révelé a' la première insspection ) ان يحكم بردها وبطلانها دون الحاجة الى انتظار اتباعه لضم الطرق المقررة للطعن فيها بالانكار او التزوير ( جرسون وتيسيه بالصفحة المقدمة ) « وحيث ان هذه القاعدة الاستنتاجية العكسية التى قال بها الفقه والقضاء الفرنسيان فى ان للقاضى الحق فى رد وبطلان الورقة دون الحاجة الى طعن الخصم فيها بالتزوير اذ تبين له تبينا جليا لاشك فيه تزوير الورقة هى القاعدة التى قررها الشارع المصرى بالمادة ٢٩٢/٣٣٣ مرافعات وهي قاعدة تلتزم تمام الالتزام مع حكم المادة ٢١٤ فرنسى التى وان كانت عبارتها s'il y echet لم ترد بالمادة ٢٧٣/٣١٤ المصرية الا ان القضاء المصرى يجرى على الأخذ بها ولا يقضى بقبول الطعن بالتزوير الا اذا كان جديا لا مجرد الكيد والتشويش ( استئناف مختلط فى ١٦ مايو سنة ٩١٨ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٠ صفحة ٤٣٧ والجدول العشرى الثالث صفحة ٢٧٠ نبذة ٢٨١٨ )

« وحيث انه لا يؤخذ حينئذ بنص المادة ٢٩٢ المقدمة الا اذا ظهر التزوير ظهورا لا يحتاج الى تحقيق الأمر الذى يتأيد من طريق آخر المادة ٢٨٣/٣٢٤ مرافعات والتى لا مثيل لها بالقانون الفرنسى وهي القائلة ( بأنه يجوز للمحكمة بان تحكم فى الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك



لديها ) دون الحاجة الى القيام بتحقيق ما .  
 « وحيث انه مما تقدم يتبين انه لأجل  
 الأخذ بالمادة ٢٩٥/٣٣٣ مرافعات المقدمة لابد  
 وان يكون التزوير جليا بحيث لا يحتاج القاضى  
 الى القيام بتحقيق هذا التزوير وهو التحقيق  
 الذى لم يطلبه الخصم الطاعن فى الورقة طعنا بسيطا  
 مجردا من صيغة الطعن القانونى بالانكار  
 او التزوير .

« وحيث انه لذلك اذا ثبت للمحكمة فى  
 هذه الحالة الخاصة بالطعن على الورقة طعنا بسيطا  
 وفى حالة ما يطلب اليها ان تقضى بمحقها المقرر  
 لها بالمادة المقدمة ان التزوير لم يكن جليا وانه  
 ثبت فيه لابد من الالتجاء الى التحقيق بأنواعه  
 المختلفة شهودا وخبرة وما الى ذلك لا يجوز  
 للمحكمة فى هذه الحالة ان تقضى برد وبطلان  
 الورقة ولا ان تأمر بأجراء تحقيق لم يطلب منها  
 بالطريق القانونى اى بأحد طريق الطعن بالانكار  
 او الطعن بالتزوير . وهذا هو ما جرى عليه  
 القضاء المصرى المختلط ( انظر حكم محكمة  
 الاستئناف المختلطة فى ١٠ يناير سنة ١٩١٧ مجلة  
 الجازيت المجلد ٧ ص ٥٣ رقم ١٥٤ ) واقره  
 الفقه المصرى ايضا ( انظر مرافعات ابو هيف بك  
 الطبعة الثانية سنة ١٩٢١ صفحة ٦٣١ نبذة ٨٨٨  
 وعلى الإخص الهامش الأول - وانظر مرافعات  
 عبد الفتاح بك السيد الطبعة الثانية ص ٦٠٦  
 نبذة ٦٨٦ النسخة العربية - وانظر مرافعاته ايضا  
 مع الاستاذ ديسيرنو النسخة الفرنسية ص ٣٢٦  
 نبذة ٣٣٦ والهامش ١ )

« وحيث ان المدعى فى هذه الدعوى اكتفى  
 بأن طلب الى هذه المحكمة ان تحكم برد وبطلان  
 التصريح بالزراعة المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥  
 فيما يتعلق فقط بالعبارة الخاصة بالمعز والزيادة  
 وارتنك فى ذلك على المادة ٢٩٢ مرافعات ولم  
 يطعن فيها بالتزوير بالطريق القانونى .

« وحيث انه لم يثبت لهذه المحكمة ثبوتا  
 جليا لاشك فيه تزوير الورقة المذكورة فى عبارتها  
 الخاصة بالمعز والزيادة وعلى ذلك فلا يسرها  
 فى هذه الحالة الا ان تأخذ بها وتعتبرها صحيحة  
 ما دام ان الطاعن فيها لم يسلك احد طريق  
 الطعن فيها او قرر بمحض جلسة المرافعة بأنه لا يريد  
 الطعن فيها وفوض الأمر فى ذلك للمحكمة .  
 « وحيث انه لذلك ترى المحكمة ندب  
 خبير لتحقيق مسألة المعز التى يدعيها المدعى  
 عليه الأول

« وحيث ان النضام مشروط فى عقد الايجار  
 ( قضية الشيخ ابراهيم على بصفته وكىلا من كريمته  
 الست زينب وحضر عنها حضرة الاستاذ عثمان افندى نظم  
 المحامى ضد الشيخ احمد محمد حسين وحضر عنه حضرة  
 الاستاذ احمد افندى قائل المحامى واخرين نمرة ١٠٨٣ كلى  
 سنة ١٩٢٦ دائرة حضرات اصحاب العزة عبد السلام بك  
 زهنى وسيمون بك كراو وعبد الفتاح بك البشرى )

٣٩٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٢٧

استئناف نائب عمومي . بمد صدور حكم نهائى .  
 نظام عام .

القاهرة القانونية

اذا استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر

باداته وبماقته ونظرت محكمة ثاني درجة استئناف هذا وفصلت فيه فلا يجوز للنائب العمومي بعد صدور حكم محكمة ثاني درجة وخروج القضية من يدها ان يستأنف الحكم الابتدائي لأنه يشترط لجواز نظر استئناف النائب العمومي ان لا تكون المحكمة قد فصلت من قبل في استئناف رفعه اليها أحد الخصوم في الدعوى وهذا شرط متعلق بالنظام العام لارتباطه بقوة الشيء المحكوم فيه فللمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر مثل هذا الاستئناف المحكمة :

« من حيث ان التهمين رفعوا استئنافا عن الحكم الصادر ضدّهما من محكمة جنح بور سعيد وبمجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ حكم بقبول استئنافهما شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وتاريخ أول فبراير سنة ١٩٢٧ قدم حضرة رئيس نيابة الزقازيق بالوكالة عن حضرة صاحب السعادة النائب العمومي استئنافا عن حكم بور سعيد مالف الذكر

« وحيث انه لا يجوز النظر من جديد في دعوى خرجت من قضاء المحكمة لسبق الفصل فيها ومن ثم يشترط في جواز النظر في استئناف النائب العمومي ان لا تكون المحكمة قد فصلت من قبل في استئناف رفعه اليها أحد اخصام الدعوى (راجع كتاب جرائمولان الجزء الثاني من شرحه لقانون تحقيق الجنايات صفحة نمرة ٣٤) « ومن حيث ان هذا الشرط من النظام العام لارتباطه بقوة الشيء المحكوم به فللمحكمة

عند عدم توفره ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف

« ومن حيث انه لما تقدم يكون استئناف النائب العمومي غير جائز النظر فيه ويتعين الحكم بذلك

( قضية النيابة العمومية نمرة ١٦١٩ استئناف سنة ١٩٢٧ ضد عبده سعد وآخر . دائرة حضرة صاحب النزة محمود بك على سرور رئيس المحكمة وعضوية حضرتي كامل باراني افندي وعبده البرقوق افندي القاضيين )

٣٩٨

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧  
الحكام . طرق طعن . دعوى ابطال اجراءات  
الدعوى والحكم .

الذاعرة الثانوية

طرق الطعن في الاحكام مينة يان حصر في قانون المرافعات . فاذا صدر من المحكمة حكم بني على اجراءات باطلة وجب الطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون دون الاكتفاء برفع دعوى اصلية بطلب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم الذي تلاها المحكمة :

« من حيث ان المحكمة الجزئية اخطأت في الاسباب التي بنت عليها رفض دعوى المستأنف باعتمادها البيانات الواردة في اصل الاعلان دون صورته وافترضا ان ماورد بالصورة خطأ كتابي وكان يتعين عليها قبل

الخوض في هذا البحث الفصل بادي - ذي بدء  
فما اذا كان يجوز الطعن في الحكم الصادر منها  
بإعلان الاجراءات التي سبقت بدعوى اصلية  
وبغير طرق الطعن المقررة قانونا

« ومن حيث ان طرق الطعن في الاحكام  
مبينة في قانون المرافعات على سبيل الحصر  
فكان يجب على المستأنف اتخاذ طريق منها  
للطعن في الحكم الذي يتضرر منه ولا يجوز له  
ان يترك طرق الطعن المقررة قانونا او يفوت  
مواعيدها ليرفع دعوى اصلية بطلب بطلان  
الحكم الذي يتضرر منه زاعما بطلان الاجراءات  
التي انبنى عليها لأنه اذا ساغ له ذلك انتهت  
قوة الاحكام الانتهائية وضاعت ثمرتها وتجددت  
الخصومات في الموضوع الواحد بلا نهاية باسم  
دعوى بطلان الاجراءات ولا يمكن ان يشفع  
للمستأنف في سلوك هذا السبيل ظهور بطلان  
اجراءات الدعوى التي صدر فيها الحكم الذي  
طلب من المحكمة الجزئية بصفة مستعجلة ان  
تقضى بإبطاله لأن الحكم متى صدر من المحكمة  
لا يجوز لها إعادة النظر فيه الا اذا طعن فيه امامها  
بطريق قانوني كالمعارضة او التماس إعادة النظر  
متى توافرت شروطها فاذا صار انتهائيا كانت له  
قوة الشيء المقضي به ولو كانت ظاهر البطلان  
شكلا او موضوعا (راجع دي هاز في قوة الشيء  
المقضى به جزء اول بند ٥٩ والحكم المشار اليه  
في تلك البند )

« ومن حيث لا سبق تكون دعوى  
المستأنف الاصلية واجبة الرفض ويتعين تأييد

حكم محكمة اول درجة في الدعوى الاصلية  
للاسباب السالف ذكرها

عن الدعوى الفرعية

« ومن حيث ان المستأنف دفع امام المحكمة  
الجزئية بعدم قبول الدعوى الفرعية لسببين اولهما  
لعدم وجود ارتباط بينها وبين الدعوى الاصلية  
كمتنفي المادة ( ٢٩٤ ) مرافعات لان الاخيرة  
خاصة بطلب بطلان اجراءات حكم بينما ان  
الدعوى الفرعية خاصة بطلب فسخ عقد مع  
الاخلاء وثانيا لان الفصل في طلب الفسخ خارج  
عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة لأنه يؤثر  
في اصل الدعوى وهو ممنوع عنه بموجب المادة  
( ٢٨ ) مرافعات

« ومن حيث ان الدفع السابق للسببين  
السالف ذكرهما في محله ويتعين إلغاء الحكم  
المستأنف

( قضية محمد احمد الحناوي وحضر عنه حضرة الاستاذ  
عبد الاطيف افندي احمد الحامي ضد خليل الكرداوي  
افندي وحضر عنه حضرة الاستاذ حنا بك منصور  
الحامي نمرة ٢٨ استئناف سنة ١٩٢٧ دائرة حضرة  
صاحب العزة كامل وهبه بك وكيل المحكمة وعضوية  
حضرتي محمد افندي خليل واحمد افندي حامى القاضيين )

٣٩٩

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤

تنبيه تزع الملكية . تسجيله . الحاق التمار . حراسة

القاهرة القانونية

من المبادئ المأخوذ بها في المحاكم الاهلية



المحكوم عليه على ورقة كانت مخفية بفعل خصمه بل يجب على المحكمة ان تبحث موضوع الدعوى لتقدر اثر الورقة في نتيجة الدعوى فيما لو كانت وجدت الورقة قبل الحكم

٢ - اخفاء الورقة يجب ان يكون بفعل احد المتخصصين في الدعوى لا بفعل شخص آخر ولو كان من ذوى قرابة احد الخصوم

٣ - يجوز للمحكمة الالتماس ان تأمر بتحقيق واقعة صحة الورقة المقول بأنها قاطعة في الدعوى وكانت محجوزة بفعل الخصم كما يجوز لها ايضاً ان تأمر بتحقيق واقعة اخفاء الورقة بمعرفة الخصم عند من وجدت الورقة تحت يده

٤ - يكفي لوقوع الغش المميز للالتماس ان يؤكد الخصم للمحكمة عدم صحة واقعة يثبت فيما بعد انه كان عالمًا بصحتها وقت ان كان يقرر امام المحكمة كذبا انها غير صحيحة المحكمة :

« حيث ان الملتسين بنوا التماسهم على سببين الاول عشورهم على ورقة تحت يد بنت عبد الموجود عيطا احد الخصوم وقد عمل عنها تحقيق بمعرفة البوليس والثاني ان الملتس خدم كذبوا على المحكمة بان انكروا في مرافعاتهم وجود تلك الورقة رغم تأكيد الملتسين وجودها وفقدانها

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الاول فان الملتس خدم لم ينكروا حصول تحقيق بمعرفة البوليس بخصوص تلك الورقة وقد رأت المحكمة عليها تأشيراً من معاون البوليس بنظرها

والمختلطة ان لطالب نزع الملكية ان يطلب تعيين حارس قضائي على العين المراد نزع ملكيتها ليستغلها ويودع صافي ريعها بخزينة المحكمة حتى يحكم نهائياً بالبيع المحكمة :

« حيث تبين من مراجعة الاوراق ان وزارة الاوقاف سجلت بتاريخ ١٩ يوليوسنة ١٩٢٤ تنبيه نزع الملكية المعلن الى المدعى عليهما « وحيث ان من المقرر قانوناً ان ريع وثمرات العقار المطلوب نزع ملكيته يلحق به ويوزع ثمنه كما يوزع ثمن العقار

« وحيث ان من المبادئ المأخوذة بها في المحاكم الاهلية والمختلطة ان لطالب نزع الملكية ان يطلب تعيين حارس قضائي على العين المراد نزع ملكيتها ليستغلها ويودع صافي ريعها بخزينة المحكمة حتى يحكم نهائياً بالبيع . « وحيث انه لذلك يتعين اجابة طلب

الاوقاف بتعيين حارس قضائي ( قضية ورارة الاوقاف الحاضر عنها الاستاذ عمرد افندي السيد عقل مندوبها ضد عبد الحفيظ عوض واحد سويدان نمرة ٨٨٣ سنة ١٩٢٤ كلى دائرة حضرة محمد بسيوني سالم بك وحضرتي اسكندر حنا دميان افندي وعبد الفتاح سليم البشرى افندي )

٤٠٠

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧

التماس . ورقة محجوزة . صحتها . قوتها . تحقيق

القاعدة القانونية

١ - لا يكفي لقبول التماس ان يشر

« وحيث ان الورقة المذكورة مؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٠٨ وتتضمن اقراراً من احمد محمد احمد احد المتمس ضد عبد الموجود عيطا الذى كان خصماً فى الدعوى وتوفى اثناء نظرها وادخلت ورثته فيها بأن النخيل الذى اضيف باسميهما بنوع الغلط هو ملك ابراهيم عيطا وهو مورث للمتمسين ولم يكن لما فيه حق لان الاضافة باسميهما حصلت بنوع الغلط وان هذا النخيل عدده ٣٦

« وحيث انه لا خلاف فى ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى النزاع فى ملكية الستة وثلاثين نخلة المذكورة فى تلك الورقة

« وحيث انه يلزم البحث فيما اذا كان مجرد حصول المحكوم عليه فى دعوى على ورقة كانت مخفية بفعل خصمه يكفى لقبول الالتماس أو انه يلزم قبل ذلك تقدير قيمة تلك الورقة

« وحيث ان بعض الشراح ذهب الى ان مجرد غشور رافع الالتماس على ورقة كانت مخفية بفعل خصمه يكفى لقبول التماسه وانه بعد ذلك تنظر المحكمة فى الموضوع اذا كانت هذه الورقة قاطعة فى الدعوى او غير قاطعة فيها وهذا الرأى غير وجيه ولم تأخذ به المحاكم اذ قضت بانه يجب على المحكمة ان تبحث الموضوع لتقدير تأثير الورقة على نتيجة الدعوى فيما لو كانت وجدت قبل الحكم (راجع جرسونى ٢٣٢٦ - ٦)

« وحيث ان الورقة المذكورة قاطعة فى الدعوى اذ لو كانت قدمت من المتمسين للمحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه لما حكمت لمصلحة المتمس ضد

« وحيث ان المتمس ضد انكروا توقيع احمد محمد احمد وعبد الموجود عيطا على الورقة المذكورة

« وحيث انه يجب لاعتبار تلك الورقة أساساً لقبول التماس اعادة النظر ان يثبت صحتها اولا وذلك لكى لا تتناقض الاحكام اذ لو فصل فى الالتماس باعتبار ان الورقة صحيحة ثم قضى بعد ذلك انها غير صحيحة لوجب الغاء الحكم الذى صدر فى الالتماس

« وحيث ان هذه الورقة يقول المتمسون انها كانت مخفية تحت يد فيج النور التى هى بنت عبد الموجود عيطا احمد أحد الخصوم وهذا لا يكفى لقبول التماس اعادة النظر اذ يجب ان يكون اخفاء الورقة بفعل احد المتخاصمين فى الدعوى وكون من اخفى الورقة هو قريب لاحد الخصوم لا يعتبر كافياً لما اشترط القانون فى المادة ٣٧٢ مرافعات ققرة رابعة من ان الاخفاء يكون (بمعرفة الخصم) (جرسونى ٦ ققرة ٢٣٢٦ وجزء ٥ ققرة ١٠٩٨)

« وحيث انه فى هذه الحالة يجب تكليف المتمسين بان يثبتوا ان اخفاء تلك الورقة عند فيج النور بنت عبد الموجود عيطا احمد كان بمعرفة والدها الذى هو احد الخصوم فى الدعوى او بمعرفة غيره من باقى الخصوم انما ترجى المحكمة هذا التحقيق الى ما بعد تحقيق صحة الورقة

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثانى فان تقرير المتمس ضد عدم وجود تلك الورقة



مع علمهم بوجودها واخفاؤها بمعرفةهم) على فرض صحتها) يعتبر غشاً يترتب عليه الحكم لمصلحتهم اذ يكفي في ذلك ان يكون الخصم عالماً وقت تقريره غير الحقيقة ان يسلك مسلكاً غير شريف امام المحكمة التي اصدرت الحكم لمصلحته وقد صدرت الاحكام الكثيرة بذلك

« وحيث ان الفصل في قبول هذا السبب يتوقف ايضاً على تحقيق صحة الورقة المذكورة ( الناس على ابراهيم واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ نجيب افندي - ايمان الحامي ضد عبد المقصود على واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ متيل افندي وذك الحامي نمرة ٨٩ سنة ١٩٢٣ - دائرة حضرة صاحب العزة عثمان بك يوسف عارف رئيس المحكمة وعضويه حضرتي بادير يوسف افندي ومحي محمد مسعود افندي القاضيين )

٤٠١

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٧

قيمة الدعوى لمعرفة جواز الاستئناف . مصاريف الدعوى من ملحقات الطلب الاصلى . المادتان ٣٤٧ و ٣٤٩ مرافعات

القاهرة القانونية

مصاريف الدعوى تعتبر من ملحقات الطلب الاصلى ، ومن المقرر ان الطلب الاصلى هو الفاصل في جواز الاستئناف من عدمه ، فاذا كان الطلب الاصلى جائزاً استئنافه كان استئناف الحكم الخاص بالمصاريف جائزاً استئنافه ايضاً مهما قلت قيمة المصاريف المحكوم بها المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لان المصاريف المرفوع عنها هذا

الاستئناف قيمتها اقل من النصاب الجائز استئنافه « وحيث انه لا نزاع في ان الطلب الاصلى قيمته تتجاوز النصاب الجائز استئنافه قانوناً « وحيث انه يلزم الرجوع الى اصل الطلب عند النظر في جواز استئناف الحكم بالنسبة للمصاريف اذ هي ليست الا ملحقات الطلب الاصلى وانه من المقرر ان الطلب الاصلى لا ملحقاته هو الفاصل في جواز الاستئناف او عدمه كما تقضى بذلك المادة ٣٤٩ مرافعات « وحيث ان ما نصت عليه المادة ٣٤٧ مرافعات من انه يحذف في تقدير المدعى به الحاصل لمعرفة جواز الاستئناف الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائئه رسمياً يجب ان يتفق مع مانص عليه في المادة ٣٤٩ مرافعات السالفة الذكر من ان التقدير يكون بالالوجه المتقدمة في المواد السابقة عليها ومنها المادة ٣٤٧ السالفة الذكر على مقتضى آخر طلب من الاخصام فيجب اذن اعتبار الطلبات الختامية اساساً لمعرفة قابلية الحكم للاستئناف من عدمه

« وحيث ان هذا المبدأ هو الذى سرت عليه الاحكام واخذت به لجنة المراقبة القضائية ( مذكرة لجنة المراقبة القضائية في ١٧ مارس سنة ٩٠٢ نمرة ٣ قرارات عمومية ) ويكون اذن الدفع في غير محله ويتعين رفضه

( قضية محمود شروخ وحضر عنه حضرة الاستاذ مشيل افندي رزق الحامي ضد بهيج محمود واخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ يوسف بك عمون الحامي نمرة ٣٦٨ استئناف سنة ٩٢٦ - دائرة حضرة صاحب العزة حسن بك فريد وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود رشيد افندي وتادرس اسكندر افندي القاضيين )

الاستئناف قيمتها اقل من النصاب الجائز استئنافه « وحيث انه لا نزاع في ان الطلب الاصلى قيمته تتجاوز النصاب الجائز استئنافه قانوناً « وحيث انه يلزم الرجوع الى اصل الطلب عند النظر في جواز استئناف الحكم بالنسبة للمصاريف اذ هي ليست الا ملحقات الطلب الاصلى وانه من المقرر ان الطلب الاصلى لا ملحقاته هو الفاصل في جواز الاستئناف او عدمه كما تقضى بذلك المادة ٣٤٩ مرافعات « وحيث ان ما نصت عليه المادة ٣٤٧ مرافعات من انه يحذف في تقدير المدعى به

الحاصل لمعرفة جواز الاستئناف الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائئه رسمياً يجب ان يتفق مع مانص عليه في المادة ٣٤٩ مرافعات السالفة الذكر من ان التقدير يكون بالالوجه المتقدمة في المواد السابقة عليها ومنها المادة ٣٤٧ السالفة الذكر على مقتضى آخر طلب من الاخصام فيجب اذن اعتبار الطلبات الختامية اساساً لمعرفة قابلية الحكم للاستئناف من عدمه

« وحيث ان هذا المبدأ هو الذى سرت عليه الاحكام واخذت به لجنة المراقبة القضائية ( مذكرة لجنة المراقبة القضائية في ١٧ مارس سنة ٩٠٢ نمرة ٣ قرارات عمومية ) ويكون اذن الدفع في غير محله ويتعين رفضه

( قضية محمود شروخ وحضر عنه حضرة الاستاذ مشيل افندي رزق الحامي ضد بهيج محمود واخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ يوسف بك عمون الحامي نمرة ٣٦٨ استئناف سنة ٩٢٦ - دائرة حضرة صاحب العزة حسن بك فريد وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود رشيد افندي وتادرس اسكندر افندي القاضيين )



## قضايا المحاكم الجزئية

المحكمة :

« من حيث ان الملتمة بنت الالتماس على وجهين أولهما ان المحكمة حكمت باكثر مما طلب الخصم ثانيهما حصول غش من الخصم اذ انه اكد للمحكمة في جلسة المرافعة الاخيرة بان المدعية لم تقدم كشف الحساب المطلوب منه في ذلك فرصة مرض وكيل المدعية الاصلى « الملتمة » وحضور نائب عنه مع ان الكشف المطلوب مقدم في جلسة سابقة وقد اعتقدت المحكمة صدق قوله وحكمت برفض الدعوى .

« وحيث ان الحاضر عن الملتمة ضده الاول طلب عدم قبول الالتماس للاسباب التي ابداه في مرافعته

« وحيث انه بالنسبة لوجه الثاني فانه بالرجوع لحاضر الجلسات في الدعوى الاصلية غرة ١٢٥٦ سنة ١٩٢٤ اذبيكية تبين ان وكيل الملتمة قدم كشفا بالحساب بعد ان طلب وكيل الملتمة ضده الاول ذلك وهذا بمجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ وهي اول جلسة . تأجلت القضية بعد ذلك وتصرح بالاطلاع على المستندات المقدمة وفي جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ تأجلت الدعوى لجلسة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليقدم وكيل المدعية مستندات تفيد موافقة المدعي عليهما أي الملتمة ضدهما على الاسعار

٤٠٢

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٧

التماس . غش . احواله . تعريضه

القاعدة القانونية

١ - ان الشارع لم يبين ولم يحصر طرق الغش المميز للالتماس اعادة النظر والامر متروك لتقدير القاضي

٢ - ان تأكيده امر كاذب مع علم الخصم بانه كاذب بقصد تضليل القضاء عن طريق الحق يعتبر غشا يميز التماس اعادة النظر لأن وقوف الخصم هذا الموقف المخالف للنزاهة هو وحده تمحيل مقصود به احقاق الباطل أو ابطال الحق وهو غش يميز التماس اعادة النظر فاذا انتهز الخصم أو وكيله فرصة جهل وكيل الخصم ماجريات القضية في الجلسات السابقة وانكر على الخصم تقديم اوراقه ومستنداته واخذت المحكمة بتأكيده هذا المخالف للواقع وحكمت بناء على تأكيده هذا برفض الدعوى بناء على عدم تقديم المستندات ثم اتضح ان المستندات كانت مقدمة من قبل وجب اعتبار انكار الواقعة الصحيحة غشا يميز للالتماس

يكن الوكيل الاصلى وكان يجهل تقديم الكشف الاول والثانى كما ان ماقرره وكيل الملتبس ضده الاول بعدم تقديم الكشف مع سبق تقديمه تقرير يخالف الواقع

« وحيث انه يجب البحث الآن فيما اذا كان يمكن اعتبار ذلك غشا مجيزا للالتباس أولا « وحيث ان علماء القانون قالوا عن الغش الذى يجيز الالتباس ان يشمل كل انواع التدليس والمفاجأة والوسائل التى تستعمل لخداع شخص ولا يمكن حصر طرق الغش ولذا لم يبين الشارع ما يجيز الالتباس منها وما لا يجيز واتفق الشراح على ترك تقدير ذلك للقاضى وقد اختلف الشراح فى الكذب واخفاء الحقيقة فقال بعضهم ان مجرد الكذب والسكوت عن الحق لا يعتبر غشا مجيزا للالتباس وانه لا بد ان تستعمل طرق احتيالية للتأثير بها على الخصم وصدر بعض احكام من المحاكم الفرنسية فى ذلك وهناك رأى آخر قال بان مجرد الكذب واخفاء الحقيقة ولو بغير استعمال طرق احتيالية للتأثير عليها يعتبر غشا مجيزا للالتباس وقالوا لتأييد رأيهم ان الاخذ بالرأى الاول يؤدى الى حصر تطبيق المادة ٤٨٠ فرنسي مرافعات التى يقابلها ٣٧٢ مرافعات أهلى فى حلقة ضيقة ويشجع على الكذب وانه لا يجب البحث فى موضوع الغش الذى يجيز الالتباس اذا كانت فى وسع القضاة والخصم اكتشاف الحقيقة أولا بل يكفي ان يكون الغش اساسا للحكم والا نكون قد اعتبرنا وجود الغش متوقفا على نجاح أو خيبة

التي بيعت بها المحصولات وبالجلسة المذكورة قدم وكيل الملتمة حافظة تبين من الاطلاع عليها ان بها الكشف المذكور وتوكيل صادر من المدعى عليهما الملتبس ضدهما وغيرهما الى المدعية ( الملتمة ) ببيع المحصولات وقدم وكيل الملتبس ضدهما كشف وتأجلت القضية لجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لتبادل الاطلاع على ما تقدم من المستندات بالجلسة وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لم يحضر وكيل المدعية بل حضر نائب عنه وطلب التأجيل للحكم مع مذكرات بناء على طلب الوكيل الاصلى وقرروا وكيل المدعى عليه أى ( الملتبس ضده الاول ) ان خصمه لم يقدم المستند المراد تقديمه فتأجلت القضية لجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ ليقدم المدعى كشفا ببيان المحصولات وثمتها وبجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ طلب وكيل المدعية التأجيل ليقدم الكشف المطلوب ووكيل المدعى عليه والملتبس ضده الاول قرر انه لم يقدم الكشف المطلوب فحكمت المحكمة برفض الدعوى بناء على الاسباب الآتية

« وحيث ان الحاضر عن سمو المدعية طلب التأجيل للكشف المطلوب مع سبق التأجيل لذلك مرارا

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول قدم كشفا يدل على ان المدعية خالصة بالايجار المطلوب فيتعين رفض الدعوى

« وحيث انه ظاهر مما تقدم ان الحاضر عن الملتمة فى الجلسة الأخيرة والتى قبلها لم

الطرق التي استعملت لا كنهافه وليس على استعماله والاركان المكونة له وانه لا يصح ان يعلق وجود الفش على مهارة الخصم أو ذكاء القاضي

وبناء على هذا المبدأ قضت المحاكم الفرنسية بان لا ينحصر الفش الموجب للالتماس في الحيل التي صنعت وتعدر على الخصم كشف حقيقتها بل كما يتحقق بها كذلك يحصل في بعض الاحوال باستعمال الكذب في القول والسكوت عن الحق متى ترتب على ذلك حكم مخالف للعدل وقالوا ان وقوف الخصم هذا الموقف المخالف للنزاهة هو وحده تحايل للحصول على حكم لمصلحته وقد سارت المحاكم المصرية ايضا على هذا المبدأ الاخير في كثير من احكامها وقضت بان ذكر الخصم لعبارة كاذبة في صورة واقعة صحيحة مع ثبوت علمه بكذب هذه الواقعة أملا في الوصول الى كسب الدعوى هو بلا شك من اساليب الفش الموجب للالتماس « وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذا الرأي لمطابقته للعدالة وروح التشريع

« وحيث انه لا شك ان انتهاز وكيل الملتبس ضده الأول فرصة عدم حضور الوكيل الاصلى وعدم المام النائب عنه الحاضر بالجلسة بالدعوى وماتم فيها وسكوت وكيل الملتبس ضده المذكور عن ذكر ما حصل بل وتقريره بعدم تقديم الكشف هو غش بالمعنى القانوني خصوصاً وانه ثابت أن الوكيل حضر بالجلستين اللتين تقدم فيهما الكشف الاول والثاني وهو

القى حضر بالجلسة الاخيرة وقرر مع هذا بعدم تقديم الكشف وطلب رفض الدعوى ولا يمكن مع هذه الظروف القول بانه لا يعلم الواقع وقد اثر ذلك على المحكمة كما يستفاد ذلك من الاسباب الساندة فقضت بالرفض

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الالتماس ولا محل بعد ذلك للبحث في الوجه الثاني من أوجه الالتماس راجع فيما تقدم دالوز جزء ٣٩ صحيفة ٢٤١ بند ٤٨ وصحيفة ٢٤٢ بند ٥٤ وصحيفة ٢٤٣ بند ٥٥ وصحيفة ٢٤٤ بند ٥٨ وصحيفة ٢٤٥ بند ٦٢ وكتاب التماس اعادة النظر للاستاذ ناشد افندي حنا صحيفة ٨٤ و ٨٦ وما بعدها لغاية ٩٠ و ٩٣

( التماس صاحبة السمو الاميرة نعت هانم مختار وحضر عنها حضرة الاستاذ عزيز بك خاكي المحامي . ضد ابراهيم طاهر واخر . نمرة ٢١٩٤ سنة ١٩٢٦ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدي القاضي )

### ٤٠٣

#### محكمة الازبكية الجرنية

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٧

فعل قاض . رفض البطن . قصد جنائي

#### القاعدة القانونية

رفض البطن يعد فعلاً قاضياً مخالفاً بالحياة اذا حصل علانية في محل عمومي والقصد الجنائي هنا يتوفر بارتكاب الفعل القاضح المخل بالحياة وتعرض الراقصة نفسها للانظار بغير مقتض . المحكمة :

« من حيث ان النيابة العمومية اتهمت



بديعه مصابني بانها في يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٧ بناحية شارع عماد الدين أنت فعلا قاضيا مخلا بالحياء في علانية بان رقصت ببطنها رقص البطن وفي الزمان والمكان أوجدت بصقتها صاحبة المحل العمومي وبفعلها هذا مناظرا لتتفق مع الاداب وحسن الاخلاق وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٤٠ عقوبات و ١٥ مكررة و ٢٧ و ٢٩ لائحة المحلات العمومية

« وحيث ان المتهمة انكرت ما نسب اليها ودافع وكيلها بعدم توفر اركان المادة ٢٤٠ عقوبات وبذلك فلا عقاب

« وحيث ان الذي ثبت من التحقيق واقوال حضرة عبد العزيز افندي على الضابط انه رأى المتهمة ترقص رقص البطن وقد ناقشته المحكمة في تفصيل ذلك فقرر ان المتهمة كانت ترقص بحيث تهز بطنها بحلة تمس الاداب

« وحيث انه يجب الرجوع بمد ذلك لنص المادة ٢٤٠ عقوبات التي تقابل المادة ٣٣٠ عقوبات فرنسي ومعرفة اركان هذه الجريمة واقوال الشراح واحكام المحاكم فيها ثم مطابقة ذلك على الوقائع المقدمة لتقدير مسئولية المتهمة .

« وحيث ان هذه المادة تعاقب من فعل فعلا قاضيا مخلا بالحياء ولم يعرف الشارع ماهية الفعل القاضح غير ان الشراح اتفقوا لتطبيق هذه المادة ضرورة توفر ركنين

١ - حصول فعل مادي مغاير للآداب

٢ - العلانية

« وبعضهم اشترط أيضا توفر ركن ثالث وهو القصد الجنائي والبعض الآخر اكتفى بحصول خطأ من الجنائي ولو لم يكن هذا القصد متوفرا قال ركن الاول هو حصول فعل مادي مخل بالاداب العامة أيا كان نوعه ويدخل في ذلك الاشارات المغايرة للحياء كما لو قبل شخص امرأة بغير ارادتها أو وضع يده على خصرها وعلى العموم أي عمل يخل بالاداب ويساعد أو يحرض على الفجور كما لو كشف رجل عن سواته أو سار في الطريق عاري الجسم وقالوا بتوفر هذا الركن أيضا بالنسبة للموسم التي تعرض المارة على الفسق والفجور باشارات أو ملامسة وتركوا للقاضي تقدير كل حالة بحسب ظروفها ليحكم اذا كان ما حصل من الجنائي يصح اعتباره بحسب الظروف والوسط الذي وقع فيه مغايرا للحياء أولا وذلك لأن الحياء أمر اعتيادي يختلف باختلاف الاوساط ودرجة الحضارة

« وحيث انه عن الركن الثاني وهو العلانية فان هذا الركن يتوفر اذا امكن ان يرى الفعل القاضح اناس يمكن ان ينجش هذا الفعل حياتهم أو احساسهم الادبي ولا محل للبحث في هذا الركن في هذه الدعوى لأن الفعل المنسوب للمتهمة حصل في محل عمومي ( قهوة )

« وحيث انه عن الركن الثالث وهو القصد الجنائي فقد اختلفت فيه احكام المحاكم الفرنسية والشراح فقضت محكمة النقض الفرنسية في بعض احكامها بضرورة توفر هذا الركن لتطبيق المادة ٣٣٠ عقوبات وهو ان يكون الجنائي تعمد

صحيفة ٢٢٧ وما بعدها جزء رابع وجرسون فقرة  
خامسة وما بعدها )

( قضية النيابة العمومية ضد بدييه مصابني فقرة  
٥٧٥٣ سنة ١٩٢٧ . اصدر المحكم حضرة صاحب  
المنزلة مصطفى بك رشدي القاضي )

٤٠٤

محكمة الابان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٦

نفقة . اسلام مسيحي . حكم نفقة صادر من  
بطركخانة .

القاهرة القانونية

المسيحي الذي يعتنق دين الاسلام هربا  
من دفع نفقة محكوم عليه بها من البطركخانة  
المختصة وقت ان كان مسيحيا بعد احتلالا على  
القانون ويجب على القضاء ان يأخذ بحكم النفقة  
ويقضى بنفاذه

المحكمة :

« حيث ان النزاع في النفقات اما ان  
يكون قائما على وجوبها او عدم وجوبها واما  
ان يكون قائما على نقط قانونية او فعلية  
متعلقة بموضوع المال الثابت وجوبه ومقداره  
شرعا ففي الحالة الاولى لا سلطة للمحاكم  
الاهلية وفي الحالة الثانية فالمحاكم الاهلية  
مختصة في وجوب دفع المبالغ التي من هذا  
النوع الثابت لزوم ادائها ومقدارها تقيديونا  
مادية ثابتة خالية من النزاع في مقدارها او  
وجوب ادائها ( يراجع كتاب ابو هيف بك  
صحيفة ١٥٤ بند ١٤٠ )

« وحيث انه ينتج من ذلك ان الحكم

الاخلال بالحياة العام . وفي احكام أخرى  
عاقبت على مجرد الخطأ والاهمال وعدم الخطة  
في الاستتار واختلف الشراح ايضا في ذلك  
فيرى جارو وشوفوهيل ضرورة توفر القصد  
الجناي لمعاقبة الجاني ويرى جرسون المعاقبة على  
مجرد الخطأ وترى المحكمة الاخذ بالرأي الاول  
لأنه أقرب للعدالة ويطابق روح التشريع

« وحيث ان القصد الجناي في هذه التهمة  
عبارة عن تعمد مرتكب الفعل القاصح المخل  
بالحياة تعريض نفسه للانتظار بغير مقتضى ولو لم  
يكن في عمله ما يدل على الاستهتار بالاداب العامة  
« وحيث انه يرى مما تقدم ومن الوقائع  
الثابتة المينة آثما المنسوبة للمتهم توفر الاركان  
الثلاثة لهذه الجريمة لأن حصول الرقص  
بالطريقة المذكورة في محل عمومي لما يخل  
بالحياة ويحرض على الفجور خصوصا حصول  
ذلك في بلد اسلامية لم تألف مثل هذه المناظر  
التي لا تتفق مع شرائعها ولا ناموسها

« وحيث انه لذلك يتعين معاقبة المتهم  
بالمادة ٢٤٠ عقوبات وبال مواد ١٥ مكررة و ٢٧  
من لائحة المحلات العمومية لأن التهمة برقصها  
بالطريقة المذكورة عرضت مناظر مغايرة للاداب  
مخالفة في ذلك المواد ٢٤٠ عقوبات و ١٥ مكررة  
و ٢٧ من لائحة المحلات العمومية مع تطبيق  
المادة ٣٢ عقوبات وترى المحكمة من ظروف  
الدعوى استعانة الرأفة ( راجع فيما تقدم جارو  
جزء خامس فقرة ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١  
و ١٨١٢ صحيفة ٤٧ وما بعدها وشوفوهيل

الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من بتركخانة الاقباط بالاسكندرية هو سند دين لا نزاع فيه اذ ان النزاع فصل فيه بمسرفة البطر كخانة المذكورة وهي المختصة دون غيرها في مثل هذه الحالة

« وحيث ان للمدعي عليه قد اعتنق الدين الاسلامي في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ بمقتضى الاعلام الشرعي للقدم منه اي بعد تاريخ الحكم بالنفقة من محكمة الاحوال الشخصية » وحيث ان تغيير حالة المدعي عليه واعتناقه الدين الاسلامي بعد الحكم النهائي من البطر كخانة لا يجعل سبيلا للمحاكم الشرعية المختصة بعد اسلامه في نظر الدعوى من جديد اذ انه اعتنق الدين الاسلامي هربا من دين النفقة المقرر وتنطبق عليه نظرية الفش نحو القانون Fraude à la loi

« وحيث ان المقرر قانونا ان اي شخص لا يمكنه الهرب من قضاء محكمة كانت مختصة بنظر موضوعه بتغييره حالة يجعل محكمة اخرى مختصة اذ ان هذه النظرية مبنية على عدم تمكن من يحكم عليه بجعل النزاع مستمرا بجعله القانون العوبة

« وحيث ان التنفيذ بالطريق الاداري قد شرع تسهيلات لتنفيذ احكام النفقات وليس ما يمنع المحكوم له بالنفقة من التنفيذ بالطريق القضائي

( قضية الست كدير يوسف منصور وحضر عنها حضرة الاستاذ يوسف افندي خليل المحامي ضد سالم افندي فرج وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي كامل محمود المحامي نمرة ٥٩٩ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبدالفتاح بك مصطفى القاضي )

٤٠٥

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥

اذن بالخصومة . قوته . امام الاهلي . امام الشرعي . اب . ولاية الاب . خيرية . بيع .

القاعدة القانونية

١- الاذن بالخصومة هو في الاصل اذن عام يتحول صاحبه حق الخصومة امام المحاكم الشرعية وامام المحاكم الاهلية الا في مسائل الاوقاف ٢- اذا كان الاب عدلا محمود السيرة او مستورا الحال امينا على حفظ المال فله ان يبيع مال ولده الصغير ارضا او عقارا بثمن المثل او بيسير الغبن . اما اذا كان قاسدا الرأي متى التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان البيع خيرا له . والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجز بيعه

٣- فسر بعضهم الخيرية في العقار بأنها البيع بضعف القيمة والشراء بنصفها . وفسرها آخرون بأنها كل ما كان فيه خير للصغير قل او كثر المحكمة :

« حيث ان المدعي يطالب تثبيت ملكيته الى ٢١ قيراطا اشترى ٩ قيراط من من موسى ابراهيم سالم المدعي عليه الرابع بمقتضى عقد بيع تاريخه ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ ومسجل بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ كما اشترى ١٢ قيراطا



دعوى المدعى في طلب اثبات ملكيته لهذا القدر وتسليمه اليه

« وحيث انه لا عبرة بما جاء في مذكرة المدعى من ان الاذن بالخصومة لا يخول للمدعى عليها المذكورة الخصمة الا امام المحاكم الشرعية لأنه اذن عام والمحاكم الشرعية هي المختصة بالحكم فيه طبقا لنص المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ونصها مطلق غير مقيد الا في مسائل الاوقاف

« وحيث انه وان كانت المحاكم الاهلية غير مختصة بالفصل في اهلية شخص وانعدامها لأن ذلك من اختصاص محاكم الاحوال الشخصية الا انه اذا قام نزاع بشأن صحة عقد من عدمه فالمحاكم الاهلية مختصة بالفصل فيما اذا كان المتعاقد المذكور وقت التعاقد اهلا لذلك ام لا ( راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩١٦ المنشور في مرجع القضاء جزء اول صحيفة ٢٠٠ )

« وحيث ان احكام الشريعة الفراء تفرق بين حالتي ما اذا كان الولي الطبيعي الذي يتصرف في مال اولاده القصر مستورا الحال عدلا محمود السيرة وبين ما اذا كان فاسدا الرأي سىء التدبير ففي الحالة الأولى ينص كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للمرحوم قدرى باشا في المادة ٤٢٢ و٤٢٣ منه على انه اذا كان الأب عدلا محمود السيرة او مستورا الحال امينا على حفظ المال فله ان يبيع مال ولده عرضا او عقارا بثمن المثل او ييسر الغبن . اما اذا كان فاسدا

الباقية من موسى ابراهيم المذكور بتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٢٢ وتسجل هذا العقد الثاني بتاريخ ٤ يوليه سنة ٩٢٢ ويلاحظ بأن البائع تصرف في هذه الاطيان للمدعى بصفته وليا طبيعيا على اولاده القصر وهم ابو صبح موسى ابراهيم وحنفي موسى ابراهيم وهاتم موسى ابراهيم وباقي اخواتهم

« وحيث ان المدعى عليهما الأولى والثالثة دفعتا الدعوى بأن الوالد البائع فاسد الرأي سىء التدبير فليس له ان يتصرف في مال القصر المشمولين بولايته وبخاصة لأنه ثابت في عقود البيع العاصدة للأولاد القصر منه قبل ذلك ان المدعى عليهما المذكورين بصفتهم والذاتى الاولاد القصر قامتا بدفع الثمن للوالد ولقد حصلت احدهما وهي فهيم بنت ابراهيم الجمال على اذن بالخصومة من المحكمة الشرعية تاريخه مارس سنة ٩٢٥ يخول لها الاذن بمخاصمة زوجها موسى ابراهيم سالم في طلب غل يده عن التصرف في مال اولاده القصر وهم هاتم ورن الواري وحنفي ومهدى ومحمد وابي صبح ومخاصمة من نشاء ومخاصمتهم بالنيابة عن ( القصر ) القاصرين المذكورين لا بطلان ما يكون قد صدر من والدم المذكور من التصرفات في املاكهم على خلاف الشرع والقانون ورد تلك الاملاك اليهم كما اقامها هذا الحكم قيمة عليهم في ذلك

« وحيث ان هذا الحكم الشرعى اورث فهيم بنت ابراهيم الجمال صفة المخاصمة وطلب ابطال التصرفات المذكورة واورثها بالتالى دفع

بأن بعض الفقهاء يفسر الخيرية بوجود النفع  
الظاهر لولد من غير تقييد بالضعف وهو ظاهر  
« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان للقاضي  
بما له من الولاية العامة تقض تصرفات الولي قبل  
بلوغ سن الرشد اذا رفع له الأمر بمن له صفة  
في ذلك دون حاجة لانتظار بلوغ سن الرشد  
« وحيث انه يتعين بما تقدم من الاسباب  
ندب خير لتقدير قيمة الاعيان المبيعة في وقت  
بيعها لمعرفة ما اذا كان بالبيع غبن يسير او فاحش  
او به خيرية كما ترى احالة الدعوى الى التحقيق  
ليثبت المدعى عليهما الأولى والثالثة ان الولي  
قاسد الرأي متى التدبير والمدعي نفي ذلك

( قضية الشيخ السيد احمد عبد المجيد وحضر عنه  
حضرة الاستاذ محمد افندي السيد سالم الحامى ضد لطيفة  
بنت منصور واخرين وحضر عن الاولى والثالثة حضرة  
الاستاذ شكرى افندي سليمان الحامى نمرة ٥١٦  
سنة ١٩٢٥ . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة  
فهم بك عوض القاضي )

## ٤٠٦

محكمة اميوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧

بيع . قانون جديد . حكمة تشريعه . نتائج .

القاعدة القانونية

١ - عقد البيع ما زال بالرغم من صدور

القانون نمرة ١٨ سنة ٢٣ من عقود التراضي  
التي تم بمجرد ايجاب وقبول المتعاقدين كما يؤخذ  
من تعريفه المبين في المادة ٢٣٥ مدنى التي لم  
يلغها هذا القانون وانما كل ما حدث من التغيير

الرأى سى التدبير فنص المادة ٤٢٤ على انه  
لا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق  
به الا اذا كان خيرا له والخيرية ان يبيعه  
لضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجزيه  
« وحيث ان الفقهاء اختلفوا في تفسير  
الخيرية فيرى بعضهم ان يكون البيع في الحالة  
الثانية بضعف القيمة ويرى البعض الآخر بأنه  
اذا كان في البيع خير للصغير كان ذلك كافيا  
بصحة العقد ولقد ذكر الاستاذ الشيخ احمد  
ابوالفتح في كتابه وهو المباحث الشرعية في  
المعاملات في الصحيفة نمرة ١٥٨ منه على انه ان  
كان الأب مشهورا بسوء التصرف بحيث  
لا يصل به ذلك الى حد السفه يشترط في صحة  
تصرفه في مال ولده الصغير ان يكون في التصرف  
خير للصغير الى ان قال « وفسر بعضهم الخيرية  
في العقار بأنها البيع بضعف القيمة والشراء بنصفها  
وفسرها بعضهم بأنها كل ما كان فيه خير للصغير  
قل او كثر وهو الظاهر « ويرى العلامة  
الشيخ ابو زيد الانبائى بك في الجزء الثانى من  
شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية  
في الصحف من نمرة ١١٦ الى نمرة ١٢٩ منه ان  
الاب اذا كان عدلا او مستورا الحال جاز له بيع  
اموال ولده الصغير بمثل القيمة او بنين يسير  
اما اذا كان الأب قاسد الرأي سى التدبير فلا  
يجوز له بيع الا بالخيرية وهي في العقار تكون  
بضعف القيمة فان باعه بأقل من الضعف لم يجز  
هذا البيع وحيث ان رفعت المسألة للقاضي قبل  
بلوغ الولد تقضه لما له من الولاية العامة وذكر



المادة الثانية من قانون نمر ١٨ سنة ١٩٢٣ اذ يجب في هذه الحالة ان يقدمه صاحب الشأن لقاضي الامور الوقتية طبقا لنص المادة الثالثة من القانون حتى يأمر باستيفاء أوجه النقص فيه ثم يأذن بتسجيله والقول بعكس ذلك فيه مخالفة لغرض المشرع المحكمة :

« من حيث ان المدعى بنى دعواه على عقد بيع عرفى مؤرخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ غير ثابت التاريخ قبل نهاية سنة ١٩٢٣ وغير مسجل وطلب اصليا تثبيت ملكيته الى الاعيان الواردة بهذا العقد واحتياطيا اثبات التعاقد والتصريح له بتسجيل الحكم لنقل التكليف

« وحيث ان الطلب الاصلى ظاهر الفساد مادام نقل الملكية قد أصبح بمقتضى القانون نمر ١٨ سنة ١٩٢٣ معلقا على تسجيل عقد البيع بعد تحريره بالطريقة المنصوص عنها في المادة الثانية من هذا القانون فمن البديهي انه الى وقت صدور الحكم لم تكن الملكية قد انتقلت بعد من البائع الى المشتري فلا يصح ان يحكم بوجود شيء لم يوجد بعد

« وحيث انه عن الطلب الاحتياطى فانه ليس هناك ما يمنع من الحكم باثبات حصول عقد أيا كان نوعه اذا ثبت للمحكمة حصول هذا العقد وانما محل البحث هو فيما اذا كان تسجيل الحكم في هذه الحالة يقوم مقام تحرير العقد وتسجيله بالطريقة المينة في القانون السالف الذكر أى انه ينقل الملكية أم لا

هو ان نقل الملكية بعد ان كانت نتيجة لازمة لبيع الصحيح يقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ٢٦٦ مدنى أصبح معلقا على القيام باجراءات شكلية خاصة بينها هذا القانون بحيث اذا لم تتم هذه الاجراءات لاتكون لهذه العقود من الاثر سوى الالتزام الشخصى بين المتعاقدين أى الزام البائع بنقل الملكية والزام المشتري بدفع الثمن

٢ - الغرض من القانون نمر ١٨ سنة ٢٣ انما وضع نظام جديد للتسجيل العقارى يضمن ملاءمة ما فى النظام القديم من عيوب كثيرة راجع سببها فى الغالب الى تشعب اقلام التسجيل فى المحاكم أهلية وشرعية ومختلطة والى عدم وجود رقابة على كيفية تحرير العقود والوثائق التى تقدم للتسجيل مع ما فيها من عيوب جسيمة

٣ - ان القانون نمر ١٨ سنة ٢٣ نص فى المادة الثالثة منه على ان كل عقد لا يكون مستوفيا لبيانات المطلوبة يجب عرضه أولا على قاضى الامور الوقتية ليتدارك ما فى العقود من أوجه النقص قبل اصدار الاذن بتسجيلها وذلك بان يطلب من المتعاقدين استيفاء ما يراه لازما قبل اصدار اذنه

٤ - اذا رفعت دعوى بطلب التصديق على عقد بيع فلا مانع من الحكم بالتصديق عليه انما لا يكفى لانتقال الملكية تسجيل هذا الحكم اذا كان العقد غير مستوف لبيانات المطلوبة فى



( راجع حكم محكمة بنى سويف بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ المنشور في المحاماة عدد ٩ ص ٨٠٦ غرة ٤٩٦ ) واخيرا يستند بعض المحاكم الى ان الفرض الاول من وضع القانون هو التثبت من شخصية المتعاقدين عند التعاقد منعا من كثرة الطعن في عقود البيع بطريق انكار التوقيع

» وحيث انه لتفسير نصوص القانون على الوجه الصحيح يتعين الرجوع الى الحكمة التي من اجلها سن هذا القانون وبالرجوع الى المذكرة الايضاحية للقانون يتبين ان الغرض منه هو وضع نظام جديد لتسجيل العقارى يضمن ملافاة ما في النظام القديم من عيوب كثيرة راجع سببها في الغالب الى تشعب أقلام التسجيل في المحاكم من أهلية وشرعية ومختلطة والى عدم وجود رقابة على كيفية تحرير العقود والوثائق التي تقدم لتسجيل مع ما فيها من عيوب جسيمة فمنها ما هو محرر بخطوط لا تكاد تقرأ ومنها ما تذكر فيه حدود أو أسماء لا تطابق الحقيقة أو الطبيعة الامر الذى أدى الى نتائج وخيمة منها شحن جداول المحاكم بدعاوى الاستحقاق والتزاع في الملكية والخصومات المستمرة على الحدود بين الجيران بسبب الخطأ فيها ثم كثرة المصاريف الناشئة عن ضرورة تعيين الخبراء لتطبيق العقود في القضايا التي تنشأ عن هذه الخصومات واخيرا زيادة الفوائد التي يطلبها الدائن عند الاقراض لما في عملية الاقراض من المخاطرة وكل ذلك مما يؤدي حتما الى ضعف الثقة في التسليف العقارى (credit foncier)

» ومن حيث ان عقد البيع ما زال بالرغم من صدور القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣ من عقود التراضي التي تتم بمجرد ايجاب وقبول المتعاقدين كما يؤخذ من تعريفه المبين في المادة ( ٢٣٥ ) من القانون المدنى والتي لم يلفها هذا القانون وانما كل ما حدث من التغيير هو ان نقل الملكية بعد ان كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح يقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ( ٢٦٦ ) مدنى أصبح معلقا على القيام باجراءات شكلية خاصة بينها هذا القانون بحيث اذا لم تتم هذه الاجراءات لا يكون لهذه العقود من الاثر سوى الالتزام الشخصى بين المتعاقدين وهو التزام البائع بنقل الملكية والتزام المشتري بدفع الثمن

» وحيث ان بعض المحاكم قد ذهبت في تحديد سلطاتها فيما يختص بهذه الالتزامات الشخصية الى حد القول بانه يجوز للقاضى في حالة امتناع البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة لنقل الملكية ان يحكم باثبات صحة البيع على ان تنقل الملكية عند تسجيل الحكم وحقهم في ذلك انه يصح الزام المدعى عليه بتنفيذ تعهده عيناً (en Nature) مادام ليس في هذا الالتزام حرج على الحرية الشخصية ( راجع حكم محكمة طنطا- الابتدائية المؤرخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ والمنشور في مجلة المحاماة عدد ٨ ص ٧٣٤ غرة ٤٤٩ ) وان القول بعكس ذلك يؤدي الى اعطاء البائع التعنت سلاحا يمكنه من الرجوع فيما تم التعاقد عليه ويحول عقد البيع الى عقد شكلى لا يتم الا باستيفاء اجراءات شكلية خاصة

من المتعاقدين استيفاء ما يراه لازما قبل اصدار اذنه

« وحيث انه مادام هذا غرض الشارع فان أول واجب على الحاكم هو تسهيل طريقة الوصول الى تحقيق هذا الغرض وتثبيت اركان هذا النظام الجديد فالقول بنقل الملكية بمجرد تسجيل حكم صادر باثبات تعاقد رغم ما في هذا التعاقد من عيوب أو نقائص فيه بلا شك تفويت لغرض الشارع وتقويض لاركان نظام التسجيل العقاري من أساسه وبظهر ذلك بالاخص في القضية الحالية فان العقد فيها ولو انه موضح فيه مقادير الاطيان المباعة ومذكور فيه اسماء الاحواض الا انه خلوتاما من ذكر حدود هذه الاطيان

« وحيث ان الاعتراض القائل بعدم اعطاء البائع التمتع سلاحا للرجوع في العقد ينفيه كون البيع قد تم بالفعل وان نقل الملكية لم يكن في اى وقت من الاوقات لا قبل القانون ولا بعده ركنا من اركان انعقاد البيع وانما كان نتيجة لازمة لانعقاده فاصبح غير ذلك وعلى ذلك فاذا امتنع البائع من القيام بالاجراءات اللازمة لنقل الملكية تحول التزامه الى التزام شخصي بالتعويض مادام ممتنعا كما هو الحال عند عدم تنفيذ أى تعهد يعمل معين هذا فضلا عن ان القانون وقت صدوره قد اعطى المشتري مهلة كافية لاثبات تاريخ عقده قبل نهاية سنة ١٩٢٣ فليس من الاجحاف به في شيء في هذه الحالة ان يتحمل عاقبة اهماله

والفوضى في الملكية العقارية ولذلك فكر ولاية الامور في اصلاح هذه الفوضى فوضعوا مشروعات الاول ايجاد قلم واحد للتسجيل bureau unique والثاني انشاء نظام التسجيل العقاري livre foncier وهو النظام الذى انشئ في استراليا وعرف باسم Systeme Torrens ( راجع تقرير المستشار القضائى سنة ١٩٠٧ ص ١٨ وكتاب الاستاذ جرانغولان في الضمانات العينية باب اشهار الحقوق العينية ) وقد وضع المشروع القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لاحلال هذا النظام محل النظام القديم وعلق انتقال الملكية على اجراءات تضمن معها ازالة هذه العيوب فتم ان يكتب العقد بالفاظ وكلمات واضحة ويخط يقرأ وعلى ورق متين وان يصدق على توقيع البائع والمشتري فيه امام موظف مختص بذلك وان يشمل بيانا دقيقا للعقار وحدوده مطابقا للطبيعة ونافيا للشك ولزيادة الوثوق من صحة هذه البيانات صدرت تعليمات لاقلام المساحة لمراجعة الحدود الموضحة بالعقود والتثبت من مطابقتها لما في خريطة فك الزمام قبل التأشير عليها بالمراجعة وكذلك صدرت التعليمات لاقلام التسجيل بعدم تسجيل العقود الا بعد التأشير عليها من مصلحة المساحة بالنظر ثم نص القانون في المادة الثالثة على ان كل عقد لا يكون مستوفيا للبيانات المطلوبة يجب عرضه أولا على قاضى الامور الوقتية الذى رأى فيه الضمان الكافى لتدارك ما في العقود من اوجه النقص قبل اصدار الاذن بتسجيلها وذلك بان يطلب



لحصول قيده فيه بلا سبب قانوني يجب ان تحكم فيها المحكمة من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص المحكمة :

« من حيث ان المدعى قال بلسان الحاضر عنه ان مركز البلينا سلمه انذاراً باعتباره من المشبوهين وذلك بدون حق وفي غير الاحوال الجائز فيها الانذار وانه قدم طعناً في هذا الانذار في الميعاد القانوني لمركز البلينا فاهمله ولم يفصل فيه لا بالرفض ولا بالقبول فعارض امام النيابة التي قررت عدم قبول معارضته شكلاً

« وحيث ان المدعى لا يطالب بمبلغ معين بصفة تعويضا لما قاله من الضرر بسبب هذا العمل الذي يقول انه مخالف للقوانين واللوائح وانما يطلب في عريضة دعواه تعويضا يومياً قدره مائة قرش حتى تقوم الادارة بشطب اسمه من جدول المشبوهين وقد سماه الحاضر عنه في محضر الجلسة غرامة يومية .

« وحيث ان هذا النوع من التعويض وهو المسمى بالغرامة التهديدية (astreinte) ليس تعويضا بالمعنى الحقيقي وانما المقصود منه التوصل الى الزام المدعى عليه بالقيام بعمل مادي تنفيذاً لتعهد مطلوب منه تنفيذه عيناً فهو والحالة هذه مرتبط تمام الارتباط بتنفيذه هذا التعهد بحيث لا يصح تجزئتهما او فصلهما .

« وحيث ان المحاكم الاهلية ممنوعة بمقتضى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيبها من التعرض لما فيه الزام او تكليف لجهة الادارة بالقيام بعمل معين وذلك سواء اكان بطريق مباشرة او غير مباشرة .

« وحيث انه لا محل من جهة أخرى للاعتراض بان عقد البيع يصبح في هذه الحالة عقداً شكلياً acte notarié وذلك لأن نقل الملكية كان ولا يزال خارجاً عن اركان انعقاد البيع كما سبق القول ( راجع نص المادة ٢٣٥ مدني )

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بإثبات حصول البيع مع رفض باقي الطلبات ومع الزام المدعى بالمصاريف ما دام حصول العقد في ذاته امراً مسلماً به وخارجاً عن النزاع ( قضية فرج سامان وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز افندي ذخاري الحامي ضد يوسف افندي بشارة واخرى نمرة ١٨٧٤ سنة ١٩٢٦ . اصدر المحكم حضرة صاحب الدرة محمد بك الباي القاضى )

٤٠٧

### محكمة اسبوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧

اختصاص . جهة الادارة . تكليفها بعمل معين .  
مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .

### القاعدة القانونية

ان المحاكم الاهلية ممنوعة بمقتضى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيبها من التعرض لما فيه الزام او تكليف جهة الادارة بالقيام بعمل معين وذلك سواء كان بطريق مباشر او غير مباشر فمن رفع دعواه على جهة الادارة وطالبها بالتدفع له مبلغ معين بصفة غرامة يومية عن كل يوم من ايام تأخيرها عن حذف اسمه من دفتر المشبوهين



« وحيث ان الحكم بالزام جهة الادارة بدفع غرامة يومية لحين القيام بعمل ادارى فيه بلا شك تكليف غير مباشر بالقيام بهذا العمل ولذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولو لم يطلبه الحاضر عن المدعى عليها بما انه من النظام العام وذلك بدون احتياج للبحث فيما اذا كان العمل الصادر من جهة الادارة مخالفا للقانون او غير مخالف

( قضية يونس همام وحضر عنه حضرة الاستاذ شاكرا افندى جريس المحامى ضد مديرية جرجا نمرة ٢٥٧٤ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة محمد بك البابلي القاضى )

## ٤٠٨

### محكمة اخيم الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢

محاكم الاخطا . وجوب عرض التضايا عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا .

### القاعدة القانونية

انه ولو ان المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا ينص على وجوب عرض القضايا اولا على محكمة الخط لاجراء الصلح فيها الا ان الشارع لم ينص على وجوب بطلان الاجراءات عند عدم اتباع حكم المادة ١٩ وما دام لانص على البطلان فلا بطلان المحكمة :

« من حيث ان وكيل المدعى عليه دفع فرعيا ببطلان عريضة الدعوى لعدم تقديمها لمحكمة الخط لعرض الصلح . طبقا لقانون محاكم الاخطا

« وحيث انه بالاطلاع على قانون محاكم الاخطا وجد ان المادة ١٩ تنص على عرض القضايا اولا على محكمة الخط لاجراء الصلح فيها « وحيث ان الشارع عند ما يريد البطلان او الالفاء لعدم اتباع طرق معينة حددها بمواد القانون ينص على ذلك صراحة ( انظر المواد ٢٢ و ٣ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٣ و ٣٦٣ ) « وحيث ان المادة ١٩ من قانون الاخطا

خلو مما يفيد النص على البطلان حتما عند عدم اتباع ما نصت عليه ومن ثم يكون غرض الشارع منصرفا عن البطلان اذ لو كان يريد له نص عليه صراحة كما فعل في قانون المرافعات القانون العام للاجراءات امام المحاكم الاهلية وهذا ما اخذت به المحاكم ( انظر حكم محكمة منفلوط ١٨ اغسطس سنة ١٩١٧ المنشور بمجلة الشرائع ص ٥ ص ٢٩٣ نمرة ٦٢ )

« وحيث مما تقدم يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتعين رفضه

( قضية تاووضروس ميخائيل وحضر عنه حضرة الاستاذ نجيب افندى ساويرس المحامى ضد قصاب السيد وحضر عنه حضرة الاستاذ سلامة افندى عبد الله المحامى نمرة ١٣٥٦ سنة ١٩٢٦ اصدر الحكم حضرة صاحب النزة حسين بك حسن القاضى )

## ٤٠٩

### محكمة ديروط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٧

اختصاص . محكمة الخط . . ساق . . منع تعرض

### القاعدة القانونية

ان المنازعات الخاصة بمحصل تغيير مادي

نص هذه المادة صريح في ان اختصاص محكمة الخط قاصره على اعادة الشيء لأصله ورد الشيء لأصله هو بخلاف دفع التعرض ويستفاد من عبارة هذا النص ومن مقارنة المادة ٢٦ مرافعات بالمادة ١١ اخطا ان المادة الأخيرة انما تنطبق في حالة حصول تغيير مادي في المساقى كاحداث قطوع او سدود بها ولقد كان بعض هذه السلطة في يد عمد البلاد فهم بمقتضى المادة ١١ من الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ مكلفون بمنع ما يقع من التعدى بسبب المساقى والحدود فاذا وقع خلاف من هذا القبيل كان عليهم الفصل فيه فان لم يقدروا وجب عليهم المحافظة على الحالة كما هي (Statu quo) دون ان يسمحوا بتغييرها حتى تفصل السلطة القضائية في الأمر وقد حلت محاكم الاخطا محل العمد في هذا الاختصاص اما دعوى دفع التعرض فانما اراد بها المشرع فوق حماية النظام العام الذى اراده في دعاوى رد الشيء لأصله او رد الحياة حماية حق شرعى وهو حق الملكية ولذلك اشترط الشارع لكل من الدعويين شروطا خاصة (راجع مقالة الاستاذ بهى الدين بك بركات في الشرائع السنة الثانية عدد ٩ ص ٢٦٤ وشرح قانون المرافعات للمرحوم الاستاذ عبد الحميد بك ابى هيف طبعة ثانية هاش ص ١٨٥ والوجيز في المرافعات لعبد الفتاح بك السيد ص ٢٥٨ ويؤيد هذا التفسير ما ورد في المادة ٣٢ من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢١ فبراير

في المساقى كاحداث قطوع او سدود بها من اختصاص محاكم الاخطا طبقا للمادة ١١ من قانون محاكم الاخطا لانها هي المختصة باعادة الشيء لأصله ورد الشيء لأصله . اما المنازعات الخاصة بمنع التعرض فمن اختصاص قاضى الامور المستعجلة لأن الشارع اراد باعطائه هذه السلطة حماية حق شرعى وهو حق الملكية علاوة على رغبته في حماية النظام العام ولذلك اشترط الشارع لكل من الدعويين شروطا خاصة المحكمة :

( عن الدفعين الفرعيين بعدم اختصاص

قاضى الامور المستعجلة وعدم اختصاص القاضى

الجزئى بنظر الدعوى واختصاص محكمة الخط

بنظرها )

• حيث ان موضوع هذه الدعوى منع تعرض في انتفاع بمسقى وهو من الامور التى يخشى عليها من قوات الوقت لان حياة الزراعة متوقفة على ربيها والفصل في هذا النزاع لا يمس حقوق الخصوم لأن القضاء المستعجل لا يتناول الفصل النهائى في الموضوع وعلى ذلك فالنزاع المطروح في هذه الدعوى منطبق على المادة ٢٨ مرافعات • وحيث ان المسائل المستعجلة لم تنزع من اختصاص القاضى الجزئى بقانون محاكم الاخطا حيث لم يرد في القانون الاخير نصوص خاصة بالفصل في المسائل المستعجلة اما المادة ١١ من قانون محاكم الاخطا التى يستند عليها المدعى عليه في القول بأن النزاع في هذه الدعوى من اختصاص محكمة الخط فردود عليه بأن

الحاجز لانتفاء علاقة الخادم بالسيد بين المحضر  
وطالب الحجز  
المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الثانى دفع الدعوى  
بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى الدعاوى  
المضمومة

« وحيث ان لقبول هذا الدفع يجب توفر  
أمور ثلاثة أن يتحد الأشخاص والموضوع  
والسبب فى الدعوى

« وحيث ان السبب فى هذه الدعوى هو  
تبيد القمح المحجوز عليه وهو يختلف اختلافاً  
بيناً عن السبب فى الدعاوى السابقة اذ ان  
التعويض الذى طلب فى الدعاوى المذكورة كان  
مبنياً على الضرر الناشئ من توقيع الحجز بدون  
حق ومن تبيد القمح فيتعين رفض هذا الدفع  
« وحيث انه ثبت من محضر اللجنة غمرة  
٩٨٩ سنة ١٩٢٥ البدارى المضمومة ان المتهم  
الاول بدد محصول الحصة افدنة ونصف التى  
حكم بأحقية المدعى لها وقد كانت مزروعة قمحاً  
وحكم عليه نهائياً بالعقوبة من اجل ذلك فلا نزاع  
فى انه مسئول مدنياً عن ثمن المحصول الذى بدده  
طبقاً للمادة ( ١٥١ ) من القانون المدنى

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على اوراق  
هذه الدعوى والدعاوى المضمومة ان المدعى عليه  
الثانى هو المالك للأرض التى بدد محصولها وقد  
أجرها للمدعى عليه الأول وهذا أجرها للمدعى  
ثم اوقع المالك الحجز على المحصولات التى زرعت

سنة ١٨٩٤ التى تضمنت الاعمال التى تعتبر  
مخالفات للأمة يستلزم الحكم باعادة الشئ  
لأصله فنما ازالة جسر من جسور المجرى او  
احداث قطع فيها او القاء احجار فى المجرى الى  
آخر ما ورد بهذه المادة وكلها اعمال تحدث  
تغيراً مادياً فى الترع ومن ثم يتعين رفض الدفيعين  
الفرعيين واختصاص قاضى الامور المستعجلة بهذه  
المحكمة بنظر الدعوى

( قضية عبد العزيز عبد السلام وآخرين وحضر عنهم  
حضرة الاستاذ حسين افندي ابو زيد المحامى أخذ  
عبد الحكيم سليم وحضر عنه حضرة الاستاذ قواد افندي  
عبد الملك الهامى غمرة ٢٩٤ سنة ١٩٢٧ . امدر الحكم  
حضرة عبد العظيم افندي المراس القاضى )

٤١٠

### محكمة البدارى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧  
محضر . حارس . مسؤولية الحاجز . مسؤولية الحكومة .

### القاعدة القانونية

للمحضر الحق فى تعيين حارس على الاشياء  
المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر  
لينصبه المحضر والمحضر فى مباشرة اجراءات  
التفيد لا يمثل الحاجز الا فى ما وكله فيه صراحة  
وهذه الوكالة قاصرة على الاستلام واعطاء سند  
التحالة اما فيما عدا ذلك فالمحضر يقوم باجراءات  
التفيد بصفته موظفاً عمومياً تابعاً لوزارة الحفانية  
فالحارس الذى ينصبه المحضر على الاشياء المحجوزة  
اذا سرق او بدد فالمسؤولية لا تقع على عاتق المالك



بمعرفة المدعى للحصول على الايجار الباقي طرف المدعى عليه الأول فكان ما كان من التبديد والحكم باحقية المدعى للمحصلات

« وحيث انه ثبت من الحكم الصادر في الدعاوى المضمومة أن المدعى عليه الثاني في توقيع الحجز لم يستعمل اكثر من الحقوق التي يخولها له القانون المدني ولم يسئ استعمال هذه الحقوق فلا يمكن أن تكون المسؤولية المدنية قبله مبنية على خطأه الشخصي فيتعين البحث فيما تعرض له المدعى في دفاعه ومذكرته وهو هل علاقة الحارس بالحاجز هي علاقة الخادم بالمخدوم بحيث يكون الحاجز مسئولاً عن اعمال الحارس التي يرتكبها في اثناء مباشرة حراسته أو ان العلاقة مختلفة ولا مسئولية على الحاجز من اعمال الحارس » وحيث ان المادة ( ٤٤٦ ) من قانون المرافعات المدنية خولت للمحضر الحق في تعيين حارس على الاشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر لينصبه المحضر وظاهر من الاطلاع على الطلب المقدم من المدعى عليه الثاني في الدعوى نمرة ٤٤٨ سنة ١٩٢٣ مدنى البدارى ان طالب الحجز لم يختار الحارس ولا اخذ رأيه في تنصيبه

« وحيث ان المحضر في مباشرة اجراءات التنفيذ لا يمثل الحاجز الا فيما وكله فيه صراحة وهذه الوكالة قاصرة على الاستلام واعطاء سند الخالصة ( المادة ٣٨٥ مرافعات مدنية ) أما فيما عدا ذلك فالمحضر يقوم بأجراءات التنفيذ بصفته موظفاً عمومياً تابعاً لوزارة الحفانية ( راجع كتاب

المرحوم عبد الحميد بك ابو هيف صحيفة ٤٨٠ بند ٦٦٢ ) وعلى ذلك فلا يمكن القول ان المحضر يقوم بتعيين الحارس بصفته وكيلاً عن الدائن الحاجز

« وحيث انه من المتفق عليه بين الشراح والمحكم وجوب توفر ثلاثة اركان في علاقة الخادم بالسيد حتى يعتبر السيد مسئولاً عن اعمال الخادم وهي ( اولاً ) ان يكون السيد حراً في اختيار الخادم ( ثانياً ) ان يكون له سيطرة عليه تمكنه من املأ ارادته على خادمه واعطائه ما يترأى له من التعليمات التي يراها ضرورية لحسن نجاز عمله ( ثالثاً ) ان يكون الفعل الذي سبب المسؤولية وقع من الخادم في اثناء مباشرة وظيفته ( راجع في ذلك دوهلس شرح القانون المدني الجزء الرابع صحيفة ٤٩ بند ١٠٠ وما بعده )

« وحيث ان الحاجز ليس له اى سلطة على الحارس وقد ذكر آنفاً أنه لم يكن له رأى في اختياره في دعوانا هذه وعلى ذلك فلا يمكن اعتباره مسئولاً مدنياً عن اعمال الحارس المذكور » وحيث انه ثبت من عريضة الدعوى نمرة ٤٠٣ سنة ١٩٢٣ أن المدعى قصر دعواه في المطالبة على احقية في زراعة اءافدنه وقيراطين من زراعة القمح المحجوز عليها والمحكمة تقدر محصولها بمبلغ خمسة واربعين جنيهاً

( قضية خيله مخايل وحضر ٤٤ حضرة الاستاذ فارس افندى منى الحامي ضد لام على لام واخر وحضر ائنه حضرة الاستاذ بخري افندى لوقا الزق الحامي نمرة ٨٣٣ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة انيس بك غالى القاضي )

## ٤١١

## محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٧

سرقة . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس .

## القاهرة القانونية

- ١ - التسليم الاختياري الناقل للحيازة ينفي جريمة السرقة سواء كانت حيازة تامة او ناقصة. واما التسليم المؤقت الذي تقضى به ضرورة التعامل والاخذ والاعطاء بين الناس وتعتبر يد المستلم فيه يدا عارضة فلا ينفيها
- ٢ - من يستلم من اخر ورقة مالية كبيرة لصرفها باوراق صغيرة تعتبر يده على الورقة يدا عارضة فاذا انكرها عد مختلسا وعوقب بعقاب السرقة
- المحكمة :

« حيث ان المتهم بعد ان طلب التأجيل لتقديم ما يثبت انه من رعايا دولة اليونان لم يقدم بالجلسة التالية سوى شهادة عرفية غير مصدق عليها من وزارة الخارجية المصرية فلا تلتفت اليها المحكمة

« وحيث ان استيلاء المتهم من المجنى عليه على ورقة مالية قيمتها خمسة جنيهات لصرفها باوراق صغيرة واستلام حسابه منها امر قام على اثباته اعترافه بالاستلام من جهة وشهادة الكثيرين الذين حضروا التسليم وسمعتهم المحكمة بالجلسة من جهة اخرى

« وحيث ان دفاع المتهم ينحصر في انه بعد استلام الورقة ذات الخمسة جنيهات ردها ثانيا « وحيث انه ثبت من اقوال المجنى عليه وشهادة سليمان حماد وابوضب محمد ان المتهم استلم الورقة ولم يردها وان الشاهدين مكثا مع المجنى عليه من وقت تسليم الورقة الى وقت مطالبة المتهم بردها ويؤكدان عدم عودة المتهم بها

« وحيث انه لا محل للشك في اقوال هذين الشاهدين لاسيما والمتهم لم يستطع تبريح شهادة احدهما بشيء ما

« وحيث انه يؤيد صحة رواية المجنى عليه من ان المتهم لم يعد له بالورقة ما هو ثابت بالاوراق من ان المتهم بمجرد ان طوب بردها من المجنى عليه اخذ في قفتيش بعض الموجودين دره للشبهة عن نفسه ولو كان ردها كما يزعم لما كان هناك معنى لاجراء هذا التفتيش

« وحيث انه لما تقدم يكون المتهم قد استلم من المجنى عليه ورقة مالية ذات خمسة جنيهات لصرفها باوراق صغيرة فلم يردها ويتعين البحث فيما اذا كان ما وقع من المتهم سرقة او خيانة امانه « وحيث انه مثل هذا الفعل الذي اتاه المتهم قد كان مثار الخلاف الشديد من المحاكم الفرنسية فالبعض قضى باعتباره خيانة امانة على اعتبار ان مستلم الورقة كان وكيلا عن صاحبها في استلامها واستعمالها في امر معين لمصلحة صاحبها والبعض استبعد هذا الرأي على اعتبار ان نية

المتعاقدين تستبعد هذا الوكالة المزعومة وان ما وقع في هذه الحالة هو عقد مقايضة تم بايجاب وقبول بين صاحب الورقة ومستلمها وعقد المقايضة ليس من العقود المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات المصرى (راجع شرح قانون العقوبات لجارسون على المادة المذكورة فقرة ٢٨٠ وما بعدها والاحكام الكثيرة التى اشار اليها المؤلف )

« وحيث ان الاستاذ جارسون طعن طعنا مرا فى جميع الاحكام التى اخذت بالرأى القائل باعتبار الواقعة خيانة امانة لأن نية المتعاقدين صريحة فى انهما ارادا المقايضة وهى ليست من عقود الامانة وترتب على ذلك ان محكمة النقض والابرار الفرنسية حكمت اخيراً بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٥ باستبعاد المادة ٤٠٨ وعدم اعتبار الواقعة خيانة امانة ( راجع هذا الحكم ووقائع الدعوى بالفقرة ٢٨٦ من كتاب جارسون شرحاً للمادة المذكورة )

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان ما وقع من المتهم سرقة

« وحيث انه لا نزاع فى ان التسليم الاختيارى ينفي جريمة السرقة والمجنى عليه قد سلم الورقة باختياره الى المتهم .

« وحيث انه من المسلم به علماً والمأخوذ به عملاً ان التسليم الذى ينتق به الاختلاس هو

التسليم الاختيارى الناقل لحيارة سواء كانت حيارة تامة او ناقصة ( راجع شرح قانون العقوبات لجارسون على المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى هى المقابلة للمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات المصرى فقرة ٨٠ وما بعدها ) « وحيث ان التسليم المؤقت لغرض المعاينة لا ينفي الاختلاس وهذا التسليم هو ما تنقضى به ضرورة التعامل والاخذ والمطاء بين الناس وفى الواقع ليس هذا تسليماً بالمعنى الصحيح لانه لم ينقل الى المستلم حيارة لا كاملة ولا ناقصة وتعتبر يد المستلم فيه يدا عارضة والمبرة فى ذلك بقصد المالك وقت التسليم ( راجع شرح قانون العقوبات لجارسون على المادة المذكورة فقرة ١٥١ وما بعدها )

« وحيث ان مالك الورقة المالية فى هذه الدعوى لم يقصد مطلقاً ان ينقل حيارة هذه الورقة الى المتهم وكل ما قصده ان يصرفها المتهم باوراق صغيرة او يردّها اليه عينا اذا تعذر عليه صرفها ولم تكن يد المتهم على هذه الورقة الا يداً عارضة لا تمنع الاختلاس فاذا انكرها عد مختلساً وعوقب بعقاب السرقة

« وحيث انه لما تقدم يكون المتهم قد ارتكب الجريمة المذكورة فى الزمان والمكان المذكورين وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٥

( قضية النيابة العمومية نمرة ٣٧ جنح سنة ١٩٢٧ ضد كوستى جليلى . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العظيم بك الشقنقى القاضى وبحضور حضرة عبد التح بك لطفى وكيل النيابة )



« وحيث انه لا نزاع في ان الحكم الذى يصدر بالادانة من المحكمة الجنائية يكون حجة وواجب الاحترام بالنسبة للموضوع الذى صدر فيه فاذا كان ثبت من حكم الادانة هذا ان الاخشاب المتنازع عليها هي من ضمن ماسرق من المدعى عليه الاول فلا يكون للمدعى حق في المطالبة بها لان الحكم الجنائى يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لذلك ومن المقرر قانونا ان الاحكام الجنائية تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لاي شخص كان حتى ولو لم يكن طرفا في الدعوى الجنائية نفسها ( راجع دى هلس البند ١٥٠ الجزء الاول )

« وحيث انه بالاطلاع على محضر تحقيق اللجنة اتضح انه ضبط بمركب محمد عبد المولى قطع خشب عددها ١٤٩ قطعة كما هو ظاهر من الصحيفة نمرة ٩٩٥-١٥٠

« وحيث ان المدعى لما مثل قرر انه كان شحن في مركب السيد عبد المولى واخيه احمد ٤٢ قطعة خشب لتوصيلها الى جرجا وهي التي يدعى المدعى الان انها تعلقه

« وحيث ان المحكمة الجنائية لم تفصل في عدد القطع التي سرفت من المدعى عليه الاول وهو المجنى عليه لان الوصف المذكور في الحكم الجنائى يتضمن ان المتهمين سرقوا اخشابا ولم يوضح عددها

« وحيث انه من المقرر قانونا ان المحكمة

٤١٢

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ٩٢٧  
حكم جنائى . قوة الشيء المحكوم فيه .  
الشيء المسروق . محكمة مدنية

فقاعة القانونية

١ - الحكم الصادر من المحكمة الجنائية يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويقيد المحكمة المدنية بالنسبة للموضوع الذى صدر فيه ويكون حجة على اى شخص حتى ولو لم يكن طرفا في الدعوى الجنائية

٢ - اذا لم يفصل الحكم الجنائى في كمية الشيء المسروق بل اقتصر على البحث في مسؤولية المتهم بدون ان يتعرض لهذه الكمية فالمحكمة المدنية ان تعيد البحث فيها من جديد المحكمة :

« حيث ان المدعى قرر ان له ٤٢ قطعة خشب وكانت موضوعة على موردة جرجا الا ان المدعى عليه الاول كانت سرفت له اخشاب وضبط بعضها وادعى ان اخشاب المدعى من ضمن المسروقات

« وحيث انه بالاطلاع على القضية اللجنة نمرة ٢٢٠ جرجا سنة ٩٢٦ اتضح ان كلا من المدعى عليهم الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس حكم عليهم فيها بالادانة لسرقة اخشاب تعلق المدعى عليه الاول

<p>قطعة كلها او ١٠٧ فقط ولذا يحق البحث من جديد في هذه الكمية امام المحكمة المدنية (راجع كتاب الاثبات تأليف نشأت بك صحيفة ٣٤٣ والمراجع المذكورة بها مش هذه الصحيفة )</p> <p>« وحيث ان المحكمة ترى احالة القضية الى التحقيق ليثبت المدعى بشهادة الشهود ملكيته الى ال ٤٢ قطعة المذكورة والمدعى عليه الاول النفي بالطريقة نفسها</p> <p>( قضية خليل عبد الرحيم ضد حنا مكارى واخرين  نمرة ١٣٩٦ سنة ١٩٢٦ . اصدر المحكم حضرة صاحب  الغزة احمد بك فؤاد القاضي )</p>	<p>المدنية ليست مقيدة بالكمية الا اذا فصلت فيها المحكمة الجنائية اما اذا لم تفصل فيها المحكمة الجنائية فان المحكمة المدنية ان تعيد البحث فيها « وحيث ان المحكمة الجنائية لم تفصل في الكمية المسروقة من المدعى عليه الاول ولم تذكر ان كانت ال ١٤٩ قطعة المضبوطة هي كلها له في وصف التهمة وكل ما ذكرته في وصف التهمة انه سرقت منه اخشاب</p> <p>« وحيث انه لا نزاع انه سرقت منه اخشاب حقيقة الا انه لم يبين ان كانت تشمل ال ١٤٩</p>
--	--



# الكتاب القانوني في شؤون القضاء

## النظام الحالي

لتسجيل العقود العقارية في مصر

ومشروع إنشاء التسييلات العقارية

بقلم

منايا المشرع جبول وانلي

المستشار الملكي بقسم قضايا وزارات المالية والزراعة والمعارف العمومية

تعدد اقسام التسجيل والمشروعات الرامية الى توحيدها ( سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٩٠٤ )

١- لما انشئت المحاكم المختلطة من نصف قرن كانت علانية التصرفات العقارية منحصرة في اقسام كتاب المحاكم الشرعية وقاصرة على العقود الرسمية دون سواها وهذه العقود او « الحجج » كانت تقرر بعناية تامة تحت اشراف القاضى ومع مراعاة الدقة التامة في تحديد الاملاك وتمييزها وتعيين المتعاقدين ولذا هي لا تزال موضع اعجاب كل من رجع اليها اليوم ويمكن القول بأن علنية التصرفات العقارية فيما عدا الاملاك الموقوفة كانت تفي تماما بالغرض المنشود في ذلك العهد .

(٢) على انه لما انشئت المحاكم المختلطة ومن تشريع مدنى مبنى على مبادئ القانون الفرنسى انقلب النظام القضائى المتبع واصبحت اقسام التسجيل المختلطة مركز علانية التصرفات العقارية وحلت في ذلك محل اقسام كتاب المحاكم الشرعية

(٣) وسنسرده فيما يأتى بعض الاسباب التى عجلت في حدوث هذا الانقلاب بالرغم من ان اختصاص المحاكم الشرعية بقى كما كان فيما يتعلق بالعقود الرسمية - أول هذه الاسباب ان النظام القضائى الجديد اباح التعاقد بعقود عرفية وجعلها نافذة للملكية وقابلة لتسجيل فصار من السهل



على المتعاقدين تحرير عقودهم بلا مصاريف ولا انتقال بخلاف العقود التي تسجل بالمحاكم الشرعية او التي لا بد من تحريرها بصيغة رسمية بمعرفة القاضى الشرعى مما جعلها كثيرة التكاليف .

فضلا عن ذلك فان الشريعة الفراء المعمول بها دون غيرها فى المحاكم الشرعية لا تعتمد للتأمين على القروض العقارية الا البيع الوفاى والرهن الجازى والغروقة بينما ان التشريع الجديد اضاف الى هذه التصرفات تصرف عقارى حديث الا وهو الرهن العقارى الذى انتشر بسرعة مدهشة فى البلاد ولما كان هذا النوع من الرهن لا يسجل الا فى اقليم كتاب المحاكم المختلطة المنشأة حديثا فقد زاد ذلك فى الاقبال على التسجيل فيها . واخيرا مما يجب ملاحظته فان التصرفات العقارية ما كانت تعتبر حجة على الاجانب الا بعد تسجيلها فى اقليم المحاكم المختلطة ولم يبق من اختصاص خاص للمحاكم الشرعية الا العقود العامة بمسائل الوقف .

(٤) على ان واضى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة رأوا ضرورة توحيد اجراءات التسجيل ليوفروا على المتقاضين مشقة الالتجاء فى كل مسألة الى اقليم كتاب المحاكم الشرعية والمختلطة معا وذلك بأن اشاروا بايجاد موظف دائم من موظفى قلم الكتاب المختلط فى قلم كتاب المحاكم الشرعية وموظف من المحاكم الشرعية فى قلم كتاب المحاكم المختلط ليتحققوا من تبادل العقود المسجلة بين القلمين ليسجلا فيها معا على ان اشارة الشارع لم يعمل بها واهملت احكام المادتين ٣٢ و ٣١ (باب اول) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة كما اهملت احكام المادتين ٣٧٢ و ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

(٥) وعند انشاء المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ كانت معظم التسجيلات العقارية تحصل فى اقليم كتاب المحاكم المختلطة ومع ان القانون المدنى الاهلى نص على انشاء اقليم تسجيل اهلية مطابقة تماما لنظام اقليم التسجيل المختلطة الا ان هذه الاقليم الاهلية لم تنشأ فعلا وقصر عمل اقليم كتاب المحاكم الاهلية على تسجيل بعض اوراق متعلقة باجراءات نزع الملكية ( اعلان التنبيه بالدفع . حكم نزع الملكية . حكم رسو المزداد ) وكذا تسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه وطلبات الاخذ بالشفعة والاحكام القاضية بها وبعض مستندات ذات صبغة ادارية خاصة بمسائل ردم البرك والمستنقعات ويلاحظ ان طلبات الاخذ بالشفعة والاحكام الصادرة فيها هى وحدها دون غيرها من التسجيلات التى يبلغها اقليم كتاب المحاكم الاهلية لقلم كتاب المحكمة المختلطة لتسجيلها فيها .

(٦) يتضح مما تقدم ان اول ما يلاحظ على نظام علانية التصرفات العقارية فى مصر هى تشعب التسجيلات وعدم توحيدها ووجوب الالتجاء الى اقليم عدة للوقوف على حالة عقار واحد . وخلل هذا النظام لم يخف على الحكومة فلتدارك امره قدمت فى سنة ١٨٨٠ الى اللجنة الدولية اقتراحا هذا نصه .

تحتفظ الحكومة بحق انشاء مكاتب خاصة تكلف دون سواها بتسجيل العقود المبرمة بين الاحياء لنقل او انشاء حق ملكية او اى حق عيني آخر سواء كانت هذه العقود عرفية او محررة امام المحاكم الشرعية او اقلام كتاب المحاكم المختلطة ( مادة ٧١ من مشروع الحكومة ) على ان اللجنة رفضت هذا الاقتراح بحجة انه لا بد من انتظار انقضاء اجل الخمس سنوات اولا ثم الحصول على موافقة الدول على ذلك بعد ان تضع الحكومة المصرية نظام المكاتب الخاصة المقترح انشاءها ( المحضر الثانى عشر للجنة الفرنسية ص ١٣ )

طرحت المسألة مجددا على بساط البحث فى سنة ١٨٨٤ فادجحت اللجنة الدولية فى مشروع اللائحة الجديدة لترتيب المحاكم المختلطة مادة رقم ٢٧ محل عمل المادتين ٣١ و ٣٢ من الباب الاول من اللائحة الحالية وهذا نصها . علاقات اقلام كتاب المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية ببعضها فيما يختص بالعقود بين الاحياء الناقلة للملكية او لآى حق عيني آخر المودعة باقلام كتاب المحاكم المذكورة تحددها القواعد التى ستدون فى اللائحة العامة لترتيب المحاكم .

على ان جميع التعديلات المقترحة فى سنة ١٨٨٤ والتى كان يرمى بعضها الى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مادة الجنايات لم تعتمد وذلك لخلاف طراً بين مندوبى الدول فيما يتعلق بعدد وظائف النيابة التى تختص بها كل دولة

(٧) وفى سنة ١٨٩٠ اقترح احد اعضاء اللجنة الفنية الدولية انشاء قلم يختص دون سواه بالرهونات العقارية والتسجيلات على ان الحالة بقيت على ما هي عليه الى سنة ١٩٠٣ حيث عرضت الحكومة المصرية على الدول بنشور مؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٣ مشروعين يرمى احدهما الى حصر علانية التصرفات العقارية فى قلم واحد والاخر الى انشاء نظام السجلات العقارية

ويظهر ان الحكومة كانت تعتقد وجود صلة وثيقة بين المشروعين بمعنى انه لا بد من توحيد علانية التصرفات لنهيد وضع نظام السجلات العقارية على انه فى الواقع لا ترى ما يمنع من تنفيذ المشروع الاول دون الثانى لا سيما وان الاول يحتاج تحقيقه الى نظام ادارى محض لا يمس الحقوق فى جوهرها بشئ .

فحصت اللجنة الفرعية مشروع التوحيد هذا بكل دقة ثم عرضت نتيجة فحصها على اللجنة العامة فاعتمدتها ضمن اعمالها التى تمت فى البدء من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨ الا انه للأسف حال دون تنفيذ المشروع خلاف قام بين مصر وبعض الدول بشأن مدى مسؤولية الموظفين المكلفين بالتسجيل

(٨) بالرغم من ذلك سنلخص فيما يلى المبادئ التى بنى عليها هذا المشروع لأنه اول مشروع شامل وواف فى بابه

( ا ) اقليم التسجيل مستقلة عن المحاكم وهي ادارية محض تابعة لوزارة الحفانية الا انه من باب التساهل والمجاملة نص على ان المدير العام لأقليم التسجيل يعين بموافقة رأى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة وان الموظفين الاجانب فى هذه الاقليم يخضعون من الوجهة الجنائية لسلطة المحاكم المختلطة اسوة بأمورى الضبطية المختلطة .

( ب ) لم يحدد المشروع عدد اقليم التسجيل النوى انشاؤها على انه كان فى النية انشاء قلم على الأقل فى كل مديرية او محافظة .

( ج ) التشريع المعمول به بقى على ما هو عليه فيما يختص بما يجب تسجيله من العقود وما لا يجب ما عدا ما يتعلق بالاوقاف فقد وضعت احكام جديدة لما يجب تسجيله من الاوراق .

( د ) كافة العقود الخاضعة للعينية تقدم للتسجيل او لتفيد للأقليم الجديدة مهما كانت السلطة التى ابرمت امامها كحجج الواف المحررة امام المحاكم الشرعية واحكام رسو المازاد الصادرة من المحاكم الاهلية او المختلطة وطلبات واحكام الشفعة والاوامر الصادرة بالاختصاص وعقود الرهن الخ.....

( هـ ) لا يقبل للتسجيل الا العقود الرسمية دون سواها والمسكفون بتحريرها هم كتاب المحاكم المختلطة المخولون هذا الحق . القضاة الشرعيون كتاب المحاكم الاهلية مأمورون عموميون تعيينهم الحكومة خصيصا لذلك .

( و ) علاوة على كل ما تقدم كافة العقود الرسمية تسجل بناء على طلب الموظف او المأمور الذى حررها او استلمها ونحت مسؤوليته .

هذه البيانات لا تزيدنا الا اسفا على ان المشروع الذى نحن فى صددده لم ينفذ وقت وضعه واعتماده فلو تم ذلك لكان من السهل بعد ذلك ادخال تعديلات جوهرية فى مادة حقوق الملكية وادخال نظام السجلات العقارية فى مصر .

## ٢

### مشروع انشاء السجلات العقارية فى مصر التى مضت اللجنة الدولية

المعقودة من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨

( ٩ ) فى الوقت الذى بحثت فيه لجنة سنة ١٩٠٤ الدولية مشروع توحيد اقليم تسجيل التصرفات العقارية عرضت عليها الحكومة مشروعا آخر من مقتضاء انشاء سجلات عقارية فى الديار المصرية كان ايضا موضع بحث اللجنة المذكورة



(١٠) وقبل ما نخوض بحث هذا المشروع ارى من المناسب ان اعرض وجوه الاختلاف بين نظام السجلات العقارية وبين نظام التسجيل المتبع في الوقت الحاضر في فرنسا وايطاليا وبلجيكا ومصر وسأقتصر طبعاً على بيان الاختلافات الجوهرية بين النظامين اما التفاصيل فلا يتسع لها المقام لاسيما وان كلا النظامين ينشعب الى فروع عدة تختلف عن بعضها بعضاً في التفاصيل وعرضها بدلاً من مجملات .

#### (١١) ١) لعلائية التصرفات العقارية طريقتان متقابلتان :

طريقة تسجيل الحقوق ( نظام السجلات العقارية ) وطريقة تسجيل العقود والفرق الجسيم بين الطريقتين يتجلى في العبارة الآتية ففي الأولى نسجل الحقوق بل كل الحقوق مهما كانت حتى التي لا تستمد الوجود من قيدها اذ انه لا بد من مزاوتها والانتفاع بها تسجيلها وفي الاخرى تسجل العقود بل بعض العقود فقط .

اجل ان تشريعنا الحالي يعترف بوجود حقوق عقارية عينية لا تستند الى عقود كتابية فالملكية يمكن ان تكتسب بمضى المدة وكذا بعض حقوق الارتفاق والحقوق العينية تنتقل بالميراث الشرعي ( بلا وصية ) وبالاتفاقات الشفهية فضلاً عن ان الحقوق العينية المتعاقد عليها بين الاحياء هي وحدها الواجبة التسجيل اما الحقوق العينية التي تنتقل بالميراث او بالوصية فليست خاضعة لنظام التسجيل .

يتضح مما تقدم ان العلائية في نظام السجلات العقارية تامة كاملة تشمل جميع الحقوق بينما انها في نظام التسجيل ناقصة لا تشمل الا جانباً بسيطاً من الحقوق .  
فالسجل العقاري اذاً يرشد بلا ريب الى كل ما على عقار من الحقوق نظراً لأن كل التصرفات بلا استثناء تثبت فيه بما في ذلك من العقود المقررة للملكية فتسجيلها مضمون بما فرضه الشارع من النواميس وبما سنه من عدم جواز التصرف في الملك موضوع تلك العقود قبل تسجيلها .

(١٢) ب) اساس نظام السجلات العقارية هو ان العقود الناقلة للملكية لا مفعول لها ولا تنقل الملكية حتى بين المتعاقدين الا بتسجيلها والتسجيل هو في ذاته الناقل للملكية او المنشئ للحق من المعلوم ان قانون الثورة الفرنسية هو الذي وضع المبدأ القائل بأن حقوق الملكية تنتقل بين المتعاقدين بمجرد حصول التعاقد وهذا المبدأ احدث انقلاباً عظيماً في علم القانون ووصفه المؤلفون بأنه تحرير للحقوق من عبودية النظام الشكلي القديم الذي كان معمولاً به الى ذلك العهد

فالقاعدة المقررة في القانون الروماني هي ان الاتفاق على البيع لا ينقل الملكية بل يوجد فقط التزامات شخصية بين البائع والمشتري وكل تعهد بالبيع لم يكن من نتائجه نقل ملكية المبيع الى المشتري بل ان هذه الملكية ما كانت تنتقل الا باتمام اجراءات التسليم وطالما هذه الاجراءات لم تتم

فلا تنتقل الملكية ولا يصبح المشتري مالكا وكل ما لهذا الاخير هو حق شخصي للمشتري بخوله ارغام البائع على القيام باجراءات التسليم الناقلة للملكية وبعبارة اخرى فان التسليم اى وضع الشيء في حيازة المشتري هو الذى يتم به انتقال الملكية ولا تزال نرى اثرا لهذا المبدأ الرومانى في بعض القوانين المعمول بها الآن كالقانون المدنى الاسبانى مثلاً وفي بعض جهات فرنسا لا سيما الجهات الشمالية وفي بلجيكا والبلاد الالمانية كانت القاعدة القانونية المعتمدة في سالف الازمان ان مجرد الاتفاق لا ينقل الملكية ولا بد لاكتساب الحق العيني من وضع الشيء في حوزة مالكه الجديد مع اتباع اجراءات معينة نذكر منها بوجه خاص وجوب تسجيل عقد البيع في سجل قضائى خاص ولما ازالته الثورة الفرنسية سيادة الاشراف وسلطتهم القضائية احتفظت بقاعدة وجوب تسجيل عقود البيع لنقل الملكية وذلك في المناطق البادية ذكرها التى كان فيها التسليم شرط لازم لنقل الملكية ( راجع قانون ١٩ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ ) على ان هذه القاعدة للأسف اُهملت فيما بعد ووضع التشريع الجديد ( قانون اول نوفمبر سنة ١٧٩٨ ) المبدأ الذى لا يزال العمل جاريا به في فرنسا وفي البلاد التى اقتبست تشريعها من التشريع الفرنسى كمصر للآن وهو المبدأ القاضى بأن الملكية تنتقل بين الطرفين بمجرد الاتفاق ولكن لابد من تسجيل عقد الاتفاق ليكون حجة على الغير . وهاك نص المادة ٢٦ من هذا القانون .

العقود الناقلة للملكية او للحقوق القابلة للرهن العقارى يجب تسجيلها في قلم التسجيل الواقع في دائرته العقار وطالما هذا التسجيل لم يحصل فلا يجوز التمسك بها قبل الغير الذى يكون قد تعاقد مع البائع واتباع احكام هذا القانون .

على انه بعد صدور قانون نابليون اتى زمن بطل فيه التزام تسجيل العقود لتكون حجة قبل الغير ولم يقرر ثنياً الا ابتداء من اول يناير سنة ١٨٥٦ بتتضى القانون الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ وهو للآن اساس النظام المتبع في فرنسا والذى يحتم اجراء التسجيل لتكون العقود حجة على الغير

اما نظام السجلات العقارية فقاعدته الاساسية هي ان لا تنقل الملكية حتى بين طرفي المتعاقدين بمجرد الاتفاق . وضرورة التسجيل امر واضح لان السجل العقارى يجب ان يشير الى جميع الحقوق المترتبة على العين المقيدة به

والامر بخلاف ما بينا في البلاد الخاضعة لنظام تسجيل العقود فأغلبها تتبع النظام القائل بانتقال الحقوق بين المتعاقدين بمجرد حصول الاتفاق على ان هذه القاعدة ليست نتيجة لازمة

لاتباع هذا النظام اذ توجد بعض البلاد كهلندا واليونان لم تنشأ فيها سجلات عقارية ومع ذلك تتبع مبدأ عدم نقل الحقوق العينية حتى بين المتعاقدين ما لم يحصل التسجيل .

وحين ان في مصر قد قرر الشارع تمهيداً لادخال نظام السجلات العقارية بوجوب اجراء التسجيل ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٤ لنقل الحقوق حتى بين المتعاقدين وذلك بدون ترك تسجيل العقود المتبع . فبفض النظر عن فوائد انشاء السجلات العقارية فهناك اسباب نظرية اخرى تبرر قاعدة عدم النقل بدون التسجيل ذلك انه ليس من المعقول ان حق الملكية وهو اقدس الحقوق واقواها يؤسس على مجرد اتفاق قد يبقى في طي السكتان وبما ان الغرض هو ايجاد حق عيني يمكن التمسك به قبل الغير فمن الواجب ان هذا الحق يكون له هذا المفعول من منشأه علاوة على ان العامة كثيراً ما نسيء فهم القاعدة القائلة بأن نقل الحق العيني يتم بين الطرفين بمجرد الاتفاق وبأنه لا يحتاج به على الغير طالما لم يسجل العقد المثبت فيه ويترتب على سوء فهم هذه القاعدة ان كثيراً ما يصرف المشتري النظر عن تسجيل عقد البيع معتمداً على ذمة البائع وعلى تأييد حقه الجديد بمضى المدة واجتناباً للقيام باجراءات التسجيل الشاقة وتخلصاً من دفع الرسوم المفروضة عليها . . .

ونتيجة ذلك ان عدداً كبيراً من العقود المتعلقة بعقارات تظل بلا تسجيل في جميع البلدان التي تتبع النظام الفرنسي وهذا امر لا يصح اعتباره مرضياً

ولذا فللجنة التي شكلت في بلجيكا لاعادة النظر في القانون المدني والتي للاسف لم تتبع ارشاداتها الى الان اشارت بلا تردد بترك المبادئ الفرنسية في مواد التسجيل ونصت في المادة ٧١١ من مشروعها التحضيري على ان ملكية العقار لا تنتقل الى المالك الجديد الا بعد ان يقوم المالك بما فرضه عليه القانون من الاجراءات الرامية الى نشر حقه وقد بررت المبدأ الجديد بأن عرضت وجوه الفرق بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية قائلة .

« الحق الشخصي موضوعه تعهدات ملقاة على عاتق شخص او بضعة اشخاص معينة فصاحب الحق ان اراد الحصول على حقه وتنفيذ التعهدات المأخوذة في صالحه لجأ لذلك الى الشخص » او الى الاشخاص الذين تعهدوا دون سواهم فلا مانع في هذه الحالة من القول بأن مجرد اتفاق ذوي الشأن كاف لا نشاء الحق الشخصي حيث ان لا علاقة لهذا الحق بغيرهم ولا يمس الام » ولن يطالب باحترامه او بتنفيذه الا الذين تعهدوا . وبمجرد رضاهم دون تدخل غيرهم ينشأ الحق ويترتب عليه ما ترتب . . .

« والامر بخلاف ذلك فيما يتعلق بالحقوق العينية لاسيما حق الملكية ويقابل هذا الحق واجبات مفروضة على الجميع فاذا ما يتعدى فرد من الافراد من غير الطرفين على الملك حق



« للمالك مقاضاة التعدي ايا كان : فهل يعقل ان مثل هذه التعهدات العمومية تنشأ عن مجرد اتفاق يجري في الخفاء بين طرفين ويظل مجهولا للجميع ؟ »

( ١٣ ) والآن فلنعد الى ما كان ربما يجب ان نبتدى به ، ولكن هذا الموضوع متشعب لدرجة اننا لا ندرى من اى نقطة يحسن الكلام اولاً .

ان قيد العقود عبارة عن نسخ صورتها في سجلات يخصص عادة كل منها لوحدة جغرافية مثل الناحية او البلدة او القرية واحيانا تستبدل الصورة بالاصل ذاته الذى يوضع بماف وكذا اصل الحوافظ في حالة الرهن ويتبع في نسخ العقود ترتيب تقديمها للتسجيل وقيدتها في السجل الخصوص المعروف بسجل العرائض هو الذى يحدد ترتيبها في الاولوية .

وهناك فهارس تسمح بايجاد العقود واردة بها اسماء الملاك الملتزمين اى اسم البائع عند نقل الملكية والمدين في حالة الرهن الا انه مع هذا فمن المتعذر الوقوف على اسم المالك الحالى لمقار معين امتلاك حقه بموجب عقد حرر بين احياء لان الوارد في الفهرست هو اسم البائع دون غيره . علاوة على ذلك فمن المعلوم انه يوجد عدد عظيم من الحقوق غير مؤسسه على تعاقد فلا تقع تحت حكم التسجيل . ومن اصعب الامور ايضا الكشف على الحقوق المترتبة على العقارات واستخراج الشهادات المقارية يتطلب وقتاً طويلاً اذ انه لا بد من الرجوع الى عدة فهارس موضوعة سنة بعد سنة لكل ناحية على حدة . واتباع هذا النظام يكون الاساس الحقيقى في الملكية راجع الى وضع اليد المدة الطويلة وبدونه يصعب فى احوال عديدة اقامة الدليل على ملكية صاحب الحق الحالى . والامر عكس ذلك فى نظام السجلات المقارية التى هى فى آن واحد سجلات وفهارس كل صحيفة من صحائفها مخصصة لمقار معين اى لكل قطعة ارض او لعدة قطع متلاصقة مملوكة لشخص واحد وبذا يستعرض القيد الجارى باسم المالك اى القيد الشخصى بالقيد الواقع على قاعدة الوحدة المقارية ومن ذلك فيظهر لاول وهلة اهمية هذه التفرقة .

يتضح مما تقدم انه يكفى مجرد القاء نظرة على صحيفة سجل عقارى مخصصة لمقار ما للوقوف فى الحال على كافة الحقوق المتعلقة بهذا المقار فلا لزوم اذا للمباحث الطويلة المقيدة فى مختلف الفهارس التى لا تخل من الوقوع فى الخطأ والتى تؤدى الى معلومات ناقصة عن حالة العقار .

ونظراً لأن اساس الحقوق المقارية مما كانت هو قيدها فى السجلات المقارية فلا توجد حقوق عينية عقارية فى نظام السجلات المشار اليها غير التى صار قيدها بها وعليه لا يكون للامتلاك بوضع اليد اى محل

( ١٤ ) ولا ارى ان يحتمل الجدل فى افضلية نظام السجلات المقارية والقيد العيني على نظام

قيد العقود والتسجيل الشخصي وان كانت جميع البلدان لم تتبع هذا النظام فهذا يرجع الى الصعوبات العملية الجسيمة التي تعترض ادخاله في بلاد قديمة حيث تشعب الاملاك ويكثر عددها كثرة عظيمة .

اما في البلاد الحديثة الاستعمار كتونس ومراكش والكنغو واستراليا فلم تتردد في ادخال نظام السجلات العقارية كما وضعه السير روبرت تورنس لأول مرة في سنة ١٨٥٥ في جنوب استراليا والذي يعوق ادخال هذا النظام هو اول عملية لقيد كافة الحقوق المتأقية بأراضي تارك كامل . وهذا القيد الأول على جانب عظيم من الاهمية لأنه اساس نظام السجلات العقارية المقبلة صعوبات عديدة تعترضه من الوجهتين الفنية والقانونية فضلا عن ان تكاليفه هي باهظة بطبيعة الحال .

اما الصعوبات القانونية هي ناتجة عن ان القيد في السجلات العقارية سيعتبر في المستقبل حجة قاطعة فلا يمكن اجرائه الا باتخاذ كافة الضمانات الممكنة منعا من هضم الحقوق الثابتة ولذلك يجب ان ينظر في وضع مواعيد وفي احتمال رفع معارضات وفي إيجاد جهات قضائية للنظر فيها .

واما الصعوبات الفنية فهي من نوع آخر فيجب ان تعين الوحدة العقارية التي يصير قيدها في السجلات بطريقة جغرافية بدقة حسائية كافية لهذا يلزم عمل دفاتر حصر مرتبة ترتيبا محكما بتحديد المقار تحديداً يندرو وقوع الخطأ معه واساس هذا التحديد هو نظام المثلثات ( Trigonométrie ) يجب التوسع فيه كما والاكتثار في عدد الاوتاد وهذا مما يستلزم عدد كبير من المستخدمين ونققات جسيمة ولا يمكن اجرائه الا ببطء .

وفي البلاد التي اتبع فيها نظام قيد العقود فدفاتر القيد لم توضع فيها الا لاغراض مالية فتتقصها الدقة وغير مستوفاة يوما بيوم اما نظام السجلات العقارية يستدعي قيدا في غاية الضبط والدقة ويستصوب تتبع كافة التغييرات التي تطرأ على الملك اول بأول .

فالصعوبات التي تعترض حصر الاملاك للمرة الاولى هي جسيمة لدرجة انه من المتعذر اجراء قيد عام يكون الزاميا وكامل عن كافة الاملاك الواقعة في احد الاقطار في الوقت الذي يتبع فيه نظام السجلات العقارية وعمل مثل هذا لا يكون نصيبه الا الفشل .

اما في البلاد الجديدة امثال اوستراليا وتونس ومراكش حيث توجد املاك واسعة الاطراف ولا اهمية لما يقع فيها من اختلاف الحدود وان كان جسيما فادخال نظام السجلات العقارية وبالتالي عملية القيد الاولى وقد سبق ونبينا بأنه هو اصعب وادق عملية في هذا السبيل يحصل بطريقة اختيارية بناء على طلب الاهالي انفسهم وهذا ما كان السبب في ان هذا النظام لم يمتد

بسرعة وعدم وجود سجلات مناسبة هو الذى حلهم الى اتباع هذه الخطة ولكن ان كان هذا النظام يصح في بلاد فيها املاك واسعة لا يهتم فيها دقة التحديد فانه خطر جداً في البلاد التى بها املاك كثيرة مقسمة لانه عند الشروع في قيد القطعة الاخيرة يخشى من ظهور تراكم القطع على بعضها وعدم صحة خريطة المساحة باكملها بعد ان تم وضعها جزء بعد جزء.

وهناك طريقة اخرى تسمح باذخال نظام السجلات العقارية شيئاً فشيئاً وهى أن تجعل القيد الزامياً بالنسبة لبعض العقارات في السجل العقارى وذلك اما بمناسبة تسجيل العقود الناقلة للملكية او المؤبدية لها واما يكون هذا الالتزام بالتتابع بالنسبة لنوع معين من العقارات .

وافضلية هذه الطريقة التى ترمى الى اذخال نظام السجلات العقارية بالتدرج على الطريقة الاختيارية المعروضة سابقاً ترجع الى ان القيد في السجلات العقارية يكون اجبارياً لا اختيارياً والى ان الوصول بعد امد قريب الى قيد جميع عقارات القطر في السجلات الجديدة قد يكون امره مضموناً على ان هاتين الطريقتين لا يتمتع معهما الضرر الناشئ من وجود نظامين مختلفين لا يمكن التوفيق بينهما وجار في وقت واحد طالما ان عملية قيد جميع الاملاك لم تكن قد تمت . وتصير الاملاك منقسمة الى قسمين قسم مقيد في السجلات العقارية وخاضع لاحكامها وقد بينها فيما سبق وقسم يظل خاضعاً لاحكام التشريع القديم .

(١٧) يستنتج مما تقدم ان الطريقة المثلى لادخال نظام السجلات العقارية في بلد ما هي اذخال نظام السجلات العقارية تماماً في منطقة بعد الاخرى بقدر ما يتيسر ذلك عملياً ويجب ان نستبعد فكرة اذخال هذا النظام دفعة واحدة في كامل انحاء القطر .

(١٨) والآن وقد انتهينا من هذه الاعتبارات العمومية يمكن الرجوع الى مشكلة اذخال السجلات العقارية بالقطر المصري بنوع خاص .

سبق اشترت الى ان الحكومة المصرية عرضت منذ سنة ١٩٠٤ على الدول الاجنبية مشروعاً ملحقاً بالمنشور الرقم ٢٠ مايو سنة ١٩٠٣ وقد قامت اللجنة المتفرعة من اللجنة الدولية للاصلاح القضائى وكذا اللجنة الخاصة بدرس المشروعات بفحص هذا المشروع بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٨ وتصدق عليه في سنة ١٩٠٨ باغلبية الاراء في اللجنة العامة

وهذا ملخص مميزات المشروع الخاص باذخال نظام السجلات العقارية في مصر : فهى انه يرمى الى اذخال هذا النظام بالتدرج منطقة فمنطقة وعلى ان العقارات الواقعة في منطقة ما خاضعة له يجب قيدها كلها بلا استثناء .

(١٩) واجراءات قيد العقارات للمرة الاولى مينة بكل دقة فقد بدى اولاً باتخاذ طرق النشر العامة والخاصة التى بضمن معها ذوى الشأن بالشروع في عملية القيد ثم يباشرون بعد ذلك في



فخص المقارات من وجهتين وجهة التمييز بين كل عقار وآخر من حيث موقعها ووجهة الوقوف على كافة الحقوق العينية التي على كل عقار وذلك بواسطة عمل تحريات في موقع الارض وهذا التحقيق يدعى لحضوره ذوى الشأن وممثل السلطة المحلية وتحرر الصحائف الاولى من السجلات بمساعدة الرجال الفنيين امثال عمال المساحة ورجال القانون على ان البيانات الواردة في هذا الصحائف تكون موثقة ولقوى الشأن حق الطعن فيها في بحر سنة ويرفع هذا الطعن امام محكمة خاصة ويقضى فيها ابتدائيا من قاض واحد وفي الاستئناف من محكمة مكونة من ثلاث اعضاء وهؤلاء القضاة ينتخبون من بين قضاة المحاكم المختلطة الذين والحالة هذه كان يجب ازدياد عددهم نظرا للاعمال الجديدة التي احييت عليهم .

(٢٠) فاذا ما صار تنظيم اول قيد بهذه الدقة جاز اعتبار البيانات الواردة في صحائف السجلات المقارية نهائية وغير قابلة للطعن وهذا ما نص عليه المشروع بالعبارة الآتية .

البيانات الواردة في السجلات المقارية التي اصبحت نهائية لعدم حصول منازعة فيها في الميعاد او بناء على حكم صدر في موضوع منازعة تقدم تكون غير قابلة للطعن من قبل الغير فيما يتعلق بالحقوق العينية المثبوتة فيها .

وبذا يعطى القيد الاول للملكية اساسا جديدا وتصير السجلات المقارية المرجع الوحيد الذي يركن اليه فيما بطرأ عليه من التغييرات في المستقبل ولا ارى محلا للكلام عن التفاصيل المتعلقة بشكل صحائف السجلات المقارية او بطريقة مسكها ولا فيما يتعلق باملاك الحكومة العمومية والخصوصية بنوع خاص ولا بأرض الصحراء او الجزائر .

( ٢١ ) وعلاية الحقوق المقارية تكون مكفولة على انم وجه فيينا انه يكتفى في النظام الحالي بتسجيل بعض عقود معينة نرى ان الامر بخلاف ذلك في نظام السجلات المقارية فالملانية فيه شاملة لكل العقود التي تترتب عليها انشاء او انتقال او اقرار او تعديل او زوال الحقوق العينية علاوة على ذلك تشمل الملانية الحقوق الناشئة عن غير عقد او اتفاق مثل الحقوق الائلة بطريق الميراث الشرعى وهذه الملانية اصبحت لا ترمى فقط الى احاطة الغير بانتقال حق عيني من شخص الى اخر بل صار اتفاق الطرفين غير كاف لهذا الانتقال ولا بد من العقد الرسمي الذي يكون وحده قابلا لانيد ولا تنتقل الملكية سواء كان بين المتعاقدين او بالنسبة لغير الا بواسطة التسجيل وعلى ذلك فاتفاق الطرفين من شأنه ايجاد التزامات شخصية بمعنى ان كل من تلقى حقا بمقابل له ان يطالب البائع بتعويض ان امتنع عن تحرير العقد الرسمي وله ايضا ان يحصل على حكم يحل محل هذا العقد ويكون قابلا للتسجيل .

(٢٢) والان ننظر ماهى قوة الاثبات التى يمكن اعادتها للسجلات العقارية . انه من البد ان تأتى القيد تختلف عن بعضها بسبب مصدر قتل المين ان كان بين الاحياء او بسبب الوفاة وسواء كان متعلق بحق اصلى او فرعى ونحن فى جميع هذه المسائل مضطرون للاختصار .

فلنبداً بحالة انتقال الملكية بين الاحياء واول مايجب علينا ملاحظته انه ليس هناك قوة اثبات للقيد بين طرفى المتعاقدين بل لكل منهما حق الطعن فى الحقوق العينية طبقاً لقواعد العامة رغم قيدها بالسجلات العقارية ( مادة ١٨ من المشروع ) وانما لقوة الاثبات مفعول فى مواجهة الغير ونعنى بالغير هنا ليس فقط من لهم حقوق على العقار موضوع النزاع سجلوها طبقاً للقانون وانما تقصد ايضا كل شخص اخر عدا المتعاقدين حل محلهم بالميراث

والحق ينشأ أو ينتقل فى كل الاحوال حتى بين المتعاقدين بمجرد قيده فى السجلات أما قوة الاثبات فلا تترتب دائماً بمجرد القيد مثال ذلك . دعوى البطلان التى يرفعها عديم الاهلية يصح رفعها فى خلال السنة التى تلى القيد وهذا الاجل يكون خمس سنين ان كانت دعوى البطلان مرفوعة من مالك فقد ملكه بمقد مزور .

واكتساب الحقوق بمضى المدة لا يزال ممكناً بمعنى ان من حاز عقاراً مقيداً فى السجلات العقارية باسم خلافه يكتسب ملكية هذا العقار ان مضت على حيازته خمس عشرة سنة على انه لا يمكنه ان يتصرف فى هذا العقار الا بعد ان يثبت ملكيته بحكم قضائى ويقيد هذا الحكم فى السجلات العقارية وطالما لم يتم هذا القيد يظل المالك المقيد اسمه صاحب الحق فى التصرف فى العقار تصرفاً قانونياً .

أما فيما يختص بالحقوق التبعية مثل الرهن والاختصاص والامتياز فقيدها فى السجلات العقارية لا يزيل عيوب العقد المثبت للدين ولا عيوب الدين ذاته

أما انتقال الحقوق بالميراث فلا قوة فيها للقيد بالسجلات بين المتخصصين فالوارث الظاهرى وورثته من بعده والموصى لهم جميعهم خاضعون لدعوى استرداد الميراث وكذلك من الجائز ان يمرض شخص موصى اليه لشخص آخر موصى اليه أيضاً اذا كان حق الاول أسبق على حق الثانى وانما اذا باع الوارث أو الموصى اليه عقاراً أو رتب عليه لغيره حقوقاً عينية خاضعة للتسجيل فاذ ذاك يصح التمسك بقوة الاثبات .

ومتى قيدت هذه الحقوق صارت ثابتة فى مواجهة الوارث الحقيقى أو الموصى له على شرط ان تكون قد ترتبت بحسن نية وبعبوض على ان دعوى البطلان اذا رفعها الوارث الحقيقى أو الموصى اليه فى ظرف السنة من تاريخ الوفاة تبطل كل هذه التصرفات ولو كان صدورها بحسن نية

وعلاوة على ما تقدم مما نلفت إليه النظر هو ان الوارث أو الموصى اليه لا يسعهما التصرف في حقوقهما الموروثة الا بعد قيدها .

ولا أرى محلا هنا للكلام بالتفصيل على طريقة مسك السجلات العقارية وما يتأثر بها بقصد ضمان حق ما حفظ مؤقتا ولا عن البيانات التي تسمح بعملانية اسباب عدم الاهلية وغير ذلك . ( ٢٣ ) وخلاصة القول ان المشروع الذي وضعت اللجنة الدولية في سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ قد وضع بعد بحث متقن ولو نظرنا اليه من الوجهة القانونية المحضة لوجدناه عملا يكاد يكون مستوفيا وكل ما يمكن ان يؤخذ عليه انه تجاهل الصعوبات الفنية التي تعترض ادخال السجلات العقارية على بلد مثل القطر المصري منقسمة مأهولة بالسكان وبها املاك عديدة .

على ان هذا المشروع أهمل لاسباب ثانوية تماثل الاسباب التي حالت دون تنفيذ مشروع توحيد ارقام التسجيل ولا يسمننا الا ان نأسف شديدا لأن مشروع توحيد ارقام التسجيل وايجاد السجلات العقارية لم ينفذ منذ سنة ١٩٠٨ فلو كان تنفذ وقتئذ لكنا الآن على وشك الانتهاء من ادخال النظام الجديد بدلا من الشروع فيه الان بعد ضياع كل هذا الزمن .

### ٣

#### مباحث وارشادات لجنة دوسن

( ١٩١٨ - ١٩٢٠ )

( ٢٤ ) في خلال الحرب العظمى وعلى اثر انتهائها اعيدت مسألة السجلات العقارية على بساط البحث على أساس جديد بعد اجراء مباحث دقيقة مرتبطة بمحالاتها الداخلية وبالامتيازات الحديثة التي تمت في الخارج .

ومن سنة ١٩١٨ - ١٩٢٠ قامت لجنة تحت رئاسة المستر دوسن مدير مصلحة المساحة وقتئذ متفرعة من لجنة الامتيازات بحث للمرة الثانية من ابتداء القرن الحالي ببحث مسألة ادخال السجلات العقارية في الديار المصرية بحثا عاما .

( ٢٥ ) ونتيجة هذا البحث دوت في عدة تقارير مهمة مرقومة بنمرونتسلسلة من (١) الى (٦) علاوة على الورقة المرقومة نمرة ٧ والتي تتضمن مشروعين ابتدائيين يتعلق أولهما بالسجلات العقارية والآخر بالمقود الرسمية واهم التقارير المذكورة هي الواردة تحت نمرة (٣) و (٦) على انه من يهيمه الأمر يجب عليه مراجعتها كلها لأنها جديرة بالاطلاع .

( ٢٦ ) وأول ما شرعت به اللجنة الفرعية المذكورة التي نسيها لجنة دوسن لسهولة التعبير



هو ضرورة توحيد اقلام التسجيل الحالية التي لا تزال باقية على ما هي عليه منذ مباحث اللجنة الدولية في سنة ١٩٠٤ ولزوم الشروع في درسها مع نظام السجلات العقارية وقد لفت نظر هذه اللجنة اختلاف الطرق المتبعة في مسك السجلات التي كانت موجودة اذ ذاك .

فتوطيدا لادخال نظام السجلات العقارية ورغبة في الاسراع في اعطاء شهادات الرهنيات اشارت بالاسراع في وضع فهرس عام مكون من قسائم ( فيشات ) يشتمل على كافة التصرفات المفيدة الماضية منها والحاضرة وقدرت عدد التصرفات التي تمت من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩١٧ بليون ونصف تقريبا .

( ٢٧ ) وكانت لجنة دوسن هذه تؤمل انه مع قيامها بعمل هذا الفهرست العام عن التصرفات السابقة ان ينشأ في الحال فهرست واقعي ببيان الاملاك التي حصل التصرف فيها بمقتضى عقود سابقة وللأسف قد أدت التجربة التي اجرتها في ناحيتين اختارتها وهما ناحية كوم الاحمر ( بمرکز بني سويف وابو الغيط بمرکز قليب ) على ان وضع الفهرست الواقعي على هذه الصورة أمر محال لأن البيانات الواردة في ٢٢ ٪ من العقود لا تسمح بالاستدلال على الاحواض الكائنة بها الاملاك وفي ٢٧ ٪ من تلك العقود كان يمكن الاستدلال على الحوض الواقعة به ولكن كان من المتعذر حتى مع الانتقال لموقع العين تمييزها الا انها واقعة بمحوض معين فاضطرت اللجنة الى المدول عن وضع الفهرست الواقعي كما عدلت عن فهرست القسائم ( الفيشات )

( ٢٨ ) على ان هذه التجارب افادت من بعض الوجوه فانها الفتت الانظار الى نقص العقود فيما يختص بتعيين الاشخاص المتعاقدين وبتحديد الملك وسنرى فيما يلي الاجراءات التي اتخذت لمدارك هذا النقص .

وفي الاثناء أخذت لجنة دوسن سالفة الذكر في درس الحالة التي كانت عليها سجلات الزمام بمصر درسا متقنا والتعديلات التي يلزم ادخالها عليها لجعلها ملائمة لنظام السجلات العقارية . وقد سبق لي ان قلت في بدء هذه المحاضرة عند ما عرضت عليكم مبادئ هذا النظام العامة وبيزاته الجمهورية ان هذا النظام أدخل في بعض البلاد بغير ان يسبقه عمل تجربة بمسح العقارات بها هذا ما حصل في اوسترااليا وكندا وتونس ومراكش بينما ان الالاس واللورين والنمسا والمجر والمانيا وسويسرا كانت لديها دفاتر مساحة بالاملاك عند العمل بنظام السجلات العقارية وهذا الاختلاف بين بلاد واخرى يعزى فقط الى عوامل تاريخية على ان ادخال نظام السجلات العقارية على بلد مسحت عقاراتها أسهل بالرغم من ان فك الزمام لم يحصل في الغالب الا لجباية الاموال إذ انه توجد في كل بلد مصلحة مختصة باعمال المساحة ومنقطعة لها وقد اعتاد اهلها على اعمال هذه المصلحة .

أما فيما يختص بمصر فإن أعمال فك زمامها لا تؤدي الى تمييز عقار ما عن العقار المجاور تمييزاً دقيقاً يسمح بقيد حقوق الملكية بضمانة كافية .

من الواجب مبدئياً إعادة النظر في شبكة العلامات المساحية في كل القطر . نعم ان علامات المثلثات من المخرجين الاولى والثانية حالتها لا بأس بها ولكن علامات مثلثات المخرجين الثالثة والرابعة في حاجة لمراجعة كبيرة وتجديد وتقوية

اما علامات الترافرس والعلامات المساعدة فيجب انشاؤها من جديد لأن العلامات القديمة من هذين النوعين التي انشئت اثناء فك الزمام كانت كلها مؤقتة . فضلاً عن ذلك فقد اختفى اغلبها مما تقدم يعلم ان المساحة التفصيلية وحدها في حاجة لبرنامج اعدادي كبير يجب تنفيذه قبل البدء في تحديد الاملاك المقارية وادخالها في السجل العقاري

ومصر كما لا يخفى هي احدى ممالك العالم حيث المقارات كثيرة القطع مرتفعة القيمة وحيث الحدود الفاصلة بين القطع وبعضها غير ظاهرة في الطبيعة . هذا ولقد قيد في دفاتر المساحة اثناء فك الزمام الاخير حوالي  $\frac{1}{3}$  مليون قطعة يمكن تقسيمها الى ثلاثة فصائل الفصيلة الاولى وهي عبارة عن ١ ر ٣٦  $\frac{1}{2}$  من المجموع تقل مساحة كل قطعة فيها عن ١٢ قيراطا والفصيلة الثانية وهي عبارة عن ١ ر ٥٦  $\frac{1}{2}$  من المجموع يتراوح مسطح كل قطعة فيها ٥ افدنه و ١٢ قيراطا اما الفصيلة الثالثة وهي عبارة عن ٨ ر ٧  $\frac{1}{2}$  فقط من المجموع فمساحة كل قطعة فيها اكثر من ٥ افدنه

وعلى ذلك ففي قطر كالقطر المصري حيث لا يزيد متوسط مسطح القطعة عن فدان و ١٢ قيراطا يحتاج الامر لبذل دقة وعناية كبيرتين في تعيين الموقع الطبيعي للمقارات اكثر مما تستلزمه الحالة في بلاد كبلاد تونس او بلاد ويلز الجديدة الجنوبية حيث متوسط مسطح القطعة في الاولى ٤١٢ فداناً وحيث يملك ٦٥ ر ٤٦  $\frac{1}{2}$  من اراضي الثانية ٧٢٠ شخصاً فقط اي بمعدل ٣١٥٧٦ فداناً لكل شخص من هؤلاء .

اما دوائر الفرق المسموح المقررة بمعركة لجنة دوسن فهي ٢٥ سهماً فيما يتعلق بالاراضي الزراعية و ١٠ اسهم فيها يتعلق بأراضي المدن . وهذا الفرق كما لا يخفى هو فرق حسابي او بمعنى آخر اذا فرض و عملت مساحات متتالية لمنطقة ما في احسن الظروف وعلى اساس شبكة العلامات المساحية الموجودة حينئذ ففرق المقاسات التي اجراها المساح بين كل مساحة واخرى يجب ان لا يتجاوز الارقام المتقدم ذكرها . .

( ٢٩ ) بعد ما انتهت لجنة دوسن من بحث المسألة من الوجهة الفنية التطبيقية فيما يختص بمسح الاراضي وازالت كل الصعوبات التي اعترضتها انتقلت الى فحص طريقتين اساسيتين اتبعت احدهما في تونس والاخرى في سويسرا عند ادخال نظام السجلات المقارية على هذين

القطين وعلت بذلك تقريراً واحداً ولا شك في ان الطريقة السويسرية هي التي اتبعت عند وضع النظام المرغوب تطبيقه في مصر . وقد اكدت اللجنة ان النظام السويسري ربما كان أحسن الانظمة المتبعة في الوقت الحاضر

( ٣٠ ) والتقرير المرقوم مرة ٥ تناول تاريخ فك الزام في مصر من سنة ١٨٧٩ لسنة ١٩٠٦ مع ايضاح الخطأ الذي ارتكب فيه وبيان ما يمكن استنتاجه من التجربة الماضية في سبيل ايجاد سجلات مساحة حقيقية .

( ٣١ ) انتهت لجنة دوسن من اعمالها في اواخر سنة ١٩٢٠ فكان تقريرها تقريراً ختامياً ذا أهمية تذكر يحسن فحصه اجمالاً فاستبعدت اللجنة اولاً فكرة انشاء سجلات عقارية بضمانة سواء كان بشكل قيد وعام بلده بلده او بشكل غير منتظم يحصل إما تبعاً لاختيار الافراد او لنوع الاملاك التي يصير قيدها او للطوارئ العرضية مثل قيد الحقوق ثم اشارت بما يأتي .

اولاً - انشاء السجلات العقارية في الحال على اساس الوحدة العقارية تخصص كل صحيفة لوحدة منها ولكن بدون ضمان الحقوق المسجلة بها .

ثانياً - تقرير وجوب فحص العقود المقدمة لتقيد سواء كان من وجهة الشكل او من وجهة مطابقة الحقوق للطبيعة ومشروعية الحقوق :

اما الفحص من وجهة الشكل فتكلف به مصلحة المساحة التي ستراعى تمييز المقار عن الآخر وتراقب عدم معارضته لما هو وارد بالعقد وعدم تعديه على حدود المقار المجاور أو على الحقوق السابق التسليم بها ولا بد للقيام بهذه المهمة من ايجاد خريطة مساحة تكون مستوفاة التأثيرات على الدوام بمقياس  $\frac{1}{100,000}$  تشمل تحديد الاملاك وفصلها من بعضها :

اما الفحص من الوجهة القانونية فنتيجته تساهم قبول العقود الرسمية فقط للتسجيل مما يدعو الى ايجاد موظفين محلفين يخولون حق التأكد من اهلية الطرفين للتعاقد ومراجعة الحجج والمستندات المقدمة .

وعلاوة على ما تقدم قد اشارت اللجنة الفرعية بما يأتي :

اولاً - ضرورة قيد العقود في السجلات العمومية حتى يصح انتقال الحقوق قانوناً سواء كان بين الطرفين المتعاقدين او في مواجهة الغير .

ثانياً - وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لنشر حجج الوقف القديمة ولعلانية انتقال الحقوق بسبب الوفاء .

ثالثاً - لا نكنسب الحقوق بمعنى المدة ما لم ترتكز على سند ما . فهذه الطريقة تستعمل السجلات العقارية لقيد الحقوق المدعى بها ولكن بغير ضمان ومع احتمال تعديلها في المستقبل وبهذه



الكيفية نكون قد احتفظنا بسائر مزايا نظام تسجيل العقود الحالي وقط نكون قد استبدلناه بطريقة التسجيل على اساس الوحدة العقارية قبل ان تتحدد ثانيا الحقوق على العقار وهذا مما يؤدي شيئا فشيئا الى تحديد الحقوق تحديدا صحيحا بفضل العوامل الثلاثة الآتية .

اولا - مراقبة الحقوق من البدء من الوجهتين الشكلية والقانونية مراقبة دقيقة

ثانيا - مفعول الوقت .

ثالثا - مفعول الاحكام القضائية .

ولهذه الطريقة ايضا ميزة تجنب الصعوبات التي تعترض القيد المتظام الذي عمل لهذا الغرض وهو يسمح بادخال عملية القيد في انحاء القطر في مدة وجيزة ويصل بنا تدريجيا الى درجة من الضبط تزداد سنة بعد اخرى حتى تمكنا من ادخال نظام السجلات العقارية بضمانة تلك الحقوق

لا شك في ان هذه الطريقة التي بينها والتي تشير لجنة دوسن باتباعها على جانب عظيم من الملائمة وهي مقتبسة من الطريقة التي اتبعت في المانيا والنمسا وسويسرا وتسمح بالوصول تدريجيا من سنة الى اخرى الى ايجاد السجلات العقارية مع الضمان .

وبعبارة اخرى فانا تتبع طريقة القيد الفعلي او جعل تسجيل الحقوق اجباريا وهذا من المميزات الاساسية للسجلات العقارية ثم ننحصر فحوا دقيقا كل حق يترتب على عقار معين الى ان تتوطد تلك الحقوق وتسمح بالوصول بلا خطر الى طريقة السجلات العقارية كاملة مع الضمان عليها .

## رابعا

### اعمال اللجنة الخاصة

التي شكلت تحت رئاسة عبد الفتاح باشا بحبي

من سنة ٩٢٢ لسنة ٩٢٦

( ٣٢ ) قلنا سابقا ان لجنة دوسن انعقدت في يولي سنة ١٩١٧ بصفتها لجنة متفرعة من لجنة الامتيازات ولذا كانت مباحثها وارائها مبنية على احتمال الغاء الامتيازات ولو فيما يتعلق بشكلها الحالي وا على اثر توحيد القضاء المصري يكون للحكومة حق التشريع المطلق مما يمكنها من تعديل اقسام التسجيل الحالية ومن توحيدها وكان رأى اللجنة ان تناط اعمال السجلات العقارية بمصلحة المساحة وتكون تابعة لوزارة المالية واما تحرير العقود الرسمية ومراجعة هذه العقود من الوجهة القانونية فيكون من اختصاص وزارة الحفانية .

على ان لجنة الامتيازات لم تستمر في العمل الا سنتين كما تملكون فلم يبق لها اثر بعد حوادث سنة ١٩١٩ واللجنة الفرعية المسماة لجنة دوسن انتهت اعمالها في ديسمبر سنة ١٩٢٠ من غير ان تفرض تنفيذ مشروعها في حالة بقاء الامتيازات .

( ٣٣ ) ولكن لجنة دوسن اعيد تشكيلها بصفة لجنة مستقلة بموجب قرار صدر من مجلس الوزراء في اول مايو سنة ١٩٢٠ قامت باعمال جسيمة وقل وجود لجنة حكومية قامت باموريتها بعناية تامة مثلها فهل ترى يذهب بمجهودها مدى كما حصل في سنة ١٩٠٨

وفي ابريل سنة ١٩٢٢ رأت الوزارتان صاحبتا الشأن ( وزارة المالية ووزارة الحفانية ) ان تعرضا تقارير دوسن على مجلس الوزراء حتى اذا وافق على ما بها يادر في تنفيذ ما اقترحته مع مراعاة الحالة السياسية الجديدة .

فبعد ان بسطت الوزارتان في المذكرة التي رفعناها الى مجلس الوزراء تاريخ المباحث التي تمت عن السجلات العقارية بمصر ختمتها بالصيغة الآتية .

« وقد اوضحنا اعلاه ان لجنة السجلات العقارية بنت اقتراحاتها في الموضوع الموكول اليها »  
« بحته على اساس ان الامتيازات ستلغى وان الحكومة المصرية سيكون لها مطلق الحرية في وضع »  
« التشريع الذي يحقق اصلاح نظام السجلات العقارية ولكن بعد ان قامت اللجنة المذكورة »  
« بطبع مستنداتها رقم ١ الى ٦ تبذلت الحالة وتبين ان الامتيازات باقية وان المحاكم المختلطة امتد »  
« اجلها لمدة غير معينة »

« فاذا كان مجلس الوزراء يوافق مبدئيا على اقتراحات اللجنة وهي المينة في نهاية المستند رقم »  
« ٦ يتعين البحث بصفة خاصة في الوسائل التي تؤدي لتطبيق وتنفيذ هذا الاصلاح على الاجانب »  
« اصحاب الامتيازات وعلى المصريين على السواء والوصول الى هذه الغاية يحسن تشكيل لجنة »  
« لبحث هذا الموضوع تمثل فيها المحاكم المختلطة بان تتكون من سبعة اعضاء اربعة يعينهم مجلس »  
« الوزراء وثلاثة يعينهم محكمة الاستئناف المختلطة . »

( ٣٤ ) واعتمد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ نتائج واقتراحات لجنة دوسن وشكل لجنة خاصة لدراسة نظام السجلات العقارية برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح مجي باشا فوالت هذه اللجنة اجتماعاتها من سنة ١٩٢٢ الى اليوم .

( ٣٥ ) واول مالا حظته هذه اللجنة لاول وهلة ان النجاح في عملها يستلزم الاسترسال فيه تدريجيا والسير بتعمل في طريق تنفيذ مشروع السجلات العقارية

وفي شتاء سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ وجهت اللجنة انظارها الى تحسين نظام العلانية في ارقام

الرهونات المختلطة وهي كما تعلمون تسجل ٩٧٪ من مجموع العقود وكانت نتيجة بحثها ان صدر المرسومان نمرة ١٨ ونمرة ١٩ لسنة ١٩٢٣ الرقيان ١٢ يولي و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

والقرارات اللازمة لتنفيذها لا سيما قرارات ١٢ يولي و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وقد نفذ هذا التشريع الجديد ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٤

( ٣٦ ) والمبدأ الاساسى الذى بنى عليه هذا التشريع هو انه لا بد من التسجيل ليتم انتقال الملكية بين طرفى المتعاقدين اولا وفى مواجهة الغير ثانياً .

وهذا التشريع الجديد وضع لأول مرة قاعدة تسجيل الحقوق ويعتبر الخطوة الاولى نحو انشاء السجلات العقارية وقد ترتب على اقراره الدول عن بعض المبادئ الاساسية التى بنى عليها القانون المدنى المعمول به الآن اهمها انتقال الملكية بمجرد اتفاق الطرفين .

ولذلك يفتاجى الافراد بهذا المبدأ الجديد اهتمت الحكومة على وجه خاص بنشر التشريع الجديد فى سائر انحاء القطر حتى يلم به جميع ذوى الشأن

ولكن هذا التشريع الجديد لم يحتم تسجيل جميع العقود وبقى بعضها غير خاضع لهذا التسجيل الا ان الحكومة تواصلت الى لتعميم التسجيل على جميع العقود على انه لا بد من مرور مدة من الزمن حتى يرسخ هذا المبدأ فى اذهان الافراد وحتى يفتنوا الى وجوب تسجيل عقودهم . وكما انه عند وضع نظام التسجيل فى اقليم كتاب الحاكم المختلطة لم يقتنع الفلاح فى بادى الامر بوجوب تسجيل تصرفاته حتى تكون حجة على الغير تراه الآن يحاول الاستغناء عن التسجيل ويكتفى بتحرير عقده على ورق التممة واخذ اشارة مصلحة المساحة عليه وتسجيل الامضاءات او اثبات التاريخ على انه لما يتحقق فى المستقبل ان هذه الاجراءات غير كافية وان الحاكم ستغنى بضياح حق الملكية عليه لعدم قيامه بالتسجيل عندها يشعر بضرورة هذا التسجيل وينخضع لنظامه الجديد وبهذه المناسبة نلاحظ ان جميع عقود التصرف فى مديرية النوفية تسجل بلا استثناء والسبب فى ذلك ان مصلحة المساحة تباشر الآن تحديد الاملاك والعقارات فى المديرية المذكورة على الطبيعة عند كل تصرف ولذلك نرى ضرورة الاسراع فى تحديد العقارات على الطبيعة بمناسبة كل تصرف فى جميع انحاء القطر اسوة بما هو متبع فى مديرية النوفية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٤ .

( ٣٧ ) ولما ان اصدرت الحكومة قوانين سنة ١٩٢٣ رأت الفرصة سانحة لاختضاع كثير من انواع التعاقد لقاعدة التسجيل بعد ان كانت معفاة منه بمقتضى النظام القديم واهمها عرائض الدعاوى العقارية المطلوب بها الحكم بايصال او تعديل حقوق هينة يدعى بها والاحكام الصادرة فى تلك الدعاوى وكذلك عقود التنازل عن الديون المؤمن عليها برهن عقارى او بحق امتياز عقارى ورهن تلك الحقوق وتحويلها والتنازل عن الترتيب فى رهن عقارى وعرائض دعاوى الاسترداد واحكامها .



(٣٨) كذلك اتخذت الاحتياطات اللازمة لتعيين اشخاص المتعاقدين بالدقة التامة بأن تحتم ذكر اسماء آبائهم واجدادهم كما تحتم عليهم تسجيل امضاءاتهم كذلك فرض القانون ضرورة تعيين العقار الحاصل التعاقد عليه تعيينا دقيقا بأن اشترط ذكر اسم الناحية الكائن بها واسم الحوض ونمرته ونمرة القطعة وظاهر ان هذه الاشتراطات انت بفائدة جلية اذ قبل تقريرها كانت العقود تقدم للتسجيل وفيها من التحديد الغامض او الناقص ما يجعل تعيين العقار صعبا ومستحيلا وزيادة على تلك الاشتراطات قد تمهد الطريق للتسجيل على قاعدة الوحدة العقارية .

( ٣٩ ) فضلا عن ذلك فان التشريع الجديد ادخل اصلاحا هاما في نظام اقليم التسجيل العقاري وسجلات القيد والتسجيل من ذلك ان المحاكم المختلطة انشأت في المديرية تسع مأموريات علاوة على الاقاليم الثلاثة التي كانت موجودة من قبل وكلفت بتسجيل العقود العرفية المتعلقة بمقاربات داخلية في دائرتها .

( ٤٠ ) وقد قرر هذا التشريع وجوب تحرير العقود على ورق خاص واعدت الحكومة نماذج مطبوعة للعقود الكثيرة التداول لتسهيل مهمة المتعاقدين علاوة على ما تقدم تقرر خلافا لما هو متبع في نظام التسجيل العقاري الايماد اصل العقد المسجل الى المتعاقدين وانما يحفظ في اقليم الرهونات وبذلك يتمتع الفش والتزوير في العقود الاصلية وهذا الاجراء مطابق للنظام المتبع في السجلات العقارية .

( ٤١ ) وبما يلفت النظر ان اقليم الرهونات اتخذت المعدات اللازمة لنقل صور العقود المودعة بها بالفوتوغرافية ( التصوير الشمسي ) وبذلك تجنبت الالتجاء الى نسخ تلك العقود ومراجعتها واحتمال حصول غلط في النسخ المنقولة .

( ٤٢ ) وترتب على ادخال هذه التعديلات ان تعاونت المحاكم المختلطة ومصلحة المساحة المصرية في هذا العمل المشترك فمصلحة المساحة هي المسلفة بنقل صور العقود بالتصوير الشمسي وبيع ورق التمثلة ونماذج العقود . علاوة على انه تحتم على المتعاقدين الالتجاء اليها لمراجعة البيانات الواردة في العقود المرغوب تسجيلها بشأن حدود المقاربات والتحقق من صحتها وفي مديرية المنوفية حيث تحديد الاملاك الحاصل التصرف بها جار على قاعدة تحديد المقار على الطبيعة تمهيدا لانشاء السجلات العقارية بها مع ضمان الملكية تتبع الآن اجراءات خاصة .

فكلما تقدم للتسجيل او للقيد عقد يتعلق بمقار ما يقوم عمال مصلحة المساحة بتحديد هذا المقار بواسطة وضع علامات حديدية تتحمل الحكومة مصاريفها علاوة على ما تقدم فان مصلحة المساحة ترسل احدى الصور الفوتوغرافية للعقد للمديرية المختصة لينتسب لها اجراء النقل اللازم في المكلفات .

ها هي التعديلات الاساسية التي ادخلها تشريع سنة ١٩٢٣ سردها بعبارة وجيزة لانه لا يسعنا طبعاً التوسع في الكلام عنها

(٤٣) وقد بحثت اللجنة الخصوصية التي يرأسها حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح باشا يحيى عدة نقط اخرى مرتبطة بنظام علانية التصرفات العقارية فوضعت القانونين رقم ٤٩ و ٥٠ اللذين اجازا للدائن المرتهن تأجير العقار المرهون لمدينه الراهن بشروط تضمن علانية هذا التصرف كما انهما قررا بطلان الرهن العقاري الذي يبرم في صورة عقد بيع وفائي .

بخلاف ذلك بحثت اللجنة موضوع الديون التي تكون على التركات الاسلامية واقتрحت بشأنها اتباع نظام جديد يكلف بمقتضاه الدائنون باخطار المحكمة الشرعية في ميعاد محدد بما لهم من الديون ومن لم يفعل سقطت حقوقه قبل من اشترى عقاراً من الورثة بحسن نية .

واشارت اللجنة ايضا بوجوب تسجيل جميع الوقفيات القديمة وتنظيم مسألة صحة تصرفات الوارث الظاهر . وقد تناقشت اللجنة في هذه المسائل مع ائمة الشرع الاسلامي الذين انفقوا معها على هذه المبادئ ولم يبق سوى وضع القوانين اللازمة لنفاذها .

وتناقشت اللجنة كذلك في موضوع الفاء حق الاختصاص واعدت مشروعا بذلك ادخل بعض التعديلات في اجراءات نزع الملكية على ان اللجنة لم تتخذ قراراً نهائياً في الموضوع .

ترون حضراتكم مما تقدم ان اللجنة التي يرأسها سعادة عبد الفتاح يحيى باشا حذت حذو اللجان التي سبقها ( لجنة سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ الدولية ولجنة دوسن ) وقامت بمجهود عظيم لانجاز المهمة الخطيرة التي عهد بها اليها

(٤٤) اما مصلحة المساحة فقد قامت هي ايضا بمجهود عظيم بخلاف الاشتراك مع اقسام التسجيل المختلطة في الاعمال التي بينها سابقاً فقد شرعت بالاتفاق مع وزارة المالية التابعة لها ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٤ في انشاء سجل عقارى حقيقى قيدت فيه لكل وحدة عقارية اى امام كل قطعة جميع البيانات التي تدرج عادة في السجلات العقارية الرسمية . اجل ان هذه البيانات مقتبسة فقط مما وجد مذكوراً في المستندات المقيدة او المسجلة في اقسام التسجيل المختلط والمقولة في مصلحة المساحة بالتصوير الشمسى فيحق لنا والحالة هذه ان نسمى هذه السجلات نواة السجلات العقارية وان كانت لا تشمل بعد على تسجيلات المحاكم الاهلية والشرعية ولا على العقارات التي انتقلت ملكيتها بالميراث ومن البدعى ان ليس للبيانات الواردة بالسجلات الحالية المشار اليها قوة اثبات او صيغة رسمية ما . فما هي الآن سوى نوع من الفهرس مرتب على اساس الوحدة العقارية لتصرفات المقيدة والمسجلة في اقسام الكتاب المختلطة .

ومن مزايا السجلات الحالية انها تمهد الطريق لادخال السجلات العقارية الحقيقية فاذا

استمر العمل بها عدة سنوات واذا نفذت فكرة قيد العقود والتصرفات المسجلة بالمحاكم الاهلية والشرعية فيها أيضا نكون قد خطونا خطوة واسعة نحو ادخال السجلات العقارية في هذه الديار أو سهلا الانتقال بدون صعوبات جسيمة من نظام تسجيل العقود الى نظام تسجيل الحقوق وقد أضيف الى هذا السجل فهرس باسماء الملاك لكل ناحية على حدة وسجل آخر للحقوق المتعلقة بكل عقار مرتبا ترتيبا ايجديا باسماء الملاك في كل مركز وهذا وذاك مدون في صحايف منفصلة كي يسهل في المستقبل اتباع أى ترتيب آخر يرى اكثر مناسبة من الترتيب الحالى .

( ٤٥ ) لا انكر اننا لازلنا بعيدين عن نظام السجلات العقارية الا ان كل ما بذلناه الى الآن من مجهودات لم يذهب سدى وها قد ادخلنا على النظام الحالى تحسينات هامة واذا كان المدى لا يزال واسعا بيننا وبين نظام السجلات العقارية الا اننا نأمل ان تقطع الطريق خطوة خطوة حتى نصل الى تحقيق هذا النظام

( ٤٦ ) وأول ما يجب علينا فعله الآن هو الزام ذوى الشأن بتحرير العقود الواجبة التسجيل فى صيغة رسمية فان تحرير العقود بمعرفة كاتب العقود الرسمية يكفل لنا حسن ودقة تحريرها فضلا عن التحقق من أهلية المتعاقدين وثبوت الملكية . ولسنا أول من فكر فى هذا الاقتراح فقد سبقتنا فيه لجنة سنة ١٩٠٤ الدولية التى اقترحت بمنااسبة مشروع توحيد اقليم التسجيل أجل ان العقود الرسمية هى ضرورية فقط فى نظام تسجيل الحقوق الا ان كثيرا من البلدان الخاضعة لنظام تسجيل العقود فقط قررت ضرورة تحرير العقود فى صورة رسمية ..

انى مقتنع تماما ان من السهل اعداد طائفة من كتاب العقود الرسمية يعينون من حملة شهادة اليسانس فى الحقوق الذين يكثرون عددهم فى هذه البلاد ويمكن تدريبهم على هذا النوع من الاعمال فى بضعة شهور بواسطة تلقى بعض دروس فى موضوع العقود الرسمية .

( ٤٧ ) ومتى تم ذلك يصير تعميم استعمال ورق التمغة والتصوير الشمسى فى العقود والمستندات التى تحرر فى اقليم تسجيل المحاكم الاهلية وفى المحاكم الشرعية مع ضرورة تبليغ صورها الى مصلحة المساحة اسوة بما هو جار فى اقليم كتاب المحاكم المختلطة

( ٤٨ ) وكذلك يجب اعداد الوسائل التى تمكن مصلحة المساحة من تعميم تحديد عقارات القطر با كله بوضع علامات حديدية كما فعلت فى مديرية المنوفية ومن وضع البيانات اللازمة أولا فاول على خارطة مصر المساحية التى بمقاس  $\frac{1}{100,000}$

( ٤٩ ) وفى النهاية تعالج مسألة علانية انتقال الحقوق العقارية بالميراث وتنشأ مصلحة خاصة تكلف بمسك السجلات العقارية ويوضع قانون منظم لهذه السجلات مع التصريح بانه فى عدد



معين من السنين الاولى لانشائها لا تكون هذه السجلات ضامنة للحقوق التي تسجل فيها. لا نزاع في ان وضع هذا النظام يكلف الحكومة مبالغ طائلة وطبيعى ان انشاء سجلات عقارية لا يتم بدون نفقة تحملها الخزينة الا انه يتلاحظ ان الرسوم النسبية الحالية التي لا تتعدى  $\frac{1}{4}$  من  $\frac{3}{4}$  هي في غاية الاعتدال اذا قارناها بما يقابلها في الاقطار الاخرى فضلا عن ان هذه الرسوم لا تحصل على الثمن الحقيقي للمقابل على أقل منه بكثير بحيث ان ما يحصل فعلا لا يزيد على  $\frac{2}{3}$  من قيمة العقار الحقيقية ولذا نرى انه يقتضى سن قانون يفرض نهائيا ولمدة طويلة رسوما نسبية قدرها  $\frac{1}{4}$  من  $\frac{3}{4}$  على أساس القيمة الحقيقية للعقار فاذا تم ذلك ونفذ بكل دقة زاد ما تحصله الحكومة من هذه الرسوم زيادة كبرى ويتوفر لها المال اللازم لانشاء هيئة مأمورى العقود الرسمية وایجاد الاصلاحات الاخرى التي يطلبها هذا النظام في اقليم كتاب المحاكم الاهلية والشرعية وفي مصلحة المساحة .

( ٥٠ ) ان قطرا كالقطر المصرى حيث الاراضى الزراعية هي مورد الثروة وحيث هي موزعة بين السكان على قطع صغيرة للغاية لا يمكن ان يهمل فيه هذا الاصلاح الحيوى بسبب كثرة النفقات التي يستلزمها . والمزايا التي تترتب على تحقيق هذا النظام لا يستهان بها . إذ بفضل هذه السجلات يصبح انتقال ملكية العقارات في غاية من السهولة وتصبح التصرفات في متناول كل انسان وكفى ان تنظر الى الصعوبات الجمة لتحقيق انتقال الملكية بحسب النظام الحالى وما يستلزمه من وقت وعناء في مراجعة حجج ومستندات الملكية واستخراج شهادات عقارية من جهات مختلفة فضلا عن الخطأ الذى يتعرض له الانسان بسبب تشابه الاسماء المصرية ببعضها والتغيير والتبديل في حدود الاقسام الادارية والعدد العظيم للسجلات والفهارس الجارى العمل بها علاوة على استحالة العثور على بعض التصرفات أو البيانات التي لا يمكن الوصول اليها في النظام الحالى في حين انه يمكن الاستدلال عليها بسهولة وبكل سرعة ودقة في نظام السجلات العقارية .

ونظام السجلات العقارية هذا يحول دون تعدى الافراد على املاك غيرهم ويرفع عن كاهل المحاكم تلك المنازعات العقارية التي تشغلها سنينا طويلة في بحث أصل الملكية والتصرفات المتوالية والحقوق المرتبة عليها تلك الحقوق التي تتصل ببعضها وتندمج في بعضها وتبطل الحق غامضا يتمذر الاهتداء والوصول اليه

هناك فائدة أخرى عظيمة لنظام السجلات العقارية : الا وهي زيادة قيمة الاملاك العقارية هذه الزيادة قدرها المسيو هوريه رئيس المحكمة المختلطة بالقاهرة بنسبة ٢٠ أو ٢٥ ٪ من القيمة الحالية ( راجع الكتاب الذهبى لليوبيل الحسينى للمحاكم المختلطة ١٨٧٦ - ١٩٢٦ صحيفة ٣٣١ ) علاوة على ما تقدم فان هذا النظام ديمقراطى محض وهو يفيد صغار المزارعين بصفة خاصة

لنظام السجلات العقارية في مصر خصوم تخص بالذكر منهم من يتعاضون من وراء اعتلال النظام الحالي ويستغلون قصصه ومن رأى هؤلاء ان الانجاء الى مصلحة المساحة يؤخر التسجيل أو القيد تأخيرا ضارا وليس من وراءه فائدة لأحد على هذا نحيب انه من المحتمل ان الأعمال تتراكم أحيانا في مصلحة المساحة لكثرتها ولقلة عدد العمال فلا تستطيع انجازها كلها بالسرعة اللازمة على ان مسؤولية هذا التأخير لا تقع على عاتق المصلحة وإنما على من يضمنون عليها بالمستخدمين اللازمين لها علاوة على ذلك فمن الحق ان مزايا وفوائد النظام الجديد لا تظهر ولا يشعر بها الجمهور الا بعد الانتهاء من وضع السجلات العقارية باكملها .

ومن رأى ان الاعتراضات الموجهة للنظام الجديد غير جدية وادعو من لا يشاطرنى هذا رأى ان يفضل بالانتقال الى شبين الكوم لي شاهد هناك بنفسه الطريقة العملية لتطبيق هذا النظام وإيجاد في الموضوع فلاحى النوفية الذين تم تحديد اراضيهم على الطبيعة وتسجيلها في السجلات العقارية

على انه لبلوغ الغاية المنشودة يتحتم المثابرة في العمل والمواظبة عليه لأن ادخال نظام السجلات العقارية في بلد كمصر يستلزم مجهودا متواصلا مدة عشرين عاما بغير توان وبلا اقطاع ان غاية امنيتى لخير هذا البلد هو ان تقرر الحكومة والبرلمان مواصلة العمل الذى بدى فيه فان صحت عزيمتهم على ذلك فخير يفعلون والا فالاجدر ان يعدل من الآن عن ادخال نظام السجلات العقارية بمصر اجتنابا للتاعب والتنفقات الجسيمة التى يستلزمها هذا النظام .

وفي الختام اقول ليس فى الامر استحالة بل اذا ارادت مصر ادخال نظام السجلات العقارية لامكنها ذلك وتصبح كبلاد سويسرا قدوة لاقطار العالم فى هذا العمل الجليل هذا ما اوده لها والسلام ؟

من الكتب ما ينبه ذكره ويعظم أثره  
بمقدار يحسن على ذكر المؤلف حتى يكاد يعني  
أثره ، وهذه الكتب الثلاثة ما يغيب اسم واحد  
منها عن ذاكرة محام ولا قاض ولا طالب  
حقوق ولا رجل من رجال الشرع الاسلامي ،  
هذه الكتب الثلاثة هي مرشد الحيران الى معرفة  
احوال الانسان في المعاملات الشرعية على  
مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان ، وكتاب  
الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ،  
وكتاب قانون العدل والانصاف للقضاء على  
مشكلات الاوقاف . بل ان معرفة هذه الكتب  
لا تقف عند رجال القانون والشرع . بل تمتد  
كذلك الى عدد عظيم من سواد الناس . فقد



محمد قدرى باشا

نظمت ثلاثتها احكام الشريعة على مذهب ابي حنيفة في تقنين ذى مواد يفي بحاجة كل من يهيمه  
الوقوف على هذه الاحكام اذ يجدها مبنية مرتبة مدققة في اختيار الفاظها حتى تعنى مدلولاتها على  
صورة من التحديد الدقيق الذى يقضى به فن الفقه القانوني وهذه الكتب الثلاثة هي الاولى  
والاخيرة في بابها ولذلك نبه ذكرها وعظم اثرها وتناول الناس ما فيها بالدراسة فاذا سألت اكثرهم  
عن واضعها قيل لك هو قدرى باشا . لكن اكثر الناس لا يعلمون من أمر قدرى باشا الا اسمه ،  
والا انه واضع هذه الكتب الثلاثة . وقد يكون ذلك كافيا لتاريخه . فهذه الكتب الثلاثة هي في  
الحق أثر كاف لتخليد واضعه واذا كان نالبيون قد جعل من قانونه المدني عنوان مجده واعتبر ما الى  
جانب ذلك من مجد النصر والظفر وحكمه العالم ثانويا ، فكتب قدرى باشا في تقنين احكام الشرع  
في المعاملات والاوقاف والاحوال الشخصية عنوان مجد باق على الزمان .

لكن ، من كان قدرى باشا ؟ وماذا كان تاريخ حياته ؟ لا بد انه كان فقيها عظيما من علماء الازهر  
معهد دراسة الشريعة الاسلامية وموضع العناية بها . فالرجل الفذ الذى يقنن شريعة من الشرائع  
يجب ان يكون من اساطير رجال هذه الشريعة ولا يمكن ان يخرج هذا المعهد الالوف من العلماء  
والفقهاء ثم يكون من يقنن الشرع غيرهم ! غير ان الواقع ان قدرى باشا لم يكن منهم ، ولم يتخرط  
في سلوكهم ، ولم ينضم الى زمرة منهم . وكتبه الفقهية هذه ليست كل تواليغه وان كانت ابقاها وأخلها



وكانت تربيته ودراسته مدنية بحتة . وكانت الوظائف التي تقلدها بعيدة عن ان تمس الازهر الشريف اى مساس .

فقد ولد بملوى حوالى سنة ١٨٢١ من أب افاضلى هو قدرى أغا الذى كان من اعيان بلد وزير كويرلى . وحين جاء الى مصر اقطعه والى مصر بمض العزب بمركز ملوى على طريقة الالتزام التي كانت معروفة يومئذ . فتزوج من مصرية اولدها ولده محمداً وادخله مدرسة صغيرة بملوى حتى اذا اتم الدراسة بها بعث به الى القاهرة فى مدرسة اللسن حيث اتم بها دراسته وعين فيها مترجماً مساعداً

وكانت مدرسة اللسن هى المهد الذى اسس لبث الثقافة الحديثة فى مصر . فقد ادرك اهل ذلك العصر ادراكاً تاماً ان المدنية الغربية قوية التيار جارية وان الحضارة الاسلامية التي كان يمثلها الازهر اصبحت غير قادرة على الوقوف فى وجه هذا التيار ، كما أنها كانت قد جمدت على تعاليم لا تقبل انت تطعم بالتعاليم الحديثة فلا يمكن معالجة التوفيق بين المذهبين . وكانت اللغات او اللسن على ما كانوا يسمونها يومئذ هى موضع عناية مدرسة اللسن الكبرى . فكانت تدرس فيها اللغات التركية والفارسية والفرنسية والايطالية والانكليزية . وكانت العناية فيها باللغة العربية عناية فائقة يدل عليها ما وضعه القين تخرجوا منها وما ترجوه من كتب ومؤلفات كثيرة قال قدرى باشا صاحب هذه الترجمة فى كتابه ( معلومات جغرافية ) الذى نشر فى سنة ١٨٦٩ . « وقد ترجم تلاميذ هذه المدرسة اكثر من ألفي مجلد » واتى بأسماء كثيرة ممن ترجموا والفنون التي ترجموا كتبها الغربية وكان القصد من تعليم هذه « اللسن والقيام بعد ذلك بترجمة الكتب فى مختلف الفنون نقل الحضارة الغالبة الى مصر ليتمكن اهلها من السير سيرة اهل اوروبا . ولعل اكثر ما ترجم انما ترجم عن اللغة الفرنسية . فقد تأثرت مصر بالثورة الفرنسية الكبرى ، كما تأثرت دول اوروبا المختلفة . وكان من اثر ذلك ان قام المغفور له محمد على باشا فيها بحركة تشبه الحركة التي قام بها نابليون فى فرنسا ، وكان مرجوا ان تؤتى خير الثمرات لولا ان تألبت اوروبا على مصر وحرمتها يومئذ ثمرات الظفر كما وقفت بعد ذلك عائداً فى سبيل تقديمها تقدماً يرفعها الى الصف الذى يجب ان تشغله بين ارقى امم الارض واقواها .

عين قدرى باشا اذن مترجماً مساعداً بمدرسة اللسن على اتر تمام دراسته بها . وكان له ميل خاص لدراسة علوم الفقه ومقارنة الشريعة الاسلامية بالقوانين الاروية . فكان لذلك يحضر بعض دروس الفقه بالازهر وكان مكباً على مطالعة كتب الشرع منذ حداثة سنه . لكن آثاره فى ذلك لم تظهر الا بعد سنين طويلة . وبقيت الترجمة عمله الرسمى الذى كان يتقنه ايما اتقان . ولذلك قل من مدرسة اللسن الى نظارة المالية مترجماً لا مساعد مترجم .

ولما احتل ابراهيم باشا الشام عين شريف باشا والياً لها . فأخذ هذا الاخير قدرى باشا

( وكان ما يزال قدرى افندى ) سكرتيراً له ، ثم سافر وياها الى الاستانة وعادا بعد ذلك الى مصر وظلا متلازمين حتى عين قدرى باشا استاذاً للفتين العربية والتركية في مدرسة الامير مصطفى قاضل باشا . ثم اختاره الخديوى مرياً لولى العهد . ثم عين بالمعية قالمعارف فجلس التجار بالاسكندرية فرئيساً لقلم ترجمة الخارجية .

وأثناء اشتغاله بالتدريس وضع عدة كتب في مواضيع مختلفة . لكن اكثرها كان في اللغة العربية واجروميتها ومفرداتها وكان معاجم عربية فرنسية . من ذلك الدر النفيس في لغتي العرب والفرنسيس ويقع في سبعمائة صفحة ، والدر المنتخب من لغات الفرنسيين والعثمانيين والعرب ، واجرومية في اللغة العربية ومختصر الاجرومية الفرنسية مترجمة الى العربية والمترادفات باللغة العربية والفرنساوية . هذا عدا بعض كتب في التاريخ والجغرافيا ككتاب ( ملومات جغرافية مصحوبة ببعض نبد تاريخية لام مدن مصر جمعت وترجمت بالعربية لقائدة الشبيبة المصرية ) . وهذا الكتاب تم طبعه في سنة ١٨٦٩

بدل كثير من هذه الكتب على مبلغ تضلع قدرى باشا في اللغتين العربية والفرنسية وعلى قدرته الفاتحة في الترجمة . لذلك كان طبعياً ان يدعى للاشتراك في التمهيد لعمل التشريع العظيم الذي كانت الحكومة المصرية تفكر فيه والذي كان مقدمة لانتشار المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية . فقد كان القضاء المصري في ذلك العهد منوطاً بالمجالس الملقاة التي كانت تحكم بالعرف وكانت تجمع من الرجال من قلت درابته بقواعد العدالة . واذ كانت مبادئ الثورة الفرنسية قد تسربت الى مصر من طريق الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ ومن طريق الشبان المصريين الذين اوفدوا الى فرنسا ثم عادوا الى مصر ، فقد اتجهت الفكرة الى تعريب القوانين الفرنسية التي وضعت ايام نابليون ، وعهدت الحكومة الى جماعة من افاضل المترجمين المصريين بهذه المهمة . فحرب القانون المدني الفرنسي رفاعة بك رافع وعبد الله بك رئيس قلم الترجمة واحمد افندى حلى وعبد السلام افندى احمد . اما قانون المرافعات فحربه ابو السعود افندى وحسن افندى فهى احد مترجمى وزارة الخارجية ، وعرب قدرى باشا قانون العقوبات ، وعرب صالح مجدى بك قانون تحقيق الجنايات . وجمعت هذه القوانين كلها وطبعت بالمطبعة الاميرية في سنة ١٢٨٣ .

واذ كان ميل قدرى باشا للفق والتشريع يرجع الى ايام الدراسة على ما قدمنا فقد صادف ذلك العمل هذا الميل ودفع بصاحبه الى التفكير في تقنين احكام الشريعة الاسلامية . وزاده امعاً في هذا التفكير ان عهد اليه بالاشتراك في ترجمة قوانين المحاكم المختلطة الى اللغة العربية مع اللجنة التي انشئت في وزارة الحقانية لقيام بهذا العمل تمهيداً لوضع تشريع جديد للمحاكم الاهلية التي ازمع انشاؤها من يومئذ . ولما كان التشريع للمصريين يقتضى التوفيق بين احكام القانون المختلط الجديد الذى اخذ عن القانون الفرنسى وبين احكام الشريعة الاسلامية التي كان عليها القضاء



الى يومئذ ، فقد اشتغل قدرى باشا بهذه المقارنات فوضع كتابا لم ينشر بعد وما تزال نسخته المحفوظة في دار الكتب المصرية عن ( تطبيق ما وجد في القانون المدنى « الفرنسى » موافقا لمذهب ابي حنيفة ) وجاء في مقدمته انه ( يان المسائل الشرعية التي وجدت في القانون المدنى مناسبة وموافقة لمذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان )

هذه الترجمة لقانون العقوبات الفرنسى ولقوانين المحاكم المختلطة وهذه الابحاث المتصلة في المقارنات بين احكام الشرع والقانون المدنى الفرنسى مضافة الى ميله الاصيل . جعل من قدرى باشا قضيها في القانون . ولقد تقل من رئاسة قلم ترجمة الخارجية مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة وظل في منصبه هذا الى ان عين وزيراً للحقانية في اول عهد المنفور له محمد توفيق باشا . ثم استقال مع الوزارة وعاد بعد ذلك وزيراً للمعارف ثم انتقل وزيراً للحقانية من جديد ، وعمل في منصبه هذا لوضع القوانين للمحاكم الاهلية التي اريد انشاؤها واشترك بنفسه في وضع القانون المدنى وقانون تحقيق الجنايات والقانون التجارى . وفيما كان لا يزال ناظراً للحقانية صدرت لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . ثم احيل الى الماش وصدرت القوانين التي اشتغل في وضعها ايام كانت فخرى باشا ناظراً للحقانية .

كان طبعيا اذن ان ينصرف قدرى باشا في الشطر الثانى من حياته عن الاشتغال بما شغل به في الشطر الاول من ترجمة ونحو وصرف الى العمل في القانون والتشريع . وكان قدرى باشا من طراز الذين يتوفرون بكل قوتهم على العمل ولا يملونه . ولذلك وجه كل همته الى تقنين مذهب ابي حنيفة فوضع الكتب الثلاثة التي ما يزال اسمه مقرونا بها : مرشد الخيران في المعاملات ، والاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ، وقانون العدل والانصاف في القضاء على .شكلات الاوقاف . وقد ظلت هذه الكتب كلها محفوظة الى حين وفاته في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ولم تطبع الا بعد الوفاة بسنوات طويلة . ومع ذلك فهي التي خللت والتي ما تزال موضع فخره . هي هذا الجهد العظيم الذي لم يتضلع به من رجال الشرع الاسلامى احد فتضلع هو به واداه على خير وجوهه . واقتران اسمه بها دليل على انها اثر خالد حقا

فلقد كان في اعماله الاخرى ما يكفى ليجعل منه واحداً من رجال مصر وفي مقدمتهم كان يكفى اقتران اسمه بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية وصورها . وكان يكفى انه تقلد الوزارة ثلاث مرات في حياته وكانت تكفى كتبه الاخرى . لكن مناصب الحكومة واقتران الذكر بقانون من القوانين او عمل عام ناب فيه صاحب الذكر عن الحكومة لا يخلد اسم صاحب المنصب الاعلى انه اسم لا اكثر ، اسم من هذه الاسماء التي قد تصل الى المناصب بالرياء او الخدمة او غير هذين من الاسباب الكثيرة الوضيعة التي يعتبرها بعض الناس حلية لهم وسلاما يرتقون به درجات الحياة ، اسم مكون من حروف هجائية لامن اعمال جليلة ، اسم جف على قناص الحياة يلاشها الموت



ولا نصيب له من خير يبقى على الحياة اثره . فاما هذه الكتب الثلاثة التي لم تظهر الا بعد موت مصنفها فقد عادت اسمه الى الحياة متألقا شديدا الاشرار سقطت من حوله حياة المادة وضعفها وبقيت له حياة الروح المتصلة بالكون من ازله الى ابد.

ويقول الذين عرفوا قدرى باشا ايام حياته انه مع اكبابه على العمل اشد الاكباب لم يكن من المتجهمين للحياة المابسين في وجهها بل كان طريقا غاية الظرف وكان يتقن الضرب على العود وكان لا يأبى ان يجلس مع اخوانه خويجي مدرسة الالسن في حفلة طرب يسمعون من انقام عوده ما يهون على النفس اعباء العمل . وانك لتجد اولئك الذين وهبتهم الطبيعة من قدرتها ما يجعلهم قوة عاملة ذات اثر خالد في العالم احرص الناس على ان يتالوا من جوانب الطبيعة الباسمة حفا يعينهم على اداء الواجب العظيم الذي فرض الوجود عليهم اداءه والذي يقتضيهم من الجهد ما يتوهمون به لولا هذا الحظ القليل . وما كان لاحد ان يأخذهم بذلك ، وهو أيا كان لونه ليس الا رياضة لنفوسهم واعصابهم ان يبهرها الجهد أو يأتي عليها الملل . واذا أبهظ الجهد قوى الافذاذ الذين يقيمون العالم وحضارته فقد آن للملايين الذين يعيشون في كنف مواهب هؤلاء وينعمون بعملهم ان تتحطم سعادتهم وان تهدم حضارتهم .

وكان من قسوة القدر على قدرى باشا ان كف بصره وان انطفأ نور عينيه وكانت قبل ذلك ذواتي جمال وحدة . وقد سافر الى النمسا املا معالجة نفسه من هذا المرض . ولم يمنعه عدم نجاحه في هذا من متابعة عمله الذي أخرج للناس في تقنين الفقه الشرعي كتبه الثلاثة

وتوفي فاحدث وفاته فراغا في عالم النهضة القومية لكن هذه النهضة كانت حين وفاته في منحدر أدى بها الى وقوف تيار النشاط العظيم الذي قام به هو وزملاؤه ، فمن قبل سنة ١٨٨٦ كانت مصر قد ضربت في مطامعها في الحرية ضربة لا تقل قسوة عما اصبحت به على اثر انتصارات محمد علي باشا على تركيا . وكانت أوروبا هي صاحبة الضربة الاولى وصاحبة الضربة الثانية .

ولن تزال كتب قدرى باشا الثلاثة عنوان مجد لا يقل عظمة عن قانون نابليون ولئن تنسى الناس من حياة قدرى باشا كل شيء فلن يفسوا هذه الكتب الثلاثة وهي كافية لتقيم مجد رجال لا مجد رجل واحد



## مجلة كلية الحقوق

لله در أولئك الطلبة الذين انشأوا هذه المجلة وخصصوها للمباحث القانونية والاقتصادية .  
 طالعنا الاعداد الثلاثة التي ظهرت فاذا هي حافلة بالموضوعات القانونية والشرعية والاقتصادية  
 نذكر منها بحثا لحضرة الفاضل الشيخ احمد ابراهيم ابراهيم استاذ الشريعة الاسلامية بكلية  
 الحقوق في « وجوب وضع قانون شرعي غير مقيد بمذهب معين » . ثم بحثا آخر في دعوى  
 وقف « العمل الجديد والحق العيني العقارى » لحضرة الباحثة الدكتور عبد الفتاح بك السيد قاضي  
 محكمة المنصورة المختلطة . ثم بحثا شيقا في « حقوق الارتفاق والالتزامات الشخصية » لحضرة  
 الفاضل المدقق الدكتور عبد السلام بك ذهني القاضي بمحكمة مصر الاهلية . ثم ابحاثا أخرى  
 كثيرة لبعض رجال العلم مثل بحث الاستاذ محمد بك جمال الدين المفتش بوزارة الحفانية في  
 « المجرمين الاحداث » وبحث « في حرية الرأي وحدود النقد » لحضرة الفاضل عبد اللطيف بك  
 محمد القاضي المحاكم الاهلية ثم « تأثير نابليون في القانون المدني » ثم « تنفيذ الاحكام الاجنبية » وهي  
 نص محاضرة القيت بدار الكلية لحضرة ايزيدور افندى طنوس حبشى طالب بالسنة الرابعة  
 بالكلية ثم « الضمان الدستوري » وهي محاضرة أخرى القاها بدار الكلية لحضرة الفاضل حسنى  
 افندى عبده الشنتاوى وهو رئيس تحرير المجلة وبلى ذلك مقالات عدة واحكام شتى في مختلف  
 الموضوعات والعدد الثانى حافل أيضا بالموضوعات القانونية الفديزة والعدد الثالث فيه ابحاث  
 شتى واحكام عدة

ومجلة كلية الحقوق هي أخت مجلة المحاماة الصغيرة ابوها واحد وهو القانون . فيارك الله في  
 همة القائمين بأمر مجلة كلية الحقوق من محررين ومراسلين ومشاركين . واننا نتمنى لهذه المجلة  
 حياة طويلة في خدمة العلم وفي خدمة القضاء وفي خدمة المحاماة



العدد السادس	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٤٥٣	السبب الصحيح في التقادم الخمس . والاوزاع الشكلية في التسجيل الجديد ( لحضرة الفاضل الاستاذ عبد السلام بك ذهني )	
نمرة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٣٥٨	٥٥٤	محكمة النقض والابرار قضى . اصابة خطأ . حكم بالبراءة ابتداءً . الفاء الحكم استئنافاً . اغفال الحكم الاخير من مناقشة اسباب البراءة . اثره . ( المادتان ٢٠٨ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات ) .
٣٥٩	٥٥٤	محضر حضر التركة . تحريره بمعرفة معاون ادارة . اثره . ماهيته . تغيير فيه . اثره . تزوير في اصله . صورة رسمية منه . استعمالها مع العلم بتزويرها . اثره . المواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ عقوبات . و ٢٢٩ تحقيق جنابات ولائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ والامر المالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
٣٦٠	٥٥٧	نقض . سرقة . اغفال الفقرة المنطبقة على الحادثة من المادة التي طبقت . اثره . المادتان ٢٧٤ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات
٣٦١	٥٥٨	نقض شهادة وكيل المدعى المدني بطلان .
٣٦٢	٥٥٨	اتلاف ثمار نخيل . مادة ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات
٣٦٣	٥٥٩	نقض . تبديد اشياء محجوزة . ثقلها . اخفاؤها .
٣٦٤	٥٥٩	نقض . كلام النيابة . مراقبة . ملاحظة . آخر من يتكلم . تقدير العقوبة . بيان الاسباب .
٣٦٥	٥٦٠	نقض . تبديد . ودیعة . قرض صيغ بصيغة ودیعة .
٣٦٦	٥٦١	نقض . استئناف النيابة . طلب التخفيف . تشديد . جواز .
٣٦٧	٥٦١	نقض . مخالفات .



المحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٣٦٨	٥٦١	محكمة النقض والايام قض . تبديد . قتل الاشياء المحجورة .
٣٦٩	٥٦٢	قض . سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . قصد جنائي . استعادة محكوم عليه من قبول اطقن مقدم من آخر .
٣٧٠	٥٦٢	عود الى التشرد . انذار . مراقبة البوليس .
٣٧١	٥٦٢	قض . حكم صدر في دفع فرعى .
٣٧٢	٥٦٣	قض . احراز افيون . تأنيج زراعة .
٣٧٣	٥٦٣	قض . عدم اختصاص . عدم قبول النقض .
٣٧٤	٥٦٤	محكمة استئناف مصر الاهلية تقدم . وضع يد وارث . اقامة . لا تملك بمضى المدة .
٣٧٥	٥٦٥	استئناف . دعوى جديدة . طلبات جديدة . تغيير الصفة .
٣٧٦	٥٦٧	استئناف . حكم مرمى المزداد . اجراءات البيع فقط .
٣٧٧	٥٦٨	هبة المنقول . تم بالتقبض .
٣٧٨	٥٦٩	استئناف . قيده . مادة ٢٦٣ مرافعات .
٣٧٩	٥٧٠	حراسة قضائية . اختصاص المحاكم الاهلية . اختصاص المحاكم المختلطة . المحكمة التي عينت الحارس .
٣٨٠	٥٧١	ولي شرعى . تصرفات . استئانة على القاصر مسوغات .
٣٨١	٥٧٢	اعلان الحكم الغيابي . تنفيذه . ميعاد المعارضة .
٥٨٢	٥٧٤	تعاقب . تاريخ ثابت . حجر . تقدير ظروف التعاقب . فساد التدبير . ضعف القوى العقلية . عت . بطلان تصرفات .

المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٣٨٣	٥٧٦	محكمة مصر الابتدائية الاهلية بطلان مرافعة . مقارضات الصلح . اعتراف الدين .
٣٨٤	٥٧٦	زوج . ملكية منقولات . حق الزوجة .
٣٨٥	٥٧٨	مبدأ دليل بالكتابة . شروطه . دفاتر التجار .
٣٨٦	٥٧٨	عقد البيع غير المسجل . اثره . اثبات التعاقد .
٣٨٧	٥٨١	اختصاص المحاكم الاهلية . مصاريف المطاوى الشرعية .
٣٨٨	٥٨٣	جنسية . اثباتها . احكام المحاكم الاهلية والمختلطة قوة الشيء المحكوم فيه .
٣٨٩	٥٨٤	تعويض . خطأ صاحب العمل . مقاول . مسؤولية .
٣٩٠	٥٨٦	غاصب . الزامه بتعويض . لا بتقديم حساب .
٣٩١	٥٨٧	عقد صالح . تصديق . لا طعن . دعوى اصلية . مادة ٥٣٥ مدنى .
٣٩٢	٥٨٨	قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً تعويض مدنى . الاشخاص المسؤولون مدنياً . تعويض الضرر . خطأ . اشتراك فى الخطأ . اثره .
٣٩٣	٥٩٠	تقدير الدعوى طلب ما يستجد . اثره .
٣٩٤	٥٩٢	وقفة احد الخصوم . ايقاف الدعوى . اثر البطلان .
٣٩٥	٥٩٣	تزوير . اختراع . جواب توصية . ضرر .
٣٩٦	٥٩٣	رد وبطلان الورقة . طعن بالتزوير . سلطة المحكمة فى الرد والبطلان . تحقيق . المادة ٢٩٢ / ٣٣٣ مرافعات .
٣٩٧	٥٩٦	محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية استئناف نائب عمومى . بعد صدور حكم نهائى . نظام عام .

المحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٩٨	٥٩٧	محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية احكام . طرق طعن . دعوى ابطال اجراءات الدعوى والحكم
٣٩٩	٥٩٨	بنى سويف » » تتبع نزاع الملكية . تسجيله . الحاق الثمار . حرامة .
٤٠٠	٥٩٩	قنا » » التماس . ورقة محجوزة . صحتها . قوتها . تحقيق . قيمة الدعوى لمعرفة جواز الاستئناف . مصاريف الدعوى من ملحقات الطلب الاصلى . المادتان ٣٤٧ و ٣٤٩ مرافعات .
٤ ٢	٦٠٢	محكمة الازبكية الجزئية الاهلية التماس . غش . احواله . تعريفه .
٤٠٣	٦٠٤	» » » » فعل قاضح . رقص البطن . قصد جنائى : نفقة . اسلام مسيحي . حكم نفقة صادر من بطريركيسة .
٤٠٤	٦٠٦	البان » » اذن بالخصومة . قوته . امام الاهلى . امام الشرعى . اب . ولاية الاب . خيرية . بيع بيع . قانون جديد . حكمة تشريعه . نتائج . اختصاص . جهة الادارة . تكلفها بعمل معين . مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .
٤٠٥	٦٠٧	ميت غمر » » محاكم الاخطا . وجوب عرض القضايا عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا .
٤٠٦	٦٠٩	اسيوط » » محاضر . حارس . مسؤولية الحاجز . مسؤولية الحكومة .
٤٠٧	٦١٣	» » » » اختصاص محكمة الخط . مساقى . منع تعرض محضر . حارس . مسؤولية الحاجز . مسؤولية الحكومة .
٤٠٨	٦١٤	اخميم » » سرقه . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس حكم جنائى . قوة الشئ . المحكوم فيه . الشئ . المسروق . محكمة مدنية .
٤٠٩	٦١٤	ديروط » » سرقه . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس حكم جنائى . قوة الشئ . المحكوم فيه . الشئ . المسروق . محكمة مدنية .
٤١٠	٦١٦	البدارى » » سرقه . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس حكم جنائى . قوة الشئ . المحكوم فيه . الشئ . المسروق . محكمة مدنية .
٤١١	٦١٨	طهطا » » سرقه . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس حكم جنائى . قوة الشئ . المحكوم فيه . الشئ . المسروق . محكمة مدنية .
٤١٢	٦٢٠	جرجا » » سرقه . تسليم اختياري . تسليم مؤقت . اختلاس حكم جنائى . قوة الشئ . المحكوم فيه . الشئ . المسروق . محكمة مدنية .



صفحة	فهرست الابحاث القانونية
٦٢٢	نص المحاضرة التي القاها جناب العالم واتلى بك المستشار الملكي بوزارة المالية في دار المحكمة المختلطة النظام الحالي لتسجيل الحقوق المقارية في مصر)
٦٤٦	ترجمة حياة المغفور له محمد قدير باشا صاحب كتاب ( الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان ) وكتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان ( وكتاب ( العدل والانصاف في حل مشكلات الاوقاف )
٦٥١	تقريظ مجلة كلية الحقوق .
رئيس التحرير: عزيز قنانكي	

## بيان

نشرنا في هذا العدد ٤١ حكما منها :

عدد	
١٥	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار
٨	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٣	احكام صادرة من محكمة استئناف اسبوط
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
٥	احكام صادرة من المحاكم الجزئية الاهلية
٤١	

وقد صدرنا هذا العدد «باقترحات وتعليقات على قوانين الاحداث الجنائية في مصر» لحضرة  
الفاضل محمد بك طاهر راشد وكيل نيابة دكرنس . وفي اثر الاحكام نشرنا بحثا في «الوقوف الاهلية  
وضرورة تعديل نظامها» لحضرة الاستاذ الفاضل مصطفى صبرى بك المحامى وختمنا هذا العدد  
ببحث في «الجوامع ومتى تعتبر من الاملاك العامة» لحضرة الاستاذ الفاضل ابراهيم افندى سعيد  
المحامى . وبلى هذا البحث عدة تقاريط في طائفة من المؤلفات القانونية مأ رئيس تحرير المجلة  
عزيز هانكى





العدد السابع

# المحكمة

السنه السابعة

عدد ابريل

## اقتراحات وتعليقات على قوانين الاحداث الجنائية في مصر

ربما كان التشريع الخاص بالاحداث أهم قوانين الدولة واجدرها باعادة النظر حيناً بعد حين تمسكاً مع تطور مبادئ التربية وعلم النفس ومجاراة لتقدم الامة الاجتماعى . وما ذلك الا لأن الاحداث هم رجال المستقبل وايدى الامة العاملة ومن واجب الدولة ان تتولى حمايتهم وان تهني بهم عناية خاصة لصغر مداركهم وقلة اختبارهم فلا تقيدهم فى احكام المعاملات المدنية بما يقيد به الكبار ولا تفرض عليهم من العقوبات الجنائية الا ما كان مؤدياً الى تهذيبهم واصلاحهم اكثر من ردعهم وزجرهم

وقد ادركت وزارة الحفانية هذا الامر واولته عنايتها وصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢١ م منشأ اللجنة الدائمة للمجرمين الاحداث لتتولى فحص اسباب اجرام الاحداث واقتراح الوسائل الكافية لردعهم وبمبحث ما فى التشريع المصرى الحالى من العيوب والنقص لاقتراح التعديلات والنصوص الجديدة التى ينبغى الاخذ بها ومراقبة الاجراءات المتبعة فى محاكمة المجرمين الاحداث والاشراف على طرق اصلاحهم وتهذيبهم »

والى هذه اللجنة اتقدم ببعض الاقتراحات والملاحظات على قوانين الاحداث الجنائية حسبما شاهدت من الوجهة العملية

### سن المجرمين الاممات

قسم الشارع المصرى ادوار المسؤولية الجنائية للمجرمين الاحداث الى ثلاثة اقسام فى الباب التاسع من الكتاب الاول من قانون العقوبات . فتفى المسؤولية بتاتا عن الاحداث الذين لم يبلغوا من العمر سبع سنوات كاملة لانهم طوع غرائزهم لا يدركون نتيجة افعالهم وقرر مسؤولية من هم بين السابعة والخامسة عشر على ان لا يحكم عليهم بعقوبة جنائية مطلقا وعلى جواز استبدال العقوبة المقررة قانونا باحدى العقوبات التأديبية المنصوص عنها فى المادة ( ٦١ ) عقوبات . واخيرا خفف عقاب من كان بين الخامسة عشر والسابعة عشر فى الاحوال التي تكون العقوبة فيها الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ( المادة ٦٦ عقوبات ) .

وقد جرى الشارع المصرى فى هذا التقسيم على غلط القانون الانكليزى والفرنسى وترك جانبا مسألة التمييز التي كانت مقررة فى القانون القديم سنة ١٨٨٣ وابعح للقاضى الاختيار بين العقاب ووسائل التأديب . ولا شك ان القاضى لا يختار بينهما الا بعد ان يدرس نفسية الصغير وحاله الخلقية والعقلية ومقدار شعوره بالمسؤولية ( انظر تعليقات وزارة الحفانية وتقرير المستشار القضائى ماك ايلرث فى سنة ١٩٠٥

### دور عدم المسؤولية المطلق

حدد القانون المصرى هذا الدور بسبع سنوات كما كانت الحال فى القانون القديم واعفى الصغير من اقامة الدعوى العمومية عليه وان لم يعفه من اجراءات التحقيق كما تفعل بعض الممالك الاوروبية ( المانيا )

على ان هذا التحديد فى ذاته متقد لم يلحظ فيه مستوى التربية والتهذيب فى مصر ولا حالة الوسط الاجتماعى وجميع الممالك الاوروبية تمنع المسؤولية عن الصغير الى ما بعد هذه السن عدا انجلترا التي تجعلها السابعة ايضا واكثر تلك الممالك تحدها بين العاشرة والرابعة عشر . فهى ثمانية فى رومانيا وتسعة فى اليونان وروسيا وعشرة فى مشروع القانون البلجيكي واثنى عشر فى المانيا وثلاثة عشر فى فرنسا واربعة عشر فى الدانمرك والنرويج ومشروع قانون النمسا وخمسة عشر فى السويد

فاذا كان هذا هو الشأن فى اوروبا حيث ينتشر التعليم ويرقى المستوى الاجتماعى والاخلاقى فهل لا يجدر بمصر ان تزيد السن فى هذا الدور نظرا لغلبة الجهل وضعف وسائل التربية وتأثير الوسط القاسم وتقتدى بفرنسا التي حددت السن عندها بما يناسب تخرج الصغير من المدرسة الابتدائية بعد التعليم الاجبارى

## دور الاختيار بين العقاب والتأديب

أحسن الشارع المصري في حذف مسألة التمييز من عدمه في هذا الدور وترك للقاضي حرية التقدير والاختيار بين العقاب ووسائل التأديب المنصوص عنها في المادة ٦١ عقوبات . ولكنه خطأ اذ جعل الحد الأقصى لهذا الدور الخامسة عشر اذ هو لم يعتمد في تحديده هذا على الشريعة الإسلامية التي تجعله الأربعة عشر اذا قيل انه اعتمد عليها في تحديد سن السابعة لعدم المسؤولية المطلق . ولا هو اعتمد على القوانين الأوروبية التي اقتبس منها واخصها القانون الفرنسي . إذ الحد الأقصى لهذا الدور في فرنسا وبلجيكا ستة عشر عاما وفي ألمانيا وإيطاليا والمجر ثمانية عشر عاما . كما يجب ذكره ان هذه السن محددة في القانون المختلط المصري بستة عشر عاما . أما القانون الإنجليزي فيمكن ان يقال بانه حددها بستة عشر عاما أيضا اذا اعتبرنا ما هو مسموح فيه من ارسال الاحداث الذين بين الرابعة عشر والثالثة عشر الى مدرسة الاصلاحية أو تسليمهم الى أهلهم أو جلدتهم أو غير ذلك من وسائل التأديب دون العقاب

فكان الشارع المصري لم ينظر في اختيار الخامسة عشر كنهاية لسن الرشد الجنائي على اعتبار انها هي السن التي ينقطع عندها الامل في اصلاح الصغير بوسائل التأديب دون العقاب ولم يبحث شيئا من نظريات العلم الاجتماعي أو علم النفس في سبيل تقرير هذا الاختيار . وانما يظهر انه نفت فقط الى سرعة النمو الجسماني في طقس مصر بعد الخامسة عشر وفاته انه ليس المول عليه بنية الاجسام ولكن المول عليه رقي المستوى العقلي والخلق وتقدم البيئة الاجتماعية وهي المقاييس الحقيقية لمبلغ الادراك والشعور بالمسؤولية . وقد اشار الى ذلك مشروع القانون النمساوي لسنة ١٨٩٣ إذ جاء في اسبابه . اذا كان الاحداث لم يربوا . وكانوا قد كبروا بين الحاجة والبؤس في الاحوال الطبيعية والادوية واذا كانت لا يطرق آذانهم الاسماء الكلام أو خشن الالفاظ ولا تفتح عيونهم الا على اعمال ناطقة بالحزى والمار شاهدة بضياغ الشرف فمن الظلم ان يحل بمثل هؤلاء العقاب باعتبارهم مجرمين . ( كتاب قانون العقوبات المقارن لعبد الحميد باشا بدوي ) على انه اذا كان قانون العقوبات الحالي قد وضع في الوقت الذي كانت سن الرشد المدني في مصر ثمانية عشر عاما مما ساغ معه ان تكون سن الرشد الجنائي خمسة عشر عاما فانه ينبغي ان تزداد الآن هذه السن بعد ان عدل قانون المجالس الحسبية في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ واصبحت سن الرشد المدني احدى وعشرين سنة . إذ لا شك في ان هذا التعديل يدل على رأى المشرع في مبلغ ادراك القاصرين وحسن تصرفهم في الامور واضطلاعهم بالمسؤولية . وبقاء سن الرشد الجنائي على هذا التفاوت الكبير من سن الرشد المدني أمر يدعو الى الدهشة والاستغراب ولا يعترض على هذا بان وسائل التأديب المنصوص عنها في المادة ٦١ عقوبات تصبح غير



لائقة ولا نافعة في مصر بعد الخامسة عشر إذ المعلوم ان هذه الوسائل اختيارية للقاضي يوقعها متى رأى من ظروف الجريمة وحالة المتهم وقلة ادراكه لنتائج اعماله ما يبرر توقيعها عليه والا فهو في حل من ان يوقع العقوبة المقررة للجريمة قانونا

على ان هذا الاعتراض يمكن دفعه بالمرّة باقتراح حل آخر للمسألة وهو ان يباح للقاضي في الدور الثالث المنصوص عنه في المادة ٦٦ عقوبات . وهو الدور الذي بين الخامسة عشر والسابعة عشر . ان يوقع عقوبة الجلد وعقوبة التوبيخ التي سنشير اليها فيما بعد دون غيرها من وسائل التأديب بدلا من ان يحكم بعقوبة الجنبحة المقررة قانونا . ولن يلجأ القاضي بطبيعة الحال الى هاتين العقوبتين التأديبيتين الا مع من يرى انهم أهل لغير الحبس والغرامة مع ملاحظة ان الجلد جائز في انجلترا الى سن السادسة عشر

وهذا الحل خليق ان يخفف وطأة النقد الذي يوجه الى النصوص الحالية فيما يختص بعقوبة الارسال الى مدرسة اصلاحية . إذ ان هذا الارسال جائز لمن كان عمره زهاء الخامسة عشر ويجوز ان يحكم بارساله لمدة خمس سنوات . فكأنه يبقى في المدرسة الاصلاحية الى سن العشرين تقريبا على حين ان من يكون قد جاوز الخامسة عشر ولو بايام قليلة لا مناص من ارساله الى السجن . . . . وقد لا يكون التفاوت بين مدارك الاثنين وقابليتها للاصلاح مما يستدعي استبدال عقوبة تأديبية باخرى بدنية كهذه . فاستبقاء بعض العقوبات التأديبية للاحداث الذين بين الخامسة عشر . والسابعة عشر مفيد جدا من هذه الوجهة ومانع من مثل هذا الحيف

### منع عقوبة الجناية عن المجرمين الاعمار في هذا الزور

قضت المادة ٦٠ عقوبات بان لا يحكم على المجرمين الاحداث في هذا الدور بعقوبة جنائية على الاطلاق قررت بانه . اذا زاد سن المجرم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا واذا ارتكب جنائية عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشرين سنين وقد أحسن الشارع المصري عند وضع هذه المادة في ان حذف الحد الأدنى لهذه العقوبات كما كانت الحال في المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون العقوبات القديم واكتفى بالنص على الحد الاقصى تاركا لقضاة تقدير مدة العقاب الكافية

غير انه يجمل ان يعاد النظر في مقدار هذا الحد الاقصى ويخفف قليلا خصوصا اذا لاحظنا ان موجبات الرأفة مع الكبار طبقا للمادة ١٧ عقوبات المعدلة في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ لاتصل

الى مثل هذا الحد الأقصى وان بعض البلاد الأوروبية لا تفرض عقوبات بدنية على المجرمين من الاحداث في هذا الدور مطلقا بل هي تكتفي بالعقوبات التأديبية

### دور تخفيف العقاب

قلنا فيما تقدم ان جمل الخامسة عشر حدا لسن الرشد الجنائي في مصر متقد بعد ان زيدت سن الرشد المدني الى الحادية والعشرين وبعد ان قضت معظم الممالك الأوروبية بان عقل ابن الخامسة عشر وخبرته بالحياة غير كافين لاضطلاعه بالمسئولية الكاملة . هذا على ما في تلك البلاد من رقي وتعليم .

على ان تلك البلاد التي جعلت سن الرشد الجنائي اكثر من الخامسة عشر لم تكتف بهذا في معالجة اصلاح المجرمين الاحداث بل حددت دورا آخر بعد هذه السن الراشدة تركت فيه لحكمة القضاء الاختيار بين العقوبات البدنية والعقوبات التأديبية . بل هناك ما هو اكثر من ذلك وهو ان معظم البلاد التي لم تأخذ في هذا الدور بوسائل التأديب منعت توقيع عقوبات الجنايات بقاتا على المجرمين الاحداث واستبدلتها بعقوبة الحبس أو الغرامة

ولكن الشارع المصري لم يصطنع وسائل التأديب في هذا الدور كما لم يسمح بالاعفاء من توقيع عقوبات الجنايات على الاطلاق بل اقتصر على ان منع بعض عقوبات الجنايات وهي الاعدام والاشغال الشاقة ( المادة ٦٦ عقوبات )

وقد اوضحنا فيما تقدم من القول رأينا في ضرورة الاحتفاظ ببعض العقوبات التأديبية كالجلد والتوبيخ في هذا الدور

### وسائل التأديب في القانون المصري

كان قانون العقوبات القديم لا يعرف من طرق تأديب الصغير واصلاحه غير وسيلتي التسليم الى أهله وارساله الى مدرسة اصلاحية ولكن القانون الحالي قد اضاف وسيلة ثالثة وهي الضرب اقتبسها من القانون الانجليزي . ولعل هذه الوسيلة خير وسائل التربية في مصر لشيوعها في جميع البيوت ولعدم وجود مدارس اصلاحية تضارع مدارس أوروبا وتكفي لاواء جميع من يحكم عليهم .

وسنوضح فيما يلي الفائدة العظيمة التي تنجم عن ادخال عقوبة التوبيخ والتحذير الى القانون المصري كوسيلة رابعة للتأديب اسوة بالقانون الهولندي الذي وصل الى أرقى مبادئ اصلاح المجرمين الاحداث .

والآن تفصل الكلام عن كل وسيلة من وسائل التأديب في مصر

### التسليم

تنص المادة ٦١ عقوبات على جواز الحكم على الصغير بتسليمه الى والديه أو وصيه اذا التزم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل وذلك بدلا من الحكم عليه بعقوبة الجريمة المقررة قانونا

ولا شك ان عقوبة التسليم هذه من اصالح العقوبات واحسنها اثرا في نفس الصغير واهله خصوصا اذا كانوا من طبقة مهذبة نوعا ما او كانت الجريمة التي ارتكبها الصغير من الجرائم العارضة البسيطة التي لا تدل على ميل اجرامى في النفس كجرائم الضرب والايذاء.

يبد لنا نلاحظ ان القانون قصر الحكم بالتسليم على الوالدين او الوصي . وكثيرا ما يكون الوالدان متوفيين ولا وصى شرعى للصغير أو يكون الصغير غير مقيم مع والديه وليس من مصلحته أن يسلم اليهما كما هي الحال عند ما يكون اب الصغير قد تزوج غير امه أو تزوجت الام غير ابيه ويكون الصغير مقيما وقتئذ مع جده أو خاله في أحسن حال

لهذا يحسن بالشارع المصرى ان يجعل الحكم بالتسليم في المادة ٦١ ع شاملا للوصى الشرعى او لاي شخص من اقارب الصغير بشرط ان يقيم عنده او لغير هؤلاء من الاشخاص ذوى الشرف والمقدرة . اما النص على ضرورة أن يكون الصغير مقيما عند من يستلمه ففائدته عدم انتزاع الصغير من كفالة من هو مقيم عنده وتسليمه الى من لا يهتم بشأنه ولا يشفق عليه كما حدث في بعض القضايا حيث حكم القاضى بتسليم الصغير الى ابيه ( وهو متزوج غير امه ) بينما هو يقيم مع امه على احسن حال

هذا وقد كانت المادة ٥٨ من قانون العقوبات القديم اوسع مدى وافضل تشريعا في هذا الصدد من المادة ٦١ الحالية حيث كانت تميز التسليم الى الاشخاص ذوى الشرف والاعتبار . غير انه لا ضرورة لان يكون الشخص من ذوى الاعتبار ويكفى ان يكون من ذوى الشرف والمقدرة

### انتزاع عقوبة التوبيخ والتحذير

وهنا نرى المجال صالحا لان نقترح عقوبة اخرى غير التسليم نعتقد انها اجدى وانفع في كثير من الاحيان . تلك هي عقوبة التوبيخ والتحذير . اذ لاشك في ان كلمات من اللوم والتأنيب يوجهها القاضى الى المجرم الصغير امام اهله وامام الجمهور تؤثر احسن تأثير في نفسه وتبعث فيها الحجل والالم . وقد تصبح هذه العقوبة هي الملجأ الوحيد الذي يلجأ اليه القاضى اذا ما رفض احد



ان يستلم الصغير او لم يوجد من يصلح لذلك وكان القاضي لا يستريح ضميره الى توقيع عقوبة بدنية. وعقوبة التوبيخ والتحذير هذه وان لم يكن لها نظير في غير هولانده وفي بعض جرائم المخالفات في فرنسا والمانيا الا انها من انجح العقوبات واحتما بالوجود في بلد شرقي كمصر فطر اهله على الطاعة وفرط الحياء . وقد جربت بنفسى هذه الطريقة في قضايا عديدة استدعيت فيها المتهم والمجنى عليه واولياء امورها وبذلت للجميع النصيح والارشاد وقرعت المتهم تقريرا شديدا وحذرت من العودة الى مثل ما فعل فكانت النتيجة واضحة امامى اغثنى من تقديم هذه القضايا للمحكمة واقنعتى بصلاح الصغير وارعوانه

### مسئولية المستلم المالية

اوضحت المادة ٦٢ ع ما يترتب على التزام الوالدين او الوصى اذا ما عاد الصغير القدى سلم اليهم الى ارتكاب جريمة اخرى في خلال زمن معين

واول ما يلاحظ على هذه المسئولية انها مسئولية مالية طفيفة لا تحمل المستلم على الاهتمام بشأن الصغير ومراقبته اذ انها لا تتجاوز الحكم عليه بجنيهين في اسوأ الاحوال . بينما قدرت بعض الممالك الاوروبية مسئولية اقارب الصغير حق قدرها وواجبهم الادبى والاجتماعى نحو تربيته وتأديبه وقضت بالزامهم بعقوبات مالية تصل الى النى فرنك ( انظر المادة ٥٣ من القانون الايطالى والمادة ١٧٣ من القانون البلجيكي ) والى الحبس في اسبانيا والدانيمرك

ويحسن بالشارع المصرى ان يقتدى بهذه الممالك ويشدد عقاب المستلم للصغير اذا ما عاد الاخير الى ارتكاب جريمة بعد التسليم ويمكن ان تعدل النصوص الحالية بحيث يجوز الحكم عليه بغرامة الى جنيه واحد او بالحبس لغاية اسبوع اذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير مخالفة او جنحة او جنابة ثم ارتكب مخالفة اخرى . وبغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات او بالحبس مدة لا تزيد عن شهر واحد اذا كان الالتزام بناء على ارتكاب الصغير جنحة او جنابة ثم ارتكب جنحة او جنابة اخرى

والذى يدعو الى ضرورة تشديد العقاب في هذه الاحوال ما لوحظ في كثير من القضايا الخاصة بالطبقات الوضيعة من ان المستلم للصغير هو القدى يدفعه في اغلب الاحيان الى ارتكاب الجرائم لمنفعته الشخصية او على الاقل يهمل اهمالا فاحشا في ملاحظته ومراقبته دون ان يخشى عقابا زاجرا من القانون

ولا بأس ان نشير بهذه المناسبة الى خطأ بسيط في نصوص القانون ورد في هذا الشأن وهو ان مسئولية المستلم المالية تختص من تاريخ ارتكاب الصغير للجريمة التى سلم اليه من اجلها ( المادة

٦٢ ع ) وظاهر ان المقصود ان تكون هذه المسؤولية من تاريخ الحكم بالتسليم والا انتهى الامر الى نتيجة غريبة وهي ان يكون المستلم مسئولاً عن جرائم الصغير التي ارتكبت قبل قبوله استلامه اياه . ووجه هذا كله ان القانون المصرى لم يفرض مسؤولية الوالدين فرضاً قانونياً ولم يجعل الاستلام اجبارياً كالقانون الايطالى مثلاً ولكنه جعل ذلك امراً اختيارياً لهما

### ضرورة ذكر عقوبة التسليم في صحيفة السوابق

قضت تعليمات سعادة النائب العمومى لقلم السوابق بعدم اثبات عقوبة التسليم في صحيفة سوابق المجرم الصغير وقد ترتب على هذا انه حكم على كثير من المتهمين الاحداث بتسليمهم مرة بعد اخرى الى ابائهم دون ان يعرف القاضى ذلك لان صحيفة السوابق التي امامه خلوا من ذكره وقد يمكن ان يكون له رأى اخر فى الحكم لو عرف ان عقوبة التسليم لم تجدد فها مع الصغير ولا مع من استلمه

يضاف الى هذا ان عدم ذكر تلك العقوبة في صحيفة السوابق قد عطل احكام المادة ٦٢ عقوبات تعطيلاً تاماً وجعل مسؤولية المستلم المالية في هذا السبيل لا قيمة لها اذ يكاد يكون من المستحيل معرفة ان هناك التزاماً من جانب الاب او الام بحسن سير الصغير الذى سلم اليهما طبقاً للمادتين ٦١ و ٦٢ عقوبات ما دام ان صحيفة سوابق الصغير نفسه خالية من الاشارة الى ذلك . ولعله لم يصدر حتى الان حكم واحد من المحاكم المصرية يقضى بتفريم مستلم الصغير طبقاً لاحكام ( المادة ٦٢ ) عقوبات

وهذا ولا شك مضيع لحكمة التشريع ومؤد الى الاستخفاف بمسؤولية التسليم ما دام ان المستلم يرى ان الاجزاء يناله من وراء هذا الاستلام وما دام ان الصغير يعتقد ان ما ينتظره من الجزاء ليس الا اعادته الى من شجعه على ارتكاب الجريمة

### الضرب

اقتبس القانون المصرى عقوبة ضرب الاحداث بمصاً رفيعة من القانون الانكليزى وقصر الحكم بها على المذكور دون الاثا لحكمة لم يظهرها تقرير المستشار القضائى ولا تعليقات وزارة الحفانية ومنشوراتها . على ان احدى الممالك الاوروبية الحديثة التشريع لقوانين الاحداث وهي الهانميرك قد اجازت توقيع هذه العقوبة على الاثا ايضاً . ولا يمكن ان تكون حكمة المنع في مصر راجعة الى مجرد اثوثة البنات اذ الواقع انهن يضربن ويجلدن في بيوت ابائهن كما لا يمكن ان تكون راجعة الى اى اعتراض آخر عن طريقة التنفيذ اذ يمكن ان ينفذ ضرب الاثا على ايديهن

او يوكل هذا التنفيذ الى امرأة . على انه لو كانت تمت حكمة بالغة لشارع المصرى في هذا المنع لما اجيز توقيع عقوبة الضرب على البنات ومن داخل المدرسة الاصلاحية جزاء لما يرتكبه فيها من الذنوب ( راجع اللائحة الداخلية للمدرسة الاصلاحية )

### الارسال الى المدرسة الاصلاحية

ارسال الاحداث الى مدرسة اصلاحية من احسن الوسائل لتهديبهم واتقاذهم من الوسط السوء الذى افسد امرهم واغرامهم بالجريمة . وليس هناك اى اعتراض على فكرة المدارس الاصلاحية بالذات ولكن الاعتراض قد يوجه الى انظمتها الداخلية وطرق التهذيب المتبعة فيها وهو ما ليس من غرضنا الكلام الآن فيه

وقد حذا القانون المصرى حذو اغلب الشرائع الاوروبية في هذا المضمار وقرر بجواز ارسال المجرمين الاحداث الى احدى المدارس الاصلاحية او الى اى محل آخر معين من قبل الحكومة بشرط ان لا يكون قد سبق ارسالهم اليها وبشرط ان لا يقل بقاؤهم فيها عن سنتين ولا يزيد عن خمس سنوات ( المادة ٦٤ عقوبات )

ولا معنى لان يمنع المشرع الصغير من الدخول الى الاصلاحية مرتين اذا عاد الى ارتكاب الجرائم . واذا كان يقال ان سبب هذا المنع ان لا خير يرجى من وراء تهذيب مثل هذا المجرم فانه يمكن ان يقال ايضا ان عودته الى ارتكاب الجرائم بعد خروجه من الاصلاحية مرجعه انه لم يتلق التهذيب الكافى فيها وانه ما زال فى حاجة اليها . وفى اغلب الاحوال تكون عودة الصغير الى اقتراف الجريمة منشؤها عدم رعايته ومراقبته بعد خروجه من الاصلاحية وتشغيله فى العمل الذى تعلمه فلا يابث ان يقع بين ايدى اهل السوء والاطراف الفاسدة فيفسدون عليه حياته . وقد اتى هذا الامر اغلب البلاد الاوروبية والامريكية فلم يتركوا الصغير بعد خروجه من الاصلاحية ليد المفادير بل هم يأخذون على عاتقهم مراقبته وايجاد عمل له او تسليمه الى احد المعاهد الصناعية او الخيرية

فضلا عن ان هذا القيد فى قانون العقوبات قد أدى الى اضطراب غير قليل . ذلك ان قانون الاحداث المتشردين الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ يعاقب الصغير المتشرد بارساله الى مدرسة اصلاحية دون ان يشير الى منع حصول ذلك مرتين . فهل تمنع سابقة الحكم على الصغير بارساله الى الاصلاحية طبقا لقانون التشرد هذا من ارساله اليها مرة اخرى طبقا للمادة ٦٤ عقوبات ؟ اخذت المحاكم فى احكامها بما هو اصح للصغير فى هذا الخلاف وقضت بان ارسال الصغير مرتين الى الاصلاحية لا يمنعه مانع ما دام ان ارساله فى المرة الاولى لم يكن طبقا لقانون العقوبات العام



كذلك لا معنى لان يترك للقاضي تعيين المدة التي يمكثها الصغير في الاصلاحية ما دام ان الغرض من ارساله اليها اصلاحه وتهذيبه وتعليمه وهو ما لا يمكن ان يتحقق للقاضي من قبل وانما يتحقق لمدير الاصلاحية الذي يرقب الصغير عن كثب ويخبر تطور اخلاقه وصلاح حاله . وقد اتفقت الآراء على ان مدة السنتين التي جعلها القانون حدا ادنى للحكم بالاصلاحية ليست كافية لتحقيق التهذيب والتعليم المطلوبين وان اقل مدة تكفي لذلك هي ثلاث سنوات كما يقرر ذلك رجال الاصلاحيات انفسهم

فلا خير في ان يحذف القانون هذين الشرطين من المادة ٦٤ عقوبات ويسمح بارسال الصغير اكثر من مرة الى الاصلاحية ويبقائه فيها حتى يرى مدير الاصلاحية الافراج عنه

### وسائل التأديب عامة لكل الجرائم

اختلفت الآراء فيما اذا كان جواز استبدال وسائل التأديب بالعقوبة المقررة قانونا هو خاص بالجرائم المذكورة في قانون العقوبات او انه عام يسرى على جميع العقوبات المذكورة في القوانين والوائح الجنائية الاخرى سواء منها ما سبق صدوره على القانون العام وما لحق

مالت المحاكم الى التعميم في التفسير مراعاة لمصلحة الاحداث وتقاديا من تطبيق العقوبات البدنية عليهم في الجرائم المنصوص عنها في غير قانون العقوبات . ويظهر ان هذا ايضا غرض الشارع بدليل انه قرر جواز استبدال وسائل التأديب بعقوبة الجنبحة او المخالفة المقررة قانونا . ولم يقل في هذا القانون . فضلا عن ان الشارع عقد الباب التاسع من قانون العقوبات للمجرمين الاحداث ولم يعده لجرائم معينة كبقية ابواب قانون العقوبات فلا يمكن ان يقال مثلا ان الدعوى العمومية قد تقام على من لم يبلغ عمره سبع سنوات كالملة لجريرة منصوص عنها في غير قانون العقوبات العام ما لم يوجد نص خاص بذلك

على انه يمكن للمشرع المصري ان يزيل هذا الابس بأن ينص في المادة ٦٤ ع على سريان احكامها على جميع الجرائم المنصوص عنها في غير القانون العام

### اجراءات التحقيق الجنائي والمحاكمة في مصر

لم يظهر القانون المصري في هذا المضمار من العناية بالاحداث ما اظهره في امر توليهم بالجزاء والتأديب في قانون العقوبات . فلا هو نظم طريقة خاصة للتحقيق مع المجرمين الاحداث احاطها بسياج من الرفق والبساطة والبعد من صولة البوليس ورهبة السجون كما تفعل اكثر الممالك المتقدمة اذ تكل امر التحقيق مع الاحداث الى قاض خاص بهم يعاملهم بالحنو والاشفاق ويكتسب ثقتهم

فيسل الى معرفة ما في نفوسهم من زيف وفساد او ألم وشقاء . ولا هو انشأ لم محاكم خاصة ليس فيها شيء من مظاهر السلطان والتنكيل كما تفعل ايضا تلك الممالك اذ تبعد من طريقتهم الحجاب والشرطين والمحضرين وتخصص لمحاكمهم جلسات سرية في غرفة قاض قوى الاخلاق تقاد البصيرة يمتاز بحسن التقدير والادراك ومعرفة طبائع الاحداث اكثر مما يمتاز بالتفقه في القانون لم يفعل القانون المصرى شيئا من هذا وغاية ما فعله انه أنشأ محكمتين خاصتين بالاحداث في القاهرة والاسكندرية يتولاهما قاض متدب من المحكمة الابتدائية يتغير في كل عام مرة على الاقل ويدير كل منهما وكيل نيابة واحد من عهد قريب ( ١٩٢١ ) . كما شرع بعض الاجراءات الجنائية عن تنفيذ الاحكام واستئنافها في الباب السادس من قانون تحقيق الجنايات

وما عدا هذا فان الاحداث يحاكمون في جميع بلاد القطر امام المحاكم العادية وتتخذ ضد جميع الاجراءات القانونية الجنائية التي تتخذ ضد الكبار ويمكن ان يقال على وجه الاجمال انه ليست في مصر قوانين للاجراءات الجنائية خاصة بالمجرمين الاحداث

على ان الباب السادس من قانون تحقيق الجنايات وهو الباب الخاص بالمجرمين الاحداث لم يحتو الا على خمس مواد ليس فيها ما يستحق الذكر . احداها وهي المادة ٢٤٢ الفاها قانون تشكيل محاكم الجنايات الذي جعل هذه المحاكم مختصة بالفصل في قضايا الاحداث المتهمين في جنابات سواء كان لهم شريك في الجريمة ام لم يكن . والحق ان الغاء هذه المادة لا يضير المتهمين الاحداث في شيء بعد ان حذفت مسألة البحث في التمييز التي كانت موجودة في القانون القديم واصبح القاضي حرا في البحث عن اى الطريقين انفع للمجرم الصغير عقابه ام تأديبه باحدى وسائل التأديب

وسن فصل الآن بيان اجراءات التحقيق والمحاكمة المتبعة في مصر ومقارنتها بما هو متبع في غيرها من البلاد

### التحقيق الابتدائي والمحاكمة

قلنا فيما تقدم ان اكثر الممالك المتحضرة قد اناطت التحقيق الأول مع المتهمين الاحداث بقاضى تحقيق خاص بهم خبير بطبائعهم مشغوف ببحث شؤونهم يتصرف في قضاياهم بما يعود بالفائدة والتقويم وان جاوز نصوص القانون . ويعاون هذا القاضي في امره اربكا وفرنسا رجال ونساء متطوعون وغير متطوعين من محبي الانسانية يجمعون له اخبار الصغير وتاريخ نشأته وكيفية معيشته وحالة اهله المعنوية والاجتماعية ويستقصون على العموم من المعلومات كل ما يرشد الى خير الطرق في تحقيق القضية والتصرف الواجب فيها . ولقاضي التحقيق في فرنسا ان يضع

الصغير تحت الرقابة السرية ليختبر احواله ويتبين مسلكه في الحياة . وتستعمل المراقبة اما اثناء التحقيق او الحكم وينتخب لها رجل او امرأة بحسب الظروف يكون في الغالب من اعضاء جمعيات رعاية الاحداث ( انجلترا وفرنسا )

فاذا قدم الصغير بعد ذلك الى المحاكمة كان امام القاضى تفصيل واف عن تاريخه يبصره بالحكم الذى يجب ان يقضى به لمصلحته . وينتدب للصغير محام وجوبا في فرنسا والمانيا وهولندا يشترك مع القاضى في تحرى الوسائل لاصلاحه . فضلا عن ان المحاكمة تجرى في جلسة خاصة غير علنية وليس فيها شئ من مظاهر السلطان وروبة المحاكم فلا حجاب ولا شرطه ولا منصات عالية ولا اوسمة ولا شئ مما يبعث في نفس الصغير الخوف والارتباك

ولكن شيئا من هذا لا يجرى في مصر ولم ينظم قانون تحقيق الجنايات اجراءات خاصة للتحقيق مع الاحداث ومحاكمتهم . فأي من رجال البوليس هو الذى يحقق معهم كما يحتق مع الكبار ثم يقدمون للمحاكمة في جلسات علنية تتبع فيها كل الاجراءات الشكلية المعتادة ولما يعنى رجل البوليس او القاضى باستقصاء ظروف الجريمة وبواعثها او تعرف تاريخ للمجرم الصغير وحالته

صحيح ان هناك تعليقات للنيابة في هذا الصدد ولكنها قلما نستطيع ان تتبعها في كل قضية ولو حرصت لما يحتاجه ذلك من الدعة والوقت الطويل وهما غير ميسورين مع كثرة اعمال النيابة واختلاف انواعها . على انه لو توفر للنيابة ما تحب منهما فانها لا تستطيع ايضا ان تمضى في الأمر على احسن وجه الا اذا ساعدها رجال اكفاء من البوليس او الجمعيات الخيرية يختصون ببحث قضايا الاحداث والتوفر على درس شئونهم . وهذا لو خصص في كل قسم ومركز من بلاد القطر بعض معاونى الادارة او الضباط القضائيين يحضرون المعلومات في قضايا الاحداث دون غيرهم ويكونون عوناً للنيابة والقاضى على مراقبة الصغار اثناء التحقيق الاولى يدرسون حالتهم الحلقية والعقلية وظروفهم المعيشية ويجمعون المعلومات من الأقارب والمدرسين ورؤساء الشغل بحيث تستهدى بها النيابة او القاضى في اختيار الوسائل الناجمة لاصلاحهم وعلاج جوانب ضعفهم واعادتهم الى حظيرة الامة اعضاء عاملين نافعين

### المجس الامتياطي والتفدي

مضت اكثر البلاد الاوروبية والاربية على ان لا يجبس المتهمون الاحداث حبسا احتياطيا ولا تنفيذيا في مكان واحد مع المتهمين الكبار صونا لهم من عدوى الفساد والاجرام ان تصل الى نفوسهم . ويفرج في انجلترا عن الصغير دون السادسة عشر بعد ان يثبت شخصيته



فورا الا اذا كانت الجريمة التي ارتكبها خطيرة او كان الافراج مضرا به او بمصلحة العدالة  
بيد ان الحبس الاحتياطي ليس مضرا بالصغير من ناحية اختلاطه بالمجرمين الكبار في سجن  
واحد فحسب ولكنه مضربه ايضا من ناحية معنوية وهي تأثر اعصابه بوحشة الحبس يتبعها اعتياده  
اياء وذهاب خوفه منه واستخفافه بالاقامة فيه . لذلك كان حقا ان لا يباح حبس الصغير في جميع  
الجرائم التي يجوز ان يحبس فيها الكبار بل يكتفى بحبسه في الجرائم ذات الخطر  
وفي مصر شيء من هذا القليل لم يشرعه قانون تحقيق الجنايات وانما اشارت اليه المنشورات  
الصادرة الى النيابة

وربما لم تكن الحاجة شديدة الى مثل هذا التشريع في مصر او في غيرها من البلاد لأن  
استعداد اعضاء النيابة او القضاة يميل بهم دائما الى عدم حبس المتهم الصغير احتياطيا  
والاقلال من حبسه تنفيذا

بقي ان هذا الحبس الاحتياطي والتفدي للاحداث ينفذ في مصر مع الأسف في السجون  
الذي ينفذ فيه على المجرمين الكبار . فهم يحبسون الآن في سجن الاستئناف وقد كانوا يحبسون من  
قبل في ( النخشبية ) بالمحافظة . وكلا المحليين يعرضهم للاختلاط بالأشقياء والمجرمين ويفسد كثيرا  
من عناصر الفضيلة والخير في نفوسهم . ويتبني ان يسرع ولادة الامور في اختيار مكان يحبس فيه  
هؤلاء الصغار الذين هم اشبه بالمرضى منهم بالمجرمين وحق ان يعتبر ضممايا المجتمع من ان يتهربوا  
ضممايا منيول شريرة فطرت عليها نفوسهم . وان كل يوم يمضي دون ان يوضع حد لهذه المحنة  
فيه قضاء على زهرة شباب مصر الذين جنى عليهم الوسط السيء او التربية الفاسدة

ومن الغريب ان المشرع المصري يقرر في المادة ٢٤٥ من قانون تحقيق الجنايات ان الصغير  
المحكوم عليه بالارسال الى الاصلاحية او محل آخر يجوز ان يبقى مؤقتا في السجن الى حين نقله  
منه او بعارة اخرى الى حين ان يصبح حكم الاصلاحية نهائيا . وكان الأولى ان يكون الأمر  
بالعكس وان يجوز ابقاء الصغير بالاصلاحية مؤقتا الى حين ان يصبح الحكم بالحبس نهائيا فينقل  
منها الى السجن

### استئناف الاعطاس من الامارات

نصت المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات على انه لا يقبل من المتهم الحديث السن  
استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني . فكأن الاستئناف جائز في غيره من الاحكام  
التأديبية وهي التسليم والارسال الى مدرسة اصلاحية . وكان الاجدر ان ينص ايضا على عدم  
قبول استئناف الصغير الحكم عليه بالتسليم اذ التسليم ملحوظ فيه مصلحة العائلة وصون شرفها كما

انه ملحوظ فيه ارجاع الصغير الى احضان من يحسن تربيته وتهذيبه . ولا يمكن للصغير ان يقدر هذه الظروف اذا ما ابيح له استئناف حكم التسليم . على ان الواقع انه يتدر ان يستأنف الاحداث الحكم الصادر ضدّهم بتسليمهم الى اهلهم

### أحدث المبادئ الاصلوية للمصريات

الى هنا انتهى البحث والتعليق على بعض الاحكام الجنائية العامة للمجرمين الاحداث في مصر وبقى ان نشير الى بعض الاحكام الخاصة التي وردت في قانون العقوبات وتحقيق الجنايات واهما ماورد في قانون الاحداث المنشردين الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الذي ستعرض له فيمايلي وقرر الآن ان ارقى التشريعات الحديثة لمسائل الاحداث موجودة في قوانين هولندا وبلجيكا وسويسرة ( مشروع القانون التامدي الاخير سنة ١٩٠٨ ) وهي تشريعات استندت الى ابحاث المفكرين والعلماء الاجتماعيين والنفسيين الدارسين للاحصائيات العامة والواقفين على نفسيات الاحداث واثر المعاهد الاصلاحية في تهذيبهم والى هذه القوانين ينبغي ان يلتفت المشرع المصري عند ما يعالج مسائل الاحداث

على انه لا فائدة مطلقا من تنقيح قوانين الاحداث وتمهدها بالتجديد والتهذيب طالما ان البلد مفتقر اشد الافتقار الى العدد العديد من المعاهد والمدارس الاصلاحية وجميعيات رعاية الاحداث والملاجيء الخيرية . اذ اى فائدة ترجى من وضع التشريعات المختلفة للاحداث وزيادة عدد من يساقون منهم الى المحاكم لتحرى الوسائل النافعة لاصلاحهم مادام أنهم يحبسون في سجن واحد مع الكبار وما دام انه لا توجد في مصر سوى مدرسة اصلاحية واحدة للمجرمين الاحداث واخرى المنشردين الاحداث وكلاهما مكتظ بمن فيه . وقد يري القاضى ان امثل الطرق لاصلاح الصغار ارسالهم الى مثل هذين المعهدين . فلا مناص اذن من تعطيل احكام العدالة والاصلاح . وهذه هي النتيجة التي تصل اليها مصر بقعودها عن الاكثار من الملاجيء والمدارس الاصلاحية للاحداث واخيرا نقول انه ينبغي ان يدخل المشرع المصري احكاما جديدة في القوانين الخاصة بالاحداث تفسح المجال امام القاضى لاختيار احسن الوسائل لتأديبهم وردعهم . وقد سبق ان اقترحنا فيما تقدم اضافة عقوبة التوبيخ والتحذير الى الوسائل التأديبية المذكورة في المادة ٦١ ع . ولا بأس ان نشير الان الى ما هو جائز في القانون الهولندي من الحكم على الصغير بحكم شرطى او مع ايقاف التنفيذ والحكم الشرطى تكون التجربة فيه من سنة على الاقل الى سنتين على الاكثر فاذا ارتكب في زمن التجربة جريمة نفذ الحكم ويجوز اعادة التجربة مرة ثانية وما هو جائز في المانيا وسويسرا والمجر من وضع الصغير في عائلة او مصح أو ملجأ وما هو جائز في انجلترا من الحكم

على أهل الصغير أو من يؤويه بالغرامة والتعويضات والمصاريف ولا شك ان معاقبة أهل الصغير أو من يؤويه عند ما يقترف جريمة ما من افضل الطرق لعلاج الحالة في مصر على الخصوص اذ قد لوحظ ان اغلب جرائم الصغار من الطبقة الوضيعة في مصر وخصوصا جريمة التسول يكون الدافع اليها تحريض الاهل أو اهلهم الشديد امر التربية والتأديب

### قانونه الامارات المتشربين

لاحظ الباحثون في شئون الاحداث ان ميل الصغير نحو الاجرام يبتدىء بالتسول يتبعه التشرد عند ما لا يجد من يتصدق عليه . ومن وراء التسول والتشرد مخالطته للافاقيين والطبقة المنحطة يتعلم منهم السرقة والاعتداء على النفس

والغالب ان الصغير يتسول مدفوعا بامر اهل الذين يحملوهم الارتزاق من اهلون السبل . ولذلك عمدت بعض القوانين الاوروبية ( القانون الالماني والسويسري والايطالي ) الى مراقبة الاب في ولايته على ابنه أو انتزاع هذه الولاية بالمرء ووضع الصغير تحت الوصاية الادارية اذا كان في مقامه مع ابيه خطرا عليه . وقد يوضع الصغير في احدى العائلات الطيبة بعيدا عن وسط اهل الفاسد حتي يستقيم امره وتصلح اخلاقه

ولكن القانون المصري لم ينظم شيئا من امثال هذه التدابير لحاية الاحداث المتسولين من وسط اهلهم السيء واكتفى بان نص في المادة ٣٣٨ ع على عقاب من يحرض الاطفال على الشحاذة هذا من جهة التسول اما اذا لم يكن للصغير اهل ولا نصير أو كان له اهل عجزوا عن تربيته واصلاحه فانه ينغمس غالبا في حماة التشرد ويدور على هواه مع الاشخاص المشبهين والاصوص . وقد عنيت اغلب الشرائع الحديثة بامر الاقطاء والايتام والمهملين والفاسدين من الصغار ودبرت لهم احسن التدابير الواقية التي تعصمهم من الوقوع في مهواة التشرد فالاجرام . ومن هذه التدابير ارسالهم الى الاصلاحيات أو المعاهد الصناعية أو المصحات أو العائلات الطيبة او الملاجىء ( هولندا فرنسا - انجلترا - المانيا - سويسرا - المجر )

اما المشرع المصري فلم يلتفت الى هذه الفئات المختلفة من الاحداث الاقطاء والايتام المهملين والفاسدين بل اقتصر على التشريع لفئة المتشردين وميى السير والسلوك بعد ان اضاف اليهم من يتسولون في الطرق والمحال العمومية وجعل اساس اصلاح الجميع ارسالهم الى المدارس الاصلاحية مع ان هذا الاصلاح يجب ان يختلف وسائله كما هي الحال في البلاد المتحضرة

ومن الممالك الاوروبية مثل بلجيكا وانجلترا واسبانيا من وضعت قانونا خاصا بالاحداث



المشردين والتسولين . ففي الاولى لا يعاقب الصغير لشيء ولو كان عائدا وانما يوجه أو يوضع تحت تصرف الحكومة وهذه ترضه عادة في معهد خاص لمدة ستة شهور ثم تعهد به الى معهد عام اخر وفي الثانية يرسل الى احدى المدارس الصناعية اذا كان دون الرابعة عشر وفي الثالثة يرسل الى ملجأ أو عائلة

وقد سلك المشرع المصرى مسلك هذه الدول ووضع قانون ٩ مايو سنة ١٩٠٨ للاحداث المشردين نسج فيه على منوال القانون الانجليزى للمدارس الصناعية ( راجع تقرير المستشار القضائى سنة ١٩٠٧ ) واختلف عنه في ان القانون المصرى جعل عقوبة المشردين الاحداث ارسالهم الى الاصلاحية كالمجرمين الاحداث سواء بدواء ينما ان القانون الانجليزى يجعل الاصلاحية للاحداث المجرمين ويجعل المدارس الصناعية للمشردين منهم

وها نحن نقل هنا نبذة من تقرير المستشار القضائى سنة ١٩٠٨ قال فيها :

وليس التقنين في هذا الباب الا اتباع ما سنته له الامم المستنيرة في اوروبا اجابة لنداء العطف على الاولاد الذى يزداد كل يوم في نفوس الامم والذي امتازت به قوانين مصر الحاضر

« ففي ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٩ صدر في فرنسا قانون لحماية الاطفال الذين يسيء اهلهم معاملتهم أو الذين أهملت تربيتهم فلا عائل لهم . وهذا القانون يقضي في بعض الاحوال بنزع السلطة الابوية ( حتما أو جوازا ) ممن هم له ويعين وصى للصغير . وينص أيضا على احوال يجوز فيها تسليم الاحداث الذين بلغوا السادسة عشر الى بعض الناس أو الجمعيات أو مصالح الاعانة العمومية وذكر قانون ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ بين الاحداث الذين تعولهم تلك المصالح القطار والمهملين واليتامى والفقراء ومن ساءت معاملتهم والدائرين على هواهم ومن فسدت اخلاقهم

« وصدر في بلجيكا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ قانون المشردين والشحاذين اشير فيه الى تأسيس مدارس خيرية لحماية الاحداث المجرمين وتهذيبهم جاء في المادة الثانية من القانون المذكور ( تخصص المدارس الخيرية للاطفال الذين لم يبلغ منهم ثمانى عشرة سنة كاملة وتأمّر المحاكم بتسليمهم الى الحكومة أو الذين تطلب ادارة القرى ارسالهم اليها ) . ومن الذين يجوز ارسالهم الى المدارس المذكورة التهمون الاحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشر اذا كانوا غير مميزين أو الذين لم يبلغوا الثامنة عشر اذا اعتادوا التشرّد أو الشحاذاة ويجوز الادارة المحلية اعنى لحكام القرى والمدن ان يطلبوا بموافقة ناظر الحقانية ارسال الصغير الذى لم يبلغ الثامنة عشر الى احدى المدارس الخيرية ولو لم يكن قد ارتكب جريمة أصلا .

« وعندنا في بلاد الانجليز كما اشترت اليه في العام الماضى المدارس الصناعية التى يجوز بمقتضى قوانين كثيرة ارسال الاحداث المشردين اليها حتى الذين لم يرتكبوا غير الشحاذاة »

## من هم المشردين المتشردون

نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ على ان يعتبر الولد ذكرا كان أو أنثى الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة متشردا (أ) اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومي (ب) اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل لتعيش وكان ابواه متوفيين أو محبوسين تنفيذاً لاحكام صدرت عليهما بذلك (ج) اذا كان مريض السلوك ومارقا من ساطة ابيه أو وصيه أو اواه اذا كان الأب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

وأول ما يلاحظ على هذه المادة انها لم تبين سنا ادنى للاحداث المتشردين كما عينت منهم الاعلى ١٥ عاما مما نشأ عنه خطأ بعض المحاكم فى احكامها حيث اعتبرت بعض الاحداث متشردين وكان عمرهم أقل من سبع سنوات كاملة زاعمة ان هذا القانون قانون خاص لا يسرى عليه حكم المادة ٥٩ من قانون العقوبات الا اذا وجد نص يشير الى ذلك وقد سبق ان فندنا هذا الزعم فيما تقدم من القول ووضحنا انه لا تجوز اقامة الدعوى العمومية على الصغير الذى لم يبلغ عمره سبع سنوات كاملة ولو كان ذلك لجريمة منصوص عليها فى قانون خاص أو لائحة واقترحنا ان يزيل المشرع هذا الالبس والتأويل بان ينص صراحة على ما يفيد ذلك فى المادة ٥٩ عقوبات كذلك نلاحظ ان المشرع اقتصر فى هذه المادة على اختيار ثلاثة انواع من فئات المتشردين ولم يذكر شيئا عن الانواع الاخرى التى ذكرتها التشريعات الحديثة وهى فئات الاقطاء والايام والمهملين وفاسدى الخلق والفقراء والدائرين على هوام بل هو لم يأخذ بما أخذ به التشريع الانجائيزى للمدارس الصناعية الذى استمدت منه كثير من احكام هذا القانون والذى يجعل من الاحداث متشردين من يخالط الدراق أو من يسكن أو يعيش أو يقيم مع اشخاص يأتون الفاحشة أو يعرفون بذلك أو من يقيم فى منزل تأوى اليه المومسات أو من يخالط الفساق (راجع قانون المدارس الصناعية فى انجلترا الصادر فى سنة ١٨٦٦ المعدل فى سنة ١٨٨٨)

أما النوع الاول الذى ذكره القانون المعرى من الاحداث المتشردين فهو من يتسول منهم فى الطريق العام أو فى محل عمومي . ولم يبين لنا القانون حكم من يقف منهم فى الطرقات العامة بقصد التسول أو قبول الصدقات أو من يستعطف المارة بحجة انه يبيع المتصدقين سائمة ما اسوة بالقانون الانجائيزى الذى ينص على هذين الامرين . إذ كثيرا ما نلاحظ فى معمرات الاولاد لا يتسولون فعلا ولكنهم يقفون بجوار الجدران أو يجلسون على قوارع الطرق ينتظرون الصدقات أما النوع الثانى من الاحداث المتشردين فهو من لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل لتعيش وكان ابواه متوفيين أو محبوسين تنفيذاً لاحكام صدرت عليهما بذلك . وبؤخذ من هذا

النص ان تشرد الصغار مقيد بشروط ثلاثة اذا قص واحد منها لم يعتبروا منشردين . فمثلا لا يعد منشردا من لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل لتعيش مادام ان ابويه على قيد الحياة ولو كان هو لا يقيم . مهما من زمن بعيد كذلك لا يعد منشردا من كان له محل اقامة مستقر ولو انه ليس له وسائل لتعيش وابواه متوفيان أو محبوسان وهذا من غريب التشريع الذي ينبغي المشرع ان يتلافى نتائجه ويحسن ان يكتفى في هذا الصدد باشتراط ان يكون الصغير لا وسائل له لتعيش ولا عائل له . ويترك جانبا مسألة الاشارة الى ان يكون له محل اقامة مستقر . إذ كثيرا ما لوحظ ان بين الاحداث من يشتغلون و يكسبون معاشهم وليس لهم محل اقامة مستقر لشدة فقرهم بل هم يقيمون في اكناف الدور في الارياض أو في محل شغلهم في الدكاكين والحاجر في المدن اما النوع الثالث والآخر من الاحداث المنشردين فهو من يكون منهم من سوء السلوك وارقا من سلطة ابيه . . . الخ

وهنا تعرض لنا نفس المشكلة الآتفة الذكر وتساءل عن حال اولئك الاحداث الذين ليسوا بسوء السلوك ولا مارقين بل على العكس ساءت سيرة آباؤهم وقست معاملتهم لهم واصبح يخشى عليهم من عدوى الوسط الموبوء . هذا القانون صامت في هذا الصدد ولكن قوانين الدول الاوروبية تحمي امثال هؤلاء الاحداث النساء وتقلهم من وسط اهلهم الى المدارس الإصلاحية او الملاهي الخيرية او العائلات المختارة

وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على انه لا تجوز اقامة الدعوى العمومية على الصغير في هذه الحالة الا بتصريح سابق من ابيه او من وصيه او امه . . . الخ . وهذا طبيعي بعد ان كانت الفقرة ( ج ) من المادة الاولى مقصورة على مروق الصغير من طاعة اهل . وكان يحسن ان يوضح الشارع ان اجراءات الدعوى الجنائية توقف اذا تنازل اهل الصغير عن دعواهم مراعاة لمصلحته ولو ان ذلك مفهوم ضمنا من النص القاضي بمجاوز اخلاء سبيله من الإصلاحية متى طلبوا ذلك

### فائمة امهاتية

انتهينا من ابداء الملاحظات والاقتراحات الخاصة بالقوانين الحالية للمجرمين الاحداث ولم نعرض لاقتراح تشريعات جديدة خاصة بمنعهم مثالا من الاستخدام او الجلوس في الحانات والقهاوي المرخص لها ببيع المشروبات الروحية والمراقص وصالات الغناء ومحلات الدعارة كما لم نعرض لبحث نظام المدارس الإصلاحية وطرق التهذيب والتعليم فيها لان ذلك كله خارج من موضوعنا ويحتاج الى بحث على حدة



ونود في ختام هذا البحث ان ندل على قيمة التشريع للاحداث واهميته بان نشير الى عدد من حكم عليهم من المحاكم المصرية حسب الاحصاء الاخير

بلغ عدد الاحداث الذين حكم عليهم في ١٩٢٤ و ١٩٢٥ بالحبس ٦٨٢ وبالحبس بدل الغرامة او المصاريف ١١٣ وبالجلد ٣٩٨٣ وبالاصلاحية ١٧٣ فيكون مجموع من قضت المحاكم بادانتهم ٤٩٥١ غلاما ويلاحظ ان هذا العدد لايشمل من قضى ببراءتهم ولا من سلموا الى اهلهم ولا من حفظت النيابة العامة الدعوى العمومية قبلهم ٠٢

محمد طاهر راسر  
وكيل نيابة احدث مصر



## الأمكام

### قضاء محكمة النقض والأوراق

الأوراق فرفضت المحكمة طلبه وهذا بعد اخلاخل  
بمحقوق الدفاع

« وحيث ان للمتهم الحق في ان يثبت  
برأوته بكافة الطرق الممكنة فرفض المحكمة  
طلبه المتعلق باستخراج صورة من قرار المجلس  
الحسبي أو انتقال المحكمة للاطلاع بعد هذا  
اخلاخل بمحقوق الدفاع وهذا من الالوجه المهمة  
الموجبة لبطلان الحكم ولا محل بعد ذلك  
للبحث في الوجه الثاني وعلى ذلك يتعين قبول  
النقض واحالة القضية على دائرة أخرى للحكم  
فيها مجددا

( طعن محمد فايد فتح الباب ضد النيابة السومية  
نمرة ٢٢ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي  
احمد طالت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات  
اصحاب المعالي والسادة والمزة حسين درويش باشا  
وكيل المحكمة وعطيه حسني باشا وعلى جلال بك ومحمد  
فهمي حسين بك مستشارين وجندي عبد الملك بك  
وكيل نيابة الاستئناف )

٤١٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . طلب نقض من اخي المتهم .  
لا توكيل . عدم قبول .

القاعدة القانونية

طلب النقض المقدم من اخي المتهم مع عدم

٤١٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . حق الدفاع . طلب انتقال المحكمة . طلب التصريح  
باستخراج صورة من المجلس الحسبي . رفض . وجه بطلاق

القاعدة القانونية

للمتهم الحق في ان يثبت برأوته بكافة  
الطرق الممكنة. فاذا طلب من المحكمة ان تصرح  
له باستخراج صورة من قرار صادر من المجلس  
الحسبي بان ذمته بريئة من المبلغ المحجوز من  
أجله قبل تاريخ التبيد المنسوب له أو طلب  
انتقال المحكمة الى المجلس الحسبي للاطلاع على  
هذه الأوراق فرفضت المحكمة طلبه عد رفضها  
اخلاخل بمحقوق الدفاع ووجب نقض الحكم  
المحكمة :

« حيث ان الطاعن يرتكن ضمن طعنه  
بان محكمة ثاني درجة لم تجب طلبه التصريح  
باستخراج صورة من قرار المجلس الحسبي بان  
ذمته بريئة من مبلغ الايجار المحجوز من أجله  
قبل تاريخ التبيد المنسوب اليه أو انتقال  
المحكمة الى المجلس الحسبي للاطلاع على هذه

وجود توكيل اليه يبيع له ذلك يجعل الطعن غير

مقبول شكلاً

المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقدم من اخ المتهم مع عدم وجود توكيل لديه يبيع له ذلك ومن ثم يكون الطعن مرفوضاً شكلاً

( طعن محفوظ محمد ضد النيابة نمرة ١١ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤١٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . حكم . سبب . رافة

القاعدة القانونية

ان المحكمة ليست ملزمة بان تبين السبب

الذي اوجب استعمال الرافة

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يبني طعنه على وجهين .

الاول ان محكمة الجنايات قبلت دخول شخص

لا صفة له في الدعوى مدعياً فيها بمحقوق مدنية

والثاني ان المحكمة لم تبين سبب استعمال الرافة

بتطبيق المادة ١٧ عقوبات

« وحيث عن الوجه الاول فان الطاعن

لا فائدة له ما دام ان المحكمة رفضت دعوى

للدعى بالحق للدني والزمته بالمصاريف المدنية

« وحيث عن الوجه الثاني فان المحكمة

ليست ملزمة بان تبين السبب الذي اوجب

الرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات

« وحيث لما ذكر يكون الطعن في غير محله

ويتعين رفض النقض

( طعن عثمان علي عثمان ضد النيابة نمرة ١٩٨٤

سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد

طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤١٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . مراقبة . نساء

القاعدة القانونية

ان القانون رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٢٩

يونيه سنة ١٩٢٣ حرم في المادة ٣١ منه وضع

النساء تحت المراقبة . فالحكم بوضع احدي النساء

تحت المراقبة فيه خطأ في التطبيق القانوني ويجب

نقضه بالنسبة الى المراقبة والغاؤها

المحكمة :

« حيث ان القانون رقم ٢٤ الصادر في

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ حرم في المادة ٣١ منه

للمراقبة على النساء فيكون الحكم بهذه المراقبة

على المتهمين مشتملاً على خطأ في التطبيق

القانوني ويجب نقضه بالنسبة لهذه المراقبة

والغاؤها

( طعن النيابة العمومية ضد قاطمة عبد الرحمن واخرى

نمرة ٢٧ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال

احمد طلعت باشا ورئيس المحكمة والهيئة السابقة )



وبالطبع يصيبها ضرر بسبب فقد ولدها ولكن  
لبعد قرابة المدعى بالحق المدني الثاني كان يجب  
ان يبين في الحكم المطعون فيه سبب التعويض  
المحكوم له به وبيان الضرر الذي لحقه من  
جاء ذلك

« وحيث ان هذه البيانات جوهرية لمعرفة  
اولا ان كانت جناية القتل ارتكبت بسبق  
اصرار من عدمه وثانيا ان كان المدعى بالحق  
المدني الثاني اصابه ضرر من فقد المجني عليه  
يترتب عليه الحكم له بالتعويض من عدمه فعدم  
بيان كل ذلك يمد من الأوجه المهمة لبطلان  
الحكم بطلانا جوهريا وعلى هذا يتعين قبول  
الوجهين الخامس والسادس من اوجه الطعن  
وقبول النقض واحالة القضية على دائرة اخرى  
من غير حاجة للبحث في الأوجه الاخرى  
اكتفاء بالوجهين السابق ذكرهما

( طعن نهمان محمد العزب وآخر ضد النيابة العمومية  
نمرة ١٩٨٠ سنة ٤٣ ق . وظريفه فرج البيومي وآخر  
دائرة حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا رئيس  
المحكمة والهيئة السابعة )

## ٤١٨

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تعويض مدني . سبق تنازل  
المدعي المدني . بطلان

### القاعدة القانونية

اذا حكمت المحكمة بالتعويض للمدعي  
المدني بالرغم عن تنازله عن دعواه وثبت هذا

## ٤١٧

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تعويض . ضرر . يئانه . والدة المجني  
عليه . خاله . بيان سبب التعويض

### القاعدة القانونية

اذا كانت والدة المجني عليه هي المدعية  
بالحق المدني كان وجه الضرر الذي يصيبها  
بفقد ولدها ظاهرا. ولكن اذا كان المدعى بالحق  
المدني هو خاله فالتعويض الذي يقضى له به  
يجب يئانه يئانا كافيا . فاذا خلا الحكم من بيان  
سبب التعويض المحكوم به لحال المجني عليه  
كان الحكم ناقصا ويتعين نقضه .  
المحكمة :

« حيث ان الطاعنين يرتكبان ضمن اوجه  
الطعن المقدمة منهما على عدم بيان الوقائع التي  
يستنتج منها سبق الاصرار وعلى عدم بيان  
الضرر الذي لحق بالمدعين بالحق المدني خصوصا  
بالنسبة للمدعي المدني الثاني وهو خال المجني عليه  
« وحيث فيما يختص بسبق الاصرار فان  
الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع المكونة  
لسبق الاصرار

« وحيث بالنسبة للتعويض فان الحكم  
المطعون فيه لم يبين الضرر الذي لحق بالمدعي  
المدني الثاني لأنه خال المجني عليه وان كان  
اثبت ان المدعية بالحق المدني الأولى هي والدة

للتهم مع عدم وجود توكيل لديها يبيح لها ذلك  
ومن ثم يكون الطعن مفروضا شكلا «  
( طعن فرج موسى ضد النيابة نمرة ١٤ سنة ٤٤  
قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طالت باشا  
والهيئة السابقة )

٤٢٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . اخفاء اشياء مسروقة . وجوب بيان  
علم الجاني بالسرقة .

القاعدة القانونية

في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة يجب  
اثبات علم الجاني بالسرقة . فاذا خلا الحكم عن  
بيان ذلك كان ناقصا ويتعين نقضه .  
المحكمة :

« حيث انه لاجل توقيع العقوبة على  
المتخفي يجب اثبات علمه بالسرقة

« وحيث ان هذا الامر غير مبين بالحكم  
فيجب نقضه

( طعن مصطفى عبد القادر ضد النيابة نمرة ٥ سنة  
٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طالت  
باشا والهيئة السابقة )

٤٢١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . هتك عرض . وجوب بيان الاكرام .  
القاعدة القانونية

في جريمة هتك العرض بالقوة يجب بيان

التنازل في محضر الجلسة وفي الحكم المطعون  
فيه كان حكما مخالفا للقانون ويجب نقضه فيما  
يتعلق بالتعويض المدني  
المحكمة :

« حيث ان الوجه الاول مفروض لان  
واقعة التزوير مبينة بيانا كافيا في الحكم

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني  
فالثابت من محضر الجلسة وفي الحكم المطعون  
فيه ان المدعى المدني قرر بالتنازل عن دعواه  
ورغما عن هذا التنازل فان المحكمة قد ايدت  
الحكم المستأنف فيما يختص بمبلغ التعويض  
المحكوم به للمدعى المذكور ومن ثم تكون  
المحكمة قد حكمت بشيء لم يطلب ويتعين في  
هذه الحالة نقض الحكم ورفض التعويض

( طعن قاسم ابراهيم فرج ضد النيابة نمرة ٤ سنة  
٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طالت  
باشا والهيئة السابقة )

٤١٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . طعن ام المحكوم عليه . بدون  
توكيل . عدم قبول .

القاعدة القانونية

الطعن المقدم من والدته التهم مع عدم  
وجود توكيل لديها يبيح لها ذلك يكون غير  
مقبول شكلا  
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقدم من والدته

## المحكمة :

بما انه في الواقع ان محكمة ثاني درجة حكمت بالحبس مدة سنة حالة كون الحكم الذي استأنفه المحكوم عليه وحده صادرا بحبسه ثمانية شهور

وبما ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه لا يجوز التشديد في هذه الحالة كما جاء في حكمها الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٩٨ وهذا اصل من الاصول القانونية العامة المقررة فليس للمحكمة الاستثنائية ان تحكم بقوة اشد من التي حكمت بها المحكمة الابتدائية ويتمين اذن نقض الحكم واصلاح هذا الخطأ

( طعن النيابة ضد امين حسانين محمد نمرة ١٩٥٦ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٤٢٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . استجواب المتهم . عدم مطاردة . لا بطلان

## القاعدة القانونية

ان المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات انما وضعت لمصلحة المتهم من مفاجئات المناقشة التي لا تحمد مغبتها بالنسبة اليه فله الحق بان يتمتع عن الاجابة . فاذا لم يفعل يعتبر عدم امتناعه تنازلا عن حقه فالطعن المبني على ان محكمة ثاني درجة استجوبته وناقشته خلافا لمقتضى نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات مع ثبوت

واقعة الاكراه المدعى به لأن الاكراه في مثل هذه الجرائم هو الركن الوحيد الذي تبني عليه التهمة . فاذا خلا الحكم من بيان ركن الاكراه كان ناقصا ويتمين نقضه .

## المحكمة :

« حيث ان التهمة المسندة الى المتهم هي انه هتك عرض زوجته بان اتاها من الخلف كرها عنها

« وحيث ان الحكم للطعون فيه لم يبين شيئا من وقائع الاكراه المدعى به مع ان الاكراه في مثل الدعوى الحاضرة هو الركن الوحيد الذي تبني عليه التهمة ومن ثم يكون الحكم خاليا من البيان الذي يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون وعليه يتمين قبول الطعن .

( طعن منصور اسماعيل ابراهيم ضد النيابة نمرة ١٠ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٤٢٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . استئناف المحكوم عليه . تشديد العقوبة

## القاعدة القانونية

جرى قضاء محكمة النقض والابرار على انه لايجوز لمحكمة ثاني درجة تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا اذا استأنف المحكوم عليه وحده دون النيابة .



عدم امتناعه عن الاجابة يكون غير وجيه  
ويتعين نقضه

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعى ان المحكمة  
الاستئنافية قد استجوبته وناقشته خلافا لما  
يقضى به نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق  
الجنايات وان الحكم خال من بيان وقائع  
الدعوى وان المحكمة عدلت الحكم بدون  
بيان اسباب

» وحيث ان هذا كله مرفوض لان المادة  
١٣٧ انما وضعت لمصلحة المتهم وصيانتها من  
مفاجآت المناقشة التي لا تحمد مغبتها بالنسبة  
له وقد كان له ان يمتنع عن الاجابة وهو لم  
يفعل وهذا يعتبر تنازلا منه عن حقه ولان  
الواقعة مبينة بيانا كافيا في الحكم ولان التعديل  
كان لمصلحة المتهم نفسه فلا وجه للتضرر ومع  
ذلك فقد ابان الحكم سبب التعديل وهو  
ظروف القضية وهذا كاف

( طعن احد احمد العبد ضد النيابة نمرة ٢٠ سنة  
٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا  
رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٤٢٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . نصب . طرق احتيالية . الكذب .  
شريك . صفة .

القاهرة القانونية

من المقرر قضاء ان الاكاذيب وحدها

تكفي لتكوين الطرق الاحتيالية اذا كانت صفة  
من صدرت عنه تحمل على الثقة به وتصديق  
اقواله . وصفة الشريك لزوج من الصفات التي  
تحمل على الثقة بأقوال الشريك . فالشريك  
الذي يوم زوجة شريكه بأنه موفد من قبل  
زوجها لأخذ اوراق لتوصيلها اليه لوجود شركة  
تجارية بينهم وتسليمه اوراقا وعقودا بناء على هذا  
التأكيذ وعلى هذه الصفة كذبا يعتبر مرتكباً  
جريمة النصب .

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يرتكن على ان الحكم  
المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي من  
شأنها التأثير على زوجة المجنى عليه للوصول لأخذ  
الأوراق والتفود وان الواقعة الثابتة في الحكم  
ليست الا كذبا غير مقترنة بطرق اخرى تؤيده  
وهو لا يكفي لتكوين جريمة النصب وعلى ذلك  
تكون الواقعة غير معاقب عليها قانونا

» وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي  
ان الطاعن والمجنى عليه وولده اشتركوا في تجارة  
غلال وعسل كل منهم بحق الثلث وقد باع  
الطاعن منزله للمجنى عليه بمبلغ ١٢٨ جنيا ودفعه  
مقابل حصته في الشركة وانه استأجر المنزل بمقد  
ايجار وهذين العقدين مع اوراق كانت محفوظة  
عند زوجة المجنى عليه وان الطاعن بعد ان تخلف  
في بلده عن السفر لمراقبة المجنى عليه وابنه الى  
البلاد لتحصيل ذمامات الشركة وبعد ان اعتذر  
بخطابات منه عن السفر ذهب الى زوجة المجنى

عليه واوهمها انه . وفد من قبل زوجها بجواب  
منه ليستلم منها عقدى البيع والايجار واوراق  
اخرى فصدقت قوله وسلمتهاله

« وحيث من المقرر ان كاذب  
وحدها تكفى لتكوين الطرق الاحتيالية اذا  
كانت صفة من صدرت عنه تحمل على الثقة به  
وتصديق اقواله

« وحيث ان الطاعن قد استعان فى الواقع  
على تأييد اقواله الكاذبة لدى زوجة المجنى عليه  
بصفته فى الشركة وهى تعلم انه شريك ولولا ذلك  
لما صدقته فى اقواله وسلمته تلك الاوراق

« وحيث لما ذكر تكون اركان جريمة  
النصب متوفرة فى هذه القضية ويكون النقص  
فى غير محله ويتعين رفضه

( طعن جزاوى عبد الرحيم ممتوق ضد النيابة  
العمومية نمرة ٤٦ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب  
المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٤٢٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد اشياء محجوزة . وجوب بيان  
تثبيت الحجز للاداة . بعد البراءة

القاعدة القانونية

اذا اتهم شخص بتبديد محصول زراعة  
اطيان مملوكة له ومحجوز عليها قضائيا حالة كونه  
معين عليها حارس وحكمت محكمة اول درجة  
ببرائه بناء على ان الحجز لم يثبت حتى يمكن ان  
يكون الحجز محترما ثم استأنفت النيابة حكم البراءة

وقضت المحكمة الاستئنافية بالادانة والعقوبة  
ولم يرد الحكم الاستئنافية على هذا الوجه ولم يشر  
اليه كان هذا النقص وجها من الالوجه المهمة  
لبطلان الحكم

المحكمة :

« بما ان الحكم الاستئنافية الغيابى قضى على  
لتمهم بالعقوبة لثبوت التهمة من التحقيقات  
وشهادة الشاهد ولوجود زراعة عشرة افدنة  
محجوز عليها والمتهم صاحبها وحارسها

« وبما ان الحكم الابتدائى ذكر ان الحجز  
لم يثبت حتى يمكن ان يكون محترما فلا جريمة  
فيما فعله المتهم ولم يرد الحكم الاستئنافية المذكور  
على هذا الوجه ولم يشر اليه فهذا وجه من الالوجه  
المهمة لبطلانه

( طعن خليفه المعري ضد النيابة العمومية نمرة ١٥  
سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا  
رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٤٢٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . حكم غيابي . عدم قبول .

القاعدة القانونية

لا يقبل الطعن بطريق النقض فى حكم  
غيابي لم يصبح نهائيا لاحتمال الحكم بتعديله  
أو الغائه بمعرفة المحكمة التى اصدرته

## المحكمة :

« بما ان الحكم المطعون فيه غيبي ولم يصبح نهائيا ولهذا تجوز المعارضة فيه ويمكن اذا تمديله او الغاؤه بمعرفة المحكمة التي اصدرته فالطعن بالنقض فيه قبل الاوان ويتعين عدم قبوله .

( طعن النيابة ضد محمد علي عبد الله نمرة ٢٤ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٤٢٧

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
نقض . محام مقرر امام المحاكم الجزئية .  
ترافع في جناية

## القاعدة القانونية

لا يعتبر وجبها ويتعين رفضه لعدم وجود  
اي بطلان الطعن المبني على ان المحامي الذي  
ترافع عن الطاعن امام المحكمة مقرر امام المحاكم  
الجزئية فقط خلافا لنص المادة ٢٨ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات

## المحكمة :

« بما ان التهم الاول لم يبين اسباب طعنه  
فطعنه غير مقبول  
« وبما ان طعن محمود للراوى حائز  
لشكله القانوني فهو مقبول شكلا  
« وبما انه عن الوجه الاول من وجهي  
طعن محمود للراوى المذكور المتعلق بعدم  
ثبوت حمله السلاح وعدم ضبط الفرد على  
زعمه فان هذا متعلق بالوقائع التي لمحكمة  
الجنايات وحدها حق النظر والفصل فيها  
فيكون هذا الوجه مرفوضا

« وبما انه عن الوجه الثاني المتعلق بان المحامي  
الذي ترافع عن الطاعن امام المحكمة مقرر امام  
المحاكم الجزئية فقط خلافا لنص المادة ٢٨ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات فانه فضلا عن ان التهم  
لم يلفت نظر محكمة الموضوع اليه فانه حتى لو كان  
محيحا لايترتب عليه بطلان لان التهم استوفى  
حقه في الدفاع واذن يتعين رفض هذا الوجه ايضا  
( طعن مرسي رضوان عجور واخر ضد النيابة  
العمومية نمرة ٢٦ سنة ٤٤ ق . ومحمد محمد البحيري  
مدع مدني . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت  
باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة )



## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٢٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧

بمين حاسمة . توجيهها . سلطة القاضي .

القاعدة القانونية

من المبادئ الثابتة قانوناً انه ليس بمحتم على القاضي ان يقبل من الخصم توجيه اليمين الحاسمة لخصمه بل ان امر توجيه اليمين وعدم توجيهها متروك لتقدير القاضي على مقتضى ما يستخلصه من ظروف كل دعوى وله بعد ذلك ان يقضي بتوجيهها او يعدل صيغتها او يرفضها جملة

المحكمة :

» بما ان المستأنفين قد عرضوا على المستأنف عليه في جلسة المرافعة اليمين الحاسمة بالصيغة الثابتة في المحضر وركز بذلك كل ادلة دعواه في اليمين وتبيحتها ولكن المستأنف عليه عارض في توجيهها اليه وطلب القضاء برفض توجيه اليمين ورفض الدعوى

وبما انه لا نزاع في انه من المبادئ الثابتة قانوناً انه ليس بمحتم على القاضي ان يقبل من الخصم توجيه اليمين الحاسمة لخصمه بل ان الامر متروك لتقديره على مقتضى ما يستخلصه من

ظروف كل دعوى وله بعد ذلك ان يقضي بتوجيهها او يعدل صيغتها او يرفضها جملة (راجع مجلة التشريع والقضاء المختلط الصفحة رقم ٣٣٧ السنة الثالثة عشرة والصفحة ٣١٦ السنة الرابعة عشرة والصفحة ٩٤ السنة الثامنة عشرة

» وبما ان المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى الحالية ان الصلة التي بين طرفي الخصومة كانت تحول دون اثبات اتفاقهما بالكتابة ذلك الاتفاق الذي يفي المستأنفون اثباته أو نفيه باليمين المعروضة فلا قرابة ولا اي ظرف آخر قام حائلاً دون ذلك ومن جهة أخرى فان المروءة التي يفسر بها المستأنفون تصرف خصمهم في اولى خطوات التعامل لم يكشف عنها شي في الدعوى » وبما انه مع قعود المستأنفين عن افتناع المحكمة بان كانت هناك موانع تحول دون تدوين اتفاقهم مع خصمهم على موضوع الدعوى وجب رفض توجيه اليمين

» وبما ان المستأنفين قد حصروا ادلتهم في اليمين المعروضة وبالقضاء برفضها تعين تأييد الحكم الصادر ابتدائياً بذلك

( استئناف الخواجه جيد وآخرين ورثة المرحوم ناو ضرور جرجس خليل وحضر عنهم حضرة الاستاذ مرقس افندي فهمي الحامي ضد صاروقم بك ميناعبيد وحضر عنه حضرة الاستاذ نصيف افندي زكي الحامي نمرة ٨٢٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك ذنيم ومحمد لييب عطيه بك واحد نظيف بك مستشارين . )

من بيع العين نفسها ولذلك يكون الحكم  
المستأنف في غير محله وتكون الوزارة محقة في  
طلب تعيين حارس .

« وحيث ان الوزارة طلبت ان تكون  
حارسة ولا ترى المحكمة مانعاً من قبول ذلك  
( استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة صالح  
افندي الدهري المحامي ضد الشيخ محمد احمد صيام  
وحضر عنه حضرة الاستاذ اميل افندي توتونجي المحامي  
مرة ٥٢٦ سنة ٤٣ قضاية . دائرة حضرات اصحاب  
الغزة كامل بك ابراهيم وعلى بك عزت ومحمود بك سامي  
مستشارين )

٤٣٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٦

نفقة ، اختصاص المحاكم الاهلية . احوال .

القاعدة القانونية

المحاكم الاهلية مختصة بالحكم في طلب  
نفقة مقدم من مستحق في وقف محجوز على  
استحقاقه كما لها الحكم بالنفقات التي يطلبها  
الفروع من اصولهم والاصول من فروعهم  
والازواج من ازواجهن كما لها الحكم بالنفقة  
للفلس إذ صرح له القانون بطلب تقدير نفقة  
ضد دائنيه . أما دعاوى النفقة المتعلقة بمسائل  
الاتكحة الخاصة بالاحوال الشخصية فلا يدخل  
في اختصاص المحاكم الاهلية  
المحكمة :

« بما ان الحكم المستأنف قد اصاب الحق  
في قضائه بالنفقة للاسباب التي اسند اليها ولما

٤٢٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٩ فبراير ١٩٢٧

حراسة . تسجيل تنبيه نزع ملكية . حكمه

القاعدة القانونية

ان المادة ٥٤٥ مرافعات قضت بانه يترتب  
على تسجيل التنبيه الحاق ايراد المقار المقصود  
نزعه من يد المدين وثمراته به ويوزع ما يخص  
المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما  
يوزع ثمن المقار . ويستفاد من نص هذه المادة  
ان القانون جعل الثمرات في حكم المحجوز عليها  
لاداء الدين المطلوب ولا يمكن تنفيذ حكم هذه  
المادة الا بتعيين الحارس على العين المتزوع  
ملكيتها لكي تبقى الثمرات والايراد ملحقة بالثمن  
الناتج من بيع العين نفسها  
المحكمة :

« حيث ان المادة ٥٤٥ مرافعات قضت  
بانه يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد المقار  
المطلوب نزعه من يد المدين وثمراته به ويوزع  
ما يخص المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من  
كل منها كما يوزع ثمن المقار ويستفاد من نص  
هذه المادة ان القانون جعل الثمرات في حكم  
المحجوز عليها لاداء الدين المطلوب

« ومن حيث انه لا يمكن تنفيذ حكم هذه  
المادة الا بتعيين حارس على العين المتزوع ملكيتها  
لكي تبقى الثمرات والايراد ملحقة بالثمن الذي بلغ

هو ظاهر من نص المادة ١٠٥ من قانون المدل والانصاف من ان الواقف انما يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزم نفقتهم بلا اسراف وليس من ريب في ان هذه القاعدة الشرعية المسلم بها مما يجب تطبيقه على المحصوم

« وبما ان التقدير الذي ذهب اليه الحكم المستأنف لم يراع فيه ما راعته المحكمة الشرعية عند تقديرها نفقة الست زنوبه هانم واولادها وترى هذه المحكمة من أجل هذا ومراعاة لقيمة صافي الايراد وحالة عائلة المستأنف رفع النفقة الى عشرين جنبها في الشهر وهي كل ما يصح تخصيصه من صافي ريع الوقف لنفقة السيد محمد محمود السوسى ومن يعولهم من زوجته واولاده ويكون لهذا المبلغ الامتياز القانوني قبل الدائنة الاخرى

( استئناف السيد محمد افندى عمود وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الرحمن افندى الببلي المحامى ضد الست زنوبه السيد وحضر عنها حضرة الاستاذ فيليب افندى بشاره المحامى والحواجه الفريد حسن وحضر عنه حضرة الاستاذ اميل افندى بولاد المحامى غمرة ٥٧٧ و ٥٦٠ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وحضرني صاحبي العزة عبد الحكيم عسكر بك وعمد ايب عطيه بك المستشارين )

تعليق

ها اسباب الحكم الاستئنافي

عن الرفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان الدعوى موضوعها طلب تقدير نفقة مرفوعة من مدين ضد دائنة

الذى حصل على حكم نفقة بطريق الحجز على استحقاقه في وقف وهي كل ما يملك « ومن حيث ان المحاكم الاهلية مختصة بالحكم فيما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية أيا كانت ولا تخرج عن اختصاصها الا ما هو مذكور في المادتين ١٥ و ١٦ من لأئحة الترتيب

« وحيث ان دعاوى النفقة التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الاهلية انما هي دعاوى النفقة المتعلقة بمسائل الانكحة الخاصة بالاحوال الشخصية مادة ١٦ أما ما عدا ذلك من دعاوى النفقات فهي مثل سائر الدعاوى التي ينطبق عليها القانون العام فن اختصاص المحاكم الاهلية نظرها يدل على ذلك النص على بعضها في القانون المدني في باب الالتزامات التي يوجبها القانون وعلى النص في القانون التجاري بالنسبة للمفلس الذي صرح له بطلب تقدير نفقة ضد دائنيه وعليه يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

« عن الموضوع »

« ومن حيث بالنسبة للموضوع فانه لا نزاع في ان المدعى لا يملك شيئاً آخر يمكنه ان يتعيش منه سوى الاستحقاق الذي حجز عليه تحت يد النافذة ولم يقدم أى دليل على انه قادر على الكسب بل بالعكس ثابت ان له زوجة وأولاد يحتاجون للصرف عليهم

« ومن حيث ان المدعى عليه الثاني نازع في أحقية المدعى في طلب تقدير أى مبلغ من



الاستحقاق المحجوز عليه بصفة ثقة ارتكنا  
على ان نعرض القانون المدني تبين له ان  
يستوفى دينه أولا من اموال مدينه

« ومن حيث ان القانون اجاز صراحة  
للمفلس ان يتحصل من اموال تفليسته على  
ما يقوم بمعيشته مع طائلته مادة ٢٦٥ تجارى  
ولا شك فى ان ذلك اساسه قواعد العدل  
التي تقضى بان المفلس الممنوع عن الكسب  
وعن عمله المعتاد بسبب الافلاس لا يمكن  
تركه بدون ان يقرر له ما تقوم بمعيشته مع  
طائلته فلا شيء يمنع المحكمة من مراعاة ذلك  
بالنسبة للمدين غير التاجر متى وجدت الاسباب  
المبررة لتقرير النفقة اتباعا لقواعد العدل  
المصرح لها باتباعها عند عدم وجود النص فى  
المواد المدنية مادة ٢٩ من لائحة الترتيب

« وحيث فضلا عن ذلك فان المحجوز  
عليه انما هو استحقاق فى وقف ومن المعلوم  
ان من أهم اغراض الواقفين عند انشاء الوقف  
الاهل الحرس على حالة المستحقين وضمان  
معاشهم يستفاد ذلك من حرصهم على استبقاء  
الاعيان الموقوفة واخراجها من مجرى التعامل  
فاذا ما قررت المحكمة ثقة من هذا الاستحقاق  
فانما تكون قد لاحظت غرض الواقف وعملت  
على تنفيذه على ان حكم المحكمة المختلطة  
المقدم فى الدعوى والذي يتمسك به المدعى  
عليه الثانى قد أقر هذا المبدأ ضمنا اذ صرح  
باحقية زوجة المدعى فى ان تأخذ ثقة من

الاستحقاق المحجوز عليه وليس للدائن ان  
يتضرر من ذلك لأنه كان يجب عليه ان يلاحظ  
هذا الطرف عند التعامل مع المستحق .

« ومن حيث ان ريع الوقف يقدر بمبلغ  
٧٢٠ جنيها فى السنة فالمحكمة تقدر للمدعى  
ثقة قدرها عشرة جنيهات مراعية فى ذلك  
حالة المدعى وظروفه وترى الزام المدعى  
عليها الاولى النافذة بان تدفع له هذه النفقة  
من أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ حتى سداد دين  
المدعى عليه

( قضية السيد افندى محمد محمود ضد الست زنبه  
السيد وآخر قمر ٦ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرات  
اصحاب المزة عبد الحميد بك ابراهيم ومترى بك  
ميخائيل ومحمود بك صادق قضاة )

### ٤٣١

#### محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تعويض . معاشره غير شرعية . ترك . هجران

#### القاعدة القانونية

ان صلات المعاشره غير الشرعية التي تكون  
بين رجل وامرأة هي صلات لا تيرها الشرائع  
ولا ترضى عنها الاداب فاذا تولاهما الفتور ثم  
الاقطاع والترك فلا تكون محلا لتعويض ما لمن  
فاته غنمها او لحقه خسارتها اذا كانت المرأة  
قد نظرت الى الرجل كخليل لها تتمثل فيه شهوتها  
الحيوانية وهو ينظر اليها كذلك بدون ان  
يكون هناك تغريرولا اغواء

## المحكمة :

« بما ان اساس التعويض الذى قضى به  
الحكم المستأنف هو نكول المستأنف عن  
وعده بالتزوج من المستأنف عليها

» وبما ان هذا الخلف فى الوعد بالزواج  
وان كان فى ذاته قد يرجع لاسباب مبتورة  
وتسقط حق المطالبة بتعويض عنه فان  
المستأنف ينكر بتاتا صدور اى وعد منه

» وبما ان ما يستخلص من التحقيقات  
المقدمة صورتها ومن ترجمة الخطابات المتبادلة  
بين طرفي الخصومة ان العلاقة التى كانت قائمة  
بينهما يشوبها فجر وفحش غير قليل فان كلا  
منهما كان يتبدل فى الكتابة لصاحبه الى حد  
يندى جبين الحياء ويشير سحق الشريف

» وبما ان مظهر الدمار والفجر الصارخ  
فى هذه المكاتبات ينشئ فى ذاته علاقة الخطبة  
التي تدعيها المستأنف عليها ويقطع بانها انما  
كانت تنظر للمستأنف كخليل لها تتمثل فيه  
شهوته الحيوانية وهر ينظر اليها كذلك فليس  
تمت من تغرير ولا اغواء

» وبما ان مثل هذه الصلاة التى لا تبررها  
الشرائع ولا ترضى عنها الاداب لا يصح اذا  
ماتولها الفتور ثم الانقطاع ان تكون محل  
تعويض لمن فاته غنمها او لحقته خسارتها

» وبما انه يتبين من ذلك ان الحكم  
المستأنف لم يصب فى قضائه بتعويض

للمستأنف عليها ويتعين اذن الغاؤه  
ورفض دعواها

( استئناف الخواجه خاشق بك هوريان وحضرته  
حضرة الاستاذ عبد الحميد افدى يوسف الحامي قائما عن  
حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم الحامي • ضد الست  
اغافش طاشيان وحضر عنها حضرة الاستاذ انطون سلاوة  
بك الحامي نمرة ١٣٦٦ سنة ٤٣ قضائية • دائرة  
حضرة صاحب العزة متول بك غنيم وبمحضر حضرة  
صاحي العزة محمد لبيب عطيه بك ومحمود غالب بك  
مستشارين )

٤٣٢

محكمة جنايات بنى سويف

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٧

سرقة باكرام • مادة ٢٧١ عقوبات •  
ارتباط السرقة بالاكرام •

## القاعدة القانونية

يشترط لاعتبار الواقعة سرقة باكرام منطبة  
على المادة ٢٧١ عقوبات ان يوجد بين الفعل  
المتبر سرقة وبين التعدى المكون للاكرام  
ارتباط يدل على ان الغرض من الاكرام هو  
التمكن من الحصول على الشئ المراد سرقة  
واما اذا حصل الاكرام فى حالة لا علاقة لها  
بأعمال السرقة فلا تنطبق المادة ٢٧١ وانما  
يعاقب على كل من التعدى والسرقة بالمادة المنطبة  
على كل جريمة على حدتها بدون تأثير للنتيجة  
التي تترتب على العملية  
المحكمة •

» من حيث ان واقعة الحال فى هذه  
القضية تلخص فى ان امين عبد الرحيم وهو

سارح بقتله بجوار مقام المجنى عليه سلب منه مجورتين أو ثلاثة قبض عليه المجنى عليه وصاح فحضر آخرون اليه ورأوه وهو بهذه الحالة ثم حضر بعدهم المتهم الثاني وضرب المجنى عليه مصا بقصد تخليص أخيه

« وحيث ان الظاهر من هذه الوقائع ان لسرقة وقعت من المتهم الاول بلا دخل لآخيه » وحيث ان ضرب المتهم الثاني المجنى عليه كما يؤخذ من الوقائع لم يتعلق بالسرقة لأنه لم يثبت انه كان مع أخيه عند ارتكابه لهذه لسرقة حتى كان يعتبر فاعلا أو اتفق معه على ارتكابها ووقعت فعلا بناء على هذا الاتفاق أو عطاء سلاحا أو آلات أو أى شئ آخر استعماله في ارتكابها مع علمه بذلك أو ساعده بآية طريقة أخرى في اعمال مجهزة أو مسهلة أو متممة لها متى كان يمكن اعتباره شريكا له فيها وانما لذي ثبت انما هو وقوع الضرب لتخليصه

« وحيث انه لا يمكن اذن بأى حال من الاحوال اعتبار فعل الآخين واحدا ويدخل تحت احكام مادة واحدة هي المادة ٢٧١ عقوبات وانما فعل كل من المتهمين لا علاقة له الآخر الا من حيث نتيجة عرضت لا من حيث بوهر السرقة ويتعين لذلك ان يحاسب كل من لتهمين على ما وقع منه شخصيا فالسارق يعامل بحكام السرقة بحسب ظروفها والضارب على اوقع منه الضرب

« وحيث ان السرقة وقعت على ثلاث

عجورات لا تسارى من الثمن على قول صاحبها في الجلسة اكثر من نصف قرش وبما ان المعجور لم يكن انفصل عن الارض فعقاب المتهم الاول في هذه الواقعة ينطبق على المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ عقوبات

« وحيث ان الضرب الذي وقع من المتهم الثاني عولج بسببه المجنى عليه مدة لا تزيد عن السبعة أيام وعقابه يدخل تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات .

( قضية النيابة العمومية ضد امين عبد الرحيم وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ خالد افندي مؤمن المحامى نمرة ١٦٩ احالة سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرات اصحاب العزة السيد عبد الهادي بك الجندى وحامد رضوان بك مستشارين ومحمد عبده افندي وكيل النيابة )

٤٣٣

محكمة جنات بني سويف

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٧

نصب . طرق احتيالية . احوالها .

القاعدة القانونية

الطرق الاحتيالية لوارد ذكرها في المادة ٢٩٣ عقوبات هي من الوقائع التي لا يمكن تعيينها او تخصيصها بل للمحكمة تقديرها بحسب ظروف كل قضية واحوال الاشخاص الواقعة عليهم فيصح أن يعتبر احتيالا على احد الناس مالا يعتبر كذلك بالنسبة الى غيره

المحكمة :-

« من حيث ان واقعة الحال في هذه القضية



الواقع عليهم التحايل فيصح ان ما يعتبر احتيالا على احد الناس لا يعتبر كذلك بالنسبة لغيره  
« وحيث ان حضور المتهم بمحالة التي حضر بها للمجنى عليه وسبق الكلام عنها وايهامه بأنه في مقدوره ان يوظفه بثلاثين قرشاً يومياً مع ايهامه بانعام ذلك فيما لو دفع للرئيس مبلغ اثني عشر جنيهاً كل ذلك ائتمل المجنى عليه مع ما هو عليه من السذاجة التي شاهدها المحكمة انما يكفي في نظر المحكمة لاعتبار المتهم محتالاً يدخل عقابه على ما وقع منه في الزمن والمكان المينين قبل تحت احكام المادة ٢٩٣ عقوبات

« وحيث ان المتهم عائد لسبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية آخرها بالحبس شهرين لاستعماله طرق احتيالية بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ٩٢٢ واحداها بحبسه سنتين مع الشغل في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٩ واخرى باعتباره مجرماً اعتاد الاجرام في ١٠ يونيه سنة ١٩١٢  
« وحيث ان المحكمة ترى معاملته بالمادتين ٤٨ و ٥٠ عقوبات

( قضية النيابة العمومية ضد حسين ابراهيم حسين وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندي اسماعيل المحامي بقرية ٥٦٣ سنة ٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا والهيئة السابقة وحضور محي الدين افندي وكيل النيابة )

٤٣٤

محكمة جنابات بني سويف

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ٩٢٧

تبييد . صراف . وظيفته . تحصيل ايجار .

مادة ٩٧ عقوبات

الناصرة القانونية

لما كانت وظيفة الصراف سبباً للثقة العظيمة

تناخص في ان المجنى عليه يقول ان المتهم حضر وطلب اليه ان يرغب في الحصول على عامل يشتغل معه في مصلحة التليفون براتب يومي قدره ثلاثون قرشاً وللحصول على هذه الوظيفة يجب ان يدفع اليه اثني عشر جنيهاً على ذمة الرئيس ولما كان المجنى عليه من البسطاء وكان المتهم نفسه لا يلبس ملابس المصلحة التي من شأنها ان يوم مثل المجنى عليه ان صاحبها في الصورة التي مسموح بها لنفسه عند محادثته مع المجنى عليه له صفة مؤثرة لم يكذب هذا الاخير الخبر وذهب ليحضر الاثني عشر جنيهاً ليتحقق بهذه الوظيفة فقصده خليل على وحصل منه على السبعين قرشاً التي كانت عنده ولما لم يجد خلافاً طلب اليه المتهم ان يحضر له مصاغاً اظهر المجنى عليه استعداداً لتقديمه فاحضر له خلخالين من الفضة وبينما هو والمتهم يتمان اتفاقهما فوجيء بمعرفة خليل ابراهيم شيخ البلد الذي ضبط المتهم بالاشياء المذكورة

« وحيث ان هذه الواقعة كما تبينت قبل ثابتة من اقوال المجنى عليه وشهادة من اقرضه المبلغ ومن ضبط المبلغ والخلخالين ومن عدم وجود ما يدعو المجنى عليه لاتهام المتهم كذباً هذا كله فضلاً عن اقوال المتهم نفسه التي يؤخذ منها صدق الواقعة كما وقعت

« وحيث ان الطرق الاحتياطية هي من الوقائع التي لا يمكن ان تعين بل للمحكمة تقديرها بحسب ظروف كل قضية واحوال الاشخاص

التي افترضها القانون في الموظف فاذا استولى بسبب وظيفته على ثمن اسمدة او ايجار ارض من اراضي المنافع العمومية ولم يوردها في ابوابها بل استخدمها في مصلحته الخاصة وقد تسلمت اليه بسبب وظيفته باعتبار انها مطلوبة للحكومة ومدفوعة له بهذه الصفة فان تبديده اياها يقع تحت نص المادة ٩٧ عقوبات لا المادة ٢٩٦ عقوبات المحسنة :

« من حيث ان الواقعة تلخص في ان المتهم بصفته صرافا لناحية شلقام وساقولا استلم من كل من الاشخاص المينة اسمائهم بالتهمة المبالغ التي وردت تحت اسمه على انها مستحقة عليه ثمنا لاسمدة اخذها او ايجار الاراضي من اراضي المنافع العمومية ولم يوردها في ابوابها بل استخدمها في مصالحه الخاصة وخلاصا من ضائقة مالية وقع فيها بسبب اتجاره في قطن على قوله وقد ظهر كل ذلك عند ما حول مركز بني مزار على هذا الصراف انذارات عقارية واردة من المديرية لتنفيذها باتمام الاجراءات العقارية على المولين المحررة باسمائهم هذه الانذارات ( هم بعض المجنى عليهم في التهمة وغيرهم الفريق الأول لغاية خليل محمد خليل ) ان لم يحصل سداد المطلوب منهم او تجديد الاجراءات على المقولات فقدم الصراف المذكور للمركز ما انتهى من الانذارات وبقيت بطرفه اوراق الستة انذارات المتعلقة بالفريق الأول من المجنى عليهم لغاية خليل محمد خليل - المطلوب من باقي المجنى عليهم هو عن

ايجار منافع - فانه ما طل في تقديمها بحجة انه لم يتم اللازم لها ومتى اتمه قدمها واستمر في الماطلة فضلا عن انه لم يتوجه المديرية لأعماله حتى كلف المركز الوصول بمساعدته في تنفيذ الحجوزات المقارية على المتأخرين فقرر عندئذ الصراف بأن الحجوزات نفذت وأنه في غير حاجة للمساعدة وانه قام للتوريد الا انه لم يحضر للمركز ولما تبين كل ذلك خالج المركز الشك في اجراءاته فكلف معاون الادارة ببحث حالة الصراف والتحقيق معه فظهر من اقوال المحجوز عليهم ان الستة الاول من المجنى عليهم قاموا بدفع المطلوب منهم للصراف من شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٥ وان الصراف المذكور ينكر استلامه المبالغ وان جميع المبالغ غير مقيدة بالأوراق واليوميات عندئذ مدد الستة المذكورون المطلوب منهم مرة ثانية حتى لا يستمر الحجز عليهم وظهر بعد ذلك ان غيرهم من المتفعين بمنافع الحكومة بطريق الايجار وقع في نفس الشرك ودفع كالفريق الأول مرة ثانية المطلوب منه وظهر ان الصراف لما احس بسوء حاله عرض على المولين ان يكتب لم سندات بمطوبهم وكتبها فعلا بأمل الخلاص مما وقع فيه لا انه تبين بعد من عدم قيامه بشيء انها طريقة اراد الاحتياط بها للخلاص من ورطته لا لرد ما اخذه

« وحيث ان هذه الوقائع ثبتت من اقوال المجنى عليهم جميعا امام المحكمة ومن شهادة شهود

آخرين سمعتهن المحكمة جاءوا مؤيدين لأقوال فريق المجنى عليهم المذكورين

« وحيث ان المتهم نفسه اتهم بأن اعترف باستلامه هذه المبالغ للضائقة التي كان فيها وأنه عال ذلك بالعلل الغير مقبولة وهي انه استلمها على ذمة ردها

« وحيث انه يؤيد ما تقدم ان ما استلمه منهم وحرره به الايصالات على نفسه انما هو قيمة المطلوب منهم بالضبط وهو ما يبعد فكرة استلامه لما استلمه للعلل التي ابداهها

« وحيث ان ما دفعه له المجنى عليهم انما دفعوه له على انه صراف البلد وعلى ان ما دفعوه له على انه مطلوب منهم ودفعوه حسب هذه الوظيفة

« وحيث ان ما وقع اذن من المتهم فيما يتعلق بهذه المبالغ التي تسلمت اليه بسبب وظيفته واختلامه لهذه المبالغ بعد استلامه لها بناء على تلك الوظيفة انما ينطبق على احكام المادة ٩٧ عقوبات ولا عبرة بكتابة سندات لمن دفع شيئاً بها بعد استلامه لها بزمان وعند اقتضاح الأمر اذ تبين ان هذه السندات كانت حيلة للتخلص مما وقع فيه بدليل قيام المولين بالدفع ثانية وبدليل عدم قيامه بشيء مما تهدد به

« وحيث ان قول الدفاع بان ما وقع من المتهم بعد قيام المجنى عليهم بدفع ما كان عليهم ثانية لصراف آخر حل محل الصراف بعد ظهور هذه الحادثة وكتابة المتهم سندات للمجنى عليهم بما اخذه منهم انما يدخل هذه المسألة تحت

احكام المادة ٢٩٦ عقوبات قول لا وزن له لان المبالغ التي تسلمت للصراف انما تسلمت له بسبب وظيفته وهي الوظيفة التي كانت سبباً للثقة المظلمة التي افترضها القانون في صاحبها وثبت دافعاً لنقل الفعل من عداد الجنح التي كان يمكن ان تدخل تحت احكام المادة ٢٩٦ عقوبات في حالة ما اذا كان المستلم فرد من الافراد لجناية يعاقب عليها بالمادة ٩٧ عقوبات

( قضية النيابة العمومية ضد الخواجه رياض جورحي فلتس وحضرته حضرة الاستاذ انيس افندي ابراهيم المحامي للمرة ٤١ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا والهيئة السابقة وحضور موسى حسين عليه افندي وكيل النيابة )

٤٣٥

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ٩٢٧

سقوط دعوى عمومية . احكام حضورية . احكام غياية . مبدأ سقوط الدعوى . سقوط الحكم.

القاعدة القانونية

بمقارنة المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات الجديد بالمادتين ٢٧٦ و ٢٧٩ منه يرى بوضوح ان القانون المصري اراد ان سقوط الحق في الدعوى العمومية في مواد الجنايات محله الاحوال التي لا يصدر فيها احكام مطلقاً حضورية كانت او غياية ويكون مبدأ هذا السقوط من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق اما الاحوال التي تصدر فيها احكام حضورية كانت او غياية ففي هذه الحالة ينقلب الامر



من سقوط دعوى عمومية الى سقوط حكم بمقوبة ولو كان الحكم معيبا بما يؤدي الى بطلان . ومع ان القانون قضى بسقوط الحكم الغيابي حتما عند ضبط المتهم او تقديمه نفسه للقضاء الا انه على كل حال فهو حكم في نظر القانون له اثره الذي اريد منه وهو تعيين مبدأ سر يان مدة العقوبة وبوصف كونه حكما له هذا الاثر يجب ان تنقيد به المحاكم

المحكمة :

« عن الرفع الفرعى »

« من حيث انه لا نزاع في ان قتل حميد موسى وابراهيم موسى أخيه وقع في يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٠٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٢٣ وحكم في الدعوى غيابيا بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٠٥ الموافق ٢٨ جاد الاولى سنة ١٣٢٣ »

« وحيث ان قانون تحقيق الجنايات الصادر عليه الامر العالى المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ الموافق ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ والذى يرتكن الدفاع في دفعه على المادة ٢٤٩ منه وهى المادة التى تقضى ان بدء المدة المقررة لسقوط العقوبة من تاريخ صدور الحكم من ثنى درجة سواء كان ذلك فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في مواد الجنايات على الاطلاق أو في الحكم الصادر بمقوبة القتل بنوع خاص انما قانون ابطال مفعوله بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ الصادر بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ »

« وحيث ان المادة ٢ من الامر العالى الصادر بتنفيذ قانون تحقيق جنايات سنة ١٩٠٤ نمرة ٤ نصت بالعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة امام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية واستئنافية .

« وحيث انه بعد ان كان سقوط العقوبة يبدأ في الحالتين المار ذكرهما من تاريخ حكم ثانى درجة في مواد الجنايات عملا باحكام القانون القديم الملغى اصبح يبدأ في الحالتين بحسب المادة ٢٧٦ من قانون تحقيق جنايات سنة ١٩٠٤ من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانى درجة

« وحيث ان الواقعة في ذاتها وقعت بعد صدور القانون الجديد بمدة تزيد عن السنة والحكم الغيابي الذى صدر فيها صدر بعد وقوعها باسهر ومن محكمة مختصة باصداره بحسب النظام المعمول به « ابريل سنة ١٩٠٥ ويوليو سنة ١٩٠٥ » فيلزم عملا بالقواعد العامة ان تخضع الواقعة والحكم فيها لاحكام هذا القانون الجديد وهذا لا ماس فيه مطلقا بحقوق المتهم أو بالقواعد العامة

« وحيث انه عملا بتلك القاعدة الصريحة لم ينقض من تاريخ صدور الحكم الغيابي وهو ٣١ يوليو سنة ١٩٠٥ و ٢٨ جاد أول سنة

١٣٢٣ الزمن اللازم لسقوط تلك العقوبة وهو الثلاثون سنة من يوم صدور الحكم من أول درجة ( وان كان الشارع عند تعديل المادة ٢٢٤ بالقانون نمرة ٧ سنة ١٤ عدل عن تغيير سريان المدة من تاريخ أول درجة لأنه بطبيعة نظام محاكم الجنايات أصبحت الاحكام الجنائية تصدر من درجة واحدة )

« وحيث انه بتقريب المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات الجديد من المادتين ٢٧٦ و٢٧٩ يرى بوضوح ان القانون المصري اراد ان يسقط الحق في الدعوى العمومية في مواد الجنايات محله الاحوال التي لا يصدر فيها احكام في تلك المواد من محاكم الجنايات حضورية كانت او غيابة ويكون مبدأ هذا السقوط من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق اما الاحوال التي يصدر فيها احكام حضورية او غيابة فتطلب الدعوى بمجرد صدور الحكم بها كان الحكم لذاته مشوبا عقوبة خاضعة لاحكام سقوط العقوبة

« وحيث انه وان قضى القانون لمصلحة المتهم بىطلان الحكم الغيابي حتما عند ضبط المتهم او تقديمه نفسه للقضاء الا انه على كل حال حكم في نظر القانون له اثر القى اريد منه وهو تعيين مبداء لسريان مدة العقوبة ويوصف كونه حكما له هذا الاثر تنقيد به هذه المحكمة مع عدم المساس بها من الحق المطلق في تقديرها كل ظروف الدعوى عند نظرها الدعوى في موضوعها

« وحيث انه ان كان لما تقدم من النتائج مالا يتفق مع علّة تشريع سقوط الحق في اقامة لدعوى العمومية بعد مضي زمن معلوم لان اثر حكم باطل حتما يحبي جريمة اراد القانون ان ينسأها لمصلحة الجميع بعد انقضاء هذا الزمن الممين « وهو زمن العشرين سنة « فضلا عما يجوز ان يجره على المتهم من الضرر فيما لم يتوافر فيه الظروف التي تقتضى عقوبة القتل القاضى هربها كما هو الحال في هذه القضية فيقتل بوصف كونه حكما باطلا من وجهتي القانون والفعل المدة من عشرين الى ثلاثين سنة الا ان كل هذا عائدا لتشريع الموجود الذي لا يستطيع القضاء الا الخضوع اليه اما اصلاحه والتوفيق بينه وبين علاه فمحل سلطة اخرى

« وحيث انه لذلك كله ترى المحكمة ان مادار عليه الدفاع عن المتهم في دفعه الفرعية لا محل له من القانون ويتمين رفضه

#### « عن الموضوع »

« من حيث ان تهمة المتهم بقتل حميدة موسى واخيه ابراهيم مرمى في يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٠٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٢٣ بمجبة البرج مركز ومديرية بني سويف عمدا بان اطلق عليهما عيارين ناريتين اصاباهما في صدريهما ثابتة عليه كل الثبوت من الكشوف الطبية التي وقعت على المجنى عليهما ومن شهادة شروة بنت محمد الحبورني اخته وابنها حامد صبيدة القى

<p>التضارب باليد والعصى الى ان انتهى لاستعمال المتهم سلاحه</p> <p>• وحيث ان ما حصل قبل الواقعة يوم بين المتهم وأخته لا يمكن ان يدعوا لفكرة القتل عند المتهم</p> <p>• وحيث ان سبق الاصرار لم يتوافر اذن في الدعوى</p> <p>• وحيث ان ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات</p> <p>• وحيث ان المحكمة ترى لما حكم به المتهم على نفسه من الاعتماد عن أهله وولده وكل ما هو عزيز لديه كل هذه المدة وبلوغه السن التي بلغه والتي أصبح فيه ندمه على ما فرط منه محققا معاملة المتهم المذكور برأفتها عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات</p> <p>( قضية النيابة العمومية - ضد حسين محمد الجبوتي وحضر عنه حضرة الاستاذان ابراهيم الهلباوي بك الحامي وعبد الفتاح رجائي افندي الحامي - فقرة ١٢٩ سنة ١٩٠٥ - دائرة حضرة صاحب السعادة محمد هلام باشا والهيئة السابقة وحضر محمود افندي سامي وكيل النيابة )</p>	<p>شهد الحادثة كما وقعت ورأى المتهم وهو يطلق سلاحه على القتيلين ومن هرب المتهم عقب وقوع الحادثة الى ان ضبط من اشهر وكذبه فيما ادعاه من انه لم يكن في البلد من زمن سابق على الواقعة بما ثبت من انه كان مراقبا ولم ينب الا من يوم الحادثة ومن العريضة التي قدمها هو نفسه قبل غيابه بخمسة ايام فقط طالبا نقل مراقبته لجهة غير التي كان موجودا فيها</p> <p>• وحيث ان ظرف سبق الاصرار لم يتضح بجلاء لأن الواقعة وقعت في طريق من طرق البلد ولم يثبت بطريقة قاطعة ان المتهم كان يعلم بوقت عودة المجنى عليهما وطريق عودتهما وكون هذا الطريق طريقتيما الوحيد وتربص لما فيه فضلا عن ان عبارة حامد صميده امام المحكمة يؤخذ منها فكرة القتل كانت أصلا بعيدة وانها ما خالجت فكر المتهم الا بعد ان احتدم الجدل بين الفريقين ووقع التجاذب ثم</p>
---	---



## مَحْكَمَةُ جَنَايَاتِ أَسِيرِي

٤٣٦

محكمة جنايات اسيرى

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧

قتل • الموت ليس نتيجة مباشرة • نية القتل

القاعدة القانونية

ان القضاء المصرى اخذ في تطبيقاته بنظرية  
المعنا. الالمان والعلماء الانجليز الذين يعتبرون  
الشخص قاتلا عمدا ولو لم يكن الموت نتيجة  
مباشرة لعمله وهذه النظرية اقرب الى العدل  
اذ تفسح الطريق لمعاقبة من يتسبب في قتل  
اخر بطريقة غير مباشرة متى كانت ظروف القتل  
تدل على انه قصد ذلك الا اذا انعدمت النية  
انعداماً تاماً.

المحكمة :

« وحيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها  
من التحقيقات التى حصلت وشهادة الشهود  
بالجلسة والتقارير الطبية انه فى يوم ١٩ فبراير  
سنة ١٩٢٥ بناحية القوصية مركز منفلوط مديرية  
اسيوط حصل نزاع بين احمد خميس خال المجنى  
عليه وبين عائلة فطيم التى ينتمى اليها المتهم بشأن  
فصل حد وقدم احمد خميس بلاغا ضد عائلة  
فطيم ثم فى المساء وقعت مشاجرة بين العائلتين  
ادت الى اعتداء المتهم على المجنى عليه بان طعنه

بسكين احدث به جرحاً قطعياً بالبطن من الجهة  
اليسرى اسفل السرة بارز منه جزء من السرب  
وواصل لتجريف البريتونى وقد استلزمت  
الاصابة عمل عملية فتح بطن بشق كبير من  
الاضلاع للمانة استؤصل فيها الطحال وقد شفى  
وبعد ان شفى من العملية والاصابة نشأ عنها  
التصاقات ليفيه مزمنة كونت اشترط ليفيه تخلصت  
الاصابة ونشأ عن وجود هذه الالتصاقات  
والاشترط التواء عموى واحتباس ادى الى الوفاة  
« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما يأتى  
أولاً - من اقوال المجنى عليه امام البوليس  
والنيابة بأن المتهم طعنه بالسكين فى بطنه

ثانياً - من شهادة شاهدين بالتحقيق وهما  
عبد الجواد عبد الخالق وخايل الحاج محمد خليل  
برؤيتهما المتهم يطعن المجنى عليه بالسكين

ثالثاً - من شهادة كامل محمد عبد العال  
وعبد الحافظ سليم عبد العال برؤيتهما المتهم فى  
المعركة ومن ثبوت وجوده بها بالاصابة التى  
شوهدت به

رابعاً - من شهادة عدد كبير من الشهود  
بسماعهم من المجنى عليه بان المتهم هو الذى  
طعنه بالسكين

خامساً - من هروب المتهم عقب الحادثة  
واعترافه بأنه كان محتفياً خوفاً من اهل القتل

سادسا - مما قرره وكيل النيابة المحقق بأنه رأى جميع ملابس المتهم وبديه ملوثة بالدماء وعليها جلط دموية وقد اثبت الكشف الطبي بأن به جرح صغير بالجبهة اعلا الحاجب ومما لا شك فيه ان هذا الجرح لا يمكن أن تنشأ عنه الدماء التي شوهدت به والتي هي في الواقع من اصابة المجنى عليه

سابعا - من ثبوت كذب المتهم في دفاعه فقد كذبه شاهدا النفي اللذين استشهد بهما

« وحيث ان سبق الاصرار غير متوفر

« وحيث انه وان كان المجنى عليه لم يمت على اثر الجرح بل شفى ثم مات من الانصاقات الليفية التي نشأت عن العملية الجراحية التي استؤصل فيها الطحال الذي حصلت اصابته من طعنة السكين وتسبب من وجودها التواء معوي غير ان هالك خلاف بين القضاء الفرنسي والقضاء الالماني والانجليزى في هذه النقطة فلتسراح في فرنسا يرفعون مسئولية القتل عن الجراح اذا كان الموت لم ينتج عن الجرح أو الضرب مباشرة اما الالمان والانجليز فيعتبرون الشخص قاتلا عمدا ولو لم يكن الموت نتيجة مباشرة لفعله وهذه النظرية التي اخذ بها الالمان والانجليز قد أخذت بها محكمة النقض المصرية في احكامها لأنها اقرب للعدل اذ تفسح الطريق لمعاقبة من يتسبب في قتل اخر بطريقة غير مباشرة متى كانت ظروف القتل تدل على انه قصد ذلك الا اذا انعدمت النية انعداما تاما

« وحيث ان ظروف الدعوى والآلة التي

استعملت وموضع الاصابة كل ذلك يدل على ان المتهم اراد القتل فيجب ان يتحمل نتيجة عمله « وحيث ان عقابه ينطبق على المادة ١٩٨/١ من قانون العقوبات

« وحيث ان المدعى بالحق المدني ناله ضرر ولا مبالغة في التعويض المطلوب

« وحيث مما تقدم ينتج انه في الزمان والمكان المذكورين تجارى المتهم سيد حبيب ابو زيد على قتل حسين زيدان عمداً بأن طعنه بسكين في بطنه ادى ذلك الى وفاته وعقابه ينطبق على المادة ١٩٨/١ عقوبات

( قضية النيابة العمومية وآخر مدعى مدني وحضر عنه حضرة الاستاذ اسماعيل افندى مجدى الحامى ضد سيد حبيب ابو زيد وحضر عنه حضرة قاضي السلام الهلالى افندى وعفت يوسف افندى الحاميان . نمرة ٢٣٣ احالة سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا وحضور صاحي العزة على عبد الرازق بك ومحمد عزت بك مستشارين وزكي خير الابوتيجى افندى وكيل النيابة

## ٤٣٧

### محكمة جنابات اميوط

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧

مراقبة . مسكن المراقب .

### القاعدة القانونية

ان لفظ المسكن المفروض على المراقب ان لا ييارحه قبل طلوع الشمس هو المحل الذي يتخذ المراقب لميته ليكون فيه تحت المراقبة في اثناء الليل سواء كان هذا المحل مملوكا له أو خصصه العمدة أو المركز لذلك واتخذ المقيم مسكنا للمبيت فيه . فاذا بارحه قبل طلوع النهار بغير اعفاء من هذا القيد كان مستحقا

هذا القيد وعقابه ينطبق علي المادتين ١٦ و ١٨  
من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣

( قضية النيابة ضد مصطفى سليم وحضر عنه حضرة  
الاستاذ محمد افندي حماد الحسيني المحامي نمرة ٢٧ حالة  
سنة ١٩٢٦ دائرة حضرة صاحب السعادة صالح باشا حق  
وحضور الهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة  
عبدالمجيد افندي المرسى )

٤٣٨

محكمة جنايات اسبوط

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧

سرقة • تسليم مؤقت • حيازة • اركانها •

القاعدة التأسيسية

يعد سارقا الشخص الذي يسلم اليه الشيء  
تسليما وقتيا تقضي ضرورة التعامل لرؤيته وفحصه  
ورده فورا اذا استحوذ على ذلك الشيء بنية  
تملكه ولم يردده اذ التسليم في هذه الحالة لا ينقل  
الحيازة بركنيتها المادي والادبي بل يبقى المالك  
محتفظا بالركن الادبي .

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من  
التحقيقات التي حصلت وشهادة الشهود بالجملة  
انه في يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق ٢٨  
ربيع أول سنة ١٣٤٥ بالروضة مركز ملوى  
بمديرية اسبوط بينما كان حسن يوسف الوراق  
تاجر القماش جالسا بالسوق وامامه الاقمشة  
معرضة للبيع إذ حضر المتهم ومعه آخر واخذ  
ثوبا من الشيت طوله عشرين مترا ليتفرج عليه  
وقاوله خفية لمن كان معه وهذا فراربا به .

للعقاب المنصوص عليه في المادة ١٨ من القانون  
نمرة ٢٤ سنة ٢٣

المحكمة :

عن التهمة الثانية

« وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة ١٦  
من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ نصت على انه  
يجب على المراقب ان لا يبارح مسكنه قبل  
طلوع الشمس الا اذا اعفى من هذا القيد

« وحيث ان المسكن بالمعنى المقصود من  
هذه المادة هو المحل الذي يتخذ المراقب لمبته  
ليكون فيه تحت المراقبة اثناء الليل سواء أ كان  
هذا المحل مملوكا له أو خصصه العمدة أو المركز  
لذلك وانخذ المتهم للمبيت فيه فاذا بارحه قبل  
طلوع النهار بغير اعفاء من هذا القيد كان مستحقا  
للعقاب المنصوص عليه بالمادة ١٨ من القانون  
المذكور .

« وحيث ان المتهم خالف شروط المراقبة  
وبارح المحل المراقب فيه ليلا بدون اعفاء  
وذهب الى منزل ابن عمه وضبط فيه

« وحيث مما تقدم ينتج انه في ليلة ٣١  
اكتوبر سنة ١٩٢٦ . الموافق ٢٤ ربيع الثاني  
سنة ١٣٤٥ بناحية الساحل بحرى مركز البلينا  
بمديرية جرجا خالف المتهم مصطفى سليم همام  
شروط المراقبة بان ترك ديوان العمدة المخصص  
لمراقبته ليلا قبل طلوع الشمس بغير اعفاء من



« وحيث ان عقاب المتهم ينطبق على المادتين ٢٧٤ فقرة خامسة و ٤٨ من قانون العقوبات والمحكمة ترى الاكتفاء بماملته بالمادة ٥٠ من القانون المذكور

« وحيث انه مما تقدم ينتج انه في الزمان والمكان المذكورين سرق المتهم سطوحى محمد على مع آخر مجهول ثوبا من القماش من يوسف حسن الوراق حالة كونه طائد أو مجرما اعتاد الاجرام إذ سبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية في سرقات الاخيرة منها في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مجرما اعتاد الاجرام وعقابه ينطبق على المواد ٢٧٤ فقرة خامسة و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات

( قضية النيابة العمومية ضد السطوحى محمد على وحضر عنه حضرة الاستاذ وديع افندى روفائيل المحامى نائبا عن حضرة الاستاذ شاكر الشباع افندى المحامى نمرة ١١٤ احالة سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب السادة صالح حق باشا والهيئة السابقة وحضور رزق افندى بقطر وكيل النيابة )

« وحيث ان المحامى عن المتهم دفع التهمة بان ركن الاختلاس غير متوفر قولاً بان الثوب تسلم للمتهم بارادة المجنى عليه .

« وحيث ان القضاء صار ثابتا الآن في اعتبار الشخص الذى يسلم اليه الشيء تلبا وقتا تقتضيه ضرورة التعامل لرؤيته ولخصه ورده فورا مرتكباً لجريمة السرقة اذا استعجز على ذلك الشيء بنية تملكه ولم يردده إذ التسليم في هذه الحالة لا ينقل الحيازة بركنيتها المادى والادبى (Animus-Acorpus) بل يبقى المالك محتفظا بالركن الادبى .

« وحيث ان للمتهم جملة سوابق في هذا النوع من السرقات وقد سبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية في سرقات الاخيرة منها في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مجرما اعتاد الاجرام وقد مضى من وقت الافراج عنه اكثر من سنتين

## قضاء المحاكم الكلية

٤٣٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول مارس سنة ١٩٢٧

ارتفاق . تمديله . زيادة فيه .

القاعدة القانونية

من المقرر علما وقضاء ان من اكتسب حق الارتفاق لا يمكنه ان ينتفع الا بمقدار ما اكتسبه فعلا. وتطبيقا لهذه القاعدة قرر الفقهاء بان من له حق مطل من شباك لا يمكنه ان يفتح شباكا اخر خلافا . ومن كان له باب معين يفتح على عقار غيره لا يكون له الحق في ان يفتح بابا اخر

المحكمة :

« حيث انه مسلم بان المستأنف كان له بالمنزل القديم الذي هدم باب واحد ولما اعاد بنائه عمل باين

« وحيث ان وزارة الاوقاف تملك بانه لا حق له في عمل الباب والمستأنف يقول بان له حق المرور وان فتح الباب الثاني لا يزيد هذا فلا ضرر منه على الوزارة

« وحيث انه من المقرر ان من يكتسب حق الارتفاق لا يمكنه ان ينتفع الا بمقدار ما اكتسبه فعلا وتطبيقا لهذه القاعدة قرر الفقهاء بان من له حق مطل من شباك لا يمكنه

ان يفتح شباكا اخر خلافا ( بلانيول جزء ١ ن ٦٤ )

« وحيث انه تطبيقا لذلك لا يمكن لمن يكون له باب معين يفتح على عقار جاره ان يفتح بابا اخر

« وحيث ان قول المستأنف بان العبرة ليست بعدد الابواب في ذاته بل بحد الارتفاق نفسه وهو في حالتنا حق المرور وهذا الحق لا يزيد سواء كان للمنزل باب واحد او اكثر

« وحيث ان هذا القول مدفوع بان الباب هو في الوقت نفسه مطل وتسرى عليه كل قواعد المطلات وقد تقدم ان من يكون له مطل معين لا يمكنه ان يفتح مطلا اخر خلافا او يزيد في اتساعه

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

( قضية الشيخ ابراهيم سالم وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الرحمن اقدى بيسج المحامي ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي مصطفى هيكل المحامي نمرة ٢ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي العرابي وحضور حضرتي صاحبي العزة محمد شرمي بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين )

٤٤٠

## محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٧

تعيين حارس . وقف . دائر الوقف . استئلال  
اموال الدين . الافلاس المدني . طرق التنفيذ على  
المقار . التنفيذ والنظام العام . الحراسة  
على اموال المتهم .

## القاعدة الثمانية

١ - للحراسة شرطان : أولا - ان يكون  
هناك نزاع اصلي تتبعه الحراسة - ثانيا - ان  
تصب الحراسة على شيء معين ، لا على اموال  
الشخص كافة .

٢ - لا يجوز تعيين حارس على اموال المدين  
جميعها باعتبارها وحدة قانونية *universalité  
juridique*

٣ - ان تعيين الحارس على الاوال كافة  
طريقة في التنفيذ لم ينص عليها الشارع المصري  
ضمن طرق التنفيذ

٤ - ان في تعيين حارس على بعض اموال  
المدين لاستغلالها وتسلم ريعها للدائنين ، دون  
ان يكون هناك نزاع قائم على تلك الاموال ،  
طريقة لم يقل بها الشارع في باب التنفيذ ، وعلى  
ذلك فهي غير مقبولة قانونا

٥ - ان طرق التنفيذ من النظام العام  
لا يصح الاتفاق على ما يخالفها

٦ - ان في تعيين الحارس على اموال المدين  
كافة في حالة الاعسار *déconfiture* معنى التصفية  
المدنية والافلاس المدني . ولا يجوز ذلك الا  
بنص القانون ، وعند عدم النص عليه لا يجوز  
الاخذ به اجتهاداً

٧ - لا يجوز تعيين حارس على وقف  
لاستغلاله وصرف غلته لدائني الوقف او لدائني  
المستحقين فيه

٨ - يجوز تعيين حارس على الوقف عند  
وجود نزاع اصلي قانوني بين الناظر والمستحقين  
او بينه والغير . وتنتهي الحراسة بانتهاء النزاع

٩ - الشارع المصري لا يعرف الحراسة  
الكلية على اموال المتهم في جناية والذنب عن  
وجه القضاء بعد صدور قرار غرفة الاتهام باحالة  
على محكمة الجنايات . وهي الحراسة المنوّه عنها  
بالمادة ٤٦٥ تحقيق جنايات فرنسي

## المحكمة :

« حيث ان المدعي يطلب باعتباره دائنا  
لوقف المدين عليه المدعي عليه الأول ناظرا  
تعيين حارس على الوقف المذكور لاستلام اطيان  
الوقف واستغلالها وتسليمه من ريعه السنوي  
ما يفي مع الوقت بدينه حتى يستوفي دينه كاملا .  
« وحيث ان موضوع الدعوي ينحصر  
اذن فيما اذا كان من الجائز قانونا تعيين حارس  
على اعيان موقوفة لاستغلالها وفاء لديون دائني  
الوقف .

« وحيث ان هذا النزاع القائم يتعلق حينئذ  
بتلك النظرية المعروفة فيما اذا كان من الجائز  
لدائن او جملة دائنين حق تعيين حارس على  
ممتلكات المدين بعضا او كلا ونزعها من يده  
واستغلالها والوفاء بالديون من الربح حتى تمام الوفاء  
« وحيث ان الحراسة في ذاتها وبوجه عام  
من المسائل الدقيقة التي لا يؤخذ فيها بتعيين



حارس الا اذا توافرت شروط خاصة لما في الحراسة من الخطورة اظاهرة على حرية الملك لدي صاحب الملك

« وحيث ان الحراسة وقد بلغت من الدقة بما تقدم بيانه قد تمددت بشأنها الآراء بالقضاء والفقه الفرنسيين بالرجوع الى تحليل المادة ١٩٦١ مدني فرنسي التي اعتبرت لديهما الاساس الذي يرجع اليه في تقرير احكام نظرية الحراسة بوجه عام ، سواء تعلقت الحراسة بنزاع اصلي مطروح امام القضاء لم يفصل فيه بعد ، او كانت الحراسة في ذاتها موضع الاخذ والرد ، ولم يكن هناك نزاع اصلي

« وحيث انه لأجل بيان نظرية الحراسة بمصر من الوجهة القانونية وتعيينها تعيينا بأحكام خاصة ، يجب الرجوع الى ما قرره القانون الفرنسي بمادته ١٩٦١ المتقدمة وما حام حولها من الجدل في احكام القضاء وآراء الفقه ، ومعرفة مبلغ ما ترمى اليه المادة ٤٩١ / ٦٠٠ مدني مصري بوجه عام والمواد المصرية الاخرى الخاصة بالحراسة بوجه خاص ، حتى يمكن في النهاية حصر نظرية الحراسة في دائرة معينة محكمة باصول قانونية خاصة

« وحيث لذلك يتعين اولاً بحث نظرية الحراسة في القانون الفرنسي وقضائه وفقهه . وثانياً بحثها في القانون المصري وقضائه وفقهه . وثالثاً بيان ما يصح الحكم به في هذه الدعوى المطروحة الآن

### الحراسة في القانون الفرنسي

« حيث ان المادة ١٩٦١ مدني فرنسي تعتبر هي الاصل في نظرية الحراسة ، وهي تنص على ما يأتي : للمحاكم الحكم بتعيين حارس في الاحوال الآتية - أولاً - اذا كانت هناك منقولات محجوز عليها ومملوكة للمدين . ثانياً اذا كان هناك عقار او منقول وقام بشأن الملكية او وضع اليد نزاع بينهما بين شخصين او جملة اشخاص . ثالثاً - اذا وجدت اشياء قد عرضها المدين وفاء لدينه » اه وقد وردت هذه المادة بالفصل المعقود للوديعة والحراسة وبالفرع الخاص بالحراسة .

« وحيث انه قد قامت مذاهب ثلاثة بشأن تعيين مدى المادة ١٩٦١ فيما اذا كانت واردة على سبيل الحصر او على سبيل التمثيل . اذ قال رأي بورودها على سبيل الحصر في حالتي النزاع في الملكية ووضع اليد فقط ( مجلة دالوز الدورية سنة ٩٦ القسم الثاني صفحة ٢٧٢ . - هوك ج ١١ ن ٢٧١ - ٢٧٥ ) وقال رأي ثان بورودها على سبيل التمثيل ، على شرط قيام نزاع اصلي ( اوبري ورو العبارة ٤٠٩ النص والتعليق ص ٦٨٢ ) ورأي ثالث يقول باطلاق التمثيل في المادة المتقدمة بلا قيد وحد ( النقض الفرنسي بدائرة الرائض في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٩ دالوز سنة ١٩٠١ ، ٢٤٥ ، في حالة اتفاق المدين مع دائنيه على الحراسة - قاهل مع بودري المطول

المتقدم) وذلك لأنه فوق ما تنطوق به النصوص الخاصة بالحراسة فإنه لا تملك المحاكم من قوة الفصل والحكم إلا بالقدر الذي تمنحه إياها النصوص القانونية. لأن الأصل في مهمة المحاكم أن تفصل في أنواع النزاع المطروحة لديها ( فاهل ص ٦٨٣ - ٦٨٤ ن ١٢٧٢ . ونظر أيضا حكما من محكمة استئناف موندلبييه في ٩ مارس سنة ١٩٠١ بمجلة دالوز الدوري سنة ١٩٠٢ القسم الثاني صفحة ٢٥ - ٣١ والمقال الهام الذي كتبه فاليري تعليقا على هذا الحكم وعلى الاختصاص صفحة ٣١ العامود الثاني في نصفه الأخير، فيما يتعلق بالمبدأ الثاني من مبادئ الحكم، والحكم قضى بعدم جواز تعيين حارس على أوراق مالية وأشياء ذات قيمة موجودة بصندوق من الحديد استأجره صاحب الأوراق في مصرف مالي وكان قد توقع حجز من زوجة صاحب الأوراق باعتبار الحجز حجز ما للمدين لدى الغير، وفاء لما سيحكم لها به من النفقة. وقال الحكم في رفضه لطلب الحراسة أن الأوراق والأشياء الموجودة بالصندوق الحديدي لم تكن في ذاتها محل نزاع أصلي بين الزوجين. إذ لا يجوز تعيين حارس إلا إذا كان هناك نزاع أصلي. وقضى فوق ذلك بعدم صحة الحجز التحفظي بما للمدين لدى الغير، لأن النفقة لم يحكم بها بعد ولم تكن دينا مصفى (وراجب الوفاء) إلا أنه وإن كان التقض الفرنسي بدائرة العرائض قد قضى بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٩٩ ( مجلة سيري سنة ١٨٩٩، ١، ٢١٢٠ )

ن ١٢٦٩) - ( راجع في بيان هذه المذاهب الثلاثة موسوعات دالوز براتيك، وهي الموسوعات الأخيرة الجزء ٤ طبعة سنة ١٩١٢ ص ٢٨٩ ز ٢٤٨ )  
« وحيث أن الرأي الغالب الذي جرى عليه العمل لدى القضاء الفرنسي اعتبار هذه المادة أنها وردت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ( انظر في بيان ذلك كتاب فاهل المتقدم بطول بودري لا كاتنري الخاص بالشركة والقرض والوديعة الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٧ ص ٦٨١ ن ١٢٦٩ والمهامش الخامس ) ولذا أيجت الحراسة في حالة طلب المؤجر فسخ عقد الإيجار ضد المستأجر، وفي حالة ما إذا عمل المدين على اتلاف الأعيان التي أرصدها ضامانا لمدين دأته. وفي حالة دعوى إبطال تصرفات المدين ومنع المدين من تنفيذ عقد البيع الصادر منه أضرارا بالدائنين. وفي حالة النزاع على عدم صحة الوفاء بمبلغ عرضه المدين على دأته ( فاهل المتقدم ص ٦٨٢ - ٦٨٣ ن ١٢٧١ ) وفي حالة النزاع على غير ملكية سند قد ترتبت الغير مصلحة فيه ( فاهل ص ٦٨٤ ن ١٢٧٣ ) إلا أنه لا يجوز تعيين حارس على أشياء لا يمكن تسليمها للغير لاستغلالها، فلا يجوز حينئذ تعيين حارس على صيدلية ( حكم محكمة استئناف نانسى في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٥ مجلة سيري الدورية سنة ١٨٨٥ القسم الثاني صفحة ٢٣٩ )

« وحيث أنه لا يجوز تعيين حارس إلا إذا كان هناك نزاع أصلي litige ( حكم محكمة نانسى



ومجلة دالوز سنة ١١٩٩، ٢٤٥ - وليست صفحة ٤٤٥ كما ورد خطأ بكتاب فاهل ص ٦٨٤ (المارش الاول) بأنه يجوز الحكم بتعيين حارس حتى ولو لم يوجد نزاع أصلي تتبعه الحراسة فإنه قد قضى بهذه الحراسة في حالة خاصة معينة . وذلك أنه حكم بتعيين حارس فيما إذا جاء المدين وأقر باستحالة مكانه القيام بإدارة أمواله وأنه يرضى بتعيين حارس ، وجاء دائنوه المرتهنون رهنا رسميا créanciers hypothécaires وطلبوا تعيين الحارس . وعلى ذلك لم يفصل النقض حينئذ في هذه المسألة المعينة ، وهي ما إذا كان من الجائز قانونا تعيين حارس عند عدم وجود نزاع أصلي ( فاهل ص ٦٨٤ المارش الاول ) وبنا . على ذلك تظل القاعدة صحيحة وهي القاعدة القائلة بأنه لا يجوز تعيين حارس إلا إذا كان هناك نزاع أصلي . وأما حكم النقض المتقدم فإنه خاص بتراضى المدين مع دائنيه على استغلال أملاكه وهي بمثابة وكالة من المدين لدائنيه في حدود القانون ، ولا تمس النظام العام في شيء ، في نظر النقض الفرنسي .

« وحيث أن هناك إجماعا بين القضاة والفقهاء على عدم جواز تعيين حارس لإدارة وتصفية أموال المدين كافة وعلى الاخص في حالة اعساره ( النقض الفرنسي ١٣ نوفمبر سنة ٨٨٩ - يرى ٨١١٠٨٩ - دالوز ، ١١٩٠ ، ٣٤ - جارو في الاعسار ص ٢٢٤ . شارمونت مجلة Revue critique المجلد ٢٠ سنة ٨٩١ ص ٨١ وما بعدها . - هوك ج ١١ ن ٢٧٣ و ٢٧٤ )

ويرجع مذهب هذا الاجماع الى ما يأتي . أولا ان الحراسة بطبيعتها لم تخرج عن كونها مجرد احتياط تحفظي . ثانيا ان المادة ١٩٦١ لم تنص على الحراسة الا في حالة عقار معين ، لاحالة مال المدين برمه . ثالثا ان في تعيين حارس ، بناء على طلب بعض الدائنين ، اضراماً بالبعض الآخر الذي لم يشترك مع البعض الاول فيه ، لأنه يحول وقتئذ دون رفع دعاويه الخاصة به ضد المدين مباشرة ، مادام المدين في حالة تصفية . وقد رتب أصحاب هذا الرأي على مذهبهم انه لا يجوز تعيين حارس على جميع أموال المدين حتى ولو حصل اتفاق بين المدين ودائنيه على ذلك ( وهذا على عكس ما قضى به حكم النقض الفرنسي بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٩٩ كما تقدم بيانه ) والعلّة فيه انه لا يجوز للمحاكم ان تحكم بتعيين حارس اذا لم يكن هناك نزاع أصلي مطروح او سيطر contestation ( راجع هذا البيان بكتاب فاهل المتقدم ذكره ص ٦٨٨ غمرة ١٢٨٤ وشارمون بمقاله المذكور غمرة ٨٤ )

« وحيث انه قد خرج على هذا الاجماع جوبار وتابعه في رأيه فاهل . وقال هذا الاخير انه يرى انه من الافضل عنده الاخذ بالرأي القائل بالحراسة على كافة أموال المدين المعسر . ويستند في أرجحية رأيه الى الرد على أدلة الرأي الاجماعي . فقال : أولا . فيما يتعلق بحرمان الدائنين الذين لم يشتركوا في طلب تعيين حارس من حق مقاضاة المدين الموجود في حالة تصفية .



عكس الرأي الاجماعي المتقدم فيما يتعلق فقط بالشرط الثاني

### عن القانون المصري

« حيث ان القانون المدني المصري أفرد الباب السادس من الكتاب الثالث لعقد الوديعة بوجه عام ولم يفعل كما فعل القانون الفرنسي ، بان جعل للوديعة في ذاتها بابا وللحراسة بابا . بل جعل الباب السادس يتمشى على الوديعة والحراسة معا . ويؤيد ذلك ورود المادتين ٤٩٠ / ٥٩٩ و ٤٩١ / ٦٠٠ بذلك الباب ..

« وحيث ان أولى المادتين ٤٩٠ وقد نصت على انه « اذا حصل الايداع بسبب نزاع واقع في الوديعة chose litigieuse فليس لحافظها depositaire أو لحارسها sequestre المعين لها ان يسلمها الا ... » انما تشير الى وجود شيء متنازع فيه ، وان الحراسة قد انصرفت الى اعتبارها تبعا لنزاع أصلي

« وحيث ان ثنية المادتين ٤٩١ وقد نصت على انه « للمحكمة ان تعين حارسا sequestre أو حافظا depositaire للأشياء المتنازع فيها chose litigieuse أو الموضوعة تحت القضاء sous la main de la justice كما يجوز لها ان تعين لذلك أحد الخصام المترافعين parties en cause » انما تشير ايضا الى ان الحراسة تابعة لنزاع أصلي . ويؤيد ذلك أيضا صيغة

ان حقهم في مقاضاة مدينهم لم يمس بشيء ما ، برغم وجود المدين في حالة تصفية ( فاهل صحيفة ٦٨٧ - ٦٨٨ نمر ١٢٨٢ وصحيفة ٦٩٣ نمر ١٢٩٧ ) : ثانيا . مادامت المادة ١٩٦١ لم ترد على سبيل المحصر ، فليس هناك سبب يبرر التفرقة بين تعيين حارس في حالة عقارات معينة أو تعيينه في حالة مال المدين برمته : ثالثا . ان المادة ٤٦٥ تحقيق جنابات فرنسي أجازت تعيين حارس على أملاك المتهم في جنابة وغاب عن وجه القضاء بعد صدور قرار غرفة الاتهام باحالة على محكمة الجنابات ( فاهل ص ٦٨٨ نمر ١٢٨٢ )

« وحيث انه تبين مما تقدم ان هناك اجماعا على ضرورة توافر شرطين في الحراسة . أولا - ان يكون هناك نزاع أصلي ، سواء انصب على ملكية الشيء أو وضع اليد عليه ، أو تعلق بمصلحة ما لاحد المتخاصمين أو للغير ، ويدخل في هذا الاجماع فاهل .

ثانيا - ان يكون الشيء محل الحراسة مفردا أو متعددا ، ولا يجوز بوجه ما ان يكون وحدة قانونية universalité juridique ، أي مال الانسان برمته ، وانه يترتب على ذلك عدم جواز الحراسة لأجل تصفية أموال المدين كافة اذا أصبح في حالة اعسار مالي ، كما لا يصح تعيين حارس عند عدم وجود نزاع أصلي اذا أريد من تعيين الحارس استلام الشيء أو الأشياء واستغلالها وصرف غلتها للدائنين . وان هناك رأيا يقول به أخيرا فاهل يذهب فيه الى

المادة ٤٩٢ بما اوردته من عبارة « الاشياء المتنازع فيها choses litigieuses

» وحيث ان المادة الثانية هذه ٤٩١ هي المادة الوحيدة التي تعتبر أصلاً لنظرية الحراسة في القانون المصري . وفي اشارتها الى الاشياء الموضوعة تحت القضاء . انما تشير الى الاحوال التي يصبح العقار فيها محكوماً باجراءات قضائية مرسومة لحماية الدائنين فيما اذا طلبوا الوفاء بديونهم من ثمن العقار بعد بيعه قضائياً بالطرق المقررة . ويحصل ذلك اذا جاء المرتهن رهناً رسمياً وطلب الى الحائز للعقار tiers détenteur ان يختار لنفسه واحداً من أربعة : اما دفع الدين واما التطهير purge واما تحمل اجراءات نزاع الملكية والبيع ، واما التخلية ، وفي هذه الحالة الاخيرة يعين حارس للعقار حتي تحصل الاجراءات في مواجهته ( المادة ٥٨٦ / ٧١٠ و ٧١١ مدني ) ويدخل أيضاً في المادة ٤٩١ المتقدمة حالة ما اذا كان العقار المطلوب بيعه غير مؤجر وموضوع اليد عليه من المالك المدين ، إذ يجوز في هذه الحالة تعيين المالك واطئع اليد حارساً أو تعيين غيره ، تأكيداً لقاعدة الحاق الثمرة بالعقار المقررة بالمادة ٥٤٥ / ٦٢٣ مدني ( المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط ولا مثيل لها بالقانون الاهلي . الا انه يصح الاخذ بها في القانون الاهلي باعتبارها تقرر قاعدة عامة . تنفيذ عبد الفتاح بك السيد مع احمد بك قحة ص ٣٨٧ ن ٥٥٨ من الطبعة الاولى سنة ١٩٢٤ -

ص ٤٥٧ النبذة نفسها من الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧ - تنفيذ ابوهيف بك ص ٤٤٦ ن ٦٨٢ ) والمفهوم من هذه المواد جميعها ان الحراسة متعلقة باصل ونزاع قائم ولم تكن واردة على ان تكون غير تابعة لأصل متنازع فيه

» وحيث ان القانون اشار في مواطن أخرى بمجواز تعيين حارس وذلك في المادة ٣٣٣ / ٤١٤ مدني في حالة تأجيل المحكمة الوفاء بثن الصفقة على المشتري ، ووضع العقار تحت الحراسة . وفي المادة ١٧٦ / ٢٣٩ اذا اظهر المدين بالعقار رغبته في تسليم العقار للدائن وفاء لدينه بالعقار ، وابي الدائن استلامه . إذ يجوز تعيين حارس في هذه الحالة . والمفهوم أيضاً من هذه المواد ان الحراسة تابعة لنزاع أصلي

» وحيث انه من طريق آخر قرر الشارع بالمادة ٢٨ و ٣٤ مرافعات بالنسبة للقاضي الجزئي ان « يحكم أيضاً في المواد المستعجلة التي يخشى عليها من قوات الوقت mesures urgentes بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى sans Préjudice du fonds وتنعرف أيضاً هذه المادة كما انصرفت المواد المبينة قبلها الى ان الحراسة تابعة لأصل وانها ملتصقة بنزاع أصلي » وحيث انه يفهم مما تقدم جميعه ومن المواد الواردة بالقانون المدني والمرافعات ان الشارع المصري أشار في كل موطن من مواطن الحراسة الى اتصالها بنزاع أصلي

» وحيث انه مع عدم وجود مادة بالقانون المصري تحكمي المادة ١٩٦١ الفرنسية ، ومع

المتعلقة بالتخلية وبيع العقار جبرا ، والبيع ، والوفاء بالدين ، وهي المواد ٥٨٦ و ٤٩١ مدني أهلى و ٦٢٢ مرافعات مختلط ولم يشرالى نظرية التمثيل المطلق أو المقيّد ( جرانفولان فى العقود طبعة بلا تاريخ ص ٣١٥ ن ٩١٠ ) والبعض الآخر اكتفى باستعراض بعض احكام القضاء بوجه عام ، دون تعيين وجهة النظر فيها ( تنفيذ ابو هيف بك ص ٨٧٦ و ٨٨٠ ن ١٣١٢ و ١٣١٦ )

« وحيث ان الفقه المصرى بناء على ذلك لا يصلح هنا أساسا فى وضع الاحكام الاصلية لحكم الحراسة فيما قام من النزاع بفرنسا بشأن التمثيل المطلق أو المقيّد . وفيما يتعلق بمحالات الحراسة ، مادام لم يشأ طرق هذه البحوث المستفيضة بالفقه الفرنسى كما تقدم بيانه

« وحيث ان القضاء المصرى هو المرجع الوحيد فى هذا البحث ، إذ فاضت احكامه فى انواع شتى من المظاهر المختلفة للحراسة . ولذا يتعين هنا معرفة وجهة النظر القانونية التى تمثت فى هذه الاحكام ومعرفة مدى ما وصلت اليه ، حتى يمكن معها معرفة القاعدة القانونية التى يصح الاعتماد عليها فى تقرير احكام التمثيل المطلق أو المقيّد

« وحيث عن القضاء الاهلى فانه يستفاد من استعراض احكامه ، سواء بالمجلات الدورية او بالمجموعات القضائية ، انه قفى فى الحراسة فى موضعين : أولا . فيما اذا كانت احوال الحراسة الواردة بالقانون المصرى هى على سبيل

وجود المواد الاخرى المصرية التى ترمى فى معانيها الى ما ترمى اليه المادة الفرنسية المذكورة يصح التساؤل هنا فيما اذا كانت حالات الحراسة المعينة بالمواد المصرية قد وردت هى الاخرى على سبيل الحصر او على سبيل التمثيل واذا كان على سبيل التمثيل ، فهل يؤخذ فيه بالاطلاق الذى ذهب اليه قاهل خروجا على اجماع القضاء والفقه الفرنسيين كما رأينا ، أم لا بد من تحديد مرمى التمثيل ووقوفه عند حد ضرورة وجود نزاع أصلى أولا . وعند وجود شىء أو اشياء معينة تطلب الحراسة عليها لا على مال الانسان كافة ثانيا

« وحيث انه لأجل البت فى الاخذ بالتمثيل المطلق الذى يقول به قاهل ، او التمثيل المقيّد الذى قال به اجماع القضاء والفقه الفرنسيين ترى هذه المحكمة ضرورة استعراض آراء القضاء المصرى فى هذا الشأن ، وما قرره الفقه المصرى ايضا

« وحيث ان الفقه المصرى لم يتناول هذا البحث واكتفى بايراد القواعد العامة للحراسة من حيث هى وأشار بعضه الى الحراسة المتعلقة بنزاع اصلى فقط ( دى هلس الجزء الاول الطبعة الاولى سنة ١٩٠٨ ص ٥٤٠ - ٥٤١ ن ٥٦ و ٥٧ والطبعة الثانية سنة ١٩٢٦ ص ٥٣٢ النبذة نفسها ) والبعض الآخر اشار الى هذه الحراسة أيضا والى الحراسة المتعلقة بنزاع أصلى ، ولسكنه جعل هذا النوع الاخير شاملا فقط للحالات المتفرقة التى وردت بالمواد المتقدمة



الحصر، أم أنها غير معينة، والامر متروك فيها للقضاء. وقد اخذ القضاء الاهلي بالوجهة الایجابية (راجع تعليقات جلاد بك على المادة ٤٩١ مدني ص ٢١٥ ن ٢٢ - مرجع القضاء ص ٨٠٦ ن ٣٢٦٩ و ص ٨٠٧ ن ٣٢٧٥) وكل الاحكام هذه خاصة بالحراسة التابعة لنزاع اصلي في اعيان غير موقوفة. ثانياً فيما اذا كانت من الجائز تعيين حارس مؤقت على وقف حتى يفصل في نزاع قائم. وقد اخذ القضاء الاهلي بالايجاب ايضا. (مرجع القضاء ص ٨٠٧ ن ٣٢٧٤. مجموعة عياشي ص ٤٣٦ ن ١٩٧٩ ص ٤٢٧ ن ١٩٨١ - اذ قضى هذا القضاء بأنه لا يجوز تعيين حارس على الوقف مادام الناظر لم يعزل. ولا يجوز تعيين حارس على الوقف ودعوى العزل مرفوعة). ولم تر هذه المحكمة بالمجموعات والمجلات الدورية المذكورة احكاماً تتعلق بمجواز او عدم جواز تعيين حارس على وقف لاستلامه واستغلاله على ذمة دائني الوقف او دائني مستحقه حتى يوفى بديونهم كاملة.

« وحيث ان القضاء المختلط، اي احكامه المختلطة، فانه اخذ بما أخذ به القضاء الاهلي في الموضوعين المتقدمين. اي انه قال :

اولاً - بشأن الاراضي غير الموقوفة. قال بعدم تعيين حالات الحراسة من جانب الشارع وان امر التقدير متروك للقضاء. (الجدول العشري الاول Table décennale ص ٢٣١ ن ٤٢٧٤) ولا يشترط فيها قصر النزاع على الملكية ووضع اليد، ما دامت الحراسة في ذاتها مجرد احتياط

ضروري ومفيد (الجدول العشري الثاني ص ٣٧٢ ن ٣٩٨٠ و ص ٣٧٣ ن ٣٩٨٨ اذ اجاز الحراسة في دعوى الشفعة اذا كان النزاع منصفاً على مقدار ثمن الصفقة. ولكن لا يقضى بها في حالة القسمة، الا اذا كان هناك نزاع في انصبة المقتسمين : الجدول العشري الثاني ص ٣٧٢ ن ٣٩٨١) ويكفي في الحراسة حماية احد الخصمين من خسارة لا يمكن ملاقاتها فيما بعد. (استئناف مختلط في ١٩ مارس سنة ٩٢٤ مجلة التشريع والقضاء، المجلد ٣٦ ص ٢٦٣. كما اذا ترك المستأجر الارض وكان لا بد من زراعتها في أوان الزراعة خوفاً من ضياع الوقت. ولم يبح الحراسة في دعوى ابطال تصرفات المدين اضراراً بدائني (جازيت المحاكم المختلطة المجلد ٧ ص ١٧٦ ن ٥١٢. وهذا على عكس ما قال به القضاء الفرنسي كما تقدم بيانه. وحجة القضاء المختلط في هذا الحكم انه في الحراسة لا بد من الادعاء بالملكية أو بحق عيني) كما انه لم يبحها ايضاً في مصلحة الدائن المرتهن رسمياً عند اتهامه للمدين بسوء استغلال العقار المرهون (الجدول العشري الثالث ص ٥٦١ ن ٥٨٧١).

هذا فيما يتعلق بالعقار غير الموقوف

ثانياً - فيما يتعلق بالعقارات الموقوفة، قد نزع القضاء المختلط نزعة ابعده مما سار فيه القضاء الاهلي، اذ لم يقض فقط بمجواز تعيين حارس مؤقت حتى يفصل في النزاع اي الخصومة القائمة او التي ستقام، كما فعل القضاء الاهلي مع التردد الذي مر ذكره بل ذهب هذا القضاء

المختلط في أحكامه الى ابد من ذلك . وأجاز تعيين حارس على الوقف لا سئلام العقارات الموقوفة واستغلالها وتسليم غلتها الى دائني الوقف او دائني المستحق

« وحيث انه لما كان لهذا الرأي من الأثر الظاهر في تقرير نظرية التمثيل المطلق او التمثيل المقيد ، التي توضحت بصدد هذا الحكم ، أصبح من اللازم استمرار هذه الاحكام المختلطة ، لمعرفة وجهة النظر القانونية فيها .

« وحيث ان القضاء المختلط قرر في مواطن عدة بشأن الحراسة في الوقف بأنه لا يقضى بالحراسة الا في حالة ما اذا كانت الملكية غير ثابتة او مشكوكا فيها ، او تقرر الغير حق عيني بخشي عليه من استغلال المالك ، وانه يترتب على ذلك عدم الجواز لدائني مستحق الوقف طلب تعيين حارس ما دام لم يثبت وجود خطر او استعجال وكان في امكان الدائنين الحجز على ريع الوقف ( الجدول العشري الثاني ص ٢٧٣ ن ٣٩٨٦ ) وقرر انه في حالة طلب تعيين حارس على الوقف لا بد من مراعاة وجود ضرورة لازمة لذلك ، لان في تعيين الحارس ما يتعارض كل التعارض مع نية الواقف ( الجدول العشري الثالث ص ٥٦١ ن ٥٨٦٧ - استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٢ ص ١٢ )

« وحيث انه في الوقت الذي يقرر فيه هذا القضاء ما تقدم ، وفي الوقت الذي يقرر فيه فوق ذلك ان الحراسة لم تقرر قانونا لاجل ان

تكون وسيلة ضغط للدائنين على مدينهم ، وان الغرض منها اكبر من ذلك ، اذ هو اجتماعي واقتصادي ، وليس الغرض منها حماية دين الدائن ، بل هو حماية العقار بالذات محل ضمان الدين ، وانه لا يجوز ان يقضى بالحراسة لمجرد تمكين الدائن في سبيل الحصول على دينه ( استئناف مختلط في ١٢ يونيو سنة ١٩١٩ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣١ ص ٣٤٥ ) - بينما يقرر هذا القضاء هذه الاصول القانونية ، واذ يقول في الوقت نفسه انه يجب ان يستثنى من هذه الاصول حالة الوقف فيما اذا لم يوجد امام الدائن سوى عقارات موقوفة ( حكم ١٢ يونيو سنة ١٩١٩ المتقدم : اذا كان المدين ناظراً ومستحقاً في آن واحد ) وكان الناظر ممثلاً الادارة ( الجدول العشري الثاني ص ٣٧٣ ن ٢٩٨٩ - استئناف مختلط في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٥ ص ٢٥٧ ) ويتبين من ابقاء الناظر قائماً على الوقف حرمان للدائنين من الضمانات التي لهم الحق فيها ( حكم ١٢ يونيو سنة ١٩١٩ المتقدم )

« وحيث انه يستفاد من هذه الاحكام المختلطة المتقدمة ان القضاء أخذ بمذهب حالات الحراسة الواردة على سبيل التمثيل المطلق في ناحية من نواحيه . اذ اجاز الحراسة في عقار واحد او عقارات متعددة ، مع عدم وجود نزاع اصلي وخصومة اصلية تفرعت عنها الحراسة . وعلى ذلك يكون قد أخذ حينئذ بالتمثيل المطلق



الذي توسع فاهل في الاخذ به وفي جملة جائزاً  
لاجل تصفية مال المدين كافة

« وحيث انه يتبين مما تقدم في بيان  
القانون الفرنسي : بان رأى الاجماعى قضاء  
وقتها هو رأى القائل بضرورة وجود نزاع اصلى  
تفرعت عنه الحراسة . وانه لا تجوز الحراسة  
الا على عين او اعيان متعددة معينة لا عن  
وحدة قانونية كمال الانسان برمته . وان فاهل  
قد شذ عن هذا الاجماع وقل بجواز الحراسة  
في تصفية مال المدين كافة بلا حاجة الى نزاع  
اصلى واستند الى ادلة عارض بها أدلة المذهب  
الاجماعى

« وحيث انه وقد استعرضت هذه المحكمة  
المذاهب الفرنسية بما فيها رأى الاجماعى ورأى  
فاهل المناقض له ، واستعرضت ايضاً رأى الفقه  
المصرى وقضاء الاهلى والمختلط ، والنصوص  
المصرية ، فانه يلزم على ذلك الان بيان اصح  
المذاهب الذى تأخذ به هذه المحكمة ، مع بيان  
الادلة التى تستند اليها

« وحيث ان رأى الاجماعى الذى قال به  
القضاء والفقه الفرنسيان هو الذى تأخذ به هذه  
المحكمة وتستند فيه الى نفس الادلة التى أيد  
بها أصحاب المذهب الاجماعى رأيهم مع شئ من  
التعديل فى الادلة ، وترى فى الحراسة انه لا بد  
فيها من توافر شرطين : أولاً : أن تكون هناك  
خصومة ، اى نزاع اصلى ، ثانياً : أن لا تتناول  
الحراسة مال المدين كافة .

« وحيث ان الادلة التى دفع بها فاهل

أدلة أصحاب المذهب الاجماعى لم تكن مقنعة فى  
الاخذ بمذهب بل ترى هذه المحكمة على العكس  
انها تؤيد المذهب الاول الاجماعى وذلك  
للاسباب الآتية :

« حيث ان الحراسة هى مجرد احتياط  
تحفظى ويستحيل أن يطلب الى القضاء احتياط  
تحفظى الا اذا كانت هناك خصومة أصلية  
مطروحة امامه أو ستطرح فى القريب العاجل  
لأن القضاء لا يفصل الا فى نزاع . فاذا زال  
النزاع فلا شأن له إذ الحراسة وقد تجردت  
من النزاع الاصلى اصبحت مجرد طالب لقيمة له  
« وحيث ان الحراسة كما يستفاد من المادة

١٩٦١ الفرنسية ومن المادة ٤٩١ المصرية انما  
تتعلق بشئ متنازع فيه . وهذا يؤكد أن  
الحراسة مجرد احتياط وقتى لحماية حق متنازع  
فيه . فاذا طلبت الحراسة على شئ يريد الدائن  
صرف غلته له خاصة فاما يطلب فى الحقيقة  
والواقع أن يقرر له القاضى طريقة فى التنفيذ لم  
يقل بها الشارع لأن الشارع رسم لمن يده سند  
رسمى واجب النفاذ أن يتخذ طريقاً من طرق  
معينة لا يستطيع الحيد عنها . فله توقيع الحجز  
التفدي على منقولات المدين بالاوضاع القانونية  
أو نزع ملكيته من عقار أو عقارات له أو الحجز  
عليها حجزاً عقارياً مختلطاً أو الحجز حجزاً  
تنفيذياً على مالمدينه لدى الغير . وأما القول  
بتقرير الحراسة وتعيين من يتولى استغلال عقار  
المدين حتى يستوفى الدين دينه من غلة العقار  
أو غلة الشئ بوجه عام والذى تعين عليه حارس



القواعد العامة من حيث هي تقضى كما تقدم بعدم الاخذ بنظرية « فاهل » في القانون المصرى .

« وحيث ان القول من جانب « فاهل » بأن الشارع الفرنسى لم يميز في مادته ١٩٦١ بين حالة عقار او جملة المال كافة ، قول يتقضه ما تقدم اذ يترتب على مذهبه تقرير الافلاس المدنى في القانون وهو لم يقض به الشارع الفرنسى ولا الشارع المصرى . والافلاس لا يؤخذ فيه بأى طريق من طرق القياس المنطقية اذ هو حالة استثنائية للقاعدة العامة المرسومة بالقوانين فيما يتعلق بوفاء ديون الدائنين من مدينهم . ومن المقرر ان طرق التنفيذ بالديون هي من النظام الدام ولا يصح العمل على ما يخالفها ولا الاتفاق على قبضها ( تنفيذ عبد الفتاح بك السيد مع احمد بك قحة الطبعة الاولى سنة ٩٢٤ ص ٥ ن ٩ وما بعدها ، والطبعة الثانية سنة ٩٢٧ النبذة نفسها - تنفيذ ابو هيف بك الطبعة الثانية سنة ١٩٢٣ ص ١٦١ ن ٢٤٩ وما بعدها ) وهذا ما جعل اصحاب المذهب الاجماعى يقولون بعكس ما قرره النقض الفرنسى بحكمه الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٩ المتقدم ذكره ، وهو الحكم الذى قضى بتعيين حارس بناء على اتفاق المدين مع دائنيه المرتهين رسمياً برغم ما فيه من امارات الشبه بين الاتفاق على تعيين حارس وبين الاتفاق على تعيين وكيل لادارة اموال المدين . وكل ذلك خوفاً من ان تنصرف هذه الحراسة اما الى ما يشبه نزع المال من يد صاحبه

فهو قول فيه افتيات ظاهر على التشريع الحاضر اذ هو تشريع لم يقل به الشارع .

« وحيث ان قول « فاهل » بجواز الحراسة في الوحدة القانونية أى في مال المدين كافة ، واتخاذ المادة ٤٦٥ تحقيق جنابات فرنسى حجة له ، قول لا يمكن لهذه المحكمة أن تأخذ به . أولاً : لأن في الاخذ بالمادة المذكورة قياساً مع الفارق اذ لم ترد هذه المادة بالقانون الفرنسى الا لأجل أن تكون بمثابة عقوبة تهديدية لمن يفر من وجه القضاء بعد صدور قرار غرفة الاتهام الذى يقابل عندنا تقريباً قرار قاضى الاحالة ، ولا يصح قانوناً القياس عليها مادامت قد وردت في حالة استثنائية . ولان ما ورد على خلاف القياس لا يقاس عليه . ولأنها وردت في معرض خاص بمثابة عقوبة تهديدية كما تقدم . » ومن المقرر ان قانونا ان المقوبات أو الجزاءات مهما كانت جنائية أو مدنية الصيغة لا يؤخذ بها الا في الاحوال الخاصة التى تعينت لها . ثانياً : لانه وان صح بهذه المادة القول بعدم جمل الشارع الفرنسى للحراسة في المال كافة فانه لا يمكن مع ذلك القول بأخذه بالحراسة في المال كافة في الاحوال المدنية وفي الوقت الذى يقرر فيه الشارع الفرنسى والشارع المصرى أيضاً ، احكاماً واجراءات خاصة تتعلق بالافلاس في الحالات التجارية فقط . ثالثاً : وان كان لا يوجد بالقانون المصرى شبيه للمادة ٤٦٥ فرنسية المقدمة ، وكان من باب أولى عدم الالتفات الى هذا القياس الذى قال به « فاهل » الا ان

نزاع يخرج منه كل الاخراج بغير الوسائل المعروفة في ذلك بالبيع او الهبة او البذل وما الى ذلك مما هو معروف قانونا في وسائل زوال الملك عن صاحبه - واما الى ما يشبه الحجر

« وحيث انه وان كان لا يترتب في الحقيقة والواقع على تعيين الحارس على مال المدين كالة منع الدائنين الذين لم يشتركوا في طلب الحراسة من رفع دعاويهم والمطالبة بحقوقهم ، او من رفع حراسة اخرى كالاولى حتى يقوم الحارس نحو الدائنين المتأخرين في الحراسة بالوفاء بديونهم كما يقوم بذلك نحو الدائنين السابقين في الحراسة ، وكان قاهل على حق في هذا الاعتراض في رده على اصحاب المذهب الاجماعي ، الا ان محل ذلك كله فيما اذا كانت الادلة المتقدمة ليست كافية في ذاتها في التدليل على صحة المذهب الاجماعي . أما وقد صحت هذه الادلة وايدت المذهب القائل بالتمثيل المقيد بالنزاع والشيء المعين فلا حاجة في الواقع الى هذا الدليل الاخير الذي اصاب قاهل في الرد عليه

« وحيث انه قد يؤخذ على قاهل بانه في الوقت الذي يقول فيه بالشرط الاول الخاص بضرورة وجود نزاع أصلي تستند اليه الحراسة ( كتابه المذكور ص ٦٨٣ ن ١٢٧٢ . وهو في ذلك متفق مع اصحاب الرأي الاجماعي المتقدم ) اذ يقول بجواز الحراسة على اموال المدين كافة اذا اصبح في حالة اعسار ( ص ٦٨٧ ن ١٢٨٢ ) ولا يمكن التوفيق بين هذين القولين الا اذا قيل من جانبه بان النزاع الاصلي قد انصب حينئذ

على جميع اموال المدين كافة ولكن لم يقله . بل قال بجواز الحراسة عند وقوع المدين في حالة اعسار تجعله لا يستطيع الوفاء بديونه المطلوبة منه . اي كأنه قال بالحراسة عند عدم وجود نزاع أصلي تستند اليه الحراسة . وفي ذلك ما فيه من التناقض الظاهر مع ما قرره اولا بضرورة وجود نزاع أصلي . واذا اراد قاهل ان يجعل مذهبه متماسك الاجزاء في مجموعه . فكان عليه ان لا يوافق اصحاب المذهب الاجماعي على ضرورة توافر الشرط الاول . ولكن لا يستطيع ذلك لان الشرط القائل بضرورة وجود نزاع أصلي لم ينكره احد باعتباره ركنا لازما لجواز الحراسة وباعتبار الحراسة تابعة حتما الى اصل . وهنا ينهار هذا الرأي المناقض للرأي الاجماعي . وان قيل احتمالا من جانب قاهل ان الاعسار لدى المدين يترتب عليه حالة تشبه حالة النزاع الاصلي : وبذلك تصبح الحراسة تابعة له ، كان في ذلك خروجا عن مألوف القانون . اذ المعروف في النزاع الاصلي الذي تتبعه الحراسة ان تكون الخصومة منصبة على ذات العقار . واما في حالة اعسار المدين فلا خصومة على امواله بل الخصومة على كيفية التنفيذ بالديون . فان جعلت الخصومة في التنفيذ باحدى طرق التنفيذ القانونية وهي الحجز على المتقولات او الحجز على العقارات ، صحت الحراسة . واذا حصلت بغير احدى هذه الطرق القانونية فلا تعتبر خصومة قانونية صحيحة تكون سببا للحراسة وأصلها . كما اذا حصلت بشأن استغلال العقار وتسليم غلته للدائنين بغير اتباع طريق نزع الملكية والحجز العقاري . انما تعتبر الحراسة



حالة من حالات التصفية القانونية وهي التصفية المعروفة فقط بالقانون التجارى بقيود وحدود معينة. ولم تعرف هذه التصفية المدنية لافي القانون الفرنسى ولا في القانون المصرى .

« وحيث انه يتبين مما تقدم ان المواد المصرية المتقدمة سواء ما تعلق منها بالحراسة من الوجهة العامة ( المادة ٤٩١ مدنى ) وما تعلق بالحراسة في مواطن مختلفة ( المواد ٣٢٣ و ٥٨٦ مدنى ) انما تتم عن غرض الشارع في تقرير الحراسة ، وهو غرض اتصال الحراسة بنزاع اصيل واعتبارها تابعة لاصل . فاذا انعدم الاصل انعدم الفرع تبعاً له .

« وحيث انه من المستحيل قانوناً وقد اعتبرت الحراسة مجرد احتياط تحفظى نشأ معرضاً لنزاع اصيل مرفوع او ظهر اصيلاً لخصومة ، موضوعة تطرح عاجلاً على القضاء ، اعتبار الحراسة بعد هذا التحليل المتقدم كنزاع مستقل في ذاته يصح النظر فيه منفرداً وهو مجرد عن اصيل يتبعه . وهذا الاعتبار التبعى قائم لا محالة ايضاً في حال الحراسة على مال المدين بعضاً او كلاً للرفاء بديون دائنيه باعتبار الحراسة تابعة لنزاع اصيل وهو كيفية الوفاء بالديون المقضى بها نهائياً الا ان القول بكيفية الوفاء بالديون من مال المدين لا تعتبر نزاعاً قضائياً بالمعنى القانونى الصحيح . الا اذا تعلق هذا الوفاء بالاوضاع القانونية والاجراءات التى رسمها الشارع وحده في كيفية التنفيذ على مال المدين . ولا يكون التنفيذ على مال المدين من طريق التصفية الكاملة بتعيين حارس

على مال المدين برمته او من طريق الحراسة الجزئية على بعض مال المدين تعيين حارس على هذا البعض — لا يكون هذا التنفيذ صحيحاً من الوجهة القانونية ما دام ان الشارع لم يقل به في باب التنفيذ . وما دامت الحراسة غير منصوص عنها في التنفيذ سواء كانت حراسة جزئية على بعض مال المدين او حراسة كلية على مال المدين كله فلا يجوز قانوناً اعتبار هذه الحراسة طريقاً من طرق التنفيذ مطلقاً . ولا يصح الاتفاق عليها بما يختلف عن الوكالة اخلافاً بيناً . وما دامت طريقة التنفيذ قد تعينت بالقانون تعييناً متصلاً بالنظام العام ، وهى التنفيذ على المنقول او العقار او الحجز التنفيذى على مال المدين لدى الغير ، وكان هذا التنفيذ القانونى المشروع اصلاً تصح معه الحراسة البعضية لا الحراسة انكليه الشاملة لاموال المدين كافة — فلا يصح القول حينئذ من الوجهة القانونية بان الحراسة في غير احوال التنفيذ المتقدمة تابعة لاصل متنازع فيه اذ لا يوجد لهذا الاصل اثر ما دام ان القانون لم يبيحه في التنفيذ المدنى . على ان الحراسة في هذه الحالة اما ان تعتبر فرعاً لا اصيل له . واما ان تعتبر اصلاً لا فرع له . والفرض في الحالتين غير معقول لان من طبيعتها القانونية ومن اعتبارها مجرد احتياط مؤقت ان تكون حتماً فرعاً لا اصيل ، لا ان تكون اصلاً لا فرع له

« وحيث ان القضاء المختلط مع اقراره بشذوذ الحراسة في ذاتها وانه لا يؤخذ بها إلا تبعاً لاصل وخصومة اصلية تفرعت عنها الحراسة



فانه قال في الوقف كما تقدم بيانه بجواز الحراسة في سبيل الوفاء بديون دائني الوقف بالذات باعتبار الوقف كائناً مضمواً او بديون دائني المستحق في الوقف . وحجته انه لما كانت الغلة وحدها هي الضمان الوحيد للوفاء بديون الدائنين فلا سبيل في هذا الوفاء عند تعذره او استحالة الا الحراسة

« وحيث ان في هذا المبدأ مخالفة صريحة للمبدأ الاجماعي الصحيح الذي قال به القضاء والفقهاء الفرنسيين كما تقدم بيانه ذلك . اولاً . لان في الحراسة هذه تقريراً لطريقة في التنفيذ المدني لم يقل بها الشارع مطلقاً . ثانياً . لان في هذه الحراسة اخراجاً للمال عن يد صاحبه من حيث الاستغلال في غير احوال التنفيذ التي نص عليها القانون . اذ الحراسة جائزة فقط فيما اذا حصل التنفيذ على المنقول او العقار باوضاعه المرسومة . ثالثاً . في هذه الحراسة ما يشبه الحجر والحجر لا يكون الا في حالات معينة

« وحيث انه وان كانت غلة الوقف في الحقيقة هي وحدها الضمان الوحيد للدائنين في الحصول على ديونهم لان التنفيذ على عين الوقف غير جائزة قانوناً ، الا انه لا يترتب على ذلك خرق القواعد الاصلية المقررة في التنفيذ المدني . اذ ما على الدائنين الا ان يقوموا بالتنفيذ على ما للوقف تحت ايدي مدينيه فيحجزون غلته حجزاً تنفيذياً بالشروط القانونية . وان خيف التواطؤ على جميع صوره بين مديني الوقف وناظره من حيث الوفاء للناظر مقدماً بالايجار المستحق للوقف

او من حيث بخس قيمة الايجار بخساً جسيماً ، فان حق الدائن في الطعن على اعمال التواطؤ حق لا خلاف فيه . وفوق ذلك فان التواطؤ يجعل الشريك فيه وهو المستأجر مسئولاً عن نتيجة تواطئه بقدر ما فوت على الدائن من الحقوق » وحيث ان احتمال الاعتراض على هذا القول بان في الحراسة تسهيلاً على الدائنين للوفاء بديونهم ما دام اصل العين الموقوفة لا يمس بشيء ما ، وما دام في الحراسة قطع لدابر التواطؤ المحتمل وقوعه ، فهو اعتراض لا محل له ما دام قد تبين ان الحراسة تابعة لاصل ، فان انعدم الاصل فهي حتماً معدومة . والحراسة في هذه الحالة لا تعتبر عالة باصل لان التنفيذ بالديون مسوس باوضاع وقيود معينة كما تقدم وهي التنفيذ على المنقول أو العقار . ومادام هذا التنفيذ القانوني لم يحصل فلا توجد الحراسة . واذا اعتبرت الحراسة أصلاً في هذه الحالة فلا يصح قبولها أيضاً ، لان الحراسة بطبيعتها مجرد تحفظ وقتي مقرر في سبيل الضمان لحق اصلي متنازع فيه

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون المذهب القائل بجواز تبين حارس للاستغلال العين الموقوفة والوفاء بديون الدائنين للوقف او للمستحقين فيه ، مذهباً غير صحيح من الوجهة القانونية ويتعارض كل التعارض مع الاصول القانونية المقررة في التنفيذ المدني . وان كان لهذا المذهب من حيث هو وفي مجموعه نصير واحد بين رجال الفقه الحاضر مثل قاهل فان هذا المذهب اصبح في قلة انتصاره منعزلاً لا تؤيده عصبية

قضية يصح معها ان يقام له وزن كما انه لا تعززه  
احكام المحاكم الفرنسية

« وحيث انه اذا اضيف الى ما تقدم بان  
في الحراسة على الوقف مساساً ظاهراً باختصاص  
المحاكم الشرعية لما فيه من غل يد الناظر ورفعها  
عن الوقف وقتاً قد يطول دون ان يتبع في هذا  
الشان الطريق القانوني المرسوم للعزل ، ودون  
ان يلاحظ ان في سبق تقرير القضاء للحراسة  
على الوقف قد روعيت الخصومة الاصلية التي  
تقوم بين الناظر والمستحقين او غيرهم - اذا  
لوحظ ذلك كله وجب القول بطريقتة مطلقة بان  
الخصومة الاصلية اصل اساسي للحراسة ولا محالة  
« وحيث انه لما تقدم يتبين ان تعيين

حارس على وقف لاستلامه واستغلاله وتسليم  
الغلة فيه للدائنين لا يتفق مع الاصول القانونية  
الصحيحة . وعلى ذلك يجب رفض مثل  
هذا الطلب

« وحيث انه وان كان لهذه الدعوى ظرف  
خاص بها وهو انه سبق تعيين المدعى عليه الثاني  
حارساً على هذا الوقف لأجل هذا الغرض  
بالذات ، فان هذه المحكمة لا تستطيع ، وقد تبينت  
صحة المبدأ في ذاته القائل بعدم جواز الحراسة  
الا بشرطى وجود خصومة اصلية وعدم انصباب  
الحراسة على الاموال كافة - ان تقضي بتعيين  
الحارس السابق تعيينه حارساً للمدعى ، لانها  
لا ترتبط بحكم الحراسة المذكور الصادر في مواجهة  
دائنين آخرين لم يكن المدعى في هذه الدعوى  
طرفاً معهم

« وحيث لما تقدم يتعين الحكم برفض  
هذه الدعوى

( قضية ابراهيم بك وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد  
افتدى كامل المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ عزى افتدى  
استاذ المحامى . ضد الشيخ حسين حن شلي وآخر .  
نمرة ٢٧٥ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة  
عبد السلام بك ذهني وعضوبة حضرتي صاحبي العزة  
عبد الفتاح بك البشرى ومختار بك نور )

٤٤١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٧

شفعة . بيع غير مسجل .

القاعدة القانونية

انه بحسب المادة الأولى من قانون التسجيل  
رقم ١٨ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ يجب  
اشهار عقود البيع بواسطة تسجيلها في قلم كتاب  
المحكمة . ويتربى على عدم تسجيلها ان الحقوق  
العينية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول  
لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة الى غيرهم ولا يكون  
للمقد غير المسجل من الأثر سوى الالتزامات  
الشخصية بين المتعاقدين . وبناء عليه فعقد البيع  
غير المسجل ولو كان عقداً رسمياً لا يكون بذاته  
ناقلاً للملك حتى بين المتعاقدين ويتفرع عن هذا  
ان الشفعة غير جائزة اذا كان البائع باع بعقد  
غير مسجل اذا انه ما دامت الملكية لم تنتقل من  
يد البائع الى يد المشتري المشفوع منه فلا شفعة  
المحكمة :

« وحيث انه لم ينكر احد ملكية المستأنف

للأرض المشفوعة وإنما المشتري وحده قال انه لا يعلم ان كان المستأنف من ورثة المالكه الاصلية اولا وقد قدم المستأنف اعلاما شرعيا باثبات وراثته

« وحيث انه من المسلم به بين الخصوم ان عقد البيع لم يسجل

» وحيث انه بمقتضى المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ « جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض او بغير عوض والتي من شأنها انشاء حق ملكية او حق عيني عقارى آخر او نقله او تغييره او زواله ... يجب اشهارها بواسطة تسجيلها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار او في المحكمة الشرعية... ويترب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للعقد غير المسجل من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث انه بناء على ذلك فقد البيع ولو كان رسميا لا يكون بذاته ناقلا للملكية حتى بين المتعاقدين بل ان هذه الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل ولا يتم العقد باعتباره بيعا ناقلا للملك الا به واصبح بذلك التسجيل ركنا اساسيا لانتقال الملكية

» وحيث ان الشفعة كما عرفها الفقهاء هي « تلك العقار المبيع او بعضه ولو جبرا على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤونة » (مادة ٩٥

مرشد الخيران ) فالشفعة انما هي في الملكية دون سواها اذا انتقلت بالبيع فاذا لم تنتقل فلا شفعة وهي اثر من آثار البيع وقد نصت المادة الأولى من قانون التسجيل صراحة على ان العقد الغير المسجل لا يكون له من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين فنفى بذلك الشفعة

« وحيث انه لا معنى لقول بان عقد البيع يتم بمجرد الايجاب والقبول وينتج جميع نتائجه القانونية الا نقل الملكية فانه لا يحصل الا بالتسجيل لأن البيع ليس له معنى الا نقل الملكية بعوض فاذا تجرد عن نقله لم يبق يعبأ بالمعنى القانوني بل يكون عقدا آخر الى ان يستكمل كل الاركان التي يترتب عليها نقل الملكية والى هذه اللحظة « لا يكون له من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين » حتى انه اذا صدر البيع بعقد عرفي وامتنع البائع بعد ذلك عن التصديق على الامضاء رسميا فليس للمشتري ان يطلب الحكم له بتثبيت ملكيته بناء على هذا العقد وإنما يمكنه فقط ان يطلب الحكم له باثبات العقد وصحته ويقوم هذا الحكم مقام العقد المصدق على امضائه ويمكن تسجيله ولا يصبح المشتري مالكا الا بهذا التسجيل « وحيث ان القول بان قانون الشفعة لم يوجب رفع دعوى الشفعة ضد المالك الاصل والمالك الجديد بل قال فقط ضد البائع والمشتري وهاتان الصفتان تصدقان على البائع والمشتري حتى عند عدم تسجيل عقد البيع هو قول في غير محله أيضا لأن العبارة ليست بالالفاظ وقد



عقده يكون في الواقع كذلك لأن الشفعة لا تكون الا في المالك فاذا لم يأت الاجنبي بصفة مالك فلا شفعة ولذلك فان الايجار مهما طالت مدته والمحكر لا يعطيان الحق في الشفعة والمشتري غير المسجل ليس مالكا وليس له حق عيني على العين بل له مجرد حقوق شخصية قبل البيع فهو أقل من المحكر والشفعة هي حلول الشفع محله المشتري في الملكية لا في مجرد حقوق شخصية

« وحيث انه قبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ كانت الملكية تنتقل بين المتعاقدين بمجرد الاتفاق ولكنها لا تنتقل بالنسبة لغيرهما الا بالتسجيل فجاء الشارع بالقانون المذكور ونص على ان الملكية لا تنتقل حتي بين المتعاقدين الا بالتسجيل وقد جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يأتي « ليس من الغالب الجزم بان النظام الذي يعترف بصحة انتقال الحقوق العينية بمجرد قول المتعاقدين ولا يترتب على عدم تسجيل العقود سوى جعلها غير نافذة على الغير قد نجم عنه ان عددا عظيما من المعاملات العقارية الحاصلة بتقود عرفية لم يقدم للتسجيل وهو أمر يدعو الى الأسف الشديد والذي يحصل في العمل في غالب الاحيان ان المشتريين لهم انهم اصبحوا مالكيين للمعار بمجرد تحرير عقد البيع طالما لم يطمئن فيه الغير يظنون ان في استطاعتهم الاستغناء عن التسجيل ليوفروا على انفسهم بالاخص مشقة الانتقال ودفع رسوم كثيرة اعتمادا على

تقدم ان نقل الملكية هو جوهر عقد البيع والفرض الوحيد منه فان كان العقد غير ناقل للملكية فهو ليس يعم في الحقيقة رغم تسمية المتعاقدين له بهذا الاسم ولا يسميان باثما ومشتريا رغم انتقالهما هاتين الصفتين بل هما متعاقدان على عقد خاص ليس له من الاثر الا التزامات شخصية وقد كان البيع قبل قانون التسجيل الجديد ينقل الملكية في الحال بين المتعاقدين بمجرد العقد وكان يصدق عليهما انهما بائع ومشتري اما بعد هذا القانون فلا يتم ذلك الا بالتسجيل

« وحيث انه اعترض أيضا بأن البائع قد فعل كل ما يلزم من جهته للتخلي عن ملكه وقد يكون المشتري واثما منه فيمتنع عمدا عن التسجيل لمنع الشفعة والقانون لا يحى الاعمال المنطوية على سوء النية وهذا الاعتراض مدفوع أيضا بان القانون انما يحى الشفع بعد ان يتولد له حق الشفعة وهذا الحق لا يولد الا بانتقال الملكية وكل ما يمنع انتقالها يمنع تولده ولا يمكن القول بحرمان الشفع من حق الشفعة قبل وجوده وليس له اذا رأى ان العقد غير ناقل للملكية ان يكره المتعاقدين على اتمام الاجراءات الناقلة لها ليتولد له حق الشفعة كما ليس له ان يدعى هذا الحق قبل اتمام تلك الاجراءات

« وحيث انه لا محل للقول كذلك بان الشفعة ما شرعت الا لمنع الاجنبي من ان يكون شريكا أو جارا للشفع والمشتري ولو لم يسجل

ولا ما هي نتائج العملية ولا ما هو الفرض من إيجاده

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده »

( قضية محمد مصطفى وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز افندي اسكندر الحامى . ضد الشيخ سليمان عوض وآخرين نمرة ٨١١ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب اليزة على زكي العرابى بك وحضور حضرة قاضي اليزة محمد شوقي بك و ابراهيم حامى بك القاضيين )

### تعليق

هذا الحكم يخالف الرأي الذى استقر عليه القضاء المختلط والقضاء الاهلى . وحدث حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة فى هذا الصدد هو الحكم الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ من الدائرة الثانية رئاسة جناب المستشار بافيرا وهو حكم طويل جدا ألم باقوال المذهبين ورجح المذهب القائل بجواز الشفعة وبالنظر لاهمية هذا الحكم ومثانة اسبابه ننشره هنا بنصه الفرنساوى

I. Le transfert de la propriété est un des effets mais non pas un élément constitutif du contrat de vente (Art. 336 C.C.); cet effet, qui avant la loi No. 19 de 1923 se produisait, entre les parties, par le seul consentement et à l'égard des tiers par la transcription, ne se produit, après la dite loi, même entre parties, que par l'accomplissement de cette formalité

II. D'après la loi 19 de 1923 sur la transcription, la vente n'est pas la source immédiate d'un jus in re mais fonde un véritable jus ad rem, l'acheteur pouvant contraindre le vendeur, en vertu de l'obligation que celui-ci a contractée de

حسن نية البائع لاسيما اذا كان من المومنين وكان المالك المباع صغيرا فيكتفون بالحصول على تاريخ ثابت لمقودم فيتمين مراعاة المصلحة العامة ضمان اشهار التصرفات العقارية بتقرير قانونى يكون أشد صرامة من مجرد عدم امكان التمسك بهذه التصرفات فى وجه غير المتعاقدين فيتحتم اذا جعل التسجيل شرطا اساسيا لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة للمتعاقدين ولغير المتعاقدين على السواء

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان رأى القائل بجواز الشفعة فى العمد الغير المسجل لا يقوم الا على انكار التشريع الجديد الذى أدخل عمدا بنص صريح وبنى على اسباب صريحة لا تخفى التأويل لأنه يجعل حكم البيع بعد صدور القانون الجديد هو نفس حكمه قبل صدره ويسطيه بمجرد الاتفاق كل نتاجه القانونية متجاهلا النص على عدم انتقال الملكية ولا يكون من الواضح -ينتد معنى هذا النص

lui transmettre la propriété de la chose vendue, à faire tout ce qui est nécessaire pour l'accomplissement de la formalité de la transcription ou à s'abstenir de tout ce qui pourrait y faire obstacle: le contrat de vente, s'il ne transmet donc pas la propriété ipso jure, donne à l'acheteur les moyens juridiques nécessaires pour l'obtenir ope actionis.

III. La préemption, telle qu'elle a été réglée par le législateur mixte, se traduit en un jus ad rem plutôt qu'en un jus in re, le préempteur n'exerçant pas une action réelle mais un droit personnel (I)



IV. Le droit à la préemption naît au moment de la conclusion et non pas de la transcription de la vente ; le délai de quinze jours utile pour l'exercer court donc à partir de la connaissance de la vente et non point à partir de la connaissance de la transcription (Art. 19. 2<sup>o</sup>, loi 26 Mars 1900.) aff. — Joseph Weinberg c. Charles Baehler et Cts.

“La Cour.:-

“Attendu que le Sieur Joseph Weinberg a relevé appel du jugement du Tribunal mixte du Caire en date du 27 Mai 1926 qui a autorisé les Sieurs Chalom à prouver par témoins que l'appelant aurait eu connaissance de la vente de la parcelle dont il réclame la préemption plus de 15 jours avant la date de sa “déclaration”;

“Attendu que le sieur Weinberg fait valoir que la mesure d'instruction admise par les premiers juges n'est pas pertinente, vu que les Chalom n'ont pas encore transcrit leur titre d'achat, et que depuis la loi N° 19 de 1923 d'après laquelle “La vente ne peut s'opérer que par la transcription de l'acte.”- le délai de 15 jours, fixé par l'art. 19 du décret du 26 mars 1900, ne saurait courir qu'à partir de la dite formalité -

“Attendu qu'il est piquant, tout d'abord, de relever que si la thèse de l'appelant eût à triompher, la première conséquence à en tirer serait la non recevabilité de son action, comme introduite “avant toute vente”. Et sa réplique, que la recevabilité devrait en être admise à cause du dol des préemptés qui négligeraient de transcrire leur acte, précisément pour paralyser son droit, est mise à néant par l'attitude même des Chalom, qui bien loin de faire état du “défaut de transcription”, soutiennent par contre que la transcription n'est pas une condition nécessaire à l'exercice de la préemption;

“Attendu que l'erreur de l'appelant est de croire qu'avant la transcription “il n'y a pas vente”: ce qui revient à dire

que le transfert de la propriété serait un élément essentiel à l'existence de ce contrat. Cependant, à aucun moment de l'histoire du droit, une pareille conception n'a été reçue. Par l'emptio-venditio des Romains le vendeur ne transmettait pas et ne s'obligeait pas non plus à transmettre à l'acheteur la propriété de la chose, mais il était seulement tenu à lui en remettre la *vacua possessio*. Dans le “droit commun”, la transmission de la propriété était assurée par des clauses spéciales, qu'on insérait dans la convention. Pour les Codes français et mixtes, le vendeur s'oblige, il est vrai au transfert de la propriété; toutefois ce “transfert” n'est pas un élément constitutif du contrat, mais simplement un de ses effets (art. 336). Or cet effet qui avant la loi N° 19 de 1923, se produisait, entre les parties, par le seul consentement et à l'égard des tiers par la transcription, aujourd'hui, par suite de la récente réforme ne se produit même entre parties, que par l'accomplissement de la dite formalité. Mais privé de cet effet translatif, la vente ne reste pas moins une “vente”.

“Attendu que cela est si vrai, que d'après le système même des Codes français et mixtes, il y a des cas dans lesquels le transport de la propriété se réalise non point d'un fait ou d'un acte ultérieur, tel que: le paiement intégral du prix dans les ventes avec *pactum reservati domini*; l'individualisation de la chose dans les ventes de *genera*: le choix dans les ventes alternatives: l'acquisition dans la vente de la *res aliena*, lorsque, bien entendu cette vente implique pour le vendeur l'obligation de se la procurer. Dans ces cas spéciaux la vente comme convention, est parfaite, dès que ses éléments essentiels et les obligations réciproques des parties, y compris celle du vendeur de transférer la propriété à l'acheteur, y existent, et ils y existent



dès sa conclusion. Seulement, tandis que dans les cas ordinaires le vendeur est réputé avoir exécuté son obligation, tout au moins à l'égard de l'acheteur, par la conclusion même du contrat, ici son exécution-c'est-à-dire le transfert effectif-est subordonnée à des conditions diverses, suivant le cas. Or, la situation ne change pas par la circonstance que cette condition consiste dans la formalité de la transcription, s'applique à toutes les ventes en général et est requise par la loi:-

"Attendu que, si d'après la loi sur la transcription, la vente n'est pas la source immédiate d'un jus in re, il est d'autre part incontestable qu'elle fonde un véritable jus ad rem, car l'acheteur, en vertu de l'obligation que le vendeur a contractée de lui transmettre la propriété de la chose vendue, peut contraindre son co-contractant à faire tout ce qui est nécessaire pour l'accomplissement de la formalité de la transcription ou à s'abstenir de tout ce qui pourrait y être d'obstacle. Aussi est-il fondé, le cas échéant, à actionner le vendeur, soit en représentation du titre par lui détenu, soit en stipulation d'un acte susceptible d'être transcrit, soit en légalisation des signatures apposées à l'acte sous seing privé, etc... Et, ainsi qu'il est admis pour toute obligation de faire, au cas où le vendeur se refuserait à s'exécuter dans le délai assigné, le jugement du tribunal tiendrait lieu du titre manquant ou insuffisant et sa transcription opérerait la transmission de propriété. Aussi le contrat de vente, s'il ne transmet pas la propriété ipso jure, donne-t-il toutefois les moyens juridiques qui sont nécessaires pour l'obtenir *ope actionis*.-

"Attendu que la nouvelle conception de la vente n'a rien d'incompatible avec la nature du droit de préemption. Si ce droit devait être envisagé comme un moyen d'acquérir immédiatement la propriété, ou comme une espèce de

revendication de la chose vendue, ou, en somme, comme un droit réel, certes on se heurterait à de graves difficultés. Mais, quoi qu'il en soit du droit musulman où les conceptions juridiques sont plutôt flottantes, il est hors de doute que la préemption telle qu'elle a été conçue et façonnée par le législateur mixte, se traduit, elle aussi, en un jus ad rem plutôt qu'en un jus in re. Le préempteur tend, il est vrai, à la propriété mais il n'y parvient que par l'intermédiaire du contrat, en se subrogeant vis-à-vis du vendeur dans tous les droits et dans toutes les obligations de l'acheteur. C'est dire que le préempteur n'exerce pas une action réelle, qui suppose toujours un rapport immédiat et direct entre la personne et la chose, mais un droit personnel : le droit de devenir acheteur par préférence au préempté, et, même contre la volonté du vendeur, et de se rendre, ainsi, titulaire des droits contractuels du premier acheteur.-

"Attendu que, s'il en est ainsi, on ne voit pas pourquoi la naissance et l'exercice du droit de préemption devraient être subordonnés à la production de l'effet réel de la vente, du moment que la vente-contrat, avec les droits et obligations à elle inhérents, existe dès sa conclusion. Cette exigence ne résulte pas du texte de la loi sur la préemption, qui dans le sujet passif du droit (art. 13) et de l'action (art. 15) envisage la simple qualité d'acheteur et non point celle de propriétaire; distinction qui est importante, étant donné que, d'après le système même du code les deux termes ne sont pas synonymes, car, ainsi qu'on l'a déjà relevé, en maints cas l'acheteur ne devient pas immédiatement propriétaire de la chose. Elle ne résulte non plus de la nature et de la finalité de la préemption, car la vente en donnant à l'acheteur le droit correspondant à l'obligation du vendeur de lui transférer la chose ainsi

que les moyens juridiques nécessaires à obtenir l'effet connexe à l'exécution de cette obligation, assure au préempteur ce jus ad rem qui lui est nécessaire et suffisant.-

"Attendu que, s'il en était autrement il faudrait, pour être logique, en conclure, que la transcription aurait dû être considérée comme une condition indispensable à l'exercice de la préemption avant même la loi N° 19 de 1923, parce que même d'après le système précédent l'acheteur n'acquiert la plénitude de la propriété que par la transcription, le droit de propriété qui lui vient du simple contrat étant tout à fait imparfait et presque inutile. En effet qu'est-ce que cette propriété, efficace exclusivement vis-à-vis de son contractant, tandis que l'essence de la propriété c'est d'être un droit absolu erga omnes? Et quelle est la portée pratique de cette efficacité relative, puisque vis-à-vis de son co-contractant l'acheteur est protégé, à suffisance de droit, par les obligations contractuelles? Or la jurisprudence de la Cour, tout en exigeant pour l'exercice du droit de préemption que la vente fût définitive et parfaite, n'a jamais subordonné la préemption à la transcription de l'acte du préempté, ce qui dénote le peu d'importance qu'elle donnait dans la matière à l'effet translatif de la vente.-

"Attendu que peut-être une objection pourrait être tirée de la maxime à laquelle on vient de faire allusion au sujet de la définitivité de la vente; mais il serait facile de répondre que la vente-contrat de la nouvelle loi est, pour tout ce qui a été dit, parfaite et définitive indépendamment de toute transcription.-

"Attendu que, au point de vue pratique, la solution contraire fournirait aux

acheteurs le moyen bien facile, quoique plutôt dangereux, de faire échec à la préemption, en s'abstenant de transcrire leurs titres sans que d'autre part l'exceptio doli dont pourrait se prévaloir le préempteur puisse y apporter un remède spécifique, la transcription étant une condition formelle, pour ainsi dire infongible. Or cette situation, allant à l'encontre de l'esprit aussi bien de la loi sur la transcription que de la loi sur la préemption, ne peut que confirmer la justesse de la solution théorique adoptée.-

"Attendu que la thèse de l'appelant mérite partant d'être rejetée par l'affirmation catégorique, que le droit à la préemption naît au moment de la conclusion et non pas de la transcription de la vente et que le délai de 15 jours court, ainsi que l'art. 19 le dit textuellement, à partir de la "connaissance de la vente" et non point à partir de la connaissance de la transcription;

"Attendu, sur la demande subsidiaire de l'appelant et sur l'appel incident des intimés, tendant, quoique dans des fins opposées, à ce que la Cour écarte la mesure d'instruction ordonnée par les premiers juges, que la Cour estime que c'est à bon droit que le tribunal a admis les préemptés à prouver par témoins les faits établissant que le sieur Weinberg a connu l'achat des Chaloni plus de quinze jours avant le date de sa déclaration; car d'une part les faits articulés sont, quoi qu'en dise le sieur Weinberg manifestement concluants et pertinents et d'autre part il est indispensable, à défaut d'un véritable aveu, que la preuve en soit rapportée dans les formes de la procédure:

Par ces motifs: confirme.



## ٤٤٢

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ مارس سنة ١٩٢٧

عمال . اصابات . مسؤولية . خطأ . تقصير .

## القاعدة القانونية

لا يوجد في القانون المصري نصوص تقضى بمسئولية مالك الشئ عن الاخطار التي تنشأ عن الاشياء التي يملكها كما لا يوجد في مصر تشريع خاص لحماية العمال من اخطار العمل كما هو الحال في الممالك الأوروبية . لهذا يجب في احوال الاخطار والاصابات تطبيق القواعد العامة التي تقضى بان الانسان لا يكون مسئولاً الا اذا وقع منه خطأ أو تقصير

## المحكمة :

« حيث انه مسلم بين الطرفين ان سقوط الغلايه كان بسبب انقطاع الجنزير الذي كانت معلقة به

« وحيث ان المبدأ العام في القانون ان الانسان لا يسأل الا اذا نسب اليه خطأ أو تقصير شخصي

« وحيث ان القانون نص بالمواد ١٥١ - ١٥٢ على مسئولية الانسان عن الضرر الناشئ سواء عن فعله أو عن فعل من هم تحت رعايته أو عن افعال خدمته اثناء تأدية وظائفهم أو عن حيوان في حيازته أو تسرب منه

« وحيث ان القانون الفرنسي قد زاد بالمادة ١٣٨٦ مسئولية مالك البناء اذا هدم لعدم

صيانته أو لغيب في بنائه كما انه نص بالمادة ١٣٨٤ بوجه عام عن مسئولية الانسان عن الضرر الناشئ عن الاشياء التي في حيازته

« وحيث ان اثنين من الشراح الحديثين وهما سلاي وجوميران ذهبوا الى ان مسئولية مالك الشئ هي مسئولية مطلقة وان القانون يريد أن يجعله كل الاخطار الناشئة عن ملكه بصفته مالكا فقط وبصرف النظر عن اي خطأ من جهته لأنه مقابل انتفاعه بملكه يجب ان يتحمل كل ما ينشأ عنه من الضرر للغير وقد اخذت بهذا الرأي محكمة النقض الفرنسية بحكمها الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٦

« وحيث ان باقي الشراح جميعا لم يقبلوا هذا الرأي وقالوا بوجوب تطبيق النظرية العامة التي تقضى بان الانسان لا يسأل الا اذا نسب اليه خطأ أو تقصير ( راجع بلانيول طبعة سنة ١٩٢٦ - ح ٢ ن ٩٢٧ وما بعدها وكولين وكايتان طبعة سنة ١٩٢٤ ص ٤٠٠ و ٤٠١ و بودري طبعة سنة ١٩٢٥ ن ٧٢٩ ) كما عدلت عنه نفس محكمة النقض والابرام الفرنسية بعدة احكام وقررت ان المسئولية هنا اساسها الخطأ ولكنها قررت ان الخطأ يجب ان يفترض الى ان يثبت العكس ( انظر حكمها الصادرين في ٢٢ يناير و ٢٥ مارس سنة ١٩٠٨ )

« وحيث انه لا يوجد في القانون المصري نصوص تقضى بمسئولية مالك الشئ بهذه الصفة عن الاخطار التي تنشأ عن الاشياء التي يملكها كما لا يوجد في مصر تشريع خاص لحماية العمال



من اخطار العمل كما هو الحال في المالك الأوروبية فلم يبق الا تطبيق القواعد العامة وهي تقضى بان الانسان لا يسأل الا اذا نسب اليه خطأ أو تقصير

« وحيث انه ثابت ان الحادثة وقعت بسبب كسر حلقة من السلسلة التي كانت الغلاية معلقة بها وتقول الحكومة انها كسرت بسبب الفراغ الموجود فيها وهذا عيب خفي لم يكن في استطاعة المصلحة ان تكتشفه ولم يقم المدعين اى دليل على وجود اى تقصير من جهتها فتكون الحادثة قضاء وقدرًا

( قضية محمد وعبد الحميد واخرين اولاد المرحوم بكر ابراهيم واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ راجب افندي اسكندر الحامى ضد حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا بصفته مدبرًا عامًا لمصلحة السكة الحديد نمرة ١٨٢ سنة ١٩٢٦ دائرة حضرة صاحب العزة على زكي الرايى بك وحضور حضرة صاحب العزة عبد الفتاح البشري بك و ابراهيم طلسى بك القاضين )

### ٤٤٣

#### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٧

مواد مخدرة . حشيش . تقديمه للزبائن . فتح محل عمومي وتقديم حشيش . احرار حشيش . نوع الجريمة .

#### القاعدة القانونية

١ - ان قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لم يبلغ القانون نمرة ١ الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية في اى نص من نصوصه لا صراحة ولا

ضمنًا . فجريمة فتح محل عمومي بدون اخطار وتقديم حشيش للزبائن مخالفة لمنطقة عليها احكام لائحة المحلات العمومية لا جنحة واقعة تحت احكام قانون المواد المخدرة وحده

٢ - ان فتح محل عمومي وتقديم الحشيش فيه للزبائن هو عمل يكون جريمة خاصة خلاف مجرد احرار الحشيش وله عقوبة خاصة وهي اقبال المحل نهائيًا خلاف الغرامة والحبس المحكمة :

« حيث ان النيابة اقامت الدعوى العمومية على المتهمين واتهمتهما بانهما في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بدائرة بندر الجيزة فتحا محلا عموميا ( قهوة ) بدون اخطار وقدا الحشيش فيها للزبائن وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ و ٥ و ١٩ و ٢٨ و ٢٩ من قانون المحلات العمومية وقد حكمت محكمة الجيزة الجزئية بعدم الاختصاص بناء على ان ما وقع من المتهمين احرار مواد مخدرة وهو جنحة حسب القانون الخاص بذلك فاستأنفت النيابة هذا الحكم وطلبت اعتبار الواقعة مخالفة بالوصف السابق واعادة القضية لمحكمة أول درجة لفصل فيها

« وحيث ان قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لم يبلغ القانون نمرة ١ الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية في اى نص من نصوصه لا صراحة ولا ضمنًا وظاهر بالعكس من التعديل الحاصل في بعض مواد في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ اى في نفس التاريخ الذى صدر به مرسوم المواد المخدرة

حالة تقديم الحشيش للزبائن أو بيعه أو بيع مادة مخدرة فيه وهي الحكم باقتال المحل نهائيا خلاف الترامة أو الحبس كل ذلك يدل بوضوح ان غرض الشارع هو ما تقدم

« وحيث انه علاوة على ذلك فان فتح محل عمومي وتقديم الحشيش فيه للزبائن هو عمل يكون تهمة خاصة خلاف مجرد احراز الحشيش وله عقوبة خاصة وهي السالف ذكرها وقد يكون للنيابة نظر في توجيه تهمة المخالفة للحصول على حكم بخلق المحل نهائيا

« وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف واعتبار التهمة المنسوبة للمتهمين مخالفة فتح محل عمومي بدون اخطار وتقديم الحشيش فيه للزبائن واعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها

( قضية النيابة العمومية ضد حسن السيد حسن وآخر ثمرة ١٠٩٨ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى رشدي بك وحضور حضرة صاحبي العزة حسن مراد بك واحمد فؤاد انور بك القاضيين وحضرة زكي حبيب بك وكيل النيابة )

٤٤٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ ابريل سنة ١٩٢٧

عود . جنابة . تقدير الادلة . بمعرفة محكمة الجنج

القاعدة القانونية

انه وان كانت المادة ٥٠ من قانون العقوبات تنص على جواز معاقبة المتهم المنطبقة عليه المادة المذكورة من حيث العود بعقوبة

سائلة الذكر ما يدل على ان الشارع اراد بقاء العمل به فيما يخص بالمخالفة المرفوعة بها الدعوى اذ نصت المادة ١٩ معدلة على ما يأتي

« لا يجوز في المحلات العمومية بيع الحشيش أو ترك أحد يبيعه أو تقديمه للتعاطي أو ترك أحد يتعاطاه بأي طريقة كانت ولا يجوز بيع أو ترك أحد يبيع احدى المواد المخدرة المبينة في المادة الاولى للرسوم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن الاتجار بالمواد المخدرة أو استعماله

« وفي حالة مخالفة ذلك بخصوص الحشيش والمادة المخدرة والادوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة وضبط الحشيش أو المادة المخدرة بين الاصناف الموجودة في محل عمومي يتخذ دليلا على بيع الحشيش أو المادة المخدرة « ونصت المادة ٢٨ معدلة على ما يأتي

« ويحكم أيضا بمصادرة الحشيش والمادة المخدرة والادوات المضبوطة في المخالفات التي تقع ضد احكام المادة ١٩

« ثم نصت المادة ٢٩ معدلة على الحكم بخلق المحل نهائيا عند الحكم في مخالفات مخصوصة من هذا القانون من بينها بيع الحشيش أو تقديمه للتعاطي أو بيع مادة مخدرة فيه

« وحيث ان النصوص المذكورة وحصول التعديل في قانون المحلات العمومية والاشارة في هذا التعديل الى المواد المخدرة ( المنوه عنها برسوم قانون المواد المخدرة ) مع ان قانون المحلات العمومية قبل هذا التعديل لم يشر الا الى الحشيش وتقرير الشارع عقوبة خاصة في

الجناية اذا ثبت ارتكابه بعد ذلك جريمة سرقة او نصب الخ ما هو مبين في المادة المذكورة الا ان وجود السوابق المنوه عنها في هذه المادة يجعل هناك قرينة على ان الواقعة جنائية ولذلك لا يجوز لمحكمة الجنج تقدير الادلة التي تطرح امامها والبحث في صحتها او عدم صحتها بل الواجب عليها ترك تقدير ذلك لمحكمة الجنايات والحكم فقط بعدم الاختصاص طبقا للمادة ١٧٤ بتحقيق الجنايات.

المحكمة :

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهمين بالمادة ٢٧٤/٥ عقوبات بتهمة السرقة وبالجلسة دفعت فرعيا بعدم الاختصاص لسوابق المتهم الثاني لانطباق حالته على المادة ٥٠ عقوبات لسبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقة حكم عليه في الاخيرة منها بالسجن ثلاث سنوات في ٢٤ ديسمبر سنة ٩٣٤ وقد قضت محكمة اول درجة برفض الدفع الفرعى بناء على ان التهمة لم تثبت على المتهم الثاني وقضت في الموضوع ببراءته وبراءة المتهم الاخير وبالعقوبة على باقى المتهمين فاستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للجميع وطلبت الحكم بعدم الاختصاص للسبب السالف

« وحيث انه بالاطلاع على صحيفة سوابق المتهم الثانى تبين ان له السوابق الميئة انفاً وانه في حالة ثبوت التهمة الأخيرة المرفوعة بها الدعوى الان على المتهم تكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٥٠ المذكورة

« وحيث انه وان نصت المادة ٥٠ عقوبات بمجواز تطبيق عقوبة الجناية للماند في حكم المادة المذكورة اذا ثبت ارتكابه بعد ذلك سرقة او نصب الى اخر ما ذكر من التهمة الميئة المادة المذكورة الا ان المحكمة التي تقدر ظروف التهمة الجديدة وثبوتها وعدم ثبوتها وصحتها او عدم صحتها هي محكمة الجنايات وحدها لان المادة ١٧٤ جنایات التي تقابل مادة ١٩٢ ت ج فرنسی نصت بانه اذا وجدت قرائن احوال تدل على ان الواقعة جنائية فيحكم القاضى بعدم اختصاصه ويحيل الخصوم على النيابة العمومية لاجراء ما يلزم ومن المتفق عليه انه ليس لمحكمة الجنج في هذه الحالة ان تبحث في صحة او عدم صحة الادلة التي ترفع اليها حتى وليس لها ان تعمل أى تحقيق تكيل لايضاح الحقيقة لان هذا هو من حق محكمة الجنايات وحدها والواجب على محكمة الجنج في هذه الحالة هو الحكم بعدم الاختصاص وهذا هو رأى الشراح الفرنسيين وسارت عليه المحاكم المصرية (راجع حكم محكمة الاستئناف بمجموعة رسمية نمرة ١٩٠٠ صحيفة ٣١٧ ومجموعة سنة ١٩٠٢ صحيفة ٦٥ نمرة ٢١ وشرح الاستاذ جرانمولان تحقيق الجنايات صحيفة ٣٨١ و ٣٨٢ و فستان هالى جزء ٦ صحيفة ٣٩٢ و ٣٩٣

« وحيث انه لا شك ان سوابق المتهم سألقة الذكر وحدها لمي قرينة على ان الواقعة المطلوب معاقبة المتهم من اجلها هي جنائية واذا فليس لمحكمة الجنج البحث في موضوعها وتقدير الادلة التي تقدم لها



الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ، ثم حضور المدعى عليه وعدم ابدائه طلباته في موضوع الدعوى ، لا يعتبر عملاً قاطعاً لبطلان المرافعة .

٥ - اذا تحركت الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ولم يحضر المدعى وحضر المدعى عليه وطلب الشطب وحكم بالشطب ، عادت الدعوى الى حالة ايقافها الأول ، وظلت مدة بطلان المرافعة سارية من وقت الايقاف الاول الى ما بعد الشطب الأخير . وجاز حينئذ للمدعى عليه رفع دعوى بطلان المرافعة بعد الشطب .

٦ - ان حضور المدعى عليه دون المدعى بعد تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ، والاكتفاء منه بوصف حالة اهمال المدعى في ترك الدعوى اكثر من ثلاث سنوات بما يدل على اعتقاده بعدم صحة الدعوى ، لا يعتبر هذا الحضور ابداء طلبات ( conclusions ) في موضوع الدعوى يحول بعد ذلك دون رفع دعوى بطلان المرافعة ، اذا تقرر شطب الدعوى الاصلية او ايقافها .

٧ - يشترط في العمل القاطع لبطلان المرافعة خمسة شروط : اولاً - ان يصدر عمل من اجراءات المرافعة من احد الخصوم . ثانياً - ان يكون العمل قابلاً للدعوى . ثالثاً - ان يكون العمل من الاجراءات الخاصة بالدعوى . رابعاً - ان يكون العمل موجهاً ضد الخصم الآخر . خامساً - ان يكون العمل صحيحاً في ذاته . المحكمة :

« حيث ان احديك الشريف رفع دعوى

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجنتح بالفصل في هذه الدعوى وحالة الادراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه

( قضية النيابة العمومية ضد رزق جمه حموده واخرين نمرة ٦٢٠٨ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى رشدي بك والهيئة السابقة )

٤٤٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ ابريل سنة ١٩٢٧

بطلان مرافعة : تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب . قطع المدة . اجراءات قاطعة للمدة . شطب . حكمه

القاعدة القانونية

١ - وان كان يستفاد من نصوص القانون ان الشارع قد راعى المصلحة الخاصة في بطلان المرافعة ( péremption d'instance ) وان طلب البطلان لا يصح الا برضاء المدعى عليه برفعه دعوى بطلان المرافعة ، الا انه يجب مع ذلك مراعاة جانب المصلحة العامة في هذا البطلان ، كما في التقادم سواء بسواء ،

٢ - ان تحريك قلم الكتاب للدعوى لا يعتبر عملاً من اجراءات المرافعة الصحيحة القاطعة قانوناً لمدة بطلان المرافعة .

٣ - ان حضور المدعى بعد ايقاف الدعوى او شطبها واظهار استعداده للمرافعة بعد تحريكها بمعرفة قلم الكتاب او خلافه ، عمل قاطع لمدة بطلان المرافعة .

٤ - ان عدم حضور المدعى بعد تحريك

سنة ٩٢٥ تحضير لتسير مع دعوى بطلان المرافعة .  
« وحيث انه بجلسة ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥  
تحضير حضرت الحكومة ولم يحضر احد من  
الورثة . وبذلك الجلسة قرر حضرة قاضي التحضير  
شطب الدعوى والزام رافعها بالمصاريف

« وحيث ان الحكومة رفعت الدعوى  
الحاضرة وهي دعوى بطلان المرافعة واعلنتها  
لخصوصها يوم ١٤ اغسطس سنة ٩٢٦ وكلفتهم  
الحضور امام حضرة قاضي التحضير بمصر بجلسة  
٤ ديسمبر سنة ٩٢٦ ولم يحضر من ورثة المدعى  
بالجلسة الا محمد افندي الشريف السابق حضوره  
بجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ بالدعوى الاصلية  
وقرر بانه لا زال متمسكا بتنازله عن الدعوى  
كما قرر بجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ في الدعوى  
الاصلية وتأجلت الدعوى للمرافعة لجلسة  
٣١ مارس سنة ٩٢٧ وفيها حضرت الحكومة  
ولم يحضر احد من خصومها . وفيها ايضا امرت  
الحكومة على طلب بطلان المرافعة

« وحيث ان الحكومة ذكرت بعريضة  
دعوى بطلان المرافعة الحاضرة ان السبب في  
الحكم بشطب الدعوى الاصلية بجلسة ٢٢ ابريل  
سنة ١٩٢٥ تحضير هو عدم ورود اصل عريضة  
بطلان المرافعة التي سبق رفعها منها ونجدت لها  
جلسة ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥ وبسبب ذلك لم  
تستطع قيد الدعوى

« وحيث ان الحكومة لهذا السبب جددت  
دعوى بطلان المرافعة ورفعتها من جديد وهي  
المنظورة الآن امام هذه المحكمة .

على مصلحة السكة الحديدية ووزارة الاشغال  
وطلب فيها اثبتت ملكيته الى ٨ قرار بطو ٢٠ صهما  
وحكم فيها بتاريخ ٤ مايو سنة ٩١٤ بتعيين خبير  
« وحيث ان المدعى توفي وتقرر ايقاف  
الدعوى بجلسة ٣ يوليو سنة ٩١٦ لادخال الورثة .  
ثم تعجلت الدعوى لجلسة ٢٨ مايو سنة ٩٢٠  
وتأجلت لجلسات اخرى وبجلسة ١٦ اكتوبر  
سنة ١٩٢١ قررت المحكمة ايقاف الدعوى  
لاعلان ورثة والده الامير كمال الدين خصما فيها  
بمعرفة المدعين اعلانا صحيحا .

« وحيث انه بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٩٢٤  
عجل قلم الكتاب القضية لجلسة ١٤ مايو سنة ٩٢٥  
تحضير . وفيها حضرت الحكومة ولم يحضر ورثة  
المدعى خصومها . وقرر مندوب الحكومة بان  
الحكومة رفعت دعوى بطلان المرافعة وتحدد  
لنظرها جلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ وطلب  
التأجيل لجلسة ٢١ ابريل سنة ٩٢٥ . وقرر  
حضرة قاضي التحضير تأجيل الدعوى لجلسة  
٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ تحضير لتتظر مع دعوى  
بطلان المرافعة

« وحيث انه بجلسة ٢١ ابريل سنة ٩٢٥  
تحضير حضرت الحكومة ولم يحضر من الورثة  
خصومها الا محمد افندي احمد الشريف ولم يحضر  
باقي الورثة . وقرر الحاضر من الورثة بانه متنازل  
عن الدعوى وقرر مندوب الحكومة ما يأتي  
بالنص « والحكومة رفعت دعوى بطلان المرافعة  
ومحدد لها جلسة باكر « وقرر حضرة قاضي  
التحضير تأجيل الدعوى لجلسة ٢٢ ابريل

« وحيث انه يتبين لهذه المحكمة من الاجراءات المتقدمة ان الدعوى اوقفت بجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢١ وان قلم الكتاب عجلها لجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ ولم يحضر فيها أحد من ورثة المدعى وحضرت الحكومة وطلبت التأجيل لجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ لتتظر الدعوى مع دعوى بطلان المرافعة الساقى رفعها أولا من الحكومة . وبجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ لم يحضر الورثة أيضا وحضرت الحكومة وطلبت التأجيل لجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ لتتظر الدعوى مع دعوى بطلان المرافعة . وذكر مندوب الحكومة العبارات التى وردت فيها هنا . وبجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ قرر شطب الدعوى لعدم قيد دعوى بطلان المرافعة بسبب عدم ورود أصل عريضة الدعوى من قلم المحضرين .

« وحيث انه لاجل الحكم فى دعوى بطلان المرافعة يجب البحث فى اركانها القانونية فيما اذا كانت متوافرة هنا أم لا

« وحيث ان اركانها القانونية هي ان يكون قد حصل فى الدعوى الاصلية ايقاف أو شطب وان يمضى على الايقاف أو الشطب مدة ثلاث سنوات وان لا تكون هناك اعمال قد حصلت مدة الايقاف وترتب عليها قطع المدة :

« وحيث عن الركن الاول ( انظر استئناف أهل فى أول مارس سنة ١٩٢٥ المحاماة المجلد الخامس صفحة ٥١٤ رقم ٤٢٥ ) فانه ثابت من أوراق القضية ان الدعوى اوقفت بجلسة

١٦ اكتوبر سنة ١٩٢١ حتى يقوم ورثة المدعى باعلان ورثة والده الامير كمال الدين اعلانا صحيحا ، بناء على ما سبق ان طلبوه بجلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ من ادخال الامير كمال الدين خصما فى الدعوى . ولم يتم ورثة المدعى بتنفيذ قرار المحكمة المذكور حتى تمعجت الدعوى لجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ بمعرفة قلم الكتاب « وحيث عن الركن الثانى ( انظر المادة ٣٠١ / ٣٤٤ مرافعات ) فانه قد مضت مدة تزيد عن ثلاث سنوات من يوم الايقاف الحاصل فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢١ الى يوم تحريك الدعوى الحاصل فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ . وعلى ذلك تكون الدعوى قد ظلت اكثر من ثلاث سنوات موقوفة بفعل ورثة المدعى ، وهم يسألون حتما عن نتيجة فعلهم وعليهم تقع تبعة هذا الفعل .

« وحيث عن الركن الثالث فانه يشترط فى قبول دعوى بطلان المرافعة ان لا تكون قد صدرت اعمال اثناء مدة الايقاف سواء كانت ثلاث سنوات أو اكثر ، وهى اعمال من شأنها ان تقطع مدة بطلان المرافعة ( المادة ٣٠١ مرافعات المتقدمة ) .

« وحيث انه لاجل القول بوجود اعمال قاطعة لمدة بطلان المرافعة لابد من توافر شروط خمسة فى هذه الاعمال بحيث اذا لم تتوافر جميعها فلا تعتبر المدة مقطوعة ويجب الحكم ببطلان المرافعة . وهذه الشروط الخمسة هي : أولا . صدور عمل من اجراءات المرافعة من أحد



خصوم الدعوى . ثانيا . ان يكون العمل تابعا للدعوى . ثالثا . ان يكون العمل من اجراءات الدعوى . رابعا . ان يكون العمل موجها ضد الخصم الآخر . خامسا . ان يكون العمل صحيحا في ذاته ( انظر جارسونيه مع سيزاريرو الطبعة الثالثة الجزء الثالث طبعة سنة ١٩١٣ صفحة ٧٢٨ - ٧٣٧ نبذة ٨٨٠ - ٨٨١ )

« وحيث عن الشرط الاول فانه يقضى بانه لأجل قطع مدة بطلان المرافعة لا بد ان يصدر عمل من الاعمال الخاصة بالاجراءات من أحد خصوم الدعوى ويكون دالا في ذاته اما عن عدول المدعى عن تركه الضمنى للدعوى *désistement tacite* أو عن عدم رغبة خصمه في التمسك بالبطلان ( مرافعات عبد الفتاح بك السيد مع ديسيرتو النسخة الفرنسية ص ٣٨٧ و ٣٨٨ ن ٣٨٩ )

« وحيث ان المهم من هذا الشرط في الدعوى الحاضرة ان يكون العمل الصحيح القاطع للمدة صادرا من أحد خصوم الدعوى ( جارسونيه مع سيزاريرو الجزء المتقدم ص ٧٢٨ ن ٨٨٠ ) بحيث اذا صدر ممن لم يكن خصما فيها فلا يعتبر قاطعا لمدة بطلان المرافعة بالمعنى القانونى الصحيح . وقد ضرب علماء القانون الفرنسى أمثلة عدة في ذلك ، استقوا البعض منها من أحكام المحاكم بناء على ما وقع بالفعل ، والبعض الآخر من طريق التطبيق العلمى العام فقالوا بانه لا يعتبر عملا قاطعا لمدة بطلان المرافعة أحد الاعمال الآتية : اقرار المحجوز تحت يده

بما في ذمته اثناء نظر دعوى المديونية الاصلية القائمة بين الحاجز والمحجوز عليه . تقديم الخبير تقريره في ملف الدعوى وطلب تقدير اتعاب له . - دعوة القاضى المنتدب في التفليسة للخصوم بالحضور امامه . صدور قرار من المحكمة ومن تلقاء نفسها بتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى . شطب المحكمة للدعوى من تلقاء نفسها . وضربوا أخيراً هذا المثل الآتى المستقى من أحكام المحاكم : وهو ان لا يبد قاطعا لمدة البطلان تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ( جارسونيه ج ٣ ص ٧٢٩ ن ٨٨٠ والهامش ٧ . - ج ٢ ن ٢٠٧ وما بعدها . - وقد أقر القضاء المصرى وجهة النظر هذه الفرنسية أيضا : انظر الجدول العشرى المجلد ٣ ص ٣٩٧ ن ٤١٥٢ إذ قرر بان العريضة المقدمة لقاضى التحقيق لأجل تعيين يوم للتحقيق وغير المعلقة للخصم ، لاتعتبر عملا قاطعا لمدة بطلان المرافعة )

« وحيث ان حجة هذا رأى في عدم اعتبار تحريك قلم الكتاب للدعوى الموقوفة أو المشطوبة عملا قاطعا لمدة بطلان المرافعة ، ان عمل قلم الكتاب هو عمل داخلى ( موسوعات دالوز برانيك ج ٩ ص ١٥٥ ن ١٥٢ . - جلاسون مع تيسيه الطبعة الثانية ج ٢ طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٦٢٤ ) وليس صادرا من أحد خصوم الدعوى ، ولأن قلم الكتاب لا يعتبر خصما في الدعوى

« وحيث ان القضاء المصرى أهليا ومختلطا قد أخذ بهذا المبدأ ولم يعتبر عمل قلم الكتاب

من اجراءات المرافعة القاطعة لبطلان المرافعة ( استئناف أهلى فى ٥ يناير سنة ١٩٢٥ المحاماة المجلد ٤ ص ٢٥٥ رقم ١٨٥ . استئناف أهلى فى أول مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية والمجلد ٩ ص ٢٢٥ رقم ٩٨ . - محكمة طنطا بعبارة استئنافية فى ٤ ديسمبر سنة ٩١٥ مجلة الشرائع المجلد ٣ ص ٣٠١ رقم ٨٢ . - وعن القضاء المختلط انظر الجدول العشري الثالث ص ٣٩٧ ن ٤١٥٤ . استئناف مختلط فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ مجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ٧ ص ٣٨ رقم ١١٢ )

« وحيث ان هذا المبدأ يتفق مع الحقيقة العلمية لحق بطلان المرافعة . إذ لا يمكن ان يكون العمل قاطعاً لبطلان ومزيلاً لآثره الا اذا صدر من أحد خصوم الدعوى ولم يكن صادراً من أجنبي عنها ، مادام لا تربط الاجنبى رابطة خصومة بطرفى الدعوى . وعلى ذلك يجوز المدعى عليه فى الدعوى الاصلية ان يرفع دعوى بطلان المرافعة برغم تحريك الدعوى الاصلية بمعرفة قلم الكتاب ، ولا يعتبر التحريك من جانب قلم الكتاب حائلاً يحول دون رفع دعوى بطلان المرافعة

« وحيث انه اذا تحركت الدعوى بمعرفة قلم الكتاب فلا يخلو الحال بعد ذلك من أحد الصور الآتية :

« اما ان المدعى عليه فى الدعوى الاصلية يكون قد رفع دعوى بطلان المرافعة واما لا . وفى هاتين الحالتين اما أن يحضر المدعى بالدعوى

الاصلية بعد تحريكها بمعرفة قلم الكتاب ، واما لا . واما أن يحضر المدعى عليه أيضاً واما لا . « وحيث انه من بين تلك الصور المختلفة ما يهم تلك الدعوى وهى ما يأتى : -

« وحيث انه عن الفرض الاول اذا تحركت بمعرفة قلم الكتاب ويكون المدعى قد حضر وحضر المدعى عليه أيضاً ولم يسبق لهذا الاخير رفع دعوى بطلان المرافعة واكتفى بمجرد ابداء طلبه بتمسكه ببطلان المرافعة ( بما يخالف المادة ٣٠٢/٣٤٥ مرافعات التى تقضى أن يكون بطلان المرافعة بدعوى مستقلة امام محكمة الدعوى الاصلية ) اعتبر حضور المدعى وهو مستعد للمرافعة فى الدعوى عملاً قاطعاً فى ذاته ، بصرف النظر عن المحرك للدعوى ان كان قلم الكتاب أو غيره ( محكمة طنطا حكم استئنافى فى ٤ ديسمبر سنة ٩١٥ الشرائع المجلد ٣ ص ٣٠٢ رقم ٨٢ وهو المتقدم ذكره ) لان حضوره على هذا الاعتبار يعد عدولاً مناعاً عن رغبته فى ترك المرافعة ، ولان خصمه لم يرفع دعوى بطلان المرافعة بعد ، حتى يصح القول باستكمال حقه فى البطلان .

« وحيث انه عن الصورة الثانية من الصور المختلفة المتقدمة ، اذا تحركت الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ولم يحضر المدعى وحضر المدعى عليه ويكون قد سبق أن رفع دعوى بطلان المرافعة ( وسواء ورد اصل عريضة الدعوى من قلم المحضرين أم لم يرد ) ولم يطلب المدعى عليه الحكم فى الدعوى ( وهو لا يطلب ذلك طبعاً

péremption ن ٢٧٨ وهذا لم يتوافق في هذه الدعوى .

« وحيث انه يتبين من هاتين الصورتين المتقدمتين من فروض الصور التي يحتمل ان تحصل بعد تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب ، وهي عدم حضور المدعى ، وحضور المدعى عليه فقط ، وقصر هذا الاخير قوله على مجرد وصف مانال خصمه من التردد في السير في الدعوى بسبب ما اثبتته الخبر ضده ، يتبين أنه لم يقع عمل في مدة ايقاف الدعوى ولا بعد تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب وتحديد جلسة بمفرته وكان من شأن هذا العمل أن يكون قاطعاً لمدة بطلان المرافعة . وذلك أولاً . لان المدعى لم يحضر ويبدى رغبته في المرافعة ، بل عدم حضوره يؤكد رغبته في تركه للدعوى . ثانياً - لأنه لم يصدر من الحكومة بعد تحريك الدعوى ما يدل على رغبته في تنازلها عن تمسكها بحق بطلان المرافعة .

« وحيث انه فوق ما تقدم فان الدعوى بعد ان تحركت بمعرفة قلم الكتاب لجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ كما مر يانه . وبعد ان تأجلت لجلسة ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥ لتتظر مع دعوى بطلان المرافعة ، قد قضى حضرة قاضي التحضير فيها بجلسة ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥ بالشطب ولم يحضر المدعى ، وحضرت الحكومة ولم تبد طلباً ما في موضوع الدعوى .

« وحيث ان الحكومة رفعت هذه الدعوى الحاضرة بعد ذلك كله وطلبت فيها

ما دام قد رفع دعوى بطلان المرافعة الا اذا أراد التنازل عنها ) أى لم يبد طلبات في موضوعها واكتفى بمجرد القول بشرح وجيز عن حالة المدعى الغائب من حيث اهماله في السير في الدعوى وما ترتب على هذا الاهمال من رفع دعوى بطلان المرافعة . فلا يعتبر هذا القول من جانب المدعى عليه ابداء طلبات في موضوع الدعوى يحرمه من حق طلب بطلان المرافعة .

« وحيث ان الثابت في هذه الدعوى ان مندوب الحكومة حضر بجلسته ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ وقرر ما يأتي بالنص كما ورد في صدر هذا الحكم :

« الدعوى سبق ان تعين فيها خير وقرر ان ليس للدعى حق في دعواه وعلى ذلك يظهر انه سكت عن دعواه والحكومة رفعت دعوى بطلان المرافعة ومحدد لها جلسة باكر » وهذا التعبير لا يمكن بحال اعتباره طلباً في موضوع الدعوى ولا رضاء بالمرافعة فيها . بل هو وصف لما قام بالمدعى من الاهمال بسبب ما تأثر به من تقرير الخبر الذي لم يؤيده في مدعاه . ومما يقطع في ذلك قول مندوب الحكومة برفع دعوى بطلان المرافعة وتمسكه بها ، وطلبه تأجيل الدعوى لجلسة باكر وهي جلسة ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥ المحدد لها دعوى بطلان المرافعة

« وحيث ان ابداء طلبات في موضوع الدعوى يعتبر في ذاته عملاً قاطعاً للمرافعة ( جارسونيه الجزء المتقدم من ٧٣٢ ن ٨٨١ الهامش الاول : - دالوز موسوعات تحت كلمة



الحكم بطلان المرافعة في الدعوى الموقوفة للآن ، فلا محل اذن للبحث في دعوى بطلان المرافعة السابقة التي قالت الحكومة بسبق ردها وتحديد جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ لها وعدم قيدها لعدم ورود اصل اعلان عريضة الدعوى من قلم المحضرين ، وذلك مادام ان شروط بطلان المرافعة في الدعوى الحاضرة متوافرة . ولا يمكن بحال اعتبار حضور الحكومة وهي مدعى عليها بجلسته ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ وطلبها تأجيل القضية الاصلية لجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ حتى تنظر الدعويان بجلسته واحدة ، لا يمكن اعتبار ذلك عملاً قاطعاً للمرافعة ، مادامت الحكومة لم تبد طلباً في موضوع الدعوى وما دام قد اصررت على اظهار رغبتهما في التمسك بحق بطلان المرافعة ، وكان يسهل عليها بجلسته ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ المتقدمة أن تفعل ما فعلته بجلسته ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٥ المحددة لنظر الدعوى التي لم تقيد ، أى تطلب الشطب . وعدم طلبها الشطب وبالعكس طلبها التأجيل ، مع الاحتفاظ بطلان المرافعة ، مما يقطع بانه لم يصدر منها عمل قاطع لمدة بطلان المرافعة .

• وحيث ان ورثة المدعى من وقت ايقاف الدعوى بجلسته ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢١ حتى جلسة المرافعات في الدعوى الحاضرة لم يحضروا ( وسبق ان حضر أحدهم محمد افندي الشريف بجلسته ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ بجلسته ٤ ديسمبر وقرر بالتنازل عن الدعوى فيهما ) وهذا يدل على ان ورثة المدعى لازالوا يرغبون فعلا في ترك المرافعة للآن .

• وحيث انه وان كان الرأي الغالب يقول بان العلة في بطلان المرافعة ترجع الى قرينة الترك الضمى من جانب المدعى *présomption de désistement d'instance* وذلك بسكوته مدة ثلاث سنوات بما يترجم عن رغبته في التخلي عن دعواه ، وعلى ذلك فالمصلحة فيه خاصة لا مصلحة عامة ، وان السكوت ليس كافياً في ذاته لتبرير بطلان المرافعة دون ان يكون مشفوعاً بعمل يؤيده من جانب المدعى عليه ( المدعى عليه في الدعوى الاصلية وهو المدعى في دعوى بطلان المرافعة ) كما ذهبت الى ذلك محكمة النقض الفرنسية بمحكمها الحديث الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ ( جازيت المحاكم الفرنسية سنة ١٩٢٤ القسم الاول ص ٧٤٠ ) الا ان بعض أهل الفقه يقول مع ذلك بان في هذا الرأي شيئاً من الغلو والاغراق ، وانه لا بد من مراعاة ناحية المصلحة العامة في تبرير دعوى بطلان المرافعة بقدر ما يلاحظ ذلك في التقادم ، مع هذا الفرق المعروف بينهما في ان التقادم يدفع به بلا حاجة الى دعوى ، بعكس بطلان المرافعة لا بد فيه من دعوى مستقلة تجري عليها أحكام الدعوى الاصلية ( جلاسون مع تيسيه المتقدم الذكر ص ٦٢١ . مرافعات عبد الفتاح بك السيد مع ديسيرتو ص ٣٨٧ ن ٣٨٨ والهاش الأول ) وبما يجمل للمصلحة العامة شأنها ظاهراً في تبرير بطلان المرافعة بمصر هو ان الشارع المصرى يشترط في قبول ترك المرافعة والتنازل عن الدعوى شرط رضا المدعى عليه كما اشترطه

المصلحة العامة الاجاز على الاقضية المتعلقة بالايقاف ، وعلى الاخص ماتبين لها في هذه الدعوى من اصرار ورثة المدعى على عدم الحضور في اجراءات الدعوى بين ايقافها بجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢١ ، وتحريكها بعد ذلك بمعرفة قلم الكتاب وتداولها بالجلسات ، وعدم حضورهم أيضاً في دعوى بطلان المرافعة الحاضرة ، ومن ضرورة علمهم قانوناً بما يترتب على بطلان المرافعة من الآثار القانونية التي قد تصيب الحق في ذاته

« وحيث عن الشروط الاربعة الاخرى اللازمة في الاعمال القاطنة لمدة بطلان المرافعة فلا حاجة لبحثها في هذه الدعوى

« وحيث انه للأسباب المتقدمة وللاعتبارات القانونية السالفة الذكر يكون طلب بطلان المرافعة مقبولا ويتعين الحكم به

( قضية وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة مندوبها امين افندي اسماعيل . ضد ورثة المرحوم احمد بك الشريف واخرين مدعى عليهم . نمرة ٢٣٣ سنة ٩١٤ كلى دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور حضرتي صاحبي العزة سيمون كراسو بك وعبد الفتاح البشري بك القاضيين )

٤٤٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧

لائحة الترع والجسور . ارتفاق رى . اختصاص لجنة الرى . محاكم اهلية . الدفع بلا اختصاص الجنائي . نظام عام . سقوط الاحكام الجنائية . قوتها . محاكمة مرة اخرى .

القاهرة القانونية

١ - ان لائحة الترع والجسور الصادرة في

الشارع الفرنسى ( المادة ٤٠٣ مرافعات فرنسى ) بل جملة من حقه المطلق لا يعطاه عدم رضا المدعى عليه به ، الا اذا رفعت دعوى فرعية واتصلت بالدعوى الاصلية ( المادة ٣٠٦ / ٣٤٩ مرافعات ) على ان القضاء الفرنسى لا يترك أمر رفض المدعى عليه في الموافقة على ترك المرافعة من جانب المدعى أمراً مطلقاً بل يقضى بصحة الترك عند رفض المدعى عليه المرافعة اذا تبين بانه ليس لدى المدعى عليه سبب مقبول يبرر رفضه وانه ليست له مصلحة ظاهرة في الرفض ( انظر الاحكام الواردة بكتاب جلاسون مع تيسيه الجزء المتقدم المذكور ص ٦٠٨ و ٦٠٩ ) وان قيل بان في شرط رفع دعوى بطلان المرافعة معنى شرط رضا المدعى عليه بالترك الذي يرغب فيه المدعى وان رضا المدعى عليه في الترك ضرورى في حالة الترك الصريح ، *désistement formel*

والترك الضمنى *désistement tacite* ( جلاسون مع تيسيه الجزء المتقدم المذكور ص ٦٢١ ن ٥٧٣ ) وانه على ذلك تغلب الصيغة الخاصة على الصيغة العامة في تعليل بطلان المرافعة ، الا انه يرد على ذلك كله بان التقادم ، وهو دفع موضوعى لا يدفع به الا صاحبه ولا يجوز للقاضى ان يدفع به من تلقاء نفسه ، قد لوحظت فيه مع ذلك ايضاً المصلحة العامة عند تقريره ووضع احكامه

« وحيث انه لذلك ترى هذه المحكمة ان لبطلان المرافعة جانباً غير مشكوك فيه فيما يتعلق بالمصلحة العامة . وعلى ذلك فعلى تنظر اليه ايضاً بهذا الاعتبار في هذه الدعوى وترى من



٢٢ ابريل سنة ١٨٩٤ لم تلغ نصوص قانون العقوبات في الجرائم الواردة بهما معا ، ومنها جريمة السرقة . كما انها لم تلغ نصوص القانون المدني فيما يتعلق بحق ارتفاق مرور المياه في الري

٢ - المحاكم الاهلية مختصة ايضا مع لجنة مخالفات الري في نظر الجرائم الواردة باللائحة والمعاقب عليها بقانون العقوبات

٣ - الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام لا يسقط الدفع به بالسكوت عنه

٤ - الحكم من لجنة مخالفات الري في تهمة منظورة امام المحاكم الاهلية ، حكم يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ، يمنع هذه المحاكم من نظر الدعوى

٥ - قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا على جهة جنائية اخرى من النظام العام

٦ - لا يجوز قانونا معاقبة متهم اكثر من مرة واحدة عن امر واحد

#### المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين بسرقة اترية من جسر ترعة وردان وهي ترعة عمومية بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ٩٢٥ »

« وحيث ان محكمة جنح امبابه الجزئية حكمت بتاريخ ٢٤ مارس سنة ٩٢٦ بحبس الاول والثاني شهرين مع الشغل وحبس الثالث والرابع شهرا مع الشغل »

« وحيث ان المتهمين والنيابة رفعوا استئنافا عن هذا الحكم وحكم من هذه المحكمة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٦ بقبول الاستئناف شكلا »

وتأجيل النظر في الدعوى لجلسة ١١ ديسمبر سنة ٩٢٦ حتى يحصل الاستفهام من مصلحة الري عما اذا كان الجسر المقول بأخذ الاترية منه خاضعا لأحكام الترع والجسور ام لا .

« وحيث ان الدفاع عن المتهمين جاء بعد ذلك بجلسة ١١ ديسمبر سنة ٩٢٦ وقرر ان اخذ الاترية من الجسور امر مباح وارتكن الى اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ . ثم طلب الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة ، لان اللائحة المذكورة صدرت بعد انشاء المحاكم الاهلية ، وذلك بعد ان سبق له وترافع في موضوع التهمة بالجلسات السابقة »

« وحيث ان هذه المحكمة اجلت النظر في الدعوى حتى يحصل الاستعلام من الجهة المختصة عما تم بشأن نفس التهمة الموجهة للمتهمين » وحيث انه ورد من مديرية الجيزة لنيابة مصر خطاب بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ٩٢٧ مذكور به بأنه حكم من لجنة مخالفات الري بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٢٧ بتغريم كل من الاول والثاني ٢ جنيه بالتضامن ، ورد الشيء لأصله ، ودفع المتهمان فعلا الغرامة وذلك عن تهمة اخذهما اترية من ترعة وردان القديم »

« وحيث ان النيابة طلبت بجلسة ٩ ابريل سنة ٩٢٧ تشديد العقوبة وطلب الدفاع عن المتهمين عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » وحيث انه تبين مما تقدم ان مسائل

النزاع في هذه الدعوى تنحصر فيما يأتي : اولا . هل ترعة الوردان هي ترعة عمومية ام خصوصية



ثانيا . هل النظر في هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الاهلية ام لا . ثلثا . هل الحكم من لجنة مخالفات الرى يصبح فى قوة الشئ المحكوم فيه لدى المحاكم الاهلية ام لا .

عن المسألة الاولى : هل ترعة الجسور

عمومية او خصوصية

« حيث انه بصرف النظر عن قرار هذه المحكمة الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بشأن الاستعلام من مصلحة الرى عما اذا كان الجسر المذكور خاضعا لأحكام لائحة الترع والجسور ام لا فانه ، ثابت من التحقيقات ومن حكم لجنة مخالفات الرى الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٧ بان الجسر المذكور عام وعلى ذلك تنطبق عليه لائحة الترع والجسور الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

« وحيث ان الفصل فى عمومية او خصوصية جسر او ترعة فيما يتعلق بالمقوبة فقط وان كان من اختصاص لجنة مخالفات الرى ، وهي اللجنة المشكلة قانونا طبقا للمادة ٣٨ من اللائحة المذكورة ، فان الفصل فى ذلك ايضا يدخل فى اختصاص المحاكم الاهلية . وهي المحاكم المختصة ايضا بنظر تهمة اخذ التربة من جسر عام كما سيأتى :

المسألة الثانية : فى اختصاص المحاكم الاهلية

فى نظر بعض مخالفات الرى

« حيث ولو أن لائحة الترع والجسور قد صدرت سنة ١٨٩٤ بعد صدور القوانين الاهلية

سنة ١٨٨٢ ، ومنها قانون العقوبات ، الا أنه لا يستفاد من نصوصها ولا من غرض الشارع فيها الفاء النصوص الواردة بالقوانين السابقة عليها . وعلى الاخص اذ لو حظ أن هذه القوانين السابقة هى الاصل ، ولا يصح الفاء الاصل بالفرع الا اذا نص بهذا الاخير على الالفاء نصا صريحا لا يقبل شككا ، أو كان من شأن العمل بالفرع الحادث أن يقع تناقض بينه والاصل . وعلى ذلك تعتبر مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بالنهم الواردة فى باب المخالفات بالمادة ٢٢ من لائحة الترع والجسور ، ومنها تهمة ازالة اتربة الجسور (حرف و من المادة المذكورة) مواد قائمة ، ومنها المادة ٢٧٤ الخاصة بالسرقة بوجه عام ، وفيها حتما سرقة اتربة من جسر أو ازالة اتربة من جسر « وحيث وإن كان مما لا يرغب فيه نظاما أن تعدد جهات التقاضى ، وعلى الاخص فى المسائل الجنائية ، وأن فى توحيد هذه الجهات معنى الانسجام التشريعى و تقرير العقيدة القانونية لدى الافراد تقرير آمينا محدودا ، الا أنه مما لا يتفق مع الاصول القانونية القول بالفاء نصوص قانونية وضعت لتكون اصلا يرجع اليه ، لمجرد صدور قانون تقريبي عن الاصل لم يبت بنص صريح فى الفاء الاصل

« وحيث ان القضاء الاهلى يعيل فى غالبية

احكامه ( انظر اخيرا استئناف مصر فى ٧

ديسمبر سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية المجلد ٢٣

ص ٤٤ عدد ٣٨ ) وكذا الفقه المصرى ( انظر

دى هلس ج ٤ ص ٣٣٤ ب ١١١ -

الصور المختلفة لواقعة اخذ الاتربة من ظروف مشددة لها ، وبان لجانب النظام العام والمصلحة العامة شأنًا ظاهرًا أيضًا من هذه الناحية ، لا يصح معه أن يكون للمصلحة الفردية البعثة ما يترتب عليه ان يعمط فيه حق الجماعة

« وحيث انه لما تقدم يعتبر اختصاص المحاكم الاهلية قائما مع اختصاص الجهة الادارية . اما حق الاختيار في تعيين الجهة للحكم في التهمة فهو موكول للسلطة القائمة ، فتختارها طبقا لما يتبين لها من ظروف الواقعة . فان كانت بسيطة وليس فيها ظروف مشددة ، رفعتها الى الجهة الادارية للحكم فيها بمعرفة لجنة مخالقات الرى المشككة طبقا للمادة ٣٨ من لائحة الترع والجسور بالمقوبة المقررة لها وهي الغرامة بما لا يقل عن قيمة رد الشيء لاصله أو بالحبس من ١٥ يوما الى شهرين ( المادة ٣٨ فقرة ٢ ) - والافامام المحاكم الجنائية العادية

« وحيث ولو ان العقوبة القضائية المقررة بالمادة ٢٧٤ عقوبات اشد من العقوبة الادارية المقررة بالمادة ٣٨ المتقدمة ، ومن مصلحة المتهم ان يقاضى امام اللجنة الادارية ، وانه لذلك يجب الاخذ بالقضاء الادارى دون القضائى البحت ، الا انه يجب من طريق اخر مراعاة ما يمكن ان يقع من الظروف المشددة والصور المختلفة لتهمة اخذ الاتربة ، وهى الظروف التى لم ترد لها احكام باللائحة المذكورة ، والتي يجب الرجوع فى المواخذة الجنائية عليها الى الاصل وهو قانون العقوبات باعتباره القانون العام .

فتحى باشا زغلول ص ٦٠ ) وكلاهما يميل الى اعتبار لائحة الترع والجسور قد ألغت مواد القانون المدنى فيما يتعلق بحق الارتفاق الخاص بمرور المياه . وارتكن الى اسباب موضوعية وقانونية . وفى هذه الاخيرة قيل بان المادة ٤٢ من اللائحة وقد قالت ( يلغى كل ما كان من الاحكام السالفة مخالفا امرنا هذا ) قد اجهزت بذلك على كل ما تقدمها من القوانين

« وحيث ولو أنه لم يسبق ان طرح هذا النزاع فيما يتعلق بالغاء مواد قانون العقوبات التى تشترك مع المادة ٣٢ من اللائحة أمام القضاء على ما ظهر من مراجعة المجلات الدورية ، فانه يستفاد من مذهب القضاء والفقهاء المصريين كما تقدم بان حكمهما عام فيما يتعلق بالمسائل المدنية والجنائية ، اذ لا يقبل القول من جانبهما بنفاذ المادة ٤٢ من اللائحة ، من حيث الغاء ما تقدم اللائحة من القوانين على القانون المدنى ، دون الجنائى

« وحيث ان هذه المحكمة لا تقر هذا الرأى وترى انه لا ضير تشريعي وقضائيا ان تعدد جهات القضاء ، وان يكون لكل جهة اصول خاصة تراعيها عند العمل بالقانون النافذ عليها

« وحيث انها على الأخص ترى ان فى النظام القضائى الحقيقى الضمانات الكافية لتحقيق العدالة على وجهها الاكمل . وانه وان كان فى هذا النظام عقوبات اشد من العقوبة المقررة باللائحة وان من مصلحة المتهم ان يقاضى امام اللجنة ، الا انه يجب ان يراعى بان اللائحة لم تأت بجميع

اداريًا أمام لجنة مخالفات الري، فيصبح حينئذ نظر الدعوى العمومية بالنسبة لما أمام هذه المحكمة طبقاً لما تقدم بيانه

« وحيث ان التهمة ثابتة على المتهمين الآخرين وان حكم محكمة أول درجة في محله فيتعين تأييده

( قضية النيابة العمومية ضد محمد خليل وآخرين وحضر عن الاول والثاني حضرة الاستاذ حسن بك علام المحامي نمرة ٧٤٢٢ استئناف سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرات اصحاب المزة عبد السلام بك ذهني وسيون كراسو بك وعبد الفتاح البشري بك قضاء وركي بك حبيب وكيل النيابة )

٤٤٧

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٧  
دعوى بطلان حكم . معارضة . استئناف  
اشكال . دعوى اصلية .

القاعدة القانونية

اذا سارت الدعوى ضد ميت وتلاها حكم فاللدعوى يبطلان الاجراءات والحكم اما ان تكون بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف اذا كان لا يزال باب الطعن مفتوحاً واما أن تكون بطريق الاشكال وقت التنفيذ أمام المحكمة المختصة بنظر الاشكال واما أن يكون بدعوى جديدة مستقلة ترفع أمام محكمة أول درجة اذا كان الحكم لم يقدم للتنفيذ أو نفذ فعلاً وكل هذا مع مراعاة قاعدة أن لا يبطلان في الاحكام النهائية الا اذا كانت مبنية على

« وحيث وان كان قد لوحظ على دفاع المتهم انه تناول بالجلسات السابقة على جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المرافعة في موضوع التهمة وقبل ابداء الدفع بعدم الاختصاص، فانه يجب ان يراعى بان الاختصاص في المسائل الجنائية في هذه الحالة من النظام العام بحيث لا يجوز القول بسقوط الدفع به بالسكوت عنه

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم باختصاص هذه المحاكم بنظر هذه الدعوى

المسألة الثالثة - عن قوة الشيء

المحكوم فيه مناهياً

« حيث انه متى تبين بان الجهتين الادارية والقضائية قائمتان قانوناً وانهما مختصتان بالفصل في التهمة المذكورة، فانه يجب ان يراعى بان الجهة التي تسبق الاخرى بالفصل في التهمة يكون لحكمها لدى هذه الجهة الاخرى قوة الشيء المحكوم فيه .

« وحيث ان قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً على محكمة جنائية اخرى هي من النظام العام، لانه لا يجوز قانوناً ان يعاقب شخص اكثر من مرة واحدة على امر واحد

« وحيث انه يتبين من خطاب مديرية الجيزة المؤرخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بانه حكم في هذه التهمة بالنسبة للمتهمين الاولين بالفرامة وتنفذت فانه لا يجوز الان نظر لدعوى العمومية بالنسبة لهذين المتهمين

« وحيث ان المتهمين الآخرين لم يحاكموا



اجراء باطل يخالف للقواعد الاساسية الموضوعة للتقاضى .

المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بما انها رفعت امامها مباشرة وهى بهيئة استئنافية بغير أن تقدم أولا الى محكمة أول درجة حسب القواعد الاساسية الموضوعة لنظام الدعاوى قانونا

« وحيث ان المدعى طلب رفض هذا الدفع وارتنك على أن موضوع الدعوى هو طلب بطلان حكم صادر من هذه المحكمة وهيئة استئنافية وأنه في هذه الحالة يجب رفعها امامها بما انها هى التى اصدرت ذلك الحكم وهذا اسوة بدعاوى تفسير الاحكام وبالشكالات في تنفيذها المتعلق باصل الدعوى فانه من المقرر قانونا أنه يجب رفعها أمام المحكمة التى اصدرت الحكم طبقا لما تقضى به المادتان ٣٨٦ و ٣٨٧ من قانون المرافعات

« وحيث ان الدعوى الحالية هى دعوى عادية مستقلة عن أى اشكال في التنفيذ وينحصر طلب المدعى فيها في بطلان الحكم الصادر من المحكمة بهيئة استئنافية ضد مورثه بدعوى أنه صدر في الوقت الذى كان فيه ميتا ولو أنه لم يحصل أى اجراء لتنفيذ ذلك الحكم

« وحيث انه من الاصول الاساسية في المرافعات أن ترفع الدعوى أولا الى محكمة أول درجة وأن محكمة ثاني درجة لا تنظرها بصفة استئنافية الا بعد الفصل فيها من الادلى ان كان

هناك محل لذلك وقد تقرر هذا في المادة ٣٢ من قانون المرافعات

« وحيث انه لا يجوز العمل على غير هذا الاصل الا ما استثنى بنص صريح اذ لا استثناء بغير نص فقد اجاز القانون لمحكمة ثاني درجة حق التعدي للفصل في موضوع الدعوى لأول مرة في احوال معينة بالمادتين ٢٧٠ و ٣٧١ مرافعات

« وحيث انه من جهة أخرى فقد بين القانون طرق الطعن في الاحكام بطريق المعارضة أو الاستئناف أو الالتماس فاذا نفذت هذه الطرق اصبح الحكم نهائيا غير قابل للبطلان  
Voies de nullite n'ont lieu contre les jugements

و يستثنى ما كان منها صادرا على خلاف القواعد الاساسية الموضوعة للتقاضى كأن صدر الحكم ضد ميت أو في مواجهة شخص غير اهل للتقاضى أو بدون اعلان للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا فانها تكون باطلة غير أن القانون لم يبين كيفية رفع دعوى مستقلة بطلب بطلان حكم من هذا النوع

« وحيث ان القانون لم ينص أيضا على رفع دعوى البطلان التى من هذا النوع لمحكمة ثاني درجة من بادى الامر بطريق الاستثناء ولا سبيل للاخذ في ذلك بطريق القياس على الدعاوى الخاصة بطلب تفسير الاحكام ولا بالاشكالات الموضوعية في تنفيذها لان القانون نص على رفعها امام المحكمة التى اصدرت الحكم وقد يخالف ذلك اصل الاختصاص فهو نص

استثنائي في هذه الحالة ولا قياس في الاستثناءات  
 «وبما أنه لا نص ولا قياس فيجب الرجوع  
 إذا إلى الأصول الأساسية لرفع الدعاوى العادية  
 وهي تقضى برقمها أولاً أمام محكمة أول درجة وعدم  
 تخطيطها وتقديمها مباشرة أمام محكمة ثاني درجة  
 حتى يمكن نظرها مرتين في الأحوال الجائرة قانوناً  
 طبقاً لنظام درجات التقاضي الذي أراد القانون  
 منه حماية حقوق المتقاضين والمحافظة على مصالحهم  
 وتبيين مما تقدم أن الدعوى بطلب بطلان حكم  
 من النوع السالف الذكر إما أن يكون طريق  
 الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف جائزاً ولا  
 يزال بابه مفتوحاً فبذلك هذا الطريق ويرفع  
 طالب البطلان أمام المحكمة المختصة بنظر المعارضة  
 أو الاستئناف وليس لمن صدر لصالحه الحكم  
 أن يتضرر من رفع الطلب مباشرة لمحكمة ثاني  
 درجة في هذه الحالة إذ لا يزال الحكم قابلاً  
 للاستئناف فلم يفقد حقه ولم تضع عليه درجة من  
 درجات التقاضي

«وإما أن يكون ذلك الحكم قد تم للتنفيذ  
 فيرفع طالب البطلان بطريق الاشكال وقت  
 التنفيذ أمام المحكمة المختصة بنظر الاشكال  
 بمقتضى نص القانون وإما أن يكون ذلك الحكم  
 لم يقدم للتنفيذ أو نفذ فلا يزال إلا الطريق  
 العادي لرفع الدعاوى المستقلة كما في حالة هذه  
 الدعوى حتى لا يحرم من صدر لصالحه الحكم  
 من درجات التقاضي هذا كله مع مراعاة قاعدة  
 أن لا بطلان في الاحكام النهائية الا اذا كانت  
 مبنية على اجراء باطل يخالف للقواعد الأساسية

الموضوعة للتقاضي كما سبق البيان وعليه يتعين  
 رفع هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة وعدم  
 اختصاص هذه المحكمة بنظرها الآن من أول  
 الامر ويكون الدفع الفرعي في محله

( قضية محمود احمد عبد العارف وحضر عنه حضرة  
 الاستاذ هاشم افندي مهنا المحامي ضد محمود السمان  
 وحضر عنه حضرة الاستاذ مشيل افندي رزق المحامي  
 عمرة ٦٢ سنة ١٩٢٧ استئناف دائرة حضرة صاحب  
 العزة حسن بك فريد وكيل المحكمة وعضوية حضرة  
 محمود رشيد افندي وتادرس اسكندر افندي القاضيين )

## ٤٤٨

## محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

بجالس محلية - شخصيتها - استقلالها عن  
 الحكومة - اختصاص الحاكم بالنسبة لها .

## القاعدة القانونية

ان المجالس المحلية التي انشئت على مقتضى  
 اللائحة الأساسية الخاصة بإنشاء المجالس المحلية  
 الصادرة في ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ ليست من  
 فروع ومصالح الحكومة بل هي مجالس مستقلة  
 عن الحكومة فيما يختص بشخصيتها الذاتية  
 والقانونية . فالدعاوى التي ترفع عليها إنما ترفع  
 بحسب الاختصاص المادي اسوة بالشركات  
 والاشخاص المعنوية بدون أن يطبق عليها  
 القانون الخاص بتقييد اختصاص الحاكم بالنسبة  
 الى وزارات الحكومة

## المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف الصادر في



هذه القضية من محكمة قنا الجزئية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ قضى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى عملاً بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على اعتبار أن المجالس المحلية هي فرع من فروع الحكومة وأن موضوع الدعوى من الأمور المتعلقة بالإدارة

« وحيث أن المحكمة المذكورة بنت هذا الاعتبار على أن اللائحة الأساسية الخاصة بإنشاء المجالس المحلية الصادرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ أعطت لها الحق في إدارة شئون البلد ومنها ما يتعلق بالأعمال الصحية والبلدية وفرض رسوم وتخصيلها بالطرق الإدارية وأن قراراتها لا تكون نافذة المنعول إلا بعد تصديق وزارة الداخلية وأن ما تجريه من الأعمال تحقيقاً للفرض المنشأ من أجله شكلاً من أشكال الأمور المتعلقة بالإدارة الداخلية للبلاد

« وحيث أنه بالرجوع إلى نصوص اللائحة الأساسية نجد أنها وإن كانت قد خولت تلك المجالس اختصاصات خاصة ببعض المصالح العامة إلا أنها تقضى بالانفصال المطلق بينها وبين الحكومة إذ جاء في المادة الرابعة بيان تلك الاختصاصات ونص في الفقرة الثامنة منها على ما يأتي « أن المجالس المذكورة مختصة بالأعمال التي تنوط المجلس بها نظارة الداخلية ويؤدي المجلس اختصاصاته على مسئوليته وعاقبه بلا أدنى ارتباط أو ضمان من قبل الحكومة » وهذا يستفاد منه حتماً ذلك الانفصال المطلق بين المجالس والحكومة « وحيث أنه قد نص أيضاً في المادة الرابعة

المذكورة على اختصاص المجلس بوضع ميزانيته وبتعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدون رواتبهم من ميزانية المجلس وتوقيع العقوبات التأديبية عليهم وهذا فيه تفريق أيضاً يظهر منه جلياً غرض المشرع في فصل المجالس عن الحكومة وعدم اعتبارها فرعاً منها

« وحيث أن النص في المادة ٣٩ من اللائحة المذكورة على قرارات المجالس لا تكون نافذة إلا بعد مصادقة وزارة الداخلية إنما الفرض من إشراف الحكومة على ما خولت لها من الأعمال العامة فهي بذلك قد حفظت لنفسها حقها النهائي في نفاذ تلك القرارات من عدمه فلا يفيد ذلك النص في أنها فرع من فروع الحكومة

« وحيث أنه قد نص أيضاً في المادة ٢٧ من اللائحة المذكورة على أن الرئيس هو النائب وحده عن المجلس في كل الأعمال الخاصة سواء في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو مع الغير ويستفاد من هذا التفريق بين الحكومة والمجلس « وحيث أنه قد نص أيضاً في المادة ٣٥ على الدفعات السنوية التي تدفع لوزارة المالية لسداد السلفات التي تعطى منها للمجلس وهذا النص الصريح في استرداد الحكومة للمبالغ التي تقدمها للمجالس من القروض يستفاد منه أنها ليست فرعاً من فروع الحكومة

« وحيث أن أحكاماً كثيرة قد أخذت بهذا المبدأ وقد أفاضت البحث في قض الأحكام الخالفة له بما لا يحتاج لبيان راجع حكم محكمة بنى سويف الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٢



<p>ابريل سنة ١٩٢٦ المرفوع بشأنه هذه الدعوى انما هو قرار بموافقة المجلس على النقط الحديثة التي خصصت للمعاهرات في تجمع حمادى كما هو ثابت من القرار الصادر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من مديرية قنا المنشور بالوقائع الرسمية في العدد ٩٩ في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ ووارد به وبعد موافقة مجلس قروى تجمع حمادى بجلسته المنعقدة في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٦ وانه يعمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما</p>	<p>المجموعة الرسمية عدد ٧٨ السنة الخامسة والمشرى ص ١٢٩ وحكم محكمة المنصورة الابتدائية بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمجلة الحمامة السنة السادسة ص ٢٥٨</p>
<p>« وحيث ان هذه الدعوى قد رفعت في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قبل صيرورة ذلك القرار نهائيا والعمل به ويتبين أن التظلم منه كان سابقا لاوانه ويتعين قبول هذا الدفع والفصل فيه بما ان الدعوى صالحة للحكم فيه</p>	<p>« وحيث ان المادتين ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور نصت احدهما على أن تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام وقضت الثانية على أن ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها او علاقاتها بمجتمعات الحكومة تبينها القوانين مما يستفاد منه انها ليست جهة من جهات الحكومة</p>
<p>( قضية فوز ابراهيم وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ السيد افندى الفطرون المحامى . ضد عبدالحليم بك محمد وحضر عنه حضرة الاستاذ سيد افندى عبد العاطى المحامى . نمرة ٢٩ سنة ١٩٢٧ استئناف دائرة حضرة صاحب العزة حبر بك فريد والهيئة السابقة )</p>	<p>« وحيث انه مع هذه الاعتبارات كلها ترى المحكمة أن المجلس المحلى المستأنف عليه ليس فرعا من فروع الحكومة ويكون الحكم الابتدائى بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين الغاء « وحيث انه بالنسبة للموضوع فقد دفع المستأنف عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان لأن قرار المجلس المحلى الصادر في ٢٨</p>



## قضايا المحاكم الجزئية

٤٤٩

محكمة ديروط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦

نزاع الملكية . امر على باعتماد خطوط  
التنظيم . الملكية .

القاعدة القانونية

ان الامر العالى الذى يعتمد خطوط  
التنظيم الموضوعة بمعرفة وزارة الاشغال اذا لم  
يتبعه قانون بنزع الملكية لا يكون الا بمثابة  
اخطار للملاك بعزم الحكومة على نزع ملكيتهم  
فى المستقبل القريب أو البعيد وتبقى الملكية  
للملاك الى ان يصدر قانون بنزع الملكية بالفعل  
المحكمة :

• حيث ان المحكمة سبق ان قررت بضم  
الخالفة نمرة ٢١٧ سنة ١٩٢٦ للمخالفة نمرة ٢١٦  
سنة ١٩٢٦ لأن محضريهما حرا عن بناء  
أحدته المتهم فى يوم واحد فيتعين الحكم فيهما  
بحكم واحد .

• وحيث ان الحاضر مع المتهم دفع  
التهمتين بان قطعة الارض الواقع عليها البناء  
مملوكة له ولم يصدر قانون بنزع ملكيته منها ولم  
تتخذ اجراءات لهذا الغرض ولم يدفع له  
تعويض وقد واقفه مندوب التنظيم على جميع  
هذه الوقائع الا انه تمسك بالرسوم الصادر فى ١١

مارس سنة ١٩٢٥ باعتماد خط التنظيم بشارع  
المستشفى وجارته النيابة العمومية

• وحيث ان نقطة البحث هى ما اذا كان  
يحظر على الملاك منذ صدور الديكر بتو باعتماد  
خط التنظيم اقامة مباني على الارض المملوكة لهم  
التي تعرض خط التنظيم

• وحيث ان الاصل فى الملكية الخاصة  
ان يتصرف فيها أصحابها بكامل الحرية  
وينتفعون بها بجميع انواع الانتفاع ولا يجوز  
السلطة الحاكمة ان تنزع ملكيتها أو تغل ايدي  
ملاكها فى التصرف فيها أو تقيد حريتهم فى  
الانتفاع بها الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك  
ويشترط تعويضهم عما نالهم من الضرر من  
جرائه طبقا للمادتين ٨٨/٢ و ٨٩ من القانون  
المدنى وطبقا لقانون نزع الملكية الصادر فى ٢٤  
ابريل سنة ١٩٠٧

• وحيث ان حرمة الملكية صانها الدستور  
فى المادة التاسعة منه حيث قرر بعدم زوال  
الملكية بدون اختيار المالك الا للمنفعة العامة  
على حسب المقرر فى القانون الخاص بذلك  
ويشترط تعويضه عنه تعويضا عادلا ( أمر  
ملكى ٤٢ سنة ١٩٢٣ )

• وحيث ان نزع الملكية يعتبر بمثابة  
استثناء لقاعدة فيتحتم عدم التوسع فيه  
• وحيث ان الامر العالى الذى يعتمد

خطوط التنظيم الموضوعة بمعرفة وزارة الاشغال اذا لم يقبله قانون بنزع الملكية لا يكون الا بمثابة مشروع لا يحرم الاهالي من الانتفاع بملكهم الذي أدخل ضمن خطوط التنظيم وهذا هو الرأي الذي تمليه المبادئ العمومية الخاصة بنزع الملكية .

« وحيث ان ذلك يستتبع أيضا من نص المادة ١٠ من لائحة التنفيذ الخاصة بالتنظيم والصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ومعدلة في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ حيث ورد فيها ( ان مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة ان تنزع شيئا فشيئا وبالطريقة القانونية الاراضى المبينة بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور )

« وحيث انه بناء على ذلك تكون الملكية باقية لأصحابها يتمتعون بها كيف شاءوا ويكون الامر العالي الذي أدخل الاراضى الخاصة ضمن خطوط التنظيم ليس الا بمثابة اخطار للملاك يزم الحكومة على نزع ملكيتهم في المستقبل القريب أو البعيد

« وحيث انه يؤيد هذا الرأي ما حكم به القضاء في فرنسا فقد حكمت محكمة النقض والابرار الفرنسية في ١٩ مارس سنة ١٨٣٨ بانه يجوز للملاك بعد اعتماد خطوط التنظيم ان يرهنوا الارض الواقعة ضمن خطوطه لأنها لم تنزل في ملكيتهم وان حق الدائن المرتهن ينتقل بعد نزع الملكية من العين الى التعويض

( راجع دالوز بر بنوار جزء ٢٣ ص ٥٢٦ ) وبعد ان اختلفت محكمة النقض فيما اذا كان يجب توقيع العقوبة على من يبنى داخل خطوط التنظيم قبل نزع الملكية ودفع التعويض اجتمعت كافة دوائر المحكمة وقررت بان لا محل للعقوبة ( راجع حكم محكمة النقض المؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٢٧ وحكم آخر من هذه المحكمة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٦ وقد قضت بذلك أيضا محكمة مصر بمحكمها الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ الحقوق ١٧ أكتوبر سنة ٩٩ وراجع ايضا الجزء الرابع من اوبرى ورو ص ٤٧ والجزء السادس من مؤلف لوران ص ٤٧ وقضى وابرار فرنسا الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٦ « وحيث انه قد يعترض على هذا الرأي بما ورد في آخر المادة ١٠ من لائحة التنفيذ من انه لا يجوز اقامة أى بناء على الارض اللازم نزع ملكيتها من تاريخ الامر اثنائي الصادر باعتماد خط التنظيم غير انه لا محل لهذا الاعتراض حيث يظهر انه ما قصد بهذه العبارة سوى حرمان الملاك من طلب التعويض عن نزع الملكية بالفعل ما داموا قد انذروا بالرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم بان اراضيهم معدة لنزع ملكيتهم منها للنفعة العامة

« وحيث ان القول بعكس ذلك يترتب عليه حرمان الاهالي من الانتفاع باملاكهم حرمانا قد يكون لأجل غير مسمى فقد يصدر الديكريتو ولا تنزع الادارة الملكية الا بعد عشرات من السنين وهذا يتنافى مع العدالة التي شرعت القوانين لحمايتها



« وحيث ان القول بان اباحة البناء يبقى المباني الخارجة على خط التنظيم قائمة وتعوق فقاذا الطرق العمومية بالسرعة المطلوبة مردود بان الادارة اذا شرعت في نزع الملكية فلا يعوقها قيام البناء أو عده وانما يقوم النزاع على التعويض ولا حق للملاك في المطالبة بالتعويض عن المباني طالما انهم انذروا بان أراضيهم معدة لنزع ملكيتها وذلك بصدور الرسوم باعتماد خط التنظيم (راجع حكم محكمة اسبوت الجزئية الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٢٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ١١٨ عدد ١٠٣ وحكم محكمة فوه الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ في القضية نمرة ٢٣١ سنة ١٩٢٢ ولم ينشر وتأيد من محكمة الاستئناف في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣ في القضية نمرة ٢١٣٢ سنة ٢٩ قضائية وراجع ايضا دالوز في موسوعاته جزء ٢٣ ص ١٦ وانتقاد مسيو هريو في تعليقه على حكم منشور في مجلة ميرى ١٩٠٣ - ٣ - ٩٧ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٩ ابريل سنة ٨٩٤ مجموعة التشريع والاحكام نمرة ٦ ص ٣٢١ وأول مارس سنة ١٩٠٥ المجموعة المذكورة س ١٧ ص ١٣٩

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين براءة المتهم مما اسند اليه طبقا للمادة ١٤٧ جنايات

( قضية النيابة ضد احد افندي محجوب نمرة ٢١٦ سنة ٢٦ مخالفات . اصدر الحكم حضرة صاحب البزة عبد العظيم بك المراس القاضى وبمحضور حضرة شكرى افندي الشاروق وكيل النيابة )

٤٥٠

محكمة الواسطى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

ارتفاق . حق المرور . تقادم . شروط .

القاهرة القانونية

من ضمن الشروط الواجب توافرها لاكتساب الحقوق العينية بمضى المدة ان يكون واضح اليد ظاهرا ومستمرا . وشرط الاستمرار لا يمكن توفره في وضع اليد لاكتساب حق ارتفاق المرور لأن هذا الحق هو من حقوق الارتفاق الظاهرة غير المستمرة التى تكون من طبيعتها فى حاجة الى فعل الانسان فى كل آن لتحقيق وجودها ومتى انتهى المرور انقطع وجود الحق وهذا بخلاف حقوق الارتفاق الظاهرة المستمرة فانها دائمة الوجود بغير عمل الانسان فى كل آن

المحكمة :

« من حيث ان المدعين طلبوا اصلا الحكم بايقاف بناء السور الذى شرعت مصلحة السكة الحديد فى بنائه ومن طريق الاحتياط الحكم على المجلس القروى بتكليفه بايجاد طريق للمدعين للوصول منه الى الطريق العام

« وحيث ان المدعين ارتكبوا فى ذلك على انهم يمتلكون منازل بالنفوذ التى قد موها وانهم اكتسبوا حق المرور على الأرض

الجارى عليها بناء السور بمضى المدة الطويلة  
المكتسبة للملكية حقوق الارتفاق

« وحيث ان اهم مادفت به المدعى عليها  
الاولى الدعوى هو ان الأرض القائم عليها البناء  
هى ارض مخصصة للمنفعة العامة ولا يمكن  
اكتساب حقوق عينية عليها بمضى المدة وان  
حق المرور فى ذاته حق غير مستمر ولا يكتسب  
بمضى المدة مهما طالت

« وحيث انه بالرجوع الى النصوص  
القانونية نجد ان القانون المدنى نص فى المادة  
التاسعة منه على ان الاملاك الاميرية المخصصة  
للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير  
عليها المدة المستطيلة ويتفرع من ذلك حتما عدم  
امكان اكتساب اى حق عيني عليها

« وحيث ان المادة المذكورة نصت فى  
الفقرة الثامنة منها انه يعتبر من الاملاك العامة  
كافة المقارنات المدة لمصلحة عمومية ونصت  
فى البند الحادى عشر منها على كافة الأموال  
المبرى المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية  
بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر

« وحيث انه ثابت من مستندات المدعى  
عليها الاولى ان الأرض الجارى عليها بناء السور  
اخذت من اصحابها بمقتضى الامرين الصادرين  
فى سنة ٩٠١ و سنة ٩٠٤ وقد ذكر فى الذكر يتو  
المقدم صورته فى الحافظة نمرة ٢ ما يأتى :

« تعتبر من المنافع العمومية الاعمال اللازمة  
لازدواج خط سكة الحديد من الواسطى الى

النبا وتوسيع بعض المحطات وانشاء محطة بناحية  
سدس الامراء ومساكن لمستخدمى الدريسة »  
« وحيث ان هذه النصوص صريحة فى  
ان الأرض الجارى عليها اقامة السور مخصصة  
للمنافع العامة وقد ثبت للمحكمة من مراجعة  
نفس مستندات المدعين ان الحد الشرقى  
لأ ملاكهم هو ملك السكة الحديد

« وحيث انه لذلك لا يكون للمدعين  
الحق فى ادعائهم اكتسابهم حق المرور على  
ما هو مخصص للمنفعة العامة بوضع اليد  
« وحيث انه فضلا عن ذلك فان حق  
المرور هو من الحقوق العينية ويلزم الرجوع الى  
المادة ٧٦ مدنى لمعرفة جواز اكتسابه بمضى  
المدة من عدمه

« وحيث انه من ضمن شروط هذه المادة  
لاكتساب الحقوق العينية بمضى المدة ان يكون  
وضع اليد ظاهرا وأن يكون مستمرا

« وحيث ان شرط الاستمرار لا يمكن  
توفره فى وضع اليد لاكتساب حق ارتفاق  
المرور لأن هذا الحق هو من حقوق الارتفاق  
الظاهرة الغير مستمرة التى تكون من طبيعتها  
فى حاجة الى فعل الانسان فى كل آن لتحقيق  
وجودها ومتى انتهى المرور اقطع وجود الحق  
وهذا بخلاف حقوق الارتفاق الظاهرة المستمرة  
فانها دائمة الوجود بغير عمل الانسان فى كل آن  
« وحيث انه وان اختلف الآراء فى

تقرير هذا المبدأ الا ان اغلبية الشراح واحكام  
المحاكم المصرية ايدته ( راجع بلائبول الجزئ

الاول ص ٩٠٧ نبذة ٢٨٩٤ و ٢٩٤٥ وبودرى  
في الجزء الخامس من الاموال ص ٨١٣ وما  
بعدها خصوصا ص ٨٣٢ ققرة ٣ ١١ المذكور  
بها ان حقوق الارتفاق الغير مستمرة لا تكتسب  
بالتقادم لأنها مبنية على التساهل وراجع أيضا  
حكم محكمة طنطا الاستشافية المنشور في المجموعة  
الرسمية السنة السابعة ص ٨٦ عدد ٤٠ وهو  
أول حكم صدر من المحاكم الاهلية في هذا  
الموضوع والحاشية المذيل بها هذا الحكم )

وحكم محكمة ملوى المنشور في المجموعة  
الرسمية السنة الثامنة ص ٢٤٤ فقرة ١١٥ ومؤرخ  
٦ يونية سنة ١٩٠٦ وحكم محكمة منيا القمح  
الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩١٦ ومنشور في  
المجموعة الرسمية سنة ٩١٦ ص ١٧٥ فقرة ١٠٣  
وقد بحثت هذه المحكمة الموضوع بحثا مستقيضا  
هذا فضلا عن احكام كثيرة صدرت من المحاكم  
المتخلطة بهذا المعنى

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بهذه  
النظرية ولذا يكون طلب المدعين الخاص  
بايقاف بناء السور الذي شرعت المصلحة في بنائه  
مخالف للقانون وليس لهم حق فيه

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا معنى  
للتعرض لأوجه الدفع الاخرى المقدمة من  
مصلحة السكة الحديد

« وحيث انه بالنسبة للطلب الاحتياطي  
فهو على غير اساس أيضا لان المجلس القروى  
لا يملك ارضا تحول دون المدعين والطريق  
العام حتى ينظر في تكليفه بايجاد طريق لهم

خصوصا وان المادة ٤٣ مريجة في انه لصاحب  
الأرض التي ليس لها اتصال بالطريق العمومى  
الحق في الحصول على ملك من ارض الغير  
للوصول الى الطريق المذكور بحكم من المحاكم  
وهنا لا يملك المجلس القروى ارضا توصل للطريق  
العام حتى تحكم عليه المحكمة بذلك

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى في غير  
محلها ويتعين رفض الطلب الاصلى والاحتياطى  
( قضية محمود افندى جدى وآخرين وحضر عنهم  
حضرة الاستاذ احمد افندى محمد الازهرى المحامي ضد  
معالى مدير مصلحة السكة الحديد المصرية واخر فقرة  
٩١٤ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب  
المرزة عبد المجيد بك ابو النجا القاضى )

٤٥١

محكمة اسبوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧

ومن . تملك العين المرهونة . او عين اخرى . بطلان .

القاعدة القانونية

يقع باطلا ومخالفا للنظام العام الشرط الذى  
يشترطه المرتهن على الراهن ويكون مقتضاه  
تملك المرتهن العقار المرهون في حالة تأخر الراهن  
عن سداد قيمة الرهن وكذا الشرط الذى يشترطه  
المرتهن على الراهن بان عيناً أخرى مملوكة للراهن  
تصبح ملكا للمرتهن اذا اتضح ان العين  
المرهونة له ليست ملكا للراهن  
المحكمة :

« من حيث ان وقائع الدعوى تملخص في  
ان المدعى ارتهن من المدعى عليه قطعة أرض



المدنى لم تنص الا على حالة الاتفاق على امتلاك نفس العين المرهونة الا ان حكمة التحريم في الحالتين واحدة إذ ان المفروض في كلتا الحالتين ان الدائن يشتر فرصة حاجة المدين وظروفه السيئة التي اضطرته للاستدانة ورهن عقاره ليحصل منه بسهولة في هذه الظروف على الرضا بالبيع بثمن بخس لا يقبله المدين في الظروف العادية .

« وحيث ان القول بان هناك فارقا بين الحالتين وهو ضياع ضمان المرتهن في الحالة الثانية متى اتضح ان الراهن ليس مالكاً لما رهنه مردود بان الرهن الحيازي حق عيني متصل بالمقار ومقترون حتما بالحيازة الفعلية له وانه لا يقع صحيحاً الا متى كانت الحيازة قد دخلت بالفعل في يد المرتهن وان المرتهن الذي يضيع هذا الحق باهماله عليه ان يتحمل نتيجة هذا الاهمال ويضاف لذلك في القضية الحالية بالذات ان المدعى مادام قد كان غير واثق وقت الرهن من ملكية الراهن للثة القراريط فقد كان من السهل عليه ان يرتهن العقار الثانى وهو الستون ذراعاً من أول الامر .

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى في غير محلها ويجب رفضها

( قضية الشيخ حسن على وحضرته حضرة الاستاذ اسماعيل اقدى مجدى المجامى ضد عبده شحاته نمرة ٣٣٣٤ سنة ١٩٢٦ اصدر الحكم حضرة صاحب النزة محمد بك البابلي القاضى )

قدرها ستة قراريط نظير مبلغ ١١٢٧ قرشاً بقدر تاريخه ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ واشتروط في حالة ما لو تبين ان الارض ليست من حقوق الراهن ان يصبح مبلغ الدين ثمناً لحصة قدرها ستون ذراعاً في عقار آخر مملوك للراهن وان يعتبر ذلك بيعاً باتاً وهذا الشرط تحرر به ورقة منفصلة بنفس تاريخ عقد الرهن وثابته التاريخ في ٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

« وحيث ان المدعى يطلب في الدعوى الحالية تثبيت ملكيته للستين ذراعاً مرتكناً على هذه الورقة وعلى انه تبين له ان الارض ليست ملكاً للمدعى عليه .

« وحيث ان المدعى عليه يدفع الدعوى بالقول بان الورقة المذكورة بها شرطان لم يثبت تحققهما الاول ان الارض المرهونة ليست ملكاً له مع انه يملكها والثانى ان يكون قد تأخر في سداد مبلغ الرهن وهو لم يتأخر وارتنك على شهادة دالة على انه أودع مبلغ الرهن بمخزينة المحكمة لذمة المدعى على ان لا يصرف له الا بعد الفصل نهائياً في دعوى أخرى .

« وحيث انه بقطع النظر عن هذا الدفاع فان المحكمة ترى ان هذا الشرط باطل في ذاته لمخالفته للنظام العام وانه لا يصح الاتفاق على ان يتحول دين الرهن ثمناً بمجرد ضياع الضمان أو التأخر في السداد وذلك سواء كان هذا الاتفاق بشأن نفس العقار المرهون أو آخر غيره .

« وحيث ولو ان المادة ٤٣ من القانون

٤٥٢

محكمة اطلس الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٧

سندات • تقادم • يمين •

القاعدة القانونية

١ - السندات تحت الاذن المتبرة عملا

تجاريا يسقط الحق في المطالبة بقيمتها اذا مضى اكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها عملا بالمادة ١٩٤ تجارى اذا حلف المدين اليمين ان ذمته لم تكن مشغولة بالدين

٢ - اليمين المنصوص عنها بالمادة المذكورة توجهها المحكمة للمدين اذا طلب الدائن ذلك ولكنها لا تملك توجيهها من تلقاء نفسها

٣ - اذا لم يحصل الدائن على اعتراف مدينه بالدين بسند منفرد فليس له اذا دفع المدين بسقوط الحق بالتقادم سوى تحليف المدين لان نص المادة ١٩٤ جاء على سبيل التحديد ولذلك اذا طالب ان يثبت بالبينه او القرائن ان مدينه لم يدفع الدين فطلبه غير مقبول ولذلك لا يقبل منه طلب استجواب مدينه املا في الحصول منه على اعتراف ببقاء ذمته مشغولة بالدين المحكمة :

« حيث أن المعارضة قدمت في الميعاد القانوني فهي مقبولة شكلا

« وحيث ان الثابت من السند ان كلام المعارض والمعارض ضده تاجر وأن القيمة هي باقى ثمن اقطان فالسند اذاً تجارى

« وحيث ان المعارض دفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند لفوات اكثر من خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لتاريخ المطالبة عملا بالمادة ١٩٤ تجارى

« وحيث ان المعارض ضده دفع بأنه مزارع وانه لم يستلم دينه وطلب اثبات هذا وذلك بالبينه

« وحيث انه من المقرر قانونا أنه لا يجوز الاثبات بالبينه على ما يخالف البيانات الواردة بالملكوت وقد جاء بالسند أن المعارض ضده تاجر ولا يقبل منه الاثبات بالبينه انه مزارع

« وحيث ان المادة ١٩٤ تجارى نصت على أن السندات تحت الاذن المتبرة عملا تجاريا يسقط الحق في المطالبة بقيمتها اعتباراً من اليوم التالى ليوم ميعاد حلول الدفع اذ لم يكن صدر حكم للدائن أو حصل على اعتراف بالدين بسند منفرد انما على المدين ان يحلف اليمين ان ذمته لم تكن مشغولة بالدين

« وحيث ان الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند التجارى مبنى على قرينة ان المدين دفع دينه

« وحيث انه للسبب المذكور يجب عليه ان يحلف اليمين على ان ذمته لم تكن مشغولة بالدين » راجع دالوز انوتيه تعليقات على المادة ١٨٩ تجارى فرنساوى المقابلة للمادة ١٩٤ تجارى

اهل نبذة ١٩٥ صحيفة ٣٦٢

« وحيث ان الدائن لم يطلب تحليف مدينه اليمين

« وحيث ان المحكمة لا تملك ان تحلف اليمين المنصوص عنها في المادة ١٩٤ تجارى من تلقاء نفسها انما توجهها له اذا طلب منها الدائن ذلك نبذة ١٩٦ »

« وحيث ان الدائن الذى لم يحصل على اعتراف بالدين بسند منفرد لا يملك امام مدينه الذى يدفع بسقوط الحق سوى تحميله اليمين لى يهدم قرينة الدفع المبينة على التقادم ذلك لان نص المادة ١٩٤ جاء على سبيل الحصر والتحديد » نبذة ١٩٩ « وعليه فليس له ان يطلب اثبات عدم دفع دينه بالقرائن او الشهود » نبذة ١٩٩ ايضا « ولا ان يطلب استجواب مدينه املا فى الحصول منه على اعتراف بعدم سداد الدين » نبذة ٢٠٢ «

( ممارسة احمد حسين الشريف ضد عبد اللطيف اسماعيل نمرة ٤٩٩ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزة بطرس بك سليمان القاضى )

٤٥٣

محكمة ديروط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٧

اجارة . اثبات . بدء فى التنفيذ . كتابة . اقرار يمين .

النافعة القانونية

١ - يؤخذ من نص المادة ٣٦٣ مدنى ان الاصل اشتراط حصول الكتابة لاثبات الاجارة مهما كان مقدار الاجرة قليلا

٢ - الرأى الراجع ان الاجارة لا يجوز اثباتها بشهادة الشهود الا اذا كان البدء فى التنفيذ غير منكور . فاذا كان البدء فى التنفيذ متازعا

فيه فلا يمكن اثبات الوقائع التى تعتبر بدءا فى التنفيذ بشهادة الشهود لأن ذلك يؤدى الى اثبات وجود الاجارة نفسها بشهادة الشهود وهذا مالا يريد القانون

٣ - البدء فى تنفيذ اجارة لا يثبت الا بالكتابة او بالاقرار او اليمين المحكمة :

« حيث ان موضوع الدعوى ايجار اطيان كما هو ثابت من عريضة الدعوى الاصلية واقوال المدعى فى محاضر الجلسات .

« وحيث ان المدعى لم يقدم عقد ايجار ولم يدع انه قد منه بسبب قهرى وقد انكر المدعى عليهم الحاضرون استجارهم وطلب المدعى اثبات تنفيذ العقد بشهادة الشهود

« وحيث ان المادة ٣٦٣ مدنى تنص على ان عقد الايجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى عليه به أو بامتناعه عن اليمين اذا لم يبدأ فى تنفيذ العقد المذكور .

« وحيث ان الحاضرين من المدعى عليهم انكروا استجارهم وانتفاعهم بالأرض

« وحيث انه يؤخذ من نص المادة ٣٦٣ المذكورة ان الاصل فى القانون اشتراط حصول الكتابة لاثبات الاجارة مهما كان مقدار الاجرة قليلا وسبب ذلك رغبة الشارع سى فى تجنب اجراءات التحقيق الطويلة الشاقة التى يترتب عليها تحميل المتعاقدين مصاريف جسيمة ترهقهم عادة وذلك لأن الاجارة من العقود الشائعة التى يندر ان لا يعقدها انسان فعلى العقد



الذى يلجأ اليه جمهور الناس وقراؤهم خاصة للحصول على المساكن التى يقيمون فيها أو الأرض التى يزرعونها وهؤلاء لا قبل لهم بتحمل مصاريف التحقيق والمنازعات وخاصة لأن عقد الأيجار من العقود المعقدة التى تحتوى بنودا وشروطا عديدة تتناول مبدأ الانتفاع ونهايته وشروط دفع الاجرة واقساطها ولو سمح باجراء هذه العقود بدون كتابة لترتب على ذلك منازعات طويلة يصعب الوصول الى معرفة حقيقتها والاعتماد على ذاكرة الشهود فيها وينفسح المجال لكثرة الدعاوى بين الناس مما يرهق المحاكم ويضر بالمتقاضين ضررا كبيرا وهذا هو ما حدا الشارع الى تحميم الكتابة لاثبات الاجارة بقطع النظر عن قيمتها .

« وحيث ان رأى الراجع بين اغلب المحاكم والشرح ان الاجارة لا يجوز اثباتها بشهادة الشهود الا اذا كان البدء فى التنفيذ غير منكور فاذا كان البدء فى التنفيذ محل نزاع فلا يمكن اثبات الوقائع التى تعتبر بدءا فى التنفيذ بشهادة الشهود لأن ذلك يؤدى الى اثبات وجود الاجارة نفسها بشهادة الشهود وهو ما لم يردده القانون ومعنى ذلك ان البدء فى التنفيذ

لا يثبت الا بالكتابة أو بالافرار أو اليمين وفرعوا على ذلك انه لا يجوز اثبات البدء فى التنفيذ بشهادة الشهود حتى ولو كانت قيمة الاجارة عشرة جنيهات أو اقل . ادام هذا البدء منكورا وقد استقرت احكام النقض فى فرنسا على هذا الرأى أيضا ( راجع محاضرات الاستاذ احمد بك نجيب الملالي فى الاجارة ص ٣٢ و ص ٣٣ ومختصر بودرى لاكتيرى ص ٥٦٣ و ص ٥٦٤ واحكام محكمة النقض تقض فرنسى ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ سريه ٩٤ ١ ١٣٦ ودالوز ٩٤ ١٢٧١

« وحيث ان ما يراد اثباته فى هذه الدعوى يزيد عن عشرة جنيهات فمن باب اولى لا يجوز سماع شهادة الشهود عليه

« وحيث ان تعديل المدعى طلباته واعتبارها ريبا بدلا من ايجار لا يقدم ولا يؤخر فى جوهر الدعوى ومن ثم لا ترى المحكمة محلا لاحالة الدعوى الى التحقيق لما سبق بيانه ويتعين رفض دعوى المدعى لافتقارها الى الدليل القانونى .

( قضية سليم دياب وحضر عنه حضرة الاستاذ فؤاد افندى عبد الملك الحامى ضد احمد افندى عثمان واخرين نمرة ١٤٦٦ سنة ١٩٢٥ . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة عبد العظيم بك حسن المراس القاضى )

## الحجرات في تبيين الوقف

### ضرورة إلغاء الوقف الأهلية

مخلفتها للقرآن واجماع الائمة - آراء المصالحين - عمر محمد علي باشا . وعد جلالة ملك مصر

قامت في هذه الايام ضجة حول اثاره  
المفكرين موضوع الغاء الاوقاف الاهلية . ولما  
كان الاستاذ البعثة سمادة عزيز خانكي بك  
المحامي هو اول من ذكر عدم مشروعية الوقف  
واضطهد من أجل افكاره فقدم الى مجلس  
تأديب بصفته محاميا شرعيا وحكم عليه بالايقاف  
مدة ستة شهور ولما كنت من حدائة سنى وانا  
طالب بمدرسة الحقوق الخديوية أنه الى عدم  
مشروعية الوقف الاهلى وضرورة الغائه محافظة  
على ما أمر به القرآن الشريف في سورة النساء  
التي تعينت فيها الفرائض الشرعية وأصبحت من  
النظام العام الواجب على كل امام ان ينفذها  
ولا يمكن أحدا من العبث بها كما قرر ذلك  
جمهور الفقهاء والشرعيين وبعد ان نهى الرسول  
صلى الله عليه وسلم عن الحبس ومعنى ذلك  
الوقف وقد بينا ان الامام العادل عمر بن الخطاب  
تقدم على وقفه فقال ( لولا انى ذكرت صدقتى  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها ) وهذا  
دليل قاطع على وضوح مضار الوقف وبشعر  
بان الوقف لا يتمتع الرجوع فيه ولا سيما ان  
القاضى شريفا انكر الحبس فقال ( جاء محمد  
صلى الله عليه وسلم يبيع الحبس ) ونفس

الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان اعتبره عارية  
وكل عارية مردودة واحتج الامام الطحاوي لابي  
حنيفة فقال ان قوله صلى الله عليه وسلم « حبس  
أصلها » لا يستلزم التأيد بل يحتمل ان يكون  
أراد مدة اختياره وقد احتج الامام الاعظم  
وابن عبد البر والزهدي رضى الله عنهم بعدم  
لزوم الوقف . وجاء فى كتاب الفتح القدير جزء  
خامس ص ٤٢ ان الامام الاعظم قال انه جاء فى  
الحديث الشريف عن ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهما انه سمع الرسول بعد ما انزلت سورة  
النساء وانزل فيها الفرائض نهى عن الوقف  
فقال « لا حبس عن فرائض الله »  
وقضى بذلك أيضا الامام على بن أبى  
طالب رضى الله تعالى . عنه يراجع الجزء الثانى  
من فتح العيني . وبيننا ان عمر بن الخطاب ندم  
على عمل وقفه ولا يحتاج البعض باوقاف الصحابة  
لأنه يحتمل جدا ان ورتهم اجازوها . وأيد ذلك  
العيني بالجزء السادس فى شرح صحيح البخارى  
وقال الامام الحنابلة انه من المحتمل ان يكون  
ورثة ابى بكر تركوا الاموال الموقوفة على ما تركها  
ابو بكر لسكراهة مخالفة فعله فيها فقط . ولا يخفى  
ان الفقهاء وضعوا من عندياتهم ان الواقف

بمجرد ما ينقذ وقفه صحيحا يصبح غير مالك له فلا يمكنه الرجوع في وقفه وهذا تعنت لأن الموقوف يصبح سائبة ولقد نص معظم الفقهاء والائمة على عدم اخراج المين الموقوفة عن ملك الواقف وبذلك يكون له الحق في فسخ وقفه متى شاء ولقد استنكر الائمة الاعلام اصحاب المذاهب الاربعة نظرية خروج المين الموقوفة عن ملك الواقف فقال الامام الاعظم انا لو اخذنا بها لأصبحت المين سائبة وهو ما لا يصح عقلا وقرر باقي الائمة مالك والشافعي واحد بن حنبل بان الوقف ينتقل الى ملك الموقوف عليه لو كان أهلا له (راجع شرح المينى على البخارى جزء سادس ص ٤٦٩ وهو المعقول بداهة .

ونحن لما بينا رأينا هنا منذ سنة ١٩١٠ عارضنا كثيرون حتى انا لما طبعنا آراءنا في سنة ١٩١٨ نسبوا الينا الزندقة والكفر وباتنا نحارب البر والاحسان مع اننا نوهنا ان الوقف نوعان خيرى وأهلى فاما الخيرى ما صرف ريعه مباشرة الى جهة خيرية ونحن نحض الخيرين على الاكثار منه لتعود منافعه على المشروعات العامة الخيرية المحضة ولا سيما تشجيع المخترعين والمؤلفين واقامة المستوصفات وتعليم الامة بتعميم التعليم الاجبارى بين طبقاتها . ولذا كان جمهور الصحابة والواقفين في صدر الاسلام يكثر من الصدقات لمنفعة الامة مثل البساتين وأراضى الجبانات والريع المحبوس على الفقراء بالمعنى العقلى . وقد أوضحنا في رسالتنا المطبوعة في سنة ١٩٢٣

معنى نظرية الخيرات في الوقف ( ص ٨ و ١٣ ) واثبتنا ان بنى آدم متضامن افراده في استثمار الدنيا واستغلال كنوزها واستثمار مواردها فالغنى منهم ينفق على العاجز وهذا ما أمرت به الكتب السماوية والقوانين الوضعية حتى ان الاسرة الواحدة ملزم المוסر فيها بالاتفاق على عديم الكسب قالوا له المוסر مكلف بالاتفاق على ولده الفقير وكذلك الاخوة والاقارب والزوجين وأرى في مذهبي واعتقادي ان الوقف الخيرى شرع للاتفاق على الفقراء بالمعنى العقلى وهم سواد الامة الاعظم الواجب تثقيفه وتهذيبه فالجاهل شقى فيجب اتفاق على تعليمه حتى يخرج من الشقاء . وكذلك يجب الاتفاق على العلماء تشجيعا لهم على خدمة الدين والمؤلفين حيث لا تنتشر المؤلفات الا بالمساعدات المالية لأن المال زينة الحياة ولا تكمل الزينة الا بالعلم وكذلك المخترع . أما الفقراء نعمنا لاحقية مثل خدمة المساجد والجوامع والتكايا والمسولين في الطرقات والمتظاهرين بالامراض مع ان أغلبهم اقرباء فالاتفاق عليهم ضياع للمال وقضاء على المهم لأن الصحة تنافى الفقر

••

يتلخص من اقوالنا ان الوقف الخيرى مشروع دينيا وعمرانيا . اما الوقف الاهلى فهو محرم شرعا ومخالف للقرآن الحكيم فضلا عن كون قواعده عتيقة تضر بالنظام الاجتماعى ولم يضعها بعض الفقهاء الا بقصد خدمة اغراض مافلة لياكلوا



عاليا في ٩ رجب سنة ١٢٦٢ بمنع عمل اشهادات شرعية بشأن الوقف وجاء في صلب ارادته الخديوية قوله ( ويصير الاعلان والاشعار الى من يلزم بان الوقف ممنوع من الان وصاعدا ) ولم يصدر امره رحمه الله الا بعد فتوى امام وقته الرحوم الشيخ محمد بن محمود الجزايري مفتي السادة الحنفية باسكندرية وبعد اجازة هيئة كبار العلماء في ديوانه العالي ( تراجع الفتوى والامر العالي في كتابنا ) اقتراحات في الغاء الاوقاف الاهلية ص ٢٠ - ٢٥ ) ويسرني ان دولة ثروت باشا قال ان اتيانى بالفتوى والامر العالي قد خدمت به الفقه والقانون حيث ما كان دولته يعلم بهما )



ومما يسر ان عظماء مفكرى الامة معنا في مضار الاوقاف وعدم مشروعيتها حتى ان سعد باشا زغلول حبذ اقتراحاتنا وكذلك دولة ثروت باشا وارسل لى عطوفة احمد مختار قباني بك من اكير رجالات الدولة العثمانية خطابا مؤرخا في ٦ مارس سنة ١٩٢٧ يقرر فيه ان علماء الشام ومفكرى به اطلعوا على اقتراحاتنا في الغاء الاوقاف الاهلية ( القرية ) وطلبوا الى فخامة المندوب السامى الفرنسى اصدار تشريع بالغاء الاوقاف المذكورة حتى ان جناب المسيوده جوقتل اصدار امرا ساميا بمحوار قسمة الاعيان الموقوفة كالملك . وطلب منى ان اخبره عما حدث بمصر

في بطونهم نارا حامية تحت سقف الاوقاف والشروط العشرة وشرط الوقف كنص الشارع والدوس على القوانين واذلال المستحقين والله وملائكته ورجال العدل والانصاف يبرأون الى الله من هذه لتنظم العتيقة . اذ كيف ان الله يوصينا خيرا في اولادنا ويعين انصبة جعلها من النظام العام فقال جل شأنه ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ) وقال عز وجل ( اباؤكم وابناؤكم لاتدرون ايهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليا حكيما ) ولم يكتف الله بما امر به باتباع الفرائض بل حذر الخلف الى سخطه عليه وادخله جهنم فقال في محكم القرآن : تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدن فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين . وفسر ذلك الامام الزمخشري بقوله تلك حدود الله اشارة الى الاحكام التى ذكرت في باب اليتامى والوصايا والموارث وسماها حدود الان الشرائع كالحدود المضروبة المؤقتة للمكلفين لا يجوز لهم ان يتجاوزوها ( راجع الكشف عن حقائق التنزيل جزء اول ص ٣٥٥ طبعة اميرية ثانية ) واتقد قفطن الى مضار الاوقاف الاهلية عزيز مصر ساكن الجنان محمد على باشا فأصدر امرا

عقب اقتراحاتي وهل صدر تشريع بالانقضاء ووعدي بان يخبرني ما فعلته حكومة انقره وانا انتشر خطابه ليعلم المتورون ان العالم الاسلامي يعاني شقاء كبيرا من وجود الاوقاف الاهلية

\* \* \*

الى هنا تقتصر على هذا القدر واعدت بذكر آرائنا عن وظيفة وزارة الاوقاف بعد انقضاء الاوقاف الاهلية وما سيكون عليه الحال في الاملاك الموقوفة ومركز المستحقين واني اشكر اخواننا الذين شجعونا بمجلهم المريجة وارباب الاقلام والوف المستحقين الذين خاطبونا في ذلك واني ابشرهم باني لما تشرفت بمقابلة جلالة الملك المعظم رسميا في سنة ١٩٢٣ لتقديم كتابي

( اقتراحات في انقضاء الاوقاف الاهلية ) وعد بتحقيق امال المستحقين ورفع الضيم عنهم وقلنا لجلالته اذ ذاك ان عملا لا يستغرب فان جدمك الاعلى حقق هذه الامنية مدة حكمه وضرب احسن الامثال لامراء الشرق ان لا يتقيدوا بالجماد والا يكونوا داخل طوق من حديد وكان جلالة ينافسنا مناقشة مطلع خبير في دقائق مباحثنا حتى طلب الاطلاع على الفتوى والامر العالي وكانت آراءه تدل على سعة العلم والالام بكل صغيرة وكبيرة ولعل رجال مصر الاكفاء ونوابها الاذكياء لا يجمدون في تحقيق الامال بشجاعة تخلد ذكرهم مدى الاجيال

مصطفى صبرى  
الحامى

## الجوامع

ومنى تعتبر من الاملاك العامة

اصدرت محكمة الابان الجزئية حديثا حكما نشر في العدد الاخير من السنة الماضية من المحاماة قررت فيه قاعدة هامة وهي ان الجوامع تعتبر من المنافع العامة التي لا يجوز اكتساب حق الارتفاق عليها بمضى المدة الطويلة والذي يتصفح احكام المحاكم يجدها جميعا سائرة على هذا المبدأ ارتكنا على الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدني .

على ان القاعدة يجب ان لا تؤخذ على اطلاقها لأن القانون أراد نوبا مينا من الجوامع

شمله بمجايته لغرض خاص أو بعبارة أخرى اشترط ان تكون هذه الجوامع مملوكة للحكومة أو موضوعة تحت ادارتها .

والاساس الذي اقيمت عليه نظرية الاملاك العامة في بلادنا يشتمل على ركنين لا بد من توافرها معا :

الاول ان تكون هذه الاملاك اميرية .  
والثاني ان تكون مخصصة للمنافع العامة .

وظاهر ذلك في المادة التاسعة من بدايتها فقد نصت على ان الاملاك الاميرية المخصصة

للمنافع العامة لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها وقد نصت هذه المادة نفسها في الفقرة الحادية عشرة منها على انه يعتبر من الاملاك العامة كافة الاموال الاميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر

وهذه هي القاعدة التي وضعها المشرع المصري لتطبيقها على كل حالة يطلب فيها معرفة ان كان المال ملكا عاما أم لا .

وغنى عن البيان ان تقول ان توافر أحد الامرين دون الثاني يخرج المال من حكم المادة التاسعة ويحمل للأفراد حق تملكه واكتساب حقوق الارتفاق عليه واذن لا يكفي ان يكون المال مخصصا لمنفعة عمومية أيا كانت لجملة ملكا عاما فنحن نستطيع ان نكتسب حق ارتفاق على بناء مدرسة أهلية مثلا ولا نستطيع ذلك على بناء مثله لمدرسة أميرية مع ان الاثنين مخصصتان لمنفعة عامة واحدة . على ان القانون عني بهذا المبدأ في نفس الفقرة الخاصة بالجوامع ومحلات الاوقاف الخيرية على وجه التخصيص وهي الفقرة السابعة إذ نص فيها على ان « الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر والاحسان سواء أكانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها » وفي اعتقادي ان مترجم القانون أخطأ في وضع لفظة سواء في هذه الفقرة لأن النص الفرنسي للمادة يقول

Les mosquées et tous établissements pieux ..... dont l'entretien ou l'administration est à la charge de l'état.

أى « الجوامع وكافة المحلات الخيرية .. التي تكون الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها » وهذا أظهر في التعبير عن ارادة المشرع

نخرج من هذا بنتيجة لا تقبل الجدل وهي ان شرط الملكية العامة ان يكون للحكومة دخل في ادارة او رعاية هذه المحلات والجوامع فاذا اقتصر على ادارتها ورعايتها الافراد اعتبرت ملكا خاصا بهم يجوز تملكها بالطرق القانونية ويجوز للأفراد حق تملك حقوق الارتفاق عليها بالمدد القانونيه للتقادم .

بهذا قضت محكمة الاستئناف الاهلية في حكيم متشابهين الاول في ٧ مايو سنة ١٩١٢ والثاني في ٨ مايو سنة ١٩١٢ ( المجموعة الرسمية السنة الثالثة عشرة عدد ١١٥ صفحة ٢٤١ ) وقد قلت المحكمة في حكمها « ان تملك ديوان الاوقاف بأن الجامع الواقع بشأنه النزاع لا يجوز تملكه بوضع يد الغير عليه المدة المستطيلة يستلزم ان يكون الجامع من الاملاك الاميرية وان تكون الحكومة قائمة بإدارته أو بصرف ما يلزم لحفظه وبقائه كما هو مقرر في المادة التاسعة من القانون المدني .

على أن هناك مسألة أخرى تستلزم البحث ذلك أن الشريعة الإسلامية تعتبر الجوامع وفقاً بطبيعتها وقد اخذت محكمة الاستئناف المختلطة بهذه القاعدة وطبقها في حكم أصدرته



الاسلامية عينت مدة ٣٣ سنة لمنع سماح دعوى الوقف فهي اذن قد جعلت لمرور الزمن اثرا شرعيا على وجود الوقف  
 واذن لا يوجد ثمة مانع يمنع من اكتساب حقوق الارتفاق على الجوامع حتى مع اعتبارها وفقا بطبيعتها وتكون المدة اللازمة لذلك هي ٣٣ سنة اخذا برأى من يرجعون لاحكام الشريعة او ١٥ سنة على قول من يرون تطبيق القانون المدني في هذا الصدد

ابراهيم سعيد  
 المحامي

في ١٢ مايو سنة ١٩١٠ ( المجموعة المختلطة السنة الثانية والعشرين ص ٧٩٨ ) قلت فيه « ان مجرد سماح المنشئ للجامع بدخول الجمهور فيه لتأدية الصلاة يسقط عنه حق ملكيته لهذا الجامع ويجعله وفقا بغير حاجة الى عمل اشهاد شرعي » فهل مع الاخذ بهذا الرأي تسرى القاعدة التي سبق ان قررناها وهي جواز التملك واكتساب حقوق الارتفاق بوضع اليد ؟

إن القانون المصري لا يوجد به نص يقضى بعدم جواز امتلاك الوقف بالتقادم انما الذي ورد هو عدم جواز امتلاك الاملاك المخصصة للمنفعة العامة بمضى المدة . هذا فضلا عن ان الشريعة

## طائفة من الكتب

### في القانون التجاري :

هذا الكتاب حانة من حلقات الكتب القانونية القيمة التي اخرجتها لنا براعة حضرة الأستاذ الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني . وقد تكلمنا في العدد الثالث من هذه السنة على مؤلفاته باللغة العربية ومؤلفاته باللغة الفرنسية. وهذا الكتاب مثل الكتب التي سبقته حافل بالابحاث المستفيضة في كل فرع من فروع وقد صدره المؤلف بمقدمة عامة في القانون التجاري ثم انتقل الى الكلام على الاعمال التجارية ثم على القضاء التجاري اعقبه بحث في التجارة وفي الدفاتر التجارية وفي الالتزامات وفي العقود التجارية عن بيع ورهن ووكالة ثم بحث في عقد الوكالة بالعمولة وفي عقد الوكالة بالنقد وفي اعمال البورصة وفي الشركات التجارية . ويكفي القاء نظرة سريعة في هذا الكتاب للاحاطة بما بذله المؤلف من جهد ومن علم لاخراج هذا الكتاب على احسن ما يكون من ترتيب وتنسيق ودقة في البحث . فله دره .

### الفتاوى الطروسية

اتممنا صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى محمد خفاجي المدرس بقسم التخصص في القضاء الشرعي والأستاذ الشيخ محمود ابراهيم من خريجي قسم التخصص في القضاء الشرعي بكتاب الفتاوى الطروسية او انفع الوسائل الى تحرير المسائل للإمام العلامة قاضي القضاة نجم الدين ابراهيم بن علي بن احمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم بن عبد الصمد الطروسى المتوفى في سنة ٧٥٨ من الهجرة ، وقد صححاه وراجعا فحاء كئنا جامعاً لمسائل شتى في المهر والنكاح والزواج والخلوة والنفقة والطلاق والردة وغير ذلك من مسائل الاحوال الشخصية . ثم شرح المؤلف ثلاثين مسألة في الوقف بدأها باقوال الائمة في الوقف ، ثم عطف على وقف الانسان على نفسه ، ووقف المشاع . ووقف البناء والفراس بدون ارض . وقسمة الوقف من الملك . وقسمة الوقف بين مستحقيه والوقف على الاقرب فالاقرب ، ووقف اهل القمة ، ووقف المريض والاستدانة على الوقف ، والاستبدال بالوقف وبيع الوقف اذا خرب ، وايفاء دين الواقف من المبيع ، وفيما اذا شرط الواقف الولاية لشخص ، وبحث في « لا يكلف المتولى الا بالتعارف » وفيما للمتولى من قبل الواقف الاجر المعين

له وان حلت به آفة، وبلي ذلك ابحاث اخرى خاصة بنجاة النظار وبعزلم، وفي الولاية، وفي الوقف المرهون، وفي وقف الفضولي. وفي وقف المحجور عليه، وفي معنى الولد والنسل والقدرة والمقب والجنس والال وزيادة اجرة الوقف وكيف تستحق على الوقف، وفي بحث الحق في القلة وفي ايجارة الوقف وفي غير ذلك من المسائل المديدة التي تهم كل مشتغل بالقضاء والمحاماة.

### قاموس الاصطلاحات والالفاظ القانونية

اهدى الينا الاستاذان الفاضلان حسين فؤاد ومحمد افندي عبيد الله وكلاهما حائز لاجازة ليسانسيه في الحقوق وليسانسيه في التربية والاداب نسخة من قاموس الاصطلاحات والالفاظ القانونية بالفتين العربية والفرنسية وقد اودعا هذا القاموس مصطلحات القانون المدني والتجاري والجنائي وقانون المرافعات وتحقيق الجنايات والدولي بنوعيه امام والخاص والشرعية والطب الشرعي الى غير ذلك مما قد يمترض الباحث في اثناء بحثه وقد جما بين دفتيه الالفاظ الشائعة الاستعمال في الصحف وفي الدوائر السياسية « ولما كان القانون الفرنسي من اهم مصادر القانون المصري قها وتشريعا وقضاء فلا مندوحة من رجوع المشتغلين بالقانون الى القوانين الفرنسية والتعليقات والموسوعات للاهتمام الى نصوصها. وكذا الى المؤلفات لمعرفة ما ظهر في عالم القانون من المبادئ والنظريات الحديثة. وفي هذا القاموس يجد طلبة الحقوق خاصة ورجال القانون عامة خالتهم المشودة... » فله درهذين الفاضلين على ما قدماء من خدمة لهذا البلد الامين.

### منتخبات الاحكام الشرعية

لعل هذا الكتاب اول كتاب من نوعه. هو كتاب فريد في بابيه حقا. لا نذكر اننا طالعنا كتابا مثله من نوعه

للمحاكم المختلطة مجموعات احكام من بدء انشائها حتى الان. لها مجموعات سنوية ومجموعات كل عشرينين. والمحاكم لاهلية مجموعات احكام كذلك بعضها في المدني وبعضها في الجنائي وبعضها في المرافعات

أما المحاكم الشرعية فلم توضع لها مجموعة احكام من تاريخ انشاء المحاكم الشرعية حتى اليوم لهذا كان من المتعذر على الباحث معرفة اراء رجال الشرع في بعض المسائل الخلافية. حبال هذا الفراغ قام حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ عباس الزرقاني كبير كتبة المحكمة العليا الشرعية بجمع وطبع ونشر اول مجموعة من « منتخبات الاحكام الشرعية ذات المبادئ » واذا عرفت ان الاستاذ الزرقاني قد قضى السنين الطوال في خدمة المحاكم الشرعية الى ان ولي وظيفة كبير كتبة



المحكمة العليا الشرعية عرفت أن هذه المجموعة هي من اوفى وادق المجموعات التي ظهرت في عالم التأليف . والكتاب في جزئين :

الجزء الاول الذي ظهر بحث في الاختصاص . وفي « الدعاوى » وفيما لا يمنع من الدعوى . وفي الدعاوى غير الصحيحة وفي الدعاوى التي لا تسمع وفي الاثبات وفي الاقرار وفي البيئات وفي التمويل على الاوراق والاكتفاء بما تضمنته للحكم وفي مسائل متعلقة بالقانون وفي الاحكام والقرارات وفي الاحكام الصحيحة وان كان معها احكام غير صحيحة والاحكام الغير صحيحة لعدم استيفائها وفيما يعتبر قرارا ويصح استئنافه . اما الجزء الثاني فيستظهر في خلال الشهر الاخير وستنشر مجلتي طائفة من الاحكام المنشورة في هذا الجزء . ليقدر قراء المجلة اهمية هذا الكتاب ويقدررون الخدمة الجليلة التي اداها الاستاذ الزرقاني لرجال الشرع ورجال القانون . وخلاصة القول نقول بأن هذا الكتاب ذخيرة يحتاج اليها كل قاض وكل محام وكل طالب وكل مشغل بالقانون والشرع .

### دور المحام . شرح مجلة الاحكام

ظهر الكتاب الثالث من دور المحاكم في شرح مجلة الاحكام تأليف حضرة صاحب المطوعة على حيدر بك الرئيس الاول لمحكمة التمييز وامين الفتيا ووزير العدلية سابقا في الدولة العثمانية ومدرس مجلة الاحكام العدلية بمدرسة الحقوق بالاسكندرية . وقد ظهر الكتاب باللغة التركية فعربه حضرة الاستاذ الفاضل فهدى افندي الحسيني المحامي صاحب مجلة الحقوق التي تصدر في يافا والكتاب الثالث يبحث في الكفالة . وهذا الكتاب مثل اخويه السابقين جليل بالشرح الوافي الذي يدل على غزارة علم ودقة بحث وسعة اطلاع .

### النفس في نظر القانونيين الفرنسيين والانجليز

هذا كتاب وضعه باللغة الفرنسية الاستاذ يحيى تاج الدين وصدره الاستاذ ادوار لمبير مدرس القوانين بكلية الحقوق بمدينة ليون وناظر مدرسة الحقوق الحديوية سابقا . يبحث المؤلف في كتابه هذا في ما يعيب رضا المتعاقدين في العقود ثم يبحث في اركان النفس في القانون الفرنسي وفي القانون الانجليزي كما يبحث في شرائط هذا النفس وفيما يترتب عليه من الاحكام في القانون الفرنسي والانجليزي والكتاب يدل على سعة اطلاع صاحبه اذ انه الم باراء كثيرة لرجال القانون والقضاء في فرنسا وانجلترا قهني . حضرة المؤلف علي دقة بحثه هذا

### في الملكية الادبية والصناعية والتجارية

لحضرة الاستاذ الفاضل مصطفى بك صبرى المحامى ابحاث قيمة منها بحث في « مبادئ العلوم السياسية والتاريخ الدستوري » ومنها « تاريخ الرومان ومنها تحفة الانام في التاريخ العام » ومنها « في المواهب الصبرية في اللغتين العربية والانجليزية »

وبلى هذه المؤلفات شرحه « الملكية الادبية والصناعية والتجارية » وفي طرق الحجز على البضائع والحاصلات المقلدة في مصر. وهو كتاب مفيد شرح فيه المادة ١٢ من القانون المدنى الاهلى وابان نقص القوانين المصرية في هذا الصدد ثم اتى فيه على احكام المحاكم المختلطة والمبادئ القانونية المتبعة لديها ثم اورد بيان المساعى الدولية في حماية الملكية الادبية والصناعية والتجارية واعقب هذا البحث ببيان ما جاء في القرآن والسنة نحو الغش ثم انتقل الى التشريع الفرنساوى ومنه الى القانونين المدنى والجنايى وختم رسالته ببيان ما تطبقه المحاكم القنصلية في مصر شفحه ببيان طريقة الحجز على البضائع والحاصلات المقلدة

### اقتراحات في تعديل والغاء الاوقاف الاهلية

اهدى الينا حضرة الاستاذ مصطفى بك صبرى المحامى نسخة من اقتراحاته « تعديل والغاء الاوقاف الاهلية » تناول بحث المؤلف في هذه الرسالة موضوعا من اهم الموضوعات الاجتماعية لمصر على وجه الخصوص والشرق على وجه العموم . بحث في مشروعية الوقف من حيث نظامه وتأثيره في عمران البلاد وانتهى ببحثه هذا الى القول بان لولى الامر الحق في تعديل او الغاء الاوقاف الاهلية مراعاة للمصلحة العامة . وقد صدر رسالته بمقدمة في نظرية الخيرات في الوقف . ثم بحث في اصل الوقف الاهلى عطف على مدار وعدم مشروعية الوقف الاهلى ثم انتقل الى الكلام على مخالفة الوقف الاهلى لقرآن وقواعد العمران . ثم اورد نص فتوى الشيخ الجزائى بعدم مشروعية الوقف وامر محمد علي باشا الكبير بلفو الاوقاف الاهلية ثم اورد نماذج من مضار الوقف الاهلى وذكر بعض شواذ قضاياه وابان مساوي نظام الوقف الاهلية من الوجهتين الاقتصادية والعمرانية وختم رسالته ببيان الاصلاحات الضرورية والتعديلات المهمة التى يراها في نظام الاوقاف

وهذا الموضوع الحيوى المهم كنا كتبنا عنه بعض رسائل نشرها المقطم في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٣ وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ وفي ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦ بحث عنواته « حديث عن الوقف » وكان في مصر وقتئذ الشيخ محيى قاضى مصر فظن ان هذه الرسالة تضمنت طعنات فى الدين وفى

سلطة القاضي الشرعي في مصر فاحالنا على مجلس التأديب ومجلس التأديب تأثر بالموثرات الخارجية وقرر شطب اسمنا من جدول المحامين ولما عارضنا في الحكم وينا للمجلس خطأ عاد وعدل قراره هذا . وفي صيف سنة ١٩٢٦ قام بعض النواب وطلبوا من مجلس النواب توجيه نظر الحكومة الى تعديل نظام الاوقاف في مصر والتي حضرة صاحب السعادة محمد باشا على المحامي ووزير الاوقاف سابقا محاضرة في القاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف الاهلية على جمع كبير من القضاة والمحامين وطلبة الحقوق ايد فيها فكرة وجوب تعديل نظام الوقف في مصر . وهي المحاضرة التي نشرناها في مجلة المحاماة بالعدد الرابع من سنتها السابعة .





العدد السابع	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٤٥٣	اقتراحات وتعليقات على قوانين الاحداث الجنائية في مصر لحضرة الفاضل ( محمد طاهر اقدى راشد وكيل نيابة احداث مصر	
غرفة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٤١٣	٦٧٦	محكمة التقض والابرار } تقض . حق الدفاع . طلب انتقال المحكمة . طلب التصریح باستخراج صورة من المجلس الحسبي رفض . وجه بطلان .
٤١٤	٦٧٦	} تقض . طلب تقض من اخى المتهم . لا توكيل . عدم قبول .
٤١٥	٦٧٧	تقض . حكم . سبب . رافة :
٤١٦	٦٧٧	تقض . مراقبة نساء .
٤١٧	٦٧٨	} تقض . تعويض . ضرر . بيان . والدة المجنى عليه . خاله . بيان سبب التعويض .
٤١٨	٦٧٨	} تقض . تعويض مدنى . سبق تنازل المدعى المدنى . بطلان .
٤١٩	٦٧٩	} تقض . طعن ام المحكوم عليه . بدون توكيل . عدم قبول .
٤٢٠	٦٧٩	} تقض . اخفاء اشياء مسروقة . وجوب بيان علم الجاني بالسرقة .
٤٢١	٦٧٩	تقض . هنك عرض . وجوب بيان الاكراه .
٤٢٢	٦٨٠	تقض . استئناف المحكوم عليه . تشديد العقوبة .
٤٢٣	٦٨٠	} تقض . استجواب المتهم . عدم معارضة . لا بطلان .
٤٢٤	٦٨١	} تقض . نصب . طرق احتيالية . اكاذيب . شريك صفته .

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٢٥	٦٨٢	محكمة النقض والابرار نقض . تبديد اشياء محجوزة . وجوب بيان تثبيت الحجز للادانة . بطل البراءة .
٤٢٦	٦٨٢	نقض . حكم غيبي . عدم قبول .
٤٢٧	٦٨٣	نقض . محام مقرر امام المحاكم الجزئية . ترافع في جنائية .
٤٢٨	٦٨٤	محكمة استئناف مصر الاهلية يمين حاسمة . توجيهها . سلطة القاضي .
٤٢٩	٦٨٥	حراسة . تسجيل تنبيه نزع ملكية . حكمه .
٤٣٠	٦٨٥	نفقة . اختصاص المحاكم الاهلية . احوال .
٤٣١	٦٨٧	تمويض . معاشره غير شرعية . ترك . هجران
٤٣٢	٦٨٨	سرقه باكره . ماده (٢٧١) عقوبات . ارتباط السرقه بالاكره .
٤٣٣	٦٨٩	نصب . طرق احتيالية . احوالها .
٤٣٤	٦٩٠	تبديد . صراف . وظيفته . تحصيل البحار . ماده ٩٧ عقوبات .
٤٣٥	٦٩٢	سقوط . دعوى عمومية . احكام حضورية . احكام غيبية . مبدأ سقوط الدعوى . سقوط الحكم .
٤٣٦	٦٩٦	قتل . الموت ليس نتيجة مباشرة . نية القتل .
٤٣٧	٦٩٧	مراقبة . سكن المراقب .
٤٣٨	٦٩٨	سرقه . تسليم مؤقت . حيازة اركانها .
٤٣٩	٧٠٠	ارتفاق . تعديله . زيادة فيه . محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٤٤٠	٧٠١	تعيين حارس . وقف . دائر الوقف . استغلال اموال المدين . الافلاس المدنى . طرق التنفيذ على العقار . التنفيذ والنظام العام . الحراسة على اموال المتهم .
٤٤١	٧١٥	شفعة . بيع غير مسجل .

المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٤٤٢	٧٢٢	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٤٤٣	٧٢٣	عمال . اصابات . مسئولية . خطأ . تقصير . مواد مخدرة . حشيش . تقديمه للزبائن . فتح محل عمومي . تقديم حشيش . احراز حشيش نوع الجريمة .
٤٤٤	٧٢٤	عود . جنابة . تقدير الادلة بمعرفة محكمة الجناح .
٤٤٥	٧٢٦	بطلان مرافعة ، تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب . قطع المدة . اجراءات قاطعة للمدة . شطب . حكمه .
٤٤٦	٧٢٣	لائحة الترع والجسور . ارتفاق رى . اختصاص لجنة الرى . محاكم اهلية . الدفع بالاختصاص الجنائى . نظام عام . سقوط الاحكام الجنائية . قوتها . محاكمة مرة اخرى .
٤٤٧	٧٣٧	دعوى بطلان حكم . معارضة . استئناف اشكال دعوى اصلية .
٤٤٨	٧٣٩	مجالس محلية . شخصيتها . استقلالها عن الحكومة . اختصاص المحاكم بالنسبة بها .
٤٤٩	٧٤٢	نزاع الملكية . امر عالى باعتماد خطوط التنظيم . الملكية .
٤٥٠	٧٤٤	محكمة ديروط الجزئية الاهلية
٤٥١	٧٤٦	محكمة الواسطى الجزئية الاملية
٤٥٢	٧٤٨	ارفاق . حق المرور . تقادم . شروط . رهن . تملك المين المرهونة . او عين اخرى . بطلان .
٤٥٣	٧٤٩	اسيوط اطسا ديروط
		مندات . تقادم . يمين . اجارة . اثبات . بدعى التنفيذ . كتابه . اقرار . يمين .



صفحة	فهرست الابحاث القانونية
٧٥١	بحث في ضرورة الفناء الاوقاف الاهلية . مخالفتها للقرآن واجماع الائمة . اراء المصلحين . عصر محمد علي باشا . وعد جلالة ملك مصر . ( لحضرة الاستاذ الفاضل مصطفى بك صبرى المحامى )
٧٥٤	الجوامع ومقنن تعتبر من الاملاك العامة لحضرة الاستاذ ابراهيم افندى سعيد المحامى )
٧٥٦	تقريظ طائفة من المؤلفات
رئيس التحرير: عزيز هانكى	



### تنبيه

- ١ - لا يقبل طلب اعداد مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .

# المحكمة

مجلد قضائى

نصف ثانى للحامية الاولى

الصفحة السابعة

*"C'est la justice qui fait les  
is; c'est elle qui glorifie leur règne  
bénit leur mémoire."  
de Mesmes (à pierre le Grand)*

العدد الثامن

عدد مائة سنة ١٩٢٧

الادارة ميدان سوارس نمرة ٣

بشارع الخليج الناصري نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٧٥  
والمطلبة ٤٥





صدرنا هذا العدد يبحث قانوني في «علم النفس الشرعي وكشف الجرائم» لحضرة صاحب العزة  
العالم الفاضل محمد بك فتحي وكيل نيابة مصر . ويلى هذا البحث

عدد	
١٠	احكام صادرة من محكمة التقض والابرار
٢	حكمان صادران من المجلس الحسي العالي
٧	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٢	احكام صادرة من محكمة استئناف اسيوط
٦	احكام صادرة من محكمة مصر الاهلية
٢٨	

ثم ختمنا هذا العدد بملاحظات قيمة لحضرة الاستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم رياض المحامي  
بقسم قضايا الحكومة بوزارة الاشغال (ووكيل نيابة احداث مصر سابقاً) في «قوانين الاحداث الجنائية» ما  
رئيس تحرير المجلة  
عزيز فائلكى





# السنة السابعة العدد الثامن

## المحاضرة

علم النفس الشرعي

و

كشف الجرائم

ليس فينا من يجهل مالمشاعر والمحسوسات من الارتباط بالأفكار والذكريات في الحياة العملية، فانه ليس بغريب على فؤاد شاب كلف بحب فتاة أن يضطرب كلما ذكر اسمها أمامه، أو كلما وقع بصره على شيء من آثارها، كذلك اذا انقطعت صلاته بها زمانا فانه اذا شتم مصادفة رائحة طيب كانت تعطر به، بعث عبقه ذكرها في نفسه مهيأ لعلها عليها الهد وتثل طيفها لناظريه، وأحس في الحال لوعة غرامه الغابر، أو اذا سمع لحنا كان قد ألف سماعه منها، فان شجن اللحن قد يوقظ في نفسه شجوا الغرام، مهما تعاقبت على حبه السنون والاعوام، وتذكر على الفور ذلك المحبوب القديم، وارتسمت في الخيلة صورته، ويده عوده أو قيثارته، يستنطق أوتارها وهو مستو على أريكته، وشعر كأن نبرات صوته الرخيم، ترن في اذنه رنات طرب وحنين.

كذلك اذا نكب المرء بفقد عزيز له فانه يتحاشى جهده أن يقع بصره على شيء من مخلفاته وآثاره، ويبالغ في اخفاء أمتعته وملابسه ومقتنياته واقصائها عن حواصيه، حتى لاتصطدم بشاعره فتنبه ذكرى صاحبها، فتذكر في نفسه نار الحزن والشجن، وقد نرى بعض الناس يهجرون مضاجعهم أو منازلهم، بل قد يهجرون مدينة بأمرها، فرارا من الآلام النفسية التي تبعثها ذكرى الفراق.

والشواهد في حياتنا اليومية على مالمشاعر من الارتباط بالأفكار كثيرة، فتعيق الضفادع قد

يذكرنا بسكنى الريف ، وصباح الديك فى الليل البهيم قد يذكرنا بانبلاج الفجر و بزوغ النهار ، وطيلة المسحر فى خلال العام ، قد تذكرنا بايام الصيام ، وقد يذكرنا وجه صديق باسمه ، أو قد يذكرنا اسمه بمدينة أو بناحية أو بمكان ، وقد تذكرنا رؤبة مكان بهد الطفولة أو بأيام الدراسة أو بمواقف الامتحان ، وكذلك قد تذكرنا رائحة بطعم خاص ، أو تذكرنا رائحة خاصة كالأثير أو اليودفورم بعملية جراحية أو بايام الإقامة باحدى المستشفيات ، مع ما يتبع ذلك من استحضار القهن صور الاطباء والمرضات وغيرها من مختلف الذكريات ،

فهذه الظواهر الفكرية المختلفة قد لفتت نظر المفكرين من عهد ارسطاطاليس حتى الان ، وقد اطلق عليها علماء النفس من الافرنج "Association of Ideas" ومعناها حرفيا «ترافق الافكار» ولكن قوانينها واسبابها لم تدرس درسا محكما منظما مبنيًا على قواعد علمية صحيحة الا من عهد قريب ، فمن مجموعة هذه الظواهر المشتركة نشأ علم كامل منتظم ، حتى لقد قام جماعه من كبار العلماء ينادون بتعميل كافة الظواهر الفكرية فى جميع ادوار الحياة العقلية بأنها نتيجة فعل ظاهرة ترافق الافكار ، وقد عرفوا باصحاب مذهب الترافق "School of Associationists" وفى مقدمة هؤلاء « لوك - Locke » « وهيوم - Hume » و « هارتلى - Hartly » و « جيمس مل - James Mill » « وبين - Bain » « وريبو - Ribot » وغيرهم من فطاحل الفلسفة وجهابذة العلم .

فمن الروابط الفكرية ما هو ناشئ عن التلازم أو الاقتران حيث يذكرنا القرين بقرينه ، ومنها ما هو ناشئ عن التشابه والتماثل حيث يذكرنا المثل بمثله ، وهناك من الروابط ما هو ناشئ عن مجرد التعاقب والتواتر حيث يذكرنا المتبوع بتابعه ، وقد يذكرنا الجزء بالكل أو الكل بالجزء ، أو قد يذكرنا اسم حيوان باسم فصيلته أو اسم نوعه أو اسم نظيره أو بقصة عن هذا الحيوان ، أو بكتاب فى التاريخ الطبيعى ورد ذكره فيه وغير ذلك من الاحتمالات التى لا تقف عند حد أو نهاية ، غير ان علماء النفس لم يقتنعوا بمجرد تبويب الروابط العقلية وتقسيمها تقسيما نظريا بل وجهاوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم الى دراسة الاسباب التى تؤثر فى تلك الروابط والعوامل التى تبعثها فى النفس فتدعو الى تنبيه خاطر دون خاطر ، او تبعث فيها فكرة دون أخرى ، ووضعوا الاجهزة الدقيقة لقياس سرعة الخواطر والتفاعلات العقلية لكل نوع من انواع الروابط الفكرية المختلفة ، وفى اقل من نصف قرن نهض علم النفس التجريبي بمعاملة الخاصة حاذيا حذو علمي الكيمياء والطبيعة اذ وضعت الظواهر العقلية المختلفة تحت الفحص والاختبار بنفس الطرق المستخدمة فى العلوم الطبيعية الاخرى . فبتطبيق التجارب العملية اخذت دراسة « ارتباط الافكار » تتجه فى العهد الاخير اتجاها جديدا ، فالعالم النفساني فى معمله لا يقتنع بما قد يجنيه مصادفة فى الحياة العملية اليومية من المشاهدات ،

بل يسعى خصيصاً وراء غاية مقصوده بالذات ، دائباً على العمل لاستخلاص القوانين وتأصيل القواعد والنظريات ، ولذلك امكن الوصول الى نتائج حاسمة ، حيث اصبحت لنظريات علم النفس فائدة تذكر في الحياة العملية ، فطبقت قوانين ارتباط الافكار ، اسوة بكثير من فروع علم النفس التجريبي تطبيقاً عملياً في التعليم والطب والهندسة والتجارة والفنون وغيرها من مرافق الحياة المختلفة ، وانه لمن المستغرب في وقتنا الحاضر عدم اتجاه انظار رجال القانون الى مثل هذه الابحاث وتطبيق اساليب علم النفس الخاصة بدراسة تلك الظاهرة المعجبة واستخدامها في كشف الجرائم ، فالتنا في كثير من الحوادث تقف مكتوفي الايدي تنظر مع الحسرة والالام الى عجز الوسائل القانونية المألوفة في الوصول الى اقرار بالحقيقة ، اذ ان للانسان مقدرة على اخفاء معلوماته وافكاره اما بالا كاذيب واما بالكتمان ، وكما زادت اساليب الحياة الاجتماعية ارتباطاً وتعقيداً سهّل على المجرم المخنك ان يخفي آثار جرائمه ويستر سيئاته بالمكر والخداع ، ولهذا كان لابد لنا من البحث عن وسائل اخرى تكشف لنا الحقائق وتميط عنها القناع ، ونستعين بها على قراءة ما يخالج ضمير المتهم من الخواطر والافكار ، وما يكنه في صدره من الاسرار ، ولا ملجأ لرجل القانون في هذا الا طرق ابواب العلوم الاخرى ، والتزود مما ادخرته من ثمرات الاكتشاف والاختراع ، وظاهرة ارتباط الافكار في مقدمة الوسائل العلمية التي نبلغ بها نحن معشر رجال القانون ذلك الغرض الاسمي الذي نسعى اليه وهو نشر لواء العدل بين الناس وصيانة اعراضهم وارواحهم واموالهم من عبث الماين ، والضرب على يد كل مجرم اثم .

فابحاث رجال العلم لم تقف عند حد استخدام هذه الظاهرة في المسائل الطبية وحل المضكلات النفسية في الاحوال المرضية بل تعدته الى تطبيقها في غيرها من مختلف المسائل العمرانية ومنها كشف الجرائم ، فوصلوا بما اجرؤه في ذلك من التجارب الى نتائج جديدة بان يعيرها رجل القانون كل عناية واهتمام ، ولهذا رأيت ان اقل في هذه الرسالة الصغيرة مجمل ما وقفت عليه من الابحاث التي قام بها علماء الغرب في هذا الشأن ، حتى اذا لم يكن لزملائي من ورأيها شيء من الفائدة العملية ربما يكون لهم فيها بعض اللذة والتسلية العلمية ، ولكن قبل ان اتكلم من الوجهة الفنية في تلك الظاهرة التي تشغل مقاماً خطيراً بين مجموعة الظواهر العقلية وبيان اوجه الاستفادة منها عملياً ، اري ان الموقف يتطلب ذكر كلمة عنها من الوجهة العلمية وفهم بعض نظرياتها وقوانينها حتى عند تطبيقها عملياً تكون لنا بها من الخبرة والالام ما يكفي لتقدير مدى اعتمادنا عليها في الابحاث الجنائية



## القسم الاول

### البحث العلمى أو النظرى

#### ظاهرة ارتباط الافكار

#### Association of Ideas

ان ظاهرة «ترافق الافكار» أو بعبارة أخرى «ارتباط الافكار» أو «ارتباط الخواطر النفسية» كما اسميها هي تلك الظاهرة العقلية التي تمثل ما بين خواطر النفس المختلفة من روابط ، بمعنى انه اذا تنبعت في العقل فكرة أو ذكرى معينة أو احساس خاص ، أيقظ ذلك في الحال فكرة أخرى أو مجموعة افكار وذكريات تجمعها بها روابط عقلية قديمة ، فاذا كان العقل قد الف ان يدرك شيئين مختلفين في الشكل ومتلازمين وجوداً ، فان ادراك أحدهما أو تذكره اياه فيما بعد ، من شأنه ان ينبه ذكرى الشيء الآخر بجانبه ، مثال ذلك اذا كنت اعتدت ان أرى زيداً وعمراً متلازمين ، فاذا افق لي رؤية احدهما منفرداً فاني أتذكر زميله في الحال ، واذا كنت تعرفت بصديق في بلد معين في اثناء سفرى أو سياحتى ، فان رؤية الصديق أو ذكراه قد تذكرنى بذلك البلد ، كما ان رؤية البلد أو ذكراه قد تذكرنى بالصديق كذلك اذا حصل للانسان حادث مزعج أو اليم أو حلت به فاجعة في وقت معين كوقت الغروب مثلاً ، فقد ينبه الغروب عند مجيئه ذكرى الحادث أو الفاجعة ، واذا رأى الانسان في عرض الطريق وجه شخص يشبه وجه صديق ، قد يذكر في الحال ذلك الصديق ، واذا حفظ الانسان أرقاماً بترتيب خاص أو كلمات قد لا تجمعها أى رابطة معنوية ، فان ذكرى احدها قد يدعو الى تذكر ما يليها من الارقام أو الكلمات ، وقد يذكرنا اليبض بالاسود ، أو البارد بالحار ، أو الطويل بالقصير وهلم جرا . فبالأمل في هذه الامثال المختلفة يتبين ان العلة في ايقاظ فكرة بأخرى ترجع الى وجود صلة عقلية تؤلف فيما بينهما وتجمعهما في الخيلة في آن واحد ، فالصلة في المثل الاول هي صلة تلازم أو اقتران ، وفي المثل الثانى صلة مكان ، وفي الثالث صلة زمان ، وفي الرابع صلة تماثل ، وفي الخامس صلة تعاقب وفي السادس صلة تضاد ، وهناك صلات أخرى تجمع الافكار المختلفة بعضها ببعض وتؤلف فيما بينها لا ينسع المجال لتذكرها فضلاً عن كونها خارجة عن نطاق بحثنا

فما تقدم يمكننا ان نستخلص التعريف الآتي لظاهرة « ارتباط الخواطر النفسية »  
فهي خاصية تنبيه الافكار أو الخواطر بعضها بعضا بسبب سابقة ارتباطها في العقل برابطة  
فكرية مشتركة ، أو بعبارة أوجز هي تنبيه فكرة بأخرى تجمعهما ممارسة عقلية سابقة

ومما يجب لفت النظر اليه ان هذه الظاهرة في مجموعها تشمل دورين من أدوار الاجراءات  
العقلية مختلفين ومستقلين بعضهما عن بعض ، احدهما سابق والآخر لاحق ، فالسابق خاص  
بالرابطة التي ينشئها العقل بين فكرتين أو أكثر ويؤلف بينهما ، وهذا يأتي من الخبرة والممارسة  
العقلية ، وبعد ان يتم الارتباط بين الخواطر المختلفة ينتهي بذلك الدور الاول وهو دور  
التكوين ، ثم تبقى الافكار الموصولة كامنة في العقل الى ان يأتي الدور اللاحق وهو دور  
العمل أو التنبيه ، وذلك عندما تنبه احدى الفكرتين في العقل بفعل أى مؤثر من المؤثرات  
سواء كان ذاتيا أو خارجيا ، فان الفكرة التي تنبهت توقظ معها الافكار الاخرى الكامنة  
السابق ارتباطها معها ، والفرق بين العمليتين جوهرى من حيث ان العملية الاولى انشائية .  
بخلاف الثانية فهي وظيفية أو عملية حيث تكون فيها الافكار الكامنة في العقل قابلة للتفاعل  
بالمؤثرات أو المنبهات فهي ظاهرة تنبيه عقلية ، فكما ان رائحة الطعام أو طعمه أو مضغه قد تنبه  
افراز اللعاب أو العصارة المعدية ، كذلك سماع بعض الاصوات أو لمس بعض الاشياء أو شمها  
أو رؤيتها أو مذاقها قد تنبه في العقل العصارة الفكرية ، والعملية الاولى فيها معنى الانشاء  
والتركيب كما تقدم ، اما الثانية ففيها معنى التحليل ، لأنها لا تولد فكرة جديدة بل من  
شأنها تحليل الافكار التي في العقل قديما والدلالة على ما تألف منه من الجزئيات ، لهذا كانت  
عبارة Association of Ideas التي اصطلح عليها الافرنج للتعبير عن هذه الظاهرة المزدوجة  
التركيب ليست دقيقة المعنى ، لأن مدلولها قاصر على عملية الترافق أو الارتباط ، وليس فيها معنى  
التنبيه أو التفاعل مع وضوح الفرق بين الامرين ولذلك سأطلق على العملية الاولى « القران  
العقل » <sup>(١)</sup> أو « الارتباط العقلي » تمييزا لها عن عملية التنبيه نفسها التي سادعوها  
« بالتفاعل العقلي » أو « تداعى الخواطر » <sup>(٢)</sup> ولما كانت عملية التفاعل هذه تستلزم وجود  
خاطرين يحصل بينهما التفاعل فيؤثر احدهما في الثانى وينبئه فسأطلق على التأثير الصادر من

(١) القران في اللغة هو الجمع بين شيئين فيقال قرن الشيء بالشيء أى وصله به ، وقرنت الاسارى في  
الحبال أى ربطت بالحبال ، والقرن الحبل اذا قرن به بغيران وهو مأخوذ من قولهم قرن الشخص لسائل اذا  
جمع له بغيرين في قرن واحد أى حبل واحد

(٢) ان كلمة التداعى ليس معناها هنا الايلولة الى السقوط بل المقصود بها ان الخواطر تدعو بعضها بعضا  
فهي معنى التفاعل وقد سبق استعمالها فيما ما وضع من الكتب العربية في علم النفس أخيرا حيث عبر فيها عن  
ظاهرة ارتباط الافكار « بتداعى المعانى » ولكنى فضلت هنا تداعى الخواطر بدلا عن تداعى المعانى حتى لا يقع  
لبس بين التداعى المعنوى والتداعى الحسى والتداعى الفطرى كما سيأتى الكلام عليه

اولها « التنبيه » اما الاثر المترتب عليه وهو تنبيه الخاطر الثانى وايقاظه فى القداكرة فسأطلق عليه « رد الفعل » او « التلبية »

ولأجل ايضاح ما تقدم اضرب لذلك مثلا ، وهو ان كلمة جبل التى تدل على ذلك الحيوان المعروف لنا بهذا الاسم ، قد تبعث عند ذكرها صورته فى الخيلة ، غير ان معرفتنا لمدلول كلمة جبل تقتضى ممارسة العقل سابقا سماع كلمة جبل عند رؤيته منذ عهد الطفولة ، وذلك هو دور التكوين ، فمن ذلك العهد ارتبطت كلمة جبل فى العقل بمنظره وصورته وصوته وظلت هذه الصلة كامنة فى العقل حتى اذا رأينا الجبل فيما بعد تذكرنا اسمه أو اذا سمعنا اسمه تذكرنا شكله أو صوته ، وهذا هو دور التنبيه ، والذى دعانى الى اختيار التمثيل بالجبل هو انى وقت كتابة هذه السطور كنت اسمع رغاء جبل خارج المنزل ، فذلك الصوت ايقظ فى ذهنى صورة الجبل ، وصورة الجبل ايقظت اسمه ، لأن كلا منهما ارتبط فى ذهنى قديما بالآخر . فالخبرة القديمة تمثل عملية القران « أو الارتباط العقلى » اما تنبيه ذكرى الجبل فى ذهنى عند سماعى صوته ، فتمثل ظاهره « التفاعل العقلى » الناشئ عن صوت الجبل ، والوظيفة التى قام بها ذلك الصوت من حيث تذكيرى بالجبل هى « التنبيه » والاثر المترتب عليها وهو ظهور صورة الجبل فى مخيلتى أو تنبيه اسمه فى ذاكرتى هو « رد الفعل » أو « التلبية »

ومما تقدم يتضح صعوبة ايجاد كلمة واحدة أو عبارة واحدة تشمل عمليتى « القران » « والتفاعل » معا ، وبما انه جرى العرف والاصطلاح قديما على التعبير عنها « بارتباط الافكار - Association of Ideas » لتمثل كلنا الظاهرتين بصفة عامة ، فليست ارى موجبا للمدول هنا عن المؤلف ، ومستخدمها كما اردت التعميم بما ان مدلولها سيكون مفهوما بالقرينة ، واذا اقتضى الحال التخصيص فى بعض المواضع اشير الى ذلك فى سياق الكلام بما يدل عليه باحد الاصطلاحات الخاصة المقدمة الذكرى

### اسباب ظاهرة ارتباط الافكار وتعليلها

لقد حار العلماء فى كيفية تولد ظاهرة ارتباط الافكار ، وفى عدة وجودها ، فبعضهم شبهها بالجاذبية ، ومن بين هؤلاء العالمان ريبو وهيوم ، وبعضهم كالعلامة وليم جيمس ارجعها الى « قانون الاعتياد العصبي - The Law of neural habit » اى ان المرجع فيها الى المادة التى فيها العقل عن طريق الممارسة والخبرة ؛ وقد وضع لما القاعدة الآتية :



“When two elementary brain-processes have been active together or in immediate succession, one of them, on recurring, tends to propagate its excitement into the other”

ومعنى ذلك :

إذا قام العقل بعمليتين عقليتين في وقت واحد أو على التعاقب فإن تنبيه أحدهما في العقل ثانياً من شأنه أن يؤدي إلى تنبيه العملية الأخرى معها «

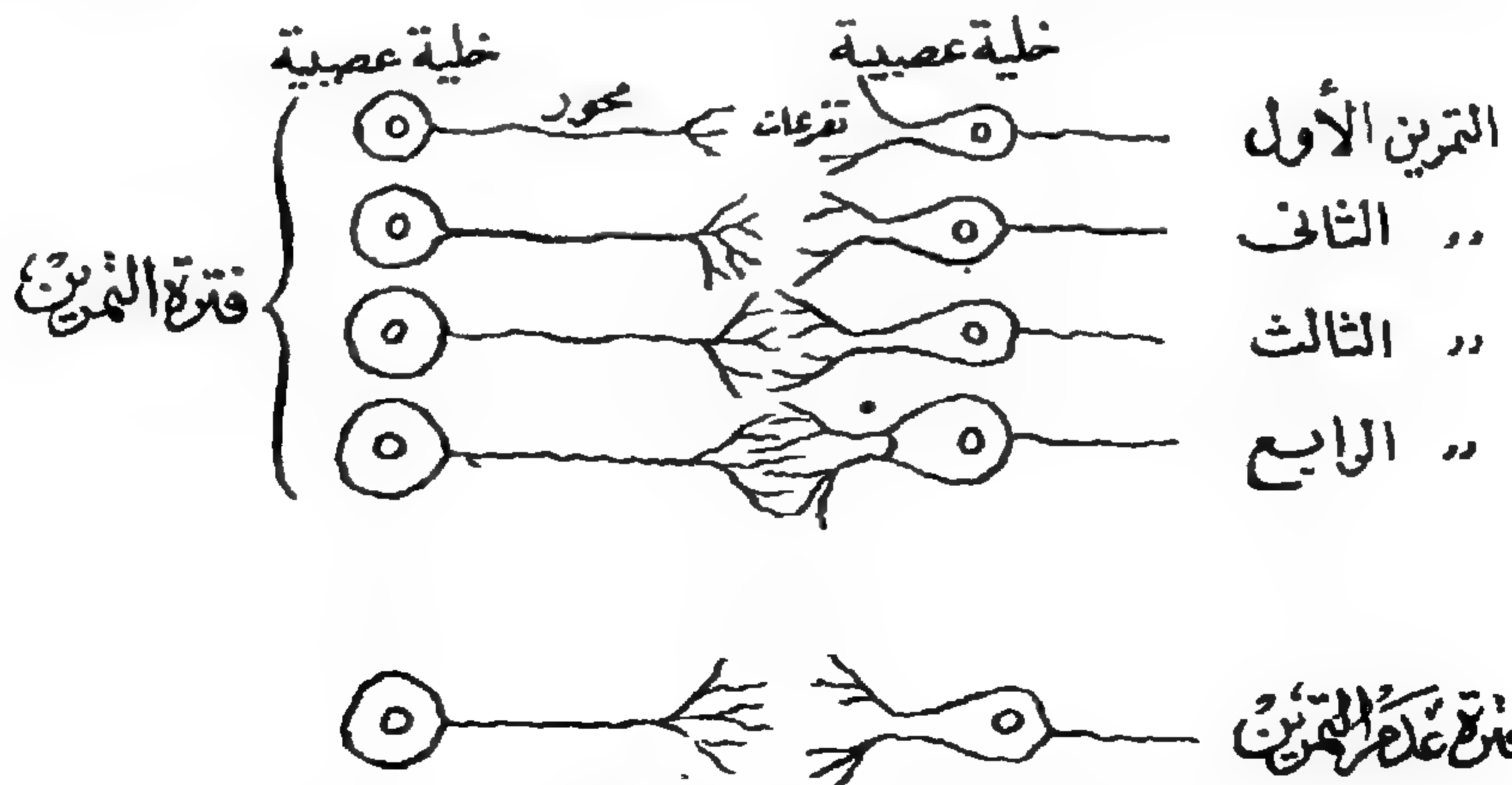
والعادة ( في نظره ) من شأنها أن تجعل انتقال التيار العصبي بين مركزين عقليين سهلاً والطريق بينهما ممهداً، وعلى ذلك فالتنبيه الذي يقع على أحد هذين المركزين فيما بعد يمتد منه إلى المركز الآخر

وقد حاول بعض العلماء رد هذه الظاهرة إلى وظيفة عضوية أو أسباب فزيولوجية ترجع إلى كيفية تركيب الخلايا العصبية في المخ مستندين في ذلك على ما أظهره أخيراً علم التشريح الدقيق من وجود الياف عصبية تصل المراكز العصبية المختلفة بعضها ببعضها الآخر سميت « الياف الاتصال - Association fibers » وقالوا إن التيارات العصبية تنتقل من مركز إلى مركز عن طريقها، وإن الخبرة أو الممارسة من شأنها أن تمهد ذلك الطريق وتجعله أكثر صلاحية وأعظم قابلية لنقل التيارات، ومما يزيد هذا التعليل وجاهة كشف مراكز عصبية تصل بينها الياف من هذا القبيل في المنطقة المعروفة باسم المنطقة الصامتة « Silent region » وهي إحدى مناطق اللحاء أي القشرة « Cortex » ( وهي الطبقة العليا السنجابية للمخ ) ومركزها المساحة التالية للاتصاق المعروف باسم التصاق رولاندو « Fissure of Rolando » في الجزء المقدم للفص الجبهي، وقد سميت بالصامتة لخلوها من مراكز الحس والحركة، ويعتقد بعضهم أنها موطن التفكير ووكر المواهب العقلية وفي مقدمة القائلين بهذا الرأي العلامة « فليشيج Flechsig » أول كاشف لتلك المراكز التي سماها مراكز الاتصال - Association centres وكان يظن في بادئ الأمر أن هذه المنطقة ليست لها وظيفة حيوية مع أن نسبة مساحتها في مخ الإنسان أكبر منها في القرود والحيوانات الأدنى مرتبة من الإنسان، وذلك نظراً لأن تلف جزء منها أو إصابته لا يترتب عليه أحداث اعراض ظاهرة في وظائف الحس أو الحركة، ولكن ظهر بالتجربة العلمية أن الإنسان مع ذلك يفتقد مجموعة من مواهبه الفكرية الراقية ومعلوماته المكتسبة بالخبرة والمران تختلف باختلاف موضع الإصابة، فقد روى العلامة « هليبرتون Huliberton » في كتابه علم وظائف الأعضاء صفحة ٧٣٢ أنه حدث مرة انفجار في منجم فاصيب أحد العمال بكشط جزء من المنطقة الصامتة للحذاء، ولما شفي من إصابته لم تظهر عليه

اي اعراض تستحق الذكر وعاد الى عمله ، ولكنه لم يلبث طويلا حتى اتضح انه غير اهل له ، اذ تبين ان الوظائف العليا للمخ والموهب الفكرية الراقية قد تأثرت بسبب الاصابة .

وفضلا عن ذلك فانه لوحظ ان بعض المعلومات الاكتسابية قد اتخذت لها مواطن اخرى مجاورة لمراكز الحس في الطبقة السنجابية بحيث ان اتلاف جزء من تلك الطبقة في المساحة المجاورة لمركز السمع ( ومجلسة القسم الخافى للتلفيف الصدغى الاعلى ) يترتب عليه فقدان الانسان معلوماته السماعية ، واتلاف الجزء المجاور لمنطقة البصر ( ومجلسها الفص المؤخر للمخ ) يترتب عليه فقدان المعلومات البصرية مع بقاء حاستي السمع والبصر سليمتين لان مراكز كل منهما نفسها لم تمس . واصحاب الراى المتقدم يستندون فوق ذلك في تأييد حجتهم باسناد ظاهرة ارتباط الافكار الى اسباب طبيعية في المخ بما يشاهد من نمو الياق الاتصال وتقويتها وازدياد تشعب اطرافها وتماشقا بتفرعات المراكز العصبية الاخرى المقابلة لها وذلك بالتمرين والممارسة وبما يشاهد من ضرورها وتفككها عن التفرعات المقابلة لها بالترك وهجر التمرين ، كما انه وجد ان المران العقلى اثر محسوسا في نمو نفس الخلايا التى تتألف منها المراكز العصبية ، فان اتلاف شبكية العين او العصب البصرى منذ الطفولة من شأنه ان يوقف نمو الطبقة السنجابية للفص المؤخر عند مركز الابصار ، وان خلاياه العصبية تبقى ضامرة ضعيفة ، والالياف المتفرعة منها والتى وظيفتها نقل التيارات العصبية من مركز لآخر تكون رقيقة قليلة التشعب ، وما ذلك الا لامهالها وحرمانها من المران على العمل ، فكما ان المران الجسمى يقوى العضلات وبقى انسجة البدن ، كذلك المران العقلى يقوى المراكز العصبية الخاصة بكل نوع من انواع الخبرة والنزيرة العقلية وينمى خلايا تلك المراكز ويقوى اليافها العصبية.

انظر الشكل الآتى قلا عن كتاب علم النفس للاستاذ « وود وورث - Woodworth R. S. » فهو يمثل خليتين عصبيتين لمركزين من مراكز الخبرة بالياقها العصبية قبل التمرين وبعده



والذى يهمننا من كل ما تقدم هو اثبات أن الخبرة التى يمارسها الانسان فى جميع ادوار حياته

تترك أثرا محسوسا في خلايا المجموع العصبى وانسجته ، وانها تبقى فيه كأمنة مستعدة للظهور كلما منحت الفرصة لتنبيهها ، ويمكن التدليل على ذلك عمليا بالتجارب الحيوية ( البيولوجية ) ايضا ، وذلك اذا جشأ بضعفة وقطعنا رأسها وبعد قطع الرأس غمرنا إحدى ساقيها في محلول من الحامض الكبريتى شاهدنا ان الساق تنكش كما لو كانت تقصد ان تثر الحامض عن الجلد او تتجنبه ، فالتنبيه يبدأ من اطراف الاصابع متجها نحو مركز الحس في النخاع الشوكى ، ثم ينتقل منه الى مركز الحركة ، فأعضاء الحركة المختصة للدفاع بوساطة المصعب المحرك ، فاذا استخدمنا بدل الحامض المركز حامضا مخففا وغمرنا الساق فيه الفيناها في بادىء الامر لا تنكش ، وما ذلك الا لكون التنبيه الواقع على مركز الحس في هذه المرة كان ضعيفا بحيث لم يكف لابقاظ مركز الحركة ودفع الاعضاء الى العمل ، ولكن بتكرار غمر الساق عدة مرات متواليا في السائل المخفف المذكور يبدأ أثر التنبيه في الظهور في المرة العاشرة او الحادية عشرة ، ثم يقوى تدريجيا حتى اذا ما وصلنا الى المرة الخامسة عشرة او العشرين تقريبا وجدنا الساق تنقاص تقلصا محسوسا وتمثلت فيها نفس الحركة التي شوهدت اولا عند وضعها في السائل المركز في التجربة الاولى ، فاذا راعينا ان السائل المخفف لم تتغير قوته طول مدة التجربة الاخيرة وان غمر ساق الضفدعة فيه آخر دفعة لا يختلف عنه في أول دفعة ، أمكننا ان ندرك ان الاثر المحسوس الذى وصلنا اليه في النهاية هو نتيجة تراكم التأثير الحسى في مركز الحس ، اذ بتكرار عملية غمر الساق حوالي عشرين مرة تجمعت في هذا المركز كمية من الاحساس في الدفعة الاخيرة تزيد نحو عشرين ضعفا عليها في الدفعة الاولى ، وبذلك اصبحت فيه كمية الاحساس كافية لتنبيه مركز الحركة ودفع العضلات الى العمل .

هذه الخبرة الحسية المتكررة لم تضع سدى بل ظلت محفوظة في المركز العصبى المخصص لها فترة من الزمن ، وبناء على هذا يمكننا ان نعتبر ان الخلايا العصبية للنخاع الشوكى للضفدعة لها نوع من الذاكرة ، ولا شك في ان هذه الخاصية تكون في المراكز العصبية لانح الانسان اكثر وضوحا وأرقى درجة منها في نخاع الضفدعة المنصومة الرأس ، فالمرآكز العصبية تبقى متأثرة بهذه الخبرة طويلا ، ولكن لا يؤخذ من هذا ان يبقى التأثير محسوسا باستمرار بل ينقطع الشعور به بانقطاع المنبه او المؤثر ، إذ لولا ذلك لاصبحت حياة المخلوق وبالاخص الانسان عبثا ثقيلا لا يطاق ، فن منا يطبق ان يستمر سامعا ورائيا كل ما اتفق له سماعه من الاصوات ورآه من المناظر بدون انقطاع ؟ كذلك اذا حل بالانسان حادث محزن فانه يترقب على عدم انقطاع الشعور به ملازمة تأثيره المبيء له طول الحياة .

فالخبرة الماضية - وان كان الاحساس بها يكون معدوما في معظم الاحيان - موجودة



بالفعل ولكنها كامنة في باطن العقل راكدة في قاعه ، وما ذلك الا لنفع الانسان وخيره ايضا ، لهذا كانت مقدرة الكائنات الحية على الاحتفاظ بمعلوماتها الماضية بنسبة رقيها ، ففي الاحياء الاولى او الدنيا المرتبة يشاهد ان جميع الافعال تكون خاضعة لتنبه المؤثرات الخارجية مباشرة سواء كانت طبيعية او كيميائية ، اما الاحياء الراقية فانها لا تستطيع ان تعيش مقتصرة على ما تحدثه بها المنبهات الخارجية من الاثر الوقتي والذي يزول بزوال المؤثر ، بل هي في اشد الحاجة الى الاحتفاظ بما مر بها من الخبرات والتجارب حتي يمكنها بذلك أن تربط ما بين الماضي والحاضر وتنبه لنفسها العدة المستقبل ، وفي حياة الانسان ترى ان مشاعره الوقتية لا تكون الا جزءاً يسيراً من مجموعة حياته العقلية وافكاره وان جل اعتماده على ما خبره من الحوادث وكابده في ماضى حياته أو حصل عليه من المعلومات على ممر الأيام والأعوام

### تقسيم ارتباط الافكار من حيث

#### التفاعل العقلي او التداعي

عرفنا بما سلف ان التفاعل العقلي او ظاهرة التداعي تستدعي وجود فكرتين او خاطرين احدهما يقوم بوظيفة التنبه والثاني يتأثر ببدء الاول فيتنبه ، واصطلحنا على تسمية العملية الاولى « بالتنبه » وتسمية الاثر المترتب عليها « برد الفعل » او « التلبية » . فالتلبية قد تكون صورة حسية وقد تكون مجرد معنى او لفظ . ولقد ذهب علماء النفس الى تقسيم ظاهرة التداعي تبعا لنوع التلبية الى تداعي حسي وتداعي معنوي وتداعي لفظي ، ولما كان التداعي اللفظي هو الذي يعيننا في بحثنا الحالي اكثر من سواء فسادت عنى بذكر كلمة بمجلة عن القسمين الاولين خشية ان يعد التوسع فيهما خروجاً عن الموضوع

فالتداعي الحسي هو الذي تكون التلبية فيه ايقاظ صورة حسية في الذهن ، بمعنى ان التنبه في هذه الحالة يبعث ذكرى احساس قديم ، كما لو وقع بعصرى على شراب ذقته من قبل فتذكرت طعمه ، او رائحته ، او شممت رائحة الموز فتذكرت طعمه ولونه ، او سمعت تغريد طائر فتذكرت لونه أو صورته ، أو رأيت اقيثاره فتصورت صوتها ، أو قرأت اسم شخص في صحيفة فتخيلت شكله .

والتداعي المعنوي هو الذي تكون التلبية فيه غير حسية بل معنوية بمحة بمعنى انها ليست استعادة صورة من صور الحس المختلفة ، مثال ذلك اذا وقع بعصرى على خطاب جاني من صديق فتذكرت امرا كلفني به ، او اذا رأيت كتابا فتذكرت ان اعيدده لصاحبه ، او سمعت بمرض شخص فتذكرت النتائج التي تترتب على وفاته ، وهذا لا يمنع ان يصحب هذا النوع من انواع

التداعي في كثير من الاحيان صورة حسية ، كما لو كنت اتخيل وجه صديق في المثل الأول عند ما يقع بصري على خطابه او تحضر في ذهني صورة من اعارني الكتاب في المثل الثاني او صورة المريض في المثل الثالث ؟

### تداعي اللفاظ

#### Word Association

اما التداعي اللفظي فالمقصود به ان لفظا ينبه في الذهن لفظا اخر بمعنى اني اذكر للشخص كلمة « رجل » مثلا واطلب منه ان يجيبني باول كلمة تخطر بباله بعد سماعه هذه الكلمة فيجيبني بقوله امرأة « مثلا » فالتنبية هنا هو لفظ « رجل » والتنبية هي لفظ « امرأة » ، كذلك ان قلت له « باب » فقد يكون جوابه « شباك » ، او قلت له « كرمي » فربما يكون الجواب « مكتب » وكثيرا ما يثير التنبيه اللفظي جوابا او تلبية لفظية بطريقة آلية بحيث من غير ان يكون للفكر او التأمل اقل دخل فيها

وينقسم التداعي اللفظي قسمين ، تداعيا مقيدا ، وتداعيا مطلقا ، فالتداعي المقيد هو الذي يستدعي تلبية خاصة او جوابا معينا تلقاء تنبيه معين ، كما لو وجهت لشخص سؤالا ليس له الاجواب واحد وطلبت منه الاجابة عليه ، بأن اذكر له اسم مملكة ليحييني باسم عاصمتها ، أو كلمة اجنبية طالبا منه تعريبها ، او اطلب منه حاصل ضرب عددين معينين ، او اعرض عليه صورة حيوان لكي يذكر اسمه بمجرد النظر اليه وهكذا ، واما التداعي المطلق فهو الذي تترك فيه الحرية للشخص المختبر ليحجب باول كلمة تخطر بباله ايا كانت بمجرد سماعه كلمة التنبيه ، من غير تقييده بجواب خاص فاذا ذكر له مثلا كلمة « شجرة » واطلب منه ان يجيبني باول كلمة ترد على ذهنه بعد سماعه اياها باقصى ما يمكنه من السرعة ، فقد يكون جوابه مثلا « نخلة » وقد يكون « نبات » او « ثمر » او « فرع » او « بستان » او « اخضر » او « اتلاف » وهلم جرا

والفرق بين التداعي المقيد والتداعي المطلق ان الاول موضوعي في نوعه بمعنى ان التلبية فيه تابعة لموضوع التنبيه ومرتبطة به ، فهي جواب مقيد بموضوع السؤال ، اما التداعي المطلق فهو شخصي لأن التلبية فيه تتبع افكار الشخص وحاله النفسية في اللحظة التي صدر فيها التنبيه ، والنوع الاول يرمى البحث فيه غالبا الى تقدير سرعة الخاطر وقوة استعداد المحفوظات ومعرفة مقدار رسوخها في الذهن

اما النوع الثاني فانه ربما لا يدل على شيء متعلق بملسكة الحفظ وانما يدل على ما طبع قديما في الذهن ولو عرضا ، كما انه يدل على اتجاه مجرى الافكار ويساعد الباحث على اقتفاء اثر العقل في

جولانه الباطنية ، وقد يدل على عقلية الشخص ووجهة نظره الخاصة تلقاء تنبيه معين ، مثال ذلك اذا قلت للشخص كلمة « كلب » مثلاً فان كان جوابه « قط » ادركت انها نبهت في ذهنه فكرة النظير او القرين ، وان كان جوابه « حيوان » دلتي هذه التلية على تسلط فكرة التعميم ، وان قال « ارمنتى » دل ذلك على اتجاه فكره نحو « التخصيص » ، وان قل « امانه » دلت على اهتمامه بهذه الصفة من صفات الكلب . فاذا كانت اجوبة الشخص في مجموعها يغلب عليها التعميم دل ذلك على عقلية تختلف عنها فيما لو كانت الاجوبة يغلب عليها التخصيص او تغلب عليها فكرة القرين والنظير او الصفة

وقد لوحظ بالتجربة ان متوسط سرعة الحواطر في التداعي المقيد تختلف عنها في التداعي المطلق ، فهي في الاول اكثر سرعة منها في الثاني بمعنى انه اذا كان متوسط سرعة الحاطر لشخص معين في التداعي المقيد نصف ثانية فقد يكون متوسط سرعة خاطره في التداعي المطلق ثلاثة ارباع الثانية او ثانية كاملة . ولعل ذلك راجع الى ان التكرار والتدريب اللذين يتطلبهما الحفظ من شأنهما تقوية الروابط العقلية وتسهيل التداعي ، كما ان للانفعالات والتأثرات النفسية اثرا خاصا في تأخير سرعة التداعي على العموم والتداعي المطلق على الخصوص ، وقد وضعت اجهزة دقيقة لقياس هذه السرعة بها يمكن رصد الافكار والحواطر التي تصحبها انفعالات وبذلك يمكن تمييزها من الحواطر العادية اما الطريقة العملية لذلك فسيأتي الكلام عليها في القسم الفني

### العوامل التي تؤثر في صناعة الروابط الفكرية

انا اذا جهزنا عشر بطاقات لكل واحدة منها لون خاص ثم جهزنا عشر بطاقات اخرى صغيرة مكتوب على كل منها عدد معين مؤلف من رقمين الا بطاقة واحدة كتب عليها عدد ثلاثي الارقام ثم استعرضنا البطاقات الملونة واحدة بعد الاخرى بعد ان ارفقنا بكل منهما عددا من الاعداد السالفة الذكر وبعد الفراغ من استعراض عشر البطاقات على هذا النحو كررنا استعراض بطاقة منها مرة ثانية وبعد ذلك فصلنا بطاقات الاعداد عن بطاقات الالوان بعد التأشير على كل من الأولى بما يدل على اللون الذي كان يرفقها بها واخذنا بعد ذلك نستعرض البطاقات الملونة منفصلا عنها اعدادها وعند استعراض كل لون دوننا في مذكرة خاصة العدد الذي ارتبط في ذهننا به فاننا نشاهد ثلاثة امور جديرة بالملاحظة وهي ان العدد الذي استعرضناه في النهاية والعدد الذي كررنا عرضه والعدد المؤلف من ثلاثة ارقام هي اقرب الاعداد ارتباطا في الذهن مع الوانها من باقي الاعداد الاخرى .



ما الذى يمكننا استنباطه من هذه الملاحظات ؟ انا مع التأمل يمكننا ان تبين وجود ثلاثة عوامل مختلفة من شأنها تقوية الروابط الفكرية وهي

١ - حداثة العهد      ٢ - التكرار      ٣ - الغربة والاهتمام

فالتجربة الحديثة العهد اقرب الى الذهن من القديمة ، والمتكررة اقرب اليه من غير المتكررة ، وما فيها غربة او شذوذ من نوع ما اقرب اليه من العادية .

فاذا رأيت زيدا سائرا مع عمرو من اسبوع مضى ثم قابلته بالامس سائرا مع خالد ، ثم قابلت زيدا منفردا فى صباح اليوم ، فان رؤية زيد تجعل ذكرى خالد فى الظروف العادية اقرب الى ذهنى من ذكرى عمرو ، وكذا لو كنت قابلت زيدا مع عمرو مرة واحدة وقابلته مع خالد اكثر من مرة . واذا اتفق لى أن رأيت زيدا يظعن بكراً بسكين فانى اذا قابلت احدهما فيما بعد منفرداً تذكرت الاخر ولو بعد حين نظراً لما اثاره هذا الحادث فى نفسى من الاهتمام . ومن قبيل ذلك اذا صدمتى عربة او سيارة واتيح لى أن اقرأ رقها حال فرار السائق بها ، فنى قل ان انسى هذا الرقم لما له فى نظرى من الاهمية التى نشأت عن الحادث الذى ارتبط به فى ذهنى ، مع انى كثيراً ما اقرأ ارقام العربات والسيارات حال مرورها بجاني فى الطريق ثم انساهما على الفور لأنها لا تهمنى كذلك لورأى الانسان لأول مرة فى حياته تنفيذ حكم الاعدام فى شخص شقنا او ربما بالرصاص فانه عند ذكر كلمة اعدام او قراءتها تنبّه فى ذهنه صورة ذلك الشخص على الفور ويتمثل منظره فى مخيلته وهو مدلى والحبل فى عنقه او وهو مجدل ورصاص البنادق قد مزق صدره . وانا نفسى لا زلت حتى الآن كلما قرأت او سمعت كلمة اعدام اذكر المتهمين الذين اعدموا فى حادث السردار ولو انى لم احضر تنفيذ الحكم فيهم وانا نظرا لاهمية الحادث ولائى قرأت خبر اعدامهم فى الصحف وانا فى حالة تأثر وانفعال فقد ربط هذا الحادث فى ذهنى بكلمة اعدام ربطا محكما

فالانفعال النفسى عامل من اقوى العوامل التى تزيد الروابط العقلية متانة وليس فينا من يجمل ما للحوادث المريعة من الأثر الشديد فى النفس اثرا قد يدوم زمنا طويلا اكثر مما يتصوره الانسان لأول وهله . فانه قد يصيب المرء فى عهد طفولته حادث يملأ نفسه الصغيرة رعبا ويبقى الانفعال مكتوما فيها ، ثم يظهر بعد عشرات الاعوام فى شكل اضطرابات نفسية عندما تنبّه الذكريات القديمة بمؤثرات خارجية قد يتعرض لها الانسان فى مستقبل الحياة ؟

### نصن الترامعى أو قياس سرعة ورود الخواطر

إن سرعة الخواطر تختلف باختلاف الاشخاص ، كما تختلف باختلاف الظروف والاحوال النفسية لدى الشخص الواحد ، وتختلف كذلك باختلاف أنواع الروابط العقلية والموضوعات التى

يجرى فيها الاختبار ، والمراد بقياس سرعة الخواطر هو معرفة ما يلزم من الزمن لاستحضار الخواطر وإيقاظها في الذهن بأقصى ما يمكن من السرعة ، وذلك يتم بقياس الزمن الذى يمضى بين التنبية وورود التلبية في الذهن .

ولما كان لقياس سرعة الخواطر أهمية كبرى في الأبحاث النفسية فقد وضع لهذه الغاية جهاز كهربائى دقيق أطلق عليه اسم « الكرونسكوب - Chronoscope » أى كاشف الزمن أو مقدر الزمن وهو آلة تشبه الساعة ذات عقربين كل منهما يلف حول دائرة مقسمة الى مائة درجة ، وأحدهما يدور بسرعة عشر دورات في الثانية ، ووظيفة العقرب الآخر تسجيل عدد دورات العقرب الاول في كل ثانية ، وهذه الآلة تدار بالكهرباء ، وتستمد ما تحتاج اليه من التيار من بطارية كهربائية ويتفرع من الآلة سلكان في طرف كل منهما جهاز صغير ، أحدهما يضم المختبر في فمه ومن شأنه ان يصل التيار القادم من البطارية بالآلة بمجرد تحريك الشفتين للكلام والثاني يضمه الشخص المختبر في فمه ومن شأنه ان يقطع التيار ، فبمجرد ان يلفظ المختبر كلمة التنبية يتصل التيار الكهربائى بالكرونسكوب فيدور العقرب ، وبمجرد ان يلفظ المختبر كلمة التلبية ينقطع التيار فيقف العقرب ، وبذلك يمكن قراءة الزمن الذى سجلته الآلة بين التنبية والتلبية بجزء من الف من الثانية ، غير ان هذا الزمن يشمل بجانب الزمن اللازم لعملية التداعى أيضاً الزمن اللازم لسماع كلمة التنبية وفهمها وتنبيه مركز الكلام فالنطق وغير ذلك من العمليات العقلية الجزئية ، ولكن هذه من اليسور تقدير زمنها بصفة مستقلة عن زمن التداعى وذلك بان يقاس الزمن اللازم لمجرد تكرار الكلمة ذاتها بدون تسخير العقل في إجراء أى تداعى ، ثم يطرح الزمن المذكور من زمن التجربة في حالة إجراء التداعى والناجى هو الزمن الذى استغرقته عملية التداعى مجردة عن باقى الإجراءات العقلية الأخرى ، فاذا وجدت مثلاً ان التداعى بين ، رأس ، وقدم ، استغرق ثانية و ٢٩٧ جزءاً من الف جزء من الثانية في حين ان مجرد تكرار كلمة ، رأس ، استغرق ٤٥٦ جزءاً من الف من الثانية ، فان الفرق الناتج بينهما وهو ٨٤١ من الف من الثانية هو الزمن اللازم لاستحضار كلمة ، قدم ، في الذهن .

وبتكرار هذه التجربة مع الشخص في عدة كلمات يمكن استخلاص متوسط سرعة ورود خواطره أو زمن التداعى الخاص به ، وقد لوحظ ان هناك مستوى معيناً للعقلية الطبيعية للشخص بحيث اذا تجاوزته سرعة أو بطئا دل على حالة غير عادية أو غير طبيعية في العقل كوجود اضطراب عقلى أو انفعال نفسانى

ولقد درست الظواهر العقلية عن طريق قياس سرعة ورود الخواطر درسا متقنا في العهد الاخير، فامكن فحص القوى العقلية البشرية بتعمق يمثل هذا الجهاز الدقيق وحساب العوارق الزمنية ورصدها في كل خاطر من الخواطر المتبانية، وقد كشف الاختبار ان أقل خاطر يمر بالذهن يستغرق زمنا يمكن رصده بمراعاة حساب مثل هذه الفوارق الطفيفة، والتي لم يكن في وسع الانسان ملاحظتها من غير الاستعانة بقياس زمني دقيق كهذا. وتوصل علماء النفس أخيراً الى نتائج باهرة بحيث أمكن تطبيق قواعد ارتباط الافكار في الحياة العملية واستخدامها في التعليم والطب والفنون والصنائع والتجارة والقانون، ولما كان هذا الاخير هو الذي يهنا أمره في بحثنا الحالي دون سواء فسيكون الكلام قاصرا عليه من الوجهة العملية ما

محمد فتحي

( تم القسم العلمي ويطيه البحث العملي او الفني )  
( في المدد المقتبل )





## الاعكام قضاء محكمات النقض والابرار

ظهيريا والاخذ بما رواه اخصام الطاعنين من ان الواقع هو عكس ذلك .

وبما ان محكمة النقض تعتبر هذا نقضا جوهريا في الحكم المطعون فيه يوجب نقضه ( طعن ابراهيم احمد الميرى واخرين ضد النيابة العمومية نمرة ٥١ سنة ٤٤ ق وورثة كل من محمد ابراهيم شرعان واخرين مدعون دائرة حفرة صاحب المالى احمد طلعت باشا وبحضور حفرة اصحاب المالى والزة حسين درويش باشا وكيل المحكمة ومتولى غنيم بك وعلى جلال بك ومحمد ليبي عطيه بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الامتشاف )

٤٥٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦

نقض . قصور امر الاحالة . لت محكمة الموضوع . حق التهم . سقوطه . تلاوة شهادة الشهود بيان ظهور الاسلحة او اخفائها .

القاعدة القانونية

١- جرى قضاء محكمة النقض والابرار على

انه اذا وجد في امر الاحالة قصور فيجب الغات محكمة الموضوع الى استيفائه فاذا لم يطلب التهم ذلك من المحكمة سقط حقه

٢ - ان عدم تلاوة شهادة من تخاف

من الشهود عن الحضور علنا في الجلسة لا يبطل الاجراءات لان القانون في المادة ١٦٥ تحقيق

٤٥٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦

نقض . بيان سبب الحكم . نقض . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا دفع المتهمون التهمة بانهم كانوا يدافعون عن انفسهم دفاعا شرعيا ولم ينف الحكم هذا الادعاء الجدي ولم تستظهر العلة في طرح هذا الدفاع ظهيريا كان الحكم ناقضا نقصانا جوهريا ويتعين نقضه .

المحكمة :

« بما ان ادق ما جاء في اسباب الطعن ان الحكم المطعون فيه قد مر ساكتا على ما دفع به المتهمون المحكوم عليهم من انهم هم المعتدى عليهم » وبما انه قد تبين من محضر الجلسة الذى حرر عن اجراءات محكمة الموضوع ان اهم دفاع الطاعنين كان محصورا في انهم انما كانوا يدافعون دفاعا شرعيا عن انفسهم لما جاء خصومهم الى دورهم معتدين .

وبما ان الحكم المطعون فيه لم ينقض هذا الادعاء الجدي ولم يستظهر العلة في طرحه

٤٥٦

محكمة القضا والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

قضى . فل قاضح . اخلاخل بالحياة العام .  
عمد . عدم يانه .

القاعدة القانونية

يشترط في جريمة الفعل القاضح ان يكون مقصودا به الاخلال بالحياة العام . فليس ذراع سيدة في اثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصودا به التحكك بها اخلاخل بالحياة . وقد يكون حصوله عرضا ومن غير قصد . فاذا صدر حكم بالادانة وبالعقوبة ولم بين الواقعة او القرينة التي استنتج منها وقوع الفعل بقصد الاخلال بالحياة كان ناقصا نقصانا جوهريا ويتعين نقضه المحكمة :

« حيث ان التهمة للمسندة الى المتهم والتي حكم عليه من اجلها هي ( ان لامس ذراع المجنى عليها اثناء سيرها في الطريق مع زوجها ) » وحيث انه يشترط في الفعل القاضح ان يكون مقصودا به الاخلال بالحياة العام « وحيث ان لمس ذراع انثى اثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصودا به التحكك بها اخلاخل بالحياة وقد يكون حصوله عرضا وعن غير قصد اثناء السير

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة او القرينة التي استنتج منها وقوع الفعل بقصد الاخلال بالحياة وهذا نقص جوهري في الحكم موجب لنقضه اذ يدونه لا يتسنى لمحكمة النقض ان تراقب تطبيق نصوص القانون

الجنايات لم يوجب تلاوة من تخلف من الشهود عن الحضور بل جعل امر ذلك اختياريا للقاضي ٣ - ان ذكر ظهور الاسلحة او اخفائها في الحكم سواء ولا داعي له . اذ ان المادة ٢٧٣ عقوبات لا تفرق بين حامل السلاح الخبأ وحامل السلاح الظاهر .

المحكمة :

« بما انه فيما يتعلق بأمر الاحالة فان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه اذا وجد فيه قصور يجب القات محكمة الموضوع الى استيفائه وهو ما لم يطلبه الطاعن امام المحكمة المذكورة

« وبما انه فيما يتعلق بحمل السلاح فقد نص الحكم المطعون فيه على المادة ٢٧٣ عقوبات التي فيها ان يكون بعض المتهمين حاملا سلاحا « وبما انه فيما يتعلق بتلاوة شهادة من تخلف

من الشهود فان القانون في المادة ١٦٥ تحقيق الجنايات لم يوجب تلاوة شهادتهم بل جعل أمر ذلك اختياريا للقاضي

« وبما ان ذكر ظهور الاسلحة او اخفائها في الحكم سواء . ولا داعي له اذ المادة ٢٧٣ عقوبات لا تفرق بين حامل السلاح الخبأ وحامل السلاح الظاهر

« وبما ان محكمة الجنايات لم تخطى في اعتبار الواقعة الثابتة في الحكم جنائية بالنسبة لطالب النقض لانه لم يكن هو معه سلاحا كما يزعم اذ حمل أحد السارقين سلاحا يكفي لتطبيق المادة المتقدم ذكرها

( طعن ابو النور احمد عثمان ضد النيابة العمومية نمرة ٣٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابقة )

« وبما انه مع قبول هذا الوجه من وجوه الطعن ليس من داع لبحث الوجوه الاخرى

( طعن حسين محمد ابراهيم واخرين ضد النيابة العمومية  
نمرة ٤٩ سنة ٤٤ قضائية وزهري دسوقي مدع دائرة  
حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٥٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . خلاف بين الطيب الشرعى والطيب  
المالين . عدم بيان .

القاعدة القانونية

اذا وجد خلاف جدى بين ما قرره الطيب  
الشرعى فى الجلسة وما ذكره الطيب الذى  
عين الاصابة عقب الحادثة وجاء الحكم الصادر  
فى الدعوى غامضاً فى مثل هذه النقطة الهامة  
وجب اعتباره ناقصاً ويتمين نقضه .  
المحكمة :

« بما ان اهم ما بنى عليه الطاعن اسباب  
طعنه ان خلافاً جدياً قام بين ما قرره الطيب  
الشرعى فى الجلسة وما ذكره الطيب الذى  
عين الاصابة عقب الحادثة ومع ذلك لم تكن  
محكمة الموضوع باستجلاء هذا الخلاف بان  
تستدعى الطيب الاول وتناقشه فيما فاته ان  
يذكره فى تقريره

وبما انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه  
قد تبين انه جاء غامضاً فى نقطة الخلاف التى  
أثارها الطاعن ثم انه لم يرد على ما دفع به

وعليه يتعين نقض الحكم ولا حاجة بعد هذا  
للبحث فى الواجهة الاخرى

( طعن عبد الهادى الهلالى ضد النيابة العمومية  
بند ٤٦ نمرة ٤٤ ق . دائرة حاضرة صاحب المال  
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٤٥٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

نقض . سبق الاصرار . ذكر الضمينة .  
وقائع سبق الاصرار . وجوب بيانها .

القاعدة القانونية

ذكر الضمينة والحفيظة لا يكتفى لاثبات  
سبق الاصرار لان سبق الاصرار يتطلب فى  
الثبوت والاستنتاج وقائع اوضح . فاذا لم يبين  
الحكم الوقائع التى استخلص منها وجود سبق  
اصرار المتهم على جرمه كان ناقصاً ويتعين نقضه  
المحكمة :

« بما ان الوجه الثالث من وجوه الطعن  
مبنى على ان الحكم المطعون فيه لم يستظهر  
الوقائع التى استخلص منها وجود سبق اصرار  
الطاعنين على جرمهم من قيام العداء بين  
الفرقتين من زمن بعيد

« وبما ان سبق الاصرار يتطلب فى  
الثبوت والاستنتاج وقائع اوضح من ذلك  
اذ الضمينة والحفيظة لا يكتفیان فى اثباته  
الامع ظروف اخرى قد قعد الحكم المطعون  
فيه عن تبيانها

« وبما ان هذا النقص يوجب بطلان  
الحكم المطعون فيه



المتهم من ان المجنى عليه كان سبق أن اصاب في واقعة اخرى في حين ان هذا الدفاع ينصب على نقطة الخلاف وهو يشير الشبهة في ان العاهة قد تكون من اصابة سابقة

وبما ان محكمة النقض ترى مما تقدم جميعاً أن الدفاع لم يوف حقه وأن الحكم قد شمله غموض في نقطة هامة من نقط الدفاع وهذا مبطل له ( طعن محمد سعيد عطا الله ضد النيابة نمرة ٥٠ سنة ٤٤ ق و محمد علي داوود مدع دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طالت باشا . والهيئة السابقة

٤٥٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦

نقض . تقرير الطعن . اسباب الطعن . ميعاد

القاعدة القانونية

في مدة الثمانية عشر يوماً المقررة لعمل النقض يجب التقرير بالطعن وتقديم التقرير المشتمل على اسباب الطعن معاً فاذا تقدم التقرير بأسباب الطعن في الميعاد ولم يحصل الطعن في الميعاد او حصل الطعن في الميعاد ولم تقدم الاسباب في الميعاد كان الطعن غير مقبول .

المحكمة :

من حيث انه بمراجعة الأوراق اتضح ان الحكم المطعون فيه صدر في يوم ٢٦ سبتمبر سنة ٩٢٦ وان المحكوم عليهما لم يقررا بالطعن في قلم الكتاب الا في يوم ٢٣ اكتوبر سنة ٩٢٦ اي بعد مضي مدة الثمانية عشر يوماً المقررة قانوناً

لطعن في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات « وحيث ان الحاضر عن الطاعنين قرران التأخير في عمل التقرير بقلم الكتاب لا يسقط حقه في الطعن لان التقرير المشتمل على الالوجه قد تقدم في الميعاد وان هذا كاف لقبول الطعن اذ لم تنص المادة ٢٣١ المذكورة على السقوط الا في حالة التأخير في تقديم الالوجه كما يؤخذ ذلك من عبارة نصها الفرنسي

« وحيث ان هذا الادعاء لا يمكن قبوله لان الشارع في المادة المحكى عنها قد حتم على المحكوم عليه عمل امرين في مدة الثمانية عشر يوماً وهما التقرير في قلم الكتاب ثم تقديم الالوجه

« وحيث انه وان لم ينص صراحة على السقوط في حالة التأخير في تقديم الالوجه الا ان ذلك مستفاد بطبيعته ولا يحتاج لنص لان التقرير في قلم الكتاب انما هو الاساس الحقيقي الذي يبنى عليه الطعن وبدونه لا يمكن القول بوجود النقض .هما قدم الطاعن بالطرق الاخرى من الاقوال والمذكرات فهو اذاً من الاجراءات الجوهرية التي لا يقوم العمل بدونها فاغفالها موجب للبطلان او السقوط بدون حاجة الى نص « وحيث ان الذي حدا بالشارع الى

النص صراحة على السقوط في حالة التأخير في تقديم الالوجه كون هذه الالوجه انما هي في الحقيقة شرح لوجه نظر الطاعن في الحكم فحيف ان يتطرق الى الذهن أنها غير مهمة وان لا ضرر من تأخيرها لا مكان ابدائها في الجلسة كما كان ذلك حاصل قبل التعديل الذي طرأ على القانون

لذلك المحكمة بذلك الدفع وقد جارت له لحظة في تحقيقه وسألت المجنى عليها عن تاريخ تسليم المتهم للاشياء المبددة فأجابتها بأنها في أيام المظاهرات « وبما أن الحكم المطعون فيه لم يشر برغم ذلك الى دفاع المتهم مع جديته وهذا وجه مبطل له

( طعن محمد حسن عطا الله ضد النيابة العمومية نمرة ٣٨ سنة ٤٤ ق دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

١٦١

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . تزوير . اعدام جزء من المحررات  
تغيير الحقيقة . محو

## الناهرة القانونية

اعدام جزء من المحررات بقصد تغيير الحقيقة يعتبر تزويراً لأن كلمة تغيير الواردة في باب التزوير في المادتين ١٧٩ و ١٨١ من قانون العقوبات تشمل المحو وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأى طريقة كانت المحكمة .

« حيث ان الطاعن يرتكن في طعنه على ان واقعة التزوير للنسوبة له لا عقاب عليها لان الازالة لا تدخل في طرق التزوير للنصوص عليها في مادتي ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات بل تعتبر امتناعاً عن تقديم مستند تحت يده لمصلحة خصمه وان الواقعة على فرض توقيع عقوبة عليها فهي تنطبق على المادة ( ٣١٩ ) عقوبات « وحيث ان كلمة تغيير الواردة في باب

في هذه النقطة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ حيث كان يكتفى بعمل التقرير في قلم الكتاب فرأى الشارع أن يبين بنص صريح لا يقبل المناقشة ان تقديم الالوجه في الميعاد مهم ايضاً وذلك رغبة منه في تمكين الخصوم والمحكمة من الاطلاع على تلك الالوجه ومبحثها قبل الجلسة بوقت كاف وفي جو هادئ توصلاً لتقرير الاصول القانونية على وجهها الاصح وانجازاً للقضايا في أوقاتها « وحيث انه بناء على ذلك يتعين عدم

## قبول الطعن

( طعن احمد خليل السمان وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ٥٣ سنة ٤٤ ق دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة )

٤٦٠

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
نقض . دفع بسقوط الدعوى . اغفال الحكم  
الكلام في هذا الدفع . بطلانه .

## الناهرة القانونية

إذا دفع المتهم بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة ولم تلتفت محكمة الموضوع الى دفعه هذا مع جديته كان اغفالها هذا وجهاً مبطلاً للحكم المحكمة :

« بما ان الوجه الاول المقدم من الطاعن يتلخص في انه دفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ولم تلتفت محكمة الموضوع الى دفعه هذا

« وبما انه قد تبين ان الطاعن قد تقدم

التزوير في المادتين ١٧٩ و ١٨١ من قانون العقوبات تشمل المحو وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو بأى طريقة كانت وقد ثبت من اقوال الطرفين ان المخالصة تتعلق بعقد الشركة وكتبت على جزء منه وما كان للنهم ان يحوها ولهذا تكون الواقعة مبينة بيانا كافيا في الحكم والتطبيق القانوني في محله ويتعين رفض الطعن

(طنن فريد فتجى ضد النيابة العمومية نمرة ٢٣ سنة ٢٤ ق وعوض عزب مدع دائرة حضرة صاحب المالى احمد باشا طلعت والهيئة السابقة )

## ٤٦٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦

نقض . عدم ذكر مواد القانون . بطلان .

## القاعدة القانونية:

اذا خلا الحكم الصادر بالادانة والعقوبة من ذكر المواد القانونية التي عاقبت المحكمة المتهمين على مقتضاها كان نقض جوهري ويتعين نقضه .

## المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون عليه به قصور لانه خالى من ذكر المواد القانونية التي عاقبت المحكمة المتهمين على مقتضاها وهذا نقض جوهري يبطل له

( طنن عبد الحق محمد وآخرين ضد النيابة العمومية نمرة ٧ سنة ٤٤ قضائية ومرسى محمد شحاته . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٤٦٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦

نقض . تخلف موظف بتحقيق الشخصية المين . اجمال . بطلان

## القاعدة القانونية:

ان عدم استحضار المحكمة موظف بتحقيق الشخصية امامها وتخلفه المين القانونية فيه اخلاص بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات يتعين معها نقض الحكم

## المحكمة :

« حيث ان الطاعنين يرتكبان في الوجه الثالث من وجوه الطعن على وجود بطلان في الاجراءات بسبب عدم تخلف طامل تحقيق الشخصية الذي اجري مضاهاة بصمة ابهام المتهمين بالبصمة الموقع بها على سند المخالصة والذي اخذت بتقريره المحكمة

« وحيث ان عدم استحضار المحكمة موظف بتحقيق الشخصية امامها وتخلفه المين القانونية فيه اخلاص بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات يتعين معها نقض الحكم

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا داعى للبحث في باقى وجوه الطعن

( طنن محمد محمد بدر وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ٨ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة والهيئة السابقة )



## قضاء المجلس الحسيني العالي

٤٦٤

المجلس الحسيني العالي

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ٩٢٧

حسيني - وصي - تناوض مصلحة

القاعدة القانونية

إذا وجد تناوض بين مصلحة القصر  
ومصلحة الوصي المنظم وجب استبداله واختيار  
وصي آخر

الوقائع :

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ طلب محمد  
علي عبد الهادي المقيم بابي كبير المشرف على  
قصر المرحوم علي عبد الهادي من مجلس حسبي  
مديرية الشرقية عزل الست امنه عبد المال من  
الوصاية على اولادها القصر التي عينت السيد  
افندي محمد حسن من بليس وكيل عنها في  
ادارة اموال القصر وهو رجل فقير لا يملك شيئاً  
وكان موظفاً بالبنك الزراعي المصري ورفت لسوء  
سيره وسلوكه واختلاسه اموالا وانضم اليه في  
هذا الطلب عبد الله سالم عبد المال من ناحية  
اطورة مركز كفر صقر بعريضة الرقيمة ٨ -  
ابريل سنة ١٩٢٤ قرر المجلس الحسيني المذكور  
بعد ان اتخذ اجراءاته اللازمة غايباً تعيين الشيخ  
محمد صقر وصياً منقماً الى الست امنه عبد المال

بشروطها ادارة شؤون التركة بحيث لا يفرد  
احدهما عن الآخر في الادارة مع تكليفهما معا  
باشهار مزاد تأجير اطيان القصر عن سنتي  
١٩٢٧ و ١٩٢٨ الزراعتين وتقديم القائمة  
للمجلس واعتبار محمد علي عبد الهادي كراغب  
استئجار الاطيان المذكورة بواقع الفدان الواحد  
في السنة ٨/٥ جنيهات شاملاً في جميع الاطيان واحالة  
حساب سنة ٩٢٥ المقدم من الوصية الى الخبير  
محمد افندي ندا لفحصه وتقديم تقرير عنه وقدر  
المجلس له مبلغ ٣ جنيهات امانة يدفعها له الوصيان  
وقرر المجلس حفظ الشكوى المقدمة من عبد الله سالم  
عبد المال المتعلقة بزواج القاصرة لعدم اختصاصه  
بها وحفظ طلب اشهار مزاد التأجير لأطيان  
القصر المقدم من محمد علي عبد الهادي لفوات  
اوان الايجار وارضاء النظر في باقي المواد للاطلاع  
وتأجيل القضية لجلسة ١١ نوفمبر سنة ٩٢٦  
وذلك بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ في المادة  
غرة ٣١ سنة ٩٢٢

فطمح حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية  
في هذا القرار بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٦ بناء  
على تظلم الست امنه عبد المال الوصية بعريضتها  
الرقيمتين ٢١ سبتمبر و ١٦ أكتوبر سنة ٩٢٦  
لاسباب منها

اولا - ان الوصي المنظم هو زوج الست

عائشة التي هي اخت لآب فقط للقصر وهي قد رفعت عليهم دعوى بطلب قسم الاطيان المتخلقة عن مورث الطرفين امام محكمة كفر صقر الجزئية مقيدة تحت نمرة ٢٣٦ سنة ٩٢٤ كما رفعوا هم عليها دعوى بالقسمة ايضا وطلب في هاتين الدعويتين فرز نصيب الست عائشة وشقيقتها محمد عبد الهادي ووالدتهما فريق ونصيب هؤلاء القصر اولاد الست امنه ووالدتهم فريق اخر وقد ضمت الدعويان الى بعضهما ولم يفصل فيهما للآن . وهي ترى ان مصلحة القصر المين عليهم الوصي المنضم لا تتفق مع مصلحة زوج الوصي في هذه الدعوى

ثانيا - ان في تعين هذا الوصي المنضم اعادة ليد محمد عبد الهادي المشرف المعزول بطريق غير مباشر لانه شقيق زوجة الوصي وهو وكيلها كما هو ثابت بمحضر المحضر وهو الذي رشحه للوصاية وغير خاف ان هذا المشرف عزل بقرار مؤرخ ٢٣ اكتوبر سنة ٩٢٤ ثبت فيه ان اعماله وتصرفاته ليست في مصلحة هؤلاء القصر

ثالثا - ترى انه عمل على غير صالح القصر وقرر وجود دين عليهم لا وجود له اذ ذكر بمحضر المحضر مبلغ ٨ جنيهات دينا لمن يدعى احمد ابراهيم المطار بشهادة هذا الوصي المنضم والمشرف المعزول مع ان صاحب ذلك الدين اقر بعدم وجود دين له اصلا بورقة منه ويجلسه اليوم المحددة لنظر هذا الطعن

حضر حضرة احمد رأفت بك المحامي وكيل السيد محمد حسن الوكيل الشرعي عن الست امنه عبد المال المتظلمة ومعه حضرة محمود بك عفيفي المحامي وحضر حضرة محمد افندي زكي عبد المجيد المحامي مع الشيخ محمد صقر الوصي المنضم وحضر حضرة علي ايوب بك المحامي مع محمد علي عبد الهادي المشرف المعزول

وحضر عن النيابة العمومية حضرة عبدالله بك محمد وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

#### المجلس

« وحيث انه يوجد تعارض بين مصلحة القصر ومصلحة الوصي المنضم كما هو ثابت من الاوراق فلذا يكون القرار المطعون فيه في غير محله ويتعين اذن الغاؤه واعادة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لاختيار وصي غير الشيخ محمد صقر مع الزام هذا الوصي بالمصاريف ( في الطعن المرفوع من حضرة صاحب العالي وزير الحفانية بناء على تظلم الست امنه عبد المال الوصية ضد الشيخ محمد صقر الوصي المنضم واخر ٥ نمرة ١٤ سنة ٢٦ - ٢٧ دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باننا وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة محمد مصطفى بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين والشيخ سيد الشناوي ومحمد حمدي الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية - ابقا )

مجرد حفظ الطلب فلا يعد فصلا في المادة  
المجلس :

« حيث ان المجلس الابتدائي قرر حفظ  
الطلب للاسباب التي بنى عليها القرار المستأنف  
وكان الواجب ان يقضى بالرفض لا مجرد  
حفظ الطلب لان ذلك لا يعد فصلا في المادة  
للطروحة

( استئناف محمد عبد المجيد ضد الست دنش بنت  
محمد عويس رقم ٨٦ سنة ٢٦ — ٩٢٧ دائرة حضرة  
صاحب العالي احمد طلعت باشا وحضور الهيئة السابقة )

٤٦٥

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه اول مايو سنة ٩٢٧

حسبي . حجر . صدور قرار . حفظ الطلب .

القاعدة القانونية

لفصل في طلب توقيع الحجر على شخص

يجب اصدار قرار بقبول الطلب او برفضه . اما

## قضاء محكمة الاستئناف الاهلية

وركيه في ادوار الدعوى امام المحكمة الابتدائية  
ان الواقعة حصلت قضاء وقدرا بنير تحمل خطأ  
على احد من عمال القسم الميكانيكي بوزارة  
المواصلات

« وحيث ان المستأنف عاد بعد ذلك وقال  
هو ووكيله ان الصامولة وقعت في الاتوموبيل  
وقت دوران المحرك فأمره رئيسه باخراجها منه  
فاصطدمت يده بالمحرك واصيب بما ادى بها الى  
قطع اصابعه

« وحيث ان الأوراق المقدمة من المستأنف  
لا تدل على صحة شيء من ذلك وكلها ناطقة هي  
وقوله الاول بحصول الحادثة بعمله قضاء وقدرا  
« ومن حيث انه متى تقرر ذلك لا يكون  
محل لمسئولية الحكومة عن حادث لم يكن لعمالها  
اثر في احداثه ولا محل لطلب المستأنف تعويضا  
مع عدم ثبوت هذه المسئولية تشبها بما هو متبع في

٤٦٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٧

مسئولية المخدم . اصابة الخادم او العامل .  
خطأ المخدم . اصابة قضاء وقدرا

القاعدة القانونية

ان الحكومة المصرية لم تسن حتى اليوم  
قانونا خاصا بالعمال واصاباتهم . وحالتهم لا تزال  
حتى الآن خاضعة للاصول العامة وهي التي تقضى  
بأن لا مسئولية على المخدم الا اذا ثبت انه اهل  
او توانى او قصر او اخطأ . فاذا اصيب عامل  
قضاء وقدرا فلا وجه لالزام مخدمه بان يدفع  
له تعويضا لحصول الاصابة وقت العمل تشبها  
بما هو متبع في البلاد الأجنبية بشأن العمال  
المحكمة :

« حيث انه ثابت من اقوال المستأنف نفسه



المرشح لرئاسة المجلس وعلى مقدار كفاءته وما سيكون لها من الأثر في الإدارة إلا أن للحكومة الحق في إحالة رئيس المجلس على المعاش بدون حاجة إلى أخذ رضا المجلس

٢ - يوجد فرق كبير بين الحق الخول للحكومة في المادة ١٤ من دكرتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ في إحالة كبار موظفيها على المعاش وبين الحق المقرر في المادة ٤٠٣ من القانون المدني الذي يجوز للمخدوم أن يتخلص من خادمه في أي وقت شاء قبل الاجل المضروب ولكن في مقابل دفع تعويض له لأن الحق الذي تملكه الحكومة إنما تملكه تنفيذاً للقانون العام كما جاء في المادة ١٤ المذكورة وقد احتفظت به الحكومة في لائحة ١٠ أبريل سنة ١٨٨٨ أي قبل صدور القانون الأهلي الذي نظم حقوق الخادم والمخدوم ثم أعادت الاحتفاظ به في قانون سنة ١٨٨٨ وهذا مما لا يدع أي شك في أن طبيعة هذا الحق تخالف طبيعة الحق المنصوص عليه في القانون المدني

٣ - القول باستحقاق الموظف للتعويض عند ما تستعمل الحكومة حقها الذي احتفظت لنفسها به في قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ يكون تقييده مع أن هذا الحق طليق من كل قيد بنص القانون فإذا أحالت الحكومة موظفاً كبيراً على المعاش عملاً بمحكم المادة ١٤ بدون أن تميله على مجلس تأديب كان هذا استعمالاً لحق من حقوقها في دائرة القانون . واستعمال

شأن العمال في البلاد الأجنبية لأن البلاد المذكورة رأت وضع قوانين خاصة لحماية العمال عند أصابتهم بإصابات لا دخل لأحد في إحداثها وهم يؤدون أعمالهم وأما البلاد المصرية فلم تكن ليوم قانوناً خاصاً بالعمال وحالتهم لا تزال خاضعة للأصول العامة وهي التي لا ينتج عنها مسئولية المخدوم إلا بسبب توائبه وتقصيره وعدم احتياطة وخلق الدعوى من أوجه التقصير هذه يصبح الحكم المستأنف في محله لما تقدم ولما فيه من أسباب أخرى ويجب تأييده ورفض الاستئناف موضوعاً

( استئناف محمد أفندي محمود إبراهيم وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد أفندي حسن الحامي ضد وزارة المواصلات وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف فمرة ٧٩١ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب الدرة على بك سالم وبحضور حضرتي صاحبي العزة شاكر احمد بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين )

٤٦٧

### محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢٦ أبريل سنة ٩٢٧

مجلس بلدي . تعيين وإقالة الرئيس . حق الحكومة في إحالة كبار الموظفين على المعاش . بدون إحالة على مجلس تأديب . الفرق بين حق الحكومة وحق المخدوم . تعويض الموظفين .

### القاهرة القانونية

١ - أنه بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ٩١٢

استعادت الحكومة سلطتها في تعيين رئيس مجلس بلدي اسكندرية . ولو أن تعيينه يحصل برضا القومسيون ليقف المجلس مقدماً على مؤهلات

الحقوق في حدودها لا يترتب عليها اى ضمان المحكمة :

« حيث ان صفوت باشا يدعى انه كان مديرا عاما لمجلس بلدى الاسكندرية وانه في يوم ٦ من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بينما كان موجودا بجلسة القومسيون فوجى بنياً صدور مرسوم باحالة على المعاش ولما كانت الحكومة لا تملك هذه الاحالة لأنه لم يكن تابما لها وانما للمجلس البلدى وكانت الاحالة في ذاتها غير قانونية ومجردة عن كل اساس فهو يطلب التعويض

« وحيث ان الحكومة تدفع المدعى قائلة بأن مدير عام مجلس بلدى الاسكندرية لم يخرج عن كونه موظفا كسائر الموظفين التابعين للحكومة وان لها الحق في احالة على المعاش عملا بنص المادة « ١٤ » من دكرينو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وان هذا الحق خارج عن رقابة المحاكم عملا بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وانتهت بطلب رفض الدعوى

« وحيث ان الفصل في القضية يستلزم البحث في نقطتين . الأولى - هل صفوت باشا كان موظفا تابما للحكومة او للمجلس البلدى - النقطة الثانية . باعتبار صفوت باشا موظفا حكوميا هل كان للحكومة ان تحيله على المعاش عملا بنص المادة « ١٤ » سالفة الذكر .

#### عن النقطة الاولى

« من حيث انه بمراجعة سلسلة الأوامر والقرارات التى صدرت عند انشاء مجلس بلدى

الاسكندرية ابتداء من يناير سنة ١٨٩٠ الى الوقت الذى احيل فيه صفوت باشا على المعاش تبين منها ان رئاسة المجلس كانت في بادى الامر موكولة الى نفس محافظ ثغر الاسكندرية او الى من ينوب عنه ثم في سنة ١٩٠٤ عدلت هذه الطريقة وجعل التعيين من اختصاص المجلس نفسه تحت مصادقة الحكومة ثم بعد ذلك وعلى اثر ظهور بعض عيوب في ادارة المجلس البلدى قد استعادت الحكومة سلطتها الاولى بقرار صدر من وزير الداخلية رقم ٢٧ من شهر يونيه سنة ٩١٢ جعل فيه تعيين الرئيس من اختصاص الحكومة ولكن برضاء القومسيون « وحيث انه ثابت من الأوراق انه عملا بهذا النص قد عينت الحكومة في نوفمبر سنة ٩٢٣ صفوت باشا مديرا عاما للبلدية بعد ان اخذت رأى المجلس في شأنه ولكنها عند احالته على المعاش قد انقرضت بالعمل ولم تأخذ رأى المجلس « وحيث ان صفوت باشا يدعى ان هذه الاجالة غير قانونية نظرا لعدم اخذ رأى المجلس فيها مع وجوب اخذه قانونا قياسا على التعيين « وحيث ان التعيين ضد العزل فما يطلب في احدهما قد لا يطلب في الآخر فالقياس هنا مع الفارق والواقع ان هناك فرقا بين الآخرين اذ في التعيين يتسلم المدير ادارة مصالح البلدية وتصبح مقاليدها في يده فكان من الطبيعى استطلاع رأى المجلس في من يرشح لهذا العمل لكي يقف المجلس مقدما على مؤهلات ذلك المرشح وعلى مقدار كفاءته وما سيكون لها من

الأثر في الإدارة بخلاف العزل فإنه رفع لتلك اليد لا تتأثر منه مصالح البلدية بالذات وإنما قد تتأثر من أعمال الخلف إذا لم يكن أهلاً للعمل وهذا لا دخل له في الموضوع

« وحيث أنه يفرض أنه كان هناك ضرورة قانونية لأخذ رأي المجلس فإن هذا يكون ملحوظاً فيه مصلحة البلدية نفسها وحقوقها في استطلاع رأيها - لا مصلحة الموظف - وما دامت البلدية لم تعترض على ما حصل بل بالعكس فإنها تشارك الحكومة في وجهة نظرها فلا محل للتمسك بهذا الوجه .

#### عن النقطة الثانية

« من حيث أن الفصل في هذه النقطة يستلزم البحث في ماهية الحق الذي تتمسك به الحكومة المنصوص عنه في المادة « ١٤ » من دكرينو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ لأجل الوقوف على حقيقته وتعرف طبيعته وكذلك يستلزم البحث في سلطة القضاء إزاء استعمال الحكومة لهذا الحق .

« وحيث أنه يلاحظ بادية بدء وبصفة عامة أنه إذا أخذ بنظرية المستأنف التي يستند إليها في دعواه على إطلاقها فيصبح الحق الصريح المطلق التحول للحكومة بمقتضى المادة « ١٤ » المذكورة لغوا كأن لم يكن وهذا لا يمكن التسليم به قانوناً

« وحيث أنه من المعروف والمسلم به أنه في ما قبل سنة ١٨٨٣ وبالضبط قبل ( ١٠ )

من شهر ابريل من تلك السنة لم يكن للموظف لدى الحكومة أي ضمانت تقيه شر تحكم رؤسائه فيه فلقد كان لهؤلاء الرؤساء مطلق الحرية في فصل الموظف من الخدمة . بمحض إرادتهم ومطلق مشيئتهم بدون أن يكون للموظف أي وجه للاعتراض - ولكن لما تطورت الأحوال الاجتماعية في البلاد روى ضرورة تنظيم حالة الموظفين في الحكومة على وجه يقيهم ولا سيما الأصاغر منهم ضرر ما كانوا يعانونه ويكفل للحكومة في الوقت نفسه حسن سير الأعمال في البلاد . فسدت الحكومة في ذلك التاريخ ( ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ ) اللائحة المعروفة الآن بلائحة المستخدمين نظمت فيها درجات الموظفين وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم - وقررت فيها دفعا لذلك التحكم عن أصاغر المستخدمين عدم جواز فصل أحد منهم من الخدمة في غير الأحوال العادية إلا بمقتضى قرار من مجلس التأديب ( المادة ٩ ) ولكنها في الوقت نفسه أخرجت كبار الموظفين من هذا الحكم وقررت في المادة ( ١٠ ) عدم سريان نص المادة التاسعة عليهم

« وحيث أنه يؤخذ من هذا النص أن مركز كبار الموظفين في الحكومة من جهة الفصل لم يتغير عن ذي قبل بل بقي على أصله

« وحيث أن الحال استمر على هذا المنوال إلى ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ حيث صدر امر عال قضى بإنشاء محكمة تأديبية خاصة بهم سميت ( بالمحكمة العليا التأديبية ) وجعل



من اختصاصها محاکمتهم بطريقة مخصوصة ولكن الحكومة رأت أيضا منعا لكل التباس ودفعاً لما قد يتسرب الى الأذهان من ان هذا قد يمد تازلا منها عن حقها قبل اولئك الموظفين ان تصرح باحتفاظها « بكامل حقها قبلهم فقررت صراحة وبعبارة واضحة جلية في المادة ( ١٤ ) ما يأتي ( احكام امرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع اى موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية )

« وحيث ان المتأمل في هذا النص وبالأخص في عبارة ( الحق المطلق ) يرى ان الشارع اشار به الى حق معروف ومقرر من قبل فهذا النص لم يكن منشأ لحق جديد وانما هو مقرر لحق ثابت موجود من قبل وهذا الحق هو ما كان للحكومة من قبل سنة ١٨٨٣ من مطلق التصرف في شؤون الموظفين بالفصل وغيره .

« وحيث ان الحكومة حرصا على هذا الحق لم تدع « اى فرصة تمر بعد ذلك عند عمل اى تشريع بدون ان تجدد الاعلان والتصريح بتمسكها اشد التمسك بهذا الحق وباحتفاظها به تمام الاحتفاظ كما يرى ذلك مسطورا في الذكريات والقوانين التى تعاقب صدورها بعد ذلك في سنتي ١٨٩٧ و ١٩١٧ الخاصة بتأديب اعضاء النيابة والقضاة الشرعيين .

« وحيث ان هذا الحق يقتضيه تنظيم الوظائف التى تشملها المصالح العمومية وتمكين الحكومة من عمل ما يقضى به الصالح العام ذلك الصالح الموكول للسلطة العليا مراقبته والمهيمنة

عليه فكان من الطبيعى وقد جعلت الحكومة مسئلة عن تلك المصالح ان تطلق يدها ولو الى حد قبل من يعملون في الوظائف العامة نظرا لمسئوليتها عن تصرفاتهم

« وحيث انه قد قيل ان هذا الحق الخول للحكومة في المادة ( ١٤ ) لم يخرج عن كونه نفس الحق المنصوص عنه في المادة ( ٤٠٣ ) من القانون المدنى والذى يجوز بمقتضاه للمخدوم ان يتخلص من خادمه في اى وقت شاء قبل الأجل المضروب ( وهو هنا بلوغ السن ) ولكن في مقابل دفع تعويض للخادم

« وحيث ان هذا الحق تملكه الحكومة تنفيذاً للقانون العام كما جاء بالمادة ( ١٤ ) من دكرى ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وقد احتفظت به في لائحة ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ اى قبل صدور القانون المدنى الاهلى الذى نظم فيه بالنص حقوق الخادم والمخدوم وبدليل انه على الرغم من وجود القانون المدنى المختلط قبله وصدور القانون المدنى الاهلى بعده اى في اكتوبر سنة ١٨٨٣ فان الحكومة جاءت في سنة ١٨٨٨ وقررت احتفاظها بهذا الحق بطريقة صريحة وهذا مما لا يدع اى شك في ان طبيعة هذا الحق تخالف طبيعة الحق المنصوص عنه في القانون المدنى اذ لو كانت طبيعتهما واحدة كما قيل لما احتاج الشارع الى النص عنه في سنة ١٨٨٨ بل كان اكتفى بأحكام القانون المدنى العام

« وحيث ان القول باستحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تقييدا له مع انه تطبيق من كل قيد بنص القانون

« وحيث ان الملة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستثنين بقانون سنة ١٨٨٣ هي أن بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتعرضهم للمحاكم التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من أسرار الدولة ويفتح بابا لمسئولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات أولئك الموظفين أو غير ذلك - فدفعنا لهذه المحظورات رؤى الاكتفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه الملة نفسها مما لا يصح معها قانونا الزام الحكومة بتبيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

« وحيث ان تبين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ما دام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذا كان تكليف الحكومة ببيانها عبثا لا فائدة منه .

« وحيث ان سن قانون سنة ١٨٨٣ لتأديب الموظفين المستثنين ( بالمادة ( ١٠ ) من لائحة ابريل سنة ١٨٨٣ ) هو اعطاء حق جديد

للحكومة فوق حقها القديم تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق لم يكن موجودا والمحافضة على حق قديم مطلق قد احتفظت به في نفس هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان الحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تعزل الموظف المنطبق عليه حكم المادة ( ١٤ ) على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لاضمان فيه .

« وحيث ان صفوت باشا يدعى ان وظيفته لا تدخل ضمن الوظائف المستثناة بحكم المادة ( ١٠ ) من لائحة ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ لأنها لم تذكر فيها بالنص ولان تعيينه لم يكن بمرسوم .

« وحيث انه بالرجوع الى نص تلك المادة والتأمل في عبارتها وفي نوع الوظائف المنصوص عنها فيها يرى ان الغرض منها بيان انواع الوظائف ذات الاهمية التي كانت معروفة في ذلك العهد ( بالوظائف الكبرى او العالية ) فكل ما كان من قبيل هذه الوظائف يدخل حتما في مدلول المادة اذ العبرة بالاهمية في ذاتها لا بالمرسوم لان المرسوم مما يجعل الوظيفة ذات اهمية ولو كانت في ذاتها غير ذلك - على ان صفوت



باشا كان مديرا عاما للبلدية يتناول مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه فوظيفته تعد قانونا داخلية في عبارة (مديرو العموم) المنصوص عنها في اللائحة « وحيث انه متى كان الامر كذلك فصفت باشا كان من الموظفين الساري عليهم حكم المادة (١٤) من دكرينو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ فاحالته على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملا بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة للقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة انما هو وضع فاصل بين اعمال السلطة التنفيذية واعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمهما معا ومن أن تبقى احدهما على الاخرى وكل ما للمحاكم يقتضي نص تلك المادة تجاه الامر الاداري أن تنظر هذه فيما اذا كان الامر جاء مستوفيا شكله القانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها - أما تقدير الظروف والمناسبات التي اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه .

« وحيث لا مطعن من احد في الشكل كما لم يثبت أن الحكومة قد خالفت في احوالها المستأنف على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس .

« وحيث انه قد قيل أن التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم الضمانات التي اعطيت للمستخدمين يقتضي لائحة الاستخدام

وبالاخص يقتضي الامر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المنفور له توفيق باشا والذي امر فيه وأكد بوجوب معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وبعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانوني صحيح .

« وحيث ان الامر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الخس الكثير على حماية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله « وأن لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير » فكبار الموظفين وهم أولئك الرؤساء المقصودون بالتهى لا يستطيعون الاستفادة من هذا الامر ولا أن ينتزعوا من عبارته لانفسهم حقا لكي يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم يقتضي نص اللائحة نفسها والتي صدر الامر الكريم عقبها مباشرة حاثا على وجوب العمل باحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كان معلقا على مصادقة « صاحب الامر » ولا يعقل أنه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذي وضع دكرينو سنة ١٨٨٨ وحفظ فيه الحق المطلق في فصل أولئك الموظفين

« وحيث قد قيل كذلك ان تصرف الحكومة في شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن صفوت باشا لم يفصل من وظيفته بسبب عمل من اعمال الوظيفة وانما بسبب امتناعه عن مجاراة بعض رجال الحكومة في التعرض لحرية الانتخابات .



٤٦٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم ٢٦ ابريل سنة ٩٢٧

حكومة • موظف • احالة كبار الموظفين على  
المعاش • بدون محاكمة تأديبية عمل ادارى  
ممنوع على المحاكم تقدمه • وقوع الاحالة • مخالفة  
لقانون شكلا ووضوفا • تعويض الموظف

القاعدة القانونية

١ - للحكومة في سبيل المصلحة العامة  
الحق في ان تحيل كبار موظفيها المطبق عليهم  
حكم المادة ١٤ من قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨  
على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه  
لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة على  
المعاش لان احالة الموظف على المعاش بموجب  
هذا القانون هي استعمال حق احتفظت به  
الحكومة بنص صريح في المادة ١٤ من قانون  
سنة ١٨٨٨ • وما دام احالة الموظف على المعاش  
هو استعمال حق في دائرة القانون فلا يوجب  
مسئولية الحكومة في شئ •

٢ - احالة الموظف على المعاش طبقا للمادة  
١٤ من قانون سنة ٨٨ انما هي من اعمال الحكومة  
الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملا  
بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
الاهم الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة لقانون  
اذ كل ما للمحاكم بمقتضى نص تلك المادة فجه  
الامر الادارى ان تنظر هذه فيما اذا كان الامر  
جاء مستوفيا شكلا القانوني ومطابقا لنصوص

» وحيث ان هذا يرجع الى اساءة رجال  
الحكومة للسلطة العامة التي خوات لهم -  
والبحث في هذا خارج عن سلطان المحاكم  
العادية وانما امام الجهة التي اولتهم تلك السلطة  
وجعلتهم مسؤولين امامها عن حسن تصرفهم فيها  
على ان اساءة استعمال تلك السلطة ان صححت  
لا يكون علاجها الواقى تحميل خزانة الدولة  
ضمانها •

» وحيث قد قيل أخيرا ان الوظائف في  
الحكومة لم تكن ملكا للوزراء يتصرفون فيها  
بحسب اهوائهم وشهواتهم فيقصون عنها من  
يشاؤون ويخصون بها من يريدون وانما هي بحكم  
الدستور من المرافق العامة لمجموع الامة

» وحيث انه صحيح ان الوظائف في الحكومة  
لم تكن ملكا للوزراء كما انها ليست ملكا للموظف  
لان الوظيفة وضعت للخدمة العامة فهي ملك  
للجميع واذن لا يملكها احد فلا يكون للموظف  
حق البقاء فيها بدعوى أنها من المرافق المشتركة  
والمنافع العامة للمجموع القدى هو فرد منه وذلك  
لان الموظف متى قبل الوظيفة وجد نفسه في  
مركز قانونى يستند الى القوانين والوائح التي  
تعطى الحكومة حق فصله من الخدمة كما تقدم  
البيان •

» وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه يكون  
الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاء  
ورفض الدعوى

(استئناف وزارة الداخلية ضد محمد صفوت باشا نمرة  
١٠٩ سنة ٤٣ قضائية • دائرة حضرة صاحب العالى  
حسين درويش باشا وحضور حضرتى صاحب العزة مراد  
بك وهبه وحسن بك نبيه المصرى مستشارين)

القوانين المعمول بها . اما تقدير الظروف والنسبات التي اقتضت اجراء العمل الادارى فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

### المحنة :

« حيث ان دعوى المستأنف ( حسن أنيس باشا ) تلخص في انه كان موظفا بالحكومة دخل في خدمتها سنة ١٩٠٧ - ثم اخذ بفضل ما اظهره من الكفاءة والنشاط يترقى في مختلف وظائفها الى ان رقى في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ الى وظيفة وكيل وزارة الخارجية ولكنه فوجيء في اكتوبر سنة ١٩٢٤ بقرار من مجلس الوزراء قضى باحالة على المعاش بدون ان يكون لهذا القرار اى مبرر قانوني فلذا يطلب التعويض

« وحيث ان وزارة الخارجية تدفع الدعوى قائلة ان فصل المستأنف من وظيفته انما هو عمل ادارى داخل في سلطة الحكومة المطلقة وقد جاء مستوفيا لجميع شرائطه القانونية وان هذا مما يخرج عن رقابة المحاكم عملا بنص المادة ١٥ من لائحة الترتيب كما وان للحكومة بتتضي قوانين الاستخدام وبالاخص المادة ١٤ من دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الحق في ان تحيل الموظف على المعاش في اى وقت شاءت بدون ان تكون مضطرة لتبيان اسباب او لتقديم حساب وانتهت بطلب رفض الدعوى

« وحيث ان الفصل في القضية يستلزم البحث في ماهية الحق الذى تمسك به الحكومة

المنصوص عنه في المادة ١٤ من الدكرينو المشار اليه لاجل الوقوف على حقيقة وتعرف طبيعته وكذلك يستلزم البحث في سلطة القضاء ازاء استعمال الحكومة لهذا الحق

« وحيث انه يلاحظ بادىء بدء وبصفة عامة انه اذا اخذ بنظرية المستأنف التي يستند اليها في دعواه على اطلاقها يصبح الحق الصريح المطلق المحرل للحكومة بمقتضى المادة ١٤ لغوا كأن لم يكن وهذا لا يمكن التسليم به قانونا

« وحيث انه من المعروف والمسلم به انه في ما قبل سنة ١٨٨٣ وبالضبط قبل ( ١٠ ) من شهر ابريل من تلك السنة لم يكن للموظف لدى الحكومة اى ضمانات تقيه شر تحك رؤسائه فيه فقد كان لهؤلاء الرؤساء مطلق الحرية في فصل الموظف من الخدمة بمحض ارادتهم ومطلق مشيئتهم بدون ان يكون للموظف اى وجه للاعتراض - ولكن لما تطورت الاحوال الاجتماعية في البلاد رؤى ضرورة تنظيم حالة الموظفين في الحكومة على وجه يقيهم ولا سيما الاصاغر منهم ضرر ما كانوا يعانونه ويكفل للحكومة في الوقت نفسه حسن سير الاعمال في البلاد فسنّت الحكومة في ذلك التاريخ ( ١٠ ) من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ ) اللائحة المعروفة الآن بلائحة المستخدمين نظمت فيها درجات الموظفين وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم - وقررت فيها دفعا لذلك التحكم عن اصاغر المستخدمين عدم جواز فصل احد منهم من الخدمة في غير الاحوال العادية الا بمقتضى

اي تشريع بدون ان تجدد الاعلان والتعريح  
بتمسكها اشد التمسك بهذا الحق وباحتفاظها به  
تمام الاحتياط كما يرى ذلك مسطوراً في لذكرينات  
والقوانين التي تعاقب مدورها بعد ذلك في سنتي  
١٨٩٧ و ١٩١٧ الخاصة بتأديب اعضاء النيابة  
والقضاة الشرعيين

« وحيث ان هذا الحق يقتضيه تنظيم  
الوظائف التي تشملها المصالح العمومية وتمكين  
الحكومة من عمل ما يقضى به الصالح العام ذلك  
الصالح الخول للسلطة العليا مراقبته والهيمنة عليه  
فكان من الطبيعي وقد جعلت الحكومة مسئلة  
عن تلك المصالح ان تطلق يدها ولو الى حد  
قبل من يعملون في الوظائف العامة نظرا  
لمسئوليتها عن تصرفاتهم

« وحيث ان انيس باشا يدعى ان هذا  
الحق الخول للحكومة في المادة ١٤ لم يخرج عن  
كونه نفس الحق المنصوص عنه في المادة ٤٠٣  
من القانون المدني والذي يجوز بقتضاه المخدم  
ان يتخلص من خادمه في اي وقت شاء قبل  
الاجل المضروب ( وهو هنا بلوغ السن ) ولكن  
في مقابل دفع تعويض للخادم

« وحيث ان هذا الحق تملكه الحكومة  
تنفيذا للقانون العام كما جاء بالمادة ١٤ وقد  
احتفظت به في يونيه سنة ١٨٨٣ اي قبل صدور  
القانون المدني الاهلي الذي نظم فيه بالنص  
حقوق الخادم والمخدم وبديل انه على الرغم  
من وجود القانون المدني المختلط قبله وصدور  
القانون المدني الاهلي بعده اي في اكتوبر سنة

قرار من مجلس التأديب ( المادة ٩ ) ولكنها في  
الوقت نفسه اخرجت كبار الموظفين من هذا  
الحكم وقررت في المادة ( ١٠ ) عدم مريان  
نص المادة التاسعة عليهم

« وحيث انه يؤخذ من هذا النص ان  
مركز كبار الموظفين في الحكومة من جهة العزل  
لم يتغير عن ذي قبل بل بقي على اصله

« وحيث ان الحال استمر على هذا النوال  
الى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ حيث صدر امر  
عال قضي بانشاء محكمة تأديبية خاصة بهم سميت  
( بالمحكمة العليا التأديبية ) وجعل من اختصاصها  
محاكمتهم بطريقة مخصوصة ولكن الحكومة رأت  
ايضاً منعاً لكل التباس ودفعاً لما قد يتسرب  
الى الازهان من ان هذا قد يعد تنازلاً منها  
عن حقها قبل أولئك الموظفين ان تصرح  
باحفاظها بكامل حقها قبلهم فقررت صراحة  
وبعبارة واضحة جلية في المادة ( ١٤ ) ما يأتي  
( احكام امرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق  
المطلق في رفع اي موظف من وظيفته بدون  
توسط المحكمة العليا التأديبية )

« وحيث ان التأمل في هذا النص  
وبالاخص في عبارة ( الحق المطلق ) يرى ان  
الشارع اشار به الى حق معروف ومقرر من قبل  
فهذا النص لم يكن منشأ لحق جديد وانما هو  
مقرر لحق ثابت موجود من قبل وهذا الحق هو  
ما كان للحكومة من قبل سنة ١٨٨٣ من مطلق  
التصرف في شؤون الموظفين بالفصل وغيره

« وحيث ان الحكومة حرصاً على هذا  
الحق لم تدع اي فرصة تمر بعد ذلك عند عمل



« وحيث ان تعيين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ولا فائدة فيه مادام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذن يكون تكليف الحكومة ببيانها لا محل له

« وحيث ان سن قانون سنة ١٨٧٨ لتأديب الموظفين المستثنين بالمادة ( ١٠ - سنة ١٨٣٨ ) هو اعطاء حق جديد للحكومة تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق لم يكن موجوداً والمحافظة على حق قديم مطلق قد احتفظت به في نفس هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان الحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تعزل الموظف المنطبق عليه حكم لمادة ١٤ على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لازمان فيه

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف كان يشغل وظيفة من الوظائف الداخلة في حكم المادة ( ١٤ ) وهي وظيفة وكيل وزارة الخارجية فاحالته على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملاً بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة للقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة

١٨٨٣ فان الحكومة جاءت في سنة ١٨٨٨ وقررت احتفاظها بهذا الحق بطريقة صريحة وهذا مما لا يدع اى شك في ان طبيعة هذا الحق تخالف طبيعة الحق المنصوص في القانون المدني اذ لو كانت طبيعتهما واحدة كما قيل لما احتاج الشارع الى النص عنه في سنة ١٨٨٨ بل كان اكتفى باحكام القانون المدني العام « وحيث انه رغم استحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تقييده له مع انه يطبق من كل قيد بنص القانون

« وحيث ان العلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستثنين بقانون سنة ١٨٨٣ هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتعريضهم للمحاكمة التأديبية قد يقضى الى اذاعة سر من اسرار الدولة وفتح بابا لمسئولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات اولئك الموظفين او غير ذلك - فدفعاً لهذه المحظورات رؤى الاكتفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه العلة نفسها مما لا يصح معها قانوناً الزام الحكومة ببيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

لأنما هو وضع فاصل بين أعمال السلطة التنفيذية وأعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمها معا ومن ان تبقى احدهما على الاخرى - وكل ما للمحاكم بمقتضى نص تلك المادة تجاه الامر الادارى أن تنظر هذه فيما اذا كان الامر جاء مستوفيا شكله القانونى ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها - اما تقدير الظروف والماسبات التى اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

« وحيث لامطعن من احد فى الشكل كما لم يثبت ان الحكومة قد خالفت فى احوالها المتأنف على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس

« وحيث انه قد قيل ان التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم للضمانات التى اعطيت المستخدمين بمقتضى لائحة الاستخدام وبالاخص بمقتضى الامر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المغفور له توفيق باشا والذى امر فيه واكد بوجود معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وبعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانونى صحيح

« وحيث ان الامر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الحض الكثير على حماية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله ( وان لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير ) فكبار الموظفين وهم اولئك الرؤساء المقصودون

بالنهي لا يستطيعون الاستفادة من هذا الامر ولا ان ينتزعوا من عبارته لأنفسهم حقا لى يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم بمقتضى نص اللائحة نفسها والتى صدر الامر الكريم عقبها مباشرة جاتا على وجوب العمل باحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كان معلقا على مصادقة ( صاحب الامر ) ولا يعقل انه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذى وضع ذكره سنة ١٨٨٨ وحفظ فيه الحق المطلق فى فصل اولئك الموظفين

« وحيث قد قيل كذلك ان تصرف الحكومة فى شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن فصل المتأنف من وظيفته فى القضية الحاضرة لم يكن بسبب عمل من اعمال الوظيفة وانما كان بدافع العوامل الحزبية

« وحيث انه ثبت مما سبق من الاسباب ان فصل المتأنف كان من حق الحكومة العام فاساءة استعمال هذا الحق العام لا يدخل تحت سلطان الحاكم عملا يبدأ فصل السلطات عن بعضها بل يكون امام الجهة التى اولتهم تلك السلطة وجملتهم مسئولين امها عن حسن تصرفهم فيها

« وحيث قد قيل اخيرا ان الوظائف فى الحكومة لم تكن ملكا للوزراء يتصرفون فيها بحسب اهوائهم وشهواتهم فيقصون عنها من يشاءون ويخصون بها من يريدون وانما هى بحكم الدستور من المرافق العامة لمجموع الامة

« وحيث انه صحيح ان الوظائف فى

الحكومة لم تكن ملكا للوزراء كما انها ليست ملكا للموظف لان الوظيفة وضعت للخدمة العامة فهي ملك للمجتمع واذن لا يملكها احد فلا يكون للموظف حق البقاء فيها بدعوى انها من المرافق المشتركة والمنافع العامة للمجموع الذي هو فرد منه وذلك لان الموظف متى قبل الوظيفة وجد نفسه في مركز قانوني يستند الى القوانين والوائح التي تعطى الحكومة حق فصله من الخدمة كما تقدم البيان

• وحيث انه بناء على ما تقدم جيمه تكون الدعوى على غير اساس قانوني ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى

( استئناف سادة حسن انيس باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي ضد وزارة الخارجية وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الرؤوف زكي بك عمدة ٩٧٧ سنة ٤٣ قضائية واستئناف وزارة الخارجية ضد سادة حسن انيس باشا عمدة ١٤١٤ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا وحضر الهيئة السابقة )

٤٦٩

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ٩٢٧  
حكومة . موظف . احالة على المعاش . بدون  
محاكمة تأديبية . استعمال حق مشروع .  
لا مسئولية .

### النافعة القانونية

١ - عند ما انشأت الحكومة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المحكمة العليا التأديبية الخاصة بمحاكمة كبار الموظفين احتفظت في المادة ١٤ من الأمر

العالي بمحتها المطلق في رفع أى موظف منهم من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية . والعلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور . فتعريضهم للمحاكمة التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من اسرار الدولة او يفتح بابا لمسؤولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات أولئك الموظفين .

لهذه العلة نفسها لا يصح قانونا الزام الحكومة بتبيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لما على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة

٢ - ليس للمحاكم أن تناقش أو تقدر الاسباب والظروف التي حملت الحكومة على احالة احد كبار موظفيها على المعاش

٣ - اذا استعملت الحكومة حقها هذا وأحالت أحد كبار موظفيها على المعاش فلا ضمان عليها في ذلك ما دامت تعمل في دائرة القانون

٤ - كل مالمحاكم ان تعمله ازاء تظلم من أمر ادارى ان تبحث فيما اذا كان العمل الادارى واقعاً أو غير واقع في دائرة القانون، فاذا تبين لها ان الامر الادارى وقع مستوفيا شكله القانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها فلا يحق لها ان تحكم بمسؤولية الحكومة في شئ .  
المحكمة :

• حيث ان دعوى المستأنف عليه ( زغلول باشا ) تناخص في انه كان وكيلا لوزارة



المواصلات وأنه في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بينما كان قائماً بعمله بالوزارة اتاه كتاب من الوزير يبلغه فيه حالته على المعاش ولما كانت هذه الاحالة في غير محلها قانوناً ولا يوجد لدى الحكومة ما يبررها بالمرّة فهو يطلب التعويض

« وحيث ان وزارة المواصلات تدفع الادعوى قائلة ان احالة المستأنف عليه على المعاش انما هي عمل من الاعمال الادارية المحظور على المحاكم التمرض لها عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية كما ان للحكومة بمقتضى نص المادة ( ١٤ ) من دكريتو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ الحق في احالة الموظف على المعاش بدون حاجة لبيان اسباب او لتقديم حساب راتنت بطلب عدم اختصاص المحكمة بنظر الادعوى او رفضها موضوعاً

« وحيث ان الفصل في القضية يستلزم البحث في ماهية الحق الذي تتمسك به الحكومة المنصوص عنه في المادة ( ١٤ ) من الدكريتو المشار اليه لاجل الوقوف على حقيقته وتعرف طبيعته وكذلك يستلزم البحث في سلطة القضاء ازاء استعمال الحكومة لهذا الحق

« وحيث انه يلاحظ بادىء بدء وبصفة عامة انه اذا اخذ بنظرية المستأنف عليه التي يستند اليها في دعواه على اطلاقها يصبح الحق الصريح المطلق الخول للحكومة بمقتضى المادة ١٤ لغواً كأن لم يكن وهذا لا يمكن التسليم به قانوناً « وحيث انه من المعروف والمسلم به انه في ما قبل سنة ١٨٨٣ وبالضبط قبل ( ١٠ ) من

شهر ابريل من تلك السنة لم يكن للموظف لدى الحكومة اى ضمانه تقيه شر فحكم رؤسائه فيه فقد كان لهؤلاء الرؤساء مطلق الحرية في فصل الموظف من الخدمة بمحض ارادتهم ومطلق مشيئتهم بدون ان يكون للموظف اى وجه للاعتراض - ولكن لما تطورت الاحوال الاجتماعية في البلاد رؤى ضرورة تنظيم حالة الموظفين في الحكومة على وجه يقيهم ولا سيما الاصاغر منهم ضرر ما كانوا يعانونه ويكفل للحكومة في الوقت نفسه حسن سير الاعمال في البلاد فسنت الحكومة في ذلك التاريخ ( ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ ) اللائحة المعروفة الآن بلائحة المستخدمين نظمت فيها درجات الموظفين وكيفية تعيينهم وترقيتهم ونأديهم وفصلهم - وقررت فيها دفماً لذلك التحكم عن اصاغر المستخدمين عدم جواز فصل احد منهم من الخدمة في غير الاحوال العادية الا بمقتضى قرار من مجلس التأديب ( المادة ٩ ) ولكنها في الوقت نفسه اخرجت كبار الموظفين من هذا الحكم وقررت في المادة ( ١٠ ) عدم سريان نص المادة التاسعة عليهم

« وحيث انه يؤخذ من هذا النص ان مركز كبار الموظفين في الحكومة من جهة الفصل لم يتغير عن ذى قبل بل بقي على اصله

« وحيث ان الحال استمر على هذا المنوال الى ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ حيث صدر امر عال قضى بانشاء محكمة تأديبية خاصة بهم سميت ( بالمحكمة العليا التأديبية ) وجعل من

اخذصاصها محاکمتهم بطريقة مخصوصة ولكن الحكومة رأت ايضاً منعاً لكل التباس ودفعاً لما قد يتسرب الى الاذهان من ان هذا قد يعد تنازلاً منها عن حقها قبل أولئك الموظفين ان تصرح باحتفاظها بكامل حقها قباهم فقررت صراحة وبعبارة واضحة جلية في المادة ( ١٤ ) ما يأتي ( احكام أمرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع اي موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية )

« وحيث ان المتأمل في هذا النص وبالاخص في عبارة ( الحق المطلق ) يرى ان الشارع اثار به الى حق معروف ومقرر من قبل فهذا النص لم يكن منشأ لحق جديد وانما هو مقرر لحق ثابت موجود من قبل وهذا الحق هو ما كان للحكومة من قبل سنة ١٨٨٣ من مطلق التصرف في شؤون الموظفين بالفصل وغيره

« وحيث ان الحكومة حرصاً على هذا الحق لم تدع أي فرصة تمر بعد ذلك عند عمل أي تشريع بدون ان تجدد الاعلان والتصريح بتمسكها أشد التمسك بهذا الحق وباحتفظها به تمام الاحتفاظ كما يرى ذلك مسطوراً في الدكرينات والقوانين التي تعاقب صدورها بعد ذلك في سنتي ١٨٩٧ و ١٩١٧ الخاصة بتأديب اعضاء النيابة والقضاة الشرعيين

« وحيث ان هذا الحق يقتضيه تنظيم الوظائف التي تشملها المصالح العمومية وتمكين الحكومة من عمل ما يقتضي به الصالح العام ذلك الصالح المحول للسلطة العليا مراقبته والمهينة عليه

فكان من الطبيعي قد جعلت الحكومة مسئولة عن تلك المصالح ان تطلق يدها ولو الى حد قبل من يعملون في الوظائف العامة نظراً لمسئوليتها عن تصرفاتهم.

« وحيث انه قد قبل ان هذا الحق المحول للحكومة في المادة ( ١٤ ) لم يخرج عن كونه نفس الحق المنصوص عنه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني والذي يجوز بمقتضاه للتخديم ان يتخلص من خادمه في أي وقت شاء قبل الاجل المضروب ( وهو هنا بلوغ السن ) ولكن في مقابل دفع تعويض للخادم

« وحيث ان هذا الحق تملكه الحكومة تنفيذاً للقانون العام كما جاء بالمادة ١٤ من دكريتو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وقد احتفظت به في لائحة ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ اي قبل صدور القانون المدني الاهلي الذي نظم فيه بالنص حقوق الخادم والتخديم وبدليل انه على الرغم من وجود القانون المدني المختلط قبله وصدر القانون المدني الاهلي بعده اي في اكتوبر سنة ١٨٨٣ فان الحكومة جاءت في سنة ١٨٨٨ وقررت احتفظها بهذا الحق بطريقة صريحة وهذا مما لا يدع اي شك في ان طبيعة هذا الحق تخلف طبيعة الحق المنصوص عنه في القانون المدني اذ لو كانت طبيعتهما واحدة كما قيل لما احتاج الشارع الى النص عنه في سنة ١٨٨٨ بل كان اكتفى بأحكام القانون المدني العام

« وحيث انه رغم استحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تهيداً له مع انه طليق من كل قيد بنص القانون



« حق قديم مطلق قد احتفظت به عنة نقص هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان للحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تحيل الموظف المتطبق عليه حكم المادة ( ١٤ ) على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لا ضمان فيه

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف عليه كان يشغل وظيفة من الوظائف الداخلة في حكم المادة ( ١٤ ) وهي وظيفة وكيل وزارة المواصلات فاحاله على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملا بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت بخلة لقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة اذا هو وضع فاصل بين اعمال السلطة التنفيذية واعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمهما معا ومن ان تبقى احدهما على الاخرى - وكل ما للمحاكم يقتضى نص تلك المادة فحده الأمر الادارى ان تنظر هذه فيما اذا كان الأمر جاء مستوفيا شكله القانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها - اما تقدير الظروف والمناسبات التي اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

« وحيث ان العلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستأنفين بقانون سنة ١٨٨٣ هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتمريضهم للمحاكمة التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من اسرار الدولة ويفتح بابا لمسئولية الحكومة قبل الافراد. بسبب تصرفات أولئك الموظفين او غير ذلك - فدفعنا لهذه المحظورات رؤى الاكتفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه العلة نفسها مما لا يصح جعلها قانونا الزام الحكومة ببيان اسباب الاحالة الآن هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

« وحيث ان تبين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ولا فائدة فيه ما دام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذن يكون تكليف الحكومة ببيانها لا محل له

« وحيث ان من قانون سنة ١٨٨٣ بتأديب الموظفين المستثنين بالمادة ١٠ من لائحة ابريل سنة ١٨٨٣ ، هو اعطاء حق جديد للحكومة تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق ثم يكن موجودا والمحافظة على



« وحيث لا مطعن من احد في الشكل كما لم يثبت ان الحكومة قد خالفت في احوالها المتأنف عليه على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس »

« وحيث انه قد قيل ان التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم للضمانات التي اعطيت المستخدمين بمقتضى لائحة الاستخدام وبالأخص بمقتضى الأمر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المغفور له توفيق باشا والذي امر فيه واكد بوجوب معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانوني صحيح »

« وحيث ان الأمر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الحض الكثير على حماية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله ( وان لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير ) فكبار الموظفين وهم أولئك الرؤساء المقصودون بالنهي لا يستطيعون الاستفادة من هذا الأمر ولا ان يتزعوا من عبارته لأنفسهم حقا لكي يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم بمقتضى نص اللائحة نفسها والتي صدر الأمر الكريم عقبها مباشرة حاثا على وجوب العمل بأحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كانت معلقة على مصادقة ( صاحب الأمر ) ولا يعقل انه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذي وضع دكره سنة ١٨٨٨ »

وحفظ فيه الحق المطلق في فصل أولئك الموظفين « وحيث قد قيل كذلك أن تصرف الحكومة في شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن زغلول باشا لم يفصل من وظيفته لسبب عيب او خطأ وقع منه فيها وانما لسبب دفاعه عن خزانة الدولة وضنا بأموالها من أن تصرف في غير وجوها ويرتكن زغلول باشا في ذلك على خطاب صادر له في نفس يوم الاحالة من سكرتير عام وزارة المواصلات وفيه يبلغه أسف الوزير لحرمان الحكومة من الخدمات الجليلة التي كانت يؤديها لها بالنزاهة والجد والكفاءة ويتحدى الحكومة في اثبات أن وزيره كان طلب من مجلس الوزراء احواله على المعاش ويطلبها بابرار جدول أعمال الجلسة التي فصل فيها لكي تعرف الحقيقة »

« وحيث ان زغلول باشا بدفاعه هذا يقصد ان يثبت امرين : الاول ان فصله لم يكن بناء على طلب وزير المواصلات : الثاني — انه كان في وظيفته رجل جد ونزاهة وكفاءة وعليه يكون رفعه من وظيفته بلا مبرر »

« وحيث انه ثابت من مرسوم الاحالة على المعاش أن وزيره هو الذي طلب احواله وقد صادق عليها مجلس الوزراء واذن يكون طلب زغلول باشا البحث فيما يخلف ما هو ثابت رسميا في ذلك المرسوم طلبا غير قانوني ولا يمكن اجابته » وحيث انه عن ثاني الامرين وهو أن فصله كان بغير مبرر فهذا يرجع بالطبع الى البحث في الظروف والدواعي التي اقتضت تلك

الاحالة ولا رقابة للمحاكم عليها لاتها بحث في  
الاسباب التي للسلطة التنفيذية وحدها حق  
تقديرها

وحيث ان ارتكاز زغلول باشا على الخطاب  
السالف ذكره لا يفيد اذ لا يمكن من الوجهة  
القانونية اعتبار ما جاء به الا من قبيل المجاملات  
التي جرت بها العادة في مثل هذه الظروف

« وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه تكون  
الدعوى على غير أساس قانوني ويكون الحكم  
المستأنف في غير محله ويتمين الغاؤه ورفض  
الدعوى

( استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها مندوبها  
حضرة صاحب النزة مصطفى بك عبد اللطيف ضد سادة  
محمد باشا زغلول وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم  
الهلالي بك الحامي نمرة ١٢٤٨ سنة ٤٣ قضائه .  
دائرة حضر صاحب العالي حدين درويش باشا وحضور  
الهيئة السابقة )

٤٧٠

محكمة جنايات نقي سوييف

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٧

استئناف النيابة والمدعى المدني . اثره في وصف  
الواقعة . جناية . جنحة .

القاهرة القانونية

اذا تقدمت الواقعة للمحكمة الجزئية باعتبارها  
جنحة وصدر حكم بالعقوبة وبالتعويض فاستأنفت  
النيابة والمدعى بالحق المدني الحكم ورأت محكمة  
الاستئناف أن الواقعة جناية فحكمت بعدم  
الاختصاص ثم تقدمت القضية لمحكمة الجنايات  
بوصفها الجديد فلا يجوز للمتهم أن يدعى بأنه

اكتسب حقاً بموجب اعتبار الواقعة جنحة بناء  
على ان استئناف النيابة والمدعى بالحق المدني كان  
الفرض منه فقط التشديد في العقاب وزيادة  
التعويض . والمحكمة في هذا أن استئناف النيابة  
والمدعى بالحق المدني ارجعا القضية لحالتها  
الاولى قبل صدور الحكم المستأنف فيها وقضاء  
محكمة الاستئناف بعدم الاختصاص انما يصلح  
خطأ محكمة اول درجة واجراءات النيابة لذاتها  
لا تكسب المتهم حقاً الا اذا اقرتها فيه محكمة  
الموضوع التي لها السلطان المطلق في تكييف وتقدير  
ما تقدمه لها النيابة من الوقائع  
المحكمة :

« من حيث ان الواقعة تتلخص في ان  
بطرس سلامة حنا المجنى عليه ذهب هو واخوه  
تأوضروس سلامة حنا لرى ارض لما فحضر  
اليهما المتهمان حنا ميخائيل وحنا سمعد فرج  
وضرب اولهما حنا ميخائيل صليب الكبير المتهم  
الاول بطرس سلامة حنا المجنى عليه بفأس في  
رأسه خلف أذنه وضربه ثانيهما حنا سمعد بطورية  
أخرى في رأسه وبأعلى حاجبه فاحدثا به الاصابة  
التي كادت تقتله لولا العناية بمعالجته التي لبث فيها  
اكثر من ستين يوماً وقد قدمت النيابة هذه  
القضية للمحكمة الجزئية بالمادة ٢٠٥ عقوبات  
فحكمت بعقوبة لم تقبلها النيابة فاستأنفت الحكم  
وكان المجنى عليه ادعى مدنيا في القضية فاستأنفها هو  
ايضا فقضت محكمة الاستئناف بعدم اختصاص  
محكمة الجناح بنظر هذه الدعوى بناء على انها

تبينت من ظروفها ومن كون الضرب بجحد الفأس  
وهي آلة قاتلة وان الضرب كان اعلا الحاجب  
وخلف الاذن وبعبارة اخرى في مقتل وبتقديم  
القضية بحسب هذا الوصف لهذه المحكمة تطبيقا  
للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨/١ عقوبات تقدم المجنى  
عليه وادعى مدنيا طالبا الحكم عليهما بمبلغ ١٥٠  
جنيها على سبيل التعويض اما المتهمان فدفعا بلسان  
الحامي عنهما بان رفع الدعوى من النيابة على  
المتهمين بوصف كونها جنحة قد اكسبها حقوقا  
لا يمكن أن يسلباها برفع استئناف منها الغرض  
منه التشديد فقط في العقاب ودفعوا موضوعا بأن  
ما جاء من الادلة في القضية قبلهما غير صحيح  
ولا يمكن ان يكون اساسا للحكم بمقوبة

### فأما عن الدفع الفرعى

« من حيث ان قاضى الموضوع له السلطان  
المطلق في تكليف ما تقدم اليه من الوقائع وتقدير  
ماهية ما تعرض عليه من الافعال بغير ان يكون  
مقيدا في ذلك كله بأقل قيد فله ان يجارى النيابة  
في تصرفها وله ان يخالفها في تقديرها للوقائع  
فيقضى بان ما عرض عليه بوصف كونه مخالفة  
هو جنحة او بوصف كونه جنحة هو مخالفة أو  
بوصف كونه جنحة هو جنابة

« وحيث ان استئناف النيابة والمدعى المدني  
ارجعا القضية لحالتها الاولى قبل صدور الحكم  
الاستئناف منها .

« وحيث ان قضاء محكمة لاستئناف بعدم  
الاختصاص انما يصلح خطأ رآته المحكمة المذكورة

عند تقديرها لما طرح امامها ولها تبعاً للقواعد  
العامة ان تكيفه التكيف الذى ينطبق في نظرها  
على القانون

وحيث ان اجراءات النيابة اذاً لذاتها لا  
تكسب المتهم حقا الا اذا اقرتها محكمة الموضوع  
التي ترجع اليها النيابة في عملها .

« وحيث ان المتهمين في هذه الدعوى لم  
يكسبا اذن حقا بتقديم النيابة الدعوى بوصف  
كونها جنحة فان محكمة الموضوع التي لها حق  
تكيف ما يقدم اليها اصلحت خطأ النيابة  
وارجعتها بحكمها الى طريق الصواب

« وحيث ان الدفع الفرعى اذن في غير محله

### واما عن الموضوع

« من حيث ان الكشف الطبي اثبت أن  
الضربتين اللتين اصابتا المجنى عليه من يد المتهمين  
كانتا بجحد فأس كل منهما « آلة قاتلة » وكلاهما  
اصابتا رأس المجنى عليه اعلا حاجبه وخاف اذنه  
( مقتل )

« وحيث ان الشهود الذين شهدوا امام  
المحكمة واعتقدت هي صدق شهادتهم قرروا  
برؤية وقوع الضرب من المتهمين

« وحيث ان التهمة اذن ثابتة عليهما  
وعقابهما على ما وقع منهما في الزمن والمكان  
السالف ذكرهما قبل ينطبق على المواد ٤٥ و ٤٦  
و ١٩٨/١ عقوبات

### عن الدعوى المدنية

« من حيث ان الدعوى المدنية في محلها



« ومن حيث ان هذا الكشف الطبي كان يستدعي البحث وراء المحدث لهذه الأصابة مادامت النيابة على يقين كما هو الحال في هذه الدعوى من تجرد تهمة الجناية من الظروف التي تقتضي محاسبة بعض المتهمين عن عمل البعض وبعبارة أخرى مجردة من الظروف المعروفة قانوناً والتي تقتضي التضامن في العقاب

« وحيث ان على العكس من ذلك ومع ما أثبتته الكشف الطبي بالكيفية المتقدمة أقامت النيابة الدعوى على الستة المذكورين بانهم ضربوا هذه الضربة قنشات عنها وفاة المتوفى « وحيث ان هذا معناه التسليم بشروع الفعل بين المتهمين وعدم امكان تعيين الضارب من بينهم ومقتضاه ان تختار المحكمة من بينهم من تختار.

« وحيث ان معنى هذا التصرف ان ينتقل التحقيق الذي خص القانون النيابة به لكشف الحقائق في الجنايات وما يتبعه من دعوى عمومية واجراء الى محكمة الجنايات فتكون هي المختصة وهي التي ترفع الدعوى على من تظهر ادانته وبعبارة أخرى تكون هي كل شيء في الدعوى وهو ما لم يقل به النظام الجنائي الاهلي في مصر والمعلوم ان اختصاص محكمة الجنايات محصور في الحكم فيما تقدمه النيابة من الدعاوى المعينة ومناقشة ما تقدمه من الادلة تأييداً لهذه الدعاوى وليس الجري وراء كشف حقيقة شيء لم يستطع المحقق المكلف به الوصول لكشف حقيقة « وحيث ان القضية بمجالاتها لا يوجد فيها

لما نعمله المجنى عليه من الآلام والمدة الطويلة التي قضاها في العلاج لا ان المحكمة ترى الاكتفاء بمبلغ ١٠٠ مائة جنيه فقط ( قضية النيابة العمومية ضد حنا ميخائيل واخر نمرة ٣٩٥ احالة سنة ١٩٢٤ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرة صاحب النزة السيد عبد الهادي بك الجندی وحامد بك رسوان مستشارين وحضور حضرة يوسف افندي وصفي وكيل النيابة )

٤٧١

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٧

ضرب • ضرب افضى الى الموت • ضربة واحدة • ضارب غير معروف • عدم تضامن المتهمين •

القاعدة القانونية

اذا ضرب المجنى عليه ضربة واحدة اردت بحياته واتهمت النيابة جملة أشخاص بنتيجة الضربة ولم يكن في الدعوى ظروف تقتضي محاسبة بعض المتهمين عن عمل البعض أو بعبارة أخرى كانت الدعوى مجردة من الظروف المعروفة قانوناً والتي تقتضي تضامن المتهمين في العقاب وثبت من التحقيق ان الضارب لهذه الضربة الوحيدة غير معروف وجب الحكم ببراءة جميع المتهمين

المحكمة :

« من حيث ان المتوفى مات متأثراً من ضربة واحدة قل الطبيب الكشف في تقريره انها لم تترك أثراً وان هذه الضربة انما ظهرت عند التشريح

من جهة الوقائع ما يقطع بمسئولية أحد المتهمين دون الآخر

« وحيث انه لذلك يتعين براءة المتهمين الحاضرين من تهمة هذه الجناية السابقة

( قضية النيابة العمومية ضد محمد علي وآخرين غمرة ٥٦٥ احالة سنة ١٩٢٣ وحضر مع المحم الاول حضرة الاستاذ عبد الواحد افندي محمد الحامي . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد غلام باشا ومحضور حضرتي صاحبي النزة السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وحامد رضوان بك مستشارين وحضور ابراهيم افندي احمد حبيب وكيل النيابة )

٤٧٢

محكمة جنابات بني سويف

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم الخفي . قصد الاختفاء . عمل ايجابي .

القاعدة الجنائية

اخفاء الاشياء المسروقة لكي يكون جريمة يعاقب عليها القانون يجب ان يكون ناشئا عن فعل مادي ايجابي يأتيه الخفي وهو يعلم ماذا يعمل فوق علمه بان الشيء الذي يخفيه مسروق . فمجرد علمه بوجود شيء مسروق بلا دخل له في الاخفاء لا يمكن ان يكون سببا للمسئولية الجنائية . يتفرع عن هذا ان أخا السارق اذا حضر لمنزل أخيه للمطلة عليه وأم السارق اذا ساكنت ولدها في منزله لا يعتبران مرتكبين جريمة اخفاء الاشياء المسروقة حتى لو علما بان الشيء الموجود في المنزل مسروق بالفعل

المحكمة :

« من حيث ان الواقعة تتلخص في انه بسبب حدوث واقعة بين أحد رجال البوليس وبعض أهالي ناحية الكعابي بمناسبة شخص كان يبحث عنه ظهرت عنده حمير مسروقة بالناحية المذكورة من بينها حمار ضبط في منزل رسمي خليفة المتهم الاول ولما سئل رسمي المذكور عن مصدر هذا الحمار قال انه وجدته ضالا في الطريق فأخذه وتبين من التحقيق ان الشخص اسمه ابراهيم عبد الله وبناء على ذلك رفعت النيابة الدعوى على المتهم بصفته سارقا لحمار وعلى والدته جواهر وأخيه السيد علي درويش بصفتها مخفين لحمار المسروق

« وحيث انه تبين ان المنزل الذي ضبط فيه الحمار آل للمتهم الاول عن والده وان والدته تسكنه معه وان أخاه المتهم الثالث يسكن بلداً آخر وانما حضريوم العيد للمعايدة عليها .

« وحيث ان اخفاء الاشياء المسروقة الذي يعاقب عليه القانون يجب ان يكون ناشئا عن فعل مادي ايجابي يأتيه الخفي وهو يعلم ماذا يعمل فوق علمه بان الشيء الذي يخفيه مسروق فمجرد علمه بوجود شيء مسروق بلا دخل له في الاخفاء لا يمكن ان يكون سببا للمسئولية الجنائية واذن فوجود أخ السارق في منزل هذا الاخير للمطلة ومساكنة الأم لولدها

لا يكفیان لاسناد جريمة الاخفاء لها ولو علما  
بان الشئ مسروق ويتمين برأيتهما عملا بالمادة  
٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
» وحيث ان تهمة الاول ثابتة عليه من  
اعترافه وعقابه على ما وقع منه في الزمن والمكان

المبينين بالتهمة ينطبق على المادة ٢٧٥ عقوبات  
( قضية النيابة العمومية ضد رضى خايمه وآخرين  
نمرة ٤ احالة سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب  
السادة محمد علام باشا وحضور حفرتي صاحبي العزة  
حامد رضوان بك وعبد الفتاح حسين بك وبحضور  
ابراهيم اقتدى ادهم وكيل النيابة )

## محكمة استئناف القاهرة

٤٧٣

محكمة استئناف اسبوط الاهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٧

حراسة . كنيسة . ادارتها .

القاهرة التأسيسية

كون العين المتنازع عليها لا يمكن لغير  
المتخاصمين ادارتها غير مانع من تعيين حارس  
عليها ، فاذا قام نزاع على ملكية كنيسة ارضا  
وبناء وما تشمله من اوان فضية واثاثات وكتب  
مما يستلزمه العمل بالكنيسة من اقامة شعائر  
دينية وعقود زواج وغيره وطلب احد الخصمين  
اقامة حارس ليتولى ادارة الكنيسة والمحافظة  
على ما فيها جاز

المحكمة :

» حيث ان النزاع قائم بين الطرفين على  
ملكية كنيسة ارضا وبناء ولم يفصل فيه للآن  
وقد رفع المستأنف هذه الدعوى طالبا تعيين

حارس قضائي حتى يحكم في النزاع الخاص  
بالملكية فرفضت دعواه فاستأنف وأصر على طلبه  
وزاد بأن بالكنيسة اوان فضية واثاثات وكتب  
مما يستلزمه العمل بالكنيسة من اقامة شعائر  
دينية وعقد زواج وغيره وان لها ايراد في  
بعض الاوقاف

» وحيث ان المادة ٤٩١ من القانون المدني  
صریحة وعامة في ان للمحكمة ان تعين حارسا  
للأشياء المتنازع عليها امام القضاء وان تعين احد  
المتنازعين او غيرهما حارسا عليها

» وحيث ان تعيين الحارس هو لمصلحة  
المتنازعين لمنع الخطر باتقاء ما عساه ان يلحق  
بالعين المتنازع عليها او محتوياتها من ضرر او فقدان  
وبالمحافظة على ما يحتمل ان يكون لها من ايراد

» وحيث ان لا محل للاخذ بما جاء بالحكم  
المستأنف وما ذهب اليه وكيل المستأنف عليهما

من ان الحراسة لا يصح ان يؤمر بها الا فيما يمكن  
لغير اى غير المتخاصمين ادارته اذ لا معنى لهذا  
التقييد مع وجود النص الصريح على اطلاق في



انهما وآخرين شركاء على الشيوع في اطيان قدرها ٣٩١ فدانا و ١٤ قيراطا و ٢٠ سهما وقد باع المستأنف عليهم الثلاثة الاول الى المستأنف عليه الاخير ٢٢١ فدانا و ١٦ قيراطا و ٢٢ سهما وهو مقدار ما يملكون شائما في الاطيان المشتركة سالمة الذكر ضم عقد رسمي تاريخه ٢٣ ماوس سنة ١٩٢٣ بثن قدره سبعون جنبا لفدان - فرغ المستأنفون على المستأنف عليهم دعوى الشفعة هذه وقد حكمت محكمة اسبوط لابتدائية الاهلية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٥ برفض دعوىهم والزمهم بالصاريق مستندة في ذلك الى انه اذا كان الشفعيع واشترى من درجة واحدة فلا شفعة لعدم النص :

« وحيث ان طلي الشفعة استأنفوا هذا الحكم وطلبوا الغاءه والحكم باحقيتهم في الاطيان اشفوع فيها مقابل دفع ثمنها الوارد بالمقد وملحقاته القانونية وانهم مستعدون لأخذ باقي الاطيان المشتره مع الصفقة المذكورة وطلبوا تعيين خبيراً لتقدير ثمنها وطلب المشفوع منه تأييد الحكم المستأنف لعدم احقيتهم في الشفعة للاسباب التي ابداهها

« وحيث ان الخلاف بين الطرفين قائم على ما يأتي :

فيقول المستأنفون انه يجوز للشريك على الشيوع ان يشفع في حصة شائما اشتراها شريك آخر وان توزع الصفقة بين الشركاء كل بنسبة نصيبه ويقول المستأنف عليه الاخير بعدم الجواز الا في احوال الأولوية فان لم توجد فلا شفعة

المادة ٤٩١ من القانون المدني بالكيفية المتقدمة « وحيث انه متى توفر ركننا الحراسة وهما النزاع والخطر وكانت العين مما يصح ان يمين عليها حارس كما في الحالة التي نحن بصددنا فلا مانع مطلقا من تعيين حارس لاستلام العين المتنازع عليها ومحتوياتها وادارة شؤونها فيما خصصت له الى ان ينتهي النزاع

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الةؤه

( استئناف حضرة صاحب الفظة الانباكرلس الخامس بطررك الاقباط الارثودكس وحضر عنه حضرة ابادير امندى حكيم المحامي ضد القمص مسدئيل واجر وحضر عنها حضرة الاستاذ اسماعيل افندى مجدى المحامي نمرة ٣١٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة على حبس باشا وحضور حضرتى صاحبي النزة اسماعيل بك الحكيم ومحمد توفيق حتى يك مستشارين )

٤٧٤

محكمة استئناف اسبوط

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٧

شفعة . مشر شفعيع . اولوية

الفاعرة القانونية

ليس لشفعيع ان يشفع من شفعيع آخر الا اذا تحققت فيه الأولوية التي نصت عليها الفقرة الاولى من المادة السابعة من قانون الشفعة . فاذا تساوى الشفعيع والمشتري في الدرجة فلا شفعة .

المحكمة :

« حيث ان طرفي الخصوم متفقان على

مردود لان مادة الشفعة وان كانت مأخوذة أصلاً من الشريعة الإسلامية الا ان القانون المدني قد وضع لها على التعاقب نظاماً متفقاً مع الضرورة التي أوجدها بحيث لا يصح الخروج عن احكام النصوص التي أكتفى الشارع المصري بوضعها لها وحصرها فيها دون غيرها من الاحكام الخاصة بالشفعة في كتب الفقهاء.

« وحيث انه كان للشريك على المشاع أن يأخذ بالشفعة نصيباً مناسباً لحصته فيما اشتراه شريكه من العقار المشترك وذلك عملاً بالمادة (٩٥) من القانون المختلط المدني التي ألغيت.

« وحيث ان التشريعين المدنيين الجديدين المختلط والاملى فيما يخص بالشفعة قد جاء بقانونى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ للاول و٢٣ مارس سنة ١٩٠١ لثانى فى نصوص واحدة وقد نص فى اولها على إلغاء المواد من ٩٣ الى ١٠١ من القانون المختلط المدني وذلك تكون المادة (٩٥) السابق الكلام عليها قد ألغيت فى قانون الشفعة الجديد للمحاكم المختلطة

« وحيث ان المادة الاولى من قانون الشفعة الجديد « الاعلى والمختلط » اجلت حق الاخذ بالشفعة اصلاً لاثنيين : الشريك بحصة شائعة فى العقار المبيع والجار المالك وهذا ما سماه المتأفقون « حقاً مطلقاً للشريك فى الاخذ بالشفعة نصت عليه المادتان الاولى والسابعة من القانون بحيث يكون للشفيع على قولهم حق الاخذ بالشفعة مطلقاً بمجرد حصول البيع وان القانون لم ينص

« وحيث انه جاء بصحيفة الاستئناف ان القانون لم ينص على حالة تراحم الشفعاء والمشتري ان كانوا من مرتبة واحدة وفى المدكرة المقدمة من المتأففين - « لم يكن الشارع فى حاجة مطلقاً الى النص صراحة على حق الشريك فى الشفعة من شريكه سواء كانا صاحبي حق الرقبة او شريكين على الشيوع او صاحبي حق الانتفاع مستندين الى ان حق الشريك فى الشفعة حق مطلق مالم ينص على تحريمه والى احكام الشريعة الفراء التى اجازت الشفعة من الشريك وهى اصل التشريع فى مادة الشفعة - ثم زادوا قولهم ان الشارع لم يكن فى حاجة الى النص صراحة على قسمة العين بين اصحاب الدرجة الواحدة شفعاء ومشتريين لأن نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الشفعة يعنى عن هذا النص وان امتياز احد الشركاء بالصفقة وحرمان آخرين منها يخل بالتوازن بين انصبتهم

« وحيث ان الشفعة انما شرعت للضرورة وهى منع الاذى المحتمل من وجود شريك حادث فى ملكية حصة شائعة فى العقار غير المقسوم او من وجود جار جديد بمعنى أنها حق استثنائى قرره الشارع لضرورة خاصة وان ترتب عليه المساس بحق المالك ومن ثم وجب الاحتراز من التوسع او الخروج عن النصوص التى جاءت خاصة بتشريع الشفعة

« وحيث ان قول المتأففين ان احكام الشريعة قد اجازت الشفعة من الشريك ومن ثم وجب حتما الرجوع الى تلك الاحكام قول

على استثناء حالة المشتري الحائز لما يجعله شفعياً من هذا الاطلاق

« وحيث ان النص المشار اليه وان اطلق حق كل شريك في الاخذ بالشفعة الا انه لم يطلق له هذا الحق ضد كل مشتر وعليه فلا يمكن صرف هذا الاطلاق أيضاً الى المشفوع منه الشريك على المشاع لعدم النص

« وحيث انه يؤيد ذلك ان القانون قد عني بوضع نص خاص بالمشتري في حالة خاصة أوضحها في المادة الثامنة منه حيث قال ( وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابعة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة اولى : )

« وحيث ان القول بانه لا حاجة للشارع الى النص صراحة في قانون الشفعة على قسمة العين بين اصحاب الدرجة الواحدة شفعاء ومشتريين اكتفاء بنص المادة السابعة مردود أيضاً ذلك لان المادة السابعة من قانون الشفعة نصت في الفقرة الاولى منها على ان يكون الحق في الشفعة في حالة تعدد الشفعاء على التفاضل - وبالترتيب الآتي :

أولاً - لملك الرقة

ثانياً - للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع

رابعاً - للجار المالك

ثم نصت في الفقرة الثانية منها على حالة تعدد الشفعاء من مالكي الرقة او الشركاء او اصحاب حق الانتفاع فيما بين كل فريق منهم -

فقال ان استحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه - ومعنى هذا النص صريح في ان الفقرة الاولى منه تقتضي تعدد الشفعاء من درجات مختلفة والفقرة الثانية تقتضي حالة تعدد الشفعاء في درجة واحدة وفي كلتا الحالتين يكون الاخذ بالشفعة من مشتر غير شفعي

« وحيث ان المادة الثامنة من القانون قد أتت بعد المادة السابعة ونصت على ما أتى : « ثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابعة فيما يتعلق بالاولوية ، ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى »

« وحيث ان هذا النص يدل صراحة على ان حق الشفعة يثبت للشفيع اذا كان الشفع اسبق في الدرجة « حسب ترتيب الفقرة الاولى من المادة السابعة » من المشتري الحائز لما يجعله شفعياً بمقتضى المادة الاولى وعلى ذلك لا يكون للشفيع ان يشفع من شفيع الا اذا كان اسبق منه في الدرجة بحسب الاولوية التي نصت عليها المادة السابعة من قانون الشفعة فقرة اولى منها

« وحيث ان لا اولوية للمستأنفين على المستأنف عليه الاخير حسب نص المادة السابعة المذكور فيبقى المستأنف عليه المذكور مشتري الصفقة موضوع النزاع مالكا لما اشتراه لأنه لم يكن ممن يصبح لأخذ منه بالشفعة قانوناً لعدم النص

« وحيث انه لا محل للقول بأن امتياز احد الشركاء على المشاع بالصفقة وانفراده بها وحرمان باقي الشركاء منها يخل بالتوازن بين انصبتهم



## المحكمة :

« حيث ان وثيقة الزواج أعدت لأثبات الزواج ولم تعد لأثبات السن اذ المحرر الذي اعد لذلك هو شهادة الميلاد

« وحيث ان زواج من لم تبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينعقد باطلا ولا فاسدا متى كان حاصلا بالائجاب والقبول الشرعيين وحائزا لشروط صحته شرعا

« وحيث ان القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ الذي قرر بأن يكون سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد لم يرتب على مخالفة ذلك شيئا من البطلان لعقد الزواج الذى يبقى بالرغم عن عدم بلوغ هذا السن صحيحا متى توفرت فيه الشروط الشرعية للصحة انما رتب على مخالفة ذلك اجراءات نظامية منها عدم سماع دعوى الزوجية ومنها عدم جواز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على الزواج

« وحيث انه يكفى لتحرى عن السن وجود ما يدل عليه من اوراق رسمية أو شهادة الاقارب او من لهم معرفة بحالة الزوجين وهذا التحرى واجب ومفروض على المأذون يقوم به قبل مباشرة عقد الزواج والا كان مسئولاً اداريا عن مخالفته لذلك اما بالنسبة للزوجين فالقانون لم يفرض عليها تقرير الحقيقة في هذا الموضوع والبيانات التي تقدم بالنسبة لسن تعتبر من جانب الزوجين او الاقارب او من له معرفة تامة بحال الزوجين من البيانات العرضية التي لا دخل لها في صيغة العقد ولا عقاب على الزوجين الا اذا غير الحقيقة فيما يخصهما من العقد بشرط ان

لأن الشارع قد لاحظ في ذلك انعدام علة الشفعة في هذه الحالة بعدم وجود شريك جديد في العقار المشترك هذا فضلا عن ان حكمة الشفعة كما قدمنا انما هي دفع الأذى المحتمل من وجود شريك جديد او جار جديد - لا دفع اختلال التوازن بين انصبة الشركاء.

« وحيث انه مما تقدم ولباقى الاسباب التي انت عليها المحكمة الابتدائية يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

( استئناف لوندى بك ميخائيل وآخرين وحضر منهم حضرتي الاستاذين صليب بك سامى واحمد افندى رشدى الحاميان . ضد حبيب افندى وصلى وآخرين . وامين بك الشلقاني وحضر عنه حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا النحاس والاستاذ محمد صبرى ابو علم افندى الحاميان . نمرة ٢٨٩ سنة ١٩٢٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة على حسين باشا وحضور الهيئة السابقة )

٤٧٥

## محكمة جنابات قنا

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧

تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين . تنيير  
حقيقة السن . لا تزوير

## القاعدة القانونية

ان وثيقة الزواج أعدت لأثبات الزواج ولم تعد لأثبات سن الزوجين اذ الورقة التي أعدت لذلك هي شهادة الميلاد . فذكر سن اقل من السن الحقيقي في وثيقة زواج للهرب من احكام القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ ( الذى قرران يكون سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد ) لا يعد تزويرا

اليهم عملاً بالمادة ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
( استئناف النيابة العمومية ضد خليل عبد الصادق  
خليل واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد افندى  
منصور المحامي غمرة ٢٧ سايرة سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧  
دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا وحضور  
حضرتى صاحبي العزة على عبد الرزق بك ومحمد عزت  
بك مستشارين ومحمد اسماعيل افندى عوض وكيل النيابة )

يكون التغيير على شئ مما اعد المحرر لاثباته فاذا  
جاءت البيانات التي قدمها الزوجان والاقارب  
للمأذون مغايرة للحقيقة فيما يختص بالسن فلا  
يعد هذا تزويرا  
» وحيث مما تقدم يتعين براءة المتهمين مما نسب

## قضاة المحاكم الكلية

تلك الاقامة حتى تاريخ نشر قانون الجنسية  
المتقدم ذكره

٤ - يجرى القضاء المختلط على تقرير  
استمرار اختصاص محضري المحكمة المختلطة في  
تففيذ الاحكام الصادرة منها قبل تغيير جنسية  
الاشخاص من جنسية اجنبية الى جنسية محلية  
المحكمة :

» حيث ان المدعى عليه دفع بدفع فرعى  
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان  
المدعى اجنبى واستند في ذلك على حكم صادر  
من محكمة الوايل الجزئية بتاريخ ١٩ يناير سنة  
١٩٢٣ اعتبر المدعى من رعايا دولة روسيا

» وحيث ان البت في مسائل الجنسية من  
اختصاص الجهات السياسية ولا تعتبر الاحكام  
القضائية الصادرة فيها حائزة لقوة الشئ  
المحكوم فيه .

» وحيث ان المدعى قرر بمذكرته التحريرية  
المقدمة منه والمعلنة الى خصمه بتاريخ ٢٧ ابريل  
سنة ١٩٢٧ بأنه من الرعية المحلية واستند الى

٤٧٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٧

جنسية . اختصاص . اثبات . حماية . وظيفة  
قنصلية . عثمانى

القاهرة القاسونية

١- ان البت في مسائل الجنسية من اختصاص  
الجهات السياسية ولا تعتبر الاحكام القضائية  
الصادرة فيها حائزة لقوة الشئ المحكوم فيه  
٢ - الاشتغال بوظيفة فخرية باحدى  
القنصليات الاجنبية بمصر يكسب صاحب الوظيفة  
حماية مؤقتة تزول بزوال الوظيفة عن صاحبها  
وتعود اليه جنسيته الاولى

٣ - بمقتضى المادة ٢ من قانون ٢١ مايو سنة

١٩٢٦ الخاص بالجنسية المصرية يعتبر قد دخل  
الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبمحكم  
القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة  
في القطر المصرى في ذلك التاريخ وحافظوا على

حكم صادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

« وحيث ان مورث المدعى كان يشغل وظيفة فخرية لدولة روسيا وبذلك اكتسب الحماية الاجنبية اكتساباً مؤقتاً موقوفاً عليه خاصة لا يتناول أفراد أسرته وتزول الحماية بزوال الوظيفة عنه وقد اقرت هذه النظرية أحكام محكمة الاستئناف المختلطة وعلى الاخص بمحكمها الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٦ الذى قررت فيه بان الرعوية المصرية تكون لمن شغل وظيفة فخرية ثم زالت عنه الوظيفة فرالت معها الرعوية المكتسبة مؤقتاً

« وحيث ان حكم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ المقدم من المدعى قرر فوق ذلك بأن الرعوية المصرية اصبحت مكتسبة للمدعى بسبب المرسوم الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والذى نص بالمادة ٢ منه بان يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبمحكم القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة بالفطر المصرى فى ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون

« وحيث انه ورد بالحكم المقدم من المدعى بأنه ولو أن المدعى وأخاه كان يشغلان وظيفة فخرية لفصل روسيا أى انه بعد إلغاء هذه لفنصليات الروسية أصبحت دعاويهم من اختصاص القضاء الاهلى ما عدا المسائل المتعلقة بتنفيذ الاحكام المختلطة التى صدرت من المحاكم المختلطة فانها لا زالت من اختصاص تلك المحاكم

اخذاً بالمبدأ الذى قرره محكمة الاستئناف المختلطة بان المحضر المختلط هو المختص وحده بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة « وحيث ان المدعى عليه لم يرد على دفاع المدعى فى هذا الدفع الذى دفع به بشىء ما « وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعى .

( قضية الامير جورج لطف الله وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندى الخورى المحامي ضد سيد الفنى بك بدر وحضر عنه حضرة الاستاذ عبدالكريم بك رؤوف المحامى عمرة ٤٣٥ سنة ١٩٢٧ كلى دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور حضرتى صاحبي العزة سيمون كراسو بك وعبد الفتاح البشرى بك القاضيين )

## ٤٧٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٧

محكمين . معارضة . تنفيذ . ايقاف .

القاعدة القانونية:

- ١ - المعارضة فى أمر التنفيذ فى حكم المحكم هي دعوى بطلان حكم المحكم والغائه
- ٢ - الاصل انه لا يجوز رفع دعوى بالغاء حكم الا ان حكم المحكم لا يستفيد من هذه القاعدة لانه لم يرتفع بعد الى مرتبة الحكم القضائى
- ٣ - المعارضة فى أمر التنفيذ برفع دعوى بطلان حكم المحكم توقف حتماً بالتنفيذ
- ٤ - لا يمكن اعتبار دعوى بطلان حكم المحكم بمثابة التماس لا يوقف تنفيذ الحكم



٥ - لا يجوز اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المحككة:

« حيث ان المدعى طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكم الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٧ والموضوع عليه الصيغة التنفيذية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧

» وحيث انه عقب وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكم رفع المدعى عليه دعوى البطلان التي يطلب فيها الحكم بابطال حكم المحكم طبقاً للمادة ٧٢٧ مرافعات . والدعوى منظورة الان امام هذه المحكمة ومحدد لها جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ تمخيز

« وحيث ان المدعى يقول بوجوب تنفيذ الحكم برغم رفع دعوى البطلان ويقول المدعى عليه العكس مستنداً الى المادة ٧٢٧ مرافعات » وحيث ان المادة ٧٢٧ قررت الجواز في رفع معارضة في أمر التنفيذ . وهذه المعارضة ليست هي المعارضة المقصودة في الاحكام الغائية انما هي دعوى بطلان يطلب فيها الغاء حكم المحكم على خلاف القاعدة المعروفة في انه لا يجوز رفع دعوى بالغاء حكم (جارسونيه مع سيزار يرو الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ ج ٨ ص ٦٣٣ ن ٣١٥)

« وحيث ان دعوى البطلان هذه او دعوى الالغاء لا ترفع الا عند اخذ الامر بالتنفيذ وهي وان كانت ترمى الى الغاء حكم المحكم الا انها ترمى حتما الى ايقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في شأنه . وفي صيغة المادة في قولها « ... بمعارضتهم

في أمر التنفيذ. ... » ما يشفع لتأييد هذا الرأي . لان حكم المحكم لا يرتفع بمحال الى مرتبة الحكم القضائي ، لما لهذا الاخير من الضمانات المقررة ، وصنوف الحيلة المسنونة ، بما لا يتوافر لدى حكم المحكم . لذا رضى الشارع برفع دعوى الغاء الحكم من طريق المعارضة في تنفيذه

« وحيث انه لا يمكن اعتبار دعوى البطلان بمثابة التماس اعادة نظر حتى يقال بوجوب تنفيذ حكم المحكم برغم الطعن فيه بالالتماس . لان صيغة المادة ٧٢٧ في قولها « ... بمعارضتهم في أمر التنفيذ ... » تحول دون ذلك ، ولخاتمة هذه الصيغة للصيغة العامة المعروفة في الالتماس . ولان حكم المحكم كما تقدم لا يرتفع الى مرتبة الحكم القضائي الا بعد نفاذ الطعن فيه بدعوى البطلان ولان احوال البطلان الاربعة الواردة في المادة ٧٢٧ مرافعات في احوال خاصة بالتحكيم لا يمكن معها القول بالنفاذ الفوري

« وحيث انه لا يمكن أيضاً اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المؤقت بكفالة أو بغيرها ، لانه لم ينص عليه الشارع بمواد التنفيذ المؤقت بالمواد ٣٩٠ مرافعات وما بعدها ، وللاسباب المتقدمة بشأن الالتماس

« وحيث تبين مما تقدم ان دعوى بطلان حكم المحكم هي دعوى ترمى الى الغاء حكم المحكم وترمي ايضاً بمجرد رفعها الى ايقاف تنفيذ الحكم والى ايقاف العمل بامر للصيغة التنفيذية حتى يفصل في دعوى البطلان » دالوز براتيك الجزء الاول طبعة سنة ١٩١٠ صفحة ٥٣٢ نبذة ٦٠٦

عليه الآخر ان يطلب الحكم بعدم الاختصاص باعتبار ان الدعوى أصبحت في الحقيقة مرفوعة عليه وحده وأمام محكمة غير محل اقامته ويتناول هذا الدفع اذا لم ييده صاحبه في الوقت المناسب المحكمة :

« حيث ان المدعية تعينت حارسة على وقف والفتها المشمول بنظارة المدعى عليه الثاني بحكم نهائي صادر من محكمة مصر بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المدعى عليه الأول استأجر من أطيان الوقف ٣١٠ فدانا من المدعى عليه الثاني بصفته ناظرا لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بإيجار الفدان ١٠ ج في السنة بعقد مؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٦ وثابت التاريخ في ٧ مارس سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المدعى عليه قد اعترف بذلك للمدعية بمتضى الافرار المأخوذ عليه المؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والمقدم من المدعية بحافظتها بالسند نمرة ١

« وحيث انه ثابت بهذا الافرار بان ايجار السنة الواحدة ٣١٠٠ ج تسدد من ذلك مبلغ ٢٦٩٢ ج ٥٦٠ م بالطريقة المينة بالاقرار وثابت به بأن الباقي من ايجار السنة الاولى سنة ١٩٢٦ بذمة المدعى عليه الاول هو مبلغ ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م وتعهد المدعى عليه المذكور بدفعه للمدعية بصفتها المذكورة بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ واقرها

« وحيث ان القضاء المصرى يجرى على الاخذ بقاعدة ايقاف التنفيذ ( استئناف مصر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية المجلد ١٠ صفحة ٥٩ وكذا الفقه المصرى ( تنفيذ عبد الفتاح بك السيد ) الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧ ص ٧٤٤ ن ٩٥٨ - تنفيذ أبو هيف بك ص ٩٣٤ ن ١٣٨٥

( قضية الشيخ إس محمود أبو خليل بك وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الله افندى حين المحامي ضد محمد بك غيته وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامى نمرة ٩٤٦ سنة ١٩٢٧ كلى - دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور الهيئة السابقة )

## ٤٧٨

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٧  
مخالصات . تاريخ ثابت . محكمة محل  
اقامة احد الخصوم .

### القاعدة القانونية:

- ١ - تعتبر الايصالات والمخالصات حجة على الغير دون الحاجة الى ان تكون ثابتة التاريخ
- ٢ - اذا عملت محاسبة بين الغير وصاحب الايصالات غير ثابتة التاريخ فلا يجوز لصاحب الايصالات الادعاء بايصالات اخرى قد سعى عليه ادخالها بالحساب انما يجوز الاخذ بها فيما اذا كانت ثابتة التاريخ وسابقة على تاريخ المحاسبة
- ٣ - اذا رفعت الدعوى على اثنين مدعى عليهما أمام محكمة محل اقامة احدهما وتنازل المدعى عن مخاصمة هذا المدعى عليه جاز للمدعى

على ما تتبعه من الاجراءات القانونية للحصول على هذا الباقي .

« وحيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وطلبت الحكم بإيجار السنة كلها وقدره ٣١٠٠ ج والزام المدعى عليه الاول أصلياً بهذا المبلغ واحتياطياً لزام المدعى عليه الثاني بما يثبت انه قبضه من المعلن اليه الاول مع تثبيت الحجز التحفظي الذي توقع بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ » وحيث ان المدعية تنازلت عن المدعى عليه الثاني ناظرًا الوقف وذلك بجلسة المرافعة في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧ ووافق المدعى عليه الاول على ذلك

« وحيث انه بعد ان تنازلت المدعية عن محامته المدعى عليه الثاني وهو الذخر الذي استلم من المستأجر المبالغ المبينة بالاقرار المقدم من نفس المدعية والذي يثبت فيه بان الباقي بذمة المستأجر من ايجار سنة ١٩٢٦ هو مبلغ ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م — وجب حصر نظر الدعوى في هذا المبلغ الاخير وهو ما قصر دفاعه فيه وكيل المدعية بجلسة المرافعة اذ طلب الحكم له بهذا المبلغ مع تثبيت الحجز التحفظي .

« وحيث ان المدعى عليه دفع هذه الدعوى بما يأتي :

« حيث اولاً - يدفع المدعى عليه بانه يجب خصم مبلغ ١٠٠ ج من المبلغ المطالب به اخيراً لانه سبق ان دفعه لناظر بايصال سابق على تاريخ الاقرار وصحى عليه ادخاله في ورقة الاقرار المأخوذة عليه والمقدم من المدعية والمؤرخ

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وقرر المستأجر بأن هذا الايصال غير ثابت التاريخ

« وحيث انه لا يمكن خصم قيمة هذا الايصال من مبلغ ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م المبين بورقة الاقرار لانه غير ثابت التاريخ . نعم وان كان القضاء المصري يجري على ما قرره ايضاً القضاء الفرنسي بان يؤخذ بالايصالات حجة على الغير دون ان تكون ثابتة التاريخ وقد اخذت الحارسة فقط بهذه القاعدة في محاسبتها مع المستأجر واخذ الاقرار عليه بالباقي الا انه لا يصح الاخذ بهذه القاعدة وقد عملت المحاسبة وتم خصم الايصالات غير ثابتة التاريخ ، فيما يظهر فيما بعد من الايصالات الاخرى لان شبهة الشك حولها قوية تجعل الاخذ باثبات التاريخ امراً قانونياً صحيحاً في هذه الحالة ولا محالة . على ان حق المستأجر قبل الناظر محفوظ بشأن مبلغ هذا الايصال لانه لا يجوز ان يدفعه المستأجر مرتين مرة لناظر ومرة للحارس وفوق ذلك فان هذا الايصال لم يتقدم في ملف هذه الدعوى .

« وحيث ثانياً - يدفع المستأجر بوجود عجز بالاطيان وانه رفع دعوى مستعجلة امام محكمة الدلنجات لمقاس الارض وانه تبين بتقرير الخبير المعين فيها بان بالارض عجزاً قدره ٢١ ف و ٨ س وارتكن في العجز على تقرير الخبير المقدم منه بمحاظته المرفقة مع مذكرته وعلى ما قرره بمذكرته ان العرف يقضى « بان قيمة ايجار كل واطع يد لا تثبت الا بالمساحة » ( مذكرته المملنة للمدعية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٧ بالصحيفة نمرة ٥ منها في منتصفها )



« وحيث ان ادعاء المدعى عليه بهذا المعز غير صحيح للأسباب الآتية :

أولاً - لان عقد الايجار المقدم منه بالحفاظة المملنة للمدعية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ١ من سندات الحفاظة قضى بالبند ١١ بان « ليس للمستأجر حق الادعاء بوجود عجز في الاطيان او غير ذلك »

وثانياً - لان ورقة الاقرار المأخوذة المؤرخة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ خلو من الاشارة الى عجز ما بل على التقيض منه فنه عملت المحاسبة بها على اعتبار ان القدر المؤجر هو ٣١٠ فدانا بما يتفق مع عقد الايجار بلا عجز وزيادة فلو كان الارض عجز كما يدعى المستأجر لكان استنزل قيمته من ورقة الاقرار المذكورة الذي جاء تاريخها من اواخر السنة الزراعية في السنة الاولى .

« وحيث ثالثاً - ادعى المستأجر بعدم اختصاص هذه المحكمة واستند في ذلك على البند ١٤ من عقد الايجار الذي يقضى بجعل محكمة اسكندرية الاهلية مختصة بالنظر فيما يتعلق بعقد الايجار . ويرتكب ايضاً على ان المدعية لم ترفع هذه الدعوى الى محكمة مصر الا لاجل وجود المدعى عليه الثاني بها وهو الذي ادخله ذريعة لحرمان المستأجر من اختصاص محكمته التي تعينت له بعقد الايجار . وقال بمذكرته الاخيرة المذكورة بان هذا الدفع من النظام العام وانه سبق ان دفع به في التظلم المرفوع منه عن الحجز المتوقع ضده

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله للأسباب الآتية :

أولاً - ان هذا الدفع ليس من النظام العام لانه دفع يتعلق بمصلحة المدعى عليه شخصياً - ثانياً - لم يدفع المستأجر بهذا الدفع في ادوار هذه الدعوى ولا بجلسة المرافعة بل دفع به في آخر لحظة بمذكرته المذكورة - ثالثاً لا عبرة بما تمسك به المستأجر بشأن هذا الدفع بالتظلم المرفوع منه ، بل العبارة بالدعوى القائمة الان ولم يثبت انه تمسك فيها بهذا الدفع - رابعاً - قضى حضرة قاضي التظلم بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ برفض التظلم ولم يعترض المتظلم باتباع الطريق القانوني على هذا الامر لدى محكمة الموضوع

خامساً - واذا جاز القول بأنه عند تنازل المدعى عن محاصمة المدعى عليه الثاني الذي كان هو السبب في رفع الدعوى امام هذه المحكمة فانه يجب ان يرجع الى محكمة المدعى عليه الاول ويكون هذا الاخير في حل من طلب الحكم بعدم الاختصاص بعد زوال سبب الاختصاص الحاضر فلا يؤخذ بهذه القاعدة الا اذا تمسك المدعى عليه عقب التنازل من المدعية عن المدعى عليه الثاني . أما وقد حصل التنازل بجلسة ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ وترافع المدعى عليه الاول قبل ابداء الدفع بعدم الاختصاص ، ودفع به فقط ومتأخراً بالمذكرة التحريرية المذكورة فيكون دفعه به قد جاء متأخراً ويتمين رفضه

وحيث رابعاً - دفع المستأجر بعدم وجود صفة للمدعية في مقاضاته ولذا طلب الحكم بمذكرته

٤٧٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٧

افلاس . اثره . دائر التغطية . الدائنين  
اللاحقون . حقوق كل منهم

القاعدة القانونية

انه وان كان يقرب على اشهار افلاس  
المدين تخليه عن املاكه ورفع يده عنها حتي لا  
يتصرف فيها اضاراً بالدائنين للتغطية ، الا ان  
المفلس يبقى املاً للتعامل مع الغير وكل ما في  
الامر ان تهداته الجديدة لا يمكن تنفيذها على  
اموال التغطية وكذلك ليس للدائني التغطية  
حق قاضي ديونهم من المال الجديد للمدين  
المفلس دون الدائنين اللاحقين  
المحكمة :

« حيث ان احدي الكيالتين هي بتاريخ  
اول يولييه سنة ٩٢٥ وبمبلغ ٢٦٠٠ قرشا ثمن  
بضاعة وتستحق الدفع في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٥  
والاخرى في نفس التاريخ وبمبلغ ٣٠٠٠ قرشا  
ثمن بضاعة وتستحق الدفع في ٣٠ سبتمبر سنة  
٩٢٥ والكيالتان عن عملية تجارية واحدة غمرة  
٧ وقاريخهما واحد فهما عن دين واحد زائد  
عن النصاب ولذلك فان الاستئناف مقبول شكلاً  
« حيث ان الصلح بين جماعة الدائنين  
والمدين المحكوم باشهار افلاسه Concordet  
حصل في ٢ يونيه سنة ١٩٢٥ وتصدق على هذا

من باب الاحتياط بعدم قبول الدعوى وادعى  
بان المحكمة الشرعية رفضت دعوى عزل الناظر  
المدعى عليه الثاني وانه علم ذلك من الصحف  
السيارة وانتقد موافقة وكيل الناظر على تنازل  
المدعية عن محاسبة الناظر

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله ايضاً  
ذلك اولاً - لان نفس المستأجر لم يعارض في هذا  
التنازل بجلسة المرافعة في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧  
وتراجع في الدعوى على اعتبار ان الناظر غير موجود  
في الخصومة - ثانياً - لان المستأجر لم يقدم  
الدليل لاعلى صدور الحكم من المحكمة الشرعية  
ولا على صيرورته نهائياً . ولا على اثبات ان دعوى  
الحراسة خاصة فقط بدعوى العزل ولم تكن  
متعلقة بمسائل اخرى رابعاً - لان نفس المدعى فوض  
الرأى لهذه المحكمة بشأن هذا الدفع

« وحيث ان المستأجر المدعى عليه الاول  
يدعى بدين له على تركة والده المدعية ومستحق  
الوقف في مبلغ ٨٣٨١ ج مع الفوائد من سنة  
١٩٢٢ للآن وان هذا الدين ، يؤيد بحكم مقدم  
بمحافظته وانه لذلك اوقع حجزاً تحت يده ورفع  
بشأن ذلك دعوى امام محكمة مصر ومحدد لها  
جلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧

« وحيث انه لا شأن لهذه المحكمة بهذا  
الادعاء مادامت له دعوى منظورة كما يدعى  
« وحيث انه لما تقدم بتعين الحكم للمدعية  
بما طلبته اخيراً

( قضية الست زينب هاتم الدرمل وحضر عنها حضرة  
الاستاذ ادوار قصيري بك المحامي ضد حافظ اقتدى احمد  
الفندور وآخره غمرة ١٠٥ سنة ٩٢٧ كل . دائرة حضرة  
صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور الهيئة السابقة )



الصلح من المحكمة التجارية المختلطة بتاريخ ١٠  
سبتمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المدين برغم طلب اشهار  
افلاسه وبعد اتفاه مع جماعة دائنيه على الصلح  
بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ وقبل مصادقة المحكمة  
التجارية على الصلح بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة  
١٩٢٥ اشترى بضاعته في اول يوليو سنة ١٩٢٥  
بالمبلغ المبين بالكيبالتين المذكورتين -

« وحيث انه وان كان يترتب على اشهار  
افلاس المدين تخليه عن أملاكه ورفع يده عنها  
dessaisissement ( والمادة ٢١٦ تجارى )  
محافظة على مصلحة الدائنين السابقين على  
التفليسة وهم الذين يعتبر أن حكم الافلاس صدر  
لمصلحتهم فانه لا يترتب على هذه التخلية ورفع  
اليد نزع ملكية المدين المفلس من امواله ولا  
توقيع الحجز عليه انما يترتب على ذلك فقط ان  
المدين يمنع من التصرف في تلك الاموال اضرازا  
بأولئك الدائنين ( راجع رسالة الافلاس لحضرة  
عبد الفتاح بك السيد ص ٢٨ - ٢٩ والمهامش  
١ من صفحة ٢٩ )

« وحيث انه يترتب على ما تقدم بقاء  
المفلس أهلا للتعامل مع الغير على الشرط المتقدم  
وهو عدم الاضرار بجماعة دائنى التفليسة وعدم  
تنفيذ تعهدات المدين على اموال التفليسة  
تلك الاموال التى حصرت واصبحت وقفا على  
جماعة دائنى التفليسة يتقاضون ديونهم منها

« وحيث انه يترتب على تعامل المدين  
المفلس تعاملًا جديدًا ان يصبح له مالان . مال

موقوف على دائنى التفليسة ومال خاص بجماعة  
الدائنين اللاحقين الذين ليس لهم علاقة بالتفليسة  
« وحيث انه يترتب على ذلك ايضا انه  
ليس للدائنين اللاحقين حق الاقتيات على الدائنين  
السابقين وهم دائنو التفليسة ان ينفذوا على الاموال  
الموقوفة لدفع ديون دائنى التفليسة

« وحيث انه يقابل ذلك من جهة اخرى  
ان ليس لدائنى التفليسة حق الاضرار بمقوق  
الدائنين اللاحقين وتقاضى ديونهم من المال  
الجديد دون الدائنين اللاحقين الذين لهم الحق  
وخدم في تقاضى ديونهم من ذلك المال الجديد  
للمدين المفلس وهو المال الذى أنشئ من مال  
اولئك الدائنين ولا حق فيه للدائنين السابقين  
« وحيث اذا أريد الاخذ بعكس ذلك  
وقيل بأن للدائنين السابقين الحق في اخذ ديونهم  
من المال الجديد الذى نشأ بفعل الدائنين اللاحقين  
لكان في ذلك إثراء بلا سبب للدائنين السابقين  
اضرازا بالدائنين اللاحقين ( ليون كان مع رينو  
في القانون التجارى الطبعة الرابعة عشر سنة ١٩٢٤  
الصفحة ٩٦٢ النبعة ١٠٦٥ مكررة )

« وحيث انه يترتب على ما تقدم ان تعامل  
محمود عطيه الشماع مع عمرو السيد عمرو بمقتضى  
الكيبالتين المؤرختين اول يوليو سنة ١٩٢٥ .  
والمحتررتين بعد اشهار افلاس المدين وبعد  
حصول الاتفاق على الصلح بينه وبين جماعة  
دائنى التفليسة وقبل مصادقة المحكمة التجارية  
هو تعامل صحيح صادر من ذى اهلية وقد  
ترتب عليه ايجاد مال جديد بجانب مال  
التفليسة القديم ( حيث مذكور بالكيبالتين



بان المبلغ هو ثمن بضاعة) ويكون للدائن الجديد وهو عمرو السيد عمرو حق تقاضى دينه من هذا المال الجديد

« وحيث انه ليس للمدين المفلس حق الاحتجاج بالتنزيل الذى رضى به دائئى التفليسة وهو ٩٠٪ لأن دائئه الجديد وهو عمرو السيد عمرو لم يكن ضمن دائئى التفليسة

« وحيث ان كل الذى يمكن حصوله هو انه يجوز لجماعة دائئى التفليسة حق الاحتجاج وخدم دون غيرهم على الوفاء بالدين الجديد فيما اذا كان التعاقد الذى ترتب عليه تحرير الكمبيالتين قد اضر بهم وهذا الاحتجاج لا يكون الامتهم وخدم لا من المدين المشهور افلامه لأن الافلاس لم يحكم به لمصلحة دائئيه المذكورين اما تعاقد الاخير فهو فى ذاته صحيح ولا يعتبر باطلا بوجه عام لان الطعن فى عقد المدين المشهور افلامه لا يصح توجيهه الا لمن تقرر لم حق ولم يتقرر ذلك الطعن الا لمصلحة جماعة دائئى التفليسة « وحيث انه لم يطعن احد من دائئى التفليسة على الكمبيالتين المذكورتين فيكون من المتعين اعتبارهما صحيحتين ونافذتين بتمامهما على المدين المشهور افلامه ويجب عليه دفع قيمتهما كاملة للدائن عمرو السيد عمرو

« وحيث ان ما دفع به محمود عطيه الشماع المدين المشهور افلامه بذكرته الاخيرة المقدمة الى هذه المحكمة من ان المصادقة على الصلح بين المدين المفلس وجماعة دائئى التفليسة لا يسرى الا من وقت تلك المصادقة اى من تاريخ ١٠

سبتمبر سنة ١٩٢٥ وأن هذه المصادقة من المحكمة التجارية هي بمثابة مصادقة الهيئة التشريعية على مشاريع القوانين . قول لا يمكن الاخذ به ما دام هناك مالان كما تقدم ، مال خاص بدائئى التفليسة ومال خاص بالدائئين اللاحقين بالتفليسة ولا يجوز كما تقدم ان يفتات دائئو التفليسة على المال الجديد لحرمان الدائئين اللاحقين منه والا اعتبر ذلك اثراء بلا سبب للدائئين السابقين اضرارا بالدائئين اللاحقين وهو كما تقدم بيانه « وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

( قضية الشيخ محمود عطية وحضرته حضرة الاستاذ حسين افندى عامر المحامى ضد الشيخ عمرو السيد عمرو وحضرته حضرة الاستاذ قليب افندى بشاره المحامى بئد ٢٨٥ استئناف سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب اليزة محمد شكرى بك وعضوية حضرتى صاحبي اليزة محمد نصار بك ومهدى السلام ذهني بك القاضيين )

٤٨٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧

تقدم . املاك عامة . عدم تخصيصها بالمنفعة العامة . اثره

القاهرة القانونية

الاملاك العامة للحكومة اذا لم تستمر مخصصة للمنفعة العامة يجوز تملكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة . مثلها فى ذلك مثل ما اذا كانت اخرجت من الاملاك العامة الى الاملاك الخاصة بمرسوم او امر عال المحكمة :

« حيث ان موضوع هذه الدعوى نزاع

الرأى ان النص الذي وضعه الشارع بالمادة التاسعة من القانون المدنى جاء مقيدا بعبارة ( الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العامة )

« وحيث ان الحكومة تتمسك بان النص على هذه الصورة غير ملازم لما لانه ترجمة غير صحيحة نقلت عن النص الفرنسى الذى هو الاصل والذى لا يوجد فيه اثر لهذه العبارة

« وحيث ان هذا الاعتراض فى غير محله اولا- لأن الفقرة الحادية عشرة من نفس النص الفرنسى لهذه المادة شامل لمثل هذا القيد صراحة واذن يكون الذى يستفاد من مجموع نصوص هذه المادة ان هذا هو قصد الشارع منها وان الذى نقل القانون الى اللغة العربية لم يزد على انه بين ذلك القصد بياناً هو فى مجموعه لا شك صحيحاً فى ترجمته وهو ما يجب على المحاكم تطبيقه

« وحيث ان رأى الشارع هذا قد وضع ايضا من قبل عند وضعه قانون المحاكم المختلطة ( راجع المادة ٢٦ مدنى مختلط )

« وحيث ان هذه القاعدة هى بعينها التى اخذ بها الشارع الفرنسى فى عدد غير قليل من موادها وخصوصاً المادة ٥٤١ التى تنص على ان الأراضى والحصون وما يماثلها والتى بطل استعمالها بعد الحرب يجوز تملكها بالتقادم

« وحيث انه لا نزاع ايضا بين فقهاء القانون فى صحة هذا الرأى » راجع على سبيل المثال لوران الجزء السادس طبعة ١٨٧٨ صحيفة ٧٩ الى ٨١ بند ٥٩٥٨ حيث يقرر أن شاطئ النهر يجوز امتلاكه بالتقادم فى الاجزاء التى لا تغطىها مياه النهر بانتظام وكذلك الحال بالنسبة للطرق

بين الحكومة وبين المستأنفين عن اجزاء من الأرض كانت مخصصة من قبل للمنفعة العامة حيث كانت جزءاً من مصرف الطاحن ومن بحر النزلة القديمين

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان الحكومة ابطأت تخصص اجزاء الارض المذكورة للمنافع العامة باطلاها المصرف والبحر المذكورين

« وحيث انه مضى على ذلك اكثر من المدة القانونية اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم والمستأنفون يتمسكون بأنهم وضعوا يدهم طول هذه المدة على هذه الاعيان بصفة ملاك لها وانهم اكتسبوا ملكيتها بالفعل من نحو عشرين سنة

« وحيث ان الحكومة لا تنازع المستأنفين فى وضع يدهم المذكور وانما حصرت نزاعها معهم فى انه مهما طال وضع اليد على هذه الارض فهو لا يؤدى الى الملك عملاً بالمادة التاسعة من القانون المدنى وهو ما اخذت به محكمة اول درجة

« وحيث انه لا جدال فى ان اغراض الشارع من وضع هذه القاعدة هى ضمان المصلحة العامة فاذا كان العقار لازماً لتلك المصلحة كان من المحرم امتلاكه بوضع اليد محافظة على تلك المصلحة

« وحيث انه ليس من اللازم فى سبيل الوصول الى تلك الاغراض ان تتوسع المحاكم فى دائرة تطبيق هذه القاعدة حتى تشمل ما هو لازم للمنفعة العامة وما هو غير لازم لها

« وحيث ان الذى يقطع فى صحة هذا

العمومية اذا أهملها الجمهور وسلك غيرها فانه يجوز امتلاكها بالتقادم

« وحيث ان هذه النظرية متفقة مع قواعد المطلق القانوني لانه لا نزاع في ان الملكية العامة للعقار تكتسب بطريق التقادم واذن يكون ما يستنتج من عكس القاعدة صحيحا وهو ان هذه الملكية العامة تزول ايضا بالتقادم اذا ما انسلخت عنها هذه الصفة العامة طول المدة اللازمة لذلك التقادم

« وحيث ان الحكومة تستند الى بعض احكام صادرة من المحاكم المصرية مثل الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩١١ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشر من ١٠٢ عدد ٥٨ والى حكم محكمة الاستئناف ايضا الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ ومنشور بالمجموعة الرسمية بالسنة الرابعة عشر من ١١٥ رقم ٥٩

« وحيث انه تبين من مراجعة هذه الاحكام انه لا يستفاد منها تأييد المبدأ الذي تطلبه الحكومة والذي ذهبت اليه محكمة اول درجة فان حكم ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ اشترط فيما يخص بالحيوانات ان تكون حافظة لمعالمها واذن فهي بهذا القيد فقط غير قابلة للتملك بوضع اليد

« وحيث ان وجود معالم الجبانة وبقاها على اصلها هو في ذاته دليل مادي على انها لا زالت مخصصة لما وضعت من اجله وهو مؤيد للرأى الذي تأخذ به هذه المحكمة

« وحيث ان حكم ٣٠ يناير سنة ١٩١١ الخاص بالحيوانات ايضا فيه هو الاخر هذا المعنى

لانه يشترط وجود تلك المعالم حيث اشترط وجود اثار المقابر

« وحيث ان حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الرابعة عشر من ٦٢ رقم ٢٣ الذي ترتكب عليه الحكومة ايضا ليس فيه ما يؤيد المبدأ الذي تريد ان تذهب اليه لأن هذا الحكم خاص بجنايات السكة الحديد وقد قضى الحكم بعدم امكان تملكها بوضع اليد بسبب انها لازمة للخط الحديدي وانه لا يغير من طبيعة تلك الجنايات كون الخط الحديدي غير متفجع به حالا « وحيث ان هذا الحكم لا يتعارض ايضا مع المبدأ الذي تأخذه هذه المحكمة لأن وجود السكة الحديدية قائمة بالفعل دليل على تخصيص الارض الواقعة عليها للمنفعة العامة هي وجناياتها على السواء « وحيث انه يستخلص مما تقدم ان الذي يجب التعويل عليه هو ان الاملاك العامة للحكومة اذا لم تستمر مخصصة للمنفعة العامة فانه يجوز تملكها بطريق وضع اليد المدة الطويلة مثلها في ذلك مثل ما اذا كانت اخرجت من الاملاك العامة الاملاك الخاصة بمرصوم او امر

« وحيث انه لذلك وبقية المستندات التي قدمها المتأفقون في الدعوى وهي التي تثبت ان الحكومة في تصرفاتها السابقة مع المتأففين كانت مقررة لهذا المبدأ حتي انها تنازلت عن الحجز الامتيازي الذي اوقعت على زراعة هذه الأرض بتاريخ سنة ١٩١٨ ولم تكتف بذلك بل انها



## المحكمة :

## عن الدفوع الفرعى

« من حيث ان المدعى له الحق المطلق فى توجيه الدعوى ضد الأصيل وضامنه المتضامن معه او الاكتفاء برفعها على احدهما دون الآخر كما انه لا شىء يتمتع بعد ادخال الاثنين معا فى الدعوى ان يتنازل عن احدهما ويخاضع الآخر وذلك لتضامنها فى المسئولية طالما ان هذا التنازل لم يكن عن الحق وانما هو تنازل مؤقت عن المقاضاة وما كانت هناك اى مانع لوزارة الداخلية من طلب ابقائه فى الدعوى او طلب ادخاله فى الدعوى ان لم يكن مدخلا من قبل لتوجه له طلباتها الاحتياطية واذا يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتمين رفضه

## عن الموضوع

« من حيث ان المادة ١٥٢ مدنى التى يستند عليها المدعى فى هذه الدعوى قضت بمسئولية السيد عن اعمال خادمه اثنا تأدية وظيفته وهذه المادة تقابل المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى ونصهما واحد تقريبا فيما يختص بهذه المسئولية الا ان المادة الفرنسية ورد بها عبارة اصحاب الأعمال والخدميين وورد بالقانون المصرى عبارة الخدميين وخدمتهم فقط ولم يرد به عبارة اصحاب الأعمال وذكر الشراح ان اساس هذه المسئولية اى مسئولية السيد عن خادمه هو اولا ان السيد هو الذى اختار خادمه بحرية فيجب

اصدرت اوامر ادارية بتكليف بعض اجزاء هذه الارض باسم المستأنفين

« وحيث انه ليجب ما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتمين الغاؤه والحكم للمستأنفين بطلباتهم الواردة بعريضة دعواهم الاولى وصحيفة استئنافهم .

( قضية ابو سيف بك عمار واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ صموئيل افندى حنا المحامى ضد وزارتى المالية والاشغال وحضر عنهما حضرة نجيب افندى المندراوى نمرة ١١٧٢ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى صاحبي العزة محمد نصار بك وابراهيم جلال بك القاضيين )

٤٨١

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٧

مسؤولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة  
الفعل بوظيفة الخادم .

## القاعدة القانونية

ان السيد مسئول عن تعويض الضرر الناشئ لغير عن افعال خدمه متى كان واقفا منهم فى حالة تأدية وظائفهم ويشترط لى يكون السيد مسئولا فى هذه الحالة ان يكون العمل الذى حصل منه الضرر لمصلحة السيد وله ارتباط بالعمل المكلف به تابعه ، فاذا ارتكب الخادم جريمة لا تأدية لوظيفته ولكن لغرض فى نفسه فلا مسئولية على السيد

عليه قبل ان يعهد اليه خدمته وقبل ان يجعله في علاقة مع الغير ان يتحقق من جدارته وكفاءته ماديا وادبيا لقيام بما عهده اليه من الخدمة بدون ان يحصل منه ما يضر الغير فكأن هناك تعهدا ضمنا بين السيد بضمانة سلامة هذه العلاقة التي اوجدها بين خادمه وبين الغير فاذا حصل ضرر للغير من قبل الخادم اثناء قيامه بخدمته فيكون هو اى السيد مخطئا ومقصر لأنه اساء اختيار هذا الخادم فمن العدل ان يسأل عن ضرر كان هو متسببا فيه اولا خصوصا وانه هو الذى يستفيد من العمل الذى قام به الخادم وتنتج عنه هذا الضرر. ثانيا ان السيد هو الذى يمكنه ان يعطى لخادمه التعليمات والاوامر اللازمة ويراقبه في تنفيذ ما عهده اليه من الخدمة فمن هذا الحق التحول له ينتج ملزوميته نحو الغير بمنع الضرر الذى قد يحصل من اهمال خادمه وعدم تبصره اثناء خدمته والمفروض في هذه الحالة عند حصول ضرر للغير من اعمال الخادم حصول خطأ من السيد اما لأنه لم يحسن الرقابة واما لأن التعليمات او الاوامر التى اعطاها كانت غير كافية او في غير محلها والنتيجة المترتبة على اساس هذه المسئولية السالفة الذكر ان هذه المسئولية تنحصر في الاعمال التى تحصل من الخادم اثناء خدمته وبحيث يكون لهذه الاعمال التى ينتج عنها الضرر ارتباط بموضوع العمل الذى عهده به للخادم وفيما عدا ذلك فلا مسئولية على السيد من قبل خادمه اذ لا يمكن ان يفترض في هذه

الحالة ان السيد اعطى خادمه الأمر بالاعتداء على الغير في عمل خارج عن الاعمال المهددة له كما انه لا علاقة في هذه الحالة بين عمل السيد والضرر الحاصل الذى لم يكن بالنسبة له الا كحادث قهرى وليس للسيد فيما عدا الاعمال الخاصة به اعطاء اى تعليمات او اوامر للخادم اذ لا سلطان له ولا مصلحة في ذلك فمثلا اذا ارتكب سائق سيارة حادثة اصابة خطأ فصاحب السيارة مسئول عن الضرر الذى يحصل من جراء ذلك للحصول الاصابة اثناء قيام الخادم بعمل للمالك ولهائذته فالمفروض هنا ان المالك اساء الاختيار لأنه اوجد شخصا في خدمته غير حائز للصفات اللازمة لتأدية هذا العمل وبالعكس اذا اراد سائق هذه السيارة ان يقتل شخصا معينا لغرض الانتقام فترصد ومصدمه بسيارته متعمدا قتله فلا يكون السيد مسئولا عن ذلك لأنه تعدد ارتكاب جريمة لاقايما بواجبات وظيفته بل لغرض في نفسه

وحيث ان الظاهر من وقائع هذه الدعوى الميينة آفا والمتفق عليها من الطرفين والثابتة من التحقيق والحكم في الجناية ان محمد احمد المذكور ارتكب الجناية لغرض شخصي في نفسه وهو سلب مال المدعى ولم يكن لهذا العمل اى ارتباط او علاقة بوظيفته ولا يمكن ان ينسب للوزارة اى اهمال في هذه الحالة وتكون هذه الدعوى على غير اساس ويتمين رفضها

» وحيث انه بعد ذلك لا محل للبحث في

عبد السلام بك ذهني في المسئولية للالتزامات  
صحيفة ٧١٨ وما بعدها لغاية صحيفة ٧٧٣  
( قضية قطب علي حسانين وحضر عنه حضرة الاستاذ  
رياض اقلندي الجبل المحامي ضد المذنب محمد احمد ووزارة  
الداخلية وحضر عنها حضرة الاستاذ كامل اقلندي المسمى  
نمرة ٧٣٧ كلى سنة ١٩٢٤ دائرة حضرات اصحاب  
الغزة مصطفى بك رشدي وحسن بك مراد واحمد بك  
فؤاد انور قضاة )

باقى دفع ووزارة الداخلية-يراجع فيما تقدم شرح  
قانون المدني جزء ثانى للعلامة سوردان وصحيفة  
١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٢٩ بند ٨٨٤ ٨٨٥  
٩٨٨ وبودري لاكتين جزء ٣ صحيفة ١١٣٨  
١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤٣ و ١١٤٤ بند ٢٩١١  
٢٩١٢ و ٢٩١٣ و ٢٩١٤ و ٢٩١٥ وشرح الاستاذ





## النيابة القانونية في القضاء

### قوانين الامارات الجنائية

اردنا بمناسبة البحث الجليل الذي نشرناه في صدر العدد السابق بشأن قوانين الاحداث الجنائية ان نطلب من بعض رجال القانون الذين يهتمون بمسائل الاحداث ان يوافونا ببعض آرائهم في ذلك. فسألنا -حضرة الاستاذ محمد عبد المنعم بك رياض ان يوافينا ببعض ما عن له في هذا الصدد لا سيما وانه كان اول وكيل نيابة الاحداث عند انشائها واول من قام بتنظيم العمل فيها وبذلك اصبح هذا العدد والعدد الذي قبله يضمن بين دفتيهما آراء -حضرة وكيل نيابة الاحداث الحالي وارااء -حضرة زميله الأسبق في موضوع من اهم المواضيع الاجتماعية والجنائية الا وهو موضوع اصلاح المجرم الحديث

وهانحن ننشر فيما يلي بحث -حضرة الاستاذ محمد عبد المنعم رياض بك الذي كتبه بعد ان اطاع على ملاحظات -حضرة الاستاذ طاهر راشد بك :

### بعض ملاحظات بسيطة في مسائل الامارات

قرأت باعجاب تلك الاقتراحات والتعليقات التي دمجها براع -حضرة زميلي الاستاذ طاهر راشد بك وارجو ان يسمح لي ببعض ملاحظات اضيفها الى آرائه القيمة اذ كنت ممن تشرفوا بالعمل في نيابة الاحداث عند اول انشائها في سنة ١٩٢١ وقد صادف انني قضيت بها عهدا يعتبر طويلا نوعا اذا قورن بالمدد التي يقضيها حضرات زملائي في هذه النيابة فقد امضيت فيها ما يقرب من السنتين ولا اجد الآن من يمر عليه عاما او نصف عام في تلك النيابة بل لا يكاد يشعر القائم باعمالها انه اكتسب خبرة ومرانا فيها وبدأ يشعر بلذة في عمله حتى ينقل الى ناحية اخرى وكذلك قضاء الاحداث قانهم لا يمكنون الا مدة وجيزة في هذا العمل مع ان في بعض البلاد الأوروبية يقضي القانون بوجوب استمرار قاضي الاحداث في عمله مدة معينة كـثلاث سنوات مثلا ويجوز تجديد مداها لمدة اخرى وربما اعتقد البعض ان عمل الاحداث ليس بالعمل الهام الذي يشرف صاحبه الا ان هذا الاعتقاد غير صحيح اذ يعتبر اصلاح الاحداث من اجل الاعمال واعظمها شأنًا واذكر انه كان لدي في وزارة الحفانية في سنة ١٩١٩ اقتراح بوضع وظيفة قاضي الاحداث في درجة خاصة حتى يعلم الجميع ان عمل الاحداث ليس بالعمل التافه الثانوي : -

والان لأذكر بعض ما عن لي في شأن الاحداث بمناسبة ما كتبه -حضرة الاستاذ راشد بك .

## (أولاً) المجرم الحديث

المجرم الحديث يختلف عن بقية المجرمين بأنه لم يبلغ درجة النضوج بل هو في دور التكوين ويمكن بشيء من العناية اصلاح شأنه وتهذيب نفسه - وتختلف معاملة المجرم الحديث باختلاف سنه اذ يعنى في القانون المصرى الحالى من المسئولية الى سن السابعة ويجوز معاملته بطرق تأديبية بين السابعة والخامسة عشر وتخفف عنه عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة الى السابعة عشر .

وانى وان كنت اوافق حضرة الاستاذ راشد بك في مطالبته بزيادة السن الذى تطبق فيه وسائل التأديب اذ سن الخامسة عشر غير كاف الا اننى لا اوافق على زيادة سن عدم المسئولية المطلقة اذ سن السابعة في الواقع هو سن مناسب لحالة القطر المصرى واذا كرأى شاهدت في العمل اطفالا ارتكبوا اعمالا وهم في هذا السن او دونه ورأيت انهم يدركون جزءا كبيرا مما فعلوه وانما ارى ضرورة اعادة التفرقة بين الحديث المميز والحديث الغير مميز اذ التمييز Discernment عنصر هام في جرائم الاحداث وعليه يختلف العقاب ولا اوافق حضرة الاستاذ راشد بك في ان الغاء قانون العقوبات الحالى كان حسنا بل قد تصبح اعادة هذه التفرقة ضرورية اذا رفعنا السن الذى تطبق فيه طرق التأديب وانى ارى انه يحسن اذا وضع تشريع جديد ابقاء سن السابعة كحد لعدم المسئولية - اما من يزيد على هذا السن ويقل عن السادسة عشر فتختلف معاملته باختلاف درجة تمييزه فان كان مميزا جاز بدل الحكم عليه بالعقوبات العادية ان تطبق عليه وسائل التأديب كالضرب او ارساله لمدرسة الاصلاحية وان كان غير مميز يكتبني بتوبيخه او يسلم لوالده او لشخص آخر من ذوى المقدرة ومن زاد عمره عن السادسة عشر وقل عن الواحد والعشرين وهى السن المدنى لبلوغ الرشد عوقب بالعقوبات التى يقررها القانون الجنائى وانما بدرجة اخف من الحد المقرر مع مراعاة تنفيذها في مكان خاص وسط بين السجون وبين الاصلاحيات وهو محل يوضع له نظام على حدة يجعله جامعا بين نظام التهذيب المدرسى ونظام الحبس البسيط البعيد عن الارهاق - ومسألة التمييز مسألة يترك للقاضى تقديرها حسبما يراه من حالة الطفل ودرجة ادراكه وليس ذلك بعسير عليه اذ من المتيسر ان يعلم الانسان من مناقشة حديث مبالغ ما وصل اليه ادراكه - ثم يمكن للقاضى ان يتبين درجة التمييز ايضا من كيفية ارتكاب الجريمة فالصغير الذى يسرق شيئا ثم يذهب به لمحل تجارى ليبيعه ويخفى التقود التى اخذها ثمتا لشيء المسروق يختلف عن الطفل الذى يخطف من دكان قطعة حلوى اعجبته لياكلها فالأول كان لديه من التمييز ما جعله يرتكب الجريمة بشكل خاص اما الثانى فارتكبها مدفوعا بعامل الجوع او الطمع ولذلك يجب معاملة كل منهما معاملة تختلف عن الآخر واذا ذكر انه عرضت على مرة قضية غلام دون الثانية عشر اخذ دراجة على سبيل الايجار وذهب الى بلدة اخرى وباعها هناك وكان اعطى للتاجر الأول الذى استأجر منه الدراجة اسما غير

اسمه وعنوانا مختلفا غير عنوانه وعرضت على قضية آخر يبلغ نحو الثالثة عشر من العمر اقتاد فتاة صغيرة الى مكان خال من المارة واخبرها ان والدها ارسله لياخذ قرطها كي يستبدله لها بآخر اجل منه فأعطته القرط واخذت تنتظر عوده ولكنه فر بالقرط وذهب به الى جوهرى ابييه اياه فاشتبه الجوهرى بأمره وسله للبوليس - فهذان الغلامان قد بلغا درجة من التمييز تستحق الالتفات وربما كان ادراكهما ناميا قبل الاوان الا انهما ليسا من النوع الساذج البسيط الذى يكتفى بتوبيخه او بتسليمه لو الله بل يحسن ان يطبق عليهما اجراء اشد من ذلك كالضرب او الارسال للاصلاحية وفي الواقع يحدث كثيرا ان القاضى وحده يفرق بين الطفل المميز والطفل الغير مميز دون ان يكون هناك نص على ذلك وانما يحسن وضع هذا النص حتى لا يساوى القانون بين حالتين مختلفتين كل الاختلاف وهما حالة التمييز وحالة البساطة وعدم التمييز - واتى اعتقد ان اضافة التوبيخ الى وسائل التأديب غاية في الصواب وانما يحسن الا يحصل امام الجمهور حتى لا تسحق نفس الصغير بل قد يكون فى توبيخ الحديث على حدة اثر كبير وقديين حضرة الاستاذ راشد بك تجربته العملية فى ذلك ومن الصواب ايضا زيادة مسئولية المستلم للحديث ولكن لا ارى هناك ضرورة لذكر عقوبة التسليم فى صحيفة سوابق الصغير بل بالعكس ارى ان لا تذكر الجزاءات التى توقع على الحديث فى صحف السوابق العادية طالما يوجد امل فى اصلاحه بل تنشأ سجلات خاصة لسوابق الاحداث ولا يسمح باعطاء صور منها لغير الهيئات القضائية كالمحاكم والنيابات فاذا لم يرتكب الشخص الاجرمة وقعت اثناء حداته وجوزى عليها مجزاء تأديبي ثم تهذبت اخلاقه بعد ذلك وسار فى طريق مستقيم ووجد عملا تلزم للحصول عليه صحيفة خالية من السوابق فيجب ان تخرج له صحيفة بيضاء خالية من الجزاء التأديبي الذى سبق ان توقع عليه فى صفحه اذ كثيرا ما يعوق وجود هذا الجزاء فى صحيفة السوابق من التحاق الشخص بعمل شريف اذ يعتقد رب العمل انه مجرم فينفر منه - لذلك اقترح الغاء نظام السوابق العادى بالنسبة للاحداث والاستعاضة عنه بسجل سرى لما يوقع عليهم من جزاءات تأديبية وعندئذ يمكن معرفة ما اذا كان الحديث قد سبق تسليمه ام لا لتطبيق احكام المادة ٦٢ من قانون العقوبات واذا كررتى كنت انشأت فعلا سجلا خاصا بنباية الاحداث لاثبات حصول التسليم تدون فيه غمرة القضية وموضوعها وتاريخ الحكم بتسليم الحديث وقد حدث ان عاد بعض الاحداث الذين سلموا الى ارتكاب جريمة اخرى فكان من السهل الوصول للقضية الأولى وتوقيع العقاب على انشخص الذى استلم الحديث وقدمت فعلا لمحكمة الاحداث بعض هؤلاء الاشخاص بتهمة الاخلال بالتزاماتهم التى تعهدوا به عند استلام الحديث وذلك فى نفس القضية التالية التى اتهم فيها الحديث وكانت المحكمة تحكم على الحديث بما تراه وتحكم ايضا على الشخص الذى سبق ان استلمه وهذه الطريقة وان كانت مفيدة عمليا الا انها مؤقتة ويجب ان



يوضع نظام خاص لسوابق الاحداث بما فيها التسليم على ان يكون تسجيلها سرى اي لا يعلن لأحد غير هيئات القضاء وفي الواقع لا يوجد في ذلك مخالفة لروح القانون - لأن القانون نفسه لا يقول ان الارسال للاصلاحية وهو اشد الوسائل التأديبية التي تقرها المادة ٦١ هو عقوبة كبقية العقوبات بدليل ان المادة تقول ان القاضي « يقرر ارسال المجرم الى مدرسة اصلاحية » Ordonner « ولم تقل يحكم » بارساله Condamner « وهو التعبير الخاص بالعقوبات .

### ( ألمانيا ) المفسر والحريث

ليس هناك ما يضاف على البحث الممتع الذي كتبه حضرة الاستاذ راشد بك في صدد احداث المنشردين فقد بين اقسامهم حسب القانون الحالي واقترح بحق اضافة طبقات اخرى الى الطبقات التي ذكرها القانون الصادر في سنة ١٩٠٨ كاضافة ( من يخاطب العصوص او يقيم مع اشخاص يأتون الفاحشة او يخاطب الفساق الخ ... وكذلك انتقد ان القانون لم يبين حكم من يقفون في الطرقات العامة لقبول الصدقات او يستعطون المارة بحجة بيع سلع

واني ارى انه وان كان يحسن وضع نص خاص للاطفال الذين يقفون في الطرقات العامة بقصد قبول الصدقات او من يستعطى منهم بحجة بيع سلعة ما وانما لا يمنع ذلك من القول بأن نص الفقرة ( ١ ) من قانون سنة ١٩٠٨ بجائته الحاضرة يدخل هؤلاء تحت حكم المتسولين في الطريق العام او في محل عمومي واذ كراني قدمت فعلا لمحكمة الاحداث بعض الاطفال الذين ضبطوا يبيعون صورا صغيرة او اشياء تافهة او يقفون على ابواب الجوامع حتى تعطى لهم الصدقات باعتبار انهم يتسولون في الطرقات العامة وقد اخذت المحكمة بهذه النظرية فعلا في بعض القضايا - وفي الواقع ليس في هذا شيء من الغرابة اذ قد يكون من الصعب تحديد كل احوال التسول خصوصا بالنسبة للاحداث وانما يمكن القول بأنه يشمل كل الاحوال التي يحصل فيها الصغير على صدقة سواء كان ذلك بطريق مباشر كأن يستجدي المارة ام بطريق غير مباشر كأن يتظاهر ببيع اشياء تافهة او يقوم ببعض اعمال كالغناء او ألعاب الشعوذة وغير ذلك ويمكن ان يستنتج ذلك من التعاريف التي وضعها بعض الشراح والمحاكم للتسول فمثلا عرف جارو التسول بأنه طلب الحسنة لغرض شخصي مهما كان الشكل الذي يتخذ لذلك

Mendier c'est faire appel à la charité privée dans un intérêt personnel et sous quelque forme que ce soit

وعرفت محكمة النقض الفرنسية التسول مرة في احد احكامها الحصول على امانة مجانية دون

ان يعطى في مقابلها شيئا ذا قيمة . -

Le fait de s'adresser à la charité ou à la bienfaisance dans le but d'en obtenir des secours tout à fait gratuits et pour lequel son n'offre en échange aucune contre-valeur appréciable.

وأني اوافق على الرأي الذي ذهبت اليه بعض المحاكم باعتبار بعض الاحداث من المتشردين وان كان عمرهم اقل من سبع سنوات كاملة الى انني لا أستند في ذلك على أن قانون الاحداث المتشردين هو قانون خاص لا تسرى عليه المادة ٥٩ من قانون العقوبات - كلا اذ نص هذه المادة عام بالنسبة لكل الجرائم وانما لا ينطبق على التشرد لان تشرد الاحداث ليس بجريمة قط . قد يكون التشرد بالنسبة للكبار جريمة لأن الكبير يتشرد باختياره . اما الصغير فيفعل ذلك دون قصد بل قد يدفع اليه اذ قد يدفع للتسول وهو صغير جدا بواسطة اشخاص يكسبون من وراء تسوله او تضطره سوء معاملة أبيه او الوسيط السيء الذي يعيش فيه الى الحرب منه بل هناك اشخاص تعتبرهم بعض القوانين في حكم المتشردين وترى انتزاعهم من سلطة والديهم اذا كان من سيره السيرة السيئة او من المدمنين على المسكرات او تعاطى المخدرات فهل يقال ان مثل هؤلاء يجب أن يصلوا الى سن السابعة تماما حتى يتقنوا من الخطر الدائم الذي يعيشون فيه أم يجب الاعتناء بأمرهم بأسرع ما يمكن قبل ان يستفحل الداء ثم ما ذنب الصغير الذي لم يبلغ بعد « سبع سنين كاملة » اذا نبذه والداه او الاشخاص المكلفين بتربيته بسبب الفاقة او سوء الاخلاق او الاهمال فاصبح شريرا طريدا - هل تقف امامه مكتوف الايدي فلا تنتشله من الهوة التي يتردى في جدرانها بحجة عدم بلوغه من السابعة ؟ بل هناك اطفال متشردون لانهم مرضى فيتجولون بدون غرض سوى انهم يشعرون بأن هناك قوة تدفعهم لذلك وقد كتب احد الاطباء الفرنسيين وصفا للمريض بهذه الحالة تقتطف منه ما يأتي

Il est dominé par un désir impérieux, obsédant, une volonté toute puissante qui semble se substituer à la sienne et la maîtriser, qui le determine à s'en aller et à partir

راجع كتاب الدكتور نيسييه

Dr. Tissie "Les aliénés voyageurs, le tourisme pathologique et le vagabondage.

وهناك نوع آخر يدفع للتشرد بسبب الغريزة instinct وهو في الواقع لا يفترق كثيرا عن المتشرد المريض غير أنه يتجول في الطريق لمشاهدة اشياء غريبة وقد ذكر احد الكتاب الفرنسيين المسيو روليه M. Rollet في كتاب الاطفال في السجن Les enfants en prison امثلة لذلك منها ان طفلا ترك منزله لكي يذهب الى باريس يرى برج اينفل وآخر ترك المدرسة بعد درس تاريخ لكي يشاهد ساحة القتال التي حارب فيها شارل مارتل وطبعاً يتعرض امثال هؤلاء اثناء تجولهم الى كل اخطار التشرد التي يجب ابعادهم عنها بوضعهم في مكان خاص حتى تزول من نفوسهم تلك الغريزة السيئة التي تدفعهم للتجول .

واني اذكر انه قد عرض على اثناء عملي بناية الاحداث امثلة عديدة من هذا القبيل منها أن طفلة ضبطت في سنة ١٩٢١ تتجول في الشوارع وعند ما سألتها قررت انها لا يمكن ان تقيم



في منزل عائلتها لانها تجد من نفسها ميلا شديدا للسير في الطرق ولا يمكنها مقاومه هذا الميل . ويتضح من كل ذلك أن تشرد الحديث ايس جريمة حتى يقال بعدم المسؤولية فيه قبل سن السابعة بل هو حالة خاصة يجب الاعتناء بها او خطري يجب ملاقاته او مرض يجب معالجته دون انتظار البلوغ الى سن معين ويجدر بنا ان نذكر هنا كلمة في هذا الصدد لكاتب فرنسي يدعى المبيو جيو M. Guillot

La loi pénale ne saurait reprocher à l'enfant en état de minorité d'être sans domicile, sans avenu, sans moyens de subsistance, ce qui constitue le vogalondage, puisque la loi civile lui donne comme domicile obligatoire le domicile de ses parents et tuteurs, qu'elle le place sous leur garde et impose l'obligation de le nourrir, entretenir et élever. Sans doute la vie errante de l'enfant est un véritable danger social: Nul ne conteste à la société le droit, le devoir de se protéger mais il ne faut pas confondre le danger avec le delit et sous prétexte que l'enfant errant a de grandes chances de devenir criminel le traiter au début comme s'il était déjà un malfaiteur

### ثالثا - الاصلاحيات

ليس هناك ما يحتاج للاطالة في شأن الاصلاحيات اذ يوجد الان لجنة مؤلفة من خيار الاكفاء المصلحين تبحث في تحسين حالها وحال السجون عامة غير انه يجب ان يجتهد في جعل اصلاحيات الاحداث في مصاف المدارس لا في مستوى السجون ويا حبذا لو خصصت مصلحة السجون التي تقوم بشأن الاصلاحيات عددا من الموظفين للقيام بالعمل فيها وحدها دون السجون اذ لا يحسن نقل الموظف من سجن معد لكبار المجرمين الى مدرسة تحوى اطفالا يراد تهذيبهم لان من اعتاد على معاملة الاولين ومنهم من يكون معتاد الاجرام شكسا متى الخلق يجب اخذه بالشدة قد يجد من الصعب تغيير خطئه فجأة حتى تتفق مع معالجة صغار الناشئة وكذلك يجب أن تخصص اصلاحيات للمجرمين من الاحداث واخرى للتشردين ومن هم في حكمهم كاليتامى والاطفال الذين يخشى عليهم من وسط عائلي موبوء اذ التشرد لم يرتكب جريمة كما سبق القول ولم يطيع بعد بطابع الاجرام فيجب ان يبعد عن الطفل الذي اجرم فعلا فيعامل كل منهما بطريق تأديب خاص وقد انشئت فعلا في مصر مدرسة الحقل بالخانكة ليرسل اليها احداث التشردين . وفي بعض البلاد الأوروبية ينحصر للاطفال التشردين مدارس خاصة ليس فيها شيء من أثر السجون وهي في بلجيكا تسمى بالمدارس الخيرية او مدارس الاحسان écoles de bienfaisance

ولزيادة الايضاح اورد هنا وصفا كتبه جارسون المؤلف الجنائي الشهير عن زيارته لاحدى

هذه المدارس التي تسمى مدرسة روبسيليد Ruysselede

An arrive il rien n'aieritit qu'on entre dens un etablissement on ont Trouvé asile près de 600 mendiants et vagabonds. Pas de mur d'enceinte, pas de gardes, pas des clefs qui grincent, mais des portes toutes grandes ouvertes . . . .

(Revue penitentiaire 1895. P 362 — 372)



كما انه يجب تخصيص مكان خاص للفتيات المتشردين وابعادهن عن المجرمات لا سيما وان تشرد الفتيات خطرا جدا ويؤدي عادة للدعارة وأذكر انه قد عرضت على اثناء العمل في نيابة الاحداث حالات عديدة لفتيات صغيرات متشرديات ولما لم يكن هناك محل خاص بهن اشار سمادة النائب العمومي اذ ذاك بحفظ قضاياهن فكنت اسلمهم لاولياء امورهن اولمن اتوسم فيه حسن الخلق من افراد عائلتهن بعد ان يتعهد بمراقبة سلوكهن ومن كانت لها عائلة في احدى المديرية كنت اشد في ضرورة سفرها الى بلدتها واكلف البوليس بمراقبة ذلك حتى تبعد الفتاة عن وسط المدينة الفاسد وكثيرا ما كنت لاحظ ان الفتيات المتشرديات يبدأن في طريق الفساد والدعارة وهن في سن صغير جدا اذ ذكر من ذلك بنتا صغيرة تدعى زينب . . . اتهمت في القضية نمرة ٥٢ احداث الازبكية سنة ١٩٢٢ بالتشرد وقرر ضابط البوليس المكلف بضبط المومسات بأنه رآها مرارا في جهات الدعارة وانها تتعامل في الفاحشة فعلا وارسلت مرة لاحد المستشفيات وظهر انها مصابة بالسيلان مع ان سنها لم يكن يتجاوز اذ ذاك الثالثة عشر وقد سألتها عن اهلها فقررت ان والديها متوفيان وليس لها الاخالة كانت تتولى امرها فاستدعيت هذه الحلة وعلمت منها ان لبنت عائلة في الوجه القبلي وانتهى الأمر بأن سلمت البنت لحالتها بعد التنبيه عليها بالسفر فورا الى بلدتها وفعلا راقبها البوليس حتي سافرت ولكن ليس هذا الاجراء الا اجراء مؤقتا اذ يجوز ان تهرب مثل هذه البنت وتعود الى البيئة الفاسدة التي اريد ابعادها عنها - لذلك يجب ان يعد للفتيات المتشرديات مكان خاص .

هذا ولا يوجد في الواقع اية فائدة من الاصلاحيات سواء لاحداث المجرمين او المتشردين ان لم يوجد بجانب الاصلاحيات نظام خاص لرعاية الاحداث بعد خروجهم منها اذ يحصل ان اكثرهم يخرج فلا يجد عملا يرتزق منه او لا يقبله احد في عمل بسبب سبق وجوده في الاصلاحية فلا يجد امامه غير طريق الاجرام فيسير فيه الى النهاية - ولذلك يلاحظ ان كثيرين من المجرمين قد بدأوا باصلاحية الاحداث وانتهوا باصلاحية الرجال ( السجن المعد للمجرمين المعتادين الاجرام ) واذكر مثلالذلك مجرما يدعى عزب سليمان . . . اتهم في القضية نمرة ١٥٢ درب الاحمر سنة ١٩٢١ وهي قضية سرقة وكان قد ظهر من الاطلاع على صحيفة سوابقه انه سبق ان ارسل للاصلاحية لمدة اربعة سنوات في ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ وبعد خروجه منها حكم عليه بجملة عقوبات للحرية الاخيرة منها باعتباره مجرما اعتاد الاجرام في ١٦ ابريل سنة ١٩١٦ وارسل لاصلاحية الرجال ويلاحظ انه ارسل اليها بعد خروجه من اصلاحية الاحداث بثلاثة سنوات وهناك حوادث عديدة ارتكبها بعض الاحداث بعد خروجهم من الاصلاحية بيضعة ايام اذ لم يجدوا من يعولهم او يرشدهم سواء السبيل بل سمعت من بعضهم انهم لم يتمكنوا من الحصول

على رخصة رسمية لمزاولة الحرفة التي تعلموها بسبب وجود سابقة وهي ارسالهم للاصلاحية كما ان بعضهم لم يتمكن من الاشتغال بالحرفة التي تعلمها بالاصلاحية لعدم اتساع نطاق العمل فيها كحرفة الموسيقى مثلا اذ كثيرين ممن يتخرجون من قسم الموسيقى بالاصلاحية لا يجدون مرتزقا واذا وجدوا كان ذلك في بعض الفرق الصغيرة التي تلجئهم لتجول في الشوارع للشحاذة بطريق الموسيقى وكذلك يحصل ان بعض الاحداث يخرجون من الاصلاحية دون ان يتمكنوا من تعلم حرفة ما وذلك بسبب قصر المدة التي يقرر ارسالهم اليها وقد لاحظت في سنة ١٩٢١ اثنا زيارة لي لاصلاحية الجزيرة ان بعض هؤلاء الاحداث يمضون هذه المدة بدون تعلم عمل معين اذ يكلفون بتنظيف بعض المحلات او بالقيام بعمل الفراشين او المراسلة او ما يسمونه هناك « نوبتجية » وذلك لأن المدة المقررة لهم لا تكفي لتعلم حرفة وفي الواقع يدل ذلك على وجوب ترك المدة التي يقضيها الغلام في الاصلاحية الى ادارة الاصلاحية اذ هي ادري بحالة الحديث وتقدمه ووجهة التهذيب التي يصل اليها وفي انجلترا يقضى نظام معاهد بورستال Borstal Institutions بأن يرسل اليها المجرمون الذين يبلغ عمرهم بين ستة عشر سنة واحدى وعشرين سنة اذ يتعلمون هناك صناعة في مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث وانما تقضى المادة الخامسة من قانون منع الاجرام Prevention of crime act بأن مندوبي السجون او ما يسمونه هناك Prison commissioners يمكنهم ان يقرروا الافراج عن المجرم بعد مرور سنة اشهر على حجزه في المعهد ( او ثلاثة اشهر ان كانت فتاة ) اذا وجدوا ان هناك املا في اصلاحه وفي هذه الحالة يوضع تحت اشراف شخص او جمعية تعين في الشهادة التي ترخص فيها بالافراج عنه وكذلك يوضع تحت اشراف لجنة كل شخص يقضى المدة المقررة في احد معاهد بورستل وذلك لمدة ستة شهور وهذه تسلمه لشخص او جمعية للاهتمام بشأنه ومراقبته وكذلك يوجد في انجلترا بجانب كل اصلاحية معدة لقبول المجرمين الاحداث او مدرسة صناعية معدة لقبول المتشردين منهم لجنة مهمتها رعاية الاحداث بعد خروجهم من هذه المعاهد ومساعدتهم من الوجهة المادية والادبية ويوجد مثل هذه اللجان او الجمعيات في فرنسا وفي بلجيكا وفي امريكا كما يوجد في هذه الاخيرة اشخاص مهمتهم مراقبة الحديث والاعتناء بأمره يسمون probation officers وهؤلاء يراقبون حالة الحديث وحالة امرته بعد الافراج عنه ويجهدون في درء كل خطر عيس اخلافه .

اما في مصر فيخرج الحديث من الاصلاحية ليعود الى هوة الفساد التي اريد انتشاله منها وبذلك لا تظهر فائدة الاصلاح بل يضيع اثرها ومن الغريب ان كثيرين طالبوا بوجوب انشاء لجان او جمعيات لرعاية الاحداث بعد خروجهم من الاصلاحية ولكن ذهب نداؤهم سدى بل الاكثر من ذلك انه كانت هناك نواة لهذه اللجان ولكن قضى الزمن عليها اذ حصل في سنة

١٩٠٥ أن كولس باشا مدير الدجون المصرية في ذلك العهد لجأ إلى المديرين والمحافظين يطلب منهم إنشاء لجنة في كل مديرية أو محافظة مهمتها رعاية الأحداث المتخرجين من الإصلاحية وفعلوا تشكلت هذه اللجان تحت رئاسة المديرين والمحافظين وبعض الأعيان الذين اكتبوا إذ ذاك بآل لهذا اللجان كان يضاف عليه ما يستحقه الصغير من المكافآت لدى الإصلاحية ثمرة لعمله فيها ويظهر من تقارير مصلحة الدجون التي كانت تصدر في ذلك الوقت أن المديرين والمحافظين كانوا يكلفون بالاهتمام بهؤلاء الأحداث بعد الإفراج عنهم وإن وجدوا لهم عملاً في دائرة اختصاصهم وفعلوا كان عدد الاطفال الذين يعاد الحكم عليهم بعد خروجهم من الإصلاحية قليلاً جداً بالنسبة لما نراه الآن وقد جاء في أحد التقارير أنه يمكن إيجاد عمل لأكثر الاطفال الذين خرجوا في أوائل سنة ١٩٠٥ - فلو كان استمر هذا الاهتمام من ذلك الوقت للآن لكان لدينا من لجان الرعاية ما نفاخر به غيرنا من البلاد الغربية ولكن من سوء الحظ اوقفت هذه الاعمال الصالحة وربما كان السبب في ذلك عدم وجود التشجيع الكافي من الأعيان والاغنياء في مصر وما يؤسف له أيضاً أن اللجنة التي تقرر انشاؤها في سنة ١٩٢١ باسم اللجنة الدائمة للمجرمين الأحداث كان يمكنها اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لرعاية الأحداث إذ كان يدخل ذلك في مهمتها المتعلقة « بمراقبة الاجراءات المتبعة في محاكمة المجرمين من الأحداث والاشراف على طرق اصلاحهم وتهذيبهم » وكان لتشكلها رنة كبيرة وقيل انها ستبحث بهمة عظيمة في شئون الأحداث وأنه سيقوم بسكرتارياتها وكيل نيابة الأحداث ليجعلها متصلة باجراءات المحاكمة والاصلاح وإن قاضي الأحداث سيكون سلطة أخرى مقابلة للجنة ليمدها بما يراه من الاقتراحات وما يعين له من الآراء وانتظر من هذه اللجنة كل الخير للأحداث وخصوصاً رعاية من خرج منهم من الإصلاحية حتى لا يعودون للجرام مرة أخرى ولكن حدث أن اللجنة لم تجتمع إلا بضع مرات ثم اوقفت هي الأخرى حتى الآن

وارجو إذا أعيد تشكيلها أن تضع في مبدأ أعمالها الدعى لوضع نظام دقيق لرعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم وإن تسعى أيضاً لزيادة عدد الإصلاحيات حتى لا تتعطل الأحكام الصادرة بارسالهم للإصلاحية كما هو الحال الآن

وفي الواقع لا يمكن أن يقوم في مصر اصلاح حقيقى لأحداث المجرمين إذا لم تنشأ لجان رعاية من تخرجه الإصلاحيات ويجب أن يشترك الشعب مع الحكومة في ذلك حتى تنشأ هذه اللجان أو الجمعيات في مختلف القطر المصري لهذا الغرض ويأجبذا لولجأت الحكومة مرة أخرى لما لجأ إليه كولس باشا منذ نيف وعشرين سنة فتطالب المديرين والمحافظين بإعادة تشكيل لجان رعاية الأحداث في كل مديرية تحت رئاسة المدير أو وكيله وبعض الأعيان النابهين الذين



لا يتأخرون على ما اعتقد عن معاونة هذه الاجان ومدتها بالاموال والجهود حتى تؤدي عملها على اكل وجه واذا كانت تلك اللجنة النشطة الموقرة التي تبحث الان في تحسين نظام الاصلاحية والسجون مهمة جد الاهتمام بترقية مستوى التربية والتدريب داخل الاصلاحيات فلا اخالها الا مهمة ايضا بايجاد وسائل تضمن بقاء اثر هذه التربية وذاك التدريب بعد خروج الحديث من الاصلاحية اذ بغير ذلك تهدم كل التعاليم التي تعطى للاحداث بل قد تصبح هذه التعاليم شرا عند ما يخرج الحديث مرة اخرى الى بحر العالم الخضم فلا يجد امامه الا حمة الشرور فيتنفس فيها .

### ( رابعا ) - أمنية بسيطة

وانني الآن اختم كلمتي بأمنية بسيطة وهي ان يباد النظر في تشريع الاحداث في مصر من كل وجوهه ويوضع لهم قانون خاص يطلق عليه « قانون الاحداث » ويكون قانونا واسعا يشمل كل امورهم من وسائل اصلاح الطفل قبل الاجرام وبعده وطرق التحقيق الخاصة بالاحداث وانشاء بوليس خاص لهم في المدن الكبيرة وبيان كيفية محاكمتهم والعقوبات التي توقع عليهم حسب اعمارهم أي يكون القانون شاملا لتواعد تحقيق الجنايات والعقوبات الخاصة بالحديث وقواعد الاصلاح والتأديب ووسائل رعاية الحديث في الاصلاحية وبعد خروجه منها ويشمل أيضا عقاب من يرتكب جرائم ضد الاحداث ويخصص منه جزء لوسائل منع الاجرام الاحداث كنهم من التشرد والتسول وعقاب من يحرضهم على ذلك ( وهذه الجريمة يعاقب عليها الآن في قانون العقوبات المصري بمقوبة المخالفة طبقا لنص المادة ٣٣٨ ومن الواجب ان يعاقب عليها بمقوبة الجناية اذ هي قتل لنفس الصغير ودفنه في طريق الاجرام ) وينص فيه أيضا على الاعمال الاخرى التي يجب منع الحديث من القيام بها كالاشتغال في منازل المومسات او محال بيع الخمر وما يماثل ذلك كما ينص فيه على القيود التي توضع لتشغيل الاحداث في المعامل او المحال التجارية كأن يقدر لذلك سن معين ومدة معينة للعمل من الساعات ( كالقانون الصادر في سنة ١٩٠٩ في شأن اشتغال الاطفال بمعامل حلبج القطن )

وكذلك ينص ضمن وسائل منع اجرام الاحداث على ضرورة مراقبة شرائط روايات السينما التي يمكن عرضها على الاطفال والشبان وخطر دخولهم في المحال التي تعرض روايات غير مصرح بعرضها عليهم ( وقد أبديت هذه الرغبة من عصبة الامم ) ويبين هذا القانون ايضا الاحوال التي تنزع فيها السلطة الابوية من الاباء الذين يهملون في تربية اولادهم او الذين يحكم عليهم في جرائم مشينة بالشرف او يكونون من طبقات معينة كطبقات القوادين او المشعوذين او المدمنين على المسكرات او المخدرات الخ ...

وبعبارة موجزة يحسن وضع قانون عام لكل المسائل التي تمس الاحداث والطرق التي تؤدي الى منع اجرامهم وكيفية تهذيبهم وتأديبهم ويمكن ان يسترشد في ذلك بالقوانين المتبعة في البلاد الغربية كانتكلترا اذ يوجد كثير من القواعد التي سبق ذكرها في قانون الاحداث وقانون منع الاجرام

Children Act (1908) and Prevention of crime Act

وكذلك يوجد كثير من هذه القواعد في القانون البلجيكي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ باسم قانون حماية الطفولة

Le loi sur la protection de l'enfance

وهو يشمل ثلاثة اقسام الاول يتضمن حماية الطفل من اساءة استعمال السلطة الابوية والاحوال التي تسقط فيها هذه السلطة

déchéance de la puissance paterenlle

والقسم الثاني يتضمن الاجراءات التي تتبع في محاكمة الاحداث  
والقسم الثالث يتضمن الجنح والجنايات التي تمس اخلاق الاحداث او ترتكب ضدهم بسبب ضعفهم .

فاذا امكن وضع قانون في مصر لمسائل الاحداث عامة على مثال هذه القوانين الاجنبية ثم روعي تطبيق احكامه بدقة كان هناك أمل كبير في ايقاف تيار اجرام الاحداث بل ايقاف تيار الاجرام عامة اذ يبدأ في الغالب اجرام المتاة من المجرمين من ايام حداثتهم فاذا وضع حد لاجرام الاحداث اوقف سيل اكبر منبع من منابع الجرائم على العموم .

ولا يقتصر الامر على منع الاجرام فقط بل تؤدي العناية بالاطفال الى زيادة الايدي العاملة في البلاد اذ كل حياة يمنع عنها الردى وكل خلق يدرأ عنه الفساد يزيد عدد خدمة الامة المخلصين وربما نشأ من ذلك الطفل البائس الضعيف الذي ينتشل من هوة الاجرام رجل يؤدي أجل الخدمات لأمته

احفظ الطفل فما تدري غداً	•••	ماله في الدهر من شأن عظيم
ربما يخرج مهد فرقدا	•••	يخرج الناس من الجهل للبهيم

محمد عبد النعم رياضه

المحامى بقسم قضايا الحكومة بوزارة الاشغال  
ووكيل نيابة احداث مصر سابقاً

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٧٦٩	علم النفس الشرعي وكشف الجرائم (لحضرة الفاضل محمد بك فتحي القاضي)	
نمرة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٤٥٤	٧٨٤	محكمة النقض والابرار
		تقضى . بيان سبب الحكم . تقضى . بطلان .
٤٥٥	٧٨٤	تقضى . قصور امر الاحالة . لت محكمة الموضوع . حق التهم . سقوطه . تلاوة شهادة الشهود . بيان ظهور الاصلحة او اخفائها .
٤٥٦	٧٨٥	تقضى . فعل قاضح . اخلال بالحياء العام . عدم يانه .
٤٥٧	٧٨٦	تقضى . سبق الاصرار . ذكر الضغينة . وقائع سبق الاصرار . وجوب بيانها .
٤٥٨	٧٨٦	تقضى . خلاف بين الطيب الشرعي والطيب المعين . عدم يانه .
٤٥٩	٧٨٧	تقضى . تقرير الطعن . اسباب الطعن . ميعاد .
٤٦٠	٧٨٨	تقضى . دفع بسقوط الدعوى . اغفال الحكم . الكلام في هذا الدفع . بطلانه .
٤٦١	٧٨٨	تقضى . تزوير . اعدام جزء من المحرات . تغيير . الحقيقة . محو .
٤٦٢	٧٨٩	تقضى . عدم ذكر مواد القانون . بطلان .
٤٦٣	٧٨٩	تقضى . تحليف موظف تحقيق الشخصية اليمين . اهمال . بطلان .
٤٦٤	٧٩٠	حسبي . وصي . تعارض مصلحة .
٤٦٥	٧٩٢	حسبي . حجر . صدور قرار . حفظ الطلب .
٤٦٦	٧٩٢	مسئولية الخدم . اصابة الخادم والعامل . خطأ الخدم . اصابة قضاء وقدر .
		محكمة استئناف مصر الاهلية



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٦٧	٧٩٣	محكمة استئناف مصر الاهلية مجلس بلدى . تعيين واقالة الرئيس . حق الحكومة احالة كبار الموظفين على المعاش بدون احالة على مجلس تأديب . الفرق بين حق الحكومة و حق المخدم . تعويض الموظفين .
٤٦٨	٧٩٩	محكمة استئناف مصر الاهلية حكومة . موظف . احالة كبار الموظفين على المعاش بدون محاكمة تأديبية . عمل ادارى . ممنوع على المحاكم هذه . وقوع الاحالة مخالفة للقانون شكلا وموضوعا . تعويض الموظف
٤٦٩	٨٠٤	محكمة استئناف مصر الاهلية حكومة . موظف . احالة على المعاش بدون محاكمة تأديبية . استعمال حق مشروع . لا مسؤولية .
٤٧٠	٨٠٩	جنايات بنى سويف استئناف النيابة والمدعى المدنى . اثره فى وصف الواقعة . جنابة . جنحة .
٤٧١	٨١١	ضرب . ضرب افضى الى الموت . ضربة واحدة ضارب غير معروف . عدم تضامن المتهمين .
٤٧٢	٨١٢	سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم الخفى . قصد الاخفاء . عمل ايجابى .
٤٧٣	٨١٣	حراسة . كنيسة . ادارتها .
٤٧٤	٨١٤	شفعة . مشترى شفيع اولوية .
٤٧٥	٨١٧	تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين . تغيير حقيقة السن . لا تزوير .
٤٧٦	٨١٨	محكمة مصر الابتدائية الاهلية جنسية . اختصاص . اثبات . حاية . وظيفة قنصلية . عثمانى .
٤٧٧	٨١٩	تحكيم . معارضة . تنفيذ . ايقاف .
٤٧٨	٨٢١	مخالفات . تاريخ ثابت . محكمة محل اقامة احد الخصوم .

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٧٩	٨٢٤	اختلاس . دائنو التفليسة . الدائنون اللاحقون حقوق كل منهم .
٤٨٠	٨٢٦	تقادم . املاك عامة . عدم تخصيصها للنفعة العامة . اثره .
٤٨١	٨٢٩	مستولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة الفعل بوظيفة المخدوم
	٨٣٢	في « قوانين الاحداث الجنائية » ملاحظات لحضرة الاستاذ الفاضل محمد عبد المنعم بك رياض
رئيس التحرير: عزيز فنانكى		





### تنبيه

- ١ - لا يقبل طلب اعداد مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .



## بيان

ها عددا شهري يونيه ويوليه مجتمعين . عجلنا اصدار عدد يوليه مع عدد يونيه لاعتزامنا على السفر الى أوروبا يوم ٤ يوليه ولوجوب اشرافنا على العمل قبل السفر . وقد اشتمل هذا العدد على الابحاث الآتية .

١ - « متى يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية » لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمى المحامى

٢ - بحث لحضرة رئيس تحرير هذه المجلة في « نظام الوقف » وتأثيره في حالة البلاد الاقتصادية والمالية والعمرانية وهو بحث متم للأبحاث السابقة التى نشرناها في سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ وجمعناها في كتيب اسمناه « رسائل في الوقف » وفي هذا البحث احصاء دقيق عن مساحة الأقطان الموقوفة في القطر المصرى استخرجناه من بعض المصادر الرسمية . نلفت اليه النظر لأنه احصاء واف صحيح ظهر حتى الآن

٣ - بحث لحضرة رئيس تحرير هذه المجلة في « اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية » في موارد غير المسلمين . وهل يجب تراضى الورثة المتنازعين لتختص المجالس المالية بالنظر والحكم . ام ان الاصل هو اختصاص المجالس المالية بالنظر والحكم في تركات غير المسلمين ولا تختص المحاكم الشرعية الا عند التراضى فقط

وقد ضمنا هذا العدد الأحكام الآتية

عدد	
١٢	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار
١	حكم صادر من المجلس الحسبي العالى
١٠	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٣	احكام صادرة من محكمة استئناف اسبوط
١٣	حكما صادراً من المحاكم السككية الأهلية
١١	حكما صادراً من المحاكم الجزئية الاهلية
٨	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٦٨	فتكون المجلة ثمانية وستين حكما وقرار وفتوى



ثم اعتبنا هذه الأحكام بنص الخطاب الصادر من حضرة صاحب المعالي رئيس محكمة استئناف مصر لحضرة قبيب المحامين يبدى فيه ( بناء على طلب حضرة رئيس محكمة جنايات بنى سويف وعضويه ) شكرهم لحضرات محامي محكمة بنى سويف وفرعيها ( المتيا والفيوم ) لما قاموا به فى العامين القضائين الماضيين بمساعدة المحكمة فى اثناء عملها مساعدة قيمة فى تحقيق العدل . ثم رد حضرة القبيب

القات نظر

كنا وعدنا بنشر بقية مقال حضرة الاستاذ الفاضل محمد بك فتحى الحاص بعلم النفس الشرعى وكشف الجرائم فى هذا العدد . ولكن الضرورة الجأتنا الى تأخير نشر بقية مقاله الى عدد اكتوبر المقبل .

رئيس تحرير المجلة

عزيزه هانكى

السنة السابعة

# المحاماة

العدد التاسع والعشرون

عدد يونيو ويوليو

منى يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية

قد لحكمى محكمة مصر للصادرين في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦

و ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

تحت غمرة ٣٤٩ حكما آخر اصدرته محكمة مصر  
في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ فندت فيه بعض  
ما اعترض به على حكمها الأول .

ولأهمية المسألة ولهذا التنازع عليها رأيت  
ان اكتب هذه الكلمة رجاء ان تكون  
الحاسمة فيها .

القانون صريح في وجوب الرجوع الى قيمة  
المدعى به لمعرفة جواز استئناف الحكم وعدم  
جوازه ( المادة ٣٤٥ ) من قانون المرافعات

وصريح في حالة ما اذا اقيمت دعوى من  
المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة او  
دعوى بطلب المقاصة في الرجوع في التقدير الى  
أكبر مبلغ حصلت المطالبة به امام المحكمة ( المادة  
٣٤٨ ) مرافعات .

نشرت مجلة المحاماة بالعدد الرابع من سنتها  
السابعة تحت غمرة ٢٤٣ حكما لمحكمة مصر  
الابتدائية الاهلية اصدرته في ١٨ أكتوبر سنة  
١٩٢٦ قررت فيه ان الحكم الصادر من المحكمة  
الجزئية برد وبطلان سند حصل الادعاء فيه  
بالتزوير يجوز استئنافه وان كانت قيمة الدعوى  
الاصلية لا تبلغ نصاب الاستئناف .

نشرته ونشرت تحتها تعليقا للاستاذ  
عبد الفتاح بك السيد

ونشرت مجلة كلية الحقوق تعليقا آخر  
للاستاذ العشماوى بك بالعدد الثانى من سنتها  
الاولى بالصحيفة غمرة ٨١ وما بعدها - ثم نشرت  
مجلة المحاماة بالعدد الخامس من سنتها السابعة

المدعى به ونزل المدعى به منه في الواقع منزلة الفرع من أصله	وصريح فيما استثناء من ذلك بالنص كالأحكام الصادرة في الاختصاص وفي رد القضاة
فإذا طالب المدعى بما تأخر له من إيراد مؤقت ودفع المدعى عليه بأنه لم يرتب إيرادا ما كان الحكم الصادر في الدفع قابلا للاستئناف متى كانت قيمة الأيراد المدعى به تزيد تبلغ نصاب الاستئناف وإن كانت قيمة المدعى بتأخره منه أقل من هذا النصاب لأن الخصومة امتدت بهذا الدفع إلى خصومة في ترتيب هذا الإيراد فكانت قيمتها تزيد عن قيمة المدعى به. ونزل منها منزلة الفرع من أصله	والفقهاء متفقون على أن ولاية القاضي على أصل الدعوى تمتد إلى وسائل الدفاع وأوجه الدفع والدفع التي تقدم فيها وتكون ولايته عليها ولاية على أصلها فيحكم فيها بحكم قابل للاستئناف إذا كان حكمه في الأصل قابلا له كذلك .
وهم متفقون على تعدية حكم الأصل في الدعوى إلى جميع أوجه الدفع الأما استثنى بالنص كالحكم الصادر في الاختصاص وفي رد القضاة . وكذلك ما تمتد به الخصومة فتزيد قيمتها عما يفصل فيه القاضي فصلا نهائيا فيكون الحكم الصادر فيها قابلا للاستئناف ولو كانت قيمة أصل الدعوى أقل من نصاب الاستئناف	ولا خلاف في أن الخصومة قد تتسع بين الخصمين إلى أبعد مما يتنازعان عليه في الظاهر فتفصل فيها المحكمة في حدودها هذه لا في حدودها الواضحة بتقدير المدعى به ويكون الاعتبار في جواز الاستئناف وعدمه لقيمة هذه الخصومة التي امتدت إليها الدعوى .
ومن هذا الطعن بالتزوير ومخاصمة وكلاء الدعاوى (Desaveu) وانكار صفة أحد الخصوم من وارث أو شريك أو وصي .	لا خلاف في ذلك كله فيما نعلم في الفقه والقضاء - ولكنك إذا سألت متى تعتبر الخصومة ممتدة إلى أبعد من حدود المدعى به رأيت اختلافهم في التفصيل والتطبيق
ولعل الفقه في مسائل هذا الباب من القانون هو النظر إلى الارتباط الوثيق بين نظرية قوة الشيء المقضي فيه وبين نظرية تأثير أوجه الدفاع والدفع على قابلية الأحكام التي تصدر فيها وفي الموضوع للاستئناف وعدمه	على أنهم مع ذلك متفقون على تبعية الأحكام الصادرة في الدفع بسبق الفصل في الدعوى أو بسقوط الحق فيها بالتقادم للأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى فيكون الحكم فيها غير قابل للاستئناف متى كانت قيمة الدعوى الأصلية أقل من نصاب الاستئناف .
وانك لتلاحظ فيما تطالع من الأحكام	وهم متفقون على امتداد الخصومة إلى ما وراء حدود المدعى به إذا تعلقت طرق الدفاع أو الدفع الموضوعية بأصل الحق المترتب عليه



الصادرة في هذه المسائل وما شابهها انهم ينظرون في اثار الدفع على غير المحكوم فيه من موضوع الدعوى فان رأوا انها تتعداء الى غيره اعتبروا الدفع قد امتد بالخصومة الى ما وراء حدودها الاصلية وقدروا الدعوى باعتبار قيمة الدفع ان كان مما يقبل التقدير والا اعتبروها بمجهولة القيمة اعتبر ذلك في احكامهم الصادرة في الدفع المتعلقة ببطلان السند المثبت لاصل الحق تراهم فرقوا بين ما اذا تقدم الدفع كوسيلة لدفع الخصومة الحالية فلم يعتبروه ماداً للخصومة فيما وراءها وبين ما اذا طلب الحكم فيه على انه دعوى فرعية فيعتبرون الدفع قد سحب الخصومة الى حدود هذا السند برمه . وكانهم يلاحظون في هذا وذاك ان المحكمة في الصورة الاولى لا تكون قد حكمت الا في موضوع الدعوى الاصلية بعد ان نظرت في البطلان والصحة كوسيلة من وسائل الدفاع في الدعوى وانها في الصورة الثانية تكون قد حكمت في بطلان السند وصحته حكماً يتعدى هذه الدعوى الى غيرها مما يتعلق به ( راجع فقرة ٧٢٥ من كريبون في كتابه الاستئناف )

واعبر كذلك احكامهم في الدعاوى التي يمتد النزاع فيها الى صفة احد الاخصام ككونه وارثاً أو شريكاً أو وصياً تراهم اعتبروه ( على ما ثبت عليه القضاء اخيراً ) من المسائل الفرعية المتعلقة بموضوع الدعوى والتي تفصل فيها المحاكم كما تفصل فيه بحكم قابل للاستئناف وغير قابل

له الا ان يصبح النزاع في الصفة هو المقصود الاصلى من الخصومة بطلب الحكم فيه وتحكم فيه المحكمة ويجوز حكمها فيه قوة الشيء المحكوم به ( راجع كريبون فقرة ٧٤٠ و ٧٤١ وملحق دالوزغمرة ٩٠ تحت كلمة درجات التقاضى وقد جاء فيه ان هذا هو الذى ثبت عليه القضاء اخيراً )

كما تعتبره في احكامهم الصادرة في دعوى التزوير ودعوى الانكار فقد اعتبرنا من المسائل الفرعية التي يكون للحكم الصادر فيها صفة الحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز الاستئناف وعدمه باعتبار قيمة المدعى به وانهما لا يمدان الخصومة الا اذا كان موضوع السند يتناول غير المدعى به وتزيد قيمته عن نصاب الحكم النهائي . فاذا كان السند المدعى بتزويره لا يتضمن الا نفي المدعى به كما اذا طالبت بسند قيمته ١٠٠٠ قرش مثلاً وادعى المدعى عليه التخالص وكان سند التخالص لا يشمل غير ذلك اتصل الدفع بالموضوع واخذ حكمه في عدم جواز الاستئناف أما اذا تضمن السند المدعى بتزويره حقوقاً تزيد قيمتها عما لا يجوز استئنافه وكان من شأن الحكم بتزويره أو صحته ان يؤثر على تلك الحقوق بأن يكون قضاء فيها كانت الدعوى الفرعية مما يصح استئنافه

ونحن اذا اعتدينا بما قدمناه من فقه الباب كله تبين لنا عدم صحة ما ذهبت اليه محكمة مصر في دعوى التزوير اخذاً برأى جارسونيه فيها مناقضة جارسونيه : لم يأت جارسونيه في

إيراد أصول المسألة إلا بما أورده فيها غيره فقد قال أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وأن قاضي أول درجة لا يكون حكمه نهائياً إذا نصدى لمصالح خارجة عن نصابه وأنه ينبغي التضيحية بالقاعدة الأولى في مصلحته الثانية لأن المقصود من الأولى اختصار الاجراءات واجتباب الاطلاعة والمقصود من الثانية تحقيق العدالة بترتيب درجتين من درجات التقاضي فيما يجب أن ينظر القضاء فيه أمام درجتين متواليتين . وهو في ذلك لم يأت بجديد ولا يخالفه أحد فيه - ثم قال بالبناء على هذه المقدمات أن الدعوى تكون قابلة للاستئناف إذا تناول المدفع مصلحة تزيد قيمتها عن النصاب الذي يفصل فيه القاضي فصلاً ابتدائياً أو كانت المصلحة مما لا يقدر له قيمة . وهو في هذا لم يأت بجديد أيضاً .

ثم قال تطبيقاً لما سبق أن الحكم الصادر برد وبطلان ورقة نسب التزوير فيها لأحد طرفي الخصومة هو حكم قابل للاستئناف لأنه يقوم على أساسه اتهام جنائي يتناول مصالح خطيرة وغير مقدرة القيمة وهي شرف وحرية الخصم الذي صدر عليه

ولما تسأل الاستاذين العشماوي بك وعبد الفتاح بك عما عساه يكون رأى محكمة مصر وقد أخذت بمذهب جارسونية فيما إذا كان الحكم الصادر في دعوى التزوير صادراً برفضها أو صدر بالرد وبطلان وكان التزوير منسوباً لاجنبي وما رأيها في دعوى المطالبة بأشياء مسروقة أو بتعويضات ناشئة عن ارتكاب

أية جريمة من الجرائم مها قلت قيمتها - ولما تسأل عن ذلك أجابتهما محكمة مصر في حكمها الثاني بجواز الاستئناف في هذه الصور جميعها جرياً على ما اعتمدته من رأى جارسونية وإن كان الظاهر من رأيه أنه لا يرى الاستئناف إلا في الصورة التي أوردها وهي صورة الحكم بالرد وبطلان في تزوير منسوب لأحد طرفي الخصومة وأذن فقد علمت أن الخلاف بين جارسونية ومحكمة مصر من جانب وبين الاستاذين العشماوي بك وعبد الفتاح بك والفقهاء والقضاة الفرنسي والاهلي والمختلط من الجانب الآخر لم يكن خلافاً في تأصيل أصول المسألة وإنما في تطبيقها على دعوى التزوير يرى جارسونية أن دعوى التزوير المنسوب لأحد طرفي الخصومة في صورة الحكم فيها بالرد وبطلان تعد الخصومة فتتداول شرف المحكوم عليه وهو غير مقدرة القيمة وترى محكمة مصر أنها تكون دائماً غير مقدرة القيمة في هذه الصورة وفي غيرها بالألحاق بها . ويرى الكل أن دعوى التزوير لا تعد الخصومة إلا إذا كان السند المدعى بتزويره يشمل حقوقاً أخرى تتأثر بها ويحوز فيها الحكم الصادر في دعوى التزوير قوة الشيء المحكوم به

وأذن فالخلاف قد انحصر فيما يأتي . هل يعتد بما يمكن أن يشعر به الحكم الصادر في دعوى التزوير من المساس بالشرف فتكون دعوى التزوير من أجله غير مقدرة القيمة أم لا ؟

وقد علمت مما أوردهنا في صدر هذا المقال أنهم لا يعتدون في امتداد الدعوى إلا بما تتعلق

به الخصومة بالفعل وتفصل فيه المحكمة صراحة أو ضمنا . وما القول بأن وراء المدعى بالتزوير المساس بالشرف وهو أغلى من أن قدر له قيمة الا كقول بأن وراء الادعاء بشيء ما في قضية ما مساسا بالحرية وما أغلاها وأذن فلا تكاد تفتح الباب لمثل هذا حتى تسرب منه كل قضية تتعلق بأغلى الحقوق من الحرية والمساواة وحرمة المساكن

وبعد فهل يصح ان يقال ان الحكم الصادر بالرد والبطالان يتعدى أثره الدعوى الأصلية في صورة ما اذا كانت قيمة السند المنسوب تزويره الى احد الخصمين فيه اقل من نصاب الاستئناف وهل يصح الاعتداد بما قيل من انه يكون عندئذ ماسا بالشرف لتأسيس اتهام جنائي عليه ؟

نقول لا . لأنه لا يكون لمثل هذا الحكم في مثل هذه الصورة غير الأثر الذي تنتهي به الدعوى الأصلية بالحكم في موضوعها على موجب ولا شبهة في ان لا يكون له قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية . واذا قيل ان جارسونيه يقصد ما يتعرض له المحكوم عليه من الامتهان باطلاع الغير على حكم صادر بتزويره قلنا ان هذا مما لا يعتد به ومما لا يقيم له وزن اذ المصلحة التي يمكن أن تمتد اليها الخصومة هي ما طرح على القضاء وفصل فيه بحكم يكون له قوة الشيء المحكوم به . ولم يكن شيء من ذلك مطروحا في الدعوى حتى يقال انها فصلت فيه

ولقد حاول جارسونيه قد مذهب خصومه بعد ان عزاه الى رودير وهو احد انصاره الكثيرين

فقال في هامش كتابه بالصحيفة غمرة ١٢٠ الجزء السادس بالطبعة الثالثة انه اذا صح وتعين الاخذ به يكون الحكم الصادر في حالة انكار الخطوط قابلا للاستئناف اذا كانت قيمة السند المنكور مما تبلغ نصاب الاستئناف وهو ما لا يراه

واذا كان مذهبنا ومذهب رودير ينتهي بالتسوية بين دعوى الانكار ودعوى التزوير في وجوب الاعتبار بقيمة السند المنكور او المدعى بتزويره لتقدير المصلحة التي امتدت اليها الخصومة في الدعويين فلا محل للاعتراض . اذ الغريب في النظر هو عدم التسوية بينهما حتى في مذهب جارسونيه لأنه اذا كان الحكم بالرد والبطالان في صورة الادعاء بالتزوير يمس بشرف المحكوم عليه فكذلك يكون الحكم الصادر بالرد والبطالان في صورة الانكار . وقد يصح ان يقال ان هذا الحكم في صورة الانكار يصلح ان يكون اساسا لاتهام جنائي كما صح ان يقال فيه كذلك في صورة الادعاء بالتزوير

ومررت لي بجارسونيه فيعلم كيف اخذت محكمة مصر برأيه وكيف عمته في جميع الصور وكيف خرجت به الى غير دعوى التزوير من دعاوى التعويض الناشئة عن ارتكاب اية جريمة من الجرائم . فيمدل عن رأيه ويعود الى ما أجمع عليه الفقهاء

منافسة حكم محكمة مصر الصادر في

فبراير سنة ١٩٢٧ . يوم حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بما قيل فيه من ان جارسونيه استند



في رأيه الى احكام كثيرة ان مذهب في دعوى  
التزوير مؤيد بكثير من الأحكام . والحق انه  
اورد كثيرا في تأييد ما أجمع عليه الفقهاء من  
اعتبار الأحكام الصادرة في اوجه الدفع فيما  
لا يزيد موضوع الدعوى الأصلية فيه عن  
نصاب الاستئناف نهائية الا اذا تعلقت بمصالح  
تزيد عن هذا النصاب . ولم يورد لتأييد مذهب  
في دعوى التزوير الا ثلاثة احكام . حكام  
صادران قبل قانون ١١ ابريل سنة ١٨٣٨ وقد  
اعترفت محكمة مصر بأنهما قد لا يصلحان سندا  
له على ما حققه الاستاذ العشماوي بك في تعليقه .  
والحكم الثالث صدر من محكمة جرينوبل في  
٨ مارس سنة ١٨٣٧ ونشر في موسوعات دالوز  
نمرة ١٢٧ وهو خاص بدعوى دفع فيها المدعى  
عليه بأنه وقع سندها على ياض فحكمت المحكمة  
المذكورة بجواز استئناف الحكم الصادر فيها  
لاعتبارها الدفع غير مقدار القيمة وقد عنت  
موسوعات دالوز في نمرة ٢٤٥ بالنص على خطأ  
هذا الحكم ومخالفته لما جرى عليه القضاء على  
اثبت ما يكون في ذلك

ومن الحق ان تذكر ان رأى جارسونيه  
لم يناصره فيه احد من الفقهاء فيما نعلم ولم يؤيده  
القضاء الى الآن ولا تزال نرى المجلات القضائية  
المختلفة مفعمة بالأحكام الكثيرة المؤيدة لمخالفيه  
( راجع دالوز الدورية ٩٢ - ١ - ٤٧٦ )  
و ( ٩٤ - ٢ - ٤٦٧ ) و ( ٩٥ - ١ - ١٢٠ )  
وقد عرضت محكمة مصر في حكمها الصادر  
في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ لما قرره كريون من

جواز استئناف الأحكام الصادرة في مخاصمة  
وكلاء الدعاوى ( Desaven ) وان حصلت  
المخاصمة اثناء نظر دعوى قيمتها اقل من نصاب  
الاستئناف فقالت انه في ذلك قد تناقض تناقضا  
هدم به نظريته رأسا على عقب حيث بنى حكمه  
على ما في مخاصمة وكيل الدعوى من المساس  
بشرفه واعتباره وكان الأولى به ان يعتد بما في  
الحكم بالرد والبطالان في دعوى التزوير من  
المساس بشرف احد طرفي الخصومة وشرفه اولى  
بالاعتبار من شرف وكيل الدعوى اذ هو  
اجنبى فيها

وظاهر ان احتمال الخطأ فيما ذهب اليه  
كريون في مخاصمة وكيل الدعوى او في تعليل  
ما ذهب اليه فيها لا يفيد مذهب جارسونيه في  
دعوى التزوير فائدة تذكر كما لا يضعف مذهب  
كريون فيها لأن كليهما قد استثنى من حكم  
الأصل المتفق عليه صورة لعارض قوى عنده  
فجارسونيه استثنى دعوى التزوير وكريون  
استثنى دعوى مخاصمة وكيل الدعوى

على ان كريون ومن شايه قد رأوا ان مخاصمة  
وكيل الدعوى وان اوقفت سير الدعوى الأصلية  
الا انها خصومة لا تقوم بين الخصمين وانما تقوم  
بين الخصم ووكيله ولا حظوا ان المادة ٣٦٠  
مرافعات اباحت للمحكمة التي تنظر فيها بصفة  
فرعية ان تحكم على الوكيل بالتضمينات لموكله  
او للخصم الاخر وبايقافه عن العمل وباحالته على  
المحاكمة التأديبية . فرأوا ان الخصومة قد امتدت  
في الواقع الى ما اذا كان الوكيل قد اخل بواجب

حرفته فيما نسب اليه كما قال جلاسون ( جزء اول فقرة ٩٢٠ طبعة ثانية ) فقرروا جواز استئناف الاحكام الصادرة فيها بغير مراعاة قيمة الدعوى الاصلية

ويؤيد كريون في رأيه كاريه وشيفوا ( الطبعة الخامسة الجزء الثالث المسألة ١٣١٧ )

واخيرا قالت محكمة مصر في حكمها الثانى السابق الذكر ان رأى الشارع المصرى واغراضه قد ظهرت جليا عند سن قانون الاخطا فانه اخذ صراحة برأى جارسونيه وسيزاربرو فاجاز الاستئناف فى الاحكام الصادرة برد الاوراق المقدمة ( المادة ٥٤ من لائحة اجراءات محاكم الاخطا )

وقال الاستاذ عبد الفتاح بك السيد لعل الذى لاحظته الشارع عند تقرير جواز الاستئناف فى الاحكام الصادرة من محاكم الاخطا باستبعاد الاوراق هو ما يتقص قضاء هذه المحاكم من الدربة القضائية والمران القانونى

ويكاد المطلع على اصل لائحة الاجراءات التى قدمتها نظارة الحفانية الى مجلس شورى القوانين ومذكرتها الايضاحية وتقرير لجنة هذا المجلس ومحاضر جلساته فى ملحق الوقائع الرسمية بعدد ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ و ٢ ابريل سنة ١٩١٣ يقطع بان شيئا من رأى جارسونيه لم يخطر ببال احد بل ان الذى جرى على لسان ناظر الحفانية ووكيله هو رأى جمهور الفقهاء

كانت الفقرة الاولى من اصل المادة ٤٦ تنص على انه اذا انكر احد الخصمين امضاء او

ختم منسوب الىه فى عقد عرفى او ادعى تزويرها فعلى الخصم المتمسك بهذا العقد اثبات صحة الختم او الامضاء والا حكم باستبعاد العقد من الدعوى وليس لمحكمة الخط ان تحكم بتزويره والفقرة الثانية تتضمن انه اذا كان العقد رسميا وانكر الختم والامضاء او ادعى بتزويرها فعلى من انكر او ادعى التزوير ان يثبت ذلك فان ثبت حكم بتزوير العقد وليس للمحكمة تحقيق شئ من ذلك بواسطة الخبراء

وجاء فى المذكرة الايضاحية ان اللائحة تجاوزت عن ذلك التمييز الذى جرت عليه قوانين المحاكم الاهلية بين انكار الختم او الامضاء ودعوى التزوير لانه على لا يتفق مع روح التشريع فى محاكم الاخطا وانها ميزت بين الاوراق الرسمية والعرفية فجوزت لمحكمة الخط الحكم باستبعاد الورقة العرفية دون الحكم بتزويرها وجوزت الحكم بتزوير الورقة الرسمية وحرمت عليها الاثبات بواسطة الخبراء لأن هذه المسائل فيها من وجوب الدقة والتمحيص مالا يناسب طرحه امام محاكم انما انشئت للفصل فى المنازعات البسيطة للقرويين . على ان القانون احتاط فجعل الاحكام التى تصدر بتزوير عقد قابلة للاستئناف مهما كانت قيمتها ( راجع ص ٤ من ملحق ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ )

ولما عرضت هذه اللائحة على لجنة المجلس صرحت فى تقريرها الذى قدمته له بأنها توافق على الفقرة الاولى من المادة ٤٦ ولا توافق على



الثانية لأنه ليس من الصواب ان يعطى لمحاكم الاخطاء حق الحكم بتزوير عقد رسمي مع ان ليس لها ان تعين خبراء يفحصون الامضاء او الختم المطعون فيهما وانها ترى ان يقف اختصاص محاكم الاخطاء باستبعاد العقد الرسمي دون الحكم بتزويره أسوة بالعقود العرفية وان ينص على ان القاضي الجزئي ليس له ان ينظر ابتدائيا في القضايا التي يطلب فيها الحكم باستبعاد عقد رسمي حتى يجوز استئناف جميع الاحكام الصادرة في هذا الموضوع

ولما حصلت المناقشة في هذه المادة امام المجلس طلب المرحوم الصوفاني بك احالة القضايا التي ينكر فيها ختم او امضاء في اوراق رسمية او عرفية على القاضي الجزئي لوقوف معلومات قضاة الاخطاء عند حد محدود ولان مجالس الاخطاء مجالس عرفية تحكم بين الناس بما تبينه منهم طبقا للعادات والاخلاق (ص ١٥ من ملحق ٢٤ مارس سنة ١٩١٣)

فاجاب ناظر الحقانية بان تعديل اللجنة لا يعطى لمحاكم الاخطاء الحق بان تحكم بالتزوير مطلقا وانما لها ان تقضي باستبعاد العقد فقط اذا اعتقدت انه غير صحيح فاذا كان العقد المستبعد رسميا كان الحكم فيه قابلا للاستئناف ولفت الصوفاني بك الى ان العقود التي تحكم محاكم الاخطاء باستبعادها هي التي لا تزيد قيمتها عن نصاب محاكم الاخطاء اما اذا قدم لها عقد قيمته مائة جنيه مثلا وحصل التمسك به في دعوى قيمتها ٥٠٠ قرش فاذا طعن بتزوير هذا العقد

فلا تحكم محكمة الخط باستبعاده بل يجب أن تحكم بعدم الاختصاص. ولما اعيدت المناقشة في جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ ابتداء وكيل الحقانية بابداء ملاحظات تتعلق باستئناف الاحكام فقال اذا حكم على شخص باستبعاد ورقة فان صدر هذا الحكم في قضية من القضايا التي تستأنف فكل حكم فرعي فيها يكون تابعا للحكم المستأنف في الموضوع.... وان كانت من القضايا التي لا تستأنف من اصلا فالاحكام الفرعية فيها لا تستأنف. فالحكم باستبعاد ورقة غير رسمية حكم تابع لا اصلي لأن الحكم في اصل الدعوى غير قابل للاستئناف والفرع يتبع الاصل وانما اجيز الاستئناف في الحكم الصادر باستبعاد اوراق رسمية ولو قلت قيمة الدعوى محافظة على الثقة الخاصة التي منحها الشارع لهذه الاوراق ثم قال ان الحكم باستبعاد الاوراق بينه وبين الحكم بتزويره فرق كبير لان الاستبعاد يفيد ان المحكمة لم ترسخ لهذه الورقة كما لم ترسخ لشهادة شاهد مثلا. اما الحكم بالتزوير فهو وصمة رسمية يصدر بها قرار من القاضي فيلصق بالشخص عار لا يحى ثم قال في العقود الرسمية ليست العلة التي توجب الاستئناف هي جسامه القيمة بل ان هناك سلطة رسمية وشهادة عامة بأن هذه الورقة يجب اعتبارها فاحتراما لهذا اجيز الاستئناف (ملحق ٢ ابريل سنة ١٩١٣ ص ٣). ثم حصلت الموافقة على تعديل اللجنة

وعند المناقشة في المادة ٤٤ الخاصة بالاستئناف التي عدلتها اللجنة باستبدال كلمة تزوير بكلمة استبعاد قال وكيل الحقانية ان كان



غرض اللجنة ان حكم هذه المادة ينسحب على الاوراق العرفية فنحن مفترقون لاننا لا نقبل الاستئناف الا في الاحكام التي تصدر في الاوراق الرسمية التي يحصل الطعن فيها لان العملة التي قبلنا بسببها اجازة استئناف الاحكام الصادرة في الاوراق الرسمية هي تلك القوة الشرعية الثابتة للاوراق المحررة على يد مأمور رسمي خلافا للاوراق البسيطة التي لا تجد نظارة الحفانية ان الاستئناف يشملها

ثم لما اقترح ان يكون الحكم بالاستبعاد قابلا للاستئناف مع ما كانت قيمة الورقة انكر وكيل الحفانية عليهم جواز الاستئناف اذا كانت قيمة كل الدعوى والورقة اقل من ٥٠٠ قرش وأخيرا حصلت الموافقة على التعديل على هذا الشكل « وفي الدعوى التي حكم فيها باستبعاد الاوراق وبعدم استبعادها » ( ص ٧ من ملحق ٢ ابريل ١٩١٣ )

وانت ترى في هذا كله أن ليس في اصل المشروع ولا في مذكرته الايضاحية ولا في تقرير لجنة مجلس الشورى ولا في مداولات المجلس ان احدا أشار الى رأى جارسونيه او الى العملة التي علل بها جارسونيه رأيه فلم يقل احد ان دعوى التزوير تصبح غير مقدرة القيمة اذا حكم بالرد والبطالان لما فيه من المساس بشرف المحكوم عليه كما قال جارسونيه ولا انها تكون دائما كذلك كما ذهبت اليه محكمة مصر بل رأيت ان نظارة الحفانية صرحت بتبعية دعوى التزوير لأصل الدعوى وجعلت الحكم الصادر فيها تابعا للحكم الصادر فيه ولم تجز استئنافها اذا كانت الدعوى

الاصلية لا تتجاوز نصاب الاستئناف الا اذا كانت الورقة المنكورة أو المدعى بتزويرها رسمية وبينت « ان ليست علة هذا الاستئناف عندها جسامه القيمة بل ان هذه سلطة رسمية وشهادة بأن هذه الورقة يجب اعتبارها » واصرت على وجوب التفرقة بين الاوراق الرسمية والاوراق العرفية مبينة ان الحكم باستبعاد الورقة العرفية لا يفيد الا ان المحكمة لم تترشح لهذه الورقة كما لا تترشح لشهادة شاهد . ولكن المجلس بعد سماعه ما ابداه الصوفاني بك خاصة بنظام محاكم الاخطاط وكفاءة قضاتها المحدودة وبعد ان لاحظ ان المشروع والتعديل قد حرما محاكم الاخطاط من الاستعانة بالخبراء قرر التسوية بين الاوراق الرسمية والعرفية واجاز الاستئناف عند الحكم لا لأنه راعى ان دعوى التزوير تكون غير مقدرة القيمة لمساسها بشرف المحكوم عليه بل لانه لم ير ان يحمل محاكم الاخطاط امانة الحكم في هذه المسائل . ولهذا منع القاضي الجزئي من الجلوس مع غيره في القضايا التي يطلب فيها استبعاد الاوراق ليتولى تحقيقها عند استئنافها امامه بالتطبيق لقواعد قانون المرافعات واجاز له الانفراد في محكمة الخط الذي به محل المركز للحكم في هذه القضايا حكما نهائيا ( المادة ٤٦ من لائحة الاجراءات )

وانا نرجو في ختام هذا المقال لمحكمة مصر توفيقا تعدل به عن قضائها هذا وتمود الى ما ثبت عليه قضاء المحاكم وفقه الفقهاء

حامد فرهمي  
الحامي

## الاحكام قضائية محكمة النقض والاول

« وبما ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وان قضت بان ينطق بالحكم في جلسة المرافعة نفسها أو التي تليها بالاكثر غير ان القانون لم يقض بىطلان الحكم لهذا السبب ولا مصلحة للتمهم من طلب النقض لهذا السبب بل بالعكس قد يكون في مصلحة المتهم تروى القضاة في الحكم تحقيقا للمدالة

« وبما ان الوجه الثاني ينحصر في ان المحكمة ذكرت الادلة القائمة على كل متهم وعند ذكر (شعبان حافظ) قالت انه يترجح لديها ادانته مع انه يجب حتما ان تثبت التهمة ثبوتنا لا شك فيه

« وبما انه ولو ذكر في صحيفة ٨ من الحكم المطعون فيه ان رفيق جبور شغل (شعبان حافظ) في مطبعتي جريدتي النظام والحراسة لتعلم الطباعة وترجح من ذلك انه قصد من تعليمه الاستمارة به على طبع نشرات المبادئ الشيوعية لكن جاء في الحكم صحيفة ١٠ انه بناء على ما تقدم وقرائن الدعوى لا يرى شك في ان المتهمين السبعة المحكوم عليهم ومنهم شعبان حافظ في المدة بين ١٦ أكتوبر و ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ بالقاهرة والاسكندرية عملوا معا الخ

٤٨٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير ١٩٢٧

نقض . تأجيل الحكم . لا بطلان

القاعدة القانونية

ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وان قضت بان ينطق بالحكم في جلسة المرافعة نفسها أو التي تليها بالاكثر غير ان القانون لم يقض بىطلان الحكم لهذا السبب ولا مصلحة للتمهم من طلب النقض لهذا السبب بل بالعكس قد يكون في مصلحة المتهم تروى القضاة في الحكم تحقيقا للمدالة

المحكمة :

« بما ان الطعن مبنى على وجهين الاول يتعلق بالسبعة الطاعنين وينتلخص في ان الحكم المطعون فيه تأجل النطق به مرتين فهو باطل

« وبما انه حقيقة تأجل النطق بالحكم في هذه القضية من جلسة المرافعة وتاريخها ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ الى جلسة ١٨ منه ومن هذه الجلسة الى جلسة ١٩ منه وفيها صدر الحكم

وهو تعبير ظاهر عن ثبوت التهمة على كل المتهمين ومنهم هذا المتهم

( طعن قسطنطين قايس وآخرين ضد النيابة غمرة ١٧٤ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المال والعزة حسين درويش باشا والمستر رافرتي بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وحضرة سيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف )

٤٨٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . اثبات . مدع مدني . شهادة . يمين . تأجيل الحكم .

القاعدة القانونية

١ - لمحكمة الموضوع ان تسمع أقوال المدعي بالحق المدني على سبيل الاستدلال وهي حرة في تكليفه باداء اليمين اذا رأت في الحلف اتقانا لثقتها ولها ان تكون اعتقادها حسب ماتراه من أقوال الخصوم والشهود وغيرهم

٢ - تأجيل النطق بالحكم مرة أو اثنتين أو ثلاث لا يطل الحكم لأن لمحكمة الجنايات ان تؤجل حكمها حتى يتم اعتقادها وتكون رأيها تكويننا صحيحا وهذا التأجيل فيه مصلحة للخصوم .

المحكمة :

« حيث ان اسباب النقض تنحصر

فيما يأتي

أولا - بطلان في الاجراءات لعدم أداء

المدعين بالحق المدني اليمين وهم شهود عوّلت محكمة أول درجة على أقوالهم . ثانيا - بطلان في الحكم المطعون فيه لتأخير الدعوى عدة جلسات للنطق بالحكم مع ضرورة النطق بالاحكام عقب سماع المرافعة مباشرة . ثالثا - بطلان في الاجراءات لحرمان المتهم من ان يكون الاخير في الكلام . رابعا - بطلان في الاجراءات أيضا لأن محكمة أول درجة قالت انها تأخذ بشهادة الشهود دون ابدائها قرائن مع كون أقوال الشهود الصحيحة لا تحتاج الى قرائن . خامسا - عدم بيان الواقعة بيانا كافيا في الحكم

« وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فان محكمة الموضوع لها ان تسمع أقوال المدعي بالحق المدني على سبيل الاستدلال وهي حرة في تكليفه باداء اليمين اذا رأت في الحلف اتقانا لثقتها ولها ان تكون اعتقادها حسب ماتراه من أقوال الخصوم والشهود وغيرهم وبعد ذلك يصبح هذا الدفع خارجا عن أوجه النقض القانونية .

« وحيث انه فيما يخص الوجه الثاني فانه ثابت من محضر الجلسة امام محكمة ثاني درجة انه بعد سماع المرافعة تأجل النطق بالحكم من جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أسبوعين وبعد ذلك تأجل جملة دفعات اتقانا للمداولة وهذا التأجيل فيه مصلحة للخصوم حتى يتم اعتقاد محكمة الموضوع وتكوين رأيها تكويننا صحيحا فلا يعد هذا التأجيل الذي ما كان الا للوصول الى



و١٢٨ و١٢٩ و١٣١ من قانون القرعة العسكرية.  
المحكمة :

« حيث ان رافع النقض يستند في قبوله على وجود خطأ في الحكم المطعون فيه لأن المادة ٢٦ من قانون القرعة تعفى من الخدمة العسكرية الطلبة المنقطعين لطلب العلوم الدينية وليس لهم حرقه أخرى سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو اسرائيليين ولا ضرورة لوجودهم في مكان معين

« وحيث ان قانون القرعة ما قصد بمعافة المنقطعين لطلب العلوم الدينية أو غيرها من العلوم الأخرى الا الأشخاص المنتسبين الى دور علم رسمية ذات نظام ثابت كي يتبين من دفاتر حصرها اسماء الطلبة وهل لا يزالون منقطعين لطلب العلم فينالون امتياز المعافاة من الخدمة العسكرية انما لما قصدوا في صالح الوطن أو انهم أصبحوا بعيدين عن هذه الدور فلا ينالون هذه الميزة التي أصبحوا غير أهل لها بترك دار العلم المعتمدة

« وحيث انه بناء على ذلك يصبح القول بتلقي الحسيني سعد ابو طالب العلم من شيخ في مسجد في قرية غير ناهض به لتمتع بميزة طلاب العلم القانونيين ويعد المتهم بصفته من مشايخ البلد وقريه انه أهل عمدا في تنفيذ قانون القرعة الذين هم من واجباته المفروضة عليه بالتبليغ عن قريه الذين كان تتمتع بالمعافاة العسكرية لانتسابه الى طلب العلم في معهد رسمي ثم انقطع عنه وفارقه وأقام في البلد يعلم شيخ البلد يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المواد ١٢١

الحقيقة عملاً باطلاً ويستط استناد التهم عليه في طلب بطلان الحكم المطعون فيه

( طعن احد صالح هريدي ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٥ سنة ٤٤ ق . دائرة معالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا وعلى سالم بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف )

٤٨٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . قرعة . طلبية علم . معهد رسمي . معافة من الخدمة العسكرية . شيخ بلد . عدم . تبليغ . تستر .

القاهرة القاسونية

ان قانون القرعة ما قصد بمعافة المنقطعين لطلب العلوم الدينية أو غيرها من العلوم الأخرى الا الأشخاص المنتسبين الى دور علم رسمية ذات نظام ثابت كي يتبين من دفاتر حصرها اسماء الطلبة . وهل هم لا يزالون منقطعين لطلب العلم فينالون امتياز المعافاة من الخدمة العسكرية انما لما قصدوا في صالح الوطن أو انهم أصبحوا بعيدين عن هذه الدور فلا ينالون هذه الميزة التي أصبحوا غير أهل لها بترك دار العلم المعتمدة . فتلقى العلم من شيخ في مسجد في قرية لا ينهض بالطلاب بتمتع بميزة طلاب العلم القانونيين . وشيخ البلد الذي يهمل عمدا في التبليغ عن مثل هذا الطالب الذي كان تتمتع بالمعافاة العسكرية لانتسابه الى طلب العلم في معهد رسمي ثم انقطع عنه وفارقه وأقام في البلد يعلم شيخ البلد يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المواد ١٢١

« وحيث انه بناء على ذلك يكون ما استند عليه رافع النقض غير متفق مع نصوص قانون القرعة ولا مطعن على الحكم المطعون فيه ويجب رفض النقض موضوعاً

( طعن الصاوى ابو طالب ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٨ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٨٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . خق الدفاع . اخلال به . سماع شهود نقي . تقدير شهادتهم .

القاعدة القانونية

بعد اخلالاً بحق الدفاع اغفال المحكمة تقدير دليل مهم من أدلة الدفاع كأن تقضى محكمة اول درجة حكمها استناداً الى شهادة شاهد واحد ثم تقضى محكمة ثانية درجة بسماع شهادة شهود نقي فسمهم فتصدر حكمها بالتأييد بناء على سبب حكم محكمة اول درجة بدون ان تبدى رأيها في شهادة شهود النقي الذين سمعهم المحكمة :

« من حيث ان وجه النقض الذى يرتكن عليه المحكوم عليه يتلخص فى ان طلب من المحكمة الاستثنائية ان تسمع شهود نقي له فرأت ان طلبه فى محله وقررت سماع شهادة هؤلاء الشهود وسمعتهم فعلا فى الجلسة التى حددتها ثم اصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها بدون ان تتعرض لما شهد به شهود النقي مع ان فيه تكديفاً لشهادة

شاهد الاثبات مع انهم لم يسموا امام محكمة اول درجة فتكون المحكمة قد اغفلت الاخذ بدليل جديد قدمه لها المتهم فيكون حكمها باطلاً ومن حيث انه بالاطلاع على محضرى

جلسة محكمة اول وثانى درجة وحكميهما تبين ان المتهم انكر التهمة وان النيابة قدمت شاهداً واحداً هو المدعى وقد اخذت محكمة اول درجة بشهادته وحكمت بتغريم المتهم بغرامة قدرها خمماية قرش . فاستأنف هذا الحكم وامام محكمة الجنح الاستثنائية اصر على الانكار وقال ان لديه شهود نقي سماع وطلب سماع شهادتهم فأجأت المحكمة القضية لسماع شهادتهم وسمعتهم فعلا وعددهم خمسة وبعد ذلك حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه بدون ان تتعرض لتنفيذ شهادة شهود النقي

« وحيث انه يرى فى هذه الحالة ان المحكمة الاستثنائية قد اغفلت تقدير دليل مهم من ادلة الدفاع ولم تبد رأيها فيه لتعلم محكمة النقض ان كانت احاطت علماً بشهادة شهود النقي وقدرتها تقديرأ صحيحاً ورجعت شهادة شاهد الاثبات عليها او انها نصبت ان تراجعها عند الحكم واخذت بشهادة شاهد الاثبات بفرض ان شهادة شهود النقي لم تسمع ولذلك يكون هذا الاغفال من الاوجه المهمة لبطلان الحكم لانه اخلال بحق الدفاع وعليه يتعين نقض الحكم واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها من جديد . ( طعن عبد الله افندى منسى ضد النيابة نمرة ١٧٧ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

حضورياً تسرى عليه مواعيد الاستئناف من يوم صدوره

« وحيث ان النيابة طعنت في هذا الحكم واورت ان الحكم المستأنف كان غيائياً في الحقيقة لصدوره في غيبة المحكوم عليه وان اعلانه كان واجباً قانوناً لاجل سريان مواعيد الاستئناف » وحيث ان نقطة البحث تنحصر اذن في معرفة ما اذا كان الحكم الصادر في مواد الجرح باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض يوم الجلسة عملاً بنص المادتين ١٧٧ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات هو حكم حضوري لا لزوم لاعلانه او انه حكم غيائي واجب الاعلان حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف » وحيث ان هذه النقطة خلافية بين القضاة فمنهم من يرى وجوب الاعلان ومنهم من يرى غير ذلك

« وحيث ان محكمة النقض قد سارت اخيراً في قضائها على مقتضى الرأي القائل بوجوب الاعلان وارتكنت في ذلك على ان الحكم البادي ذكره انما هو في الواقع غيائي لصدوره في غيبة المحكوم عليه فهو كسائر الاحكام الغيائية التي تصدر في غير حضور المحكوم عليهم ولان عدم قبول المعارضة فيه لا يجعله فعلاً حضورياً لان عدم المعارضة فيه ليس آتياً من جهة كونه حضورياً وانما من جهة المبدأ القائل بعدم جواز المعارضة في حكم مرتين - وعلى ان قانون تحقيق الجنايات جاء خالياً من نص في هذا الباب فوجب

٤٨٦

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حضوري . غيائي . اعلانه . ميعاد الطعن .

### القاعدة القانونية

الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور المعارض في يوم الجلسة لا يعتبر حكماً حضورياً تسرى عليه مواعيد الاستئناف من يوم صدوره وانما هو حكم غيائي بالمعنى القانوني الصحيح ويجب اعلانه للمحكوم عليه مثل سائر الاحكام الغيائية لجريان ميعاد الطعن . ولا يمكن تطبيق احكام المادتين المدلتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الفاضيتين بسريان ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لان قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ الذي عدل هاتين المادتين انما جاء خاصاً بمواد المخالفات فقط ولا يمكن تطبيق نص هذا التعديل على مواد الجرح من باب القياس او التشبيه نظراً للفوارق القانونية الموجودة بين مواد الجرح ومواد المخالفات

المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون عليه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد بناء على ان الحكم المستأنف كان قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض في يوم الجلسة وبناء على ان مثل هذا الحكم يعتبر



لاجل تكملة النقص الرجوع الى القانون العام وهو قانون المرافعات وهذا القانون صريح في وجوب اعلان الاحكام كما هو معلوم ( راجع حكم النقض رقم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ )

« وحيث ان علم المعارض بيوم الجلسة من واقع التقرير الذى عمله بالمعارضة لا يبنى عليه حتما علمه بصدور الحكم فى نفس ذلك اليوم وبان الحكم كان فى غير صالحه لا له حتى كان يتخذ عدته لاستئنافه - وقد يعرض للمعارض اعذار قانونية لا يتسنى له فيها الحضور فى الجلسة ولا معرفة ما تم فيها - وعلى هذا يكون من المجازفة حرمانه من حق الدفاع القانونى عن نفسه

« وحيث انه بعد صدور حكم النقض السالف ذكره صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات قضى بسريان ميعاد الاستئناف فى مواد المخالفات من تاريخ الحكم الصادر فى غيبة المعارض ( اى من تاريخ الحكم القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ) ويراد الاستشهاد بهذا التعديل على صحة نظرية من يقول بوجوب الاعلان

« وحيث ان صدور هذا التعديل ربما دل وهو يدل فعلا على صحة نظرية القائلين بوجوب الاعلان اذ هو برهان على ان النص الاول ما كان يمثل التأويل الذى سار عليه اصحاب النظرية المخالفة كما ان قصره على مواد المخالفات برهان آخر على ان الشارع لم يشأ سريان حكمه على

مواد الجنح اذ لو كان اراده انص عنه صراحة فى التعديل او لكان على الاقل اشار فيه الى المادة (١٨٧) الخاصة بالاستئناف فى مواد الجنح والحال ان التعديل خال من ذلك

« وحيث انه لا يمكن قانوناً تطبيق نص هذا التعديل من باب القياس والتشبيه على مواد الجنح نظراً للفوارق القانونية الموجودة بين النوعين سواء كان من جهة العقوبات المقررة لكل او من جهة احكام السوابق او غيرها وربما كانت هذه الفوارق هى التى حملت الشارع على قصر التعديل على مواد المخالفات اما لعدم اهميتها فى الغالب واما لان النظام يقضى بوجوب الفصل فيها على وجه السرعة

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن مقبولا ومن ثم يتعين الغاء الحكم وحالة القضية على دائرة اخرى لاجل الفصل فيها مجدداً

( طعن النيابة العمومية ضد عبد الفتى عبد الرحيم نمرة ٢٠٩ سنة ٤٤ . قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد مظهر باشا وحضور الهيئة السابقة عدا وكيل نيابة الاستئناف فاه جندى بك عبد الملك )

٤٨٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . علانية الجلسة . ذكرها . بطلان .

القاعدة القانونية

انه وان لم تذكر العلانية لافى الحكم الاستئنافى ولا فى محضر الجلسة الا ان هذا النص لا يوجب البطلان الا اذا اقام رافع

بالتزوير كان الحكم فيه عيب جوهري  
يوجب نقضه

المحكمة :

« حيث ان الحكم خال من بيان كيفية  
التزوير ولم يذكر الادلة التي اقنعت المحكمة  
بعلم المتهم بالتزوير وهذا عيب جوهري في  
الحكم موجب لبطلانه .

( طعن عبد الهادي محمد منصور ضد النيابة نمرة  
٢٠٢ سنة ٤٤ قضائية واخر مدعى مدني . دائرة  
حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٨٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .

القاعدة القانونية

تحليف المدعى بالحق المدني اليمين وسماع

اقواله كشاهد ليست فيه مخالفة للقانون

المحكمة :

« حيث انه ثابت بمحض الجلسة ان النيابة  
اكتفت باقوال الشاهد للدونة في التحقيق  
والدفاع وافق

« وحيث ان تحليف المدعى بالحق المدني  
اليمين وسماع اقواله كشاهد ليست فيه مخالفة  
للقانون وسبق لمحكمة النقض ان قررت ذلك  
عدة مرات

( طعن حميد عبد الحافظ ضد النيابة وآخرين  
مدعون بحق مدني نمرة ١٩٧ سنة ٤٤ قضائية . دائرة  
حاضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

النقض الدليل على ان الجلسة لم تنقد علانية  
لان الاصل اعتبار ان الاجراءات الشكلية قد  
روعت في اثناء نظر الدعوى الا اذا ثبت العكس  
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقبول شكلا

« وحيث انه مرفوض موضوعا - اولا  
لان الدعوى رفعت مباشرة من الطاعن وهو  
المدعى المدني فان كان به اقصور في بيان الواقعة  
كما يزعم فلا لوم في ذلك على المتهم - وثانيا لانه  
وان لم تذكر العلنية لا في الحكم الاستثنائي  
ولا في محضر الجلسة الا ان رافع النقض لم  
يدع ان الجلسة كانت فعلا غير علنية وانه  
مستعد لاثبات هذا الادعاء كما تقضى عليه  
بذلك نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق  
الجنايات التي قررت ان الاصل اعتبار ان  
الاجراءات الشكلية قد روعيت اثناء الدعوى  
الا اذا ثبت العكس .

( طعن الدوق افندي المدعى مدعى مدني ضد  
محمد افندي زكي كشك في قضية النيابة نمرة ١٨٨ سنة  
٤٤ قضائية . دائرة حاضرة صاحب المال احمد طلعت  
باشا والهيئة السابقة )

٤٨٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير

القاعدة القانونية

اذا خلا الحكم من بيان كيفية التزوير  
ومن ذكر الادلة التي اقنعت المحكمة بعلم المتهم

٤٩٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . حكم . بيان الاسباب . خلوها . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا جاء الحكم مبهما لم تبين فيه الاسباب التي اكدت المحكمة بتوقيع العقوبة على المتهمين معاً هل هما فاعلان اصليان وهل كان بينهما اتفاق سابق على ارتكاب الجريمة كان في الحكم عيب جوهري يوجب نقضه المحكمة :

« حيث ان الحكم مبهم ولم تبين فيه الاسباب التي اكدت المحكمة بتوقيع العقوبة على المتهمين معاً هل هما فاعلان اصليان وهل كان بينهما اتفاق سابق على ارتكاب الجريمة الخ . وهذا عيب جوهري في الحكم موجب لنقضه

( طعن خالد خالد عبد الواحد واخر ضد النيابة العمومية نمرة ٢٠٧ سنة ٤٤ قى ومحمد على عبد الواحد مدنى مدنى . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٩١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . اختلاس . تمصيل مبلغ وقيد اقل .

القاعدة القانونية

بعد اختلاسا معاقبا عليه قانونا عامل الشركة

الذى يحصل من عملاء الشركة نقودا ويعطيهم ايصالات صحيحة بما دفعوا ثم يثبت في دفتر القسيمة الداخلى اقل مما قبضه من العملاء ويقتال لنفسه الفرق المحكمة :

« حيث ان رافع النقض يستند على ان لا تزوير فيما اثبتته في دفاتر الشركة المعهودة اليه باثباته فيها مبالغ اقل مما حصله من العملاء واعطى به ايصالات صحيحة لم وبالتالي يصبح ما دخل في ذمته من الفرق غير معدود تبديدا لوجود مبالغ له عند الشركة يصح له الاستيلاء عليها من العملاء

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه تنحصر في ان المتهم بصفته محصلا لشركة زيت البترول الاسبوية كان يحصل من عملاء الشركة نقودا ويعطيهم ايصالات صحيحة بما دفعوا ثم يثبت المدفوع في دفتر القسيمة الداخلى باقل من حقيقة ما قبضه من العملاء وقد اغتال لنفسه من هذه الفروق مبلغ ٢٥٥ جنبها و ٤٠٠ ملجا

« وحيث ان اجترار المتهم على اثبات هذه المبالغ باقل مما حصله هو تزوير معنوى باثباته في دفاتر الشركة المعتبرة واقعة مزورة بصورة واقعة صحيحة وهي مخالفة للحقيقة وقصد بها المتهم اضرار الشركة باختلاسه الفرق بين ما قبضه وما اثبتته زورا في القسيمة لادخاله

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح



ما دخل في ذمة المتهم اضرارا بالشركة بواسطة  
ما اقترفه من التزوير تبديدا معاقبا عليه ايضا  
وبعد ذلك يصبح لا مطن صحيحا على الحكم  
المطعون فيه ويجب رفض النقض موضوعا .

( طعن فيليب زند ضد النيابة نمرة ٢٠٦ سنة ٤٤  
قضائية . دائرة - حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

٤٩٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .

القاعدة القانونية

في قضايا البلاغ الكاذب مع سوء القصد  
يجب حتما بيان الجهة التي قدم منها البلاغ وذلك  
لمعرفة ما اذا كانت هذه الجهة كما نص عليه في  
المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات ام لا واغفال  
هذا البيان يجعل الحكم باطلا  
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقبول شكلا

« وحيث انه مقبول موضوعا ايضا لأنه

بالاطلاع على الحكم سواء كان الجزئي  
والاستثنائي المؤيد له تبين انهما خاليان من  
بيان الجهة التي قيل بتقديم البلاغ لها

« وحيث ان بيان الجهة التي قدم لها  
البلاغ واجب قانونا وذلك لمعرفة ما اذا كانت  
هذه الجهة كما نص عنه في المادة ( ٢٦٣ ) من  
قانون العقوبات ام لا

« وحيث ان اغفال هذا البيان مما يجعل

الحكم باطلا وعليه يتعين الغاء الحكم ولا محل  
بعد هذا لبحث باقي الالوجه

( طعن محمد افدى علم الدين ضد النيابة نمرة ١٨٧  
سنة ٤٤ قضائية وآخر مدع مدني . دائرة - حضرة صاحب  
العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٩٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . سرقة . زلط ورمال الجبال . مال مباح

القاعدة القانونية

لا يعد سارقا من استولى على زلط ورمال  
من بعض جبال الوجه القبلي لأن المناطق  
المذكورة خالية من وضع يدأى فرد معين عليها  
ولم تكن من المصرح لغير باستخراج الزلط  
والرمال منها فهي اذن بمثابة المال المباح . ومثل  
استغلال هذه المناطق مثل الصيد من مجارى  
المياه العامة باعتبارها مباحة استغلالا للأفراد  
تحت قيود خاصة  
المحكمة :

« حيث انه ثابت من اقوال المتهم في  
التحقيقات انه بصفته وكلاء عن الخواجه وديع  
صقلى الذى رست عليه مقاوله بناء هويس المساندة  
بالعياط استحضرت بمرفته رجال المقاول موكله  
بعضا من الزلط من جبل طهما وجبل الصف  
وبعضا من الرمال من خور الشرق بالصف لعرض  
جميع ذلك على عامل الحكومة بصفة عينه حتى  
اذا ما وجد هذه الاشياء موافقة للعمل طلب

رخصة واستحضر ما يلزم للبناء من هذه المناطق  
« وحيث ان المناطق المذكورة خالية من  
وضع يد اى فرد معين عليها ولم تكن من  
المصرح للغير باستخراج الزلط والرمال منها فهي  
بمثابة المال المباح ولا قصد للسرقة فيما اخذ منها  
من زلط ورمال

« وحيث ان مثل استغلال هذه المناطق  
كمثل الصيد من مجارى المياه العامة باعتبارها

( طعن توفيق مرشاق ضد النيابة العمومية نمرة ١٩٣  
سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

« وحيث ان مثل استغلال هذه المناطق  
كمثل الصيد من مجارى المياه العامة باعتبارها

## قضاء المجلس الحسبي العالي

عريان وعزيز لأنهما موصران ولهما قدرة  
على الشغل

فقرر المجلس الحسبي المذكور بتاريخ ٤  
يناير سنة ١٩٢٧ ( أولا ) الاذن لبرسوم حنا  
بوقف أطيانه بحسب الفريضة الشرعية مع حرمانه  
من الشروط العشرة ( ثانيا ) الغاء القرار الصادر  
بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ من المجلس الملى  
بتعيين نفقة لولديه البالغين وعليهما الالتجاء  
للجنة المختصة بتقرير نفقة لهما وبتاريخ ٣١ مارس  
سنة ١٩٢٧ طعن حضرة صاحب المعالي وزير  
الحقانية في هذا القرار بناء على تظلم عريان  
برسوم وعزيز برسوم بالعريضة المقدمة لوزارة  
بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٧

وبجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن  
حضر حضرة الافوكاتو مرقس افندي صادق  
عن المتظلمة ولم يحضر المتظلم ضده ولا من ينوب

٤٩٤

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

حسي . تقرير نفقة . تقرير اسقاطها .  
اختصاص قاضي الاحوال الشخصية .

القاعدة القانونية

من المقرر قانونا ان الفصل في النفقات  
واسقاطها من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية  
فقرار المجلس الحسبي القاضي بالغاء قرار صادر  
من المجلس الملى بتعيين نفقة لولدين بالغين يكون  
في غير محله ويتعين الغاؤه

الوقائع :

بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ طلب برسوم  
حنا المحجور عليه التصريح له بإيقاف أطيانه  
بعريضة وطلب أيضاً بعريضة أخرى في التاريخ  
المذكور ابطال النفقة المقررة عليه لولديه البالغين

عنه وحضر عن النيابة العمومية حضرة عبد الله بك محمد وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة  
المجلس :

« من حيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً  
« وحيث انه من المقرر قانوناً ان الفصل في النفقات واسقاطها من اختصاص قاضي

الاحوال الشخصية وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه في غير محله فيتعين اذن الغاؤه

( طعن معالي وزير الحقانية بناء على تظلم عريان برسوم حنا وآخر ضد رسوم حنا عمرة ٩٥ سنة ٢٦ و ٢٧ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وبحضور حضرات اصحاب العزة محمد مصطفى بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين بالمحكمة المذكورة وادوار قصيري بك العضو عن طائفة الاقباط الارثوذكس ومحمد حمدي الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقاً (اعضاء)

## قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

٤٩٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٦

مسئولية . ضرر . تعويض بسبب المسئولية . خطأ . تقصير . علاقة الخطأ بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم . صيانة الطرق .

القاعدة القانونية:

١ - يجب على مدعى التعويض اثبات الاسباب التي بنى عليها مسئولية خصمه اذ لا يستحق التعويض الا اذا كان هناك خطأ أو تقصير مسند للمدعى عليه . وكانت هناك علاقة مباشرة بين الخطأ والضرر الذي لحق بالمدعى  
٢ - اذا اصاب شخصاً ضرر على اثر انقلاب عربة بسبب وجود حفرة بأحد الشوارع فلا يجوز له ان يطالب بمصلحة التنظيم بتعويض الضرر بناء على انها مكلفة في الاصل وبوجه عام بصيانة الشوارع والعناية بها وجعلها سالحة للمرور

لأنه وان كانت وظيفة مصلحة التنظيم هي صيانة الطرق الا ان ذلك يكون في الحدود المعقولة والممكنة وليس معناه ان المصلحة مكلفة بان تعلم كل ما يطرأ على حالة جميع الشوارع من التغييرات وفي كل لحظة منعا لوقوع كل حادثة .  
المحكمة :

« من حيث ان طالب التعويض مع بيانه للضرر الذي لحقه مطلوب منه ايضاً اثبات الاسباب التي بنى عليها مسئولية المدعى عليه اذ لا يستحق التعويض الا ان كان هناك خطأ أو تقصير مسند للمدعى عليه وكان علاقة مباشرة بين هذا الخطأ والضرر الذي لحق بالمدعى

« وحيث انه في مثل هذه القضية لا يكفي لنسبة الخطأ لمصلحة التنظيم وقوع الحادثة في الشارع العمومي الذي وجدت به حفرة بل يتعين لاثبات ان الحادثة لم تحصل الا بسبب وجود



هذه الحفرة وان وجودها كان نتيجة اهمال مصلحة التنظيم أو على الأقل ان المصلحة قصرت في اصلاح تلك الحفرة بصرف النظر عن سبب حدوثها

« وحيث انه ليس في اوراق القضية سواء كان في محضر البوليس أو الدعوى المدنية ما يساعد على معرفة تحدث الحفرة ولا تاريخ حدوثها ولا علم مصلحة التنظيم بها قبل الحادثة

« وحيث انه لا ينق عن تحقيق تلك الاغراض مجرد القول ان مصلحة التنظيم مكلفة بملاحظة حالة الشوارع والعناية بها وجعلها صالحة للمرور او ان وظيفتها الاساسية هي صيانة الطرق كما ذكر الحكم المستأنف لانه مع التسليم ان تلك هي وظيفة مصلحة التنظيم فلا يكون ذلك في الحدود المعقولة والممكنة وليس معناه ان المصلحة مكلفة بأن تعلم بكل ما يطرأ على حالة جميع الشوارع من التغيرات وفي كل لحظة منعا لوقوع كل حادثة

« وحيث ان المدعى لم يقدّم باثبات تقصير المصلحة في اداء ما يمكن ان تكون مكلفة به والقضية خلو من الدليل على ذلك حتى انه يصح القول بأن السبب الحقيقي لوقوع الحادثة ظل مجهولاً « وحيث انه لا يجدي كذلك في الموضوع ما قال به وكيل المدعى من ان ملاحظي الطرق كان واجبا عليهم المبادرة في اصلاح الشارع اذ لم يثبت ان الحفرة كانت بحالة بحيث تستلقت الانظار بل يؤخذ من معاينة البوليس انها كانت

على عكس ذلك من قلة الاهمية كانتا نتيجة للاستهلاك العادي واستعمال الطريق « وحيث مما تقدم يكون الحكم الابتدائي في غير محله لعدم ثبوت مسؤولية الحكومة ويتعين الغاؤه

( استئناف وزارة الاشغال العمومية وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد عبد النعم بك رياض ضد اسماعيل افندي حمدي بصفته وحضر عنه حضرة الاستاذ صالح بك جودت المحامي . نمرة ٦٤٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة صاحب العزة محمد مظهر بك وبحضور حضرات مراد وهبه بك وجسن نبيه المصري بك . مستشارين )

٤٩٦

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

معارضة . تنفيذ الحكم . علم المحكوم عليه . اثبات العلم . تنفيذ قاسد .

القاعدة القانونية

- ١ - تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها
- ٢ - متى ثبت بدليل قاطع علم المحكوم عليه بتنفيذ حكم غيابي صادر ضده وجب الحكم بان ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ هذا العلم
- ٣ - اذا اعترف المحكوم عليه كتابة بعلمه بهذا التنفيذ وجب اعتبار تاريخ هذا العلم مبدأ للمعارضة ولو لم يصله اعلان قانوني به
- ٤ - كون التنفيذ وقع صحيحاً او فاسداً لا يمنع من علم المحكوم عليه بالتنفيذ لان الغرض الذي اراده القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم

الغيايى وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء وقع صحيحا او باطلا

• - الغرض الذى قصده القانون فى المادة ٣٤٤ مرافعات هو ان سقوط الحكم فى المدة المقررة لها ( ستة شهور ) لا يكون الا للاحكام النيايية التى لم تزل لاصقة بها صفة الغياب وهى التى يصح المعارضة فيها . اما اذا زال عن الحكم صفة الغياب بان اصبح حضوريا لقوات ميعاد المعارضة فانه لا يسقط الا بعضى المدة الطويلة المحكمة :

• من حيث ان الفصل فى هذه الدعوى يستلزم الوقوف على الغرض الذى قصده الشارع عند تقريره حق المعارضة فى الاحكام النيايية والروح التى املت عليه وضع المادة ٣٤٤ الخاصة بىطلان الحكم النيايى

• ومن حيث ان الذى اجمع عليه الشراح ان السبب فى تقرير حق المعارضة فى الاحكام النيايية هو ان القانون قد فرض ان المحكوم عليه غياييا ( حتى مع اعلانه شخصا بصحيفة الدعوى ) لا يعلم بانه مرفوع عليه دعوى كما لا يعلم ان هناك حكم صدر عليه وانه حتى مع اعلانه بالحكم النيايى مفروض اعتباره جاهلا به وان المعتبر قانونا انه لا يعلم بهذا الحكم الا من تاريخ علمه بتنفيذه ولهذا اباح له القانون المعارضة من تاريخ علمه هذا

• ومن حيث انه مع هذه الفروض القانونية التى لم تأخذ بها بعض الشرائع الحديثة فانه لا يجوز التوسع فيها اكثر من الحد الذى وضعه

القانون حتى لا يحصل العبث بالحقوق وضياعها او التأخير فى ايصالها لتحقيقها الى مدى بعيد « ومن حيث انه لهذا متى ثبت بدليل قاطع علم المحكوم عليه بتنفيذ حكم غيايى صادر عليه وجب الحكم بان ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ هذا العلم الذى جعله القانون اخر مرحلة لجهل المحكوم عليه به

• ومن حيث انه لهذا متى اعترف المحكوم عليه بعلمه بهذا التنفيذ بكتابة صادرة منه وجب اعتبار تاريخ هذا العلم مبدءا للمعارضة ولو لم يصله اعلان قانونى به

• ومن حيث انه للسبب المتقدم ليس من الضرورى ان يكون هذا التنفيذ صحيحا او فاسدا لأن الغرض الذى اراده القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم النيايى وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء كان صحيحا او باطلا

• ومن حيث ان القانون ذكر كلمة التنفيذ على وجه الاطلاق فلا يجوز التوسع فى تفسيرها تفسيريا لا يتفق مع روح القانون

• ومن حيث انه ثابت من اوراق الدعوى ان المستأنف اعلن بصحيفة دعوى المستأنف واستلمها بشخصه فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠

• ومن حيث انه ثابت من الاوراق ايضا انه بعد ان حكمت محكمة طنطا غياييا على المستأنف بمبلغ ٣٧٠ جنيه مع المصاريف وذلك بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ نفذ المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالحجز تحت يد باشكاتب المحكمة المختلطة على ما تحت يده من النقود للمحكوم عليه غياييا

المختلطة من الغاء الحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب فانه لا يتعارض مع ما تقدم ذكره لان موضوع الدعويين غير واحد

( استئناف الحواجة ميخائيل - ليمان وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامي ضد الحواجة جورجى انطونيوس طرابلس وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد المحامي - نمرة ١٠٦٣ سنة ٣٩ قضائية - دائرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وبحضور حضرتي صاحبي العزة على عزت بك ومحمود سامى بك مستشارين )

تليق

سبق ان نشرنا هذا الحكم بصحيفة ٥٧٢ من العدد الثالث للسنة السابعة. وبالنظر لكون تلخيصه كان بغير واسطتنا قد وقع فيه نقص كبير ولذا اعدنا نشره هنا بتلخيص اوفى .

٤٩٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٧

تنظم - استئناف الامر - مادة ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات .

القاعدة القانونية

بين قانون المرافعات في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ طريقة النظام من الأوامر التي تصدر على عريضة احد الاخصام ويؤخذ منها ان لمن صدر عليه الأمر طريقين لتنظيم منه اما الى المحكمة واما لنفس الأمر . فاذا تنظم الى الأمر ورفض تظلمه فلا يجوز له بعد ذلك استئناف الحكم الصادر برفض تظلمه الى محكمة الاستئناف بل عليه ترك

» ومن حيث انه ثابت من التقرير الرسمي المؤرخ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ان المستأنف قرر امام قلم كتاب المحكمة المختلطة بانه يبقى في خزينة المحكمة مبلغ ٤٣٨ جنيه و ٤٠٠ مليم المحجوز عليها من المستأنف عليه وان يخصص هذا المبلغ على ذمة المستأنف عليه الى ان يفصل في شأن ذلك الحجز

» ومن حيث ان تقرير المستأنف عليه هذا هو اعتراف منه بعلمه بتنفيذ الحكم الغيابي وهذا كاف لان يكون مبدأ معارضته من تاريخ هذا العلم قانونا للاسباب المتقدمة

» ومن حيث ان المستأنف عليه لم يعارض في الميعاد القانوني من تاريخ هذا العلم فقد سقطت معارضته واصبح الحكم حضوريا لا طريق في الطعن عليه الا بالاستئناف

» ومن حيث انه للاسباب المتقدمة لا يجوز البحث فيما اذا كان هذا التنفيذ تحت يد قلم الكتاب صحيح او باطل

» ومن حيث ان الغرض الذي قصده القانون في المادة ٣٤٤ هو ان سقوط الحكم في المدة المقررة لها بته شهور لا يكون الا للاحكام الغيابية التي لم تنزل لاصقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها اما اذا زال عن الحكم صفة الغياب بان اصبح حضوريا لفوات ميعاد المعارضة فانه لا يسقط الا بمضى المدة الطويلة

» ومن حيث انه لا تقدم تكون دعوى المستأنف الخاصة بسقوط الحكم في غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف

» ومن حيث ان ما حكمت به المحكمة



المحكمة الابتدائية تحكم في تظلمه وفي اصل الدعوى معاً وله بعد ذلك استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية لمحكمة الاستئناف العليا المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف لان الحكم المستأنف صادر من قاضي الامور الوقتية وكان يجب المعارضة فيه اولاً امام المحكمة الابتدائية ثم استئنافه اذا رؤى ضرورة لذلك

« وحيث ان المستأنف يدفع هذا الدفع بالقول ان له الخيار بين المعارضة في هذا الحكم امام المحكمة الابتدائية وبين استئنافه مباشرة امام محكمة الاستئناف

« وحيث ان قانون المرافعات قد بين في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ منه طريقة التظلم من الاوامر التي تصدر على عريضة احد الأخصام ويؤخذ من نص هاتين المادتين ان لمن صدر عليه الامر طريقتين للتظلم منه اما الى المحكمة واما لنفس الأمر

« وحيث ان المستأنف بعد ان قدم تظلمه الى قاضي الامور الوقتية من الامر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ٩٢٦ بتوقيع الحجز التحفظي وبعد ان صدر الامر برفض هذا التظلم رفع استئنافاً عن هذا الحكم

« وحيث ان الغرض من عبارة « التظلم من الامر للمحكمة » الواردة في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات هي رفع التظلم الى المحكمة الابتدائية بدليل ما جاء في الفقرة الثانية من نفس

هذه المادة حيث اجاز الشارع ان يكون التظلم من الامر منضماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية في أي حالة كانت عليها الدعوى : اذ لو كان الامر بخلاف ذلك لما كان الشارع في حاجة للقول في اي حالة كانت عليها الدعوى ( راجع بهذا المعنى جارسونيه جزء ٨ صحيفة ٣٦٦ )

« وحيث ان المحكمة في ذلك ان الاوامر التي تصدر على العرائض هي اوامر ادارية محضة متروكة لسلطة قاضي الامور الوقتية ولتقديره اما التظلم الى المحكمة فيحول التظلم الى خصومة بالمعنى الحقيقي وتتحول الاجراءات الادارية الى اجراءات قضائية تتبع فيها احكام قانون المرافعات بالنسبة لرفع الدعاوى وهي صريحة في وجوب تقديم الدعوى للمحكمة الابتدائية قبل عرضها على محكمة الاستئناف ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقم ٢٦ فبراير سنة ٩٠٨ المجموعة الرسمية لاحكام المحاكم المختلطة السنة العشرين صحيفة ١٠٢ )

« وحيث انه تطبيقاً لهذا المبدأ يكون استئناف حكم قاضي الامور الوقتية قبل المعارضة في هذا الحكم امام المحكمة الابتدائية غير جائز ويتعين اذن قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم قبول الاستئناف

( استئناف محمد افندي على الحاروني وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك الديواني المحامي ضد حامد افندي وامين افندي وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك نجيب براده المحامي نمرة ٢٢٠ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وحضور حضرتي صاحبي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه المصري بك مستشارين )

٤٩٨

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

تعويض الأم . تعويض الأب . لكل  
شخصية مستقلة .

القاعدة القانونية

الحكم بتعويض للأم نظير وفاة ولدها  
لا يمنع الأب من المطالبة بتعويض آخر له اذ  
ان لكل منهما شخصية مستقلة يتبعها حق  
مستقل في المطالبة بالتعويض عما لحق شخصه  
من الضرر

المحكمة :

« بما ان مصلحة السكة الحديد مع تسليمها  
بمسؤوليتها الثابتة من الحكم النهائي الصادر من  
محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤  
في القضية المرفوعة عليها من زوجة ابراهيم سالم  
افندى بشأن وفاة ولدها فانها تزعم ان مبلغ  
الربمائة جنيه المقتضي بها للأم هو مبلغ كاف  
لتعويض الوالدين عن فقد ولدهما لا سيما ان  
وفاته ترجع من ناحيته لاهماله

« وبما انه لا يمكن التسليم بما تذهب اليه  
مصلحة السكة الحديد من ان التعويض المحكوم  
به للأم يمنع عن تعويض الوالد من الوجهة  
القانونية . فان لكل منهما شخصية مستقلة يتبعها  
حق مستقل في المطالبة بالتعويض عما لحق  
شخصه من الضرر

« وبما انه من جهة اخرى يجب التمييز بين

مركز والده المتوفى ومركز ابيه فان الفاجعة اشد  
اثرا على الأم وابعد نتيجة اذ ابنها هو عائلها بعد  
زوجها او في حياته ان فارقتها اما الوالد فهو رجل  
عامل يكسب عيشه . وفوق هذا فان ظرف قيام  
الزوجة واتحاد العيش بين الزوجين اللذين عوض  
احدهما بمبلغ له قيمة عند امثالهما يبرر النظر في  
طلب مصلحة السكة الحديد وتقديرها للتقدير  
الوارد في الحكم المستأنف

« وبما ان المحكمة ترى من ذلك جميعا ان  
تقصر التعويض الذي يستحقه ابراهيم سالم  
افندى على مائة جنيه مع جميع مصاريف الدعوى  
عن الدرجتين

( استئناف مصلحة السكة الحديد وحضر عنها  
حضرة مصطفى بك عبد اللطيف متدوبها ضد ابراهيم  
افندى سالم وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد بك يوسف  
الحامي نمرة ١٠١٧ و ٢٣١ سنة ٤٣ قضائية .  
دائرة حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور  
حضرني صاحبي العزة محمد لبيب عطيه بك وعمود غاب  
بك مستشارين )

٤٩٩

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧

مسئولية . حفر سواحل . لغم بحرى .  
انفجاره . قتل واصابة اشخاص . حكومة .

القاعدة القانونية

اذا ظهر الغم على شاطئ البحر ثم انفجر  
وقتل بعضا من الاهالى فلا تكون مصلحة حفر  
السواحل مسئولة عن تعويض الضرر الذي  
حصل للاهالى لأن مسؤولية رجال حفر السواحل

لا تكون الا اذا كان الاهمال المنسوب لهم مرتبطا برابطة وثيقة بواجباتهم ولا يمكن افتراض ان عسكري خفر السواحل أو ضابط الصف في تلك المصلحة يعرف بحكم وظيفته أو استعداده الطبيعي الالغام وكنهها ويقدر خطورتها وكيفية منع انفجارها ودرء الاضرار التي تنتج عنها إذ عمله المصلحي لا يدخل فيه شيء من ذلك وليس على الحكومة ان تقدر احتمال تهـي ظروف يحتاج اليه عسكري خفر السواحل العلم بالالغام وحسن التصريف في درء خطرهما المحركة :

« بما ان أساس دعوى المطالبين بالتعويض في هذه القضية والقضايا المماثلة المنظورة في نفس الجلسة ان مصلحة خفر السواحل قد اُهملت في اتخاذ الحيلة الواجبة لمنع الاهالي عن الاقتراب من اللغم الذي وجد على الشاطئ بالقرب من ناحية المدينة يوم ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ فانفجر اثناء وجود ذويهم بالقرب منه فقتلهم »  
وبما ان أول ما يتنبه اليه الدهن في تحليل هذا الادعاء هو بحث وظيفة مصلحة خفر السواحل ورجالها

« وبما انه ليس من السهل افتراض ان تلك المصلحة أريد بها أصلاً غير حراسة الشواطئ وغيرها من تهريب المحرمات أو ادخال بضائع من الخارج بغير رسوم

« وبما ان المدعين يرومون القول بان رجال تلك المصلحة بتمثيلهم الحكومة في الامكنة

التي لا يوجد فيها غيرهم من ممثلي الحكومة كالنقط المنفردة على الشواطئ قد حلت في أشخاصهم عندما يؤدون وظائفهم في تلك الظروف كل مميزات الحكومة ومسؤوليتها فاذا أهمل أحدهم عندئذ في أداء واجب حكومي من الواجبات المطلقة وهي تأمين الناس على أرواحهم وأموالهم فعلى الحكومة مسؤولية ذلك

« وبما ان هذا القول المطلق يجب ان يتحدد بقيود لا مفر منها والا انفرجت دائرة المسؤولية الى حد يسهل كل شيء ويحتمل كل فرض وفي الشأن المعروض لا يمكن ان تستظهر مسؤولية رجال خفر السواحل الا اذا كان اهمالهم يرتبط بواجباتهم المعروفة لديهم والتي يدركها من في استعدادهم ومعلوماتهم

« وبما انه لا يمكن افتراض ان عسكري خفر السواحل أو ضابط الصف في تلك المصلحة يعرف بحكم وظيفته أو استعداده الطبيعي الالغام وكنهها ويقدر خطورتها ويرسم المقدار اللازم من الاحتياط لمنع الناس عنها إذ عمله المصلحي لا يدخل فيه شيء من ذلك وليس من شأنه ان يعرف إياه وليس على الحكومة ان تقدر احتمال تهـي ظرف يحتاج اليه عسكري خفر السواحل العلم بالالغام ويقظة وحسن تصريف في درء خطرهما ولو ان للحكومة مصلحة بحرية عاملة لا يمكن السير بضعة خطوات في تعرف مهمتها عقب انتهاء حرب عالمي استعملت فيه الغام عاتمة كاللغم الذي تدور حوله هذه الدعوى »  
« وبما انه متى تقرر ان رجال خفر السواحل



اكان لم يحكم وظيفتهم ولا بمجموع معلوماتهم اللازمة لأداء تلك الوظيفة ان يتعرفوا حقيقة اللتم أو يقدروا طرائق درته أصبح من العبث البحث فيما انتقصت به محكمة أول درجة التحقيقات التي قامت بها تلك المصلحة عن تحذير رجالها أهالي المدينة من الاقتراب من اللتم فان الظاهر انه ان صح حصول التحذير فقد كان ذلك لا على ان الشئ الذي عثر عليه لتم بل انه شئ مجهول والمجهول مدعاة لحب الاستطلاع فما كان للتحذير من أثر حسن بل الامر قد كان بالعكس

» وبما انه يستخلص مما تقدم ان رجال خفر السواحل لم يكن منهم أى افعال يدين الحكومة في الحادث فلامسؤولية عليها ووجب الغاء الحكم المستأنف الذي قضى بتلك المسؤولية ( قضية وزارتي المالية والداخلية وحضر عنهما حضرتي الاستاذين محمد بك عبد المنعم رياض ويوسف بك قسيس ضد احمد محمد عبد الفتاح وحضر عنه حضرة الاستاذ مرسي افندي محمود المحامي نمرة ٦٦ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب العزة متولى بك غنيم وحضور حضرتي صاحبي العزة محمد لبيب عطيه بك واترني ابو العز بك مستشارين )

٥٥٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧

مسؤولية - سيارات - اثبات الخطأ او الاعمال .

القاهرة القانونية

انه بالنظر لكثرة استعمال السيارات

والعربات وتعدد حوادث القتل والاصابات يجب اعتباراً أصحاب السيارات والعربات وسائقها مسئولين مدنياً في الاصل عن نتيجة الاضرار التي تحدث من هذه الاصابات ويعتبرون مسئولين الى ان يقيموا هم الدليل على ان الحادثة حصلت بقوة قاهرة أو بسبب خطأ المصاب نفسه أو غير ذلك من الاسباب التي لا دخل لهم فيها المحكمة :

» من حيث ان الحاضر عن المستأنف دفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنح ببراءة تابعه السيد ابراهيم سائق العرببة الذي نسب له انه تسبب في الحادثة المطلوب منه التعويض من أجالها .

» وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق انه رفعت دعوى جنحة امام محكمة الوايلي المركزية ضد جورجى كنباليدس سائق سيارة الخواجه حليم كورى والسيد ابراهيم سائق عرببة الخواجه نجيب صبحاني طبقاً للواد ٢٠٨ و ٣٤٢ عقوبات و ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ من لائحة السيارات و ١٦ و ٣١ من لائحة عربات الركوب لأنها في يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ بدائرة قسم الوايلي باهمالها وعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما الواضح الاول تسبب في حصول موت حصان نجيب صبحاني الذي كان معلقاً في العرببة التي يقودها الثانى ولأن الثانى تسبب في اصابة الست روزه جلابو التي كانت في سيارة الاول وتقرر لمعالجها

أكثر من عشرين يوما وذلك لأنها كانتا مسرعين الأول بالسيارة والثاني بالعربة ولم يتخذ كل منهما الطريق من الجهة اليمنى حتى اصطدما معا - وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ قضت هذه المحكمة ببراءة المتهمين وسببت حكمها بما يأتي . حيث ان المحكمة لا يمكنها معرفة النسب من المتهمين في هذه الاصابة لأن الشهود لم يروا الواقعة عيانا بل قررت المجنى عليها روزه جلابو انها ما وعت شيئا غير انها وجدت نفسها بالاستتالية وباقي الشهود حضروا على أثر صدى التصادم وهم صاحب السيارة وصاحب العربة وظل كل منهما يدعى ان الخطأ حصل من سائق الآخر وعليه فلا يمكن الجزم بمعرفة المسؤول وترى المحكمة براءة المتهمين عملا بالمادة ١٧٢ جنایات .

« وحيث ان هذا الحكم اكتسب قوة الشيء المحكوم به حقيقة ولكن فيما قضى به أى فى المسؤولية الجنائية التى قوامها أو أساسها فى هذه الدعوى إقامة الدليل قبل المطلوب الحكم عليه على الإهمال أو عدم الاحتياط أو عدم مراعاة تكليف خاص مقرر فى لائحة السيارات والعربات ويتعين البحث فيما اذا كان أساس المسؤولية المدنية وقوامها هو نفس أساس وقوام المسؤولية الجنائية حتى تكون براءة المتهمين مانعة من المطالبة بالتعويض المدنى أو غير مانعة . » وحيث ان الذى جرى عليه القضاء أخيرا فى البلاد التى كثرت فيها استعمال السيارات

والعربات وتعددت الحوادث فيها هو اعتبار أصحاب السيارات والعربات وسائقها مسئولين مدنيا فى الاصل الى ان يثبتوا هم ان الحادثة حصلت بقوة قاهرة أو بسبب خطأ المصاب نفسه أو غير ذلك من الاسباب التى لا تدخل لهم فيها وذلك لأنه ظهر بالاستقراء ان تكليف المصاب بإثبات خطأ السائق فيه احراج لمركزه وتكليف بالمحال نتيجة اطراد تعدد هذه الحوادث وزيادة الخطر الذى يهدد الجمهور وقد قضت محكمة النقض والابرام فى فرنسا تطبيقا لهذا المبدأ انه لا يكفى للسائق ان يثبت انه لم يقع منه خطأ مطلقا أو ان سبب الحادثة بقى مجهولا لتتخلى عن المسؤولية المدنية بل تبقى مسؤوليته فى هاتين الحالتين قائمة « راجع حكم محكمة النقض الفرنسية الدائرة المدنية الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٤ مرة ١ سنة ١٩٢٥ صحيفة ١٠٧ وقد ذكر الاستاذ فى هذه المقالة حادثة مصادمة سيارة مع عربة وقال انه يرى انه فى هذه الحالة تكون المسؤولية مشتركة بين الطرفين .

« وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذه النظرية لما سبق بيانه ولأن استعمال معدات النقل السريعة كالسيارات وعربات الركوب تلازمها حوادث يجب ان يتوقعها المتفانون بها فمن الحق والعدل ان يكونوا مسئولين عن التعويض لضحاياها .

« وحيث انه لذلك تكون المسؤولية

المدنية قائمة وان قضي جنائيا بعدم قيام الدليل على خطأ معين أو اهمال لسائق عربية المستأنف فيتعين رفض الدفع وقبول الدعوى

« وحيث ان المحكمة ترى في تقدير التعويض انه يجب مراعاة ان مسؤولية تابع المستأنف مشتركة مع غيره وان الحادثة نفق فيها حصان للمستأنف وكسرت عربته واضطرب أولاده وان المستأنف عليها المصابة كانت دعيت لركوب السيارة للفسحة مع أصحابها فقبلت هذه الدعوة ولذلك ترى تعديل الحكم وجعل التعويض ١٥٠ جنيه فقط وتلزمه بجميع المصاريف.

( استئناف الخواجه نجيب صبيحاني وحضرته حضرة الاستاذ محمد اقدى كامل البندارى المحامى ضد الست روزة جلابو وآخر وحضر عن الاولى الاستاذ عبد الكريم بك رموف المحامى للمرة ٨ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وبحضور حضرتى صاحبي العزة على عزت بك وعمودى بك مستشارين )

٥٠١

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧

مسئولية - حكومة - وزارة الاشغال - رى - مخالفة القوانين - اختصاص المحاكم - تعديل جداول مناسيب المياه -

القاهرة القانونية

١ - تختص المحاكم الاهلية بالحكم فى دعاوى التعويض المرفوعة على وزارة الاشغال اذا نسب اليها الاهمال ومخالفة القوانين الادارية ولا يمنع من اختصاصها نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

٢ - لوزارة الاشغال ان تعدل جدول مناسيب المياه اذا عنت لها ضرورة لتغييرها لانها هى الحكم فى تقدير تلك الضرورة وتأويلها بواسطة رجال مصلحة الري الذين اتخذت لسلامة حكمهم الضمانات الادارية من تدرج وظائفهم ومراقبة اعمال كل رؤوس منهم من رئيسه المحكمة :

« بما ان الاستئناف قد حاز شكله القانونى « وبما ان ما ذهبت اليه وزارة الاشغال من وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن موضوعها من الاعمال الادارية الخارجة من اختصاص المحاكم الاهلية يقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيبها يرد عليه لأول وهلة ان المستأنف عليها تدعى ان وزارة الاشغال اهملت وخالفت مناسيب المياه القانونية فتنتج عن ذلك غرق عزبتها وزراعتها ولا ريب ان للمحاكم الاهلية فى مثل هذه الحالة ان تحقق الاهمال ومخالفة القوانين الادارية حتى اذا ما استبان لها ان ذلك قد وقع تقضى بالتعويض لمن اصابه ضرر فيتعين اذن طرح ما طلبته المستأنفة بشأن الاختصاص

« وبما انه فيما يتعلق بوقائع الدعوى فانه لا نزاع فى ارض المستأنف عليها هى من ارض السواحل المعرض بطبيعتها لطفيان مياه الفيضان وقد قضت المادة الرابعة من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ على ان ملاك الحوش الخاصة مكلفون بصيانة جسورهم



« وبما ان المستأنف عليها تزعم ان جسورها كانت قوية وجارها في ذلك الخير المعين في دعوى اثبات الحالة على ان هذا لزعم ينقضه ما تقدمت به المستأنفة من الاقرارات الصادرة من اصحاب الاطيان وكلها تدل على ان الفيضان لم يسهم بسبب تقويتهم الجسور الخاصة بهم وان المستأنف عليها قد املت ذلك فأصابها الفرق » وبما ان المحكمة لا تطعن لما قرره الخير بشأن قوة جسور المستأنف عليها لا تقدم بيانه ولما هو ظاهر من تقريره ان محضه في هذا الشأن لم يكن مستوفى ثم ان هناك ظاهرة لا ريب فيها وهي انه لم يصب احد بفرق غير المستأنف عليها في الجهة التي غمرتها المياه

« وبما ان ما جاء في دفاع المستأنف عليها بشأن مناسيب المياه ينقضه ما قدمته المستأنفة من البيانات الفنية عن تلك المناسيب تلك البيانات التي اراد ان يدفعها الخير في دعوى اثبات الحالة بأقوال نفر من القرويين لا يصح الاعتماد على ادراكهم هذه الشؤون الفنية وانه من جهة اخرى فليس من الميسور مطالبة الحكومة بأن تجمد على جداول المناسيب اذا عنت لها ضرورة لتغييرها اذ لا ريب في انها الحكم في تقدير تلك الضرورة بواسطة رجال مصلحة الري الذين اتخذت لسلامة حكمهم الضمانات الادارية من تدرج وظائفهم ومراقبة اعمال كل رؤوس منهم من رئيسه

« وبما ان الاستنتاجات التي ذهبت اليها

المستأنفة عليها من مناقشة الخير بكبير المهندسين لا يمكن ان تشايها فيها المحكمة بعد البيانات التي تقدمت بها الحكومة في تعليقها على تلك الاستنتاجات ومن ام ما جاء في ذلك التعليق ما ذكرته الحكومة من ان منسوب المياه امام قنطرة ساقوله غير مرتبطة بمنسوبها خلفها اذ توجد ترعة اسمها ترعة سبع تغذى من امام تلك القنطرة فأبحاث الخير اذن ليست ابحاث كاملة يمكن الاطمئنان اليها

« وبما ان المستأنف عليها لم تأت بدليل مقنع تطمان به المحكمة على حصول اهمال من رجال الري في تصريف مياه الفيضان

« وبما انه متى انتفى الاهمال وجب رفض الدعوى المبنية عليه

( استئناف وزارة الاشغال وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ عبد النعم بك رياض ضد الست فكتوريا بطرس وحضر عنها حضرة الاستاذ الياس افندي دبانه الحامي نمرة ٨٥٦ سنة ١٤١٠ قضائية. دائرة حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد ليب عطيه بك ومحمود غالب بك مستشارين )

٥٠٢

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٧

التماس . عيوب الاجراءات . عدم الحكم باحد الطلبات. الفصل في اصل الدعوى. كلام في حكم تمهيدى فقط .

القاعدة التماثلية

ان عيوب الاجراءات في الادارى المدنية ليست سببا من اسباب الالتماس بل هي معتبرة في الشرائع التي سنت نظام النقص المدني محل

للطعن من ذلك الطريق وحده . ولا يمكن تصوير عيب الاجراءات في الدعوى بأن فوات الحكم فيما طلبه احد الخصوم وسبب للالتباس طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ مرافعات لأن مخالفة نص متعلق بالاجراءات او سوء تأويله لا يمكن ان يكون محلا للالتباس . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية تتجاوز اجراء اثباتا كوجوب سماع دفاع الخصام في موضوع الدعوى وتفصل فيه من غير ان يكونوا قد تكلموا الا في الحكم التمهيدى فلا تعتبر انها فصلت فيما لم يطلبه الخصوم

المحكمة :

« بما ان الوجه الاول وهو الذى يقول الملتمس فيه ان محكمة الاستئناف قد فصلت فيما لم يطلب اليها الفصل فيه هو في الواقع الوجه الذى يدور حوله البحث ولقد كان من اجل ذلك موضع عناية الملتمس وفيه تركز دفاعه

« وبما انه يتعين قبل التكلم عن هذا الوجه تبيان الوقائع الثابتة من الأوراق وهي التى يستند اليها الملتمس في دفاعه

« وبما ان هذه الوقائع تتلخص في ان محكمة استئناف مصر رفع اليها في القضية رقم ٢٢٨ كلية اسكندرية سنة ٩٢٢ والدعوى الفرعية المنضمة لها استئنافا احدهما من عبد المطلب الجياربك اعلنت صحيفته في ٨ يولييه سنة ١٩٢٥ وقيد تحت رقم ١٣٠١ سنة ٤٢ قضائية والثاني من حسين ايوب افندى والحواجه خريستو

سوتيرى اعلنت صحيفته في ٢٨ سبتمبر سنة ٩٢٥ وقيد تحت رقم ١٥٥٤ سنة ٤٢ قضائية وكان استئناف عبد المطلب الجياربك عن الحكم الذى اصدرته محكمة اسكندرية الابتدائية في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ( وحقيقة تاريخه على ما هو ثابت من محضر جلسة تلك المحكمة ومن تاريخ رفع الدعوى الفرعية التى تكلم عنها ذلك الحكم هو ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ ) اما استئناف خصمه فقد كان عن حكم آخر صدر بعد ذلك في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ وقد ذكر عبد المطلب الجياربك في صحيفة استئنافه ان محكمة اول درجة بما ذكرته في اسباب حكمها التمهيدى الذى يستأنفه من ان الدعوى الخاصة بالنزاع في موضوع القطن قد اصبحت منتهية كأنها حكمت ضمنا برفض دعواه فيما يختص بطلباته المعدلة اخيرا وقد جاء فعلا في اسباب ذلك الحكم ان عبد المطلب الجياربك رجع الى طلبات جديدة بمذكرته الاخيرة بعد الطلبات الاولى التى فصلت فيها المحكمة بحكمها السالف الذكر ( تريد المحكمة حكما صدر في ٨ يولييه سنة ١٩٢٢ حصر النزاع فيما زاد عن مبلغ ٤١٩ جنيه مما يطلبه الملتمس ضدّها من الملتمس ) وهى طلبات ليست جديدة بالنظر الآن . اما فيما يختص بالنزاع الخاص بحساب القطن ومصاريفه فان المحكمة ترى قبل الفصل في هذه الطلبات الخاصة بالدعوى الفرعية ( اى دعوى الملتمس ضدّها ) فترى المحكمة ندب خبير لتصفية الحساب

« وبما ان ما يستخلص من هذه الوقائع

عن موضوع الاستئناف حتى ثاني جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ المحددة له من قبل

» وبما انه مع ثبوت ما تقدم بيانه فقد ظهر من مراجعة محاضر الجلسات السابقة على جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان وكيل الملتبس طلب في جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تأجيل القضية لاسبوع وان تكون المرافعة في الحراسة والموضوع وكان خصمه يطلب المرافعة في الحراسة فقط ولا اجلت القضية لجلسة ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ طلب وكيل الملتبس ضدها التأجيل ليقدم مستنداته فاجلت الدعوى لجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ فمجلها الملتبس لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لنظر الطلب الخاص بالحراسة ولكن الحاضر عن الملتبس قرر في تلك الجلسة انه مصمم على طلباته التي باعلان الدعوي وطلب خصمه التأيد

» وبما ان الملتبس يريد ان يوجه عبارة الانصميم على الطلبات التي باعلان الدعوى الى طلب الحراسة الوارد في اعلان التعجيل من جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لا الى الطلبات الاصلية الواردة في عريضة الاستئناف

» وبما ان هذا التوجيه لا يسهل انسجامه مع رد خصمه على هذا التصميم بطلب التأيد وهو لا يمكن ان ينصرف الى طلب الحراسة لا سيما اذا لوحظ ان وكيل الملتبس سبق له ان طلب في جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المرافعة في الحراسة وفي الموضوع وبما يلاحظ هنا ان

ان استئناف عبد المطلب الجيار بك الذي صدر عنه حكم محكمة استئناف مصر المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ انما كان عن حكم شق منه بتي في الدعوى الاصلية رقم ٢٢٨ كلية اسكندرية سنة ٩٢٢ وشق منه تمهيدى في الدعوى الفرعية المرتبطة بها والمرفوعة من خصمه اما استئناف هذين الخصمين الذي صدر عنه حكم استئناف مصر المؤرخ في ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ فقد كان عن حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ الذي صدر في الدعوى الفرعية

» وبما ان الملتبس قد حصر دفاعه في حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ونجاوز عن حكم ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ لأنه كان قد طلب من المحكمة قبل صدور ذلك الحكم ان يؤيد الحكم المستأنف فلا معنى لالتماسه بعد ذلك اعادة النظر فيه ولهذا يتعين قصر بحث الالتماس على حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

» وبما ان حجة الملتبس تنحصر في ان الجلسة التي صدر بعدها حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قد اقتضت المرافعة فيها على الطلب الفرعي الذي كان تقدم لأول مرة لمحكمة الاستئناف وهو طلب الحراسة ولم تتناول مذكرتا طرفي الخصومة اللتان رخص بتقديمهما قبل الحكم سوى البحث في الحراسة وفوق هذا فان هذه الجلسة ( جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ) التي عجلت لها الدعوى انما تحددت في طلب التعجيل للفصل في الطلب الفرعي وظلت الدعوى معلقة



ومحل تأويل أما التحريرى فلم يتناول موضوع الاستئناف من اية ناحية

» وبما انه مما لا ريب فيه ان عيوب الاجراءات فى الدعوى المدنية ليست سببا للالتماس بل انها فى الشرائع التى سنت نظام التقضى المدنى محل لاطمن من ذلك الطريق وحده

» وبما ان تصوير الملتبس عيب الاجراءات فى هذه الدعوى بانه فوات الحكم فيما طلبه احد الاخصام ومحل الالتماس طبقا لفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات لا يمكن للمحكمة ان تشايحه فيه ويكفى ان يشار فى هذه المناسبة الى ما قرره القضاء من ان مخالفة او سوء تأويل نص متعلق بالاجراءات كالنص الذى ورد فى المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات عن حق المحكمة الاستئنافية فى الحكم فى موضوع الدعوى وقت نظر استئناف مرفوع عن حكم تهيدى لا يمكن ان يكون محلا للالتماس فاذا كانت المحكمة الاستئنافية تتجاوز وهى تستعمل هذا الحق اجراء ثابتا كوجوب سماع دفاع الاخصام فى موضوع الدعوى وتفصل فيه من غير ان يكونوا قد تكلموا الا فى الحكم التهيدى المستأنف فهى بذلك لا تعتبر انها فصلت فيما لم يطلبه الاخصام بل يكون اجراؤها معيبا ولا سبيل لاصلاح هذا العيب الا عن طريق التقضى وهو لما يتسع له تشريعنا المدنى ( راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢

الملتبس ضدهما فان يحق لما طلب التأيد لان الاستئناف لا يظور هو عن الحكم البقى والتهيدى الصادر له لاحتمالهما وليس عن الحكم الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ فى دعواهما الفرعية وهو الذى استأنفاه

» وبما انه قد يوازن ما تقدم ان ذكرته طرفى الخصومة المقدمتين قبل حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لم يذكر فيها شئ عن الموضوع فيجب ان استظهار اثر اقوال الخصوم التى ثبتت فى محاضر الجلسات وتبيان مدى الذى تذهب اليه فى تحديد طلباتهم

» وبما ان عريضة استئناف الملتبس المعلنة لخصميه فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٥ قد طلب فيها الغاء الحكم المستأنف والزامها بدفع ثمن القطن وفوائده الى آخر ما جاء فى تلك العريضة فهو يطلب الاصل فى دعواه الاصلية على مقتضى طلباته المبدلة التى رفضها الحكم المستأنف الذى قضى فى الوقت نفسه تهيديا فى دعوى خصميه الفرعية ادب خير فهذه الطلبات مقدمة فعلا لمحكمة الاستئناف ولما ان تفصل فيها وقد ثبت ان الخصم قد طلب رفضها بالتماسه التأيد فى جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فاجيب طلبه ولكن يعتبر ان الاجابة ان طرفى الخصومة لم يتقدما للمحكمة بدفاع تفصيلى عن وجهة نظر كل منهما وكانت علة ذلك عيوب الاجراءات فى المرافعة فقد كان الشففى منها مقصورا على الطلبات وفى شأن التمس جاءت طلباته فى الجلسة غامضة

ومنشور في المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢٤  
بالصفحة رقم ١٣٦ )

« وبما ان هذه الحالة التي اشير اليها هي  
بلا ريب احد في خطأ الاجراءات من حالة  
الدعوى المنظورة فهنا على الاقل عريضة استئناف  
من المستأنف وطلب ثابت في محضر الجلسة من  
خصمه بتأييد الحكم المستأنف

« وبما انه تبين مما تقدم جميعا ان الالتماس  
بوجوهه الثلاثة لا محل لقبوله فيتمين رفضه  
موضوعا والحكم على الملتمس بالغرامة التي نصت  
عليها المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات

( التماس عبد المطلب بك الجيار وحضرته حضرة  
الاستاذ مرقس افندي قهقي المحامي ضد حسين افندي  
ابوب واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ مصطفى افندي  
الطرابلس المحامي غمرة ١٠٧٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة  
حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور حضرة  
صاحب العزة محمد لبيب عطية بك ومحمود غالب بك  
مستشارين )

تعلين

راجع بهذا المعنى حكم محكمة استئناف  
مصر الصادر في ٢٦ فبراير سنة ٩٢٢ ومنشور  
في المجموعة الرسمية سنة ٩٢٤ بالصحيفة  
نمرة ١٣٦

٥٠٣

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ٩٢٦

مصلحة الاملاك . مستخدم . تعدى عليه .  
مادة ١١٨ عقوبات

التاخرة القانونية

مستخدم مصلحة الاملاك الأميرية

المتدوب لفرز ارض يدعى احد الافراد بأنها  
ملكه مع انها من ضمن املاك الميرى الخصوصية  
لم يكن في عمله هذا مكلفا بخدمة عمومية بل هو  
مكلف بخدمة خصوصية لمصلحة الاملاك  
العمومية تتعلق بأملاكها الخصوصية لأن  
مصلحة الاملاك هي فيما يتعلق بأملاكها  
الخصوصية كفرد من الافراد فالتعدى الواقع على  
مستخدم مصلحة الاملاك الاميرية وقت عملية  
الفرز لا يجري عليه حكم المادة ١١٨ من قانون  
العقوبات التي تعاقب كل من تعدى على احد  
الموظفين العموميين او رجال الضبط او اى انسان  
مكلف بخدمة عمومية او قاومه بالقوة او بالعنف  
في اثناء تأدية وظيفته .

المحكمة :

« حيث ان واقعة الحال في هذه القضية  
تلخص في ان بهجت افندي شديد من مستخدم  
مصلحة الاملاك الاميرية ندب لفرز ارض يدعى  
على سالم ارتاوط انها ملكة مع انها من ضمن  
املاك الميرى الخصوصية المؤجرة للمؤجر المتهمين  
فتعرض المتهمان له بناء على ان الارض المراد  
فرزها هي من ارض في حيازتهما ومنعاه من تقيم  
عمله وفي الاثناء حصلت مشادة بينهما من جهة  
وبين على سالم ارتاوط الطالب الفرز من جهة  
اخرى انجلت عن اصابته بضربتين احدهما على  
فخذ والاخرى على ذراعه فاحدثت التي على

المتهم الاول من تهمة الضرب والتعدي عملاً  
ذراعاً عاهة مستديعة هي منع اثناء الساعد على  
المضد الأيمن

» وحيث ان بهجت افندي شديد لم يكن  
مكلفاً بخدمة عمومية اثناء عمله في مأموريته بل  
مكلفاً بخدمة خصوصية لمصلحة الاملاك العمومية  
تتعلق بأملأها الخصوصية

» وحيث انه على العكس من دعواه كان  
يجب عليه للمجرد دعوى التهمين لحيازة الارض  
التي كان رغب في فرزها ان يتمتع لأن سلطته  
مع هذا النزاع من قبل الحائزين للارض ليست  
بأكثر مما للحائزين من الحق في منعه لأن  
مصلحة الأملاك هي فيما يتعلق بأملأها  
الخصوصية كفرد من الافراد وكان له بل عليه  
في هذه الحالة ان يرفع الامر او يطلب رفعه  
لجهة الاختصاص ( وهي المحاكم الاعتيادية ) التي  
لها وحدها الحق في الفصل في هذا النزاع

» وحيث انه في هذه الحالة لا عقاب على  
المتهم الأول في منعه بهجت افندي المذكور  
من تميم عملية الفرز ما دامت حجة التهمين  
كانت مبنية على حيازتهما للارض المذكورة  
» وحيث انه من جهة ضرب التهمين  
للمجنى عليه الضرب الذي احدث له العاهة  
بالكيفية السابقة فلم تثبت الا على المتهم الثاني  
من اعترافه اما من جهة المتهم الاول فقال المجنى  
عليه وباقي الشهود انهم لم يعرفوا ان كان هو  
الضارب على الساعد ام لا

» وحيث انه في هذه الحالة يتعين براءة

بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
» وحيث ان عقاب المتهم الثاني صالح على  
مفتاح على الضرب الذي احدث تلك العاهة  
ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات  
» وحيث ان المحكمة ترى للظروف المتقدمة  
استعمال المادة ١٧ عقوبات

( قضية النيابة ضد حدوث على واخر وحضر منهما  
حضرة الاستاذين مصطفى بك المسكوي وعلي بك كمال  
حبشة الحاميان عمرة ٥٥ احالة سنة ٢٤ - ٢٥ .  
دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرة  
صاحبي العزة السيد محمد عبد الهادي الجندى بك المستشارين  
بمحكمة الاستئناف وحضرة محمود افندي محمد السبع القاضي  
المتدب وحضور حضرة ابراهيم احمد حبيب افندي  
عضو النيابة )

٥٠٤

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٢٦  
قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعى المدني . سلطة محكمة الجنايات .

القاعدة القانونية

اذا قرر قاضي الاحالة بان لا وجه لاقامة  
الدعوى لعدم كفاية الادلة ولم تعارض النيابة  
في قراره وعارض المدعى بالحق المدني وحده  
فليس لأودة المشورة ان تقضى بالغاء قرار  
قاضي الاحالة واحالة التهمين على محكمة  
الجنايات لمعاقبتهم . فاذا فعلت وجب على محكمة  
الجنايات ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى  
الجنائية ولها ان تحكم في الدعوى المدنية فقط  
بالقبول او بالرفض  
المحكمة :

» حيث ان الواقعة تلتخص في ان المجنى



عليهما في هذه القضية كانا جالسين بالقرب من منزلها بناحية طوه في ليلة الحادثة واذ بعيارين اطلقا فيهما من الخلف فاصاب المقتول الذي مات بسبب اصابته بعد الاصابة بثمانية ايام واخاه الذي شفى من اصابته بعد معالجته وعلى اثر الواقعة التي لم يعرف المجنى عليهما فيها شيئا جرى التحقيق فظهر من اقارب وخدم المتوفى واخيه عن شهد بوقائع يؤخذ منها ما من شأنه ان يوجد شبهات ارتكاب الفعل على المتهمين وغيرها

« وحيث انه لدى احالة الدعوى من النيابة على قاضي الاحالة بعد تحقيقها بالكيفية المتقدمة وبعد ظهور هذه الأقوال قرر حضرته قرارا مبنيًا على ما استنبطه من التحقيق واعتقده في موضوع الادلة القائمة على المتهمين بان لاوجه لاقامة الدعوى على المتهمين وعلى من كانوا متهمين معها لعدم كفاية الأدلة

« وحيث ان المدعين بالحق المدني عارضوا في هذا القرار امام اودة المشورة ومع ان النيابة لم تعارض فيه بالطريق القانوني وفي الميعاد الذي ضرب لذلك فان اودة المشورة المذكورة قضت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ بالقاء قرار قاضي الاحالة واحالة الدعوى على هذه المحكمة بالنسبة للمتهمين الحاضرين لمعاقبتهما عملاً بالمواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات وهي المواد التي اتهمتهما بها النيابة العمومية في تقرير الاتهام

« وحيث ان المتهمين دفعا اليوم بلسان وكيلهما بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق صدور قرار فيهما من قاضي الاحالة بتاريخ ١١ أكتوبر سنة

١٩٢٣ بان لاوجه لاقامة الدعوى قبلهما للاسباب المبينة به

« وحيث ان اودة المشورة لا تملك في الواقع مع عدم طعن النيابة في هذا القرار بالطريق القانوني التعرض للقسم الخاص بالعقاب من هذا القرار لقبول النيابة اياه من جهة ولأنه اكسب المتهمين حقاً ليس للمدعين مدنياً في الدعوى حق حرمانها منه من جهة اخرى

« وحيث ان المحكمة ترى لذلك ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل المتهمين المذكورين في محله ويتعين قبوله

« وحيث ان قبول هذا الدفع لا يمنع مع ما تقدم هذه المحكمة من نظر الدعوى المدنية عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات اذ ان حكم الدعوى الحاضرة حكم الاحوال التي وردت المادة المذكورة بها

« وحيث ان الوقائع التي استنبط منها المدعون مدنياً ادلتهم التي يبنون دعواهم المدنية عليها وفندتها حضرة قاضي الاحالة بقراره انما وقائع لم يثبت لها اصل يمكن الوثوق به بل الظاهر ان ضرورة الدعوى الجنائية والسير فيها ضد المتهمين لها فيها اكبر نصيب ولذلك ترى المحكمة ان الدعوى المدنية من جهة اسامها غير صحيحة ويتعين رفضها

( قضية النيابة العمومية نمرة ٥٨٥ احالة سنة ١٩٢٣ وعباس افندي سليمان احمد حماد واخرين مدعين مدنيين وحضر عنهم حضرة الاستاذ حسن افندي اسماعيل المحامي ضد احمد عبد الحليم واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذين مصطفى الكسار بك وعلى كمال حيشة بك الحاميان . دائرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضر حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وحامد رضوان بك مستشارين وحضرة زكريا عصمت افندي وكيل النيابة )

## محكمة استئناف اسبوط

٥٠٥

محكمة استئناف اسبوط

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧

حراسة . اجراءات نزاع ملكية .

القاعدة القانونية

بمجرد سير دائن في اجراءات نزاع ملكية  
أعيان مدينه المقارية وفاء لدينه لا يكفي لتسوية  
تعيين حارس قضائي على الاعيان المطلوب نزاع  
ملكيتها للمحافظة على غلتها استنادا الى حكم  
المادة ( ٥٤٥ ) مرافعات التي تقضى بالحاق  
ايراد العقار وثمراته به من وقت تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية  
المحكمة :

« حيث ان موضوع هذه الدعوى هو سير دائن  
في اجراءات نزاع ملكية مدينه المقارية وفاء لدينه  
وطلب تعيين حارس على العين المشروع في نزاع  
ملكيتها للمحافظة على غلتها استنادا الى المادة  
( ٥٤٥ ) من قانون المرافعات التي تقضى بالحاق  
ايراد العقار وثمراته به من وقت تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية وقد حكمت المحكمة الابتدائية  
برفض طلب الحراسة فاستأنف الدائن هذا  
الحكم .

« وحيث انه يشترط للحراسة وجود نزاع

على شيء بين المتخاصمين وخطر أو احتمال خطر  
على هذا الشيء المتنازع عليه

« وحيث انه في الحالة التي نحن بصدددها  
لا نزاع على شيء بين المتخاصمين لأن حق  
الدائن قبل مدينه ثابت وضمن العين لهذا الحق  
مسلم به كما انه لا نزاع بينهما على ملكية ايراد  
العقار وثمراته لأن هذه الملكية ثابتة للمدين

« وحيث انه من جهة أخرى فلا خطر من  
ضياع ايراد العقار أو ثمراته بعد تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية لأن القانون قد ضمن للدائن حقوقه  
في ذلك بما قضى به في المواد ٥٤٥ و ٥٤٦  
و ٥٤٧ مرافعات من الحاق الايراد والثمرات  
بالعقار وتوزيع قيمتها كما يوزع ثمن العقار ومن  
اعتبار بمجرد التنبيه من الدائن على مستأجر العقار  
بعدم دفع الاجرة للمالك في قيام الحجز على  
الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن  
مدة سابقة على التسجيل واعتبار المحجوز عليه  
مشتولا كدفع لديه عما دفعه له المستأجر من  
الايجار بحسن نية عن المدة التالية للتسجيل

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان القانون  
الذي يعطى للدائن الذي يده سند واجب  
التفيذ حق نزاع ملكية مدينه المقارية قد أباح  
له أيضا حق التنفيذ على ايراد العقار أو ثمراته  
بالحجز لدى الغير على الاجرة المستحقة أو الحجز  
على نفس الثمرات حجزا تنفيذيا وتعيين حارس

عليها ويعمها وفاء لدينه وذلك لأن الثمرات المذكورة كما تقدم قد أصبحت بمجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية ملحقة بالعقار وتوزع كما يوزع ثمن العقار ( مادة ٥٤٥ مرافعات )

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان لا محل للحراسة لعدم توفير شروطها قانونا وعلى ذلك يكون الحكم المستأنف القاضي برفضها في محله للاسباب سالفة الذكر ويتعين تأييده

( استئناف وزارة الاوقاف ضد مدني عبد الرحمن واخرين نمرة ٦٤ سنة ٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة على حسين باشا وبحضور حضرتي صاحبي الغزة على عبد الرازق بك ومحمد توفيق حتى بك مستشارين )

تعليق

مبدأ هذا الحكم يخالف المبدأ الذي استقر عليه القضاء المختلط من زمن بعيد كما يخالف احكاما كثيرة صدرت من المحاكم الاهلية بمعنى الرأي الذي أخذت به المحاكم المختلطة .

عزيز زمانكي

تعليق

المبدأ الذي أتى به هذا الحكم له نتائج خطيرة لانه ماس بحقوق المالكين أصحاب رءوس الاموال وبمصالح كبيرة مثل وزارة الاوقاف التي اعتادت تعيين حراس على أرض للدينين من بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية

والواقع انه يوجد في هذه الحالة اكثر من نزاع بين المتخاصمين لان المادة القاضية بالحق الايراد والثمرة بالعقار بعد التسجيل قضت ضمنا بان الدائنين جميعهم وليس فقط

الدائن نازع الملكية لهم حق عيني على هذه المحصولات وانهم تملكوها كدائنين مرتين ( راجع نفس هذا التعبير في الجزء الرابع من كتاب جارسونيه ص ٧٧٢ طبعة ثالثة )

فاستمرار وضع يد المدين على هذه المحصولات واستغلالها واستغلال الارادات المدنية للمدين هو افتئات منه على حقوق الدائنين وان قيل بانه مسئول كمودع لديه أي كحارس فليس معنى هذا انه يرغم الدائنين على استبقائه حارساً فانهم لهم حقوق ولهم رأي في اختيار شخص الحارس

أما الارتكان على انه يمكن التنفيذ على هذه المحصولات أو الارادات المدنية بطريق الحجز تحت يد الغير أو الحجز التنفيذي فان هذا هو ما اراد المشرع تحاشيه في مثل هذه الحالة لانها تمكن أحد الدائنين من تمييز نفسه والاستثناء بهذه الثمرات أو الارادات اضرارا بحقوق باقي الدائنين خصوصا اذا طالت اجراءات نزع الملكية وتخللتها دواوي استحقاق وفي كثير من الاحيان لا يفي ثمن العقار بجميع الديون المسجلة

وقد يلزم هذا الاجراء اذا كان نزع الملكية واقعا على جملة اعيان في جهات مختلفة لا يصح مع مثل هذه النصوص تركها في ايدي المدين خصوصا اذا كان يرى الديون متراكمة عليه ويسىء ادارة الاستثمار لمصلحته الشخصية اضرارا بدائنيه

عبد الكريم روف



٥٠٦

محكمة جنايات قنا

حكم تاريخه ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٧

تسميم . داتورة . تخدير . مادة ٢٢٨  
عقوبات . جواهر سامة .

القاهرة الانونية

الداتورة ليست من الجواهر التي تستعمل عادة في احداث التسميم بل ان الشائع استعمالها للتخدير وفي تسهيل طرق النشل . فمن اعطى شخصا عمدا داتورة بكمية قليلة فاصابه تخدير وقتي وتم شفاء المجنى عليه في مدة قصيرة وجب اعتبار الواقعة منطبقة على المادة ٢٢٨ التي تعاقب كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض او عجز وقتي عن العمل المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت وشهادة الشهود بالجلسة وبالكشف الطبي والتقرير الكيماوي وتقرير الطبيب الشرعي انه في يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق اول ربيع الثاني سنة ١٣٤٥ بعزبة البوصة بحرى مركز نجع حمادى مديرية قنا كان بين المجنى عليه والمتهم الاول نزاع مدنى بخصوص فدان ونصف رهنة المتهم الاول للمجنى عليه رهنا وفائيا وانتهى الامر بينهما بحكم قضى بالزام المتهم الاول بقيمة الدين والمصاريف وفي يوم الحادثة اجتمع اشخاص من الكرنك ومن اقارب الطرفين للصلح بينهما وذهب المجنى عليه الى محل

المتهم الاول واتفقوا على شروط الصلح وبعد ذلك قدم المتهم الثانى شرباتا للحاضرين شربه الجميع ثم قام الحاضرون وانصرفوا وبقي المتهم الاول وشخص يدعى عمر عثمان من اصحابه والمجنى عليه فأمر المتهم الاول ولده المتهم الثانى بأن يحضر قهوه سادة فأحضرها وعرضها على المجنى عليه فأبى فالح عليه المتهم الاول بان يشرب وملأ له المتهم الثانى بفنجان واعتذر المتهم الاول عن الشرب بدعوى ان عنده اسهال ثم ملأ له المتهم الثانى فنجانا ثانيا فشربه وبعد ذلك شعر بدوار في رأسه وانصرف الى بيته مسرعا واخبر زوجته بما حصل وكلفها بابلاغ العمدة ثم فقد الشعور

« وحيث انه ثبت للمحكمة من الفحص الكيماوى الذى توقع على قىء المجنى عليه وتقرير الطبيب الشرعى ان المادة التي وضعت للمجنى عليه في القهوة هي داتورة او نبات آخر يحتوى على الانزوين

« وحيث ان الداتورة ليست مما تستعمل في احداث التسميم بل ان الشائع استعمالها للتخدير وفي تسهيل طرق النشل وتظهر اعراض التخدير بها في بضع دقائق ان اعطيت مطحونة في القهوة

« وحيث ان رجال الطب الشرعى قالوا ان التسميم الجائى بالداتورة نادر ولا يحدث الوفاة منه الا اذا كان المقدار كبيرا ويكون الموت احيانا نتيجة اختلاط الداتورة بمقاقير

ابد فيتين براءته عملاً بالمادة ٥٠ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث مما تقدم ينتج انه في الزمان  
والمكان المذكورين تجارى المتهمان احمد حفي  
فولى وامين حفي فولى على اعطاء ابراهيم حفي  
فولى جوهر غير قاتل وهو الداتورة فتشاً عن  
ذلك عجزه ومرضه مدة ستة أيام وعقابهما ينطبق  
على المادتين ٢٢٨ و ٢٠٦ عقوبات

(قضية النيابة العمومية ضد احمد حفي فولى واخرين  
وحفر للدفاع عنهم حفرة الاستاذ مشيل افندي رزق  
المحامي نمرة ٢١ سنة ٢٧ . دائرة صاحب السعادة صالح  
حق باشا وحضور حضرة صاحبى اليزة على عبد الرازق  
بك ومحمد عزت بك مستشارين وحفرة محمد احمد عرفه  
بك رئيس النيابة )

٥٠٧

محكمة جنايات قنا

حكم تاريخه ٥ ابر سنة ٩٢٧

خطف الاطفال . انواع الجريمة . مادة ٢٤٥  
ومادة ٢٥٠ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - جريمة خطف الاطفال على نوعين :  
نوع يدخل في مدلول المادة ( ٢٤٥ ) عقوبات  
وهو الخاص بخطف الاطفال حديثى العهد بالولادة  
ويكون القصد منه تغيير او اعدام نسب الطفل  
الحديث العهد بالولادة الذى لم يمض على ولادته  
سوى بضع ساعات او بضعة أيام ونوع يقع تحت  
حكم المادة ( ٢٥٠ ) التى تنص على معاقبة كل  
من خطف بالتحيل او الاكراه طفلاً لم يبلغ

اخرى لا سيما خاتق الدثب وقد شوهد احوال  
شنى فيها المصابون بعد اخذ جرام وجرام ونصف  
وجرامين من بذور الداتورة

« وحيث انه لم يثبت ان الكمية التى  
وضعت في فتجاني القهوة اللذين تعاطاها المجنى  
عليه كانت كبيرة بحيث تحدث الوفاة بل ينتج  
من ظروف القضية وشفاء المجنى عليه في مدة  
قصيرة ان الكمية كانت قليلة لا تحدث الوفاة  
كما انه لم يثبت تعدد القتل في ارتكاب الحادثة  
« وحيث لذلك يكون القصد الجنائى في  
التسمم غير متوفر

« وحيث ان الواقعة تنطبق على المادة  
٢٢٨ عقوبات التى تنص على معاقبة كل من  
اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة نشأ عنها  
مرض او عجز وقتى عن العمل بالعقوبات المبينة  
بالمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات على حسب  
جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار  
على ارتكابها وعدم وجوده

« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم الاول  
والثاني من اقوال المجنى عليه التى تعززت بشهادة  
على سليمان الدالة على ان المتهم الاول امر الثاني  
بعمل قهوه وبالكشف الطيبى الدال على ان في  
المجنى عليه كان يحتوى على مادة الداتورة او  
أى نبات آخر يحتوى على الانزوين وعقابهما  
ينطبق على المادة ٢٢٨ عقوبات و ٢٠٦ عقوبات  
« وحيث ان على سليمان شهد بان المتهم  
الثالث لم يكن موجودا وقت الحادثة ولم يشاهده

اقوالها على بعضهما وعقابهما ينطبق على المادة ٢٥٠ عقوبات

« وحيث ان النيابة طلبت معاقبة ابو رحاب خلف الله بالمواد ٢٥٠ و ٤٠-٣ و ٤١ عقوبات  
« وحيث ان قاضي الاحالة رأى ان الواقعة بالنسبة للمتهم السادس المذكور تنطبق على المادة ٢٤٣ عقوبات فأصرت النيابة على رأيها الاول وصممت على طلب محاكمة المتهم السالف الذكر بالمواد ٢٥٠ و ٣-٤٠ و ٤١ عقوبات كما تقدم

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة يذهب الى ان القانون نص على اخفاء الاطفال حديثي العهد بالولادة بالمادة ٢٤٥ عقوبات ويقول ان النص بهذه المادة انما يراد به جمل جريمة الاخفاء منفصلة عن جريمة الخطف وليست من عناصرها ويقول ان الشرع مع خطورة الاخفاء بالنسبة لحديثي العهد بالولادة جعل هذه الجريمة جنحة فلا يمكن اعتبار الاخفاء بالنسبة لمن عداهم جنابة بالاشتراك او اعتبارهم فاعلين اصليين واعتبر ان الفعل المنسوب للمتهم السادس يقع تحت نص المادة ٢٤٣ عقوبات لانه اعار محله لحبس الطفل « وحيث ان المادة ٢٤٥ عقوبات لا يقصد بها الاخفاء بالمعنى المقصود بالمادة ٢٥٠ عقوبات لأن المادة ٢٤٥ عقوبات قاصرة على الجرائم التي يقصد منها ان تكون نتيجة تقيير او اعدام نسب الطفل حديث العهد بالولادة الذي لم يمض على ولادته سوى بضع ساعات او بضعة أيام اى على الطفل الذي لم تثبت بعد حالة نسبه ويمكن المساس بها

منه خمس عشرة سنة كاملة فن خطف طفلا يبلغ عمره ثلاث سنوات واخفاء عن اهله بقصد ابتزاز المال منه يكون مرتكباً للجريمة المعاقب عليها بالمادة ( ٢٥٠ عقوبات )

٢ - جريمة خطف الاطفال بالتجril او الاكره هي جريمة مستمرة لا تنتهى بفعل الخطف بل تبقى مستمرة طالما ان الطفل يبقى مخفياً والى ان يسترده أهله ومن هذا الوقت فقط تبتدى سر يان المدة فى سقوط الدعوى العمومية المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من التحقيقات وشهادة الشهود بالجلسة واعتراف المتهمين الاول والخامسة والسادس امام النيابة بانه فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بنجع حمادى مركزها بديرية قنا ذهب المتهم الاول احمد محمود البربرى والمهمة الخامسة ولعانه بنت محمد الى بنجع حمادى واستعانت هذه الاخيرة ببنت صغيرة على استدراج الغلام عبد الحميد احمد محمد النمر البالغ من العمر ثلاث سنوات واحتالت عليه حتى أخذته وأوصلته الى المتهم الاول وكان قد وعداها بان يدفع لها مبلغ جنيهين اذا خطفت الطفل واحضرته اليه وبعد ان أخذ الغلام ذهب به الى منزل ابو رحاب خلف الله المتهم السادس الكائن بنجع القاضى بنع فرشوط مركز بنجع حمادى وسلمه اليه ليحتفظ به الى ان يحصل على الخلاوة من أهله

« وحيث ان تهمة الخطف ثابتة قبل المتهم الاول والخامسة من اعترافهما امام النيابة ومن



« وحيث ان الولد الذي خطف يبلغ عمره ثلاث سنوات ومقيد بدفتر المواليد ولم يكن القصد من خطفه تغيير اوضاعه نسبيل كان القصد ابتزاز المال من والده وجدته المشهورة بالذنى والثروة » وحيث انه قديمترض بان جريمة الخطف جريمة منقطعة فتنهى بمجرد خطف الطفل فلا يمكن اعتبار الشخص الذى يساعد على الاعمال التهمة للجريمة باخفاء الطفل به د خطفه شريكاً في جريمة الخطف » وحيث ان هذا الاعتراض لم يكن وجيباً اذ ان جريمة الخطف تستلزم اخذ الشخص المخطوف من مركزه الشرعى واخفائه عن لم عليه السلطة الشرعية وهى جريمة مستمرة لا تنتهى بفعل الخطف بل تبقى مستمرة طالما ان الطفل يبقى مخفياً والى ان يسترده أهله ومن هذا الوقت فقط يبتدىء سريان المدة فى سقوط الدعوى العمومية فاذا اخذ الطفل وتناوله اشخاص عديدون فيعتبر كل واحد منهم فاعل اصلي وشريك في جريمة الخطف » وحيث ان المتهم السادس ابورحاب خلف الله قد ساعد على الاعمال التهمة للجريمة باخفائه الطفل فى منزله وهو أهم عمل فى جريمة الخطف » وحيث ان هذا المتهم زعم انه قبل الطفل فى منزله وهو لا يعلم انه مخطوف »

« وحيث ان من الادلة القاطنة على علم المتهم بخطف الطفل ما شهد به ملاحظ البوليس وضابط المباحث الجنائية بانهما عندما بلغهما اخفاء الطفل بمنزل المتهم المذكور ذهبا اليه فوجدا الطفل مخبئاً تحت قش وقد زعم هذا المتهم ان عبد الله عثمان صهر المجنى عليه كلفه بالبحث عن الطفل وانه عثر عليه واسترده بالحلاوة لرده »

الى والده فكذبه عبد الله عثمان وقرر بانه لم يقابل هذا المتهم ولم يكلفه بالبحث ولم يخبره بان استرد الطفل مقابل خمسة جنيهات

« وحيث ان الادلة قبل المتهمين الثانى والثالث والرابع تنحصر فى اقوال باقى المتهمين وهذه اقوال منهم على مثله لم تميز بدليل وقد تبين ان بين المتهم السادس وبين شمروخ محمد وعبد اللطيف وزبرى نزاع قائم امام المحكمة فيتمين برائتهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

« وحيث انما تقدم ينتج انه فى الزمان والمكان المذكورين خطف احمد محمود البربرى وولعانه بنت محمد بالتجيل الغلام عبد الحميد احمد محمد النمر الذى لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة والسادس ابورحاب خلف الله بصفته شريكاً فى الجريمة مع علمه بها ساعد الفاعلين الاصليين المتقدم ذكرهما بات اخفى الغلام المذكور فى منزله وذلك فى المدة الواقعة بين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٣١ منه بنجع القاضى التابع لفرشوط مركز نجع حمادى الامر الذى هو متمم للجريمة وعقاب احمد محمود البربرى وولعانه بنت محمد ينطبق على المادة - ٢٥٠ عقوبات وعقاب ابورحاب خلف الله ينطبق على المواد - ٢٥٠ و ٣ - ٤٠ و ٤١ عقوبات »

( قضية النيابة العمومية ضد احمد محمود البربرى وآخرين نمرة ٤٧ سنة ٢٧ وحضر عن الاول الاستاذ احمد افندى هاشم المحامى وعن الثانى والثالث الاستاذ هاشم مهنا افندى المحامى وعن الرابع حضرتنا يوسف بك عمون وهشيل رزق افندى المحاميان وعن الخامسة الاستاذ كادى افندى اسحاق المحامى وعن السادس الاستاذ فهم افندى حنا المحامى . دائرة صاحب السعادة صالح حقي باشا وحضور حضرتى صاحبي النزة على عبد الرازق بك ومحمد عزت بك مستشارين وحافظ محمد خليفة افندى وكيل النيابة )

## قضاء المحاكم الأجنبية

٥٠٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

اثبات الحالة - طبيعة الدعوى - دعوى مختلطة .

وجود صالح اجنبي - اختصاص المحاكم الاهلية

القاعدة القانونية

١ - دعاوى اثبات الحالة تدور بطبيعتها بين الدعاوى العينية والدعاوى الشخصية وهذا ما اخذ به الشارع الفرنسي في المادة ٥٩ مرافعات ومن ثم فانه يجوز رفعها سواء امام محكمة المدعى عليه او امام محكمة المقار

٢ - المحاكم الاهلية مختصة بنظر دعاوى اثبات الحالة اذا رفعت بين اشخاص خاضعين لاختصاصها . ولا يغير من ذلك ان الدعوى الموضوعية يجب رفعها امام المحاكم المختلطة لوجود صالح لاجنبي

المحكمة :

« حيث ان المستأنف دفع امام محكمة اول درجة بأربع دفعوع فرعية وهي المينة بعد وقضت تلك المحكمة بمحكمها الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ برفضها جميعا وقد تمسك بها المستأنف امام هذه المحكمة ما عدا واحد منها وهو الخاص بتبعيته لجنسية اجنبية فانه تنازل عنه

« وحيث عن الدفع الفرعي الاول القاضي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بسبب ما يدعيه المستأنف بأنه من رعايا حكومة اجنبية وان المستأنف لم يقدم في دوسيه الاستئناف ما يثبت هذه الرعوية الاجنبية فضلا عن تنازله عن هذا الدفع وسبق تقاضيه امام المحكمة الاهلية بصفته رعية الحكومة المحلية

« وحيث عن الدفع الثاني وهو عدم اختصاص محكمة الموسيقى بنظر دعوى اثبات الحالة بناء على ان دعاوى اثبات الحالة هي من الدعاوى العينية لا الشخصية وان المقار المراد اثبات حاله واقع بدائرة محكمة اخرى فان هذا الدفع في غير محله لان دعاوى اثبات الحالة انما هي تتعلق باثبات ما ترتب على افعال الانسان المتوقعة على المقار ويستحيل ان تكون من طائفة الدعاوى العينية لأنها لا ترمي الى اثبات حق عيني منصب على المقار بالذات

« وحيث انه مما يزيد في بيان ذلك ان الدعاوى العينية محصورة العدد كما قرر الشارحون ( مرافعات ابو هيف بك ص ٢٣٨ ن ٤٣٨ وعبد الفتاح بك السيد ص ٣٠ ن ٣٣٥ ) بخلاف الدعاوى الشخصية فانها غير محصورة العدد وفوق ذلك فانه ان قيل بان دعاوى اثبات الحالة هي من الدعاوى التي تقع طبيعتها بين العينية والشخصية وهو ما يسمونه بالدعاوى



المختلطة فان القانون المصرى لم ينص على هذا النوع من الدعاوى كما نص عليها قانون المرافعات الفرنسى بالمادة ٥٩ فقد اجازت تلك المادة رفع مثل هذه الدعوى امام محكمة محل وجود العقار او محكمة محل اقامة المدعى عليه على السواء

» وحيث انه لا محل للفرقة التى ذهب اليها القضاء الأهلى والتي اساسها الرجوع الى الأغراض التى رفعت من اجلها تلك الدعوى المستعجلة بحيث اذا كانت تلك الأغراض ترمى فى النهاية الى المطالبة بحق عيى عقارى تعتبر الدعوى عينية اما اذا كانت لا ترمى الى ذلك بل يكون الغرض من رفعها الوصول للمطالبة بحق شخصى بحث فانها تعتبر شخصية ( انظر حكم محكمة طوخ الجزئية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاماه ٦ ص ١٦٥ رقم ١١٦ - وحكم محكمة طنطا بهيئة استئنافية فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية ٩ ص ٥٣ - قارن مرافعات ابو هيف بك ص ٣٣٩ ن ٤٣٩ الهامش ٣ من الطبعة الثانية سنة ١٩٢١ ) وذلك لأنه فضلا عما فى هذه الفرقة من عدم الاتفاق مع عدم وجود نص بالقانون المصرى كما تقدم فان الأخذ بهذه الفرقة يصل فى هذا الانحراف الى مدى ابد بكثير مما وضعه القانون الفرنسى نفسه بالمادة ٥٩ المتقدم ذكرها والتي لا يمكن تفسير عدم النص على مثلها بالقانون المصرى الا رغبة من الشارع فى زيادة التوسع من مجال الاختصاص فيها لا هذا التضيق الذى ذهب اليه القضاء الأهلى كما تقدم

» وحيث انه ازاء ما تقدم فان هذه المحكمة ترى مع اعتبارها ان الدعوى المذكورة شخصية الا انها اذا رفعت مع ذلك امام محكمة العقار فانه يجب قبولها والامتناع بتاتا عن الحكم فيها بعدم الاختصاص لأن أصلح الاراء فى الواقع بالنسبة لهذه الدعوى هو ما قرره بشأنها القانون الفرنسى بالمادة ٥٩ المذكورة

» وحيث ان هذا رأى فضلا عن تشبيه مع روح القانون فان فيه مزايا عملية أخرى لأن الأخذ به يدفع الاعتراض الذى يوجه فى بعض الاحيان الى المذهب القائل بأن تلك الدعوى اذا اعتبرت شخصية وكان العقار بعيدا جدا من مركز المحكمة التى رفعت امامها الدعوى بسبب تلك الصفة الشخصية فانه يفوت الخصوم ما قصده الشارع من جعلها دعوى مستعجلة وان البطء فيها يذهب بالغرض منها وذلك لأنه فى هذه الحالة اذا رأى الخصم من مصلحته رفعها امام محكمة وجود العقار ورفعها اليها فعلا فانها تكون مقبولة

» وحيث عن الدفع الثالث بأنه لا محل للاستعجال فى اثبات الحالة وانه يترتب على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فان هذا الدفع فى غير محله لان دعوى اثبات الحالة ليست دعوى موضوعية وانما هى دعوى الغرض منها تحقيق وجود حالة معينة فى وقت معين وهى بهذه الصفة دعوى مستعجلة بطبيعتها وليس ادل على ذلك فى هذه الدعوى من ظروفها الخاصة وهى وجود خلل بالمارة



المطلوب اثبات حالتها وقد تضيع معالم هذا الخلل ويترتب عليه نتائج خطيرة لا يمكن معرفة اسبابها الحقيقية ولا تقدير المسئوليات بشأنها

« وحيث ان المستأنف دفع بدفع رابع وهو عدم اختصاص القضاء الاهلى بنظر هذه الدعوى لأن هناك تعاقدًا بينه وبين الماقل رولين بشأن عمارته وان رولين هو المسؤول وحده عن الخلل الذى يحصل للامارات المجاورة واستند على صحة دفعه بما يأتى : اولا - العقد المحرر بينه وبين الماقل رولين ثانيا - انه رفع دعوى مستعجلة امام المحكمة المختلطة لاثبات حالة هذا العقار وتعين فيها خبراء أدوا مأموريتهم ولم يبق عليهم الا تقديم التقرير ثالثا - حكم محكمة الاستئناف الأهلية سنة ١٩١٠ فى دعوى تشابه ظروفها مع الدعوى الحاضرة وهو يقضى بعدم اختصاص القضاء الاهلى لوجود ضامن اجنبى فى الدعوى الأهلية

« وحيث ان الدعوى المطروحة الان ليست دعوى موضوعية يصدر فيها حكم ملزم بحق وانما هى دعوى تنصرف الى اثبات حالة قائمة ولا تعرض فيها المحكمة الى ما يظهر فيما بعد فى الدعوى الموضوعية المحتمل رفعها من الالتزامات القانونية وما دامت الدعوى الحاضرة حائزة للشروط القانونية من حيث الرعية الأهلية والاستعجال فلا يسع هذه المحكمة الا الحكم فيها طبقا للقانون

« وحيث ان هذه المحكمة لا توافق المستأنف على ما أدلى به من اوجه دفاعه

المستأنفة من العقد المحرر بينه وبين الماقل رولين وذلك لان شروط العقد ونتائجه ليست بطبيعتها محل بحث فى هذه الدعوى المستعجلة كما تقدم وان صح القول بوجود دعوى مستعجلة اخرى امام القضاء المختلط بين نفس الخصوم وشخص اجنبى وهو الماقل رولين او خلافه فان هذه المحكمة لا تستطيع التخلى من اجل ذلك عن نظر الدعوى المطروحة امامها وقد حازت شرائطها القانونية

« وحيث ان ما ارتكن عليه المستأنف مستندا الى حكم محكمة استئناف مصر الصادر سنة ١٩١٠ فى غير محله ( انظر المجموعة الرسمية ١٢ ص ٤٢ رقم ٢١ ) لان الحكم المذكور خاص بالدعوى الموضوعية لا بدعوى اثبات حالة ولأنه لا يوجد فى هذه الدعوى اجنبى من ضمن الخصوم كما هى الحال فى الدعوى الاخرى المستند على حكمها

« وحيث ان المستأنف استند على حكم صادر من هذه الدائرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٧ قفى ذلك الحكم بأن الماقل مسؤول مباشرة امام مالك المارة التى اصابها خلل وترى المحكمة ان هذا الاستناد فى غير محله لانه يتعلق بدعوى الموضوع ولا شأن لهذه المحكمة فيه

« وحيث انه لا محل لاحتمال التناقض فى الاحكام كما يدعيه المستأنف فان هذه الدعاوى ليست الا وسائل تحفظية يجوز اجراؤها بكل

الوسائل ولا يترتب على قبولها او رفضها اي تناقض في الحقوق او في الاحكام

« وحيث انه مما تقدم يتبين للمحكمة ان الدعوى الحالية وهي لم تخرج عن مجرد احتياط قضائي تأمر به المحكمة ولا تفصل في خصومته بحكم مقرر او منشيء لحقوق ونظرا لما تبينته المحكمة ايضا من اختلاف خصوم الدعوى في تقرير مبلغ ما ترمى اليه شروط العقدين المستأنف ومقارله من تحكيم ونفي سنة واحدة وما الى ذلك من اوجه الخلاف الاخرى ونظرا لتوافر الاركان القانونية للدعوى الحاضرة لا يسع المحكمة الا ان تفصل فيها بحكم يؤيد حكم محكمة اول درجة ولا شأن لها الآن بالدعوى الموضوعية التي يحتمل ان ترفع فيما بعد

( قضية حنين افندي احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ اميل افندي بولاد الحامي ضد المعلم محمد جاد المولى وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندي حسني الحامي نمرة ٨٦ سنة ١٩٢٧ كلى - دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد نماريك وعبد السلام ذهني بك القاضيين )

٥٠٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٧

غرامات جبركية . طبيعتها . جواز استئناف احكامها . مجهولة القيمة .

الناعرة القانونية

الغرامات الجبركية ليست تعويضا مدنيا صرفا بل ان فيها صبغة جنائية . لان من لا يدفعها يجلس عملا بالمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق

الجنايات فهي بهذه الصفة تتعلق بشرف المحكوم عليه ولا يمثلها في قيمتها الحقيقية ما هو مقدارها من القيمة الحالية ومن ثم يتعين اعتبارها بجهولة القيمة عملا بالمادة ٣٠ مرافعات ويجوز استئنافها بالغة ما بلغت

المحكمة :

« حيث ان مصلحة الجمارك دفعت بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بنظر هذه الدعوى وقد رفضت محكمة اول درجة هذا الدفع فاستأنفت الحكومة وطلبت قبوله اما بديع افندي القبانى فقد طلب تأييد الحكم فيما يختص برفض هذا الدفع ومن باب الاحتياط احالة الدعوى على المحكمة المختصة

« وحيث انه يترتب على الحكم بالفراغات الجبركية ان المحكوم عليه الذى لم يقم بدفعها يجلس عملا بالمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات فهي بذلك ليست تعويضا مدنيا بل ان لها صبغة جنائية وهي بذلك تتعلق بشرف المحكوم عليه

« وحيث انه لتعلق هذه الدعوى بشرف المحكوم ضده فانها تعتبر بجهولة القيمة لا يمثلها في قيمتها الحقيقية مقدار الغرامة المحكوم بها ولا ما هو مقدارها من القيمة المالية وهي بذلك تكون من اختصاص المحكمة الكلية بمتنفيى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ مرافعات ( راجع جارسونيه وسيزابرو الطبعة الثالثة الجزء السادس صفحة ١١٨ نبذة ٧١ - راجع الحكم الصادر

من هذه الدائرة في القضية رقم ٦٧٠ سنة ١٩٢٦ استئناف ومنشور بالعدد الثالث من السنة الاولى من مجلة الحقوق - وراجع مع المقارنة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ في القضية رقم ٣٧ قضائية ) « وحيث ان بديع افندي القبانى استأنف الحكم ايضا فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة الازبكية بنظر الدعوى وطلب اصليا الحكم باختصاصها واحتياطيا الحكم باحالة الدعوى على محكمة الموسيقى الجزئية

« وحيث ان قانون مايو سنة ١٨٩٢ حصر التقاضى الجزئى مع الحكومة فى هذه الدائرة امام محكمة الموسيقى وليس مستفادا من شئ ان الشارع عند اصداره قانون الجمارك بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٩٤ اراد ان يخرج عن قواعد الاختصاص التى رسمها بقانون سنة ١٨٩٢ الا انه بعد ما تقدم من الاسباب فى الرد على ما حكمت به محكمة اول درجة من اختصاص المحاكم الجزئية وبيان ان المختص بمثل هذه الدعوى هى المحكمة الكلية لا يبقى محل للبحث فى معرفة اى المحاكم الجزئية هى المختصة مادامت كلها فى نظر هذه المحكمة غير مختصة

« وحيث ان بديع افندي القبانى كان فى كل خطوة من خطواته يطلب احالة الدعوى على المحكمة التى يراها القضاء انها المحكمة المختصة « وحيث ان بديع افندي القبانى معذور فى رفعه الدعوى امام محكمة الازبكية لسببين

ارلا غموض نص المادة ٣٣ من قانون الجمارك التى قد يستفاد منها لأول وهلة قبل البحث الدقيق ان المحاكم الجزئية هى المختصة حتى ان محكمة اول درجة نفسها ذهبت هذا المذهب وثانيا كون قانون الجمارك صدر سنة ١٨٩٤ دون ان يشار فيه كلمة الى قانون سنة ١٨٩٢ وهو مما قد يظن معه ان الشارع انما يريد استثناء هذه الحالة من دائرة تطبيق ذلك القانون

« وحيث انه وان كان القانون بالمادة ٢٥ مرافعات قيد حق المحكمة فى احالة الدعوى باتفاق الخصوم الا انه مع وضوح عذر رافع هذه الدعوى كما تقدم فى عدم تبينه بالضبط اى المحاكم يجب ان تكون المختصة فانه من المفروض ان الحكومة تترك له فرصة هذه الاحالة تقدير المذرة وحتى تنقضى معه فى الموضوع ويكون الحكم الصادر فى الدعوى مبنيا على اساس العدالة واحترام الحقوق

« وحيث ان الخصوم طلبوا من هذه المحكمة ايضا ان تفصل فى الدفع الذى كان مطروحا امام محكمة اول درجة وهو الخاص بيطلان صحيفة المارضة لاعلانها الى امين الجمرى بدلا من مدير الجمرى غير ان المحكمة ترى ان الحكومة حضرت فى الدعوى ولذا فانه يتعين رفض هذا الدفع

(تضية بديع افندي القبانى وحضر عنه حضرة الاستاذ عيالله افندي فكرى الحامى ضد دبر عام مصلحة الجمارك وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود بك حسيب الحامى واخرين نمرة ٤٢٦ و ٤٨١ استئناف سنة ١٩٢٦ دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى محمد نصار بك وعبد السلام ذهني بك القاضيين -)



٥١٠

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٦

حكم محكمين . معارضة . ايقاف التنفيذ .

## القاعدة القانونية

يترتب على المعارضة في امر التنفيذ الصادر على حكم المحكمين ايقاف تنفيذ الحكم المذكور المحكمة :

« حيث انه بعد شمول حكم المحكمين بالصيغة التنفيذية واعلانه الى المستشكل طارض فيه طبقا لنص المادة « ٧٢٧ » مرافعات وبعد ان حكم ابتدائيا في هذه المعارضة رفع استئناف عنه لم يتم الفصل فيه لغاية الان » وحيث انه يترتب على عمل معارضة في امر التنفيذ الصادر على حكم المحكمين ايقاف تنفيذ الحكم المذكور

« وحيث انه لا يمكن اعتبار حكم المحكمين مشمول بالنفاذ المؤقت حيث لم ينص القانون على ذلك في المادة الخاصة بالنفاذ المؤقت كما وان المادة « ٧٢٧ » مرافعات تجيز طلب بطلان حكم المحكمين بمجرد المعارضة في هذا التنفيذ » وحيث ان كل طعن في حكم بني عليه ايقاف تنفيذه سواء كان طاعيا أو استثنائيا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وعليه يكون الاشكال مقبولا ويتمين ايقاف تنفيذه »

( قضية الاشكال المرفوع من حسن باتا شرادى ضد محمد بك بدر نمرة ٥٢٧ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك جعفر وفتوح بك عبد الفتاح وسيون كراسو بك القضاة )

٥١١

## محكمة مصر الكلية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

حراسة . نزاع في ملك . في حيازة . وجود دين مسجل . شروط الحراسة .

## القاعدة القانونية

١ - وجود دائن له حق مسجل على العين لا يمنع المحاكم الاهلية من ان تكون مختصة بتعيين حارس على هذه الايمان

٢ - الحراسة نزاع على ملكية عين أو على حيازتها ولا يصح تعيين حارس على شخص غير قاصر أو محجور عليه له الحق في ادارة أمواله حتى ولو كان مدينا الا اذا قبل هو برضائه ان يتخلى عن العين وفاء لدينه وتعيين حارس في مثل هذه الحالة هو اقامة حجر لا تملكه المحاكم الاهلية وان كان على عين معينة فيكون بمثابة رهن حيازي لم يفرضه القانون

٣ - أحوال التنفيذ معينة في القانون ولا يجوز خلق طريق جديد بتعيين حارس يستلم الغلة ويسدد منها الدين المحكمة :

## عن الرفع الفرعى

« حيث ان وجود حقوق عينية على الارض لا يخرجها من يد المدين ولا يغفل يده في ادارتها »

« وحيث ان الغرض من الحراسة هو استبدال المدين بغيره في تلك الادارة »

« وحيث انه سواء كان المدير للاطيان هو المدين شخصيا أو نائب عنه نيابة اختيارية بتوكيل أو جبرية بقوامة أو وصاية أو حراسة فان حقوق الدائنين هي واحدة ولا تتغير

« وحيث ان الدائنين لم تكن لهم يد في الاصل في الادارة فلا حق لهم في المنازعة في تعيين حارس تكون مهمته قاصرة على استغلال المدين بنفس السلطة التي كانت مخولة للمدين الاصلى ويكون لهم قبل الحارس كل الحقوق التي كانت لهم قبل المدين

« وحيث انه ما دام ان تعيين الحارس لا يمكن ان يمس حقوق الدائنين أو غيرهم من أصحاب الحقوق العينية أو الشخصية نحو الاطيان المذكورة فيكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتمين رفضه

### في الموضوع

« حيث ان المادة ١٩١ من القانون المدني نصت على انه « للمحكمة ان تعين حارسا أو حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء »

« وحيث ان النزاع الذي يمكن ان يكون سببا للحراسة انما هو النزاع على ملكية عين معينة أو على حيازتها بين شخصين أو أكثر فيجوز للمحكمة ان تأمر بايداعها مؤقتا تحت يد حارس حتى تسلم لمن يقضى له بها اما اذا كان مالك الشراء أو صاحب الحق في حيازتها معروفا وحقه غير متنازع فيه فلا محل لنزاع الشيء منه وتسليمه للغير

« وحيث ان كل شخص غير قاصر وغير محجور عليه له الحق في ادارة أمواله واستغلالها حتى ولو كان مدينا الا اذا قبل هو برضائه ان يتخلى عن عين أو أعيان معينة وتسليمه لدائنه في صورة رهن حيازة ليستغلها وقاء لدينه وفي غير هذه الحالة ليس للدائن ان يطلب نزع أموال مدينه من تحت يده وتسليمها لغيره لادارتها وتسديد دينه لأن القانون لم يخول الدائن هذا الحق بأي نص من النصوص

« وحيث انه اذا كان طلب الحراسة واردا على كل اموال المدين فانه يكون في الواقع بمثابة طلب الحجز عليه ويكون الحارس في الحقيقة قبا وهو مالا تملكه المحاكم الاهلية فإذا كان واردا على عين معينة فانه يكون بمثابة تقرير حق رهن حيازة عليها وهو مالم يقبله المدين ولم يفرضه عليه القانون

« وحيث ان كل ما يخوله القانون الدائن هو اتخاذ الاجراءات في الحصول على حكم بدينه ثم تنفيذه على أموال مدينه بالطرق القانونية وقد صرح له القانون بالحجز على منقولات مدينه سواء احتياطيا قبل الحكم أو تنفيذا بعده تمهيدا لنزع ملكيتها منه وبيعها نهائيا وقاء لدينه ولا يجوز توقيع حجز في غير الاحوال المصرح بها أو لغرض آخر غير بيع الاشياء المحجوزة ولم يبح القانون الحجز لمجرد استغلال المدين وإيفاء الدين

« وحيث ان الحجز لمجرد وقاء الديون لا يمكن اعتباره نوعا من الحراسة التي اجازتها المادة ٤٩١ من القانون المدني السابق الكلام

للبنك العقاري تحت سلطة القانون المختلط  
وانه طبقاً لنص المادة (٢٢٥) مدني مختلط  
يحل محل شريكه في الدين بالتضامن في كافة  
حقوق الدائن وتأميناته ومن هذه التأمينات  
تعيين الحارس على المحصولات

وقال طالب الحراسة ان هذه هي اسباب  
اخرى يضيفها الى دفاعه ولكن المحكمة لم ترد  
على اقواله ولم تبحث هذا البحث

عبد الكريم روف

٥١٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧

استئناف . حكم بخلاف حكم سابق . نصاب لدهوى .

القاهرة القاسونية

اذا طلب وارث حقاً آل اليه بطريق الميراث  
عن مورث معين ضد اشخاص معينين وحكم له بما  
طلب ثم رفع وارث آخر مثل هذه الدعوى ضد  
نفس الخصوم الأول وحكم فيها بالرفض فيكون  
هذا سبباً في جواز الاستئناف بحرف النظر عن  
النصاب وذلك لسبب صدور الحكم الأخير على  
خلاف الحكم الأول ولا محل هنا للتقيد في تطبيق  
هذا المبدأ المقرر بالمادة ٣٥٢. رافعات بما يتبادر  
لأول وهلة ان هناك اختلافاً بين الخصوم  
واختلافاً في الموضوع

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه اثبات دفع بعدم

عليها لأن الحراسة المذكورة هي نوع من  
الوديعة لشيء مجهول صاحبه حتى يتعين بحكم  
قضائي وتسليمه اليه ولذلك تكلم عليها الشارع  
في باب الوديعة أما الحراسة لاستغلال العين  
وتسديد الديون من الربح فهو في الواقع حجز  
أو طريق تنفيذ بغير الطرق الاستثنائية لما فيها  
على حرية المالك ولا يجوز الالتجاء اليها لا في  
الاحوال التي نص عليها القانون

( قضية خليل بك المويلحي ضد محمد بك زكي  
عبد الرزاق عمدة ١١٢٩ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرات  
اسحاب العزة زكي المراني بك ومصطفى صبرى بك  
واراهيم حلمي بك )

تعليق

نرجو ان يراجع التعليق الوارد على حكم  
محكمة اسيوط الاهلية الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل  
سنة ١٩٢٧ ومنشور برقم ٦٤ سنة ٢ قضائية  
ويضاف اليه بالنسبة لهذا الحكم ان الحالة  
كانت خاصة بمدينين متضامنين لكل منهما  
اطيان خاصة مرهونة للبنك العقاري الذي  
اتخذ اجراءات نزع ملكيته وسجل تنبيه نزع  
ملكيته ومحضر الحجز العقاري وكان أحد  
المدينين اتقاء للخطر يدفع مبالغ من أصل  
الدين المطلوب منه ومن شريكه والثاني لا يدفع  
ارتكنا على ما يسدده شريكه درأ للخطر

وقد أتى طلب الحراسة في دفاعه بان  
القانون المختلط خلافاً للقانون الاهلي يحتوى  
على نص يقضى بتعيين حارس وهو المادة  
٦٢٢ من قانون المرافعات المختلط بعد توقيع  
الحجز العقاري - وقال ان اصل الدين ناشئ



متناقضين في قضيتين يرجع الفصل في كل منها جواز الاستئناف لقلة النصاب مرتكنا على ان قيمة الدعوى خمسة جنيهات فقط

» وحيث ان موضوع هذه الدعوى هي ان المستأنفة تطلب تثبيت ما كتبتها الى الحصة التي آت اليها بالميراث عن والدها في منزل تخلف عنه

» وحيث ان المستأنفة ترتكن في طلب قبول هذا الاستئناف على ان دعواها هذه قضى فيها بالرفض مع ان شقيقتها ام الخير رفعت نفس هذه الدعوى على نفس المستأنف عليهما وهي الدعوى نمرة ٦٤٤ سنة ١٩٢٢ محكمة امبابة وقد حكم فيها بتثبيت ما كتبتها الى نصيبها الشرعى المذكور وهي تقول ان هذا الاستئناف يدخل اذن تحت نص المادة ٣٥٢ مرافعات

» وحيث انه يتبين من هذه الوقائع ان الدعويين رفعتا ضد المستأنف عليهما من وارثتين حقوقهما في الميراث واحدة وقد صدر فيهما حكمان من محكمة واحدة احدهما بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٦ قضى لاحدهما باعتبار المنزل مخلفا عن والدها وبأنها تستحق فيه نصيبها في الميراث والحكم الآخر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ قضى برفض دعوى الوارثة الاخرى شقيقتها وهي المستأنفة الآن

» وحيث انه تبين من مراجعة اوراق الدعويين انهما فيما عدا الاختلاف الحاصل في اشخاص كل من المدعيتين وهما الوارثتان المذكورتان فان الدعويين متحدتان في باقى

الخصوم وفي السبب وفي الموضوع وهو ما سنبينه بعد » وحيث انه اذا روعي الاختلاف الحاصل في اشخاص المدعيتين كانت المادة ٣٥٢ مرافعات غير منطبقة واذا اعتبر الوارثتان يمثلان شخصا واحدا فان المادة تكرن منطبقة ويكون الاستئناف مقبولا وهذا هو محل البحث في هذه الدعوى

» وحيث انه لا نزاع في ان المحكمة التي قصدها الشارع من وضع هذه القاعدة ليست قاصرة على الصعوبات التي تنشأ عن التنفيذ بسبب وجود احكام متناقضة ولكن هناك ما هو اكثر اهمية من ذلك وهو المحافظة على هبة القضاء وتنزيهه عن ان يكون متناقضا مع نفسه وفي نتائج عمله بحيث يصدر في المسألة الواحدة حكمان متناقضين تناقضا لا يمكن تبريره الا بالخط من كرامته ونصور الحقوق امامه نصيبها متروك الى العصف لا الى قواعد ثابتة من العدالة والقانون

» وحيث انه بالرجوع الى الحكمين المنظورين امام المحكمة الآن يتبين ان الخصومة الحقيقية فيها كانت دائرة حول تقرير ما اذا كان المنزل مملوكا للمورث ام لا حتي اذا كان في ملكه كانت الوارثة محقة في طلب نصيبها فيه وان لم يكن في ملكه كانت دعوى الوارثة على غير اساس

» وحيث انه بعد قليل من التأمل في هذه الدعوى يتبين أن ذلك الخطر الذي يخشاه الشارع متوافر فيها الى الحد الاقصى فانه ليس اغرب في نظر العدالة من ان يقض حكمان بأمرين

٥١٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٧

مراقبة . مبيت في منزله .

## القاعدة القانونية

للمراقب ان يبيت في منزله ويراقب وهو في منزله ، وليس في القانون ما يخزل البوليس حق اكرامه على ترك منزله والمبيت في القسم او المركز او في اى مكان يختاره له وليس له ان يطلب منه ان يحضر للقسم او المركز لعرض نفسه اكثر من اربع مرات . فامتناع المراقب عن تنفيذ امر البوليس القاضى بالزامه بالمبيت في القسم ليس فيه مخالفة للقانون ولا يترتب عليه اى جزاء

المحكمة :

« حيث ان التهمة الموجهة اليهم هي انه لم يحضر للقسم للمبيت به حسب الامر الصادر اليه » وحيث ان القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ قد بين طريقة مراقبة البوليس لمن يكون خاضعا لها قابح للشخص ان يختار الجهة التي يريد ان يقيم بها ويكون تحت المراقبة فيها مع حفظ الحق لوزير الداخلية في ان يمنعه من الاقامة في المحافظة او المديرية التي ارتكب الجريمة فيها او المديرية المجاورة لها ( مادة ١٥ ) وفيما عدا ذلك فللمراقب الحرية التامة في اختيار الجهة التي يراقب فيها وحق الوزير هنا ليس اختيار الجهة التي يجب

الى ثبوت او عدم ثبوت ملكية عقار معين الى شخص معين هو مورث اصحاب الحق في القضيتين وليس في القضيتين شيئا آخر يمكن منه تمييز احدى القضيتين عن الاخرى في الحكم

« وحيث انه يتبين من ذلك أن مركز الوارثين في هذه الدعوى هو مركز من يمثل المورث في طلب الحكم بأن المنزل كان مملوكا له وبذلك يكون من المدل اعتبار الوارثين المذكورين في حكم شخص واحد هو ذلك الشخص الذى يمثلانه كلاهما

« وحيث ان نفس الاسباب المتقدمة كما انها تنطبق على اشخاص الورثة فانها تنطبق ايضا بمثل هذه القوة اذا قيل بأن ما يطلبه كل وارث هو جزء من العقار غير الجزء الذى يطلبه الوارث الآخر وما ذلك الا لان كلا الجزئين على فرض اختلافهما لا يجوز الحكم بهما لأى كان من الورثة الا اذا ثبتت ملكية الاصل كله للمورث وهو الموضوع الحقيقى في الخصومة وهو متحد في الدعويين بعكس ما يتبادر الى الذهن لأول وهلة » وحيث انه فضلا عن ذلك فان الذى يطلبه كل من الوارثين هو نصيبها في الميراث عن ابيها فالوضع على هذا الوجه واحد في الدعويين « وحيث انه لذلك ترى المحكمة وجوب

رفض الدفع الفرعى وقبول شكل الاستئناف

( قضية الست فطمة ناصر وحضر عنها حضرة جورجي افدى دانيال الحامي ضد الست تقوسه سليمان ناصر واخر وحضر عن الثاني حضرة فوزى الراهب افدى غمرة ١٨ كلى سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضويه حضرتي محمد نصار بك وسيمون كراسو بك )

ان يقيم فيها المراقب بل تعين الجهة التي لا يجوز له ان يقيم بها

« وحيث ان القانون ذكر حالتين يجوز فيهما تعيين جهة معينة لاقامة المراقب الاولى بقرار من المحكمة والثانية بقرار من الوزير فنص في المادة ٦ على انه يجوز للقاضي في احوال معينة ان يأمر بأن يمضي المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية ونص بالمادة ٢٢ على انه يجوز لوزير الداخلية ان يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة تبجمل اخلاقه وسلوكه خطر على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها الى جهة اخرى تابعة لمركز او لقسم معين لكي يمضي بها مدة المراقبة الباقية ويثبت الفقرة الاولى من المادة ١٦ والمادة ١٧ شروط تغيير محل الاقامة بعد ذلك

« وحيث انه يتضح مما تقدم انه يجوز وضع قيود على المراقب في اختيار محل الاقامة وفي بعض الاحوال يجوز اكرامه على الاقامة في جهة معينة ولكن تبقى له الحرية المطلقة في اختيار مسكنه في اى نقطة داخل حدود تلك الجهة

« وحيث ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٦ قد بينتا الواجبات المفروضة على المراقب وهي اولاً ان يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وان لا يبرحه قبل طلوع النهار وثانياً ان يتوجه الى مكتب البوليس في المركز او القسم في المكان والزمان المعينين في تذكرته على انه لا يجوز

تكليفه بذلك اكثر من اربع مرات في الشهر « وحيث ان هذه النصوص صريحة في ان المراقب يبيت في منزله ويراقب وهو في منزله وليس في القانون ما يخول البوليس حق اكرامه على ترك منزله والمبيت في القسم او المركز او في اى مكان اخر يختاره له بل ابلغ من ذلك ليس له ان يطلب منه ان يحضر للقسم او المركز لعرض نفسه اكثر من اربع مرات

« وحيث انه اذا كانت القانون لا يخول البوليس حق الزام المراقب المبيت في القسم او المركز فلا يكون امتناع المراقب عن تنفيذ هذا الأمر مخالفة

« وحيث ان المتهم اجاب بمحض البوليس ان له سكن تبع قسم بولاق

« وحيث انه لم يحضر رغم اعلانه قانوناً ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ ج

( قضية النيابة العمومية ضد حسن محمد السيد نمرة ٧ استئناف سنة ١٩٢٧. دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي العرابي وحضور حفرتي مصطفى بك صبرى و ابراهيم بك حلمى القاضيين وحضور حضرة زكي بك حبيب وكيل النيابة )

٥١٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٧

تحكيم . حكم معارضة . في امر التنفيذ . ايقاف التنفيذ .

القاهرة القانونية

١ - المعارضة في أمر التنفيذ في حكم المحكم

مى دعوى بطلان حكم المحكم والفائه



يطلب فيها إلغاء حكم المحكم على خلاف القاعدة المعروفة في انه لا يجوز رفع دعوى بإلغاء حكم voies de nullité n'ont lieu contre les jugements مع سيزار برو الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ ج ٨ ص ٦٢٣ ن ٣١٥)

« وحيث ان دعوى البطلان هذه او دعوى الإلغاء لا ترفع الا عند اخذ الامر بالتنفيذ ordonnance d'exécution وهي وان كانت ترمى الى إلغاء حكم المحكم، الا انها ترمى حتما الى ايقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في شأنه. وفي صيغة المادة في قولها «... بمعارضتهم في أمر التنفيذ...» ما يشفع لتأييد هذا الرأي. لان حكم المحكم لا يرتفع بحال الى مرتبة الحكم القضائي لما لهذا الأخير من الضمانات المقررة وصفوف الحبيطة السنوية) بما لا يتوافر لدى حكم المحكم لذا رضى الشارع برفع دعوى إلغاء الحكم من طريق المعارضة في تنفيذه

« وحيث انه لا يمكن اعتبار دعوى البطلان بمثابة التماس اعادة نظر حتى يقال بوجوب تنفيذ حكم المحكم برغم الطعن فيه بالالتماس لان صيغة المادة ٧٢٧ في قولها «... بمعارضتهم في أمر التنفيذ...» تحول دون ذلك ولخلافه هذه الصيغة للصيغة العامة المعروفة في الالتماس. ولان حكم المحكم كما تقدم لا يرتفع الى مرتبة الحكم القضائي الا بعد نفاذ الطعن فيه بدعوى البطلان ولأن احوال البطلان الاربعة الواردة بالمادة ٧٢٧ مرافعات احوال خاصة بالتحكيم لا يمكن معها القول بالنفاذ الفوري

٢ - الاصل انه لا يجوز رفع دعوى بإلغاء حكم الا ان حكم المحكم لا يستفيد من هذه القاعدة لانه لم يرتفع بعد الى مرتبة الحكم القضائي  
٣ - المعارضة في أمر التنفيذ برفع دعوى بطلان حكم المحكم توقف حتما التنفيذ  
٤ - لا يمكن اعتبار دعوى بطلان حكم المحكم بمثابة التماس لا يوقف تنفيذ الحكم  
٥ - لا يجوز اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المحسنة:

« حيث ان المدعى طالب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكم الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩٢٧ والموضوع عليه الصيغة التنفيذية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧  
« وحيث انه عقب وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكم رفع المدعى عليه دعوى البطلان التي يطلب فيها الحكم بابطال حكم المحكم طبقا للمادة ٧٢٧ مرافعات والدعوى منظورة الآن امام هذه المحكمة ومحدد لها جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ تمخيز

« وحيث ان ملادى يقول بوجوب تنفيذ الحكم برغم رفع دعوى البطلان ويقول المدعى عليه العكس مستنداً بالمادة ٧٢٧ مرافعات  
« وحيث ان المادة ٧٢٧ قررت الجواز في رفع معارضة في امر التنفيذ Opposition à l'ordonnance d'exécution وهذه المعارضة opposition ليست هي المعارضة المقصودة في الاحكام الغائية انما هي دعوى بطلان en nullité

المشتري . وهذا هو حكم البيع حتى بعد صدور القانون الخاص بالتسجيل . ومن نتائج انعقاد البيع إلزام البائع بعمل الاجراءات القانونية الموجبة لتسجيله . فاذا امتنع عن القيام بها يحكم عليه بالتضمنات . والتضمنات كما ان تكون مالية قد تكون عينية فيجوز للمشتري ان يطلب الحكم له بالملكية ويكون الحكم المصدق عليه رسمياً بمعنى انه يمكن تسجيله

الحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول باع المنزل جميعه وتصدق على الامضاءات امام الكاتب المختص .

« وحيث ان المنزل المذكور لم يكن مملوكا للمدعى عليه جميعه وانما له ولاخوته المدعى عليهما الثانى والثالث

« وحيث ان البيع الصادر من المدعى عليه عن حصته نافذ ناقل الملك وفيما يختص بحصة المدعى عليهما فهو غير نافذ الا اذا اجازه المسالكين لان بيع الفضولى لا ينفذ الا اذا اجازه الملك .

« وحيث قد أجاز المدعى عليهما الثانى والثالث بتنازلهما عما يملكانه فى المنزل بموجب التنازل الصادر منهما المقدم من المدعية وبهذه الاجازة اصبح البيع الصادر من المدعى عليه الاول نافذاً

« وحيث ان المدعى انذر المدعى عليهما

« وحيث انه لا يمكن أيضاً اعتبار حكم المحكم فى عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المؤقت بكفالة او بغيرها لانه لم ينص فيه الشارع بمجواز التنفيذ المؤقت بالمواد ٣٩٠ مرافعات وما بعدها وللأسباب المتقدمة بشأن الألتماس

« وحيث يتبين مما تقدم ان دعوى بطلان حكم المحكم هى دعوى ترمى الى الفاء حكم المحكم وترمى ايضاً بمجرد رفعها الى ايقاف تنفيذ الحكم والى ايقاف العمل بأمر الصيغة التنفيذية حتى يفصل فى دعوى البطلان (دالوز براتيك الجز. الأول طبعه سنة ١٩١٠ صفحة ٥٣٢ نبذة ٦٠٦)

« وحيث ان القضاء المصرى يجرى على الأخذ بقاعدة ايقاف التنفيذ (استئناف مصر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية المجلد ١٠ صفحة ٥٩) وكذا الفقه المصرى (تنفيذ عبد الفتاح بك السيد الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧ ص ٧٤٤ ن ٩٥٨ تنفيذ ابو هيف بك ص ٩٢٤ ١٣٨٥ )

( قضية الشيخ يس محمود ابو خليل بك وحضر منه حضرة الاستاذ عبد الله افندى حسين المحامى ضد محمد بك غيته وحضر منه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامى وقلم محضرى محكمة مصر الاهلية نمرة ٩٤٦ سنة ١٩٢٧ كلى . دائرة حضرة صاحب المزة عبد السلام بك ذهني وعضويه حضرتي القاضيين سيمون بك كراو وعبد الفتاح البشرى بك )

٥١٥

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ٩٢٦

بيع - تسجيل . طالب الحكم بالملكية .

القاهرة القانونية

يتم البيع بمجرد توافق ايجاب البائع وقبول

الثاني والثالث بالحضور امام كاتب العقود المختص للتوقيع على عقد جديد لا مكان تسجيله فامتنع فرقع هذه الدعوى .

« وحيث ان عقد البيع بعد صدور القانون الخاص بالتسجيل هو من عقود التراضي لا من العقود الشكلية كالهبة والرهن العقاري من حيث الانعقاد وهو يتم بمجرد التراضي متى كان اتفاق الطرفين مشتملا على الاركان المكونة للبيع » وحيث انه من نتائج انعقاد البيع صحيحا الزا.

البائع بعمل الاجراءات القانونية الموجبة لتسجيله فإذا امتنع عن القيام بما اوجبه قانون التسجيل يحكم عليه بالتضمينات بناء على طلب المشتري

« وحيث ان التمويضات كما ان تكون مالية قد تكون عينية „ en nature “ وبناء على طلب المدعى يمكن ان يحكم بالملكية ويكون الحكم كالمقد المصدق عليه رسميا بمعنى انه يمكن تسجيله كما اجمع عليه شراح قانون التسجيل وكما يؤخذ من المذكرة الايضاحية ومما كتبه واضعوا قانون التسجيل

( قضية الحاج محمد مصطفى جعفر ضد يحيى افندى احد هيبه وآخرين نمرة ٢٢٥ كلى سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة خليل بك عفت وحضور حضرتي محمد بك حمدي السيد واحد بك نصرت قضاة )

٥١٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ٩٢٧

استئناف . مل مختار . اعلان المستأنف في قلم الكتاب .

القاعدة القانونية

إذا لم يتخذ المستأنف له محلا مختارا في

البلدة السكان بها المحكمة الاستئنافية جاز انذاره في قلم كتاب المحكمة بقيد استئنافه في مخر ثمانية ايام فاذا لم يقيد استئنافه في الميعاد وجب اعتبار استئنافه كأنه لم يكن ولو لم يتم قلم الكتاب بتوصيل الانذار اليه المحكمة :

عن الدفوع الفرعى

« حيث ان وكيل المستأنف عليها دفع فرعيا بدم قبول الاستئناف شكلا لأنه تقيد بعد الميعاد المحدد في الانذار المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ٩٢٦

« وحيث ان وكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع لأن الانذار بالقيود حصل في قلم الكتاب ولم يعلم به بوكاله وكان يتعين اعلانه في مكتبه

« وحيث ان الفصل في هذا الدفع يتوقف على معرفة ان كان الانذار الذى حصل بقلم الكتاب يعتبر اعلانا صحيحا ام لا

« وحيث ان المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات نصت بأن يجب على طالب الاستئناف ان يعين في الورقة المذكورة في المادة السابعة محلا له في البلدة السكان بها محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التى ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

« وحيث انه بالاطلاع على صحيفة الاستئناف تبين ان المستأنف مقيم بالاسماعيلية



فكان يجب عليه اذن ان يتخذ له محلا في الزقازيق الكائن بها المحكمة الاستئنافية التي ستحكم في طلبه « وحيث ان صحيفة الاستئناف لم يذكر بها المحل المختار بالزقازيق فيكون الانذار الذي حصل في قلم كتاب المحكمة صحيحا » وحيث انه بناء على عدم قيد الاستئناف في ميعاد الثمانية ايام المحددة بالانذار يعتبر الاستئناف كأن لم يكن طبقا لنص المادة (٣٦٣) من قانون المرافعات

« وحيث ان الانذار يجب اعتباره صحيحا ولو لم يتم قلم الكتاب بتوصيل الانذار الى المستأنف ( حكم محكمة الاستئناف في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٢ المجموعة الرسمية السنة الخامسة والعشرين عدد ٦٧ صحيفة ١١٧ و ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ عدد ٢٧٣ صحيفة ٣٣٤ محاماه سنة رابعة و ١٢ يناير سنة ٩٢٥ نمرة ٣٥٦ صحيفة ٤١٤ محاماه سنة خامسة )

« وحيث ان بعض المحاكم الاستئنافية ذهبت الى ان الاعلان لقلم الكتاب في مثل هذه الحالة انما هو عمل اساءه سوء النية فلا يمكن ان يستفيد منه صاحبه

« وحيث ان اتباع ما اشار به القانون لا يمكن ان يفترض معه سوء النية خصوصا اذا كان ذلك نتيجة اهمال من الخصم فيما فرضه عليه القانون » وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله

( قضية الشيخ علي حسين هبهم وحضر عنه حضرة الاستاذ عبدالله بهجت افندي الحامي ضد الست اسمائينا خوري نمرة ٦٤ استئناف سنة ٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة محمود علي سرور بك وحضرني كامل الباراني افندي وعبدو البرقوقي افندي القاضيين )

تعليق

من رأينا ان يحصل انذار الشخص بوجوب قيد استئنافه في بحر ثمانية ايام لشخصه او في محله الاصلى لان غرض الشارع انما علم المستأنف بمضمون الانذار العلم الحقيقي لا العلم المجازي

٥١٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ٩٢٧

قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب . لا تأثير له

القاعدة القانونية

لا تأثير لتقدير قلم الكتاب لقيمة الدعوى على حق الخصوم في ما يختص بحقوق رفع الاستئناف المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى اقل من النصاب القانوني

« وحيث انه ثابت للمحكمة من الاطلاع على عريضة الدعوى الافتتاحية ان المستأنف قدر قيمة دعواه بمبلغ ثلاثين جنيها وقد أصر على هذا التقدير الى ان فصل في الدعوى

« وحيث ان تقدير قلم الكتاب للدعوى بمبلغ ثلاثة وستين جنيها لا تأثير له على الخصوم فيما يختص بحق الاستئناف طالما ان الطرفين قبلوا هذا التقدير ولم يعترض احدهما عليه ويصح تفسير سكوتهما بأنهما قبلوا ان يكون

حكم محكمة أول درجة نهائي ( حكم استثنائي  
مصر ٨ مارس سنة ١٩٢٤ عدد ١٨ المجموعة  
الرسمية سنة ١٩٢٥ )

( قضية ابراهيم محمد التندور ضد سيد احمد محمد  
التندور وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ  
اسماعيل افندي زهير المحامي نمرة ٥١ استئناف سنة  
١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب الدقة محمود علي سرور بك  
وبحضور حضرة نعيه افندي البرقوق واحد قواد افندي  
عفيقي القاضي )

٥١٨

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧

معارضة . تنبيه نزع ملكية . حكم  
بيع العقار .

القاعدة القانونية

لا تجوز المعارضة في تنبيه نزع الملكية بعد  
صدور حكم نزع الملكية وبيع العقار . اذ ان باب  
المعارضة في تنبيه نزع الملكية يعلق بمجرد صدور  
حكم نزع الملكية وبيع العقار جبرا  
المحكمة :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليها  
دفع بعدم قبول المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية لصدور حكم نزع الملكية قبل رفعها .  
« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على  
قضية نزع الملكية المضمومة ان حكم نزع  
الملكية صدر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
بينما ان هذه المعارضة اعلنت للمدعى عليها  
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

« ومن حيث ان المادة ٥٥٩ مرافعات  
نصت على ان لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف

في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار  
وليس من المعقول ان المشرع الذي منع الطعن  
مباشرة في حكم نزع الملكية يجيزه بطريق  
غير مباشر بواسطة المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية بعد صدور الحكم السالف ذكره  
وعلى ذلك يصبح باب المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية مغلقا بمجرد صدور حكم نزع الملكية  
وبيع العقار جبرا ( راجع المرافعات علما وعملا  
لعبد الفتاح بك السيد وقمحه بك نبذة ٥٣٤ )  
( قضية السيد متولى شريفه وحضر عنه حضرة  
وديع افندي صليب المحامي ضد الست املي طافوري  
وآخرين وحضر عنهم حضرة كيرلس افندي حنا المحامي  
نمرة ٧٨ كلى سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب الدقة  
كامل وهبه بك وعضوية حضرة القاضي محمد خليل افندي  
واحد حلى افندي )

٥١٩

محكمة اسيوط الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٧

بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون نمرة ٢٤  
سنة ٢٣ . تحقيق النيابة . حفظ الدعوى .  
براءة . قرار بأن لا وجه . عدم كفاية  
الادلة . متهم . اشتباه . انذار .

القاعدة القانونية

البلاغ الجديد المنصوص عليه في الفقرة  
الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ سنة  
٢٣ يجب ان تتولى تحقيقه النيابة العمومية ثم  
تحفظ الدعوى لعدم كفاية الادلة أو يحكم فيها  
بالبراءة لعدم كفاية الادلة أو يقرر فيها بان  
لا وجه لاقامة الدعوى عليه لعدم كفاية الادلة  
فاذا ثبت ان التحقيق كان قاصرا على تحقيق

الكافية وهي تمحيص الأدلة المقدمة ضده بواسطة سلطة قضائية هي النيابة العمومية في الحالة الاولى والقاضي في الحالتين الثانية والثالثة حتى لا يذهب المتهم ضحية اتهام لم تتول تحقيقه سوى سلطة البوليس التي عاينها قاصر على مجرد جمع الاستدلالات والتي لم يعتبر القانون للمحاضر التي تقرر بمعرفة قيمة خاصة في الاثبات الا من مواد المخالفات ولذا نص على ذلك صراحة في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث ان هذه الضمانة نفسها أوجبها للقانون في حالة ما اذا اريد اعتبار الشخص مشتبهاً فيه يحق انذاره محتم في هذه الحالة ان تكون النيابة قد تولت التحقيق معه اكثر من مرة او اقامت الدعوى عليه فمن باب اولى اذا ما أريد اعتباره عائدا للاشتباه وتقديمه للمحاكمة وهو في هذه الحالة أحوج ما يكون الى ضمانات منه في الحالة الاولى ( راجع المادة الثانية من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ فقرة ثانيا )

« وحيث انه ظهر من الاطلاع على قضية الجنحة رقم ٧١٥ مركز أسبوط سنة ١٩٢٦ التي اعتبر بها المتهم عائدا الى الاشتباه بعد انذاره ان التحقيق فيها قاصر على محضر البوليس الذي لا يصح اعتباره للأسباب المتقدمة أساساً لهذه الدعوى ويتعين اذن الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات

( قضية النيابة العمومية ضد عبد ربه محمد مفتاح غمرة ١٧٦٩ استئناف سنة ٢٧ . دائرة صاحب العزة موان بك علام ومحضور حضرتي محمد صادق افندي وحسن محمد أغا افندي القاضيين وحضرة محمود فهمي افندي وكيل النيابة )

أجراه البوليس فلا يصح اعتبار المتهم عائدا الى الاشتباه بعد انذاره

المحكمة :

« حيث ان الثابت من الادراق هو ان المتهم انذر باعتباره مشبوها بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٣ تحت غمرة ١٢ ثم اتهم في سرقة زهورات في القضية غمرة ٧١٥ جنح بندراسيوط سنة ١٩٢٦ وحفظت هذه القضية مؤقتاً لعدم كفاية الادلة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ وبعد ذلك عملت له القضية الحالية وهي غمرة ١٠٥٥ جنح مركز أسبوط سنة ١٩٢٦ باعتباره انه عاد الى الاشتباه بعد سبق انذاره بان يسلك سلوكاً مستقيماً

« وحيث ان البلاغ الجديد في حكم الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ يستلزم تقديم احد الامور الآتية :  
اولا - ان تتولى النيابة عمل تحقيق ضد المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة تحفظ الدعوى  
ثانيا - ان تتولى النيابة اقامة الدعوى على المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة يحكم بالبراءة  
ثالثا - ان تتولى النيابة اقامة الدعوى على المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة يقرر بأن لا وجه لاقامتها

وحيث ان المحكمة من ذلك ظاهرة وهي احاطة المتهم الذي نسب اليه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرة ثانياً من المادة الثانية او شروع في ارتكابها بالضمانات



٥٢٠

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٧

التماس . تنازل الملتبس . شطب . غرامة .

القاعدة القانونية

لا محل للحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ مرافعات اذا تنازل الملتبس عن التماسه سواء كان حصل صراحة او ضمنا . اما صراحة كأعلانه ذلك قبل المرافعة او بعد المرافعة . وضمنا كتخلفه عن الحضور لجلسة المرافعة وتركه المحكمة تشطب الالتماس أو تقضى فيه بإبطال المرافعة المحكمة :

« حيث ان الملتبس تنازل عن الالتماس وقد قبل خصمه هذا التنازل

« وحيث بعد تنازل الملتبس عن التماسه يجب البحث فيما اذا كان قد يبقى محل لتطبيق المادة ٣٧٨ مرافعات والحكم عليه بالغرامة المذكورة بها

« وحيث ان هذه المادة تقضى بالحكم بالغرامة اذا حكمت المحكمة برفض الالتماس « وحيث ان حكما برفض الالتماس لم يصدر

« وحيث ان بعض الشراح ذهب الى ان هذا التنازل فيه اعتراف بان الالتماس لا اساس له وقال بتطبيق تلك المادة الا ان هذا الرأي غير وجيه لان الشارع قرر الحكم بالغرامة عقابا لمن يتجادى في الخصام بعد ان حكم

في النزاع من درجات الحكم العادية بعد طول البحث والتمس الذي يتنازل عن التماسه يرضخ لحكم القضاء فلا موجب للحكم عليه بذلك الغرامة « وحيث ان بعضهم ذهب ايضا الى ان التنازل لا يعنى من الغرامة الا اذا حصل قبل المرافعة اما بعد المرافعة فيجب الحكم بها لأن التنازل في هذا الوقت خسران للالتماس ولا يمكن ان يقال ذلك عن تنازل حصل قبل المرافعة

« وحيث ان المحكمة لا ترى موجبا لهذه التفرقة اذ التنازل معناه في كلتا الحالتين ان رافع الالتماس بعد ان ظن انه يحافظ على حقوقه بسلوكه طريق الالتماس قد ظهر له خطأ فعدل من نفسه وقد يكون تنازله لصلح مع خصمه - والمادة لا تنص على الغرامة الا في حالة الحكم بالرفض فسواء أكان التنازل قبل المرافعة او بعدها « وحيث ان التنازل قد يكون ضمنيا في حالة عدم حضور الملتبس بجلسة المرافعة فتحكم المحكمة بشطب الالتماس او بإبطال المرافعة فيه ولم يقل احدا بوجوب الحكم بالغرامة في هذه الحالة فلا غرامة من باب اولى اذا حضر الملتبس وقدم طلب التنازل للمحكمة

( التماس عمر احمد بربرى وحضر معه حضرتى رياض افندى سليمان وفهم افندى حنا الحمايين ضد رسلان عيسى وحضر معه حضرة مشيل افندى رؤى الحماي نمرة ١٣٩ كلى سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة قنمان بك يوسف عارف وحضور حضرتى بادير يوسف افندى ويحيى محمد مسعود افندى القاضيين )

## قضاء المحاكم الجزئية

المعارضة لا يصح قبولها الا اذا كان المتهم هو  
الذى قام شخصيا بالتقرير بها بقلم الكتاب

« وحيث انه لا يوجد نص في القانون يمنع  
المتهم من اقامة وكيل عنه للطعن في الاحكام  
الصادرة ضده ولا يتعارض ذلك مع الاحوال  
القانونية ومبادئ العدالة والقول بعكسه فيه  
اخراج للمتهم وتضييق عليه لا يبرره النصوص  
القانون ولا يتفق مع القواعد العامة التي تقضى  
ببراءة مصلحة المتهم ووجوب اتساع المجال له  
للدفاع عن نفسه واقامة الدليل على براءته فقد  
يجوز ان يطرأ على المتهم عذر يحول بينه وبين  
التوجه بنفسه لقلم الكتاب للطعن في حكم صادر  
ضده في الميعاد القانوني فمن حقه الذى لم يسلبه  
اياها القانون ان ينيب وكلاء عنه للقيام بهذا العمل  
( انظر جرائمولان شرح قانون تحقيق الجنايات  
جزء ٢ ص ١٢ وحكم محكمة اسكندرية الرقم  
٤ ابريل سنة ١٩٠٦ ومنشور بالمجموعة الرسمية  
السنة السابعة عدد ١٠٢ ص ٢١٠ وحكم محكمة  
التقضى الرقم اول ابريل سنة ١٩٠٥ ومنشور  
بالعدد نفسه نمرة ٣٦ ص ٧٨ )

« وحيث انه لذلك يتبين ان الدفع الفرعى  
المقدم من النيابة في غير محله ويتعين رفضه

( معارضة الاستاذ حسن افندى محمد الحامى الوكيل عن  
عبد الله دوام ضد النيابة نمرة ٥٧٨ سنة ٩٢٥ طوخ  
صدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد فؤاد حدى بك )  
القاضى وبحضور حضرة احمد سليمان افندى وكيل النيابة

٥٢١

محكمة طوخ الاهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٧

معارضة . حكم جنائى . محام وكيل .

القاعدة القانونية

للمتهم ان ينيب عنه احد المحامين للطعن  
في الاحكام الصادرة ضده . فالمعارضة المرفوعة  
من محام عن متهم بمقتضى توكيل هى معارضة  
صحيحة لا شبهة فيها لجواز ان يطرأ على المتهم  
عذر يحول بينه وبين التوجه بنفسه لقلم الكتاب  
للطعن في حكم صادر ضده في الميعاد القانونى .  
فمن حقه الذى لم يسلبه اياه القانون ان ينيب  
وكيل عنه للقيام بهذا العمل  
المحكمة :

« حيث انه قد تبين من الاطلاع على  
الاوراق ان الذى قام بالتقرير بالمعارضة بتاريخ  
اول يناير سنة ١٩٢٧ لم يكن المتهم شخصيا بل  
حضرة المحامى عنه بمقتضى التوكيل الصادر اليه  
من المتهم نمرة ٤٤٩ سنة ١٩٢٧ تصديقات  
محكمة منوف

« وحيث ان النيابة قد دفعت فرعيا بعدم  
قبول المعارضة لرفعها بهذه الصفة وقالت بأن

٥٢٢

## محكمة هيا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ٩٢٧

أجنبي . تنازل عن رعويته . اختصاص المحاكم  
الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب .  
نظام عام . دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة أجنبي .

## الناحية التائورية

١ - ان عدم الاختصاص المنصوص عنه  
في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم  
الاهلية متعلق بالنظام العام ويجوز للمحكمة ان  
تحكم به من تلقاء نفسها ولو في اى حالة كانت  
عليها الدعوى ولا يجوز الاتفاق على مخالفة

٢ - لا يقبل من أجنبي خاضعا لحماية دولة  
أجنبية تنازله عرته سكه برعويته اثناء نظر دعوى  
مرفوعة منه ضد وطنى وقبوله اختصاص المحاكم  
الاهلية بنظر دعواه اذ ان هذه مسألة مختصة بالنظام  
العام التي لا يجوز التنازل عنها ار المعالجة عليها  
٣ - ان تحريك الدعوى العمومية طبقا

المادة ٥٢ جنابات لا يجوز من أجنبي لان المحاكم  
الاهلية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة  
منه وتحريك الدعوى العمومية لا يكون له أثر  
الا اذا كانت المحكمة غير ممنوعة من نظر  
الدعوى المدنية واذن يتعين الحكم بعدم قبول  
الدعوى الجنائية

المحكمة :

« حيث ان هذه الدعوى رفعت مباشرة  
من الخواجه فرودري سيلاكي ضد المتهمين

بتهمة انهم دخلوا عقارا في حيازته بقصد منع  
الحيازة بالقوة وتهمتهم ايضا بانهم سبوه علنا  
وطالب الحكم عليهم بمبلغ عشرة جنيئات على  
سبيل التعويض فضلا عن العقوبة الجنائية

« وحيث ان المتهمين دفعوا فرعيا بعدم  
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المدعى  
المدنى من رعايا دولة اليونان

« وحيث ان المدعى المدنى مع اقراره بأنه  
من رعايا الدولة المذكورة الا انه قرر انه لا يريد  
التمسك بهذه الرعوية وانه يقبل اختصاص  
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى

« وحيث أنه يتعين البحث الان لمعرفة  
ما اذا كان يقبل منه هذا التنازل فيصبح خاضعا  
لاختصاص المحاكم الاهلية او لا يقبل منه فتكون  
دعواه المدنية من اختصاص المحاكم المختلطة

« وحيث ان المحاكم المختلطة انشئت بناء  
على معاهدات بين مصر والدول ذوات الامتيازات  
لتكون مختصة بنظر المنازعات المدنية والتجارية  
التي بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب  
المختلفي الجنسية

« وحيث ان المحاكم الاهلية انشئت بعد  
ذلك وقضت المادتان ١٥ و ١٦ من لائحة  
ترتيبها على الدعاوى التي تختص هذه المحاكم  
بنظرها وهي دعاوى الوطنيين دون غيرهم كما انها  
نصت على الدعاوى الممنوعة من نظرها

« وحيث ان عدم الاختصاص المنصوص  
عنه في المادتين سالفتي الذكر متعلق بالنظام العام



ويجوز للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها وفي اية حالة كانت عليها الدعوى

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يمكن ان يقبل من اجنبي خاضع لاختصاص المحاكم المختلطة تنازله عن التمسك برعويته وطلبه اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى مرفوعة منه اذ ان هذه المسألة من المسائل المختصة بالنظام العام التي لا يجوز التنازل عنها او المصالحة عليها كما انه لا يجوز الاتفاق بين الوطنيين على جعل القضاء المختلط مختصا بنظر ما يحدث بينهم من المنازعات ولا يجوز ايضا لأجنبي ان يتفق مع وطني على الاختصاص امام المحاكم الاهلية اذ ان كل هذه الاتفاقات باطلة لمخالفتها للنظام العام والسير على خلاف هذه القاعدة يدخل التشويش والاضطراب في نظام القضاء في البلاد خصوصا وان كل حكم تصدره المحاكم الاهلية بين وطني واجنبي يمكن للمحاكم المختلطة ان تعتبره عدما لو التجأ اليها الشخص الذي حكم ضده » يراجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩١٥ وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٥ مايو سنة ٨٦ وحكم محكمة مصر الاستئناف الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ »

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية

عن الدعوى الجنائية

« حيث ان اقامة الدعوى العمومية هو اصلا من اختصاص النيابة الا ان الشارع اجاز هذا الحق في المادة ٥٢ من قانون تحقيق

الجنايات للمدعى بالحق المدني في مواد المخالفات والجنح

« وحيث انه مستفاد من نص المادة المذكورة انه لاجل تحريك الدعوى العمومية يجب ان تكون هناك دعوى مدنية قائمة وبطبيعة الحال تكون المحكمة المرفوعة اليها هذه الدعوى غير ممنوعة من نظرها ولا يمكن ان يكون الاجنبي مدعيا بحقوق مدنية امام المحاكم الاهلية

« وحيث انه متى كان المدعى اجنبيا وغير خاضع لأحكام المحاكم الاهلية فتكون الدعوى العمومية تحركت من شخص لا صفة له ولا يكون لها اثر واذن يتعين الحكم بعدم قبولها » يراجع عكس هذا الرأي حكم محكمة المطارين الجزئية بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٠٢ »

( قضية الجنحة المباشرة المرفوعة من الخواجه فرودوي سيلاكي مدعى بحق مدني ضد عطيه على وآخرين نمرة ١٧ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة لبيب بك مشرق القاضي وحضور حضرة حافظ محمد خليفة اقندي وكيل النيابة )

٥٢٣

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦

ولاية الاب . بيع . الخيرية

القاعدة القانونية

( ١ ) اذا كان الولي سىء الرأي فاسد

التدبير فليس له ان يتصرف بالبيع في عقار ولده الصغير الا بالخيرية

( ٢ ) الخيرية هي ان يباع العقار بضعفين

قيمته ويرى بعض الفقهاء أنها ما يحقق معها الخير للصغير

( ٣ ) اذا كان الوالد مستور الحال حسن الرأي فليس له ان يتصرف في مال ابنه الصغير بالبيع الا بثمن المثل أو يسير الذبن فاذا كان في الصفقة غبن فاحش على الصغير بطل التصرف المحكمة :

« حيث ان المحكمة سبق ان احالت الدعوى الى التحقيق للأسباب التي وردت في حكمها التمهيدى تلك الاسباب التي تأخذ بها المحكمة في حكمها القطعى وتنفيذا لهذا الحكم التمهيدى سمعت شهادة الشهود فاجمع شهود الاثبات ومنهم عديدون من اقارب المدعى نفسه ان البائع له وهو موسى ابراهيم سالم هو رجل فاسد رأى سعى التدبير متلاف لأموال نفسه ولأموال اولاده القصر مدمن في تعامله الحشيش ولقد سرق بكرة حال حياة أبيه ليستعين بثمنها على الحصول على مكيفاته وكان ينتهز القرص من أن لاخر ليسرق من محمولاته ولما مات ابوه اخذ في الاسراف والتبديد في امواله فيما لا يفيد حتى اجهز على اطيانه جميعها في بحر سنتين ولقد اوم شخصا يدعى فرحات زغلول بانه مقدم افكار وحصل منه على مبلغ ٢٥ جنيها ولم يتم بتمهدياته في ترحيل الافكار في اعمال المقاولات كما تبين من شهادتهم بانه لمديونته في مبلغ ضئيل اخذ منه الدائن جزمته واخرجه من المجلس الذى كان يجلس فيه حافى القدمين ولقد شهد

ابراهيم سيد احمد الخواصه وهو من عائلة المدعى بان موسى ابراهيم سالم هذا يتعاملى الأفيرن والحشيش وهو لا يزال مدمنا فى تعامله هذه المكيفات للآن ولا يبقى على تقود فى جيبه اصلا كما شهد محمد فرحات بانه اشترى منه فيما مضى فى سنة ١٩١٦ نصف فدان ولما ان كان اخ موسى ابراهيم هذا الذى لم يترك عقبا بمجود بروحه اجتمعت على موسى ابراهيم المذكور اهالى كثيرة من البلد لشراء الثمانية قراريط التي يرثها عن اخيه فتدخل هذا الشاهد فى الامر واشترى نصف فدان بمبلغ ٦٠ جنيها وباعه بعد ذلك لأخ البائع له ويقر بانه لم يدفع من الثمن الا اربعين جنيها فقط وموسى ابراهيم سامحه فى الباقي ولقد بادر هذا الشاهد بتسجيل عقده فى ثنى يوم الوفاء خوفا من ان يبيع موسى ابراهيم مرتين فيتصرف فى العقد لسواه

« وحيث ان شهود النفي لم يتفوا عنه واقعة الاسراف والتبديد وفساد رأى بل كل ما قالوه انه رجل طيب حسن المعاملة واذا لوحظ ان اولهم تاجر فهو طبيعي يشهد لموسى ابراهيم بحسن المعاملة لانه رجل يفرط فى حقوقه ويتساهل فيها وبالتالي يكون محبوبا من التجار وكلهم مجمعون على انه بدد امواله

« وحيث انه مما يبرز شهادة شهود الاثبات فى هذه الدعوى وهم عديدون ما يشهد به عمدة البلد هلال احمد الخواصه وهذا ابن عم المدعى فى القضية المضمومة نمرة ٥٨٥ سنة ٩٢٣ تلك القضية

التي كانت مرفوعة من المدعي على لطيفه وفيه من المدعي عليهم بمنع التعرض والتي رفضت دعواه فيها حيث قرر العمدة المذكور في محضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ لدى سؤال وجه اليه عن الذي يعلمه عن شهرة موسى ابراهيم قال انه مبدد فسئل هل المدعي السيد احمد عبد الحميد الخواصه ابن عمك فقال نعم ابن عمي ولقد اجاب تلك الاجابة قبل ان ترفع دعوى الملك وقبل ان يدفع بأى دفع فيها - هذا يعزز ما شهدت به شهود الاثبات في هذه الدعوى وما اثبتته من فساد رأى وسوء تدبير البائع

«وحيث انه جاء في مجلة الاحكام الشرعية في المادة ٤٢٤ بانه اذا كان الأب فاسد الرأى سىء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان خيرا له والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته فان باعه اقل من ضعفها لم يجز بيعه ومعنى ذلك ان يقع البيع باطلا

«وحيث وقد ثبت فساد رأى البائع تعين البحث في مقدار الثمن وهل هو ضعف الثمن الحقيقي ام لا وهل هو خير للصغير حتى مع الأخذ برأى بعض الفقهاء من ان الخيرية كل ما به خير للصغير وكان النفع ظاهرا له من غير تقييد بالضعف ( راجع كتاب العلامة ابو زيد بك الاياتى جزء ٢ صحيفة ١٢٢ في شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية )

«وحيث ان المحكمة توصلا لذلك نذبت خيرا فنيا لمعاينة الاطيان وتقدير قيمتها في وقت

التصرف فيها بمعرفة الرولى الطبيعى فانتقل وبعد معاينات دقيقة فنية لم يظعن عليها بظعن جدى قرر ان قيمة هذه القطعة المبيعة في وقتها كان ٢١٠ جنيهات وبما انها بيعت بمبلغ ١٤٠ جنيها فيكون القصر قد غبنوا في مبلغ ٧٠ جنيها «وحيث انه مما يؤيد هذا التقدير ما اقربه المدعى نفسه في محضر جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ ان اخاه استاجر هذا القدر وهو ٢١ قيراطا عن السنة الماضية بمبلغ ٢٢ جنيها كما انه ثابت بان ١٥ قيراطا من هذه القطعة اجرت في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٩ جنيها

«وحيث ان المدعى قدم بعض عقود سبق ان قدمها للخير فيها اثبات لبعض الاطيان منخفضة نوعا كما قدم المدعى عليهم عقودا بأثمان مرتفعة جدا والمحكمة تأخذ من هذا الفرق الباهظ في الاثبات ان العقود المقدمة من المدعى قد تكون عقود رهن وكتبت في صورة عقود بيع كما هي العادة في هذا المركز وذلك لان الدائنين قد اعتادوا في هذا المركز ان يحصلوا على عقود بيع بات مع ان التعاقد هو رهن في الواقع ويكتفون باعطاء المدينين اوراق ضد تحوّل لم استرداد العين اذا دفع الثمن في وقت ما وهذا هربا من قانون الخمسة افدنه والمدينون ازاء تحكم الدائنين يقبلون تحرير العقود على هذه الصورة ولقد اعتبرت هذه المحكمة عقودا كثيرة من هذا النوع عقود رهن ولما كان المدعى في هذه الدعوى من مصلحته تقديم العقود دون تقديم اوراق الضد فهو يغفلها



٥٢٤

## محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

وزارة الاوقاف . صفتها الحكومية . ذكريتو  
سنة ١٨٩٢ . ادخلها ضمانة . اختصاص

## القاعدة القانونية

نصوص الامر المالي الصادر في ٢٠ نوفمبر  
سنة ١٩١٣ صريحة في اعتبار وزارة الاوقاف  
جزءا من الحكومة . واذن لها ان تتمتع بمزايا  
الامر المالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢  
والذي حدد محاكم معينة تقاضي امامها مصالح  
الحكومة .

## المحكمة :

« حيث ان مندوب وزارة الاوقاف دفع  
بعدم اختصاص محكمة الفشن بنظر الدعوى على  
اعتبار ان وزارة الاوقاف جزء من الحكومة  
وليست محكمة الفشن من بين المحاكم التي نص  
عنها الامر المالي الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه  
طلب عدم قبول هذا الدفع بحجة ان وزارة  
الاوقاف مصلحة ذات استقلال ذاتي وليست  
من مصالح الحكومة

« وحيث ان احكام المحاكم عن هذه  
المسألة قد تضاربت فالبعض يذهب الى اعتبار  
وزارة الاوقاف . جزءا من الحكومة ويرتكز  
على نصوص الامر المالي الصادر في ٢٠ نوفمبر

« وحيث ان العبرة بتقدير قيمة العين  
بمعرفة خبير فني لا بمقارنة معاملات اخرى بين  
اشخاص آخرين

« وحيث ان الفبن في الثمن فاحش حيث  
ان المقاريع بنقص الثلث عن قيمته وعليه فقد  
وقع البيع باطلا لانه ليس فيه خيرية لتقصير سواء  
اخذنا بالرأي الراجح وهو ان يكون العقار قد  
بيع بضعف قيمته او بالرأي الآخر وهو ان يكون  
فيه خير للصغير

« وحيث انه مع فرض ان البائع ليس  
فاسد الرأي ولا يبيء التدبير ومع افتراض انه  
رجل مستور الحال حسن الرأي فقد وقع البيع  
باطلا أيضا حيث تنص المادة ( ٤٢٣ ) من كتاب  
الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على  
انه اذا كان الأب عدلا محمود السيرة فله ان  
يبيع مال ولده الصغير بمثل القيمة او بيسير الفبن  
وجاء في هذه المادة انه اذا باع شيئا فاحش الفبن  
يبطل العقد ولا يتوقف على الاجازة بعد البلوغ  
ولا ريب في ان الارض التي يكون ثمنها ٢١٠  
جنيهاً اذا بيعت بمبلغ ١٤٠ جنبها فتقصت ثلث  
قيمتها عد هذا غبنا فاحشا على الصغير وما جاز  
البيع سواء كان الولي مستورا الحال او فاسدا الرأي  
« وحيث لذلك يكون البيع باطلا على جميع  
وجوه الرأي ويتمين الحكم برفض دعوى المدعى  
والزامه بمصاريفها .

( قضية الشيخ السيد احمد عبد الحميد الخواصه وحضر  
عنه حضرة الاستاذ محمد افندي السيد سالم المحامي ضد  
لطيفه بنت منصور وآخرين وحضر عن الاولى والثالثة  
حضرة شكري افندي سليمان المحامي نمرة ٥١٦ سنة  
٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة فهم ابراهيم  
عوض بك القاضي )

نصوص الامر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ جات صريحة فى اعتبار وزارة الاوقاف جزءاً من الحكومة حيث نصت المادة الأولى على ان تنشأ نظارة للاوقاف يتولى ادارتها ناظر بعاونه وكبل نظارة وتعمل محل ديوان الاوقاف وتنص المادة الرابعة منه على ان تلقى جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا وفى جميع النصوص الأخرى يكون اسم ( ناظر الاوقاف ) و ( نظارة الاوقاف ) بدلا من ( مدير عموم الاوقاف ) و ( ديوان الاوقاف )

« وحيث انه وان جعل لوزارة الاوقاف فى الامر العالى السالف الذكر نظام خاص فهذا لا يخرجها عن كونها وزارة كما ان لبعض الوزارات الأخرى نظام خاص كوزارة المعارف » وحيث ان دعوى الضمان التى وجهها المدعى عليه قبل وزارة الاوقاف لا يمكن فصلها عن الدعوى الأصلية بل هما مرتبطتان مع بعضهما ارتباطاً تاماً فيجب والحالة هذه ان يصدر فيهما حكم واحد من المحكمة المختصة خشية من تضارب الأحكام فى حالة الفصل

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص محكمة الفشن بنظر الدعوى هو دفع فى محله غير ان المحكمة ترى من جهة أخرى ارجاء الفصل فى المصاريف حتى يحكم فى الدعوى من المحكمة ذات الاختصاص

( قضية محمد جويل ضد احمد عبد الجواد ووزارة الاوقاف ضامنة غرامة ٦٨٤ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة محمد بك قنحي القاضى )

سنة ١٩١٣ وهو الذى قضى بجعل ديوان الاوقاف وزارة . وعلى هذا الاعتبار تكون المحاكم التى خصها الامر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بحق النظر فى الدعاوى التى تقام ضد الحكومة هى المختصة دون غيرها بالفصل فيما يقام من الدعاوى على وزارة الاوقاف ( انظر حكم محكمة بنى سويف فى ١٩ يناير سنة ١٩١٤ و ٥ مارس سنة ١٩١٤ وحكم محكمة مغاغة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشر والسنة الثامنة عشر ) « وحيث ان البعض الآخر من المحاكم

يرى ان وزارة الاوقاف ليست بجزء من الحكومة ويذهب فى تفسير نصوص أمر ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ غير ما رأته محاكم الفريق الاول ( انظر حكم محكمة المنصورة الاستثنائية الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشر وحكم محكمة بنى سويف بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩١٦ فى القضية نمرة ٤٢٤ جدول عمومى سنة ١٩١٦ وهذا الحكم لم ينشر ) وحجة هذا الفريق ان وزارة الاوقاف وان كانت من المصالح العمومية الا انها لا تعد جزء حقيقى من الحكومة اذا نظرنا الى الغاية التى وجدت هذه المصلحة من أجلها ووظيفتها التى تقوم بها ونظامها الخاص وان الامر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو الذى قضى بتحويلها من ديوان الى وزارة لم يغير حالتها من هذه الوجهة

« وحيث ان المحكمة ترى من جهة ان

٥٢٥

## محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٧

قاصر ادارة امواله • اجارة • وصى • تمارض  
اجارة القاصر مع اجارة الوصى •

## القاعدة القانونية

اجاز القانون الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر

سنة ١٩٢٥ الخاص بتعديل اختصاص المجالس

الحسبية ان يتولى القاصر الذى بلغ الثمانى عشرة

سنة ولم يبلغ الحادية والعشرين ادارة امواله

ومنها التأجير لمدة لا تزيد على سنة وبقى للوصى

فى نفس الوقت حقوقا اخرى منها التأجير لمدة

لا تتجاوز ثلاث سنوات غير انه اذا اجر كل

من الوصى والقاصر الاعيان نفسها عن مدة واحدة

لشخصين مختلفين بما لكل منهما من الحق فان

اجارة الوصى تكون هي النافذة اذا كان القاصر

لم يستلم اعيان التركة استلاما رسميا كما تقضى بذلك

المادة ٢٩ من القانون السالف الذكر وذلك

منعا لفوضى فى المعاملة

المحكمة :

» من حيث انه ثابت من صورة قرار رفع

الوصاية عن المدعى عليه الأول والمؤرخ ١١

نوفمبر سنة ١٩٢٦ ان هذا القاصر قد بلغ سن

٢٥ سنة فى ذلك التاريخ

» وحيث انه بمقتضى المادة ٩٢ من قانون

المجالس الحسبية الصادر فى ١٥ اكتوبر سنة

١٩٢٥ يجوز للقاصر الذى بلغ سن الثامنة عشر

ولم يبلغ الحادية والعشرين ان يقوم بنفسه بادارة

امواله وتأجيرها للغير لمدة لا تزيد عن سنة

» وحيث ان وقائع الدعوى تلتخص فى

ان هذا القاصر قد اجر فداناً من ارضه الى المدعى

عن سنة ١٩٢٦ زراعية وفى حوالى نفس الوقت

أجر الوصى عليه وهو محمد فرغلى نفس الفدان

عن نفس السنة الزراعية الى المدعى عليه الثانى

بدوى فرغلى وان المستأجر من الوصى هو الذى

تمكن من تنفيذ عقده وزرع الارض عن تلك

السنة عدا قيراطين ونصف تمكن المدعى

من زراعتها

» وحيث انه لذلك يتعين البحث فى اى

المقدين يجب احترامه هل هو العقد الصادر

من الوصى والذى كان اسبق فى التنفيذ ام هو

العقد الصادر من القاصر الذى له الحق فى التأجير

وبالتالى البحث فيما اذا كان الوصى بعد صدور

القانون الجديد لازال له الحق فى التأجير لمدة

سنة ام انه قد حرم من هذا الحق الذى

اعطى للقاصر

» وحيث انه بالرجوع الى الفقرة الأخيرة

من المادة ٢٩ ونصها ( ويعتبر القاصر رشيداً

بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصراً فيما

عداها ويستمر الوصى فى اداء وظيفته بالنسبة اليها)

يتبادر الى الذهن ان صفة الوصى تنقطع تماماً بحيث انه

لا يكون له الحق فى اى تصرف من التصرفات

المذكورة مادام القاصر قد اصبح رشيداً بالنسبة

لها بنص القانون وبدون احتياج لرفع الوصاية

» وحيث ان الأخذ بهذا الرأي على اطلاقه

قد يؤدى الى تعقيد المعاملات اذ ان الوصى



ما زال له الحق ممثلاً في التأجير لمدة تزيد عن السنة وقد يحصل ان يؤجر الوصي الأرض بالفعل لمدة سنتين بينما يكون القاصر قد أجراها لمدة سنة واحدة وذلك بدون ان يكون احدهما علماً بما صدر من الآخر من التصرف خصوصاً وان كلا منهما ليس ملزماً بتقديم حساب للآخر عن تصرفه « وحيث انه لذلك يكون التفسير الصحيح لهذا النص هو ان تصرف القاصر يجب ان يكون معلقاً على استلام امواله من الوصي استلاماً رسمياً بواسطة المجلس الحسبي كما يفهم ضمناً من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ وذلك لكي يكف الوصي عن التصرف بما يتناقض مع تصرفات القاصر وحتى لا يؤدي الأمر الى الفوضى في المعاملة « وحيث انه ما دام القاصر لم يفعل ذلك تكون الاجارة صادرة من الوصي واجبة الاحترام خصوصاً وانها اقترنت بالتنفيذ ويكون للمدعي الحق في الرجوع على مؤجره بالمبلغ والتعويض الذي تقدره المحكمة بما يوازي فائدة قدرها تسعة في المائة « وحيث انه مسلم بأن المدعي انتفع بغير اطين ونصف من الفدان

( قضية على حسين سليمان ضد حسين ابراهيم واخرين  
 نمرة ٨٧٧ سنة ١٩٢٧ . اصدر المحكم حضرة صاحب  
 المزة محمد بك البابل القاضى )

٥٢٦

محكمة ابي قرقاص الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ٩٢٦

اجارة . تارض عدة اجارات . تسجيل  
 وضع يد .

القاعدة القانونية

١ - في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد

في آن واحد يقدم من وضع يده اولاً . ولكن اذا سجل احد مستأجري العقار سند اجاره قبل تاريخ وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الاجار المحدد فهو الذي له الأولوية

٢ - القانون المدني بين في الكتاب الرابع منه العقود التي يجب ان تسجل ومن ضمنها عقود الاجارة التي تزيد على تسع سنوات يؤخذ من ذلك ان تكون الاجارات التي تكون عن تسع سنوات أو اقل يكفي ان تكون ثابتة التاريخ حتى تكون حجة على الغير  
 المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول بصفته وصياً على القاصر محمد رشاد اجر ثلاثة افدنه من القدر المؤجر للمدعى الى باقى المدعى عليهم بموجب عقد اجار تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المادة ٣٠٥ من القانون المدني نصت على انه في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد في آن واحد يقدم من وضع يده اولاً ولكن اذا سجل احد مستأجري العقار سند اجاره قبل تاريخ وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الاجار المحدد فهو الذي له الأولوية

« وحيث انه ثابت من افعال المدعى انه لم يضع يده على الأرض وان المدعى عليهم الثلاثة الاخرين تعرضوا له

« وحيث ان عقد المدعى ثابت التاريخ في ١٤ يونيه سنة ٩٢٤ اى قبل ان يستأجر المدعى عليهم الثلاثة الاخرين الارض من المدعى عليه الأول وقبل ان يضموا يدهم عليها

« وحيث ان المادة نصت على تفضيل

المستأجر الذي يسجل عقده قبل تاريخ وضع يد  
المستأجر الآخر

« وحيث ان القانون المدني بين في الكتاب  
الرابع منه العقود التي يجب ان تسجل ومن ضمنها  
عقود الايجار التي تزيد عن تسعة سنوات

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان الايجارات  
التي تكون عن تسعة سنوات او اقل يكفي ان  
تكون ثابتة التاريخ حتى تكون حجة على الغير

« وحيث انه لذلك يكون عقد المدعى  
مفضلاً عن عقد المدعى عليهم الثلاثة الآخرين  
ويتعين الحكم له بتسليمه الارض

« وحيث ان المدعى طلب اولاً تعيين  
حارس قضائي لادارة الارض حتى يفصل في  
دعواه

« وحيث انه لا محل لهذا الطلب مادام  
قضي له بتسليمه الأرض

( قضية عبد الرحيم حسنين وحضر عنه حضرة الاستاذ  
حبيب افندي باسبيل المحامي ضد متولى بك محمد  
عبد المقصود واخرين نمرة ١٤٧ سنة ٩٢٦ اصدر  
الحكم حضرة صاحب العزة احمد اسماعيل قهسي بك القاضي )

٥٢٧

محكمة قنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ٩٢٦

قاض جزئي . جنحة . جنابة . اختصاص . عاهة  
مستديمة . تشويه . .

القاعدة القانونية

١ - للقاضي الجزئي ان يحكم بان الواقعة  
جنحة بالرغم من سبق صدور حكم قاض بعدم

الاختصاص بناء على انها جنابة ولكن ليس له  
بالعكس ان يحكم بعدم اختصاص بناء على ان  
الواقعة جنابة اذا حكم نهائياً بان الواقعة جنحة  
٢ - تشويه في اصابع اليد لا يعتبر عاهة  
مستديمة خصوصاً اذا قرر الطبيب ان الاصابة  
تزول تماماً مع الاستمرار على العلاج

المحكمة :

« من حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم  
الاول من شهادة المجنى عليه والشهود  
والتحقيقات وتقرير الطبيب الشرعي

« وحيث ان التهمة قبل المتهم الثاني غير  
ثابتة مطلقاً اذ ليس فيها غير شهادة ابن المجنى  
عليها ولم يوافقها عليها اخوه الشاهر الاخير وترى  
المحكمة برأته عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات

« وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهم  
الاول ليست جنابة مطلقاً رغم انه صادر فيها  
حكم بعدم الاختصاص اذ ذلك الحكم لا يقيد  
القاضي الجزئي الذي تمثال عليه الجنابة للأسباب  
الآتية :

اولاً - انه بالرغم من صيرورة حكم عدم  
الاختصاص نهائياً على اعتبار الواقعة جنابة فلم يقل  
احد مطلقاً من الشراح ولا من الاحكام التي  
صدرت ان ذلك يقيد قاضي الاحالة التي تمثال  
اليه الدعوى بعد ذلك بل نص القانون انه رغم  
كل ذلك له ان وجد ان الواقعة جنحة ان يحيل  
القضية على محكمة الجنايات بطريق الخبرة وذلك  
لصالح المتهم واختصاص القاضي الجزئي ليس اقل

عليها مبالغ فيه وترى المحكمة تقيمه الى  
جنيهاً فقط

( قضية النيابة العمومية وثأمة عطية رضوان مدهيه  
بحق مدني ضد ابراهيم محمد علي واخر ثمرة ٢٥ جناية  
سنة ٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد المال  
السيد بك القاضي وبحضور حضرة اسماعيل زهدى  
افندى وكيل النيابة )

٥٢٨

محكمة سوهاج الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ٩٢٧  
ملكية . حكم برفض الدعوى . قيمته .  
منطوقه . اسبابه .

القاعدة القانونية

الحكم القاضي برفض دعوى المدعى فيما  
يتعلق بالملكية لا يكون دليلاً على ملكية خصمه  
المدعى عليه . ومع التسليم بان منطوق الحكم  
هو القدى له قوة الشيء المحكوم فيه دون اسبابه  
الا ان الحكم في مجموعه قد يفصل ضمناً في امور  
يتناولها الخصوم في دفاعهم ويكون لما فصل فيه  
ضمناً قوة الشيء المحكوم فيه كالمندوق سواء بسواء  
المحكمة :

« حيث ان المدعين يدعون بانهم مالكين  
لثمانية قراريط موضوع هذه الدعوى بالميراث  
وبوضع اليد وان المدعى عليهم نازعهم في هذه  
الملكية وأنشأوا في القدر المتنازع عليه فخيرة  
( مسقة مياه ) لدى اطيانهم ولذلك رفعوا دعواهم  
هذه بطلب تثبيت ملكيتهم لثمانية قراريط  
المذكورة مع التعويض عن عدم انتفاعهم بها سنة

من اختصاص قاضي الاحاله في تقدير الواقعة ان  
كانت جنحة او جنابة

ثانياً - ان القانون الجديد نص على انه  
ليس للقاضي الجزئي ان يحكم بعدم الاختصاص  
مرة أخرى بسبب ان الواقعة جنابة ولم يتعرض  
للحالة الاخرى التي ربما يتضح للقاضي من اعتبار  
الواقعة جنحة وترك ذلك معناه بقاء الحرية لقاضي  
الموضوع لتقدير الواقعة ان كانت جنحة او جنابة

ثالثاً - لقاضي الموضوع دائماً الحرية في  
تطبيق اداة العقوبة على الوقائع التي تتضح امامه  
كما تفعل ذلك محكمة الجنابات ولا يعترض على  
ذلك مطلقاً بان محكمة الجنابات شئ والقاضي  
الجزئي شئ آخر اذ منشأ هذا الحق هو لقاضي  
الموضوع ايا كان بصرف النظر عن الاعتبارات  
الاخرى ولا يقيد قاضي الموضوع بأي حكم سابق  
من هيئة أخرى فيما يتعلق بالتطبيق الا اذا كان  
ذلك الحكم السابق اصالح المتهم

« وحيث انه ثبت من تقرير الطبيب  
الشرعى ان الاصابة تزول تماماً اذا استمرت  
المجنى عليها على العلاج وقال انه لم يحدث للآن  
الا تشويه قليل في المفصل

« وحيث ان الأحكام جميعها اقرت ان  
التشويه ليس عاهة مستديمة وخصوصاً في هذه  
الحالة التي قررها الطبيب الشرعى من ان الاصابة  
تزال تماماً مع الاستمرار على العلاج اذ تكون  
المادة الواجب تطبيقها هي المادة ٢٠٥ لا ٢٠٤  
عقوبات

« وحيث ان التعويض الذي تطلبه المجنى



بسواء « او يرى ورو جزء ٨ صفحة نمرة ٣٧١ وكذا دى هلس جزء واحد ص ١ ٣ »

وحيث ان كلام طرفي الخصوم اراد ان يثبت الملكية لنفسه في القضية نمرة ١٤٥٢ سنة

١٩٢٥ وقد تناول الحكم هذه الملكية من جميع نواحيها وفصل في النهاية بما يفهم منه انها ليست لأحد من هؤلاء الخصوم

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المذكور قاطعاً في ملكية المدعين كما كان بالنسبة للمدعى عليهم ومن ثم تكون الدعوى على غير اساس ويتمين رفضها

( قضية جاب الله زيدان وآخرين ضد هبد اللطيف ابراهيم وآخرين نمرة ٣٩٢ سنة ٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزه حسين بك رياض القاضي )

٥٢٩

محكمة طمطا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ٩٢٧

حكم غياني . انقضاء الجلسة . معارضة . حضور المارص وقت انعقاد الجلسة .

القاعدة القانونية

١ - جميع الاحكام الصادرة في حال الغيبة سواء كانت غيابة قابلة للمعارضة معتبرة بحكم القانون حضورية غير قابلة لها لا يصح التمسك بها الا بعد انقضاء الجلسة والتي صدرت فيها طبقاً للمادة ١٢٠ مرافعات

٢ - اذا سبق للمعارض الحضور في بعض جلسات الدعوى ثم لم يحضر بجلسته المرافعة عند النداء على القضية فحكم برافض المعارضة

٩٢٥ محتفظين لنفسهم بالحق في طلب التعويض عن المنين التي بعدها وما يلزم من المصاريف لاعادة الاطيان الى ما كانت عليه قبل انشاء هذه الفحيرة

« وحيث ان المدعى عليهم رفعوا دعواهم من الجهة الأخرى ضد المدعين وآخرين امام محكمة اسبوط الجزئية بطلب تثبيت ملكيتهم للأمانة قرار يبط المتنازع عليها وقد حكمت تلك المحكمة بحكمها الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ نمرة ١٤٢٢ سنة ١٩٢٥ برفض دعواهم بعد ان ثبت لها من التحقيق الذي اجرته ان الاطيان المذكورة ليست مملوكة للمدعى عليهم او للمدعين وانما هي عبارة عن مسقة مياه ينتفع بها الاهالي بدون ان تكون مملوكة لأحد منهم

« وحيث ان هذا الحكم لم يفصل في ملكية المدعى عليهم فقط وانما فصل ضمناً في ملكية المدعين ايضاً حيث جاء في اسبابه ما يفهم منه صراحة ان هذه الملكية ليست لاحد منهم على السواء

« وحيث انه من المبادئ المسلم بها ان الحكم القاضي برفض دعوى المدعى فيما يتعلق بالملكية لا يكون دليلاً او مستنداً على ملكية خصمه « المدعى عليه » ومع التسليم بان منطوق الحكم هو الذي له قوة الشيء المحكوم فيه دون اسبابه الا ان الحكم في مجموعه قد يفصل ضمناً في امور يتناولها الخصوم في دفاعهم وتكون لما انفصل فيه ضمناً قوة الشيء المحكوم فيه كالمنطوق سواء

وتأييد الحكم في غيبته ثم قبل انتهاء الجلسة حضر  
وطلب إعادة القضية للرجوع الى نص المادة ١٢٠ مرافعات  
اجابة طلبه ونظر الموضوع عملا بنص المادة  
المذكورة  
المحكمة :

### عن الدفوع الفرعى

« من حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع  
على مفردات القضية الاصلية ان المعارض ضده  
الاول رفع هذه الدعوى ضد المعارضين والمعارض  
ضدها الثانية طلب ثبوت ملكيته الى ٣ قرارات  
ارتكائا على عقد بيع بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩١٣  
والمحكمة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ حكمت  
له غاييا بطلانها

« وحيث ان المعارضين رفعوا معارضة عن  
الحكم المذكور وتحدد لنظرها جلسة ٩ يونيه سنة  
١٩٢٥ وبعد ان تداولت القضية في بعض الجلسات  
التي كان يحضر فيها المعارضان لم يحضرا بجلسته  
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فطلب المعارض ضده  
الاول الحكم برفض المعارضة وتأييد الحكم  
المعارض فيه ف قضى له بذلك وقبل انتهاء الجلسة  
حضر المعارض الاول وطلب إعادة القضية  
للرجوع فأجابت المحكمة طلبه وقررت اعادتها  
وحددت احدى الجلسات لنظر الموضوع

« وحيث ان المعارض ضده الاول دفع  
بعدم قبول المعارضة ارتكائا على بطلان اعادتها  
للرجوع ولأن بعد ان أصبح الحكم نهائيا لم يكن  
للمحكمة ان تعيد القضية للرجوع بنمرة أخرى

« وحيث انه لاجل الفصل في قيمة هذا  
الدفوع يجب الرجوع الى نص المادة ١٢٠ مرافعات  
وهي صريحة في انه « لا يصح التمسك بالحكم  
الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة  
التي صدر فيها »

« وحيث انه يتعين البحث في معرفة ما يقصده  
الشارع بالحكم الذي يصدر في حال الغيبة  
وهل هو قاصر على الحكم الذي يصدر على  
القائب ويكون قابلا للمعارضة من هذا الأخير  
او يشمل كل حكم صادر في حال الغياب ولو  
انه يعتبر بمحكم القانون حضوريا غير قابل  
للمعارضة

« وحيث انه بالرجوع الى الصيغة الفرنسية  
لنص المادة ١٢٠ مرافعات يرى ان الشارع  
استعمل عبارة « الحكم الغيابي » ولم يستعمل  
عبارة « الحكم الصادر في حال الغيبة » ومن  
أجل ذلك اختلفت المحاكم فالبعض قضى بالتوسع  
وجعلها شاملة لجميع الاحكام التي تصدر في حال  
الغيبة ولو كانت صادرة على من سبق له الحضور  
ويعتبر الحكم بالنسبة له حكما حضوريا والبعض  
قضى بالتضييق وجعلها قاصرة على الأحكام  
الصادرة ضد الغائبين الذين يجوز لهم رفع معارضة  
عن الأحكام الصادرة عليهم « راجع الاحكام  
المختلفة المؤيدة للرايين ومنشورة بكتاب  
المرافعات للرحوم الاستاذ عبد الحميد ابى هيف  
طبعة ثانية بهامش الصفحة نمرة ٨٣٩ بند ١١٥٨ »  
« وحيث ان المحكمة تميل الى رأى القائل  
بالتوسع في تطبيق المادة ١٢٠ مرافعات لأن

الشارع الذي ترك هذا الباب مفتوحاً لمن يحق له رفع معارضة عن الحكم الصادر عليه فلا يلحقه ضرر من غيابه لا يمتثل ان يوصده في وجه من يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة له ولا يستطيع ان يرفع معارضة عنه وقد يكون نهائياً ولا يملك ان يطمئن فيه بأي طريق من طرق الطعن فهذا الاخير اولى في الواقع من زميله بطلب اعادة القضية للردول وابداء ما لديه من اوجه الدفاع ما دامت الجلسة لا تزال معقودة .

« وحيث ان مبادئ العدالة وروح التشريع تملئ مثل هذا التوسع لان القضاء بغير هذا الرأي قد يترتب عليه الحاق ضرر بالتقاضين الذين سبق لهم الحضور في بعض الجلسات وتقرر عليهم التذكير في الحضور بالجلسة الاخيرة فقفى عليهم اثناء غيبتهم قضاء قد يكون فيه ظلم فادح عليهم وغير قابل للطعن بوجه من الوجوه .

« وحيث ان محكمة النقض والابرار طرح عليها هذا النزاع من الوجهة الجنائية فقررت ان المادة ١٢٠ مرافعات تسرى على الأحكام المدنية والجنائية جميعاً ولا فرق في تطبيقها بين الاحكام الغيابية والاحكام التي تصدر حال الغياب ويكون لها قوة الاحكام الحضورية » راجع الحكم الصادر منها بتاريخ ٧ يناير سنة ٨٩٩ و منشور بتعليقات جلال على المادة ١٢٠ مرافعات عدد « ١ » والحكم الصادر منها في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ و منشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٠٣ غمرة ٣٩ »

« وحيث ان المحكمة ترى تطبيق هذه

القاعدة على كل حكم صادر في حال الغيبة سواء كان غيباً قابلاً للمعارضة او غير قابل لها وفي قوة الحكم الحضورى كالحكم المطروح في هذه الدعوى وقد أخذ القضاء ان المختلط والاهل يميلان اخيراً الى الأخذ بهذا الرأي فقضت محكمة الاستئناف المختلطة باعتبار مثل هذا الحكم غيباً ( راجع الأحكام الصادرة منها ومشار إليها في لتر جزء اول غمرة ٣٨٥٨ وغمرة ٣٨٦٣ . وراجع الحكم الصادر من محكمة اميرط الجزئية الاهلية بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ و منشور بالمجموعة الرسمية السنة السادسة عشرة عدد ٧٢ والحكم الصادر من محكمة بنى سويف الجزئية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ و منشور بمجلة المحاماة السنة الاولى عدد ٩٩ .

« وحيث ان لما تقدم ترى المحكمة أن المعارضة لا تزال قائمة وقد أصابت هيئة المحكمة التي قررت اعادتها للردول بعد الحكم فيها بالتأييد وبتعين الحكم برفض الدفع الفرعى وبصحح اعادة القضية للردول وتحديد جلسة لتكلم في الموضوع . . .

( ملزمة شحاته حسين وآخر ضد ابراهيم ابراهيم ابودرب غمرة ٩٦٤ سنة ٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العظيم بك الشقنقى القاضى )

٥٣٠

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٦

اجارة . تمرمر . اخطار المالك . كيفية الاخطار .

القاعدة القانونية

المادة ٣٧٥ مدنى لم تنص على الطريقة التي



يخطر المستأجر بها المؤجر بالتعرض الحاصل له في العين المؤجرة ولذا يكفي ان يحصل الاخطار شفها

المحكمة :

« حيث ان المدعي عليه قرر انه حصل له تعرض في سنة ٩٢٥ بالنسبة لثلاثة افدنه وانه اخبر المدعي بمجرد حصول التعرض شفها

« وحيث ان الحاضر عن المدعي دفع بسقوط حق المدعي عليه في التضمينات لانه لم يخطر المؤجر بالتعرض في بدء حصوله طبقا للمادة ٣٧٥ مدني

« وحيث ان المادة المذكورة لم تنص على الطريقة التي يخطر بها المؤجر

« وحيث ان المحكمة ترى ان الاخطار الشفهي كاف في هذه الحالة (يراجع بودري الجزء العشرين النبذة ٥٤٥) وترى احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي حصول التعرض واخطار المؤجر به في بدء حصوله

( قضية محمد بك احمد سلطان ضد علي حسين نمرة ٢٢٨٧ سنة ٢٦ . اصدر الحكم حضرة احمد بك فؤاد القاضي )

٥٣١

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ٩٢٧

بيع • عقد رضائي لا عقد شكلي • شفة • تسجيل العقد • جواز •

القاعدة القانونية

عقود البيع هي من العقود الرضائية وليست

من العقود الشكلية . فطلب الشفعة جائز ولو لم يسجل عقد الشراء . والمدة المقررة للشفيع كي يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة هي خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع لا من تاريخ تسجيل العقد

المحكمة :

« من حيث انه تبين من الاطلاع على الحكمين الصادرين في القضيتين المدينتين نمرة ٨٤٢ سنة ٩٢٤ اسنا ونمرة ٢٤٥ سنة ٩٢٥ استثاف قنا ان المدعين سبق ان رفعوا الدعوى الحالية امام محكمة اسنا الجزئية فقضت باحقيتهما في اخذ المنزل محل النزاع بطريق الشفعة واخيرا قضت محكمة قنا بالغاء حكم محكمة اول درجة ورفض دعوى المدعين

« وحيث ان هذا النزاع سبق الفصل فيه وصدر بشأنه حكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه لاتحاد الخصوم والموضوع وسببه

« وحيث انه لا عبرة بالقول بان محكمة قنا لم تقض برفض دعوى الشفعة الا استنادا الى عدم نقل الملكية من البائنة الى المشتري وعدم زوال ملكيتها من المبيع لعدم تسجيل عقد البيع وان للمدعين الحق في تجديد دعوى الشفعة مرة ثانية متى تم تسجيل العقد وانتقلت بمقتضاه الملكية من البائنة الى المشتري لأن قوة الشيء المحكوم فيه تلحق نص الحكم لا اسبابه ولو انه قد يقتضي الحال لايضاح نص الحكم الرجوع الى اسبابه

« وحيث ان هذه المحكمة لا تتفق مع

بادى. ذى بدء بمقتضى محضر عرض رسمى بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ٩٢٤ بمجرد علمها بالبيع وقد مضى من ذلك الحين الى تاريخ رفع دعوى الشفعة الثانية وهى الدعوى الحالية بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٢٧ بعد ان تم التسجيل بوقت طويل يزيد عن المدة المقررة قانونا لرفع الدعوى فهل مع ذلك تكون دعوى الشفعة مقبولة شكلا ام يقال بان عرض الثمن يعمل من تاريخ التسجيل مع مخالفة هذا للنصوص الصريحة فى قانون الشفعة

• وحيث يتضح مما تقدم ان هذا النزاع سبق الفصل فيه ولا عبرة بالاسباب التى وردت فى حكم محكمة قنا الاستئنافية

( قضية الحاج طه فرج سعد واخر وحضر عنهما حضرة ابراهيم افندى روفئيل الحامى ضد محمد افندى محمود وبان واخرى وحضر عنه راغب افندى بطرس الحامى نمرة ٣٥٤ سنة ٢٧ اصدر الحكم حضرة احمد بك وهي القاضى )

ما ذهبت اليه محكمة قنا فى اسباب حكمها لأن عقود البيع هى من العقود الرضائية وليست من العقود الشكلية واذن فطلب الشفعة جائز ولو لم يسجل عقد الشراء خصوصا اذا لوحظ ان قانون التسجيل لم يغير شيئا من نصوص دكر يتو ٢٣ مارس سنة ٩٠١ بشأن الشفعة وان المدة المقررة للشفيع كى يظهر رغبته فى الأخذ بالشفعة هى ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لا من تاريخ تسجيل العقد ودعوى الشفعة يجب رفعها فى ميعاد ٣٠ يوما من تاريخ اعلان الشفيع للبائع والمشتري طلبه برغبته فى الشفعة ومتى تقرر ذلك فلا يمكن التوفيق بين ما ذهبت اليه محكمة قنا الاستئنافية وبين نصوص قانون الشفعة السابقة والا فكيف يوجد حل لأخذ العقار الذى يباع بعقد لم يتم تسجيله الا بعد العلم بالبيع بسنوات فى موضوعنا عرض المدعيان الثمن واظهرا رغبتهما فى الشفعة

## فتاوى شرعية

الوقف بمعنى المشرف ووظيفة المشرف مع الناظر الاصلى ان لا يتصرف الناظر الاصلى بدون رأى المشرف وعلمه .

### السؤال

فى ان احدى السيدات الخيرات المرحومة الست فاته غير يان قد حبست عينا وخصصت منها حصة لفقراء الاقباط الأرثوذكس الذين تعنى

٥٣٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩١٦

وقف . ناظر حسي . مشرف . وظيفته .

القاعدة الشرعية

الناظر الحسي مع الناظر الاصلى على

الأصل أن لا يتصرف الناظر الأصلي بدون رأى  
المشرف وعلمه كذا يؤخذ مما ذكر فى صحيفة  
٢٠٥ من الجزء الأول من تنقيح الحامدية طبعة  
اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٥٣٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار .

القاهرة الشرعية

ان اقر غلام مجهول النسب فى مولده او  
فى بلد هو فيها فى السن بحيث يولد مثله لمثله  
انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه . ومتى ثبت  
نسب المقر له من المقر ترتبت اثار ثبوت النسب  
من ارث المقر له للمقر

السؤال

سئل فى رجل اقر اقرارا صحيحا بأن هذا  
الغلام ابنه والحال ان هذا الغلام مجهول النسب  
وقت الاقرار ويولد مثله لمثل المقر . فهل هذا  
الاقرار صحيح شرعا وهل اذا صدق الغلام هذا  
المقر على اقراره يثبت نسبه من المقر اولاً ؟ وهل  
يترتب على ذلك ثبوت نسب هذا الغلام من  
المقر اولاً ان يدونا ولكم الثواب

الجواب

قال فى متن التنوير وشرحه ( وان اقر

الجمعية الخيرية بأمرهم وشرطت النظر الحسبى  
على الوقف كله بمد حياتها لغبطة بطريق  
الاقباط الارتوذكس وما هو نص الشرط كما جاء  
فى كتاب التعديل المرفقة صورة رسمية منه مع  
هذا وجعلت المشهدة المذكورة النظر الحسبى  
من بعدها على كامل الوقف المذكور لكل من  
يكون بطريقا للاقباط الارتوذكس وقد جاء  
فى المادة ( ١٥٨ ) من كتاب الوقف للرحوم  
قدرى باشا مانصه ان مهمة الناظر الحسبى هى  
مهمة المشرف ومن المقرر شرعا انه اذا جمل  
الواقف لوقفه متوليا ومشرفا . فلا يستقل المتولى  
بالتصرف فى امور الوقف الا باذن المشرف  
ورأيه واطلاعه فما قولكم دام فضلكم فيما يأتى  
اولا - هل لغبطة بطريق الاقباط  
الارتوذكس او من يقوم مقامه شرعا ان يتدخل  
تدخلا فعليا فى توزيع ما فرض فى الوقفية للفقراء  
وفى كل عمل يؤتبه ناظر الوقف ايا كان

ثانيا - ما هى نتيجة استقلال ناظر الوقف  
بالتصرف فى اموره

ثالثا - ما هى بوجه عام مهمة المشرف والى اى  
مدى تمتد فى جانب هذه العبارات فلا يستقل  
المتولى فى امور الوقف الا باذن المشرف ورأيه  
واطلاعه هذا ما نحن فى حاجة الى افتاء فضيلتكم

الجواب

الناظر الحسبى مع الناظر الاصلى على  
الوقف بمعنى المشرف ووظيفة المشرف مع الناظر



لغلام مجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها  
وهما في السن بحيث يولد مثله لثله انه ابنه وصدقه  
الغلام ثبت نسبه ) ومتى ثبت نسب المقر له من  
المقر ترتبت اثار ثبوت النسب من ارث المقر  
له للمقر

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦

وقف . نظر . الشروط العشرة

التغيير والتبديل في النظر .

القاعدة الشرعية

ان التولية من الوقف خارجة عن حكم  
سائر الشروط لأن له فيها التغيير والتبديل كلما  
بدا له من غير شرط في عقد الوقف . اما باقي  
الشروط فلا بد من ذكرها في اصل الوقف .

السؤال

سئل في ان حضرة ابراهيم بك نور الدين  
ابن المرحوم حسن بك نور الدين قد وقف اطيانه  
بمقتضى الحجة المحررة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٣١٨  
وشرط لنفسه الشروط العشرة وتكرارها وشرط  
النظر كذلك لنفسه ثم اقام غيره ناظرا على وقفه  
فهل له ان يعزله ويقيم نفسه ناظرا على وقفه  
ام كيف الحال افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

في الاقروية بصحيفة ٢١٦ جزء اول مانصه  
( واقف شرط الولاية لرجل فعي للواقف ايضا  
وله عزل من شرط ونصب غيره اه وفي رد  
المختار على الدر المختار بصحيفة ٦٣٤ جزء ثلث  
مانصه ان التولية من الوقف خارجة عن حكم  
سائر الشروط لأن له فيها التغيير والتبديل كلما  
بدا له من غير شرط في عقد الوقف على قول  
ابي يوسف واما باقي الشروط فلا بد من ذكرها  
في اصل الوقف اه ومن ذلك يعلم ان للواقف  
المذكور ان يعزل من اقامه ناظرا على وقفه  
ويجمل النظر لنفسه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

وقف . موت الوقف . زراعة .

تركة . وقف .

القاعدة الشرعية

اذا مات الوقف وكان قد زرع الاطيان  
الموقوفة من ربيع الوقف فيكون ذلك الزرع لجهة  
الوقف فان كان موته وقت ظهور الغلة بمعنى  
ظهور الزرع من الارض وكونه له قيمة في الجملة  
فيكون ما يستحقه في ذلك الزرع حسب شرط  
الوقف تركة عنه لورثته الشرعيين وان كان

موته قبل ظهور الزرع من الارض وعدم كونه له قيمة في الجملة فلا يكون مستحقاً في ذلك الزرع بل يكون الزرع لمن انتقل اليه الاستحقاق بعد موته

## السؤال

سأل الشيخ عبد العزيز البشري . في رجل كان يملك ملكاً صحيحاً أطيأه زراعية في إحدى نواحي مديرية الفيوم فوقها وهو يملكها الملك الصحيح على نفسه مدة حياته فإذا مات صار الوقف الى ولديه لصلبه ولده الذكركمحق ثلاثة الأرباع وبنته الانثى بحق الربع وقد زرعهما بنفسه في صدر سنة ١٩٢٦ بعضها قمحاً وبعضها فولاً وبعضها قطناً وتوفى الى رحمة الله في يوم ٥ ابريل سنة ١٩٢٦ المذكورة وقد جاءت بفلاتها بعد ذلك فهل تعتبر هذه الغلات تركة ام استحقاقاً ام بعضها كذلك وبعضها كذلك وما الذي يعتبر منها تركة وما الذي يعتبر استحقاقاً واذا كانت العبرة كما ورد في كتب الشرع الخفيف بانعقاد الثمر فما المعنى بانعقادها ارجو التفضل بالجواب المفصل ولفضيلتكم من الله الثواب

## الجواب

قال في رد المختار بصحيفة ٦٧٨ جزء ثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ هجرية عند قول الدر المختار ويدخل في قسمة الغلة من ولد لدرن نصف حول مذ طلوع الغلة لالاكثر ما نصه ( قال الفتح وخروج الغلة التي هي المناط وقت

انعقاد الزرع حياً ) وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً ذكره في الحاشية وهذا في الحب خاصة وفي وقف الخصاص يوم طلعت الثمرة وينبغي ان يعتبر وقت امانة المأهه كما في الحب لانه بالانعقاد يأمن المأهه وقد اعتبر انعقاده اه وقال في انفع الوسائل قلاً عن المحيط ما نصه ثم تكلموا في اليوم الذي يجب الحق فيه في الغلة ذكره هلال هو اليوم الذي صارت الغلة فيه نيمته ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفصل عن المؤن وقيل في بلادنا هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والحراج فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان يعتبر الغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثاً وان مات بعد ان صارت الغلة قيمة صار نصيبه ميراثاً وهذا قول هلال وعلى هذا القياس قول الآخرين قافهم اه ثم قال واما ما ذكره قاضيخان من قوله وقت وجود الغلة الوقت الذي ينمقد الزرع حياً وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً فهذا يشير الى ان في المسألة اختلاف المشايخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الوقت الذي ينمقد فيه الزرع حياً ومنهم من قال يوم يصير الزرع متقوماً وهذا قول هلال ثم قل عن قاضيخان انه قال في موضع آخر يستحق الغلة من كان فقيراً وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى اه ثم قال والحاصل ان في ذلك اختلاف المشايخ والاولى ان يكون العمل على ما قاله هلال وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا الإدراك لأنه أقرب الى أقاويل الاصحاب

والقواعد المذهبية وهو أعدل أهـ وبناء على ذلك نقول من حيث انتـ الواقف مات عن ولديه المذكورين وكان قد زرع الاطيان الموقوفة من ربيع الوقف فيكون ذلك الزرع لجهة الوقف فان كان موته وقت ظهور الغلة بمعنى ظهور الزرع من الارض وكونه له قيمة في الجملة على ما عليه الفتوى فيكون ما يستحقه في ذلك الزرع حسب شرط الواقف تركه عنه لورثته الشرعيين وان كان موته قبل ظهور الزرع من الارض وعدم كونه له قيمة في الجملة فلا يكون مستحقاً في ذلك الزرع بل يكون الزرع لمن انتقل اليه الاستحقاق بعد موته وهما ولدها المذكوران على الوجه الذي ذكره الواقف

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ يناير سنة ٩٢٧

وقف . حكر . تقريره . زيادة .  
بناء . غراسه .

الناهضة الشرعية

المخصوص عليه شرعا ان المحتكر حق البقاء في الأرض المحتكرة ما دام قائما بدفع أجر مثلها وأجر المثل قد يزيد وينقص على حسب الزمان والمكان وحينئذ ليس لناظر الجديد ان يخرج المستأجر من الأرض المحتكرة له ما دام قائما بدفع

أجر المثل . اما ما بناء وغرمه المستأجر باذن القاضي او الناظر في الأرض المحتكرة ومات عنه فانه ملك له يرثه عنه ورثته .

السؤال

سأل محمد مصطفى في رجل استأجر من ناظر وقف ارضا لمدة طويلة باجرة سنوية هي اجر المثل يدفعها المستأجر لناظر الوقف في اخر كل سنة واذن له الناظر بالبناء والغراس في الأرض على أن يكون ما بناء وغرمه ملكا له واستمر المستأجر على ذلك مدة ثم توفي الناظر المؤجر وتوفي ايضا المستأجر وتبين ناظر اخر على الوقف فهل لهذا الناظر ان يفسخ عقد الايجار المذكور مع قيام ورثة المستأجر بدفع الأجرة المشروطة سنويا التي هي اجر المثل وقبل انتهاء مدة الايجار أم لا وهل يكون ما بناء وغرمه المستأجر ملكا لورثته ام كيف الحال

الجواب

المخصوص عليه شرعا ان المحتكر حق البقاء في الأرض المحتكرة ما دام قائما بدفع اجر مثلها وان اجر المثل قد يزيد وينقص على حسب الزمان والمكان وحينئذ فليس لناظر الجديد ان يخرج المستأجر من الأرض المحتكرة له ما دام قائما بدفع اجر المثل كما سبق بيانه اما ما بناء وغرمه المستأجر باذن القاضي او الناظر في الأرض المحتكرة ومات عنه فانه ملك له يرثه عنه ورثته ما

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة



٥٣٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٧

أب . ولاية . تصرفات

القاعدة الشرعية

١ - للأب الولاية العامة على ولده الصغير في نفسه وفي ماله . وله ان يبيع عقار ولده الصغير بلا توقف على مسوغ من مسوغات بيع الوصي للعقار متى خلا ذلك من الغبن الفاحش وكان الأب عدلا محمود السيرة او مستورا الحال امينا على حفظ المال . وكذا يبيع لمنقول ولده الصغير .

٢ - للأب ايضا بشرطه السابق ان يرهن مال ولده الصغير بدينه او بدين نفسه . واذا رهنه بدين نفسه فهاك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة .

السؤال

سئل بما صورته (المسألة الأولى) هل ينوب الأب عن ولده الصغير اناة مطلقة من غير قيد ولا شرط في التصرفات الشرعية التي يعقدها مع الغير بشأن أموال ولده الصغير سواء كانت منقولا أو عقارا فيعتبر الأب في هذه الحالة حالا محل ولده الصغير حلولا شرعيا يترتب عليه آثاره

فتنقد تصرفات هذا الأب في مال ولده على اعتبار هذا الأخير كأنه غير موجود ولا يجوز للصغير نقض ما حصل من هذه التصرفات بعد بلوغه سن الرشد (المسألة الثانية) هل اذا باع الأب بآله من اولاية الشرعية على ولده الصغير عقارا للصغير بثمن لا غبن فيه ولم يقبض كل الثمن ثم حمل مطالبة المشتري بباقي الثمن حتي مضت المدة المانعة من سماع الدعوى فهل للصغير بعد بلوغه سن الرشد ان يطالب المشتري بباقي الثمن الذي لم يمكن الزامه به قضاء لمغى المدة المانعة من سماع الدعوى قبل بلوغ الصغير سن الرشد - ام يرجع الصغير على والده بحساب ما أضاعه عليه بسبب اهماله المطالبة قبل مضي المدة المانعة من سماع الدعوى ولا رجوع له على المشتري (المسألة الثالثة) هل للأب غير الفاسد بآله من الولاية الشرعية على ولده الصغير ان يبيع كل او بعض عقار ولده بثمن لا غبن فيه وفاء لديون عليه شخصا وهل له ان يرهن كل او بعض عقار ولده الصغير لوفاء ذلك وهل ينعقد البيع او الرهن ويصبح نافذا على الصغير بعد بلوغه سن الرشد ولو كان المشتري او المرتهن يعلم بأن ثمن البيع او الرهن سيوفي به الأب ديونا ترتبت في ذمته لحساب نفسه لا لحساب ولده الصغير وهل ينعقد هذا الرهن ويصبح نافذا على الصغير ولو بعد بلوغ سن الرشد اذا كان العقار المرهون يملك فيه الأب جزءا على الشيوع والجزء الآخر لولده الصغير فخلط الأب قيمة الرهن التي قبضها من

المرتحن عما يخصه بحسب نصيبه في العقار المرهون وما يخص ولده الصغير وتصرف فيه لحسابه بان دفعه لغيره شخصية عليه لا آخرين او تصرف فيه لمصلحة نفسه او اضعاءه وهل للصغير في هذه الحالة الرجوع على والده بحساب ما قبضه من قيمة الرهن او البيع الذي لا غبن فيه ام يرجع على المشتري والمرتحن اقتونا بالجواب ولحكم الأجر والثواب

الجواب :

للأب الولاية على ولده الصغير في نفسه وماله وله ان يبيع عقار ولده الصغير بلا توقف على مسوغ من مسوغات بيع الوصي للعقار متى خلا ذلك عن كونه بنين فاحش وكان الأب عدلاً محمود السيرة او مستور الحال أميناً على حفظ المال وكذا يبيع لمنقول ولده الصغير بل هو اولى وليس لولده الصغير في هذه الحالة تقص ذلك البيع بعد بلوغ رشده واذا تحقق ان والده الصغير اهل مطالبة المشتري بياقي ثمن ما باعه من عقار الصغير حتى مضت المدة المأنة من سماع الدعوى كان للصغير الرجوع على والده بما اضعاءه عليه من جراء اهماله مطالبة المشتري وللأب ايضاً بشرطه السابق ان يرهن مال ولده الصغير بدينه او بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة لأنها امانة ورهن الأب مال ولده الصغير جائز لا فرق فيه بين ان يكون مارهته من مال ولده مستقلاً او كان

جزءاً شائعاً مع ما يملكه الأب اذا كان الرهن دفعة واحدة بعقد واحد قال في الفتاوى المهدية بصحيفة ٣٩٢ من الجزء الخامس ما نصه رهن شخصين فاكثرا عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض محوزاً لا متفرقاً مفرغاً لا مشغولاً بحق الراهن مبرزاً لا مشاعاً اذا لا شيوخ في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة فصار كرهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتحن رهناً بكل دينه على كل منهما حتى لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئاً من الرهن لان فيه تفريق الصفقة على المرتحن في الامساك كما افاده الاتقائي اه ومن ذلك كله يعلم الجواب عن المسؤل عنه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

أب . ولاية . تمرقات

القاعدة الشرعية

المقصود عليه شرعاً انه اذا كان الاب سفياً مبذراً يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه لا يكون له ولاية في ماله وينزع من يده

السؤال

سئل فيما اذا كان ابو القاصر مبذراً متلفاً مال ولده غير أمين على حفظه هل يجوز له التصرف في مال ولده القاصر من بيع ورهن وغير ذلك والحال ما ذكر أم كيف الحال افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

المنصوص عليه شرعاً انه اذا كان الاب سفيهاً مبذراً يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه لا يكون له ولاية في ماله وينزع من يده والقاضي الذي يملك نصب الاوصياء نصب وصي للتصرف في مال الصغير

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧

بناه فندق . جمعية خيرية اسلامية . استئلال

القاعدة الشرعية

يجوز لجمعية خيرية اسلامية تملك قطعة أرض فضاء ان تبني عليها فندقاً على الطراز

الحديث وتؤجره وتتفق ريعه على تعليم وتربية اولاد الفقراء من المسلمين تربية اسلامية صحيحة

السؤال

في ان المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت التي اخذت على عاتقها تعليم وتربية اولاد الفقراء من المسلمين تربية اسلامية صحيحة حذراً من دخولهم في المدارس المسيحية وتغيير عقيدتهم تلك قطعة ارض وقد طلب منها ان تنشئ في الأرض المذكورة فندقاً ( اوتيل ) على الطراز الحديث لاستثماره كما هو جار في فنادق القطر المصري الكوتنتال والشيارد . ميتاهوس بالاس او قال على ان يصرف ريع الفندق المذكور على المشروع المتقدم الذكر فاقولكم دام فضلكم هل من تأجير الفندق محذوراً شرعياً تكرموا بالافادة

الجواب

متى كانت قطعة الارض المذكورة ملكاً للجمعية الخيرية الاسلامية المرقومة فيجوز للملاك بناء ما فندقاً على طراز الحديث وتأجيره بالطريق الشرعي

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة



## قضايا المحاكم الشرعية

٥٤٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨

ارث . طلاق . مرض

القاعدة الشرعية

الطلاق البائن في مرض الزم الفراش ومنع قضاء المصالح خارج البيت وحصل الموت بسببه قبل خروج مدعية الزوجية للمتوفى المريض من المدة لا يمنع المطلقة من دعواها الوراثية له المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية المنيا في القضية نمرة ٤٦ سنة ١٨٩٨ من المدعية ب وفاة المتوفى ووراثتها له بطريق انها كانت زوجة و طلقها طلاقا بائنا في مرض حصل له صيره ملازما للفراش ولازمه حتى عجز عن قضاء مصالحه خارج البيت ومات بسببه بعد عشرة أيام من الطلاق قبل انقضاء عدتها منه . والدعى عليه ادعى ان الطلاق حصل في حال الصحة وعجز عن اثبات ذلك والمحكمة حكمت في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٨ ب وفاة المتوفى ووراثته زوجته المدعية له بصدر طلاقها منه في المرض وموته قبل انقضاء المدة ودفع في هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ قررت صحة الحكم ورفض الدفع

٥٤١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠

وقف . اقباط . اختصاص

القاعدة الشرعية

دعوى الوقف فيما يتعلق بالاقباط ليس مما يشترط فيها تراضى الخصمين والمحاكم الشرعية هي المختصة لفصل النزاع فيها المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الدقهلية الشرعية في القضية نمرة ٤٤٦ سنة ١٩٠٠ من المدعى على المدعى عليهما ب بطلان الوقف الصادر من الست . . . القبطية في مرض موتها الخ — والمحكمة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠ قررت عدم اختصاصها بنظر هذه القضية . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ( بناء على ان هذه الدعوى هي وقف وهو ليس مما يشترط فيه تراضى الخصمين وان المادة الثامنة من لائحة الاقباط موضوعها الاوقاف الخيرية كما هو صريح تلك المادة والتي بعدها من تلك اللائحة فضلا عن ان موضوعها متعلق بادارة تلك الأوقاف لا بفصل النزاع فيها بل الفصل في ذلك مختص بالمحاكم الشرعية ) قررت

اختصاص المحاكم الشرعية بنظر هذه الدعوى وعدم صحة ما قرره المحكمة الابتدائية واعادة الاوراق اليها لنظرها والفصل فيها

٥٤٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٠٥٠

ارث . طلاق . مرض

القاعدة الشرعية

من طلق زوجته واحدة أو أكثر في حال مرضه ومات وهي في عدته بهذا المرض يعتبر قارا بالطلاق من ارثها ويرد عليه قصده المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية قنا الشرعية في القضية نمرة ١٢ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعية على المدعى عليها بصفتها وصية على ولدها القاصر بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في زوجته المدعية التي ابانها ثلاثا في مرض موته وفي عدة ذلك الطلاق ولم تخرج منها لحد تاريخه وفي حمل مستكن في بطنها وفي ابنه القاصر المشمول بوصاية والدته المدعى عليها من غير شريك وان بما كان يملكه الى ان مات كامل المنزل الكائن ببندر... بجارة... وحدده وترك ذلك ميراثا عنه لورثته وان موكلته تستحق من ذلك الثمن ثلاثة قراريط شائعة وان المدعى عليها واضعة يدها على المحدود بما فيه استحقاق موكلته وممتعة من تسليم ذلك لها وممارسة لها في وراثتها بغير حق وطلب

الحكم لموكلته على القاصر بمحضرة وصيته المدعى عليها بموت المتوفى وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وامر المدعى عليها برفع يدها عن نصيب موكلته في المحدود وتسليم ذلك لها ومنع معارضتها لها في ذلك وان تاريخ الطلاق هو يوم... وانه بورقة اشهاد بطلاق صادرة من... احد مأذوني بندر... ووفاة المتوفى بعد ذلك باربعة وثلاثين يوما وان موكلته حامل الآن وان المدعى عليها واضعة يدها على المحدود بطريق وصايتها وانه يدعي بذلك كله . واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بها عدا الحمل المستكن وعدا ان الطلاق كان في مرض الموت وقوله ان الطلاق حصل من المتوفى لزوجته في حال صحته جسما وعقلا وتفاذ تصرفاته الى اخره . ثم قال وكيل المدعية ان موكلته اخبرته انها تحققت عدم وجود حمل مستكن فيها وانها رأت دم الحيض ولهذا يقول ان المتوفى المذكور توفي وانحصار ارثه في ابنته وزوجته التي ابانها في مرض موته حسبما ذكر بالدعوى بدون شريك ولا وارث له سواهما . والمجلس الشرعي تلك المحكمة في ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ بناء على ان المنصوص عليه شرعا ان المرأة لو ادعت ان زوجها ابانها في مرض موته وانه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول قولها في ان الطلاق المذكور حصل في مرض موته وانه مات وهي في العدة وفضلا عن ذلك قاتها اثبتت دعواها بالبرهان الشرعي . وان من طلق زوجته واحدة أو أكثر

في حال مرضه ومات وهي في عدته بهذا المرض يعتبر فاراً بالطلاق من ارثها ويرد عليه قصده لأنه قصد فاسد لتعلق حقها بهالة والحالة هذه فيعامل بضد مقصوده وترثه شرعاً وان وكيل المدعية ذكر انه يكتفي الآن بالحكم بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في ورثته المذكورين (حكم للمدعية على المدعى عليها بوفاة المتوفى عن وارثه المذكورين بدون شريك ولا وارث له سواهما وحكم ايضا لما عليها بمنعها من دعوى حصول الطلاق المذكورة في حال الصحة ودفع في الحكم المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٠٥ هـ ) بناء على ان الابن القاصر متفق على بنوته للمتوفى المذكور ووراثته له . وان النزاع انما هو في كون طلاق المدعية من المتوفى المذكور في حالة صحته اوفى مرضه الذي مات فيه فيكون فاراً والشهادة فيه صحيحة وعلى ما ذكره المجلس الشرعي باسباب الحكم المرفوع قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٥٤٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وقف . نظر . ارشدية بسبق اقرار

القاعدة الشرعية

اذا دفع المدعى عليه دعوى مدعى الارشدية واستحقاقه للنظر على الوقف لذلك بسبق اقرار هذا المدعى بالارشدية المدعى عليه عن جميع

مستحق الوقف فلا يكون هذا الدفع مانعاً من هذه الدعوى اذا كان مضي مدة على الاقرار المذكور يمكن فيها ان يصير غير الارشدية ارشداً المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية البحيرة الشرعية في القضية نمرة ٢١ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعى على المدعى عليها بصدور وقف من المرحوم . حال حياته لأعيان كان يملكها كائنة بشعر رشيد من جملتها منزل بجارة . . . . ( وحدده ) وانه انشأ وقفه على كل من الحاج . . . وشقيقه . . . ولدى . . . . . واولاد شقيقهما المرحوم م . . . . لكل واحد من اخويه الثلث واولاد اخيه المذكورين الثلث بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم الى آخر ما ذكره بكتاب وقفه الذي جعله آخره لجهات بر لا تنقطع وشرط في وقفه شروطاً منها ان النظر على وقفه لأخيه الحاج . . . . . ثم من بعده لشقيقه . . . . . ثم من بعده للارشدية فالارشداً ممن يؤول اليه الوقف الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف المحرر من محكمة . . . . . في . . . . . ثم ذكر من توفي وان الوقف منحصر الآن في موكله المدعى واخوته وعمهم . . . . . و . . . . . احد المدعى عليهما واخوته . . . . . و . . . . . وان جميع المنحصر فيهم الوقف هم الذين يدور عليهم شرط النظر على هذا الوقف وان موكله ارشداً واحسنهم تصرفاً وانحصر فيه شرط النظر دونهم وان المدعى



عليهما اقيما ناظرين . وقتين على الوقف حتى يتحقق من ينحصر فيه شرط النظر ووضعا ايديهما على اعيانه التي منها المحدود وانهما ممتنعان من رفع ايديهما عن اعيان الوقف وتسليمها لموكله ومعارضان له في ارشديته واستحقاقه للنظر بلا وجه شرعى وانه يطلب الحكم لموكله عليهما بارشديته واستحقاقه للنظر على الوقف بالطريق الشرعى واجاب احد المدعى عليهما بالاعتراف بالدعوى واجاب وكيل ثانيهما عنها بانه لا يصادق المدعى على دعواه الارشدية ولا يصادق على انحصار الوقف فيمن ذكرهم وانه سيحضر الاوراق المثبتة لذلك المعترف فيها المدعى بعدم ارشديته مطلقا وبانحصار الوقف في مستحقين غير من ذكرهم والمجلس الشرعى بذلك المحكمة في ١٤ اغسطس سنة ٩٢٥ ( بناء على ان احد المدعى عليهما . . . انكر ارشدية المدعى بالصفة التي ذكرها وان النزاع الواقع بين المتخاصمين انما هو في الارشدية وعدمها لا في الاستحقاق وعدمه . وبذا يكون ما زاده المدعى في دعواه من الثلاثة على ما حصل التصديق عليه منهم من المستحقين على ما قاله لا يضر شيئا لو اثبت ارشديته على المستحقين المتصادق على استحقاقهم وعلى من زاده - وان دعواه اقرار وكيل المدعى بارشدية ثاني المدعى عليهما على جميع المستحقين من تاريخ تقديم العريضة المنوه عنها لو ثبت ذلك لا يمنعه من دعواه الارشدية الآن اذ قد مضت مدة يمكن فيها ان يصير غير الارشد ارشدا وان

ما استند اليه من عبارة التقييع لا ينهض مستنداً له لان موضوعها في ناظر مشروط له النظر وهذا المدعى ليس كذلك ) قرر عدم اعتبار ما دفع به محمد افندى نور وطلب بيته شرعية من وكيل المدعى على ما انكره محمد افندى من ارشدية المدعى المرقوم - ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ( بناء على الاسباب التي بنى عليها القرار المرقوم اسباب صحيحة والدفع غير مقبول ) قررت صحة ما قرره المجلس الشرعى المذكور ورفض الدفع المرقوم واعادة اوراق القضية اليه للسير فيها بالطريق الشرعى

٥٤٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ٩٠٦

وقف . ناظر . رقيق .

القاعدة الشرعية

تجوز اقامة الرقيق ناظرا على الأوقاف

فالدعوى عليه بهذه الصفة صحيحة

المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى

الشرعية في القضية نمرة ١٨ سنة ١٩٠٦ من وكيل

المدعية على المدعى عليها بأن المدعى عليها مملوكة

لست هرمز البيضاء التي مانت وهي على ملكها

وتركتها ميراثا عنها لورثتها الشرعيين الذين منهم

عثمان اغا وان يوسف بك حال حياته وقف

الابادية الطين السواد الخراجي التي عبرتها

اربعمائة فدان الكائنة بناحية ... مع ما يتبعها من الدار والمواشي والسواقي وآلات الزراعة ( وحدد منها قطعة بين مقدارها والحوض الكائنة به ) وان الواقف انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد ثم من بعد كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الى حين انقراضهم يكون ذلك وقفا على عتقائه ذكورا واناثا ايضا وسودا وحبوشا ثم من بعد كل من عتقائه فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الى اخر ما هو مسطر بحجة الدعوى الشرعية المحررة في ... ثم مات الواقف ولم يعقب اولادا ولا ذرية ثم مات عتقاؤه وعتقائه وذريتهم سوى حسن ملك البيضاء وحسن صدق معتوق الست كلياظ زوجة ومعتوقة الواقف ومحمد عبد الحليم ابن محمد رشدي معتوق الواقف وزينب المدعية بنت مصطفى اغا معتوق الواقف وعلي سيد احمد ابن مريم السودانية معتوقة الواقف وزنوبة بنت مناكشة معتوقة الواقف وانحصر فاضل ربيع الوقف فيهم وان المدعى عليها اقيمت ناظرة على الوقف بمقتضى تقرير من هذه المحكمة ووضعت يدها عليه واستغلت ريمه ومما استغلته مبلغ ... وانه يخص موكلته المدعية من ذلك مبلغ ... وان المدعى عليها ممتعة من رفع يدها عنه وتسليمه لها ومنع معارضتها لها في ذلك - ثم زاد

على الدعوى ان المبلغ المستغل فاضل ومستحق صرفه للمستحقين وان عثمان زوج الست هرمز ومن ضمن ورثتها اعتق الست ... المدعى عليها بحضرة شهود ومصرى العتق عليها جميعها وان ذلك العتق قبل اقامتها ناظرة بزمان واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بانها غير صحيحة لرفعها على غير خصم حسب زعم المدعى لانه يدعى ان المدعى عليها مملوكة للغير والمملوك لا يدعى ولا يدعى الا بشروط مخصوصة والتمس رفض الدعوى ومنع المدعية منها - والمجلس الشرعى بتلك المحكمة في ١٠ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ بناء على انه اطلع على سجل قيد التقارير الشرعية ووجد مقيدا به تقرير نظر الست مهر البيضاء ومذكور به انها معتوقة المرحوم يوسف بك اتوزير الواقف لعدم تحقق من يستحق النظر على وقفي يوسف بك المذكور ( رأى تكليف وكيل المدعى عليها بالجواب عن موضوع الدعوى - ودفع في ذلك - والمحكمة العليا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩١٦ بناء على ان التكليف المذكور ليس حكما في الموضوع وان الست مهر المذكورة هي ناظرة على الوقف بمقتضى تقرير من القاضى الذى يملك ذلك والمدعى يدعى عليها من جهة انها ناظرة - وانه على فرض انها رقيقة كما قال المدعى وان عتق عثمان اغا اتوزير لم يفدها الحرية فتوليها النظر صحيحة شرعا لأن الرقيق تجوز اقامته ناظرا على الأوقاف وانه فضلا عن ذلك فانه ظهر من تقرير النظر ان الناظرة معتوقة من قبل الواقف لا مملوكة ) قرر صحة ما قرره

المجلس الشرعى المذكور من التكليف المرقوم  
ورفض الدفع واعادة اوراق القضية اليه لسير فيها

٥٤٥

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦

ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز .

### القاعدة الشرعية

دعوى الوارث استحقاقه لنصيبه فى مبلغ  
بشركة السكورتاه تعهد مدير الشركة بدفعه دفعة  
واحدة فى ظرف مدة معينة ان لومات المورث  
فيها نظير دفعه للشركة مبلغا كل شهر غير صحيحة  
لاشتمالها على مالا تجوز المطالبة به

### المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية فى  
القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعين  
بان ... كان يملك حال حياته مبلغ ...  
وضعه فى بنك التأمين تحت يد مديره الخواجا  
.... احد المدعى عليهما لمساكرة عمره على  
العادة المشهورة وما زال هذا المبلغ باقيا الى ان  
توفى بمحل وطنه .... بتاريخ .... وانحصر  
ارثه فى ابيه المدعين وزوجه المدعى عليها الثانية  
فانتقل ذلك بموته ميراثا عنه لم وان المدعى عليه  
واضع يده على ذلك المبلغ وممتنع من اداء نصيب  
موكله فيه ومعارض هو والمدعى عليها لما فى  
نصيبهما بغير حق بزعم ان التوفى اوصى بجميع  
المبلغ الى زوجته المدعى عليها حيث قال فى

الشروط المتعاقد عليها بينه وبين مدير البنك  
ما نصه ( المبلغ المؤمن عليه يدفع عند وفاة ...  
الى زوجته .... ) وهذا باطل شرعا الى  
آخر ما ذكر بالدعوى من طلبه وقال وكيل  
المدعى عليهما ان بعض المبلغ المذكور رأس  
مال وباقيه ثماؤه وجميعه للورثة شرعا . وقال  
المدعيان ان مورثهما فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٣  
اتفق مع مدير الشركة المذكور على ان يدفع له  
فى كل سنة ٣٣ جنيها انجليزيا لغاية سنة ١٩٢٣  
نظير انه اذا توفى فى ظرف هذه المدة فى اى  
وقت بعد العقد ولو بيوم قبل ٢ ابريل سنة ١٩٢٣  
تكون الشركة ملزمة بدفع خمسية جنية دفعة  
واحدة . والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة فى  
٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ( بناء على ان هذه  
الدعوى غير صحيحة شرعا لاشتمالها على مالا  
تجوز المطالبة به شرعا ) قرر رفض الدعوى .  
ودفع فى هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ  
٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ( بناء على ان القرار  
المذكور فى محله والدفع غير مقبول ) قررت صحة  
القرار المذكور ورفض الدفع

٥٤٦

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧

اذن بالمصومة . ناظر وصية . خيانة .

### القاعدة الشرعية

الدعوى من احد ناظرى الوصية على ثانيهما



والشرف عليهما بحياتهما لا بد فيها من الأذن  
بالخصومة للمدعى  
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة دمياط الشرعية في  
القضية نمرة ٧ سنة ١٩٠٧ من المدعى بصفته ناظرا  
شرعيا على وصيتي محمود . . . وولده عبد الرحمن  
على المدعى عليهما بصدد الوصية من محمود  
وعبد الرحمن المذكورين وان اول المدعى عليهما  
بصفته ناظرا معه على الوصيتين المذكورتين والثاني  
بصفته مشرفا عليهما بحياتهما وطلب عزلهما لذلك  
الح . . والمجلس الشرعى بتلك المحكمة في ٢٣  
اكتوبر سنة ٩٠٧ ( بناء على ان ما دفع به المدعى  
عليها لا يخرج عن كونه انكارا كلف المدعى البينة  
الشرعية المثبتة لما انكره المدعى عليها ودفع في  
ذلك التكليف . والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ نوفمبر  
سنة ٩٠٧ ( بناء على ان ما قرره المجلس الشرعى  
المذكور لم يكن حكما في الموضوع . وان ذلك  
القرار انبنى على دعوى من مدعى لا بد في مثل  
دعواه هذه من الاذن بالخصومة ) قررت عدم  
صحته ما قرره المجلس الشرعى المذكور واعادة  
اوراق القضية اليه للسير فيها بالطريق الشرعى

٥٤٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ يوليه سنة ٩٠٨

ميراث . منقود .

القاعدة الشرعية

المفقود ميت في حق غيره حتى في حق

نفسه فلا يرث ممن مات بعد فقده . فدعوى  
مدعى فقد شخص و وفاة المتوفى بعد فقده عن  
ورثة منهم المفقود و وفاة المفقود حكما ووراثته  
المدعى له تكون غير صحيحة لما ذكر  
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية في  
القضية نمرة ٢ سنة ١٩٠٧ من وكيل المدعين  
بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في زوجته وفي اولاده  
منها ثم وفاة الزوجة بعده وانحصار ارثها في  
اولادها المذكورين وان السيد احد الاولاد  
توطن بناحية . . . ثم توجه الى السودان بالجيش  
المصرى سنة ١٢٩٦ ولم يرجع الى بلده وعمل  
توطنه المذكور للآن ولا يعلم ان كان حيا او ميتا  
ولا يعلم له محل ولا جهة حتى توفيت جميع اقاربه  
في بلده بعد مدة طويلة من وفاة والده وصار  
المفقود المذكور ميتا حكما لأن منه يزيد عن  
تسعين سنة وبموته هذا انحصر ما يرث عنه  
شرعا في زوجته واولاده منها ومحمد والسيد المدعين  
قط وان المتوفى الأول كان يملك حال حياته  
الى ان توفى وتركه ميراثا عنه لورثته خمسة افدنه  
وكسور ومنزلين وعين جهة ذلك وحدده وانه يخص  
المفقود من ذلك حصة قدرها اربعة قراريط  
وخمس قيراط وانه يخص المدعين . . . على الشيوع  
وان المدعى عليهم واضعون ايديهم على جميع تركه  
المتوفى الأول بما فيها المنزل المذكور بما فيه حصة  
المدعين ومعارضون لهما في وفاة المتوفى الثاني  
وفي انحصار ارث كل من المتوفيين في ورثته الح  
ووكيل بعض المدعى عليهم بعد اقامته عن الباقيين

٥٤٨

## المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ يولييه سنة ١٣٠٨

وقف . نفقة . استحقاق . اختصاص  
المحاكم الشرعية .

## القاعدة الشرعية

النفقة التي تطلب من ريع الوقف هي من قبيل الاستحقاق في الوقف وتكون المجالس الشرعية هي المختصة بالدعوى بها المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية اسيوط الشرعية في القضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٠٨ من وكيل المدعية على المدعى عليهم بان موكلته كانت زوجا لاحد افندى... وطلقها طلاقا مكلا لثلاث بعد ان دخل بها ورزق منها بولدين صغيرين في سن الحضانة وفي حضانتها للآن هما محمد ونعمات الرضيعة وان المرحوم... جد والدهما وقف اطيانا قدرها... كائنة... بمقتضى حاجتى وقف مسجلتين بمحكمة... وقد خصص من ريع الوقف الأول قيراطين على جهات برعينها وخصص من ريع الاثنين والعشرين قيراطا مرتبات عينها ومابقى من ريعها يصرف على ذرية الواقف وعلى خدامهم وعائلتهم من نفقة وكسوة تليق بهم وخصص من ريع وقفه الثاني بعد صرف ما عين صرفه منها على ذريته وخدامهم وعائلتهم وان ريع الوقف جسيم جدا وما يخص ذرية الواقف وهم

اجاب بالاعتراف بوفاة المتوفى الاول وزوجته وانحصار ارث كل منهما في ورثته ودفعه بان المنصوص عليه ان لا يحكم بموت المفقود الا اذا بلغ من العمر تسعين سنة وفسروا موت الاقران ببلوغ هذا القدر من العمر والغائب لم يبلغ من العمر ستين سنة ولم يمت اقرانه في بلده وطلب رفض الدعوى وقال ان المدعى عليهم واضعون ايديهم على المحدود - والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة في ٢٥ مايو سنة ١٣٠٨ بعد ان طلب البينة من وكيل المدعين على الدعوى وبعد شهادة شهود اجل القضية للتحرى عن الشهود ودفع في ذلك - والمحكمة العليا بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ( بناء على ان مضمون دعوى المدعين فقد والدهما في سنة ١٢٩٦ وان جدما توفي بعد فقده بقرينة قولها في الدعوى ( حتى توفيت جميع اقرانه في بلده بعد مدة طويلة من وفاة والده ) وبطلانها بما آل اليهما من ايهاا وجدما - وان في اوراق التحريات الادارية ما يرشد الى ان جدما توفي بعد سنة ١٣٠٩ فتكون وفاته بعد فقد ايهاا - وان المفقود ميت في حق غيره حتى في حق نفسه فلا يرث ممن مات بعد فقده عند موته حكما - وانه بما ذكر تكون الدعوى غير صحيحة وما بنى عليها ( غير صحيح ) قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعى المذكور واعادة اوراق القضية اليه لليسير فيها بالطريق الشرعى



احمد أفندي ووالده المذكورون في صافي ريعه يزيد عن الألف والخمسمائة جنيه سنويا وان الناظر مؤقنا على الوقف هو المدعى عليه الأول وباقي المدعى عليهم وكيلان معه بشرط الواقف وان المدعية هي بنت ابن اخي الواقف ووالدة الصغيرين وحاضنتهما وسبق ان تقرر لها من هذه المحكمة اجرة حضانتها لهما واجرة ارضاع لاحدهما المذكورة في ريع الوقف بجلسة... وان الولدين موقوف عليهما وعلى والدهما وعائلتهم وخدمهم ما سبق من الاطيان ينفق عليهم من ريعها وانه لم يكن لهما مال سوى استحقاقهما في ريع الوقف المذكور وان الناظر والوكيلين المدعى عليهم تاركون الولدين عند والديهما بدون نفقة ولا منفق شرعيين وممتنعون من تقرير شيء شهريا يليق بهما وينبغي بحاجاتهم وحاجات خدمهما وما يلزم لتربيتهما باعتبارهما من اشراف القوم ومن بيت عريق في المجد والشرف وان نفقة مثل محمد... وفي ريع الوقف في كل شهر ونفقة مثل نعمات في الريع المذكور مبلغ... شهريا ومثل بدل كسوة أولهما... في كل اربعة اشهر ومثل بدل كسوة ثانيهما... في كل اربعة اشهر وان موكلته اذنت بالخصومة مع ناظر الوقف ووكيله المدعى عليهم بشأن طلب النفقة المذكورة وفيما يلزم لذلك الخ ومنه قصر الدعوى على ناظر الوقف المدعى عليه الأول الخ - والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٢٢ يونه سنة ١٩٠٨ (بناء على ان وكيل المدعية ادعى دعواه المذكورة ولم يجاوب عنها وكيل المدعى عليه ودفعها بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها واثبتها وكيل المدعية

بالبينة لاعتبار وكيل المدعى عليه منكرا - وان وكيل المدعى عليه جاوب في القضية... بالاعتراف بجميع دعوى المدعية ما عدا كون اجرة مثل ارضاع المدعية لبنتها نعمات وحضانتها لمحمد هو المبلغ المذكور بالدعوى وانه لا يعلم المقدار المتجمد من ريع الوقف تحت يد الناظر وان النفقة المطلوبة في هذه القضية هي من قبيل الاستحقاق في وقف الواقف المذكور واذن يكون المجلس الشرعي هو المختص بنظر هذه القضية وانه بالاطلاع على كتابي الوقف المذكورين في القضية السابقة تبين أن الواقف خصص في ريع الوقفية الاولى قيراطين وخصص في ريع الاثنين والعشرين قيراطا أن يصرف على ذرية الواقف وعلى خدمهم وعائلاتهم من نفقة وكسوة تليق بهم وخصص من ريع الوقفية الثانية بعد صرف ما عين صرفه منها على ذريته وخدمهم وعائلاتهم وانه لم يكن من ذرية الواقف سوى احمد أفندي وولديه محمد ونعمان المذكورين - وانه ثبت أن الصغيرين حقا في ريع وقف جد ابيهما المذكور تحت يد المدعى عليه ناظر الوقف فتقرر النفقة والكسوة في ريع الوقف ويؤمر الناظر بالاداء وانه تحقق للمحكمة أن هذا الوقف هو وقف جسيم وموقوف معظم ريعه على ذرية الواقف ولم يكن من الذرية سوى من ذكر وان الولدين المذكورين هما من عائلة عريقة في المجد وان الموقوف على الاتفاق عليهم اضعاف ما طلبه وكيل المدعية ولم ينص الواقف في كتابي وقفه على أن ما يزيد عن الاتفاق على ذريته يشتري به شيء يكون تابعا للوقف حيث قال بمحفظ الزائد



## المحكمة :

رفع لمحكمة الجيزة الابتدائية في القضية نمرة ٣٢ سنة ١٧ - ١٨ طلب رد أحد قضائها عن نظر مادة طلب اذن بخصومة ناظرة وقف من مواد التصرفات والمحكمة قررت في ١٠ فبراير سنة ٩١٨ رفض الطلب فاستؤنف هذا القرار لدى المحكمة العليا بالقضية نمرة ٩٠ سنة ١٧ - ٩١٨ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٩١٨ ( بناء على أن القرار المستأنف يتعلق بمادة طلب اذن بخصومة وان رد القضاة عن الاحكام انما يكون في الدعاوى القضائية وليست مواد التصرفات التي منها طلب الاذن بالخصومة من تلك الدعاوى كما يظهر ذلك من المواد المتعلقة بهذا الموضوع من لائحة المحاكم الشرعية ) قررت عدم قبول الاستئناف

طرف الناظر ) حكم المدعية على المدعى عليه بأن يدفع من المتجمد من ريع الوقف نظارته لما يبلغ نظير نفقة ولديها محمد ونعمات المذكورين في كل شهر من تاريخه منها لمحمد ... ومنها لنعمات ... وامر المدعى عليه باداء ذلك المبلغ شهريا في أول أوقاته للمدعية ودفع في هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٨ ( بناء على أن الدفع قدم في الميعاد وان الحكم هو في الموضوع وان أسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول ) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٥٤٩

## المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ٩١٨  
رد القضاة . دعاوى . تصرفات .

## القاعدة الشرعية

رد القضاة عن الأحكام انما يكون في  
الدعاوى وليست مواد التصرفات منها

## الحاقيق انونيشونى وفتاها

### نظام الوقف

لى فى هذا الموضوع ثلاث كلمات :

#### الكلمة الاولى

لا يوجد فى سجلات الحكومة ولا فى نشراتها ولا فى دفاترها احصاء رسمى عن مساحة الاطيان الموقوفة وعن عدد المقارات الموقوفة . بعض الكتاب ادعى ان الاطيان الموقوفة تبلغ مساحتها ١٥٠٠ و ١٥٠٠ فدان والبعض الآخر زعم انها ١٠٠٠٠٠٠ فدان . والبعض الاخير قال ان مساحتها تتفاوت بين ٥٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ فدان . والحقيقة التى اعرفها استنادا الى بعض المصادر الرسمية هى كالاتى :

س	ط	ف
١٣	٢١	٤٦٦٣٧٧ موقوفة وقفنا اهليا
٢	٥	٩٥٤٧٤ موقوفة وقفنا خيريا
١٣	٥	٤٩٣٥١ موقوفة وقفنا غير معلوم نوعه
٤	٨	٦١١٢٠٣ الجمله

هذه هى المساحة الحقيقية للاطيان الموقوفة فى القطر المصرى وما عداها فغير صحيح

اما الاملاك الموقوفة فيبانها كالاتى :

٩٩٩٦	عيننا موقوفة وقفنا اهليا
٤٦٦٤	عيننا موقوفة وقفنا خيريا
١٨٤٤	عيننا موقوفة وقفنا غير معلوم نوعه
١٦٥٠٤	الجمله

هذا هو الاحصاء الصحيح الذى يعول عليه

#### الكلمة الثانية

اذا عرفت هذا وعرفت ان مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى القطر المصرى ٦٥٠٠ و ٦٥٠٠ فدان يزرع منها بالفعل ٥٣٠٠٠٠٠ فدان عرفت ان الاطيان الموقوفة تبلغ عشر اطيان القطر المصرى

كله وفي حبس عشر ثروة القطر المقارية عن البيع والشراء والرهن تعطيل كبير لحركة المعاملات المدنية والتجارية في القطر

وتنأكد لك هذه الحقيقة أيضاً لما تلاحظ انه علاوة على ال ٦١١٢٠٣ أفدنة الموقوفة يوجد ١٤٨٣٩٧٢ فداناً في قبضة مصلحة الأملاك الأميرية خارجة أيضاً عن دائرة التعامل منها ١١٧ ١٠٥ فداناً بوراً غير منتجة و ٢٩١٦٤٨ فداناً بوراً سياحات ومراعى والباقي ٣٤٣٢٤ فداناً تزرعها المصلحة و ١٠٦٨٨٣ فداناً مؤجرة بالتفائش والمديريات فحمتها ١٤٨٢٩٧٢ فداناً خارجة عن المعاملات من بيع وشراء ورهن باضاقتها الى الأتبان الموقوفة تكون الجلة ٢٠٩٤١٧٥ فداناً خارجة عن دائرة المعاملات . معنى هذا أن ثلث أطيان القطر المصرى لا بيع فيه ولا شراء ولا رهن والبلاد التى يحبس فيها ثلث أطيانها عن لدوران مع دولاب المعاملات لا يمكن ان يرحى لها الرقى المالى والزراعى والتجارى والاقتصادى اللائق بها

احدى نتائج « جود » هذه الثروة الطائلة فى يد الوقف وفى يد الحكومة ان بقيت ٧٧٥ و ٣٤١ و ١ فداناً من اصل ٩٧٢ و ٤٨٢ و ١ فداناً من أطيان مصلحة الأملاك الأميرية بوراً . أى أن نسبة المعمور الى البور كنسبة واحد الى عشرة . وهى نسبة تروع حقاً من يغار على مصلحة هذه البلاد . ومن يستقرىء حالة الأتبان والأعيان الموقوفة يجد معظم الأتبان الموقوفة مهملة ومعظم الأعيان الموقوفة متخربة . فالنتيجة نتيجة محزنة بلا شك

هذا هو أثر « الجود » فى ذات الأتبان وفى ذات الأعيان . ولكن لهذا الجود اثر اخر فى حالة المستحقين وفى حالة الأهالى . أما المستحقون فكلنا نعلم ان حالة معظم الأديبة والعقيلة والمالية من أشد ما يكون حزناً لاني قلت واعدت القول مراراً وتكراراً « ان الاتكال على الوقف كالانكال على الارث يمنع الاتكال على النفس » وهذه حقيقة يجب ان يضعها أولو الأمر منا نصب عيونهم دائماً . ألا ترى ان معظم المستحقين انما هم من الناس العاطلين الذين لا يعملون عملاً مفيداً للبلد . معظمهم لا هم لهم الا اتفاق ريع أوقاف آبائهم واجدادهم فيما لا يجدى نفعا ولا يفيد . تراهم يقضون أعمارهم فى الكسل وفى البطالة . انظر الى وزارة الاوقاف تجدوا اشبه شيء بتكية يؤمها ٦٥٠٠ شخص من جميع الطبقات فى الهيئة الاجتماعية وفى آخر كل شهر أو فى آخر كل سنة يدون أيديهم اليها لقبض استحقاقهم . ولو جمعت هؤلاء الستة آلاف والخمس مئة ( وهم مستحقون فى ٨٢٨ وقفاً فقط تريدوا وزارة الاوقاف ) الى امثالهم من المستحقين فى الاوقاف الاهلية الاخرى الخارجة عن تحديث وزارة الاوقاف وتعد بالآلاف لاجتمع لديك جيش عرمرم من المستحقين والمستحقات الذين لا عمل لهم الا الأكل والشرب والتألق فى المأكل والملبس حتى انك لو رأيت أحد الاشبان منهم لما عرفت ان كان ذكراً أو انثى أو خنثى . وبمحضرتى فى هذه المناسبة قول



مأثور عن الايطاليين جعلوه شعارهم في هذا العهد الحديث عهد الفاشيست ألا وهو قولهم « لا تطعموا من لا عمل له » ولو اتخذنا شعارهم وطبقناه هنا لمات نصف المستحقين جوعاً .

### الكلمة الأخيرة

تبعث الحركة الفكرية في تركيا وسورية وتونس والجزائر ومراكش وفي بعض البلاد الشرقية فوجدت آميال الاقوام هناك ترمى الى محو أثر الأوقاف تدريجياً . وللمهم ادركوا بعد هذه القرون الطويلة ان بقاء نظام الوقف كما كان عليه العهد من قديم الزمان أصبح لا يلائم روح العمران الحالية فسموا في جبل حالة الثروة المقاربية مطابقة لمتطلبات هذا الزمان

لهذا يحسن رجال الأمة هنا ان يدرسوا نظام الوقف درساً دقيقاً وأن يعدلوه تعديلاً يطابق مقتضيات هذا الزمان وهذا المكان  
عزير فمانكي

### المحاكم الشرعية والمجالس المالية

حدأ يحدو بالحكومة الى النظر فيه ووضع تشريع نهائي له تمتع معه الفوضي الحالية والارتباك الناشئ من جرائها . ولدى وزارة الحفانية من البيانات والحوادث العديدة في هذه المسائل وفي تنازع الاختصاص بين هذه الجهات الشرعية المختلفة ما يكفي للنظر في اختيار أحسن الطرق الكفيلة بامتناع أسباب الشكاوى الحاضرة « والحق ان عدم تحديد السلطة التي ينتهي اليها اختصاص المجالس المالية وتبتدى منها سلطة المحاكم الشرعية قد أوجب الارتباك الزائد بتناقض الاحكام والقرارات التي تصدر في المسألة الواحدة . وجبذا لو عملنا بحكم الشرع الشريف وتركنا للمجالس المالية حق الفصل

سرنا ما ورد على لسان حضرة صاحب المعالي مقرر الميزانية في مجلس النواب من ان اللجنة المشكلة بوزارة الحفانية للنظر في اصلاح النظم القضائية بالمحاكم الشرعية قد تقدمت خطوات واسعة في عملها كما راجعت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها . وكذا لائحة الاجراءات الداخلية .

ومن الاصلاحات المرغوب فيها كثيراً البحث في نظام قضاء الاحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية وعلاقته بقضاء المحاكم الشرعية وذلك لوضع حد لتناقض الاحكام بين هذه المحاكم بعضها وبعض . وقد بلغ أمرها

الشرعية هو الاستثناء على خلاف ما يجري به العمل الآن من قلب القاعدة بجعل اختصاص المحاكم الشرعية هو الأصل عند عدم الاتفاق . واختصاص المجالس المالية هو الاستثناء عند الاتفاق . اما القرارات الشاهانية فقدية صدرت في سنة ١٨٥٦ وقد نسخها القانون المدني المختلط الصادر في سنة ١٨٧٥ والقانون المدني الأهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ هذا فضلا عن ان القرارات صدرت مخالفة لحكم الشرع الشريف كما قلنا

عزيز هانكي

## ٢

يظهر ان الاستاذ مارك كوهين المحامي لم يفهم المقال الذي كتبه في مقطع ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ عن اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية في المنازعات الخاصة بموارث ابناء الطوائف غير الاسلامية . فنسب الى قولنا لم أقله . وادخل في مقال ما ليس منه . واخرج منه ما ليس فيه . قلت بأنه حسب المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران يجب ان يتبع في الموارث احكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين اما الذميون فيتبع في موارثهم احكام احوالهم الشخصية ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام الا ان تراضوا وترافعوا الى المحاكم الشرعية . وقلت ان هذا هو ايضا مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني التي نصت بكل صراحة على ان يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي وختمت

في جميع مسائل الموارث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية بدون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعا ألا ترى ان المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران تنص صراحة على انه ( يتبع في الميراث احكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين . واما الذميون فيتبع في موارثهم احكام احوالهم الشخصية . وان تراضوا وترافعوا اليها فيحكم بينهم بحكم الاسلام )

إذن الاصل ان يكون الاختصاص للمجالس المالية . اتفق الورثة او لم يتفقوا سواء . ولا تختص المحاكم الشرعية الا اذا اتفق الورثة فيما بينهم على رفع الأمر اليها

وهذا هو مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني ايضا . اذ قد نصت بكل صراحة على ان ( يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي )

اذن الشرع والقانون اتفقا على ان الحكم في المنازعات المتعلقة بالموارث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية انما هي من اختصاص المجالس المالية دون المحاكم الشرعية . اللهم الا اذا اتفق الخصوم على رفع الأمر الى المحاكم الشرعية . ففي هذه الحالة وحدها - حالة اتفاق الورثة على رفع الأمر الى المحاكم الشرعية - تختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في النزاع . فاختصاص المجالس المالية هو الأصل واختصاص المحاكم

مقال هذا بقولى ( اذن الشرع والقانون اتفقا على ان الحكم فى المنازعات الخاصة بموارىث ابناء الطوائف غير الاسلامية انما هى من اختصاص المجالس المالية دون المحاكم الشرعية بحكم القانون وبمحكم الشرع )

هذا ما قلته ولم اقل شيئاً سواه . فاما معنى قول الاستاذ مارك كوهين بانى اريد ( توسيع اختصاص المجالس المالية وتخويلها حق الفصل فى جميع مسائل الموارىث الخاصة بابناء الطوائف غير الاسلامية من دون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعاً )

المسألة ليست مسألة توسيع اختصاص المجالس المالية وتخويلها حقاً لم يكن لها من قبل وانما المسألة مسألة اظهار ما للمجالس المالية من حق قديم مرتكز على حكم الشرع وعلى نص القانون اما قول الاستاذ مارك بان نص المادة ٥٤ من القانون المدنى جاء مؤيداً ومتماً للقاعدة التى وضعها الخط المايونى الصادر فى سنة ١٨٥٦ فغير صحيح . والصحيح هو العكس على خط مستقيم . لأن المادة ٥٤ من القانون المدنى جعلت الحكم فى الموارىث على حسب المقرر فى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . اما الخط المايونى فجعل اختصاص المجالس المالية اختيارياً اذا طلب الخصوم احوالها اليها . فالقاعدة التى وضعها المادة ٥٤ من القانون المدنى هى قاعدة الزامية اوجبت على جميع الورثة الخضوع لها وجعلتهم خاضعين لقانون الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . أما

الخط المايونى فجعل الاختصاص اختيارياً عندما يتفق الخصوم على رفع امرهم الى البطريك أو رئيس الطائفة أو المجلس الملى . فقول الأستاذ كوهين اذن بان نص المادة ٥٤ من القانون المدنى جاء مؤيداً او متماً للقاعدة التى وضعها الخط المايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ قول لا يطابق الواقع

الذى يهمنى من هذا البحث هو تعيين القانون الواجب تطبيقه على تركات غير المسلمين دون البحث فى اى الهيئات القضائية اولى بالحكم ان كانت المحاكم الاهلية او المجالس المالية . لان بعض الاحكام الخاصة بالموارىث حسب أحكام الشريعة الاسلامية الفراء لا تتفق وأخلاق وعادات وطباع وعرف المسيحيين . فخذ لك مثلاً عدم قيام الفرع مقام الأصل عند عدم وجوده وقت وفاة المورث . كأن يتوفى شخص ويترك ابناً وابن ابن فكل التركة تؤول الى الابن بحسب احكام الشريعة . لاسلامية الفراء ولا يأخذ ابن الابن شيئاً مع ان جميع الشرائع الأخرى تجعل الفرع وهو ابن الابن يقوم مقام الأصل وهو ابوه فيزاحم الابن ويأخذ الحصة التى كانت تؤول لايه لو كان حياً وقت وفاة المورث . واقرب حادثة تمحضرنى فى هذا الموضوع حادثة وفاة كبير أغنياء الزنازيق الذى توفى عن ٢١٠٠٠ فدان فى الشرقية والدقهلية والفريية وعقارات لا تعد ولا تحصى فى بندر الزقازيق وفى مصر القاهرة ويقدر العارفون تركته بأربعة ملايين من الجنيهات . اذ توفى فى



حياته ابنه الاكبر وترك ولدين ذكرين وثلاث بنات . وتوفيت في حياته ايضاً بنته الصغرى وتركته ولداً . ولما توفي هو من شهرين اقسام اولاده الموجودون على قيد الحياة تركته ولم يرث اولاد ابنه الاكبر شيئاً ولم يرث ابن بنته شيئاً ظناً منهم بأن التركة يجب ان يتمشى عليها حكم الشريعة الاسلامية الغراء التي لا تجوز قيام الفرع مقام الأصل مع ان الشرع نفسه يقول بوجوب تطبيق احكام احوال المسيحيين الشخصية عليهم الا اذا تراضوا هم جميعاً على ان يحكم بينهم بحكم الاسلام ومع ان القانون المدني جعل الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى

هذا هو الخطأ الذي ساد اذهان الناس وأردت بيانه . ومادام حكم الشرع صريحاً ونص القانون صريحاً في وجوب تطبيق احكام الاحوال الشخصية للملة التابع لها المتوفى فلا معنى للتمسك بالفرمانات العتيقة التي اصبحت في حكم العدم بعد مانسخها القانون المدني الاهلي والقانون المدني المختلط وبعد ما سقطت سيادة تركيا عن مصر ولا سيما وان الخطأ الهايوني يخالف حكم الشرع على خط مستقيم كما بينت . اما الاحتجاج بقضاء بعض المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة فلا يجدي مع وجود هذه النصوص الصريحة

عزير خانكي

### محكمة استئناف مصر الأهلية

حضرة صاحب العزة تقيب المحامين

اتشرف باخبار عزتكم ان حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا رئيس محكمة جنايات  
بنى سويف كتب الينا بالامالة عن نفسه وبالنيابة عن حضرتى زميليه ان حضرات محامى محكمة  
بنى سويف وفرعيها ( المنيا والفيوم ) قاموا فى العامين القضائين الماضيين بمساعدة المحكمة اثناء عملها  
فى غضونهما مساعدة جدية تستدعى الشكر والثناء المستطابين فترجوا التكرم بتبليغ حضراتهم  
ذلك مشفوعا بثنائنا الجزيل ولنا الأمل العظيم ان هذه المساعدة الجليلة تستمر خدمه العدالة

وتفضلوا عزتكم بقبول وافر الاحترام ما  
رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية

### نقابة المحامين الاهلية

حضرة صاحب المعالي رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية

تشرفت بوصول كتاب معاليكم رقم ١٢٣٥ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ المتضمن شكر  
حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة جنايات بنى سويف عن نفسه وبالنيابة عن حضرتى زميليه  
لحضرات محامى محكمة بنى سويف وفرعيها ( المنيا والفيوم ) لما قاموا به فى العامين القضائين  
الماضيين من مساعدة المحكمة اثناء عملها فى غضونهما مساعدة جدية وقد عرضناه على مجلس النقابة  
بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ يونيه الجارى فقرر اهداء وافر الشكر لهيئة المحكمة المذكورة على هذا  
التقدير الذى قابله المحامون بالثناء المستطاب لما فيه من تشجيعهم على تأدية واجبهم ولما يوجد  
من حسن الثقة .

فترجو من معاليكم تبليغ هذا القرار لحضرات اصحاب السعادة والعزة رئيس وعضوية محكمة  
جنايات بنى سويف .

هذا وفى تاريخه قد أبلغنا حضرات محامى دائرة هذه المحكمة بخطاب معاليكم المذكور  
وتفضلوا بقبول وافر شكرى مع فائق احترام ما  
تقيب المحامين

العدد التاسع والعاشر	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٨٤٩	متى يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية . فقد لحكمى محكمة مصر الصادرين في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ و ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ( لخصرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمى المحامى )	
نمرة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٤٨٢	٨٥٨	نقض . تأجيل الحكم . لا بطلان . .
٤٨٣	٨٥٩	نقض . اثبات . مدع مدنى . شهادة . يمين . تأجيل الحكم .
٤٨٤	٨٦٠	نقض . قرعة . طلبة علم . معهود رسمى . معافاة من الخدمة العسكرية . شيخ بلد . عدم تبليغ . نستر .
٤٨٥	٨٦١	نقض . حق الدفاع . اخلال به . سماع شهود . نقي . تقدير شهادتهم .
٤٨٦	٨٦٢	نقض . معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حضورى . غيابى . اعلانه . ميعاد الطعن .
٤٨٧	٨٦٣	نقض . علانية الجلسة . ذكرها . بطلان .
٤٨٨	٨٦٤	نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .
٤٨٩	٨٦٤	نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .
٤٩٠	٨٦٥	نقض . حكم . بيان الاسباب . خلوها . بطلان .
٤٩١	٨٦٥	نقض . اختلاس . تحصيل مبلغ وقيد اقل .
٤٩٢	٨٦٦	نقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .
٤٩٣	٨٦٦	نقض . سرقة . زلط ورمال الجبال . مال مباح .
٤٩٤	٨٦٧	حسبى . تقرير نفقة . تقرير اسقاطها . اختصاص قاضى الاحوال الشخصية .
٤٩٥	٨٦٨	مسئولية . ضرر . تعويض بسبب المسئولية . خطأ . قصير . علاقة الخطأ بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم . صيانة الطرق .
		محكمة النقض والابرار
		محكمة استئناف مصر الاهلية
		المجلس الحسبى العالى



المحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٤٩٦	٨٦٩	محكمة استئناف مصر الاهلية
٤٩٧	٨٧١	» » » »
٤٩٨	٨٧٣	» » » »
٤٩٩	٨٧٣	» » » »
٥٠٠	٨٧٥	» » » »
٥٠١	٨٧٧	» » » »
٥٠٢	٨٧٨	» » » »
٥ ٣	٨٨٢	جنايات بنى سويف
٥٠٤	٨٨٣	» » » »
٥٠٥	٨٨٥	استئناف اسيوط
٥٠٦	٨٨٧	محكمة جنايات قنا
٥٠٧	٨٨٨	» » » »
٥٠٨	٨٩١	محكمة مصر الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٠٩	٨٩٤	محكمة مصر الابتدائية الاهلية غرامات جبركية . طبيعتها . جواز استئناف احكامها . مجهولة القيمة .
٥١٠	٨٩٦	حكم محكمين . معارضة . ايقاف التنفيذ .
٥١١	٨٩٦	حراسة . نزاع في ملك . في حيازه . وجود دين مسجل شروط الحراسة .
٥١٢	٨٩٨	استئناف . حكم بخلاف . حكم سابق . نصاب الدعوى .
٥١٣	٩٠٠	مراقبة . مبيت في منزله .
٥١٤	٩١	تحكيم . حكم معارضة . في امر التنفيذ . ايقاف التنفيذ .
٥١٥	٩٠٣	بيع . تسجيل . طلب الحكم بالملكية .
٥١٦	٩٤	استئناف . محل مختار . اعلان المستأنف . في قلم الكتاب .
٥١٧	٩٠٥	قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب . لا تأثير له
٥١٨	٩٠٦	معارضة . تنبيه نزع ملكية . حكم بيع عقار .
٥١٩	٩٦	بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون نمرة ٢٤ سنة ٢٣ . تحقيق النيابة . حفظ الدعوى . براءة . قرار بان لا وجه . عدم كفاية الادلة . متهم . اشتباه انذاره .
٥٢٠	٩٠٨	التماس . تنازل الملتبس . شطب . غرامه .
٥٢١	٩٠٩	معارضة . حكم جنائي . محام توكيل .
٥٢٢	٩١٠	اجنبي . تنازل عن دعويته . اختصاص المحاكم الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب . نظام عام . دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة اجنبي .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الأحكام
٥٢٣	٩١١	محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية
٥٢٤	٩١٤	» » الفشن »
٥٢٥	٩١٦	» » اسيوط »
٥٢٦	٩١٧	» » ابي قرقاص »
٥٢٧	٩١٨	» قنا الجزئية الاهلية
٥٢٨	٩١٩	» » سوهاج »
٥٢٩	٩٢٠	» » طهطا »
٥٣٠	٩٢٢	» » جرجا »
٥٣١	٩٢٣	» » اسنا »
٥٣٢	٩٢٤	فئوى شرعية
٥٣٣	٩٢٥	» »
٥٣٤	٩٢٦	» »
٥٣٥	٩٢٦	» »
٥٣٦	٩٢٨	» »
٥٣٧	٩٢٩	» »
٥٣٨	٩٣٠	» »
٥٣٩	٩٣١	» »
٥٤٠	٩٣٢	المحكمة العليا الشرعية
		ولاية الاب . بيع الخيرية .
		وزارة الاوقاف . صفتها الحكومية . دكرتو
		سنة ١٨٩٢ . ادخالها ضامنة . اختصاص .
		قاصر . ادارة امواله . اجارة . وصى . تعارض
		اجارة . القاصر مع اجارة الوصى .
		اجارة . تعارض عدة اجارات . تسجيل وضع يد
		قاضي جزئى . جنحة . جناية . اختصاص .
		عاهة مستديعة . تشويه .
		ملكية . حكم برفض الدعوى . قيمته . منطوقه
		اسبابه .
		حكم غيابى . انقضاء الجلسة . معارضة .
		حضور . المعارض وقت انعقاد الجلسة .
		اجارة . تعرض . اخطار المالك . كيفية الاخطار .
		بيع . عقد رضائى لا عقد شكلى . شفعة . تسجيل
		العقد . جواز .
		وقف . ناظر حسبى . مشرف . وظيفته .
		نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار .
		وقف . نظر . الشروط العشرة . التغيير والتبديل
		فى النظر .
		وقف . موت الواقف . زراعة . تركة . وقف .
		وقف . حكر . تقريره . زيادة . بناء . غراسه .
		اب . ولاية . تصرفات
		اب . ولاية . تصرفات
		بناء فندق . جمعية خيرية اسلامية . استقلال .
		ارث . طلاق . مرض .



نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٤١	٩٣٢	المحكمة العليا الشرعية وقف . اقباط . اختصاص .
٥٤٢	٩٣٣	» » » ارث . طلاق . مرض .
٥٤٣	٩٣٤	» » » وقف . نظر . ارشدية بسبق اقرار .
٥٤٤	٩٣٥	» » » وقف . ناظر . رقيق .
٥٤٥	٩٣٧	» » » ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز .
٥٤٦	٩٣٧	» » » اذن بالخصومة . ناظر وصية . خيانة .
٥٤٧	٩٣٨	» » » ميراث . مقنود .
٥٤٨	٩٣٩	» » » وقف نفقة . استحقاق . اختصاص المحاكم الشرعية .
٥٤٩	٩٤١	» » » رد القضاة . دعاوى . تصرفات .
	صفحة	فهرست الابحاث القانونية
٩٤٢		بحث في نظام الوقف ( لحضرة لاساذ الفاضل رئيس تحرير هذه المجلة . عزيز بك خانكي المحامي )
٩٤٤		المحاكم الشرعية والمجالس المالية ( لحضرة الاستاذ الفاضل رئيس تحرير هذه المجلة عزيز بك خانكي المحامي )
٩٤٨		خطاب صادر من صاحب المال رئيس محكمة استئناف مصر لحضرة نقيب المحامين ورد حضرة النقيب
رئيس التحرير: عزيز خانكي		



نقابة المحامين الاهلية

# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين الاهلية

فهرست

السنة السابعة

١٩٢٦ - ١٩٢٧

المطبعة العصرية

تحت إشراف المحامي

١٩٢٦ - ١٩٢٧





# بيان

فهرست السنة السابعة

مقالات وابحاث

- ١ - { بحث في شرح المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق  
الجنايات ( لحضرة الاستاذ الفاضل عبد المجيد  
افندي السيد نصر المحامي )  
عدد ١ ص ١
- ٢ - { بحث في قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه  
في المحاكم الاهلية ( لحضرة الاستاذ الفاضل  
سليم افندي ابراهيم سلام المحامي )  
عدد ١ ص ٦
- ٣ - { التقادم الخمسي وقانون التسجيل الجديد ( لحضرة  
الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي )  
عدد ٢ ص ٩٧
- ٤ - { بحث في تجنيد العربان وامتيازاتهم ( لحضرة  
الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة الانتخابات  
والسكرتارية بوزارة الداخلية )  
عدد ٢ ص ١٦٦
- ٥ - { بحث حول الاثر الرجعي لقانون المجالس الحسينية  
الجديد ( لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح  
بك السيد وكيل كلية الحقوق سابقا والآن رئيس  
نيابة محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة )  
عدد ٢ ص ١٦٩
- ٦ - { اعمال معهد القانون الدولي بمدينة الهاي ( لحضرة  
الاستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم رياض المحامي  
وعضو مجلس معهد القانون الدولي بالهاي ومدرس  
القانون الدولي بالمدرسة الحربية )  
عدد ٣ ص ١٨١

- ٧ - { الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والاهلية  
( لحضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الكريم بك  
روؤف المحامي ) } عدد ٣ ص ٢٨٣
- ٨ - { بحث في الرجوع على محيل الكيالة لسدادها  
( لحضرة الاستاذ الفاضل اميل افندى توتونجى  
المحامي ) } عدد ٣ ص ٢٨٥
- ٩ - { بحث في الوقف . هل الوقف من الدين ؟ آثار  
الاقواف الاهلية في المصلحة العامة . اسباب  
الوقف . ( المحاضرة التي القاها حضرة صاحب  
السعادة محمد باشا على المحامي ووزير الاوقاف  
سابقا في قاعة محكمة الاستئناف وتعليق جريدة  
السياسة . } عدد ٤ ص ٣٠٩
- ١٠ - { بحث في اوجه النقص التشريعى لقانون التسجيل  
الجديد وفي كيفية سد هذا النقص وطريقة  
علاجه ( لحضرة الاستاذ الفاضل الدكتور  
عبد السلام بك ذهني القاضي بمحكمة مصر الاهلية  
الجديدة ) } عدد ٤ ص ٤٣٣
- ١١ - { بحث في هل الدين بمصاريف صيانة العقار ممتاز  
طبقا للمادة ٦٠٣ - ٧٢٩ مدنى ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل السيد حامد افندى فهمي المحامي ) } عدد ٥ ص ٤٥٣
- ١٢ - { بحث في نظام المعاشات المدنية ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل الياس افندى روقايل عياشى المحامي  
بقسم قضايا وزارة المالية ) } عدد ٥ ص ٥١٧
- ١٣ - { تقرير مجلس نقابة المحامين الاهلية المرفوع  
للجمعية العمومية عن اعماله في سنة ١٩٢٦ } عدد ٥ ص ٥٢٢
- ١٤ - { السبب الصحيح في التقادم الخمسي والاوزاع  
الشكلية في التسجيل الجديد ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني القاضي  
بمحكمة مصر الاهلية ) والاستاذ السابق لقانون  
المدنى والتجارى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية } عدد ٦ ص ٥٣٥



- ١٥- { النظام الحالى لتسجيل الحقوق العينية فى مصر .  
 المحاضرة التى القاها جناب العالم جولى وتلى بك المستشار  
 الملكى بوزارة المالية فى دار محكمة مصر المختلطة } عدد ٦ ص ٦٢٢
- ١٦- ترجمة حياة المغفور له محمد قدرى باشا عدد ٦ ص ٦٤٦
- ١٧- { اقتراحات وتعليقات على قوانين الاحداث الجنائية  
 فى مصر ( لفضرة الاستاذ الفاضل محمد بك  
 طاهر راشد وكيل نيابة احدث مصر سابقاً ) } عدد ٧ ص ٦٥٧
- ١٨- { ضرورة الغاء الاوقاف الاهلية ( لفضرة الاستاذ  
 الفاضل مصطفى بك صبرى المحامى ) } عدد ٧ ص ٧٥١
- ١٩- { الجوامع ومتى تعتبر من الاملاك العامة ( لفضرة  
 الاستاذ الفاضل ابراهيم افندى سعيد انحامى ) } عدد ٧ ص ٧٥٤
- ٢٠- { علم النفس الشرعى وكشف الجرائم ( لفضرة  
 الاستاذ الفاضل محمد بك فتحى وكيل نيابة مصر ) } عدد ٨ ص ٧٦٩
- ٢١- { قوانين الاحداث الجنائية وبعض ملاحظات  
 عليها ( لفضرة الاستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم  
 رياض المحامى بقسم قضايا الحكومة بوزارة  
 الاشغال ووكيل نيابة احدث مصر سابقاً ) } عدد ٨ ص ٨٣٢
- ٢٢- { متى يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى  
 التزوير الفرعية ( لفضرة الاستاذ الفاضل حامد  
 بك فهمى المحامى ) } عدد ٩ و ١٠ ص ٨٤٩
- ٢٣- نظام الوقف لفضرة رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤٢
- ٢٤- { المحاكم الشرعية والمجالس المالية لفضرة رئيس  
 تحرير هذه المجلة } عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤٤

## حرف الالف

- |    |  |   |  |
|----|--|---|--|
| ٨  | اتلاف ثمار نخيل . مادة ٣٢١ و ٣٢٢<br>عقوبات .<br>(نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦<br>ص ٥٥٨ نمرة ٣٦٢)                               | ١ | أب . ولايته . تصرفات<br>(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦<br>عدد ٥ ص ٤٧١ نمرة ٢٢٣)   |
| ٩  | إجارة . مدة جديدة . قوة الشيء<br>المحكوم فيه<br>(البان الجزئية الاهلية — ١٠ يونيو<br>سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٦ نمرة ٢٧)                    | ٢ | أب . ولاية . خيرية . بيع . إذن<br>بالخصومة . قوته امام القضاء الاهلى .<br>امام القضاء الشرعى .<br>(ميت نمر الجزئية الاهلية — ٢٥ نوفمبر<br>سنة ١٩٢٥ عدد ٦ ص ٦٠٧ نمرة ٤٠٥) |
| ١٠ | اجارة اشخاص . مستخدم . رقت .<br>مكافأة . تنازل . فسخ عقد الياجارة<br>(بروكسل — اول ابريل سنة ١٩٢٦ عدد<br>٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٦)           | ٣ | أب . ولاية الأب . بيع . الخيرية .<br>(ميت عمر — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد<br>٩ و ١٠ ص ٩١١ نمرة ٥٢٣)   |
| ١١ | اجارة اشخاص . حكومة . مسئوليتها<br>خفير نظامى . خادم . مخدوم<br>(مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر<br>سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٠ نمرة ١٥٨)    | ٤ | أب . ولايته . تصرفات<br>(قوى شرعية — ١٥ يناير سنة ١٩٢٧<br>عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٩ نمرة ٥٣٧)   |
| ١٢ | إجارة . اسبقية . تنازع مستأجرين .<br>تسجيل تام . اجارات طويلة<br>(التصوره الكلية الاهلية ١٤ فبراير<br>سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٦٤) | ٥ | أب . ولايته . تصرفات<br>(قوى شرعية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧<br>عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٠ نمرة ٥٣٨)   |
| ١٣ | اجارة . شراعى . قوة قاهرة<br>(مما لوط الجزئية — ٣١ يناير سنة<br>١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٦ نمرة ١٧٤)   | ٦ | اتعاب محاماة . الحكم بها . جزء من<br>الحكم . حجز . تنفيذ . اشكال .<br>(جرجا — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ١<br>ص ٥٨ نمرة ٣٤)   |
|    |  | ٧ | اتلاف زراعة . بيان ماهية الاتلاف .<br>نوعه .<br>(نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد<br>٢ ص ١١٠ نمرة ٧٩)  |

١٤	اجارة . رفت . خادم . مستخدم . مرتبه . تعويض (بروكسل — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٢ من ٢٧٣ نمرة ١٩٦)
١٥	اجارة . خادم . رفت . تعويض . اخطار . زمنه . (انقرس — ٩ اغسطس سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٣ نمرة ١٩٧)
١٦	اجارة اشخاص . مستخدم . مرض . رفت . (انقرس — ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٤ نمرة ١٩٨)
١٧	اجارة اشخاص . رفت . تعويض . اخطار . زمن غير معين (انقرس — ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٤ نمرة ١٩٩)
١٨	اجارة . حق المؤجر في حبس المفروشات . حق المستأجر في ملكية المفروشات تصادم الحقين (شاراتون — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتطبيق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣ من ٢٧٨ نمرة ٢١٢)
١٩	اجارة . تجديد الايجارة . اثباتها . البدء في تنفيذها (استئناف باريز — ١٥ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٨٠ نمرة ٢١٦)
٢٠	اجارة . تغيير وجه الانتفاع بالعين
٢١	اجارة . شريك . اجارة حصة الشريك بطلان (جربا الجزئية الاهلية — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٢٨٠ نمرة ٢٥٦)
٢٢	اجارة . دور علوى . دور سفلى . تصادم حق المالك بحق المستأجر (ليبج — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٤ من ٢٨٨ نمرة ٣٠١)
٢٣	اجارة (انظر نزاع ملكية نمره ٤٧٩)
٢٤	اجراءات . دعوى بطلان الاجراءات . احكام . طرق طعن . (المنصورة الكلية الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٦ من ٥٩٧ نمرة ٣٩٨)
٢٥	اجارة . اثبات . بدء في التنفيذ . كتابة . اقرار بيمين (ديروط الجزئية الاهلية — ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٧ من ٧٤٩ نمرة ٤٥٣)
٢٦	اجنبى . تنازل عن رعوته . اختصاص الحاكم الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب . نظام عام . دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة اجنبى (مها الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٩١٠ نمرة ٥٢٢)



٢٧	اجارة . تسجيل . وضع يد . تعارض عدة اجارات ( ابى قرقاس الجزئية الاهلية — ١٥ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٧ نمرة ٥٢٦ )	اجنبى . اختصاص المحاكم الاهلية . اسيوط الكلية الاهلية — ٣١ يناير سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٤٢ نمرة ٢٣
٢٨	احداث . اصلاحية . زمن اخلاء . تحديده وتعيينه . ( نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٠ نمرة ٣ )	٣٤ اختصاص المحاكم المختلطة . ( انظر وصاية نمرة ٥٤٠ )
٢٩	احكام اجنبية . احكام محكمين . الصيغة التنفيذية . المحكمة المختصة . احوال ( السين ياريس — ٢ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨١ نمرة ٢٢٠ )	٣٥ اختصاص المحاكم المختلطة . احكام اهلية . قيمتها بالنسبة الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب استئناف مختلط — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٣ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٢
٣٠	احكام روسية . محاكم اجنبية . احكام اجنبية ( بروكل ٥ يونيه سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٧ نمرة ٢٩٩ )	٣٦ اختصاص القاضى الجزئى . بعد تحديد المبلغ المدعى به . النزاع فى اصل الدين . اثره . المادة ٣٠ مرافعات ( مصر الكلية الاهلية — ٤ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٢ نمرة ١٥٩ )
٣١	اختصاص القاضى الجنائى . بعد الحكم بالبراءة . نظر دعوى مدنية نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٨ نمرة ١	٣٧ اخفاء أدلة الجريمة . علم بوقوع الجريمة . اعانة الجانى . ايواء الجانى . سوهاج الجزئية الاهلية — ١٧ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٨ نمرة ١٧٥ )
٣٢	اختصاص المحاكم الاهلية — ايران . حماية . زوجة . استئناف اهلى — ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ١٩ نمرة ١١	٣٨ اختصاص المحكمة المختلطة . ( انظر دهن نمرة ٢٨٣ )
٣٣	اختصاص عام . ادخال اجنبى . صالح اختصاص تحت يد اجنبى ( استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٠ نمرة ٢٧٩ )	٣٩ اختصاص المحكمة المختلطة ( انظر شفعة نمرة ٣٣٩ )
		٤٠ اختصاص القاضى المختلط . تقدير الدين

٤١	اختصاص المحاكم الاهلية . مصاريف الدعوى الشرعية (مصر الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨١ نمرة ٣٨٧)
٤٢	اختصاص محاكم الاخطا . وجوب عرض القضايا عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا . (الخيم الجزئية الاهلية — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٨)
٤٣	اختصاص محكمة الخط . مساقى . منع تعرض (ديروط الجزئية الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٩)
٤٤	اختصاص . عود . جناية . تقدير الادلة . بمعرفة محكمة الجنج (مصر الكلية الاهلية — ١٨ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٤ نمرة ٤٤٤)
٤٥	اختلاس . تحصيل مبالغ وقيد أقل (نقن اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٦٥ نمرة ٤٩١)
٤٦	اختصاص المحاكم الاهلية ( انظر دعوى اثبات حالة ٢٦٠ )
٤٧	اختصاص القاضى الجزئى . جنحة . جناية . اختصاص . عاهة مستديمة .
٤٨	تشويه (قنا الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٨ نمرة ٥٢٧)
٤٩	ادارة . اختصاص جهة الادارة . تكليفها بعمل معين . مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (اسيوط الجزئية الاهلية — ٢٢ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٣ نمرة ٤٠٧)
٥٠	ارتفاق . حقوق الارتفاق . مطل . مناور . جامع (البان الجزئية الاهلية — ٣ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٢ ص ١٣١ نمرة ٩٦)
٥١	ارتفاق . رتبها لاناك . تجزئة الملك بيع اجزاء منها للملاك مختلفين (مصر الكلية الاهلية — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة) عدد ٤ ص ٣٥٥ نمرة ٢٤٤)
٥٢	ارتفاق . تعديله . زيادة فيه (مصر الكلية الاهلية — أول مارس سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٠٠ نمرة ٤٣٩)
٥٣	ارث . طلاق . مرض المحكمة العليا الشرعية ١٢ اكتوبر سنة ٨٩٨ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٢ نمرة ٥٤٠)
٥٤	ارث . طلاق مرض (المحكمة العليا الشرعية — ١١ مايو سنة ٩٠٥ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٣ نمرة ٥٤٢)

نظام عام	٥٤	ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز (المحكمة العليا الشرعية — ٢٧ ديسمبر سنة ١٠٦٠ عدد ١٠٩١ ص ١٠٩٧ نمرة ٥٤٥)
( استئناف اهلى — ٢٩ يونية سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢١٨ نمرة ١٥٦ )	٥٥	استئناف اعلان حكم ابتدائي . مكتب محام متدب . صحته . طلب المعافاة . قطع المدة (استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٤ نمرة ٨ )
استئناف . حكم محاكم الاخطا . اختصاصها ترع وجسور . اختصاص المحاكم الاهلية ( السطة الجزئية الاهلية — ١٥ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٠ نمرة ١٦٩ )	٥٦	استئناف الاحكام التمهيدية . ميادها . نظرية القانون الفرنسى . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبه . مهر . اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع أدية . علاقة الحاطب بالمخطوبة ( استئناف مصر الاهلية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ١٧ نمرة ١٠ )
استئناف . حكم صادر من محكمة الخط . خلو العريضة من اسباب الاستئناف . هل يلغها ويجعل الاستئناف باطلا شكلا ؟ (بيت عمر الجزئية — ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٤٤ نمرة ١٧٢ )	٥٧	استئناف . عدم قابلية الحكم للاستئناف نظام عام . حكم الاختصاص . استئناف الموضوع ( استئناف اهلى — ١٦ يونيه سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١١ نمرة ٨١ )
استئناف . قرار بسماع الدعوى (المحكمة العليا الشرعية — ٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٩ نمرة ١٨٢ )	٥٨	استئناف . احكام الاختصاص . مواعيد استئنافها . دعاوى الاسترداد ( ملط الكلية الاهلية — ٢٥ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٣ نمرة ٩١ )
استئناف . اسباب وجيزة . شفعة . وجوب ادخال البائع والمشتري . امام اول درجة . امام الاستئناف ( استئناف مختلط — ١٨ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٠ نمرة ١٩٠ )	٥٩	استئناف . رفعه بعد الميعاد القانونى . الى المعلن ( استئناف مصر — ١٣ اكتوبر سنة ٩٢٣ عدد ٤ ص ٣٤١ نمرة ٢٣٥ )
استئناف : اعلانه بداية الميعاد بالنسبة الى المعلن ( استئناف مصر — ١٣ اكتوبر سنة ٩٢٣ عدد ٤ ص ٣٤١ نمرة ٢٣٥ )	٦٥	استئناف . انذار بوجوب قيده . اعلانه



٧١	استئناف . صحيفة الاستئناف . صحيفة المعارضة . بيان الاسباب . بطلان . سقوط الحق في التمسك ( قنا الكلية الاهلية — ١٤ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٣ نمرة ٣٥٦ )	٦٦	في قلم الكتاب . في المحل المختار . ميعاد المسافة . القيد في الجدول . تاريخ القيد لا تاريخ توريد الرسوم ( استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٧ نمرة ٢٤٠ )
٧٢	استئناف النيابة . طلب تخفيف العقوبة تشديد . جواز ( قنن املى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٦ )	٦٧	استئناف . حكم جزئى . قضى برد وبطلان سند . أصل الدعوى أقل من النصاب الجائز استئنافه . جواز الاستئناف ( مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٦ وتعليق حضرة عبد الفتاح بك السيد عدد ٤ ص ٣٥١ نمرة ٢٤٣ )
٧٣	استئناف . دعوى جديدة . طلبات جديدة . تغيير الصفة ( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٥ نمرة ٣٧٥ )	٦٨	استئناف . حكم جنائى غيايى . معارضة مادة ١٥٤ جنایات ( مصر الكلية الاهلية — ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٤ نمرة ٢٤٧ )
٧٤	استئناف . حكم مرمى المزداد . اجراءات البيع فقط ( استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٧ نمرة ٣٧٦ )	٦٩	استئناف . محل مختار . قلم الكتاب . انذار بوجوب القيد ( استئناف مصر — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٣١ )
٧٥	استئناف . قيده . مادة ٣٦٣ مرافعات ( استئناف مصر — ١٦ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٦٩ نمرة ٣٧٨ )	٧٠	استئناف . خصم ثالث . طلبات جديدة ( استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٣٢ )
٧٦	استئناف النائب العمومى . بعد صدور حكم نهائى . نظام عام ( الرقازيق الكلية الاهلية — ١٨ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٦ نمرة ٣٩٧ )		استئناف . تحضير . دعوى مستعجلة وجوب مرورها على قاضى التحضير ( بنى سويف الكلية الاهلية — ١٨ ديسمبر سنة ٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٥ ص ٥١١ نمرة ٣٥٥ )
٧٧	اسلام مسيحي ( انظر تحفة نمرة ٤٩٠ )		

٧٨	استئناف المحكوم عليه . تشديد العقوبة ( قرض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٠ نمرة ٤٢٢ )	المدين . تراحم الديانة ( استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧١ نمرة ١٩٣ )
٧٩	استئناف النيابة والمدعى المدنى . اثره فى وصف الواقعة . جنابة . جنحة ( جنابات بنى سويف — ١٨ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٠٩ نمرة ٤٧٠ )	٨٥ افلاس . صلح . مفلس ( المنصورة الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٢٨٩ نمرة ٢٦٣ )
٨٠	استئناف . حكم بخلاف حكم سابق نصاب الدعوى ( مصر الكلية الاهلية — ١٧ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٩٨ نمرة ٥١٢ )	٨٦ افقون . احراز . فائج زراعة ( قرض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٣ نمرة ٣٧٢ )
٨١	استئناف . محل مختار . اعلان المستأنف فى قلم الكتاب ( الزقازيق الكلية الاهلية — ١٤ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٤ نمرة ٥١٦ )	٨٧ افلاس . اثره . دائن والتفليس الدائنون اللاحقون . حقوق كل منهم ( مصر الكلية الاهلية — ٢ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢٤ نمرة ٤٧٩ )
٨٢	اعلانات . لصق اعلانات . ازالها . طمسها . حق الاولوية قبل الغير فى وضعها . ضرر . مسئولية ( استئناف مختلط — ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥ عدد ٤ ص ٤١٩ نمرة ٢٧٦ )	٨٨ التماس . غش . طرق احتيالية . ( الزقازيق الكلية الاهلية — ٢١ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٧ نمرة ٩٣ )
٨٣	اغتصاب . ريع . عيوب سند وضع البد ( قرض و ابرام بلجيكا — ١٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٣ )	٨٩ التماس . غش . تصديق على محضر الصلح ( اسبوط الكلية الاهلية — ٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٦ نمرة ١٦٢ )
٨٤	افلاس . صلح . كونكرداتو . تنازل الدائن . رجوع عن التنازل . عدم وفاء	٩٠ التماس . عدم الحكم بأحد الطلبات . تناقض اجزاء الحكم . ( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٢٤٥ نمرة ٢٣٨ )
		٩١ التماس . ورقة محجوزة . صحتها . قوتها . تحقيق ( قنا الكلية الاهلية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٩ نمرة ٤٠٠ )

٩٢	التماس . غش . احواله . تعريفه (الاذبكية الجزئية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٦ من ٦٠٣ نمرة ٤٠٢)	٩٥	امر مخل بالحياة . مادة ٢٤١ عقوبات. <u>الركن المادى</u> (اسيوط الجزئية الاهلية — ٥ يولي سنة ٩٢٦ عدد ٣ من ٢٤٥ نمرة ١٧٣)
٩٣	التماس . عيوب الاجراءات . عدم الحكم باحدى الطلبات . الفصل في اصل الدعوى . كلام في حكم تهديد فقط (استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٨٧٨ نمرة ٥٠٢)	٩٦	انتخاب . شخص معين . تهديد (نقض اهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ من ١٠٤ نمرة ٧٤)
٩٤	التماس . تنازل المتمس . شطب . غرامة . (قنا الكلية الاهلية — ١٧ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٩٠٨ نمرة ٥٢٠)	٩٧	انكار الحتم . انكار الامضاء . اثبات . (استئناف اهلى — ١٥ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ من ١١٢ نمرة ٨٢)
		٩٨	اهمال ذكر مكان الواقعة . معرفة المحكمة المختصة . بطلان . (نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ من ١٠٦ نمرة ٧٥)

## حرف الباء

٩٩	بدل . فسخ عقد البدل . دعوى الضمان . المادة ٣٥٩ مدنى (استئناف مصر — ٤ مايو سنة ١٩٢٦ عدد ١٥ من ١٥ نمرة ٩)	١٠٢	بطلان مرافعه . تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب . قطع المدة . اجراءات قاطعة للمدة . شطب . حكمة . (مصر الكلية الاهلية — ٢١ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٧ من ٧٢٦ نمرة ٤٤٥)
١٠٠	بطلان المرافعة . سكوت احد الخصمين تحريك الدعوى بمعرفة طالب البطلان (استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ من ٢١٩ نمرة ١٥٧)	١٠٣	بنك . خصم سندات صورية . (جاند يلجيك — ١٨ مارس سنة ٩٢٥ عدد ٤ من ٤٢٩ نمرة ٣٠٧)
١٠١	بطلان مرافعة . مفاوضات الصلح . اعتراف المدين (مصر الكلية الاهلية — ٨ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٦ من ٥٧٦ نمرة ٣٨٣)	١٠٤	بناء فندق . جمعية خيرية اسلامية . استقلال . (قوى شرعية — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٩٣١ نمرة ٥٣٩)



١١١ بيع . قانون التسجيل . نقل الملكية

( جرجا الجزئية الاهلية — ١٦ أكتوبر  
سنة ٩٢٦ — عدد ٢ ص ١٤٤ نمرة ١٠٣ )

١١٢ بيع . استرداد . البائع . حراسة .

حق البائع

( استئناف مصر — ١٥ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢١٦ نمرة ١٥٥ )

١١٣ بيع . اجارة . فسخ . دعوى مستعجلة .

( مصر الكلية الاهلية — ١٣ أكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٣ نمرة ١٦٠ )

١١٤ بيع . ضمان البائع . تأمينات

( طنطا الكلية الاهلية — ٢٠ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٤ نمرة ١٦١ )

١١٥ بيع . شرط ضياع معجل الثمن . عقد

تخييري . عقد بدلى . شفعة . بيع غير

مسجل . جواز طلب الحكم تمهيدا

للتسجيل . مشترى من التبة

( قاقوس الجزئية — ٢٣ فبراير سنة ٩٢٧  
تطبيق رئيس تحرير هذه المجلة . عدد ٣ ص  
٢٣٠ نمرة ١٦٦ )

١١٦ بيع . رهن . استرداد البيع . وعد بالبيع

( ابا الجزئية الاهلية — ٢١ مايو سنة  
٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٤٣ نمرة ١٧١ )

١١٧ بيع جبرى . زيادة العشر . ما يترتب

على زيادة العشر . ملكية المدين .

حق الراسى عليه المزا

( استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٤ نمرة ٢٣٧ )

١٠٥ بلاغ كاذب . حكم ادانة . وجوب

بيان كذب البلاغ . وبيان السلطة

المختصة .

( تقض و ابرام فرنسا — ٣٠ أكتوبر  
سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٩٠ )

١٠٦ بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .

( تقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٦ نمرة ٤٩٢ )

١٠٧ بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون

نمرة ٢٤ سنة ٩٢٣ . تحقيق النيابة .

حفظ الدعوى . براءة . قرار بان

لا وجه . عدم كفاية الادلة . متهم

اشتباه . انذار .

( اسبوط الكلية الاهلية — ١٢  
مارس سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٦  
نمرة ٥١٩ )

١٠٨ بيع وفائى . شرط الاسترداد . وعد

بالبيع

( طنطا الكلية الاهلية — ٣ فبراير سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٣٦ نمرة ١٩ )

١٠٩ بيع . ثمن . حبسه . خطر نزع الملكية .

تنازل المشتري الضمنى عن حقه فى

حبس الثمن . قوائد الثمن المحبوس . اذا

كانت العين مشمرة

( ميت غير الجزئية الاهلية — ٢٦ يناير  
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٣٣ نمرة ٩٧ )

١١٠ بيع . وعد بالبيع . حكمه .

( دكرنس الجزئية الاهلية — ٥ مايو  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٤١ نمرة ١٠٢ )

- ١١٨ بيع عرفي . غير مسجل . حكمة . شفعة .  
جواز طلب الشفعة  
(الخليفة الجزئية — ٢١ ابريل سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٧٦ نمرة ٢٥٣)
- ١١٩ بيع . تقسيط الثمن . تعليق نقل الملكية  
على دفع باقي الثمن . تفسير المشرطات  
(نقض و ابرام فرنسا — اول يونيه سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢١ نمرة ٢٨١)
- ١٢٠ بيع . اجارة . خياط  
(السين ياريس — ٦ ابريل سنة ٩٢٥  
عدد ٤ ص ٤٢٣ نمرة ٢٨٦)
- ١٢١ بيع . وعد بالبيع . نقل ملكية  
(نقض و ابرام فرنسا — ١٧ مارس  
سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٣ نمرة ٢٨٧)
- ١٢٢ بيع . قانون جديد . حكمة تشريعه .  
نتائجه  
(اسيوط الجزئية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ٦ ص ٦٠٩ نمرة ٤٠٦)
- ١٢٣ بيع تسجيل . طلب الحكم بالملكية  
( اسكندرية الكلية الاهلية ١٦  
اكتوبر سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص  
٩٠٣ نمرة ٥١٥)
- ١٢٤ بيع . عقد رضائي لا عقد شكلي . شفعة .  
تسجيل العقد . جواز  
( اسنا الجزئية — ١٠ مايو سنة  
٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٣ نمرة ٥٣١)
- ١٢٥ بيع  
( انظر وضع يد نمرة ٥٤٢)

## حرف التاء

- ١٢٦ تأمينات . انتقال التأمينات . عقد  
رسمي . حلول الدافع محل الدائن  
( استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٧٧ نمرة ٤٦)
- ١٢٧ تأديب . مجلس تأديب . نائب عمومي .  
افوكاتو عمومي  
( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٤ نمرة ٣٣٦)
- ١٢٨ تأخير دفع الدين عمدا  
( انظر مسئولية نمرة ٤٦٧)
- ١٢٩ تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبدأه .  
التكاليف بالرد . خلو الحكم من يان  
طريقة رفض الرد والتسليم . بطلان  
جوهرى  
( نقض اهلي — اول يونيه سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٩ نمرة ٢)
- ١٣٠ تبديد . خيانة الامانة . شريك .  
وكيل . اجر  
(نقض اهلي — اول يونيه سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ١٠ نمرة ٤)

١٣٩ تحكيم . صحة العقد . الذي نص فيه على

التحكيم . سلطة المحكمين

( بروكل يلجيكا — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٦ )

١٤٠ تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي

يودع فيها حكم المحكمين

( ايبج يلجيكا — ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٩ )

١٤١ تحقيق . محضر تحقيق . بطلان .

مخالفة . اثبات

( استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٥ )

١٤٢ تحكيم محكمين . شركة . خلاف شديد

قاضي الامور المستعجلة . اختصاص

( بروكل — اول ابريل سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٧ )

١٤٣ تحكيم . معارضة . تنفيذ . ايقاف

( مهر الكلية الاهلية — ٨ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٩ نمرة ٤٧٧ )

١٤٤ تحكيم . حكم معارضة في امر التنفيذ .

ايقاف التنفيذ

( مهر الكلية الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠١ نمرة ٥١٤ )

١٤٥ ترك . اهمال العائلة . جريمة

( السين — ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩١ )

١٣١ تبديد . اركانه . صائع يستلم مصوغات

ليجها

( الوابلي الجزئية — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وتليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣٨٨ نمرة ٢٦٢ )

١٣٢ تبديد . ناظر وقف . وكيل

( نقض اهل — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦١ نمرة ٣٢٣ )

١٣٣ تبديد اشياء محجوزة . نقلها . اخفاؤها .

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٩ نمرة ٣٦٣ )

١٣٤ تبديد . وديعة . قرض صيغ بصيغة

وديعة

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٠ نمرة ٣٦٥ )

١٣٥ تبديد . نقل الاشياء المحجوزة .

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٨ )

١٣٦ تبديد

( انظر سرقة نمرة ٢٩٧ )

١٣٧ تبديد اشياء محجوزة . وجوب بيان

ثبوت الحجز للادانة . بعد البراءة

( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٢ نمرة ٤٢٥ )

١٣٨ تبديد . صراف وظيفته . تحصيل ايجار .

مادة ٩٧ عقوبات

( جنابات بنى سوف — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٠ نمرة ٤٣٤ )



- ١٤٦ تزوير . اوراق رسمية . كشف البوليس  
متطوعين للخفر . تسمى باسم الغير  
كشف ماهيات الخفر . ورقة عرفية .  
( جنایات مصر — ١١ فبراير سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٢٧ نمرة ١٣ )
- ١٤٧ تزوير . ورقة رسمية . كشف  
انتخاب الخفر  
( جنایات مصر — ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٢٨ نمرة ١٤ )
- ١٤٨ تزوير . ورقة رسمية . كشف بحره  
طبيب الصحة تسمى باسم الغير  
( جنایات مصر — اول يونيه سنة  
١٩٢٥ عدد ١ ص ٢٩ نمرة ١٥ )
- ١٤٩ تزوير . دفتر المحضرين . دفتر تسليم  
الصور وثائق رسمية  
( طنطا الكلية الاهلية — ٣ فبراير سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٠ نمرة ٨٩ )
- ١٥٠ تزوير بيان كيفية التزوير . عدم كفاية  
البيان . اثره . المادتان ١٨٣ عقوبات  
و ٢٢٩ جنایات  
( نقض اهلى اول — فبراير سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٠١ نمرة ١٤٤ )
- ١٥١ تزوير . دعوى جنحة مباشرة بالتزوير  
بعد الفصل مدنيا في موضوع العقد  
المزور . قوة الشيء المحكوم فيه . المادة  
٢٣٩ من قانون تحقيق الجنایات  
( ابو تيج — ١٤ نوفمبر ١٩٢٦ عدد  
٣ ص ٢٥٠ نمرة ١٧٦ )
- ١٥٢ تزوير . بيان كيفية حصول التزوير . اركان  
التزوير . وجوب يابها  
( نقض اهلى — اول يونيه سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٦ نمرة ٢٢٦ )
- ١٥٣ تزوير . تحقيق خطوط . انكار . اثبات  
( استئناف مصر — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٤٢ نمرة ٢٣٦ )
- ١٥٤ تزوير . اختراع جواب توصية ضرر .  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٣ نمرة ٣٩٥ )
- ١٥٥ تزوير . طعن بالتزوير . رد وبطلان  
الورقة . سلطة المحكمة في الرد والبطلان  
تحقيق . المادة ٢٩٢ ٣٣٣ مرافعات  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ مارس  
سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٣ نمرة ٣٩٦ )
- ١٥٦ تزوير  
( انظر نصاب نهائى نمرة ٥١٠ )
- ١٥٧ تزوير . اعدام جزء من المحررات .  
تغيير حقيقة . محو  
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٨ نمرة ٤٦١ )
- ١٥٨ تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين .  
تغيير حقيقة السن . لا تزوير  
( جنایات قنا — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧  
عدد ٨ ص ٨١٧ نمرة ٤٧٥ )
- ١٥٩ تزوير . بيان كيفية التزوير . نقض  
( نقض اهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٦٤ نمرة ٤٨٩ )

- ١٦٠ تسجيل . بيع . انتقال الملكية  
(منفلوط الجزئية — ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٥٤ نمرة ٣٢)
- ١٦١ تسجيل . تعدد عقود الملكية . تسجيل  
المقد الأخير . افضلية  
(إتاي البارود — ٨ فبراير سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٣٦ نمرة ٩٨)
- ١٦٢ تسجيل . تنبيه نزع ملكية . تسجيله .  
الحاق الثمار . حراسة  
(بنى سوف الكلية الاهلية — ١١  
ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٦ ص ٥٩٨ نمرة  
٣٩٩)
- ١٦٣ تسجيل تنبيه نزع الملكية . حكمه .  
حراسة .  
(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٧ ص ٦٨٥ نمرة ٤٢٩)
- ١٦٤ تسليم اختياري  
(انظر سرقة نمرة ٨٠٠٣)
- ١٦٥ تسليم مؤقت  
(انظر سرقة نمرة ٣٠٨)
- ١٦٦ تشرد . مشبوه . مراقبة  
(اسيوط الكلية الاهلية — ١٤ يولي  
سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٤١ نمرة ٢٢)
- ١٦٧ تشكيل الجلسات . الرد على الدفاع  
(تقضى املى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٠٢ نمرة ١٤٥)
- ١٦٨ تشرد . انذار . مراقبة البوليس  
(تقضى املى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٢ نمرة ٣٧٠)
- ١٦٩ تصرفات المدين المفلس . تعهداته .  
التصرفات الملقاة . اثر ذلك . (المادة  
٢٢٧ تجارى وما بعدها)  
(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٣ ص ٢١٢ نمرة ١٥٣)
- ١٧٠ تنظيم . أوامر على عرائض . استئنافها .  
مادة ١٣٠ مرافعات  
(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٤٧ نمرة ٢٢٩)
- ١٧١ تنظيم . استئناف الامر . مادة ١٣٠  
و ١٣٢ مرافعات  
(استئناف مصر — ٢ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٧١ نمرة ٤٩٧)
- ١٧٢ تعهد . مقاول . زيادة مبلغ المقاوله .  
اسباب شرط جزائى . سلطة القاضى .  
ضرر  
(استئناف مختلط — ٣٠ ديسمبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٧٧ نمرة ٤٧)
- ١٧٣ تعهدات . تقادم . سقوط الحق في  
التضمينات ١٥٠ سنة  
(نيج حمادى — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٣٧ نمرة ٩٩)
- ١٧٤ تعديل وصف التهمة . لفت نظر  
التهم للتعديل . التهمة الجديدة . جنحة

١٨١ تعويض ضرر . يئانه . والدة المجنى

عليه . خاله . بيان سبب التعويض

( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٨ نمرة ٤١٧ )

١٨٢ تعويض مدنى . سبق تنازل المدعى

المدنى . بطلان

( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٨ نمرة ٤١٨ )

١٨٣ تعويض . معاشره غير شرعية .

ترك . هجران

( استئناف مصر — ٢٦ ديسمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٧ نمرة ٤٣١ )

١٨٤ تعيين حارس . وقف . دائنو الوقف .

استقلال اموال المدين . الافلاس

المدنى . طرق التنفيذ على العقار .

التنفيذ و النظام العام . الحراسة على

اموال المتهم

( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ مارس  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٠١ نمرة ٤٤٠ )

١٨٥ تعويض الأم . تعويض الأب . لكل

شخصية مستقلة

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٧٣ نمرة ٤٩٨ )

١٨٦ تعرض مستأجر . اخطار المالك .

كيفية الاخطار

( جرجا الجزئية — ٣٠ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٢ نمرة ٥٣٠ )

عدم حضور محام . اثره . المواد ٢٤٠

و ٢٤١ و ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٣٢٢ عقوبات

و ٢٢٩ تحقيق جنايات

( نقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٦ عدد  
٣ ص ٢٠١ نمرة ١٤٣ )

١٧٥ تعويض الموظفين

( انظر مجلس بلدى نمرة )

١٧٦ تعهدات . إثباتها . موانع الاستحصال

على كتابه . سلطة القاضي

( نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٤ نمرة ٢٢٣ )

١٧٧ تعهد . وفاء . تكليف رسمى . الاعفاء منه

( نقض و ابرام فرنسا — ٤ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٤ ص ٤٧٦ نمرة ٢٩٦ )

١٧٨ تعهدات . فضولى . مسئولية . حساب

( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٧٨ نمرة ٣٣٩ )

١٧٩ تعاقد . تاريخ ثابت . حجر . تقدير

ظروف التعاقد . فساد التدبير . ضعف

القوى العقلية . عته . بطلان تصرفات

( استئناف مصر — ٩ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ٦ ص ٥٧٤ نمرة ٣٨٢ )

١٨٠ تعويض . خطأ . صاحب العمل .

مقاول . مسئولية

( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨٤ نمرة ٣٨٩ )



١٩٤ تقدير الدعوى . اشتراك جملة اشخاص

تفسير المشارطات

(ليج - ١٢ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ٤  
ص ٤٢٨ نمرة ٣٠٢)

١٩٥ تقدير قيمة الدعوى . عدم منازعة

الخصوم في التقدير امام القاضي الجزئي

اثر ذلك بالنسبة للدعوى التي قيمتها

الحقيقية اكبر من النصاب . اثره بالنسبة

للدعوى التي قيمتها الحقيقية اقل من

النصاب . ولكن أعطيت لها قيمة اكبر

من ذلك النصاب . قواعد النظام العام

(مصر الكلية الاهلية - ٢٠ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩٢ نمرة ٣٤٧)

١٩٦ تقادم . سقوط الحقوق . مادة ٢٠٩

مدنى . وقاء . اعتراف صريح . اعتراف

ضمنى . انقطاع التقادم . مطالبة . دعوى

شطب الدعوى . اثره . وكيل . محام

اجر . اتعاب . تقدير .

(مصر الكلية الاهلية - ٩ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٥٠٣ نمرة ٣٥١)

١٩٧ تقادم . وضع يد وارث . اقامة . لانك

بعضى المدة

(استئناف مصر - ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٤ نمرة ٣٧٤)

١٩٨ تقدير الدعوى . طلب ما يستجد . اثره

(مصر الكلية الاهلية - ٣١ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٠ نمرة ٣٩٣)

١٨٧ قالس . بالتدليس . بالتقصير . توقف

التاجر عن الدفع . شروط . احوال

(الاستئناف المختلط - دوائرها المجتمعة  
اول ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧٢  
نمرة ١٩٥)

١٨٨ تقادم . سقوط الحقوق . مرتبات .

قوائد . اجر . ريع اعيان منصوبة

(نجح حادى - ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٥٦ نمرة ٣٣)

١٨٩ تقادم . سقوط الحقوق . معنوه .

محجور عليه . معنوه غير محجور عليه .

(استئناف ليوج - ٤ ديسمبر سنة ٩٢٣  
وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٩)

١٩٠ تقادم .

(راجع تهذبات نيرة )

١٩١ تقادم . سقوط الحقوق . استبدال

دين . حساب جارى .

(استئناف مصر - ١٥ يونيه سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٤ نمرة ٨٥)

١٩٢ قليل . مزاحمة غير مشروعة . اسم

الحل التجارى . تشابه الاسماء . تعديل

الاسم

(استئناف باريس - اول مايو سنة  
٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦١ نمرة ١٣٠)

١٩٣ تقدير اتعاب خبير . امر تقدير من النيابة

تظلم . معارضة

(استئناف الجزئية - ٩ نوفمبر سنة ٩٢٥  
عدد ٤ ص ٣٩١ نمرة ٢٦٤)

منازعة . معناها . تقاذ . سلطة المحكمة

( استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٢ نمرة ٣٣٤ )

٢٠٤ تهمة جديدة . عدم دفاع . بطلان

( تقضى اهلى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٠ نمرة ٣٢٠ )

٢٠٥ توكيل خاص . استئناف احكام جنائية

( اسبوط الكلية الاهلية — ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٣ نمرة ٢٤ )

٢٠٦ توبة . ناظر .

( انظر وقف ٥٥٩ )

٢٠٧ توزيع . قرارات قاضى التوزيع .

حكمها . مناقضة . حق المدين

( الزقازيق الكلية الاهلية — ٥ يوليه سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٢٤ نمرة ٩٢ )

١٩٩ تقادم . ارتفاق . حق المرور . شروط .

( الواسطى الجزئية — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٤ نمرة ٤٥٠ )

٢٠٠ تقادم . مواد تجارية . سندات تقادم .

يمين

( اطا — ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٨ نمرة ٤٥٢ )

٢٠١ تقادم . املاك عامة . عدم تخصيصها

للمنفعة العامة . اثره

( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢٦ نمرة ٤٨٠ )

٢٠٢ تقادم

( انظر وقف نمرة ٥٥٦ )

٢٠٣ تنفيذ مؤقت . مادة ٢٩٣ مرافعات .

## حرف الجيم

٢١٠ جنسية . اثباتها احكام المحاكم الاهلية

والمختلطة . قوة الشيء المحكوم فيه .

( مصر الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨٣ نمرة ٣٨٨ )

٢١١ جنسية . اختصاص اثبات . حاية .

وظيفة . قنصلية . عثمانى .

( مصر الكلية الاهلية — اول مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٨ نمرة ٤٧٦ )

٢٠٨ جارك . غرامات جركية . طبيعتها .

جواز استئناف احكامها . مجهولة

القيمة

( مصر الكلية الاهلية — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ١٠ ص ٨٩٤ نمرة ٥٠٩ )

٢٠٩ جمعية خيرية اسلامية

( انظر بناء فندق )

## حرف الحاء

- ٢١٢ حجر . سفه . تصرفات . قيمتها .  
غش . تواطؤ .  
(قنا الكلية الاهلية — ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٣ نمرة ٢٥)
- ٢١٣ حجر شيخوخة . مرض .  
(مجلس حسي مديرية المنيا — ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٧ نمرة ٢٣٠)
- ٢١٤ حجر . صدور قرار . حفظ الطلب .  
(المجلس الحسي العالي — اول مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٧٩٢ نمرة ٤٦٥)
- ٢١٥ حجر .  
(انظر سفه نمرة ٣١٤)
- ٢١٦ حراسة قضائية . اختصاص المحاكم الاهلية . اختصاص المحاكم المختلطة . المحكمة التي عينت الحارس  
(استئناف مصر — ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٧٠ نمرة ٣٧٩)
- ٢١٧ حراسة  
(انظر تسجيل تنبيه نزاع ملكيه نمرة ١٦٢)
- ٢١٨ حراسة . كنيسة . ادارتها .  
استئناف اسيوط — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٣ نمرة ٤٧٣)
- ٢١٩ حراسة . اجراءات نزاع ملكية  
(استئناف اسيوط — ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧ تعليق حضرة رئيس تحرير هذه المجلة وحضرة الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف الهامي) عدد ١٠٩ ص ٨٨٥ نمرة ٥٠٥)
- ٢٢٠ حراسة . نزاع في ملك . في حيازة . وجود دين مسجل . شروط الحراسة  
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ١٠٩ ص ٨٩٦ نمرة ٥١١)
- ٢٢١ حراسة  
(انظر تسجيل نمرة ١٦٣)
- ٢٢٢ حشيش . احراز . عود . عقوبة . تقديرها  
(قض املي — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٢٨)
- ٢٢٣ حقوق ملكية . صناعية . فنية . ادبية . موسيقية . رقص .  
(السين بياريس — ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٤٨٢ نمرة ٢٢١)
- ٢٢٤ حق الدفاع . طلب انتقال المحكمة . طلب التصريح باستخراج صورة من المجلس الحسي . رفض . وجه بطلان  
(قض املي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٦ نمرة ٤١٣)



٢٣٢ حكم . قوته . حكم جنائي . قرار بأن

لا وجه . قضاة التحقيق . قضاة الاحالة

( توريه بفرنسا — ١٩ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٨٩ )

٢٣٣ حكم جنائي . اثره في الحقوق المدنية .

تعارض الاحكام

( مجلس المحكمين بلجيكا — ٢٤ يناير سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٣٢ نمرة ٣١٩ )

٢٣٤ حكم في دفع فرعي . عدم قبول .

( قض املي — اول نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٥ نمرة ٣٢٧ )

٢٣٥ حكم . وصفه . حضور غيابي . معارضة

استئناف مصر — ١١ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٢ نمرة ٣٣٥ )

٢٣٦ حكم . عدم اختصاص . عدم قبول

النقض

( قض املي — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥٦٣٦ ص نمرة ٣٧٣ )

٢٣٧ حكر

( انظر وقف )

٢٣٨ حكم جنائي . قوة الشيء المحكوم فيه .

الشيء المسروق . محكمة مدنية .

( جرجا الجزئية — ١٢ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦٢٠ نمرة ٤١٢ )

٢٣٩ حكم . سبب موجب للرأفة

( قض املي — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٧ نمرة ٤١٥ )

٢٤٠ حكم غيابي . تقض . عدم قبول

( قض املي — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص نمرة ٦٨٢ و ٤٢٦ )

٢٢٥ حق الدفاع . اخلال به . سماع شهود

نفي . تقدير شهادتهم

( قض املي — ٣ يناير سنة ٩٢٧ عدد ١٠٩٩ ص ٨٦١ نمرة ٤٨٥ )

٢٢٦ حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية

تقدير . مسئولية الجاني

( لبيج — ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٨ )

٢٢٧ حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . براءة .

عدم صحة الواقعة

( استئناف محتاط — ١٩ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٦ )

٢٢٨ حكم جنائي . قوته امام المحكمة المدنية .

مسئولية . تعويضات . اصلا ومقدارا .

( اقرس — ٢٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٤ )

٢٢٩ حكم . صدوره . فقاذ سلطة المحكمة .

وقف . استحقاق . دعوى الاستحقاق

وجوب بيان النصيب . بيان شرط

الواقف .

( مصر الكلية الشرعية — ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٥ نمرة ١٨٥ )

٢٣٠ حكم . اسباب . خلو الحكم من الاسباب .

بطلان

( قض املي — اول يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٢٤ نمرة ٢٢٤ )

٢٣١ حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية

( قض املي — اول يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٢٥ نمرة ٢٢٥ )

٢٤١	حكم محكمين . معارضة . إيقاف التنفيذ (مصر الكلية الاهلية — ١١ مارس سنة ٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٨٩٦ نمرة ٥١٠)
٢٤٢	حكم غيابي . انقضاء الجلسة . معارضة حضور المعارض وقت انعقاد الجلسة (طهطا الجزئية — ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٩٢٠ نمرة ٥٢٩)
٢٤٣	حكر ( انظر دعوى نمرة )
٢٤٤	حمل . بيع مواد منع الحمل . اجهزة طبية . (ليبج — ١٤ اكتوبر سنة ٩٢٤ عدد ٤ من ٤٢٨ نمرة ٣٠٣)
٢٤٥	حيازة ( انظر سرقة نمرة )
٢٤٦	خصومة . دعوى الاتفاق على تعيين
٢٤٧	خطبه ( انظر استئناف الاحكام التمهيدية نمرة )
٢٤٨	خطف الاطفال . انواع الجريمة . مادة ٢٤٥ و ٢٥٠ عقوبات . (جاليات قنا سنة ٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٨٨٨ نمرة ٥٠٧)
٢٤٩	خيانة . تبديد . نقل رسومات خفيه . تم تنفيذها . بدون علم صاحب الرسومات (جنج ندر بفرنسا ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٣ عدد ١ من ٨٣ نمرة ٦٢)

## حرف الدال

٢٥٠	دعوى استحقاق منقول . دعوى بالقيمة دون طلب الرد عدم قبول (ليبج — ٢٧ مارس سنة ٩٢٦ عدد ١ من ٨٥ نمرة ٧٠)
٢٥١	دعوى وضع يد . استرداد حيازة . منع تعرض . مدة (مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٢ من ١١٧ نمرة ٨٧)
٢٥٢	دعوى الاسترداد . بيان أصل الملك . سلطة المحاكم (تلا الجزئية — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ من ١٣٩ نمرة ١٠٠)
٢٥٣	دعوى حراسة . اركانها . شروطها . احوالها (ملوى الجزئية — ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ من ١٤٠ نمرة ١٠١)

٢٦٢ دعوى عمومية . دعوى مدنية . محاكمة

جنائية . سقوط الدعوى العمومية . خروج

الدعوى من سلطة القاضى الجنائى

( اسكندرية الكلية الاهلية —

١٢ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٥٠٧  
( ٣٥٢ )

٢٦٣ دعوى . تقديرها . طلب متأخر حكم .

طلب ما يستجد .

( المنصورة الكلية الاهلية — ٣ فبراير

سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٠ نمرة ٣٥٣ )

٢٦٤ دعوى . تقديرها . طلب شطب رهن

( الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٢ يناير

سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١١ نمرة ٣٥٤ )

٢٦٥ دعوى بطلان حكم . معارضة .

استئناف . إشكال . دعوى اصلية

( قنا الكلية الاهلية — ١٤ مارس سنة

٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٣٧ نمرة ٤٤٧ )

٢٦٦ دعوى اثبات حالة . طبيعة الدعوى .

دعوى مختلطة . وجود صالح اجنبى .

اختصاص المحاكم الاهلية

( مصر الكلية الاهلية — ٤ فبراير سنة

٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٩١ نمرة ٥٠٨ )

٢٦٧ دعوى ملكية . حكم برفض الدعوى .

قيمته . منطوقه . اسبابه

( سوهاج — ٢٧ يناير سنة ٩٢٧

عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٩ نمرة ٥٢٨ )

٢٦٨ دفاع عن النفس . قتل

( قنوى شرعية — ٧ فبراير سنة

٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٦ نمرة ١٠٤ )

٢٥٤ دعوى . احالة على محكمة اخرى .

بلدين مختلفين .

( اقرس — ٤ ديسمبر سنة ٩٢٣

عدد ٣ ص ٢٧٤ نمرة ٢٠٠ )

٢٥٥ دعوى مجهولة القيمة

انظر نصاب نمرة )

٢٥٦ دعوى وضع يد . دعوى ملكية .

الجمع بينهما

( اسيوط الكلية الاهلية — ١٦ سبتمبر

سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٢٧٤ نمرة ٢٥٢ )

٢٥٧ دعوى قسمة . صورة تنفيذية تسليها .

صاحب المنفعة . قسمة .

( الواسطى المزيتية — ٣٠ نوفمبر سنة

٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٣ نمرة ٢٥٨ )

٢٥٨ دعوى كيدية

( انظر ضرر نمرة )

٢٥٩ دعوى منع تعرض . عدم مضي سنة .

الاهلى والمختلط . اطلاق اغنام . تمكيز

منفلوط — ٢٦ فبراير سنة ٩٢٦ عدد

٤ ص ٣٨٤ نمرة ٢٦٠ )

٢٦٠ دعوى عمومية . دعوى مدنية . تبعية

( دينايد ياجيكا — ٩ ديسمبر سنة ٩٢٤

عدد ٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٦ )

٢٦١ دعوى عمومية سقوطها . حكم جواز

نظر الدعوى . عدول . قوة الشئ .

المحكوم فيه

( قنص اهلى — اول نوفمبر سنة ٩٢٦

عدد ٥ ص ٤٦٠ نمرة ٣٢١ )



٢٧٤ ديون ممتازة . امتياز الديون . ايجار .

أجرة . تعويض ضرر . الحجز التحفظي

حكمه . لا امتياز الا بالحجز . مسئولية

جهة الوقف . تعويض ضرر حاصل

بسبب تصرفات الناظر

( استئناف مصر — ١٤٠ فبراير  
سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٢٤ نمرة ١٢ )

٢٧٥ دين ممتاز . عدم اختصاص محكمة

المدعى عليه وجوب رفع النزاع الى

قاضي التوزيع .

( السيدة الجزئية — ٢٠ مارس سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٤٥ نمرة ٢٦ )

٢٧٦ دين . تعليق أجل الدفع على أمر متعلق

بارادة المدين . انذاره . تحديد الأجل

بمعرفة القاضي

( استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٣  
عدد ١ ص ٧٩ نمرة ٥١ )

٢٦٩ دفع فرعى . حكم فيه عدم قبول التقض

( تقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٣ نمرة ٣٧١ )

٢٧٠ دفاتر التجار . دعوى مدنية . مبدأ

دليل بالكتابة . شروط

( مصر الكلية الاهلية — ١٣ اكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٨ نمرة ٣٨٥ )

٢٧١ دفع فرعى

( انظر حكم نمرة ٢٣٤ )

٢٧٢ دفاع شرعى . دفع المتهم بانه كان

يدافع عن نفسه دفاعاً شرعياً . عدم نفي

الحكم هذا الدفع . تقض . بطلان

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٥٤ )

٢٧٣ دفع بسقوط الدعوى . اغفال الحكم

الكلام في هذا الدفع . بطلان

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٦  
عدد ٨ ص ٧٨٨ نمرة ٤٦٠ )

## حرف الراء

٢٧٩ رد وبطلان ورقة .

( انظر تزوير نمرة ١٥٥ )

٢٨٠ رشوة . عمدة . اعتراف . اعفاء

( البليتا الجزئية — ١٩ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٣٠ نمرة ٩٥ )

٢٨١ رشوة . عمدة . موظف عمومى . تعيين

واتمخاب شيخ الخفر . المادة ٨٩

٢٧٧ رد القضاة . سبق نظر القضية . مساس

بكرامة طالب الرد . تقديم شكوى في

حق القاضي

( مصر الكلية الاهلية — ١٢ يونيه  
سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٣٣ نمرة ١٧ )

٢٧٨ رد القضاة . دعاوى . تصرفات .

( المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ فبراير  
سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤١ نمرة  
٥٤٩ )

٢٨٥ رهن حيازي . تعليق اجل الدفع على

ارادة المدين . جواز ذلك

( ابو تيج — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٧٦ بكرة ٢٥٤ )

٢٨٦ رهن . تملك المين المرهونة . أو عين

أخرى . بطلان

( اميوط الجزئية الاهلية — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٦ بكرة ٤٥١ )

٢٨٧ رهن .

( انظر دعوى نمرة ٢٦٤ )

٢٨٨ ريع وقف

( انظر تبديد نمرة ١٣٢ )

عقوبات

( جنابات اميوط — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٨٧ بكرة ٣٤٣ )

٢٨٢ رفت مستخدم . قوة القاهرة . فسح

عقد . إبعاد شخص من القطر

( استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٠ بكرة ٨٠ )

٢٨٣ رقيق

( انظر وقف )

٢٨٤ رهن . نزاع ملكية — اخراج بعض

الأملاك المرهونة . مصلحة الأجنبي

اختصاص المحكمة المختلطة .

( استئناف مخلط — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٢ بكرة ١٩٤ )

## حرف الزين

بطلان

( بروكل ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٧٥ بكرة ٢٠٤ )

٢٩٢ زوجة . السكنى مع زوجها . مع اهله .

نشوز الزوجة

( فوتو بفرنسا — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٣ بكرة ٢٨٥ )

٢٩٣ زوجة . ملكية . مقولات . قيام الزوجية .

حق الزوجة

( مصر الكلية الاهلية ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٦ بكرة ٣٨٤ )

٢٩٤ زواج

( انظر غلط نمرة ٣٦٤ )

٢٨٩ زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية

( مركز طنطا — ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٦

عدد ١ ص ٤٨ بكرة ٢٨ )

٢٩٠ زوجية . توكيل ضمنى . وكالة الزوج .

بيع قطن . قبض ثمنه . شرط جزائى .

تعويض خيانة الوكيل

( الاستئناف المختلطة — ٣١ ديسمبر سنة

١٩٢٥ عدد ١ ص ٧٨ بكرة ٤٨ )

٢٩١ زوجية . واجبات . حقوق . الاتفاق

على الافتراق . دفع مرتب شهرى .

## حرف السين

٣٠٢ سرقة . شراء بئمن . مجل . قرار المشتري

قبل الدفع

( بندر النصوره — ١٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٢ نمرة ١٧٠ )

٣٠٣ سريان قوانين جديدة على الماضى .

حق مكتسب . استئناف الاحكام .

قانون ٢٥ فبراير سنة ٩٢٥ . احكام

تمهيدية . احكام تحضيرية . احكام قطعية

( الزقايق الكلية الاهلية — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٧١ نمرة ٢٥١ )

٣٠٤ سرقة . إكراه . لعب قمار . استرداد

بالقوة

( جنابات بنى سويف — ١٣ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨٥ نمرة ٣٤٢ )

٣٠٥ سرقة . إكراه . شروط . أحوال

( جنابات أسوط — ١٢ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨٨ نمرة ٣٤٤ )

٣٠٦ سرقة . اغفال ذكر الفقرة المنطبقة على

الحادثة من المادة التى طبقت . اثره

( تقضى اهلى — أول فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٧ نمرة ٣٦٠ )

٣٠٧ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . قصد

جائى . استفادة محكوم عليه من قبول

طعن مقدم من آخر

( تقضى اهلى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٢ نمرة ٣٦٩ )

٢٩٥ سبق الاصرار . ذكر الضغينة . وقائع

سبق الاصرار . وجوب ياتها .

( تقضى اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٨ ص ٨٨٦ نمرة ٤٥٧ )

٢٩٦ شجر

( انظر نصب نمرة ونمرة )

٢٩٧ سرقة . تبديد . اركانها . بدو فى التنفيذ

اثبات

( اسكندرية الجزئية الاهلية — ٧ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٤ نمرة ١٨ )

٢٩٨ سرقة . القصد الجنائى العام . نية التملك

( كفر الشيخ الجزئية — ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٥١ نمرة ٣٠ )

٢٩٩ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . مسئولية

مدنية . مسئولية جنائية

( جنح فرفيه — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٧ )

٣٠٠ سرقة محصول . نزاع فى ملك . اتباع

الطرق القانونية . منع الفوضى . عقوبة

مطابقة للقانون

( تقضى اهلى — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٧ نمرة ٧٦ )

٣٠١ سرقة . مال متروك . اخفاء اشياء

مسروقة

( مصر الكلية الاهلية — ٢٩ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٨ نمرة ٨٨ )



٣١٤ سفة . حجر . قاصر . سند تحت

الاذن . حامل السند . سلامة نية

تاريخ السند على ياض . اثبات

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ٩٠٦  
عدد ٣ ص ٢٢٩ نمرة ١٨٧)

٣١٥ سقوط الدعوى العمومية . تقادم . جنحة

مرتبطة بجناية . محكمة الجنايات

(جنايات بنى سوف — ٥ ديسمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٩ نمرة ٢٤١)

٣١٦ سقوط الدعوى العمومية . تقادم جنحة

سوابق للتهم . جناية . محكمة جنايات

(جنايات بنى سوف — ٤ ديسمبر سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٣٥٠ نمرة ٢٤٢)

٣١٧ سقوط الدعوى العمومية . أحكام

حضورية . أحكام غيايية . مبدأ

سقوط الدعوى . سقوط الحكم

(جنايات بنى سوف ٦ مارس سنة ٩٢٧  
عدد ٧ ص ٦٩٢ نمرة ٤٣٥)

٣١٨ سندات

(انظر تقادم نمرة ٢٠٠)

٣٠٨ سرقة . تسليم اختياري . تسليم مؤقت .

اخللاس

(طهطا الجزئية — ١٢ مارس سنة  
٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٨ نمرة ٤١١)

٣٠٩ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . وجوب

بيان علم الجاني بالسرقة

(نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد  
٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢٥)

٣١٠ سرقة باكره . مادة ٢٧١ عقوبات .

ارتباط السرقة بالا كراه

(جنايات بنى سوف — ١٧ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٨ نمرة ٤٣٢)

٣١١ سرقة . تسليم مؤقت . حيازة . اركانها

(جنايات أسيوط — ١٣ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٨ نمرة ٤٣٨)

٣١٢ سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم

الخفى . قصد الاخفاء . عمل ايجابي

(جنايات بنى سوف — ٢١ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٢ نمرة ٤٧٢)

٣١٣ سرقة . زلط ورمال جبال . مال مباح .

(نقض اهلى — ١٤ يناير سنة ٩٢٤ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٦ نمرة ٤٩٣)

## حرف الشين

٣٢١ شركة . عيادة طبية . مستشفى . قيمة

مادية . قيمة معنوية

(استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٧٩ نمرة ٥٠)

٣٢٢ شركة .

(انظر افلاس نمرة ٨٤)

٣١٩ شاهد . مدع مدنى . يمين . لا بطلان

(نقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٤ نمرة ٤٨٩)

٣٢٠ شروع . تسميم . جريمة مستحيلة .

امتنعالة مطلقة . نسيية

(دسوق الجزئية — ٨ سبتمبر سنة  
١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٩ نمرة ٢٩)

٣٣١ شفعة . بيع غير مسجل . قانون

التسجيل الجديد . أثره .

(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢١٤ نمرة ١٥٤)

٣٣٢ شفعة . بيع غير مسجل . حكمه .

(الخليفة الجزئية — ٢٨ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٣٩ نمرة ١٦٨)

٣٣٣ شفعة . تجزئة الصفقة . جواز الشفعة

في المين كلها

(الاستئناف المختلط ١١ فبراير سنة ٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣ ص ٢٦٩ نمرة ١٨٨)

٣٣٤ شفعة . عدم ادخال البائع في الاستئناف .

حضوره . أثره

(استئناف مختلط — ١٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٠ نمرة ١٩١)

٣٣٥ شفعة

(انظر بيع نمرة ١٢٤)

٣٣٦ شفعة . اختصاص المحاكم المختلطة .

شفعة . شريك شائع . اجنبي .

(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧١ نمرة ١٩٢)

٣٣٧ شفعة . وفاة الشفع . قبل القضاء .

بعد القضاء

(الاستكفارية الكلية الاهلية — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٧ نمرة ٢٤٩)

٣٣٨ شفعة . بيع غير مسجل

(مصر الكلية الاهلية — ٨ مارس سنة ٩٢٧ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٧ ص ٧١٥ نمرة ٤٤١)

٣٣٩ شركة . تصفية . تعدد المصفين . لا

يصح الانفراد بالعمل

(تروا بفرنسا — ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣٣)

٣٣٤ شرط . صراحة الشروط . وجوب

الحكم بها

(بروكسل — ١٧ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٩٧٦ نمرة ٢٠٧)

٣٣٥ شرقي

(انظر ايجار نمرة ١٣)

٣٣٦ شرط جزائي . تضمينات . الاتفاق

عليها . شرط الضرر . عدم الوفاء .

كلا أو بعضاً . تأخير في الوفاء .

مادة ١٢٣ و ١١٩ مدني . سلطة

القاضي . تكليف المتعهد بالوفاء

(استئناف مصر — دوايرها المجتمعة ٢ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٣١ نمرة ٢٢٢)

٣٣٧ شركة

(انظر تحكيم نمرة ١٤٢)

٣٣٨ شرط جزائي

(انظر تهود متناول نمرة ١٧٢)

٣٣٩ شفعة . بيع غير مسجل . حكم الشريعة

(مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٣١ نمرة ١٦)

٣٣٠ شفعة . وفاة الشفع . إرث .

(مأمورية الدر القضائية — ٦ مايو سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٥٩ نمرة ٣٥)

٣٤١ شهادة . سر المهنة . ضابط بوليس .

كتمان مصدر الشهادة

( نقض و ابرام فرنسا — ١٤ ابريل سنة ٩٢٤ وتعليق رئيس محرر هذه المجلة عدد ٢ من ١٩٥ نمرة ١٣٩ )

٣٣٩ شفعة . مشتر . شفيج . أولوية .

( استئناف اسيوط — ٣ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٨ من ٨١٤ نمرة ٤٧٤ )

٣٤٠ شفعة .

( انظر استئناف نمرة ٦٣ )

## حرف الصاد

٣٤٦ صورة تنفيذية

( انظر دعوي قسمة نمرة ٢٥٧ )

٣٤٧ صورية . دين . فوائد ربوية . اثبات .

سند رسمي . صورية . المواد ٢٩٤ —

١ و ٢ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق

( جنایات )

( نقض اهلي — ٤ يناير سنة ٩٢٤ عدد ٣ من ٢٠٠ نمرة ١٤٢ )

٣٤٨ صيغة تنفيذية

( انظر أحكام اجنية نمرة ٢٩ )

٣٤٢ صحافة . نشر اخبار كاذبة . مسئولية .

( جرينويل بفرنسا — ٢٣ يناير سنة ٩٢٣ عدد ٤ من ٤٢٥ نمرة ٢٩٣ )

٣٤٣ صحيفة الاستئناف .

( انظر استئناف نمرة ٧١ )

٣٤٤ صلح

( انظر ادلاس نمرة ونمرة ٨٤ و ٨٥ )

٣٤٥ صورة تنفيذية . بدل فاقدة . دعوى

السداد . سقوط الحق . اشكال

( استئناف مصر — ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ من ١١٤ نمرة ٨٤ )

## حرف الضاد

كيدية

( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مايو سنة ٩٢٤ عدد ١ من ٨١ نمرة ٥٧ )

٣٥١ ضرب . ضرب افضى الى موت .

ضربة واحدة . ضارب غير معروف .

عدم تضامن المتهمين

جنایات بنى سويب — ١١ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٨ من ٨١١ نمرة ٤٧١ )

٣٤٩ ضرر . مسئولية . تعويض . تأخير

دفع الدين عمداً

( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مارس سنة ٩٢٥ عدد ١ من ٨١ نمرة ٥٦ )

٣٥٠ ضرر . مسئولية . تعويض . دعوى



## حرف الطاء

٣٥٣ طريق عام . حكم جنائي . تأثيره في

دعوى الملك .

( اسبوط الجزئية الاهلية — ٢٠ يناير

سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٩ نمرة ٩٤ )

٣٥٢ طيب . مسئولية . تخدير . موت .

( استئناف انجيه • اغسطس سنة

٩٢٦ عدد ١ ص ٨٢ نمرة ٦١ )

## حرف العين

التعاقد . تثبيت الملك

( مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر

سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٨ نمرة ٣٨٦ )

٣٥٩ عقد صلح . تصديق . لاطمن . دعوى

اصلية . مادة ٥٣٥ مدني

( مصر الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة

١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٨٧ نمرة ٣٩١ )

٣٦٠ عملة

( انظر رشوة نمرة ٢٨٠ و ٢٨١ )

٣٦١ عملة

( انظر ورق نقد نمرة )

٣٦٢ عيب خفي . فحم . حرارته قليلة . تسليم

البضاعة . دفع ثمنه

( بروكسل — ٥ ابريل سنة ٩٢٦ عدد

٣ ص ٢٧٥ نمرة ٢٠٢ )

٣٥٤ عاهة مستديمة . كسر الناب

( اسبوط الكلية الاهلية — ٢٠ يولي

سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٦٣ )

٣٥٥ عته

( انظر تعاقد نمرة ١٧٩ )

٣٥٦ عقد . شروط . اعلان عن مشغص .

استبداله بغيره

( السين — ١٢ مايو سنة ٩٢٦ عدد

٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٨٨ )

٣٥٧ عقد . نظام عام . بطلان . شرط

اعفاء الحكومة .

ليج — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ عدد

٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٥ )

٣٥٨ عقد . بيع غير المسجل . اثره . اثبات

## حرف الغين

٣٦٥ غلط . عقود زواج . غلط في شخص

الزوج . غلط في صفاته

( تقض و ابرام بلجيكاً — ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٧٥ نمرة ٢٠٣ )

٣٦٣ غاصب . الزامه بتعويض . لا بتقديم

حساب

( امر الكلية الاماية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٦ من ٥٨٦ نمرة ٣٩٠ )

٣٦٤ غش

( انظر نصب نمرة )

## حرف الفاء

اركان الجريمة

( دسوق الجزئية — ٥ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ من ٣٧٩ نمرة ٢٥٥ )

٣٧٠ فوائد . متجمد فوائد . طلبها . طلبها

امام الاستئناف

( استئناف باريس — ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ عدد ٤ من ٤٢١ نمرة ٢٨٠ )

٣٧١ فوائد ربوية

( انظر تقض نمرة )

٣٦٦ فرار المشتري قبل دفع الثمن .

( انظر سرقة نمرة ٣٠٢ )

٣٦٧ فعل قاضح . رقص البطن . قصد

جنانى

( الازبكية الجزئية — ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٦ من ٦٠٤ نمرة ٤٠٣ )

٣٦٨ فعل قاضح . اخلال بالحياء العام .

عقد . عدم يانه

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٨ من ٧٨٥ نمرة ٤٥٦ )

٣٦٩ فك الاختام . مادة ١٣١ عقوبات

## حرف القاف

- ٣٧٢ قاضي الأمور المستعجلة . اشكال .  
تقدير مستندات الخصمين  
( استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٧ )
- ٣٧٣ قاضي الأمور المستعجلة . ازالة العوائق  
في أثناء تنفيذ عقد  
( انقرس يلجيكا — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٢ )
- ٣٧٤ قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعي المدني وحده . حكما .  
( جنابات بنى سوف — ١٤ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨١ نمرة ٣٤١ )
- ٣٧٥ قاضي مستعجل . اتفاق على اختصاصه  
آثره  
( مصر الكلية الاهلية — ١٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩٠ نمرة ٣٤٥ )
- ٣٧٦ قائمة التوزيع . مالها من قوة الأحكام  
النهائية . المبالغ التي تستحق للمدين فيما  
بعد . اثر الحجز عليها من دائن آخر .  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩١ نمرة ٣٤٦ )
- ٣٧٧ قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعي المدني . سلطة محكمة الجنابات  
( جنابات بنى سوف — ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٨٣ نمرة ٥٠٤ )
- ٣٧٨ قاصر .  
( انظر حجر وسنه نمرة ٢١٢ ونمرة ٣١٤ )
- ٣٧٩ قاصر . ادارة امواله . اجارة وصى  
تعارض اجارة القاصر مع اجارة الوصى  
( اسبوط الجزئية — ١٤ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٦ نمرة ٥٢٥ )
- ٣٨٠ قبور . نبشها . جثة . فحص الجثة .  
مستولية . احوال  
( السين المدنية — ١٧ يونيو سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٨٢ نمرة ٦٠ )
- ٣٨١ قبور نبش القبور . اخراج الميت .  
( قوى شرعية — ٦ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٧ نمرة ١٠٧ )
- ٣٨٢ قتل  
( انظر دفاع عن النفس نمرة ٢٧٢ )
- ٣٨٣ قتل بسبق اصرار وتفاق . تعدد  
التهمين . تعدد الآت القتل . اثره .  
المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٣٩ و ١٧  
عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات  
( قض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ١٩٩ نمرة ١٤١ )
- ٣٨٤ قتل . الموت ليس نتيجة مباشرة .



٣٩٢ قوة الشيء المحكوم فيه . التمسك به .

اختصاص حقيقيون في الدعوى . ملاك

على الشروع

(مصر الكلية الاهلية — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتمايلى رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٤ من ٣٥٦ نمرة ٢٤٥ )

٣٩٣ قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا . تعويض

مدنى . الاشخاص المسئولون مدنيا .

تعويض الضرر . خطأ . اشتراك في

الخطأ . اثره

( مصر الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٦ من ٥٨٨ نمرة ٣٩٢ )

٣٩٤ قوة الشيء المحكوم فيه

( انظر حكم نمرة ٢٢٧ )

٣٩٥ قيم . تعارض . مصلحة . استبدال

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٥ نمرة ١٤٧ )

٣٩٦ قيم فقير . وفاق . حسن معاملة المحجور

عليه . استبدال

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٦ نمرة ١٤٨ )

٣٩٧ قيم . وصى . تعارض . مصلحة

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٧ نمرة ١٤٩ )

٣٩٨ قيم . توكيل محام . انعابه . تقصير

القيم

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٩ نمرة ١٥٠ )

نية القتل

( جنایات اسبوط — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ من ٦٩٦ نمرة ٤٣٦ )

٣٨٥ قذف . مسئوليه . ضرر . دفاع

( برين فرنسا — ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٤ من ٤٢٦ نمرة ٢٩٥ )

٣٨٦ قرار برفض دفع بعدم سماع دعوى .

عدم وجود المؤيد . جواز استئنافه

استقلالا

( المحكمة العليا الشرعية — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٣٩٣ نمرة ٢٦٥ )

٣٨٧ قرار بأن لا وجه . قيمته . تزوير .

حقوق مدنية

( بروكل — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٢٧ نمرة ٢٩٨ )

٣٨٨ قرار بأن لا وجه

( انظر حكم نمرة ٢٣٢ )

٣٨٩ قرعة . طلبة علم . معهد رسمى . معافاة

من الخدمة العسكرية . شيخ بلد . عدم

تبليغ . تستر

( تقضى اهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٨٦٥ نمرة ٤٨٤ )

٣٩٠ قسمة . حكم القسمة . تسجيله . ملكية

( استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٧٠ نمرة ١٨٩ )

٣٩١ قوانين . سرياتها على الماضى . انتخاب

قوانين انتخاب

( تقضى و ابرام فرنسا — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٣ من ٢٧٩ نمرة ٢١٤ )

٣٩٩ قيمة الدعوى لمعرفة جواز الاستئناف.	٤٠٠ قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب .
مصاريف الدعوى من ملحقات الطلب	لا تأثير له
الاصلي	(لرغازيق الكلية الاهلية — ٢٣ ابريل
( قنا الكلية الاهلية — ٧ فبراير سنة	سنة ٩٢٧ عدد ٩٠٩ و ١٠٠ ص ٩٠٥ نمرة ٥١٧
٩٢٧ عدد ٦ ص ٦٠١ نمرة ٤٠١ )	

## حرف الكاف

٤٠١ كميالة . حوالة . تحويل بعد	اليسار .
الاستحقاق . حكمه	( بروكسل — ١٧ اديسبر سنة ٩٢٥ عدد
( استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٣	١ ص ٨٤ نمرة ٦٥ )
عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٤ )	٤٠٣ كفالة . براءة الكفيل . ضياح
٤٠٢ كفيل . مواد تجارية . تقدير أمر	التأمينات . مادة ٥١٠ مدني
	( استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة
	٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٤ نمرة ٣٣٧ )

## حرف اللام

٤٠٤ لقب اجنبي . تصديق الملك . تصحيح دفتر قيد المواليد
( لبيع — ١٦ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦١ نمرة ١٢٩ )

## حرف الميم

٤٠٥ مجالس محلية . شخصيتها . استقلالها	٤٠٦ مجلس بلدي . تعيين واقالة الرئيس .
عن الحكومة . اختصاص الحاكم	حق الحكومة في احالة احد كبار
بالنسبة لها .	الموظفين على المعاش . بدون احاله على
( قنا الكلية الاهلية — ٧ مارس سنة ٩٢٧	مجلس تأديب . الفرق بين حق الحكومة
عدد ٧ ص ٧٣٩ نمرة ٤٤٨ )	

- ٤١٤ محام . مقابلات ارباب القضايا  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣٠ نمرة ٣٠٩ )
- ٤١٥ محاماة . اتعاب . تقديرها  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣٠ نمرة ٣١٠ )
- ٤١٦ محام . تحرير وتقديم البلاغات الجنائية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣٠ نمرة ٣١١ )
- ٤١٧ محام . اتعاب . رفض مباشرة القضية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣٠ نمرة ٣١٢ )
- ٤١٨ محام . استقالة . دعوى تأديبية  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣١ نمرة ٣١٣ )
- ٤١٩ محام . استشارة . مسئولية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣١ نمرة ٣١٤ )
- ٤٢٠ محام . قبض اموال . تأخير تسليمها .  
مؤاخذه  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣١ نمرة ٣١٥ )
- ٤٢١ محام . تأديب . امضاء شيك علي بنك .  
عدم وجود مال .  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣١ نمرة ٣١٦ )
- ٤٢٢ محام . اتعاب . حجز على الموكل  
( نقابة محامين بروكسل — ١٠ نوفمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٣١ نمرة ٣١٧ )
- و حق المخدم . تعويض الموظفين  
( استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة ٩٢٧  
عدد ٨ ص ٧٩٣ نمرة ٤٦٧ )
- ٤٠٧ محام .  
( انظر موظف )
- ٤٠٨ محاكم سورية . تشكيل جلساتها .  
خصم اجنبي . خصم حماية  
( استئناف حلب — ١٤ يونيو سنة ٩٢٦  
وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص  
١٦٤ نمرة ١٣٧ )
- ٤٠٩ محام . احكام . اعلانها . شروط صحة  
الاعلان باسم المحامي  
( قنا الكلية الاهلية — اول نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٩ نمرة ١٦٥ )
- ٤١٠ محام . عدم اكترائه بمجوابات مجلس  
النقابة . مؤاخذه  
( نقابة محامين بروكسل — ١٤ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٧٧ نمرة ٢٠٩ )
- ٤١١ محام . ذهابه لمنزل مدين موكله . مساس  
بكرامة المحاماة . مؤاخذه تأديبية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٤ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٧٧ نمرة ٢١٠ )
- ٤١٢ محام . شريك . شركة تضامن .  
وجوب انسحابه . مؤاخذه  
( مجلس تأديب المحامين بروكسل — ٤ يناير  
سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٧ نمرة ٢١١ )
- ٤١٣ محام . استجواب . حكم غيابي  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٨ )



٤٣١	مخاصمة القضاة	٤٢٣	محاماة . سمسرة
( انظر رد نمرة ٢٧٧ )		( قابة محامين بروكسل ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٣٢ نمرة ٣١٨ )	
٤٣٢	مدع مدنى . شهادته	٤٢٤	محضر حصر تركة . تحريره بجمرة
( انظر شاهد نمرة ٣١٩ )		معاون . ادارة . اثره . ماهيته .	
٤٣٣	مدعى مدنى . اثبات . شهادة . يمين	تغيير فيه	
تأجيل الحكم		( نقض اهلى — ٥ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٤ نمرة ٣٥٩ )	
( نقض اهلى — ٣ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٥٩ نمرة ٤٨٣ )		٤٢٥	محاكم الاخطا . وجوب عرض القضايا
٤٣٤	مراقبة . جريمة العود الى الاشتباه	عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩	
الحكم بالادانة بعد سبق الانذار .		من قانون محاكم الاخطا	
البلاغ الجديد . الحكم بالمراقبة في		( اخيم — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٨ )	
جريمة السرقة . تأثيره في دعوى العود		٤٢٦	محضر . تعيين حارس . مسئولية
الى الاشتباه		الحاجز . مسئولية الحكومة	
( اسبوط الكلية الاهلية — ٥ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٤ نمرة ٣٥٧ )		( البدارى الجزئية — ٢٦ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٦ نمرة ٤١٠ )	
٤٣٥	مراقبة . وضع النساء تحت المراقبة	٤٢٧	محام . مقرر امام المحاكم الجزئية . ترافع
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٧ نمرة ٤١٦ )		في جنابة	
٤٣٦	مراقبة . مسكن المراقب .	( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٣ نمرة ٤٢٧ )	
( جنابات اسبوط — ٢٨ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٧ نمرة ٤٣٧ )		٤٢٨	محام متدب .
٤٣٧	مراقبة . مبيت في المنزل	( انظر استئناف ١١٧ )	
( مصر الكلية الاهلية — ٥ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٠ نمرة ٥١٣ )		٤٢٩	مخالفات . تقض
٤٣٨	مسئولية . ضرر . تعويض . تأخير	( نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٧ )	
دفع الدين بحمدا		٤٣٠	مخالصات . تاريخ ثابت . محكمة محل
( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مارس سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٦ )		اقامة احد الخصوم	
		( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢١ سنة ١٧٨ )	

- ٤٣٩ مسئولية . سائق سيارة . شوارع رئيسية  
شوارع متفرعة  
( جاند بلجيكا — ١٢ مايو سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٢ )
- ٤٤٠ مسئولية . سيارة . شخص واقف على  
سلم السيارة  
( جنج بروكل — ١٨ نوفمبر سنة  
١٩٢٥ عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٤ )
- ٤٤١ مسئولية . سائق سيارة . اصابة قضاء  
وقدرا . قوة قاهرة . قتل مجانا .  
( شاتوتير — ٥ مارس سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٨٦ نمرة ٧٣ )
- ٤٤٢ مسئولية مالك البناء . سقوط . عيب  
في البناء  
( طنطا الكلية الاهلية — ١٦ فبراير  
سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٢١ نمرة ٩٠ )
- ٤٤٣ مسئولية . عمل الحكومة الادارى  
والسياسى . اختصاص المحكمة  
( قنص و ابرام بلجيكا — ٢٢ اكتوبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١١٨ )
- ٤٤٤ مسئولية . مزاحمة غير مشروعة .  
استخدام عامل . سر الصناعة  
( بروكل — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٥ )
- ٤٤٥ مسئولية . سكة حديد . خطأ الغير .  
احتياطات لمنع الاصابات  
( السين — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد  
٢ ص ١٦٣ نمرة ١٣٤ )
- ٤٤٦ مسئولية . سرقة سيارة . صاحب السيارة  
سائق السيارة  
( استئناف باريس — ٥ ديسمبر سنة  
١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٣ نمرة ١٣٥ )
- ٤٤٧ مسئولية . سكة حديد . اصابات .  
مسئولية المصلحة . احوال  
( استئناف باريس — ٢٢ فبراير سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٤ نمرة ١٣٦ )
- ٤٤٨ مسئولية . سيارة . عسكري . حكومة  
( بروكل — ٧ مارس سنة ١٩٢٤  
عدد ٣ ص ٢٧٥ نمرة ٢٠١ )
- ٤٤٩ مسئولية . سيارة . اصابات . مسئولية  
شارع صغير . شارع كبير  
( لييج بلجيكا — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٧٧ نمرة ٢٠٨ )
- ٤٥٠ مسئولية . سيارة . اهمال المصاب  
( استئناف باريس — ١٨ اكتوبر  
سنة ١٩٢٤ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ٢١٣ )
- ٤٥١ مسئولية . ترامواى . راكب يحمل مواد  
مفرقة . اصابة ركاب  
( قنص و ابرام فرنسا — ٣٠ يونيو سنة  
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨١ نمرة ٢١٩ )
- ٤٥٢ مسئولية . سيارات . مسئولية الحكومة .  
سواق نظره ضعيف . سواق جاهل  
( مصر الكلية الاهلية — ٢ يونيو  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٥٩ نمرة ٢٤٦ )
- ٤٥٣ مسئولية . اذاعة اخبار كاذبة . عدم  
التأكد من صحتها . مسئولية ناشرها  
( الاستئناف المختطة — ١٩ مايو سنة  
١٩٢٦ عدد ٤ ص ٤١٩ نمرة ٢٧٥ )

٤٦٢ مسئولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة

الفصل بوظيفة الخادم

( مصر الكلية الاعلية — ١٢ مايو  
سنة ٩٢٧ عدد ٨ من ٨٢٩ نمرة ٤٨١ )

٤٦٣ مسئولية . ضرر . تعويض بسبب

المسئولية . خطأ . تقصير . علاقة الخطأ

بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم .

صيانة الطرق

( استئناف مصر — ٢٥ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ١٠ و ٩ من ٨٦٨ نمرة ٤٩٥ )

٤٦٤ مسئولية . خفر سواحل . لغم بحرى .

انفجاره . قتل واصابة اشخاص . حكومة

( استئناف مصر — ٢٧ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٨٧٣ نمرة ٤٩٩ )

٤٦٥ مسئولية . سيارات . اثبات الخطأ

والاھمال

( استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٨٧٥ نمرة ٥٠٠ )

٤٦٦ مسئولية . حكومة . وزارة الاشغال .

رى . مخالفة القوانين . اختصاص المحاكم

تعديل جداول مناسيب المياه

( استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ من ٨٧٧ نمرة ٥٠١ )

٤٦٧ مطل

( انظر ارتفاق نمرة ٤٩ )

٤٥٤ مسئولية

( انظر تعويض )

٤٥٥ مسئولية المالك نحو الجار . مسئولية مع

المقاول .

( مصر المختلطة — ١٤ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ من ٤١٩ نمرة ٢٧٧ )

٤٥٦ مسئولية . ملكية . انتفاع . ترميمات

واصلاحات مسئولية المالك قبل

الجار بالتعويض

( مصر المختلطة — ١٦ مارس سنة  
٩٢٥ عدد ٤ من ٤٢٠ نمرة ٢٧٨ )

٤٥٧ مسئولية . سيارة . دراجة

( سان ندير بفرنسا — ١٥ فبراير سنة  
٩٢٣ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد  
٤ من ٤٢٢ نمرة ٢٨٤ )

٤٥٨ مسئولية . قتل نشأ عنه ضرر

عدوى . مرض

( المافر يلاريس — ٢٢ يناير سنة  
٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد  
٤ من ٤٢٥ نمرة ٢٩٤ )

٤٥٩ مسئولية . سكة حديد . عدم احتياط

اهمال المصلحة

( لياج يالجيكا — ١٠ ديسمبر سنة ٩٢٤  
عدد ٤ من ٤٢٩ نمرة ٣٠٤ )

٤٦٠ مسئولية . عمال . اصابات . مسئولية

خطأ تقصير

( مصر الكلية الاعلية — ١٦ مارس  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ من ٧٢٢ نمرة ٤٤٢ )

٤٦١ مسئولية المخدوم . اصابة الخادم أو العامل

خطأ المخدوم . اصابة قضاء وقدر

( استئناف مصر — ٢ فبراير سنة ٩٢٧  
عدد ٨ من ٧٩٢ نمرة ٤٦٦ )



٤٧٥ معارضة . حكم جنائي . محام . توكيل .

(طوخ الجزئية — ٢ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ١٠٠٩ ص ١٠٩٩ نمرة ٥٢١ )

٤٧٦ ملكية . ملكية ادية وصناعية .

تقليد . حياية

( بروكسل — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٤ ص ٤٢٧ نمرة ٢٩٧ )

٤٧٧ منفعة عمومية . تواف . قوائم التواف .

جسر السكة الحديد . خندق . جنائية

تلكها بمضى المدة . تكليف

( استئناف مصر — ١٩ مايو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٣٩ نمرة ٢٢٤ )

٤٧٨ .

( انظر استئناف ٥٦ )

٤٧٩ مواد مستعجلة . صفة الخصوم

مسؤوليتهم .

( دكرنس الجزئية — ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٥٢ نمرة ٣١ )

٤٨٠ مواد مستعجلة . تقدير مستندات

الخصوم . نزاع جدى

( ليج — ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١  
ص ٨٦ نمرة ٧١ )

٤٨١ مواد مستعجلة . اخراج مستأجر .

دفاع جدى

( ليج — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ١  
ص ٨٦ نمرة ٧٢ )

٤٦٨ معارضة . عدم حضور المعارض .

وجوب اعلان الحكم . مواعيد

الاستئناف

( تقضى اهلى — ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ١٣ نمرة ٧ )

٤٦٩ معارضة . ادخال متهم جديد . بعد

معارضة

( طنطا الكلية الاملية — ٢١ اغسطس  
سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٧ نمرة ٢٠ )

٤٧٠ معارضة . اعلان الحكم الغيابي .

تنفيذه . ميعاد المعارضة .

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٦ ص ٥٧٢ نمرة ٣٨١ )

٤٧١ معنوه

( انظر تقادم نمرة ١٨٩ )

٤٧٢ معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن

حضورى . غيابي . اعلان . ميعاد الطعن

( تقضى اهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عدد  
١٠٠٩ ص ٨٦٢ نمرة ٤٨٦ )

٤٧٣ معارضة . تنفيذ الحكم . علم المحكوم

عليه . اثبات العلم . تنفيذ قاسد

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ١٠٠٩ ص ٨٦٩ نمرة ٤٩٦ )

٤٧٤ معارضة . تنبيه نزاع ملكية . حكم بيع

العقار .

( المنصورة الكلية الاملية — ١٥ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ١٠٠٩ ص ٩٠٦ نمرة ٥١٨ )

- ٤٨٢ موظف . تعدى بالقول . محضر . محام  
نصيحة . اشتراك . سلطة أدية .  
( الاستئناف المختلط — ١٩ يونيو سنة  
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ١١٤ )
- ٤٨٣ مواليد . سن . ميلاد . لائحة التطعيم  
( الموسكى — ٩ فبراير سنة ٩٢٤ عدد  
٣ ص ٢٤٨ نمرة ١٦٧ )
- ٤٨٤ مواليد . تصحيح الاسماء . في دفتر  
المواليد . مصلحة أدية  
( نقض وإبرام بلجيكا — ٢٩ يناير سنة  
٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٦ نمرة ٢٠٥ )
- ٤٨٥ مواعيد مسافة . مواعيد قانونية . مواعيد  
متفق عليها . قاضى الامور المستعجلة .  
اخراج مستأجر  
( استئناف باريس — ٢٨ يناير سنة  
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨٠ نمرة ٢١٨ )
- ٤٨٦ مواليد . تحديد السن . دفتر قيد  
المواليد . اثبات  
( استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٦ نمرة ٣٣٨ )
- ٤٨٧ مواد مخدرة . حشيش . تقديمه للزبائن .  
فتح محل عمومي . وتقديم حشيش .  
احراز حشيش . نوع الجريمة  
( مصر الكلية الاهلية — ١١ ابريل  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٣ نمرة ٤٤٣ )
- ٤٨٨ موظف . تخلف موظف تحقيق  
الشخصية الميمن . اهمال . بطلان .  
( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٩ نمرة ٤٦٣ )
- ٤٨٩ موظف . حكومة . احالة كبار الموظفين  
على المعاش . بدون محاكمة تأديبية .  
عمل ادارى . ممنوع على الحاكم تقضيه .  
وقوع الاحالة . مخالفة لقانون شكلا  
وموضوعا . تعويض الموظف  
( استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة  
١٩٢٧ عدد ٨ ص ٢٩٩ نمرة ٤٦٨ )
- ٤٩٠ موظف . حكومة . احالة على المعاش  
بدون محاكمة تأديبية . استعمال حق  
مشروع . لا مسئولية  
( استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة  
١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٠٤ نمرة ٤٦٩ )
- ٤٩١ موظف  
( انظر رفت مستخدم ٢٨٢ )
- ٤٩٢ موظف . مصلحة الاملاك . مستخدم .  
تعدى عليه . مادة ١١٨ عقوبات  
( جنابات بنى سويف — ٢٧ يونيو سنة  
٩٢٦ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٨٢ نمرة ٥٠٣ )
- ٤٩٣ مواد مخدرة . تسميم . داتورة . تخدير .  
مادة ٢٢٨ عقوبات . جواهر سامة  
( جنابات قنا — ٢٨ ابريل سنة ٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٨٧ نمرة ٥٠٦ )
- ٤٩٤ ميراث . مقفود  
( المحكمة العليا الشرعية — ١١ يولي  
سنة ٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٩٣٨ نمرة ٥٤٧ )

## حرف النون

٥٠٢ نزع ملكية . منفعة عامة . بيع العين .

قائدة الثمن

( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٨٠ نمرة ٣٤٠ )

٥٠٣ نزع ملكية . أمر عال باعتماد خطوط

التنظيم . الملكية .

( ديروط الجزئية — ٢٠ أكتوبر  
سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٧٤٢ نمرة ٤٤٩ )

٥٠٤ نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار

( قنوى شرعية — ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ١٠٩ ص ٩٢٥ نمرة ٥٣٣ )

٥٠٥ نصب . صفة دينية — اعتقاد المجنى

عليه . سحر .

( قنض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٢ ص ١٠٨ نمرة ٧٧ )

٥٠٦ نصب . سحر . بيان طرق الاحتيال .

اعتقاد المجنى عليه

( قض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٢ ص ١٠٩ نمرة ٧٨ )

٥٠٧ نصب . غش فى العملة .

( اسكندرية الكلية الاملية —  
١٦ اغسطس سنة ١٩٢٥ عدد ٤ ص ٣٦٦  
نمرة ٢٤٨ )

٥٠٨ نصاب نهائى . دعوى مجهولة القيمة .

طعن بالتزوير . اثره

( مصر الكلية الاملية — ١٤ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٩٦ نمرة ٣٤٩ )

٤٩٥ ناظر . اجر

( انظر وقف نمرة )

٤٩٦ ناظر وقف . اجر . معلوم . زيادة

( قنوى شرعية — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٦٠ نمرة ٣٦ )

٤٩٧ ناظر وقف . قسمة . تصرفات الناظر .

( قنوى شرعية — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٦٣ نمرة ٤٠ )

٤٩٨ ناظر وقف . توبة . رد المال لجواز

التوبة . مضى مدة على التوبة .

تقدير المدة

( مصر الكلية الشرعية — ١٦ فبراير  
سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٦٥ نمرة ٤٣ )

٤٩٩ نزع ملكية . بيع جبرى . توزيع الثمن .

رهن لاجنبى . اختصاص المحاكم

المختلطة .

( استئناف مصر — دوايرها مجتمعة  
٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٣٦  
نمرة ٢٣٣ )

٥٠٠ نزع ملكية . ادارة المدين لها . تسجيل

تنبيه نزع الملكية . اجارة

( ايتاى البارود — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٨٦ نمرة ٢٦١ )

٥٠١ نزع ملكية . منفعة عامة . تعويض ضرر .

تدهور سعر الفرنك

( بروكسل — ٢٩ يوليوسنة ١٩٢٥ عدد ٤  
ص ٤٢٨ نمرة ٣٠٠ )



- ٥٠٩ نصب . طرق احتياله . اكاذيب .  
شريك . صفته .  
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٨١ نمرة ٤٢٤ )
- ٥١٠ نصب . طرق احتياله . احوالها .  
( جنليات بنى سويف — ١٧ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٩ نمرة ٤٣٣ )
- ٥١١ نفقة . اتحاد الموضوع . دعوى نفقة من  
ام . الدعوى نفسها من الأخت . عدم  
قبول  
( مصر الجزئية الشرعية — ٢٩ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٦٨ نمرة ٤٥ )
- ٥١٢ نفقة زوجيه . اقارب . تضامن  
( لبيع — ١٧ يولييه سنة ٩٢٥ عدد ٢  
ص ١٥٨ نمرة ١١٩ )
- ٥١٣ نفقة . تعديلاها . زيادة . نقصان . زوجية .  
طلاق  
( نقض و ابرام فرنسا — ١٨ اكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٥ نمرة ١٣٨ )
- ٥١٤ نفقة . اولاد غير شرعيين . زواج .  
عدول عن الزواج . مسئولية .  
( بلفور بفرنسا — ١٣ مارس سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢١ نمرة ٢٨٢ )
- ٥١٥ نفقة . اسلام مسيحي . حكم نفقة صادر  
من بطريركخانة .  
( البان — ١٣ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٦  
ص ٦٠٦ نمرة ٤٠٤ )
- ٥١٦ نفقة . اختصاص المحاكم الاهليه . احوال .  
( استئناف مصر — ١٢ يولييه سنة  
٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٥ نمرة ٤٣٠ )  
( واسباب الحكم الابتدائي عن الدفع  
بعدم الاختصاص )
- ٥١٧ نفقة . تقريرها . تقرير اسقاطها . اختصاص  
قاضي الاحوال الشخصية  
( مجلس حسي طالى — ٢٢ مايو سنة  
٩٢٧ عدد ١٠٩ ص ٨٦٧ نمرة ٤٩٤ )
- ٥١٨ نفقة .  
( انظر ترك وامال المائلة نمرة ١٤٥ )
- ٥١٩ نفقة .  
( انظر وقف نمرة ٥٧٢ )
- ٥٢٠ نقض . بيان مادة قانون العقوبات .  
بيان مادة قانون تحقيق الجنايات  
( نقض اهلى — اول يولييه سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ١١ نمرة ٥ )
- ٥٢١ نقض . اسباب متناقضة . اسباب مشوشة  
مظلمة  
( نقض و ابرام بلجيكا — اول ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١٢٠ )
- ٥٢٢ نقض . اسباب كثيرة .  
( نقض و ابرام بلجيكا — ٣ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢١ )
- ٥٢٣ نقض . ادلة مدعى مدنى . تقديم  
مستندات للمحكمة . عدم الأخذ بها .  
اثره . المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات  
( نقض اهلى — اول ديسمبر سنة  
٩٢٥ عدد ٣ ص ١٩٩ نمرة ١٤٠ )

٥٣٠ تقض . اصدار الحكم . تأجيل الحكم .

بطلان . مادة ١٥١ جنایات

( تقض اهلى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦١ نمرة ٢٢٢ )

٥٣١ تقض . نية التهمين . تعارض استفادة

باقى المحكوم عليهم من قبول التقض

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٢ نمرة ٢٢٤ )

٥٣٢ تقض . مادة ٢٠٥ عقوبات . عجز عن

العمل . مادة بدل مادة . مصلحة

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٣ نمرة ٢٢٥ )

٥٣٣ تقض . استئناف . الحكم ابتدائياً بعدم

جواز سماع شهود . الحكم استئنافاً

بالجواز وبالعقوبة بدون احالة . خطأ .

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٤ نمرة ٢٢٦ )

٥٣٤ تقض مادة ١٤٨ و ١٧٤ جنایات .

قاضى الاحالة . جنایة . جنحة .

( تقض اهلى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٦ نمرة ٢٢٩ )

٥٣٥ تقض اصابة خطأ . حكم بالبراءة ابتدائياً .

القضاء الحكم استئنافاً . اغفال الحكم

الاخير من مناقشة اسباب البراءة اثره .

المادتان ٢٠٨ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق

جنایات .

( تقض اهلى — ٥ يناير سنة ١٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٤ نمرة ٣٥٨ )

٥٢٤ تقض . طلب سماع شهود امام

الاستئناف . حرية المحكمة . فى قبول

الطلب أو رفضه

( تقض اهلى — اول يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٢٢٣ نمرة ٢٢٢ )

٥٢٥ تقض . نطق بالحكم بمد المرافعة . مادة

٤٨ من قانون تشكيل محاكم الجنایات .

تفسيرها احكام الاعداد . الأخذ

بالشهادات التى لم تؤد أمام المحكمة

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٦ نمرة ٢٢٧ )

٥٢٦ تقض . بيان الاسباب التى بذت عليها

المحكمة عقيدتها فى تقدير شهادة شاهد

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٨ نمرة ٢٢٨ )

٥٢٧ تقض . ختم الحكم فى بجر ثمانية ايام .

مد الاجل

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٩ نمرة ٢٢٩ )

٥٢٨ تقض . اعتداء على موظف . وجوب

بيان شرائط واركان الجريمة

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٩ نمرة ٢٣٠ )

٥٢٩ تقض . رفض سماع اقوال شخص اقر

بانه الفاعل . عدم بيان السبب . تقض .

بطلان

( تقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٣٠ نمرة ٢٣١ )

شهادة الشهود . بيان ظهور الاسلحة  
أو اخفائها .

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٥٥ )

٥٤٠ تقض . خلاف بين الطبيب . الشرعى  
والطبيب المعين . عدم بيان

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٦ نمرة ٤٥٨ )

٥٤١ تقض . تقرير الطعن . اسباب الطعن  
مبعاد

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٧ نمرة ٤٥٩ )

٥٤٢ تقض . عدم ذكر مواد القانون .  
بطلان

( تقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٩ نمرة ٤٦٢ )

٥٤٣ تقض . تأجيل الحكم . لا بطلان  
( تقض اهل — ٣ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٥٨ نمرة ٤٨٢ )

٥٤٤ تقض . علانية الجلسة . ذكرها . بطلان  
( تقض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٦٣ نمرة ٤٨٧ )

٥٤٥ تقض . حكم : بيان الاسباب . خلو  
بطلان

( تقض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٦٥ نمرة ٤٩٠ )

تقض . سماع شهادة وكيل المدعى المدنى .  
لا بطلان

( تقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٨ نمرة ٣٦١ )

٥٣٥ تقض . ملاحظات النيابة . التهم آخر  
من يتكلم . تقدير العقوبة بيان الاسباب

( تقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٩ نمرة ٣٦٤ )

٥٣٦ تقض . طلب تقض من اخى التهم .  
لا توكل . عدم قبول

( تقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٦ نمرة ٤١٤ )

٥٣٧ تقض . طعن أم المحكوم عليه . لا توكل  
عدم قبول

( تقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤١٩ )

٥٣٨ تقض . استجواب التهم . عدم معارضة  
لا بطلان

( تقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٨٠ نمرة ٤٢٣ )

٥٣٩ تقض . قصور امر الاحالة . لفت محكمة  
الموضوع . حق التهم . سقوطه . تلاوة



## حرف الهاء

- يقوم مقام القبول  
( استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٨ نمرة ٣٧٧ )
- ٥٤٩ هتك عرض . وجوب بيان الاكراه .  
( نقض املى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢١ )
- ٥٥٠ هروب . مريض . ضرر . مسئولية الطبيب  
( نقض واپرام فرنسا — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩٢ )

٥٤٦ هبة . بيع . صيغتها . شكل العقد

( نقض واپرام فرنسا ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣١ )

٥٤٧ هبة . رجوع في الهبة . خيانة . اهانة .

خليل وخليلة

( السين يباريس — ٢٧ بولية سنة ١٩٢٥ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣٢ )

٥٤٨ هبة المنقول . صحتها . تسليم الموهوب

## حرف الواو

٥٥٥ وزارة الاوقاف . صفتها الحكومية .

ذكر يتو سنة ١٨٩٢ . ادخالها ضامنة .

اختصاص

( الفشن الجزئية الاحلية — ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ١٠ و ٩ ص ٩١٤ نمرة ٥٢٤ )

٥٥٦ وصايا . اختصاص محاكم مختلطة .

قسمة عقارات . اجانب من تبعة واحدة

احوال شخصية . مسائل فرعية متعلقة

بالاحوال الشخصية . وصايا . يوناني

٥٥١ وارث

( انظر تقادم نمرة ١٩٧ )

٥٥٢ وديعة

( انظر تبديد نمرة ١٣٤ )

٥٥٣ ورق نقد . التعامل به . اشتراط الدفع

بالذهب . بطلان . نظام عام

( استئناف باريس — ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٨ )

٥٥٤ وزارة الاوقاف . صفتها . ذكر يتو

سنة ١٨٩٢ . اختصاص . مدعى عليها

مع آخرين

( بنى سوف الجزئية الاحلية — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٣ نمرة ٢٥٩ )

٥٦٦ وقف . توزيع الربيع . مساواة الذكر

بالانثى . تفاضل

( فتوى شرعية — ٤ يناير سنة ١٢٦٦  
عدد ١ ص ٦١ نمرة ٣٨ )

٥٦٧ وقف . نخيل . اشجار . النص عليها .

عدم النص

( فتوى شرعية — ٢٥ مايو سنة ١٢٦٦  
عدد ١ ص ٦٢ نمرة ٣٩ )

٥٦٨ وقف . مرض الموت . حده

( الميا الشرعية — ١٩ ابريل سنة ١٢٦٦  
عدد ١ ص ٦٣ نمرة ٤١ )

٥٦٩ وقف . ضريح . وقفية الضريح . تعذر

تقديمها . لا وقف

( مصر الكلية الشرعية — ١١ مارس  
سنة ١٢٦٦ عدد ١ ص ٦٤ نمرة ٤٢ )

٥٧٠ وقف . حق التعلی . استبدال .

( مصر الكلية الشرعية — ١٠ يوليو سنة  
١٢٦٦ عدد ١ ص ٦٧ نمرة ٤٤ )

٥٧١ وقف . استحقاق المستحق . حجز

نفقة . تقديرها

( استئناف مصر — ١٢ يونيو سنة ١٢٦٦  
عدد ٢ ص ١١٣ نمرة ٨٣ )

٥٧٢ وقف . نفقة . شفقة . احترام ارادة .

الواقف .

( استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ١٢٦٦  
عدد ٢ ص ١١٥ نمرة ٨٦ )

ابراء الوصى تقادم .

( الاستئناف المختلطة — ٥ يناير سنة  
١٢٦٦ عدد ١ ص ٧٨ نمرة ٤٩ )

٥٥٩ وصية . ابطالها . تأثير في عقل الوصى

وارادته . تدليس

( الاستئناف المختلطة — ٢٢ مايو سنة  
١٢٦٣ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٣ )

٥٦٠ وصية . اثبات . تمزيق . سرقة . تبديد

( لييج — ١٧ فبراير سنة ١٢٦٦ عدد ٣  
ص ٢٧٦ نمرة ٢٠٦ )

٥٦١ وصى . تعارض مصلحة

( المجلس الحسبي العالي — ١٠ ابريل سنة  
١٢٦٧ عدد ٨ ص ٧٩٠ نمرة ٤٦٤ )

٥٦٢ وصية . ناظر . اذن بالخصومة . خيانة

( الميا الشرعية — ١٩ نوفمبر سنة ١٢٠٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٧ نمرة ٥٤٦ )

٥٦٣ وضع اليد . تملك . سبب صحيح .

حسن النية . بيع

( اسبوط الكلية الاهلية — ٢٧ يونيو  
سنة ١٢٢٥ عدد ١ ص ٣٨ نمرة ٢١ )

٥٦٤ وفاة احد الخصوم . ايقاف الدعوى .

اثر البطلان .

( مصر الكلية الاهلية — ٨ فبراير سنة  
١٢٦٧ عدد ٦ ص ٥٩٢ نمرة ٣٩٤ )

٥٦٥ وقف . الناظر المستحق الوحيد . اجارة

مدتها . قسمة الوقف . هياية

( فتوى شرعية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٢٢٥  
عدد ١ ص ٦١ نمرة ٣٧ )

٥٨١ وقف . حارس قضائي . حكم شرعي

باحقية شخص للنظر على وقف . اثره .

( استئناف مصر — ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢١٠ نمرة ١٥١ )

٥٨٢ وقف . ناظر . نفقة المستحق . النفقة

التي فرضها القانون .

( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢١١ نمرة ١٥٢ )

٥٨٣ وقف . ريع . ديون . اموال اميرية .

( فتوى شرعية — ١٤ أكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٥٤ نمرة ١٧٧ )

٥٨٤ وقف . استحقاق . ايجار . مناط .

( فتوى شرعية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٥٥ نمرة ١٧٨ )

٥٨٥ وقف . كلام الواقف . تعبيره . عرفه .

لفته .

( فتوى شرعية ٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٦ نمرة ١٧٩ )

٥٨٦ وقف . حوالة . عمارة

( فتوى شرعية — ١٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٧ نمرة ١٨٠ )

٥٨٧ وقف . استدانة . إذن القاضي . تكرار

الاستدانة . وجوب تكرار الاذن

( فتوى شرعية — ٢ اغسطس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٨ نمرة ١٨١ )

٥٨٨ وقف . عدم سماع الدعوى . خصم

حقيقي . وارث غير واضح يده . وقف

٥٧٣ وقف . اشجار . غراس .

( فتوى شرعية — ١٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٦ نمرة ١٠٥ )

٥٧٤ وقف . ناظر . أجر . احالة المستحقين

على المستأجرين .

( فتوى شرعية — ٦ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٧ نمرة ١٠٦ )

٥٧٥ وقف . تعدد النظار . الانفراد بالعمل

( فتوى شرعية — ١٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٨ نمرة ١٠٨ )

٥٧٦ وقف . ناظر . عزل . طلب العودة الى

النظر

( المحكمة العليا الشرعية — ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٩ نمرة ١٠٩ )

٥٧٧ وقف . تفسير . الصريح المفهوم . تعارض

( مصر الكلية الشرعية — ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٥ نمرة ١١٠ )

٥٧٨ وقف ناظر . مأذون بالخصومة . مطالبة

بالاستحقاق . غائب غيبة منتظمة

( مصر الكلية الشرعية — ١٢٩ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٣ نمرة ١١١ )

٥٧٩ وقف . ناظر توبة مدتها . اهلية ناظر

( مصر الكلية الشرعية — ٣١ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٤ نمرة ١١٢ )

٥٨٠ وقف . نظر . مديونية . ادارة .

حراسة . اختصاص .

( الاستئناف المختلط — ١٩ يونيو سنة ٩٢٦ وتعليق حضرة رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ١١٣ )



دعوى الوقف	ورقة عرفية . اقرار الواقف . سماع
( العليا الشرعية — ١٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٩٦ نمرة ٢٦٦ )	الدعوى . الانكار معناه انكار عند
	الخصومة .
٥٩٥ وقف .	( مصر الكلية الشرعية — ٥ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦١ نمرة ١٨٣ )
( انظر حكم نمرة ٢٢٩ )	
٥٩٦ وقف . شروط عشرة . اسقاطها . ابطالها	٥٨٩ وقف . ناظر . معلوم الناظر . تقدير
التنازل عنها . جواز ذلك . دعوى مجرد	أجره . أجره قبل التقدير . العرف
الاستحقاق بطلب نصيب معين	( مصر الكلية الشرعية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٣ نمرة ١٨٤ )
( مصر الكلية الشرعية ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٩٧ نمرة ٢٦٧ )	٥٩٠ وقف . شرط الواقف . تعذر تنفيذه
٥٩٧ وقف . ادعاء الناظر ملكية عين الوقف	جواز مخالفته
خيانة . استقالة الناظر . طلب العودة	( مصر الكلية الشرعية — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٨ نمرة ١٨٦ )
الى النظر . دعوى العزل . من يملكها ؟	٥٩١ وقف
( اسيوط الكلية الشرعية — اول نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٢ نمرة ٢٦٨ )	( انظر تقدم نمرة ١٨٨ )
٥٩٨ وقف . معنى العقب . لا يشمل الزوج .	٥٩٢ وقف . تقدم تملك الأعيان الموقوفة .
( فتوى شرعية — ١٥ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٤ نمرة ٢٦٩ )	سريان حكم القانون المدني . خمس
٥٩٩ وقف . مكاتب . مدرسة . فروق .	سنوات . خمس عشرة سنة
( فتوى شرعية — ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٠٤ نمرة ٢٧٠ )	( طنطا الكلية الاملية — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٨ نمرة ٢٥٠ )
٦٠٠ وقف . وابور رى . الثمن من مال	٥٩٣ وقف . اجارة . مدتها . ناظر الوقف
الواقف . غير وارد في كتاب الوقف .	المستحق الوحيد
( فتوى شرعية — ٥ يولييه سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٥ نمرة ٢٧١ )	( الفشن الجزئية — ١٩ ابريل سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٠ نمرة ٢٥٧ )
٦٠١ وقف . منزل بارض الوقف . من مال	٥٩٤ وقف . قرار صادر برفض دفع بعدم
	سماع دعوى . وقف . المنع من سماع

٦٠٧ وقف . اقباط . اختصاص .	الوقف .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٢ نمرة ٥٤١ )	( فتوى شرعية — ٣٠ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٦ نمرة ٢٧٢ )
٦٠٨ وقف نظر . ارشدية باقرار سابق .	٦٠٢ وقف . شروط عشرة . التنازل عنها .
( العليا الشرعية — ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٤ نمرة ٥٤٣ )	اسقاطها . جواز النظر . التنازل عنه
٦٠٩ وقف . ناظر . رقيق .	( فتوى شرعية — ١٣ ربيع اول سنة ١٣٢٨ وتمايق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٤ ص ٤٠٦ نمرة ٢٧٣ )
( المحكمة العليا الشرعية — ١٤ فبراير سنة ٩٠٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٥ نمرة ٥٤٤ )	٦٠٣ وقف . ناظر حسبي . مشرف . وظيفته .
٦١٠ وقف . نفقة . استحقاق . اختصاص الحاكم الشرعية .	( فتوى شرعية — ١٠ يولي سنة ٩٢٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٤ نمرة ٥٣٢ )
( العليا الشرعية — ٢٦ يولي سنة ٩٠٨ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٩ نمرة ٥٤٨ )	٦٠٤ وقف . نظر . الشروط العشرة . التغيير والتبديل في النظر
٦١١ وقف ( انظر ديون ممتازة نمرة ٢٧٤ )	( فتوى شرعية — ٢٠ أكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٦ نمرة ٥٣٤ )
٦١٢ ولي شرعي . تصرفات . استدانة على القاصر . مسوغات .	٦٠٥ وقف . موت الواقف . زراعة . تركة وقف .
استئناف مصر — ١٨ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٧١ نمرة ٣٨٠ )	( فتوى شرعية — ٢٦ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٩٠١ ص ٩٢٦ نمرة ٥٣٥ )
٦١٣ ولاية . تصرفات ( انظر أب نمرة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ )	٦٠٦ وقف . حكر . تقريره . زيادة . بناء . غراس .
	( فتوى شرعية — ٥ يناير سنة ٩٢٧ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٨ نمرة ٥٣٦ )

## حرف اللام الف

مقوط الأحكام الجنائية . قوتها .

محاكمة مرة أخرى

( مصر الكلية الاهلية — ٣٠ ابريل  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٣٣ نمرة ٤٤٦ )

٦١٤ لائحة الترع والجسور . ارتفاق ري .

اختصاص . لجنة الري . محاكم اهلية

الدفع بالاخصاص الجنائي . نظام عام .

## حرف الياء

٦١٧ يمين حاسمة . توجيهها . سلطة القاضي .

( استئناف مصر الاهلية — ٢٦ فبراير  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٤ نمرة ٤٢٨ )

٦١٨ يمين . مدعى مدنى . شاهد . اثبات

تأجيل الحكم

تقضى اهلى ٣ يناير سنة عدد ٩ و ١٠  
ص ٨٥٩ نمرة ٤٨٣

٦١٥ يمين . اسرائيلى . صيغة . رفض .

نكول .

( بروكسل بلجيكا — اول ابريل سنة

٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٨ )

٦١٦ يمين . اثبات . يمينه . قرائن . تعذر

الاستحصال على كتابة . موانع مادية

موانع أدية .

( تقضى و ابرام فرنسا — ٩ ديسمبر

سنة ٩٢٤ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ٢١٥ )

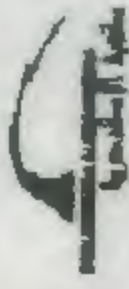












Bibliotheca Alexandrina



0542599